فلسطين
في العهدين الأيوبي والمملوكي

(١١٨٧ - ١٥١٦)

خليل عثامنة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩ـ فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

يسرّ مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة
أن تُعرب عن بالغ تقديرها وشكرها
لمعالي الشيخ أحمد زكي يماني
الذي تمّ إصدار هذا الكتاب بفضل معونته

فلسطين
في العهدين الأيوبي والمملوكي
(١١٨٧ - ١٥١٦)

Filasṭīn fī al-ʻahdayn al-ayyūbī wa-al-mamlūkī (1187-1516)
Khalīl ʻAthâminah

Palestine in the Ayyubid and Mamluk eras (1187-1516)
Khalil Athaminah

ISBN 9953-453-12-8

الطبعة الأولى - بيروت
نيسان/ أبريل ٢٠٠٦

فلسطين
في العهدين الأيوبي والمملوكي
(١١٨٧ - ١٥١٦)

خليل عثامنة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المحتويات

قائمة الصور والخرائط

الصور

الخرائط

مدخل

لا يخفى على القارئ المطلع أن فلسطين، خلال الحقبة التاريخية التي تغطيها هذه الدراسة، لم تكن وحدة جيوسياسية واحدة، مثل القطر المصري أو القطر اليمني على سبيل المثال، وإنما كانت، في الواقع، مكونة من عدد من الوحدات الإدارية المستقلة إدارياً بعضها عن بعض، تعرف باسم النيابات، يدير شؤونها أمير مملوكي يحمل لقب «النائب» وتعيّنه السلطات. وكانت هذه النيابات ثلاثاً: نيابة صفد، ونيابة غزة، ونيابة القدس. ويجب أن نذكر، مع ذلك، أن هذا التقسيم الإداري لم يكن قائماً طوال الحقبة الزمنية التي نحن بصدد دراستها. ففي إبان الفترة الأيوبية التي امتدت قرابة ٧٠ عاماً، لم تكن فلسطين تشكل كياناً سياسياً/ إدارياً واحداً، وإنما كانت مقسمة بين الأيوبيين من جهة، وبين الفرنجة والصليبيين من جهة أُخرى. فكانت منطقة الساحل الممتدة من يافا حتى رأس الناقورة، مضافاً إليها النصف الشمالي من فلسطين، الذي شمل مرتفعات الناصرة ومنطقة غور الأردن الشمالي والجليل الشرقي والغربي، يخضعان للاحتلال الصليبي كجزء من مملكة القدس اللاتينية، بينما كانت الأجزاء الداخلية الواقعة شرقي السهل الساحلي، والتي كانت تشمل ولايتي نابلس والقدس بالإضافة إلى ساحل غزة، تابعة للدولة الأيوبية القائمة على أرض مصر وعلى أجزاء من أقاليم بلاد الشام. في هذا المناخ السياسي كان ملوك الأسرة الأيوبية، الذين كانوا يتعاقبون على الحكم في القاهرة أو في دمشق، يتبادلون السيادة على الجزء التابع لدولتهم من مناطق فلسطين. فمرة يكون هذا الجزء تابعاً سياسياً لملوك القاهرة، ومرة أُخرى يكون تابعاً لملوك دمشق. وظل الوضع السياسي لفلسطين الأيوبية على هذا الحال من التذبذب حتى دالت دولة بني أيوب وقامت على أنقاضها دولة سلاطين المماليك الأتراك بعد أواسط القرن الثالث عشر الميلادي/ السابع الهجري. وبعد أن بسط سلاطين المماليك نفوذهم على مصر وبلاد الشام انحصرت التبعية السياسية لفلسطين في القاهرة، قاعدة مُلك السلاطين وعاصمتهم السياسية. ولم يكن ذلك مصير فلسطين الأيوبية فحسب، بل أيضاً مصير باقي مناطق فلسطين التي كانت تتحرر من قبضة الصليبيين فتُلحق هي الأُخرى تباعاً بسلطان القاهرة، سواء كانت ضُمت إلى نيابة صفد أو إلى نيابة غزة.

ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن الحدود السياسية/ الإدارية لفلسطين المملوكية لم تكن تقتصر على الحدود السياسية لفلسطين الانتدابية، التي رسمتها

اتفاقيات ترسيم الحدود بين إنكلترا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، إذ كانت حدود فلسطين المملوكية تعدت حدود الانتداب شمالاً لتشمل مساحات وأراضي وقرى في الجنوب اللبناني وفي منطقة البقاع الجنوبي، وذلك ضمن ثلاث ولايات لبنانية هي: ولاية صور، وولاية شقيف أرنون، وولاية تبنين وهونين، حتى إنها اتسعت في بعض المناطق لتلامس مجرى نهر الليطاني ومصبه جنوبي صيدا.

وفي مقابل هذا الاتساع رأينا أن بعض المناطق الفلسطينية الجبلية التي تقع غربي مجرى نهر الأردن، كناحية نابلس، أو كناحيتي القدس والخليل، وأحياناً نواحي ولاية الرملة، كانت تُلحق في بعض الفترات التاريخية بنيابة دمشق. واستمر إلحاق هذه المناطق إدارياً بنيابة دمشق إلى حين إنشاء نيابة القدس في نهاية القرن الرابع عشر كنيابة ثالثة في فلسطين، إضافة إلى نيابتي صفد وغزة.

على أساس من هذه الخلفية الجيوسياسية، واستناداً إلى هذا التداخل الإداري بين أقاليم فلسطينية من جهة وبين أقاليم وولايات سورية ولبنانية من جهة أُخرى، بات من الصعب الفصل بين تاريخ فلسطين الأيوبي والمملوكي وبين تاريخ أقاليم بلاد الشام الأُخرى، وخصوصاً الأقاليم التابعة لنيابة دمشق في الجنوب والغرب. ويبدو أنه نتيجة هذا التداخل رسخ في الأذهان مصطلح جغرافي بديل من مصطلح فلسطين عند بعض كبار الباحثين المعاصرين، هو مصطلح «جنوب بلاد الشام» الذي كان يشمل فلسطين وشرقي نهر الأردن معاً.

من ناحية أُخرى، ساهم نظام المركزية السياسية، الذي طغى على أنظمة حكم السلاطين الأيوبيين والمماليك، في توثيق أواصر هذا الترابط الجيوسياسي القائم بين فلسطين، ممثلة بنياباتها الثلاث، وبين الأقاليم والوحدات الإدارية الأُخرى في مصر وبلاد الشام، حيث كانت النظرة الشمولية التي تميز فلسفة الحكم المملوكي تسود كل ولايات ونيابات الدولة، لا يستثنى منها إقليم ولا يخرج عن نطاقها ولاية. فكانت نظم الإدارة ونظم الحكم ومؤسساته هي النظم نفسها والمؤسسات ذاتها في كل ولاية وولاية، فما كان قائماً أو معمولاً به في دمشق والقاهرة كان معمولاً به في نيابات صفد وغزة والقدس.

وعلى غرار هذه المشاكلة بين النسق والترتيبات الإدارية في كل ولاية وولاية، كانت الأنظمة الاقتصادية والهياكل المجتمعية والسياسة النقدية والمالية وأنظمة الضرائب والتجنيد واحدة كذلك، إذ كانت جميعها مختزلة في نظام الإقطاع العسكري الذي كان سائداً في جميع نيابات الدولة وأقاليمها وولاياتها، منذ نشأته أيام الأيوبيين الأولى حتى نهاية العهد المملوكي.

وقد انعكست رؤية المركزية على الحكم، والتي جعلت المقر السلطاني في

القلعة، قلعة الجبل في القاهرة، هو منطلق التاريخ ومنطلق الحدث، فتم التأريخ لكل النيابات في مصر وفلسطين وبلاد الشام من خلال ما يجري في قصور السلاطين، ومن خلال ما يصدر عنها من مراسيم وقرارات. وهو ما جسدته الحوليات التاريخية لكبار مؤرخي العهدين الأيوبي والمملوكي، كابن شداد وأبي شامة، ومن بعدهما المقريزي وابن تغري بردي وابن إياس. وجسده كذلك المؤرخون الذين ترجموا لبعض السلاطين، كابن شداد واليوسفي وابن عبد الظاهر، ثم مَنْ اهتموا بتراجم أعلام هذين العهدين، كالصفدي في كتابه «الوافي بالوفيات» وكابن تغري بردي في كتابه «المنهل الصافي». كما جسده مَنْ جعل تاريخ المدن محوراً لكتابة التاريخ كابن أبي جرادة في «تاريخ حلب»، والحمداني في «تاريخ صفد»، وصالح بن يحيى في «تاريخ بيروت»، ومجير الدين الحنبلي في «تاريخ القدس والخليل».

وحيال هذا الواقع الذي انعكس في المصادر التاريخية لتلك الحقبة، بات من المستحيل على من يرغب في كتابة تاريخ قطر من الأقطار أن يغض الطرف عما كان يجري في الأقطار الأُخرى؛ فعندما يؤرخ لمدينة القدس، على سبيل المثال، لا يمكنه أن يتغاضى عن دراسة تاريخ دمشق وحلب وطرابلس وبيروت والقاهرة والإسكندرية.

من هذا المنظور فإن كتابة تاريخ فلسطين، شأنها شأن كتابة تاريخ الأقطار الأُخرى، لن تكون سهلة ميسرة، إذ يتعين على من يريد ذلك أن يرجع إلى مصادر وموارد المعرفة والمعلومات من كل صنف من أصناف التأليف، مثل كتب الجغرافيا، وأدب الرحلات، وكتب الأنساب، ومؤلفات الفقه والقانون، ونظم الإدارة، وكتب الأدب والنوادر، وحتى تراجم الشعراء ودواوين شعرهم. ولعل الاطلاع على قائمة المراجع الواردة في آخر هذه الدراسة يشهد على ما نقول.

مُقَـــدّمـَــة

فلسطين عشية الغزو الصليبي

بعد ما يناهز خمسين عاماً من الفوضى العارمة التي عمت أرض فلسطين خلال الربع الأخير من القرن العاشر والربع الأول من القرن الحادي عشر الميلاديين (٩٧٩ - ١٠٢٩م)، جرّاء الفتن والثورات التي تزعمها الأمراء العرب من بني الجرّاح الطائيين، والتي ساهم فيها حلفاؤهم من بني كلب وبني مرداس، نعمت فلسطين بفترة من الهدوء النسبي شهدت خلالها نوعاً من الاستقرار السياسي. فبعد معركة الأقحوانة (٤٢٠هـ/١٠٢٩م)، جهة الشواطئ الجنوبية لبحيرة طبرية، هزم جيش فاطمي يقوده أمير الأمراء أنوشتكين الدِزْبِري قوات هذا التحالف القبلي الثلاثي وشتت شملها.(١) لكن فترة الهدوء التي أعقبت هزيمة التحالف لم تكن كافية لإصلاح ما أفسده نصف قرن من الفوضى على الرغم من الجهد الكبير الذي بذله الولاة الفاطميون الذين تولوا إدارة شؤون فلسطين. فقد كان الدمار الذي أصاب البلد من كبر الحجم والشمولية بحيث تضاءلت جهود الإعمار المبذولة، ولم تطل إلاّ أجزاء محدودة منه. فظلت الأوضاع المعيشية لأهل فلسطين على حالها من السوء لم تتغير. وفوق ذلك كله، تدخلت يد القدر لتساهم هي الأخرى في تعطيل عملية الإعمار والترميم، بل لتزيد في حجم الدمار الذي حل بالبلد، وفي معاناة أهله. إذ تعرضت فلسطين على مدى العقود الأربعة التي أعقبت معركة الأقحوانة لسلسلة من الكوارث الطبيعية المتلاحقة، فضربتها زلازل مدمرة أتت على ما تم ترميمه من العمائر والمرافق والمنشآت، ودمرت ما ظل سالماً منها في إبان أعوام الفتنة. ومما زاد الطين بلّة أنه رافق هذه الزلازل أعوام من القحط شحت فيها الأمطار وجفت الينابيع والآبار، فهلك الزرع والضرع، وابتلي الناس بالمجاعات، وتفشت الأوبئة والطواعين فيهم. فمن لم يهلك منهم جوعاً وعطشاً فتكت بهم الأوبئة التي استعصت على العلاج. ولم تكن هذه الكوارث من نصيب فلسطين وحدها، بل عمت أيضاً بقية بلاد الشام ومصر، أرض الكنانة، فسُدَّت أمام الناس آفاق النجاة، وتقطعت بهم سبل الإغاثة. فكان هَمّ العربي في هذا الجزء من العالم الإسلامي أن ينجو بنفسه، وصار ينطبق عليه المثل القائل «أَنْجُ سعدٌ فقد هلك سعيد.»(٢)

في هذه الأثناء بدأت تلوح في الأفق مخاطر جدية من الشرق تمثلت بظهور الأتراك السلاجقة على المسرح السياسي في مشرق العالم الإسلامي. فلمّا شعر

الفاطميون، حكام فلسطين وبلاد الشام، بهذا الخطر رأوا من الحكمة أن يتصالحوا مع الإمبراطورية البيزنطية، جارتهم الشمالية التي كانت تعتبر إلى هذا التاريخ خصمهم اللدود، وذلك استعداداً للمواجهة المقبلة مع السلاجقة الخصم الجديد.(٣)

لكن المواجهة العسكرية المباشرة بين الفاطميين والسلاجقة لم تحدث بمجرد سيطرتهم على الخلافة العباسية في بغداد، وإنما تأخرت إلى ما بعد تنصيب الملك السلجوقي ألب أرسلان على كرسي السلطنة (١٠٦٣ - ١٠٧٢م). ففي سنة ١٠٦٩ بعث الوزير الفاطمي المنشق، ناصر الدولة الحسين بن حمدان، إلى السلطان ألب أرسلان يدعوه إلى تسلم مصر وإلحاقها بالدولة العباسية. فاغتنم ألب أرسلان الفرصة، ودخل جيشه بلاد الشام في طريقه إلى مصر. ولمّا وصل الجيش السلجوقي إلى حلب، أعلن أميرها ولاءه وطاعته للسلطان السلجوقي. وبينما كان الجيش يتهيأ لمغادرة حلب متجهاً نحو دمشق وصل الخبر بتحرك الإمبراطور البيزنطي على رأس جيش صخم بنية الهجوم على خراسان. فاضطر السلطان ألب أرسلان إلى أن يصدر أوامره بعودة جيشه من حيث أتى، وجمّد خطته لغزو مصر.(٤)

فلسطين والتركمان

بينما كان جيش السلاجقة يخوض حروبه ضد الجيش البيزنطي على أراضي آسيا الصغرى (أو بلاد الروم)، كانت مجموعات إثنية من الترك منخرطة فيه تشاركه في القتال ضد البيزنطيين، فحدث أن تمرد زعيم إحدى هذه المجموعات ضد سيده القائد السلجوقي. كانت هذه المجموعة تنتمي إلى فئة عرقية من الترك عرفت باسم التركمان الناوكية. وما لبث زعيمها أن قُتل على أرض الأناضول، فحل محله في الزعامة قائد آخر اسمه أتْسِز بن أُوق، وتعرّفه المصادر بأنه إيلغازي الخوارزمي.

جرت هذه الأحداث عندما كان والي فلسطين وبلاد الشام، الأمير الفاطمي بدر الجمالي، يخوض مواجهات عسكرية ضد الوزير الفاطمي المنشق الحسين بن حمدان من أجل الاحتفاظ بولايته، والتصدي لمحاولات الأخير الاستيلاء على فلسطين وبلاد الشام وانتزاعها منه. أسفر هذا الصراع عن فقدان بدر الجمالي سيطرته على أغلبية المناطق والمدن الفلسطينية، ولم يبق تحت سيطرته إلاّ مدينتان: عكا في فلسطين، وصيدا في ساحل لبنان. إزاء الوضع العسكري المتدهور الذي آلت إليه سلطة بدر الجمالي في فلسطين لم يكن أمامه من سبيل، وقد حالت قوات الحسين بن حمدان بينه وبين الاتصال البري بمصر، إلاّ أن يفتش عن نصير يمده بالعساكر والمقاتلين عسى أن يسترد ما فقده من مدن فلسطين، أو على الأقل يساعده في الاحتفاظ بما

بقي تحت سيطرته. وكان رجاله الذين يستطلعون له الأخبار قد أفادوه بحركة التمرد التركمانية التي حدثت على أرض الأناضول، فأُجريت الاتصالات بعناصرها من أجل التحاقهم بعسكره، وتمخض ذلك فعلاً عن انضمامهم إليه. لم تحدد الروايات التاريخية عدد العساكر الذين قادهم أتسز بن أوق من التركمان الناوكية، فقدرهم المقللون بـ ٦٠٠٠ فارس، بينما جعلهم المكثرون ١٢,٠٠٠ فارس. ولمّا دخلوا أرض فلسطين، سنة ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠ - ١٠٧١م، أناط بدر الجمالي بهم مسؤولية التصدي لغارات البدو، أبناء القبائل العربية الذين اعتادوا الإغارة عبر نهر الأردن على ما يصادفهم من القرى والمزارع والأموال والمواشي داخل فلسطين، فضلاً عما كانت تخلفه هذه الغارات من تدمير المرافق وإزهاق الأرواح وسبي الحرائر والغلمان. ومن أجل تحقيق هذا الهدف على الوجه الأكمل أقطعهم بدر الجمالي البلاد والضياع في منطقة الغور والمناطق الأُخرى التي تتاخم حدود البادية، يستغلون جباياتها وخراجها في الإنفاق على أنفسهم وأهلهم، وعلى ما يحتاج إليه مقاتلوهم من خيول وأعلاف وسلاح.(٥)

لم يكن التركمان الناوكية أول جماعة تركمانية تصل إلى أرض فلسطين. فقبل وصولهم بسبعة أعوام، وبالتحديد سنة ٤٥٥هـ/ ١٠٦٣م، استدعى أحد أمراء المرداسيين في حلب مجموعة منهم، مستعيناً بها في نزاعه ضد أبناء عمومته بشأن الإمارة. فوصل إلى حلب عدة آلاف من الفرسان بزعامة قائد تركماني عرف باسم ابن خان، وبقوا هناك أربعة أعوام نشب في نهايتها خلاف بينهم وبين سيدهم الأمير المرداسي، غادروا في إثره المدينة وانضموا إلى القاضي ابن أبي عقيل، والي مدينة صور، الذي استعان بهم في أثناء تمرده على سلطة والي الشام الفاطمي بدر الجمالي. ويبدو أنهم حاولوا استغلال جو الصراع والمنافسة بين الزعيمين الفاطميين من أجل الحصول على أقصى ثمن ممكن. ومن أجل ذلك اتصلوا سراً ببدر الجمالي. ولمّا علم والي مدينة صور بذلك أوجس من التركمان خيفة، وأمر رجاله باغتيال زعيمهم ابن خان. وعندها خرج التركمان من صور وانضموا إلى حليفهم الجديد بدر الجمالي، الذي رحب بخطوتهم تلك وضمهم إلى عساكره ليتقوى بهم.(٦) ويبدو أن هذه المجموعة من التركمان الذين استقروا بفلسطين كانت قليلة التأثير في مجريات الأحداث، إمّا بسبب قلة عددها، وإمّا لأن بدر الجمالي استوعب أفرادها في مجمل عساكره. وذلك على عكس ما تركته مجموعة التركمان الناوكية من بصمات على مسرح الأحداث في فلسطين. كان السبب المباشر الذي دفع بهذه المجموعة إلى التحرك هو اقتناع أفرادها بأن الإقطاع الذي منحهم إياه بدر الجمالي في مقابل خدماتهم العسكرية لم يكن كافياً لسد حاجاتهم وإشباع نهمهم، وطمعوا بالمزيد، وأخذوا يلحون عليه في أن يصرف

لهم رواتب نقدية غير الإقطاع الذي مُنحوه. ولمّا لم يستجب بدر الجمالي لمطالبهم أعلنوا ولاءهم لخصمه المتمرد على سلطته والي مدينة صور، ثم بادروا بهجوم مفاجئ على مدينة طبرية وناحيتها. وعندما أرسل بدر الجمالي حلفاءه من العرب أبناء القبائل لطردهم من طبرية، ألحقوا بأبناء هذه القبائل هزيمة منكرة، واقتفوا آثار المنهزمين شرقي الشريعةِ، واجتاحوا منطقة البلقاء، ودخلوا قلعة عمّان ونهبوا ما فيها من ذخائر وسلاح وغلال.(٧)

بات التركمان الناوكية بعد واقعة طبرية أحد الأطراف السياسية الفاعلة على مسرح الحدث في فلسطين، جنباً إلى جنب مع الدولة الفاطمية والأمراء السلاجقة الذين سيقتحمون الساحة الفلسطينية بعد بضعة أعوام من هذه الواقعة. وبذلك تغيرت مكانة التركمان الناوكية تغيراً جوهرياً. فعندما وصلوا إلى فلسطين، أول ما وصلوا، كانوا مجرد قوة عسكرية رديفة، كجيش مرتزق يؤجر أفراده سيوفهم لمن يزيد في ثمنهم، ثم تحولوا إلى قوة سياسية مناهضة للقوة الأصيلة التي يجسدها بدر الجمالي، كممثل شرعي للخلافة الفاطمية، صاحبة البيت في فلسطين وبلاد الشام.

كان التركمان الناوكية هؤلاء ينتمون إلى خليط متعدد من الجماعات الإثنية والشعوب التي كانت تعيش خارج حدود الحضارات القروسطية. وكان علماء الاجتماع العرب المسلمون صنفوا هذه الكتلة العرقية ضمن هذه المجموعات الهمجية، مثلها مثل الشعوب والأعراق الأُخرى التي سبقتها أو لحقتها، كالسلاجقة والتتار والمغول، والتي اخترقت حاجز الهمجية وألقت بنفسها في متاهات مجتمعات الحضارة.(٨) بمثل هذا الموروث الهمجي المناقض للفكر الحضاري، كان من المفترض بالتركمان الناوكية أن يتصرفوا على سجيتهم مطلقين العنان لطبائعهم وغرائزهم الهمجية في أول احتكاك لهم بالمجتمعات المتحضرة، كما فعل من جاء بعدهم من التتار والمغول. لكن، وعلى عكس كل التوقعات بشأنهم فقد أظهروا قدراً من الوعي الحضاري الذي حكم سلوكهم مع أهل فلسطين. وقد انعكس ذلك في سعيهم لإعادة إعمار ما كان خرب من المدن والقرى الفلسطينية التي خضعت لسيطرتهم. وهذا ما فعلوه في مدينة الرملة التي كان دمرها الزلزال الكبير، الذي خربها وخرب باقي أجزاء فلسطين سنة ٤٦٠هـ/١٠٦٧ - ١٠٦٨م، فأصبحت بعده خاوية على عروشها خالية من سكانها. فقام التركمان الناوكية بتوطين الفلاحين في الرملة، وشجعوهم على عمارتها وإحياء بساتينها ومزارعها، وشرعوا في تنظيم الجبايات على غلالها. كذلك شجعوا استئناف التجارة وضمنوا أمنها وأمن القوافل التي تتحرك على طرق فلسطين، والتي تتحرك ما بين ميناء عكا ومدينة دمشق، بل سعوا للسيطرة على عكا والتحكم في مرفئها وفي السفن التجارية التي ترسو فيه وتقلع منه.(٩)

فلسطين تحت سيطرة التركمان الناوكية

تميز التحرك السياسي للتركمان الناوكية بقدر كبير من الواقعية السياسية، فلم يسقطوا من حساباتهم موازين القوى المتغيرة بين القوتين الإسلاميتين العظميين: الدولة الفاطمية في مصر وبلاد الشام، والخلافة العباسية في العراق والمشرق وذراعها التنفيذية الفاعلة التي تمثلها سلطنة السلاجقة. ومع أن التركمان الناوكية كانوا يدينون بمذهب أهل السنّة والجماعة، مثلهم مثل التركمان السلاجقة الذين أصبحوا حماة الخلافة السنّية في بغداد، إلاّ إنهم لم ينقادوا لأهوائهم المذهبية، ولم يفصحوا عن عداوتهم للفكر الشيعي، الذي تمثله الخلافة الفاطمية في مصر، على الرغم من أنه كان في نظرهم فكراً هرطقياً خارجاً عن الفكر الديني الذي يطرحه أهل السنّة والجماعة. والدليل على ذلك أن التركمان الناوكية لم يعلنوا ولاءهم السياسي لخلافة بغداد على أي من منابر فلسطين التي خضعت لسيطرتهم في مراحل نشاطهم السياسي المبكر. وعلى العكس من ذلك فقد حرصوا على إظهار ولائهم للفاطميين، واستمروا في إلقاء الخطبة للخليفة الفاطمي المستنصر، تعبيراً عن رغبتهم في كسب دعمه في صراعهم ضد واليه في بلاد الشام بدر الجمالي، أو على الأقل لتحييده في هذا الصراع.(١٠)

بعد أن استولى أتسز بن أوق، زعيم التركمان الناوكية، على الرملة وبعض الأجزاء الداخلية من فلسطين صرف اهتمامه للسيطرة على مدينة القدس، فتوجه نحوها سنة ٤٦٥هـ/ ١٠٧٢ - ١٠٧٣م، وحاصرها، فاضطر قائد حاميتها الفاطمي إلى الإذعان وطلب الأمان. وبسقوط القدس في أيدي التركمان الناوكية خضعت أغلبية فلسطين لسيطرتهم، ولم يبق تحت سيطرة بدر الجمالي إلاّ طبرية ومدينتا الساحل عسقلان وعكا.(١١)

أثار احتلال أتسز بن أوق مدينة القدس غضب الخليفة الفاطمي، لأنها كانت إحدى أهم ركائز الشرعية التي تستند إليها الخلافة الفاطمية، فكان فقدانها يعني فقدان تلك الشرعية. وإدراكاً من أتسز بن أوق لهذه الحقيقة، وتفادياً لعواقب غضب الخلافة الفاطمية، فقد سارع إلى إعلان ولائه السياسي للخليفة العباسي القائم بأمر الله، ولسلطانه السلجوقي ملكشاه بن ألب أرسلان، الذي تولى السلطنة بعد وفاة أبيه، وألقيت الخطبة باسميهما على منابر فلسطين. ثم بعث أتسز بن أوق برسالة إلى بلاط الخليفة العباسي تحمل البِشارة بفتحه القدس. فتلقى الخليفة هذه البشارة بالفرح والاستبشار، ورفع ذلك من مكانة الزعيم التركماني في نظره ونظر سلطانه السلجوقي لأنه انتزع من الفاطميين الشيعة، أعداء الخلافة العباسية السنّية، رمزاً عزيزاً من الرموز

الإسلامية المقدسة، وقدمه على طبق من ذهب إلى خليفة بغداد.(١٢)

بعد النجاح العسكري والسياسي الذي أحرزه أتسز بن أوق في إثر انتزاعه مدينة القدس من الفاطميين، شعر بمزيد من الثقة والعزم على توسيع دائرة طموحه في الاستيلاء على مناطق جديدة من أراضي فلسطين وبلاد الشام. فاستغل عودة الأمير الفاطمي بدر الجمالي إلى مصر بعد أن استدعي لمعالجة بعض التطورات في القاهرة، وحاصر مدينة عكا التي سقطت وتم الاستيلاء عليها سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤ - ١٠٧٥م. عيَّن أتسز أخاه شكلي والياً على عكا ليتفرغ بنفسه لمهاجمة دمشق وتخليصها من أيدي الفاطميين. لكن لم يمض وقت طويل على تعيين شكلي بن أوق في هذا المنصب حتى نازعته نفسه الاستقلال بالسلطة والانشقاق على سلطة أخيه أتسز، فأعلن ولاءه للخلافة الفاطمية، وأعاد الخطبة للخليفة على منابر عكا آملاً بالفوز بدعمه لحركته الانفصالية. صمد شكلي أمام الضغط العسكري الذي مارسه أتسز ضد مدينة عكا، وساعده في ذلك الاتصال البحري بين ميناء عكا ومدن الساحل الأُخرى الخاضعة للدولة الفاطمية. لكن استمرارية الضغوط العسكرية التي جوبه بها اضطرته إلى البحث عن حلفاء محتملين يستعين بهم على التصدي للهجمات البرية التي يشنها جيش أخيه أتسز. وجد الأمير شكلي في أبناء أسرة قتلمش السلجوقية، التي كانت تقيم ببلاد الروم، حلفاء في حربه ضد أخيه. وكانت هذه الأسرة تنافس أبناء عمومتها سلاطين السلاجقة في بغداد والمشرق وتنازعهم الزعامة. وجد أمراء هذه الأسرة في توجه الأمير شكلي بن أوق التركماني فرصة يتصدون فيها لمخططات سلاجقة بغداد لتوسيع نفوذهم في بلاد الشام، ولهذا السبب استجابوا لطلب العون، وأرسلوا أحد أمرائهم على رأس قوة عسكرية لتقاتل مع شكلي على أرض فلسطين. أمّا أتسز بن أوق فلم يبق مكتوف اليدين إزاء نجاح أخيه شكلي في تحويل الصراع المحلي بينهما إلى صراع إقليمي، وقام بطلب العون من السلطان السلجوقي ملكشاه بن ألب أرسلان، الذي لبى الطلب وأرسل من العراق جيشاً من غلمانه (من الميليشيات الخاصة)، قوامه ٣٠٠٠ فارس، نجدة لأتسز بن أوق. خاض الطرفان، أتسز بن أوق وأخوه شكلي بن أوق، وحلفاؤهما من السلاجقة معركة عند مدينة طبرية أسفرت عن مقتل شكلي وأسر حليفه ابن قتلمش أمير السلاجقة الروم. وعلى الرغم من أن انتصار أتسز أنهى تمرد أخيه فإن النتيجة النهائية لم تكن في مصلحته، إذ استطاع الفاطميون إعادة سيطرتهم على ميناء عكا مستغلين انشغال أبناء الأسرة الناوكية بالفتنة التي قادها شكلي بن أوق.(١٣)

والأهم من ذلك كله أن الفتنة داخل الأسرة الناوكية كانت مقدمة لظهور السلاجقة على مسرح الأحداث في فلسطين وبلاد الشام، إذ تحولوا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي إلى اللاعب الرئيسي

في المناطق الداخلية من بلاد الشام وفلسطين بعد أن انحصر النفوذ الفاطمي في بعض المدن الساحلية على البحر الأبيض المتوسط، من عسقلان في جنوب فلسطين حتى ميناء طرابلس على الساحل اللبناني في الشمال.

دولة التركمان ونهايتها

لم تتوقف مطامح التركمان الناوكية عند الاستيلاء على فلسطين والمناطق الجنوبية من بلاد الشام. ففي الوقت الذي كان أتسز بن أوق يتصدى لتمرد أخيه في عكا تثبيتاً لسيطرته على أرض فلسطين، أخذ يشن الغارات على مدينة دمشق التي كان لا يزال يحكمها حتى هذه اللحظة الوالي الفاطمي مُعَلَّى بن حيدرة بن منزو. فتواصلت الغارات عليها حتى انهارت القوات المدافعة عنها، وسقطت المدينة في يد أتسز بن أوق سنة ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥ - ١٠٧٦م. وبسقوط دمشق أصبحت مملكة أتسز التركماني تمتد من حمص في الشمال حتى حدود فلسطين الجنوبية المتاخمة لشبه جزيرة سيناء، ما خلا مدينتي عسقلان وعكا الساحليتين اللتين ظلتا في قبضة أمير الجيوش الفاطمي بدر الجمالي.

كانت تتربص بأتسز قوتان كبيرتان لا طاقة له بهما: الفاطميون من الغرب يمثلهم بدر الجمالي، الذي استولى على منصب الوزارة في مصر وصار بذلك القوة الفاعلة الوحيدة فيها، والسلطان السلجوقي من الشرق. أمّا الفاطميون فكانوا يعدون العدة لاستعادة ولاياتهم التي فقدوها في بلاد الشام، وأمّا السلطان السلجوقي فكان ينتظر الفرصة المؤاتية للتخلص من مطامح أخيه إلى السلطة عن طريق إشغاله بالاستيلاء على بلاد الشام. أمام هذا التهديد الذي كان يواجه دولة أتسز بن أوق لم يكن أمامه من حيلة سوى مهاجمة مصر قاعدة خصمه الموتور بدر الجمالي. وكان يقدّر أن هجوماً سريعاً ومباغتاً عليها سيضمن له على الأقل فرصة تدمير القوة العسكرية الهجومية التي كان يعد لها بدر الجمالي لاستعادة أملاك الفاطميين المفقودة في فلسطين وبلاد الشام، أو أن هجوماً كهذا سيمكنه من الاستيلاء على مصر لتصبح عمقاً استراتيجياً يوفر له حرية الحركة وإمكانات الصمود أمام هجوم سلجوقي قادم من المشرق في المستقبل المنظور.

من أجل ذلك حشد أتسز جيشاً من مرتزقة التركمان ومن أعراب بلاد الشام ومنطقة دمشق قدر بـ ٢٠,٠٠٠ مقاتل، وسار على الطريق الساحلية وتوغل في أرض مصر. لكنه فوجئ بالإعداد الجيد الذي كان بدر الجمالي ينتظر فيه مثل هذا الهجوم. هزم أتسز عند بلبيس هزيمة منكرة أطاحت أغلبية جيشه (٤٦٩هـ/ ١٠٧٦ - ١٠٧٧م)،

وعاد فاراً مع بضعة عشر نفر من عساكره ووصل إلى غزة، حيث ثار أهلها في وجهه، ففر منها مسرعاً إلى الرملة ليجد أهلها وقد ملأهم شعور التشفي بهزيمته وإذلاله، فواصل مسيره حتى وصل إلى دمشق، وشرع في ترميم جيشه وعساكره.(١٤)

كان لفشل الحملة العسكرية، التي قادها أتسز بن أوق على مصر، مضاعفات على الصعيدين المحلي والإقليمي انعكست آثارها على مجريات الأحداث في فلسطين. فعلى الصعيد المحلي تفجرت في مختلف المدن الفلسطينية ثورة شعبية عارمة شملت مدن القدس والرملة وغزة ويافا. فشق الناس عصا الطاعة على أتسز التركماني وأعلنوا ولاءهم للخليفة الفاطمي، وأعادوا الخطبة له على المنابر. وكان التعبير عن هذه الثورة أكثر حدة في مدينة القدس، حيث وقف قاضي المدينة وطاقم الشهود (أي موظفو الجهاز القضائي) على رأس التمرد الشعبي، فصادروا خزائن المال التي كان أتسز بن أوق أودعها المدينة واقتحموها. وعمدوا إلى نساء الأسرة الحاكمة وحريم ونساء التركمان وأخذوهن سبايا، واسترقوا أبناءهن، واستولوا على جواريهن وعبيدهن.

خرج أتسز من دمشق نحو مدينة القدس ومعه عساكره من التركمان لمعالجة التمرد. ولمّا اقترب من المدينة أُغلقت أبواب السور، ولم يتمكن هو وجنوده من اقتحامها، ولم تنفع الحيل التي عملها في إقناع المتمردين بفتح الأبواب على الرغم من أنه كان بذل لهم الأمان. وكانت أسرة أتسز تقيم ببرج داود، داخل قلعة القدس، ولم يتمكن المتمردون من الوصول إليها. فاستغل أفراد الأسرة فرجة في سور القلعة تفضي إلى خارج الأسوار، وخرجوا منها من دون علم المتمردين، ودلوا أتسز وجنوده عليها، فدخل منها مع بعض الجنود، وفتح الأبواب لباقي عسكره. ثم شرع في تقتيل أهل المدينة حتى قيل إنه قتل ٣٠٠٠ إنسان، وفر الباقون واحتموا بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة، وكان ذلك سبباً في نجاتهم، إلاّ إن أتسز فرض عليهم فدية باهظة في مقابل استحيائهم. أمّا قادة التمرد، القاضي ورجاله، فألقى القبض عليهم، وأمر بإعدامهم وهو ينظر إليهم. بعد ذلك أطلق أتسز أيدي جنوده عبثاً وفساداً ونهباً في دور المدينة، وحملوا ما نهبوه وباعوه في أسواق دمشق.

بعد فراغ أتسز من تأديب مدينة القدس وأهلها توجه نحو الرملة، وكان أهلها تركوها وفروا نجاة بأنفسهم وحريمهم وأموالهم لهول ما سمعوه عما ارتكبه هذا الطاغية من جرائم بحق أهل مدينة القدس. فترك الرملة وأسرع نحو مدينة غزة ليعمل سيف الانتقام بأهلها حتى قيل إنه لم يترك فيها عيناً تطرف. ثم مضى وجنوده في قرى غزة وريفها حتى بلغوا حدود العريش وهم يمعنون في النهب والقتل وانتهاك المحارم. وتوجه من هناك نحو مدينة يافا ليكمل تصفية الحساب مع أهل فلسطين. وعندما سمع أهلها باقترابه أغلقوا أبواب المدينة ليعوقوا دخوله حتى يتسنى لهم ركوب

البحر والنجاة بأنفسهم وأموالهم إلى ميناء صور اللبناني. ولمّا فشل أتسز في بلوغ هدفه، ولم يتمكن من إشفاء غليله، صب جام غضبه على أسوار مدينة يافا فدكها دكاً.(١٥)

على الصعيد الإقليمي لم تسفر حملة أتسز الفاشلة على مصر عن أي تغير في ميزان القوى، فظلت مصر الفاطمية وسلطنة السلاجقة في بغداد تشكلان خطراً استراتيجياً على دولة أتسز التركمانية في فلسطين، وتهددان تطلعاته إلى الاستقرار وطموحاته إلى التوسع والانتشار. بل إن وضعه السياسي والعسكري بعد الهزيمة أولاً، وبعد تمرد أهل فلسطين ثانياً، أصبح أكثر هشاشة وأكثر عرضة للأذى عما كان عليه قبل حملته على مصر. وعلى ما يبدو فإن أتسز شعر بهذا الضعف الطارئ الذي أصاب مكانته وشرخ جدار هيبته. وقد أكدت ذلك رسالة التطمين المذعورة التي أرسلها إلى السلطان السلجوقي ملكشاه يعبر فيها عن نيته شن غارة جديدة ضد الفاطميين في مصر. ولم يكن السلطان ملكشاه بحاجة إلى مثل هذه الرسالة، أو إلى أي مؤشر آخر، ليكتشف أن أتسز لم يعد قادراً على الاستمرارية والصمود.

في سنة ٤٧٠هـ/ ١٠٧٧ - ١٠٧٨م، أصدر السلطان السلجوقي مرسوماً يعطي بموجبه أخيه تُتُش (Tutush) بلاد الشام إقطاعاً. وفي العام التالي، خرج تتش على رأس جيش من غلمانه نحو الشام، وبدأ بمدينة حلب فحاصرها بعد أن كان أخضع جميع المناطق الممتدة ما بين ديار بكر حتى حمص لنفوذه. وعلى الرغم من أن المرسوم الذي أصدره السلطان إلى أخيه لم يشمل المناطق الجنوبية من بلاد الشام، وخصوصاً دمشق وأرض فلسطين، وهي المناطق الواقعة ضمن دولة التركمان الناوكية، فإن مخاوف أتسز بن أوق من دخول تتش أرض الشام، كانت أكبر من أن يخفيها. فأرسل كتاباً آخر إلى السلطان يبرئ نفسه فيه من أي مخالفة قد تغضب السلطان، أو قد تبرر إرسال جيوشه إلى بلاد الشام، ويكرر فيه استعطافه واعتذاره.

وبينما كان تتش بن ألب أرسلان السلجوقي في معسكره في منبج إلى الشمال الشرقي من حلب، بعد أن أخفق في الاستيلاء على المدينة بعد حصارها، وصل إليه كتاب استغاثة من أتسز في دمشق يستحثه على نجدته ضد الهجوم الفاطمي الذي بادر إليه الأمير بدر الجمالي، وزير الخلافة الفاطمية. فبعد تلكؤ لأكثر من عامين، بعد الغارة الفاشلة التي قام بها أتسز بن أوق على مصر، أرسل الوزير بدر الجمالي جيشاً فاطمياً يقوده الأمير ناصر الدولة الجيوشي إلى الشام لإخراج أتسز من دمشق وفلسطين. ولمّا وصل الجيوشي إلى دمشق حاصرها، ولذا أرسل أتسز بن أوق كتاب الاستغاثة إلى القائد السلجوقي تتش بن ألب أرسلان أكد فيه أنه يضع نفسه في تصرفه، وأنه سيكون مجرد نائبه في حكم بلاد الشام.(١٦)

رأى الأمير السلجوقي تتش بن ألب أرسلان في دعوة أتسز إلى التدخل لإنقاذه من الهجوم الفاطمي فرصة طال انتظارها لتحقيق مطامحه إلى السيطرة على بلاد الشام، فتحرك من معسكره في منبج وخرج مسرعاً نحو دمشق. ولمّا علم القائد الفاطمي ناصر الدولة الجيوشي بحركة تتش أسرع إلى فك حصاره عن دمشق، وانسحب جنوباً ليعسكر في الرملة يرقب منها تطور الأحداث. وصل تتش وأمر بأن يلقى القبض على أتسز بحجة تقصيره في تأدية مراسم الاستقبال التي تليق بأمير مثله. وكانت تلك الذريعة التي اتكأ عليها تتش للتخلص من أتسز، فقام بخنقه بوتر قوسه في ١١ ربيع الثاني ٤٧١هـ/ ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٠٧٨م، واستولى بذلك على دولته، دولة التركمان الناوكية في دمشق وفلسطين.(١٧)

كان استيلاء تتش السلجوقي على دمشق قد وضع السلاجقة، لأول مرة منذ ظهورهم على المسرح السياسي للعالم الإسلامي، على خط المواجهة مع الدولة الفاطمية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الوجود السلجوقي على أرض بلاد الشام في هذه المرحلة لم ينشأ عن خطة سياسية استراتيجية على مستوى السلطنة، أو بالأحرى على مستوى السلاجقة الكبار، كما تسميهم المصادر، وإنما كان نتيجة تدبير احترازي قام به السلطان ملكشاه للتخلص من أخيه تتش كمنافس مستقبلي لأبنائه بشأن وراثة منصب السلطنة. ولم يكن انخراط تتش في الصراع العسكري بين أتسز بن أوق والفاطميين قد حدث بأمر من أخيه السلطان أو حتى بعلمه. ولعل إدراك تتش هذه الحقيقة هو الذي تحكم في سلوكه السياسي والعسكري مع الدولة الفاطمية على أرض الشام. إذ تميزت تحركاته بكثير من الحذر، فبعد استيلائه على دمشق وقتله الزعيم التركماني أتسز بن أوق لم يندفع إلى الاستيلاء على ما تبقى من مملكة الأخير على أرض فلسطين. كما أنه لم يدخل مواجهة عسكرية سريعة ومباشرة ضد الأملاك الفاطمية على الساحل، لأنه لم يكن يضمن أن يتلقى الدعم العسكري اللازم لمواجهة كهذه من أخيه السلطان. وبالمثل فقد ساد الحذر ردات الفعل التي أبداها الفاطميون تجاه هذا الأمير السلجوقي الذي غزا دمشق، لأنهم لم يكونوا على يقين من موقف السلطان في بغداد من أخيه، وكانوا يخشون مواجهة شاملة مع السلطنة السلجوقية، التي قد تلقي بكل ثقلها العسكري، إذا هم تحدوا وجود تتش في الشام وفلسطين.

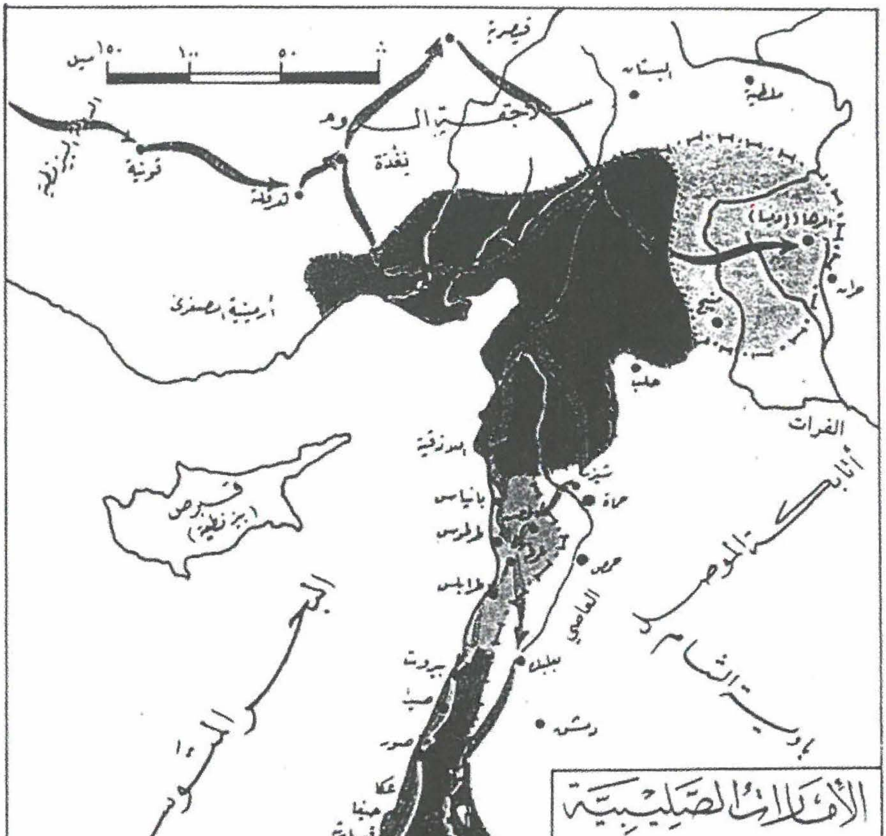
سعى الأمير السلجوقي تتش، كغيره من الحكام المسلمين، وكغيره من أمراء العساكر المغامرين ممن سبقوه، أو ممن لحقوه، للاستيلاء على مدينة القدس لما لها من وزن نوعي ورمزية دينية مركزية في إسباغ صفة الشرعية على الدول والحكام.

ولذلك نراه وبعد مرور أقل من عام على استيلائه على دمشق يرسل جيشاً لمحاصرة القدس، سنة ٤٧٢هـ/ ١٠٧٩ - ١٠٨٠م، والتي كانت لا تزال في يد ممثل يلي أمرها باسم أتسز بن أوق. وامتدت محاصرة جيش تتش للمدينة حتى سنة ٤٧٥هـ/ ١٠٨٢ - ١٠٨٣م، حين أرسل أحد قادته التركمان، وهو أرتق بن أكسب (Urtuk)، والد الأميرين الأرتقيين اللذين سيتوليان مدينة القدس حتى قبيل سقوطها في أيدي الصليبيين بوقت قصير. استطاع أُرْتُق أن يدخل مدينة القدس بعد أن ضمن لممثلي أُسرة أتسز خروجاً آمناً منها. ومنذ التاريخ المذكور منح تتش بن ألب أرسلان مدينة القدس إقطاعاً للقائد أرتق الذي ترك إدارتها لابنيه سقمان وإيلغازي، ليتفرغ للنشاط العسكري السلجوقي في أماكن متعددة.(١٨)

بعد استيلاء تتش على دمشق والقدس وأجزاء أُخرى من فلسطين ظل الغموض والضبابية يكتنفان العلاقة بينه وبين أخيه السلطان، ولعل ذلك كان سبباً في حرص الطرفين على استمرارية الأوضاع الراهنة (status quo) في بلاد الشام. وهذا ما حدا الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية في بلاد الشام على البحث عن صيغة للتعايش (modus vivendi) فيما بينها.

كانت فلسطين في الأعوام السبعة عشر الأخيرة، التي سبقت الغزو الصليبي، تتقاسمها دولتان: الدولة الفاطمية، ودولة سلاجقة الشام. فكان نصفها الغربي، أي الجانب الساحلي، يقع تحت النفوذ الفاطمي وخصوصاً الموانئ والمدن الساحلية، مثل غزة ويافا وأرسوف وقيسارية وعكا. بينما كان نصفها الشرقي، من أعالي الجليل شمالاً حتى حدود فلسطين مع صحراء سيناء، بمدنه وقراه في أيدي السلاجقة، بما في ذلك مدن طبرية ونابلس والرملة والقدس والخليل.

وبالتالي، بدأ الفاطميون يوسعون منطقة نفوذهم على حساب مناطق نفوذ السلاجقة، فانتزعوا منهم مدينة الرملة أول الأمر. وقبيل الغزو الصليبي لفلسطين وسقوط مدينة القدس في يدهم بوقت قصير، استعاد الفاطميون سيطرتهم على مدينة القدس. وكانت القدس منذ سقطت في يد تتش بن ألب أرسلان، سنة ٤٧٥هـ/ ١٠٨٢ - ١٠٨٣م، خضعت لقائده التركماني أرتق، ثم من بعده لولديه، وظلت تحكمها الأسرة الأرتقية إلى أن استعادها أمير الجيوش الأفضل بن بدر الجمالي، سنة ٤٨٩هـ/ ١٠٩٥ - ١٠٩٦م، فأخرج منها التركمان.(١٩)


الأمارات الصليبية
في بلاد الشام
طرق سير الحملات الصليبية
إمارة الرّها
إمارة أنطاكية
إمارة طرابلس
إمارة القدس
البحر المتوسط
قبرص
(بيزنطية)
أرمينية الصغرى
قونية
هرقلة
نيغدة
قيصرية
ملطية
حلب
الفرات
أتابكية الموصل
بادية الشام
اللاذقية
بانياس
طرطوس
طرابلس
شيزر
حماة
حمص
العاصي
بعلبك
دمشق
بيروت
صيدا
صور
عكا
حيفا
قيسارية
أرسوف
يافا
عسقلان
دمياط
الفرما
الفاطميون
سيناء

الفصل الأول

فلسطين بين الفرنجة وصلاح الدين

وحدة الفرنجة وفرقة المسلمين

مهما تختلف الآراء في شأن تشخيص الحروب الصليبية، ومهما تتباين الاجتهادات في حصر دوافعها وتحديد طابعها، فإن تصوير تلك الحروب على أنها حرب دينية باسم المسيحية من أجل تحرير القبر المقدس في بيت المقدس ليُعَدّ ضرباً من التجني. ولعل الرأي الذي رأى أنها حرب أوروبية إفرنجية وضعت غزو المشرق الإسلامي والاستيلاء عليه في رأس أهدافها، لهو رأي جدير بالثقة والتصديق. ومهما يكن من أمر دوافعها، وطبيعة المتغيرات السياسية والدينية والاقتصادية التي تفاعلت على الساحة الأوروبية وتمخضت عنها هذه الحرب، فإن هناك حقيقة تاريخية ناصعة فرضت نفسها على مسرح الحدث، وكان لها من ثم الدور الفاعل في حسم نتيجة هذا الغزو لمصلحة الأوروبيين الغزاة. وهي التي مهدت في الوقت نفسه لتعزيز انتصار الصليبيين وتثبيت احتلالهم في فلسطين والأجزاء الأخرى من بلاد الشام طوال ما يقرب من قرن كامل قبل أن يحدث التغيير في ميزان القوى بين قطبي الصراع، من مسلمي المشرق ومن الأوروبيين، وتبدأ بذلك مسيرة التحرير التي استغرقت قرناً آخر من الصراع حتى بلغت منتهاها.(١)

كان لهذه الحقيقة شقان: الأول أن الغزاة الأوروبيين من الصليبيين، الذين تسميهم المصادر العربية الفرنج أو الإفرنج (بينما أطلق بعض الروايات الأولى عليهم اسم الروم)، خاضوا المعركة وهم موحدون في كتلة واحدة، على الرغم من أنهم كانوا خليطاً من الجنسيات والقوميات الأوروبية ذات مآرب شتى وأهداف متباينة. أمّا الشق الثاني فهو ما كان متعلقاً بالمسلمين، الطرف الذي استهدفته الحرب واستهدفت بلاده، إذ خاضوا الحرب مفككين متشرذمين، فوقف كل فريق منهم وحيداً لم يجد من يهب إلى نجدته ليواجه مصيره المحتوم.

على أرض بلاد الشام التي استهدفها الغزو الفرنجي كانت مجموعة من الكيانات السياسية تتنافس فيما بينها تنافساً سياسياً أو تنافساً عقائدياً. ويمكن حصر هذه الكيانات في ثلاث فئات هي: إسلامية مشرقية سنّية؛ إسلامية مغربية شيعية؛ عربية إسلامية محلية أو شامية. ولم يقتصر التنافس على مستوى الفئات الثلاث فحسب، بل تعداه

ليشمل المجموعات داخل الفئة الواحدة نفسها أيضاً.

كانت الفئة الأولى من الكيانات السياسية تنتمي إلى عنصر الأتراك السلاجقة، الذين عرّفتهم المصادر بسلاجقة الشام. وكان هؤلاء ظهروا على المسرح السياسي في أحلك فترات الفوضى السياسية والعسكرية التي حلت بالسلطة المركزية الإسلامية التي تمثلها الخلافة العباسية السنية في بغداد. فبعد أواسط القرن العاشر الميلادي قاد زعيم قبائل الغزّ التركمان أبناء قومه وانطلق بهم من قرغيزيا في تركستان متجهاً نحو الغرب. واستطاع في وقت قصير أن يجتاح المناطق الواسعة التي كانت تقع في نطاق سيطرة الدولتين السامانية والغزنوية ودولة بني بويه، حتى استطاع الملك طغرل بك حفيد سلجوق أن يتوقف عند أبواب مدينة بغداد مقر الخلافة العباسية.

نتيجة هذه الإنجازات العسكرية المدهشة منح الخليفة العباسي زعيم السلاجقة الاعتراف الشرعي، واعترف به حامي حمى الإسلام السنّي، ثم أغدق عليه لقب السلطان تأكيداً لصلاحياته السياسية والإدارية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت لم ينظر إلى السلاجقة نظرته إلى العناصر القبلية التي أتت من بعدهم، مثل التتار والمغول الذين رأى فيهم غزاة كفاراً. فاعتناق السلاجقة المبكر للإسلام، واحتكاكهم المسبق بالمدنية العربية بصيغتها الإيرانية الفارسية، التي أثّرت فيهم بحكم الاتصال والمجاورة في بلاد ما وراء النهر، كانا قد نفيا عنهم صفة الهمجية التي كانت تميز الشعوب الرعوية التي انطلقت من سهوب آسيا المركزية واقتحمت حدود الحضارة. وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها وزير السلاجقة الألمعي نظام الملك لإرساء الأسس الدستورية لنظام الحكم المدني للدولة السلجوقية، كما تجلى ذلك في الكتاب الذي وضعه بعنوان «سياسِتْ نامِهْ»، فإن التراث الرعوي الذي تربى عليه سلاطين الأسرة السلجوقية وأمراؤها من جهة، بالإضافة إلى الثغرة التنظيمية التي نتجت من الترتيبات المتعلقة بنظام الإقطاع العسكري الذي ساروا عليه، حين جعلوا الإقطاعات العسكرية الممنوحة لقادة العساكر وأمراء الحرب السلاجقة إقطاعات وراثية من جهة أُخرى، كانا مهدا لإحياء النزعة الاستقلالية، وشجعا روح الانفصال عن السلطة المركزية لدى أمراء هذه الأسرة ولدى القادة العسكريين في ولايات الدولة. وكان ضعف الوعي المدني السياسي، بل ربما غيابه تماماً عن أذهان الأمراء، مسؤولاً عن تصورهم للإمبراطورية السلجوقية المترامية الأطراف، التي نشأت على أراضي إمبراطوريات ثلاث (العباسية والبيزنطية والفاطمية)، أنها مجرد إقطاعات لهم ولأبنائهم وذراريهم يستغلونها وينهبون خيراتها متى شاؤوا وأنّى شاؤوا، ولم يكونوا يدركون البعد السياسي لمفهوم الدولة، لغياب هذا المفهوم كلياً عن تراثهم الحضاري والمدني. ولذلك سرعان ما تجزأت هذه الإمبراطورية إلى

ثلاثة أقسام متخاصمة ومتنافسة بمجرد موت ممثل السلطة المركزية القوي المتمثل بالسلطان ملكشاه. فظهر سلاجقة فارس وعراق العجم في المشرق، وسلاجقة الروم في آسيا الصغرى والأناضول، وسلاجقة الشام على أطراف الجزيرة الفراتية وبلاد الشام. ليس هذا فحسب، بل إن غياب الوعي السياسي المدني أثر في حدوث الانقسامات داخل هذه الكيانات السياسية والإقليمية، فأصبح سلاجقة الشام والجزيرة كيانات سياسية انفصالية مفككة، وتحولوا إلى مجرد أمراء لكيانات صغيرة من قبيل نمط دولة المدينة (city state)، ظهر منها إمارة حلب، وإمارة دمشق، وإمارة أنطاكية، وإمارة القدس، وإمارة الموصل.

وكانت الفئة الثانية من الكيانات السياسية في بلاد الشام تنحصر في بعض الإمارات العربية الصغيرة كإمارة حمص بزعامة خلف بن ملاعب الكلابي، الذي استمر في حكمها حتى سنة ٤٨٣هـ/ ١٠٩٠م، حين انتزعها الأمير السلجوقي تُتش بن ألب أرسلان، فخرج ابن ملاعب إلى القاهرة واستطاع أن يكتسب ثقة الفاطميين فعيّنوه والياً على حصن أفامية، ثم أعلن استقلاله عنهم بعد ذلك. أمّا إمارة بني منقذ في حصن شيزر فكان أسسها الأمير علي بن المقلد بن منقذ الكناني، جدّ الأمير الشاعر أسامة بن منقذ، سنة ٤٧٤هـ/ ١٠٨١م، وبقيت هذه الإمارة صامدة أمام هجمات الصليبيين على الرغم من سقوط الحصون والبلدات الإسلامية المحيطة بها كافة. وعلى الساحل تمردت أسرة بني عمار قضاة طرابلس على حكم الفاطميين واستقلت عنهم، واستطاعت الصمود عدة أعوام بعد الاحتلال الفرنجي لفلسطين والأجزاء الساحلية الشمالية لبلاد الشام.

أمّا كيانات الفئة الثالثة فهي بعض المدن الساحلية، وخصوصاً مدن الساحل الفلسطيني التي ظلت خاضعة للسلطة الفاطمية، كعسقلان وعكا ويافا وقيسارية، ومثل مدن صور وصيدا وبيروت على الساحل اللبناني.[٢]

الانتصار الفرنجي السهل

على هذه الخلفية من التشرذم السياسي الإسلامي انطلق الهجوم الصليبي الفرنجي من القسطنطينية وتوغل في أراضي دولة سلاجقة الروم في آسيا الصغرى، الذين لم يصمدوا أمام هذا الهجوم وهزموا في معركتي نيقيا ودوريليوم. وتوجه الفرنجة بعد ذلك جنوباً حتى عبروا الممرات الجبلية التي تفصل آسيا الصغرى عن بلاد الشام (الدروب)، بعد أن أقاموا أول إمارة لهم في مدينة الرُّها (Edessa) في قلب بلاد الأرمن. وكما كان متوقعاً واجه سلاجقة الروم الهجوم الصليبي منفردين، ولم يطمحوا

إلى تلقي العون والدعم من إخوانهم أمراء سلاجقة الشام أو سلاجقة المشرق بسبب ما كان يسود العلاقات بينهم من توتر يرقى إلى مستوى العداء. من ناحية أُخرى فقد كان تصور السلاجقة لهذا الصراع أنه حلقة في سلسلة الصراع التاريخي المتواصل بين المسلمين والبيزنطيين الذي كان يتوقف عند نصر، أو عند هزيمة محلية لا تؤثر كثيراً في الميزان العسكري الاستراتيجي بين الطرفين.

بعد أن وضع الصليبيون أقدامهم على ثرى بلاد الشام قصدوا مدينة أنطاكية، أكبر مدن الشام وأهمها في ذلك العصر. وكان السلاجقة انتزعوها من أيدي البيزنطيين سنة ١٠٨٥، ثم أصبحت جزءاً من إمارة حلب التي يقف على رأسها الأمير السلجوقي رضوان بن تتش بن ألب أرسلان. وعندما حوصرت أنطاكية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٠٩٧، كان الأمير ياغي سيان، أحد مماليك رضوان، الوالي عليها. فلمّا رأى أن لا قبل له ولا لجيشه بالتصدي للحصار الصليبي أرسل يطلب العون من أمراء السلاجقة في الشام، رضوان أمير حلب، ودقاق أخيه أمير دمشق، بل استنجد بالقوة السلجوقية المركزية التي كان يمثلها في هذه الأثناء الأمير كربوغا، أمير الموصل، الذي كان يعتبر أقرب الأمراء السلاجقة إلى السلطان بركياروق وموضع ثقته.

كان نداء الاستغاثة الذي أطلقه ياغي سيان الامتحان الأول الذي تعرضت له العلاقات السلجوقية السلجوقية على أرض الشام، فعكست ردات الفعل التي صدرت عن الأمراء طبيعة الروابط الضعيفة والثقة المهزوزة التي تميز علاقاتهم بعضهم ببعض.

تميز رد الأمير رضوان صاحب إمارة حلب بالتردد؛ فأبطأ في تقديم المساعدة لأنطاكية المحاصرة. فقبل عام فقط من هذا الحصار كان ياغي سيان غدر بسيده رضوان بن تتش حين تحالف مع دقاق أمير دمشق وانضم إليه في محاولته لمهاجمة حلب وانتزاعها من أخيه رضوان. مضت أربعة أشهر على الحصار قبل أن يتحرك رضوان لنجدة المدينة المحاصرة. ولم يحدث ذلك إلاّ بعد أن فشلت القوة العسكرية، التي أرسلها دقاق أمير دمشق لنجدة أنطاكية، في تحقيق أهدافها. وعندها توجه ياغي سيان مجدداً إلى سيده رضوان وجدد له الولاء ويمين التبعية. وكان جيش دمشق هزم على مقربة من حصن شيزر وهو في طريقه إلى أنطاكية، فانسحب مسرعاً إلى جهة حماة. ولم يكن مصير الجيش الذي أرسله رضوان أحسن حالاً من المصير الذي آل إليه جيش دمشق، فوقع في كمين نصبه له الفرنجة وأنزلوا به هزيمة منكرة.

بعد مضي أكثر من ستة أشهر على الحصار، تحركت القوة السلجوقية المركزية التي قادها أمير الموصل كربوغا، وكانت قوة ضخمة لا يستطيع الفرنجة الصمود أمامها لو تهيأت لها ظروف الاشتباك معهم. لكن سوء التقدير وخطأ الحسابات عند كربوغا جعلا من هذا التدخل غير ذي جدوى. فبدلاً من أن يخرج هذا الجيش مباشرة نحو

موقع المعركة، قرر كربوغا أن يعرّج على مدينة الرها التي سبق أن احتلها الفرنجة وجعلوها إمارة فرنجية، وأمضى في حصارها ثلاثة أسابيع عقيمة لم تسفر عن شيء، توجه بعدها نحو أنطاكية ليجد أن كل شيء انتهى، إذ استطاع الفرنجة اقتحام خط الدفاع ودخول المدينة بعد أن تعاون معهم أحد القادة الأرمن، الذي كان مكلفاً حماية أحد جوانب السور، قبل أن يصل جيش الموصل وحلفاؤه بيومين.

بعد سقوط أنطاكية وجد الصليبيون أنفسهم على حدود منطقة تمتد على طول ساحل البحر غرباً ومجرى نهر العاصي شرقاً. وكانت هذه المنطقة تختلف عن منطقة أنطاكية، بل عن المناطق الوسطى والشمالية من بلاد الشام. فهي منطقة مختلفة ديموغرافياً، إذ كان سكانها في معظمهم من العرب أو المسلمين، في حين كانت أغلبية السكان في أنطاكية وناحيتها تنتمي إلى عناصر غير عربية وغير إسلامية، إمّا من أصول يونانية وإمّا أرمنية. وكان المناخ السياسي في هذه المنطقة يختلف عن مناطق بلاد الشام الأُخرى، فالقيادة السياسية في هذا الشريط الساحلي كانت عربية الجذور وإسلامية المنحى. وفي شيزر وحمص وحماة استطاع بعض الأسر العربية المحلية الصمود أمام ضغط المد السلجوقي الذي اجتاح بلاد الشام في الربع الأخير من القرن الحادي عشر، بينما استطاعت بعض الأسر التي تنتمي إلى الأرستقراطية الإسلامية المثقفة أن تنفض عن نفسها التبعية السياسية للفاطميين الشيعة، وأن تنتزع السيادة في كل من طرابلس وصور من أيديهم وتقيم ما يشبه الدويلات المستقلة، كما فعلت أسرة القضاة من بني عمار في طرابلس، وأسرة القاضي ابن أبي عقيل في ميناء صور. وعلى الرغم من أن هذه الإمارات العربية كانت قادرة على الاحتفاظ باستقلالها السياسي مستفيدة من أجواء التنافس السائدة بين السلاجقة والفاطميين، قطبي المعادلة السياسية في الشام قبل ظهور الصليبيين، فإنها لم تكن قادرة على التصدي عسكرياً لحملة بحجم الحملة الصليبية الأولى. ومن أجل أن يتقي زعماء هذه الإمارات شر الاجتياح الفرنجي عمدوا إلى مداراة قادة الحملة الصليبية، بل إلى كسب رضاهم بحثاً عن السلامة. فعرضوا تعاونهم على الصليبيين، وقدموا لهم المؤن، وزودوهم بالأدلاء، كما فعل أمراء شيزر، بنو منقذ الكنانيون، وبنو عمار أمراء طرابلس، وبالتالي أصبحت هذه الصيغة من التعامل مع الفرنجة هي النموذج الذي احتذاه الأمراء الصغار وحكام المدن الساحلية في لبنان وفلسطين، والتي كانت تقع على مسار الفرنجة نحو مدينة القدس. وكانت هذه الصيغة، على محدوديتها من وجهة النظر الفرنجية، كافية نظراً إلى رغبة الفرنجة في سرعة الوصول إلى القدس، وإلى عدم رغبتهم في التلكؤ أمام بعض المدن والموانئ من أجل احتلالها.[٣]

كان لنجاح الفرنجة في السيطرة على مدينة أنطاكية وانتزاعها من أيدي السلاجقة

بعد استراتيجي انعكست آثاره الإيجابية على سير الحرب ضد المسلمين، إذ كانت السيطرة عليها أمنت سيطرتهم على الشريط الساحلي الممتد ما بين ميناء طرابلس والسويدية في الشمال، وهو ما يعني السيطرة على بعض الموانئ في شمال البحر الأبيض المتوسط، وضمان رسو سفن الإمداد والنجدات القادمة من قواعدهم في أوروبا، وتفريغ حمولتها على شواطئ بلاد الشام الشمالية.

إن ضمان مثل هذا الممر البحري جعل الفرنجة بغنى عن استخدام الموانئ البيزنطية على سواحل الأناضول، ولم يعودوا مرتبطين بموافقة أو رضى الإمبراطور البيزنطي عن مرور قواتهم وعساكرهم وأحمالهم عبر أراضيه في آسيا الصغرى. وعلى الصعيد العسكري، نجح الفرنجة في تحجيم القوة العسكرية السلجوقية، التي كانت تعتبر حتى ذلك الحين القوة الأكثر فاعلية على أرض الشام. وكان لفشل السلاجقة في حماية مدينة أنطاكية أثر في انهيار الآمال الكبار التي كان المسلمون علقوها عليهم عندما رأوا فيهم حامي حمى الإسلام. وبذلك فإن هزيمة السلاجقة كانت قصمت ظهر المقاومة الإسلامية، التي باتت عاجزة عن حماية البلاد الإسلامية في الشام التي تحول أمر سقوطها في يد الفرنجة إلى مسألة وقت ليس إلاّ.

الفاطميون والفرنجة

أشار عدد من مؤرخي الحروب الصليبية اللاتين إلى تبادل السفارات بين الفاطميين والفرنجة منذ أن وطئت أقدامهم أرض الشام. وذكر بعضهم بشيء من التفصيل أخبار السفارة الفاطمية التي وصلت إلى معسكر الفرنجة في أثناء حصارهم أنطاكية سنة ١٠٩٧. فأشار المؤرخ وليام الصوري (رئيس أساقفة صور)، مؤلف كتاب «الأعمال المنجزة فيما وراء البحار»، إلى جذور الصراع والعداوة بين الفاطميين والسلاجقة، وإلى حرص كل طرف على إضعاف الطرف الآخر. لذلك تلقى الفاطميون بالرضى والسرور أخبار الهزيمة التي لحقت بسلاجقة الروم في معركة نيقيا في آسيا الصغرى، كما تلقوا بالترحيب أخبار حصار الفرنجة لمدينة أنطاكية، وعبروا عن حرصهم على ضرورة استمرار هذا الحصار، وألاّ يتسرب اليأس إلى نفوس جنود الفرنجة. ونقل الوفد تطمينات الخلافة الفاطمية إلى القادة الصليبيين، وبلّغهم نيتها تقديم المساعدات العسكرية والمادية لتعزيز المجهود الحربي الفرنجي. ثم عرض الوفد على الفرنجة عقد معاهدة صداقة بين الطرفين.[٤]

من ناحية أُخرى، أشار ابن الأثير إلى غلو الفاطميين في عداوتهم للسلاجقة الأتراك إلى درجة استعدادهم للاستعانة بالفرنجة المسيحيين ضدهم. فيروي في هذا

الصدد أن الخليفة الفاطمي المستعلي، أو أباه المستنصر، حمله عداؤه للسلاجقة إلى مراسلة الفرنجة في وقت مبكر، ودعاهم إلى الاستيلاء على الشام، كي يكونوا حاجزاً بين الفاطميين والسلاجقة.(٥)

ومهما يكن من أمر فإن الفاطميين لم ينظروا إلى الغزو الفرنجي في بعده الاستراتيجي، ورأوا في الفرنجة أنهم مثل غيرهم من اللاعبين الإقليميين على الساحة السياسية الذين ألفوا الصراع معهم، شأنهم شأن السلاجقة أو البيزنطيين. ولهذا السبب لم يختلف أسلوب التعامل معهم عن أسلوب المناورة الدبلوماسية التقليدية التي كانوا يمارسونها مع العناصر السياسية الفاعلة في المنطقة. فكما توصلوا إلى نوع من التفاهم والمهادنة مع البيزنطيين بداية ظهور التهديد السلجوقي، فقد اعتمدوا الأسلوب نفسه عندما عرضوا معاهدة الصداقة مع الفرنجة.

كانت فكرة التفاهم مع الفرنجة، كما طرحها الوفد الفاطمي ومثلما كررها الأفضل بن بدر الجمالي أمام الوفد الذي حمل رسالة الفرنجة الجوابية إلى القاهرة، هي أن يقتسم الطرفان النفوذ على بلاد الشام، فيأخذ الفرنجة النصف الشمالي ويبقى النصف الجنوبي للفاطميين، وأن يتاح لوفود الحجيج المسيحيين حرية الوصول عبر الدروب الآمنة لزيارة الكنيسة المقدسة في بيت المقدس.

ويبدو أن الفاطميين، شأنهم في ذلك شأن زعماء العالم الإسلامي من أهل السنة، لم يدركوا تماماً نيات الحركة الصليبية ولا أهدافها الاستراتيجية. ولهذا السبب بدت عروضهم التي قدموها للفرنجة أقل من الحد الأدنى للطموحات الفرنجية التي لم تكن تقنع بأقل من تحرير القبر المقدس من يد المسلمين.

وتعزيزاً للموقف التفاوضي الذي بادر إليه الفاطميون في سفارتهم الأولى عند أنطاكية، وعقب عدم ظفرهم بموافقة نهائية من الفرنجة على عروضهم الأولية، ومحاولة منهم للاستفادة من انشغال السلاجقة بالتصدي للفرنجة أمام أنطاكية، فقد قاموا بتطهير الجيب السلجوقي في فلسطين منذ أن استولى أرتق قائد تتش بن ألب أرسلان على مدينة القدس. فأرسل الوزير الفاطمي الأفضل شاهنشاه جيشاً طرد ابني أرتق، سقمان وإيلغازي، من القدس وأجلاهما إلى بادية الشام، ثم أعيدت السيطرة الفاطمية على كامل المناطق الفلسطينية. وفي الوقت نفسه تمت استعادة السيطرة الفاطمية على ميناء صور الذي كان القاضي ابن أبي عقيل قد استقل به عن القاهرة.(٦)

تهاون الفاطميين وسقوط فلسطين

عندما كان الصليبيون يحاصرون عرقة في شباط/فبراير ١٠٩٩، عادت إليهم البعثة الدبلوماسية من القاهرة تحمل اقتراح الفاطميين القاضي بالسماح للحجاج الفرنجة بزيارة القدس، إذا عدل الفرنجة عن عزمهم على التوغل في أرض الفاطميين التي كانت حدودها الشمالية تبدأ عند حدود إمارة بني عمار في طرابلس. وكما كان متوقعاً رفض الصليبيون العرض الفاطمي على الفور، وانطلقوا في طريقهم نحو بيت المقدس، واتخذوا الطريق الساحلية، وكانوا كلما مروا بمدينة من مدن الساحل يتلقون الهدايا والتسهيلات من أمرائها وحكامها. هكذا كانت ردة فعل حكام طرابلس وبيروت وصور وعكا، وكانت الطريق التي سلكها الصليبيون نحو القدس خالية من أي قوة عسكرية فاطمية تعترض سبيلهم. ويبدو أن الفاطميين لم يتخذوا الحيطة للتصدي لهذا الزحف، بل ربما أنهم لم يكونوا توقعوه. أمّا الحاميات العسكرية التي كانت ترابط في المدن الساحلية اللبنانية والفلسطينية - بيروت وصيدا وصور وعكا وعثليث وقيسارية وأرسوف ويافا - فكانت حاميات صغيرة لا تستطيع التصدي لمثل هذا الزحف. ولمّا وصل الزحف إلى أرسوف انحرف نحو الداخل وتوجه إلى الرملة، فوجد أن أهلها غادروها عندما علموا باقتراب الصليبيين. أقام الصليبيون معسكرهم في الرملة، ثم توجهوا نحو مدينة القدس. ولمّا وصلوا إلى عمواس جاءهم وفد من أهل بيت لحم المسيحيين ودعاهم إلى دخول المدينة. وفي اليوم التالي، وصل الجيش الفرنجي إلى مدينة القدس وحاصرها.[٧]

كانت الحامية العسكرية الفاطمية التي تدافع عن القدس لا تزيد على ١٠٠٠ رجل. واستمر الفرنجة في حصارها أربعين يوماً، فانهارت مقاومة الحامية، واقتحم الغزاة المدينة وفتكوا بأهلها، وبالغوا في القتل حتى غطت أكوام الجثث شوارع المدينة وأزقتها، حيث ارتكبت بحق أهلها من المسلمين مجزرة رهيبة قدر ضحاياها بـ ٧٠,٠٠٠ نسمة. أمّا أفراد الحامية الفاطمية الذين التجأوا إلى قلعة المدينة في برج داود فقد مُنحوا الأمان، وخرجوا نحو مدينة عسقلان في طريقهم إلى مصر.

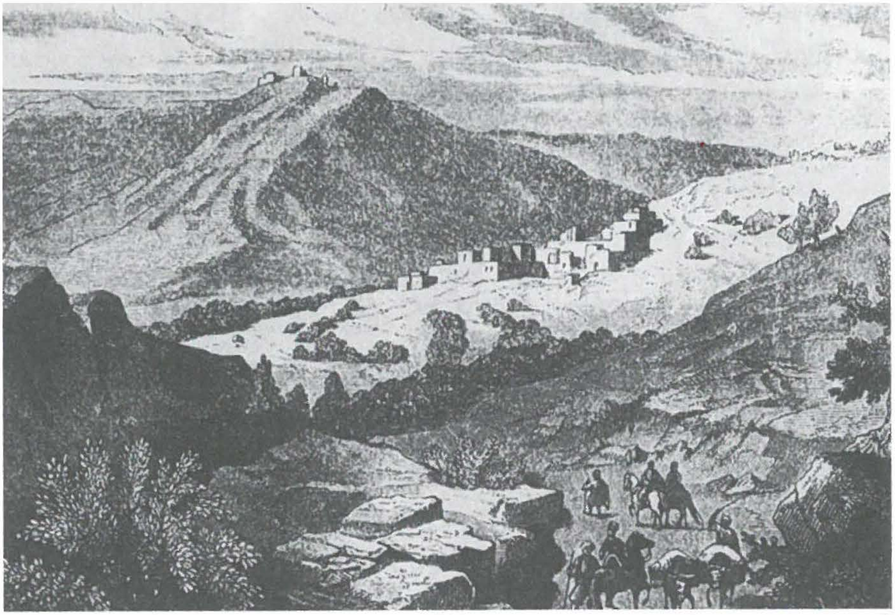
بعد سقوط القدس أُعلن قيام مملكة اللاتين، وتم تتويج أول ملوكها، غودفري، الذي سرعان ما عزز وجود هذه المملكة بانتصار ساحق على جيش فاطمي قرب عسقلان. ثم أخذ الفرنجة في بسط نفوذهم على مناطق فلسطين الداخلية، نابلس وبيسان وطبرية والجليل، كما أخذوا مناطق أُخرى، منها بيت جبرين وبيت لحم والخليل. وأخذت المدن الساحلية تتساقط تباعاً، فسقطت يافا وأرسوف وقيسارية، وكانت عكا آخر المدن التي سقطت في يدهم سنة ١١٠٤. ثم شُرع في توسيع

المملكة جنوباً وشرقاً. فأنشئت قلعة الشوبك في وادي عربة للسيطرة على طريق القوافل بين الشام وكل من الحجاز ومصر، ثم بنيت قلعة الكرك التي تتحكم في هذه الطريق. وعندما مات الملك بلدوين سنة ١١١٨، الذي كان توّج بعد وفاة أخيه غودفري، أصبحت مملكة اللاتين في القدس تمتد من العقبة في الجنوب حتى بيروت في الشمال، ما عدا مدينة صور التي تأخر احتلالها حتى سنة ١١٢٤، ومدينة عسقلان التي ظلت صامدة في يد المسلمين حتى سنة ١١٥٣.[٨]

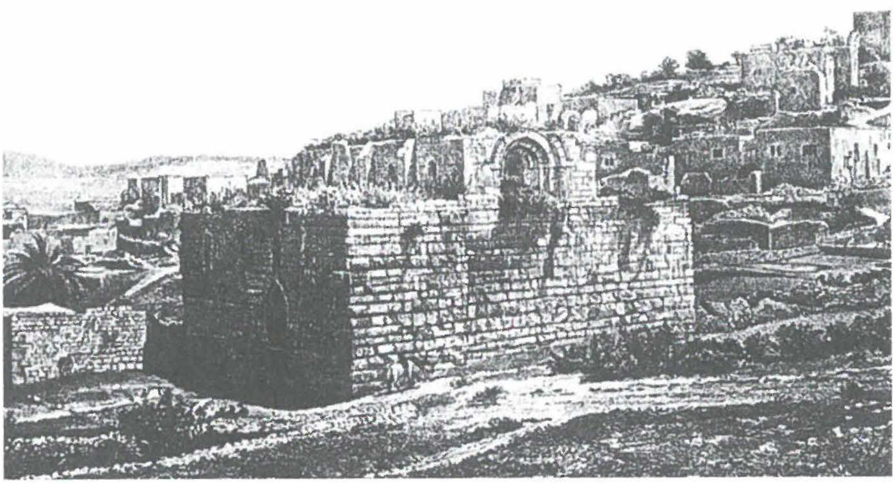
الهيمنة الفرنجية وتخاذل المسلمين

بعد فشل أمراء سلاجقة الشام في إنقاذ مدينة أنطاكية من براثن الغزاة الفرنجة، وما تلا ذلك من سقوط مدينة القدس، خارت عزائم المسلمين عن التصدي للغزو، وتعطلت لديهم إرادة القتال والمقاومة. وفي ظل التمزق السياسي الذي كانت تعاني جرّاءه القوى الإسلامية الحاكمة آنذاك، سعى كل أمير، أو والي مدينة، أو حاكم ناحية، للحصول على رضا ملك الفرنجة أملاً بالمحافظة على البقاء، فعرض دفع الأتاوى المالية وتقديم الولاء ثمناً لمحاولات التعايش مع الصليبيين. استغل الصليبيون هذا الوضع وأخذوا في توسيع حدود مملكتهم التي امتدت من العريش جنوباً حتى ماردين في الشمال، وكانت غارات سراياهم تصل إلى نواحي آمد وديار بكر وتتوغل حتى نصيبين ورأس العين في منطقة الجزيرة. وصارت الإمارات الإسلامية المجاورة لحدود مملكتهم، كالرقة وحرّان، تعيش في رعب وفزع. أمّا إمارة دمشق فسدت أمامها السبل، وأغلقت منافذها إلى مدن الساحل، وعطلت طرقها البرية إلى مصر والحجاز. واستطال عليها الصليبيون حتى أجبروها على دفع الإتاوة لهم، واضطرت إمارة حلب إلى مناصفتهم دخلها من الضرائب والخراج، وصالحتهم شيزر وصور وحماة وعسقلان على مبالغ سنوية مقطوعة. ووصل الأمر بهذه الإمارات أحياناً إلى عقد تحالفات مع الفرنجة ضد بعضها البعض.[٩]

ويبدو أن حكام هذه الإمارات استمرأوا الذل والاستكانة، ولم يعد مصطلح المقاومة قائماً في مفرداتهم السياسية. وقد تجلى ذلك فيما كانوا يبدونه من مواقف لامبالية إزاء بعض المحاولات الإسلامية المبكرة التي كان يبادر إليها بعض القوى السياسية على أرض العراق والمشرق من أجل التصدي للغزو وحماية البلاد. وقد عكست أقوال أحد المؤرخين المعاصرين هذا الوضع عندما وصف خيبة الأمل التي أصابت أمير دمشق ظهير الدين أتابك مما رآه فقال: «فلم يُرَ منهم عزيمة صادقة في جهاد ولا حماية بلاد.»[١٠]



Amwas 1855 - 1860 عَمواس



Abu-Ghosh 1883 أبو غوش

لم يقتصر التمزق السياسي على فئات الأسر الحاكمة في بلاد الشام وفلسطين فحسب، بل تعداها ليشمل أيضاً فئات أُخرى داخل مجتمع الأمة الإسلامية بغض النظر عن انتماءاتها الدينية أو الطائفية أو المذهبية. فشمل هذا التمزق طوائف من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. وقامت طائفة الموارنة المسيحيين الذين كانوا يقيمون بالأجزاء الشمالية من جبل لبنان بتقديم العون إلى الغزاة من الفرنجة، فأرشدوا كتائبهم وسراياهم العسكرية إلى الممرات الجبلية الآمنة، وزودوهم بالأدلاء لتجنيبهم الوقوع في الكمائن العسكرية التي قد يقعون فيها في أثناء مسيرهم نحو مدينة القدس.[١١] وفعل بعض مسيحيي فلسطين ما فعله الموارنة حين قادوا إحدى سرايا الفرنجة التي كانت ترابط في عمواس قبيل الزحف إلى أسوار القدس وأدخلوها مدينة بيت لحم وسلموها إياها.[١٢] وقد يستطيع المتتبع لتاريخ المنطقة أن يجد في سياسة الفاطميين التعسفية تجاه رعاياها من أهل الذمة في فلسطين وبلاد الشام تفسيراً لهذا التعاون بين المسيحيين وإخوتهم من الفرنجة الغزاة. وإذا ما التمس المرء عذراً لهذه الفئة المسيحية أو تلك، فأي عذر يجده لفئة أُخرى أو طائفة أُخرى من المسلمين تدير ظهرها لأبناء دينها وأبناء أمتها الإسلامية، وتضع نفسها بخدمة الغازي الأجنبي المحتل، كما فعل بعض فئات السكان من العرب، كأهالي جبل عاملة في جبال الجليل، أو أهل الجنوب اللبناني حين انضموا إلى جيش الفرنجة يقاتلون في صفوفهم، ويسفكون دماء العرب والمسلمين من جيرانهم وأهل بلدانيتهم، أو كما فعل بعض الفرسان من التركمان المسلمين الذين أجرّوا سيوفهم للصليبيين، وصاروا يحاربون معهم، ويقدمون لهم العون على اقتحام أسوار المدن الفلسطينية.[١٣]

وفي هذا السياق، كان البدو من أبناء القبائل العربية المقيمة على أرض فلسطين وعلى تخومها الجنوبية ما بين غزة ووادي عربة، وتلك المقيمة شرقي البحر الميت، وبمنطقتي الغور والبلقاء، أو تلك المقيمة بمنطقة جبل عوف شرقي نهر الأردن، مثل بني ثعلبة وبني جرم وبني عوف وبني عقبة وبني زهير، من أبرز العناصر العربية الإسلامية التي كانت تتعاون مع الفرنجة من دون أي تحفظ. فقد استغلت مملكة القدس اللاتينية حاجة البدو إلى التنقل بحثاً عن المراعي ومصادر الماء وطوعتهم لخدمة أهدافها، في مقابل التسهيلات التي منحتهم إياها. وتمت الاستعانة بهم أدلاء في الغارات في المناطق الوعرة وعلى الاهتداء إلى المخابئ الجبلية، أو على نقل أخبار تحركات المسلمين العسكرية في المنطقة، أو على التبليغ عن قوافل التجار والمسافرين، بل كثيراً ما كانوا ينضمون إلى الفرنجة في غاراتهم ويغيرون معهم على أهداف إسلامية عربية.[١٤] وقد بلغ من إيذاء البدو وعرقلتهم خطط صلاح الدين لتحرير البلاد ما جعله يقوم بحملة كبيرة لإجلائهم عن هذه المناطق الحساسة ونقلهم

إلى مواقع بعيدة لتقليل خطرهم.(١٥)

شهدت ساحة الصراع بين المسلمين والفرنجة في بلاد الشام ظهور عنصر إسلامي منشق على خلفية عقائدية هو جماعة الإسماعيلية التي كانت تشكل ثاني أكبر الجماعات الشيعية بعد الاثنا عشرية. وقد درجت المصادر التاريخية، التي غطت تاريخ الفترة التي يتناولها هذا الكتاب، على تسمية هذه الجماعة بأسماء متعددة منها: الباطنية، والحشيشية، وأصحاب الدعوة، وأحياناً أصحاب الدعوة الهادية، بينما انتشر اسم الفداوية (الفدائية) على ألسنة العامة. تحولت هذه الجماعة منذ دخولها مسرح الأحداث في بلاد الشام بعد سنة ٥٢٠هـ/١١٢٦م إلى شوكة في خاصرة القوى الإسلامية المناهضة للغزاة الصليبيين، وكان أفرادها يظهرون ميلاً متزايداً إلى مناصرة الفرنجة ضد المسلمين. وقاموا في بعض الأحيان بإجراءات عملية أثّرت في مجرى الأحداث وأخلت بتوازن القوى لمصلحة الفرنجة، كتسليم زعيمهم حصن بانياس للفرنجة، أو خطتهم لدعم محاولة الفرنجة الاستيلاء على دمشق في مقابل تسليمهم مدينة صور، فضلاً عن الاغتيالات السياسية التي راح ضحيتها رموز عملية الجهاد الإسلامي، كالقائد الموصلي مودود، والمحاولة الفاشلة لاغتيال صلاح الدين بعد ذلك. وكانت صلاتهم بالفرنجة لا تنقطع، واستمرت حتى بعد أن انهارت الدولة الأيوبية في مصر وبلاد الشام، ولم يُزل خطرهم إلاّ بعد قيام السلطان الظاهر بيبرس الذي استولى على حصونهم وقضى نهائياً على تهديدهم السياسي والعسكري.(١٦)

الصحوة الإسلامية وفريضة الجهاد

سقطت مدينة القدس في يد الصليبيين في أواسط تموز/يوليو ١٠٩٩ من دون أن يتحرك أحد من أمراء بلاد الشام لنجدتها، مثلما فعلوا عندما كانت مدينة أنطاكية محاصرة. وارتكب الغزاة المحتلون مجزرة فيها من دون أن تثير هذه الجريمة حمية الأمراء أو تحرك نخوتهم. وكان أقصى ما فعله أمير دمشق آنذاك، أتابك طغتكين، أن خرج على رأس جيشه ودخل مدينة طبرية لا ليقوي حاميتها أو ليعزز دفاعاتها، وإنما ليأخذ نسخة المصحف العثماني التي كان أرسلها الخليفة عثمان بن عفان إلى جامعها، كما أرسل نسخاً غيرها إلى جوامع الأمصار. فحمل طغتكين هذه النسخة الشريفة وعاد إلى دمشق عودة المظفرين.(١٧) أمّا الوزير الفاطمي أمير الجيوش الأفضل شاهنشاه، ابن بدر الجمالي، الذي كانت القدس وكل فلسطين قد آلت إلى طاعته وصارت جزءاً من دولته بعد أن استعادها من الأسرة التركمانية الأرتقية قبل عام واحد من سقوطها، فقد خرج بجيش كبير قاصداً استرداد مدينة القدس، لكنه جوبه بجيش للصليبيين عند

عسقلان، ونزلت به وبجيشه هزيمة منكرة اضطر بسببها إلى أن يركب البحر للوصول إلى مصر والنجاة بنفسه، وترك القدس وشأنها نهباً للغزاة.[١٨] ومع أن الغارات الفاطمية على فلسطين توالت خلال الأعوام الخمسة عشر التي تلت سقوط القدس، إلاّ إنها كانت غارات انتقامية ثأرية ومحدودة، ولم تكشف عن خطط جدية لتخليص القدس وفلسطين من احتلال الفرنجة. وكان أقصى ما تحققه في حال نجاحها هو التشويش على طريق الحجاج الأوروبيين بين يافا ومدينة القدس. وقد أثبتت إنجازات الفرنجة العسكرية على أرض فلسطين، والتي كان من نتائجها توسيع رقعة احتلالهم وترسيخ أقدامهم، هشاشة هذه الغارات وعدم جدواها.[١٩]

إزاء العجز الذي أبدته كل من القاهرة ودمشق في الدفاع عن فلسطين وحماية أهلها، وإزاء حجم الكارثة التي نزلت بأهل بيت المقدس خاصة، هام كثيرون من الأهالي ممن ظلوا في قيد الحياة على وجوههم بحثاً عن مكان يأوون إليه هم وعيالهم فوصلوا إلى دمشق. ولمّا وقف علماء المدينة ووجوه أهلها على حجم المأساة التي حلت بإخوانهم أهل بيت المقدس، وبعد أن أدركوا ضعف نية الجهاد عند أميرها وعند غيره من أمراء الشام، خرج وفد منهم كان يترأسه قاضي دمشق أبو سعد الهروي إلى الخليفة العباسي في بغداد يستصرخ ويستنصر. فتكلم أعضاؤه في الدواوين والجوامع بكلام أبكى العيون وأوجع القلوب، كما يشير إلى ذلك أبو الفداء. فندب الخليفة المستظهر بالله نخبة من فقهاء بغداد، مثل الدامغاني، وأبي بكر الشاشي، وأبي القاسم الزنجاني وآخرين، ليتوجهوا إلى السلطان السلجوقي في حلوان كي يحثوه على الجهاد. وقبل أن يصلوا إلى حلوان سمعوا بمقتل الوزير البلاساني، وبما أعقب ذلك من فتنة بين السلطان بركياروق وأخيه محمد، وانشغال الأخوين بهذه الفتنة، فعادوا أدراجهم إلى بغداد من دون أن يحققوا الهدف من هذه الوفادة.[٢٠]

مرة أُخرى أثبت حكام المسلمين السلاجقة أن المنافسة بشأن السلطة تقع في أعلى مراتب الأولوية عندهم، وأن اهتمامهم بإخضاع منافسيهم من حكام المسلمين يفوق اهتمامهم بالدفاع عن حمى الإسلام والنكاية بأعدائه.

على أية حال، لم يحدث قيام مملكة القدس اللاتينية أي تغيير في التوجه الاستراتيجي لدى حكام المسلمين في مصر وبلاد الشام. فظلت انقساماتهم السياسية كما كانت عليه قبل الغزو الفرنجي. واستمرت القطيعة السياسية قائمة بين إمارات الشام السلجوقية والفاطميين في مصر على ما كانت عليه. ولم يبادر أي من أمراء دمشق أو حلب إلى نوع من التنسيق العسكري فيما بينهم، أو مع مصر الفاطمية، بينما ظل سلاجقة العراق والمشرق بمعزل عما يجري على أرض الشام والجزيرة وكأن شيئاً لم يحدث. وخلال العقد الأول من القرن الثاني عشر سجل الفرنجة إنجازات عسكرية

وسياسية ضخمة، وتشكلت إلى جانب مملكة القدس ثلاث إمارات فرنجية هي: طرابلس وأنطاكية والرها. وأتم الفرنجة خلال هذه الأعوام احتلال المدن الساحلية على شواطئ حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقية، ولم يبق للمسلمين سوى مدينتي صور وعسقلان. وعلى الرغم من أن الكيانات السياسية الفرنجية ظلت تعمل كل واحدة منها بمفردها فإن الضغوط العسكرية التي مارستها ضد الكيانات السياسية الإسلامية كانت تؤتي ثمارها، ولم يشعر حكام هذه الإمارات بأنهم بحاجة إلى جهد موحد ما دام ميزان القوى في مصلحتهم.(٢١)

كان هَمّ دمشق في هذه الفترة منصباً على تأمين الطريق البرية بينها وبين كل من مصر والحجاز. وكانت السيطرة على عقدة الطرق الواقعة إلى الشرق من بحيرة طبرية ومنطقة البلقاء هي الضمان لأمن هذه الطريق. حاول أتابك طغتكين، الذي آلت إليه إمرة دمشق بعد موت سيده دقاق بن تتش سنة ١١٠٤، أن يسيطر على هذه الطريق، فأرسل أحد قادته إلى منطقة الشراة لحفظها، لكن الفرنجة تربصوا بهذه القوة العسكرية وأنزلوا بها الهزيمة. ورأى طغتكين أنه لا يستطيع حسم الصراع مع الفرنجة لمصلحته، فاتبع معهم الأسلوب البراغماتي (الذرائعي)؛ أي أسلوب المهادنة وتقاسم الغلال عند الحاجة، وأسلوب القوة عندما تلوح الفرصة. لكن الاستمرار في هذا الأسلوب عاد بالفائدة على الفرنجة الذين كانوا يحرزون كل يوم مكسباً جديداً، بينما كانت أحوال إمارة دمشق كل يوم في تراجع ونكوص. أخيراً، أدرك طغتكين ضرورة البحث عن أسلوب جديد للتعامل معهم.

محور دمشق ـ الموصل

شهدت سنة ٥٠٢هـ/١١٠٨ - ١١٠٩م مزيداً من انتكاسات المسلمين في مواجهتهم مع الفرنجة. فقد سقط في يد الفرنجة آخر الموانئ السورية اللبنانية التي صمدت إلى هذا الحين، ولم يبق مع المسلمين أي من الموانئ الواقعة إلى الشمال من بيروت، إذ سقطت عرقة وجبيل وطرسوس وبانياس وطرابلس. كان سقوط طرابلس هو الأكثر إيلاماً بسبب ما رافقه من قتل ونهب وأسر، إذ أُسر رجال المدينة، وسبيت نساؤها وأطفالها، وصودرت أموال الناس وأملاكهم ومخزونهم، ونهبت خزائن الكتب ومحتويات المكتبة العامة التي عرفت باسم «دار العلم». ولم ينج من السباء إلاّ أمير المدينة فخر الملك ابن عمار وبعض قادته بعد أن كانوا منحوا الأمان، فتوجه بمن معه من الرجال إلى دمشق لتكون له ملجأً. ثم ازداد ضغط الفرنجة على المسلمين في هذه النواحي، ففرضوا الإتاوة على شيزر، وأخذوا ثلث خراج منطقة

البقاع، وبسطوا سيطرتهم على عدد من الحصون، مثل: رفينة، والمنيطرة، وعكار. ولم يكن في استطاعة حاكم دمشق أن يقدم العون إلى إخوانه المسلمين في هذه النواحي، واضطر مكرهاً إلى قبول عروض بلدوين، الملك اللاتيني، بالهدنة التي قضت بأن يأخذ الفرنجة ثلث خراج منطقة السواد (هضبة الجولان) وجبل عوف (أرض الغور الشمالي).[٢٢]

أحدثت الانتصارات التي أحرزها الفرنجة على أرض بلاد الشام في هذا العام، كما أحدث العجز الإسلامي عن إيقاف مد التوسع الفرنجي، تحولاً جوهرياً في الذهنية السياسية لدى حكام الإمارات الإسلامية الشامية. وبالتحديد في ذهنية حاكم دمشق ظهير الدين طغتكين الذي أدرك عقم سياسة المناورة البراغماتية التي انتهجها في تصديه للفرنجة منذ سقوط مدينة القدس، وما أسفرت عنه هذه السياسة خلال الأعوام العشرة الماضية من هزائم عسكرية متلاحقة. فبعد سقوط طرابلس وغيرها من موانئ بلاد الشام الشمالية، لم يبق من منفذ لإمارة دمشق سوى مرفأ صور، الذي أصبح ينتظر دوره بحسب مخطط التوسع الفرنجي، وخصوصاً أن دمشق فشلت في تأمين الطريق البرية الموصلة بينها وبين كل من مصر والحجاز.

أخذ الأتابك طغتكين يبعث برسائل الاستغاثة إلى السلطان محمد بن ملكشاه تباعاً. وكان السلطان محمد تولى السلطنة بعد موت أخيه السلطان بركياروق سنة ٤٩٨هـ/ ١١٠٤م، لكن انشغاله بضبط أمور نوابه في الإمارات الجزرية حال دون الاستجابة للنداءات التي أرسلها حاكم دمشق. إلاّ إن حرج الوضع العسكري وضغط الأحداث المتوالية على الجبهة الشامية حملا طغتكين أتابك دمشق على المسير بنفسه إلى بغداد ليلتقي السلطان محمد بن ملكشاه، وليمثل في حضرة الخليفة العباسي المستظهر بالله بعد أن طال انتظاره لجواب السلطان عن تلك الرسائل. وقرر أن يصطحب معه في هذه الزيارة الأمير فخر الملك ابن عمار الذي نكبت إمارته، إمارة طرابلس، بالاحتلال الفرنجي. وكان الغرض الأساسي لهذه الزيارة إيقاف الخليفة والسلطان على حجم الكارثة التي حلت بأهل الشام، وإطلاع الزعيمين على مطامح الفرنجة ومخططاتهم التوسعية في أرض العراق والجزيرة. كان تأخر الرد السلطاني على رسائل الاستنجاد والاستغاثة التي بعث بها طغتكين نابعاً، كما أشرنا آنفاً، من انشغال سياسي إداري بأمور داخلية طارئة في المملكة لا تحتمل التأجيل، ولم يكن نابعاً من إهمال أو استهانة بالأمر قط. يذكر ابن القلانسي أنه بمجرد عودة السلطان محمد بن ملكشاه إلى بغداد بعد أن فرغ من مشاغله، أرسل إلى أمراء الولايات في جهات مملكته كتباً يبلّغهم فيها قراره بالتفرغ للجهاد، كي يعد الأمراء أنفسهم لذلك ويأخذوا حيطتهم للأمر. وأرسل في الوقت نفسه كتاباً إلى ظهير الدين طغتكين يبلّغه

ضرورة البقاء في دمشق كي يكون في استقبال النجدات العسكرية التي ستصل من مختلف الجهات لتنضم إلى جيشه وتباشر مهماتها. ويبدو أن طغتكين خرج من دمشق إلى بغداد قبل أن يتلقى هذه الإشارة السلطانية. لكن وصوله إلى بغداد لم يحدث، لأنه سمع وهو في طريقه أن السلطان محمد قرر إعادة تقسيم بلاد الشام، وأنه رشح بعض قادته لتولي الإمرة على مختلف نواحيها، وأنه أصدر مراسيم تعيينهم في هذه الولايات. كان ما سمعه طغتكين محض شائعة روّجها بعض المرجفين المغرضين في بغداد، وهذا ما تأكد بعد ذلك. إلاّ إن هذه الشائعة حملته على تغيير قراره بالوصول إلى بغداد والعودة السريعة إلى دمشق، بعد أن أوكل إلى مرافقه فخر الملك ابن عمار وبعض ثقات رجاله مهمة إعلام الخليفة والسلطان بالرسالة. وطلب من ابن عمار أن يكاشف السلطان بشأن تلك الشائعة التي أدت إلى عودته إلى دمشق. فلمّا وصل الوفد إلى بغداد تبين له زيف الشائعة، ووقف على صدق عزم السلطان على التزام خطة الجهاد.(٢٣)

الجهاد مطلب شعبي

تزامنت الاتصالات الرسمية بين دمشق ومركز الخلافة في بغداد مع تحرك شعبي ضاغط لم يبقِ للقيادة السياسية فسحة من التأجيل والتريث في إصدار القرار. ويروي ابن القلانسي، في سرده أحداث سنة ٥٠٤هـ/ ١١١٠ - ١١١١م، أنه عند وصول السلطان من هَمَذان إلى بغداد تلقى عدداً من الرسائل، واستقبل الرُّسل الذين قدموا من بلاد الشام، وبلّغوه تطورات الأحداث، كسقوط صيدا واستيلاء الفرنجة على مزيد من الحصون في منطقتي طرابلس وحلب. وتلا ذلك وصول ممثلين من أعيان مدينة حلب ونخبها الدينية والاجتماعية وبعض رموزها الروحية. وذُكر بينهم ممثلون عن نقابة الأشراف (أي أبناء الأسرة الهاشمية أسرة العلويين تحديداً)، وبعض مشايخ الصوفية، وبعض الفقهاء، وعدد من التجار. لم تتوجه هذه النخب إلى البلاط الخلافي أو السلطاني كما كانت تفعل الوفود الرسمية، وإنما قصدت مخاطبة الجماهير في الأسواق والجوامع من تحت أنوف المسؤولين والمؤسسات السلطانية. واستغل هؤلاء احتشاد المصلين وأهل العبادة في الجوامع أيام الجمع في شهر رمضان لنقل رسالتهم إلى المسلمين في عاصمة الخلافة. وكان تركيزهم على جامع السلطان حيث أطلقوا صرخات الاستغاثة، وبكوا ما لحق بالإسلام والمسلمين في بلاد الشام، وكشفوا للناس فظاعة ما حل بأهل البلاد، من قتل الرجال وسبى النساء واستباحة الأعراض. وفعلوا الأمر نفسه في الجمعة التالية في جامع الخليفة، فساد الهرج

والمرج بين المصلين، وأُنزل الخطيب عن المنبر، وعطلت الصلاة، ووصل الغضب بالجماهير إلى حد إبطال صومهم في ذلك اليوم الفضيل من رمضان. كل ذلك ورجال السلطان وقادة عسكره يحاولون جاهدين تهدئة الجماهير الغاضبة عن طريق إطلاق الوعود باسم السلطان تؤكد عزمه على إرسال الجيوش للدفاع عن الإسلام ضد الفرنجة. وفي خطوة احتجاجية على تقاعس الخليفة عن مناصرة المسلمين ضد الفرنجة، امتنعت الجماهير من المشاركة في الاحتفالات الشعبية التي أعدت لاستقبال زوجة الخليفة، الخاتون أخت السلطان محمد، عند وصولها من أصفهان إلى بغداد. ولمّا أصر الخليفة على معاقبة قادة الجماهير، المسؤولين عن الاضطرابات التي حدثت في أثناء صلاة الجمعة، نهاه السلطان عن ذلك. وزاد في غضب الجمهور على الخليفة وصول وفد أرسله الإمبراطور البيزنطي إلى البلاد يحرض الخليفة على الصليبيين، ويحذره من مغبة التقاعس أو التلكؤ في محاربتهم. فرأى الفقهاء ورجال الدين في هذه الخطوة دليلاً على تقصير الخليفة في واجبه تجاه الأمة جعلته هدفاً للانتقاد اللاذع بعد أن اعتبر أقل حمية للإسلام من إمبراطور بيزنطة.[٢٤]

ألهبت أحداث الأسبوعين المتتاليين من رمضان سنة ٥٠٤هـ/ ١١١١م مشاعر الحماسة الدينية لدى أهل بغداد، وشحنت نفوسهم بالرغبة في الجهاد دفاعاً عن الإسلام والمسلمين. وتصدر الفقهاء ورجال الدين حشود المتطوعين الذين نذروا أنفسهم لجهاد الفرنجة احتساباً لوجه الله، وهمت جموع المتطوعين بالتوجه إلى أرض الشام حيث ساحة الجهاد ضد الغزاة. وعلى المستوى الرسمي شعرت الخلافة الإسلامية في بغداد، وشعر السلطان محمد بن ملكشاه بالحرج، وأيقنا أن المخرج الوحيد هو الاستجابة الفورية لمطلب الجهاد الذي بات مطلباً جماهيرياً لا يحتمل المطل والتسويف. عند هذه اللحظة أصدرت بغداد الأمر بالجهاد. وربّ لسائل أن يسأل ما الذي تغير عند صدور هذا القرار؟ ألم يكن الأمراء المسلمون يحاربون الفرنجة قبل هذا القرار؟ ألم يهُب أمراء الشام وأمير الجزيرة قبل ذلك لنجدة أنطاكية وواليها ياغي سيان وهو يدافع عن المدينة ضد حصار الفرنجة، فما الجديد إذاً؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد من ذكر أن قرار محاربة الفرنجة قبل ذلك إنما كان يصدر عن جهة إسلامية، أو عن جهات متعددة لها مصلحة مباشرة في هذه الحرب، إمّا دفاعاً عن بلد تمتلكه وإمّا لاستعادة أرض أو بلد فقدته؛ فدوافع مثل ذلك القرار دوافع مادية فردية تخص جهة بعينها ولا شأن لباقي المسلمين به. أمّا قرار الجهاد فمختلف من عدة أوجه: أولاً، هو يصدر عن أعلى سلطة دينية - سياسية ممثلة بالخلافة الإسلامية وبسلطان المسلمين الذي كان يحمل لقب حامي حمى الإسلام؛ ثانياً، هو قرار عام ينطبق على المسلمين جميعاً عامهم وخاصهم، ويشمل الإمارات

والممالك البعيدة مثل القريبة، المتضررة وغير المتضررة لأنه قرار ملزم لكل مسلم؛ ثالثاً، هو لا يستهدف بقعة بعينها من بقاع المسلمين ولا يحدد بفترة زمنية ينتهي سريان مفعوله بانتهائها؛ رابعاً، هو يهدف إلى تحقيق قيمة روحية غيبية لا تنطبق عليها المقاييس العادية للربح والخسارة، ويهون من أجلها الغالي والنفيس.

شمل قرار الجهاد أمراء الممالك الشرقية والجزرية. فأرسل السلطان أوامره إلى الأمراء يستنهضهم للمشاركة في حملة الجهاد، وكان من أبرزهم شرف الدين مودود، أمير الموصل، الذي أوكلت إليه قيادة الحملة الأولى، وانضم إليه الأمير سكمان القطبي، أمير منطقتي أرمينيا وميافارقين، والأمير نجم الدين إيلغازي الأرتقي وغيره من الأمراء الأراتقة في ديار بكر وخلاط وماردين، على أن ينضم إليهم أمراء بلاد الشام، أمير حلب رضوان، وأمير دمشق ظهير الدين أتابك طغتكين. وجُعلت إمارة الرها، التي كانت للأمير الفرنجي بلدوين دو بورغ، هدفاً لهذه الحملة. لكن الفشل كان من نصيب هذه الحملة، فبعد حصار الرها انسحبت القوات المحاصرة من دون أن تحرز شيئاً. وأظهرت هذه الحملة الجهادية المشتركة هشاشة فكرة الجهاد وعدم نضجها في هذه المرحلة المبكرة. ولم يكن الأمراء السلاجقة المشاركون فيها من ناحية، كما لم يكن أمراء بلاد الشام، رضوان أمير حلب وطغتكين أمير دمشق من ناحية أُخرى، مهيئين لتقبل الفكرة وتحمّل التبعات المترتبة عليها. تبين ذلك من خلال ما فعلته القوات المشرقية في أعمال إمارة حلب من عبث وفساد بعد أن ترك جنودها حصار الرها وعبروا الفرات غرباً نحو أرض الشام. وتبين كذلك مما فعله الأمير رضوان مع زملائه قادة السلاجقة حين أغلق أمامهم مدينة حلب، ومنعهم من الاستفادة من المرافق اللازمة لهم ورفض الانضمام إليهم. وانعكس ذلك أيضاً في موقف طغتكين الحذر بل المشكك في نيات أمراء السلاجقة المشرقيين بعد أن أحس أنهم يطمحون إلى الاستيلاء على دمشق وتجريده من إمارتها، فشرع في مهادنة الفرنجة والاتصال بهم سراً. وإن أسفرت حملة مودود الجهادية الأولى عن أمر، فعن نوع من العلاقة الشخصية التي نسجت بينه وبين الأمير ظهير الدين أتابك طغتكين، أمير دمشق.(٢٥) وهو ما سيكون له نتائج سياسية وعسكرية فيما سيأتي من الأيام.

تجذر فكرة الجهاد

على الرغم من فشل حملة الجهاد الأولى في تحقيق أهدافها العسكرية المعلنة، ولا سيما استعادة مدينة الرها، المدينة المركزية لإمارة الرها الفرنجية، وعلى الرغم من الترسبات السياسية السلبية التي خلفتها نتيجة مظاهر الشكوك المتبادلة بين القادة

المشرقيين وقادة أهل الشام، فإنها كشفت عن جدية قرار الجهاد الذي اتخذه السلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه، وعن أنه لم يكن قراراً تكتيكياً مرحلياً قصد به تجاوز الأزمة التي أفرزتها الاضطرابات الشعبية التي حدثت في بغداد. كما أنها أماطت اللثام عن وجود جيل من القادة العسكريين الإقليميين ممن انطوت صدورهم على جرثومة الجهاد كقيمة دينية إسلامية عليا يضعونها فوق كل اعتبار. ولعل الأمير مودود بن ألتوتكين، أمير الموصل، كان خير ممثل لهذا الجيل من القادة. لقد توالت بعد الجولة الجهادية الأولى جولة ثانية وثالثة، وكان الأمير مودود هو العنصر المحرك في هذه الجولات. وإذا ما أدت الجولتان الأولى والثانية إلى نوع من خيبة الأمل، ولم تحققا الأهداف المرجوة، فقد أسفرت الجولة الثالثة عن نتائج إيجابية ملموسة.

لم تنجح حملات الجهاد في إحداث تغيير في ميزان القوى على أرض الشام حتى هذا التاريخ. واستمر التفوق العسكري للفرنجة على عرب بلاد الشام، وبقي أمير حلب وأمير شيزر يؤديان الأتاوى المالية السنوية التي فرضها عليهما الفرنجة، وظل ظهير الدين أتابك طغتكين، أمير دمشق، يصارع وحيداً غاراتهم على ضواحي دمشق، ويقاوم الحصار الاقتصادي الذي كانت تعاني إمارته جرّاءه نتيجة سيطرتهم على خطوط المواصلات واستيلائهم على قوافل التجار التي تقصد دمشق أو تخرج منها. ولم يكن أمام ظهير الدين أتابك من سبيل إلاّ مكاتبة أمير الموصل، شرف الدين مودود، بعد أن كانت أواصر الصداقة والمودة ترسخت بينهما في أثناء حملات الأخير السابقة على الفرنجة في بلاد الشام. فكان ظهير الدين يشكو إلى صديقه ضيق الحال، ويحثه على سرعة القدوم ليعينه على مناهضة ضغوط الفرنجة، وكان في الوقت نفسه لا يغلق باب التفاوض بينه وبين الفرنجة.[٢٦]

لبى الأمير مودود نداء زميله وصديقه ظهير الدين أمير دمشق وخرج بعساكره، عساكر الموصل، تلبية لنداء واجب الجهاد. وحين تأكد ظهير الدين من خروج صديقه رفض عرض المهادنة الذي قدمه الملك بلدوين، ملك مملكة القدس اللاتينية، وخرج بعسكره للقاء مودود وعسكره، وسارا معاً حتى نزلا شمال فلسطين مروراً بمنطقة البقاع. ثم تقدم الجيش المشترك وعسكر في الأقحوانة جنوبي بحيرة طبرية، وكان جيش الفرنجة يعسكر قبالته، قريباً من جسر الصنبرة. أوقع الجنود المسلمون بالفرنجة وهزموهم، فتحولوا من الصنبرة إلى المرتفعات الغربية المشرفة على طبرية، فحاصرهم المسلمون وشلوا حركتهم، ولم يجرؤ الفرنجة على خوض المعركة. وعندما كان المسلمون يحاصرون جيش الفرنجة، كان بعض سراياهم يجوب الأرض الفلسطينية، وينهب المزارع والغلال ويخرب الضياع الفرنجية ما بين عكا وبيت المقدس، ووصل بعضها إلى مدينة يافا. واستمر هذا الحال قرابة شهرين كان جيش المسلمين سيد

الموقف، حتى إنه لم يبق مسلم أو عربي على أرض فلسطين إلاّ وأعلن ولاءه لأتابك طغتكين. وفي أواخر صفر ٥٠٧هـ/آب (أغسطس) ١١١٣م، حان موعد عودة العساكر الذين رافقوا مودود، وعندها صدرت الإشارة بالرحيل والعودة. وعندما دخل مودود دمشق مع أميرها طغتكين نزل في ضيافته، لكن لم يمض شهر حتى اغتيل الأمير مودود على يد رجل مجهول لم تعرف هويته، وذهب بعض الروايات إلى أنه كان أحد فدائيي الباطنية.[٢٧]

شكلت معركة الصنبرة أول اختراق عسكري ناجح لقوة عسكرية إسلامية على أرض فلسطين المحتلة منذ أن طرد منها المسلمون قبل خمسة عشر عاماً تقريباً، استسلم خلالها عرب فلسطين للقنوط واليأس من النصر. وعلى الرغم من أن انتصار المسلمين كان محدوداً، وظلت معاقل الفرنجة وحصونهم بمنأى عن متناول أيديهم، فإن هذه المعركة نجحت في إيصال صوت الجهاد إلى ربوع البلاد، وصار صداه يتردد على مسامع أهلها.

الجهاد بين مد وجزر

بعد رحيل شرف الدين مودود، عيّن السلطان أحد قادته، الأمير برسق بن برسق والي مقاطعة همذان، في إمارة الموصل، وأوكل إليه الاستمرار في حمل راية الجهاد التي كان يحملها مودود. لكن اغتيال الأخير في دمشق ساهم، على ما يبدو، في إحداث تصور جديد لمفهوم الجهاد وآلياته عند السلطان ومعاونيه، وخصوصاً بعدما كان شاع أن ظهير الدين أتابك طغتكين، أمير دمشق، كان وراء الاغتيال. فساد الانطباع في بلاط السلطان أن أمراء الشام كانوا حريصين على سلامة دولة الفرنجة وعدم القضاء عليها، وأنهم يرون فيها وسيلة يتوسلون بها للمحافظة على حكمهم وكراسيهم. من أجل هذا كله لاحظنا تحولاً في المنهج الذي اتبعه البرسقي في سياسة الجهاد. وتلخص هذا التحول في أمرين يرتبط أحدهما بالآخر: فلكي يكون الجهاد جهاداً لا بد من توحيد الإمارات الإسلامية المشرقية ما وراء الفرات، وخصوصاً فسيفساء الإمارات التركمانية الأرتقية، تحت زعامة الموصل، ومن ثم إخضاع إمارات الشام الباقية، حلب ودمشق وحمص وحماة وشيزر، لسلطة الموصل. ومن أجل تحقيق مثل هذا التوحيد فإنه لا مفر من استخدام القوة العسكرية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

باشر برسق تنفيذ هذه الخطة، وبدأ بكبرى الإمارات الأرتقية، إمارة ماردين، فأخذها بالقوة. ثم شرع في إخضاع الإمارات التركمانية الأُخرى. وقد أحدث ذلك

ردة فعل سريعة لدى الأمراء الأراتقة وأمراء الشام لمقاومة هذه السياسة. فأقاموا نوعاً من التحالف ضد البرسقي، ولم يروا حرجاً في إدخال إمارات الفرنجة فيه. وبهذا نشأ أول تحالف غريب كهذا، تحالف إسلامي - فرنجي ضد فكرة الجهاد لدى القائد السلجوقي المسلم. وبعد أن أحرز البرسقي بعض الإنجازات لمشروعه التوحيدي، وقصد إخضاع حلب، كبرى إمارات الشام، لاقى هزيمة غير متوقعة على يد قوة فرنجية كمنت لجيشه المتجه نحو المدينة. فانسحب البرسقي من الساحة وتعطلت إلى حين مسيرة الجهاد.(٢٨)

ترك انسحاب برسق من المعترك فراغاً سياسياً في بلاد الشام، لم يكن أحد غير الفرنجة يستطيع أن يملأه بسبب ما كانت تعانيه الإمارات الشامية العربية جرّاء الضعف والتفكك. وكانت حلب، كبرى الإمارات الشامية، أكثر الإمارات عرضة للقلاقل والاضطراب بعد موت أميرها رضوان بن تتش بسبب عدم الكفاية الإدارية التي عانى جرّاءها الأوصياء (الأتابكيون) على ولي عهدها الطفل البارسلان ابن رضوان. وهذا ما جعلها البلد الأكثر استهدافاً من جانب الفرنجة. وقد بلغ بها الضعف أيام يارقتاش، الذي ورث الخادم لؤلؤ في الوصاية، أن صارت شبه محمية لأمير أنطاكية الفرنجي روجر. وفي أيام يارقتاش هذا عرف الإسلام والمسلمون أبشع أنواع المهانة والإذلال، بعد أن وقّع هذا الحاكم اتفاقية مع حكام الفرنجة في أنطاكية يخولهم بموجبها تولي حراسة قافلة الحجاج المسلمين في طريقها من حلب إلى مكة، وكذلك يعطيهم الحق في جباية الرسوم من الحجاج في مقابل هذه الخفارة.

أحدثت هذه الاتفاقية المذلة ردات فعل غاضبة عند أهالي حلب، وتوجه فقهاؤها وأعيانها مستجيرين بالأمير التركماني الأرتقي إيلغازي بن أرتق، أمير ماردين، كي يمحو عنهم وعن الإسلام هذا العار. ولعله لمن سخرية الأقدار أن يصبح الأمير إيلغازي، أحد أقطاب التحالف الإسلامي - الفرنجي الذي شُكِّل بالأمس ضد البرسقي، حامل راية الجهاد، وكان السبب في هزيمته وخروجه من الساحة، هو محط آمال المسلمين. وبموافقة إيلغازي على هذا التوجه أصبح الوارث الشرعي لتراث الجهاد الذي أرسى قواعده مودود وأكمله برسق بن برسق. وهكذا صار إيلغازي، سنة ١١١٨، صاحب الولاية في حلب بعد أن فتح الباب على مصراعيه أمام انفتاح سورية العربية على منطقة الجزيرة منبع العساكر التركمان الذي لا ينضب. وسرعان ما جدد إيلغازي الحلف القديم مع أمراء الشام المسلمين، وخصوصاً مع ظهير الدين طغتكين، أمير دمشق، الذي رحب بهذا التحالف لأنه كان أكثر ثقة بالأمير التركماني مقارنة بالأمراء السلاجقة السابقين الذين كانوا يمثلون السلطنة السلجوقية التي كان طغتكين يخشاها على إمارته. أثبت التحالف الإسلامي الجهادي الجديد كفايته العسكرية بعد أن

استطاع إيلغازي هزيمة الفرنجة، سنة ١١١٩، في شرمدا أو دانيث البقل التي سقط فيها الأمير الفرنجي روجر، الذي كان مصدر قلق وخوف للمسلمين في المنطقة. ولم يمضِ على هزيمة الفرنجة إلاّ قليلاً حتى استطاعوا استعادة تفوقهم من جديد، وعادت المبادرة إلى أيديهم، وعاد الاضطراب يلف إمارة حلب، ولا سيما بعد وفاة الأمير الأرتقي إيلغازي سنة ١١٢٢، واقتسام دولته بين أولاده وأولاد أخيه.(٢٩)

بعد سقوط ميناء صور سنة ١١٢٤، عاود الفرنجة تهديداتهم لمنطقة حلب، التي كانت في هذا التاريخ تحت حكم الأمير تمرتاش، آخر من حكمها من أبناء الأسرة التركمانية الأرتقية. حاصر ملك القدس الفرنجي بلدوين الثاني المدينة، وأعانته على الأمر كتائب من فرسان بني مزيد، أمراء منطقة الحلّة، بقيادة دبيس بن صدقة، وغلمان تركمان بقيادة إبراهيم بن رضوان، أحد أبناء الأمير السابق. وكان أمير حلب، تمرتاش بن إيلغازي، غائباً عنها منذ تركها وقصد ماردين لإجراء بعض الترتيبات فيها. فلم يكن أمام أهل حلب من حيلة لمواجهة الحصار إلاّ الاستغاثة بأمير الموصل الجديد، آقْسُنْقُر البرسقي، الذي عيّنه السلطان محمود السلجوقي في إمرة المدينة. لكن آقْسُنْقُر اشترط على أهالي حلب تسليمه المدينة في مقابل معونته لهم فتم له ذلك.(٣٠)

تؤكد تجربة الأمير التركماني إيلغازي الأرتقي، الذي وقف في مركز الحدث السياسي في حلب وبلاد الشام بعد فشل حملة برسق بن برسق، أمير الموصل، والممثل الرسمي للسلطان السلجوقي رائد فكرة الجهاد ضد الفرنجة، أن راية الجهاد التي حملها مودود ظلت مرفوعة على الرغم من غياب ممثل السلطنة السلجوقية. فعندما استدعى أهل حلب إيلغازي لإنقاذ مدينتهم من تهديد الفرنجة لم يكن في وسعه إلاّ أن يسير تحت راية الجهاد نفسها، ولم يكن له أن يحشد من حوله الحلفاء إلاّ وهو رافع هذه الراية. بمعنى آخر فإن مقاومة الفرنجة غربي نهر الفرات لم تعد ممكنة إلاّ ضمن هذه الصيغة من العلاقات الإسلامية الإسلامية. وكانت هذه الصيغة في الوقت نفسه الأكثر ضماناً للتغلب على المنافسات السياسية الفردية، ولتغييب عامل الشك الذي كان يعشش في صدور السياسيين والحكام في هذه المنطقة.

عندما استدعى الحلبيون أمير الموصل آقسنقر البرسقي، ولمّا لبى هذا الأمير طلب الاستدعاء، كان يمثل في ذهن الطرفين هاجس الجهاد. وكان هذا الهاجس لا شك يحظى بالأولوية عند البرسقي؛ فتعيينه في ولاية الموصل تضمن أمراً صريحاً من السلطان بضرورة الجهاد ضد الفرنجة، واستعادة الأوطان المسلوبة منهم. ومنذ اللحظة التي تسلم آقسنقر حلب وضع حجر الأساس للوحدة بينها وبين الموصل، والتي سرعان ما انضوت تحت لوائها الإمارات الشامية الأُخرى، دمشق وحمص وشيزر. ولأول مرة، بعد ربع قرن من الاحتلال الصليبي للشرق، فقد الفرنجة أحلامهم

بالاستيلاء على حلب، وانتقل توجههم التوسعي نحو مدينة دمشق، وهو ما سيحاولون تحقيقه في مرحلة الصراع المقبلة مع المسلمين.(٣١) وبعد أن قتل أحد فدائيي الإسماعيلية آقسنقر البرسقي غيلة سنة ١١٢٦، حانت الفرصة لصعود نجم جديد هو عماد الدين زنكي، مؤسس الدولة الزنكية، الذي سيكون له ولابنه نور الدين محمود من بعده شأن في إرساء قواعد الجهاد ضد الفرنجة في فلسطين وبلاد الشام.

الأسرة الزنكية ومسيرة التحرير

ولد عماد الدين زنكي سنة ٤٧٧هـ/ ١٠٨٤م لأحد مماليك السلطان ملكشاه بن ألب أرسلان. كان أبوه قسيم الدولة أبو سعيد آقسنقر بن عبد الله الحاجب في جيش السلطان ملكشاه عندما قدم إلى حلب سنة ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م. وعندما غادر السلطان حلب وعاد إلى المشرق أقطعها هي وناحيتها لمملوكه آقسنقر قسيم الدولة، فقام بإدارتها أحسن قيام، وعرفت هذه المنطقة في عهده أجواء الاستقرار والأمن والرخاء التي كانت تتوق إليها منذ زمن بعيد. ولمّا هاجم تتش بن ألب أرسلان حلب وقع آقسنقر في أسره فقتله صبراً بنفسه، وكان ذلك سنة ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م. وكان عمر زنكي (عماد الدين) آنذاك لم يتجاوز العشرة أعوام.(٣٢)

نشأ عماد الدين زنكي في مدينة الموصل محاطاً بعطف زملاء أبيه ورعايتهم، وذلك إكراماً لذكراه ووفاء منهم لفضله. وصقلت خدمته لأمراء الموصل المتتابعين ما ورثه عن أبيه من المواهب العسكرية. فخدم كلاً من كربوغا وجكمرش وجوالي ومودود والبرسقي؛ وهم الذين ارتبطت أسماؤهم بمعاناة تجربة الجهاد ضد الصليبيين. ولا شك في أن أجواء الجهاد التي عاشها في ريعان شبابه قد تركت بصماتها عليه، فكانت معاركه التي خاضها ضد الفرنجة، أو تلك الجهود العسكرية التي بذلها لتوحيد إمارات منطقة الجزيرة وديار بكر وإمارات الشام تحت راية الموصل، امتداداً لهذا التراث الجهادي الذي أورثه أولئك القادة من الموصل وغيرهم في هذا الجزء من أقاليم العالم الإسلامي. لذلك ارتسمت لدى عماد الدين زنكي صورة القائد الذي بعث فكرة الجهاد، ثم حوّلها من فكرة نظرية وجعلها واقعاً ملموساً، كما عبر عن ذلك المؤرخ عز الدين ابن الأثير في كتابه «تاريخ الدولة الأتابكية: ملوك الموصل».(٣٣)

شغل عماد الدين زنكي بعض المناصب الإدارية في العراق، حيث ولاه البرسقي على مدينة واسط سنة ٥١٦هـ/ ١١٢٢م، والتي كانت حينها جزءاً من إقطاعه. وبعد أن سوى السلطان محمود خلافه مع الخليفة العباسي المسترشد بالله وأراد أن يترك بغداد

وقع اختياره على زنكي ليوليه شحنكية بغداد (أي ليكون وكيلاً عنه لمراقبة نشاط الخليفة)، لأنه لم يجد في أعوانه ورجاله من يوكل إليه هذا الأمر غيره. ولم يمضِ على عماد الدين زنكي عام في وظيفته الجديدة حتى وقع اختيار السلطان عليه ليتولى الموصل، وكانت أصابع الخليفة المسترشد وراء هذا الاختيار، لأنه أراد، على ما يبدو، التخلص من ثقل وطأته عليه. وصل زنكي إلى الموصل، ولايته الجديدة، بعد أن تسلّم المنشور السلطاني سنة ٥٢١هـ/١١٢٧م. وبعد فترة قصيرة من توليه المنصب أخضع الإمارات الإسلامية المجاورة، كجزيرة ابن عمر ونصيبين وسنجار والخابور وحرّان. ولم يرغب في هذه المرحلة في أن يصطدم بالفرنجة أمراء الرها، فعقد معهم مهادنة كي يتفرغ لترتيب الأمور في نواحي إمارته، ومن أجل أن يعد العدة لقطع الفرات والاستيلاء على حلب. ولمّا تم له ذلك قطع الفرات واستولى على منبج وبزاعة، ثم دانت له حلب سنة ٥٢٢هـ/١١٢٨م، ورأت فيه المنقذ، لأن الفرنجة كانوا يحاصرونها ويضيقون الخناق عليها، إضافة إلى ما كانت تعانيه جرّاء تقلبات سياسية، بسبب تعاقب الحكام وسرعة تناوبهم على الولاية فيها.(٣٤)

زنكي ومحور حلب

امتدت ولاية عماد الدين زنكي الطويلة، إذا ما قورنت بولاية من سبقوه في إمرة الموصل، طوال عقدين من الزمان، وهي فترة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين متمايزتين: الأولى، امتدت من سنة ١١٢٧ حتى سنة ١١٣٧، انصب اهتمام زنكي فيها على ترسيخ أقدامه وإحكام قبضته على المناطق الواقعة شمال العراق ومناطق حوض الفرات الأعلى، ولم يولِ بلاد الشام إلاّ اهتماماً ضئيلاً. أمّا المرحلة الثانية، التي تمتد بين سنة ١١٣٧ وسنة ١١٤٦، فكانت على الغالب مقصورة على الأوضاع في بلاد الشام، وخصوصاً التعامل مع الإمارات الفرنجية. ولمّا كانت محاربة الفرنجة تحتاج إلى ترتيب الأوضاع داخل المعسكر الإسلامي، انصبت جهوده على إخضاع الإمارات الإسلامية لسيطرته، واقتضى ذلك بذل كثير من الجهد لتحقيق هذه الغاية.

كانت حلب هي رأس الجسر الذي سينطلق منه زنكي لتنفيذ سياسته التوسعية في بلاد الشام. ولم ينتظر طويلاً بعد أن تمركزت قواته في حلب، فانطلق في السنة التالية (١١٢٩) لإخضاع المناطق التي تفصل بين حلب ودمشق، وهي شيزر وحماة وحمص، وكانت حماة بصورة خاصة تابعة لإمارة دمشق. وقد لجأ عماد الدين زنكي إلى التمويه لتحقيق أهدافه التوسعية. فأوهم أمير دمشق، تاج الملوك بوري، بأنه عازم على جهاد الفرنجة، واطمأن بوري إلى وعوده، لكن زنكي غدر واعتقل قائد الجيش

(ابن تاج الملوك) الذي أُرسل لمعونته، ثم استولى على حماة التي كانت خالية من حماتها. وبالطريقة نفسها حاول خداع أمير حمص والاستيلاء على المدينة.(٣٥)

تركت هذه التجربة التي مرت بها علاقة زنكي بأمير دمشق رواسب من الشك بين الطرفين. وظهر زنكي أنه أمير من نوع جديد لم تعرف بلاد الشام مثيلاً له من قبل، وهو أمر ستكون له عواقب سلبية على محاولات توحيد الشام ضد الفرنجة.

وفي السنة نفسها هاجم زنكي حصن الأثارب الواقع بين حلب وأنطاكية. وكان وجود الفرنجة في هذا الحصن شديد الضرر على المسلمين، حتى إنه اضطر أهل حلب إلى أن يقاسموا الفرنجة غلال المناطق الواقعة إلى الغرب من مدينتهم. وكانت القسمة شاملة حتى إنهم قاسموهم غلة إحدى الطواحين في المنطقة. أدى الحصار إلى سقوط حصن الأثارب في يد زنكي، فأمر بتخريبه ودكه دكاً. بعد ذلك توجه إلى قلعة حارم وحاصرها حتى قبل الفرنجة مقاسمته غلة هذا البلد. فتنفس أهل حلب الصعداء بعد تدمير حصن الأثارب وكسر الطوق الذي كان يأخذ بخناق المدينة. وصار هَمّ الفرنجة المحافظة على ما في أيديهم بعد أن كانوا من قبل يطمحون إلى كل ما يملكه المسلمون.(٣٦)

بعد سقوط حصن الأثارب غاب عماد الدين زنكي عن الساحة في بلاد الشام، بعد أن انغمس، خلال الأعوام الستة التالية، في الصراع الداخلي الذي نشب في أعقاب موت السلطان محمود، وما نجم عن ذلك من انقسامات قادها الطامحون إلى إرث السلطنة وحلفاؤهم.

على الرغم من أن حلب أصبحت في مأمن من مهاجمة الفرنجة، بعد أن أدت انتصارات زنكي إلى تخليهم عن طموحاتهم، فإنها فقدت زمام المبادرة في أثناء غيابه كل هذه الأعوام عن أرض الشام، فملأت إمارة دمشق هذا الفراغ الجاري. وقام أميرها الجديد إسماعيل بن بوري (حفيد أتابك طغتكين) باستعادة نفوذه السياسي الذي كانت فقدته دمشق لمصلحة زنكي وإمارة حلب، فاستعاد شمس الملوك إسماعيل شيزر وحماة. أمّا على جبهة الفرنجة فاحتل قلعتي بانياس وشقيف تيرون، والأخيرة هي إحدى القلاع المهمة في الجنوب اللبناني التي تتحكم في الطريق التجارية قبالة ميناءي بيروت وصيدا. وشن بعض كتائب جيش دمشق غارات جريئة في عمق أراضي فلسطين، في الجليل وطبرية والناصرة ووصل إلى عكا، وأمعن في النهب والتدمير والقتل والسبي.(٣٧)

لم يكن ما فعله شمس الملوك إسماعيل، أمير دمشق، نابعاً من طاقات عسكرية حقيقية لدمشق، وإنما نتج من استغلال ظرف طارئ انشغل فيه عماد الدين زنكي بحروب وراثة السلطنة من جهة، وانشغل قادة الفرنجة بفتن داخلية من جهة أُخرى.

ولمّا عادت الأمور إلى طبيعتها وفرغ عماد الدين زنكي من مشاغله في المشرق عادت إمارة دمشق إلى حجمها الطبيعي. ووصل الإحباط الذي أصاب شمس الملوك إلى درجة أنه عرض على زنكي تسليمه مدينة دمشق، لولا تدخل أمه التي أمرت بقتل ابنها بسبب نيته تلك.

عاد زنكي من المشرق لينطلق مرة أُخرى من مدينة حلب ويعيد نفوذه على المناطق التي استولت عليها دمشق في أثناء فترة غيابه. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام بسلسلة من الغارات السريعة في ربيع سنة ١١٣٥ على المواقع والحصون التي في أيدي الفرنجة على الضفة الشرقية لنهر العاصي، الأمر الذي أدى إلى سقوط نصف الأراضي التي كانت تمتلكها إمارتا أنطاكية وطرابلس الفرنجيتان، إذ أخذت المعاقل الفرنجية تتهاوى الواحد تلو الآخر في يد زنكي منها: حصن الأثارب؛ زردنا؛ معرّة النعمان؛ كفرطاب. ولم يتوقف مسلسل الهزائم الفرنجية في الشمال إلاّ عندما اضطر زنكي إلى ترك الشام والعودة مرة أُخرى إلى المشرق بعد أن تجددت المعارك بين المرشحين للسلطنة والخليفة العباسي.

مع ذلك قام نائب زنكي في حلب سنة ١١٣٦ بهجوم على إمارة أنطاكية حتى وصل إلى اللاذقية على شاطئ البحر، وبذلك استطاع أن يقسم الإمارة إلى نصفين. وفي السنة التالية استهدف عماد الدين زنكي حصن بعرين الصليبي (بارين/ Montferrand)، الذي يقع في الطرف الشرقي لإمارة طرابلس، وتكمن أهميته في تحكمه في الطريق الرئيسي الذي يصل بين مناطق سورية الداخلية، وخصوصاً بين حمص وحماة. في صيف سنة ١١٣٧ هوجم الحصن وحوصر. ولمّا خرج حاكم طرابلس للدفاع عنه وقع في أسر زنكي. فما كان من ملك القدس فولك الذي قدم على رأس جيش لنجدة الحصن إلاّ أن يدخله نجاة بنفسه، ولم يفلح في تقديم الدعم المتوقع. فهب كل من أمير أنطاكية وبطرك القدس وأمير الرها على رأس قوات عسكرية للنجدة. لذلك أسرع زنكي في إنهاء المفاوضات التي كان بدأها مع الفرنجة المحاصَرين داخل الحصن قبل أن يعلموا بوصول هذه النجدات. فتم الاتفاق على خروجهم منه بالأمان وتسليمه للمسلمين. وكان احتلال هذا الحصن خلّص مدينتي حماة وحمص من المخاطر التي تتهددهما.[٣٨]

عندما كان الفرنجة مشغولين بالتصدي لهجمات زنكي، وكانت أغلبية قواتهم العسكرية محاصرة في حصن بعرين، دخلت القوات البيزنطية المناطق الشمالية لبلاد الشام وحاصرت مدينة أنطاكية البيزنطية. كان ذلك جزءاً من خطة الإمبراطور البيزنطي، ألكسيوس كومنينس، الطموحة لاستعادة نفوذ بيزنطة على أملاكها الضائعة في بلاد الشام. عندها لم يكن أمام أمير أنطاكية الفرنجي، ريموند بواتييه، إلاّ أن يقبل

بالشروط المذلة التي أملاها الإمبراطور البيزنطي، والتي جعلت منه مجرد تابع للإمبراطور صاحب السيادة على البلاد. وكان احتلال حلب وقلعة شيزر جزءاً من خطة البيزنطيين، ويبدو أن عماد الدين زنكي لم يكن يدرك أبعادها، وظن أن هدف الإمبراطور يكمن في إمارة الجزيرة الفراتية، فتحرك إلى تلك المنطقة بعد استيلائه على حصن بعرين انتظاراً للهجوم البيزنطي المتوقع. وعندما أدرك أخيراً نية استهداف حلب أرسل أحد قادته لتعزيز الدفاع عن المدينة. وكان الهجوم البيزنطي تأخر بسبب انشغال المهاجمين بمحاصرة بلدة بزاعة، وانصراف الجيش إلى جمع الغنائم من فلاحي المنطقة. وخلال هذين الأسبوعين اللذين أمضاهما البيزنطيون بمحاصرة بزاعة نجحت القوات الإسلامية في إحكام خطة الدفاع عن حلب، الأمر الذي أدى إلى فشل حملة البيزنطيين، واضطرار قواتهم إلى أن تعود أدراجها خارج الحدود السورية. وفي نهاية صيف سنة ١١٣٨ استطاع عماد الدين زنكي أن يزيل كل المنجزات العسكرية التي حققتها هذه الحملة. وبهذا انتهت فصول هذه الحركة البيزنطية من دون أن تؤثر في إضعاف زنكي، أو تلغي برامجه تجاه الفرنجة في شمال بلاد الشام.[٣٩]

زنكي ومحور دمشق

بحلول سنة ١١٣٩، انتقل مركز الثقل في سياسة زنكي من شمال بلاد الشام، الذي شكلت فيه مدينة حلب الإسلامية ومدينة أنطاكية الفرنجية طرفي معادلة الصراع، إلى دمشق. كانت دمشق خلال الأعوام الثمانية الماضية هي الدولة التي تفصل بين دولة عماد الدين زنكي ومملكة القدس اللاتينية، من وجهة النظر الفرنجية على الأقل. وخلال هذه الفترة لم تغب دمشق عن هموم الدولة الزنكية، لأن زنكي كان يرى فيها الضلع المفقودة في دولته ثلاثية المحاور التي كان يسعى لإقامتها، الموصل - حلب - دمشق، كخطوة تمهيدية لا مندوحة عنها من أجل تحقيق خطة الجهاد الهادفة إلى تحرير بلاد الشام وفلسطين من قبضة الفرنجة الغزاة. إلاّ إن انشغاله بالجبهة الشمالية، جبهة حلب - أنطاكية، أعاق تنفيذ هذه الخطة، لكنه الآن وبعد أن أدت انتصاراته في الشمال إلى تحقيق التوازن العسكري مع خصومه بدأ يلتفت إلى تنفيذها.

كانت لدمشق أهمية استراتيجية يحسب حسابها في خطط المواجهة مع الفرنجة. فبالإضافة إلى ملامستها حدود دولة الفرنجة، وقربها من القدس قلب مملكة اللاتين ومقر ملكها، فقد كانت البوابة التي تشرع إلى النصف الغربي من العالم الإسلامي، مصر وشمال إفريقيا، وكذلك الجسر لعبور الحجاج من بلاد الشام والجزيرة وآسيا الصغرى إلى مكة في الحجاز. ومما زاد في أهمية دمشق ذلك التوازن بين المسلمين

والفرنجة في أعقاب المواجهة الناجحة لزنكي في الشمال - فأصبح موقف دمشق مرجحاً في أي صراع مستقبلي قد يحدث.

كانت النخب ذات التأثير الفاعل في القرار السياسي في دمشق تدرك مصادر قوة دمشق في مناخ التوازن القائم بين قطبي الصراع، زنكي ومملكة بيت المقدس. وكانت هذه النخب المكونة من أبناء الأسرة الحاكمة وأمرائها، ومن القادة العسكريين، ومن كبار التجار وأصحاب الإقطاعات الزراعية الكبرى، حريصة على إبقاء هذا التوازن قائماً من أجل الحفاظ على مصالحها، لأن أي اضطراب فيه سيفقدها أسباب القوة والاستمرار. وهذا ما جعل حاكم دمشق، الأتابك أُنُر مملوك طغتكين، بعد أن بدأ عماد الدين زنكي يمارس ضغطاً عسكرياً على دمشق منذ سنة ١١٣٠ يلجأ إلى اللعب بورقة الفرنجة. وكانت سياسة التحالفات مع الفرنجة هي أكثر الوسائل نجاعة لإفشال محاولة زنكي لاحتواء دمشق وإنهاء حكم الأسرة السلجوقية الحاكمة فيها. وأثبتت هذه السياسة نجاحها في إطالة عمر الأسرة السلجوقية في دمشق مدة ربع قرن، كانت دمشق خلالها في حالة تحالف أو تفاهم أو مهادنة على الأقل مع الفرنجة. ولم تخرج العلاقات المتبادلة بين الطرفين عن هذا النمط إلاّ في مرحلة قصيرة عابرة في إبان الأزمة التي أحدثتها الحملة الصليبية الثانية التي استهدفت مدينة دمشق.(٤٠)

لم يردع موقف دمشق المعروف جيداً لعماد الدين زنكي عن مباشرته سياسة الاحتواء التي انتهجها تجاهها. وكان كسب أول جولاته ضد دمشق حين أجبر حكامها على التنازل عن مدينة حمص عشية الغزو البيزنطي لبلاد الشام سنة ١١٣٨. وما إن انسحب البيزنطيون بعد فشلهم في حصار حلب وبعض نواحيها حتى استأنف زنكي سياسته التوسعية، فهاجم مدينة بعلبك في السنة نفسها، وكانت جزءاً من إقطاع الأتابك أُنُر، وتسلم قلعتها بالأمان. لكنه لم يف بالوعد الذي قطعه لأمير القلعة وجنوده وأمر بإعدامهم جميعاً، وعيّن أحد قادته، نجم الدين أيوب، والياً على المدينة. وبعد استيلاء زنكي على بعلبك توجه لحصار دمشق. ولمّا أيقن الأتابك أُنُر أن لا طاقة له بمواجهة الحصار طلب العون من حلفاء دمشق القدامى، فرنجة مملكة القدس اللاتينية، وتعهد بأن يسلمهم قلعة بانياس ومبلغاً من المال يؤدى لهم عند توقيع الاتفاق.(٤١) وانتهت محاولة زنكي لإخضاع دمشق من دون أن تحقق أهدافها، ففك حصاره عن المدينة وتوجه نحو الشمال.

سقوط إمارة الرها الفرنجية

أدى توازن القوى المتذبذب بين الزنكيين والفرنجة في أعقاب التدخل البيزنطي سنة ١١٣٨ إلى نوع من الهدوء الحذر الذي ساد الجبهة الشمالية. ولم يشأ أي من الطرفين الاشتباك المسلح مع الطرف الآخر خوفاً من استغلال الإمبراطور البيزنطي انشغال خصميه بحرب تصرف كلاً منهما عن التصدي لطموحاته في بلاد الشام التي يقتسم العرب والفرنجة النفوذ عليها. وكانت مخاوف الفرنجة من طموحات البيزنطيين محكومة بارتباطات قانونية بعد الاتفاقية التي عقدها حاكم أنطاكية مع الإمبراطور البيزنطي الراحل، والتي لم يعد الأول بعدها سوى تابع للإمبراطور يحكم إمارة أنطاكية بالنيابة عن سيده.

كانت الرها الإمارة الفرنجية الأولى التي أنشئت في الشرق، وذلك قبل أن يتوغل الغزاة في بلاد الشام وقبل أن يستولوا على أنطاكية. وعلى عكس الإمارات الفرنجية التي أنشئت على الأرض العربية، كانت الرها خالية من المستوطنات الفرنجية، وظل الوجود الفرنجي فيها مقصوراً على عدد محدود من الحكام والإداريين. كما أن جيش الإمارة خلا من العناصر الأوروبية، وكان في أغلبيته العظمى مكوناً من العساكر المحليين، الأرمن والسريان أبناء البلد الأصليين. وخلال الأعوام الخمسين منذ إنشاء الإمارة تراجعت أعداد السكان إلى درجة كبيرة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية المتفاقمة، وبسبب تعرض البلاد لغارات متتالية من جانب العناصر القبلية التركية التي كانت تطغى على هذه المنطقة. ولوقوع الرها في منطقة الجزيرة (بين مجرى الفرات ودجلة) أولاً، وبسبب وقوعها على الطريق بين الموصل وحلب ثانياً، كانت تتعرض باستمرار لضغوط عسكرية إسلامية، الأمر الذي أدى إلى نزوح كثيرين من أهلها اتقاء لخطر الحروب. وفوق ذلك كله فإن الرها كانت بمثابة الخندق المتقدم للفرنجة، فكان جناحها الشرقي هو نقطة الضعف التي تعاني جرّاءها عسكرياً، بينما كان في جناحها الغربي على الضفة المقابلة لنهر الفرات الركيزة العسكرية التي يمكن الركون إليها في الدفاع عن الإمارة، وخصوصاً الحصن القوي في تل باشر.[٤٢]

كان الأمير عماد الدين زنكي على علم بهذه المعطيات العسكرية التي اعتبرها عوامل مساعدة في تحقيق هدفه غير المعلن باحتلال إمارة الرها، لكنه كان ينتظر الفرصة المؤاتية للانقضاض عليها، لا بصفته قائداً عسكرياً فحسب، بل أيضاً بصفته سياسياً ورجل دولة؛ فالمعطيات العسكرية وحدها لا تضمن نجاح عملية كهذه إن لم يكن يردفها وضع سياسي مريح. رأى زنكي أن اللحظة التي كان ينتظرها حانت؛ فموت الإمبراطور البيزنطي المفاجئ متأثراً بالجروح التي أصابته في أثناء رحلة صيد

في شتاء العام الماضي، أشغل ولي عهده الذي عاد مسرعاً ومعه جيشه إلى القسطنطينية للتحضير لاعتلاء العرش وترتيب أمور ولاية العهد (وكان الإمبراطور المتوفى يعد العدة لمسيرة حاشدة إلى مدينة القدس بنية أداء فريضة الحج). وكان الخلاف بين جوسلين الثاني، حاكم الرها، وبين ريموند بواتييه، أمير أنطاكية، وصل إلى حد القطيعة. أمّا ملك مملكة القدس اللاتينية، حليف الأتابك أُنُر، أمير دمشق، فقد لاقى حتفه هو الآخر في تشرين الثاني/نوفمبر ١١٤٣، تاركاً العرش بوصاية زوجته مليسند (Melisende)، أم ولده القاصر بلدوين الثالث، التي لم تكن متحمسة للقيام بمغامرات عسكرية في هذا الوضع. وأمّا أمير دمشق فلم يكن قادراً على شن حرب ضد زنكي من دون دعم حلفائه فرنجة القدس.

في خريف سنة ١١٤٤ خرج زنكي من الموصل، وهاجم أراضي الزعيم الأرتقي قَرَّة أرسلان، أمير ديار بكر، الذي تحالف مع جوسلين الثاني أمير الرها. كانت هذه حركة يقصد بها زنكي التمويه، وذلك لإيهام جوسلين الثاني بأنه لا يستهدف الرها. انطلت الحيلة على جوسلين، وفي خطوة عملية لدعم حليفه الأرتقي خرج من الرها مع جيشه إلى تل باشر في محاولة لقطع الاتصالات وخطوط الإمدادات بين زنكي الذي يحارب في ديار بكر وبين حلب. وفي هذه الأثناء استطاع زنكي أن يخضع عدداً من الحصون التي كانت في يد الأراتقة، وبعض الحصون التي كانت في أيدي الفرنجة. ولمّا بُلِّغ بحركة جوسلين وخروجه من الرها، أرسل كتيبة من جيشه على جناح السرعة لتحاصر الرها على أن يلحق بها الجيش الرئيسي فيما بعد. لكن قائد الكتيبة التي أُرسلت ضل طريقه بسبب المطر وعتمة الليل ولم يهتد إليها إلاّ بعد أن وصل زنكي إلى المدينة وحاصرها. حوصرت الرها أربعة أسابيع، ولم يستطع المدافعون عنها الصمود أكثر من ذلك، إذ أحدث المهاجمون المسلمون ثلمة في السور اقتحموا المدينة من خلالها، وبدأوا بارتكاب مذبحة في المدافعين الذين حاولوا الاحتماء بالقلعة من دون جدوى بعد أن أُغلقت أبوابها. لم تتوقف هذه المذبحة إلاّ بعد أن تدخل زنكي وأمر بإيقافها بعد مقتل عدة آلاف. ثم استسلمت الحامية التي كانت أغلقت على نفسها أبواب القلعة ليتم بذلك سقوط هذه الإمارة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١١٤٤. لم يشأ زنكي أن تخرّب مدينة الرها، ولذلك أمر بإعادة ما نهبه جنوده من أموالها وأملاكها إلى أصحابها، وحاول أن يعامل برفق الطوائف المسيحية في المدينة، وهي من الأرمن والسريان واليونان الأورثوذكس، لكنه لم يبدِ تسامحاً تجاه الكنيسة اللاتينية وممثليها على اعتبار أنها تابعة للغزاة الفرنجة.

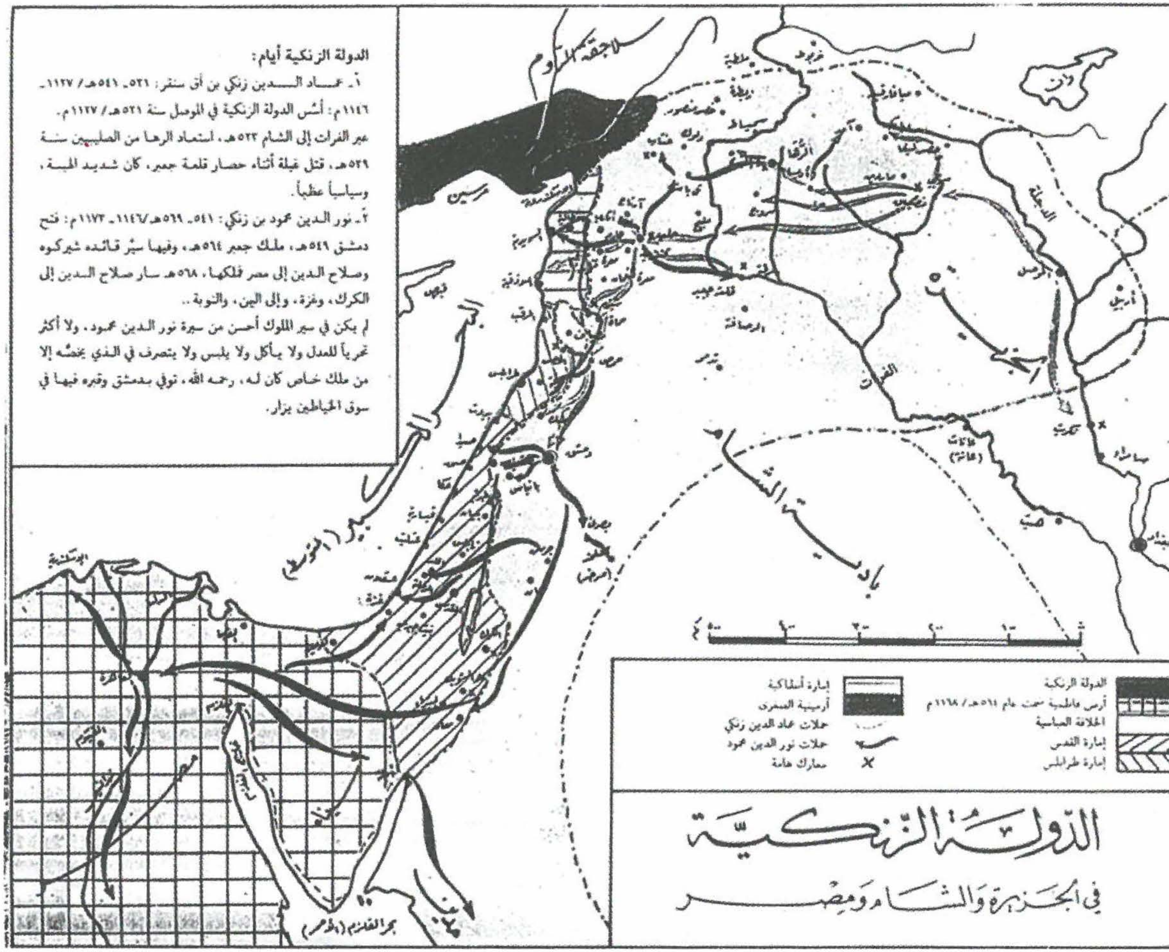
بعد عام ونصف عام من سقوط الرها (أيار/مايو ١١٤٦)، حاول سكانها التمرد على قائد الحامية الزنكية المرابطة في المدينة، فأمر زنكي هذه المرة بإجلاء الأرمن

وقتل المشاركين في التمرد. وبعد ستة أشهر من هذه الواقعة، استطاع جوسلين الثاني أن يقتحم المدينة بعد أن رتب تمرداً مع أهلها الأرمن، لكن سرعة تحرك نور الدين زنكي، الذي ورث الحكم بعد موت أبيه، وضعت حداً لهذا التمرد. أراد عماد الدين زنكي بعد سقوط الرها أن يطهر منطقة الجزيرة من الوجود الفرنجي، فاحتل سروج التي تأتي في المكان الثاني بعد الرها، لكنه لم يستطع أخذ قلعة البيرة، فتوجه لحصار قلعة جَعْبَر حيث اغتاله أحد عبيده وهو نائم في فراشه في منتصف أيلول/ سبتمبر ١١٤٦، عندما كان يقود عملية الحصار.(٤٣)

نور الدين زنكي ومسيرة التحرير

استبشر خصوم الدولة الزنكية خيراً بالرحيل المفاجئ لمؤسسها عماد الدين زنكي. فقد حسب هؤلاء أن الصراع الحتمي، الذي ينجم عادة عن موت القادة المؤسسين، سيقود لامحالة إلى إطاحة دولة الزنكيين الفتية، ويزيلها من الوجود. بدت بشائر مثل هذا الصراع أول وهلة عندما ترك ابنا عماد الدين ووارثاه ساحة المعركة في عجل، قبل أن يوارى جثمان أبيهما الثرى. فذهب الابن البكر سيف الدين غازي ومعه لفيف من مستشاري أبيه وقادته إلى الموصل، حيث استقر على كرسي الإمارة، بينما توجه أخوه الأصغر نور الدين محمود مصحوباً بمجموعة أُخرى من القادة والمستشارين إلى مدينة حلب ليتولى هو الآخر منصب الإمارة فيها.

كان تقسيم مملكة زنكي على هذا النحو محفزاً حرك خصوم الزنكيين للعمل. ففي الجنوب تحركت قوات أمير دمشق، الأتابك أُنُر، واستعادت بعلبك التي سبق أن انتزعها زنكي وأخضعها لسيطرته، ثم بسطت نفوذها بعد ذلك على إمارتي حمص وحماة وحولتهما إلى إمارتين تابعتين. أمّا في الشرق، فقد حاول الأمير ألب أرسلان ابن السلطان السلجوقي، وربيب الأمير المغدور عماد الدين (كان أتابكاً له)، أن يستولي على السلطة في الموصل، لكنه أخفق في هذا المسعى بسبب السرعة التي تحرك فيها سيف الدين غازي، وقام بخطوات احترازية قضت على هذه المحاولة في المهد. وفي منطقة الجزيرة نجح الأمراء الأراتقة في استعادة بعض المدن والحصون التي فقدوها عندما اجتاحها زنكي عشية استيلائه على مدينة الرها. وعلى خط المواجهة مع الفرنجة قاد ريموند، أمير أنطاكية، هجوماً وصل إلى أسوار مدينة حلب، وتزامن مع خطة وضعها الأمير جوسلين الثاني لاسترداد مدينة الرها، ولذلك قام بالتنسيق مع أهلها الأرمن والسريان للتمرد على الحامية الإسلامية التي تقيم بالمدينة ساعة وصول جوسلين. وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١١٤٦، وصل جوسلين بجيشه إلى الرها


الدولة الزنكية
في الجزيرة والشام ومصر
الدولة الزنكية
أرض فاطمية حتى عام ٥٦٤هـ/ ١١٦٨م
الخلافة العباسية
إمارة القدس
إمارة طرابلس
إمارة أنطاكية
أرمينية الصغرى
حملات عماد الدين زنكي
حملات نور الدين محمود
معارك هامة
الدولة الزنكية أيام:
أ- عماد الدين زنكي بن آق سنقر: ٥٢١- ٥٤١هـ/ ١١٢٧- ١١٤٦م: أسس الدولة الزنكية في الموصل سنة ٥٢١هـ/ ١١٢٧م. عبر الفرات إلى الشام ٥٢٣هـ. استعاد الرها من الصليبيين سنة ٥٣٩هـ. قتل غيلة أثناء حصار قلعة جعبر، كان شديد الهيبة، وسياسياً عظيماً.
٢- نور الدين محمود بن زنكي: ٥٤١- ٥٦٩هـ/ ١١٤٦- ١١٧٣م: فتح دمشق ٥٤٩هـ، ملك جعبر ٥٦٤هـ، وفيها سيّر قائده شيركوه وصلاح الدين إلى مصر فملكها، ٥٦٨هـ سار صلاح الدين إلى الكرك، وغزة، وإلى اليمن، والنوبة..
لم يكن في سير الملوك أحسن من سيرة نور الدين محمود، ولا أكثر تحرياً للعدل ولا يأكل ولا يلبس ولا يتصرف في الذي يخصّه إلا من ملك خاص كان له، رحمه الله، توفي بدمشق وقبره فيها في سوق الخياطين يزار.

يدعمه بعض قوات الأمراء الفرنجة. وبمساعدة قادة التمرد اقتحم المدينة، لكن صمود الحامية الإسلامية في القلعة منعه من تعزيز قبضته على المدينة. وخلال أقل من أسبوع وصل نور الدين على رأس جيشه لإنقاذ المدينة بعد أن أوقف الهجوم الذي كانت تشنه قواته ضد جيش أنطاكية. وأصبح جوسلين وقواته محصورين بين نور الدين والمدافعين عن القلعة، ولم يتبق له من خيار إلاّ الخروج من المدينة للنجاة من فكي الكماشة. فتسلل تحت جنح الظلام هارباً من داخل الأسوار، وخرجت معه جموع غفيرة من الأرمن. تتبعه نور الدين وضيق عليه المنافذ حتى اضطره إلى الاشتباك مع جيش المسلمين الذي مزق القوات الفرنجية شر ممزق. فقُتل عدد من كبار القادة، وأصيب جوسلين بجروح، وفر مع حرسه الشخصي نجاة بنفسه. أمّا الأرمن الذين تخلى عنهم الفرنجة فتعرضوا لمجزرة قضت على رجالهم، وسُبيت نساؤهم وأطفالهم ليباعوا عبيداً في أسواق المسلمين. وأمّا من تبقى من أرمن الرها في قيد الحياة فقد أُجلوا عن المدينة التي صارت مدينة خاوية، ولم تعد إلى ما كانت عليه من قبل.(٤٤)

أثبت تطور الأحداث السياسية التي أعقبت مقتل عماد الدين زنكي ضآلة الآمال التي علقها الخصوم على مصرعه. فابناه سيف الدين غازي ونور الدين محمود اللذان اقتسما مملكته كانا من الحصافة وبعد النظر أنهما لم ينزلقا إلى محاربة أحدهما للآخر من أجل الميراث، واكتفى كل منهما بما ناله، وانصرف إلى إدارة شؤون إمارته ومعالجة همومها. وأكثر من ذلك، فقد بادر الابن البكر سيف الدين غازي، أمير الموصل، إلى عقد مؤتمر مصالحة مع أخيه نور الدين، أمير حلب، اتفق فيه على اعتبار التقسيم العفوي الذي حدث بعد اغتيال أبيهما قسمة شرعية. وبالنسبة إلى نور الدين الذي تقع مملكته على خط المواجهة الساخن مع الفرنجة، كانت المكاسب العسكرية الباهرة التي أحرزها ضد الفرنجة، إنْ في التصدي لمحاولة ريموند، أمير أنطاكية، مهاجمة حلب، ثم الهجوم المضاد الذي شنه بعد ذلك، وإنْ في إحباطه التمرد الذي تفجر في الرها بالتنسيق مع جوسلين الثاني، قد زادت في مكانته وأكسبته مهابة تضاهي تلك التي كان يتمتع بها أبوه قبل مقتله. ثم تعززت مكانته السياسية عندما تفجرت الأزمة بين أكبر خصمين له، مملكة القدس اللاتينية وإمارة دمشق، وما ترتب على تلك الأزمة من نتائج.

دمشق بين نور الدين والفرنجة

بعد أن اتضح لحكام دمشق المسلمين النهج الجهادي الذي اتبعه نور الدين زنكي اقتفاء لخطى أبيه، عادوا إلى سياستهم التقليدية في المناورة بين الزنكيين وفرنجة

المملكة اللاتينية. فكانوا يستخدمون ورقة الفرنجة يلوحون بها عندما يهددهم الزنكيون، ثم لا يلبثون أن يطرحوا هذه الورقة ويرفعوا ورقة الزنكيين إذا ما لاح في الأفق خطر يتهددهم. وظلت هذه اللعبة السياسية الركيزة التي أطالت عمر الأسرة الحاكمة في إمارة دمشق طوال ما يقرب من نصف قرن، قبل أن يتم ضم الإمارة إلى الزنكيين وتصبح جزءاً من دولة آل زنكي سنة ٥٤٩هـ/ ١١٥٥م. وكما استثمرت دمشق علاقتها بفرنجة القدس في التصدي للطموحات الزنكية، كانت مملكة اللاتين ترى في بقاء هذه الإمارة حاجزاً بينها وبين الزنكيين في حلب الضمان لسلامة أراضيها وحماية أمنها. لكن هذا النمط من العلاقة بين الطرفين لم يكن دائماً على وتيرة ثابتة، فكانت تتعرض بين الحين والآخر لأزمات قد تتطور إلى مواجهات عسكرية بينهما.

في أوائل سنة ١١٤٧ حدثت أزمة من هذا القبيل، عندما انشق حاكم بصرى وصلخد (أو صَرخد) وأعلن تمرده على طاعة أمير دمشق. كان هذا الحاكم المنشق أحد قادة الأمير أُنُر، واسمه ألتُنتاش. ولمّا أعلن استقلاله قدم إلى مدينة القدس طالباً دعم مملكة الفرنجة في مقابل إعلانه الولاء للملكة مليسند وتسليمها البلد.

أحدث هذا العرض الذي طرحه ألتنتاش ردات فعل متضاربة لدى الأوساط الحاكمة في مملكة القدس. فقبول هذا العرض كان يعني فسخ الحلف مع دمشق وإحداث القطيعة بين الطرفين. لكن، في المقابل، كان سيسهل على الفرنجة إنشاء مستعمرة فرنجية في منطقة حوران يكون في قدرتها، إذا ما استعانت بأهل المنطقة المسيحيين، أن تشكل تهديداً مباشراً لدمشق وتضعها تحت رحمة الفرنجة. وبالتالي، استقر الرأي على قبول العرض، وشرع الفرنجة في إعداد الجيش وحشده في طبرية استعداداً لغزو حوران. ولم تجدِ محاولات أُنُر أمير دمشق لإقناع الفرنجة بالعدول عن قرارهم، فأخذ يستعد لمواجهة الموقف. ومن أجل ذلك أرسل وفداً إلى نور الدين زنكي في حلب يطلب منه المعونة، فرحب الأخير بالفكرة، وتم عقد تحالف دمشقي حلبي ضد الفرنجة. وعلى هامش هذا التحالف طلب نور الدين يد كريمة أُنُر، فعقد قرانها في دمشق وحملت إلى بيت الزوجية في حلب. ووصلت قوات الدعم التي أرسلها نور الدين إلى حوران والتقت بقوات أُنُر وسيطرت على الوضع قبل أن يتمكن جيش الفرنجة من الوصول، الأمر الذي اضطره إلى الانسحاب تحت وقع سيوف المسلمين.(٤٥)

تمخضت المغامرة النزقة التي ارتكبها الفرنجة في منطقة حوران عن حدوث شرخ في العلاقات بين الحليفين التقليديين، حاول معين الدين أُنُر رأبه حتى قبل أن يخمد غبار المعركة، حين عرض على جيش الفرنجة المنسحب إسعافه بالزاد والماء، بل حين أصدر إلى عسكره أوامر بألاّ يبطشوا بعدوهم الهارب، وبأن يسهلوا عليه

طريق انسحابه.(٤٦) وكان أُنُر يهدف من وراء ذلك إلى إبقاء خطوط الاتصال بالفرنجة سالكة، لأنه كان يخشى القوة المتصاعدة لنور الدين زنكي، ويريد أن يبقي على الفرنجة كحليف مستقبلي لا غنى عنه لمواجهة طموح نور الدين في إمارته.

كان نور الدين هو المستفيد الوحيد من هذه المغامرة الفرنجية. فالاتفاقية التي عقدها مع أُنُر أمير دمشق منحته هامشاً فسيحاً من حرية الحركة ضد الفرنجة على جبهتي حلب - أنطاكية وحلب - الرها، بعد أن ضمنت هذه الاتفاقية موقفاً ودياً من جانب دمشق، فما كادت المعركة تنتهي حتى عاد بقواته مسرعاً إلى حلب ليشرع في تطهير الضفة الشرقية لنهر العاصي من حصون الفرنجة ومواقعهم. وبالإضافة إلى هذا ظهر نور الدين في أعين المسلمين على أنه بطل التحرير الذي يعوّل عليه، وسنرى كيف نجح نور الدين في استثمار هذه السمعة التي تفشت بين عامة مسلمي بلاد الشام عندما خطط للاستيلاء على إمارة دمشق.

دمشق واستمرار الضغط الفرنجي

بعد سقوط إمارة الرها في يد الزنكيين، ونتيجة العجز الفرنجي عن استردادها، بادرت الملكة مليسند، ملكة القدس، بالتنسيق مع ريموند بواتييه، أمير أنطاكية، إلى إرسال وفد إلى البابا في روما يستحثه على تجهيز حملة صليبية إلى المشرق من أجل استعادة الرها وإنقاذ الوجود الفرنجي. واختير لهذه الغاية أسقف مدينة جبيل لينقل الرسالة إلى الحبر الأعظم. كما بعث أمير أنطاكية وفداً آخر إلى ملك فرنسا. وخرج وفد ثالث يمثل أبناء الطائفة الأرمنية، التي تعرض رعاياها في الرها لمجزرة رهيبة، وتوجه أيضاً إلى البلاط البابوي. استجاب البابا لنداء رعايا فرنجة المشرق، وأرسل مبعوثيه إلى ملوك أوروبا وأمرائها لحثهم على تلبية نداء الواجب المقدس. وبعد عامين من وصول مبعوث مملكة القدس خرج جيش ألماني يقوده الإمبراطور كونراد الثالث في ربيع سنة ١١٤٧، وتلاه بعد شهرين، في حزيران/يونيو، جيش فرنسي بقيادة الملك لويس السابع. واختار قادة هذه الحملة المسار نفسه الذي سارت عليه الحملة الصليبية الأولى عبر بلاد البلقان إلى القسطنطينية للوصول إلى بلاد الشام. وكان من نتيجة ذلك تعرّض القوات الألمانية لما يشبه الإبادة على أيدي المسلمين السلاجقة في آسيا الصغرى والأناضول، ولم يتمكن إلاّ عدد قليل من الجنود الألمان من الوصول سالماً إلى موانئ فلسطين في ربيع سنة ١١٤٨. فأدى ذلك إلى وضع الإمبراطور الألماني في دائرة الظل، وانتقل مركز الثقل إلى ملك فرنسا، لويس السابع، لأنه تجنب الكارثة التي حلت بالألمان.

بوصول الملك الفرنسي إلى أنطاكية بدا أول وهلة أن الآمال المعقودة على هذه الحملة بإنقاذ الرها من قبضة نور الدين زنكي على وشك التحقيق. وكان من المفروض أن تشكل إمارة أنطاكية قاعدة تنطلق منها العمليات العسكرية. لكن أميرها اشترط، لاشتراكه في تحرير الرها، أن يبدأ الفرنجة بالهجوم على حلب. فهي قاعدة نور الدين زنكي وسقوطها يؤدي بالضرورة إلى إنقاذ الرها. واتفق رأيه في هذا الصدد مع رأي أمير طرابلس، وكان الطرفان يحرصان على احتلال حلب لأنها تشكل تهديداً مباشراً لمصالح الإمارتين. وبينما بدا أن الأمور سائرة في هذا الاتجاه حدث تحول مفاجئ في مجرى الأحداث؛ ففي إحدى الليالي، ولم يكن مضى على وصول الملك الفرنسي إلاّ أيام قليلة، غادر لويس السابع أنطاكية من دون علم أحد، ومن دون أن يودع مضيفه الأمير ريموند بواتييه، وتوجه نحو مدينة القدس. كانت مغادرة الملك الفرنسي إلى القدس على هذا النحو لغزاً لم توفر المصادر أجوبة مقنعة لتفسيره، حتى إن الذرائع التي نقلت على لسان الملك عن سبب رحيله عن أنطاكية لم يكن فيها من المنطق ما يزيل حيرة المؤرخين. وهذا ما فسح المجال لرواج شائعة تتحدث عن علاقة عاطفية مشبوهة بين أمير أنطاكية وزوجة الملك الفرنسي، الأمر الذي حداه على مغادرة المدينة إنقاذاً لسمعته، وأجبر زوجته على مرافقته إلى القدس. وعلى الرغم من اختلاف التفسيرات بشأن هذا المسلك، فإنه من الممكن أن الملك نظر إلى ما سيسجله التاريخ عن حملته؛ فهو لم يأت إلى المشرق لينشئ لنفسه إمارة كما فعل غيره، وإنما أراد أن يسجله التاريخ كملك مسيحي جاء لخدمة الرسالة المسيحية، وأن تبقى هذه الخدمة مكرمة محفوظة في ذاكرة الأجيال. ورأى انطلاقاً من هذا الفهم أن احتلال بلد مثل حلب، أو استعادة بلد مثل الرها، لن يعني شيئاً بالنسبة إلى المواطن الأوروبي الذي تربى على القيم المسيحية وتراثها التاريخي. وأي رصيد سيكون لمثل هذا الإنجاز إذا ما قورن بأسماء البلاد التي اقترنت بتاريخ المسيحية، مثل مدينة دمشق التي ورد ذكرها في الكتاب المقدس.

في ٢٤ حزيران/يونيو ١١٤٨ عقد في عكا مجلس الدولة. وحضر هذا المؤتمر، إلى جانب ملكة القدس وملكي ألمانيا وفرنسا، ممثلون عن البابا وممثلون عن نبلاء فرنسا وألمانيا وفرسان البلاد المقدسة، وغاب عنه أمير أنطاكية وأمير طرابلس. وتقرر فيه أن توجه الحملة إلى دمشق.(٤٧)

كان قرار مهاجمة دمشق ينم عن قصر نظر سياسي، إن لم يكن محض حماقة. صحيح أن احتلال دمشق لو تحقق سيكون جائزة مجزية لصليبيي الحملة الثانية، يخلب بريقها أبصار ملوك أوروبا، وصحيح من وجهة النظر الاستراتيجية أن سيطرة الفرنجة عليها سيعزل الشطر الغربي من العالم الإسلامي، مصر وشمال إفريقيا، عن الشطر

الشرقي، وبالأحرى عن مملكة الزنكيين في شمال سورية وأرض الجزيرة، لكن غاب عن ذهن أصحاب القرار في مؤتمر عكا أن إمارة دمشق كانت الأحرص بين الإمارات الإسلامية على الحفاظ على علاقات المودة بالفرنجة. وهذه حقيقة لم تكن غائبة عن زعماء الفرنجة المشرقيين الذين كانوا يدركون أن الأسرة الحاكمة في إمارة دمشق كانت ترى في نور الدين زنكي عدوها الرئيسي، ولذلك لم يكن من الحكمة الاستغناء عن صداقة دمشق قبل زوال خطر الزنكيين. إن الهجوم على دمشق كان يعني بكل بساطة دفع حكامها دفعاً إلى الارتماء في أحضان نور الدين، كما دلت الأحداث خلال الأعوام الماضية. ويبدو أن جشع بارونات مملكة القدس للسيطرة على ثروات البلاد الخصبة التابعة للإمارة من جهة، ورغبتهم في الانتقام من الهزيمة التي ذاقوا مرارتها في العام السابق من جهة أُخرى، كانا الدافع المحرك إلى اتخاذ هذا القرار.(٤٨)

انطلق جيش الفرنجة من طبرية واتجه نحو دمشق عن طريق بانياس وأرض البقاع، وبدأ الهجوم على المدينة في ٢٤ تموز/يوليو ١١٤٨. أحرز المهاجمون نجاحاً خلال الأيام الأربعة الأولى، لكنهم عدلوا خطط القتال بعد اليوم الرابع، فتركوا مواقعهم الأولى إلى مواقع جديدة، الأمر الذي عرّضهم للانتكاس. وقد ترافق ذلك مع وصول الأخبار باقتراب جيش زنكي من الموصل يقوده الأمير سيف الدين غازي، وجيش آخر من حلب يقوده نور الدين زنكي. وكان أتابك أُنُر حاكم دمشق اضطر إلى الاستنجاد بالأخوين زنكي لدفع الهجوم الفرنجي، فوافقا على تقديم العون شرط أن يتم تسليمهما قلعة المدينة ليلوذ بها عساكرهما، إذا ما اضطرهم إلى ذلك تطور سير المعركة. كان هذا الشرط، الذي اشترطه الزنكيون، يعني نهاية استقلال دمشق كإمارة لو قُيض له أن يخرج إلى حيز التنفيذ. وكان حاكم دمشق أتابك أُنُر يعرف هذا تماماً، فعاد إلى اللعب بأوراقه القديمة للتخلص من هذا المأزق، وسرّب أخبار هذا الشرط إلى الفرنجة، وبلّغهم قرب وصول الجيش الزنكي. وجد قادة الحملة أنفسهم محاصرين بين أسوار المدينة والجيش الزنكي، فارتأوا أن المخرج من هذا الفخ هو الانسحاب السريع وترك حصار دمشق. وعاد عساكر الفرنجة أدراجهم من دون أن يحرزوا شيئاً. أمّا ملوك أوروبا الذين اشتركوا في الحملة فوصلوا إلى عكا وأبحروا منها كل إلى بلده.(٤٩)

فشلت الحملة الصليبية الثانية، وذهبت الجهود الأوروبية الضخمة التي بذلت في الإعداد لها أدراج الرياح، وأزهقت أرواح الآلاف من الجنود الألمان سدى على أرض المشرق. وتلقت مملكة القدس اللاتينية هزيمة مذلة على يد حليفها الوحيد في العالم الإسلامي حاكم دمشق؛ فلا دمشق أُخذت، ولا الرها استعيدت، ولا أنطاكية أفرجت ضائقتها العسكرية. وإذا ما نجحت هذه الحملة في شيء ففي رفع شأن نور الدين، لا

فقط لأنه قام بدور حامي مدينة دمشق في نظر أهلها ونظر أهل الشام العرب عامة، بل أيضاً لأنه أثبت أنه المجاهد رقم واحد في معركة المسلمين ضد الفرنجة. وعلى خلفية هذه الهزيمة ثارت الانتقادات، وتعمقت مشاعر الشك داخل المعسكر الفرنجي، وتراوحت بين تهمتي التآمر والرشوة اللذين وجها إلى فرنجة المشرق اللاتين، وانعكس ذلك على علاقتهم بأوروبا التي أيقن زعماؤها أن الفرنجة المحليين ضحوا بمصالح المسيحية وقيمها لحساب مصالحهم المادية الفردية.(٥٠)

فشل الحملة الصليبية الثانية
والتطورات على الجبهة

أسفرت هزيمة الفرنجة عند أسوار دمشق عن خلق وضع جديد على ساحة الصراع. وحدث نوع من توازن القوى بينهم وبين خصومهم المسلمين على أرض الشام. فلم تعد الإمدادات الأوروبية، التي كانت عادة ترجح الكفة لمصلحة الفرنجة، قادرة على ضمان تفوقهم في ميادين القتال. وهذا ما قوى عزيمة أمراء المسلمين على مقارعة الغزاة المحتلين على امتداد جبهة المواجهة، من جبال طوروس في أقصى الشمال حتى غور الأردن في الجنوب. ففي الجبهة الجنوبية بادر معين الدين أُنر، أمير دمشق، إلى شن الغارات على حدود مملكة القدس في غور الأردن، وأطلق في الوقت نفسه العنان للقبائل العربية والتركمانية في الإغارة على أملاك الفرنجة. وظل أُنر يواصل هذا الضغط العسكري حتى أجبر ملك الفرنجة على عقد هدنة، في مطلع سنة ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م، لمدة عامين. وربما كان أُنر يسعى فعلاً للوصول إلى هذه الاتفاقية مع فرنجة القدس عندما بادر إلى نشاطه العسكري لأنه، على الرغم من كل ما جرى، كان يرى فيهم الحليف الوحيد ضد طموح نور الدين إلى السيطرة على دمشق. فنور الدين مع أنه تفرغ لمهاجمة الفرنجة في أنطاكية بعد فشل حصار دمشق، إلاّ إنه لم يتخل عن هدفه الاستراتيجي في الاستيلاء عليها.

توفي معين الدين أُنر بعد ثلاثة أشهر فقط من عقده الاتفاقية مع الفرنجة. وتولى إمارة دمشق الأمير مجير الدين أبق، حفيد طغتكين، وكان الأتابك أُنر يتولى الحكم باسمه. وقد أتاحت الصراعات الداخلية التي تفجرت في دمشق عشية موت أُنر، إضافة إلى الشخصية الضعيفة التي تميز بها أبق الأمير الجديد، الفرصة أمام نور الدين لتنفيذ خطته المتعلقة بضم دمشق إلى مملكته. إلاّ إن موت أخيه سيف الدين غازي، أمير الموصل، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١١٤٩، صرفه عن مباشرة التنفيذ، ولم يتحرك إلاّ في ربيع العام التالي، فتقدم بقواته نحو دمشق، لكن الأمطار الغزيرة التي

هطلت أعاقت تقدمه نحوها، فأصبح لدى الأمير مجير الدين أبق متسع من الوقت للاتصال بحلفائه الفرنجة طالباً مساعدتهم. عند ذلك قرر نور الدين العودة إلى حلب، لكن ليس قبل أن ينتزع وعداً من أبق يعترف بموجبه بتبعيته له، إذ أُدرج اسمه في الخطبة بعد اسم الخليفة العباسي والسلطان السلجوقي، كما نقش اسمه على العملة في دمشق. وبعد أقل من عام على هذه الحملة ظهر جيش نور الدين مرة أُخرى أمام أسوار دمشق، وأقام معسكره هناك. ومرة أُخرى استُنفر فرنجة القدس لإنقاذ المدينة من نور الدين زنكي، الذي تراجع واتجه نحو بعلبك. وتقدم جيش الفرنجة نحو دمشق، حيث خرج مجير الدين أبق إلى معسكرهم والتقى الملك بلدوين الثالث، وسمح لعساكرهم بدخول دمشق والتجول في شوارعها وأسواقها. وعلى الرغم من أن حضور الفرنجة سبّب رحيل نور الدين عن المدينة فإنه لم يكن في وسع الحليفين مهاجمة جيشه عند بعلبك، وبدلاً من ذلك توجهت القوات المشتركة نحو بصرى لإخضاع حاكمها الذي تمرد على سلطة دمشق. لكن هذا الأمير سرعان ما غيّر ولاءه وتحول إلى موالاة الفرنجة، الأمر الذي دعا مجير الدين إلى الاستنجاد بنور الدين زنكي ليعيد هذا الأمير المنشق إلى الطاعة. وعندما غادر نور الدين المنطقة وعاد إلى حلب قام مجير الدين أبق بزيارته، ووقّع معه معاهدة صداقة. ومع ذلك لم يشأ أمير دمشق التخلي عن محالفته للفرنجة، وكان حريصاً على تأكيد صداقته ووفائه لهم.(٥١)

سقوط مدينة عسقلان

بعد الضربات المتتالية التي تلقاها الفرنجة منذ سقوط مدينة الرها، والتي تمثلت في سقوط ما تبقى من أراضي هذه الإمارة في يد نور الدين وحلفائه سلاجقة الروم، وبعد النكوص الذي أصابهم على جبهتي أنطاكية وطرابلس، حيث فقدوا عدداً من الحصون والبلاد ولم يبق لهم موطئ قدم شرقي نهر العاصي، ثم ما رافق ذلك من سقوط أمير أنطاكية قتيلاً في حربه ضد نور الدين، واغتيال أمير طرابلس على يد أحد فدائيي الباطنية، ووقوع أمير الرها جوسلين الثاني في أسر زنكي، تحولت أنظار الفرنجة إلى الجبهة الإسلامية الجنوبية، أي إلى مصر. كانت مصر الفاطمية في الأعوام الأخيرة قد غرقت في دوامة من الصراعات الداخلية التي أخرجتها من حلبة الصراع الدائر بين المسلمين والفرنجة على أرض بلاد الشام. وبعد أن كانت فقدت كل المدن الساحلية على شواطئ فلسطين ولبنان، مثل يافا، وأرسوف، وقيسارية، وعكا، وصور، وصيدا، وبيروت، وجبيل، وطرابلس، في العقود المبكرة من القرن الثاني عشر، لم يبق في حيازتها إلاّ مدينة عسقلان الفلسطينية. وبسبب ما كانت تعانيه قواتها

البرية جرّاء ضعف عسكري، انقطعت الطرق البرية بينها وبين عسقلان، ولم يعد هناك وسيلة للاتصال بهذا الميناء إلاّ البحر. فكانت تخرج سفن الأسطول المصري مرتين في العام لتنقل المؤن والذخائر والمقاتلين إلى هذه المدينة شبه المحاصرة. كانت مدينة عسقلان والقطاع الساحلي الضيق اللذان يسيطر عليهما الحكام الفاطميون مصدر قلق دائم للفرنجة، ومن أجل ذلك أنشأت المملكة الفرنجية في القدس سلسلة من الحصون في جنوب فلسطين تحسباً لمخاطر إحياء الجبهة المصرية. ولمّا تفاقمت الصراعات الداخلية في مصر في أواخر سنة ١١٤٩، قرر ملك اللاتين الشاب، بلدوين الثالث، بعد أن نجح في إقصاء أمه مَلِيسند عن العرش وأنهى وصايتها عليه، أن يرمم خرائب مدينة غزة وينشئ عليها حصناً يفصل مدينة عسقلان عن حدود مصر. شعر حكام مصر بالخطر الناجم عن إنشاء هذا الحصن، لأن قربه من أراضيها يشكل تهديداً لهم. لكن مصر في ذلك الوقت لم تكن قادرة على التصدي لجيوش الفرنجة وحدها. فبعث الوزير الفاطمي، ابن السلاّر، أسامة بن منقذ، أحد أمراء أسرة آل منقذ أمراء شيزر، سفيراً إلى نور الدين زنكي لحمله على مهاجمة الفرنجة في شمال فلسطين كي يتسنى للجيش المصري المهاجمة عبر الحدود الجنوبية لتدمير تحصينات الفرنجة في منطقة غزة، إذا ما انشغلت قواتهم في الشمال بتصديها لهجوم نور الدين زنكي. لكن اقتراح ابن السلاّر لم يلق آذاناً صاغية عند نور الدين الذي كان مشغولاً آنذاك بخططه للسيطرة على دمشق. وفي غمرة استعدادات الوزير ابن السلاّر لمواجهة خطر الفرنجة، أقدم ربيبه الأمير عباس بن تميم على اغتياله، واستولى على الوزارة. وعقب ذلك لفّت مصر موجة جديدة من الاضطراب السياسي والفتنة الداخلية. استغل الفرنجة هذا الوضع وضربوا حصاراً شاملاً على مدينة عسقلان استمر سبعة أشهر حاول خلالها الأسطول المصري إنقاذ المدينة من دون جدوى، فاستسلمت المدينة في آب/أغسطس ١١٥٣، وخرج أهلها بالأمان لاجئين إلى مصر.[٥٢]

بسقوط عسقلان الذي تأخر أكثر من نصف قرن بعد استيلاء الفرنجة على مدينة القدس، استكملوا احتلال كل بقعة من أرض فلسطين. لكن هذا الحدث على أهميته، كونه آخر انتصارات الصليبيين المثيرة على المسلمين، لم يسفر عن مكسب جوهري يعتد به على المستوى الاستراتيجي. فعلى الرغم من أن عسقلان كانت تستخدم منذ الاحتلال الفرنجي للبلاد رأس جسر تنطلق منه الغارات الإسلامية على أراضي مملكة القدس اللاتينية، فإن مصر الفاطمية لم تعد تشكل تهديداً جدياً لمملكة الصليبيين منذ عدة عقود سبقت احتلالهم عسقلان. أمّا الآن، وقد سيطر الفرنجة على هذه المدينة فإن هذا الأمر سيصبح عامل إغراء قد يدفعهم إلى مغامرات خطرة داخل أرض مصر. وربما كان هذا الرأي هو الذي حدا نور الدين زنكي على عدم التدخل لمنع استيلاء

الفرنجة على المدينة، إذ لم يتعدّ الدور الذي قام به تلك التظاهرة العسكرية التي اشترك فيها مع مجير الدين أبق، حاكم دمشق، بنية مهاجمة بانياس من أجل تخفيف ضغط الفرنجة على عسقلان المحاصرة، الأمر الذي لم يسفر عن أي شيء، إذ سرعان ما تفرقت قوات الطرفين، ولم تقم بهذا الهجوم المنوي شنه.

لقد كان من مصلحة نور الدين، الذي أظهر قدراً كبيراً من بعد النظر السياسي في إبان هذه الأزمة، أن تضعف الدولة الفاطمية أكثر فأكثر. وكان من مصلحته أيضاً أن يتجه اهتمام الفرنجة نحو الجبهة المصرية بعد أن كان منصباً قبل ذلك على جبهة فلسطين وبلاد الشام.

أمّا مجير الدين أبق، حاكم دمشق، فأصبح بعد سقوط عسقلان أكثر عرضة لابتزاز الفرنجة، وأقل قدرة على رفض إملاءاتهم. وكي يدفع عن نفسه وعن إمارته أذاهم ويخفف مضايقاتهم وافق على دفع إتاوة مالية سنوية لهم، وصار ممثلوهم يدخلون المدينة لاستيفاء هذا المال المقرر وجبايته من أهلها. ثم تمادى في خضوعه للفرنجة، ووافق على طلبهم أن يخيّر أرقاء الفرنجة، الذين كانوا أسروا واسترقوا وامتلكهم المسلمون في الأعوام السابقة، بين البقاء عند أسيادهم وملاّكهم وبين العودة إلى أوطانهم الأصلية. كان ذلك كله نكاية بنور الدين زنكي واحتماء بالفرنجة لمنع سيطرة الأول على دمشق.(٥٣)

استيلاء نور الدين زنكي على دمشق

بعد سقوط عسقلان ازداد حرص نور الدين زنكي على امتلاك مدينة دمشق، لأنه كان يدرك أن حكامها هم الذين أفشلوا سعيه لإنقاذ عسقلان ومنع الفرنجة من احتلالها. ورأى أن الفرنجة يطمحون إلى أخذ دمشق بعد أن تكشفت نياتهم عن طريق الإجراءات المذلة التي مارسوها ضد استقلالية هذه الإمارة؛ إنْ في فرض الإتاوة المالية السنوية على أهلها، وإنْ في خطوتهم غير المسبوقة المتعلقة بفرض حرية الاختيار للأرقاء من الأصول المسيحية بين منحهم الحق في البقاء في دمشق وبين مغادرتها إذا ما شاؤوا ذلك. وعمد نور الدين، لتحقيق نيته الاستيلاء على دمشق، إلى رسم خطة بارعة شرع في تنفيذها. وقد أشار ابن الأثير إلى تلك الخطة بقوله: «فلما رأى نور الدين ذلك، خاف أن يملكها الفرنج فلا يبقى حينئذ للمسلمين بالشام مقام فأعمل الحيلة في أخذها حيث علم أنها لا تملك قوة لأن صاحبها متى رأى غلبة ممن يقصده راسل الفرنج واستعان بهم لئلا يملكها من يقوى بها على قتالهم. فراسل مجير الدين صاحبها واستماله، وواصله بالهدايا وأظهر له المودة حتى وثق إليه.»(٥٤)

نجح نور الدين في كسب ثقة مجير الدين حاكم دمشق، ولذلك كان من السهل عليه أن يقنعه بأن بعض قادته وأعوانه يتآمرون عليه، وبأنهم اتصلوا به سراً، وطلبوا منه أن يعينهم على تحقيق نياتهم. وهكذا نجحت خطة نور الدين في زرع بذور الشك في نفس مجير الدين ضد هؤلاء، وأسرع في معاقبتهم والتخلص منهم. فتفرق عنه أصحابه وقادته، وكان آخرهم أكبر معاونيه عطاء السلمي الخادم الذي أنزل به مجير الدين عقوبة الإعدام. وبالإضافة إلى ذلك أدت غطرسة الفرنجة وإمعانهم في إذلال أهل دمشق إلى حقن نفوسهم بالغضب على الأسرة الحاكمة التي رضيت بهذا الهوان، فتردت منزلتها وقلت حرمتها في أعين الناس، وساهمت المجاعة التي ضربت المدينة بسبب انقطاع المواد التموينية، بعد أن أمر نور الدين بمنع دخول البضائع، في زيادة الغضب الشعبي على مجير الدين وحاشيته، وصار الإنسان في الشارع الدمشقي يتطلع إلى يوم الخلاص، ورأى في نور الدين ذاك المخلص المنتظر. وفي هذا الجو المشحون بمشاعر الغضب نشط رجال نور الدين، الذين أرسلهم نجم الدين أيوب ممثله في بعلبك، في تحريض الناس وإقناعهم بمسؤولية مجير الدين عن التردي الجاري. ثم أخذ هؤلاء الوكلاء بالاتصال بزعماء الأحياء والحارات وقادة الأحداث والزُّعار واستمالوهم إلى نور الدين. ولمّا أدرك نور الدين أن الرأي العام في دمشق بات مهيأً للتغيير، أرسل قائده أسد الدين شيركوه في سفارة إلى هناك واصطحب معه عدداً كبيراً من العساكر. وقد فُسر هذا الأمر بأنه عمل استفزازي، وهو ما دعا مجير الدين إلى عدم الخروج لاستقبال هذه السفارة، ولم يسمح لشيركوه حتى بدخول المدينة. اعتبر نور الدين أن تصرف حاكم دمشق تجاه سفيره لم يكن لائقاً، بل اعتبره إهانة لا يمكن السكوت عليها. وكان هذا الحادث الذريعة التي استند إليها نور الدين في إعلان حربه على دمشق. فزحف على رأس جيش كبير نحو المدينة وحاصرها، الأمر الذي أدى بعد وقت قصير إلى اقتحامها واحتلالها من دون كبير مقاومة في ١٨ نيسان/أبريل ١١٥٤، بعد أن لاقى كثيراً من التعاون من أهلها. عندما شعر مجير الدين باقتراب جيش نور الدين طلب النجدة من الفرنجة ووعدهم تسليم بعلبك، لكن هذا الطلب جاء متأخراً. ففر مجير الدين واحتمى بالقلعة، ثم استسلم بعد وقت قصير، ومُنح الأمان على نفسه وأهله على أن يخرج إلى مدينة حمص بعد أن منحه إياها نور الدين إقطاعاً.

استقبل أهل دمشق نور الدين بالتهليل والفرح، ورأوا في جيشه جيش تحرير لا جيش احتلال. وسرعان ما أثبت نور الدين أنه كان عند حسن ظن جماهير دمشق. فلم يكد يستقر بالمدينة حتى عمل مع أهلها مكرمة عظيمة وأفشى بينهم العدل، وأمر رجاله بتوفير المؤن والمواد الاستهلاكية التي طال انتظارها، وخفف عن كاهل الناس

أعباء الضرائب، فألغى المكوس المفروضة على المؤن والخضروات، وشدد في منع جنوده من السلب والاعتداء على أموال الناس.(٥٥)

أحدث سقوط دمشق في يد نور الدين زنكي خللاً في التوازن الاستراتيجي بين المسلمين والفرنجة. وأصبحت مملكته تمتد مذاك على طول خطوط الجبهة الشرقية لمملكة الفرنجة، من الرها في الشمال حتى غور الأردن في الجنوب. وعلى الرغم من أن مساحة مملكة الفرنجة كانت الأكبر ومواردها الأغنى والأكثر ثراء فإن الميزة التي كان يتمتع بها نور الدين لم تكن متوفرة لملوك الفرنجة. ففي حين كان نور الدين رأساً لمملكة متحدة الأطراف لا ينازعه أحد بشأن السيادة، كان ملك الفرنجة محاطاً بعدد من الأمراء المتعجرفين الذين لا يتورعون عن تحدي سلطته. مع ذلك، وعلى الرغم من إدراك نور الدين هذه الحقيقة فإنه أظهر قدراً كبيراً من الحذر في علاقته بالفرنجة، فلم يغره إنجازه الباهر في امتلاك دمشق بالقيام بخطوات متسرعة على جبهة المواجهة معهم. وعلى عكس ما كان متوقعاً، فقد عقد هدنة مع الفرنجة لعام واحد جددت عاماً آخر، كما أنه لم يلغ اتفاق مجير الدين معهم بشأن دفع الإتاوة السنوية، بل أكد هذا الالتزام وقام بدفع المبلغ على ما كان عليه.(٥٦) كان ضبط النفس الذي أبداه نور الدين تجاه الفرنجة، والذي تمثل في عقد تلك الهدنة، ناجماً عن رغبته في كسب الوقت الذي يحتاج إليه لتسوية الإشكال المتعلق بتقسيم المناطق التي سبق أن حررها بمشاركة سلاجقة الأناضول من جملة أملاك الرها.(٥٧) ولمّا أنهى مهمته في هذه الناحية أظهر نية قتال الفرنجة، وهو ما فعله سنة ١١٥٧ عندما هاجم مدينة بانياس واحتلها وحاصر قلعتها، رداً على خرق اتفاقية الهدنة التي كان عقدها مع الملك بلدوين الثالث في العام السابق. ففي شباط/ فبراير ١١٥٧، أغار ملك اللاتين على مراعي المسلمين في منطقة بانياس، واقتاد ما لا يحصى عدده من الأغنام والأبقار وخيول العساكر ودواب الفلاحين بعد أن قتل الرعاة. لكن ضغط قوات الفرنجة وكثافة الهجوم الذي شنوه على بانياس وضواحي دمشق اضطرا نور الدين إلى الانسحاب إلى دمشق والتحصن فيها خوفاً من سقوطها في أيديهم. وعرض على الفرنجة تجديد الهدنة، فقبلوا هذا العرض. وفي الأعوام التالية لموقعة بانياس دخل نور الدين في مواجهات محلية مع الفرنجة في منطقة حلب في الشمال، وفي منطقتي حوران وداريا في ضاحية دمشق، حيث أحرز الفرنجة بعض الإنجازات العسكرية. وفي هذه المرحلة دخل عنصر قديم/ جديد حلبة الصراع، عندما تحالف الفرنجة مع الإمبراطور البيزنطي الذي انخرط معهم في حربهم ضد نور الدين. إلاّ إن البيزنطيين سرعان ما خرجوا من ميدان المعارك بعد أن عقدوا اتفاقاً مع نور الدين.(٥٨)

مقدمات المعركة بشأن مصر

في شباط/فبراير ١١٦٢، مات الملك بلدوين الثالث، وتُوِّج أخوه أملريك (الذي تسميه المصادر العربية باسم عموري) بعد ذلك بثمانية أيام، وأصبح ملكاً لمملكة القدس اللاتينية. وبعد أن فرغ من ترتيب الأمور المتعلقة بالشؤون الداخلية للمملكة، كرّس اهتمامه للسياسة الخارجية. وكان الفوز برضى الإمبراطورية البيزنطية على رأس سلّم أولوياته. ومن أجل ذلك كان على استعداد للتضحية بإمارة أنطاكية التي كان الإمبراطور البيزنطي يسعى لضمها إلى أملاك الإمبراطورية. كان الملك أملريك (عموري) يرى أن التضحية بهذه الإمارة ثمن بخس في مقابل كسب دعم بيزنطة لطموحاته السياسية في الاستيلاء على مصر. كما كان هذا الملك الشاب يرى أن بقاء مملكة القدس اللاتينية مرهون بإعاقة توحيد البلاد الإسلامية المجاورة. لكن، بعد أن توحدت بلاد الشام بزعامة نور الدين زنكي، فإن إبقاء مصر خارج نطاق هذه الوحدة، أو على الأقل الاستمرار في موقفها المعادي لنور الدين، هو مناط آمال دولة الفرنجة، والضمان لتحقيق الحلم الصليبي.

كان التوجه المصري في السياسة الخارجية للفرنجة قد بدأ يتبلور قبل ارتقاء الملك أملريك عرش المملكة. وكان الملك بلدوين الثالث هو الذي بادر إلى هذا التوجه بعد أن فشل الفرنجة في إحداث اختراق في الجبهة السورية الشمالية، ولا سيما بعد أن ازدادت هذه الجبهة صلابة جرّاء نجاح نور الدين في كسب المعركة بشأن إمارة دمشق. ولعل ما قام به الملك بلدوين من تعزيز البنية العسكرية التحتية على حدود فلسطين مع مصر، وما أعقب ذلك من احتلال مدينة عسقلان، إنما كان تمهيداً لتنفيذ الخطة الفرنجية للاستيلاء على مصر. هدد الملك بلدوين بغزو مصر منذ وقت مبكر، سنة ١١٦٠. وباشر تنفيذ هذا التهديد فعلاً، فأرسل حملة عسكرية تقدمت إلى العريش بقيادة أخيه أملريك، أمير يافا وعسقلان آنذاك، إلاّ إن بلدوين أوقف تلك الحملة بعد أن وعده الوزير الفاطمي ابن رزيك دفع إتاوة سنوية للفرنجة مقدارها ١٦٠,٠٠٠ دينار. ولمّا تسلم أملريك عرش مملكة الفرنجة قاد حملة بنفسه إلى مصر بحجة تخلّف الدولة الفاطمية عن دفع تلك الإتاوة. ولعل في هذا ما يؤكد أن التوجه المصري في سياسة الفرنجة أيام الملك عموري لم يكن توجهاً جديداً، وإنما كان استمراراً في استراتيجيا سياسية سبق أن أرساها بلدوين الثالث قبل موته. وكان إخراج مصر من دائرة النفوذ الإسلامي، وبالأحرى من دائرة النفوذ المتنامي لنور الدين زنكي، كفيلاً بحرمان المعسكر الإسلامي المعادي الذي يقوده زنكي من طاقات بشرية وقدرات مالية هائلة يصعب على المسلمين من دونها حسم معركتهم ضد الفرنجة.

ورأى الملك الفرنجي أن تحقيق ذلك يتم بإحدى طريقتين: إمّا سيطرة عسكرية مباشرة، وإمّا تحويل مصر إلى دولة حليفة للفرنجة على غرار النموذج الذي كانت تمثله إمارة دمشق طوال نصف القرن الذي سبق خضوعها النهائي لنور الدين زنكي. ومن بين هاتين الطريقتين رجح الفرنجة الطريقة الثانية التي كانت تقضي بأن تظل مصر محكومة بنظام إسلامي يدين بالتبعية للفرنجة، وينظم علاقته بهم على أساس من التحالف، بينما كانت الطريقة الأولى القائمة على السيطرة العسكرية المباشرة تنطوي على تعقيدات ومخاطر. لقد كان إخضاع مصر عسكرياً أمراً قابلاً للتطبيق، وكان في قدرة قوات الفرنجة تنفيذ ذلك بسهولة في ضوء التفكك الداخلي والصراعات السياسية المستشرية بين أصحاب النفوذ في حكومة الخلافة الفاطمية؛ هذه الصراعات التي أفرزت قيام فئة المتنفذين الذين يرحبون باحتلال فرنجي لمصر. لكن احتلالاً كهذا كان سيؤدي بالضرورة إلى ردة فعل دينية إسلامية، وكذلك إلى انتشار شرارة الجهاد في أرض مصر كما انتشرت على أرض بلاد الشام. وبالإضافة إلى ذلك كله فإن احتلالاً عسكرياً يراد له الاستمرار والديمومة كان بحاجة إلى سند مادي يملك أسباب البقاء؛ بمعنى آخر أن يستند هذا الاحتلال إلى رقعة عريضة من الاستيطان الفرنجي على أرض مصر، وهو أمر صعب المنال بسبب قلة أعداد الفرنجة المقيمين في المشرق على أرض مملكة اللاتين في فلسطين وبلاد الشام من جهة، ومن جهة أُخرى، بسبب صعوبة تجنيد أعداد كافية من الأوروبيين وحملهم على الهجرة إلى الشرق وخصوصاً بعد تجربتهم المريرة التي أسفرت عنها الحملة الصليبية الثانية. نظراً إلى هذه الاعتبارات كلها كان الإمكان المتمثل في قيام نظام حكم حليف للفرنجة، أو ما يشبه نظام الدولة التابعة في مصر، هو الإمكان الأكثر قابلية للتطبيق، وخصوصاً أن نظام الحكم الفاطمي، الممثل الشرعي للفكر الشيعي المعادي للفكر السنّي، كان ينظر إلى نور الدين زنكي وما يمثله من فكر سياسي ديني، بالمنظار نفسه الذي يرى فيه الفرنجة. ولذا لم يكن من الصعب أن تبنى علاقات سياسية مع الفاطميين على غرار ما كان مع حكام دمشق شرط أن تراعى المصالح المشتركة للطرفين. وبهذا تنشأ جبهة مشتركة من الفرنجة والفاطميين ضد الجبهة السورية - العراقية بزعامة نور الدين زنكي.

وفي الوقت الذي كانت قضية السيطرة على مصر تشكل محور السياسة الخارجية لمملكة اللاتين، كان اهتمام نور الدين زنكي منصباً على الجبهة الشمالية بأطرافها الثلاثة: فرنجة أنطاكية وطرابلس، وسلاجقة الروم في منطقة الأناضول، والإمبراطورية البيزنطية. وكانت الصراعات العسكرية مع الفرنجة في منطقة أنطاكية تستحوذ على جدول أعماله الثابت. وفي خضم انشغاله بقضايا هذه الجبهة أدرجت المسألة المصرية نفسها في جدول الأعمال. وكان نور الدين، بطبيعة الحال، يرقب التوجه المصري في

السياسة الفرنجية، ويقدّر التبعات التي ستلقى على عاتقه جرّاء هذه السياسة. لكنه كان مع ذلك شديد الحذر وكثير التردد فيما يتعلق بانخراطه في المعركة بشأن مصر، ويرى أن ذلك لا يعدو كونه مغامرة خطرة. وهذا مع إدراكه وإدراك رجاله ومعاونيه أن ضم مصر إلى مملكته سيساهم في إحكام الطوق حول عنق دولة الفرنجة ويؤدي إلى قيام قيادة إسلامية موحدة تملك أسباب القوة التي ستحسم مصير المعركة لمصلحة المسلمين. وفوق ذلك كله فإن النزعة الإسلامية التي تحكمت في سلوك نور الدين كانت تدعوه إلى محاربة الدولة الفاطمية التي تتسلط على مصر، والتي تمثل من وجهة نظر المسلم السنّي (الأورثوذكسي) التيار الديني المنشق عن الإسلام. وكان إسقاط الشيعة الفاطمية في نظره فريضة دينية ينال بها رضى الله ورضى رسوله. وإزاء هذا التردد الذي كان يبديه نور الدين، كان بعض المغامرين المتحمسين من قادته ممن كانت تحركهم طموحاتهم الشخصية، مثل أسد الدين شيركوه (عم السلطان صلاح الدين) وغيره من كبار القادة الأكراد، من أكبر الداعين والمشجعين على الانخراط الفوري في المسألة المصرية وإعطائها الأولوية على قضايا الجبهة الشمالية التي تحتمل التأجيل والانتظار.[٥٩]

فوز نور الدين زنكي بمصر

في ١٧ ربيع الثاني ٥٦٤هـ/١٨ كانون الثاني (يناير) ١١٦٩م، أصدر الخليفة الفاطمي العاضد منشوراً قلد فيه الوزارة في مصر لأسد الدين شيركوه، قائد الحملة التي أرسلها نور الدين زنكي لمنع الفرنجة من الاستيلاء على مصر. ونقل المؤرخون المسلمون نص الطرة (الديباجة) التي استهل بها العاضد كتاب التعيين والتي كتبها بخطه: «هذا عهد لا عهد لوزير بمثله، وتقلّد أَمانةٍ رآك أمير المؤمنين أهلاً لحمله. والحجة عليك عند الله بما أوضحه لك من مراشد سبله، فخذ كتاب أمير المؤمنين بقوة، واسحب ذيل الفخار بأن اعتزت خدمتك إلى بنوة النبوة واتخذه للفوز سبيلاً. ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً.»[٦٠]

كان تعيين أسد الدين شيركوه في منصب الوزارة في مصر الفاطمية خاتمة الجهود التي بذلها نور الدين زنكي من أجل السيطرة على مصر ومنع سقوطها في يد الفرنجة. فخلال الأعوام التسعة التي مرت منذ بدء التوجه المصري في سياسة الفرنجة، عانت مصر حالة مستمرة من الفوضى السياسية وعدم الاستقرار، حتى بات أمراً عادياً أن يفقد الخليفة الفاطمي أو وزير الدولة منصبيهما نتيجة الاغتيال. وبلغ من ضعف الخلفاء أن صار أمر تعيينهم في يد الوزراء. وبسبب الأهمية التي ينطوي عليها

منصب الوزارة، وبسبب النفوذ اللامحدود الذي يتمتع به صاحبه، ازداد التنافس في شأن الفوز بهذا المنصب، واستخدمت كل الوسائل للحصول عليه، حتى إنه تقلب في هذا المنصب أربعة وزراء في مدة لا تزيد على ستة أعوام ماتوا كلهم قتلاً. وكانت هذه الفوضى السياسية، وما أسفرت عنه من ضعف عسكري متزايد، هي التي أغرت الفرنجة بمحاولة الاستيلاء على مصر. وكان الملك أملريك (أمري/عموري) قد قام بالمحاولة الأولى، عندما هاجم منطقة الدلتا سنة ١١٦٣ من دون أن يحقق شيئاً من هذا الهجوم. وفي أثناء ذلك أطاح انقلاب داخلي في مصر الوزير شاور، وقام بدلاً منه وزير آخر هو ضرغام بن عامر. فالتجأ شاور، الوزير المعزول، إلى نور الدين زنكي وطلب دعمه لاستعادة منصبه، وعرض عليه الاستيلاء على مصر، بحيث يكون هو نائبه يمتثل لإدارته ويخصص له ثلث دخل مصر. استجاب نور الدين لعرض شاور، وأرسل قائده أسد الدين شيركوه على رأس جيش إلى مصر ليعيد شاور إلى منصب الوزارة. ولمّا علم الوزير القائم ضرغام بذلك استعان بالفرنجة، وأكد لهم استعداده للتحالف معهم على أن تكون مصر دولة تابعة لهم. لكن السرعة التي تحرك بها شيركوه أفشلت تدخل الفرنجة، وقُتل الوزير ضرغام، واستعاد شاور منصب الوزارة في أيار/مايو ١١٦٤. ثم ما لبث أن تنكر شاور للوعود التي قطعها لنور الدين، حتى إنه طلب من شيركوه مغادرة أرض مصر، فما كان من الأخير إلاّ أن دخل مدينة بلبيس وتحصن فيها. وعندها استعان شاور بالفرنجة لإخراج شيركوه، فأتوا مصر مسرعين وحاصرت قواته وقواتهم شيركوه. ثم توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بخروج شيركوه من مصر على أن يُدفع له مبلغ من المال. وكانت تطورات الموقف العسكري على أرض الشام، وخصوصاً الهزيمة التي ألحقها نور الدين بتحالف الفرنجة في معركة حارم، ووقوع كبار ملوكهم وأمرائهم في أسر المسلمين، وراء توقيع الهدنة مع شيركوه في بلبيس. وكان قلق الملك أملريك يزداد عندما علم باستيلاء نور الدين على بانياس وقلعتها في تشرين الأول/أكتوبر ١١٦٤.

عاد شيركوه إلى دمشق وهو يتقد غضباً على شاور وغدره. وكان يتحرق لمعركة الثأر، لكن نور الدين لم يوافق على عودته في حملة جديدة إلى مصر بسبب حساسية الأوضاع العسكرية على جبهة الشام. وفي مصر مضى شاور في الاستبداد بالقرار حتى إنه تجاهل الخليفة الفاطمي كلياً، فأرسل الخليفة العاضد يطلب من نور الدين التدخل لوضع حد لتسلط شاور وتجبره. وكان غدر شاور بشيركوه وتنكره للوعود التي قطعها لنور الدين تركت حزازة في نفسه، فاستجاب لاستغاثة العاضد، وأرسل شيركوه في حملة جديدة إلى مصر. غادرت الحملة في مطلع سنة ١١٦٧ وتوجهت نحو مصر. ولمّا وصل شيركوه أخذ في الحسبان إمكان استعانة شاور بالفرنجة كما فعل أول مرة،

فلم يهاجم القاهرة، وإنما قطع النيل، وضرب خيامه في الضفة الغربية قبالة الفسطاط. وفعلاً، حدث ما توقعه شيركوه، إذ استنجد شاور بالفرنجة، وأسرع الملك الفرنجي وقدم بجيشه إلى مصر، وقبل أن يشتبك مع جيش شيركوه اشترط لنفسه من شاور، فاتُفق على أن يؤدي الأخير له مبلغاً ضخماً من المال، يدفع نصفه مقدماً قبل المعركة، ويدفع نصفه الثاني بعد طرد شيركوه من أرض مصر. وجرى احتفال رسمي لتوقيع الاتفاق في قصر الخليفة بحضور ممثل رسمي عن ملك الفرنجة.

لم يكن سير القتال لمصلحة شاور وحلفائه الفرنجة، إذ هزموا في معركة عند منطقة المنية، واستطاع شيركوه احتلال الإسكندرية، ووضع ابن أخيه الشاب صلاح الدين على رأس الحامية التي تمركزت فيها. تمكن الحليفان بعد ذلك من محاصرة الحامية الزنكية في الإسكندرية، ثم توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بخروج شيركوه من أرض مصر، فعاد إلى دمشق ووصل إليها في أيلول/ سبتمبر ١١٦٧.

لم تنته هذه الجولة مثلما انتهت سابقتها، إذ اشترط الفرنجة على شاور قبل موافقتهم على مغادرة مصر أن تؤدى إتاوة سنوية قدرها ١٠٠,٠٠٠ دينار، وأن تظل كتيبة من فرسانهم في القاهرة لحراسة أبواب سورها، وأن يستقر بالقاهرة مندوب دائم عن الملك الفرنجي يمثل مصالح الأخير، ويكون حلقة الوصل بينه وبين حكام مصر.

أدرك شاور ثقل الشروط التي أملاها عليه الفرنجة، وشعر بثقل وطأتها على كاهله وكاهل الخزينة المصرية، إضافة إلى مشاعر العداء التي بدأ الشعب المصري يبديها له ولحلفائه من الفرنجة. ومرة أُخرى أراد أن يقوم بالمناورة للتخلص من هذه الشروط، فأرسل ابنه الكامل شجاع موفداً إلى نور الدين يستحثه على إرسال جيش إلى مصر، لكن نور الدين لم يسرع في الاستجابة. ولمّا شعر الفرنجة بهذه الاتصالات قرروا العمل بسرعة للاستيلاء على مصر عسكرياً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١١٦٨ شنوا هجوماً على بلبيس وخربوها وحرقوا دورها وقتلوا أهلها، ثم زحفوا نحو القاهرة، فقام شاور بإحراق مدينة الفسطاط ليمنعهم من الإفادة من مرافقها. وقف جيشهم أمام القاهرة ولم تستطع سفن أسطولهم التي قدمت من عكا اقتحام الحواجز التي وضعت في الخليج، وأعاق ذلك تقدمهم، فقرر الملك التراجع بعد أن دفع له شاور ١٠٠,٠٠٠ دينار تعويضاً عن تكاليف الحملة.

كان الخليفة العاضد في هذه الأثناء على اتصال بنور الدين زنكي، وعرض ممثلوه تخصيص ثلث دخل مصر إلى خزينة الدولة الزنكية، إذا استجاب نور الدين لطلب العون. ولم يكن نور الدين يرضى بأن يترك مصر نهباً للفرنجة، ولمّا سمع ببدء الحملة الفرنجية الجديدة حتى أخذ يعد العدة لبعث عسكري لإنقاذ الموقف، ولحسم المسألة المصرية نهائياً. فخرج شيركوه في حملته الثالثة على مصر مستفيداً من

الخبرة التي اكتسبها من الحملتين السابقتين، ولذلك تجنب السير في الطريق التي كان الفرنجة يتوقعون وصوله منها. فلم يشعر الناس إلاّ وقد دخلت قوات شيركوه القاهرة، حيث رحب أهلها بمقدمه. فأسقط في يد ملك الفرنجة، وأيقن أن خطته لاحتلال مصر فشلت، وأمر قواته بالانسحاب إلى فلسطين في كانون الثاني/يناير ١١٦٩. لم يمض وقت طويل حتى اغتيل شاور، وتولى شيركوه الوزارة في مصر، لتصبح بذلك جزءاً من مملكة نور الدين زنكي الإسلامية.[٦١]

نتائج توحيد سورية ومصر

يرسم بعض مؤرخي الفرنجة، الذين عاصروا حدث توحيد مصر مع مملكة نور الدين زنكي، صورة للوضع الجديد الذي آلت إليه الأمور على صعيد المواجهة بين المسلمين ودولة الفرنجة بألوان شاحبة. وقد لخص أحدهم الوضع بالكلمات التالية: «بدأ الرجال الحكماء في المملكة يلاحظون في الربيع التالي، الذي كان بداية العام السادس لفترة حكم الملك عموري، أن إخضاع الأتراك لمصر شكل خطراً كبيراً وحمل أذى شديداً بالنسبة لنا، وأن وضعنا قد ازداد سوءاً من الناحية المادية. وكان بإمكان نور الدين، أكثر أعدائنا قوة، أن يحاصر المملكة بالإبحار خروجاً من مصر بأسطوله الضخم، وأن يحاصر جميع المدن الساحلية بجيشه براً وبحراً. وكان الشيء الذي يُخشى منه أيضاً هو حقيقة أنه كان بإمكانه إعاقة طريق الحجاج القادمين إلينا، أو حتى أن يرفض السماح لهم بالمرور على الإطلاق.»[٦٢]

لم يجانب وليام الصوري الحقيقة عندما أشار في أقواله إلى المخاطر التي أصبحت تتهدد مملكة القدس اللاتينية جرّاء إحكام نور الدين قبضته على مصر، فأصبحت المملكة محاطة من جهاتها البرية الثلاث، من الشمال والجنوب والشرق، بدولة نور الدين زنكي، بل أصبح في استطاعته، بعد أن سيطر على أكبر قاعدتين بحريتين في الإسكندرية ودمياط، أن ينتزع السيادة على البحر التي امتلكها الفرنجة منذ بدء غزوهم فلسطين وبلاد الشام قبل ما يقرب من سبعين عاماً. إن أبسط ما تعنيه السيطرة على البحر هو قطع شريان الحياة عن دولة الغزاة الفرنجة، وتهديد وصول الإمدادات البشرية، التي أطلق عليها أسقف صور اسم الحجاج.

لم تكن المخاطر التي عددها وليام الصوري مخاطر فورية على الرغم من أنها كانت مخاطر منظورة تأخر تحقيقها بضع عشرة سنة. ومع ذلك أسفر ضم مصر إلى المملكة الزنكية عن نتائج فورية ملموسة ألحقت الأذى بدولة الفرنجة على الصعيدين المادي والعسكري. فقد فقدت الأموال التي اعتاد حكام مصر دفعها ترضية للفرنجة،

أو في مقابل مساعدتهم ضد جيش أسد الدين شيركوه، القائد الذي كان يرسله نور الدين إلى مصر. هذا علاوة على ما صرفوه من أموال على تجهيز حملاتهم المتتالية ضد مصر، وفضلاً عما فقدوه من قتلى وأسرى في مواقع القتال. وجرّاء ذلك ضعفت طاقات الدولة الدفاعية بعد أن أحاطت مخاطر نور الدين بها من الجهات كافة. وكعادة فرنجة الشرق بعد كل انتكاسة عسكرية تلم بهم، كما حدث بعد سقوط الرها، هرعوا إلى دول الأم في أوروبا يستصرخون ملوكها وأمراءها لإرسال النجدات وقوات الدعم والإسناد. لكن أصوات الاستغاثة لم تجد آذاناً صاغية هذه المرة في أوروبا، فالتجأ الملك عموري إلى الإمبراطور البيزنطي، القوة المسيحية المركزية في شرق البحر الأبيض المتوسط، بحثاً عن المساعدة. وعلى الرغم من مرارة التجربة التي كان يخلفها التعاون المشترك بين الطرفين، فإن الإمبراطور البيزنطي، مانويل كومنينس، كان أكثر استعداداً للتعاون وتقديم الدعم، لأنه كان شديد القلق إزاء توحيد مصر وبلاد الشام تحت زعامة نور الدين.

وهكذا تقرر إرسال حملة فرنجية جديدة تغزو مصر بمعاونة الأسطول البيزنطي، الذي أبحر نحو مرفأ دمياط، في حين تقدمت القوات البرية الفرنجية انطلاقاً من قاعدتها في عسقلان. حدث ذلك ولم يكن مر عام على استيلاء نور الدين زنكي على مصر. وكان الملك عموري يعتقد أن هذه الحملة ستحقق له ما فشلت محاولاته السابقة في تحقيقه، حتى إنه شغل نفسه بنثر الوعود لحلفائه البيزنطيين ولرؤساء الداوية والإسبتارية ومقدميهم بشأن تقسيم البلاد المصرية فيما بينهم بعد احتلالها. لكن مصير هذه الحملة لم يكن أحسن حظاً من سابقاتها، إذ إن صلاح الدين، الذي كان خلف عمه أسد الدين شيركوه في منصب الوزارة، أعد العدة لهذا الهجوم. ولم ينجح حصار دمياط براً وبحراً في إحراز شيء. فاضطر الفرنجة إلى الانسحاب والعودة خائبين ليجدوا أن نور الدين استغل غيابهم في مصر وأنزل بهم ضربات موجعة على جبهة بلاد الشام، حتى إن ابن الأثير ساق في خيبتهم الأمثال وشبه حالهم بالنعامة بقوله: «خرجت النعامة تطلب قرنين فرجعت بلا أذنين.»[٦٣]

النفور بين نور الدين وصلاح الدين

تميزت السنوات الخمس (١١٧٠ - ١١٧٤) التي أعقبت سيطرة نور الدين على مصر بغياب أي حسم عسكري على صعيد المواجهات بين المسلمين والفرنجة. فضمُّ مصر إلى مملكة نور الدين لم يضف قوة جديدة إلى القدرات القتالية للمسلمين كما كان متوقعاً، لأن الشكوك التي ساورت صلاح الدين وخوفه من نيات نور الدين

تجاهه أعاقت تعاون جناحي الدولة الزنكية، وعطلت العمل العسكري ضد الفرنجة. وتشير الروايات التاريخية عند بعض المؤرخين المسلمين إلى أن وقوع مصر في قبضة صلاح الدين بعد موت شيركوه لم يلقَ ارتياح نور الدين. ويذكر المقريزي أن أمراء جيش نور الدين في مصر أبدوا تبرُّماً عندما جلس صلاح الدين على كرسي الوزارة؛ فلم يطعه أحد منهم ولم يعلن ولاءه له، حتى سعى الفقيه عيسى الهكاري للإصلاح بينهم وبينه. أمّا نور الدين فعندما علم باستيلاء صلاح الدين انزوى ثلاثة أيام لا يقدر أحد أن يراه من شدة ما عظم عليه ذلك وأغضبه. وكان نور الدين يعبر عن هذا الاستياء فلا يخاطبه ولا يكتب إليه باللقب السلطاني الرسمي الذي يليق بالرتبة الإدارية التي يخاطب بها من يتولى منصب الوزارة في مصر، وإنما كان يكتب إليه بلقبه العسكري كواحد من قادة العساكر الموجودين معه في مصر، وهو لقب «الأسفهلار» أو مقدّم العساكر. ثم قام نور الدين بمصادرة إقطاع كل من صلاح الدين وعمه في حمص، ومنع وكلاءهما من التصرف فيه وطردهم وطرد أهلهم. وكتب إلى بقية أمراء العساكر في مصر بترك صلاح الدين وإضعافه، وبدأ يذمه ويذكره بالسوء ويكثر عليه في طلب الأموال.(٦٤)

ثم جاءت مسألة إلغاء الخلافة الفاطمية واعتراف مصر بالخلافة العباسية، وهو ما عرف بـ «قطع الخطبة العاضدية وإقامة الخطبة المستضيئية»، ليخرج هذه الشكوك من السرّ إلى العلن. فلمّا كتب نور الدين إلى صلاح الدين يأمره بقطع الخطبة للعاضد الفاطمي امتنع الأخير من ذلك واعتذر بأن الإقدام على هذه الخطوة سيؤدي إلى تمرد أهل مصر. وكان الامتناع في الحقيقة نابعاً من مخاوف صلاح الدين من نور الدين، فأراد أن تظل الخلافة الفاطمية قائمة في مصر سنداً وظهيراً يردفه إذا ما حاول نور الدين إقصاءه عن الحكم بالقوة. لم يقتنع نور الدين بالأعذار التي ساقها صلاح الدين، وألح عليه في الامتثال لهذا الأمر، حتى إنه لم يترك له فسحة للتهرب. وكان نور الدين يتعرض لضغوط يمارسها الخليفة العباسي من أجل الإسراع في إلغاء الخلافة الفاطمية، فاستعان بنجم الدين أيوب، والد صلاح الدين، وكان يومئذ أميراً على بعلبك، وكلفه هذه المهمة. وخرج نجم الدين أيوب متوجهاً إلى مصر بعد أن أرسل نور الدين جيشاً لمحاصرة الكرك كي يضمن وصول أيوب سالماً إلى القاهرة.(٦٥)

لم ينجح امتثال صلاح الدين لأوامر سيده في إزالة الشكوك التي اكتنفت العلاقة بين الرجلين. وجاءت التطورات بعد ذلك لتزيد فيها، بل لتوصلها إلى حافة إعلان العصيان. ففي أوائل صفر ٥٦٧هـ/ أواخر أيلول (سبتمبر) ١١٧١م، هاجم صلاح الدين حصن الشوبك في جنوب فلسطين، وضرب عليه حصاراً ضيق بواسطته على عساكر الحامية الفرنجية المرابطة فيه، فطلبوا الأمان، واستمهلوه بضعة أيام كي يجهزوا

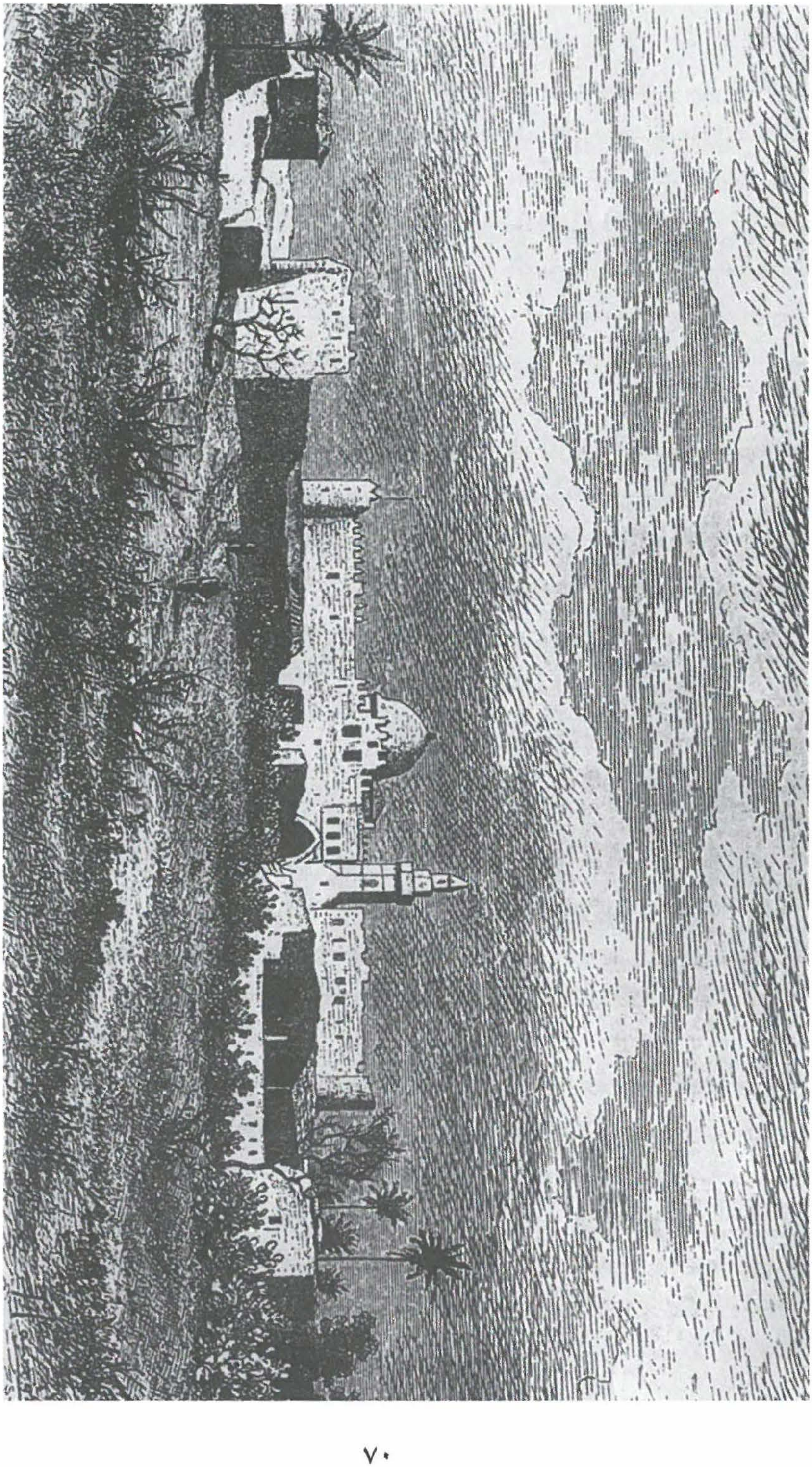
أنفسهم للرحيل وتسليمه الحصن. ولمّا سمع نور الدين بخروج صلاح الدين ووقوفه أمام الحصن، رآها فرصة لمهاجمة بلاد الفرنجة من ناحية الشمال، وفعلاً، خرج بجيشه من دمشق لهذه الغاية. لكن صلاح الدين ومستشاريه لم يرتاحوا لهذه الحركة، وأيقنوا أن نور الدين إنما يتحين الفرصة كي يظفر بصلاح الدين وهو خارج مصر فيمضي حكمه فيه، فإن شاء أبقاه في منصبه في حكم مصر، وإن شاء عزله عن هذا المنصب. عندها أصدر صلاح الدين الأوامر بفك حصار الشوبك والعودة إلى مصر قبل أن يتسلم الحصن. وأرسل إلى نور الدين كتاباً يبرر فيه انسحابه وسرعة عودته إلى القاهرة. وأرجع ذلك إلى أنباء تلقاها من مصر فحواها أن بعض الجهات المعادية ينوي القيام بثورة تعيد مصر إلى حكم الفاطميين. لكن هذا التبرير لم يقنع نور الدين وجعله أكثر تشككاً في إخلاص صلاح الدين وطاعته. فعزم على مهاجمة مصر واستخراجها من يده. ولمّا أدرك صلاح الدين صدق ما عزم عليه نور الدين جمع مستشاريه ومقربيه لمواجهة ما سيحدث، وأشار عليه الجميع الاستعداد للمواجهة إذا ما هاجم نور الدين مصر. وهنا تدخل والد صلاح الدين، نجم الدين أيوب، ونهر ابنه وجماعة الحاضرين وحذرهم من عاقبة أي قرار طائش يعتمدونه. وأقنع صلاح الدين بضرورة الإسراع في إرسال كتاب إلى نور الدين يؤكد فيه طاعته له، ويبدد ما بنفسه من شكوك نحوه. فامتثل صلاح الدين لرأي والده، وأرسل كتاباً عاجلاً إلى نور الدين مشفوعاً بهدية نادرة. وكانت هذه الخطوة سبباً في إطفاء غضب نور الدين إلى حين.(٦٦)

لم يهمل صلاح الدين موضوع المواجهة مع الفرنجة في فلسطين منذ أن تولى الحكم في مصر، ولم يسمح بأن يشغله الاهتمام بقضايا مصر الداخلية، وتصفية مؤسسات النظام الشيعي وتطهيرها من مؤيدي الخلافة الفاطمية، عن الاهتمام بقضية الجهاد ضد الفرنجة. فمن جهة، لم يغب عن خاطره أنه تلميذ مدرسة الجهاد التي تقف الأسرة الزنكية على رأسها، وأنه من جهة أُخرى ورث زعامة مصر الفاطمية التي أدمتها هزائمها أمام الفرنجة في سواحل بلاد الشام وفلسطين والقدس، والتي ما زال جرحها ينزف جرّاء هزيمة عسقلان. مع ذلك فإنه لم يكن مستعداً للاندفاع في سياسة الجهاد قبل أن يرسخ أقدامه في مصر، وقبل أن يضمن قوة البنية التحتية لحكمه، وقبل أن يتخلص من التهديد الذي يمثله نور الدين زنكي على بقائه في منصبه. وضع صلاح الدين كل هذه الاعتبارات أمام عينيه في تعامله مع الفرنجة في فلسطين خلال مرحلة التأسيس التي مرت عليه وهو في مصر. وعلى الرغم من كل الضغوط التي كان يمارسها عليه سيده نور الدين فإنه امتنع عن سابق وعي وإصرار من مهاجمة حصون الفرنجة في منطقتي وادي عربة والكرك مع ما تشكله من تهديد للاتصال

الجغرافي بين جناحي الدولة الزنكية الشمالي والجنوبي. وبدلاً من ذلك فإن أول عمل عسكري قام به ضد الفرنجة كان موجهاً ضد التحصينات الفرنجية في جنوب غرب فلسطين في منطقة غزة، وليس لإزالة تلك الحصون التي تسد طريق الاتصال الاستراتيجي. وقد فسر المؤرخون المسلمون هذه الخطوة بأنها خطوة دعائية يقصد بها الترويج لتوجه صلاح الدين الجهادي، وأنه كان حريصاً على بقاء الفرنجة في تلك الحصون التي تشكل عائقاً وحاجزاً يصعب على نور الدين اجتيازه لمهاجمة مصر وإخراجه منها. وقام صلاح الدين، تأكيداً لخطه الدعائي، بمهاجمة خليج أيلة، واحتل قلعة صغيرة أقامها الفرنجة أمام الميناء في جزيرة فرعون، كانوا ينطلقون منها ويعترضون حجاج مصر إلى مكة. وفي تلك الأثناء ظل هاجس الخوف من نور الدين يلاحق صلاح الدين، ولم يكن يأمن من أن يأتي ذلك اليوم الذي قد ينجح نور الدين في عزله عن مصر أو في إخراجه منها بالقوة. لذلك فقد حرص على البحث عن مكان آمن يلجأ إليه عندما تحين الساعة، فرتب حملة عسكرية بقيادة أخيه نوران شاه إلى اليمن واستولى عليها.(٦٧)

أزمة الثقة وقرار التنحية

في صيف سنة ١١٧٣، وصلت أزمة الثقة بين نور الدين وصلاح الدين إلى ذروة جديدة. ولم يكن المرء بحاجة إلى كثير من الفطنة كي يكتشف النيات الانفصالية التي اختمرت في ذهن صلاح الدين. وكان نور الدين توصل في هذا التاريخ إلى أن الصبر على سلوك نائبه في مصر لم يعد محتملاً. وكان السبب في ذلك عائداً إلى ما فعله صلاح الدين هذه المرة من إفشال متعمد لخطة نور الدين للقضاء على دولة الفرنجة. أراد نور الدين أن يستغل فرصة انشغال الملك الفرنجي عموري بحرب ضد إمارة الأرمن على أرض آسيا الصغرى في أقصى الشمال، واتفق مع صلاح الدين على أن يهاجما معاً الفرنجة في فلسطين ويطبقا عليهم من الشمال ومن الجنوب. وطبقاً للخطة خرج صلاح الدين ومعه جيش مصر وتوجه نحو الكرك، حيث سيلتقي نور الدين في جيش الشام لمهاجمة هذه القلعة الحصينة. وعندما وصل جيش نور الدين إلى الرقيم، مسيرة يومين من الكرك، قرر صلاح الدين ترك ساحة القتال والعودة إلى مصر قبل وصول نور الدين بحجة مرض والده وإشرافه على الموت. في حين أن ما دفع صلاح الدين إلى العودة كان خوفه من أن يقبض عليه نور الدين، إذا ما اجتمعا. وبعد وصوله إلى مصر أرسل الفقيه عيسى الهكاري إلى نور الدين ليقدم الاعتذار عن الرحيل ويشرح الأسباب التي دعته إلى ذلك.



Castle of Khan-Yunis 1875 - 1880 قلعة خان يونس

أظهر نور الدين أمام الهكاري اقتناعه بالاعتذار، بينما كظم ما في نفسه من الغيظ والغضب مما فعله صلاح الدين. وكان قد اتخذ القرار النهائي بالتخلص منه، وشرع في تجهيز نفسه للتوجه بجيشه إلى مصر وأخذها، لأنه تأكد من أن صلاح الدين كان يفضل استمرار الاحتلال الفرنجي لهذه المنطقة التي تحجز بين مصر ودمشق وتمنعه من دخول مصر. وبينما كان نور الدين منهمكاً في الإعداد للتوجه إلى مصر أصابه مرض مفاجئ فارق الحياة في إثره.(٦٨)

موت نور الدين زنكي
وقيام الدولة الأيوبية

تدخل القدر مرتين خدمة لصلاح الدين. كانت أول مرة سنة ٥٦٤هـ/١١٦٨م، عندما خرج عمه أسد الدين شيركوه على رأس الحملة الثالثة التي أرسلها نور الدين زنكي إلى مصر، إذ أكرهه نور الدين على الانضمام إلى عسكره في هذه الحملة، وروي عنه قوله: «كنت أكره الناس للخروج في هذه الدفعة وما خرجت مع عمي باختياري.»(٦٩) وكانت النتيجة أن صلاح الدين أصبح بعد نجاح هذه الحملة سيد مصر وسلطانها. وكانت ثاني مرة حينما خلصه موت نور الدين المفاجئ، سنة ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م، مما كان أزمع عليه، أي عزله وتنحيته عن حكم مصر، إذ فاجأه الموت وهو في قمة الاستعدادات والتحضيرات لإتمام هذه المهمة. فكانت النتيجة أن صلاح الدين تحول من مطالَب إلى طالب؛ فبعد أن كان مطالباً بتسليم عرش مصر لسيده نور الدين، كما دلت على ذلك مجريات الأحداث، صار الآن بعد موت نور الدين يطالب بعرش القائد الراحل، كما دلت على ذلك كتبه إلى بعض الأمراء في دمشق حين روي عنه أنه كتب: «ولو لم يعجل عليه الموت لم يعهد إلى أحد بتربية ولده والقيام بخدمته غيري.»(٧٠) لم يقصد صلاح الدين بهذه العبارة التنافس مع غيره من أمراء الدولة النورية في شأن الخدمة بمعناها الحرفي، وإنما أراد أن يبين أنه الأولى من غيره بميراث نور الدين وبالعرش بعد موت ابنه الصالح إسماعيل، وهو ما سعى إليه وحققه بعد ذلك.

قيام الأسرة الأيوبية

بعد موت نور الدين تولى ابنه الصالح إسماعيل عرش المملكة واستقر بمدينة دمشق. وكان الأمير شمس الدين محمد بن عبد الملك، المعروف بابن المقدم، أقوى

أمراء نور الدين في دمشق، فتولى الوصاية على الملك القاصر، الذي كان عمره أحد عشر عاماً. حاول أمراء دمشق التفرد بالملك الطفل والاستئثار بالوصاية عليه، من دون منافسيهم أمراء حلب وأمراء الموصل. وكان خوفهم من صلاح الدين، الذي كان أميراً على مصرٍ، جعلهم يحرصون على إبعاده عما يجري على أرض المملكة في الشام، بسبب ما يتمتع به من قوة عسكرية لا يستطيعون الوقوف أمامها. لكن الأمور لم تَسِر بحسب ما كان يتمناه ابن المقدم. أمّا أمير الموصل، سيف الدين غازي، ابن شقيق نور الدين، فأسرع إلى اقتطاع أجزاء من المملكة في منطقة الجزيرة، مثل نصيبين والخابور والرها وحرّان والرقة وسروج، وألحقها بإمارة الموصل. وأمّا حلب فقد سيطر الأمير علي ابن الداية على قلعتها، وأعلن معارضته لوصاية الدمشقيين على الملك بحجة أن أمراء حلب هم الأولى بذلك. أخيراً، تمخض التنافس بين أمراء حلب وأمراء دمشق عن انتقال الملك القاصر إلى حلب، وهو ما يعني استئثارها بالقرار السياسي في الدولة. وعلى صعيد الصراع على الجبهة مع الفرنجة، فقد استغل الملك عموري رحيل نور الدين وحاول استرجاع بانياس التي كان فقدها في مرحلة الصراع بشأن مصر، لكن ابن المقدم، كبير أمراء دمشق، لم يرغب في مواجهة عسكرية مع الفرنجة، وسارع إلى عقد هدنة مع عموري تعهد بموجبها بإطلاق أسرى الفرنجة الذين كانوا في دمشق، إضافة إلى دفع مبلغ كبير من المال. واتفق الطرفان بشأن التعاون على التصدي لطموحات صلاح الدين في بلاد الشام. وكان تحالف ابن المقدم مع الفرنجة إحدى الذرائع التي استند إليها صلاح الدين عندما خرج من مصر للاستيلاء على دمشق. لكن تفاقم النزاع بين دمشق وحلب بشأن موضوع الوصاية أدى إلى تغيير سريع في موقف دمشق من صلاح الدين. إذ عندما انتقل الملك الصالح إسماعيل إلى حلب بالمكيدة التي دبرها الأمير سعد الدين كمشتكين، الذي أصبح الوصي على الملك القاصر بعد أن اعتقل ابن الداية، استعان ابن المقدم، أمير دمشق، بسيف الدين غازي، أمير الموصل، ليكونا يداً واحدة ضد مخطط الحلبيين. إلاّ إن تقاعس سيف الدين غازي لم يترك مجالاً أمام ابن المقدم سوى الاستعانة بصلاح الدين، فاستدعاه إلى دمشق ليسلمه إياها.

خرج صلاح الدين على رأس قوة من الخيالة ووصل إلى دمشق عن طريق غور الأردن ودخلها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١١٧٤، وسط ترحيب من أمراء نور الدين ومشيخة المدينة. وأعلن أنه أتى كي يحمي الملك وبلاده من الصليبيين، وكي يستعيد ما اقتطعه ابن عمه سيف الدين غازي من أجزاء المملكة. كان إطلاق هذا الشعار شرارة البدء بإعادة توحيد البلاد الإسلامية، كما كانت أيام نور الدين زنكي، كقوة واحدة وموحدة لاستئناف معركة الجهاد ضد الصليبيين.[٧١]

بعد استيلاء صلاح الدين على دمشق قام بنشاط عسكري مكثف لضم باقي مناطق الشام وإخضاعها لسلطته، وذلك كله تحت لواء الطاعة للملك الصالح إسماعيل. فاحتل مدينتي حمص وحماة وبعض المدن الأُخرى، ثم توجه لأخذ حلب، لكن الحلبيين استعانوا بالفرنجة وتحالفوا معهم لوقف زحف صلاح الدين. وانتهت هذه الجولة من الصراع بشأن السيطرة على بلاد الشام بانتصار حققه صلاح الدين على قوات حلب وحلفائها قرب مدينة حماة في نيسان/أبريل ١١٧٥. فقطع الخطبة للملك الصالح، وأعلن نفسه ملكاً على مصر والشام، ثم بدأت المفاوضات بين الطرفين لتنتهي باعتراف الحلبيين به حاكماً شرعياً على دمشق وباقي البلاد التي سيطر عليها، كحماة وحمص وغيرهما. وبعد هذا الاتفاق اعترف الخليفة العباسي بملكية صلاح الدين على ما في يده من البلاد. إلاّ إن هذا الاستسلام للأمر الواقع من جانب أمراء حلب لم يرضِ أمير الموصل، سيف الدين غازي، الذي بادر إلى تشكيل تحالف زنكي - أرتقي - فرنجي ضد صلاح الدين، وفرض على الحلبيين نقض اتفاقهم معه. وتعبيراً عن حسن النية تجاه الفرنجة أطلق الزنكيون جميع ممن لديهم من أسرى صليبيين. وكان الفرنجة يدركون أن بقاء حلب مناوئة لصلاح الدين هو الضمان لمنع الخطر الذي يشكله عليهم. وكان من الطبيعي أن تكون طائفة الإسماعيلية في منطقة حلب وغيرها من بلاد الشام جزءاً من هذا التحالف، أو أي تحالف يقوم ضد صلاح الدين، بعد أن صار خصمها الأول، لأنه كان المسؤول عن إزالة الخلافة الشيعية الفاطمية في مصر. ومرة أُخرى لم يصمد هذا التحالف الواسع أمام جيش صلاح الدين بعد أن أنزل به هزيمة منكرة في موقعة تل السلطان في نيسان/أبريل ١١٧٦، وعاد بعدها ليضرب حصاراً جديداً على مدينة حلب انتهى مثل سابقه بعقد هدنة جديدة. وقبل أن يعود صلاح الدين إلى مصر أعلن زواجه بأرملة نور الدين زنكي، الأميرة عصمة الدين خاتون، في خطوة دعائية شفافة ليظهر ارتباطه بأسرة نور الدين محمود من جهة، وليوحي من جهة أُخرى بأنه الوارث الشرعي له، بحسب مفهوم الزواج السياسي، وفقاً للأعراف الدبلوماسية المتبعة في ذلك العصر.[(٧٢)]

الصراع مع الفرنجة

ظلت معاداة الفرنجة حجر الزاوية في السياسة الخارجية الإسلامية بعد موت نور الدين زنكي. وإذا وُجد زعيم إسلامي، أو جهة إسلامية ما تبتعد عن تبني هذه السياسة، وتحاول أن تطبّع علاقاتها بالفرنجة لسبب من الأسباب، فإنه كان يوجد دائماً

من يحمل راية الجهاد ويقود المعركة ضدهم، بعد أن أصبحت السياسة الجهادية هي الغطاء الشرعي لأي زعيم إسلامي يطمح إلى قيادة العالم الإسلامي. وتحت الشعار نفسه، شعار معاداة الفرنجة، برر صلاح الدين خروجه من مصر واستيلاءه على دمشق، ومن ثم سعيه للاستيلاء على حلب وبقية مناطق سورية، منذ دخوله دمشق وحتى عودته إليها بعد الاتفاقية التي عقدها مع الأمراء الحلبيين. وكان مجرد اتخاذه القرار بترك مصر والتوجه إلى بلاد الشام ترجيحاً صارخاً لسياسة الجهاد التي تبناها، لأن سورية كانت دائماً القاعدة الأفضل التي ينطلق منها جهاد الفرنجة، بل كانت سياسة المهادنة التي انتهجها ابن المقدم مع الفرنجة قد تعرضت لتأنيب صلاح الدين واعتبرها معصية لله ولرسوله.(٧٣)

إزاء وضوح هذا التوجه لدى صلاح الدين فإن الفرنجة كانوا يدركون أن أي قوة وأي نفوذ يستحوذ عليهما سيشكلان تهديداً مباشراً لدولتهم، ولذلك حرصوا على أن يظل مشغولاً بنزاعات لا تنتهي مع الأمراء الزنكيين في حلب والموصل بعد أن فشلوا في منعه من السيطرة على دمشق وضمها إلى سلطته. ويمكن القول إن الفرنجة لم يقوموا خلال هذه الفترة، أي فترة تأسيس حكم صلاح الدين في بلاد الشام، بأي عمل جدّ لمنعه أو إفشال خططه، واقتصرت أنشطتهم العسكرية وشبه العسكرية منذ وفاة نور الدين زنكي على القيام بغارات على ضواحي دمشق، أو على منطقة البقاع بقصد الحصول على أكبر كمية من الغنائم والأسلاب، ولم تكن هذه الغارات ترقى إلى مستوى الحرب الاستراتيجية التي اعتاد الفرنجة خوضها على أرض الشام أو أرض مصر. ثم ما كان من تحالفات محلية موقتة مع أمراء حلب في إبان محاولات صلاح الدين الاستيلاء عليها.

وبعد أن سعت بيزنطة لتجديد تحالفها مع ملك القدس، وبعد أن أرسلت أسطولها البحري إلى ميناء عكا لتضعه في تصرف التحالف الفرنجي من أجل غزو مصر، وبعد أن وصلت إمدادات أوروبية بقيادة فيليب الألزاسي، كونت فلاندرز، في خريف سنة ١١٧٧، وتهيأت الفرصة لتنفيذ خطة الغزو، بعد ذلك كله فشل الفرنجة في البدء بهذا الهجوم الاستراتيجي، وتقزمت هذه الاستعدادات إلى مجرد حصار لمدينة حماة انتهى قبل أن يؤدي إلى نتائج ملموسة، ثم إلى حصار قلعة حارم القريبة من حلب انتهى هو الآخر بانسحاب القوات الفرنجية إلى داخل أنطاكية.(٧٤)

هزيمة صلاح الدين في الرملة
والمواجهات على أرض فلسطين

بعد أن فشل ملك الفرنجة في حمل حلفائه على غزو مصر، وانصرافهم إلى مهاجمة حماة وحارم في شمال بلاد الشام، أصبحت مصر في مأمن من أي هجوم فرنجي قريب. وكان صلاح الدين انتقل من دمشق إلى القاهرة استعداداً لهذا الهجوم المتوقع، ورأى أن الفرصة سانحة لمهاجمة الفرنجة على أرض فلسطين مستغلاً غياب عساكرهم عن البلاد، فانطلق مع بداية فصل الشتاء سنة ١١٧٧ وهاجمهم في حصن الداروم (دير البلح)، لكن قلة أعدادهم حملتهم على الالتجاء إلى الحصن والامتناع من الاشتباك مع جيش صلاح الدين. أمّا ملك الفرنجة الذي وصل على رأس إمدادات لدعم الحامية في دير البلح فدخل عسقلان وتحصن فيها. وفي غياب المقاومة الفرنجية في هذه المنطقة توغلت جماعات العساكر الإسلامية إلى داخل الأراضي الفلسطينية بين غزة ومدينة الرملة. وتمادى بعض المجموعات في التوغل حتى وصل إلى قلقيلية وأمعن في النهب والقتل والسبي. وأُحرقت مدينة الرملة وفر أهل المنطقة نحو المناطق الجبلية، وفزع سكان مدينة القدس فدخلوا قلعة داود بحثاً عن المكان الآمن. أمّا صلاح الدين فظل في معسكره بين تل الصافي (تل الصافية) وبيت جبرين ومعه نفر قليل من الحراس الشخصيين وبعض القادة والخاصة. استغل الفرنجة المتحصنون في عسقلان فرصة انتشار الجيش وابتعاده عن المعسكر فشنوا غارة مفاجئة لم تمهل من بقي من الجند في المعسكر من ترتيب الدفاع، ففر العساكر بين يدي المهاجمين، ونجا صلاح الدين بعد أن دفع حراسه أنفسهم ثمناً لحمايته من القتل. وهام الباقون على وجوههم، ولاذوا بمستنقع عين القصب حيث اختفوا بين أدغاله لينطلقوا بعدها غرباً وجنوباً نحو صحراء سيناء في طريقهم إلى مصر التي لم يصل إليها السلطان إلاّ بعد أسبوعين أمضاهما سائراً في رمال الصحراء.

كانت هزيمة المسلمين قاسية لم يسبق لصلاح الدين أن ذاق مثلها في حروبه مع الفرنجة، أو مع خصومه من قادة المسلمين.

استيقظ الفرنجة في فلسطين على الخطر الذي قد تتعرض له أملاكهم نتيجة مثل هذه الاختراقات السريعة والمفاجئة في المستقبل، فقاموا بتعزيز الحدود الجنوبية والشمالية لفلسطين بمجموعة من التحصينات العسكرية. ففي أقصى الشمال أعيد ترميم حصن هونين الواقع على الطريق بين قلعة بانياس وميناء صور. وعند معابر نهر الأردن والمخاضات التي تفضي إلى أرض فلسطين، أقاموا حصناً جديداً قريباً من مشهد النبي يعقوب أطلقوا عليه اسم الحصن الصغير (شاستيلا)، وهو الحصن الذي سمته المصادر

العربية جسر الأحزان، ليكمل بذلك الحصنان الآخران المقامان على نهر الأردن عند كوكب الهوا، وحصن يوحنا المعمدان عند أريحا. ولم تكن إقامة جسر الأحزان لأغراض دفاعية فحسب، بل لأن وجوده في هذه النقطة كان يهدد طريق القوافل الخارجة من دمشق متجهة نحو الجنوب. ولم تمضِ إلاّ بضعة أشهر على إتمامه حتى قرر صلاح الدين مهاجمته. وكان الهجوم قوياً بحيث تم تدمير البناء تدميراً شاملاً حتى لم يبق فيه حجر على حجر، ووقع أفراد حاميته، وكانوا نحو الألف، كلهم بين قتيل وأسير في آب/أغسطس ١١٧٩. وترافق تدمير حصن بيت الأحزان مع نشاط عسكري مكثف بادر إليه صلاح الدين، فعسكر عند تل القاضي وصار يرسل جنده في غارات متسارعة في الليل والنهار على الأجزاء الشمالية من فلسطين، من نهر الأردن في الشرق حتى سواحل البحر في الغرب، وشملت مناطق الحولة وطبرية وريف صفد ووصلت إلى صيدا وبيروت. ولمّا حاول الفرنجة التصدي لهذه الغارات ذاقوا هزيمة قاسية أسر فيها عدد من قادتهم، بل كاد يُقتل ملك الفرنجة نفسه. ثم هاجم الأسطول المصري عكا وكبس الميناء ليلاً، فأُخذ عدد من السفن وأُغرق البعض الآخر، وأحرقت المخازن والعنابر الموجودة في الميناء، الذي كان، آنذاك، يعج بالسفن المحملة بالبضائع والتي تنتظر الإقلاع إلى الموانئ الأوروبية.

إزاء تواصل هذه الغارات وما رافقها من نهب وهدم وقتل وتدمير للمزارع والمحاصيل عرض ملك الفرنجة صلحاً مع صلاح الدين، الذي قبل العرض، وعقدت هدنة لمدة عامين (١١٨٠ - ١١٨٢). وفي الوقت نفسه تقريباً، عقدت هدنة مع أمير طرابلس الفرنجي، وهدنة ثالثة مع إمارة الأرمن المسيحية في منطقة الأناضول.

استطاعت الغارات الإسلامية على شمال فلسطين، والتي استمرت ما يقرب من أربعة أشهر متواصلة، أن تدب الرعب في قلوب الفرنجة وتفقدهم الثقة بأنفسهم حتى باتوا يدركون أن سلامتهم وبقاءهم مرهونان بعقد الهدنة مع صلاح الدين. وقد صورت الرسالة التي بعث بها صلاح الدين إلى الخليفة العباسي في بغداد، والتي كتبها القاضي الفاضل، ما لحق بالفرنجة من الذعر والهلع وفقدان الأمن، فكتب يقول: «وصارت بلاد الفرنج لا تسكن منها إلاّ كل قلعة أو مدينة، ولا يقيم فيها إلاّ من نفسه لشدة الخوف معتقلة في نفسه أو مشحونة.» وتعليقاً على ما آلت إليه أوضاع الفرنجة من سوء وما اعترى موقفهم من ضعف كتب أسقف مدينة صور الأب وليام الصوري عن الهدنة التي عقدت مع صلاح الدين قائلاً: «وكانت الشروط مذلة لنا إلى حد ما، حيث عقدت الهدنة بشروط متساوية ودون أية تحفظات هامة من جانبنا، شيء يقال إنه لم يحدث أبداً من قبل.»[٧٥]

الاستيلاء على حلب

عندما عقد صلاح الدين هدنة سنة ١١٨٠ مع الفرنجة في أعقاب نشاطه العسكري المكثف ضدهم على أرض فلسطين، كانت يده هي العليا ويد الفرنجة هي السفلى، فكانوا هم الذين بادروا إليها وعرضوها. وكان قبول صلاح الدين بهذا العرض نابعاً من رغبته في ادخار طاقاته العسكرية لما كان في نظره الأولى، وهو استكمال عملية التوحيد بين مصر وبلاد الشام والعراق والتي توقفت سنة ١١٧٦ عندما استعصى عليه الاستيلاء على حلب. وبين باقي الأقطار الإسلامية التي كانت لا تزال خارج إطار الوحدة الإسلامية، التي يتزعمها صلاح الدين، كانت إمارة حلب حجر الزاوية في هذه الوحدة، فمن دونها كان يدرك أن ملكه سيبقى ناقصاً وقلقاً ومتأرجحاً. وهذا ما عبر عنه وهو يكلم نفسه بصوت مسموع عندما كان يصعد درج قلعة حلب ليتسلمها بعد أن وافق الأمير عماد الدين ابن قطب الدين زنكي (ابن أخي نور الدين محمود) على قبول عرضه بالتنازل عن حلب في مقابل إمارة سنجار، ويروي أبو شامة نقلاً عن كلام المؤرخ ابن أبي طي في هذا الصدد أن صلاح الدين سُمع وهو صاعد قلعة حلب يقول: «والله ما سررت بفتح مدينة كسروري بفتح هذه المدينة. والآن قد تَبينت أنني أملك البلاد، وعلمت أن ملكي قد استقر وثبت.»[٧٦]

خلال العامين اللذين أمضاهما صلاح الدين في مصر بعد الهدنة، حدثت تطورات على الساحة الإسلامية الزنكية في الموصل وحلب. توفي الأمير الزنكي سيف الدين غازي، حاكم الموصل، وانتقل الحكم بعده إلى أخيه عز الدين مسعود، لأن أبناء الأمير المتوفى كانوا أطفالاً صغار السن، وأراد أمراء الموصل أن يولوا أمرهم أميراً قوياً قادراً على مواجهة أوضاع الموصل الصعبة. وبعد ستة أشهر من وفاة سيف الدين غازي، توفي الملك الصالح إسماعيل في كانون الأول/ديسمبر ١١٨١. وكان أوصى بأن يرثه في المُلك ابن عمه عز الدين مسعود، أمير الموصل، ليتم بذلك توحيد الإمارتين الزنكيتين تحت زعامته كي يتسنى له التصدي لطموحات صلاح الدين في السيطرة على المملكة. وفعلاً نودي بعز الدين مسعود ملكاً على حلب والموصل. لكنه لم يستقر بحلب، وتنازل عن مُلكها لأخيه عماد الدين زنكي الذي كان حاكماً في سنجار، وعاد إلى الموصل.

وخلال هذين العامين جرت أحداث على الساحة الفرنجية كانت لها انعكاسات على مجمل العلاقة السائدة بينهم وبين المسلمين؛ كان من أبرزها موت الإمبراطور البيزنطي مانويل كومنينس الذي كان يعد من أكثر حكام القسطنطينية قرباً من مملكة

القدس اللاتينية، ففقد الفرنجة برحيله واحداً من أوفى حلفائهم. وبعد وفاته قام خلفه الإمبراطور ألكسيوس كومنينس الثاني بإرسال وفد إلى القاهرة وعقد صلحاً مع صلاح الدين سنة ١١٨١. وتعبيراً عن حسن النية بادر الإمبراطور الجديد بإطلاق أسرى المسلمين. وفي بيت المقدس تدهورت صحة الملك بلدوين الرابع الذي كان تولى العرش وهو مريض. وفي غياب وارث متفق عليه لعرش المملكة، تولت والدته وأخوها إدارة شؤون المملكة، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لموجة متصاعدة من الدسائس والمؤامرات بحثاً عن وارث شرعي، وخصوصاً أن زوج أخت الملك بلدوين الرابع كان مات، فبدأ البحث عن زوج جديد لها ليكون هو الوارث للعرش. وساد جو مشابه من الصراع السياسي في إمارة أنطاكية الفرنجية على خلفية الفضائح الأخلاقية التي تعرض لها أميرها بوهِمند الثالث، حتى كادت هذه الصراعات تتحول إلى حرب أهلية.

ولعل أكثر التطورات إثارة وأكثرها صلة بالأحداث على الساحة الفلسطينية في هذه المرحلة، هو زواج أمير أنطاكية السابق، رينالد دو شاتيون، الذي تسميه المصادر العربية أرناط، بإتينت دو ميلي، ابنة أمير وادي الأردن الفرنجي ووارثته. كان الأمير أرناط قبل زواجه بهذه الأميرة قد أمضى ما يقرب من سبعة عشر عاماً في أسر نور الدين زنكي في قلعة حلب قبل أن يفرج عنه سنة ١١٧٧. وبعد هذا الزواج صار أرناط الوارث الشرعي لإقطاع والدها في الأردن، بما فيه حصنا الشوبك والكرك، اللذان يتحكمان في الطريق الوحيدة الواصلة بين بلاد الشام ومصر، بعد أن قُطعت الطريق الساحلية بسبب غزو الفرنجة لفلسطين، وكذلك كانا يتحكمان في طريق كل من الحج المصري والشامي إلى مكة المكرمة. قام أرناط، أمير الأردن الجديد، بغارة عسكرية قصد بها غزو المدينة المنورة، وعزم على نبش قبر الرسول الكريم وتدنيسه، فوصل إلى تيماء وهناك صودف مرور قافلة تجارية متجهة من دمشق إلى مكة فنهبها وساق أصحابها أسرى. وكان أرناط بهذا الاعتداء قد تجاهل الهدنة القائمة بين السلطان صلاح الدين والفرنجة، فأرسل صلاح الدين احتجاجاً إلى ملك اللاتين في القدس، وطالبه بمعاقبة أرناط وإعادة الأسرى والبضائع المسلوبة. لكن الملك لم يكن في وضع يمكّنه من فرض طاعته على أمير متغطرس مثل أرناط، الذي لم يلتفت إلى الأمر الذي وجه إليه بهذا المعنى، وسخر من الملك. وسوف نرى أن هذه الحادثة ستكون سبباً في إعدام أرناط بعد أن وقع أسيراً في حطين.

في إثر هذه التطورات على الساحتين، الإسلامية في الشام والموصل والفرنجية في فلسطين والأردن، قرر صلاح الدين مغادرة مصر والتوجه إلى دمشق. وكان قبل ذلك أصدر أوامره إلى ابن أخيه فرّخشاه، نائبه في دمشق، باستئناف النشاط العسكري

ضد الفرنجة بعد أن خرقوا الهدنة. فأغار جيش دمشق على طبرية وعكا والجنوب اللبناني، ونجح في انتزاع حصن شقيف أرنون من يدهم، ونتيجة توغله في أرض الجليل عاد ومعه مئات الأسرى وكثير من الغنائم. وبعد ذلك هاجم منطقة السواد، شرقي بحيرة طبرية، واستولى على حصن حبيس جلدك المتحكم في غور الأردن الشمالي. وعندما خرج صلاح الدين من مصر، في أيار/مايو ١١٨٢، حاول الفرنجة اعتراض طريقه، فحشدوا قواتهم شرقي البحر الميت، لكنه استطاع أن يصل إلى دمشق من دون صعوبة. وعند وصوله إلى هناك سارع إلى ترتيب الغارات التأديبية ضدهم في فلسطين، فعسكر في الأقحوانة، جنوبي بحيرة طبرية، وأرسل كتائبه إلى بيسان فاحتلها، ثم انسابت كتائبه في مرج ابن عامر تحرق وتدمر حتى بلغت الغارة جنين واللجون. وتوغلت كتائبه غرباً في السهل الساحلي حتى اقتربت من مدينة يافا، وعاد بعدها إلى دمشق. وأعد حملة على بيروت بعد أن كان نسق مع أخيه العادل في مصر أن يرسل قطع الأسطول المصري لمحاصرة المدينة من البحر، لكن بعد أن حوصرت المدينة أياماً، ترك صلاح الدين حصارها لأنه أدرك أن أمرها يطول.

استئناف جهود التوحيد

بعد أن ترك صلاح الدين حصار بيروت قرر التوجه نحو حلب. ولمّا وصل إلى حماة جاءه أمير حرّان، مظفر الدين كوكُبري بن علي كوجك، وأعلن طاعته وولاءه احتماء به من نيات حكام الموصل الاستيلاء على بلده. ثم أشار عليه أن يؤجل أمر حلب، وأن يتوجه إلى منطقة الجزيرة وراء الفرات كي يضمها إليه، لأن ذلك لن يستغرق كثيراً من الجهد. فغير صلاح الدين رأيه وأمر بترك حصار حلب، الذي كان بدأه قبل هذا اللقاء بثلاثة أيام، وقرر التوجه نحو المشرق. عبر الفرات ودانت له إمارات الرها والرقة ونصيبين وسروج والخابور. ثم توسعت رقعة البلاد التي أخضعها لسلطته، مثل رأس العين ودورين وماكسين وغيرها. وكان هدفه أن يصل إلى الموصل ويأخذها، بعد أن سمع بأمر المعاهدة التي عقدها أمراؤها مع الفرنجة ضده، والتي تقضي بأن يهاجم الفرنجة أطراف دولته المتاخمة لبلادهم. وفي المقابل تعهد أمراء الموصل بأن يدفعوا للفرنجة ١٠,٠٠٠ دينار سنوياً طوال أحد عشر عاماً، وبأن يسلموهم في حال نجاحهم في تقويض مملكة صلاح الدين الحصون الفرنجية التي احتلها السلطان وانتزعها من أيديهم، مثل بانياس، وتيرون، وشقيف أرنون، وحبيس جلدك، وغيرها، وبأن يفرجوا عن أسرى الفرنجة المحجوزين في كل بلد ما زال في يد صلاح الدين. وكان هؤلاء الأمراء يعتقدون أن استمرار الفرنجة في مهاجمة صلاح

الدين سيكون الضمانة لعدم مهاجمته الموصل.

تقدم صلاح الدين نحو الموصل وحاصرها. لكن الحصار لم يطل لأنه أدرك أن الوسيلة الأمثل لإخضاعها هي الاستيلاء على قلاعها والبلاد التابعة لنفوذها. فترك حصارها ونزل مدينة سنجار واستولى عليها، ثم أخذ آمد. بعد ذلك صارت تأتيه الرسل من باقي الإمارات يطلب أصحابها الأمان ويعلنون طاعتهم له، مثل ماردين وميافارقين وعينتاب. ثم عبر الفرات غرباً وتوجه نحو حلب.(٧٧)

صلاح الدين يمتلك حلب

بعد أن أتم صلاح الدين حملته في منطقة الجزيرة قطع الفرات عائداً إلى بلاد الشام في محرم ٥٧٩هـ/ حزيران (يونيو) ١١٨٣م. وما هي إلاّ بضعة أيام حتى استولى على تل خالد، ثم تقدم وضرب حصاراً حول مدينة حلب، التي أصبحت في هذا الوقت إمارة مستقلة عن المملكة الزنكية بعد أن تنازل عنها الأمير عز الدين مسعود لأخيه عماد الدين. كانت عملية التنازل هذه لا تعني إلاّ أمراً واحداً، هو فك الارتباط القانوني بدولة الموصل لأنها لم تَعُدْ بَعْدُ جزءاً من المملكة. وقد ترتب على ذلك أن أمير الموصل بات في حلّ من مسؤوليته الشرعية عن حمايتها أو الدفاع عنها، وكان عليها من الناحية القانونية، على الأقل، أن تواجه مصيرها بنفسها من دون الاعتماد على الموصل. وبعد أن نجح صلاح الدين في أثناء حملته الآنفة الذكر في تجريد إمارة الموصل من نفوذها على أغلبية الإمارات الإسلامية في محيطها وفي منطقة الجزيرة، ففقدت بذلك مصدر قوتها على الصعيدين العسكري والمادي، وبعد أن وجه إليها التهديد المباشر عندما حاصرها بقصد احتلالها، حتى إن حكامها استعانوا بالخليفة العباسي كي يتوسط لديه من أجل أن يرفع قبضته عنها، فإنها لم تعد تمتلك من أسباب القوة ما يؤهلها لنجدة حلب، بل إنقاذها من سطوة صلاح الدين ما دامت هي نفسها عرضة لطموحاته وتهديده.

في هذا المناخ السياسي والاستراتيجي البالغ الصعوبة واجهت حلب حصار صلاح الدين لها، إذ ظلت جيباً معزولاً ومحصوراً في محيط سياسي وجغرافي يهيَمن عليه من ثلاث جهات، الشمال والشرق والجنوب. ولم يكن أمامها إلاّ جيرانها الفرنجة في أنطاكية وطرابلس يمكن أن تستعين بهم على نجدتها. ولم يكن هؤلاء، في هذه المرحلة، في حالة تمكنهم من ممارسة أي ضغط فاعل يردع صلاح الدين عن حلب. وعلى صعيد الجبهة الداخلية في حلب، فإن عساكر المدينة لم يكونوا على وئام مع الأمير عماد الدين زنكي، لأنه حجب عنهم الأموال وضن ببذلها من

أجل الدفاع عن المدينة، ورأى أن تأمين نفسه وتأمين إمارة بديلة يأتيان في المقام الأول وقبل كل شيء. فبعث رسولاً من طرفه إلى معسكر صلاح الدين يعرض عليه تسليم حلب وقلعتها في مقابل إمارة بديلة. وكان من الطبيعي أن يقبل صلاح الدين هذا العرض السخي بلا تردد. وقد عرفنا المكانة التي تحظى بها حلب في نفسه، فكان كل مهر يدفعه في مقابل الفوز بها ثمناً بخساً. وقد عبر عن ذلك القاضي الفاضل، كاتب السلطان، في إحدى رسائله إلى بعض الجهات الإسلامية مبشراً بفتح مدينة حلب، بقوله: «عوّض عماد الدين عنها من بلاد الجزيرة سنجار ونصيبين والخابور والرقة وسروج، فهو صرف بالحقيقة، أخذنا فيه الدينار وأعطينا الدراهم.» لقد تمت الصفقة وتسلم صلاح الدين قلعة حلب وأعطى أميرها بدلاً منها إمارة سنجار وتوابعها. وكانت سنجار إمارة عماد الدين السابقة قبل أن يتنازل له أخوه عز الدين مسعود عن حلب.(٧٨)

بعد ضم حلب إلى مملكة صلاح الدين، والذي كان تتويجاً لجهد استمر ثمانية أعوام منذ موت نور الدين زنكي، بدأ العد التنازلي للشروع في عملية تحرير مدينة القدس والبلاد المقدسة من أيدي الصليبيين الغزاة. لم ينتظر صلاح الدين طويلاً بعد فتح حلب، فلم يلبث إلاّ شهراً وبعض شهر حتى قفل عائداً منها إلى دمشق ليعد العدة لمنازلة الفرنجة على أرض فلسطين، والتي بدأها بمهاجمة بيسان بعد أن قطع المخاضة على نهر الأردن.

الحرب ضد الفرنجة توسع أم تحرير؟

لا يستطيع القارئ المتجرد الذي يتتبع سير الأحداث في إبان مراحل الصراع بين المسلمين والصليبيين، الذين غزوا المشرق منذ أكثر من ٩٠٠ عام، إلاّ أن يتفق مع التفسير الذي يكاد يجمع عليه المؤرخون المعاصرون بأن الجهود السياسية والعسكرية التي بذلت من أجل توحيد أطراف العالم الإسلامي وجهاته تحت راية سياسية واحدة، إنما كان الهدف منها حشد الطاقات المادية والبشرية خدمة لمعركة تحرير الديار العربية والإسلامية من ربقة الاحتلال الفرنجي الصليبي، أو ما اصطلح على تسميته، وبحق، معركة الجهاد. ذلك بأن معركة بمثل هذا الحجم كانت تتطلب حشداً بهذا المستوى ووسيلة على غرار تلك النوعية. من هذا المنظور قوّم المؤرخون الجهود التي بذلها صلاح الدين في توحيد العالم الإسلامي، وخصوصاً ذلك الجزء الذي استهدفه الغزو الصليبي، مصر وبلاد الشام والجزيرة وأطراف العراق، والذي استغرق منه قرابة خمسة وعشرين عاماً، منذ سنة ١١٦٩ حين استولى على مصر حتى يوم وفاته سنة ١١٩٣.

وفي حين اتفقت جماعة من المستشرقين مع هذا الرأي، مثل د. س. ريتشاردس، وهـ. أ. ر. غِب، وكلود كاهن، وغيرهم، أبدى بعضهم التحفظات عليه، معتبراً أن ما ورد في رسائل القاضي الفاضل وعماد الدين الأصفهاني وبهاء الدين ابن شداد من تأكيد للتوجه الجهادي عند صلاح الدين إنما كان مجرد مادة دعائية موجهة لإسكات منافسيه وخصومه السياسيين. بل نرى أن بعض هؤلاء ذهب إلى أبعد من ذلك حين فسر إحجام الخليفة العباسي عن منح صلاح الدين الدعم الصريح بأنه دليل على عدم صدقية توجهه الجهادي.

إن الزعم أن شعار الجهاد الذي كان يرفعه صلاح الدين لم يكن إلاّ ضرباً من ضروب الدعاية السياسية، لهو تجن على الحقيقة التي أكدتها الرسائل التي كتبت في مناسبات كثيرة، والتي وجدت لها سنداً فيما كان يمارسه فعلاً على أرض الواقع. وإن الحكم على النيات الحقيقية لصلاح الدين من خلال بعض الممارسات السياسية أو من خلال بعض المواقف التكتيكية التي كانت تمليها ضرورات موقف سياسي بعينه، لهو حكم بعيد عن الموضوعية التاريخية. وإن الاستدلال بنية صلاح الدين الاحتفاظ بمصر وخوفه من نور الدين لئلا يجرده من ولايته عليها، وإن نيته ضم البلاد الشامية، دمشق وبعدها حلب إلى مملكته، لا ينفيان سياسته الجهادية بقدر ما كانا يخدمانها ويمهدان لها، وهو في ذلك إنما كان يقتفي خطى سيده نور الدين زنكي الذي أرسى هذا الأسلوب. وعليه، فإن من يشكك في جهادية صلاح الدين ينفي بالضرورة جهادية نور الدين. لقد وضع الزعيمان توحيد الإمارات الإسلامية نصب أعينهما، ووصولاً إلى هذه الغاية كان لا بد من ضم تلك الإمارات أو إخضاعها لسلطة مركزية واحدة، ولم يكن ذلك ليتم من دون استخدام القوة إذا لم تنفع وسائل الإقناع الأُخرى. وكان يقتضي ضمن هذا الإطار مهادنة العدو ومسالمته كي لا يعوق عملية التوسع في الأراضي الإسلامية، وهذا ما كان يفعله صلاح الدين في إبان مرحلة التوحيد، وهو نفسه ما فعله سيده نور الدين حين كان يسعى لبناء دولة الجهاد.

من ناحية أُخرى، فإن الاتكاء على ما كتبه بعض المؤرخين المسلمين المعاصرين لصلاح الدين من تعريضهم بسياسة صلاح الدين أو التحامل عليه، كما ورد في عبارات نقدية منسوبة إلى ابن أبي طي هاجم فيها نور الدين، أو ما أورده ابن الأثير في نقده معاملة صلاح الدين للملك الصالح إسماعيل، واتهامه بالغدر بابن سيده، لا يعدو كونه محاولة تبريرية لا ترقى إلى مستوى الدليل التاريخي. وفي هذا السياق يكفي أن نشير إلى تعليق المؤرخ أبي شامة في كتاب «الروضتين» على أقوال ابن أبي طي التي ينتقد فيها نور الدين، ويعتبر أن هذه الأقوال مجرد تلفيق ألصقه ابن أبي طي بنور الدين من منطلق عدائي. ويرى أبو شامة أن ذلك تشهير محض بنور

الدين بسبب قيام الأخير بنفي الشيعة.

كان صلاح الدين واحداً من أمراء نور الدين زنكي، وأحد أفراد تلك النخبة من القادة العسكريين الذين تربوا على تراث مدرسة الموصل الجهادي؛ هذا التراث الذي تحول منذ أيام نور الدين إلى الطاقة المحركة للزعماء والقادة العسكريين بعد أن تبناه فقهاء بلاد الشام، وأرسوا قواعده في نفوس الأجيال، ونشروه في كل بقاع الشام من خلال خطبهم على منابرها وإلقاء دروس الوعظ في مساجدها. بهذه الروح حمل صلاح الدين سيفه مجاهداً في عسكر عمه أسد الدين شيركوه الذي ضم مصر إلى دولة الجهاد الزنكية. وإذا لم تسنح الفرصة لصلاح الدين في إبان فترة حكمه في مصر أن يمارس الجهاد وفقاً لصيغة الموصل، فإن انتقاله إلى بلاد الشام ودخوله دمشق ثم باقي البلاد الشامية والجزرية بعد ذلك أيقظ حس الجهاد الكامن في نفسه، ومعنى ذلك بكل بساطة الجهاد ضد الصليبيين أعداء الإسلام والمسلمين.

مرة أُخرى لا يستطيع المرء أن يتجاهل تلك الإشارات القوية الدالة على سيطرة فكرة الجهاد على نفسه، والتي امتلأت بها الرسائل التي كان يبعث بها كتّابه إلى بغداد أو إلى مصر أو إلى حكام الولايات الأُخرى التي كانت ضمن نطاق تأثيره وسلطته. ففي أعقاب استيلائه على دمشق بيّن أن ذلك لم يكن طموحاً إلى توسيع رقعة دولته، وإنما خطوة في طريق التحرير، لأن الإحجام عن الجهاد المقدس ضد الفرنجة كان يعد في نظره جريمة لا تغتفر. وبعد أن استولى على حمص بعث برسالة إلى مصر كرر فيها موقفه السابق قائلاً: «لم يكن تحركنا من أجل انتزاع مُلك لأنفسنا، ولكن لنعلي راية الجهاد.» وكي يبرر حربه ضد الإمارات الإسلامية المنافسة شرح أن الجهاد المقدس هو حافزه إلى تلك الحرب فقال: «لقد أصبح هؤلاء الرجال أعداء يحولون دون إنجاز غايتنا بالنسبة لهذه الحرب.» وأكد في رسائل أُخرى أن الغاية من التوسع والاستيلاء على بلاد أمراء المسلمين إنما هي لاستنفار الرجال في تلك الإمارات وحشدهم لمهاجمة بلاد الكفار. ففي رسالة إلى بغداد اتضح أن صلاح الدين إنما كان يمهد بواسطة فتحه البلاد الطريق لغزو بلاد الكفار إذ قيل: «إنما يعدُه طريقاً إلى الاستنفار إلى بلاد الكفار.» وبعد فتحه حلب أكد أنه لن ينشغل منذ هذا التاريخ إلاّ بمحاربة الفرنجة، لأن أحسن ما يعبر به عن شكره لله على ما أنعم عليه من انتصارات أدت إلى توسيع دولته، إنما هو مهاجمة الكفار وطرد شبح الكفر عن بلاد الإسلام.

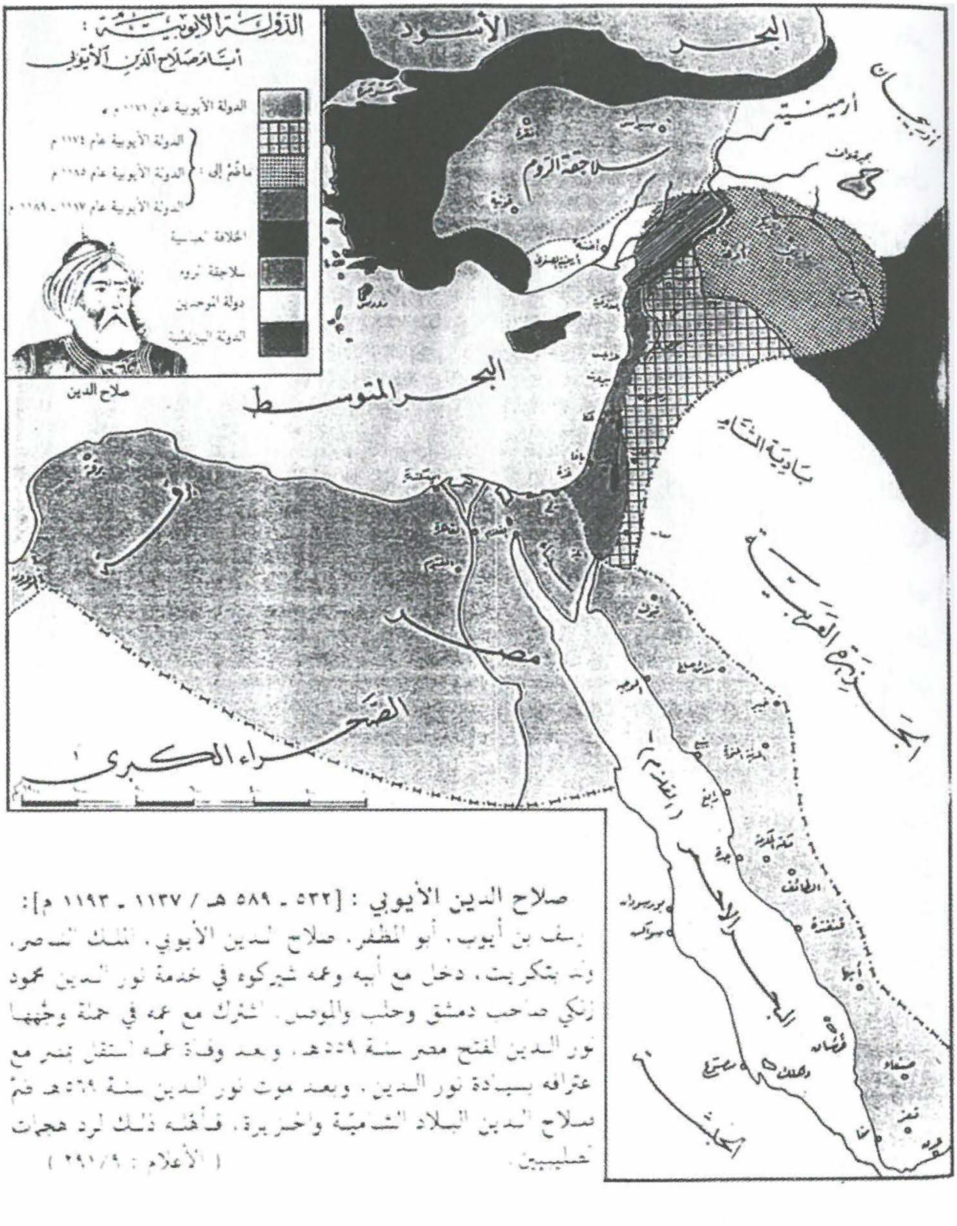
من هنا فإن ما كتبه بهاء الدين ابن شداد، وهو يلخص سيرة صلاح الدين، لا يبدو إطراء أملته المجاملة، بل جاء تعبيراً عن رأي أبناء عصره فيه. يقول ابن شداد في هذا الصدد: «وكان رحمه الله شديد المواظبة على الجهاد، عظيم الاهتمام به، ولو حلف حالف أنه ما أنفق بعد خروجه إلى الجهاد ديناراً ولا درهماً إلاّ في الجهاد أو

في الإرفاد لصدق لبرّ في يمينه. ولقد كان الجهاد وحبه والشغف به قد استولى على قلبه وسائر جوانحه استيلاء عظيماً. . . . ولقد هجر في محبة الجهاد في سبيل الله أهله وأولاده ووطنه وسكنه وسائر بلاده. . . .»(٧٩)

بعد أن نجح صلاح الدين في ضم حلب إلى سلطته، أصبح يقف على رأس إمبراطورية واسعة تمتد من برقة غرباً حتى مجرى نهر دجلة في الشرق. ولم يعرف المشرق الإسلامي منذ قرنين حاكماً بمثل هذه القوة يسيطر على رقعة من الأرض بمثل هذا الاتساع؛ كنوز مصر وثراؤها في يده، وكبرى مدن الشام دمشق وحلب خاضعتان لسلطته، وأمراء باقي مدن الشام والجزيرة حتى أسوار مدينة الموصل يأتمرون بأمره. أمّا أمير الموصل فكان يرتعد خوفاً منه، وخليفة بغداد لا يضن عليه بالدعم والتأييد، بينما كان السلطان السلجوقي في الأناضول يسعى لخطب وده، ولم تعد الإمبراطورية البيزنطية، العدو التقليدي للمسلمين، تشكل تهديداً له. في مثل هذا الحال، لم يبق أمام السلطان صلاح الدين من هدف إلاّ أن يحرر فلسطين وسواحل لبنان وسورية من ربقة الاحتلال الصليبي.

بين فتح حلب وانتصار حطين

وصل صلاح الدين إلى دمشق بعد أن فرغ من أمر حلب. وعندما استراح من عناء السفر خرج بجيشه وأغار على مملكة الفرنجة في فلسطين، فاجتاح مدينة بيسان وأحرقها في جمادى الثانية ٥٧٩هـ/ أيلول (سبتمبر) ١١٨٣م. وعند خروجه من دمشق كان جيش الإفرنج تجمع في معسكره في صفورية، إلى الشمال الغربي من الناصرة، وتقدم نحو جيش المسلمين الذي تمركز عند قرية عين جالوت بعد أن ترك بيسان تحترق. ولمّا رأى قادة الفرنجة تفوق جيش صلاح الدين توقفوا في قرية الفولة قريباً من جبل طابور (جبل الطور)، وتجنبوا الاشتباك مع المسلمين على الرغم من محاولات استدراجهم إلى المعركة. وبما أن هذه المحاولات لم تنجح قرر صلاح الدين العودة إلى دمشق، وأصدر إلى قادة عسكره الأوامر بمغادرة أرض فلسطين. لكنه ما لبث أن قاد جيشه متوجهاً نحو الكرك. كان تدمير هذا الحصن وإجراء الحساب مع صاحبه، الأمير الفرنجي رينالد دو شاتيون (أرناط)، أمنية طالما راودت خاطر السلطان صلاح الدين. وكان حصن الكرك، منذ أن أُنشئ بأمر الملك فولك سنة ١١٤٢، يتحكم في طرق القوافل بين سورية ومصر، وبينها وبين الديار الحجازية. وكانت قوافل التجار ومواكب الحجيج الشامي لا تجوز هذا الحصن إلاّ بعد أن تؤدي رسوم العبور لمن تملكوه من البارونات الصليبيين. هذا إضافة إلى ما



صلاح الدين الأيوبي : [٥٣٢ ـ ٥٨٩ هـ / ١١٣٧ ـ ١١٩٣ م]:
يوسف بن أيوب، أبو المظفر، صلاح الدين الأيوبي، الملك الناصر، ولد بتكريت، دخل مع أبيه وعمه شيركوه في خدمة نور الدين محمود زنكي صاحب دمشق وحلب والموصل. اشترك مع عمه في حملة وجّهها نور الدين لفتح مصر سنة ٥٥٩ هـ. وبعد وفاة عمه استقل بمصر مع اعترافه بسيادة نور الدين. وبعد موت نور الدين سنة ٥٦٩ هـ ضم صلاح الدين البلاد الشامية والجزيرة، فأهّله ذلك لرد هجمات الصليبيين.
(الأعلام : ٩/٢٩١)

عرف عن أرناط من عدم تقيده بالمعاهدات والاتفاقيات التي تبرم مع المسلمين. وصل صلاح الدين إلى الكرك، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١١٨٣ انضم إليه أخوه الملك العادل ومعه تعزيزات عسكرية قدم بها من مصر. اجتاح المسلمون بلدة الكرك ففر أهلها والتجأوا إلى الحصن، وبدأت مجانيق الحصار تقذف أسواره وأبراجه بالحجارة. وفي أثناء الحصار حدثت نادرة طريفة تجلت فيها أريحية النبلاء وأخلاق الفروسية، فقد صودف داخل الحصن إجراء حفل زواج ابن لزوجة أرناط على الأميرة إيزابيل أخت الملك بلدوين الرابع الصغيرة، ولمّا أخذت الحجارة تتساقط على الحصن بدا الاضطراب على المشاركين في الحفل، لكن والدة العريس أمرت بإعداد بعض الأطباق الخاصة بالوليمة وأرسلتها إلى صلاح الدين الذي أمر، إزاء هذه اللفتة النبيلة، بألاّ ترمى حجارة المجانيق على الجناح الذي يقام فيه العرس كي يتم الحفل من دون إزعاج، بينما استمر رشق الحجارة على الأجنحة الأُخرى من الحصن. وكان أمير الكرك استنجد بالملك بلدوين عندما اقترب صلاح الدين من المدينة. فخرج جيش الفرنجة يقوده الملك المريض (المقعد) محمولاً على محفة، ولمّا شعر صلاح الدين باقتراب الجيش أمر بفك الحصار والعودة إلى دمشق. وفي صيف السنة التالية (١١٨٤)، عاد صلاح الدين فكرر محاولة الاستيلاء على الكرك، لكنه أدرك، كما في المرة السابقة، أنه أمر يصعب تحقيقه، وقرر الرجوع إلى دمشق، إلاّ إنه أمر قسماً من قواته بأن يغير على المناطق الفلسطينية الداخلية مستغلاً وجود الجيش الفرنجي في وادي عربة بعد أن استدعي لتقديم المساعدة للكرك. فاقتحم جنود صلاح الدين نابلس ونهبوها وحرقوا مخازنها ومؤسساتها، وساروا إلى سبسطية واستنقذوا من كان فيها من أسرى المسلمين، ثم تقدموا نحو جنين فعاثوا وأفسدوا قبل أن يعودوا إلى دمشق. وبعد مضي فصل الشتاء توفي الملك بلدوين الرابع، واختير ابن أخته بلدوين الخامس، الذي لم يتجاوز عمره ٦ أعوام، ليتولى العرش. وعُيّن الكونت ريموند الثالث، أمير طرابلس، وصياً على العرش، فسارع إلى ترتيب هدنة مع صلاح الدين لأربعة أعوام. وكان الفرنجة بأمس حاجة إلى هذه الهدنة، فهم في وضع لا يمكنهم من مجابهة صلاح الدين، أي تحت وطأة القحط الذي ضرب البلاد حتى باتت المجاعة تهدد حياة سكانها. ولاقى اقتراح الهدنة، الذي عرضه ريموند الثالث، رضاً عند صلاح الدين الذي كان يستعد للتوجه إلى الجزيرة ومنطقة الموصل في ضوء التطورات المقلقة التي حدثت هناك، واستدعت معالجة سريعة لا تحتمل الإرجاء. فتم عقد اتفاقية الهدنة في ربيع سنة ١١٨٥ لأعوام أربعة. وغادر صلاح الدين دمشق نحو منطقة الجزيرة، وقرر محاصرة الموصل مجدداً، لكن المرض الذي أصابه منعه من تنفيذ ذلك، فرقد على فراش المرض في حرّان. وعندما تماثل للشفاء أرسل إليه أمير

الموصل، عز الدين مسعود، يطلب المصالحة، فتم الاتفاق على الصلح بينهما بعد أن اعترف الأخير بالتبعية للدولة الأيوبية، وضُرب اسم صلاح الدين على العملة، وخُطب باسمه على منابر الموصل.[٨٠]

فتح الموصل يعجل في المعركة الفاصلة

ضمنت اتفاقية الصلح التي عقدت بين صلاح الدين وعز الدين مسعود، أمير الموصل، اعترافه بالتبعية لصلاح الدين. كما نصت على أن تكون المناطق الواقعة شرقي نهر دجلة والممتدة إلى جنوب الموصل، وخصوصاً أربيل وشهرزور، تابعة للإدارة المباشرة للسلطان وفي يده صلاحية تعيين الأمير في كل منها. وكان إصرار صلاح الدين على أخذ هذه الصلاحية من عز الدين مسعود بهدف ضمان ولاء الأخير له. وقد ساهمت هذه الاتفاقية في توسيع حدود مملكة صلاح الدين حتى باتت تحاذي بلاد فارس من جهة الشرق.

بعد أن أحرز صلاح الدين هذا الإنجاز السياسي الضخم عاد إلى دمشق، ووصل إليها في نيسان/أبريل ١١٨٦. وعلى الساحة الفرنجية مات الملك بلدوين الخامس عن عمر لا يتجاوز ٩ أعوام. وبموته تفجرت الصراعات السياسية بين زعماء الفرنجة بشأن وراثة العرش. كان هناك قسم تتزعمه والدة الملك المتوفى سيبيل وزوجها غي دو لوزينيان، وقسم آخر كان يتزعمه ريموند الثالث الذي كان عُيّن وصياً على عرش بلدوين الخامس لعشرة أعوام. أسفر هذا الصراع، في نهاية المطاف، عن نجاح الطرف الأول، فنودي بسيبيل وزوجها غي دو لوزينيان ملكاً وملكة على مملكة بيت المقدس. أثار هذا التتويج سخط الكونت ريموند الثالث، أمير طرابلس، الذي كان يرى أنه الأحق بعرش المملكة، لا بحكم كونه وصياً شرعياً على الملك المتوفى فحسب، بل أيضاً كونه سليل أسرة الملوك في الدولة اللاتينية، إذ كان حفيد الملك بلدوين الثاني. توجه ريموند الثالث إلى مجلس البارونات الذي كان منعقداً في مدينة نابلس كي يصدر قراراً يلغي شرعية تتويج غي دو لوزينيان. لكن المجلس لم يصدر القرار الذي توخاه، وبالأحرى استبعد القرار الصادر ترشيح ريموند الثالث للعرش ورشح شخصاً آخر. عندها أعلن ريموند عصيانه للملك الجديد، وعدم اعترافه به وتحصن في طبرية. ولمّا طالبه الملك بإرجاع الأموال التي تلقاها كونه وصياً على الملك المتوفى، رفض ريموند الطلب وتوجه إلى صلاح الدين طالباً حمايته. أسرع السلطان في إرسال كوكبة من فرسانه إلى طبرية، ومعهم جماعة من أسرى الفرنج الذين كانوا في سجون دمشق إكراماً للكونت الفرنجي المتمرد على ملك الإفرنج

والداخل في حمايته. وقام صلاح الدين في الوقت نفسه بالاستجابة لطلب تجديد الهدنة الذي تقدم به الملك غي دو لوزينيان، والتي كانت تشمل أيضاً أرناط، أمير الكرك والشوبك.[٨١]

لم يمضِ وقت طويل بعد تجديد الهدنة حتى علم أرناط، أمير الكرك، بأن هناك قافلة تجارية ضخمة قادمة من القاهرة إلى دمشق. وكانت قوافل المسلمين التجارية اعتادت الخروج بين البلدين والمرور عبر الأراضي التي يسيطر عليها الفرنجة في أيام السلم لتصل إلى غايتها بسلام بعد أن يؤدي أصحابها رسوم المرور. ولمّا كانت هذه القافلة تخترق الطريق الوعرة في جبال مؤاب عند وادي موسى، هاجمها أرناط وقتل الجنود المصريين الذين يحرسونها، وأسر من فيها من التجار والمسافرين هم وأسرهم، وساقها بحمولتها الكاملة إلى حصن الكرك. وصل الصريخ إلى صلاح الدين وبلّغه بما حدث، فأرسل على الفور وفداً إلى أرناط يطالبه بالإفراج عن التجار الأسرى وتعويض البضائع المنهوبة عملاً بشروط الهدنة. لكن الأخير رفض استقبال أفراد الوفد الذين توجهوا إلى الملك غي دو لوزينيان وعرضوا عليه الأمر، فسارع إلى إصدار أوامره إلى أرناط بضرورة إصلاح ما أفسده. لكن أرناط، الذي كان يشعر بأن له الفضل في فوز الملك بعرش المملكة، لم يلتفت إلى الأمر الملكي، ولم يكن الملك قادراً، أو ربما لم يكن راغباً في إجباره على الامتثال.[٨٢]

لمّا علم صلاح الدين بغدر أمير الكرك بالقافلة كان في قمة الاستعداد لغزو بلاد الفرنجة، وكان طالب في كتبه إلى أمراء النواحي في مملكته بإرسال العساكر إلى دمشق مساهمة منهم في الجهاد المزمع عليه. وعندما علم أمراء الفرنجة بحادث القافلة أدركوا أن صلاح الدين لن يمر عليه مر الكرام، وسيترتب على ذلك نتائج عسكرية لم تكن دولة الفرنجة مستعدة لها. فأسرع أمير أنطاكية بوهِمند إلى تجديد الهدنة مع السلطان. أمّا ريموند الثالث، أمير طرابلس، فعقد هدنة بينه وبين السلطان وجعلها تشمل إمارة طبرية التي تحكمها زوجته، على الرغم من أن هذه الإمارة كانت ضمن سيادة ملك القدس الذي قد ينخرط في حرب ضد صلاح الدين. وبهذا ضمن ريموند الثالث، أو كان يطمح على الأقل إلى الحصول على تعاطف السلطان معه في مطالبته بعرش مملكة القدس. ولمّا شرع صلاح الدين بعد ذلك في غاراته على إمارة الكرك استغل هذه المعاهدة مع ريموند الثالث واستخدم الأراضي الواقعة تحت نفوذه في منطقة الجليل لاستخدام جيشه وتسهيل تحركاته، وهذا ما حدا الملك على الإسراع إلى مصالحة الأمير العاصي وإعادته إلى حظيرة الطاعة.[٨٣]

مقدمات حطين

في أواخر محرم ٥٨٣هـ/نيسان (أبريل) ١١٨٧م، خرج صلاح الدين في عسكر دمشق وقواته الخاصة (جنود الحلقة) وعسكر في رأس الماء على مشارف دمشق ينتظر وصول عساكر الولايات التي استنفرها. وكان كتب إلى كل أمراء مملكته بإرسال عساكرهم الذين تعهدوا بوضعهم في تصرفه عندما تحين ساعة الجهاد. واشتملت قائمة عساكر الولايات المستنفرة على: مصر؛ الموصل؛ إمارات الجزيرة والمشرق، كأربيل وحرّان وديار بكر وماردين والرها؛ الولايات الشامية، كحلب وحمص وحماة وغيرها. لم ينتظر السلطان وصول عساكر الجهات التي كتب إليها، وخرج بنفسه على رأس بعض السرايا واتجه نحو بصرى، وترك ابنه الأمير الأفضل في معسكر رأس الماء حتى يتكامل وصول العساكر. وكان توجهه إلى بصرى ليكون على مقربة من طريق الحجاج، وقد حان موعد عودتهم إلى الشام، إذ كان يخشى أن يتعرض أمير الكرك لموكبهم، كما كانت عادته في اعتراض القوافل، فأحب أن يكون على أهبة الاستعداد تحسباً لعدوان هذا الأمير الغادر. ولمّا اطمأن إلى وصول الحجاج إلى مأمنهم، ترك موقعه عند بصرى واتجه جنوباً نحو الكرك والشوبك كي يمنع هذا الأمير من التعرض للقوات المصرية التي طلب من أخيه الملك العادل أن يخرج بها من مصر وينضم إلى عساكر المسلمين الذين بدأوا يتجمعون في معسكر رأس الماء عند دمشق. وعندما وصل إلى الكرك باشر الإغارة على مزارعها وبساتينها وأغلق المداخل إليها ومنع الدخول والخروج منها، وفعل الشيء نفسه في الشوبك، فشلّ بذلك حركة أرناط وعساكره وألزمهم البقاء في مواقعهم وراء الأسوار، ومنعهم من التصدي للقوات المصرية التي اجتازت المنطقة ووصلت إلى معسكر المسلمين من دون أن يتعرض لها أحد بسوء.

استمرت هذه الحملة شهرين توافد خلالها العساكر المسلمون إلى معسكر الأفضل ابن صلاح الدين، فأخذ يرسل سريّة وراء أُخرى للإغارة على مناطق الفرنجة في الجليل. وضمن هذه الفعاليات خرج أمير حرّان، القائد مظفر الدين كوكبري، في جزء من عساكر الشام، والأمير صارم الدين قايماز النجمي على عسكر دمشق، واجتمعوا جميعاً وأغاروا على معسكر الفرنجة في صفورية واشتبكوا مع فرسان الداوية والإسبتارية الذين كانوا خرجوا لإخضاع الكونت ريموند الثالث، الذي سبق أن تمرد على الملك غي دو لوزينيان وتحصن في طبرية قبل أن تتم تسوية أمر عصيانه ومصالحته مع الملك. ذاقت هذه القوة مرارة الهزيمة التي ألحقها بها المسلمون عند كفر كنا حتى إنه لم ينج منها إلاّ ثلاثة أنفار، بينما قتل الباقون أو وقعوا في الأسر.

تلقى السلطان صلاح الدين البشارة بهذا النصر حين كان لا يزال في نواحي

الكرك، وقبل أن يعود شمالاً ويعسكر في عشترا. ثم عرض قواته في منزله الجديد، فأحصى ١٢,٠٠٠ فارس باستثناء من لحق بالجيش من الغلمان والمتطوعين. فترك عشترا ونزل إلى الأقحوانة عند الساحل الجنوبي لبحيرة طبرية، ثم شرع في تطويق طبرية، فسقطت المدينة في يده، بينما صمدت قلعتها وظلت محاصرة.[٨٤]

انتصار حطين والطريق إلى القدس

عندما وصل نبأ قطع صلاح الدين نهر الأردن غرباً ونزوله إلى الصنبرة، دعا الملك اللاتيني غي دو لوزينيان مجلس البارونات إلى الانعقاد في المقر الملكي في مدينة عكا، وكان الكونت ريموند الثالث، الذي كان حديث عهد بمصالحة الملك، أول المتحدثين. وكان رأيه أن يتبع جيش الفرنجة خطة دفاعية، ولا يبادر إلى الهجوم بسبب عدم جدواه في مثل ذلك الصيف القائظ. وقدّر أن صمود الفرنجة أمام هجوم يشنه صلاح الدين سيؤدي بالضرورة إلى فشل الخطة الإسلامية، لأن صلاح الدين لا يستطيع أن يحتفظ بكامل قواته مرابطة أمام خطوط الدفاع الفرنجية مدة طويلة في تلك المنطقة الوعرة الجافة، وستضطره حرارة الطقس إلى التراجع. وأضاف أن إرجاء الاشتباك مع المسلمين سيمكّن الإمدادات العسكرية، التي وعد أمير أنطاكية إرسالها، من الوصول إلى ميدان المعركة في الوقت المناسب. لاقى رأي الكونت ريموند هوى في نفس قادة العساكر ومالوا إلى تأييده، بينما عارضه رينالد دو شاتيون، أمير الكرك، وجيرار دو ردفوت، أمير فرسان الهيكل، اللذان اتهما الكونت ريموند الثالث بالجبن وببيع نفسه للمسلمين. وكان الملك غي دو لوزينيان رجلاً إمَّعة يقبل آخر رأي يسمعه، فقبل رأي هذين الأميرين، وأمر الجيش بمهاجمة طبرية. تحرك الجيش الفرنجي ووصل إلى صفورية بعد ظهر يوم ٢ تموز/يوليو، وعسكر هناك، حيث تكثر المياه وتتسع المراعي ويتميز الموقع بتضاريس طبيعية مريحة. وما إن حط الجيش رحاله حتى وصل رسول الكونتيسة، صاحبة طبرية وزوجة ريموند الثالث أمير طرابلس، يحمل بشارة سقوط طبرية في يد صلاح الدين. عقد الملك اجتماعاً طارئاً للبارونات للتشاور في الوضع، فأبدى قادة الفرسان تعاطفهم مع الأميرة المحاصرة في قلعتها، بينما أخذ أبناؤها الذين كانوا مع الجيش يتوسلون ودموعهم منهمرة لإنقاذ والدتهم، وبهذا استقطبوا عطف أغلبية الحضور. ومرة أُخرى، أعاد ريموند الثالث التشديد على رأيه الذي سبق أن طرحه في عكا، وأكد أنه مستعد للتضحية بطبرية في سبيل إنقاذ المملكة، فقبل المجلس رأيه وتقرر البقاء في معسكر صفورية، وعاد أعضاء المجلس كل إلى مخدعه. وما هي إلاّ سويعة حتى عاد أمير فرسان الهيكل إلى خيمة

الملك ليحتج على قبوله برأي ريموند الثالث ويبدي استهجانه لاستجابة أركان المُلك لرأي رجل خائن مثله. ومرة أُخرى اقتنع الملك برأيه، وأمر المنادين بأن يعلنوا رحيل الجيش عندما يطلع الفجر من أجل المسير إلى طبرية.

بُلِّغ صلاح الدين قرار الملك بالرحيل، وعرف الطريق التي سيسلكها الفرنجة في سيرهم نحو طبرية. وفي هذا الوقت كان صلاح الدين يعسكر قريباً من قرية كفر سبت التي تبعد نحو خمسة أميال إلى الجنوب الغربي من قرية حطين. فترك موقعه وقطع التلال الوعرة ليصل إلى الطريق المنحدرة من حطين نزولاً إلى شاطئ البحيرة، حيث انضم إليه جيشه، الذي كان استولى على مدينة طبرية، وضرب خيامه في هذا الموقع الغني بالمراعي وينابيع الماء. ولمّا وصل جيش الفرنجة بعد ظهر يوم ٣ تموز/يوليو، وجد صلاح الدين معسكراً أمامه، فنزل الهضبة عند حافة المنحدر، وكان قرنا حطين وراءه، وهما تلتان صخريتان ترتفعان نحو مئة قدم عن سطح البحر. وكانت البقعة التي خيّم فيها الفرنجة خالية من الماء أو الآبار، ويفصل جيش المسلمين بينهم وبين ماء البحيرة. وكان الطقس حاراً جداً ورطوبة الجو عالية والهواء راكداً، فلم تغب شمس ذلك اليوم حتى كانت أكباد جنود الفرنجة تتلظى من شدة العطش، وصاروا يبحثون عن الماء ولا ماء، فباتوا الليل عطاشى. وفجر اليوم التالي استُكمل تطويق معسكر الفرنجة، وأمر السلطان بإحراق الهشيم والحشائش اليابسة المحيطة بهم فما زادتهم النار والدخان إلاّ رهقاً. وعندما ذر الصباح ضياءه بدأ المسلمون بالإغارة على أطراف المعسكر، يرشقون الفرنجة بالسهام من بعيد، وتتربص جماعة منهم بكل من يحاول اللحاق بالمهاجمين.

ظل جيش المسلمين على هذا المنوال من الكر والفر، بينما عزائم الفرنجة تخور ساعة تلو الأُخرى. وفي محاولة يائسة من فرسان الفرنجة لاختراق الطوق المضروب عليهم، خرج الكونت ريموند الثالث بفرسانه، فأفرج المسلمون لهم حتى أصبحوا خارج الطوق، ثم أغلقوا تلك الفجوة، فلم يتمكن الخيالة من العودة إلى أصحابهم ولم يكن أمامهم من مخرج إلاّ الانسحاب من المعركة والنجاة بأنفسهم. وكما فعل ريموند الثالث وفرسانه فعل أيضاً أمير يُبْنى باليان بن بارزان وأمير صيدا رينالد دو شاتيون، والمسلمون يفرجون لهم فيتركون الميدان ويولون الأدبار نحو بلادهم. ثم ما لبثت مقاومة الفرنجة أن انهارت واستسلم من بقي منهم في قيد الحياة، وشرع المسلمون في إحصاء الأسرى وتصنيفهم. وكان أسقف مدينة عكا بين القتلى، واستولى المسلمون على الصليب المقدس الذي كان معه. ولمّا وصل جند المسلمين إلى خيمة الملك وجدوه طريحاً على الأرض لا يستطيع الحراك بعد أن خارت قواه، ثم اقتيد هو وكبار القادة الأسرى إلى خيمة السلطان صلاح الدين الذي

قدم لهم الإكرام الذي يليق بمراتبهم. وكان بين الأسرى أرناط، أمير الكرك، الذي سبق أن نذر السلطان دمه بعد حادثة اعتدائه على القافلة الآتية من مصر إلى دمشق. أبقى السلطان على حياة كل من الملك الأسير والأسرى من النبلاء والأمراء، لكنه أمر بقتل أمراء أخوية فرسان الهيكل (الداوية) وأخوية الإسبتارية، بينما قتل بنفسه أمير الكرك، ريتالد دو شاتيون، براً بيمينه ووفاء بنذره قتل هذا الأمير المتغطرس الغادر.(٨٥)

قبل حطين تعرض الفرنجة لكثير من الهزائم، وذاق بعض ملوكهم وكبار أمرائهم ونبلائهم ذل الأسر، لكن لم يسبق أن محي جيشهم أو لاقى الخسائر البشرية التي لاقاها في حطين. وكثيراً ما كان زعماء المسلمين الذين سجلوا انتصارات عسكرية على الفرنجة ينالون المجد والشهرة، لكن لم يحدث أن حاز أي منهم ما حازه السلطان صلاح الدين من المجد وبعد الصيت، إذ أضحى بعد معركة حطين الزعيم الذي لا يجارى، بل سيد المسلمين وبطل الإسلام بلا منازع. وكان حجم الخسائر التي مني بها الفرنجة من الفداحة بحيث يصعب أن تعوض، فمن جيش جرّار بلغ قوامه ١٢,٠٠٠ مقاتل بين فارس وراجل لم ينج إلاّ نحو ١٠٠٠ فقط، هم الذين استطاعوا أن يفروا من ساحة المعركة بعد أن سهل لهم المقاتلون المسلمون، وعن قصد، عملية الفرار. أمّا الجند الباقون فإمّا أفناهم السيف وإمّا أدمى معاصمهم القيد واقتيدوا أسرى إلى دمشق ليباعوا عبيداً في أسواقها.

كان هذا العدد الضخم هو أقصى ما استطاع الفرنجة تجنيده بعد أن أصدر الملك غي دو لوزينيان مرسومه الملكي بالتجنيد الإلزامي لكل رجل قادر على حمل السلاح. فخرجوا جميعاً فرساناً ومشاة واحتشدوا في معسكر صفورية ليقودهم حظهم العاثر، أو بالأحرى القرار الانفعالي، إلى مصيرهم المحتوم عند قرني حطين. فباتت حصون الفرنجة وقلاعهم ومدنهم وقراهم في فلسطين خالية من المدافعين والمقاتلين اللهم إلاّ من الحاميات التي كانت مكلفة أعمال المراقبة أو الحراسة العادية. وظل السكان الفرنجة من المسنين والشيوخ والنساء والأطفال والمرضى والمقعدين عرضة لهجوم المسلمين لن يجدوا من يستبقيهم في قيد الحياة إلاّ استسلامهم للمسلمين. وفي كثير من الحالات تسامح القائد صلاح الدين الذي تميز بالإشفاق والرفق.

أذهل الانتصار الجارف الذي أحرزه المسلمون في حطين عقول الفرنجة، وملأت الدهشة نفوس قادة المسلمين الذين لم يتوقعوا، بل لم يتوقع أحد حتى القائد صلاح الدين نفسه، أن تتهاوى مملكة بكاملها خلال سويعات قليلة. وربما لم يستوعب ذهن صلاح الدين عظم ما أنجز في حطين إلاّ بعد أن رأى قوافل أسرى الفرنجة تساق إلى دمشق كالأغنام. عندها قرر أن يعمل بسرعة ليقطف ثمار هذا

النصر، فأمر قواته بعد أن كان وزعها باقتحام مواقع الفرنجة وحصونهم ومدنهم وقراهم على أرض فلسطين، في الجليل والساحل ومرج ابن عامر وجبال السامرة. ولم يمضِ شهران على حطين حتى كانت فلسطين في يده، ما خلا حصناً هنا أو حصناً هناك. وسيستغرق محو آثار هذا الانتصار قرناً كاملاً من الزمان دفعت أوروبا كلها ثمنه مالاً ورجالاً لتجد أن هذا الجهد سيذهب هو الآخر هباء منثوراً على يد الظاهر بيبرس ومن بعده المنصور قلاوون والأشرف خليل.

مسيرة التحرير

في صبيحة يوم الأحد الموافق فيه ٥ تموز/يوليو ١١٨٧، غداة الانتصار في حطين، عاد صلاح الدين إلى طبرية المحترقة حيث التجأت صاحبتها الكونتيسة زوجة الكونت ريموند، أمير طرابلس، مع الحامية الفرنجية داخل أسوار القلعة. لكنها أيقنت أن أي محاولة للمقاومة ستكون عديمة الجدوى في ظل هزيمة الفرنجة في حطين، ولذلك رحبت بفكرة الاستسلام التي ضمنت لها ولمن معها الخروج الآمن من القلعة والانضمام إلى زوجها، أمير طرابلس، الذي كان نجا من المعركة. قبل السلطان صلاح الدين بهذا الشرط الذي أصبح حجر الزاوية في سياسته لتحرير باقي الأجزاء في فلسطين. وصار نموذج استسلام الفرنجة في طبرية في مقابل ضمان أنفسهم وأموالهم والانضمام إلى إخوانهم الفرنجة خارج فلسطين، هو النموذج الذي اتبع في أثناء سير عمليات التحرير. كانت طبرية عاصمة إمارة الجليل الفرنجية، وهي أول إمارة إقطاعية أنشأها الصليبيون على أرض فلسطين، والتي كانت منذ نشوئها تقاسم حكام المسلمين نصف المداخيل السنوية للمناطق شرقي نهر الأردن في: البلقاء، والصلت، وعجلون، وإربد، وهضبة الجولان حتى حدود منطقة حوران إلى المشرق. ولمّا تم الاتفاق على التسليم بين الأميرة والسلطان خرجت معززة مكرمة إلى إمارة طرابلس مصحوبة بكوكبة من فرسان المسلمين.

وفي اليوم نفسه الذي سقطت طبرية سقطت أيضاً مدينة الناصرة التي أُوكل أمرها إلى القائد مظفر الدين كوكبري، أمير حرّان، الذي كان أدى دوراً مهماً في استيلاء صلاح الدين على منطقة الجزيرة الفراتية. ولم تكن الناصرة في ذلك الوقت سوى قرية صغيرة لا أسوار لها، فالتجأ أهلها، وكانوا في معظمهم من رجال الإكليروس اللاتين، إلى كنيسة البشارة الحصينة واحتموا بأسوارها، لكن التحصينات لم تصمد أمام هجوم المسلمين فاقتحموها بالقوة وقتلوا من كان بداخلها.

من طبرية أصدر السلطان صلاح الدين أمراً إلى تقي الدين، ابن أخيه، بالتوجه

نحو عكا، وذلك في ٧ تموز/يوليو. ولمّا وصلت كتائبه إلى شفا عمرو أرسل حاكم مدينة عكا، جوسلين، وفداً للتفاوض في شأن تسليم المدينة. وكانت عكا، على ما يبدو، خالية من فرسان الفرنجة ومن القادة العسكريين، ولذلك تولى كبار التجار فيها مهمة التفاوض مع المسلمين، وحمل أحدهم مفاتيح المدينة وسلمها للأمير تقي الدين. ويبدو أن هذا القرار لم يعجب سكانها، فجرت اضطرابات تعبيراً عن احتجاج الأهالي، أُحرق في أثنائها بعض أحياء المدينة. وللسيطرة على الوضع استنجد تقي الدين بالقائد صلاح الدين، الذي خرج من طبرية ونزل في اليوم التالي إلى تل الفخار شرقي مدينة عكا، ثم انضمت إليه كتائب أُخرى كانت تعمل في منطقة الجليل. ولمّا رأى أهل عكا ذلك طلبوا الأمان من السلطان، وكان قد خيّرهم بين الخروج الآمن من المدينة وبين البقاء فيها مع ضمان أرواحهم وأموالهم في مقابل دفع الجزية وفقاً لأحكام الإسلام في أهل الذمة. فضل المسيحيون الأوروبيون الخروج الآمن، بينما اختار المسيحيون العرب الأصليون أبناء البلاد البقاء في وطنهم. وبدأ الفرنجة يغادرون المدينة حاملين معهم أمتعتهم. ثم سمح صلاح الدين لجنوده بدخول المدينة، فأسرع كل منهم في ركز رمحه على دار أو دكان أو مخزن أو حديقة ليثبت بذلك حقه في الامتلاك، كما كانت الأعراف المتبعة في ذلك الوقت عند الفرنجة (وهو الأمر نفسه الذي فعله الفرنجة قبل ما يقرب من قرن عندما اقتحموا مدن المسلمين في فلسطين وغيرها). وكانت حيازة هذه الأملاك سبباً في استقرار عناصر من جيش صلاح الدين بالمدينة، وأصبحوا نواة السكان الذين امتلأت بهم عكا فيما بعد. ومن الملاحَظ في هذا السياق أن المصادر الإسلامية لم تشر، من قريب أو من بعيد، إلى عودة أهالي عكا القدامى الذين أجلوا عنها وتفرقوا في البلاد الإسلامية عندما احتلها الفرنجة. ولم يفعل صلاح الدين ما فعله سلفه عماد الدين زنكي الذي أتاح للاجئين المسلمين العودة إلى المدن والبلدات التي نجح في استعادتها في منطقة حلب وإمارة الرها ومناطق أُخرى في منطقة الجزيرة قبل ما يقرب من نصف قرن من تحرير مدينة عكا. وعندما دخل صلاح الدين المدينة بدأ يقسم أرباع المدينة وعقاراتها على أقاربه وكبار قادته. فمنح ربع الأخوية التابع لفرسان الهيكل إقطاعاً للفقيه عيسى الهكاري، أمّا هو فأقام بقصر فرسان الهيكل في الحي ذاته، ثم تحول هذا القصر ليصبح مقراً يقيم به والي المدينة بعد أن أمر بإنشاء برج ضخم أضيف إلى القصر. ومنح الأمير تقي الدين عمر، ابن أخيه، مصنع السكر، كما جعل مدينة عكا كلها إقطاعاً لابنه البكر الأمير نور الدين علي الذي لقب بالأفضل، والذي أصبح بعد موت أبيه ملكاً على دمشق وما تليه من بلاد الشام.

ومن أجل إعادة الوجه الإسلامي إلى المدينة المحررة حوّلت كتدرائية الصليب

المقدس إلى جامع وأُثبت فيها المنبر. وكانت هذه الكنيسة في الأصل جامعاً سبق أن حوله الفرنجة إلى كنيسة، فأعيدت جامعاً كما كان في البداية. وكان أول خطيب وقف على منبره القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني الفلسطيني الأصل، وهو الذي أمّ صلاة الجمعة الأولى في منطقة الساحل الفلسطيني منذ أن سقط في أيدي الفرنجة قبل ما يقرب من مئة عام. وبعد ذلك عُيّن الفقيه عبد اللطيف بن أبي النجيب السّهْروردي في منصب الخطابة والإمامة في عكا.

مكث صلاح الدين في عكا أياماً معدودة يرتب أمورها، بينما كانت كتائب أُخرى من عسكره تنشط في الاستيلاء على مواقع وبلدات أُخرى في منطقتي الجليل والساحل انطلاقاً من معسكره الرئيسي في تل الفخار على مقربة من عكا. وفي هذا الصدد فإن المصادر العربية تزدحم بالمعلومات المتعلقة بسير العمليات العسكرية، لكنها لا تعطينا تسلسلاً زمنياً دقيقاً عن ترتيب خضوع البلدات والحصون لسيطرة قواته. إن هذه التقارير تكشف بوضوح أن صلاح الدين حاول الإسراع في استغلال الذهول الذي أصاب القيادة الفرنجية بعد هزيمة حطين للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين حيث سنحت الفرصة لذلك من دون أن يتقيد بخطة عسكرية مدروسة. ويبدو أنه كان مدركاً أن إطالة المدة اللازمة لاستكمال تحرير كل أرجاء فلسطين قد تأتي بنتائج غير محمودة، لأنها ربما تعطي العدو فرصة لالتقاط الأنفاس يتمكن بواسطتها من تعزيز قدرته على الصمود أمام الهجمة الإسلامية. يتجلى موقف صلاح الدين هذا من خلال تتبع التحركات والأنشطة العسكرية التي قام بها على أرض فلسطين، بل من خلال بعض رسائله التي أرسلها إلى أخيه الملك العادل عندما استنفره كي يخرج بجيش مصر ليساهم في عملية التحرير، فأمره بأن يجتاز المواقع التي يتم الاستيلاء عليها بسرعة، وبأن يتجنب المواقع التي تكتنف الصعوبات عمليات احتلالها. لذلك تميز التكتيك الذي استخدمه صلاح الدين بسرعة التحرك والانتقال من منطقة إلى أُخرى، ثم اختيار المواقع الأسهل والامتناع من إطالة المكوث في مواقع أظهر الفرنجة المدافعون عنها قدرة على القتال والمقاومة. كما أنه استغل كل بادرة للاستسلام أبداها الفرنجة، وأظهر قدراً كبيراً من التساهل معهم في منحهم الأمان والخروج بأنفسهم وأمتعتهم وأموالهم خارج فلسطين. وهكذا تمكن من السيطرة على عشرات الحصون والبلدات والمدن من دون قتال.

ولمّا تكامل اجتماع عساكر صلاح الدين في المعسكر الذي ضربه على مشارف عكا، انطلقت عملية تحرير باقي أجزاء فلسطين. وتبيّن مراجعة أخبار الفتوحات، كما وردت في المصادر، صورة لسير عمليات التحرير التي انطلقت من عكا.

لقد انقسمت قوات التحرير إلى أربعة أرتال، وشكل الجيش المصري الذي قاده

الملك العادل رتلاً خامساً.

(١) كان الرتل الأول يتكون من قوات سريعة الحركة عمادها مقاتلون من القبائل العربية وقبائل التركمان. وكان عناصر هذه الوحدات في معظمهم من المتطوعين لا من الجنود النظاميين. اجتاح هذا الرتل المنطقة الساحلية الممتدة من حيفا حتى يافا، وشمل منطقتي اللد والرملة وميناءي قيسارية وأرسوف.

(٢) توجه الرتل الثاني نحو مناطق الجليل الشرقي، ثم اتجه جنوباً نحو جبال السامرة واجتاح في طريقه الأجزاء الغربية لمرج ابن عامر. كان قائد هذا الرتل الأمير حسام الدين عمر بن لاجين، ابن أخت صلاح الدين. وكان فيه القائد مظفر الدين كوكبري الذي أُوكل إليه احتلال الناصرة ومنطقتها وخصوصاً صفورية، التي كانت قبل حطين معسكر الفرنجة الرئيسي. تحرك كوكبري من الناصرة نحو سهل المرج الممتد بين جبل الطور (طابور) واللجون، واستولى على اللجون والفولة وزرعين ودبورية. وكانت الفولة (قريبة من موقع العفولة اليوم) حصناً مهماً لفرسان الهيكل. من اللجون تحرك الجيش نحو الجنوب على طريق جنين - نابلس حتى وصل إلى سبسطية، حيث حولت الكنيسة فيها إلى جامع. ثم تحرك نحو نابلس، وكانت مدينة مختلطة يعيش فيها الفرنجة والعرب جنباً إلى جنب. أمّا الفرنجة فاختاروا الرحيل، بينما ظل المسيحيون الشرقيون العرب على أرضهم ولم يشاؤوا ربط مصيرهم بمصير المسيحيين الأوروبيين. وكان العرب سكان نابلس وضاحيتها أخضعوا الفرنجة لسلطانهم لدى وصول أنباء النصر في حطين، فاستولوا على قلعة المدينة التي لجأ إليها المستوطنون الفرنجة.

(٣) تقدم الرتل الثالث جنوبي جبل الطور على الطريق إلى الفولة، حيث اتجه من هنا شرقاً عبر المرج الممتد بين جبل الطور وحصن كوكب الهوا نحو غور الأردن، مخلفاً وراءه حصني عَفربلا وكوكب الهوا التابعين لفرسان الإسبتارية. ظلت هذه المنطقة جيباً فرنجياً تأخر احتلاله إلى ما بعد السيطرة على أجزاء فلسطين كافة. وبعد أن استولت هذه القوة على بيسان توجهت جنوباً إلى أريحا، ثم اتجهت غرباً نحو القدس مارة بقلعة الخان الأحمر التابعة للداوية (فرسان الهيكل).

(٤) كان الرتل الرابع هو الرتل الذي قاده السلطان صلاح الدين بنفسه نحو المناطق الواقعة إلى الشمال من عكا ومناطق الجليل الغربي المحاذية للبنان. وكان بعض القلاع والمواقع في هذه المنطقة قد سقط في يد المسلمين في أثناء الهجوم الأول الذي استهدف عكا، مثل قلعتي الزيب ومنوات شرقي وادي القرين، وقلعة معليا، التابعة لملك مملكة القدس اللاتينية، وأخيراً قلعة إسكندرونة التي يصفها ابن جبير بأنها بلدة حصينة ذات أسوار، وتقع بين رأس الناقورة والرأس الأبيض على الطريق إلى صور.

وفي هذه الجهة ظهرت بوادر المقاومة الفرنجية حين اصطدمت قوات صلاح الدين التي يقودها ابن أخيه، تقي الدين، بمقاومة الحامية الفرنجية المرابطة في حصن تبنين إلى الجنوب الشرقي من مرفأ صور. ولم يستسلم هذا الحصن إلاّ بعد أن وصل إليه صلاح الدين وأردف قوات تقي الدين التي كانت تحاصره.

بعد تبنين ترك صلاح الدين الحصون الفرنجية في الجنوب اللبناني وقصد مدن الساحل اللبناني، بعد أن ترك مدينة صور وأجّل مهاجمتها، فسقطت صيدا، ثم جبيل، ثم بيروت، لتتوقف الفتوحات في هذه المرحلة عند حدود إمارة طرابلس الفرنجية مع مملكة القدس.

الطريق إلى بيت المقدس

كان في استطاعة صلاح الدين بعد انهيار المقاومة الفرنجية في الشريط الساحلي اللبناني نقل معركة التحرير إلى إمارتي طرابلس وأنطاكية الفرنجيتين، وكذلك الاستعانة بإمدادات عسكرية جديدة تأتيه من منطقة حلب المجاورة. لكنه ترك هذا الخيار على الرغم من الميزات العسكرية المتوفرة فيه لمصلحته، وفضّل الخيار الأصعب، إذ تغلب في ذهنه العامل الأيديولوجي على العامل البراغماتي، فقرر الاستدارة نحو الجنوب والعودة إلى أرض المعركة في فلسطين حيث ينتظره تحرير مدينة القدس. وباتخاذه خطوة كهذه فإنه يستطيع أن يبرهن للأمة الإسلامية ولرموزها وقادتها السياسيين والروحيين أنه القائد الأجدر بحمل راية الجهاد، وأنه الأحق بنيل تاج تحرير مدينة القدس وتخليصها من ربقة الكفر. أمّا المناطق الشامية، التي لا تزال في أيدي الفرنجة في سواحل سورية أو في غور الأردن وجبال الجليل، فيمكنها انتظار تحريرها إلى ما بعد تحرير القدس. وتستطيع مدينة صور المنيعة التي تحولت إلى مأوى للعناصر الفرنجية المنسحبة من فلسطين أن تنتظر هي الأخرى. ترك صلاح الدين ساحل لبنان بعد أن سقطت بيروت واتجه جنوباً نحو فلسطين، ولم يتوقف إلاّ عند أسوار مدينة عسقلان في ٢٣ آب/أغسطس ١١٨٧. فاحتلال هذه المدينة الساحلية الحصينة، التي يمكن أن تصبح بوابة الفرنجة الوحيدة إلى أرض فلسطين بعد أن سقطت موانئ عكا وحيفا وقيسارية وأرسوف ويافا، كان احتلالاً لا بد منه قبل استعادة مدينة القدس، لأنها، فضلاً عن كونها بوابة على البحر، ستظل أيضاً عائقاً قد يعترض طريق وصول عساكر مصر للمساعدة في تحرير القدس، وخصوصاً أن العساكر الذين معه من العراق وسورية قد أرهقتهم في معظمهم معارك متواصلة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، وقد آن الأوان أن يعطوا نصيبهم من الراحة، وينظر في أمر عودتهم إلى بلادهم بعد طول غياب.

من أجل عزل مدينة القدس تمهيداً لاجتياحها كان على صلاح الدين أن يطهر المنطقة من بقية الحصون والمواقع التي لا تزال في أيدي الفرنجة. وعندما استدعي جيش مصر بقيادة أخيه الملك العادل إلى فلسطين، عندما كان المسلمون في أوج استعداداتهم لمعركة حطين، كان المأمول منه أن يستولي على الحصون الصليبية في جنوب فلسطين. لكن العادل لم يكمل هذه المهمة، فبعد أن غادر مع قواته العريش استولى على حصن الداروم الحدودي (دير البلح) واتجه مسرعاً إلى الشمال، ونزل مع جنده إلى مجدل يابا (ميرابل)، واستولى على حصنها، حيث منابع نهر العوجا (منابع رأس العين)، ومنح أهلها من الفرنجة الأمان، فغادروها إلى مدينة القدس. ثم أرسل قواته من مجدل يابا للاستيلاء على مدينة يافا الساحلية، وتلقى بعدها أمراً بالبقاء في معسكره، وألاّ يغادره انتظاراً لقدوم صلاح الدين من الشمال.

يتبين من بعض الإشارات الواردة في المصادر أن السيطرة الإسلامية على الساحل الفلسطيني لم تكن مكتملة قبل توجه صلاح الدين إلى عسقلان، وأن قيسارية وأرسوف لم تحررا إلاّ في هذه الدفعة على يد بدر الدين دِلْدِرِم وغرس الدين قِلِج القائدين اللذين رافقا حملة السلطان. ويقال أيضاً إن الرملة واللد، وبيت لحم والخليل، وبيت جبرين واللطرون، وغزة وحصن قراتيا (قرب عسقلان)، وتل الصافي حررت في هذا الوقت. وكان الفرنجة أنشأوا هذه الحصون قبل ما يقرب من خمسين عاماً لتطوق مدينة عسقلان الفاطمية تمهيداً لاحتلالها وضمها إلى مملكة القدس اللاتينية. لذا كان انتزاعها من أيدي الفرنجة خطوة لا بد منها لتحرير عسقلان.

عندما قرر صلاح الدين الاستيلاء على عسقلان اصطحب معه الملك الأسير غي دو لوزينيان ومقدم الداوية (فرسان الهيكل) ليساهما في إقناع أهل المدينة بالاستسلام من غير مقاومة. فقد كانت عسقلان، بالإضافة إلى كونها من المدن التابعة للمملكة، جزءاً من أملاك التاج، آلت ملكيتها إلى غي دو لوزينيان حين كان أميراً في يافا، إذ كانت جزءاً من إقطاعه. وكان صلاح الدين ينوي عقد صفقة: إطلاق الملك من الأسر في مقابل المدينة. لكن الطبقة البورجوازية من فرنجة المدينة رفضت هذا العرض، فبدأت المجانيق الإسلامية تمطر المدينة المحاصرة بالحجارة. وانهارت المقاومة بعد أسبوعين عندما أدرك المحاصرون أن بعض أجزاء السور على وشك السقوط، وعندها بدأوا التفاوض في شأن الاستسلام، فاتفق على إعطائهم مهلة أربعين يوماً يتركون خلالها المدينة. وعلى هامش هذه الاتفاقية تقرر إطلاق الملك الأسير. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١١٨٧، عادت عسقلان إلى حظيرة الإسلام بعد أن مضى على احتلالها ٣٥ عاماً.

انتدب السلطان الفقيه جمال الدين أبو محمد عبد الله بن عمر الدمشقي لولاية

عسقلان وبناء مؤسساتها الإدارية والدينية. وبعد فتحها لم يبق في أيدي الفرنجة من فلسطين إلاّ مدينة القدس، ومن الساحل إلاّ صور. فكتب السلطان رسالة إلى بعض أهله مبشراً بفتحها يقول: «ونازلنا عسقلان... ونصبت أعلام التوحيد على أبراجها وأسوارها، وعمرت بالمسلمين وخلت من مشركيها وكفارها وكبّر المؤذنون في أقطارها. ولم يبق في الساحل من جبيل إلى أوائل حدود مصر سوى القدس وصور، والعزم مصمم على قصد القدس فالله يسهّله ويعجله فإذا يسّر الله تعالى فتح القدس ملنا إلى صور والسلام.»(٨٦)

تحرير مدينة القدس

في يوم الجمعة الواقع فيه ٢٧ رجب ٥٨٣هـ/ ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١١٨٧م، دخل السلطان صلاح الدين قلعة مدينة القدس بعد أن دان له أهلها من الفرنجة بالخضوع والاستسلام. وبهذا الفتح انطوت ٨٨ عاماً أمضتها الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى في أسر الفرنجة الغزاة. وكان يوم دخول صلاح الدين رحاب المسجد الأقصى خاتمة عقود الجهاد في سبيل التحرير، حمل رايته المخلصون من قادة الأمة الإسلامية، كان أبرزهم: قطب الدين مودود، وعماد الدين زنكي، ونور الدين محمود، وآخرهم السلطان صلاح الدين الذي توج مسيرة الجهاد الطويلة بالنصر والتحرير. فاستحق بهذا الإنجاز درر المديح التي طوق بها الكاتب عماد الدين الأصفهاني عنقه حين قال:(٨٧)

فلا يستحقُّ القدسَ غيركَ في الورى ... فأنت الذي من دونهم فتح القدسا
فطهّرته من رجسهم بدمائهم ... فأذهبت بالرجس الذي ذهب الرجْسا
وقد شاع في الآفاق عنك بشارة ... بأن أذان القدس قد أبطل النقسا

عندما كان صلاح الدين يحاصر عسقلان جاءه وفد من أهالي القدس كان أرسل في طلبه وعرض عليه تسليم المدينة بالشروط نفسها التي استسلمت بها مدن فلسطين الأخرى، كطبرية وعكا وعسقلان، فيمنح الأهالي الأمان على أرواحهم وعيالهم وأموالهم ويخرجون منها بسلام. لكن الوفد رفض هذا العرض السخي، فأقسم صلاح الدين بأن يأخذ القدس بالسيف. وبعد أن استسلمت عسقلان توجه نحو مدينة القدس وحاصرها وشرع في مهاجمتها في ٢٠ أيلول/ سبتمبر. ولمّا اشتد عليها الحصار ولم يجد أهلها من يعينهم على الصمود، اضطروا إلى قبول شروط التسليم التي فرضها عليهم السلطان، والتي تقضي بأن يدفع كل فرنجي بالغ عشرة دنانير فدية عن نفسه، وتدفع المرأة خمسة دنانير، ويدفع الطفل ديناراً (وقيل دينارين). أمّا الفقراء والمعدمون

منهم فوافق السلطان على أن يدفع عنهم الأمير باليان بن بارزان مبلغاً مقطوعاً مقداره ٣٠,٠٠٠ دينار فدية عن ٧٠٠٠ شخص، وأمهل الفرنجة ٤٠ يوماً يؤدون خلالها الفدية المطلوبة، وإذا مضت المهلة ولم يؤد الرجل ما عليه فإنه يسترق ويصبح عبداً للمسلمين. لكن صلاح الدين لم يكن صارماً في استيداء الفدية من الفقراء، وروي أنه أعفى المئات من الفرنجة من دفعها، ومع ذلك بلغ عدد الذين استرقوا بعد عجزهم عن الدفع ١٥,٠٠٠ شخص سيقوا زرافات إلى أسواق الرقيق في أقطار الإسلام. واعتماداً على المبالغ الكلية التي تم الحصول عليها من الفرنجة الذين كانوا في المدينة عند فتحها، تراوح عدد الذين احتشدوا فيها ما بين ٦٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ إنسان. لكن هؤلاء لم يكونوا في معظمهم من سكانها المقيمين بها، فالقدس لم تكن تتسع في الأيام العادية لأكثر من ٢٠,٠٠٠ شخص أو ٣٠,٠٠٠ شخص في أحسن الأحوال. وقد طرأت هذه الزيادة من سيل اللاجئين الذين لجأوا إليها بعد حطين، وكانوا فروا من منطقتي الساحل والسامرة خوفاً من الاجتياح الإسلامي. وكان المسيحيون المقيمون بالقدس ينقسمون إلى طائفتين متميزتين هما: المسيحيون اللاتين وهم الفرنجة المنحدرون من أصول أوروبية الذين جاؤوا مع الغزو الصليبي واستقروا بها، والمسيحيون الشرقيون من الأورثوذكس واليعاقبة والأرمن والسريان، وهم من أبناء البلد الأصليين وأغلبيتهم الساحقة من العرب. وكانت العلاقة بين الطائفتين يشوبها التوتر لا فقط بسبب الفوارق المذهبية التي أفرزها الخلاف المذهبي بين الكنيسة اللاتينية والكنيسة الشرقية، بل أيضاً بسبب الخلاف العرقي والحضاري والفجوة التي تفصل بين العنصرين الشرقي والغربي. وقد بلغ هذا التوتر إلى درجة التشكيك في الولاء لمملكة القدس اللاتينية. فاتهم المسيحيون الفرنجة إخوانهم المشارقة بالتآمر مع صلاح الدين ضد دولة الفرنجة، وأنهم هم الذين شجعوه على حصار المدينة والاستيلاء عليها. وفي هذا السياق يتحدث بعض الوثائق اللاتينية صراحة عن خيانة المسيحيين العرب والسريان وتآمرهم مع صلاح الدين، في حين تخلو المصادر العربية من مثل هذه التهمة ولا تتطرق إليها أصلاً، إلاّ إنها تذكر المعاملة الحسنة والمميزة التي عومل بها المسيحيون الشرقيون في عكا وعسقلان ونابلس، وربما كانت هذه المعاملة هي الخلفية التي استندت إليها تلك التهم. وعومل مسيحيو القدس المشارقة كما عومل إخوانهم في فلسطين وسمح لهم بالبقاء في بلدهم كأهل ذمة. مكث السلطان صلاح الدين شهراً في مدينة القدس أشرف خلاله على محو آثار العدوان الفرنجي الذي دام نحو تسعة عقود. فأعاد إلى المدينة وجهها العربي وطابعها الإسلامي، ووضع حجر الأساس للمدرسة الصلاحية والمستشفى الصلاحي، وطهر المسجد الأقصى وقبة الصخرة مما دنس حرمتهما في إبان فترة الاحتلال الصليبي الطويلة.[٨٨]

آخر جيوب المقاومة الفرنجية في فلسطين

عندما حُررت مدينة القدس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١١٨٧، كان بعض المناطق الفلسطينية لا يزال في أيدي الفرنجة ولم يسقط بعد في أيدي المسلمين. لم ينشأ هذا الأمر عن ضعف المسلمين في هذه المرحلة، وإنما كان نتيجة الخطة التي اتبعها القائد صلاح الدين والتي تقضي بعدم إضاعة الوقت أمام الحصون المنيعة التي قد تعوق عملية التحرير التي يجب أن تتم بأسرع ما يمكن. وهكذا بقي بعض الحصون في أيدي الفرنجة، كحصون صفد وهونين وكوكب الهوا في فلسطين، وكحصني الكرك والشوبك في منطقة وادي عربة وجبال مؤاب. لكن هذه الحصون لم تكن تشغل بال صلاح الدين لأن اهتمامه كان منصباً على تحرير مدينة صور. فهي المرفأ الوحيد على امتداد الساحل اللبناني - الفلسطيني الذي ما زال تحت سيطرة الفرنجة.

صارت مدينة صور بعد هزيمة الفرنجة في حطين الملجأ الآمن الذي فر إليه الفرسان الناجون، ثم أصبحت ملاذ الفرنجة الذين غادروا المدن الفلسطينية التي استولى عليها المسلمون من عسكريين ومدنيين، بفعل الأمان الذي منحهم إياه السلطان صلاح الدين بعد أن وصل إليها معظمهم. لهذا السبب أصبحت صور خلال الأشهر الأربعة التي أعقبت حطين تشكل تهديداً جدياً لمنجزات صلاح الدين العسكرية، كما صارت في أعين بعض مؤرخي الفرنجة معقد الآمال بعد أن تولى إدارتها المركيز كونراد دو مونفيرا، الذي تشير إليه المصادر العربية باسم المركيز استغناء بلقبه عن ذكر اسمه. كان المركيز ابناً لأحد أمراء الفرنجة ومقدميهم الذين وقعوا في أسر المسلمين في حطين، وأبوه هو الأمير غيوم دو مونفيرا. وكان المركيز يزور مدينة القدس كل عام على سبيل الحج، واشتهر من دون غيره من الحجاج بسعة الأموال التي ينفقها على فقراء الفرنجة في المدينة في إبان موسم الحج. وعندما وصل في صيف سنة ١١٨٧ بسفينته إلى مرفأ عكا، وكانت المدينة قد سقطت في يد صلاح الدين، ارتاب بما شاهدت عيناه، فلم يرَ على رصيف الميناء من كان يتوقع حضورهم لاستقباله كما جرت العادة، ولم تسمع أذناه ضرب النواقيس والأجراس التي تؤذن بقدومه، ولم يشاهد أعلام الفرنجة وراياتهم التي يزينها الصليب على أبراج المدينة وأسوارها، وشاهد عوضاً عن ذلك رايات صلاح الدين الصفر تخفق في كل مكان. ولمّا سأل عن السر وراء كل هذا، علم بأن المدينة سقطت في أيدي المسلمين، فاحتال للإفلات من هذا الفخ، ونجح بعد إعمال الحيلة في الخروج من الميناء والوصول إلى مرفأ صور المجاور.

كانت صور تعج بعشرات الآلاف من لاجئي الفرنجة الذين وصلوا إليها بعد سقوط المدن الفلسطينية واللبنانية، وبعد أن لجأ إليها فرسان كثير من الحصون التي استسلمت للمسلمين. وكان من الممكن أن يُستغل هذا الحشد البشري الضخم لبناء قوة عسكرية فاعلة تتصدى لصلاح الدين، إلاّ إن هذا الأمر لم يتيسر، فالذهول والحيرة بل غلبة الروح الانهزامية حالت دون ذلك. ولمّا كانت هذه الجموع في أغلبيتها الساحقة من النساء والأطفال والخدم والغلمان، بعد أن أفنت هزيمة حطين القادة والأمراء والنبلاء والفرسان والمحاربين ما بين قتيل وأسير، لم يكن بينها من يمتلك القدرة، لا بل نية إعادة تنظيم الناس وبناء قوة عسكرية محاربة، لأن الأمراء الذين نجوا من حطين ووصلوا إلى صور، كأمراء طرابلس وأنطاكية وصيدا، سرعان ما تركوها وعاد كل إلى إمارته عندما علموا بنية صلاح الدين التوجه من عكا إلى الشمال، فتركوا صور ومن احتشد فيها من الناس رعيةً بلا راعٍ.

في خضم هذا الفراغ القيادي والتنظيمي دخل المركيز دو مونفيرا مدينة صور، فملأ الفراغ وجعل قلعة المدينة مقراً له وجعل من نفسه حاكماً يتولى أمور البلد والناس، وانصرف يعزز تحصينات المدينة ويقوي دفاعاتها تحسباً للهجوم الذي سيشنه صلاح الدين.

استرعت التطورات التي حدثت في صور اهتمام نواب صلاح الدين في بيروت وصيدا المجاورتين، وكتبوا إليه بضرورة التحرك السريع. فترك صلاح الدين مدينة القدس ومعه أغلبية جيشه نحو مدينة صور، وكتب يستدعي آلات الحصار من حلب. ونزلت القوات إلى مشارف المدينة وحاصرتها في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١١٨٧. مضت الأسابيع الثلاثة الأولى من الحصار من دون أن تلوح من جانب الفرنجة أي إشارة إلى الضعف أو التخاذل. وفي هذه الأثناء حاول صلاح الدين أن يغلق مدخل الميناء، وأن يمنع أي نجدة محتملة آتية من جهة أوروبية. وأمر الأسطول المصري الذي كان مرابطاً في عكا بالتقدم نحو صور، فأخذت السفن موقعها أمام الميناء. وبعد عدة أيام من الانتظار استُدرج الأسطول إلى معركة مع الزوارق الفرنجية، فأغرق نصف السفن الإسلامية وفرت السفن الأُخرى. أمّا من جهة البر فقد أخذ قادة صلاح الدين يبدون تذمرهم من طول غيبتهم عن أوطانهم وأهليهم، وأبدوا رغبة في العودة، وكان الشتاء هجم بقوة في هذا الموسم. قام صلاح الدين بمحاولة أخيرة لشن هجوم من البر، إلاّ إن يقظة الدفاع أفشلته. واستباقاً لانهيار في معسكره في ضوء ما لاحظه من تسرب بعض القادة وتركهم ساحة المعركة، أمر جيشه بفك الحصار والبدء بالانسحاب مع بدء السنة الميلادية الجديدة ١١٨٨، وتوجه عائداً إلى عكا.[٨٩]

انتكاسة المسلمين في صور والمسؤولية عنها

يقول ابن الأثير معلقاً على فشل المسلمين في الاستيلاء على مدينة صور إن صلاح الدين لمّا «رأى هو وأصحابه شدة أمر صور ملّوها وطلبوا الانتقال عنها. ولم يكن لأحد ذنب في أمرها غير صلاح الدين، فإنه هو جهز إليها جنود الفرنج وأمدها بالرجال والأموال من أهل عكا وعسقلان والقدس، وغير ذلك كما سبق ذكره. وكان يعطيهم الأمان ويرسلهم إلى صور فصار فيها فرسان الفرنج بالساحل بأموالهم وأموال التجار وغيرهم فحفظوا المدينة. . . .» لا شك في أن هذا الاتهام الصريح الذي يوجهه ابن الأثير إلى السلطان صلاح الدين، إنما كان يعكس الإحباط الذي أصاب المسلمين بعد الهجوم المضاد الذي قام به الفرنجة فيما يعرف لدى المؤرخين بالحملة الصليبية الثالثة، والذي أسفر عن استعادة الشريط الساحلي في فلسطين، وقلّص إلى حد كبير حجم الإنجازات العسكرية التي أحرزها المسلمون بعد حطين، وكلف المسلمين مئة عام آخر من الحروب والتضحيات من أجل التخلص من آثاره. إن ابن الأثير بهذه الأقوال يضع كامل المسؤولية على عاتق صلاح الدين، وينفي عن قراراته صفة الحزم، ويتهمه بالتفريط.

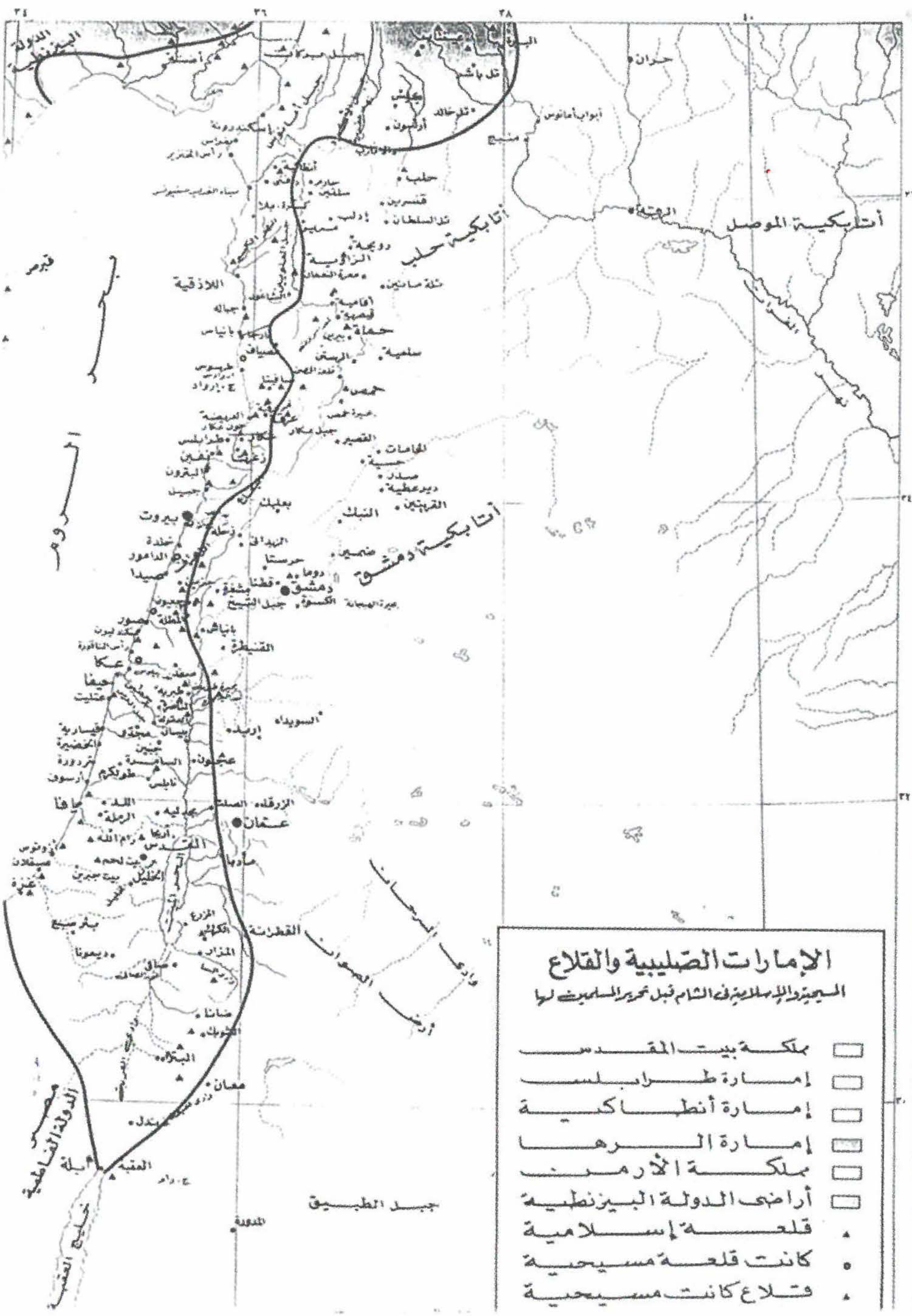
إن المؤرخ المحقق لا يستطيع أن يقبل، ولا ينبغي له أن يقبل، تلك الأحكام التي يطلقها المؤرخ الكبير ابن الأثير بحق صلاح الدين، وذلك لأسباب شخصية وموضوعية. فقد عرف عن ابن الأثير تحامله على صلاح الدين حين ألصق به تهمة الغدر بالملك الصالح إسماعيل، ابن سيده نور الدين، في أثناء محاولاته للسيطرة على بلاد الشام. وجرياً مع هذا الموقف المتحامل نراه يلصق به اليوم تهمة التفريط والبعد عن الحزم في قراراته. صحيح أن ابن الأثير حاول أن يأتي بتفسير للحكم الذي أصدره ضد صلاح الدين حين ذكر مسؤوليته عن احتشاد الفرنجة في مدينة صور، لأنه هو الذي ضمن وصولهم الآمن إليها بعد أن أتاح لهم الخروج من المدن والقلاع التي استولى عليها في فلسطين. لكنه، إلى جانب ذلك، يشير إلى أسباب موضوعية أخرى اعتبرها مسؤولة عن الفشل. وعند النظر في هذه الأسباب يتبين مدى ابتعاد ابن الأثير عن الموضوعية في إصدار أحكامه. فهو يشير في الموضع نفسه إلى مسؤولية قادة جيش صلاح الدين عن هذا الفشل، فيقول إنهم قبل تجربة صور تعودوا الانتصارات السهلة؛ فمنذ المواجهة القتالية في حطين لم يخوضوا معركة حقيقية في الاستيلاء على حصن أو على مدينة، وأخذوا تلك البلاد «بغير تعب ولا مشقة»، ولمّا جوبهوا بالمقاومة في صور كرهوا القتال وفضلوا ترك الميدان وآثروا الراحة والدعة. ليس هذا فحسب، فإن القادة، أو قسماً منهم على الأقل، لم يكونوا على استعداد لأن يضحوا

بالأموال التي كسبوها مما نالهم من الغنائم والأسلاب، لأنهم كانوا يخشون أن يقترضها منهم صلاح الدين، بعد أن أنفق كل ما ادخره للمعركة، من أجل تمويل الاستمرار في حصار مدينة صور. وهذا ما دفع هؤلاء القادة إلى الإصرار على فك الحصار والإضراب عن الاستمرار في القتال ليعودوا إلى أهليهم مثقلين بما جمعوه من مال. وقد بلغ من رفضهم الاستمرار في المعركة أن بعضهم بدأ يتسرب من الميدان من دون علم صلاح الدين، وأن البعض الآخر توقف عن تشغيل آلات الحصار وتجهيز المجانيق بالحجارة لقذفها على تحصينات المدينة. وكان الكاتب عماد الدين الأصفهاني قد أشار إلى ذلك عندما كتب واصفاً موقف هذه الفئة من القادة: «فتمكنت الفتراتُ في عزماتها وتطرقت السكنات إلى حركاتها وصارت تَخِلُّ بنُوَبِ المنجنيق وتدعي سانحات أسباب التعويق. . . . وبقيت المنجنيقات واقفة لا قادح لزنادها بحجارة. . . .»(٩٠)

وفيما يتعلق بالتهمة الرئيسية التي يوجهها ابن الأثير إلى صلاح الدين بأنه كان مسؤولاً عن تجميع الفرنجة في صور، يتعين على المرء أن يسأل إنْ كان أمام صلاح الدين خيارات أخرى، أو بالأحرى لماذا اتبع سياسة منح الأمان للفرنجة الذين استسلموا ليخرجوا من مدنهم إلى صور وهم آمنين، وهل كان مضطراً إلى اتباع هذه السياسة؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن صلاح الدين لو لم يتبن هذه السياسة، لكان لزاماً عليه أن يستخدم القوة العسكرية لإخضاع المواقع والمدن التي أقام بها الفرنجة، مع ما ينطوي عليه ذلك من حشد أعداد أكبر من العساكر، ومن بذل مبالغ طائلة من المال لتغطية حاجات المقاتلين وتوفير عدة القتال من أسلحة وذخيرة، وخيول وأعلاف، وعربات للحمل والنقل، وإعداد آلات الحصار من مجانيق وأبراج وآليات هندسية، وفضلاً عن ذلك كله تعريض أرواح جنوده للخطر والقتل، علماً بأنه كان يحارب كوادر من الفرسان المدربين المشحونة نفوسهم بالمشاعر الدينية الجياشة، وكان هؤلاء المقاتلون يتحصنون بدروعهم من وراء حصون وأبراج وأسوار يصعب اقتحامها. وفي مثل هذا الوضع لم يكن أحد يستطيع أن يخمن النتيجة، هل ستكون في مصلحة المسلمين أم في مصلحة عدوهم. فكانت هذه السياسة هي التي ساهمت في تسريع عملية التحرير في فلسطين، لأنها شجعت قوات الفرنجة على الاستسلام، إذ كانوا يضمنون بعد حصولهم على الأمان سلامة أنفسهم وأموالهم وأهليهم، كما حدث مع من سبقوهم من إخوانهم الذين استسلموا، ووفى صلاح الدين بوعده، وأوصلهم سالمين إلى مدينة صور. وبالإضافة إلى ذلك، لمّا حاول صلاح الدين التخلي عن هذه السياسة عندما كان يحاصر مدينة القدس وقرر اقتحام الأسوار بالقوة وأخذ المدينة عنوة، اكتشف أن تخليه عن هذه السياسة سيؤدي إلى نتائج عكسية ويلحق الأذى

ويسبب الخسائر الباهظة في صفوف المسلمين. فهذا ابن الأثير نفسه يروي أخبار فتح مدينة القدس، ويتطرق إلى ردة فعل الفرنجة عندما أدركوا أن صلاح الدين ينوي التراجع عن سياسة التسامح، التي اتبعها، في فتح هذه المدينة وغيرها من المدن الفلسطينية. فلمّا رفض صلاح الدين منح الفرنجة المدافعين عن المدينة الأمان الذي طلبوه، طلب مقدمهم وزعيمهم الأمير دو إبلين (تسميه المصادر العربية باليان بن بارزان) الاجتماع بالسلطان، وإذ أذن له في ذلك، كرر طلب الأمان. وعندما رفض صلاح الدين الاستجابة لهذا الطلب قال باليان ما يلي: «أيها السلطان، إعلم أننا في هذه المدينة في خلق كثير لا يعلمهم إلاّ الله تعالى. وإنما يفترون عن القتال رجاء الأمان، ظناً منهم أنك تجيبهم إليه كما أجبت غيرهم. وهم يكرهون الموت ويرغبون في الحياة، فإذا رأينا الموت لا بد منه، فوالله لنتقلنَّ أبناءنا ونساءنا ونحرق أموالنا وأمتعتنا ولا نترككم تغنمون منها ديناراً واحداً ولا درهماً. ولا تسبون وتأسرون رجلاً ولا امرأة. وإذا فرغنا من ذلك أخربنا الصخرة والمسجد الأقصى وغيرهما من المواضع. ثم نقتل من عندنا من أسرى المسلمين، وهم خمسة آلاف أسير. ولا نترك لنا دابة ولا حيواناً إلاّ قتلناه ثم خرجنا إليكم كلنا وقاتلناكم قتال من يريد أن يحمي دمه ونفسه. وحينئذ لا يقتل الرجل حتى يقتل أمثاله ونموت أعزاء أو نظفر كراماً.» ثم يضيف ابن الأثير أن صلاح الدين استشار أصحابه فأجمعوا على ضرورة منح الفرنجة الأمان لمنعهم من تنفيذ تهديدهم، لأن أحداً لا يدري ما ستكون عاقبة ذلك.(٩١)
من هذا القبيل حمل صلاح الدين والقادة الذين معه أقوال مقدم الفرنجة محمل الجد، ووافقوا على منح فرنجة القدس الأمان الذي يطلبون حقناً لدماء المسلمين التي ستذهب هدراً. ولعل حادثة القدس هذه، بالإضافة إلى ما حدث قبلها في باقي المدن الفلسطينية، تنبئ بما لا يدع مجالاً للشك في أن الحرب التي خاضها صلاح الدين كانت بهدف تحرير البلاد المقدسة ليس إلاّ، وأنها لم تكن حرباً من أجل الحرب ذاتها، ولم تكن حرباً يراد بها إبادة الغزاة؛ فإبادة الغزاة لو جعلت هدفاً لهذه الحرب ولو طبقت على أرض الواقع، لكانت النتيجة غير ما كان يتوخى صلاح الدين وصحبه.

من ناحية أُخرى، لو لم يسمح صلاح الدين بلجوء الفرنجة إلى صور، ولو لم يجد الفرنجة في صور منطلقاً لهجومهم المضاد، لوجدوا هذا المنطلق في موانئ أُخرى على ساحل البحر الأبيض المتوسط، لم تكن تبعد عن صور كثيراً، مثل ميناء طرابلس الذي ظل في أيديهم، ولم يحاول صلاح الدين حتى أن يخرجه من تحت سيطرتهم. على أية حال، فإن وجود الفرنجة في صور واجتماعهم فيها لم ينظر إليه من وجهة النظر العسكرية الإسلامية في ذلك الوقت على أنه أمر ينطوي على تهديد جدّ للأجزاء المحررة من فلسطين، بدليل أن إخراج المقاتلين الفرنجة الذين استسلموا


الإمارات الصليبية والقلاع
المسيحية والإسلامية في الشام قبل تحرير المسلمين لها
مملكة بيت المقدس
إمارة طرابلس
إمارة أنطاكية
إمارة الرها
مملكة الأرمن
أراضي الدولة البيزنطية
قلعة إسلامية
كانت قلعة مسيحية
قلاع كانت مسيحية
أتابكية حلب
أتابكية دمشق
أتابكية الموصل
الدولة البيزنطية
الدولة الفاطمية
مصر
البحر الروم
قبرص
حلب
حماة
حمص
دمشق
بيروت
صيدا
صور
عكا
حيفا
عمان
القدس
يافا
غزة
طرابلس
اللاذقية
أنطاكية
حران
الرقة
منبج
معان
العقبة
أيلة
جبل الطبيق
خليج العقبة

بعد معركة صور الفاشلة والسماح لهم بدخولها استمر، ولم يفكر أحد من قادة المسلمين في ضرورة منعه أو إيقافه. فبعد مرور أكثر من عام على فشل الحملة ضد مدينة صور سمح صلاح الدين لفرسان الداوية والإسبتارية، الذين كانوا يرابطون في حصني صفد وكوكب الهوا، بالانضمام إلى إخوانهم الفرنجة في مرفأ صور عملاً بالأمان الذي منحهم إياه.[٩٢]

تحرير حصون الفرنجة الداخلية

عندما توجه السلطان صلاح الدين إلى عسقلان لفتحها في أيلول/ سبتمبر ١١٨٧، أرسل أحد قادته ويدعى سيف الدين محمود، وهو أخو الأمير الصلاحي المشهور جاولي الأسدي، على رأس قوة عسكرية وأمره بحصار حصن كوكب الفرنجي، الذي كان يتحكم في الطريق بين دمشق وفلسطين، لمنع فرسان الفرنجة فيه من قطع الطريق التي تجتازها قوافل المسلمين. ويقع حصن كوكب، الذي يسميه الفرنجة بلفوار (Belvoir)، على الطرف الجنوبي للتلال التي تشرف على مرج بيسان إلى الجنوب الغربي من بحيرة طبرية، ضمن حدود إمارة الجليل الفرنجية. ويبدو أن إقامته تعود إلى أيام حكم الملك اللاتيني فولك، وبالتحديد بين سنة ١١٣٨ وسنة ١١٤٠، وكانت ملكيته تعود إلى أحد النبلاء الفرنسيين. وفي سنة ١١٦٨ بيع الحصن للأخوية الإسبتارية فقامت بهدم البناء وبنت مكانه حصناً كبيراً ومنيعاً تمهيداً لتعزيز سيطرتها على المنطقة. ولمّا انهزم جيش الفرنجة في حطين التجأ عدد من فرسان الإسبتارية الناجين إلى حصن كوكب، واضطرتهم تطورات الحرب بعد ذلك إلى البقاء فيه، ومن ثم ازدادت القدرة العسكرية للحامية الفرنجية التي تقيم به. واستمر حصار المسلمين للحصن عدة أشهر كانوا خلالها يقيمون بحصن عفربلا القريب قبالة حصن كوكب، ويتناوبون الحراسة فيما بينهم، وظلوا كذلك حتى هجم فصل الشتاء. وفي آخر شوال ٥٨٣هـ/ كانون الثاني (يناير) ١١٨٨م، وفي ليلة باردة ماطرة استغل الفرنجة غفلة من حراس المسلمين وهجموا على الجنود وهم نائمون فقتلوهم جميعاً بمن فيهم الأمير سيف الدين محمود، ونهبوا ما معهم من أسلحة وذخائر، وما كان عندهم من المؤن والتجهيزات، وعادوا إلى حصنهم في كوكب. ولمّا وصلت أنباء هذه المجزرة إلى السلطان صلاح الدين انتدب أحد أمرائه القائد قايماز النجمي ومعه ٥٠٠ فارس، وأمره بالمرابطة على الحصن وحصاره. وبعد أن عاد صلاح الدين من صور إلى عكا خرج، في آذار/ مارس ١١٨٨، نحو حصن كوكب وهو عازم على وضع حد لامتناعه على المسلمين. وعندما وصل إليه ورأى منعته وصعوبة اقتحامه والحاجة إلى طول

المصابرة عليه، ترك الأمير قايماز النجمي محاصراً له وتوجه إلى دمشق بعد أن أمضى في حصاره ما يقرب الشهرين. وعند عودته من الشمال قرر الاستيلاء على صفد فحاصرها. وأراد الفرنجة في صور تعزيز الدفاع عن حصن كوكب، إذ رأوا تصميم صلاح الدين على أخذه، ليظل هو وغيره موطئ قدم لهم يساعدهم في تحقيق أهداف هجومهم المَضاد الذي كانوا ينوون القيام به. فأرسلوا كتيبة من الفرسان تقدر بـ ٢٠٠ فارس أُوكل إليهم الوصول إلى حصن كوكب لتعزيز حاميته. لكن أمر هذه الكتيبة افتضح، وتتبع المسلمون فرسانها بين التلال والكهوف، فقتلوا وأُسروا. وبعد أن فرغ صلاح الدين من قلعة صفد توجه نحو كوكب وأشرف بنفسه على الهجمات المركزة والمستمرة على الحصن، حتى نجح المسلمون أخيراً في إحداث خرق في السور الخارجي، وبدأوا نقب السور الداخلي، وعندها أذعنت الحامية الفرنجية وطلبت الأمان والخروج إلى صور، فمنحها السلطان ذلك. واستسلم الحصن للمسلمين فأمر صلاح الدين بترميم ما تهدم من أسواره، ووضع حامية عسكرية فيه. وفي سنة ١٢١٩، أمر الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل بتدمير حصن كوكب ضمن خطته الاحتياطية التي نفذها في فلسطين تحسباً لغزو فرنجي جديد في إبان انشغال المسلمين بالدفاع عن مصر عندما كانت الحملة الفرنجية على دمياط في أوجها. وفي سنة ١٢٤١، سلّم ملك مصر الأيوبي هذا الحصن للفرنجة كما نصت على ذلك اتفاقية الهدنة التي عقدها معهم. وقد تم استرجاع الحصن من أيدي الفرنجة سنة ١٢٦٣، لمّا حرر الظاهر بيبرس الجليل من الغزاة.[٩٣]

أمّا قلعة صفد فحرص صلاح الدين على عزلها وتطويقها، كما فعل مع حصن كوكب، بسبب ما كانت تشكله من تهديد لقوافل المسلمين وتحركاتهم فيما بين دمشق ومنطقة الجليل. وانتدب لهذه المهمة الأمير شجاع الدين طغرل الجاندار على رأس قوة قوامها ٥٠٠ رجل. ظلت هذه القوة ترابط أمام القلعة وتمنع الدخول والخروج منها وترصد الطرق إليها. وفي رمضان ٥٨٤هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) ١١٨٨م، خرج السلطان من دمشق ومعه العساكر وبدأ بمهاجمة القلعة ورميها بقذائف المنجنيق، وظل مستمراً على هذا المنوال ما يقرب من ثلاثة أسابيع حتى دان له فرسان الداوية المدافعون عنها وسلموها في مقابل الأمان الذي منحوه للوصول إلى صور والالتحاق بإخوانهم هناك.

في مستهل القرن الثاني عشر أنشأ السنيور هوغو مسط، صاحب إمارة الجليل، قلعة صفد من أجل توسيع حدود الإمارة الشمالية. وكان هذا الأمير نفسه هو الذي أنشأ الحصنين المجاورين تبنين وهونين للغاية نفسها. وبعد انتهاء الربع الأول من القرن الثاني عشر انتقلت ملكية القلعة إلى ملك مملكة القدس فولك، الذي أحدث

فيها توسيعاً. وفي سنة ١١٦٨، باع الملك أملريك (عموري) القلعة لأخوية فرسان الهيكل (الداوية). ثم أنشأ الفرنجة مستوطنة مدنية خارج أسوارها قام المسلمون بتدميرها سنة ١١٧٩، كخطوة احترازية قبيل هجومهم وتدميرهم حصن بيت الأحزان عند جسر بنات يعقوب، لمنع المساعدات من صفد من الوصول إلى الحصن المذكور المحاصر من جانبهم. وبعد معركة حطين استقبلت قلعة صفد أعداداً إضافية من الفرسان الإفرنج الذين فروا من ساحة المعركة، وبقيت صامدة لعامين بعد هزيمة حطين ولم تسقط إلاّ في كانون الأول/ديسمبر ١١٨٨، بعد حصار غير قصير انضم إليه صلاح الدين وأشرف عليه. ولمّا سلّمت القلعة عيَّن صلاح الدين الأمير شجاع الدين طغرل الجاندار ليكون نائبه عليها. وفي سنة ١٢١٩، وضمن الخطوات الاحترازية التي اتخذها ملك دمشق وفلسطين المعظم عيسى ابن الملك العادل، قام بتدمير القلعة كما دمر غيرها من القلاع في المنطقة، وذلك ليمنع الفرنجة من الاستفادة من هذه الحصون إذا ما فكروا في غزو فلسطين. وفي سنة ١٢٤٠، ووفقاً لشروط المعاهدة التي عقدها ملك دمشق الصالح إسماعيل الأيوبي مع الفرنجة ضد ملك مصر تم تسليم قلعة صفد وغيرها من المواقع في منطقة الجليل للفرنجة، فسلّمت القلعة لأخوية الداوية بحكم ملكيتها السابقة لها قبل أن يطردها صلاح الدين منها. قام فرسان الداوية بترميم القلعة وإعادة تحصينها بمبادرة من أسقف مرسيليا، بونوا دو إلينيان، ودعمه. وظلت القلعة في أيدي الفرنجة حتى حررها مرة أُخرى السلطان المملوكي الظاهر بيبرس سنة ١٢٦٦، وأعدم كل من كان فيها من الفرنجة. ثم شرع في ترميم ما تهدم منها سنة ١٢٦٧. ومنذ ذلك الوقت تحولت صفد إلى قاعدة لما عرف باسم مملكة صفد. وقلعة صفد اليوم مدمرة لا يكاد يظهر من معالمها شيء بعد أن ضربتها الزلازل ثلاث مرات في كل من القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين.(٩٤)

أمّا حصنا الكرك والشوبك وسلسلة الحصون الصغيرة التي تقع على الأطراف الجنوبية لمنطقة البلقاء في جبال مؤاب ومنطقة وادي موسى، فقد اتخذها الفرنجة في هذه المنطقة لا لتثبيت احتلالهم فلسطين فقط، بل أيضاً لمنع تسلل العناصر القبلية المقيمة في جنوب بلاد الشام والتي كانت تغير بين الحين والآخر على أراضي فلسطين التي يحتلها الغزاة، ثم أصبحت في الوقت نفسه عائقاً استراتيجياً قطّع أوصال البلاد الإسلامية المجاورة لدولة الفرنجة، الشام ومصر، والشام والحجاز، على الصعيدين التجاري والعسكري، بالإضافة إلى تهديد مواكب الحج بين الشام ومكة المكرمة. ومنذ وقت مبكر بعد حطين التفت صلاح الدين إلى أمر القلاع والحصون الداخلية، فأمر أخاه الملك العادل بأن يتفرغ لأمر الكرك، فانتدب صهره الأمير سعد الدين كُشْبَة

الأسدي وأرسله إلى الكرك ليحاصرها. وكانت الكرك من الحصانة والمنعة بحيث استعصت على المحاولات السابقة للاستيلاء عليها منذ أيام نور الدين زنكي. وعلى الرغم من الانهيار العسكري الذي لحق بالفرنجة في حطين فإن دفاع الحامية الفرنجية في الكرك ظل على ما كان عليه من الصلابة والعناد. فحاول صلاح الدين استخدام الأسلوب الدبلوماسي وتطويعه لأغراض الفتح، وكما فعل في محاولة الاستيلاء على عسقلان، عندما اصطحب معه الملك الأسير غي دو لوزينيان لإقناع حاميتها بالاستسلام، فعل الأمر نفسه في محاولة الاستيلاء على الكرك. فعندما استسلمت مدينة القدس كانت الأميرة ستيفاني، أميرة الغور وشرق الأردن التي تؤول ملكية الكرك والشوبك إليها، بين الأمراء والنبلاء الفرنجة الذين وقع عليهم الفداء في مدينة القدس. وبعد أن أدت ما عليها وما على حاشيتها من فدية مالية، قابلت السلطان صلاح الدين وطلبت إليه أن يطلق ابنها همفري من زوجها السابق أمير قلعة تبنين، همفري دو تورون. استجاب صلاح الدين لهذا الرجاء من غير تردد، لكن شرط أن تعمل حين تتوجه إلى المنطقة لإقناع الحاميتين بالتسليم. إلاّ إن طلبها جوبه بالرفض فعادت خائبة وأعادت ابنها إلى الأسر. ولمّا رأى صلاح الدين هذا التصرف الفروسي النبيل كافأها بإطلاق ابنها بعد ذلك. وفي هذه الأثناء ظل حصار المسلمين للحصنين مستمراً لأكثر من عام حتى نفدت المؤن، واضطر أفراد الحامية إلى أن يذبحوا خيولهم حتى فنيت كلها، وعند ذلك خضعوا ورفعوا راية التسليم. وبعد استسلام الكرك بعدة أشهر استسلم حصن الشوبك والحصون الأُخرى في المنطقة وهي: هُرْمُز والوعيرة وسَلْع.(٩٥)

الهجوم الفرنجي المضاد

أحدث سقوط القدس في يد صلاح الدين دوياً هائلاً في نفوس الأوروبيين، وشمل ذلك الأوساط الدينية والعلمانية على حد سواء. وما إن أطلق البابا أوربان الثالث نداء الاستغاثة بفك أسر القبر المقدس من أيدي المسلمين حتى استجاب له الأباطرة والملوك والنبلاء وأمراء الإقطاع. وكان ملك صقلية النورمندي، وليم الثالث، الأسرع إلى تلبية النداء، إذ لم ينتظر إلى وقت خروج الحملة الصليبية الثالثة التي دعا إلى تنظيمها، وإنما سارع إلى إرسال السفن التي تحمل المقاتلين والمتطوعين كي يدافعوا عن إمارة طرابلس التي كانت تتعرض لخطر الاجتياح على يد صلاح الدين أواخر سنة ١١٨٨. اقتصرت مساهمة الملك النورمندي عند هذا الحد بسبب التوتر الذي كان يسود علاقة مملكته مع الإمبراطورية البيزنطية، الأمر الذي حال دون

مشاركة أوسع من جانبه في الحملة الصليبية الجديدة التي ستحسم المواجهة في فلسطين لمصلحة الفرنجة. ثم جاء موت الملك وليم الثالث المفاجئ في العام التالي ليضع حداً للدور الذي كانت مملكة صقلية ستقوم به في الصراع المقبل مع صلاح الدين.

وبموت ملك صقلية انتقل زمام المبادرة إلى المؤسسة البابوية في روما. فبعد سقوط مدينة القدس أوفد حاكم مدينة صور الجديد كونراد دو مونفيرا، الذي اشتهر باسم المركيز، كبير أساقفة صور المونسنيور جوس في أواخر صيف سنة ١١٨٧ إلى أوروبا ليستصرخ رأس الكنيسة المسيحية وملوك أوروبا من أجل استعادة القدس. وبعث البابا برسائل إلى ملوك ألمانيا وإنكلترا وفرنسا يستحثهم فيها على تجريد العساكر إلى ساحة القتال في فلسطين. أبدى الملوك الثلاثة تجاوبهم لدعوة الإنقاذ، لكن تفاوت درجة الاستعداد لدى كل منهم وأجواء عدم الثقة التي تسود العلاقات فيما بينهم حالا دون خروجهم الفوري في حملة موحدة، فخرج كل واحد منهم على حدة، حتى وصلت قواتهم إلى المشرق في إبان حصار عكا من جانب الفرنجة المحليين، والذي دام نحو عامين.(٩٦)

حصار عكا وسقوطها
في أيدي الفرنجة

لم ينتظر صليبيو المشرق وصول الحملة الصليبية الثالثة التي طال انتظارهم لها، وشعروا بقوة شجعتهم على بدء الهجوم بمفردهم قبل وصول الإمدادات الأوروبية الموعودة. فقد أثبتت روح المقاومة التي أبدوها في صور وطرابلس وأنطاكية نجاعتها أمام هجمات المسلمين، بعد أن ضعف زخم الهجمة الإسلامية التي قادها صلاح الدين وفترت همم الجنود عن القتال، حتى كان همّ الجندي وشغله الشاغل متى يسمح له بالعودة إلى أهله. وتربط الرواية التاريخية الإسلامية توقيت الهجوم الفرنجي المضاد بحادثة إطلاق الملك الفرنجي غي دو لوزينيان من أسره في صيف سنة ١١٨٨، حين كان صلاح الدين نازلاً عند حصن الأكراد قبل أن يدخل مدينة طرطوس. وكان إطلاق الملك من الأسر وفاء بالوعد الذي قطعه له السلطان عندما اصطحبه في حصار مدينة عسقلان لإقناع حاميتها بالاستسلام. واكتفى صلاح الدين بوعد قطعه الملك على نفسه ألاّ يرفع سيفاً في وجه مسلم. ولم يكن أمام الملك من سبيل إلاّ أن ينكث وعده. ومنذ أُطلق كان كل همه أن يستعيد مملكته الضائعة، مملكة القدس اللاتينية، فجمع من حوله من استطاع جمعه من الفرسان والجند الذين

فقدوا حصونهم وإقطاعاتهم في فلسطين وفي غيرها بعد أن وجدوا أخيراً من ينظمهم ويلم شملهم تحت زعامته. سار الملك بهؤلاء وأمثالهم وخرج من طرابلس متجهاً نحو مدينة صور وهو يظن أن أهلها سيرحبون بقدومه. لكنه نسي، على ما يبدو، أن المركيز كونراد دو مونفيرا استغل الفراغ السياسي الذي كان سائداً في صور بعد معركة حطين واستولى على زعامتها من دون أن يجد من ينافسه، واستطاع أن يثبت طوال العام الماضي جدارته بهذه الزعامة بعد أن صمد في وجه الحصار الذي ضربه صلاح الدين على المدينة براً وبحراً أواخر سنة ١١٨٧. وصل الملك إلى صور وأعلم المركيز بقدومه، لكن الأخير لم يسمح له بدخول المدينة، واعتذر عن ذلك بقوله: «إنني نائب للملوك الذين وراء البحر، وما أذنوا لي في تسليمها إليك.» ولمّا طال انتظار الملك على أبواب المدينة بلا جدوى قرر الزعيمان أن يشرعا في الهجوم على المسلمين وأن تكون مدينة عكا الهدف. فسار الملك وجنده على الطريق الساحلية عبر رأس الناقورة، وسارت السفن بمحاذاتهم في البحر حاملة عدتهم وسلاحهم ومؤنهم، وهي في الوقت نفسه ملجأ آمن يحتمون به إذا ما دهمهم خطر من جانب المسلمين على الساحل. فوصل جيش الفرنجة إلى عكا في أيلول/ سبتمبر ١١٨٩، وأقام الملك معسكره على تل الصليبيين قريباً من باب عكا الشمالي.

في هذه الأثناء كان صلاح الدين يحاصر قلعة شقيف أرنون شرقي مدينة صور، وكان مضى على حصارها ثلاثة أشهر كان خلالها ضحية المواعيد العرقوبية التي أطلقها أرناط صاحب القلعة، الذي كان يطالب بتأجيل تسليمها حتى يفرج المركيز عن أهله وأولاده الذين يعيشون في مدينة صور. أمضى صلاح الدين وجيشه هذه المدة لا يحرك ساكناً ينتظر التسليم الموعود. وعندما علم بتحرك الفرنجة نحو عكا ظن أن في الأمر مناورة يقصد بها صرفه عن حصار شقيف أرنون، لكنه لمّا أيقن أنه هجوم حقيقي، لا مناورة، كانت ردة الفعل الناجعة قد فقدت قيمتها، وجاءت بطيئة ومترددة. لم يفك صلاح الدين الحصار مباشرة عن الشقيف ليتفرغ للقوة المهاجمة، ولم يطارد هذه القوة مستخدماً الطريق الساحلية السريعة، وإنما اختار الطريق الالتفافية الطويلة، فاتجه من الشقيف نحو سهل الحولة، ثم اتجه غرباً نحو كفر كنا وصفورية، ووصل إلى مشارف عكا. وكان اختيار هذه الطريق تجنباً للمشقة التي قد تلحق بجيشه، كما برر ذلك بعض قادته الذين استشارهم. وهكذا استغرقه الوصول إلى عكا أكثر من أسبوع. ولمّا وصل إلى هناك وجد أن الفرنجة طوقوها من البحر إلى البحر، وأغلقوا المنافذ إليها كافة. وبعد مضي أكثر من أسبوعين على الحصار، قام صلاح الدين بهجوم استطاع بواسطته اختراق الطوق، وفتح منفذاً إلى المدينة أدخل من خلاله المؤن والذخيرة والتعزيزات لحاميتها المحاصرة. لكن سرعان ما قام الفرنجة بهجوم

مضاد أنزل هزيمة منكرة بجيش صلاح الدين، ففر كثيرون من المقاتلين من ساحة المعركة حتى بلغوا نهر الأردن، بل وصل بعض الفارين إلى دمشق.

بعد هذه الهزيمة اضطر صلاح الدين إلى التراجع شرقاً إلى الخطوط الخلفية قريباً من شفا عمرو. وهكذا عزز الفرنجة حصار مدينة عكا حتى انقطع عنها الاتصال بصلاح الدين براً وبحراً، ولم يكن يتم الاتصال إلاّ تسللاً أو عن طريق الحمام الزاجل. وبينما كانت معنويات المسلمين تتدهور يوماً بعد يوم، كانت همم الفرنجة وعزيمتهم القتالية تزداد قوة بفضل الإمدادات التي كانت تأتيهم من أوروبا. فقد وصل ملك إنكلترا وملك فرنسا وابن الإمبراطور الألماني على رأس إمدادات من الجند والمؤن والتجهيزات، بينما لم ينقطع ورود سفن التجار الإيطاليين من الجنويين والبيازنة والبنادقة، وهي تحمل معها عدة الحصار والمتطوعين.

بعد ذلك اتخذت معركة عكا طابع الجمود، وتحولت إلى ما يشبه حرب الخنادق. ولم يستطع المسلمون تطوير هجومهم لمحاولة فك الحصار، وصار موقفهم في تراجع مستمر. وقد كان صلاح الدين يعاني نقصاً في عدد المقاتلين، فجيشه موزع على امتداد جبهة المواجهة مع الفرنجة؛ هناك مجموعة ترابط أمام أنطاكية للدفاع عن حلب، وأُخرى مكلفة الدفاع عن حمص، وثالثة في مقابل طرابلس، ورابعة قبالة صور. وكان عساكر مصر يرابطون عند تفرعي دمياط والإسكندرية، ولمّا وصل أخوه الملك العادل لم يأت معه إلاّ عدد يسير من جيش مصر. أمّا الاستعانة بالأسطول المصري فلم تغير من هيمنة الأساطيل الأوروبية المرابطة على السواحل. وأقصى ما نجح هذا الأسطول في تقديمه إلى المسلمين المحاصرين كان إدخال كميات محدودة من المؤن التي لم تكف إلاّ أياماً معدودة. وبدا العجز الفاضح لدى القوات الإسلامية عندما أُجريت عملية استبدال المدافعين عن عكا بقوات بديلة تنوب عنهم، إذ لم يتمكن المسلمون من إيجاد أعداد موازية للأعداد التي أخرجت من داخل المدينة، ولم يتجاوز عدد الداخلين ثلث عدد الذين خرجوا.

وصل الأمر بالمسلمين إلى حد فقدان الأمل بالقيادة التي بدت عاجزة عن توفير الحماية للمدينة. فبادر القادة المحليون إلى إجراء مفاوضات مع الفرنجة بشأن الاستسلام من دون علم صلاح الدين. كانت الشروط التي وضعها الفرنجة مغالية، إذ كان بينها أن يعيد صلاح الدين مدينة القدس إليهم. لذلك رفض صلاح الدين هذه الشروط، لكنه ترك لقادة الحامية الإسلامية حرية اتخاذ القرار، فاتفقوا على الاستسلام في مقابل تقديم فدية مالية ضخمة، وإطلاق أعداد من أسرى الفرنجة، وإعادة الصليب المقدس. لكن الفرنجة بالتالي لم يحترموا هذا الاتفاق، وارتكبوا مجزرة بشعة بالمسلمين ذهب جرّاءها آلاف الأرواح.

وهكذا استسلمت مدينة عكا في تموز/يوليو ١١٩١، بعد حصار دام نحو عامين. وكان ذلك مقدمة كي يستعيد الفرنجة ما كانوا فقدوه من مواقع على الساحل الفلسطيني قبل أربعة أعوام، ليستمروا في احتلال هذا الشريط ما يقرب من مئة عام آخر.[(٩٧)]

استعادة الفرنجة للساحل الفلسطيني

بعد سقوط مدينة عكا ترك الملك الفرنسي، فيليب أوغست، فلسطين وعاد إلى بلده، وأصبح الملك الإنكليزي ريتشارد زعيم الفرنجة بلا منازع. فقام بتسوية النزاع بشأن عرش المملكة اللاتينية بين المركيز كونراد دو مونفيرا، حاكم صور، وبين غي دو لوزينيان، الملك الشرعي. ثم استقر رأي قادة الفرنجة على المضي في استعادة ما كانوا فقدوه من أرض فلسطين بعد موقعة حطين. انطلق جيشهم من عكا في ٢٢ آب/أغسطس ١١٩١ صوب حيفا، واستولى عليها بعد أن وجدها خالية، وكان المسلمون تركوها عند سقوط مدينة عكا. تقدم الفرنجة جنوباً بمحاذاة شاطئ البحر عبر الممر السهلي الضيق بين منحدرات جبال الكرمل وساحل البحر، بينما كانت تسير قطع الأسطول بمحاذاتهم في مياه البحر، وهي تحمل المؤن والذخائر والتجهيزات، وتشكل رديفاً للقوة البرية تلجأ إليها عند الحاجة. وصل جيش الفرنجة إلى قيسارية فوجدها خالية قد انسحب منها أفراد الحامية الإسلامية بعد أن دمروا تحصيناتها. وكان السلطان صلاح الدين أصدر أوامره بتدمير مدن الساحل الفلسطيني ودك حصونها كي لا تتحول إلى موطئ قدم حصين ينطلق منه الفرنجة لاسترداد ما فقدوه من مواقع داخل فلسطين كما حدث لمدينة عكا. وكان قراره بهذا الشأن نابعاً، على ما يبدو، من إدراكه رجحان كفة الفرنجة العسكرية على كفة المسلمين، ومن اقتناعه بعدم قدرة المسلمين عسكرياً على التصدي للهجمة العنيفة التي أفرزتها الحملة الصليبية الثالثة التي كان احتلال عكا باكورة إنجازاتها. وشمل قرار صلاح الدين بتدمير المدن كلاً من قيسارية وأرسوف ويافا على الساحل، بالإضافة إلى مدينة طبرية القريبة من الطريق السلطانية بين شمال فلسطين ومدينة دمشق.

لم يترك صلاح الدين جيش الفرنجة الزاحف جنوباً على امتداد الساحل الفلسطيني يتحرك بحرية إلى أهدافه، وإنما سار بجيشه على الطرق الداخلية بموازاة الساحل يناوش العدو حيناً ويغير على مؤخرته أو على أطرافه حيناً آخر، لكن من دون أن تسبب هذه المناوشات الأذى للفرنجة. كما أنه لم يدخل معهم في معركة مواجهة حقيقية، لأنه كان ينتظر وصول الإمدادات التي أرسل في طلبها من منطقتي الجزيرة

والموصل. ولذلك كان يلتمس تأجيل موعد الاشتباك معهم كلما سنحت فرصة؛ فعندما لاحت بادرة للتفاوض مع الملك ريتشارد قبل معركة أرسوف (سيدنا علي المعاصرة)، خول أخاه الملك العادل إجراء التفاوض في شأن الصلح. ولمّا وصلت الإمدادات العسكرية أخيراً، فإنها لم تكن، على ما يبدو، بالحجم والعدد اللذين كان يأمل بوصولهما، الأمر الذي دعاه إلى التعجيل في إرسال كتب الاستغاثة من جديد إلى حكام النواحي في أرجاء مملكته يطلب إرسال إمدادات جديدة. لذلك ظل ميزان القوى يميل إلى مصلحة الفرنجة كما أثبتت ذلك الهزيمة التي مني بها صلاح الدين في معركة أرسوف، والتي كانت من أقسى الهزائم التي لحقت به بعد حطين. وقد قوضت هذه الهزيمة، على ما يبدو، ما تبقى في نفسه من آمال بكسب معركة الساحل الفلسطيني الذي لم يبق صامداً من مدنه إلاّ مدينة عسقلان. وهنا حدث التحول في استراتيجا صلاح الدين، فعوضاً عن الاحتفاظ بالساحل الفلسطيني جعل همه كله منصباً على الاحتفاظ بمدينة القدس التي كانت شكلت واسطة العقد في إنجازات الحرب التحريرية التي قادها حتى هذه اللحظة. وبما أنه كان يدرك الأهمية العسكرية لمدينة مثل عسقلان، ويدرك أهمية الدور الذي قد تؤديه في خطط الفرنجة للاستيلاء على القدس من ناحية، وما يمثله احتلالها والتحصن فيها من دور في قطع الاتصال جغرافياً وعسكرياً واقتصادياً بين مصر وفلسطين من ناحية أُخرى، فقد قرر بعد هزيمة أرسوف أن يدمر المدينة كي لا تصبح قاعدة ينطلق منها الفرنجة لتحقيق أهدافهم. وجاء قرار الهدم في إثر أخذ ورد بينه وبين قادة جيشه ومستشاريه، بعد أن أيقن هبوط معنويات جيشه وغياب روح الجهاد والتضحية التي كانت دائماً الدافع لدى معظمهم إلى خوض معركة التحرير.

بعد أرسوف أمر صلاح الدين أخاه الملك العادل بأن يرابط بإزاء الفرنجة الذين دخلوا مدينة يافا وشرعوا في ترميمها وتعزيز تحصيناتها، بينما انصرف مع جيشه نحو عسقلان للإشراف على حرقها وتدميرها. فبدأ بإجلاء المسلمين من أهلها، وشرع في عملية الهدم وهو في سباق مع الزمن خوفاً من أن يبدأ الهجوم الفرنجي قبل الفراغ من العملية. وبعد أن أتم تدمير عسقلان، توجه نحو مدينة القدس ليتولى بنفسه وتحت إشرافه عملية التحصين وتعزيز الأسوار والأبراج والخنادق تحسباً للهجوم الفرنجي المنتظر على المدينة. ويبدو أن تدمير مدينة عسقلان كان استكمالاً لخطة الأرض المحروقة التي ارتسمت في ذهنه بعد سقوط مدينة عكا. فعندما غادر عسقلان نحو مدينة القدس دمر كل الحصون والبلدات الحصينة التي يمكن للفرنجة أن يتمركزوا فيها في أثناء غزوهم مدينة القدس، وأمر بتدمير الرملة واللد وحصن النطرون وبيت نوبا، الواقعة على الطريق بين يافا ومدينة القدس. فعندما تحرك الملك ريتشارد

على رأس جيش الفرنجة من يافا إلى القدس، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١١٩١، لم يجد في طريقه حصناً أو بلداً يأوي إليه هو وجيشه، ولمّا اقترب من مشارف مدينة القدس ظل يعسكر في العراء في إبان الشتاء القارص الذي يميز جبال هذه المدينة. وإذ رأى ما كانت عليه القدس من حصانة عالية الكفاءة قرر الانسحاب إلى الساحل في كانون الثاني/يناير ١١٩٢، بعد أن تخلى قادة جيشه وزعماء الفرنجة في معظمهم عن فكرة الاستيلاء على المدينة.

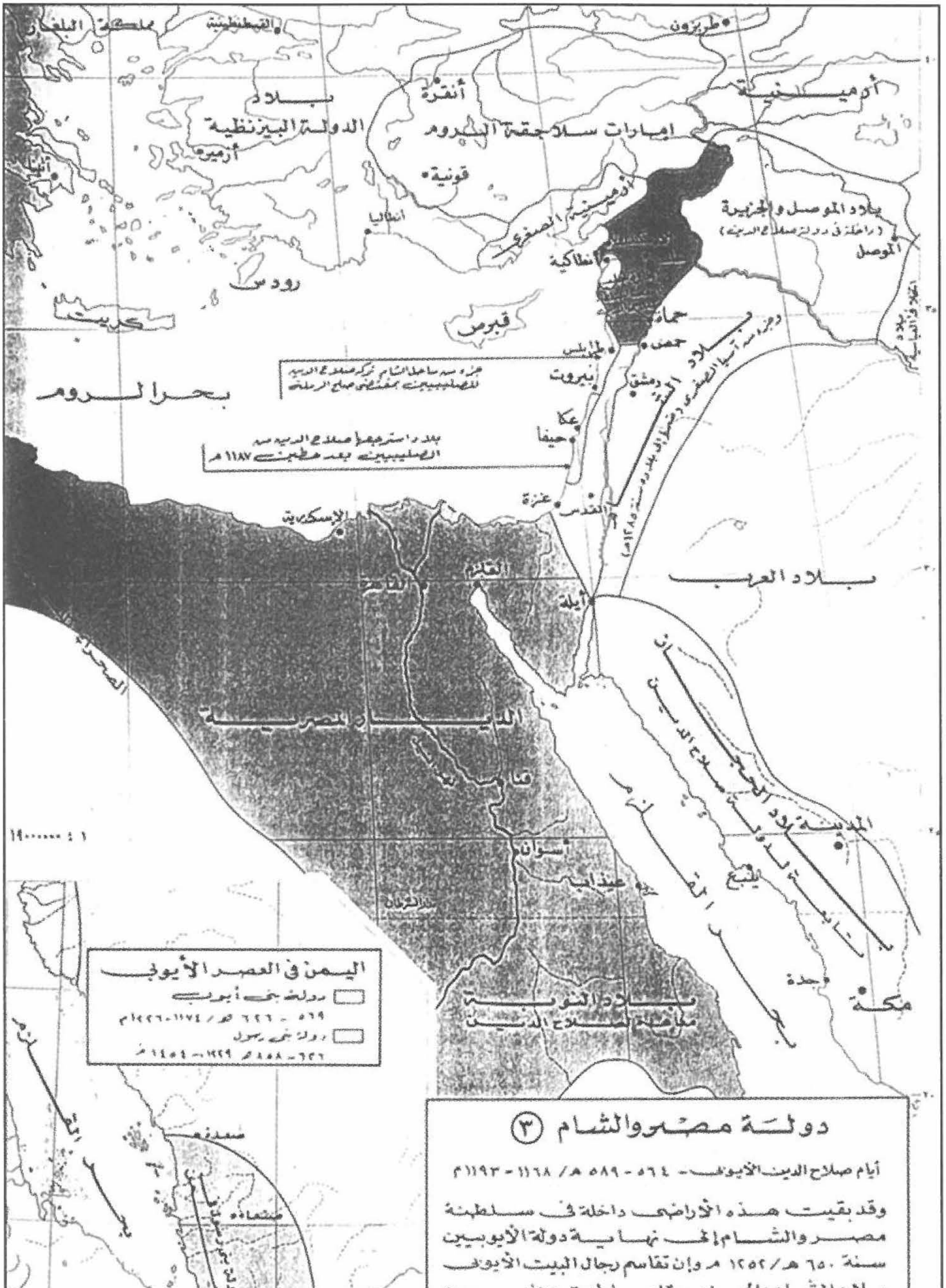
مضت بعد ذلك بضعة أشهر، انصرف خلالها الفرنجة إلى إعادة ترميم ما تهدم من مدينة عسقلان، وكانوا قبل ذلك أتموا ترميم مدينة يافا. وشهدت هذه الأشهر القليلة تطورات سياسية في المعسكر الفرنجي، كان أهمها تتويج المركيز كونراد دو مونفيرا ملكاً لمملكة القدس اللاتينية بدلاً من ملكها الشرعي غي دو لوزينيان، الذي عوض عن عرشه بتعيينه ملكاً على جزيرة قبرص. ثم ما تلا ذلك من اغتيال الملك كونراد على يد الإسماعيلية (الحشاشين)، وتتويج ملك جديد للمملكة هو الملك هنري دو شامبانيا، الذي يمت بصلة القرابة لكل من ملكي إنكلترا وفرنسا. ولم تمضِ أشهر الصيف في هذه السنة قبل أن يتم الاتفاق بين رسل الملك الإنكليزي ريتشارد والملك العادل، أخي صلاح الدين وممثله، على الصلح بين المسلمين والفرنجة. وقد عقدت هذه الاتفاقية التي عرفت باسم صلح الرملة لمدة ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر اعتباراً من ٢١ شعبان ٥٨٨هـ/٢ أيلول (سبتمبر) ١١٩٢م. ونصت هذه الاتفاقية على اقتسام السيادة على فلسطين بين صلاح الدين الأيوبي، مؤسس الدولة الأيوبية، وبين الفرنجة في فلسطين وفقاً للشروط الآتية:[٩٨]

(١) يكون الشريط الساحلي من مدينة صور شمالاً حتى يافا جنوباً في أيدي الفرنجة.
(٢) تكون مدينة عسقلان خراباً ليست للمسلمين ولا الفرنجة، شرط تدمير تحصيناتها كافة.
(٣) تستثنى مدينتا اللد والرملة وقرية مجدل يابا من عمل مدينة يافا وتصبح تحت سيطرة المسلمين.
(٤) تستثنى الناصرة وصفورية من عمل عكا وتصبحان تحت سيطرة المسلمين.
(٥) يتقاسم المسلمون والفرنجة خراج (حاصل الضرائب) الرملة واللد مناصفة بالتساوي.
(٦) تكون مناطق فلسطين الداخلية كلها في يد المسلمين.
(٧) تصبح المناطق التابعة للمسلمين والمناطق التابعة للفرنجة سلماً، يدخلها من يشاء من الطرفين آمناً في كل وقت وحين.

(٨) تتاح الزيارة للأماكن المسيحية المقدسة في مدينة القدس لمن يرغب من الفرنجة وغيرهم من المسيحيين.

(٩) يشمل الصلح المناطق الفرنجية والإسلامية الأُخرى، أي إمارتي أنطاكية وطرابلس الفرنجيتين وبلاد الإسماعيلية (المناطق التي يسيطرون عليها في سورية ولبنان).

(١٠) يشمل الصلح البر والبحر على حد سواء.



دولة مصر والشام ③
أيام صلاح الدين الأيوبي - ٥٦٤ - ٥٨٩ هـ / ١١٦٨ - ١١٩٣م
وقد بقيت هذه الأراضي داخلة في سلطنة مصر والشام إلى نهاية دولة الأيوبيين سنة ٦٥٠ هـ / ١٢٥٢ م وإن تقاسم رجال البيت الأيوبي بلاد الشام والجزيرة إمارات بينهم
(إقليم برقة داخل في سلطنة صلاح الدين والأيوبيين)
اليمن في العصر الأيوبي
دولة بني أيوب
٥٦٩ - ٦٢٦ هـ / ١١٧٤ - ١٢٢٦م
دولة بني رسول
٦٢٦ - ٨٥٨ هـ / ١٢٢٩ - ١٤٥٤م
مملكة البلغار
القسطنطينية
طربزون
بلاد الدولة البيزنطية
أنقرة
أرمينية
إمارات سلاجقة الروم
قونية
أزمير
أثينا
أنطاليا
أرمينية الصغرى
بلاد الموصل والجزيرة
الموصل
أنطاكية
رودس
كريت
قبرص
حماة
حمص
طرابلس
بيروت
دمشق
بلاد الشام
بحر الروم
عكا
حيفا
غزة
القدس
الإسكندرية
القاهرة
القلزم
أيلة
بلاد العرب
الديار المصرية
قوص
أسوان
عيذاب
المدينة
ينبع
جدة
مكة
بلاد النوبة
صعدة
صنعاء
عدن

الفصل الثاني

فلسطين بعد صلاح الدين

رسمت اتفاقية الرملة، التي عقدها السلطان صلاح الدين مع الفرنجة سنة ١١٩٢، الحدود السياسية لفلسطين الأيوبية، بعد أن آلت أغلبية أراضي فلسطين بفعل الفتوحات الصلاحية إلى السيادة الإسلامية التي يمثلها صلاح الدين. بينما تقلصت حدود مملكة القدس اللاتينية التي يسيطر عليها الفرنجة إلى حد كبير، واقتصرت على الشريط الساحلي الضيق الممتد من مرفأ صور على البحر الأبيض المتوسط حتى مدينة يافا الساحلية. فكانت فلسطين الأيوبية تشمل منطقة الجليل ومنطقة طبرية ومرج ابن عامر وجبال السامرة، وفي مركزها مدينة نابلس، وجبال القدس وجبال الخليل، وفي مركزها بيت المقدس وبيت لحم والخليل، بالإضافة إلى المناطق الساحلية الممتدة من يافا حتى العريش على تخوم مصر، بما فيها عسقلان وغزة والداروم (دير البلح) والرملة واللد وبيت جبرين وصحراء النقب المحاذية لشبه جزيرة سيناء. وقبل أن يغادر صلاح الدين مدينة القدس متوجهاً إلى دمشق بعد توقيع الهدنة العامة، أوكل إلى عدد من قادته إدارة الولايات الفلسطينية.(١)

لم تطل أيام صلاح الدين كثيراً، وبعد بضعة أشهر من مكوثه في دمشق وافته المنية في أواخر صفر ٥٨٩هـ/ أوائل آذار (مارس) ١١٩٣م عن عمر يناهز السابعة والخمسين. وكان ابنه الملك الأفضل قد بويع بالمُلك، وحلف له قادة العساكر في مناسبات متعددة من قبل، فاقتسم مُلك البلاد مع أخويه وعمه العادل وأبناء عمومته الآخرين.(٢) وكان قرار تقسيم المملكة اختمر في ذهن صلاح الدين منذ مطلع الثمانينيات من القرن السادس الهجري بعد أن شفي من المرض الذي ألمّ به وهو في الجزيرة يستعد للاستيلاء على الموصل. فلمّا عاد من حرّان إلى دمشق في مطلع سنة ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م، أخذ في تهيئة المناخ السياسي بين أبنائه وباقي أمراء الأسرة الأيوبية من أجل إخراج فكرة التقسيم إلى حيز الوجود. وشرع في إجراء بعض التنقلات الإدارية التمهيدية كي تكون عملية انتقال السلطة بعد موته سلسة وغير محكومة بالارتجال والمفاجآت. وكان ابنه الملك الأفضل آنذاك يقيم بمصر نائباً عنه فيها، فحدثت بينه وبين ابن عمه، تقي الدين عمر، أمور أدت إلى النفرة فيما بينهما. فعزم صلاح الدين على استبدال الأفضل بابنه الأصغر الملك العزيز عثمان، ولذلك استدعى

الأفضل إلى دمشق وطلب منه الانتقال بأهله وحشمه وحاشيته، فخرج من مصر حتى وافى أباه في دمشق. وكذا فعل مع تقي الدين عمر الذي كان أعدّه والياً على إمارة حماة. ثم أرسل ابنه العزيز إلى مصر ليدير شؤونها حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. أمّا الملك العادل فقد كان موكلاً بإدارة مدينة حلب، فاستدعاه إلى دمشق وأرسل بدلاً منه ابنه الملك الظاهر غياث الدين غازي تمهيداً لتعيينه ملكاً عليها عندما تحين الساعة المناسبة.[٣]

كان هذا التدبير قبل معركة حطين، وقبل الهجوم المضاد الذي شنه الفرنجة واستعادوا جرّاءه مدينة عكا ومدن الساحل الفلسطيني، والذي انتهى بصلح الرملة. فجاء تطور الأحداث التي أعقبت ذلك ليحدث تحولاً في رأي السلطان صلاح الدين الذي تبيّن له أن خطة تقسيم مملكته وتجزئتها بين أبنائه وأبناء إخوته وأشقائه ستؤثر سلباً في قدرة ملوك الأسرة على التصدي للعدوان الخارجي، والصمود أمام تهديد الفرنجة. فانعكس هذا التحول في المخاوف التي كانت تساوره وهو يتردد بين قبول عروض الصلح مع الفرنجة وبين رفضها. وقد كانت هذه المخاوف أحد العوامل التي رجحت عنده قرار الموافقة على عقد الصلح، إذ يروي القاضي بهاء الدين ابن شداد عن صلاح الدين ما كان أفضى إليه بمكنون نفسه وهو يقلب الرأي بين الرفض والقبول، إذ قال: «أخاف أن أصالح وما أدري أي شيء يكون مني. فيقوي هذا العدو وقد بقي لهم هذه البلاد فيخرجوا لاستعادة بقية بلادهم. وترى كل واحد من هؤلاء قد قعد في رأس تلة [يعني في حصنه] وقال لا أنزل فيهلك المسلمون.»[٤]

لكن هذه المخاوف التي أبداها صلاح الدين، والتي عكست تحفظاته من خطة التقسيم التي وضعها، لم تجد لها صدى على أرض الواقع. فظلت خطة التقسيم على ما كانت عليه كما خطط لها السلطان أول مرة، علماً بأنه كان قادراً على إلغائها أو تعديلها لو أراد ذلك.

فلسطين وتقسيم المملكة

قسمت مملكة صلاح الدين إلى ممالك متعددة، تولى الملكية فيها بعض أبنائه وبعض إخوانه وبعض أبناء إخوته. وكانت أهمها ممالك ثلاث من نصيب أبنائه، موزعة كما يلي:

- مملكة دمشق لابنه البكر الملك الأفضل نور الدين علي.
- مملكة حلب لابنه الملك الظاهر غياث الدين غازي.
- مملكة مصر لابنه الملك العزيز عثمان.

- مملكة اليمن لأخيه الملك العزيز سيف الإسلام ظهير الدين طغتكين بن أيوب.
- مملكة البلاد الشرقية لأخيه الملك العادل أبي بكر بن أيوب مضافاً إليها الكرك والشوبك.
- مملكة حماة لابن أخيه ناصر الدين محمد ابن المظفر تقي الدين عمر.

أمّا حمص وبعلبك وبصرى فقد جعلت إمارات مستقلة، لكنها تتبع إدارياً للملك الأفضل ملك دمشق.

أمّا الحصون والقلاع الرئيسية في بلاد الشام فوضعت بإمرة كبار قادة جيش صلاح الدين، وكان عددها عشرة حصون.(٥)

أُلحقت فلسطين الأيوبية التي اشتملت آنذاك على المناطق والبلاد التي حررها صلاح الدين في إبان الفتح الصلاحي بمملكة دمشق. وكانت مدينتا القدس ونابلس وما يتبعهما من أعمال هما المركزان الإداريان الرئيسيان في الولاية الفلسطينية. إذ كان كثير من المدن والبلدات الأُخرى قد دمر في أثناء حرب التحرير، وخصوصاً أعمال التدمير الاحترازية للمدن الساحلية وبعض المدن الداخلية التي دمرت كجزء من خطة صلاح الدين الدفاعية، كي لا يستخدمها الفرنجة في هجومهم المضاد لاستعادة المناطق التي فقدوها، وكي لا يتخذوها قواعد حصينة ينطلقون منها للهجوم على مدينة القدس وغيرها. وكانت مدن عسقلان والرملة وغزة وبيت جبرين وطبرية مثالاً لهذا التدمير. وبالإضافة إلى المناطق الساحلية الفلسطينية التي دخلت ضمن سلطة مملكة القدس اللاتينية، فقد أُلحقت ولاية الكرك/الشوبك بمملكة الملك العادل أبي بكر بن أيوب، وسلّم حصنا كوكب وعجلون للأمير عز الدين أسامة، أحد القادة العسكريين في جيش صلاح الدين.(٦)

القدس بين التبعية لمملكة دمشق والتبعية لمصر

كانت مدينة القدس تحت السيادة المباشرة للملك الأفضل بحكم تبعية فلسطين الإدارية لمملكة دمشق. وكان الأفضل أوكل أمور دولته إلى وزيره ضياء الدين ابن الأثير الجزري الشيباني، شقيق المؤرخ المشهور عز الدين ابن الأثير، بينما انشغل هو بملذاته وانغمس في اللهو تاركاً لوزيره كامل التصرف في شؤون المملكة. فأشار عليه الوزير ابن الأثير أن يتخلى عن القدس ويسلمها لأخيه العزيز ملك مصر بحجة أن

مسؤوليته عن المدينة المقدسة ستكون باهظة التكاليف لما تحتاج إليه من مال ورجال، وأن خطوة كهذه ستؤدي إلى إرضاء غرور العزيز بعد أن ازدحم بلاطه في القاهرة بأمراء العساكر الصلاحية، الذين فارقوا الأفضل، والتجأوا إليه احتجاجاً على سوء معاملة الأخير لهم. لاقى تنازل الأفضل عن القدس الترحاب لدى العزيز، ووقع الأمر في قلبه مِوقع الشكر والمسَرَّة. فأسرع إلى إرسال الأموال لتصرف على شؤون المدينة، وأمر بحمل الغلال والمؤن لسد حاجات أهلها ورخائهم. وجهز العساكر التي وصلت إلى مصر لتعزيز حامية المدينة خوفاً من هجوم مفاجئ قد يشنه فرنجة الساحل عليها. لكن هذه الخطوة لم ترق لأعين الأمراء الصلاحية الذين كانوا يتولون الشؤون الإدارية والمالية لمدينة القدس، وخافوا من محاسبة العزيز لهم بسبب ما كانوا اختلسوه من أموال الأوقاف المحبوسة على المدينة. وكان السلطان صلاح الدين أوقف ثلث خراج نابلس وناحيتها على تعمير بيت المقدس وتصريف الخدمات لأهلها. فاتصل هؤلاء الأمراء بالملك الأفضل يحثونه على التراجع عن قراره بالتنازل عن المدينة لأخيه، وتعهدوا له بأنهم سيعفونه من الأموال التي كان خصصها للصرف عليها، مؤكدين له أن ما يجبى من الأموال الموقوفة سيسد حاجة المدينة، إعمارها ونفقتها، وأن الأموال المخصصة لها ستوفر على الخزينة المركزية. استجاب الملك الأفضل بالموافقة على ما اقترحه الأمراء، وتراجع عن قراره بتسليم القدس لأخيه العزيز. ومما شجعه على إلغاء التنازل أن العزيز كان أكرم بعض الأمراء الذين فارقوه، وحولوا عنه ولاءهم وطاعتهم. فكان التراجع عن هذه الخطوة سبباً في النفور الذي ساد العلاقة بين الأخوين.(٧) ومما زاد في إذكاء نار الوحشة بينهما ذلك الدور التحريضي الذي أداه أمراء العساكر الناصرية (مماليك صلاح الدين) ممن أبعدوا عن دمشق أو تركوها بسبب استئثار الوزير ضياء الدين ابن الأثير بالقرار، وبسبب تقديم الأمراء الجدد عليهم. وكان الملك العزيز قد بالغ في إكرامهم وتقديمهم على سائر قادة عسكره من الأمراء الأسدية (مماليك أسد الدين شيركوه عم صلاح الدين)، الذين كانوا في مصر في جيشه. ولم يغفل العزيز في هذه الأثناء عن الخطر، إذ كان يخشى أن يؤدي ضعف أخيه الأفضل، واتكاله على وزيره وعلى مستشاريه، إلى ضياع البلاد واستيلاء الفرنجة عليها. فخرج على رأس جيش نحو دمشق لإقصاء أخيه عن مُلكها. وكان أخذ في طريقه إلى دمشق في إعادة توزيع الإقطاعات في فلسطين على قادة عسكره وعلى مقربيه بعد أن صادرها من أيدي الأمراء القدامى الذين أقطعهم إياها أخوه. فلمّا علم الأفضل بتحرك أخيه، وبنيته أخذ دمشق، استنجد بعمه العادل الذي كان يقيم آنذاك بقلعة جعبر في الجزيرة، وبأخيه الظاهر غازي ملك حلب، وبكل من أمراء حماة وحمص وبعلبك، فاجتمعوا جميعاً لنصرته ناكرين على الملك العزيز إقدامه

على هذه الخطوة غير المبررة. وبتأثير المكانة التي يتمتع بها الملك العادل عند ابني أخيه المتنازعين تم التوصل إلى تسوية بين الأخوين المتنافرين، جرى بموجبها تقسيم فلسطين بينهما على أن تكون مدينة القدس وما يتبعها من نواح وأعمال للعزيز، وتصبح طبرية وناحيتها والغور وأعماله تابعة لمملكة الأفضل في دمشق. ولمّا جرت التسوية قاد العزيز جيشه عائداً إلى مملكته في مصر في أوائل شعبان ٥٩٠هـ/ أوائل آب (أغسطس) ١١٩٤م.[٨] ويلاحَظ أن التسوية لم تأت عملياً بجديد، لأنها جاءت لتأكيد الخطوة السابقة التي كانت قائمة قبيل حدوث النزاع بين الطرفين حين تنازل الأفضل عن القدس وأعمالها لأخيه العزيز بمحض إرادته ومن دون إكراه. وكل ما حدث أن التسوية كانت بمثابة إسباغ الشرعية السياسية على عملية التنازل السابقة.

من ناحية أُخرى، فإن التسوية لم تضع حداً للصراع الذي تفجر بين الأخوين، لأن الأمراء الصلاحيين، الذين هجروا الملك الأفضل وانضووا تحت لواء العزيز في مصر، ما فتئوا يحرضون العزيز على أخيه ويزينون له الاستيلاء على مملكة دمشق، حتى استطاعوا إقناعه بأن الأمراء الأسدية في عسكره يميلون إلى أخيه، وأنهم تواطأوا معه على تجريده من ملكه وإقصائه عن عرش مصر، وأن خير وسيلة لوضع حد لأذاهم وقطع دابرهم أن يستولي على دمشق ويصرف أخاه عن مُلكه. وساهم توتر العلاقات بين ملك حلب، الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين، وبين عمه العادل، الذي آوى وحمى بعض الأمراء الخارجين على طاعته، في تشجيع الملك العزيز على غزو دمشق، إذ راسله الملك العادل وحثه على الإسراع في القدوم. فخرج العزيز بجيش مصر وخيم في الفوار على مشارف مدينة دمشق. في هذه المرحلة شرع الملك العادل في تحريك الخيوط من أجل تنفيذ خطة الاستيلاء على المملكة التي يبدو أنه كان أدارها في ذهنه. فاستغل حنكته وقديم خبرته بفئات الجيش وقطاعاته والحساسيات التي تحكم العلاقة فيما بينها؛ وأخذ يراسل الأمراء الأسدية في جيش العزيز مستغلاً تذمرهم من ميل الأخير إلى الأمراء الصلاحية الذين وفدوا إليه من دمشق، وصار يحثهم ويحرضهم على تركه والانضمام إلى طاعة الأفضل. وفي الوقت نفسه أخذ يبعث بالرسائل إلى ابن أخيه الملك العزيز يحذره مما يكيد له الأمراء الأسدية. وسرعان ما انعكس تأثير رسائل التشكيك التي كان يرسلها الملك العادل على العلاقة بين العزيز والقادة الأسدية حتى إنهم كانوا يلاحظون تغيره من خلال قسمات وجهه. فقر رأيهم على الانسلاخ عن الجيش بعد أن استطاعوا أن يضموا إلى صفوفهم أمير أمراء العساكر الأكراد أبا الهيجاء السمين. فانفصل أبو الهيجاء يقود الأمراء الأسدية ومن يلوذ بهم من العساكر، إضافة إلى عساكر الأكراد المهرانية. وكانت هذه المجموعة تشكل أغلبية عساكر جيش العزيز. فلمّا علم العزيز بهذه

الحركة الانفصالية أبدى الارتياح لرحيلهم عنه، وطوى معسكره في اليوم التالي عائداً إلى مصر. بعث أبو الهيجاء السمين رسولاً يعلم العادل برحيل العزيز، ويطلب منه اللحاق به لمنعه من الوصول إلى مصر وانتزاع المُلك منه. فاتفق العادل والملك الأفضل على اقتسام مُلك مصر، على أن يكون للعادل الثلث، وللأفضل الثلثان. وعندما أجتمع العادل بأبي الهيجاء السمين زعيم المتمردين أشار عليه بالتريث. وكان موقفه راجعاً إلى تدبير آخر يخفيه في نفسه، كشفت عنه التطورات فيما بعد. فلمّا وصل المتحالفون إلى القدس عزلوا نائب الملك العزيز، وأعطيت نيابتها لأبي الهيجاء السمين، فرتب رجاله في إدارتها وإدارة الأعمال والنواحي التابعة لها. وانضم إلى حليفيه الأفضل والعادل، وتوجهوا جميعاً إلى مصر في إثر الملك العزيز، ونزلوا بلبيس. ويبدو أن الملك العادل لم يكن مطمئناً إلى الأمراء الأسدية، وخاف من مكرهم، فأرسل يطلب الاجتماع بالقاضي الفاضل الذي كان يقيم بالقاهرة، بحجة الاسترشاد والاستشارة؛ وهو في الحقيقة إنما يريد أن يرسل من خلاله رسالة إلى الملك العزيز بشأن وضع نهاية لهذه الأزمة. ولهذا السبب شجع العزيز القاضي الفاضل على مقابلة عمه الملك العادل فالتقيا واتفقا على الصلح. وكان العادل يخشى أن يتنكر الأفضل للاتفاق الذي أبرم بينهما إذا ما ظلت العساكر الأسدية موالية له، وإذا ما استطاع أخذ مصر بعد أن ينحي أخاه العزيز. لذلك حرص على أن يسرع في الصلح قبل أن تشتبك العساكر، ويحدث الحسم العسكري لمصلحة الأفضل، كما أنه أقنع العزيز بضرورة المصالحة مع الأمراء الأسدية واسترضائهم. وفيما يتعلق بالوضع بين الأخوين فقد اتفق على أن تعود القدس وكل أراضي فلسطين إلى الأفضل، وتكون مصر للعزيز. أمّا ما كان متعلقاً بالعادل نفسه فقد اتفق على أن يظل إقطاعه في مصر بتصرفه، وأن تتاح له الإقامة بها. وكانت غايته من ذلك أن يظل على صلة بالأسدية والأكراد الذين كانوا تمردوا على العزيز، كي يسهل عليه قيادهم واستخدامهم لخدمته وتحقيق أغراضه عندما يحين الوقت لذلك. وبعد أن أبرم الاتفاق عاد الأفضل إلى دمشق في محرم ٥٩٢هـ.[٩]

الملك الأفضل
ضحية طموحات الملك العادل

كان الملك العادل يطمح، في هذه المرحلة، إلى ولاية دمشق، وهو مطمح لا يمكن تحقيقه إلاّ بإزاحة الملك الأفضل وتقويض مملكته. فأخذ يعمل من أجل ذلك بكثير من الحنكة والدهاء معتمداً سياسة المراحل المتدرجة. فرأيناه يظهر التعاطف

والتأييد المطلق للملك الأفضل، وتجلى ذلك في وقفته الصلبة ضد محاولات الملك العزيز للاستيلاء على دمشق. وكي يضعف الملك العزيز سعى للوقيعة بينه وبين قادة جيشه، الأمر الذي أسفر عن مفارقة الأمراء الأسدية والأمراء الأكراد له وانضمامهم إلى صفوف الملك الأفضل في إبان محاولة العزيز الثانية الاستيلاء على دمشق. ولمّا مالت الكفة إلى مصلحة الملك الأفضل، وكادت سلطة العزيز تتهاوى، حينما وصلت قوات الأول إلى بلبيس في طريقها إلى القاهرة، أسرع العادل إلى ترتيب تسوية جديدة تنهي النزاع بين الأخوين، كي لا تحسم المعركة لمصلحة الأفضل. وفي هذه المرحلة شرع في التقرب من الملك العزيز مستغلاً إقامته بمصر على مقربة منه، وظل ملازماً له يمحضه النصيحة بتدبير شؤون مملكته حتى نال ثقته. ثم استطاع إقناعه بمهاجمة دمشق والاستيلاء عليها، وهو حلم طالما راود العزيز، وحاول أن يحققه كما رأينا من قبل. وكانت سيرة الأفضل، سلوكياته الخلقية وسلوكياته الإدارية، جعلت منه هدفاً سهلاً للنقد والتجريح، وساهمت في نجاح حملة التحريض التي شنها العادل ضده. وقد لاقت هذه الحملة نجاحاً لا عند العزيز فحسب، بل أيضاً عند كثيرين من قادة العساكر والأعيان الدمشقيين الذين ضاقوا ذرعاً بسلوكه، وبتسليطه وزيره ضياء الدين ابن الأثير الجزري الشيباني على رقاب الناس. فبدت محاولة العادل للاستيلاء على دمشق، تحت راية العزيز، أنها حرب تحرير، قصد بها تخليص الدمشقيين من تجبر الوزير ابن الأثير واستهتار الملك الأفضل.

دخل الجيش الذي قاده العزيز والعادل مدينة دمشق من دون مقاومة، لأن قادة جيش الأفضل كانوا سئموا منه. وعزل الأفضل عن المُلك، واتفق على إخراجه مع أهله وعياله إلى قلعة صرخد في بادية الشام، وأصبح العزيز ملكاً على كل من مصر ودمشق وصارت له الخطبة والسكة. ولمّا قرر العودة إلى مصر جعل عمه الملك العادل نائبه على دمشق، وذلك في شعبان ٥٩٢هـ/ تموز (يوليو) ١١٩٦م. وكانت فترة حكم الملك الأفضل في مملكة دمشق بلغت ثلاثة أعوام وبضعة أشهر. وبحكم سيطرة العزيز على عرش دمشق أصبحت فلسطين الأيوبية جزءاً من مملكته. وفي عودته إلى مصر عرّج على بيت المقدس، وأمر بعزل واليها أبي الهيجاء السمين، زعيم الأكراد ومقدمهم، الذي كان الملك الأفضل عيّنه عليها مكافأة له على انشقاقه عن العزيز في إبان الحملة الثانية على دمشق. وأمر بإخراجه إلى بغداد حيث لقي هناك حتفه بعد وقت قصير. وعوضاً عن أبي الهيجاء السمين عيّن الأمير سنقر الكبير والياً على بيت المقدس.[١٠]

الملك العادل
يستولي على مصر والشام

في محرم ٥٩٥هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) ١١٩٨م، توفي الملك العزيز عثمان، ملك مصر ودمشق، بعد أن تقنطر به فرسه في رحلة صيد، وكان أولاده صغاراً لم يتجاوز أكبرهم تسعة أعوام. وكان الأمير فخر الدين جهاركس، مقدم العساكر الناصرية (مماليك السلطان صلاح الدين)، هو الشخصية الأقوى بين الأمراء جميعاً، وصاحب الأمر النافذ في المملكة. وكان لجهاركس هوى في الملك العادل يرى فيه الأحق بعرش المملكة، وكان هوى أمراء العساكر الآخرين من الأكراد والأسدية عند الملك الأفضل يرونه الأحق بمُلك أخيه. فأسرع فخر الدين جهاركس إلى إرسال أحد رجاله ليبلّغ الملك العادل، الذي كان في ذلك الوقت يحاصر مدينة ماردين في منطقة الجزيرة، بموت العزيز وضرورة قدومه إلى مصر ليتسلم عرش المتوفى. اجتمع مقدمو العساكر، وعلى رأسهم جهاركس والأمير سيف الدين يازكج مقدم الأسدية، ليتفقوا بشأن من يولون على العرش. فاتفق على تولية ابن العزيز، على أن يعيّن أحد أبناء صلاح الدين ليكون وصياً على العرش حتى يبلغ الطفل أشده. وبعد أخذ ورد استقر رأيهم على اختيار الملك الأفضل المقيم بقلعة صرخد ليشغل هذا المنصب. وكان تدخل القاضي الفاضل هو الذي حسم أمر هذا الاختيار. ثم بُعث رسول إلى صرخد يحمل البشارة إلى الملك الأفضل. أمّا رسول جهاركس إلى الملك العادل فافتضح أمره بعد أن قبض عليه بعض أنصار الأفضل وهو في فلسطين. وجاء في رواية أن هذا الرسول إنما بعث إلى والي نابلس ميمون القصري ليكون حليفاً لجهاركس في منع تعيين الملك الأفضل وصياً على عرش ابن أخيه.

خرج الملك الأفضل من صرخد متنكراً، في نفر قليل من رجاله، فور تلقيه رسالة الاستدعاء إلى مصر بعد أن مضى على موت أخيه أكثر من ٤٠ يوماً. وكان يخشى أن يكتشف أمره فتضبطه شرطة الجوازات التي وضعت على المداخل بين فلسطين ومصر. وهكذا استطاع أن يصل إلى بلبيس بسلام حيث وجد بعض إخوته في استقباله، وحضر معهم مقدم الناصرية فخر الدين جهاركس. فأقبل الأفضل على أخيه الملك المؤيد مسعود، ولم يقبل دعوة جهاركس له على الطعام، فأحس الأخير ريبة من ذلك وظن أن الأفضل يبيّت له السوء. فقرر ترك مصر، واستأذن الأفضل في الخروج إلى إحدى جهات مصر بحجة إخماد فتنة حدثت بين بعض القبائل. ولمّا أذن له الأفضل في الخروج فر ومضى إلى مدينة القدس واستولى عليها، فلحقه جماعة من أمراء العساكر الناصرية وانضموا إليه في فلسطين، كان بينهم الأمير قراجة والأمير

سراسنقر. وفي بيت المقدس انضم إليهم والي نابلس ميمون القصري، وكان من الأمراء الناصرية. فاجتمعت كلمة هؤلاء على معارضة الملك الأفضل، وإعلان تأييدهم للملك العادل، وأرسلوا إليه ليحضر من ماردين في عجل ويسيروا معاً إلى مصر للاستيلاء على عرشها. وفي مصر نجح الملك الأفضل في الوصول إلى القاهرة، وتولى منصبه كأتابك لابن أخيه الملك المنصور ابن العزيز. وأرسل إلى جهاركس بعد أن علم بفراره إلى فلسطين كي يعود إلى مصر، إلاّ إن الأخير لجّ وأمعن في المعارضة. وتوالى انضمام مقدمي الناصرية إليه في مدينة القدس، فاستوحش الأفضل منهم وقبض على من بقي منهم في مصر.(١١)

أبناء صلاح الدين
يضيعون عرش مصر ودمشق

لمّا استقر الملك الأفضل وصياً على عرش أخيه في مصر، حمله أنصاره ومؤيدوه على مهاجمة دمشق وتخليصها من قبضة عمه الملك العادل. وكانت دمشق، كما هو معروف، قد آلت إلى الأفضل بوصية أبيه قبل أن يتم إقصاؤه عن المُلك بتدبير أخيه العزيز وعمه العادل. ثم جاءه الرسل من طرف أخيه الملك الظاهر غازي، ملك حلب، ومن طرف ابن عمه أسد الدين شيركوه بن محمد بن شيركوه، ملك حمص، يحثانه على سرعة التحرك منتهزاً غياب الملك العادل عن دمشق وانشغال جيشه بمحاصرة ماردين، ووعداه بتقديم الدعم العسكري والمادي اللازمين لهذه المهمة. وفي هذه الأثناء استمرت محاولات الأمراء الناصرية، الذين انشقوا عن الملك الأفضل وجعلوا من القدس مقرهم، لاستحثاث الملك العادل على فك حصار ماردين وضرورة عودته إلى دمشق لمواجهة التطورات. وكان العادل أعرض عن ترك الحصار والتوجه إلى مصر لمّا علم بوفاة الملك العزيز، ولم يَرَ موجباً للإسراع في العودة. ويبدو أنه أدرك خطورة الوضع في هذه المرحلة، فعاد على جناح السرعة إلى دمشق تاركاً مهمة الحصار لابنه الملك الكامل، ووصل إليها قبل يومين فقط من وصول الملك الأفضل على رأس الجيش الذي قاده من مصر في شعبان ٥٩٥هـ/ حزيران (يونيو) ١١٩٩م.

لم يستغل الأفضل الأوضاع المؤاتية للاستيلاء على دمشق في الأيام الأولى بعد وصوله إليها، فضيّع بذلك فرصة ذهبية دفع ثمنها تبدد أحلامه في استعادتها، وضياع مُلك أسرة صلاح الدين لمملكة مصر. وعلى الرغم من التعزيزات العسكرية التي انضافت إلى جيش الأفضل، الذي ظل يحاصر دمشق، فإن ميزان القوى كان يميل

باستمرار إلى مصلحة الملك العادل. ولم يستطع التحالف متعدد الأطراف، الذي بناه الأفضل، والمكون من جيش حلب بقيادة أخيه الملك الظاهر غازي، ومن جيش حمص بقيادة الأمير شيركوه بن محمد، ومن جيش إمارة حماة، ومن الأمير حسام الدين بشارة أمير قلعة بانياس، ومن الأمير سيف الدين مسعود أمير صفد، أن ينجح في الاستيلاء على المدينة. وكان التحالف الذي تجمع مع الملك العادل يقتصر فقط على الأمراء الناصرية المتمركزين في فلسطين ومعهم عسكر الأمير ميمون القصري والي نابلس، وعسكر الأمير عز الدين أسامة أمير قلعتي كوكب وعجلون، وعساكر أمير بعلبك. وعندما شعر الملك العادل بضغط التحالف المعادي أرسل إلى ابنه الملك الكامل أن يفك حصاره لماردين ويقود جيشه عائداً إلى دمشق.

وعندما دخل جيش الكامل دمشق تقهقر جيش التحالف الذي يقوده الأفضل، وضرب معسكره في منطقة حوران بعيداً عن دمشق. وكان هذا التقهقر مقدمة تفكك التحالف وعودة الملك الأفضل خائباً إلى مصر بعد أن أمضى ما يقرب من سبعة أشهر وهو يحاصر المدينة.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل حملة الملك الأفضل على دمشق تلك المناورات السياسية التي قام بها الملك العادل مستغلاً التناقضات القائمة بين الملك الأفضل وأخيه الملك الظاهر ملك حلب. ففي أثناء الحصار سَرّب إلى علم الشقيقين وأطراف التحالف الأُخرى أنه عازم على ترك دمشق وبلاد الشام كلياً بعد سبعة أشهر، لأنه يريد التفرغ لأمور ولاية الجزيرة والمشرق، وهما نصيبه من التركة التي خلفها أخوه السلطان صلاح الدين. وكان هدفه من تسريب هذه الشائعة امتحان صلابة التحالف من جهة، وقياس حجم التنافس القائم بين الشقيقين بشأن استئثار أحدهما من دون الآخر بمملكة دمشق من جهة أُخرى. وقام العادل، في الوقت نفسه، بإعلام الملك الظاهر، وكان صهره إذ زوجه إحدى بناته، بأنه إنما ينوي تسليمه دمشق ليصبح ملكاً عليها بدلاً من أخيه الأفضل. فأسرع الملك الظاهر في أعقاب هذا الوعد إلى مكاشفة أخيه الأفضل برغبته في تاج مملكة دمشق، ولمّا رأى تمسك أخيه بملكها لنفسه أسرّها في نفسه وتغير رأيه بشأن استعادتها.

وعلى صعيد آخر، روي أن الملك العادل كان يرسل كل يوم رسائل جوابية إلى عدد من أمراء الجند والقادة في جيش الأفضل، عن رسائل وهمية لم يكتبوها، ليوهم بأن هؤلاء القادة يفاوضونه سراً، ويعرضون عليه ولاءهم في مقابل طلبات بعينها قدموها له. وكانت غاية هذه الكتب إشاعة أجواء الريبة والتشكيك بين الأفضل وقادة عسكره وبين قادة العساكر فيما بينهم، حتى أصبح القادة في معظمهم في عداد المتهمين بإخلاصهم وولائهم للملك الأفضل. وعلى الصعيد العسكري، ساهم حلفاء

العادل من الأمراء الناصرية المتمركزين في فلسطين في تشويش طرق الاتصال بين جيش الأفضل النازل إلى جبهة دمشق وبين قواعده في مصر، بحيث أعاقوا وصول الإمدادات العسكرية التي طلبها الأفضل من هناك، فضلاً عن قطع طرق القوافل التي كانت تحمل المؤن والعتاد من مصر إلى الجبهة. وفوق ذلك كله، كان الأمراء الناصرية في القدس قد قضوا على العناصر المتعاطفة مع الأفضل بين عساكر فئة جنود القدس ونابلس، وخصوصاً المغاربة الذين أخرجوا من القدس. فأدت هذه الأمور مجتمعة إلى انفراط عقد التحالف، وساهمت في قرار الأفضل بالانسحاب والعودة إلى مصر.(١٢)

العادل يستولي على المُلك

عاد الملك الأفضل إلى مصر في ربيع الأول ٥٩٦هـ/كانون الثاني (يناير) ١١٩٩م، وتفرق عساكره كل إلى إقطاعه. ثم جاءته الأخبار أن عمه الملك العادل خرج ومعه حلفاؤه أمراء العساكر الناصرية إلى مصر للاستيلاء عليها . وكان الأمراء الناصرية اشترطوا على العادل، وحلف لهم على أن يبقي المنصور ابن الملك العزيز على عرش البلاد، وأن يكون هو مدبّراً للمُلك إلى حين بلوغ الملك الطفل سن الرشد. فساروا إلى مصر على هذه النية، ولم يبد الأفضل مقاومة تذكر لقلة من بقي معه من العساكر، بينما أسرع كثيرون من قادته إلى مكاتبة الملك العادل ليضمن كل منهم لنفسه مكاناً في حكمه. فلمّا وصل الأفضل إلى القاهرة وعرف حجم تخاذل قادته وتخليهم عنه، بادر إلى الاتصال بعمه والاجتماع به، وطلب أن يعطيه ولاية دمشق على أن يترك منصبه وإقامته بمصر. لكن العادل رفض هذا الطلب، فسأله الأفضل أن يعطيه ولاية حرّان، فأبى العادل ذلك أيضاً، فاقترح أن يعطى ميافارقين وحاني وجبل جور في منطقة الجزيرة، فأجابه عمه إلى ذلك. فترك الأفضل مصر إلى مقره في قلعة صرخد، وأرسل إلى ميافارقين رسولاً عنه ليتسلمها من صاحبها، لكن أميرها نجم الدين أيوب، ابن الملك العادل، رفض تسليمها وسلّم الرسول ما عداها. فبلّغ الأفضل ذلك للعادل الذي ادعى أن ابنه لا يطيعه بشأن ميافارقين، فأمسك الأفضل من حينها عن المطالبة بها واكتفى بما مُنحه. ولمّا استقرت الأمور في مصر قرر الملك العادل مصادرة المُلك لنفسه وعزل الملك المتوج المنصور ابن العزيز ابن صلاح الدين. وإزاء احتجاج الأمراء الناصرية (مماليك الناصر صلاح الدين) على هذه الخطوة، جمع الملك العادل حشداً من الفقهاء واستفتاهم بهذا الشأن، فأفتوا في عدم شرعية المُلك لطفل لا يبلغ سن الرشد، وعدم شرعية منصب الوصاية على العرش،

وفي أن منصب السلطان هو حق للكبير البالغ فقط.

لقد اتكأ العادل على هذه الفتوى تسويغاً لاغتصابه عرش حفيد صلاح الدين، الملك المنصور، وهو يعلم بأنها فتوى غير مسبوقة في الفقه السياسي الإسلامي، لأن كلاً من التاريخ الإسلامي وتاريخ الخلفاء ملآن بالسوابق التي تنفي صحتها وشرعيتها. ولم يكن الملك العادل أول حاكم مغتصب في الإسلام غطى اغتصابه بلبوس الشرعية الدينية. ولعل ما روي عنه في هذا الصدد ينبئ بما لا يدع مجالاً للشك؛ إذ نقل عنه قوله لمّا جمع الأمراء والأعيان ليطلعهم على نيته الاستبداد بالسلطة وعزل ولد العزيز عنها: «إنه قبيح بي أن أكون أَتابكاً لصبي مع الشيخوخة والتقدم، مع أن المُلك ليس بالميراث وإنما لمن غلب.» ولما تم له الأمر أمر بأن يخطب له في المساجد، وبأن تلغى الخطبة للملك المنصور. ثم عيّن ابنه الكامل نائباً عنه في مصر وألزم الأمراء ببيعته، وعيّن ابنه الفائز ليكون بديلاً من ابنه الكامل في المشرق. وكان جعل ابنه المعظم عيسى نائباً عنه في دمشق من قبل. ولم تنته سنة ١١٩٩ حتى أقيمت الخطبة للملك العادل في مصر ودمشق، وفي أرض الجزيرة وحرّان والرها وميافارقين، وضربت السكة باسمه في هذه البلاد. ومنذ هذا التاريخ انتقلت السلطنة من الفرع الصلاحي إلى الفرع العادلي ضمن الأسرة الأيوبية.[١٣]

ردة الفعل على اغتصاب العادل للمُلك

أثارت خطوة الملك العادل بتنحية المنصور ابن العزيز عن السلطنة ووثوبه على المُلك غضب الأمراء الناصرية، حلفائه بالأمس ضد الأفضل. وكان الأمراء الناصرية هم آخر من ظل وفياً لأسرة صلاح الدين. وكي يمتص العادل غضبهم ويخفف غلواء إنكارهم لما فعل، سعى لاسترضاء كبار مقدميهم. وعمد إلى مقدمهم فخر الدين جهاركس فأوعز إليه الاستيلاء على حصن بانياس عقوبة لصاحبه الأمير حسام الدين بشارة لأنه تقاعس عن الانضمام إليه حين توجه لأخذ مصر من الأفضل. وكان الأمير بشارة انضم إلى التحالف الذي قاده الملك الأفضل لأخذ دمشق من العادل. وبدعم من نائب دمشق المعظم عيسى ابن الملك العادل استطاع جهاركس انتزاع قلعة بانياس من صاحبها. وإذا كان العادل نجح في استرضاء الأمير الناصري جهاركس، ولو إلى حين، فإنه لم ينجح في استرضاء الآخرين. وكان على رأس هؤلاء الأمير ميمون القصري والي نابلس في فلسطين (كان القصري من مماليك صلاح الدين، استلحقه حين استولى على مصر، فنسب إلى قصر الخلفاء في القاهرة لأنه كان من مماليك الخلفاء الفاطميين). وكان القصري أنكر على الملك العادل اغتصابه عرش المنصور،

حفيد صلاح الدين، أيّما إنكار، وكتب رسالة في هذا المعنى وبعث بها إلى العادل في القاهرة وطالبه بإعادة المُلك إلى صاحبه، وأنه سيخرج عن طاعته إن لم يفعل. فأغلظ العادل في رده على ميمون القصري، وهو ما حدا الأخير على مكاتبة باقي الأمراء الناصرية يحرضهم على العادل ويستنهضهم للتمرد عليه، لكن من دون جدوى؛ إذ أبدى هؤلاء الأمراء تخاذلاً عن دعوة القصري. وفي أثناء ذلك حدثت وحشة بين الملك العادل وابن أخيه الملك الظاهر غازي، ملك حلب، بسبب الإهانة التي ألحقها بمبعوثيه اللذين أوفدهما إلى القاهرة لنقل رسالة كتبها إليه. فعاد المبعوثان أدراجهما إلى الشام وعرّجا على نابلس واجتمعا بواليها الأمير ميمون القصري، وما زالا به حتى أقنعاه بالانضمام إلى معسكر المعارضة للملك العادل الذي يقوده الأخوان، ملك حلب وأخوه المخلوع الملك الأفضل. ثم استطاع ميمون القصري إقناع أمير آخر من أمراء فلسطين، هو عز الدين أسامة نائب قلعتي كوكب وعجلون، بالانضمام إلى المعارضة، لكن الأخير سرعان ما تراجع عن هذا الموقف، وأفشى للملك العادل ما يدبره قادة المعارضة.

في أثناء ذلك كان الأفضل يقيم بقلعة صرخد، ويكاتب الأمراء الناصرية من مقره هناك. فأرسل الملك العادل إلى ابنه ونائبه في دمشق الملك المعظم عيسى يأمره بالتوجه إلى صرخد لمحاصرة الملك الأفضل. ثم كتب إلى ميمون القصري وإلى الأمير فخر الدين جهاركس يأمرهما بالتوجه بقواتهما إلى قلعة صرخد كي يشاركا في حصارها مع قوات المعظم عيسى. رفض الأميران الأمر العادلي، وبدلاً من ذلك سارا بقواتهما ودخلا قلعة صرخد كي يعززا الدفاع عنها إلى جانب الملك المظفر خضر، شقيق الملك الأفضل، والذي أوكل إليه أخوه أمر الدفاع عن القلعة قبل أن يتوجه إلى حلب للانضمام إلى أخيه الملك الظاهر غازي. وبموازاة هذه الحركة أرسل الأميران المتمردان إلى الملك الظاهر، ملك حلب، يحثانه على الخروج نحو دمشق وأخذها مستغلاً غياب نائبها المعظم عيسى. وإزاء هذه التطورات المتسارعة تحرك الملك العادل لحماية دمشق وخرج على رأس جيش من القاهرة، وفي طريقه إليها نازل حامية مدينة نابلس، بينما استمر جيشه في السير نحو دمشق فدخلها قبل أن يصل الملك الظاهر والملك الأفضل إليها.

لم ينجح حصار الأخوين لدمشق، الذي دام بضعة أشهر، في إحراز شيء يذكر لتحالف المعارضة الجديد، بعد أن دب الخلاف بين الملك الظاهر والملك الأفضل بشأن مَنْ سيؤول إليه مُلك دمشق بعد الاستيلاء عليها. فتفرقت العساكر المشاركة في الحصار، وعاد الملك الظاهر إلى حلب مصطحباً معه بعض الأمراء الناصرية وعلى رأسهم الأمير ميمون القصري، بينما توجه الملك الأفضل إلى حمص وانضم إلى أهله

وعائلته وكان أخرجهم من قلعة صرخد. وبعد أن هدأت عاصفة هذا الصراع الجديد/ القديم بين العادل وأبناء أخيه تم الاتفاق، في آب/أغسطس ١٢٠١ بين أبناء الأسرة الأيوبية على أن يكون العادل سلطان البلاد جميعها، وتبقى حلب وما يتبعها للملك الظاهر، وتظل إمارات حماة وحمص وبعلبك لأصحابها القدامى. أمّا الملك الأفضل فعوض عن صرخد بإقطاعه قلعة نجم مع سروج وسميساط، بينما تكون بلاد المشرق لبعض أبناء العادل. ووفقاً للتقسيم الجديد كان من الطبيعي أن تكون فلسطين الأيوبية ضمن مملكة دمشق التي ظلت من نصيب الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل.[١٤]

فلسطين أيام الدولة العادلية

بعد أن اغتصب الملك العادل أبو بكر بن أيوب مُلك ولدي أخيه الأفضل والعزيز على التوالي، وبعد أن نجح في بسط نفوذه على باقي أجزاء مملكة أخيه الناصر صلاح الدين، فقد أبقى على جرثومة التجزئة التي حقن بها صلاح الدين العقلية السياسية لأبناء الأسرة الأيوبية، والتي كانت بمثابة العراب الذي أتى بالعادل نفسه إلى سدة الحكم بعد أن تقوضت ممالك أبناء أخيه. فقد ارتكب الملك العادل الخطأ السياسي ذاته الذي ارتكبه أخوه مؤسس الدولة، فقسم دولته بين أبنائه أقساماً أربعة، وجعل على كل قسم منها ملكاً منهم ينوب عنه، فكان ذلك تمهيداً لظهور ممالك سرعان ما انفصلت بعضها عن بعض لحظة موته. وكان قرار التقسيم الذي اتخذه الملك العادل قد خرج إلى حيز الوجود قبل وفاته بأكثر من عقد من الزمان حين كان لا يزال في كامل وعيه، يتمتع بالصحة ورجاحة العقل، ولم تضطره إلى ذلك علة في عقله أو في بدنه.

جعل الملك العادل لابنه الملك الكامل ناصر الدين محمد مملكة مصر. وأعطى ابنه الملك الأشرف مظفر الدين موسى البلاد الشرقية ومحورها، الرها وأعمالها وحرّان وأعمالها. ومنح ابنه الملك الأوحد نجم الدين أيوب خلاط وميافارقين ونواحيها. وأعطى ولده الحافظ أرسلان شاه قلعة جعبر. أمّا ابنه الملك المعظم شرف الدين عيسى فقد كان من نصيبه مملكة دمشق الممتدة من العريش إلى حمص، وأدخل فيها أرض فلسطين وبلاد الساحل وغور الأردن والقدس وطبرية والكرك والشوبك وقلعة صرخد. وعلى خلاف ما حدث مع أبناء أخيه بعد موت أبيهم فقد ثبت كل من أبناء العادل في المملكة التي مُنحها في وفاق ووئام، ولم يجر بينهم من الاختلاف كما يجري بين أولاد الملوك بعد آبائهم. فظلوا كالنفس الواحدة يثق الأخ منهم بأخيه لم

تفرقهم المطامح.[١٥] ولم يعكر صفو العلاقات بين الإخوة، أبناء الملك العادل، إلاّ ما حدث بين المعظم عيسى، ملك بلاد الشام وفلسطين، وبين أخويه الملك الكامل والملك الأشرف موسى في الأعوام الأخيرة التي سبقت وفاة المعظم. فبعد أن استطاع تحالف الإخوة الثلاثة صد الهجمة الفرنجية على مصر سنة ٦١٨هـ/ ١٢٢١م، قام الملك الأشرف بزيارة بلاط أخيه الكامل في القاهرة، ومكث في ضيافته عدة أشهر. وكان تجاوز دمشق في طريقه إلى القاهرة ولم يعرض على أخيه الملك المعظم مرافقته في هذه الزيارة كما تقتضي اللياقة الدبلوماسية، فأسرّها المعظم في نفسه. وقبل أن تنتهي زيارة الأشرف قام المعظم عيسى بضم بلدتي المعرة وسلمية إلى مملكته، وأراد أن يستولي على مدينة حماة، فشق ذلك على الأشرف وشكا ذلك إلى الكامل، فأرسل إليه يأمره بالرحيل عن حماة وتركها وشأنها فتخلى عنها مكرهاً. ولمّا عاد المعظم عيسى إلى دمشق بلغه أن أخويه يتآمران عليه. وكردة فعِل على ذلك أبدى تقرباً من الخليفة في بغداد نكاية بأخيه الأشرف. ثم قام بخطوة أُخرى أقضت مضاجع أخيه الملك الكامل حينما كتب إلى السلطان جلال الدين ابن خوارزم شاه ملك الشرق، ذي النجم الصاعد، رسالة يستمده فيها بالعون ضد مطامح أخيه، ووعده أن يعلن ولاءه له. وعلى خلفية هذه التطورات كانت الاتصالات التي أجراها الملك الكامل بالإمبراطور فردريك الثاني، إمبراطور الدولة الرومانية. وفي أعقاب ذلك استعد الملك الكامل للخروج ضد أخيه ملك دمشق لولا خوفه من تمرد بعض قادته. وفي هذه الأثناء مات الملك المعظم عيسى، ووضع موته حداً للتوتر الذي ساد علاقة الأخوين.[١٦]

فلسطين بعد موت الملك المعظم عيسى

مات المعظم عيسى ملك دمشق في ذي القعدة ٦٢٤هـ/ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٢٢٧م، بعد أن أمضى ما يقرب من عشرة أعوام وهو يستقل بعرشها. وكانت مملكته تشمل مناطق فلسطين الأيوبية، بما فيها منطقة البلقاء وغور الأردن. وبموته زال التهديد الذي كان يخشاه أخوه الملك الكامل سلطان مصر، فلم يخفِ ارتياحه لموت أخيه. قام من بعد المعظم عيسى بالمُلك ابنه الملك الناصر داود، فأقر الملك الكامل هذا التعيين وبعث إلى ابن أخيه بالخلعة والسنجق (الراية السلطانية) تعبيراً عن الإقرار والمصادقة، ثم كتب إليه رسالة يطيب فيها خاطره، ويطلب منه أن يتخلى له عن قلعة الشوبك الواقعة شرقي وادي عربة، ليجعلها خزانة يودع أمواله وذخيرته، ويأوي إليها وأهله وعياله في النائبات. لكن الملك الشاب الناصر داود خيب ظن عمه

ورفض التنازل عن القلعة، فكان ذلك سبباً في الوحشة التي وقعت في نفس الملك الكامل منه. فأخذ يبحث عن ذرائع يتستر وراءها لمعاقبة ابن أخيه والانتقام من الإهانة التي ألحقها به. فوجد في سيرة الملك الناصر داود الشخصية، انشغاله باللهو من جهة، وتسلطه على أموال أهل مملكته وسيرته الظالمة فيهم من جهة أُخرى، ذريعة كافية تبرر ما سيتخذه من إجراءات لمحاسبته.

كان قرار الملك الكامل متطرفاً، إذ عزم على تجريد الناصر داود من مُلكه وإقصائه عن مملكة دمشق. فخرج على رأس جيش من القاهرة في رجب ٦٢٥هـ/ حزيران (يونيو) ١٢٢٨م، ونزل معسكر تل العجول على مقربة من مدينة غزة، وأرسل بعض عساكره الذين استولوا على مدينة القدس ونابلس والخليل وغيرها من المناطق الفلسطينية. أدرك الناصر داود خطورة الوضع، وأن لا قبل له بالتصدي لجيش عمه الملك الكامل إذا ما توجه نحو دمشق، فأرسل إلى عمه الملك الأشرف موسى مستغيثاً عسى أن يشفع له عنده. وفي هذه الأثناء تحرك الملك الكامل بجيشه من تل العجول ونزل مدينة نابلس وأقام بالقصر الذي أقامه أخوه الراحل الملك المعظم عيسى. ولمّا وصل الملك الأشرف إلى دمشق لم يضيّع وقتاً في الانتظار، وغادرها إلى نابلس لمقابلة الملك الكامل مصطحباً معه الملك الناصر داود. وقبل خروجه بعث برسالة إلى أخيه يسأله فيها العفو عن ابن أخيه، ويطالبه بأن يبقيه ملكاً على دمشق من دون غيرها. فلمّا تسلم الملك الكامل الرسالة وعلم بقدوم الأشرف إلى نابلس قرر العودة إلى القاهرة. وعندما وصل الأشرف وجده قد غادرها، فقرر اللحاق به ومقابلته وحده من دون الناصر داود الذي بقي ينتظر في نابلس. أدرك الأشرف أخاه الملك الكامل في تل العجول قبل أن يخرج من أرض فلسطين، فاجتمع به. وكان الكامل يعلم بمطمح الأشرف أخيه في مملكة دمشق، فأظهر له أنه إنما اجتاح فلسطين وأخذها من ابن أخيه ليس طمعاً، لكن حرصاً على حمايتها من مطامح الفرنجة المتوثبين لاستعادتها منذ حررها عمه صلاح الدين، بدليل ما قاموا به من إعادة تحصين صيدا وبعض أجزاء من مدينة قيسارية، وأنه الآن بعد أن وصل الأشرف يستطيع أن يطمئن إلى سلامة مدينة القدس من تهديد الفرنجة، إذا ما وافق على أخذ هذه المهمة على عاتقه.

لم يستطع الملك الأشرف الصمود أمام هذا العرض المغري الذي طالما كان يحلم به، وهو أن يصبح ملكاً على عرش دمشق، وأن يكون حامياً لبيت المقدس. وكان الملك الأشرف نشأ وترعرع في مدينة القدس حين كان في كفالة أحد أمراء أبيه فخر الدين عثمان الزنجاري، أحد قادة الملك العادل. ولذلك لم يتردد لحظة في قبول عرض أخيه، ونسي مهمة الوساطة التي خرج من أجلها لإنقاذ عرش الناصر داود

ابن أخيه المعظم عيسى، فتم الاتفاق بين الأخوين، فيما عرف بمؤتمر تل العجول، على ما يلي:

(١) يصبح الملك الأشرف موسى ملكاً على دمشق وأعمالها من حمص شمالاً حتى عقبة فيق المطلة على بحيرة طبرية جنوباً.

(٢) تصبح فلسطين وشرق الأردن من عقبة فيق شمالاً حتى العريش جنوباً جزءاً من مملكة الملك الكامل وضمنها كل القلاع والحصون في هذه المناطق.

(٣) يعوّض الملك الناصر داود عن عرش دمشق ببعض المناطق الشرقية التي كانت جزءاً من مملكة الأشرف، مثل حرّان والرقة وسروج ورأس العين.

(٤) يعطى أميران مواليان للملك الكامل إمارتي بعلبك وحماة بدل أميريهما السابقين.(١٧)

الناصر داود يخسر عرش دمشق وولايته على فلسطين

استهلت سنة ٦٢٦هـ/١٢٢٨م، وما زال الناصر داود، ملك دمشق، في نابلس ينتظر عودة عمه الملك الأشرف، الذي ذهب لملاقاة أخيه الملك الكامل. وعندما عاد الأشرف وجد أن الناصر داود غادر نابلس بعد أن علم بتفصيلات الاتفاق بين عميه في تل العجول. فأسرع الأشرف إلى اللحاق به حتى أدركه وهو مخيّم في قصير ابن معين في منطقة الغور الشمالي، وعرض عليه قبول ولاية البلاد التي سيعوضها في مقابل تنازله عن عرش دمشق، فأبى الناصر داود، وعاد إلى دمشق ليستعد للدفاع عنها. وورد في بعض الروايات أن خطة استلاب عرش الناصر داود كانت تقضي بأن يُلقى القبض عليه إذا رفض قبول ما خصص له، وأن الملك الأشرف كان ينوي فعلاً إلقاء القبض عليه في قصير ابن معين لولا وصول الأمير عز الدين أيبك، مملوك المعظم عيسى، الذي كان ولاه أميراً على قلعة صرخد قبل وفاته، وتخليص ابن سيده من محاولة الأسر الذي كان سيقع فيه. سار الملك الأشرف في أعقاب الناصر داود وحاصر مدينة دمشق، وقطع عنها مصادر المياه. وظل محاصراً المدينة في انتظار وصول أخيه الملك الكامل، الذي تخلف في تل العجول تمهيداً لتوقيع اتفاقية يافا بينه وبين الإمبراطور فردريك الثاني، والتي أسفرت عن تسليم مدينة القدس للفرنجة. وفي أثناء الحصار حدث تصدع في الجبهة الداخلية الدمشقية، إذ انشق بعض الأمراء والقادة الموالين للناصر داود وانضموا إلى معسكر خصميه الملك الأشرف والملك الكامل. وكان أبرز هؤلاء الأمير عز الدين أيدمر المعظمي أكبر أمراء جيشه، وكان أميراً في

ولاية جنين. فالتحق بالملك الكامل بعد أن التقاه في بلدة يبنى قريباً من غزة بسبب إهانة لحقته من سيده الناصر داود. وانشق عنه أيضاً الأمير كريم الدين الخلاطي الذي كان من أخص الأمراء به. وفارقه عمه الملك الصالح إسماعيل ابن العادل، وكان والياً على مدينة بصرى. كما فارقه ابن عمّه الملك المغيث الذي انضم أيضاً إلى عمه الملك الأشرف. وبعد أن انضم الملك الكامل إلى أخيه الملك الأشرف في حصار دمشق، وطال الحصار عدة أشهر اشتد عطش الناس في المدينة بسبب قطع ماء الأنهر عنها، وشحت المؤن وغلت الأسعار وازدادت معاناتهم. ومع ذلك استمر أهل دمشق في مقاومة المحاصرين ودفعهم عن أسوار المدينة. واضطر الملك الناصر داود، بسبب عدم قدرته على الاستفادة من أمواله الطائلة التي كانت مودعة قلعة الكرك، إلى ضرب أوانيه الذهبية والفضية دنانير ودراهم للإنفاق على العسكر والمناصرين. أخيراً، ضعفت همته للصمود والاستمرار في المقاومة فخرج تحت جنح الظلام من قلعة دمشق ومعه نفر يسير من أصحابه وألقى بنفسه على باب خيمة عمه الملك الكامل. رق قلب الكامل لابن أخيه وطيب خاطره وأعاده إلى القلعة بعد أن وعده بتعويض عن عرشه. ثم فتحت أبواب دمشق في يوم ١ شعبان ٦٢٦هـ/ ٢٥ حزيران (يونيو) ١٢٢٩م، ليتسلم الملك الأشرف عرش دمشق بدلاً من الناصر داود. وكان التعويض الذي قدم للناصر داود جزءاً من ترتيبات إدارية أُخرى أعيد بموجبها رسم الخريطة السياسية لفلسطين ومملكة دمشق على النحو التالي:

(١) أُعطي الناصر داود منطقة الكرك والشوبك وأعمالها. بالإضافة إلى منطقة البلقاء والسلط والأغوار. وأعطي أيضاً نابلس وأعمالها وبيت جبرين وأعمال مدينة القدس، لأن مدينة القدس نفسها كانت سلمت للإمبراطور فردريك الثاني، إمبراطور الفرنجة. ثم تنازل الناصر داود بعد ذلك عن طيب خاطر عن الشوبك لعمه الملك الكامل. وكانت الشوبك هي السبب المباشر في النزاع الذي تفجر بينه وبين الملك الكامل والذي أطاحه بالتالي كصاحب عرش مملكة دمشق.

(٢) ضُمت باقي المناطق الفلسطينية التي لم تكن خاضعة للاحتلال الفرنجي إلى الملك الكامل، ملك مصر، وصارت جزءاً من مملكته، وهي مناطق الخليل وغزة وعسقلان والرملة واللد وطبرية، وسائر المناطق الساحلية التي بقيت تحت سيطرة المسلمين.

(٣) أصبح الملك الأشرف ملكاً على دمشق، وفي مقابل ذلك تنازل عن مناطق حرّان والرها والرقة وسروج ورأس العين وجملين والموزر، فأضيفت إلى مملكة الكامل.

(٤) أُقر باقي الأمراء الأيوبيين، مثل الملك الصالح والعزيز والمغيث، على أعمالهم السابقة.

بعد هذه المصالحة خرج الناصر داود من مدينة دمشق ومعه عائلته وأهله وإخوانه وحاشيته ليستقر بقلعة الكرك، التي أصبحت عاصمة مملكته.(١٨)

تسليم مدينة القدس للفرنجة

إذا كان تنافس أبناء صلاح الدين في شأن المُلك دفعهم إلى البحث عن مهادنة الفرنجة في فلسطين، وأدى بهم أحياناً إلى محاولة الاستعانة بهم على التصدي بعضهم لبعض، فإن الأمر بلغ ذروة غير مسبوقة في عهد الملوك من أبناء الملك العادل الأيوبي. إذ لم تقتصر علاقاتهم بالفرنجة الجاثمين على أرض فلسطين ولبنان وسورية على المسالمة والمهادنة فحسب، بل تعدت ذلك أيضاً إلى التخلي عن فريضة الجهاد ضد الأوروبيين الغزاة، والتي لولاها لما وضعوا التيجان على رؤوسهم وتربعوا على عروش مصر وبلاد الشام. إذ بات أبناء الملك العادل وورثة عرشه يرون في الفرنجة قوة سياسية إقليمية لا يتورعون عن مهادنتها والتحالف معها في مقابل تنازلات إقليمية من دار الإسلام، إمّا ثمناً للحفاظ على عروشهم وكراسيهم، وإمّا تعززاً بهم لتصفية الحسابات الصغيرة فيما بينهم، وإمّا لتحقيق مطامح إقليمية في دول بعضهم البعض، وما أشبه الليلة بالبارحة.

بلغت هذه السياسة منتهاها حين طالت تنازلات ملوك العهد العادلي مدينة القدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، التي لم يدخر العرب والمسلمون في تحريرها الدم والعرق والأموال طوال ما يقرب من قرن من الزمان، وكانت تعتبر، ولا تزال، واسطة العقد في فتوحات السلطان صلاح الدين الأيوبي.

صحيح أن الملك الكامل، سلطان مصر، هو الذي أبرم صفقة التنازل عن مدينة القدس مع الإمبراطور فردريك الثاني، إمبراطور الدولة الرومانية، سنة ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م، إلاّ إن انفراده بهذا القرار لم يكن لينفي التهمة ذاتها عن باقي إخوته الملوك، لأنهم كانوا على استعداد لاقتراف الجرم نفسه فرادى أو مجتمعين قبل أن أقدم أخوهم على فعلته. فقبل ثمانية أعوام من ذلك التاريخ، وفي سنة ٦١٨هـ/ ١٢٢١م، حين استولى الفرنجة على مدينة دمياط المصرية وبعد حصارهم المنصورة، وحين أخذوا يتحفزون للانقضاض على مدينة القاهرة وباقي البلاد المصرية، تبودلت الرسائل بين الملوك الأيوبيين والفرنجة، وكان مع الكامل آنذاك أخواه الملك المعظم عيسى، ملك الشام، والملك الأشرف موسى، ملك دمشق، وعرضوا على الفرنجة

الجلاء عن مدينة دمياط، والتخلي عن عزمهم على مهاجمة القاهرة لقاء تنازل الأيوبيين عن مدينة القدس وعسقلان وطبرية وجميع ما حرره السلطان صلاح الدين من أرض الساحل في فلسطين ولبنان، بما في ذلك ميناءا جبلة واللاذقية في سورية. رفض الفرنجة هذا العرض واشترطوا تسليمهم أيضاً قلعتي الكرك والشوبك، وبعد أخذ ورد وافق الملوك الأيوبيون على تسليمهما أيضاً. لكن المفاوضات لم تتم بشأن هذه الصفقة لأن الفرنجة أضافوا في اللحظة الأخيرة شرطاً جديداً، يقضي بأن يدفع الأيوبيون مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دينار (وقيل في رواية ٥٠٠,٠٠٠ دينار) في مقابل إعادة ترميم أسوار مدينة القدس وأبراجها التي كان الملك المعظم عيسى أمر بهدمها تحسباً لسقوط المدينة في أيدي الفرنجة حين شرعوا في الهجوم على دمياط.[١٩]

الملابسات التي أدت إلى التسليم

أشرنا أعلاه إلى ما أسفرت عنه المطامح الإقليمية التي أبداها الملك المعظم عيسى إلى ضم المناطق التابعة لولاية حماة كالمعرة وسلمية، من تفجير الخلاف بينه وبين أخويه الملك الكامل والملك الأشرف. ثم ما تبع ذلك من إجبارهما له على الانسحاب من البلاد التي سبق أن احتلها، وهو ما أجج في صدره الغيظ ضدهما حتى أخذ يبحث عن حلفاء وجدهم ممثلين في الخليفة العباسي الناصر لدين الله، وفي السلطان جلال الدين ابن الملك خوارزم شاه، ملك خوارزم، الذي كان يوسع نفوذه وحدود مملكته غرباً إلى درجة أنه أصبح يهدد الولايات الشرقية للمملكة الأيوبية التي كانت جزءاً من مملكة أخيه الملك الأشرف موسى. ودخلت اتصالات المعظم عيسى بسلطان خوارزم مرحلة متقدمة من التحالف الفعلي حين وعده أن يخطب له على منابر الشام ويضرب السكة (العُملة) باسمه. فقام السلطان بإرسال الخلعة السلطانية إلى المعظم، الذي طاف شوارع دمشق وسككها مرتدياً إياها، وأعلن من ثم قطع الخطبة لأخيه الملك الكامل. ولمّا شعر الملك الكامل بالخطر، الذي يمثله تحالف أخيه مع سلطان خوارزم، لجأ إلى الاستعانة بالإمبراطور فردريك الثاني وطلب منه الحضور بجيشه إلى أرض الفرنجة على الساحل الفلسطيني ليعينه على مخاطر حلف أخيه مع ملك خوارزم. وترغيباً للإمبراطور في سرعة الحضور، عرض عليه الملك الكامل تسليمه مدينة القدس، التي كانت استعادتها من أيدي المسلمين مذ حررها صلاح الدين مطمح كل مسيحي أوروبي وكل ملك من ملوكها وأمرائها. وإمعاناً في هذا الترغيب اشتمل الوعد الذي حمله الأمير فخر الدين ابن الشيخ، رسول الملك الكامل، على تسليم الإمبراطور بقية الفتوح الساحلية التي أحرزها السلطان صلاح الدين.[٢٠]

كان الإمبراطور فردريك الثاني قليل الحماسة للقيام بحملات صليبية كغيره من ملوك أوروبا الذين سبقوه، وكان تعرض للوم والاتهام من جانب الكرسي البابوي في روما بسبب الفتور الذي أبداه، بل إنه تعرض في إحدى مراحل نزاعه مع الكنيسة لعقوبة الحرمان البابوي. فلمّا وصلت عروض الملك الكامل إلى بلاط الإمبراطور في بالرمو في صقلية، رأى أن الفرصة أصبحت مؤاتية للقيام بحملة صليبية كي ينفي عن نفسه صفة المسيحي العاق التي ألصقتها به سياسة الكنيسة وقراراتها. ولذلك قرر الخروج في هذه الحملة (الحملة الصليبية السادسة) قاصداً ميناء عكا. فعرج على جزيرة قبرص ولم يصل إلى ميناء عكا إلاّ بحلول أيلول/سبتمبر ١٢٢٨. أمّا الجماعات الأوروبية التي انضوت تحت لواء الإمبراطور وسبقت وصوله إلى عكا، فكانت قليلة العدد، ولم يكن في قدرتها إحداث تغيير في ميزان القوى في فلسطين، ولذا اقتصر نشاطها على أعمال الترميم لحصون بعض المدن الساحلية، مثل تحصينات في قيسارية ويافا، وقلعة القرين القريبة من قرية معليا في الجليل الغربي. أمّا أبرز ما فعله صليبيو هذه الحملة فكان إعادة ترميم أسوار مدينة صيدا اللبنانية، واستولوا على حصة المسلمين في نصف خراج أراضي المدينة، والتي نصت عليها اتفاقية الصلح التي عقدت مع صلاح الدين.

كان وصول الإمبراطور إلى ميناء عكا متأخراً، فقد وصل بعد ما يقرب من عام كامل على وفاة الملك المعظم عيسى الذي كان يشكل تهديداً على مملكة أخيه الملك الكامل، وهو ما حدا الأخير على الاستعانة بالإمبراطور واستدعاء حضوره وحضور عساكره إلى فلسطين. وبموت المعظم عيسى لم يتم زوال الخطر الذي خشيه الملك الكامل فحسب، بل أيضاً أن الكفة رجحت تماماً لمصلحته، وباتت مملكة دمشق التي أورثها المعظم عيسى لابنه الناصر داود تترنح تحت تهديد الملك الكامل الذي كانت قواته تحاصر مدينة دمشق قاعدة هذه المملكة.

كان الملك الكامل لا يزال في معسكره في تل العجول حين جاءه رسول الإمبراطور يحمل الهدايا النفيسة، ويطالبه بالوفاء بوعده تسليم مدينة القدس، لكنه أخذ يماطل ويسوّف. وطالت مدة تبادل السفراء والرسل بين الطرفين إلى أن بلّغ الملك الكامل الرسل، في آخر المطاف، إحجامه عن الوفاء بالوعد، إذ ليس هناك من سبب وجيه يوجب تسليم القدس، لأن المساعدة العسكرية التي طلبها ثمناً للتنازل عنها لم تأت في وقتها، بل إنه لم يعد بحاجة إليها بعد أن تغيرت المعطيات على الساحة السياسية بعد زوال خطر المعظم عيسى. وفوق ذلك كله فإن القيام بخطوة متطرفة كهذه ستحدث زلزالاً في موقف المسلمين وتؤذي مشاعرهم الدينية. وفي أثناء فترة الاتصالات وتبادل السفراء هذه ترك الإمبراطور عكا وتوجه إلى ميناء يافا وباشر أعمال

تحصين أسوار المدينة وقلعتها ودفاعاتها، وكان يتلقى في الوقت نفسه تقارير عما يجري في أوروبا، وخصوصاً موقف البابا منه ومن حملته، فقد أصدر ضده قراراً ثانياً يعلن الحرمان البابوي عليه، وأنه أصبح صاحب حق الوصاية على الإمبراطورية. أقلقت هذه الأخبار الإمبراطور وأحس بضرورة العودة إلى بلاده. لكنه كان يعلم بأن عودته صفر اليدين ستزيد أوضاعه حرجاً، ولذلك غير أسلوب مخاطبته للملك الكامل، ولجأ إلى أسلوب التذلل والاستعطاف، حتى قيل إنه بكى أمام رسول الكامل، الأمير فخر الدين ابن الشيخ صدر الدين ابن حموية، قائلاً: «لولا أني أخاف انكسار جاهي عند الفرنج، لما كلفت السلطان شيئاً من ذلك، وما لي غرض في القدس ولا غيره، وإنما قصدت حفظ ناموسي عندهم.»[٢١]

لم يلبث هذا الأسلوب من الاستعطاف الذي انتهجه الإمبراطور أن وجد آذاناً صاغية عند الملك الكامل، وبالتالي كان له أثر في قراره بالاستجابة لمطلبه. وعلى المرء في هذا المقام ألاّ يتغافل عن الاعتبارات السياسية الأُخرى التي أخذها الملك الكامل في الحسبان. ففي مقابل وصمة العار التي ستلطخ جبينه بسبب تسليمه مدينة القدس لأعداء الإسلام، مع ما ينطوي عليه من مس بمشاعر المسلمين، كان هنالك بعض الاعتبارات السياسية التي تدخلت في حسم هذا الأمر. فحرب الكامل ضد ابن أخيه، الناصر داود، ما زالت محتدمة ولم تحسم بعد. وهناك الملك الخوارزمي السلطان جلال الدين الذي يشكل تهديداً استراتيجياً على مملكة الأيوبيين، لأن احتمالات دخوله الحلبة السياسية ما زالت واردة بسبب استنجاد الناصر داود به لإنقاذ عرشه المهدد. وسيؤدي رفض الملك الكامل تسليم القدس، والوفاء بوعده للإمبراطور، إلى أن يقوم الأخير بتأليب مختلف القوى والمجموعات الفرنجية في فلسطين وحشدها للبدء بجولة جديدة من الغارات والهجمات على أرض مملكة الكامل، وجرّاء ذلك كله سيكون هو ومملكته هدفاً لثلاثة أعداء في آن واحد. وهكذا عززت هذه الاعتبارات والحسابات السياسية الرأي بضرورة الاستجابة لمطلب الإمبراطور الفرنجي، فردريك الثاني، وهو ما تمخض عنه عقد اتفاقية الصلح في يافا في ١٢ شباط/فبراير ١٢٢٩.

أثار تسليم مدينة القدس للفرنجة موجة عارمة من السخط والأسى في العالم الإسلامي. وكانت ردة الفعل شديدة، وخصوصاً عند أهل المدينة. فوصف أحد المؤرخين ذلك بقوله: «فاشتد البكاء وعظم الصراخ والعويل، وحضر الأئمة والمؤذنون من القدس إلى مخيم الكامل وأذّنوا على بابه في غير وقت الأذان، فعز عليه ذلك. وأمر بأخذ ما كان معهم من الستور والقناديل الفضة والآلات وزجرهم. وقيل لهم: 'امضوا إلى حيث شئتم'.» وعظم على أهل الإسلام هذا البلاء واشتد

الإنكار على الملك الكامل وكثرت الشناعات عليه في سائر الأقطار. واستغل خصومه فعلته تلك وبالغوا في التشنيع عليه. وكان على رأسهم ابن أخيه الملك الناصر داود، ملك دمشق، إذ استعان بالفقيه الشامي المشهور ابن الجوزي الذي عقد مجالس الوعظ التي عدّد فيها فضائل بيت المقدس وصوّر عظم المصيبة التي حلت بالمسلمين. وإزاء حملة الاستنكار والتشنيع التي عمت بلاد المسلمين، حاول الملك الكامل أن يدافع عن نفسه محاولاً التقليل من فظاعة الحدث الذي جنته يداه. فروي عنه قوله: «إنا لم نسمح له إلاّ بالكنائس وأُدر خراب، والحرم وما فيه من الصخرة المقدسة وسائر المزارات بأيدي المسلمين على حاله، وشعار الإسلام قائم على ما كان عليه، ووالي المسلمين متحكم على رساتيقه.»(٢٢)

ولعل من المفارقة أن نشير إلى ما أحدثه تسلم مدينة القدس وإعادتها إلى حظيرة المسيحية من استنكار واستياء يصل إلى درجة الغضب لدى الأوساط الفرنجية، الدينية منها والدنيوية في بلاد المشرق. فرأى بعضهم أن كرامة النصرانية كانت تقضي بأن تنتزع المدينة عنوة بحد السيف من أيدي المسلمين لا عن طريق الاستخذاء والتذلل التي توسل بها الإمبراطور إلى الملك الكامل. وكانوا يرون أن استيلاء الصليبيين على المدينة من دون استيلائهم على مقدسات المسلمين هو أمر مرفوض لا تقبل به نفوس الفرنجة الأبيّة. وذهبت فئة صليبية أُخرى إلى القول بإن الحصول على القدس من دون استعادة الكرك والشوبك والأردن لا قيمة له، ولو كان هذا الأمر مقبولاً لقبل الصليبيون ما عرضه عليهم المسلمون أيام حصار دمياط. ورأى فرسان الداوية والإسبتارية في فلسطين والمشرق أن أي إنجاز يحصل عليه الإمبراطور المغضوب عليه من جانب الكنيسة والمطرود من رحمتها هو إنجاز غير شرعي. أمّا الأمراء الصليبيون فأغضبهم استبداد الإمبراطور بالرأي من دونهم، وإعلانه نفسه ملكاً على عرش مملكة القدس اللاتينية من دون مشاركتهم في القرار. فليس غريباً وهذا حال ردات الفعل الصليبية أن يوقّع بطرك مملكة بيت المقدس قرار الحرمان ضد المدينة المقدسة نفسها وضد من فيها من المسيحيين، إذا قاموا باستقبال الإمبراطور المحروم من الكنيسة.(٢٣)

اتفاقية يافا

عقدت اتفاقية يافا بين الملك الكامل والإمبراطور فردريك الثاني تحت إطار هدنة عامة بين المسلمين والفرنجة، لمدة عشرة أعوام وخمسة أشهر وأربعين يوماً تبدأ بـ ١٨ ربيع الأول ٦٢٦هـ/ ١٤ شباط (فبراير) ١٢٢٩م. إلاّ إن جوهر هذه الاتفاقية كان يصب

حول مدينة القدس وما ارتبط بها من مقدسات وقرى وشؤون إدارية، فنصت على ما يلي:

(١) تسلم القدس للإمبراطور على أن تظل أسوار المدينة وتحصيناتها خراباً وألاّ تجدد الأسوار.

(٢) ألاّ يكون للفرنج موطئ قدم خارج مدينة القدس، وأن تظل قرى بيت المقدس في أيدي المسلمين.

(٣) قرى بيت المقدس والضاحية يديرها وال مسلم، وتكون البيرة مقراً له.

(٤) يظل الحرم الشريف بما فيه من المعالم، كالصخرة والمسجد الأقصى، في أيدي المسلمين، ويظل شعار الإسلام فيه ظاهراً.

(٥) ألاّ يسمح للإفرنج بدخول القدس إلاّ بغرض الزيارة. ويكون المتولون على الأماكن المقدسة من المسلمين.

(٦) تكون القرى الواقعة على الطريق بين القدس وكل من عكا ويافا تحت إدارة الفرنجة لحماية أرواح الحجاج وضمان سلامتهم (بلغ عدد هذه القرى عشر قرى).[٢٤]

التطورات السياسية بين تسليم القدس وتحريرها الثاني سنة ١٢٣٩

تميزت الأعوام العشرة التي أعقبت تنازل الملك الكامل عن مدينة القدس بالهدوء السياسي على الساحة الفلسطينية. فبعد أن أُخرج الملك الناصر داود من دمشق واستقر بقلعة الكرك، كملك على الأردن وبعض أجزاء من فلسطين الوسطى، نابلس وبعض نواحي القدس، أبدى علامات الرضا عن عمه الكامل التي انعكست بإهدائه قلعة الشوبك. وأخذ مناخ العلاقات الحسنة يتعمق بين الطرفين، كما تدل على ذلك المصاهرة بينهما حين زوّج الملك الكامل ابنته عاشوراء للناصر داود. أمّا الأشرف فتنازل عن طيب خاطر عن بعض أجزاء مملكته في المشرق لقاء فوزه بعرش دمشق بعد أن نصبه الملك الكامل ملكاً عليها.

وعلى صعيد العلاقة الأيوبية - الفرنجية لم تشهد هذه الفترة أي نشاط معاد لافت للنظر لأي من الطرفين تجاه الطرف الآخر. يعود ذلك بالضرورة إلى الاضطراب السياسي الذي حل في أوساط مملكة بيت المقدس الصليبية بعد أن رحل الإمبراطور فردريك الثاني. حتى إن عرش المملكة ظل من دون ملك حتى سنة ١٢٦٨. أمّا الأيوبيون، الملك الكامل وإخوانه وباقي أمراء الشام، فقد شغلتهم الصراعات الداخلية

من ناحية، وخوفهم من الخطر الخوارزمي الذي يهدد المملكة من الشرق من ناحية أُخرى، عن استغلال الاضطراب الذي ساد مملكة الفرنجة، فأمضوا تلك السنين في ترتيب الأوضاع الداخلية بين أمراء الأسرة، وفي تعزيز قبضتهم على الولايات الشرقية التي باتت عرضة للاجتياح من جانب ملك خوارزم جلال الدين شاه بعد أن استطاع أن ينتزع مدينة خلاط التي كانت جزءاً من مملكة الأشرف ابن العادل. وبسبب الخطورة التي يمثلها التهديد الخوارزمي قام الملك الكامل نفسه بتحمل أعباء جبهة المشرق، فاستبعد أخاه الأشرف الذي أظهر قسطاً كبيراً من الفشل في حمايتها، وتركه ملكاً على دمشق يمضي أوقاته في اللهو والعبث. فكان الملك الكامل يكثر من الخروج بجيشه من القاهرة متجهاً إلى المشرق، ولم تكن تمضي سنة واحدة من دون أن يقوم بحملة عسكرية إلى تلك النواحي يرافقه ابنه البكر، الملك الصالح أيوب، الذي عيّنه نائباً عنه في منطقة آمد بعد أن صرفه عن ولاية العهد ونيابته في القاهرة، ليعطي ابنه الأصغر الملك العادل (الثاني) هذا المنصب.[٢٥]

ثم ما لبث الملك الأشرف أن بدأ يستعد للرد على سياسة التهميش التي اتبعها معه أخوه الملك الكامل، والتي تمثلت بصورة خاصة في تجريده من أملاكه في ولاية المشرق. فأقام تحالفاً تشكّل من أمراء بلاد الشام ضد أخيه وسياسة الاحتواء التي مارسها. وكان ذلك بالتنسيق مع الملك السلجوقي غياث الدين كيخسرو، الذي كان منزعجاً من بسط نفوذ الكامل في مناطق الجزيرة وديار بكر وأذربيجان. علم الملك الكامل بهذا التحرك بعد أن بلّغه أمير حماة به، فأخذ يستعد لمهاجمة دمشق لانتزاعها من الأشرف. فاستدعى الناصر داود، ملك الكرك، إلى القاهرة ليكون حليفه ضد الأشرف وتحالفه. ولمّا قدم إلى القاهرة قلّده عرش دمشق، بعد أخذها من الأشرف. وكإجراء انتقامي على انضمام الناصر داود إلى معسكر الملك الكامل، أغار الملك الأشرف على مدينة نابلس، وكانت جزءاً من مملكة الكرك في ذلك الوقت، ونهب خزائن المال التابعة للناصر داود. في هذه الأثناء وقبل أن يخرج الكامل من القاهرة مات الملك الأشرف، رأس التحالف الشامي، فورثه على عرش دمشق أخوه الملك الصالح إسماعيل ابن الملك العادل، بناء على وصية سابقة، لأن الملك الأشرف لم يخلف أبناء ذكوراً. فقام الملك الجديد على رأس التحالف السابق، الذي لم يصمد أمام جيش الكامل حين وصل إلى دمشق. فتنازل الصالح إسماعيل عن دمشق وسلمها للملك الكامل وعُوّض عنها مدينة بعلبك. لم يف الكامل بوعده للناصر داود بعرش دمشق، فأخذ يتهيأ للعودة إلى الكرك. وشاءت الأقدار أن يلقى الكامل حتفه بعد قليل من دخوله دمشق في ٢١ رجب ٦٣٥هـ/ ٩ آذار (مارس) ١٢٣٨م. فقرر الأمراء الموجودون في دمشق أن يبايعوا ابنه الملك العادل سلطاناً على مصر والشام، وأن

ينوب عنه في دمشق الملك الجواد ابن مودود ابن الملك العادل. أزعج هذا الأمر الناصر داود الذي كان يأمل بعرش دمشق، كما أزعج الصالح أيوب ابن الكامل الذي رأى في نفسه الأحق بمُلك أبيه. لكن نائب دمشق الجديد الملك الجواد وبعد اتصالات سرية جرت بينه وبين الصالح أيوب ابن الكامل، الذي كان يتولى أعماله في حصن كيفا في المشرق، تنازل عن عرش دمشق في مقابل ولاية سنجار، فقدم الصالح أيوب وتولى عرش دمشق. واتصل به أمراء مصر واستدعوه لتولي السلطنة بدل أخيه الملك العادل الثاني، فترك دمشق واستخلف ابنه الملك المغيث نائباً عنه فيها. أقام الصالح أيوب بنابلس ينتظر انضمام عمه الصالح إسماعيل النائب في بعلبك ليخرجا معاً إلى مصر. ولم يكن يعلم بأن عمه يخطط للوثوب على عرش دمشق الذي انتزعه منه أخوه الكامل، ولذا أخذ يماطل في الوصول إلى نابلس. ثم ضرب ضربته على حين غرة واستولى على دمشق وسجن الملك المغيث ابن الصالح أيوب. ولمّا سمع أمراء جيش الصالح أيوب بما حدث بدأوا بالتفرق عنه حتى بقي في نفر قليل من غلمانه وحرسه الشخصي.

وعندما استولى الصالح أيوب على دمشق، وحدث الانقسام بينه وبين أخيه الملك العادل، توجه الناصر داود، ملك الكرك، إلى مصر وأعلن تأييده للعادل ضد أخيه. ولمّا آل أمر الصالح أيوب إلى ما آل إليه وهو في نابلس أرسل الناصر داود كوكبة من فرسانه قبضوا عليه وحملوه إلى الكرك ليعتقله عنده في القلعة.[٢٦]

الناصر داود والتحرير الثاني للقدس

انتهى أجل الصلح الذي نصت عليه اتفاقية يافا بين الملك الكامل، سلطان مصر، وبين الإمبراطور الفرنجي فردريك الثاني بحلول السنة العاشرة من الهدنة بين الطرفين في سنة ١٢٣٩. وكانت مملكة بيت المقدس لا تزال تعاني جرّاء آثار الاضطراب السياسي الذي أصابها بعد رحيل الإمبراطور عائداً إلى صقلية. وظل عرش المملكة شاغراً مع حلول هذه السنة. ومع ذلك ظلت مدينة القدس في أيدي الفرنجة، منذ أن سلمت لهم قبل عشرة أعوام، وكانت لا تزال من دون أسوار وتحصينات التزاماً ببنود الاتفاقية الآنفة الذكر، الأمر الذي جعلها هدفاً سهلاً أمام أي محاولة إسلامية لاستعادتها. ولمّا قاربت فترة الهدنة على نهايتها قام الصليبيون، مستغلين انشغال الحكام الأيوبيين بصراعاتهم الداخلية، بعمليات ترميم أسوار مدينة القدس وأبراج قلعتها التي لم يكن قائماً منها سوى برج داود بعد أن تركه المعظم عيسى سالماً ولم يدمره حين أمر بهدم أسوار المدينة وتحصيناتها في إبان أزمة دمياط. وقد

ترافق الإجراء الفرنجي هذا مع وصول الحملة الصليبية الفرنسية التي خرجت في هذه السنة استجابة للدعوة البابوية، التي انطلقت من كنيسة الحبر الأعظم في روما، إلى تجنيد رعاياها الأوروبيين من أجل الحفاظ على سيطرة الصليبيين على مدينة القدس. هذه الحملة التي انخرط فيها أربعة من كبار أمراء المقاطعات الفرنسية، وعلى رأسهم أمير مقاطعة شامبين ثيوبولد الرابع.[٢٧]

كانت التبعية الإدارية لفلسطين الأيوبية في هذه الفترة الزمنية بعهدة الملك العادل الثاني، ابن الملك الكامل، سلطان مصر، والذي كان يدير الشريط الساحلي جنوبي يافا من عسقلان حتى العريش، بينما كانت المناطق الداخلية بعهدة الملك الناصر داود، ملك الكرك وفلسطين. كانت الترميمات التي أجراها الفرنجة في القدس خرقاً صريحاً لاتفاقية صلح يافا المذكورة، وعلى الرغم من ذلك لم يتحرك أحد من الملوك الأيوبيين سوى الناصر داود للتصدي لهذا الخرق. فقد كان الصالح إسماعيل ابن الملك العادل يعزز قبضته على عرش دمشق بعد أن استلبه من ابن أخيه الصالح أيوب، ويُجند من حوله أمراء الشام الأيوبيين من أجل هذه الغاية، بينما كان العادل الثاني ابن الملك الكامل يعد العدة في مصر للتصدي لمحاولات أخيه الصالح أيوب، المعتقل في قلعة الكرك، لانتزاع عرش مصر منه. وعندما نما إلى علم الناصر داود بعمارة قلعة القدس، توجه على رأس جيشه وحاصر المدينة ورماها بالمنجنيق حتى دخلها عنوة بعد ٢١ يوماً من الحصار. وتحصن المدافعون من الصليبيين في برج داود فحاصرهم وضيق عليهم حتى أذعنوا له بعد أن منحهم الأمان، وذلك في أواسط جمادى الأولى ٦٣٧هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٢٣٩م، بعد أن ظلت المدينة تحت سيطرة الفرنجة ما يقرب من ١١ عاماً، ثم جعلها مقراً له.[٢٨]

كان تحرير القدس صدمة فاجأت قادة الحملة الفرنسية الذين كانوا يجمعون شمل عساكرهم في ميناء عكا. فلمّا اجتمع هؤلاء القادة لتدبر الأمر انقسموا على أنفسهم؛ فرأى بعضهم أن تُوجه الحملة إلى مصر للاستيلاء على أحد الميناءين دمياط أو الإسكندرية، كي يقايضوا به مدينة القدس. وذهب رأي آخر إلى ضرورة التوجه نحو دمشق. ودعا رأي ثالث إلى احتلال صفد لإعادتها قاعدة داخلية للصليبيين تنطلق منها هجماتهم على عمق البلاد الإسلامية. وطلب رأي رابع أن توجه حملتهم إلى القدس ذاتها. وبالتالي لم يعتمد أي من الآراء الأربعة، فتوجهت حملة نحو مدينة عسقلان من أجل تدمير تحصيناتها تمهيداً لغزو دمشق. ولمّا سمع العادل الثاني، سلطان مصر، بذلك أرسل قوة عسكرية للدفاع عن عسقلان، حيث استطاع المسلمون تمزيق المهاجمين الصليبيين وإلحاق كارثة بهم. فعاد الناجون من الموت أو الأسر فارين بأرواحهم إلى عكا.[٢٩]

القدس تُسلَّم للفرنجة مرة ثانية

عندما حرر الملك الناصر داود بيت المقدس من أيدي الصليبيين، كان الصالح أيوب ابن الملك الكامل لا يزال معتقلاً عنده في قلعة الكرك، منذ اعتقله وهو في نابلس يستعد للتوجه إلى مصر لعزل أخيه العادل الثاني عن عرشها. ولم يستجب الملك الناصر لطلب العادل تسليمه أخاه، لأنه كان يرى فيه ورقة رابحة يستطيع استخدامها في الوقت المناسب. وغني عن الذكر أن سياسة الناصر داود كانت تتمحور حول هدف استراتيجي واحد ووحيد هو استعادة عرش دمشق الذي استلبه منه عماه الملك الكامل والملك الأشرف.

في أواخر رمضان ٦٣٧هـ/ نيسان (أبريل) ١٢٤٠م، أفرج الناصر داود عن الصالح أيوب بعد سبعة أشهر من الأسر، واستدعاه ليلتحق به، وكان حينها في مدينة نابلس، ثم أعلن بيعته بالسلطنة للصالح أيوب، وأمر بالخطبة له بعد أن قطع الخطبة لأخيه العادل الثاني. ولدى انتشار خبر هذه البيعة أخذ أنصار الصالح أيوب ومماليكه يتوافدون إلى نابلس لوضع أنفسهم في خدمته وفي تصرفه. فخرج الناصر داود ومعه الصالح أيوب، مرشحه لسلطنة مصر، إلى بيت المقدس حيث عقدا حلفاً بينهما عند الصخرة المشرفة عرف باسم حلف الصخرة، تقتسم بموجبه المملكة الأيوبية بينهما، فتكون مصر للصالح أيوب، وتكون بلاد الشام وبلاد المشرق للناصر داود بعد أن يعاد له عرش مدينة دمشق.(٣٠)

كانت مبايعة الناصر داود للصالح أيوب خطوة انتقامية من العادل الثاني، سلطان مصر، بعد أن أخل بوعد كان قطعه على نفسه بإعادة الناصر إلى عرش دمشق، إذ إنه بارك استيلاء عمه الصالح إسماعيل على عرشها حين كان الصالح أيوب في نابلس.(٣١)

بعد عقد حلف الصخرة خرج الحليفان نحو مصر وعسكرا بالقرب من مدينة غزة انتظاراً لوصول المؤيدين والأنصار. وإزاء هذه الحركة أخرج العادل الثاني جيشاً من مصر للقضاء على عسكر الحليفين، فأقام معسكره في بلبيس على الطريق إلى غزة، وكتب إلى عمه الصالح إسماعيل، ملك دمشق، ليرسل جيشاً نحو فلسطين، كي يضعا جيش الحليفين الخصمين بين فكي الكماشة، بين جيش مصر وجيش دمشق. وخوفاً من الوقوع في هذا الشرك لم يجد الحليفان، الناصر داود والصالح أيوب، بداً من ترك غزة والتراجع شمالاً، إذ عادا إلى مدينة نابلس وأخذا ينتظران ما سيحدث وهما في حيرة من أمرهما. ويروي المؤرخ ابن واصل في هذا الصدد أنه بينما كان الصالح أيوب يقف على جبل الطور/ جرزيم إذ بنجاب يأتيه بكتاب أرسله قادة من

عساكر مصر يستدعونه فيه إلى مصر ليولوه السلطنة. وكان عسكر مصر انقلبوا على العادل الثاني واعتقلوه في المعسكر الذي أقاموه في بلبيس. ثم توالت بعد ذلك رسائل أُخرى من قادة مصريين آخرين يلحون عليه في سرعة الوصول إلى القاهرة.

لم يطل انتظار الصالح أيوب في نابلس، فوصل إلى مصر يصحبه الملك الناصر داود حليفه، وتسلم سلطنة مصر، وتلقى بيعة العساكر والأعيان فيها، فتمت له السيطرة على مقاليد الأمور. وكما تنكر العادل الثاني لوعوده التي قطعها من قبل للناصر داود، تنكر كذلك حليفه الجديد الصالح أيوب للوعد الذي قطعه له بمقتضى حلف الصخرة. وفسر حنثه بوعده أنه إنما حلف اليمين مكرهاً عندما كان في الأسر. ولم يقتصر موقف الصالح أيوب على عدم الوفاء بتنفيذ الاتفاق فقط، بل تعداه إلى التهديد والوعيد، إذ سرّب إلى الناصر داود، عن طريق بعض المقربين منه، أنه بصدد القبض عليه ووضعه في السجن. فعاد الناصر داود على جناح السرعة إلى فلسطين بعد أن استأذن مضيفه في السفر. وكانت بلغته أيضاً أمور أزعجته بعد أن قام الفرنجة بتحريض من الصالح إسماعيل، ملك دمشق، بالإغارة على مدينة نابلس فنهبوها وأسروا بعض أهلها حتى إنهم سلبوا منبر مسجدها.(٣٢)

انضم الناصر داود بعد رجوعه إلى فلسطين إلى التحالف المعادي للصالح أيوب، والذي كان يقف على رأسه الصالح إسماعيل، ملك دمشق. فلمّا أرسل الصالح أيوب جيشاً إلى فلسطين اشتبك جيش الناصر داود معه قرب مدينة القدس، وأوقع في جيش مصر هزيمة بعد أن أسر بعض قادته.

كان حلف ملوك الشام الأيوبيين قائماً منذ أن استولى الصالح إسماعيل على دمشق، وازدادت الحاجة إلى استمراره بعد أن فُقد جناحه الغربي حين استولى الصالح أيوب على مصر. فرأى زعماء هذا الحلف ضرورة سد النقص الذي نتج من خروج مصر من المعادلة، وأجروا اتصالاً بالفرنجة في فلسطين لضمهم طرفاً إلى هذا الحلف. كانت قوة الفرنجة العسكرية متواضعة في هذه المرحلة، لكن وجود الأمير ثيوبولد الرابع، أمير شامبين، في عكا حول الفرنجة إلى قوة ذات حيوية، إذ كان في تصرفه ما يقرب من ٥٠٠٠ محارب من الفرسان، بالإضافة إلى عدد مماثل من المشاة.

ونظراً إلى حرص الصالح إسماعيل على ضم الفرنجة إلى تحالفه المعادي للصالح أيوب، سلطان مصر، فإنه أظهر سخاء غير مسبوق كي يوافقوا على الانضمام إلى الحلف. إذ وعدهم بالتنازل عن أجزاء من لبنان، بالإضافة إلى حصة المسلمين في خراج مدينة صيدا. وفي فلسطين كان حجم التنازل كبيراً إلى حد لم يكن يحلم به الفرنجة. فبالإضافة إلى الجليل وطبرية وعسقلان على الساحل، فإنه تنازل لهم عن

مدينة القدس بمزاراتها كافة، ما خلا منطقة الحرم الشريف، علماً بأن بعض الشهادات العينية، التي أدلى بها المؤرخ جمال الدين ابن واصل، يؤكد أن الحرم لم يكن محظوراً عليهم، الأمر الذي تسبب بجرح مشاعر المسلمين. وشملت قائمة التنازلات عدداً من القِلاع المهمة التي سبق أن حررها السلطان صلاح الدين، مثل صفد وطبرية وتبنين وشقيف أرنون وهونين وتيرون، وكانت في هذا الوقت مدمرة، لكن كان من السهل تحويلها إلى قلاع حصينة بعد شيء من الترميم، وهو ما فعله الفرنجة بالنسبة إلى بعضها.

وعلى هامش هذه التنازلات «الحاتمية» فإن الصالح إسماعيل سمح للفرنجة بارتياد أسواق دمشق واقتناء الأسلحة من ورش السلاح. وإزاء هذا التفريط بالأرض المقدسة وبفتوحات صلاح الدين الأُخرى، قامت ضجة شعبية عارمة تزعمها فقيه دمشق وبلاد الشام الإمام الشافعي عز الدين بن عبد السلام وفقهاء آخرون. فأصدر فتوى تحرم بيع الأسلحة للصليبيين، ثم قطع الخطبة للصالح إسماعيل، إذ امتنع من ذكر اسمه فيها. فأمر الصالح إسماعيل بعزل هؤلاء عن وظائفهم، ثم بنفيهم عن بلاد الشام إلى مصر.(٣٣)

ولعل أطرف ما ذكر في هذا الصدد ما يرويه المؤرخ ابن شداد في «الأعلاق الخطيرة» عما حدث عندما تقدم الفرنجة لاستلام شقيف أرنون (أو قلعة بوفور). فقد رفض قائد القلعة الأيوبي أن يسلمها للقائد الصليبي بارون صيدا، ولمّا بُلّغ الملك الصالح إسماعيل بذلك استدعى قائده إلى دمشق وأنزل به عقوبة الإعدام. لكن المسألة لم تنته عند هذا الحد، فقد رفض نائب قائد القلعة، شهاب الدين أحمد الشقيفي، هو الآخر أن يسلم القلعة للفرنجة، وكتب رسالة إلى الملك الناصر داود يطلب منه النجدة، فأسرع الأخير بإرسال راياته لترفع على القلعة إشعاراً بأن ملكيتها عائدة إليه وأنها بحمايته، لكنه لم يكن في وضع يمكنه من تقديم العون الفعلي للعساكر المدافعين عنها. وعندما رأى الصالح إسماعيل إصرار جنوده على رفض التنازل عن القلعة، اضطر إلى إرسال جيش من دمشق لمحاصرتها؛ عندها سلم القائد وجنوده القلعة لعسكر دمشق، لئلا يقال إنهم سلموها لعسكر الفرنجة.(٣٤)

حاول الفرنجة الاستفادة من طرفي النزاع الأيوبيين. فبعد أن أكملوا استلام المواقع التي تنازل عنها الصالح إسماعيل، اتصلوا بالصالح أيوب السلطان في مصر، وكان يمر، آنذاك، بأزمة ولاء من جانب قادته، فكان مستعداً لتقديم أي تنازلات للفرنجة يكسب بواسطتها ودهم. فسلمهم مدينة عسقلان والمناطق المجاورة لمدينة غزة، وأطلق لهم مئات الأسرى الإفرنج الذين كانوا في أسره، وشرعوا بعد ذلك في تحصين مدينة عسقلان. وفي أعقاب المعركة التي قادها التحالف الأيوبي - الفرنجي

بالقرب من غزة والهزيمة التي لحقت بالمتحالفين فيها، قرر زعيم الفرنجة ثيوبولد، أمير شامبين، مغادرة عكا إلى فرنسا. وترافقت عودته مع وصول الحملة الصليبية الإنكليزية التي قادها ريتشارد دو كورنواي، شقيق ملك إنكلترا وصهر الإمبراطور فردريك الثاني، وذلك في حزيران/ يونيو ١٢٤٠. وقام ريتشارد على الفور باستئناف أعمال التحصين التي شرع فيها سلفه في عسقلان. وأرسل الصالح أيوب، ملك مصر، يعرض عليه معاهدة جديدة تكون مكملة للمعاهدة السابقة التي عقدها مع أمير شامبين الفرنسي. وتضمن عرضه هذه المرة استعداده للاعتراف بشرعية التنازلات التي قدمها خصمه الصالح إسماعيل للفرنجة، بحيث تصبح مناطق الجليل، وضاحيتا يافا وعسقلان، وكل نواحي مدينة القدس، بما فيها بيت لحم ومجدل يابا، بالإضافة إلى طبرية وصفد وقلعتي كوكب والطور، داخلة كلها في مملكة بيت المقدس اللاتينية، وأن تبقى مدن نابلس وعسقلان وبيسان والخليل وأريحا في أيدي المسلمين. رحب الفرنجة بهذا العرض وعقدوا الاتفاقية مع الصالح أيوب في ربيع سنة ١٢٤١. وبعد أن عاد ريتشارد دو كورنواي إلى بلاده في أيار/ مايو من السنة ذاتها، عاود فرسان الداوية أعمالهم العدوانية، لأنهم كانوا يعارضون المعاهدة مع المسلمين، وهاجموا بعض نواحي فلسطين، كنابلس والخليل. وعندما وصلت المفاوضات والوساطات التي كانت تجرى للمصالحة بين ملك مصر وكل من ملك دمشق وملك فلسطين إلى طريق مسدود، عاد الاستقطاب من جديد بين المعسكرين المتنافسين، وحاول الطرفان الأيوبيان في هذه المرحلة أيضاً خطب ود الفرنجة. فعرض عليهم كل طرف من جانبه تنفيذ الوعود المتعلقة بتسليمهم مدينة القدس مع إعطائهم الحق في تأدية شعائرهم الدينية داخل الحرم الشريف، وهو أمر لا سابقة له، إذ كان استثني الحرم الشريف في اتفاقية يافا التي عقدها الملك الكامل مع الإمبراطور. وبذلك يكون الملوك الأيوبيون الثلاثة وحلفاؤهم من أمراء الشام قد أقروا فعلاً بمبدأ استيلاء الفرنجة على الحرم الشريف، إذ استفاد الفرنجة من السياسة ذات الوجهين. لكن هذه السياسة لم تكن لتستمر إلى أمد بعيد، فعندما بلغ النزاع بين المتنافسين شفا الحسم، كان لزاماً على الفرنجة بأن يحسموا أمرهم مع أي طرف هم. وفي هذه المرحلة تغلب جناح فرسان الداوية الذين كانوا يرون ضرورة التحالف مع الأمراء الشاميين ضد ملك مصر. وهكذا اتخذ ملوك الشام وحلفاؤهم من الفرنجة القرار بغزو مصر، بعد أن وعدوا الفرنجة بحصة مجزية منها إذا ما استولوا عليها، إضافة إلى ما مُنحوه من أرض فلسطين والجنوب اللبناني.[٣٥]

الخوارزمية يحررون القدس
ويرجحون كفة الصالح أيوب

أغلق التحالف الأيوبي - الفرنجي ضد الصالح أيوب كل الأبواب أمامه لإيجاد حليف يقف إلى جانبه في بلاد الشام، اللهم إلاّ ملك حماة التي بقيت شبه جيب معزول تطوقه بلاد أعضاء التحالف. ولم يبق أمامه إلاّ مواليه من الخوارزمية ممن كانوا أعلنوا ولاءهم له عندما كان ينوب عن أبيه في الولايات الشرقية، وكأنه ادخرهم لمثل هذا اليوم. فأرسل إليهم كتاباً في أواخر سنة ٦٤١هـ/حزيران (يونيو) ١٢٤٤م يستحثهم على الحضور. وكان المؤرخ جمال الدين ابن واصل قد وقف على نسخة عن هذا الكتاب وأورد ذكره. كان مبدأ العلاقة بين الصالح أيوب والمقاتلين الخوارزمية يعود إلى سنة ٦٣٤هـ/١٢٣٦م أيام ولايته على المشرق، بعد أن حولهم مقتل ملكهم جلال الدين ابن خوارزم شاه إلى قوى مبعثرة من المرتزقة يؤجرون سيوفهم لمن يدفع الأموال. ولمّا رأى الصالح أيوب فيهم هذه الطاقة العسكرية أراد أن يستفيد منهم في صراعاته ضد حكام الموصل وغيرهم من خصوم الدولة الأيوبية في المشرق وبلاد الجزيرة، فاستأذن أباه، الملك الكامل، في استخدامهم في صفوفه فأذن له في ذلك. لكن علاقاتهم به لم تتوثق إلاّ بعد أن قدم لهم الوعود بمنحهم إقطاعات في سنجار وحرّان والرها. ومن ثم صدقه الخوارزمية الولاء، وأخلصوا له النية، واستطاعوا أن يبعدوا عنه خطر عساكر الموصل.

ولمّا استلم الخوارزمية رسالة الصالح أيوب التي يدعوهم فيها إلى دعمه ونصرته خرجت طلائعهم في مستهل سنة ٦٤٢هـ/١٢٤٤م، وقطعت نهر الفرات نحو بلاد الشام. وكان عددهم يربو على ١٠,٠٠٠ مقاتل، على رأسهم أربعة مقدمين أكبرهم المقدم حسام الدين بركة خان، وانضم إليهم مقاتلون أكراد عرفوا باسم القيمرية نسبة إلى بلدة قَيْمَر. وبعد أن اجتازوا نهر الفرات ودخلوا بلاد الشام انقسموا إلى فرقتين: واحدة أخذت طريق البقاع من تحت بعلبك، وأخذت الأُخرى طريق الغوطة، وأمعنوا في النهب والقتل والسبي، وعندما وصلت أخبارهم إلى مسامع الناس انزووا عن طريقهم ولاذوا بالفرار. حتى إن الصالح إسماعيل، ملك دمشق ورأس التحالف المعادي للصالح أيوب، استدعى قواته وكتائبه المنتشرة وتحصن داخل مدينة دمشق.

كانت مدينة القدس أول مدينة استهدفها الخوارزمية. ففر الناصر داود ومعه قواته، وكان مرابطاً على مقربة من المدينة، ودخل الكرك. أمّا قوات الفرنجة التي كانت ترابط فيها، فأسرعت في الانسحاب منها. فاقتحم الخوارزمية المدينة وبذلوا في أهلها من النصارى السيف من دون تمييز وأخذوا النساء والأطفال أسرى. ثم دخلوا

كنيسة القيامة ونبشوا القبور التي فيها، ومنها مرقد المسيح، وأحرقوا عظام الموتى. وبعد فراغهم من القدس توجهوا نحو مدينة غزة، وضربوا معسكرهم على مشارفها، ثم أرسلوا إلى الصالح أيوب يبلّغونه بوصولهم، فأرسل إلى قادتهم ومقدميهم الخلع والأموال والهدايا.

في هذه الآونة خرج من مصر جيشان: كان يقود الأول الأمير ركن الدين بيبرس البندقداري، مملوك الصالح أيوب الذي كان معتقلاً معه في قلعة الكرك، فنزل غزة وانضم إلى الخوارزمية. وكان يقود الجيش الآخر الأمير حسام الدين أبو علي الهذباني وتمركز في مدينة نابلس.

أمّا جيوش التحالف الشامي - الفرنجي فكانت احتشدت في غزة استعداداً لغزو مصر. ولمّا تكامل وصول الخوارزمية وعساكر مصر حدث الاشتباك ودارت الدائرة على جيوش التحالف، ففر قادتها ومقدموها حتى دخلوا دمشق. ثم أحاط الخوارزمية بعسكر الفرنجة ووضعوا السيف فيهم حتى فنوهم قتلاً وأسراً، وسيق أسراهم إلى القاهرة وكانوا بالمئات، فأمر الصالح أيوب بأن تزين شوارع القاهرة احتفاء بالنصر. وقد عرفت هذه المعركة باسم هَرْبيا، على اسم إحدى القرى القريبة من مدينة غزة. وكانت حامية من الفرنجة أفلحت في تحصين مدينة عسقلان بعد أن تنازل عنها الصالح إسماعيل، فتوجه بعض كتائب جيش مصر لمحاصرتها.

بعد معركة هَرْبيا توجه جيش مصري ثالث إلى دمشق يقوده الأمير معين الدين الحسن ابن شيخ الشيوخ، ودخل في إمرته عساكر الخوارزمية، وضرب حصاراً على المدينة امتد إلى جمادى الأولى ٦٤٣هـ/تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٤٥م، حين تم الاتفاق على خروج الملك الصالح إسماعيل والتنازل عنها للصالح أيوب.

أسفرت هذه الجولة من الصراع بشأن السلطة بين حكام الأسرة الأيوبية عن تغير إداري إقليمي تأثرت به فلسطين أكثر من غيرها من ولايات بلاد الشام، فكانت بتبعيتها الإدارية - السياسية تنتقل من يد إلى أُخرى حتى استقرت بعد معركة هَرْبيا في يد الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل. فصارت بإمرته مناطق غزة والساحل الجنوبي وبيت المقدس وبيت جبرين والخليل وبيت لحم ونابلس وبيسان والأغوار - وكانت قبل معركة هربيا مع الناصر داود - ما عدا مدينة القدس التي سلمت ثانية للفرنجة بعد تحررها الثاني. وتقلصت دولة الناصر داود لتقتصر على الكرك والبلقاء وعجلون.[٣٦]

انحراف الخوارزمية عن الصالح أيوب

عندما دخلت قوات الصالح نجم الدين أيوب مدينة دمشق، منع الأمير معين الدين الحسن لبن شيخ الشيوخ عساكر الخوارزمية من دخولها. وأقطعهم بدلاً من ذلك بعض المناطق في محيط المدينة وبعض المناطق الساحلية المحررة في فلسطين. فشكلت هذه الخطوة خيبة أمل قاسية لهم، بعد أن كان أغدق عليهم الصالح أيوب عند استدعائهم إلى نجدته الوعود بإقطاعات كبيرة في أرض مصر، وبعد أن كانوا يطمحون إلى أن يتقاسم معهم البلاد التي يساعدون في تحريرها. لم تتأخر ردة فعل الخوارزمية الغاضبة على نكث الصالح أيوب وعده لهم، فعزموا على الخروج على طاعته وهاجموا بلدة داريا القريبة من دمشق ونهبوها، ثم راسلوا القائد ركن الدين بيبرس البندقداري، قائد الصالح أيوب، الذي تأخر بعد معركة هربيا لإطباق الحصار على عسقلان، وزينوا له التمرد على السلطان والانضمام إليهم، ووعدوه أن يزوجوه بامرأة منهم. ثم كاتبوا الناصر داود وزوجوه امرأة منهم واستمالوه إلى صفوفهم. فأسرع إلى الخروج من حصنه في الكرك واستعاد سيطرته على المناطق الفلسطينية التي كان فقدها في إبان الفتنة السابقة بين ملك دمشق وملك مصر، مثل نابلس والقدس والخليل وبيت جبرين والأغوار. ثم أسرع الصالح إسماعيل، الذي فقد عرشه في دمشق واكتفى بمدينة بعلبك، إلى الانضمام إلى التمرد. وكذا فعل أمير قلعة صرخد الصحراوية، إذ كان هؤلاء يخشون مخططات الصالح أيوب لتجريدهم من أملاكهم.

وهكذا، ما كادت الفتنة الأولى تنطفئ حتى استعرت نارها من جديد، وما كاد شمل تحالف الشاميين يتفرق حتى التأم من جديد، لكنه استعاض بالخوارزمية بدلاً من فرنجة فلسطين.

باشر الخوارزمية ومعهم قوات الصالح إسماعيل منازلة دمشق ونهب قرى ضاحيتها، وفرضوا عليها حصاراً محكماً قطعت من جرّائه خطوط التموين؛ فشح القمح حتى بلغت أسعاره مستويات خيالية، وتفاقم نقص المؤن حتى عدمت الأقوات، وألجأت المجاعة الناس إلى أكل القطط والكلاب، ولم يعافوا حتى أكل الجيف، ووصل الأمر ببعضهم إلى أكل لحوم البشر. وكثر الموت حتى عجز الناس عن دفن موتاهم، واستمر هذا الوضع المأساوي ثلاثة أشهر. وفي هذه الأثناء كان السلطان الصالح أيوب قد كثف اتصالاته بأمير حمص وأمير حلب حتى نجح أخيراً في إقناعهما بالوقوف إلى جانبه ضد الخوارزمية وحلفائهم. فلمّا تم له ذلك عزم على الخروج من مصر على رأس جيشه في الوقت الذي أخذ جيش حمص وجيش حلب يستعدان للتصدي للخوارزمية. وكان بذل جهداً لإقناع قائده ركن الدين بيبرس

البندقداري بمفارقة التحالف، ثم كتب إليه أن يترك موقعه في غزة ويلتحق بالمقر السلطاني في القاهرة، فلمّا وصل إلى هناك وضعه في السجن حيث اختفت آثاره ولم يُرَ بعدها.

عندما علم الخوارزمية باحتشاد جيشي حمص وحلب استعداداً للتوجه نحو دمشق، وبلغهم نبأ خروج السلطان من مصر، تركوا حصارهم للمدينة وتوجهوا نحو حمص حيث يحتشد عسكر حليفي الصالح أيوب ومن انضم إليهم من مقاتلي القبائل العربية والتركمانية. فدارت بينهم وبين الخوارزمية معركة قاسية عند بحيرة القصب في ظاهر حمص. أسفرت المعركة عن هزيمة منكرة حلت بالخوارزمية تفرق في إثرها شملهم ولم تقم لهم بعد ذلك قائمة، وقتل عامة قادتهم، وعلى رأسهم زعيمهم حسام الدين بركة خان. أمّا من نجا من القتل من فلول الخوارزمية ففروا شرقاً حتى وصلوا إلى حرّان والتحقوا بالتتار. ومضت جماعة منهم إلى البلقاء وانضمت إلى عسكر الناصر داود، ووصلت فرقة منهم إلى نابلس فاستولت عليها. ولمّا وصلت أخبار الانتصار إلى القاهرة أرسل السلطان جيشاً يقوده الأمير فخر الدين يوسف ابن شيخ الشيوخ ليستعيد ما فقده من المناطق في فلسطين، فأوقع بالناصر داود ومن معه من الخوارزمية في معركة السلط، وفر الناصر داود إلى الكرك محتمياً بها. فأخذ الأمير فخر الدين في استعادة النفوذ السلطاني على مناطق فلسطين والأردن المنطقة بعد الأُخرى، وفقد الناصر داود كل ما كان يسيطر عليه في فلسطين والأردن ولم يبق له سوى بلدة الكرك وقلعتها. ثم تقدم ابن شيخ الشيوخ نحو طبرية وأخذها من أيدي الصليبيين وهدم ما جددوه من القلاع والتحصينات. ولم ينته هذا العام إلاّ وقد أُخرج الفرنجة أيضاً من مدينة عسقلان بعد أن كانت سلمت لهم منذ سنة ٦٤١هـ/١٢٤٣م. وكان ذلك في أعقاب معركة القصب خلال النصف الثاني من سنة ١٢٤٦.(٣٧)

نهاية حكم الأسرة الأيوبية في مصر

بعد انتصار الصالح أيوب على الخوارزمية، دانت بلاد الشام لحكمه ما عدا حلب والكرك. وكان استعاد في إثر ذلك الانتصار القلاع والمدن الفلسطينية التي تنازل عنها حاكم دمشق للفرنجة. وفي مطلع سنة ٦٤٦هـ/١٢٤٨م، استطاع أمير حلب أن يستولي على إمارة حمص بعد أن أجبر أميرها على التنازل عنها. فشق ذلك على الصالح أيوب الذي خرج من مصر يقود جيشاً لارتجاعها من الحلبيين. وبينما كان يحاصر حمص بلغه خبر توجه الصليبيين نحو مدينة دمياط، فيما عرف بالحملة الصليبية السابعة بقيادة الملك الفرنسي لويس التاسع. وصودف أيضاً وصول سفراء

الخلافة من بغداد للوساطة بين الصالح أيوب وأمير حلب، فتقرر أن تبقى حمص في أيدي الحلبيين، وأسرع الصالح أيوب في العودة إلى مصر لمعالجة موضوع الغزو الصليبي. ولمّا نزل الصليبيون إلى البر، في أيار/مايو ١٢٤٩، اجتاحوا مدينة دمياط بعد أن أخلاها أهلها وغادرتها حاميتها، فأخذ الصالح أيوب يعمل على تحصين مدينة المنصورة استعداداً للهجوم الفرنجي المقبل. وفي خضم الاستعدادات المصرية للدفاع عن المنصورة مات السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب، وكان في مرحلة متقدمة من مراحل مرض السل الذي كان يعاني جرّاءه منذ مدة، بعد أن استمرت ولايته السلطنة ما يقرب من عشرة أعوام. ومات السلطان من دون أن يوصي لأحد بولاية العهد، لأنه لم يكن يثق بأهلية ابنه الوحيد توران شاه لتولي منصب السلطنة، وكان يرميه بالهوج والخرق. كتمت شجرة الدر، جاريته التركية وسُرّيته وأم ولده خليل الذي درج صغيراً، أمر موته عن الناس حتى عن أقرب مقربيه وذلك حرصاً على تماسك الجبهة أمام خطر الفرنجة العسكري. ولم تفشُ خبر موته إلاّ إلى اثنين من كبار القادة هما الأمير فخر الدين يوسف ابن شيخ الشيوخ، الذي أدى دوراً بارزاً في الحرب ضد التحالف الشامي وبعد ذلك في إبان تمرد الخوارزمية، والطواشي محسن، وكان أكثر الناس قرباً من السلطان وموضع ثقته. ثم اتفق هذا الثلاثي على جمع أمراء الجيش وبلّغوهم رغبة السلطان في تجديد أيمان البيعة له ولولده توران شاه من بعده. وكان هذا القسم المجدد، بطبيعة الحال، مقدمة لإضفاء الشرعية على تعيين توران شاه في منصب السلطنة بدل أبيه. ثم تقرر استدعاء توران شاه في عجل، وكان نائباً عن أبيه في حصن كيفا، واختير لهذه المهمة كبير أمراء المماليك البحرية الأمير فارس الدين أقطاي. ثم شاع خبر موت السلطان بين الناس من دون أن يجرؤ أحد من الأمراء على أن يجري ذلك على لسانه. وظل الأمر كذلك حتى وصل ولي العهد توران شاه من المشرق في شباط/فبراير ١٢٥٠، فأُعلن موت السلطان رسمياً، وتمت تولية ابنه سلطاناً على مصر.

وعلى جبهة القتال تعثر زحف الفرنجة إلى المنصورة بسبب العراقيل والموانع التي وضعت أمام تقدمهم. وعندما استطاعوا أخيراً أن يجتازوا الموانع المائية تسبب اندفاعهم السريع في مهاجمة المدينة بهزيمتهم وارتباك صفوفهم. وأعرب الفرنجة، من أجل الخروج من مأزقهم العسكري، عن نيتهم قبول عرض سابق قدمه الصالح أيوب قبل موته يقضي بانسحابهم من مدينة دمياط في مقابل تسليمهم مدينة القدس ومناطق الساحل الفلسطيني. وكما كان متوقعاً فقد رفض اقتراحهم على الفور من جانب السلطنة الجديدة، فاضطروا إلى الانسحاب من محيط المنصورة بعد أن قطعت طرق إمدادهم، فتبعهم المسلمون وبذلوا السيف فيهم، فاختبأ الملك لويس التاسع في

إحدى القرى مع أفراد من مرافقيه وسلموا أنفسهم لأحد مماليك السلطان توران شاه، وأُلقي بهم في الأسر.

وقبل موت الصالح أيوب، وفي الفترة التي سقطت فيها دمياط في أيدي الفرنجة، حدث تطور مهم على أرض فلسطين كان له بعد سياسي وإقليمي في آن واحد. إذ كان الملك الناصر داود، ملك الكرك، الذي أصبح بعد هزيمة الخوارزمية هدفاً سهلاً أمام الصالح أيوب بعد أن اندثر حلفاؤه القدامى، يبحث عمن يستعين به بعد أن ضاقت عليه الأمور، فتوجه إلى حلب عسى أن يجد ضالته فيها. وقبل مغادرته الكرك أقام أصغر أبنائه الأمير عيسى ليكون نائباً عنه في أثناء غيابه. فأغضب تصرفه هذا ولديه الآخرين الأمجد حسن والظاهر شادي، فقبضا على أخيهما عيسى واستوليا على الكرك، وخرج أحدهما إلى مصر وقابل الصالح أيوب وعرض عليه تقديم الكرك في مقابل إقطاعات يُمنحها في مصر. فرحب الصالح أيوب بهذا العرض ولم يتردد في الاستجابة، وأرسل أحد أمرائه ليستلم الكرك والشوبك، وبهذا أصبحت سلطته على فلسطين وبلاد الشام شبه مطلقة.(٣٨)

الأيام الأخيرة للأيوبيين في مصر

عندما كانت القوات الفرنجية الغازية لا تزال على أرض مصر تحتل مدينة دمياط، قام أمراء الملك الصالح أيوب وكبار مماليكه باغتيال السلطان، الملك المعظم توران شاه، بعد أن أمضى في الحكم أكثر من شهرين. وكان هؤلاء الأمراء قد لاقوا منه من الإساءة والتهميش وعدم الوفاء بالوعود والعزل عن الوظائف والتهديد بالحرمان، ما جعلهم يتفقون على التخلص منه. وساهمت شجرة الدر هي الأُخرى أي مساهمة في تحريضهم عليه بعد أن كان طالبها بتسليم أموال أبيه وتركته من الجوهر والنفائس. فلمّا جلس توران شاه إلى مائدة الطعام تقدم إليه مملوك أبيه بيبرس البندقداري، الذي تسمى بعد أن آلت السلطنة إليه بالظاهر بيبرس، وضربه بالسيف، ثم تتابع عليه الأمراء بسيوفهم حتى أزهقت روحه، وكان ذلك في آخر محرم ٦٤٨هـ/ أيار (مايو) ١٢٥٠م.

اتفق الأمراء بعد قتل السلطان على تعيين جارية (زوجة) السلطان الصالح أيوب شجرة الدر، المعروفة بكنيتها «أم خليل»، في منصب السلطنة، ولقبت على عادة السلاطين الذين قبلها بلقب سلطاني هو «الملكة عصمة الدين أم خليل شجر الدر»، على أن يتولى الأمير عز الدين أيبك التركماني، أحد مماليك الصالح أيوب البحرية، أتابكية العسكر. ثم أقسم الأمراء يمين الولاء، وخُطب للملكة الجديدة على المنابر،

وضربت العملة باسمها وكان نقشها «المستعصمية الصالحية ملكة المسلمين» وذيل النقش بعبارة «والدة المنصور خليل».

بينما لاقى تنصيب شجرة الدر في السلطنة إجماع أمراء العساكر والأعيان في مصر، فإنه جوبه بالإنكار والصدود عند أهل الشام، وخصوصاً أمراء الأسرة الأيوبية وقادة العساكر وكبار الإداريين. فترك الأمير فخر الدين عثمان ابن العادل الثاني ابن الكامل القاهرة إلى دمشق، واستولى في طريقه على أموال الخزينة في غزة. ولمّا وصل إلى دمشق سلمه نائبها قلعة الصبيبة (قلعة بانياس) التي سبق أن تنازل عنها لعمه الملك الصالح أيوب. وفي فلسطين قام نائب قلعتي الكرك والشوبك، الطواشي بدر الدين الصوابي الصالحي، بالإفراج عن المغيث عمر ابن العادل الثاني، الذي كان نفاه توران شاه من القاهرة ووضع في الاعتقال في الشوبك، وبايعه ملكاً على الكرك والشوبك وأعمالهما وسلمه قلعتي البلدين.

أمّا في دمشق فإن نائب السلطنة الأمير أصيل الدين الإسعردي رفض ومعه الأمراء الأكراد القيمرية حلف يمين الولاء للملكة الجديدة. وبدلاً من ذلك كتب الأمراء القيمرية إلى ملك حلب، الناصر صلاح الدين يوسف بن محمد ابن الظاهر غازي ابن السلطان صلاح الدين، يعلمونه بامتناعهم من مبايعة شجرة الدر ويحثونه على القدوم إلى دمشق لينصبوه ملكاً عليها. فأسرع الناصر يوسف ودخل دمشق واستولى عليها وعلى قلعتها من دون قتال. ثم ما لبث إلاّ قليلاً حتى دانت له عجلون وبعلبك. وبلغ الاستهجان ذروة جديدة حين صدر عن بلاط الخلافة في بغداد، أعلى المرجعيات السياسية والدينية معاً، كتاب وصل إلى الأمراء المتنفذين في مصر جاء فيه: «إن كانت الرجال قد عدمت عندكم فاعلمونا حتى نُسَيّر إليكم رجلاً.»

أثارت التطورات التي حدثت في الشام قلقاً لدى أوساط الأمراء في مصر، وأخذوا في تصفية أو اعتقال الأمراء الذين يعارضون شجرة الدر، ولم ينج من ذلك الأعيان والوجهاء والفقهاء. وخوفاً من اتساع حركة المعارضة قام الأمراء الأتراك بخلع الملكة شجرة الدر عن السلطة وتعيين أتابك العسكر عز الدين أيبك الصالحي بدلاً منها، ولقبوه بالملك المُعِز، فكان أول سلطان من المماليك الأتراك، وأبطلت الخطبة والسكة باسم شجرة الدر بعد أن تزوجت بأيبك وتنازلت له عن المُلك بعد أن استمرت في السلطنة ثمانين يوماً.

وبدا تعيين المملوك الصالحي في منصب السلطنة، والذي برره البعض بأنه عمل تصحيحي لتلافي المآخذ والانتقادات التي أثارها تعيين جارية على رأس الدولة، أنه تخبّط محض سرعان ما اكتشف الأمراء أخطاره ونتائجه السلبية. فلم تمض على هذا التعيين إلاّ خمسة أيام حتى ألغي القرار واجتمع رأيهم على أن يقف شخص من بني

أيوب، الأسرة الحاكمة، ليكون شريكاً للمعز أيبك، بل ليقف على رأس الهرم السلطوي - السلطنة - فيجمع الناس على طاعته، وبالأحرى ليسكت وجوده أي معارضة من أبناء الأسرة. فاختير طفل صغير عمره عشرة أعوام هو الأشرف موسى بن يوسف، أحد أحفاد الملك الكامل، على أن يكون عز الدين أيبك أتابكاً له. لم توقف هذه الخطوات الاستدراكية المتسارعة موجة المعارضة والاحتجاج التي عمت فلسطين وبلاد الشام على ما آل إليه حال السلطنة في مصر، وبالأحرى لم تنجح في لجم المعارضة المحتدمة في مصر ذاتها بين أوساط الأمراء المصريين. فخرج أحد مقدمي الجيش المصري، الأمير ركن الدين خاص ترك، قائد الحامية العسكرية في غزة، بعد أن وصلت إليها طلائع العساكر التي أرسلها ملك حلب ودمشق الناصر يوسف، وزحفت القوات المشتركة نحو القاهرة ونزلت إلى الصالحية، على مفترق الطرق المؤدية إليها. واتفقوا على المناداة بالملك المغيث، ملك الكرك الجديد، مرشحاً لمنصب السلطنة. فأرسلت القاهرة قوة عسكرية نحو المحتشدين في الصالحية فتفرق شملهم. واستمرت فرقة من هذه العساكر في زحفها نحو غزة بقيادة الأمير فارس الدين أقطاي وطردت طلائع العساكر الشامية التي أرسلها الناصر يوسف من مدينة دمشق.[(٣٩)]

محاولات الأيوبيين اليائسة
لاستعادة عرش مصر

حشد الملك الناصر يوسف، ملك دمشق وحلب، أمراء الشام الأيوبيين، وخرج في أواسط رمضان ٦٤٨هـ/ كانون الأول (ديسمبر) ١٢٥٠م قاصداً مصر في محاولة لوضع حد لاستيلاء المماليك البحرية على عرش الأيوبيين هناك. وفي الاشتباك الذي حدث بين الطرفين في شباط/فبراير ١٢٥١ هُزمت العساكر المصرية، وكان النصر قاب قوسين أو أدنى للناصر يوسف، لكن رباطة جأش المعز أيبك الصالحي حولت الهزيمة إلى نصر مبين، ووقع في أسره كل الأمراء الأيوبيين المرافقين للحملة، ولم ينج منهم إلاّ الناصر يوسف الذي نجح في العودة سالماً إلى دمشق. ومع قساوة هذه الهزيمة التي مني بها ملك دمشق فإنه أعاد الكرة في العام التالي، وأرسل قوة عسكرية رابطت داخل مصر، لكنها لم تحرز تقدماً يذكر، إذ كانت قوات المعز أغلقت دون حركتها وفاعليتها السبل، وظل الطرفان متوافقين أحدهما إزاء الآخر مدة تقارب العامين نجحت خلالها جهود المصالحة التي بذلها رسول الخلافة العباسية نجم الدين البادرائي، إذ استقر الصلح بين الناصر يوسف والمماليك البحرية المصريين على أن

يمتد نفوذهم حتى نهر الأردن، أي أن تكون لهم فلسطين الأيوبية، ويكون للناصر يوسف، ملك دمشق، ما وراء نهر الأردن، وتم ذلك في سنة ٦٥١هـ/ ١٢٥٣م.

بعد أن هدأت الجبهة الدمشقية - المصرية في أعقاب الصلح، تفرغ الملك المعز أيبك للتخلص من خصومه الذين يعوقون تحقيق طموحه إلى السلطنة. وكان أقوى هؤلاء الخصوم الأمير فارس الدين أقطاي، الذي كان يمنع أيبك من الاستبداد بالسلطة وإبعاد الملك الأشرف موسى الأيوبي عن السلطنة. فدبر أيبك خطة اغتيل في إثرها أقطاي، ثم قام من فوره بإقصاء الملك الأشرف عن منصبه، وألغيت الخطبة باسمه في أرض مصر. وبذلك انقضت دولة الأيوبيين في مصر سنة ٦٥٢هـ/ ١٢٥٤م، لتحل محلها نواة دولة المماليك التي ستتسع حدودها لتشمل بالإضافة إلى مصر أرض بلاد الشام والجزيرة واليمن وشبه الجزيرة العربية.(٤٠)

فرار المماليك البحرية إلى فلسطين

كان المماليك البحرية التفوا حول خُشْداشهم (زميلهم) الأمير فارس الدين أقطاي حتى قوي بهم وأصبح موضع مخافة عند الملك المعز أيبك، وكان ذلك واحداً من الدوافع التي أدت به إلى تدبير اغتيال أقطاي. ولمّا شاع خبر مقتله تجمع المماليك البحرية، وبلغ عددهم ٧٠٠ مملوك، ليقتحموا القلعة فوجدوا أبوابها موصدة. أمر أيبك بأن يلقى رأس زعيمهم من وراء الأسوار، فلمّا رأوا الجمجمة أسقط في أيديهم، وقرروا الخروج من القاهرة تحت جنح الظلام. فذهب فريق منهم إلى الكرك عند الملك المغيث، وذهب فريق ثان إلى دمشق حيث الملك الناصر يوسف. واستقرت جماعات أُخرى بالقدس وغزة ومنطقة البلقاء شرقي نهر الأردن من دون أن يرتبط عناصرها بأي من ملوك البلاد الشامية، وتحولوا إلى عصابات للتلصص وقطع الطريق. بل أُبعدت مجموعة رابعة شمالاً حتى اجتازت بلاد الشام والتحقت بدولة سلاجقة الروم.

أمّا عناصر المماليك البحرية الذين وصلوا إلى غزة، وكان أبرزهم ركن الدين بيبرس البندقداري الذي سيدخل التاريخ بلقبه السلطاني الظاهر بيبرس، ومعه الأمير سيف الدين قلاوون الذي لقب بالألفي، فكتبوا إلى ملك الشام الناصر يوسف أنهم خرجوا من مصر ليضعوا أنفسهم في خدمته وبتصرفه. فخرج الناصر يوسف في استقبالهم على مشارف دمشق، وخلع عليهم الخلع، وأغدق عليهم الهدايا. ثم أخذوا يستحثون الناصر يوسف على غزو مصر لاستعادة عرشهم الذي استلبه المملوك الصالحي - زميلهم - المعز أيبك. لكن الناصر يوسف، الذي سبق أن تجرع كأس

الفشل في غزوه مصر من قبل، أخذ في المماطلة ولم يبد حماسة للأمر. وكان المعز أيبك يخشى غائلة المماليك البحرية، فكتب إلى ملك دمشق يخوفه من عاقبة شرهم. وكتعبير عن حسن النية تجاه الناصر تنازل المعز عن تلك المناطق الفلسطينية التي أصبحت تابعة لمصر بعد الوساطة التي قام بها البادرائي مبعوث الخلافة. فقام الناصر يوسف بتوزيع هذه البلاد إقطاعات على المماليك البحرية.

وعلى الرغم من بادرة حسن النية التي أبداها الملك المعز أيبك فإن الناصر يوسف نقض الاتفاق، وأرسل بعض القوات العسكرية وعلى رأسها الأمراء من المماليك البحرية فدخلت الأراضي المصرية. ومرة أُخرى تدخل البادرائي للوساطة بين الطرفين، ليتوصل في النهاية إلى اتفاق بينهما سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م، تم بموجبه نقل المناطق الفلسطينية الساحلية والداخلية، والتي كان استولى عليها الصالح أيوب بعد انتصاره في هربيا، إلى السيادة الدمشقية. وكانت إعادة هذه المناطق إلى سيادة دمشق في مقابل تعهد الناصر يوسف بالتوقف عن إعطاء المماليك البحرية الفارين من مصر ملجأً. ونتيجة هذا الاتفاق تعهد الناصر يوسف بإخراج الأمراء البحرية من دمشق ومن الولايات التابعة له ليجدوا ملجأً في الكرك في كنف الملك المغيث ابن العادل الثاني ابن الكامل. لكن هذه العملية لم تتم بالبساطة والسهولة التي توقعها الناصر إذ امتنع المماليك البحرية المقيمون بغزة من الرحيل، وهاجموا جيشاً بعثه إلى نابلس لهذا الغرض. إلاّ إن الضغط العسكري الذي مارسه جيش دمشق عليهم اضطرهم إلى الانسحاب شرقاً حتى استقروا بمنطقة مؤاب في الناحية الجنوبية الشرقية للبحر الميت.

مع ذلك بقيت جماعات من المماليك البحرية على أرض فلسطين مستعصية على جيش دمشق، فقصدت مدينة القدس. وكانت القدس إقطاعاً منحه الناصر يوسف لأمير من المماليك البحرية هو سيف الدين كبك. طلب المماليك البحرية الذين وصلوا إلى القدس من كبك أن ينضم إليهم، لكنه امتنع فقبضوا عليه ودخلوا مدينة القدس، وأعلنوا مبايعتهم الملك المغيث صاحب الكرك سلطاناً عاماً، وخطبوا باسمه على منبر المسجد الأقصى. ومن القدس توجهوا نحو غزة وقبضوا على نائبها واستولوا على خزينتها. ثم أغروا الملك المغيث وأطمعوه في عرش مصر، عرش أبيه وجده. وكان ٣٠٠٠ من الفرسان الأكراد الشهرزورية ممن فروا أمام هولاكو قد وصلوا إلى الشام، فاستمالهم الملك المغيث وتقوى بهم، الأمر الذي شجعه على الاستجابة لعرض المماليك البحرية، فخرجوا بقوات مشتركة نحو مصر حتى وصلوا إلى الصالحية حيث تصدت لهم قوات مصرية وأجبرتهم على التقهقر. ففر بعضهم حتى دخل الكرك، وأقنع الملك المغيث بأن يبعث جيشه مجدداً إلى مصر لاستعادة العرش، وكان قائد الحملة الأمير ركن الدين بيبرس. وفي هذه المرة تصدى لهم جيش مصر بقيادة الأمير

قطز فهزمهم وشتتهم فعادوا أدراجهم إلى الكرك.

سمع ملك دمشق، الناصر يوسف، بهزيمة المماليك البحرية أمام قُطز، فطمح إلى القضاء عليهم، وأرسل جيشاً إلى غزة إلاّ إن محاولته خابت. وعلى عكس ما كان يطمح إليه فقد استطاعت قواتهم وقوات الملك المغيث من هزيمة جيشه ومطاردته حتى مشارف دمشق وذلك في سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م. ولم يردهم عن دمشق إلاّ وصول الأنباء بسقوط بغداد على يد التتار.

وفي السنة التالية، خرج الناصر يوسف على رأس جيشه نحو الكرك ونزل إلى بركة زيزاء القريبة منها، وهو ينوي محاصرة المدينة بعد أن تعاظم خطر الملك المغيث عليه جرّاء تحالفه مع المماليك البحرية ومع الأكراد الشهرزورية. فأخذ الملك المغيث يتصل سراً بالناصر يوسف لعقد الصلح، لكن الأخير اشترط تسلم المماليك البحرية. وعلم ركن الدين بيبرس بهذه الاتصالات، فأراد أن يستبق الصلح الذي يجري التفاوض بشأنه، وأسرع في الخروج سراً من الكرك ومعه بعض مقربيه من المماليك، وأعلن ولاءه للناصر يوسف ووضع نفسه في خدمته، بينما قبض المغيث على المماليك البحرية الباقين وسلمهم للناصر يوسف الذي فك الحصار وعاد إلى دمشق.(٤١)

بهذه الحادثة يكون هذا الفصل الذي أدى أدواره المماليك البحرية على مسرح الأحداث في فلسطين ومصر قد انتهى بعد أن دام قرابة ستة أعوام، كشفت بشكل لا يدع مجالاً للشك عن مدى الضعف والتفكك اللذين اعتريا حكام الأسرة الأيوبية في فلسطين وبلاد الشام في وقت كانوا يسعون لاستعادة مصر التي فقدوها لجنودهم من المماليك الذين كانوا اشتروهم بأموالهم.

كما أثبت سير الأحداث من ناحية أُخرى مدى تأثر فلسطين المباشر بالصراعات الداخلية التي كانت تتفجر بين الحين والآخر بين أمراء الأسرة الأيوبية في الشام وفي مصر، مع كل ما كان يرافق هذه الصراعات من انعكاسات اجتماعية وسياسية واقتصادية تركت بصماتها على هذه البلاد فيما يستجد من الأحداث.

النظام المملوكي يرسخ أقدامه

في ربيع الأول ٦٥٥هـ/آذار (مارس) ١٢٥٧م، قتلت الملكة شجرة الدر زوجها السلطان المعز أيبك بمساعدة بعض جواريها. وكان أيبك رمزاً للانقلاب السياسي الذي أحدثه العساكر المماليك وأطاح العرش الأيوبي في مصر. ثم تتالت الأحداث بعد ذلك لتثبت أن اغتصاب السلطة في مصر لم يكن حدثاً عابراً، أو نزوة شخصية

مصيرها الزوال برحيل صاحبها. فبعد مقتل المعز أيبك اجتمع الأمراء أصحاب النفوذ في دولته وقرروا تولية ابنه البكر نور الدين علي، الذي يبلغ عمره خمسة عشر عاماً، سدة الحكم. وبذلك يكون أمراء المماليك مارسوا تقاليد الحكم التي كانت متبعة لدى الأسرة الأيوبية، فأكسبوا تلك التقاليد صفة الاستمرارية، وكأن شيئاً لم يحدث. والأهم من ذلك كله أن أبناء الأسرة الأيوبية من حكام بلاد الشام الذين تصدوا لانتزاع عرشهم في مصر، أخذوا يسلمون تحت ضغط الأحداث، ولا سيما عشية غزو التتار لبلاد الشام، بوجود نظام المماليك المغتصب، ولو أنه ظل في نظرهم يفتقر إلى الشرعية. فرأينا أن الناصر يوسف، ملك حلب ودمشق، وأكبر ممثلي الأسرة الأيوبية، يرسل الفقيه المؤرخ كمال الدين ابن العديم إلى القاهرة يطلب النجدة والعون من الملك المنصور، وارث أيبك، ضد الغزو التتاري الذي بات على الأبواب. وعندما أطاح الأمير قطز المنصور ابن أيبك واستولى على السلطنة، تقدم ابن العديم بطلب العون إلى السلطان الجديد.

بعد أن استولى التتار على بغداد، وشرع هولاكو في أخذ البلاد الواحد تلو الآخر، جاء دور بلاد الشام، فاستولى على حلب ودخل حماة وحمص، وبدأت سلطة ملك الشام، الناصر يوسف، تضمحل، ففارقه أصحابه وتفرقوا عنه. وكان زعيم المماليك البحرية ركن الدين بيبرس من أبرز هؤلاء، ووصل بهم الأمر إلى حد محاولة اغتياله والفتك به.

ولمّا فشلت المحاولة فر هؤلاء إلى غزة، وهناك أعلنوا خلعهم الملك الناصر يوسف، وبايعوا أخاه الشقيق الظاهر غازي ابن العزيز ابن الظاهر غازي ابن السلطان صلاح الدين نظراً إلى شجاعته وشهامته. وأخذوا على الناصر يوسف تخاذله وسوء تدبيره في مواجهة الخطر المغولي، بينما انضم ركن الدين بيبرس ومعه بعض كبار المماليك البحرية إلى قطز بعد أن منحهم الأمان فدخلوا مصر.

وعندما استفحل خطر التتار لم تكن مصر بمنأى عن التأثر بالأحداث. فقام الأمير قطز، أقوى الرجال المحيطين بالسلطان المنصور ابن أيبك، بإطاحة السلطان الحدث صغير السن، لأنه اعتبر بقاءه في منصب السلطنة تكريساً للفرقة والتنافس بين الأمراء المحيطين به، ومن ثم تعطيلاً لسديد الرأي الذي تحتاج إليه المرحلة من أجل مواجهة الخطر الداهم. لذلك جمع قطز الفقهاء والأعيان وأنصاره من الأمراء وبلّغهم أنه لا بد من أن يقوم بالحكم رجل شهم قادر يطيعه الناس كي يتصدى لمهمة الجهاد. لاقت دعوته التفهم والقبول، فقام باعتقال الملك المنصور ووضعه تحت الحيطة في القصور السلطانية. ثم تمت البيعة لقطز وحلفت له أيمان الولاء والطاعة وكان ذلك في ذي القعدة ٦٥٧هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٥٩م.

وفي الوقت الذي كانت تتم هذه التطورات السياسية الداخلية في دمشق والقاهرة، كان الاجتياح العسكري المغولي لا يزال يندفع في بلاد الشام، حتى كادت مدينة دمشق تخلو من أهلها القادرين على النزوح والفرار جنوباً، فعمت الفوضى وأعمال النهب وقطع الطريق. وخرج الناصر يوسف وأعضاء حكومته من دمشق متجهين نحو فلسطين حتى وصلوا إلى غزة، ثم قطعوا حدود العريش فراراً إلى مصر. أمّا التتار فبعد أن دخلوا دمشق توغلوا في فلسطين إلى أن وصل بعض سراياهم إلى نابلس والخليل وبيت جبرين ومدينة السلط وضواحي الكرك، حتى إنهم وصلوا إلى مدينة غزة.

وإزاء حالة اليأس والإحباط التي أصابت المسلمين، كان أقصى ما يتمناه الأمراء في مصر هو حماية بلدهم لا غير.[٤٢]

قطز وعين جالوت وكسرة التتار

بات السلطان قطز عاقداً العزم على التصدي للتتار وهو يعلم ضعف همة القادة والأجناد للجهاد وكرههم للحرب. وعلى الرغم من ذلك أمر بأن يُنادى في القاهرة وفي سائر أقاليم مصر بالخروج إلى الجهاد في سبيل الله. وأصدر أوامره إلى كل حكام الولايات بضرورة استنفار الأجناد للالتحاق بوحداتهم العسكرية، وإنزال العقوبة بكل من يتخلف منهم عن الخروج. ثم خرج من القاهرة ونزل في معسكر الصالحية انتظاراً لتكامل وصول العساكر. ولمّا حانت ساعة الرحيل جمع قادته وأطلعهم على قراره بخوض الحرب والمواجهة مع التتار. فرفض القادة كلهم الرحيل، فقال لهم: «يا أمراء المسلمين، لكم زمان تأكلون أموال بيت المال وأنتم للغزاة كارهون، وأنا متوجه فمن اختار الجهاد يصحبني، ومن لم يختر ذلك يرجع إلى بيته. فإن الله مطّلع عليه وخطيئة حريم المسلمين في رقاب المتأخرين.» ثم تكلم بعض القادة وحلفوا له على المسير، فلم يكن أمام البقية من خيار غير الموافقة والاستجابة.

أرسل قطز الأمير ركن الدين بيبرس، كبير الأمراء البحرية، طليعة أمام الجيش لكشف أخبار التتار وتحركات قواتهم، وعندما اقترب من غزة فر من كان فيها من عساكر التتار، فدخلها قطز وجيشه من دون مقاومة. ومن غزة توجه قطز عبر الطريق الساحلية إلى عكا، والتقى قادة الفرنجة الذين أظهروا رغبتهم في محاربة التتار إلى جانبه، لكنه لم يوافق على هذا العرض، وطلب منهم أن يتعهدوا بألاّ يغدروا به ففعلوا.

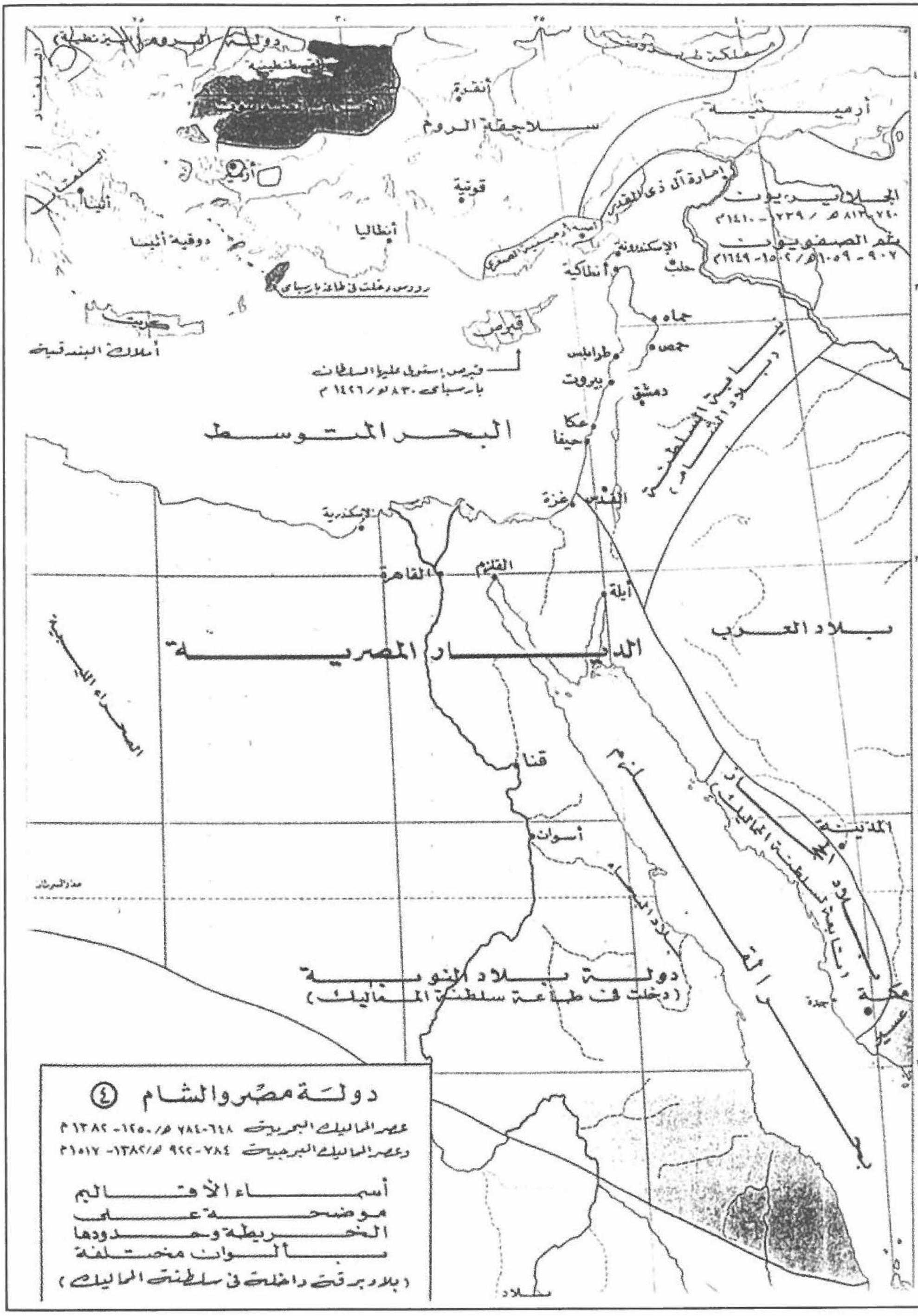
كانت قيادة التتار قد أوكلها هولاكو بعد احتلاله دمشق إلى اثنين من نوابه هما

كتبغا نوين وبَيْدَرا. فلمّا علما بتحرك جيش مصر بقيادة السلطان قطز، أخذا في حشد عساكرهما من سائر نواحي الشام، وتجمعوا في فلسطين عند قرية عين جالوت الواقعة في مرج ابن عامر، ودارت بين الطرفين معركة قاسية أسفرت عن مقتل القائد التتري كتبغا وانكسار جيشه، ففر الجنود ولجأوا إلى التلال المجاورة. ثم ما لبثت هذه الفلول أن تجمعت معاً لتقوم بهجوم مضاد، فنشبت معركة أُخرى قرب مدينة بيسان، هزم التتار فيها هزيمة كاسحة، ففروا هائمين على وجوههم. ووُكل إلى الأمير ركن الدين بيبرس تتبع الفارين وظل يطاردهم حتى حلب. وساهم أهل البلاد في صيد هذه الفلول والقضاء عليها.

بعد نصر عين جالوت دخل السلطان قطز طبرية، ومن هناك بعث بخبر النصر إلى دمشق. فكان يوم الجمعة الواقع فيه ٢٥ رمضان ٦٥٨هـ/ ٢ أيلول (سبتمبر) ١٢٦٠م يوماً مشهوداً يضاف إلى مكانة فلسطين في تاريخ العرب والمسلمين. وتخليداً لهذا النصر أمر السلطان بيبرس بأن يقام مشهد للنصر في عين جالوت شكراً لله على هذه المنحة التي أنعم بها على المسلمين. خرج السلطان قطز من طبرية ووصل إلى دمشق في آخر رمضان، ودخل قلعتها وأرسل نوابه لاستلام مدن الشام وولاياتها. ثم قسم الإقطاعات على قادته، فكانت إدارة فلسطين من نصيب الأمير شمس الدين أقوش البرلي (ذي الأنف الكبير)، إذ جعله أميراً على غزة ومنطقة الساحل الفلسطيني ومعه عدد من الأمراء المرافقين. اتخذ البرلي مدينة نابلس مقراً لولايته، وكان يغير أحياناً هذا المقر فيجعله في قرية بيت جبرين. وعلى العموم وضع انتصار المسلمين في عين جالوت حداً للاحتلال المغولي الذي شمل بلاد الشام من نهر الفرات حتى العريش بعد أن جثم على صدر أهل البلاد سبعة أشهر.(٤٣)

اغتيال قطز وقيام الظاهر بيبرس

ما إن أتم السلطان قطز، بطل عين جالوت، ترتيب الإدارة في بلاد الشام، وعيّن نوابه في مدنها الرئيسية، حتى سار في طريق العودة إلى القاهرة. ولم تخل مسيرة النصر العسكري الذي أحرزه من بعض الحزازات التي خلفتها التعيينات الإدارية التي أحدثها في بلاد الشام. حتى إن التبكير في العودة إلى مصر قبل أن يقوم بزيارة حلب، التي كان ينوي زيارتها، إنما نشأ عن النفور الذي حدث بينه وبين الأمير ركن الدين بيبرس بعد أن رفض تعيينه في ولاية حلب، وفضل عليه الملك السعيد ابن بدر الدين لؤلؤ، أمير الموصل، الذي دخل مصر في حملة الناصر يوسف سنة ١٢٥٠م، والتحق بسبب فشل الحملة بالأمير قطز وصار واحداً من رجاله. ولم يقتصر الأمر بين



دولة مصر والشام ④
عصر المماليك البحرية ٦٤٨-٧٨٤ هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م
وعصر المماليك البرجية ٧٨٤-٩٢٢ هـ / ١٣٨٢-١٥١٧م
أسماء الأقاليم
موضحة على
الخريطة وحدودها
بألوان مختلفة
(بلاد برقة داخلة في سلطنة المماليك)
البحر المتوسط
الديار المصرية
بلاد العرب
دولة بلاد النوبة
(دخلت في طاعة سلطنة المماليك)
سلاجقة الروم
أرمينية
أنقرة
قونية
أنطاليا
دوقية أثينا
أثينا
كريت
أملاك البندقية
قبرص
قبرص استولى عليها السلطان
بارسباى ٨٣٠هـ / ١٤٢٦م
رودس دخلت في طاعة بارسباى
إمارة آل ذى القدر
الإسكندرونة
أنطاكية
حلب
حماه
حمص
طرابلس
بيروت
دمشق
عكا
حيفا
غزة
القدس
الإسكندرية
القاهرة
القلزم
أيلة
قنا
أسوان
المدينة
مكة
جدة
عسير
الجلايريون
٧٤٠-٨١٣هـ / ١٣٣٩-١٤١٠م
حكم الصفويون
٩٠٧-١٠٥٩هـ / ١٥٠٢-١٦٤٩م

الرجلين، بيبرس وقطز، على مجرد النفور فقط، بل تطور أيضاً إلى درجة العداء وإضمار السوء، فكان يخشى أحدهما الآخر ويكيد له.

ولمّا بلغ بيبرس ما يدبره له السلطان قطز، أسرع إلى إطلاع بعض الأمراء المقربين منه من رؤوس الأمراء البحرية، الذين كانوا مع الخارجين إلى الشام بعد مقتل الأمير أقطاي زعيم المماليك البحرية، واتفق معهم على اغتيال السلطان قطز. وعندما وصل قطز إلى الصالحية، قبل وصوله إلى القاهرة، انحرف عن الدرب ودخل البرية للصيد، وكان معه هؤلاء الأمراء. فلما فرغ من صيده وركب عائداً إلى عسكره طلب منه ركن الدين بيبرس أن يهبه امرأة من سبايا التتار، فأنعم عليه بها، فأهوى بيبرس على يد السلطان يريد تقبيلها تعبيراً عن شكره، وكانت هذه الحركة إشارة متفقاً عليها بين الأمراء المتآمرين، إذ قبض بيبرس على كف السلطان قطز، بينما بادر الآخرون بضربه بسيوفهم حتى فارق الحياة. وعند عودة الأمراء إلى المعسكر أعلنوا سلطنة الأمير ركن الدين بيبرس وبايعه كل أمراء الجيش، فدخل القاهرة، التي كانت زينت احتفاء بدخول السلطان قطز بمناسبة انتصاره في عين جالوت، ومشى إلى القلعة مقر السلاطين، ولقب بالملك الظاهر.(٤٤)

الظاهر بيبرس وسياسة التحرير والجهاد

اعتلى الظاهر بيبرس عرش السلطنة، وأصبح سلطاناً بلا منازع في دولة المماليك التي هيمنت الآن على كل بلاد الشام، من العريش جنوباً حتى مجرى نهر الفرات شرقاً. وبالإضافة إلى خصومه المحليين من الأمراء الطامحين إلى السلطة والجاه، كان أمامه تحديان كبيران على صعيد السياسة الخارجية: الأول، تمثل في الخطر المغولي الآتي من الشرق، وهو الخطر المهدد والأكثر إلحاحية، بينما تمثل التحدي الثاني في الفرنجة القابعين على أرض بلاد الشام والذي ورثه نظام المماليك عن أسيادهم حكام الأسرة الأيوبية. وكان هذا التحدي على أهميته، بسبب بعده الجغرافي الداخلي، أقل إلحاحية إذا ما قورن بخطر المغول، لأن الدولة الصليبية كانت تعاني جرّاء صراعات داخلية بين العناصر ذات النفوذ داخل المجتمع الصليبي، إضافة إلى الصراعات والمنافسات بين الجوالي الإثنية الأوروبية من جهة، وبين الجوالي التجارية المتنافسة من جهة أُخرى، والتي تطورت خلال الأعوام العشرة الماضية إلى حروب مسلحة بين الأطراف.

وقد انعكس هذا الوضع على الموقف المحايد الذي وقفه الصليبيون في الصراع المصيري الذي خاضه المسلمون ضد المغول، والذي حسم مرحلياً في معركة عين

جالوت.[٤٥]

كانت أولى المشكلات التي واجهت الظاهر بيبرس داخلية. فعندما وصل مندوبه إلى دمشق لأخذ بيعة نائبها سنجر الحلبي، الملقب بالملك المجاهد، والذي كان السلطان قطز عيّنه في هذا المنصب، رفض الحلبي إعطاء البيعة، وأخذ يبايع الناس لنفسه بعد أن أعلن نفسه سلطاناً مستقلاً. لكن حركته الانفصالية ظلت محدودة ومقصورة على دمشق، لأن نواب المدن السورية الأُخرى، مثل حمص وحماة وحلب، لم يؤيدوه. وسرعان ما انتهى هذ التمرد بمجرد وصول قوة عسكرية بعثها الظاهر بيبرس أطاحت المتمرد الحلبي ومن معه بسهولة. أمّا التتار، العدو الذي كان يخشى جانبه، فقاموا بحشد قواتهم وتقدموا نحو البيرة في ناحية الجزيرة. فأرسل نائب حلب قوة عسكرية نحوهم هُزمت بسهولة لصغر حجمها، وكان ذلك ما دعا أمراء العساكر في حلب إلى عزله، لأنهم حملوه المسؤولية عن هذه الهزيمة. ثم اندفعت جيوش التتار نحو حلب واستولت عليها أواخر سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، ثم استولت بعد ذلك على مدينة حماة بعد أن أخلاها نائبها، وانسحب أفراد حاميتها ليلتحقوا بحامية حمص وعساكر حلب الذين تجمعوا للدفاع عن حمص. فالتقى التتار والمسلمون على مشارف حمص، وأنزل المسلمون بالمهاجمين هزيمة ساحقة، فتراجعت فلولهم منسحبة حتى خرجت من بلاد الشام.[٤٦] فسر بعض الباحثين حركة التتار هذه بأنها كانت من قبيل الانتقام لهزيمة عين جالوت، أو كأنها تكفير من القائد التتاري الأعلى هولاكو عن غيابه عن المعركة، لأنه كان ترك الشام لبعض نوابه وعاد إلى الشرق بعد دخوله دمشق، فأراد أن يعيد إلى التتار هيبتهم الجريحة، فجاءت النتيجة لتعمق هذا الجرح. وعلى الرغم من هذين الانتصارين المتتالين ضد المغول في عين جالوت وفي حمص، وبفارق زمني لا يتجاوز المئة يوم، فإن الظاهر بيبرس كان من اليقظة وبعد النظر وحسن التدبير بحيث لم يتكئ على هذا الإنجاز، وأراد أن يتلافى أي تهديد مستقبلي قد يشكله التتار على دولته، ولذلك نراه سخّر المعطيات المتاحة من أجل شغل التتار عنه وعن مهاجمة حدود دولته. فاتجه نحو مغول القفجاق، في مناطق جورجيا والقفقاس، الذين عرفوا باسم القبائل الذهبية (الأورطة الذهبية)، والذين اعتنق زعيمهم الملك بركة خان الدين الإسلامي، وكتب إليهم يغريهم ويشجعهم على محاربة مغول الجناح الأوسط، أو مغول إيران، الذين كان زعماؤهم، بمن فيهم هولاكو نفسه، قد اعتنقوا المسيحية النسطورية التي كانت سائدة من قبل في أرجاء المشرق وجنوب غرب آسيا. ونتيجة المراسلات التي جرت بين الزعيمين، بيبرس وبركة خان، في سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠ - ١٢٦١م، تم عقد التحالف ضد مغول إيران.[٤٧]

من الواضح أن تأمين جبهة المغول استحوذ على اهتمام الظاهر بيبرس منذ تسلمه السلطنة، وحظيت هذه الجبهة عنده بالأولوية مقارنة بجبهة الفرنجة في الشام. ولعل من المفيد أن نشير في هذا الصدد إلى تبني الظاهر بيبرس فكرة إحياء الخلافة العباسية التي قضى عليها هولاكو عندما سقطت بغداد في يده، لأن هذه المسألة بالذات لم تكن خطوة توخى منها بيبرس البحث عن الشرعية السياسية أو الدينية، كما ظن بعض الباحثين المعاصرين، ذلك بأن تلك الشرعية إنما كانت تحصيل حاصل، إذ منحت لمؤسس النظام المملوكي الملك المعّز أيبك من قبل. والأرجح أن بيبرس أراد أن يحيي الخلافة العباسية ويبعث فيها الحياة لتكون شوكة تقض مضاجع التتار الذين استولوا على العراق. ولو أرادها بيبرس مجرد لبوس الشرعية، التي لا يحتاج إليها أصلاً، لأبقى الخليفة المزعوم أحمد ابن الإمام الظاهر بالله ابن الإمام الناصر مقيماً بالقاهرة، ولَمَ زوده بالرجال والمال وأرسله ليستعيد عرشه السليب في بغداد. فكانت هذه العملية خطوة أُخرى تعزز ترتيباته السابقة لتحييد التهديد المغولي.

وإذا كان تأمين جبهة المغول والتخلص من التهديد الذي يشكلونه من القضايا الساخنة التي لا تحتمل الإرجاء، فقد كانت قضية الملك الأيوبي المغيث ابن العادل الثاني، الذي أصبح ملكاً على الكرك أيام الفتنة التي أعقبت موت الصالح أيوب، مثار قلق الظاهر بيبرس، ولو أنها لم تكن بحجم الخطر المغولي. فقد كان هذا الأمير الأيوبي (حفيد الملك الكامل) أحد اثنين رُشحا لمنصب السلطنة من جانب الأمراء المعارضين لاستيلاء القادة المماليك على السلطنة في مصر. فبعد أن فشلت محاولة ملك الشام الناصر يوسف، الذي كان يطرح نفسه بديلاً شرعياً من السلطان المقتول توران شاه ابن الملك الصالح أيوب، لاستعادة عرش مصر، طرح بعض قادة العساكر المصريين والشاميين اسم الملك المغيث كأحد الخيارات المناسبة لمنصب السلطنة. وبعد أن قتل الناصر يوسف، آخر ملوك الشام الأيوبيين، في أسر هولاكو، لم يبق من أبناء الأسرة الأيوبية من هو أكثر حظاً من الملك المغيث لوراثة منصب السلطنة الأيوبية الذي اغتصبه المماليك، وخصوصاً أنه الأمير الأيوبي الوحيد الذي ظل يتربع على عرش مملكة مستقلة في بلاد الشام، هي مملكة الكرك. كان الظاهر بيبرس يدرك المخاطر التي يمثلها الملك المغيث على دولة المماليك الفتية التي لم يمض على نشوئها عقد كامل من الزمان. وهو الأمير الذي مارس اللعب على المسرح السياسي، إن لم يكن أحد اللاعبين المركزيين عليه. ومن هذا المنطلق، قرر التخلص من الملك المغيث، ووضع حد لأي كيان سياسي أيوبي على أرض الشام. وجرياً على عادة

بعض المؤرخين المسلمين، فإنه قلما نجد تفسيراً منطقياً لكثير من الإجراءات السياسية التي يقوم بها الحكام، وبدلاً من ذلك يبحث هؤلاء المؤرخون عن دوافع وأسباب حقيقية أو وهمية ذات طابع شخصي لتفسير تلك الأحداث. وفي هذا السياق، نجد المؤرخ الكبير عماد الدين إسماعيل، أبا الفداء، يعزو القبض على الملك المغيث ثم سجنه في القلعة في القاهرة ومقتله إلى أمور شخصية بحتة فيقول: «وسببه أنه كان في قلب الملك الظاهر بيبرس منه غيظ عظيم، لأمور كانت بينهما، قيل إن المغيث المذكور أكره امرأة الملك الظاهر بيبرس لما قبض المغيث على البحرية وأرسلهم إلى الناصر يوسف صاحب دمشق، وهرب الملك الظاهر بيبرس المذكور وبقيت امرأته في الكرك، والله أعلم بحقيقة ذلك.» وأياً تكن الدوافع التي وقفت وراء تصفية مملكة الكرك الأيوبية، فإن ذلك تم بحيلة بارعة وذكية لم يفطن لها الملك المغيث الذي عرف عنه شدة حذره ودهاء مستشاريه.(٤٨)

كان الظاهر بيبرس حتى هذا التاريخ، جمادى الثانية ٦٦١هـ/ أيار (مايو) ١٢٦٣م، حريصاً على علاقات طيبة بفرنجة فلسطين، ولم يقم بأي عمل من شأنه أن يعكر صفو العلاقة القائمة بين الطرفين. ففي الزيارة الأولى لدمشق، والتي قام بها أواخر سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م وهي سنته الأولى في منصب السلطنة، خرج زعماء الفرنجة في فلسطين للقائه في المنازل التي نزلها في طريقه وهم يحملون معهم الهدايا والإكراميات التي تليق بمقامه السامي. فذُكر أن كونت يافا أرسل يطلب السماح له بلقاء السلطان، ليقدم له آيات الاحترام. فبعث بيبرس أتابكه ليرافق الزعيم المرموق ويدخله معسكر العوجا (قرب رأس العين إلى الشمال الشرقي من يافا) حيث التقاه السلطان. وقام بيبرس بإكرامه، وكتب له مرسوماً يقره فيه على بلاده. ثم تتالى بعد ذلك قدوم البارونات الإفرنج ممثلين عن مناطقهم في فلسطين لتهنئته بسلامة الوصول وتقديم ما حملوه من الهدايا. وعندما وصل إلى دمشق جاءه رسول من عكا، عاصمة دولة الفرنجة، يطلب أن يمنح السلطان وفود المنظمات الفرنجية الباقية الإذن في القدوم إليه. لبى الظاهر بيبرس هذا المطلب، وألقى على ممثله في قلعة بانياس مهمة اصطحاب وفود الفرنجة القادمين لمقابلته، فجاءه أكابر زعماء الفرنجة يلتمسون تجديد اتفاقية الصلح التي كانت عقدت بينهم وبين ملك دمشق الناصر يوسف والتي قارب أجلها على الانتهاء. فتم تجديد تلك الاتفاقية من دون كبير عناء، ولم يُدرج في بنودها السابقة سوى بند خاص بتبادل الأسرى الذين استجد وقوعهم في الأسر خلال سنوات الهدنة، وتم توقيع الاتفاقية الجديدة من جانب الطرفين. وبالإضافة إلى الهدنة مع فرنجة عكا جددت اتفاقية الهدنة مع كونت يافا ومع كونت بيروت، وأخذ الطرفان يجمعان من عندهما من الأسرى لتنفيذ عملية التبادل؛ وعلى هذا الأساس تحولت

مدينة نابلس إلى محطة لتجميع الأسرى من الصليبيين، إلاّ إن مماطلة الجانب الفرنجي عطلت عملية التبادل، فنقل الأسرى من نابلس إلى دمشق.[٤٩]

العلاقة بالفرنجة تميل إلى التصعيد

ظلت العلاقة بفرنجة فلسطين مستقرة على حالها من الرتابة، كما حددتها اتفاقية الهدنة التي عقدت في دمشق في إبان زيارة الظاهر بيبرس الأولى لبلاد الشام سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م. ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى أخذت تميل إلى التصعيد نحو التوتر على خلفية التنكر للاتفاقات، وخرق بنود الهدنة بشكل سافر ومقصود. واستمر هذا الوضع نحو عامين من دون أن يبدي الظاهر بيبرس أي ردة فعل على هذه الخروق. فلمّا كانت زيارة السلطان الثانية لفلسطين، والتي كرست، كما بيّنا، لمسألة الكرك والقبض على ملكها الأيوبي الملك المغيث، برزت العلاقة بالفرنجة على السطح ودخلت مرحلة من المعالجة الجدية. وقد أشار المقريزي إلى هذا التحول الذي حدث في موقف السلطان بيبرس من المسألة الفرنجية حين قال: «ولمّا خلا بال السلطان من هَمّ الملك المغيث توجه بكليته إلى الفرنج.» كان الظاهر بيبرس قد أقام معسكره في الطور، جنوبي شرقي مدينة الناصرة. وقد حضرت عنده وفود تمثل إمارات الفرنجة، كيافا وأرسوف وأنطاكية وطرابلس، وباقي التنظيمات كالإسبتارية والداوية وصليبيي التيوتون الألمان. وكان ممثلو السلطان ونوابه في فلسطين وبلاد الشام يزودون المقر السلطاني في القلعة في القاهرة بالتقارير التي ترصد مخالفات الفرنجة وخروقاتهم في مختلف مناطق الشام، كما تفصل اعتراضاتهم وطلباتهم. فلمّا جلس السلطان لاستقبال الوفود الفرنجية التي قدمت إليه، أخذ يسرد على مسامع أفرادها تفصيلات الخروقات التي ارتكبوها خرقاً بعد الآخر، وتناول ادعاءاتهم وطلباتهم بالتفنيد، مبيّناً تحملهم المسؤولية عن كل تلك المخالفات. ثم أكد لهم بلهجة لا تخلو من التهديد أنه غير عازم على تجديد اتفاقيات الهدنة من جهة، وأن ما في أيديهم من أرض فلسطين إنما حصلوا عليه بالغش وقلة الوفاء، وذكر بالتحديد أن ملك دمشق الصالح إسماعيل تنازل لهم عن صفد والشقيف وعن مناطق أُخرى في فلسطين في مقابل دعم عسكري وعدوا به ولم يحترموا وعدهم. ثم لخص كلامه بإنذار صريح بضرورة إعادة كل ما أخذوه من البلاد بوسائل الخداع، وأن عليهم إطلاق أسرى المسلمين من دون إرجاء.

أيقن الفرنجة وممثلوهم في هذا اللقاء نبرة الجد في كلام الظاهر بيبرس، وأن لا مجال بعد اليوم للمماطلة والمناورة. لكن استعدادهم لاسترضاء السلطان لم يساعد

في تجديد الهدنة، ولم يساهم في تليين موقفه. ويبدو أن قرار المجابهة معهم كان اختمر في ذهنه قبل هذا اللقاء، وأنه كان قراراً استراتيجياً لا رجعة عنه. فأمر بإخراج وفود الفرنجة من معسكره على الفور ولم يسمح لها بالمبيت عنده تلك الليلة. وكمؤشر جلي إلى موقفه الجديد، أرسل من دون إبطاء الأمير علاء الدين طيبرس إلى الناصرة القريبة ومعه مفرزة من الفرسان، وأمره بهدم كنيسة الناصرة (كنيسة البشارة) على ما تحمله من الرمزية الدينية المتميزة في العقيدة المسيحية، فدكها طيبرس دكاً. وفي الوقت نفسه، أرسل قائداً آخر من قادته هو الأمير بدر الدين الأيدمري نحو عكا في خطوة أشبه ما تكون بعرض العضلات، وربما كان بهذه الأعمال يحاول استفزاز الفرنجة وجرهم إلى الدخول في مواجهة عسكرية لم يكونوا حسبوا حسابها أو استعدوا لها.

وفي خطوات تحضيرية لمرحلة المواجهة المقبلة مع الفرنجة في فلسطين، قام الظاهر بيبرس بتعيين قادته في فلسطين ومنطقة الساحل، وكذلك بفرض ضريبة على الفلاحين في القرى الساحلية سماها ضريبة «الجنايات»، تعويضاً عما كان الفلاحون ينهبونه من غلال البلاد، وعن ديّات المجهولين والغرباء ممن قتلوا ولم يكن لهم أهل أو ورثة يطالبون بدياتهم. ويبدو أن فرض هذه الضريبة كانت إحدى وسائل الردع للعابثين والمفسدين، إذ انكسرت بعد ذلك شوكة أهل العبث والفساد والإخلال بأمن الناس الأبرياء، كما انقطعت ظاهرة التجسس على المسلمين لمصلحة الفرنجة. ثم قام الظاهر بيبرس بخطوة عسكرية استعراضية تستهدف مدينة عكا، وخرج بنفسه على رأس قسم من جيشه، وكان الغرض من هذه الحملة إثبات قدرته على تحدي الهيبة التي كانت تمثلها عكا في نفوسهم، ووهمهم أن أحداً لا يجرؤ على مس هذه الهيبة. ولم تكن هذه العملية تخلو في الوقت نفسه من استكشاف بنية المدينة الدفاعية والوقوف على طريقة تحصينها. ولمّا عاد السلطان إلى معسكره في الطور (جبل الطور) وزع إقطاعات على ستة وخمسين أميراً من قادة عسكره. وكان ذلك يعني في المقام الأول تعزيز البنية التحتية للتنظيم العسكري اللازم لمرحلة التحرير التي وضع أسسها في معسكر الطور، بالإضافة إلى ضمان الحضور العسكري ذي الجهوزية الدائمة ليكون على أهبة الاستعداد لدخول المعركة في اللحظة المناسبة.[٥٠]

كان قرار الظاهر بيبرس بعدم تجديد الهدنة مع الفرنجة من الناحية الفعلية يعني أن تكون المناطق الفلسطينية التي يسيطرون عليها عرضة لهجمات المسلمين، على اعتبار أنها ساحة حرب مفتوحة، مع ما يترتب على ذلك من عدم الشعور بالأمن لدى الغزاة المحتلين، ومن ثم التشويش على مجريات الحياة اليومية في مدنهم وقراهم ومزارعهم وتجارتهم وتحركاتهم. وقد وصل هذا التشويش إلى درجة أنهم لم يجرؤوا

على فلاحة أرضهم أو جمع محاصيلهم من دون الحصول على ضمان يؤمن لهم الحماية والأمن. ولم يكن هذا الإمكان وارد الحدوث من الناحية النظرية فحسب، بل كان يحدث فعلاً بين الحين والآخر. ففي سنة ٦٦٢هـ/ ١٢٦٤م، عندما حان موسم البذار للمواسم الشتوية، تقدم الفرنجة في فلسطين بطلب إلى السلطان يستأذنونه في أن يسمح لهم بفلاحة أراضيهم، وبزراعتها ببعض المحاصيل المحددة، فاستجاب السلطان لهذا الطلب وتقرر أن تعلن هدنة لأيام معدودة حتى ينتهي فلاحو الفرنجة من زراعة موسمهم.(٥١) ويجب ألاّ يغيب عن البال أن عملاً من هذا النوع لم يأت لمجرد الأريحية وحسن النية، فتساهل هنا لمصلحة الفرنجة سيكون له مقابل يسهل فيه الفرنجة مصالح للمسلمين، كمرور القوافل والتجار، أو كعبور سفن في البحر تنتقل من موانئهم لترسو في موانئ المسلمين. وقد رأينا أن مرور البضائع والتجار كان دائماً واحداً من بنود اتفاقيات الهدنة التي تعقد بين الطرفين.(٥٢)

الظاهر بيبرس
يبدأ مسيرة التحرير في فلسطين

قيسارية وعثليث

في مستهل رمضان ٦٦٢هـ/ تموز (يوليو) ١٢٦٤م، أصدر الظاهر بيبرس أوامره إلى الأمير ناصر الدين القيمري، نائبه على ولاية الساحل الفلسطيني، بشن غارة على قيسارية وعثليث الساحلتين في منتصف المسافة بين حيفا ويافا. فوصل القيمري إلى باب عثليث وقتل من الفرنج وأسر، ثم توجه نحو قيسارية وعمل الأمر نفسه. لم تكن هذه الغارة حرباً من أجل التحرير، وإنما كانت بمثابة نشاط استطلاعي بقصد استكشاف مواقع العدو والتوغل في المناطق المحتلة التي يسيطر عليها لمعرفة أحواله وجهوزيته للقتال، بل لعلها كانت نوعاً من أعمال التدريب القتالي للقوات المحلية الإسلامية تمهيداً لعمليات التحرير.

بعد مضي أقل من عام على هذه الغارة خرج الظاهر بيبرس على رأس قوة عسكرية قوامها ٤٠٠٠ فارس متوجهاً نحو الجزيرة الفراتية في إثر تهديد مغولي جديد لمدينة البيرة. ولمّا كان يعسكر في يُبنى ليس بعيداً عن مدينة غزة تسلّم رسالة تبشره بتراجع التتار عن البيرة. لم يوقف السلطان سيره شمالاً بعد وصول هذه الأنباء السارة، وإنما تابع سيره فوصل إلى معسكر العوجا الآنف الذكر، وأمر سلاح الهندسة

بتجهيز المجانيق وآلات الحصار من المواد الخام التي حملها الجيش معه، وأصدر أوامره إلى قادة القلاع القريبة بإرسال ما لديهم من مجانيق وكوادر الصناع والحجارين المتخصصين بنقب الأسوار. وزحف شمالاً حتى خيم في معسكر عيون الأساور الواقع على الطرف الغربي لوادي عارة، والذي لا يبعد إلاّ بضعة أميال شرقي قيسارية. ثم انطلق بهجوم مباغت على مدينة قيسارية ليلة ٩ جمادى الأولى ٦٦٣هـ/ ٢٧ شباط (فبراير) ١٢٦٤م، فاقتحم جنوده الأسوار وفتحوا أبواب المدينة، ففر سكانها واحتموا بالخضراء قلعتها الحصينة، التي استُخدمت آلات الحصار المعدة لمهاجمتها بإشراف السلطان الذي وقف في كنيسة تواجه القلعة. وبعد أسبوع من الحصار اقتُحمت القلعة ودخلها المسلمون. ثم شرع السلطان في تدمير قيسارية حتى فرغ من ذلك. ثم انطلق جيشه في شعبتين توجهتا شمالاً، فنزل هو إلى عثليث، وأرسل شعبة ثانية إلى حيفا بقيادة الأمير سنقر السلحدار ومعه الأميران عز الدين الحموي وسنقر الألفي. فلمّا اقتربوا منها فر الفرنجة بالقوارب نحو عكا وتركوا قلعتها، فدخلها الجيش وقتل وأسر من بقي فيها ودمر حصون المدينة والقلعة وعاد إلى معسكره. وفي عثليث قام جيش الملك الظاهر بقطع الأشجار من حولها، وشعث قسماً من أسوارها، قبل أن يعود إلى قيسارية لاستكمال عملية تدميرها.

وفي مستهل جمادى الثانية نزل السلطان وجيشه إلى مدينة أرسوف الساحلية، وتم جمع كميات هائلة من الحطب (كان متوفراً في المنطقة، فغابة أرسوف المشهورة في الجوار) وتكويمها حتى صارت كالجبال الشاهقة حول المدينة، وجُعلت كالستائر بين الأسوار والمسلمين لتخفي ما يفعله الجيش المحاصِر خلفها. ثم أمر بحفر خندق يوصل بين المحاصرين والخندق المحيط بالسور، وبتغطية الخندقين بالحطب. ثم بدأ بحفر نفقين من هذين السربين، أحدهما يفضي إلى الشاطئ والآخر يفضي إلى السور، فكان الأول لمقاومة ومناوشة سفن الأسطول التي تقترب من المحاصرين، والثاني لإحداث النقوب والفتحات في جوانب السور. ووزع مهمات الحفر والنقب على أمراء جيشه، كل وكتيبته يُلقى عليه جانب من العمل. وكان الظاهر بيبرس خلال ذلك يشارك في العمل كواحد من جنوده ليصبح قدوة للجميع. وبعد أن فرغ من إتمام الخنادق والنقوب، بدأ زحف المقاتلين إلى الأسوار، فلم يشعر الفرنجة إلاّ وهم يتسلقونها وألقيت النيران على الأبواب فأحرقت. ثم أعلن منح الأمان لجنود الصليبيين الذين يلقون بسلاحهم ويتوقفون عن القتال، فأذعن الفرنج وتوقفوا عن القتال، ودلوا حبلاً تسلقه الأمير سنقر الرومي، الذي صعد أعلى السور ووضع راية السلطان عليه، وأخذ ينظم الأسرى في صفوف بعد أن يضع القيد في أيديهم. بعد ذلك أبيحت القلعة للجنود فانتهبوا محتوياتها، وأفرج عن عدد من أسرى المسلمين الذين كانوا

محبوسين داخلها. وعلى غرار ما جرى في قيسارية، أمر بهدم مدينة أرسوف، سورها وأبراجها وقلعتها، وأمر بأن يشارك أسرى الفرنج في عملية الهدم.

بعد أن أتم الظاهر بيبرس تطهير هذا الجزء من الساحل الفلسطيني من الاحتلال الفرنجي، قام بتوزيع القرى والمزارع إقطاعاً على قادته الذين شاركوا في عملية التحرير. كانت هذه القرى جزءاً من ناحيتي قيسارية وأرسوف وبلغت ٣٦ قرية، أورد المقريزي قائمة بأسمائها وأسماء الذين منحوا إياها من القادة. فبلغ عدد الأمراء الذين منحوا تلك الإقطاعات ٦٠ أميراً. وكانت هذه المنطقة تمتد من قرية جلجولية جنوباً حتى أم الفحم شمالاً.(٥٣)

فتح صفد

في السنة التالية، في شعبان ٦٦٤هـ/ أيار (مايو) ١٢٦٦م، خرج الظاهر بيبرس من مصر يقود جيشاً إلى بلاد الشام. ولمّا وصل إلى غزة جعل الجيش فرقاً، وحدد لكل فرقة وجهتها، بينما توجه هو لزيارة الحرمين في القدس والخليل. وعندما أنهى زيارته توجه إلى المعسكر في عين جالوت. وصلت إحدى فرق هذا الجيش إلى حمص وشنت غارة على حصن الأكراد، ثم استولت على بعض القلاع في ساحل طرابلس ودمرتها، وهي قلاع عَرقْة وحلباء والقُليعات. ومن مقره في عين جالوت وجه اثنين من أمرائه نحو منطقة صور، فشنا غارة على ريفها وعادا بالغنائم والأسرى، ثم وجّه قوة منفردة نحو صيدا على الساحل اللبناني. وأرسل قوة أُخرى إلى قلعة القرين، وقوة رابعة نحو مواقع الفرنجة في جبل عاملة. وتوجه الظاهر بيبرس بنفسه على رأس قوة خامسة نحو مدينة عكا. خرجت هذه القوات لتنفيذ مهماتها العسكرية التي كلفتها، فشملت الغارات السواحل الشامية من طرابلس في الشمال حتى أرسوف في الجنوب، وعادت كلها وأياديها ملآنة بالغنائم والأسرى حتى إن ما غنمته من أبقار وجواميس كان من الكثرة بحيث لم يوجد له مشترٍ.

وعندما كان السلطان نازلاً عكا حاول حكامها من الفرنجة الاتصال به من أجل التفاوض في شأن هدنة، لكنه لم يلق بالاً لهذه المحاولة، وانصرف إلى التخطيط لغزو مدينة صفد. فجهز القوات التي فرغت من مهماتها، وبدأ يرسلها نحو صفد، الفرقة بعد الأُخرى، حيث طوقت المدينة وحاصرتها. أمّا السلطان فظل في منزله عند عكا ينتظر وصول القوات العائدة من مهماتها، ولمّا اكتملت توجه بها نحو صفد لتلحق بالفرق الأُخرى التي كانت تحاصرها، فوصل إلى هناك في رمضان ٦٦٤هـ/ حزيران (يونيو) ١٢٦٦م. وعندما كان نازلاً صفد أتاه رسل ملوك الفرنجة: رسول يمثل

حكام صور، وثان يمثل أخوية الداوية، وثالث يمثل حاكم بيروت، ورابع يمثل حاكم يافا، وخامس يمثل حاكم قلعة صهيون. أمّا هو فاستمر في مباشرة الحصار والإشراف على تأمين وصول المجانيق وآلات الحصار. وروي عنه في هذا الصدد أنه لمّا عجزت الجمال عن حمل المجانيق عند مخاضة جسر الأحزان (جسر بنات يعقوب) أمر الرجال بحمل آلات على عواتقهم، حتى إنه كان هو نفسه يجر العجلات مع الأبقار. وبعد أن تمت الاستعدادات بدأت معركة اقتحام الأسوار، وشاركت كل الفعاليات العسكرية في العملية حتى اضطر أفراد الحامية الفرنجية إلى طلب التسليم، فمنحوا الأمان شرط: ألاّ يحملوا معهم سلاحاً أو درعاً أو خوذة؛ ألاّ يحملوا معهم مالاً أو آنية فضية من القلعة؛ ألاّ يتلفوا شيئاً من محتويات القلعة، أو يدمروا أو يحرقوا شيئاً؛ أن يُفتَشوا عند خروجهم للتأكد من التزامهم شروط التسليم. وإذا ضبط مع أحدهم شيء مما ذكر يصبح المسلمون في حلّ من الأمان. ثم رفعت رايات المسلمين على القلعة والأبراج، وبدأ جنود الفرنجة ينزلون من القلعة، بينما الظاهر بيبرس يقف على باب المدينة ممتطياً صهوة جواده يستعرضهم وهم يفتَشون. أفضت عملية التفتيش إلى العثور على بعض المسروقات، وكان في ذلك ما يبرر نقض العهد الذي تعهد به المسلمون، لأن فيه إخلالاً صريحاً بشروط الاتفاق. فأُنزل الفرنجة عن خيولهم ووضعوا في سرادق كبير تحت الحراسة. ثم نقلوا في اليوم التالي، وأوقفوا على تلة تشرف على الطريق، اعتاد الفرنجة أن يقتلوا عليها كل من وقع في أيديهم من المسلمين، فضربت أعناقهم جميعاً، وكانوا قرابة ٢٠٠٠ لم يُستحيَ منهم إلاّ رجلان.

بعد ذلك صعد الظاهر بيبرس القلعة، ووزع على الأمراء ما غنمه العساكر من العدو، العتاد والجواري والعبيد. ثم أمر بشحن القلعة بالسلاح والرجال الذين استدعاهم من دمشق كي يرابطوا في القلعة والمدينة، وحدد لهم نفقة شهرية مقدارها ٨٠,٠٠٠ درهم من الفضة الخالصة (درهم نقرة)، وعيّن الولاة الإداريين على نواحي صفد. وأمر ببناء جامعين، واحد في القلعة وآخر في المدينة، قبل أن يغادر صفد متوجهاً إلى دمشق.(٥٤)

يلاحِظ المتتبع للأنشطة العسكرية التي قام بها الظاهر بيبرس في هذه السنة (٦٦٤هـ/١٢٦٦م) أن خطة تحرير فلسطين كانت جزءاً من استراتيجيا ثابتة لديه، وأن ما تم تحريره في الجولة السابقة في العام المنصرم، كأرسوف وقيسارية وحيفا، لم يكن عملاً منفرداً أو عفوياً، وإنما كان حلقة أولى في سلسلة متصلة ضمن خطة التحرير، وأن تحرير المدن والمواقع الفلسطينية من ناحية أُخرى كان جزءاً من خطة تحرير شاملة لكل البلاد التي احتلها الصليبيون في بلاد الشام، إذ رأينا كيف أن جولة التحرير في هذه السنة بدأت باستنقاذ القلاع والحصون العسكرية الفرنجية في سواحل

طرابلس، بل كانت متزامنة تقريباً مع الإغارات التي شُنت على صيدا وصور وسواحل طرابلس، وعلى بعض المواقع الساحلية الباقية في فلسطين كعثليث وعكا وحصن القرين (عند قرية معليا). ولعل تزامن هذه الأنشطة التي غطت رقعة واسعة من بلاد الشام، تمتد من مدينة حمص شمالاً حتى أرسوف على مشارف يافا جنوباً، تبيّن من دون شك وفرة العساكر المملوكية وجهوزيتهم العالية لخوض غمار الحروب على جبهات متعددة في آن واحد.

كما أن الجهوزية القتالية ودرجة الاستعداد العسكري العالية، اللتين كانتا تميزان جيش الظاهر بيبرس، كانتا شبه غائبتين لدى المعسكر الفرنجي، معسكر الخصم. ويبدو أن تجربة الفرنجة مع الظاهر بيبرس، منذ لقاء الطور سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م، لم تستوعب جيداً في أذهانهم، إذ ظلوا على انقساماتهم الأولى وتشرذمهم السابق، فرأيناهم قد بعثوا إليه وفودهم عندما كان نازلاً مدينة صفد، كل وفد على حدة، فوصلوا إليه فرادى ثم فارقوه فرادى.

لا بد من أن نشير في هذا السياق إلى مسألة قتل أفراد الحامية الفرنجية الذين ألقوا بسلاحهم بعد حصولهم على الأمان. ففي حين تجمع الروايات الإسلامية على أن ذلك حدث على خلفية إخلالهم بشروط الأمان الذي مُنحوه، حين حملوا معهم ما اشترط عليهم عدم حمله من القلعة، وأن القتل لهذا السبب كان مبرراً ولا يمكن اعتباره نكثاً بالعهد، يورد كينغ (King) ما فحواه أن قتلهم كان نكثاً صريحاً بالعهد ولم يكن هناك ما يبرره. وعلى الرغم من هذا التناقض في الروايتين الإسلامية واللاتينية، فإن ابن أبي الفضائل يورد في كتابه «النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد» (باريس، ١٩٣٢) أن الظاهر بيبرس لم يكن هو الذي حلف اليمين وأعطاهم العهد، وأنه أجلس أحد أمرائه في كرسي السلطان وأوقف بين يديه باقي الأمراء كي يوهم الفرنجة الذين قدموا لأخذ الأمان بأنه السلطان، وأن هذا الأمير كان كرمون التتري. وعلى أساس هذه الرواية يحاول المؤلف تبرئة ساحة الظاهر بيبرس من تهمة إخفار الذمة ونكث العهود، علماً بأن هنالك ما يشير إلى وجود نية مبيتة لديه، لأنه كان في قلبه حزازة من فرسان الداوية الذين كانوا في صفد.(٥٥)

ومن اللافت للنظر أن الظاهر بيبرس لم يأمر بهدم قلعة صفد، أو بتخريب أسوارها وحصونها كما فعل في قيسارية وأرسوف وعسقلان، وإنما قام بتعزيز تحصيناتها وشحنها بالأسلحة والعساكر، وحولها إلى مركز إداري لترقى بعد تحرير فلسطين من الفرنجة سنة ١٢٩٠ إلى رتبة الممالك في بلاد الشام، ولتصبح أكبر النيابات وأهمها في فلسطين.

عندما وصل الظاهر بيبرس إلى دمشق بعد فراغه من أمر صفد عمم على العساكر والقادة أمراً يمنعهم بموجبه من دخول المدينة، وأن يظلوا في حالة استعداد دائم حتى تصدر الأوامر بسيرهم نحو مدينة سيس عاصمة أرمينيا الصغرى (الأناضول). وعندما بلغه أن جماعة من الجند دخلت دمشق، أمر بالقبض على أفرادها وإخراجهم منها مكتوفين ليلتحقوا بأمرائهم. وقبيل أواخر ذي القعدة ٦٦٤هـ/آب (أغسطس) ١٢٦٦م، تم الاستيلاء على قلعتين مهمتين للفرنجة في شمال فلسطين هما هونين وتبنين.

امتد نشاط بيبرس إلى أواسط فلسطين، واستولت قواته على الرملة، وكانت خربة مهجورة فعمرها وحولها إلى مركز إداري وعيّن عليها والياً؛ كان ذلك كله وهو مقيم بدمشق ينتظر وصول أخبار الحملة التي وجهها نحو دولة الأرمن في سيس. وفي أثناء ذلك قدم رسول من أخوية فرسان الإسبتارية يسأله تجديد الصلح مع المناطق الشمالية الخاضعة لهم في نواحي حمص وبلاد الدعوة (المناطق التي يسيطر عليها الإسماعيلية الحشاشون).

إن صدور الدعوة إلى تجديد وتثبيت اتفاقيات الهدنة بين دولة المماليك ومختلف الأطراف الفرنجية، لم تعد دعوة شاذة في الأعوام الثلاثة الأخيرة التي أعقبت استيلاء الظاهر بيبرس على السلطنة، والتي باتت تعكس تغير ميزان القوى لمصلحة المسلمين، وتحول الطرف الفرنجي إلى الطرف الأضعف في المعادلة القائمة سياسياً وعسكرياً. وبحكم هذا الواقع، فإن الظاهر بيبرس وضع شروطاً لاستجابته لطلب رسول الإسبتارية سرعان ما قبلوها. وتلخصت هذه الشروط في إلغاء الأتاوى (أو القطائع) التي كان يجبيها الفرنجة من الإمارات والبلاد الإسلامية المجاورة لهم، وهي إتاوة على مدينة حماة، وأُخرى على بلاد الدعوة، وثالثة على بلاد أبي قبيس (وهي حصن قريب من بلدة شيزر).

عقدت الاتفاقية بعد أن تضمنت بنداً يعطي السلطان صلاحية فسخ هذا العقد من طرف واحد متى شاء ذلك. ولعل هذا البند يذكرنا باتفاقيات الهدنة التي كانت تعقد بين الفرنجة والمسلمين في إبان القرن السادس الهجري، حين كانت يد الصليبيين هي العليا، وكان الطرف الفرنجي فقط يعطى هذا الحق دائماً.(٥٦)

وفي مستهل محرم ٦٦٥هـ/تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٦٦م، خرجت مجموعات مدنية من سكان المناطق الجبلية في فلسطين تحت حراسة الجنود النظاميين نحو مزارع قصب السكر في سهل عكا التي يسيطر عليها الفرنجة، فحصدوا قصب السكر، كجزء من أعمال التخريب التي تستهدف الاقتصاد الفرنجي، ثم عادوا إلى صفد. وفي الشهر

ذاته، أغار الفرنجة على بلدة طبرية، بعد أن وصلت إلى عكا نجدات إفرنجية أرسلها ولي عهد مملكة قبرص، قوامها ١١٠٠ فارس. وفي ردة فعل على هذه الغارة، خرجت قوة عسكرية من صفد نحو عكا، واشتبكت مع فرسان هذه الغارة بعد عودتهم من ناحية طبرية فألحقت بهم الهزيمة وقتلت معظمهم.

ولا تكمن أهمية هذين الحادثين في أسبابهما ولا في نتائجهما، بقدر ما تكمن في الجهة أو الجهات المسؤولة عن تنفيذهما. ففي الحالتين كان العنصر المحلي الفلسطيني هو العنصر الذي توكل بتنفيذ المهمات، ولم تقم به عناصر من خارج فلسطين كما كانت الأعمال العسكرية أو شبه العسكرية التي ينفذها الطرف الإسلامي. وإن دل هذا الأمر على شيء، فعلى توجه جديد لدى سلاطين المماليك الأوائل، وهو تقليص عنصر المركزية، ومن ثم منح الإدارات الإقليمية شيئاً من الصلاحيات التي كانت دائماً من حق القائمين على رأس الهرم السلطوي في أمور متعددة، تشمل أيضاً أموراً لها صلة بالسياسة الاستراتيجية. ولعل ذلك يكشف عن الأهداف التي وقفت وراء ترميم قلعة صفد وتعزيز تحصيناتها وتعمير مرافقها واستقدام العرب من دمشق للإقامة بها، وهو أمر نراه يتكرر بالنسبة إلى الرملة وإلى قاقون، لتصبح هذه البلاد بديلاً من البلدات والمراكز الساحلية التي كان يتمركز فيها الفرنجة قبل أن يتم تحريرها ومن ثم تدميرها كي لا تتحول إلى موطئ قدم لغزو فرنجي أوروبي في المستقبل. ففي جمادى الثانية ٦٦٥هـ/آذار (مارس) ١٢٦٧م، أمر الظاهر بيبرس بتعمير قلعة قاقون، الواقعة إلى الشمال الغربي من مدينة طولكرم على مسافة بضعة أميال فقط عن ساحل البحر، لتكون عوضاً عن قيسارية وأرسوف، ثم جعلت الكنيسة فيها مسجداً، ونقل إليها جماعة ليسكنوها، حتى صارت بلدة عامرة.

وفي جمادى الثانية أيضاً وصل الظاهر بيبرس إلى صفد ليشرف على عمليات الإعمار في المدينة، وليعجل في إنجازها حتى إنه كان يشارك في نصيب من الجهد والعمل شأنه شأن أمرائه وجنوده. ومما يؤكد أن وصوله إلى صفد كان منصباً على هذه الغاية أنه ترك عساكره في معظمهم في مصر ولم يصحبهم معه. وعندما كان يضطر إلى القيام ببعض النشاطات العسكرية، كان يستعين بالعساكر المحليين التابعين لنيابة صفد، كما حدث عندما أغار على ضواحي عكا في أثناء إقامته بصفد.[٥٧]

فتح يافا

كانت العلاقات بين الظاهر بيبرس وإمارة يافا الفرنجية تميل إلى الاستقرار منذ أن جدد الهدنة مع أمراء الفرنجة في فلسطين عند زيارته الأولى لدمشق سنة ٦٥٩هـ/

١٢٦١م؛ هذه الهدنة التي قضت بإبقاء الأوضاع على حالها كما كانت أيام ملك دمشق الناصر يوسف. وعندما كان بيبرس في صفد يشرف على عمارتها جاءه رسول من حاشية أمير يافا، الذي ورث الحكم بعد وفاة أبيه، وطلب تجديد اتفاقية الهدنة التي عقدت في دمشق، لكن السلطان بيبرس تجاهل هذا الطلب، ولم يوافق على تجديدها. ولعل تجاهله هذا كان مرده بعض التجاوزات التي حدثت من فرنجة يافا خلال الأعوام السابقة، كتزويدهم عكا بالمؤن عن طريق البحر، والتي كان السلطان فرض عليها حصاراً اقتصادياً ومنع من الاتجار معها. كما بلغه أن بعض أصحاب حانات الشراب في المدينة استخدم بعض الفتيات المسلمات للعمل في الحانة كنادلات، تجرؤاً على إيذاء المسلمين وإلحاق الإهانة بهم. ولمّا خرج السلطان إلى الشام وصل إلى معسكر العوجا في جمادى الثانية ٦٦٦هـ/آذار (مارس) ١٢٦٨م، وعندما علم فرنجة يافا بوصوله أتاه وفد منهم للتفاوض، فأمر باحتجاز أعضاء الوفد، فعرضوا عليه تسليمه المدينة والقلعة في مقابل منحهم هم وعائلاتهم وأموالهم الأمان. أمر السلطان العساكر بمهاجمة المدينة، فاقتحموها واستولوا عليها، ثم استولوا على قلعتها في اليوم التالي. ثم أعطى أهلها الأمان وسمح لهم بمغادرتها إلى عكا، وبعد ذلك شرع في هدم القلعة، وحمل رخامها وأخشابها على إحدى السفن، ونقلت إلى القاهرة، حيث استخدمت في بناء مقصورة ومنبر الجامع الظاهري الذي حمل اسم السلطان في القاهرة. وبعد أن تم تدمير القلعة وهدم أسوار المدينة رتب السلطان الحرس على السواحل، ورتب توطين بعض العناصر القبلية التركمانية لتعزيز حماية هذا الجزء من الساحل، بعد أن حدد لهم مهماتهم وفرض عليهم العداد (أي مقدار ما يؤدونه للدولة من رؤوس الخيل والعتاد في كل عام).(٥٨)

اتساع رقعة التحرير الظاهري

رأينا حتى هذا التاريخ (سنة ١٢٦٧) أن جهود التحرير التي بذلها الظاهر بيبرس، منذ تسلم السلطنة، كانت منصبة أساساً على محيط فلسطين. وكانت مدينة يافا آخر بلد فلسطيني يضاف إلى قائمة المدن والمواقع الفلسطينية المحررة، ولم يبق سوى مدينة عكا وبعض القلاع الأُخرى. وكان بيبرس حاول أكثر من مرة أن يستولي على عكا، لكنه وجدها مستعصية صعبة المنال. إن تركيزه على تحرير المدن الفلسطينية لم يكن يعني أن سياسة التحرير التي شرع في تنفيذها كانت انتقائية، وإنما كان التحرير، كما يفهمه، يعني تحرير كل شبر من أرض الشام لا فارق بين إقليم وآخر. وعلى هذا الأساس، وبعد أن فرغ من يافا وجه جيشه إلى قلعة الشقيف، أي شقيف أرنون في

الجنوب اللبناني، ثم انضم بنفسه بعد ذلك إلى حصار هذه القلعة حتى استسلمت له، فأسر رجالها وأفرج عن النساء والأطفال وسمح لهم بالتوجه إلى مدينة صور. وهدم القلعة الجديدة التي كان جددها الفرنجة بعد أن سلمهم إياها ملك دمشق الصالح إسماعيل في إبان الحرب الأهلية بين الأمراء الأيوبيين. أمّا القلعة القديمة فقد عيّن أحد أمرائه نائباً لها ورتب فيها الفرسان والرجالة.

بعد سقوط الشقيف توجه بيبرس نحو طرابلس، وخيم على مشارفها في أواسط شعبان ٦٦٦هـ/ أواخر نيسان (أبريل) ١٢٦٨م، ووجه الغارات إلى محيط المدينة ومزارعها من دون أن يحاصر المدينة نفسها، الأمر الذي يبين أن الغاية لم تكن إلاّ محاولة إرضاء عساكره بما يحصلون عليه من الغنائم. وعندما رحل عن طرابلس توجه نحو حمص ودخل حماة ولم يفصح لأحد عن الجهة التي يقصدها أو الموقع الذي يستهدفه بالهجوم. ثم قسم عسكره إلى ثلاث فرق، وقف هو على رأس فرقة، وأوكل قيادة الفرقتين الأخريين إلى اثنين من أمرائه. وبعد أن أكمل هذان الأميران المهمة التي أوكلت إليهما عادا فاجتمعا به على أبواب مدينة أنطاكية، التي حوصرت حصاراً محكماً، ووجه إنذاراً إلى من فيها من الفرنج يدعوهم إلى الاستسلام، وأمهلهم ثلاثة أيام، بدأ الزحف في نهايتها. فتسلق المسلمون الأسوار واقتحموا المدينة، فالتجأ بعض أهلها إلى القلعة، عندها أمر قادته بإغلاق أبواب المدينة كي لا يهرب أحد، وأعمل السيف فيهم، وقدّر من كان فيها بِـ ١٠٠,٠٠٠ إنسان. أمّا من دخل القلعة من الأهالي وأفراد الحامية فطلبوا الأمان، فمنحهم إياه، ثم قيدوا ووزعوا عبيداً على قادة العساكر والأمراء. وكانت أنطاكية في ذلك الوقت جزءاً من مملكة بوهِمند أمير طرابلس. وبعد أن وزعت الغنائم التي وقعت في أيدي المسلمين، أمر بيبرس بإحراق القلعة، ثم عَمّ المدينة كلها بالحريق. ولمّا رأى قادة الحصون الفرنجية المجاورة ما حل بمدينة أنطاكية طلبوا الأمان فأُمِّنوا وسيقوا أسرى بعد أن سلموا تلك القلاع.[٥٩]

مضى أكثر من عامين بعد تحرير مدينة أنطاكية، لم يمارس السلطان أي نشاط عسكري ذي بال على الجبهة الفلسطينية. وكانت جهوده في هذه الفترة منصبة على الجبهتين الشرقية والشمالية حيث المواجهة مع التتار والأرمن، من دون أن يتغاضى عن الحصون والقلاع الفرنجية المنتشرة في هذه المنطقة، ولا سيما ما كان منها لفرسان الإسبتارية والداوية، إذ أحرز نجاحات باهرة على هذه الجبهة، واستولى على حصون، منها حصن صافيتا الذي كان حصناً للداوية. وتسلم بعض الحصون المجاورة لحصن الأكراد، مثل حصن تل خليفة، قبيل أن يسقط هذا الحصن المهم في يده. وإلى الشمال من هذه المنطقة استولى السلطان على بعض الحصون التابعة للداوية كان أبرزها حصن عكار الواقع إلى الشمال من طرابلس.

لمّا استهل شوال ٦٦٩هـ/أواسط أيار (مايو) ١٢٧١م، خرج الظاهر بيبرس بجميع عساكره قاصداً مدينة طرابلس. وفي هذه الأثناء علم بوصول ولي عهد إنكلترا على رأس قوة من الصليبيين إلى عكا، وكان ينوي القيام بالحج إلى مدينة القدس. وهي نية تنطوي من الناحية العملية على مواجهة عسكرية محتملة مع الفرنجة في فلسطين، لأن الحج من عكا إلى مدينة القدس يترتب عليه انتهاك السيادة المملوكية الإسلامية على أرض فلسطين التي تخترقها الطريق إلى القدس. عند ذلك غيّر السلطان خططه التي أزمع على تنفيذها لمهاجمة طرابلس. وعوضاً عن ذلك بعث رسولاً من طرفه إلى أمير طرابلس الفرنجي للتفاوض معه في شأن هدنة. فتم الاتفاق عليها لفترة عشرة أعوام. ورحل بقواته ودخل مدينة دمشق، ثم تركها وذهب إلى مدينة صفد، وحمل معه المجانيق وآلات الحصار وتوجه لمحاصرة قلعة القرين القريبة من قرية معليا إلى الشمال الشرقي من مدينة عكا. وكانت قلعة القرين للفرسان التيوتون الألمان، بل هي مقرهم الرئيسي في فلسطين. حوصرت القلعة بضعة عشر يوماً إلى أن استسلمت، فأمر السلطان بهدمها. ومن الجدير بالذكر أن أحداً من الفرنجة لم يتدخل لمنع السلطان من السيطرة على القرين، فبادر بإرسال بعض الوحدات العسكرية للتحرش بهم في عكا نفسها.

ورداً على وصول الأمير الإنكليزي إدموند بنجداته إلى عكا، قام الظاهر بيبرس بتسيير قطعة من الأسطول المملوكي نحو جزيرة قبرص التي انطلق منها هذا الأمير متوجهاً إلى عكا. لكن هذه السفن لم تصل إلى أهدافها لأنها تحطمت جميعها في عاصفة بحرية اجتاحتها، وأُسر جميع من كان على متنها من البحارة.

بعد سقوط قلعة القرين أرسل فرنجة صور وفداً إلى السلطان يطلبون عقد صلح بينهما، فتم ذلك بعد أن تنازلوا له عن جزء من غلال الريف التابع لإمارة صور. وفي العام التالي عقدت اتفاقية صلح مماثلة مع الفرنجة في عكا أعيد فيها تقسيم القرى والمزارع التي كانت خاضعة لنفوذهم، فتنازلوا بموجبها عن جانب للسلطان.(٦٠)

خلفاء الظاهر بيبرس
واستكمال مسيرة التحرير

توفي الظاهر بيبرس في دمشق يوم الخميس الواقع فيه ١٧ محرم ٦٧٦هـ/ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٢٧٧م، وتولى منصب السلطنة من بعده ابنه الملك السعيد ناصر الدين محمد بركة خان، ولي عهده ونائبه في سدة السلطنة. وفور تسلّمه السلطنة تغيرت علاقته بكبار الأمراء من المماليك الصالحية زملاء أبيه (أو خشداشيته) الذين

نفرت قلوبهم منه. وكان من أبرز هؤلاء الأمراء سيف الدين قلاوون الألفي، وسنقر الأشقر، وعلم الدين سنجر الحلبي، وأقرانهم. وكانت هذه الفئة من الأمراء تأنف من سلطنة بركة خان، وترى أنها الأحق والأولى بمنصب السلطنة. وكان سلوك السلطان الجديد وسوء تصرفه مع هؤلاء الأمراء، فضلاً عن استغراقه في تقريب المماليك الشباب حديثي السن ولهوه معهم سبباً قوياً في تمردهم عليه. فظل حبيساً في القلعة محاصراً بداخلها حتى تفرق عنه من كان حوله من بقية الأمراء الكبار، فاضطر إلى النزول عند رغبة المحتجين، وخلع نفسه عن السلطنة، واكتفى بقلعة الكرك تعويضاً له عن عرش الدولة، بعد أن أمضى في السلطة أكثر من عامين.

عرض الأمراء على زميلهم سيف الدين قلاوون السلطنة، فأباها ليبعد عن نفسه تهمة الطموح إلى السلطة من جهة، وكي يقوي فرصة الحصول على الصلاحيات المطلقة في إدارة شؤون الحكم عندما تحين اللحظة المناسبة من جهة أخرى. واقترح بدلاً من ذلك ألاّ يخرج المنصب عن ذرية الظاهر بيبرس. فمال الجميع إلى قبول اقتراحه، واستدعوا ابناً آخر لبيبرس هو الطفل سلامش ابن السابعة ونصبوه سلطاناً. واتفقوا على أن يكون سيف الدين قلاوون أتابكه، وأن توكل إليهم مهمة قيادة العساكر وتدبير شؤون الولايات. استغل قلاوون منصبه والصلاحيات التنفيذية الواسعة التي خُولها، فأخذ يتخلص من الأمراء الكبار الذين يخشى منافستهم، أو اعتراضهم على خطته في الاستيلاء على السلطنة. وصار يقرّب فئة جديدة من الأمراء الذين كانوا مهمشين ويمنحهم الإقطاعات والمناصب ويعيّنهم في الولايات داخل مصر وخارجها، حتى قوي جانبه وتمكن من أسباب النفوذ والسيطرة. فجمع الأمراء وتحدث معهم عن ضرورة خلع السلطان الطفل بحجة أن المملكة لا تقوم إلاّ إذا وقف على رأسها رجل بالغ كامل. فاتفق الجميع على خلعه ونفيه إلى الكرك منفى أخيه السلطان السابق. وكانت مدة حكم سلامش ١٠٠ يوم فقط. وبعد خلعه نُصّب سيف الدين قلاوون سلطاناً، ولقب بالملك المنصور وذلك في ٢١ رجب ٦٧٨هـ/ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٢٧٩م.[(٦١)]

أثار استيلاء قلاوون على السلطنة ردة فعل متطرفة في بلاد الشام، وصلت إلى ذروتها في تمرد نائب دمشق الأمير سنقر الأشقر وإعلان نفسه سلطاناً. فبايعه وحلف له أمراء دمشق في معظمهم، وتلاهم نواب بلاد الشام الآخرون من دون استثناء، ومعهم أيضاً أمراء آل فضل وآل مري. واتسعت دائرة التأييد لتمرده حتى شملت بعض كبار الأمراء في مصر ذاتها، وبدأوا بمكاتبته والاتصال به. تحرك سنقر الأشقر ونشر قواته في فلسطين فدخلت مدينة غزة. لكنها ارتدت عنها لما صادفته من مقاومة وتمركزت في مدينة الرملة. ولمّا شعر السلطان قلاوون بخطر التمرد واتساع التأييد

لسنقر، بعث جيشاً من القاهرة قوامه ٤٠٠٠ رجل. وعندما علم سنقر الأشقر بتحرك الجيش أمر بالانسحاب من الرملة والتوجه إلى دمشق، وأخذ يعد العدة لمواجهة جيش السلطان. لم تستغرق هزيمة سنقر الأشقر وقتاً كثيراً، فخرج من دمشق بعد أن تخلى عنه الأمراء الذين كانوا معه في معظمهم. ثم بادر إلى الاتصال بزعيم المغول أبغا ابن هولاكو يستحثه على غزو بلاد الشام، في حين انسحب هو إلى قلعة صهيون وتمركز فيها. لم يطل انتظار التتار بعد ذلك ووصل نبأ مسيرهم نحو الشام في جمادى الثانية ٦٧٩هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٨٠م، فاحتشدت عساكر دمشق وعساكر المدن الأُخرى والإمدادات التي قدمت من القاهرة عند مدينة حماة. ولدى سماع أنباء الغزو أجفل الناس في حلب وأعمالها وتركوا المدينة، فاجتاح التتار عينتاب وبغراس ودربساك، واقتحموا مدينة حلب التي كانت خالية، فعاثوا فيها نهباً وفساداً، وغادروها بعد ثلاثة أيام وعادوا إلى مواطنهم في المشرق. وصلت أنباء انسحاب التتار إلى أسماع السلطان قلاوون وهو في غزة، بنية الانضمام إلى القوات الإسلامية التي تجمعت في مدينة حماة، فأعاد قواته إلى القاهرة.

كانت أنباء الدعم الذي قدمه الفرنجة للتتار عندما غزوا حلب أزعجت السلطان، فأمر نائبه في حصن الأكراد بالقيام بغارة عقابية ضدهم جزاء دعمهم للتتار. فجمع فرسان القبائل التركمانية وضمهم إلى عسكره وحاصر الفرنجة في المرقب، لكن نتائج هذا التحرك كانت مأساوية على المسلمين الذين انهزموا أمام الفرنجة، وسقط منهم ما يربو على ٢٠٠ فارس. كبرت أنباء هذه الهزيمة في نفس السلطان، فقرر أن يخرج بنفسه للانتقام من الفرنجة. ولمّا دخل بجيشه أرض فلسطين ونزل معسكر الروحاء (عند السفوح الجنوبية الشرقية لجبال الكرمل)، خشي الفرنجة ردات فعله الغاضبة وأرادوا تدارك نتائجها الوخيمة؛ فقدم إلى معسكره رسل عن كل من فرنجة عكا وطرابلس وطلبوا منه تجديد اتفاقية الصلح التي كانت عقدت مع سلفه الظاهر بيبرس مدة عشرة أعوام. استجاب السلطان لهذا المطلب، ولعله وجدها فرصة مؤاتية لمنع أي تعاون بينهم وبين التتار في ضوء ما حدث مع فرنجة المرقب، إذ إن خطر التتار ما زال قائماً ولم ينته بعد.

عقدت هدنة جديدة مع إسبتار عكار وإسبتار طرابلس لمدة عشرة أعوام وعشرة أشهر وعشرة أيام وعشر ساعات تبدأ يوم السبت الواقع فيه ٢ محرم ٦٨٠هـ/ ٢٣ نيسان (أبريل) ١٢٨١م. ولعل ما يؤكد صدق نيات الفرنجة في مسالمة سيف الدين قلاوون وشديد عنايتهم بإثبات إخلاصهم له أنهم أطلعوه على أسرار حاكها بعض قادة عسكره لاغتياله عندما كان في معسكر الروحاء. وقد تأكد السلطان من صحة هذه التقارير، التي أفشاها الفرنجة بعدما فشلت محاولة الاغتيال، عندما وصل إلى بيسان وهو في

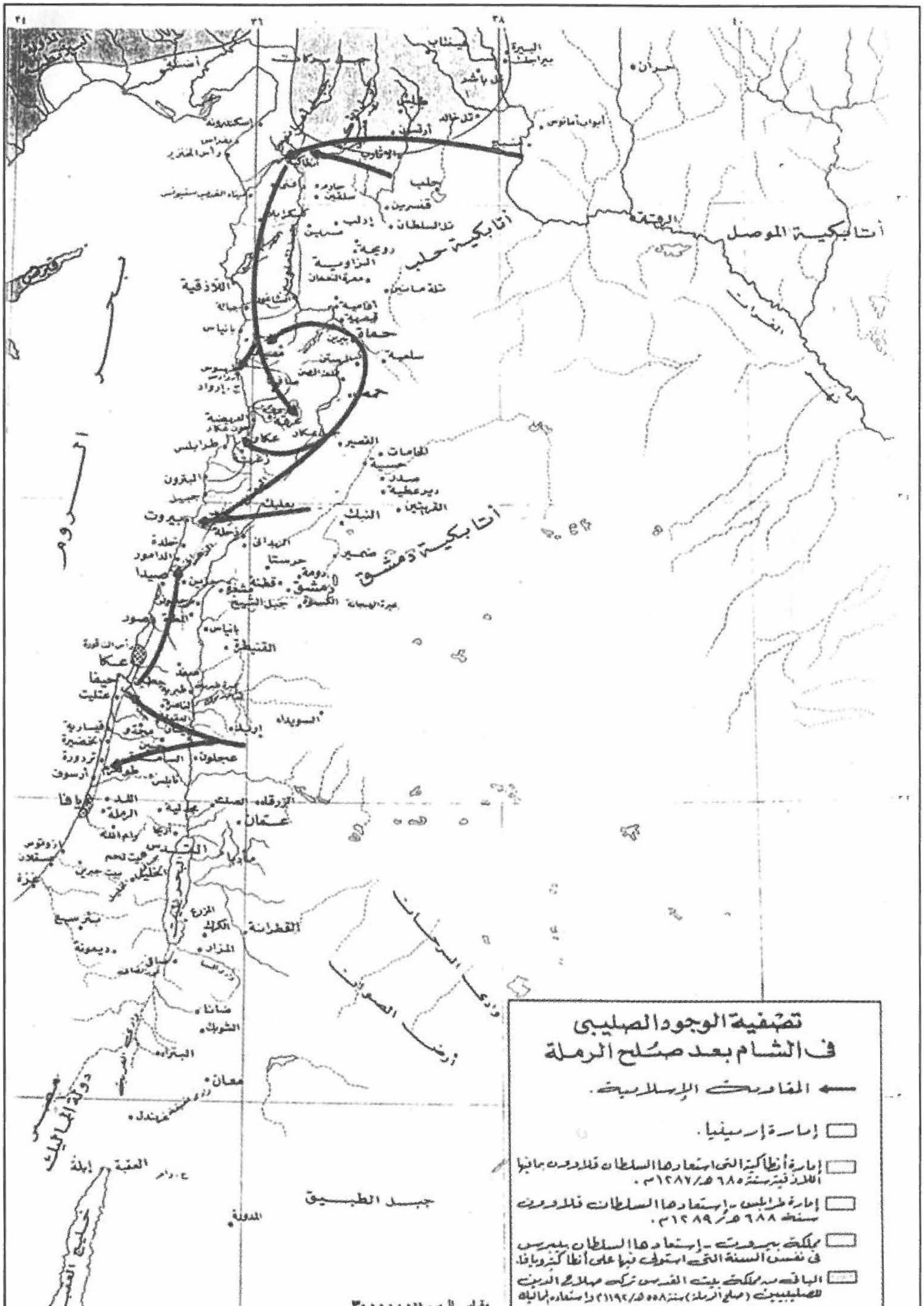
طريقه إلى دمشق. وفي رواية ابن عبد الظاهر عن هذه الهدنة، يشير إلى أنها عقدت مع مقدم الداوية في عكا والساحل ومع الداوية في طرطوس وليس مع فرنجة طرابلس، وأنها تشمل كل البلاد الخاضعة لنفوذ السلطان قلاوون. ومن خلال استقصاء أسماء البلدان والنواحي التي ذكرتها الاتفاقية ترتسم خريطة فلسطين المملوكية، وما تبقى من أرض فلسطين ومواقعها تحت السيطرة الفرنجية عند وفاة الظاهر بيبرس. وتشمل هذه المناطق مدينة عكا وما يتبعها من أراض وبساتين وطواحين وعدتها بما فيها المزارع ٧٣ ناحية، و٧ نواح في منطقة حيفا بما فيها الأديرة ومحيطها، مثل دير مار سابا ودير السياج ودير مار الياس. أمّا بلاد الكرمل فمنها ١٣ ناحية تكون للفرنجة، ما عدا قريتي عسفيا والمنصورة فتكونان تابعتين للسلطان. وتضم مناطق الفرنجة أيضاً عثليث؛ القلعة والبلد وكروم العنب المقطوعة والأرض الزراعية (المفتلحة). وما تبقى من النواحي وهي ١٦ ناحية، يستثنى منها قرية الهراميس التي تكون تابعة للسلطان. وتكون بقية النواحي وهي ٨ نواح مناصفة بين الفرنجة والسلطان.[٦٢]

تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام

حصن المرقب

عندما عقد السلطان قلاوون اتفاقية الهدنة مع فرنجة عكا وفرنجة طرابلس كان في معسكر الروحاء في فلسطين، يقود جيشاً لمهاجمة حصن المرقب. ويبدو أن عقد الهدنة أو مشاغل أُخرى طرأت منعته من القيام بهذا الهجوم. لكن ذلك لم يطفئ نار الحقد التي تأججت في صدره ضد فرسان الإسبتارية المقيمين بهذا الحصن، منذ أن أنزلوا بعساكره الهزيمة الدامية عندما حاول الانتقام منهم بسبب تعاونهم مع التتار الذين غزوا حلب سنة ١٢٨٠. وحين وصل إلى دمشق سنة ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م لانتزاع ما تبقى من المواقع في يد الأمير سنقر الأشقر، الذي سبق أن تمرد عليه كما ذكر، بلّغه بعض نوابه في الشام عن خروق لبعض بنود الهدنة ارتكبها فرسان حصن المرقب من الإسبتارية.

اتخذ السلطان ذلك ذريعة لتصفية حسابه مع فرنجة هذا الحصن، وتوجه إليه وضرب عليه حصاراً دام ٣٨ يوماً استخدمت فيها المجانيق وآلات النقب. ولمّا تمكن المحاصرون من إحداث نقوب في القلعة أذعن رجال الحامية وطلبوا الأمان من السلطان، فاستجاب لهذا الطلب خشية أن يؤدي استمرار القتال إلى تخريب أسوار



تصفية الوجود الصليبي
في الشام بعد صلح الرملة
إمارة إرمينيا.
إمارة أنطاكية التي استعادها السلطان قلاوون بما فيها اللاذقية سنة ٦٨٥ هـ/١٢٨٧م.
إمارة طرابلس - استعادها السلطان قلاوون سنة ٦٨٨ هـ/١٢٨٩م.
مملكة بيروت - استعادها السلطان بيبرس في نفس السنة التي استولى فيها على أنطاكية ويافا.
الباقي من مملكة بيت المقدس تركه صلاح الدين للصليبيين (صلح الرملة) سنة ٥٨٨ هـ/١١٩٢م
أتابكية الموصل
أتابكية حلب
أتابكية دمشق
الروم
الفرات
حلب
اللاذقية
حماة
حمص
طرابلس
بيروت
صيدا
صور
عكا
حيفا
عثليت
قيسارية
أرسوف
يافا
اللد
الرملة
القدس
عسقلان
غزة
عمان
الكرك
معان
العقبة
أيلة
جبل الطبيق
مقياس الرسم ١: ٣٠٠٠٠٠٠

القلعة. وكان أراد أن يحافظ على عمارة الحصن وإبقائه سليماً غير مدمر. وبموجب الأمان الذي منح للفرنجة غادروا الحصن بما قدروا على حمله من أموالهم وأمتعتهم.

كان حصن المرقب واحداً من المواقع الفرنجية القليلة، غير صور وطرابلس وأنطاكية، التي لم تسقط في يد السلطان صلاح الدين، وتميز بالمنعة والحصانة. وكان بني على لسان بري داخل البحر لا وصول إليه براً إلاّ من جهة واحدة. والمرقب بلد وحصن على ساحل البحر الأبيض المتوسط على شاطىء مدينة جَبَلة. عمّره المسلمون سنة ٤٥٤هـ/١٠٦٢م ليحمي مرفأي جبلة وبُلُنْياس. وقد زاره الرحالة المشهور ابن بطوطة سنة ١٣٥٥ وشبهه من حيث الحصانة بحصن الكرك.(٦٣)

تحرير طرابلس

أرسل نائب السلطان في دمشق كتاباً إلى السلطان قلاوون يبلّغه فيه أن فرنجة طرابلس قبضوا على عدد من تجار المسلمين وعلى مسلمين آخرين من السابلة واحتجزوهم في الأسر، وأن ذلك يناقض التفاهمات التي توصلوا إليها مع السلطان في أعقاب استيلائه على حصن المرقب، والتي تعهدوا بموجبها بألاّ يتعرضوا لتاجر أو يقطعوا الطريق على مسافر. وكان ما ورد في هذه الرسالة سبباً كافياً عند قلاوون لمهاجمة طرابلس وأخذها بالقوة.

شرع السلطان على الفور في تجهيز العساكر المصرية استعداداً للتحرك نحو طرابلس، وأصدر أوامره إلى نوابه في ممالك الشام بأن يجهزوا عساكرهم للمشاركة في هذه المهمة. وفي صفر ٦٨٨هـ/آذار (مارس) ١٢٨٩م، كانت عساكره تقف قبالة المدينة إيذاناً بمهاجمتها.

لقد خرج السلطان المملوكي سيف الدين قلاوون إلى الحرب ضد إمارة طرابلس وهو يعلم بأنها ستقف وحيدة في المواجهة معه، وبأن فرنجة طرابلس لن يجدوا ولو نصيراً واحداً بين أمراء الدويلات الفرنجية في الشرق. إذ كان وصل النزاع والتنافس بين أمراء الفرنجة إلى ذروة جديدة في الأعوام الأخيرة من سلطنة الظاهر بيبرس، وانعكست نتائجهما على حالة التمزق والتفرقة التي سادت الكيانات الصليبية في بلاد الشام وفلسطين. فعجزت الدويلات الفرنجية منفردة أو مجتمعة عن استغلال العروض المتوالية لملوك التتار من أجل التحالف معهم ضد المماليك عدوهم المشترك. حتى إن التوجهات المتكررة التي بادر إليها زعماء التتار لتوسيط البابوية في روما للحث على هذا التحالف، باءت كلها بالفشل. وفوق ذلك كله، فإن أوروبا المسيحية التي كانت العواطف الدينية الجياشة تحرك شعوبها من أجل نجدة إخوانهم في مملكة

القدس، في إبان القرن الثاني عشر، لم تعد ذلك المعين الثرّ الذي كان يضخ دماء جديدة في جسد صليبيي الشرق المتهالك، وغابت تلك الحماسة التي كانت تدفع بالألوف، بل بعشرات الألوف من المتطوعين الأوروبيين الذين يأتون لإنقاذ إخوانهم الصليبيين. وبدلاً من ذلك بدأ بعض ملوك أوروبا وبعض أمرائها يحرصون على عقد المعاهدات التجارية مع سلاطين المماليك التي كانت تشتمل على بنود صريحة تمنعهم من المشاركة في أعمال عدوانية بعضهم ضد بعض. وفي هذا الصدد، ساهمت المنافسة الاقتصادية المحمومة بين جوالي المدن التجارية الإيطالية المقيمة بالشرق، وخصوصاً بعكا وصور وبيروت وطرابلس، في تأجيج الصراع التجاري بشأن الاستحواذ على التجارة بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، كما حدث في الحرب التي استعرت بين مدينتي جنوى والبندقية (فينيسيا)، وانعكست آثارها على طرابلس والإمارات الأُخرى.

وفي غياب شخصية كاريزماتية تقف على رأس المجتمع الصليبي في بلاد الشام، فتح الباب على مصراعيه للتنافس بشأن الحكم، أو ما يسمى حروب وراثة السلطة. وكثيراً ما كان المتنافسون يلجأون إلى السلطان المملوكي بحثاً عن دعم ضد خصومهم.

في مثل هذا الحال كانت معركة طرابلس شبه محسومة، ولم تكن المسألة سوى مسألة كم سيستغرق سقوطها من الوقت. وعلى الرغم من أن الهجوم الإسلامي لم يكن إلاّ من جهة الشرق، وهي الجهة البرية الوحيدة التي يستطيع جيش قلاوون القتال منها، لأن جهاتها الثلاث الأُخرى كانت محاطة بمياه البحر، فإن الأمر لم يستغرق إلاّ ٣٤ يوماً من الحصار، إذ اقتحمت المدينة بعدها عنوة، وذلك في ٤ ربيع الثاني ٦٨٨هـ/ ٢٧ نيسان (أبريل) ١٢٨٩م. ولم ينج من أهلها إلاّ القليلون الذين استطاعت مراكبهم الابتعاد عن الميناء، بينما وقع الباقون بين قتيل أو أسير أو غريق. وأمر قلاوون بتدمير المدينة وتعفية آثارها. وبسقوط طرابلس سقطت جَبَلة وما حولهما من الحصون. أمّا مدينة جبيل فقد أقطعها السلطان إلى أحد أمراء الفرنجة مكافأة له على موقفه المعارض للأميرة لوتشيا الوارثة والوصية على عرش أخيها بوهِمند السابع أمير طرابلس المتوفى. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن طرابلس كانت واحدة من المدن التي لم يتم تحريرها في إبان الفتح الصلاحي في الربع الأخير من القرن السادس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وظلت في يد الصليبيين ما يقرب من ١٨٥ عاماً من دون انقطاع منذ احتلوها في مستهل القرن السادس الهجري (سنة ٥٠٢هـ). وفي الوقت الذي شُرع في تدمير المدينة وهدم تحصيناتها بناء على أوامر السلطان قلاوون، شرع أيضاً في بناء مدينة طرابلس الجديدة في جوار موقع البلد

القديم. فاستغرقت أعمال البناء والتعمير عدة أعوام إلى أن تم الفراغ منها سنة ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤ - ١٢٩٥م، وتحولت المدينة الجديدة مركزاً لنيابة طرابلس المملوكية، وأصبحت مقراً للنائب الذي يعيّنه السلاطين.(٦٤)

فتح عكا ونهاية المطاف

لم يظهر السلطان سيف الدين قلاوون أي نية في مهاجمة عكا بعد أن أتم الاستيلاء على طرابلس وناحيتها. وعلى النقيض من ذلك فإنه لم يتردد في تجديد اتفاقية الهدنة مع قادتها مدة عشرة أعوام وعشرة أشهر، كما جرت العادة. فعندما غادر ميدان المعركة في طرابلس وتوجه إلى دمشق استقبل رسل الفرنجة الذين أعربوا عن رغبتهم في تجديد اتفاقية الصلح؛ حتى إن الجنويين، أكثر الأطراف المتضررة من سقوط طرابلس، أسرعوا إلى عقد اتفاقية صداقة مع السلطان حصلوا بمقتضاها على امتيازات تجارية في ميناء الإسكندرية. وبفضل هاتين الاتفاقيتين عادت المياه إلى مجاريها بين المسلمين والفرنجة، بل شهدت الحركة التجارية بين الطرفين نشاطاً غير مسبوق. استمر الحال على هذا المنوال إلى أن وصلت إلى عكا في آب/أغسطس ١٢٩٠ دفعة جديدة من الفرسان بمبادرة دولة البندقية، فيما عرف باسم الحملة الإيطالية. وكان رجال هذه الحملة، على قلة عددهم، يفتقرون إلى الخبرة والنظام وروح الفروسية الأوروبية التي ميزت كثيرين من المشاركين في الحملات الصليبية السابقة، الأمر الذي جعلهم أقرب إلى الرعاع منهم إلى مجتمع الفرسان والفروسية. أراد رجال هذه المجموعة أن يعبروا عن حماستهم الدينية، وأن يظهروا جدارتهم وإخلاصهم للقيم الصليبية؛ فقاموا بعمل طائش حرص فرنجة الشام وفلسطين على نبذه منذ زمن بعيد. إذ انتشرت مجموعات منهم في المناطق الريفية التابعة لولاية الفرنجة في عكا، وشرعت في مهاجمة الفلاحين والاعتداء على مزارعهم وأملاكهم، وكانت أغلبية سكان الريف من العرب المسلمين كما هو معروف. وعندما عادت هذه المجموعات إلى عكا قصد أفرادها الفنادق التي يقيم بها التجار المسلمون الذين كانت اتفاقية الصلح تضمن سلامتهم والحفاظ على أموالهم وتجاراتهم، وارتكبوا ضدهم المجازر، حتى بلغ بهم تعطشهم إلى الدماء أن شملوا بهذه المذابح تجاراً من المسيحيين العرب والسريان لمجرد أنهم من أبناء المشرق العربي الإسلامي.

لمّا علم السلطان بخبر هذه المجازر، استبد به الغضب وقرر الانتقام من فرنجة عكا، وأصدر أوامره إلى نائب دمشق بأن يسهل للأمير شمس الدين الأعسر ورجاله مهمتهم في قطع الأخشاب لعمل المجانيق وتجهيز الأسلحة اللازمة لمحاصرة مدينة

عكا. وفرضت على القرى والضياع جبايات مالية أمر بصرفها على تصنيع المعدات وشحنها من الشام إلى ساحل فلسطين. ثم أرسل قلاوون كتاباً إلى زعماء الفرنجة في عكا يطلب فيه تسليمه الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الجرائم. ولمّا عقد اجتماع للبارونات في المدينة للنظر في رسالة السلطان انقسمت الآراء بين مؤيد للاستجابة لمطلبه ورافض لها. أخيراً، اتفقوا فيما بينهم على رد تبريري يتنصل المجلس فيه من المسؤولية عما حدث، ويلصقها بأناس غرباء عن المدينة وأهلها لا سلطة للقيادة عليهم. وكما كان متوقعاً فإن السلطان قلاوون خرج من القاهرة، وأقام معسكراً على مقربة من عكا استعداداً للزحف إليها، بعد أن بلّغ نوابه في بلاد الشام ضرورة الاستعداد لإرسال القوات المحلية لتنضم إلى الهجوم. لكن خطة قلاوون للهجوم لم تر النور لأنه أصيب بمرض وهو في المعسكر، ثم بدأ وضعه الصحي يتفاقم حتى فارق الحياة وحمل جثمانه ليدفن في القاهرة.

تولى الملك الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون السلطنة صبيحة اليوم التالي لوفاة أبيه، في ٧ ذي القعدة ٦٨٩هـ/ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٢٩٠م. وكان تقلد ولاية العهد بقرار من أبيه قبل ذلك بعامين. وبعد ثمانية أشهر من تولي الأشرف خليل السلطنة قرر الشروع في الحملة ضد عكا، وأخطر نوابه في الشام بضرورة القدوم بعساكرهم إلى أرض المواجهة قبالتها. فقدر المؤرخ أبو الفداء، الذي كان يرافق جيش حماة بصحبة أبيه الأمير الأيوبي، أن عدد فرسان المسلمين تجاوز ٦٠,٠٠٠ فارس، عدا المشاة الذين تجاوزوا ضعفي هذا العدد. وإذا ما كانت تقديرات أبي الفداء مطابقة للواقع، وهو أمر مشكوك فيه، فإن عدد المقاتلين المسلمين كان أكبر كثيراً من عدد المدافعين الفرنجة على الرغم من أنهم حشدوا كل من يستطيعون حشده من عساكر. ولدى شعور الفرنجة بالخطر الذي يمثله هجوم الأشرف خليل، حاولوا تناسي خلافاتهم والوقوف صفاً واحداً للدفاع عن مدينتهم. واستعانوا بوفود الحجاج التي تجمعت في المدينة، كما أن ملك قبرص، هنري الثاني، هب لنجدتهم ومعه بضع مئات من المقاتلين جاؤوا محمولين في البحر. وقد حاول ملك قبرص أن يبدأ حواراً مع الأشرف خليل للتوصل إلى تسوية سلمية، لكن من دون جدوى. ثم اضطره تردي أوضاع الصليبيين وانحطاط استعداداتهم القتالية إلى ترك ساحة القتال، وانسحب ومعه جنوده إلى بلده، فأدخل رحيله اليأس إلى قلوب الفرنجة.

على الرغم من عناد فرسان الداوية والإسبتارية في الدفاع عن المدينة فإن قوات المسلمين استطاعت اختراق صفوف المدافعين في الأبراج وفوق الأسوار، بعد أن أحدث رمي المجانيق الضخمة الـ ٩٢ ثغرات كثيرة في الأسوار لم يستطع الفرنجة منع تسرب جنود المسلمين من خلالها، وأعاقت الأبراج الموجودة في داخل المدينة وراء

الأسوار سرعة استيلاء المسلمين على البلد، الأمر الذي مكّن قسماً من السكان من الفرار وركوب السفن والقوارب للنجاة بأنفسهم. ولمّا أذعن حماة هذه الأبراج أخيراً، أعمل المسلمون السيف فيهم، ولذلك كانت أعداد قتلى الفرنجة تفوق الحصر.

سقطت مدينة عكا في يد المسلمين يوم الجمعة الواقع فيه ١٧ جمادى الثانية ٦٩٠هـ/١٧ حزيران (يونيو) ١٢٩١م، إذ صادف اليوم والشهر ذاتهما عندما استردها الفرنجة وأخذوها من السلطان صلاح الدين قبل ١٠٣ أعوام، وبعد أن دام حصارها ٤٤ يوماً.

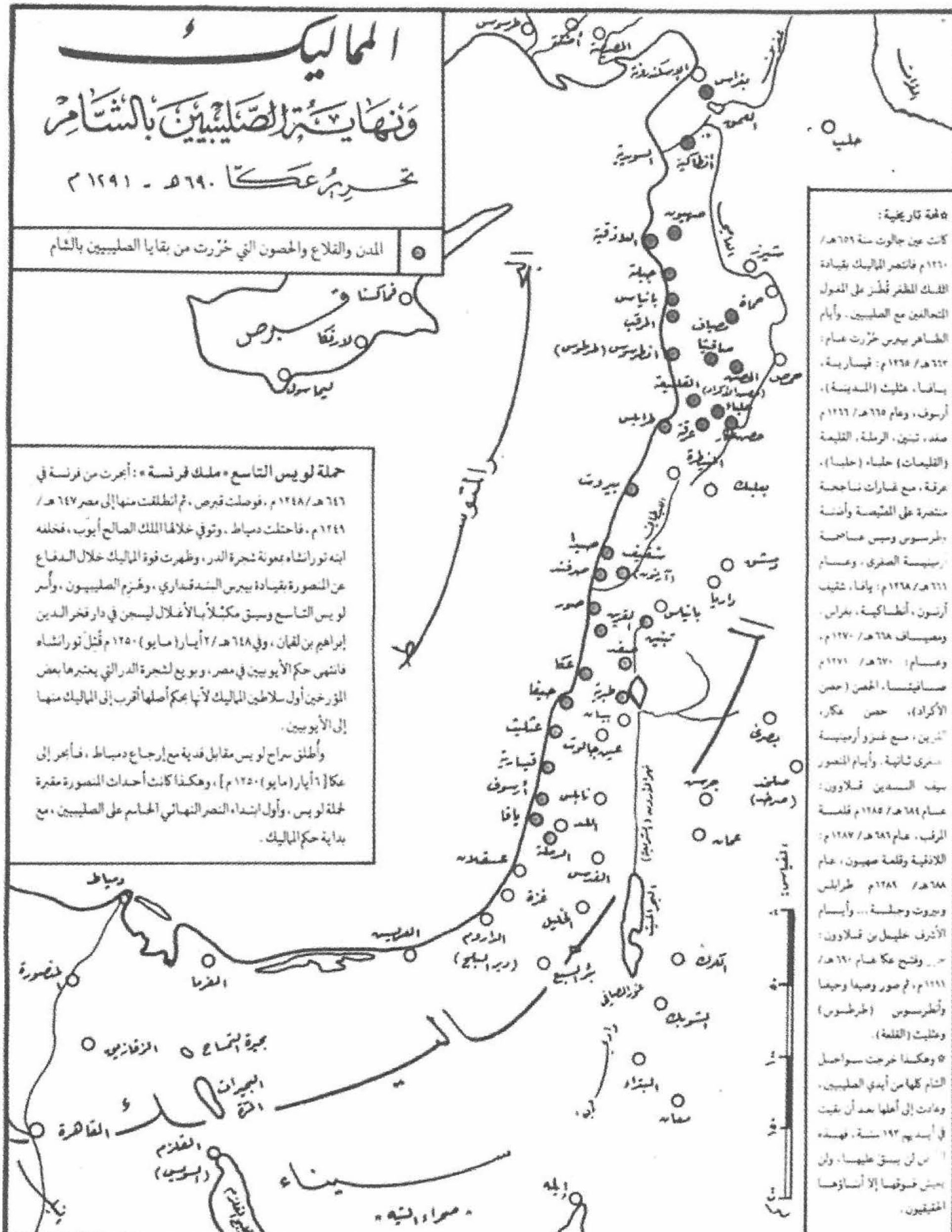
وعلى غرار المدن الفلسطينية الساحلية كلها تقرر أن تهدم مدينة عكا وتدك أسوارها وتحصيناتها دكاً. ولمّا سقطت المدينة، قاعدة مملكة القدس اللاتينية، ألقى الله الرعب في قلوب الفرنجة في سواحل فلسطين وبلاد الشام عامة. ففروا من مدن بيروت وصيدا وصور، وأرسل السلطان من تسلم المدن الثلاث. ثم سلمت عثليث وحيفا وطرطوس، فأمر السلطان بها جميعاً فخربت عن آخرها. وتكاملت بهذا الفتح الكبير مراحل التحرير التي بدأها الظاهر بيبرس في ستينيات هذا القرن، وتطهرت سواحل بلاد الشام وفلسطين من الوجود الفرنجي الصليبي الذي دام في مرحلتيه الأولى والثانية قرنين إلاّ بضع سنين.(٦٥)

فلسطين من طرد الفرنجة إلى الغزو العثماني

بعد سقوط آخر معاقل الصليبيين في فلسطين، عكا وعثليث، يكون مضى أكثر من ٣٠ عاماً على قيام النظام المملوكي الذي بدأ بالانتصار على التتار في عين جالوت، شهدت فلسطين خلالها أهم عملية تحرير عرفتها مذ أصبحت ولاية من ولايات الدولة الإسلامية في العقد الثالث للقرن السابع الميلادي. وأفرزت هذه العملية نمطاً جديداً من أنماط الجهاد الإسلامي الذي اكتملت أبعاده الأساسية الثلاثة: الدفاع عن الدين؛ الدفاع عن العرض؛ الدفاع عن الوطن. وبانتهاء عملية التحرير تراجعت فلسطين عن مكان الصدارة الذي تبوأته طوال القرنين الماضيين، كمسرح للمواجهة بين أوروبا المسيحية والشرق المسلم، لتدخل في دائرة الظل على مسرح الحدث في الفترة المملوكية التي دامت أكثر من قرنين وربع قرن. فبعد أن أفلت شمس بغداد وفقدت دورها الريادي كمحور للحدث السياسي في المشرق الإسلامي، وبعد أن هُمش دور دمشق وأصبحت تدور في فلك القاهرة، وبعد أن فرضت القاهرة إرادتها السياسية على أرض بلاد الشام وأرض الجزيرة وتحولت عاصمة لسلاطين الدولة المملوكية، أضحت فلسطين تؤدي دور المتلقي في كل حالة، سواء أكان الحدث منتجاً في القاهرة، أم

المماليك ونهاية الصليبيين بالشام

تحرير عكا ٦٩٠ هـ - ١٢٩١ م



☆لمحة تاريخية :
كانت عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٦٠ م فانتصر المماليك بقيادة الملك المظفر قُطُز على المغول المتحالفين مع الصليبيين. وأيام الظاهر بيبرس حُرِّرت عام: ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٥ م: قيسارية، يافا، عثليث (المدينة)، أرسوف، وعام ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦ م صفد، تبنين، الرملة، القليعة (القليعات) حلباء (حلبا)، عرقة، مع غارات ناجحة منتصرة على المصيصة وأضنة وطرسوس وسيس عاصمة أرمينية الصغرى. وعام ٦٦٦ هـ/ ١٢٦٨ م: يافا، شقيف أرنون، أنطاكية، بغراس، ومصياف ٦٦٨ هـ/ ١٢٧٠ م، وعام: ٦٧٠ هـ/ ١٢٧١ م صافيتا، الحصن (حصن الأكراد)، حصن عكار، القرين، مع غزو أرمينية مرة ثانية. وأيام المنصور سيف الدين قلاوون: عام ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥ م قلعة المرقب، عام ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧ م: اللاذقية وقلعة صهيون، عام ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩ م طرابلس وبيروت وجبلة... وأيام الأشرف خليل بن قلاوون: .... وفتح عكا عام ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١ م، ثم صور وصيدا وحيفا وأنطرسوس (طرطوس) وعثليث (القلعة).

☆ وهكذا خرجت سواحل الشام كلها من أيدي الصليبيين، وعادت إلى أهلها بعد أن بقيت في أيديهم ١٩٢ سنة، فهذه الأرض لن يبقى عليها، ولن يحمي ثغورها إلا أبناؤها الحقيقيون.

حملة لويس التاسع «ملك فرنسة»: أبحرت من فرنسة في ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨ م، فوصلت قبرص، ثم انطلقت منها إلى مصر ٦٤٧ هـ/ ١٢٤٩ م، فاحتلت دمياط، وتوفي خلالها الملك الصالح أيوب، فخلفه ابنه توران شاه بمعونة شجرة الدر، وظهرت قوة المماليك خلال الدفاع عن المنصورة بقيادة بيبرس البندقداري، وهُزم الصليبيون، وأُسر لويس التاسع وسيق مكبّلاً بالأغلال ليسجن في دار فخر الدين إبراهيم بن لقمان، وفي ٦٤٨ هـ/ ٢ أيار (مايو) ١٢٥٠ م قُتِلَ توران شاه فانتهى حكم الأيوبيين في مصر، وبويع لشجرة الدر التي يعتبرها بعض المؤرخين أول سلاطين المماليك لأنها بحكم أصلها أقرب إلى المماليك منها إلى الأيوبيين.

وأُطلق سراح لويس مقابل فدية مع إرجاع دمياط، فأبحر إلى عكا [٦ أيار (مايو) ١٢٥٠ م]، وهكذا كانت أحداث المنصورة مقبرة حملة لويس، وأول ابتداء النصر النهائي الحاسم على الصليبيين، مع بداية حكم المماليك.

الحملات الصليبية

- الحملة الشعبية [illegible]
- الحملة الأولى [illegible]
- الحملة الثانية [illegible]
- الحملة الثالثة [illegible]
- الحملة الرابعة [illegible]
- الحملة الخامسة ١٢١٧ - ١٢٢١ [illegible]
- الحملة السادسة ١٢٢٨ - ١٢٢٩ [illegible]
- الحملة السابعة ١٢٤٨ - ١٢٥٤ بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا [illegible]
- الحملة الثامنة ١٢٧٠ بقيادة لويس التاسع [illegible]

كان منتجاً في دمشق.

في ظل هذا الوضع السياسي الجديد، فإن ما كان يجري على أرض فلسطين من تطورات أو ما يحدث من أحداث، إنما كان صدى لمجريات الأمور في القاهرة أو في دمشق. وفي كثير من الأحوال كان امتداداً طبيعياً لردات الفعل التي تنشأ عن دمشق على خلفية علاقات حكامها، نواب السلاطين، بسلاطين القلعة في القاهرة. وإذا أردنا أن نسمي الأشياء بأسمائها، فإن ما كان يحدث في فلسطين إنما كان متأثراً بالثورات أو عمليات التمرد التي كانت تتفجر في دمشق ضد سياسة سلاطين القاهرة بين الحين والآخر. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى الدور الذي كان يؤديه نواب مملكة صفد، أكبر الولايات الفلسطينية وأجلها شأناً، عندما كانت تنشب ثورات يتزعمها نواب دمشق أو نواب حلب ضد سلاطين القاهرة، سواء كان انضمامهم إلى هذه الثورات طوعياً، أو كان قسرياً.

ففي سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩ - ١٢٨٠م، عندما ثار الأمير سنقر الأشقر في دمشق ضد استيلاء قلاوون على السلطنة انضم إليه والي صفد الأمير علاء الدين الكبكي، وأرسل جيشاً للقتال إلى جانب الأمير المتمرد. ولمّا هزم المتمردون عزل الكبكي عن النيابة.(٦٦)

وفي سنة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦ - ١٣٤٧م، عندما سعى نائب دمشق يلبغا اليحياوي لخلع السلطان الكامل شعبان عن عرش السلطنة، وتعيين أخيه حاجي بن محمد، حفيد السلطان قلاوون، انضم إليه نائب صفد مع نواب ممالك الشام الأُخرى. ولمّا أخفق هذا المسعى دفع نائب صفد الثمن بعزله عن منصبه.(٦٧)

وعندما قرر نائب حلب الأمير بيبغاروش عزل السلطان الناصر حسن عن عرش مصر أيده نواب الشام، ومنهم أمير صفد ألطنبغا برناق. ولمّا فشلت هذه المحاولة كان مصيره القتل كمصير بقية الأمراء الذين انضموا إلى هذه الحركة.(٦٨)

أعتقد أن من غير المفيد الاستطراد في تقصي هذه الحالات على كثرتها، نظراً إلى التشابه الكبير فيما بينها من ناحية الدوافع والنتائج، وبالأحرى لأنها، في الغالب، لم تسفر عن أي تغيير ذي قيمة استراتيجية أثّر في فلسطين أو في بلاد الشام عامة. ويكفي أن نشير إلى أن هذه الظاهرة استمرت خلال القرنين الثامن الهجري والتاسع الهجري/ الرابع عشر الميلادي والخامس عشر الميلادي في عهود المماليك الأتراك والمماليك الجراكسة على حد سواء.(٦٩)

الفصل الثالث

سكّان فلسطين بين غزوين :
الغزو الفرنجي والغزو العثماني

بعد أن مر على فلسطين أكثر من أربعة قرون ونصف قرن من التفاعل السياسي والفكري والثقافي مع الأمة الإسلامية ومع الحضارة العربية الإسلامية كجزء لا يتجزأ من هذه الأمة، أصبحت سمة العروبة وسمة الإسلام السمتين المميزتين للبلد وأهله. فإذا لم يكن دين الإسلام عاملاً موحداً لأبناء فلسطين جميعاً، فقد كانت الحضارة الإسلامية والهوية العروبية ركيزتين أساسيتين انبنت عليهما شخصية المجتمع الفلسطيني بشقيه المسلم والمسيحي. ولربما لم يخرج عن هذا الإطار سوى فئة قليلة لا يعتد بها من السامرة واليهود الذين كانوا موزعين على بعض المراكز المدنية كأفراد مبعثرين لا يجمعهم إطار طائفي مبني على مؤسسات، ولا تجمعهم أحياء سكنية خاصة بهم.

ومنذ أن وطئت أقدام الفرنجة الغزاة أرض فلسطين مع نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، أخذت البلاد تفقد هويتها العربية الإسلامية مدينة بعد أُخرى وموقعاً في إثر موقع. وأخذت تحل محلها هوية غريبة؛ أوروبية الوجه والزي واللسان. فبات المرء يسير في شوارع المدن وأزقتها ويتجول في أسواقها وهو لا يسمع إلاّ رطانة أعجمية، خليطاً من اللغات الأوروبية، كاللاتينية والفرنسية والألمانية والإيطالية، بينما رحلت لغة الضاد عن فضاء المدينة الفلسطينية كما رحل أهلها، واختفت مثلما اختفى أصحابها. وفي حين كان غياب عرب فلسطين عن مدنهم غياباً تاماً أو شبه تام، إلاّ إن الريف الفلسطيني ظل يحمل الملامح العربية، إلاّ من جيوب هنا وهناك، بعد أن بقيت القرى والمزارع والضياع عامرة آهلة بأصحابها من دون أن تطالهم آلة الإبادة أو التهجير.

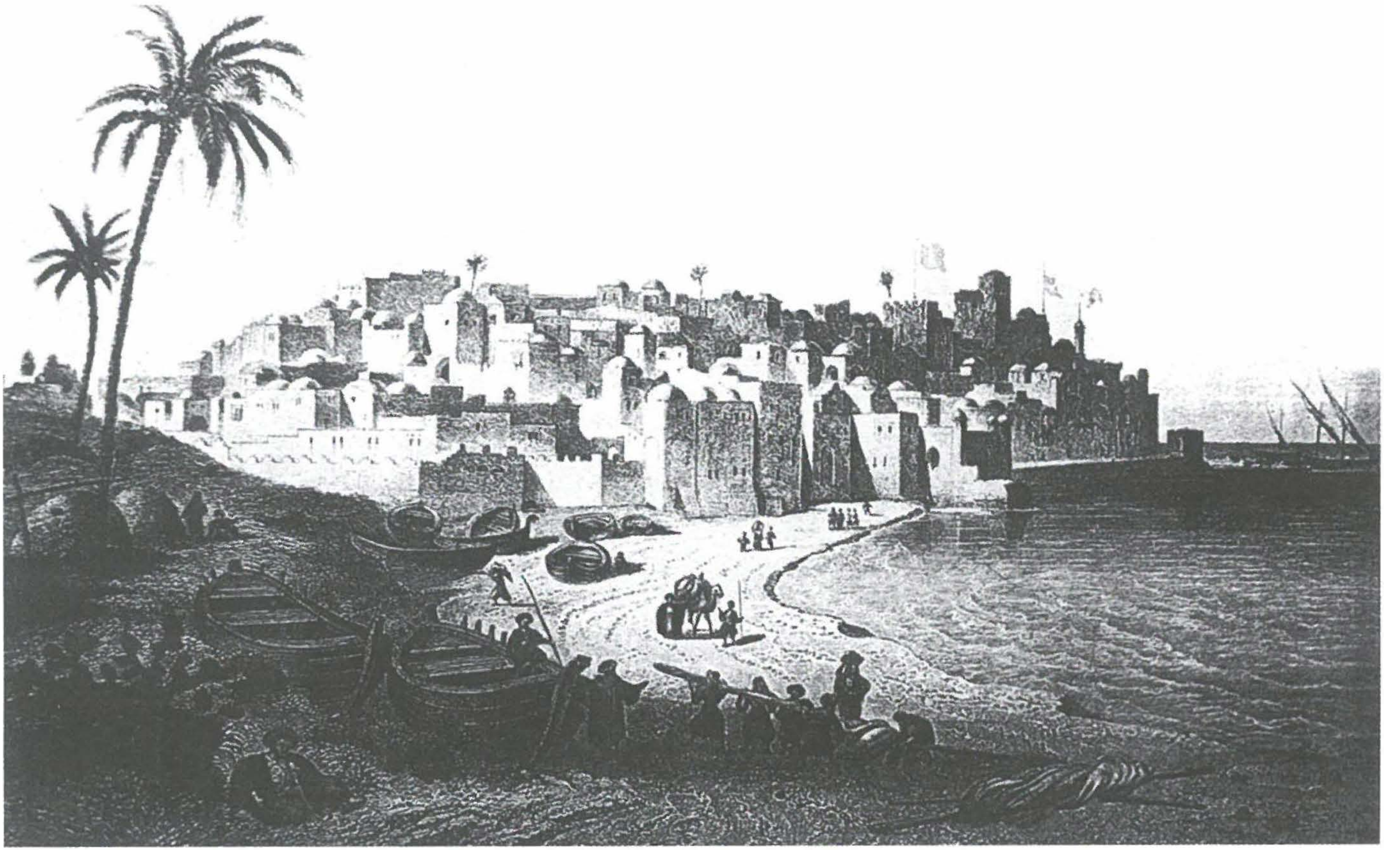
أهل المدن الفلسطينية بين الإبادة والتهجير

عندما وصلت قوات الغزو الفرنجية إلى الأطراف الشمالية لفلسطين بعد أن نجحت في احتلال الرها وأنطاكية وغيرهما على الساحل السوري، توغلت في داخل الأراضي الفلسطينية نحو مدينة بيت المقدس لتحرير القبر المقدس من أيدي المسلمين، من دون أن تضيع وقتاً في محاولة احتلال المدن الساحلية الفلسطينية، عكا وحيفا وقيسارية وأرسوف ويافا وعسقلان، على الرغم من أهميتها الاستراتيجية لنجاح

خطة الغزو وتأمين مكتسباته على الأرض.

ولمّا اقتربت قوات الفرنجة من الرملة، اكتشفت أن المدينة خلت من أهلها الذين أفزعتهم أنباء الغزو الفرنجي، فهجروها واتجهوا نحو القرى والمدن المجاورة في الجهة الجنوبية الغربية وخصوصاً يبنى وعسقلان. وفي أثناء تقدم الفرنجة نحو مدينة القدس جاءهم وفد يمثل أهل بيت لحم وهم معسكرون في اللطرون، وعرض عليهم دخول البلدة وتسلمها، فخرج قائدان منهم على رأس قوة من الفرسان لإتمام عملية التسلم وسط ترحيب حار من أهلها. ثم تقدم الجيش الفرنجي نحو بيت المقدس وحاصرها إلى أن تهاوت دفاعاتها، فاقتحمها الغزاة ودخلوها عنوة، بعد أن فشلت الحامية الفاطمية، التي يقودها حاكم المدينة افتخار الدولة، في صد الهجوم. ولدى اقتحامهم المدينة ارتكبوا مجزرة رهيبة أقرب ما تكون لما يسمى اليوم التطهير العرقي. إذ لم يسلم من أهل القدس العرب المسلمين طفل أو شيخ أو عجوز أو امرأة، ناهيك عن المحاربين. فلم يكتف الفرنجة بذبح من صادفوه في شوارعها، لكن أخذوا يجولون في أحياء المدينة حيّاً حيّاً فيدخلون البيوت شهوة في إراقة دماء الناس. ولمّا رأى أهل البلد ذلك تركوا منازلهم وفزعوا إلى الحرم الشريف ليحتموا به حتى امتلأت أروقته وساحاته بالمستجيرين. ثم اتصل بعض أعيان الحاضرين بالقائد الفرنجي تانكريد وأعلنوا إذعانهم وولاءهم له، وأخذوا رايته ورفعوها على الحرم كي يحتموا بظلها. لكن ذلك لم يشفع لهم في شيء، فما إن دخلت قوات الفرنجة الحرم حتى أعملت السيف فيهم وأجهزت عليهم أجمعين. وقدرت المصادر التاريخية، الإسلامية منها واللاتينية، عدد من ذبحوا بعشرات الآلاف. ولم ينج من المذبحة إلاّ حاكم المدينة ومن بقي حياً من رجال الحامية الفاطمية، بعد أن تحصنوا في قلعة المدينة، فمنحهم الفرنجة الأمان في مقابل فدية مالية تعهدوا بدفعها.[1]

بعد سقوط مدينة القدس أخذت المدن الفلسطينية، الداخلية منها والساحلية، تسقط تباعاً في أيدي الفرنجة ومن دون كبير عناء. أمّا المدن الداخلية، كنابلس وطبرية، فسقطت من دون قتال؛ فبعد أيام من السيطرة على القدس أرسل أهالي نابلس يطلبون إلى الفرنجة أن يدخلوا المدينة ويتسلموها. أمّا أهالي طبرية فرحلوا عنها وتركوها، فدخلها الصليبيون برداً وسلاماً لينطلقوا منها لبسط نفوذهم على منطقة الجليل بكاملها. وعلى الساحل استولى الفرنجة على ميناء يافا وكان منفذهم البحري الوحيد إلى داخل البلاد، لأن باقي المدن الساحلية كانت لا تزال في أيدي الفاطميين. ثم توالى سقوط المدن الساحلية، فسقطت حيفا وأرسوف وقيسارية، وكانت عكا آخر المدن الفلسطينية الساحلية التي استسلمت للفرنجة. أمّا المدينة الساحلية الوحيدة التي



Jaffa 1855 - 1860 يافا

استعصت عليهم فكانت مدينة عسقلان التي ظلت صامدة أكثر من نصف قرن قبل أن تقع في قبضة الفرنجة.

أمّا مصير سكان المدن الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها، فقد تراوح بين الجلاء والإبادة. فرأينا أن مذبحة أهل القدس تكررت في مدينة قيسارية، بينما أخرج أهالي كل من أرسوف وعكا ويافا وحيفا، بعد أن منحهم المحتلون الأمان، إلى أي جهة يريدون.(٢)

وسرعان ما اكتشف الفرنجة خطل سياستهم في تفريغ المدن الفلسطينية من سكانها العرب والمسلمين، فالعناصر الأوروبية التي أبدت استعداداً للاستيطان في فلسطين كانت قليلة جداً، إذ أعرب ممن شاركوا في الحملة الصليبية في معظمهم عن رغبتهم في العودة إلى بلادهم. بينما كانت أغلبية من فضل البقاء تنتمي إلى فئة أمراء الإقطاع وفرسانهم المحاربين، والتي كانت غير قادرة على توفير الخدمات اليومية الضرورية أو صيانة البنية التحتية اللازمة لمجتمع المدينة. وقد تجلى ذلك في مدينة القدس خاصة، ولذا لجأت الإدارة الفرنجية إلى سن القوانين التي تشجع الفرنجة على استيطان المدينة، كخفض الضرائب والإعفاء من الرسوم على البضائع التي تعرض في الأسواق. ولمنع المستوطنين الذين استقروا بالمدينة من تركها سُن قانون آخر يقضي بحرمان صاحب الإقطاع من إقطاعه، إذا ترك المدينة وغاب عنها مدة تتجاوز عاماً واحداً، ولو كان هذا التجاوز ليوم إضافي واحد. ولعله تلافياً لصعوبات التوطين التي حدثت في مدينة القدس، عدّل الفرنجة سياستهم تجاه سكان المدن الفلسطينية الأُخرى التي لم يحتلوها بعد، كما حدث في مدينة عكا أو في مدينة صور اللبنانية، إذ خُيّر أهل هذه المدن بين الرحيل وبين البقاء في بيوتهم شرط دفع ضريبة الرأس والقيام بالالتزامات الأُخرى التي تفرضها السلطة المحتلة.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الاحتياطية، التي اتخذها الفرنجة لتشجيع توطين رعاياهم الأوروبيين في المدن الفلسطينية، فإن أعداد الذين استجابوا وانخرطوا في مشروع التوطين ظلت ضئيلة، وهذا ما حدا الملك بلدوين الأول، ملك مملكة القدس اللاتينية، على إرسال رسله إلى الريف في مناطق شرقي الأردن لدعوة المسيحيين العرب من أبناء هذه المناطق إلى القدوم إلى القدس والإقامة بها. فمنحوا المساكن، ووفرت لهم التسهيلات اللازمة، وأفردت لهم الأحياء احتراماً لخصوصيتهم، فاشتهر بين هذه الأحياء الحي الذي أطلق عليه فيما بعد حارة المشارقة، أو محلة المشارقة التي ظلت قائمة إلى ما بعد رحيل الصليبيين عن فلسطين. ومع مرور الوقت وانقشاع أجواء الرعب التي رافقت أيام الاحتلال الصليبي الأولى، أخذت الأسر العربية

والجماعات، الإسلامية والمسيحية على حد سواء، تعود إلى المدن التي جلت عنها، فلم يمض وقت طويل حتى تحول المستوطنون الفرنجة إلى أقلية داخل فلسطين، ولم تتجاوز نسبتهم ٢٥٪ من مجموع السكان.(٣)

الريف الفلسطيني تحت حكم الصليبيين

ظل الريف الفلسطيني بمنأى عن التغيير الجارف الذي طال البنية الديموغرافية في المدن الفلسطينية كافة. فبقي سكان القرى الفلسطينية في قراهم وضياعهم ومزارعهم، ولم يتعرضوا لمثل ما تعرض له إخوانهم من أهل المدن من كارثة الإبادة الجماعية، أو التهجير القسري الذي حولهم إلى لاجئين. لم يأت موقف الفرنجة تجاه الفلاحين الفلسطينيين من أهل الريف إلاّ نتيجة عوامل موضوعية كانت مصلحة المحتلين تحتل مكان الصدارة فيها قبل غيرها. فكانت الصعوبات التي اعترضت خططهم الأولى لتوطين الصليبيين الأوروبيين في المدن الفلسطينية التي فُرّغت من أهلها لا تزال ماثلة في أذهانهم، وخصوصاً ما حدث عند محاولة استيطانهم مدينة القدس؛ حيث استحال إقناع الأعداد الكافية من المشاركين في الحملة والغزو بالبقاء في فلسطين والإقامة بها. فرأى قادة الغزاة أن انتهاج سياسة التطهير العرقي والتهجير الجماعي في الريف الفلسطيني، سيعطل آلة الإنتاج الزراعي الذي كان عماد اقتصاد الدولة الفرنجية الناشئة. من هذا القبيل لم يتعرض الصليبيون لفلاحي القرى الفلسطينية وأبقوها على حالها. لكن ذلك لم يكن يعني بالضرورة نفي فكرة الاستيطان الزراعي الفرنجي بشكل مطلق. إذ قامت مع مرور الزمن، وحيثما توفرت أوضاع مؤاتية، سلسلة من المستوطنات الزراعية الإفرنجية في مناطق متعددة في أرجاء فلسطين. فعندما بنيت الحصون والقلاع الصليبية قبالة عسقلان، وشعر الفرنجة بالأمن الذي توفره لهم هذه القلاع، أنشئ بعض المستوطنات الزراعية في مثلث الأراضي الذي تتشكل زواياه من عسقلان وغزة وبيت جبرين. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه المستوطنات لم ينشأ ليكون بديلاً من القرى العربية القائمة، أو من أجل زيادة المحاصيل الزراعية التي تنتجها مزرعة الفلاح الفلسطيني، وإنما أنشئ من أجل سد النقص في بعض أنواع المحاصيل التي لا يستطيع الفلاح العربي المسلم، بل يحرّم عليه دينياً أن ينتجها أو يتعامل معها، مثل إنتاج الخمور ولحم الخنزير. إذ تضاعفت الحاجة إلى هذين المحصولين أضعافاً مضاعفة بعد ازدياد مستهلكيهما من المسيحيين القاطنين في فلسطين. ويبدو أن ظاهرة الاستيطان الزراعي الفرنجي ازدادت وانتشرت في مناطق أُخرى. وقد أحصي أكثر من ٢٠٠ مستوطنة كهذه قدرها بعضهم بـ ٢٣٥

قرية، شكلت ما نسبته ٢٠٪ من مجموع القرى الزراعية الفلسطينية في هذه الحقبة.(٤)

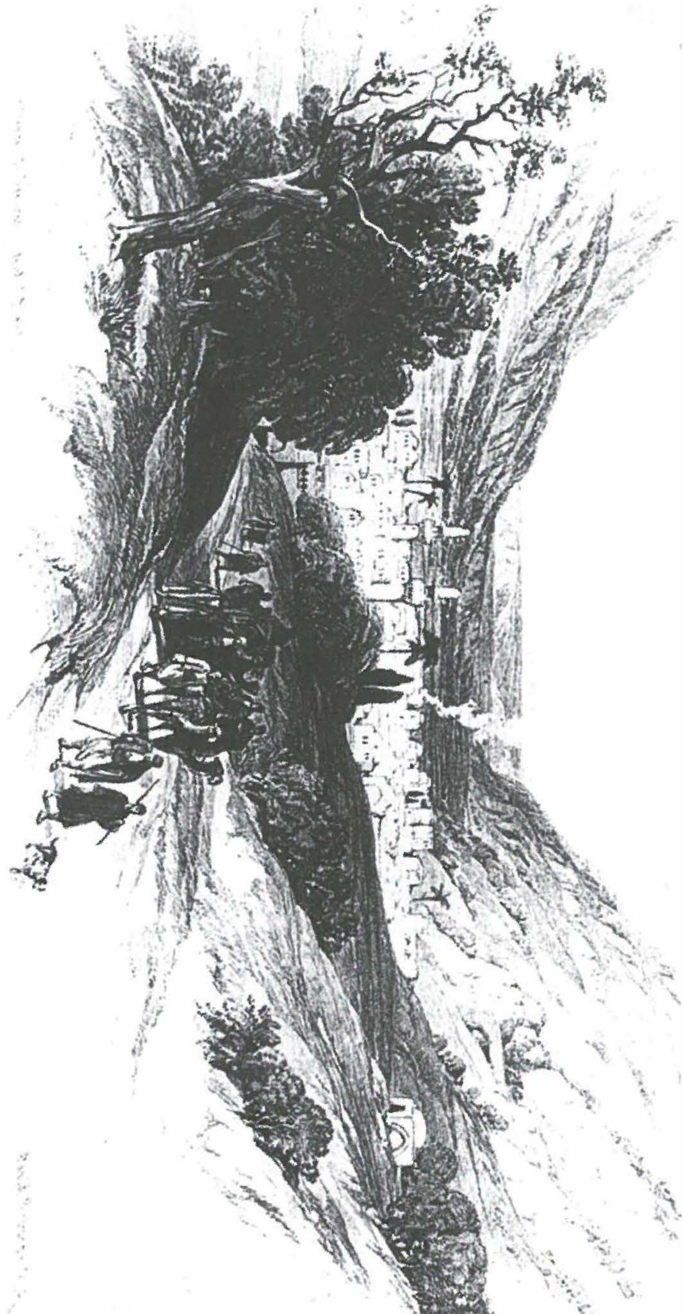
وتكشف السجلات الصليبية عن وجود ما يزيد على ١٢٠٠ قرية وموقع مسكون على الأراضي الفلسطينية في هذه الفترة، ولم يشمل هذا الرقم بالضرورة كل القرى والمزارع العامرة، وذلك بسبب اختفاء كثير من الوثائق الصليبية؛ ولا سيما تلك المتعلقة بإقطاعات أخوية الداوية التي كانت تسيطر على منطقتي صفد والجليل الشرقي. وعلى الرغم من ذلك فإن السجلات كشفت عن وجود ٢٦٠ قرية في هذه الناحية. وبيّنت المعطيات نفسها أن القرى المنتشرة في المناطق الساحلية بين بيروت وبئر السبع بلغت ٧٠٠ قرية. وكانت منطقة صيدا هي الأعلى كثافة في عدد قراها مقارنة بالمناطق الأُخرى. وبلغت القرى في منطقة عكا خاصة ما يربو على ٨٠ قرية. أمّا في منطقتي القدس ونابلس فبلغ عددها ١٠٤ قرى و٩٠ قرية على التوالي. وتؤكد المصادر الإسلامية من ناحية أُخرى الكثافة السكانية للعرب في منطقة نابلس، في حين تبرز عدد الفرنجة الضئيل الذي لم يتجاوز بضع مئات في المدينة ذاتها. فالمدينة كانت مدينة مشتركة يعيش فيها الفرنجة كأقلية صغيرة جنباً إلى جنب مع السكان العرب. وبسبب الكثافة السكانية العربية في هذه المنطقة استطاع أهل المدينة والقرى المجاورة إنهاء الاحتلال الصليبي بقواهم الذاتية عندما سمعوا بأنباء الانتصار العسكري لصلاح الدين يوم حطين. فلمّا وصل بعض كتائب صلاح الدين وجد أن أفراد الحامية الصليبية وأبناء جالية الفرنجة استسلموا للسكان.(٥)

وشهدت المصادر العربية، من ناحيتها، على كثافة الوجود العربي في الريف الفلسطيني في منطقة الجليل في شمال فلسطين. فيشير الرحالة الأندلسي ابن جبير (١١٤٤ - ١٢١٧) في مذكراته إلى أنه عندما قرر العودة إلى بلاده في خريف سنة ١١٨٤، خرج من دمشق واتجه نحو ميناء عكا ليركب إحدى سفن الفرنجة المتجهة نحو ميناء ماسينا في صقلية. وفي وصفه لما شاهده في الطريق إلى عكا بعد أن اجتاز حصن تبنين (تورون)، وخضع كغيره من المسافرين للتفتيش ودفع رسوم المرور، كتب يقول: «ورحلنا من تبنين، دمرها الله، سحر يوم الاثنين، وطريقنا كله على ضياع متصلة وعمائر منتظمة، سكانها كلها مسلمون... ومساكنهم بأيديهم وجميع أحوالهم متروكة لهم. وكل ما بأيدي الأفرنج من المدن بساحل الشام على هذا السبيل، رساتيقهم كلها للمسلمين وهي القرى والضياع.» وتؤكد أقوال أسامة بن منقذ ما سجله الرحالة ابن جبير في هذا السياق. ففي إحدى أسفار ابن منقذ بين دمشق ومدينة عكا موفداً من أميرها معين الدين أُنُر، يتحدث عن فداء مجموعة من أسرى المسلمين كانوا في أسر الفرنجة لم يتيسر له المال الكافي لافتدائهم وإطلاقهم، فعاد إلى عكا مرة أُخرى يحمل المال اللازم، لكنه عرف أنهم فروا من أسرهم واختفوا في قرى المسلمين الموجودة في

ضواحي عكا ونجوا بسبب ذلك، فيقول في هذا الصدد: «فانصرفت وقدر الله تعالى أنهم هربوا في تلك الليلة جميعهم، وسكان ضياع عكا كلهم من المسلمين إذا وصل إليهم الأسير أخفوه وأوصلوه إلى بلاد الإسلام، وتطلبهم ذلك الملعون فما ظفر منهم بأحد، وأحسن الله سبحانه خلاصهم.»(٦)

لكن ترك الريف وشأنه وعدم التعرض لأهله بالإبادة والترحيل لم يحولا دون ممارسة سياسة العسف والتنكيل بفلاحي القرى، وكان الفرنجة يتفاوتون فيما بينهم من ناحية اللين والتشدد في المعاملة. وتميزت عائلة إبلين الفرنجية، التي تسميها الرواية الإسلامية أبناء بارزان، وخصوصاً باليان بن بارزان (Balian II of Ibelin)، والتي كانت نابلس وقراها جزءاً من إقطاعها، بكثير من القسوة وسوء المعاملة تجاه فلاحي القرى التابعة لإقطاعها. وكانت قرى جماعيل (أو جماعين) ومردا وياسوف بين هذه القرى، فكان أمراء هذه العائلة يفرضون على أبناء هذه القرى أضعاف ما يؤديه الفلاحون للسيد الإقطاعي في مناطق أُخرى، وكانوا يبالغون في العقوبات التي ينزلونها بهم إذا ما ارتكبوا إحدى المخالفات، حتى وصل الأمر بهم إلى حد بتر أيديهم وأرجلهم في بعض الأحيان. وإزاء هذا التشدد والقسوة المفرطة في التعامل مع الفلاحين، أخذ نفر من أهل القرى يهاجر إلى خارج فلسطين هرباً من هذا الظلم. ثم حركت الإهانات وأعمال التنكيل لدى أبناء الجيل الثاني، الذي نشأ تحت وطأة الاحتلال، مشاعر العداء للصليبيين والغيرة على الإسلام والمسلمين. وترافق ظهور هذه المشاعر مع تنامي فكرة الجهاد في بعض مراكز العالم الإسلامي وخصوصاً في الموصل، وما أسفر عنه ذلك من ظهور القائد مودود ومن بعده نور الدين زنكي. ووصف ابن طولون هذه المشاعر كما شخصها عند الشيخ أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الذي كان نواة المهاجرين النابلسيين إلى دمشق، والذي ارتبط بهجرته نشوء حي الصالحية في دمشق، إذ يقول عن هذا الشيخ: «وكان مع ذلك لا يرضى بمقامه تحت أيدي الكفار.»

وكانت أسرة آل قدامة باكورة المهاجرين إلى دمشق منذ مستهل سنة ٥٥١هـ/ ١١٥٦م، ثم توالت هجرة أسر أُخرى ليس فقط من قرية جماعيل، بل أيضاً من القرى المجاورة، واستمرت طوال أيام حكم الزنكيين في دمشق وبلاد الشام. وقد حدثت هذه الهجرة على الرغم من الحظر الذي كان يفرضه الفرنجة على ترك الفلاحين لمزارعهم وقراهم، كما كانت أعراف الإقطاع تلزمهم بذلك. وشملت قائمة قرى منطقة نابلس التي خرج منها المهاجرون إلى الصالحية في دمشق كلاً من: جماعيل؛ مردا؛ ياسوف؛ دجانية؛ دير عوريف؛ السّاوية؛ الفندق؛ جيت؛ دير إستيا.(٧) (وهي ضمن قرى منطقة نابلس التي لا تزال قائمة ومعمورة حتى يومنا هذا.)



Nablus 1839 نابلس

الصليبيون والبدو

كانت جماعات متنوعة الأعراق من البدو تقيم بأجزاء متعددة من فلسطين الفرنجية، من أعالي الجليل في الشمال حتى أيلة على البحر الأحمر والعريش على حدود مصر. وكانت كثافة أعداد البدو في جنوب فلسطين، ما بين غزة وعسقلان على الساحل حتى وادي عربة والمناطق الواقعة غربي البحر الميت ومرتفعات الخليل، هي الأعلى بين مناطق انتشارهم الأُخرى. وبالإضافة إلى هذه المجموعات التي تقيم داخل الحدود الإقليمية لفلسطين، كان هنالك مجموعات قبلية بدوية غير قابلة للحصر تقيم خارج حدود فلسطين في الجنوب والشرق والشمال الشرقي، في صحراء سيناء ومنطقتي البلقاء والأغوار وهضبة الجولان وأراضي البقاع في وادي التيم. وكانت هذه المجموعات تتوغل في أراضي فلسطين بحثاً عن المراعي والمياه، أو للنهب في مواعيد المواسم الزراعية، ثم تعود إلى بواديها من حيث أتت. شكلت الغارات التي كان يشنها البدو على قوافل الحجاج الإفرنج المتجهة من ميناء يافا إلى مدينة القدس عنصر قلق دائم لملك اللاتين بلدوين الأول، فقام بحملة واسعة لمهاجمة أعشاش قطاع الطرق الذين كانوا يتخذون من الكهوف والمغاور المنتشرة في مرتفعات الخليل أماكن للاختباء فيها. ثم امتدت هذه الحملة لتغطي كل أجزاء برية القدس والخليل (التي تعرف عند المستشرقين باسم صحراء يهودا) حتى مجرى نهر الأردن والضفاف الغربية للبحر الميت. ويبدو أن هذه الحملة لم تنجح في استئصال خطر البدو، الأمر الذي اضطر الملك إلى القيام بحملة أُخرى عبر نهر الأردن في مناطق البلقاء ووادي موسى وتوغل في عمق البادية، فساق الأسرى والأنعام وحمل معه كثيراً من المغانم.

وعلى النقيض من هذا الموقف المعادي الذي اتخذه بعض المجموعات البدوية، أظهرت مجموعات أُخرى قدراً كبيراً من التعاون مع الصليبيين، ذكر منهم بنو زريق، أحد بطون بني ثعلبة الطائيين. وكان بنو ثعلبة بمختلف بطونهم مع الفرنجة ضد المسلمين، كما يؤكد ذلك القلقشندي. وظلوا كذلك حتى كان الفتح الصلاحي (صلاح الدين) سنة ١١٨٧م، إذ أمر بترحيلهم عن مواقعهم في جنوب فلسطين (منطقتي عسقلان وغزة) ونقلهم إلى مصر. وكانت مجموعات بدوية أُخرى تمارس أعمال التجسس لمصلحة الصليبيين، فتتعقب تحركات جيوش المسلمين، وترصد سير القوافل التجارية ونقل التموين إلى العساكر. ويقول ابن شداد في هذا الصدد: «والعدو يترقب أخبارهم ويتوصل إليهم بالعرب المفسدين.» وبفضل أعمال التجسس هذه نجح ملك الفرنجة في قطع الطريق بين مصر ودمشق، ولم يكن ينجو من قوافل التجار والمسافرين المسلمين إلاّ القليل. ولم يقتصر تعاون البدو مع الفرنجة على حد

التجسس ونقل المعلومات فحسب، بل بلغ بهم الأمر أيضاً إلى حد الانضمام إليهم في محاربة المسلمين والإغارة على بلادهم ومواقعهم. وكان أمير الكرك الفرنجي أرناط (رينالد دو شاتيون) استعان بأمثال هؤلاء الجواسيس والأدلاء، ونجح في كثير من أعمال اللصوصية، وفي قطع طريق القوافل وطريق الحج بين دمشق والمدينة. ولمّا تفاقم خطر التعاون البدوي مع الفرنجة في هذه الناحية، قام السلطان صلاح الدين بشن حملة، سنة ٥٦٨هـ/ ١١٧٢ - ١١٧٣م، على البدو في منطقتي الشوبك والكرك، فساق معه بدو هاتين الناحيتين، وأجبرهم على السكن في المناطق التي يسيطر عليها المسلمون كي تسهل مراقبتهم ويمنع اتصالهم بالعدو.

بغض النظر عن المواقف المتضاربة للبدو تجاه الفرنجة، فقد رأت قوات الاحتلال الصليبي ضرورة مسالمة عناصر البدو عامة. فأُدمجوا في إطار الترتيبات الإقطاعية وأصبحوا جزءاً من رقيق الملك، لكن من دون أن تفرض عليهم قيود الانتقال والحركة مثل غيرهم من رقيق الأرض. وكانت علاقتهم بالملك تتمثل في دفع إتاوة (ضريبة) يحدد حجمها وفقاً لعدد الخيام (الأسر) لكل بطن وبطن. وكانت الإتاوة، عادة، تدفع عيناً من رؤوس الماشية أو الخيول أو دواب النقل. وفي المقابل، كان الملك يضمن لهم حق التنقل داخل مملكته، وحق استخدام المراعي ومصادر المياه.(٨)

الاستيطان الصليبي في فلسطين

كان ينسب إلى البابا أوربان الثاني تصوره أن البلاد التي انتزعها المسلمون من المسيحيين في إبان الفتوحات الإسلامية لا بد من أن يستردها أصحابها، وأن استرداد هذه الأراضي من جانب الأمراء الفرنجة يجعلهم أصحابها الشرعيين. وعندما استولى الصليبيون على مدينة القدس وخلصوا كنيسة القيامة من هيمنة المسلمين، كانت النية متجهة لتنصيب بطريرك لاتيني (يسير بحسب شريعة روما) ليكون على رأس الإكليروس، ويعهد إليه برعاية شؤون المدينة وشؤون رعايا الكنيسة. غير أن مجلس الأمراء العسكريين الصليبيين رأى أن لا مندوحة عن اختيار قائد عسكري لحماية المدينة. فعُيّن الأمير غودفري دو بويون ليكون قيّماً على كنيسة القيامة. وبدأ غودفري يتصرف كصاحب السلطة العليا على ما تم الاستيلاء عليه من أراضي فلسطين في السامرة وطبرية والجليل وحيفا وجبال الكرمل ويافا واللد والرملة في إبان العام الأول الذي تلا سقوط مدينة القدس في يد الفرنجة. وهكذا تبلورت فكرة السيادة اللاتينية على فلسطين التي كان مركزها مدينة القدس، ثم أصبح بودوان (بلدوين الأول)، أخو

غودفري، ملكاً وتوج في بيت لحم، سنة ١١٠٤، ليصبح منذ ذلك التاريخ ملكاً لمملكة القدس اللاتينية.

كان التاج الملكي يؤول إلى أمراء ينحدرون من سلالات إقطاعية كبيرة أتت من أوروبا، مثل أسرة آل بولوني، وآل ريتل، وآل أنجو، وآل مونفيرا. وكانت طبقة الأعيان في المملكة الناشئة تضم شخصيات أُخرى ارتقت إلى فئة النبلاء عن طريق علاقات المصاهرة. وبعد أن مضى الجيل الأول من هؤلاء الأمراء الإقطاعيين والأعيان القدامى، نشأت طبقة جديدة من الأرستقراطية الإقطاعية، مثل آل إبلين، على خلفية امتلاكها القلاع المهمة، أو حصولها على الإقطاعات الكبرى التي منحها إياها الملك.

كان هؤلاء الأمراء الإقطاعيون وأتباعهم والفرسان الذين تحت نفوذهم هم الذين شكلوا نواة المواطنين، ونواة المستوطنين في مملكة القدس اللاتينية. وحول هذه النواة من الأشراف والنبلاء والفرسان تبلورت حركة الاستيطان الصليبي الأوروبي في المدن الفلسطينية، وفي غيرها من مدن الساحل في لبنان وسورية. وكانت هذه النواة تشكل الطبقة الأرستقراطية الممتازة، بينما كان المستوطنون الصليبيون في معظمهم ينتمون إلى أبناء العامة ورجال الدين الذين قدموا كمرافقين لفئة الفرسان، في حين قدم كثيرون كحجاج رغبة في زيارة الأماكن المقدسة في فلسطين. وكان أكثرهم، بل معظمهم، عزلاً لا يحملون السلاح ولا يلبسون زي الفرسان. وبعد وصولهم إلى البلاد المقدسة وتأديتهم طقوس الزيارة، قرر عدد كثير منهم العودة إلى بلاده، وهذا ما حدا قادة الحملة الصليبية على تشجيع أبناء هذه الفئة على البقاء والإقامة بالمدن الفلسطينية التي فرغت من أهلها العرب بمختلف وسائل التشجيع والإغراء؛ فمنحوهم البيوت ودور السكن الخالية لتصبح ملكاً خالصاً لهم. وكان الآلاف من الحجاج الأوروبيين، الذين يأتون كل عام، يردفون نواة الاستيطان هذه بأعداد إضافية ممن يقررون البقاء. وإذا كانت الإغراءات المادية دافعاً لدى بعض الحجاج والوافدين إلى البقاء والاستقرار بالمدن الفلسطينية، فإن العامل الديني ساهم هو الآخر في تكثيف أعداد المستوطنين، فكان بين الحجاج ذوي النزعة الدينية ممن يفضلون البقاء كمجاورين في كنف الأماكن المقدسة على العودة إلى أوروبا.

وعلى الرغم من الطابع اللاعسكري الذي كان يميز هذه الفئة من المستوطنين فإن البارونات والأسياد الإقطاعيين من الأمراء كانوا شديدي الحرص على زيادة أعداد المستوطنين المحاربين في مدنهم، ولذا أبدوا ترحيبهم بهذه النوعية من المستوطنين ممن تنقصهم الخبرة العسكرية والقدرة على ممارسة القتال. وكانوا يكتفون منهم بتوفر

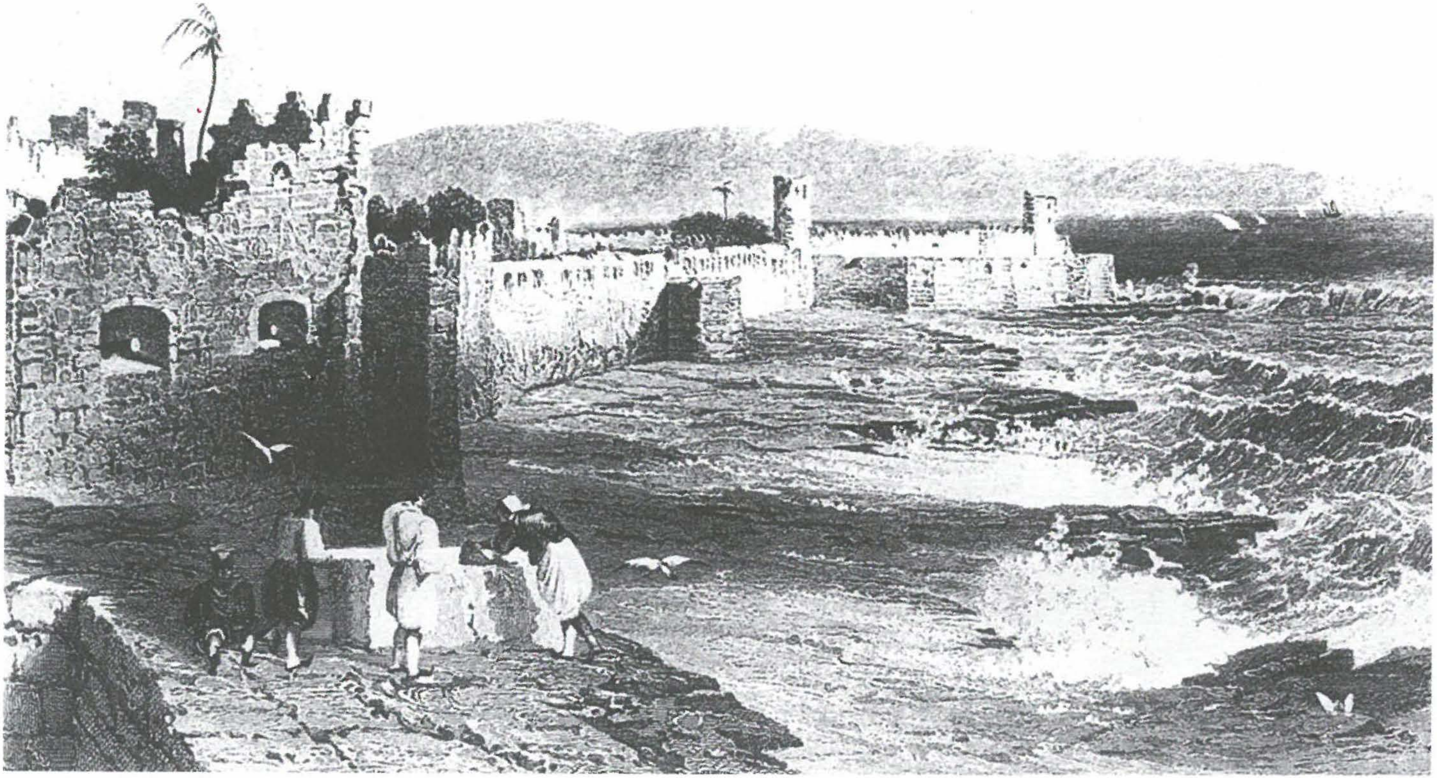
القدرة على تأدية أدوار عسكرية ثانوية إلى جانب الفرسان المدربين، وإلى جانب الحاميات التي تحرس الأبراج والأسوار، سواء في رمي السهام أو في تقديم الذخائر للمقاتلين. كما أنهم كانوا يُرسلون مع الفرسان كمشاة ضمن التزامات السيد الإقطاعي بتزويد الملك عدداً من المقاتلين ضمن ما كان يعرف بالتزامات صاحب الإقطاع تجاه سيده.

كان المستوطنون الأوروبيون في فلسطين ينتمون إلى قوميات شتى؛ فقد أتوا من مختلف الدول والبقاع الأوروبية، من البرتغال غرباً حتى بولندا في الشرق، ومن النرويج شمالاً حتى المجر وصقلية جنوباً، بحيث تكاد كل مقاطعة من مقاطعات أوروبا تكون ممثلة على أرض فلسطين. مع العلم بأن المستوطنين في معظمهم جاؤوا من مناطق جنوب أوروبا، من كتالونيا ولانجدوك، وبروفانس وإيطاليا، وبأن أغلبيتهم تنحدر من بيئات قروية، لكن قليلين فقط قدموا من بيئات مدينية. وكان وصول هؤلاء بالتدريج، وعلى دفعات منذ الحملة الأولى، وعلى مدى الأعوام الخمسين التي أعقبت ذلك. وعلى الرغم من تعدد أعراق المستوطنين وقومياتهم فإن لغتهم كانت الفرنسية، وهي لغة طبقة الفرسان ورجال المشاة الذين قدموا مع موجة الغزو الأولى.

وبالنسبة إلى هوية المستوطنين الأوروبيين يروّج بين أوساط الباحثين تسميتان هما: «الصليبيون» أو «الفرنجة»؛ وهاتان التسميتان أقرب إلى اللغة الاصطلاحية منها إلى التعريف الدقيق بهذه المجموعات. فمصطلح الصليبيين لا ينطبق إلاّ على أولئك الذين قدموا في الحملات الصليبية التي كانت تخرج تباعاً من أوروبا متجهة نحو فلسطين ونحو الشرق العربي. وفي هذه الحالة لا يكون هذا الاسم صحيحاً بالنسبة إلى أبنائهم الذين ولدوا على أرض فلسطين لأبوين أوروبيين، أو كانوا نتاجاً لزواج مختلط بين أب أوروبي وامرأة مسيحية شرقية من أصل عربي أو سرياني أو أرمني أو قبطي، أو حتى لامرأة عربية مسلمة وقعت في السباء قبل أن تصبح حليلة لآسرها الأوروبي. أمّا مصطلح الفرنجة أو الإفرنج، في الغالب، فهو استعمال غير دقيق يجانب الصواب، لأن هذا الاسم خاص ببلاد بجاليا الكارولينجية (فرنسا)، وهو بالأحرى رمز لهذه الدولة التي اتخذت من الفأس «فرانكا» شعاراً لها لدى أعوام التأسيس، فراج استعمال هذه التسمية لدى المؤرخين المسلمين الذين عاصروا الحملات الصليبية بتأثير من مسلمي إسبانيا. فأطلق بشكل تعميمي على كل الأوروبيين الذين قدموا إلى الشرق واستوطنوا فيه، ثم جعل اسماً عاماً لهم ولأبنائهم وللأجيال التالية، على الرغم من اختلاف البلاد التي أتوا منها والأعراق التي ينتمون إليها، وكان فيهم النورمان والجرمان والإيطاليون واللاتين والسلاف والأنغلوسكسون.

أمّا بالنسبة إلى عدد المستوطنين الأوروبيين في فلسطين فقدره الباحثون بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة، آخذين في اعتبارهم بعض المعطيات ذات الصلة، التي أُتيح لهم الاطلاع عليها، كمساحة الأجزاء المعمورة في المدن الفلسطينية وحجم المستوطنات الريفية وعددها، وكعدد أفراد الحاميات في الحصون الصليبية التي أشارت إليها روايات الفتح الصلاحي وعدد الأسرى الذين وقعوا في أيدي المسلمين. وكانت الأغلبية العظمى لهؤلاء المستوطنين تسكن في المدن الرئيسية. فبلغ عددهم في ثلاث مدن هي عكا والقدس وصور اللبنانية ما يناهز ٩٠,٠٠٠ نسمة؛ منهم ٤٠,٠٠٠ في عكا، و٢٠,٠٠٠ في مدينة القدس، و٣٠,٠٠٠ في ميناء صور. وكان باقي المستوطنين موزعين على ٣٦ مستوطنة أو حصناً، منها بعض البلدات الكبيرة، كميناء قيسارية الذي بلغ عدد سكانه ٥٠٠٠ نسمة، بينما تراوحت أعدادهم في مستوطنات أُخرى ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ نسمة. وكانت أعداد أفراد الحاميات في الحصون الكبيرة تصل أحياناً إلى ٢٠٠٠ فارس.(٩)

وعلى هامش الاستيطان الأوروبي الصليبي في بلاد الشام وفلسطين، لا بد من التطرق إلى الجوالي التجارية لجمهوريات إيطاليا البحرية، كالبندقية وبيزا وجنوى، بالإضافة إلى بعض الجوالي التجارية الأوروبية الأُخرى. وكان للجهد العسكري البحري، الذي قدمته أساطيل هذه الجمهوريات الثلاث، والذي ساهم في تثبيت الاحتلال الصليبي وتعزيزه، دور مهم في إنشاء هذه الجوالي، ولا سيما في موانئ المدن الساحلية المهمة، مثل عكا وصور وبيروت وطرابلس وغيرها من الموانئ الساحلية. فكان حجم المكاسب والإنجازات التجارية الذي أحرزته كل من هذه المدن/الجمهوريات الثلاث رهناً بحجم الدور العسكري الذي ساهمت فيه أساطيلها. ففي مدينة عكا كانت الجوالي التجارية تشكل ما يشبه جيوباً منفصلة عن باقي أحياء المدينة تؤكد استقلاليتها وانفصالها وتنعزل عنها بواسطة السياج الذي يفصلها عن الأحياء المجاورة. وكان الداخل إلى الميناء وبمجرد نزوله إلى الرصيف يجد نفسه واقفاً على أرض إيطالية، إذ كانت جوالي جنوى وبيشاوى والبندقية تقاسمت المناطق المحيطة بالميناء. وكانت الأعلام الوطنية لهذه الجمهوريات مرفوعة على مباني الحي. وكان كل حي يخترقه شارع رئيسي أو يتوسطه ميدان واسع تقوم على جانبيه السوق، وكان محاطاً بمخازن البضائع والورش والبيوت السكنية. وانتشر بعض الجوالي التجارية الإيطالية في المدن الساحلية الأُخرى من فلسطين ولبنان، مثل قيسارية وأرسوف ويافا، أو في أنطاكية وطرابلس وصيدا.(١٠)



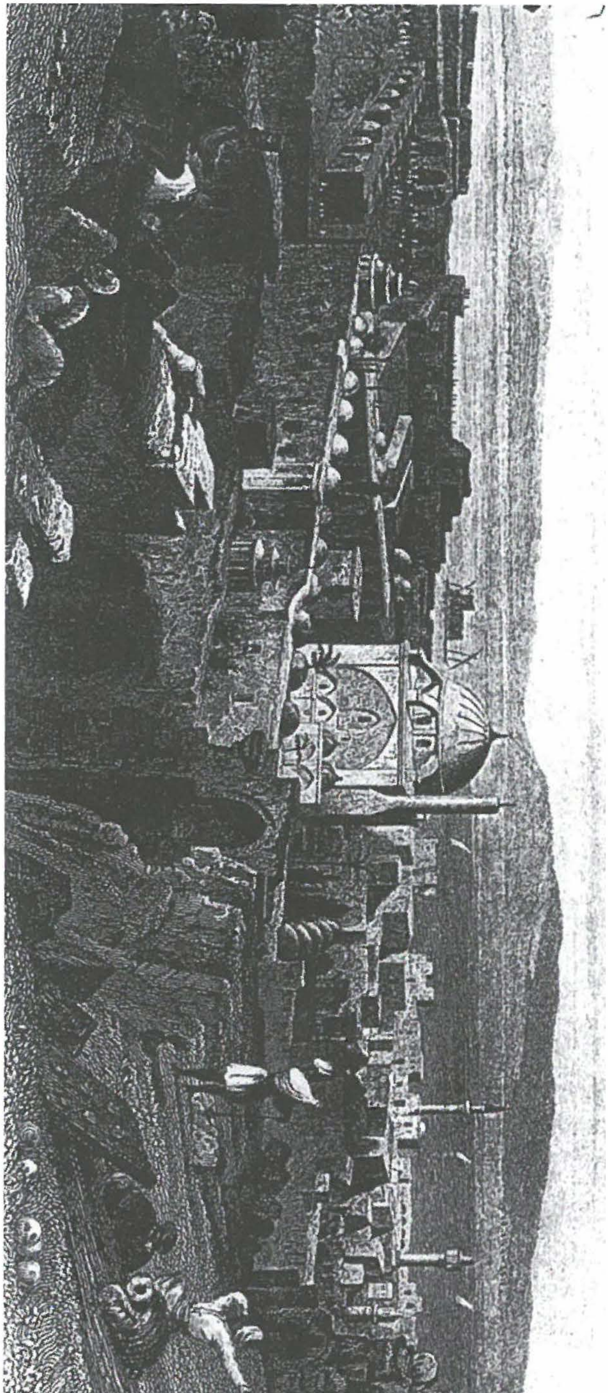
Acre 1830 - 1840 عكا

استيطان الأقليات العرقية المشرقية في فلسطين

(١) التركمان

شهدت فلسطين، مثلها مثل باقي بلاد الشام، منذ أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، تطورات ديموغرافية كانت نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للتغيرات السياسية الكبرى التي أثّرت في بلاد المشرق، إيران والعراق والجزيرة وآسيا الصغرى، وخصوصاً قيام دولة السلاجقة وظهور عنصر الأتراك وتراجع العنصر الإيراني المتمثل في الدولة البويهية. فكان من أهم تداعيات هذا الحدث السياسي أن وقعت بلاد الشام تحت تأثير السلاجقة ثم تحت حكمهم بعد أن تقلص النفوذ الفاطمي فيها إلى حد كبير، بل أصبح مرشحاً للزوال نهائياً. وخلال الأعوام الخمسين التي سبقت الغزو الصليبي لفلسطين وبلاد الشام، ظل السلاجقة، من كان منهم ممثلاً للسلطان السلجوقي، ومن كان من قادتهم المنشقين، يترك بصماته على مجريات الأحداث في فلسطين. وكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن يؤثر ذلك في البنية الديموغرافية، فأصبح عنصر التركمان جزءاً من المشهد الديموغرافي في فلسطين، جنباً إلى جنب مع سكانها الذين ينتمون إلى العنصر العربي أو غير العربي.

يعود أول ظهور للتركمان على أرض فلسطين إلى النصف الثاني من القرن الحادي عشر، حين استعان الأمير الفاطمي بدر الجمالي، حاكم بلاد الشام من جانب الخلافة العلوية الفاطمية في القاهرة، بأحد زعماء التركمان المنشقين عن السلطان السلجوقي ألب أرسلان. وكان هذا الزعيم التركماني انشق عن القائد العسكري السلجوقي الذي أرسله السلطان إلى آسيا الصغرى. وفي هذا الوقت، كان بدر الجمالي يجابه أنصار الوزير الفاطمي المنشق الحسين بن حمدان الذي اتصل بالسلاجقة وحثهم على مهاجمة مصر وأخذها من الفاطميين. وصل هذا القائد التركماني إلى بدر الجمالي في فلسطين ومعه عدة آلاف من الفرسان التركمان الناوكية، قدر عددهم ما بين ٦٠٠٠ و١٢,٠٠٠ فارس. وبسبب الطبيعة القبلية الرعوية التي تتسم بها القبائل التركية عامة، فقد أناط بدر الجمالي بالفرسان التركمان مهمة منع تسرب المجموعات القبلية العربية التي تغير على الريف الفلسطيني وتعيث في المزارع والقرى فساداً. وبسبب طبيعة هذه المهمة فقد أقطعهم المناطق الريفية المحاذية لغور الأردن والمناطق الأُخرى التي تتاخم البادية، فاستقروا بها. وكانت مجموعة تركمانية وصلت إلى فلسطين قبل هؤلاء عندما استعان بها حاكم صور الفاطمي الذي تمرد على سلطة بدر الجمالي. وفي أعقاب خلاف بين أفراد هذه المجموعة وبين هذا الحاكم المتمرد تخلوا عنه وانضموا إلى قوات بدر الجمالي نفسه. ومن الجدير بالذكر في هذا



Acre 1835 - 1840 عكا

الصدد أن المقاتل القبلي الذي يخرج للقتال كان يصطحب معه زوجته وأولاده وأهله، ولم يكن يتركهم خلفه، إذ لا وجود لمدن مسورة تحميهم أو حصون يأوون إليها، وليس لهم من حصون إلاّ سيوفهم. فكان من الطبيعي أن ترافق هؤلاء الفرسان عائلاتهم فتستقر حيث يستقرون وينتهي بهم المطاف.

ثم مرت فلسطين بفترة زمنية لا تقل عن ٣٠ عاماً وقعت خلالها تحت سيطرة التركمان الناوكية بزعامة أتسز بن أوق، ولم ينته حكمهم إلاّ قبل عام واحد من بدء الغزو الصليبي واحتلال البلد. فكانت هذه السيطرة سبباً آخر أدى إلى تعزيز الوجود التركماني في فلسطين وتكثيفه. وهذا ما يفسر ذلك الوجود الفاعل للعنصر التركماني في الغارات التي كان يشنها حكام مصر ومن بعدهم نور الدين زنكي وصلاح الدين على الأجزاء الشمالية من فلسطين في منطقتي طبرية والجليل.(١١)

وبعد انقشاع النفوذ السلجوقي التركماني في فلسطين وأجزاء من سورية وبلاد الشام بسبب الغزو الصليبي من جهة، وبسبب ظهور الدولة الزنكية في الموصل والجزيرة ثم في حلب ودمشق ومصر، من جهة أُخرى، فإن تسرب العناصر التركمانية من المشرق عبر آسيا الصغرى إلى منطقة الجزيرة وبلاد الشام، وإلى محيط الأراضي الفلسطينية لم ينقطع، إلاّ إنه في هذه المرحلة لم يكن ذا طابع عسكري، ولم يكن بهدف إنشاء إمارات عسكرية أو كيانات سياسية انفصالية عن السلطة المركزية، كما كان يحدث في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي. كان التسرب في هذه المرحلة ذا طابع سلمي لا يختلف بشيء عما كان يحدث من هجرات قبلية عربية من جزيرة العرب إلى أطرافها الشمالية والشرقية، في بلاد الشام وأرض العراق، وإلى حد ما إلى مصر وشمال إفريقيا، قبل الإسلام وبعده، إذ كانت فلسطين في معظم هذه الهجرات محطة موجات الهجرة القبلية الأساسية. من هذا المنظور كانت هجرة التركمان إلى بلاد الشام هجرة رعوية بحثاً عن مصادر الرزق الضرورية للمجموعات الرعوية، مثل المراعي والمياه. ولهذا السبب لم ينظر إلى هذه الهجرات كهجرات معادية من جانب الدولة النورية، دولة الزنكيين، وإنما اعتبرها عماد الدين زنكي هجرة صديقة، ورأى في التركمان الذين دخلوا بلاده سنداً وظهراً في حربه ضد الفرنجة. فأسكنهم في ولاية حلب في مقابل جهادهم ضد الفرنجة، وجعل كل أرض يستنقذونها منهم ملكاً خالصاً لهم، فنشطوا في قتال العدو واستولوا على مناطق واسعة من أرياف حلب التي كانت تحت سيطرة الصليبيين. ووفى عماد الدين زنكي بوعده للتركمان، وخصوصاً التركمان الإيوائية، فظلت البلاد كلها التي حرروها في يدهم حتى سنة ٦٠٠هـ/١٢٠٣ - ١٢٠٤م. وازدادت أعداد التركمان ومجموعاتهم القبلية في منطقة حلب وقلب بلاد الشام في

إمارتي حمص وحماة. وكانوا عنصراً أساسياً في القوات المحاربة المساندة للجهد العسكري الذي كان يقوم به نور الدين زنكي ومن بعده السلطان صلاح الدين في قتالهما ضد الفرنجة. وبرز من هذه المجموعات التركمان البازية، والأوشرية، والبياضية، والذكرية، والأسقية، والبزقية، والكبكبية. وكانت هذه المجموعات ضالعة في الفتن وحركات التمرد التي كان يتزعمها بعض نواب سلاطين المماليك في بلاد الشام في القرون الثلاثة التي أعقبت قيام الحكم المملوكي. ولم يقتصر وجود التركمان على قلب سورية، بل استقرت جماعات منهم على تخوم مملكة القدس اللاتينية في فلسطين في مناطق البقاع ووادي التيم وبانياس والحولة وهضبة الجولان. وبحكم قربها من ساحات المواجهة مع الفرنجة فقد كانت تشارك في الأنشطة الهجومية والغارات التي كان يشنها أمراء دمشق ومن بعدهم نور الدين زنكي ضد الفرنجة في شمال فلسطين ومنطقة الحولة وسواحل لبنان الجنوبية.(١٢)

ومع بدء حرب التحرير التي خاضها صلاح الدين بعد معركة حطين، ساهم التركمان، مثلهم مثل القبائل العربية والقبائل الكردية، على شكل قوات غير نظامية رديفة لجيش صلاح الدين، وبرز بينهم بصورة خاصة أبناء القبيلة الياروقية الذين ساهموا في الدفاع عن مدينة القدس ضد محاولات ريكاردوس ملك الإنكليز لاستعادة المدينة المحررة. ويبدو أن عناصر من القبائل التركمانية وطّنت في الساحل الفلسطيني بعد تحريره، وإن كنا لا نعرف على وجه الدقة في أي وقت استوطنوا هذه المنطقة. لكن أعدادهم لم تكن قليلة، بدليل أن الظاهر بيبرس لما مر بمدينة غزة، سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م، في طريقه إلى دمشق، أقر أمراء القبائل التركمانية في إمرتهم وخلع عليهم خلع التشريف، شأنهم في ذلك شأن إخوانهم من أمراء القبائل العربية التي كانت تقيم بمنطقة غزة، مثل قبائل العايد وجرم وبني ثعلبة، فيكون بذلك ألزم هؤلاء الأمراء بالقيام بالمهمات التي توكل عادة إلى أمراء العربان، كحفظ البلاد وسلامة الطرق والقوافل ونقل البريد وتوفير الدواب اللازمة له وجباية زكاة مواشي القبائل التي عرفت باسم العِداد. وإن كانت خطوة الظاهر بيبرس تدل على شيء، فعلى وجود التركمان في جنوب فلسطين في وقت سابق لقيام دولة المماليك، أي قبل معركة عين جالوت، وأنهم في المقام الثاني كانوا يشكلون عنصراً أساسياً من العناصر القبلية المقيمة بالمنطقة. وعندما حرر بيبرس مدينة يافا من الفرنجة نقل جماعات من التركمان إلى الساحل وأوكل إليهم أمر حماية البلاد، وكان اختياره للتركمان من دون غيرهم، بل تفضيلهم على أبناء القبائل العربية، دليلاً على الثقة التي يوليهم إياها، ودليلاً على ملاءمتهم لهذه المهمات أكثر من غيرهم. ومما يؤكد ذلك اختياره لجماعات من التركمان للإقامة بقاقون (الواقعة إلى الجنوب

الغربي من طولكرم) وعمارة قلعتها سنة ١٢٦٧. ولم يقتصر توطين التركمان على هاتين الناحيتين فحسب، بل وضعوا أيضاً في مختلف المناطق الساحلية التي تم تحريرها أيام الظاهر بيبرس من عثليث في الشمال حتى غزة في الجنوب.[١٣] ومن خلال الكشف الذي يورده ابن شاهين الظاهري يتبين أن القبائل التركمانية كانت منتشرة في كل البلاد الشامية وأعالي منطقة الجزيرة، من غزة في الجنوب حتى ديار بكر في أقصى الشمال الشرقي، فعدّ منها ١٧ قبيلة كبيرة، ومنها ما يتفرع منها عدة بطون. وقدر الظاهري طاقتهم القتالية بـ ١٨٠,٠٠٠ فارس. وهي أعداد ضخمة إذا ما قورنت بالطاقة العددية القتالية لكل القبائل العربية في الحجاز وجزيرة العرب وبلاد الشام والعراق والتي كانت أقل من ٧٠,٠٠٠ خيّال.[١٤]

(٢) الشهرزورية

طائفة من أكراد شهرزور الواقعة بين أربيل وهمذان، وهي ناحية واسعة أهلها جميعاً من الأكراد. ولمّا أجفل أكراد شهرزور عندما داهمهم التتار، وبعد أن سقطت بغداد في يد هولاكو، وصل ٣٠٠٠ فارس منهم ومعهم عائلاتهم وأهلوهم إلى دمشق أيام كان يحكمها الملك الأيوبي الناصر يوسف، الذي استعان بفرسانهم وضم جماعة منهم إلى جيشه. وعندما أعلن ولاءه لهولاكو والتتار على أمل أن يعينوه على استرداد مصر التي استولى عليها المماليك، كان تحالفه هذا مدعاة لاستثارة مخاوف الشهرزورية الذين خشوا الوقوع في قبضة هولاكو ونوابه، فاستجابوا للاتصالات التي كان يجريها بهم الملك المغيث، ملك الكرك، من أجل الانضمام إليه كي يعينوه على أخذ دمشق، وتخلوا عن حلفهم مع الناصر يوسف. فرحلوا في معظمهم عن دمشق، ووصلوا إلى الكرك والبلقاء حيث مملكة المغيث. وصودف وصولهم إلى نواحي البلقاء وصول المماليك البحرية، الذين انشقوا عن السلطان المعز أيبك، عندما كان الشهرزورية عائدين مع الملك المغيث من غزوته الفاشلة للسيطرة على مصر، فتم تحالف بينهم وبين المماليك البحرية الذين كان يتزعمهم في هذه الأثناء الظاهر بيبرس الذي سيتولى السلطنة فيما بعد. ودعماً لهذا التحالف بين الطرفين تم زواج الظاهر بيبرس بامرأة شهرزورية. وشكل انضمام الشهرزورية إلى الملك المغيث عامل قلق وتهديد لسلطة الناصر يوسف، ملك دمشق، فقام بهجوم كبير حاصر خلاله الكرك. ولمّا أيقن الملك المغيث أن لا طاقة له على مقاومة ضغط جيش دمشق أذعن بالاستسلام، وقبل شروط الصلح التي فرضها الناصر يوسف، والتي كانت تقضي بأن يسلِّم قادة المماليك البحرية الذين لجأوا إليه، وأن يخرج الوافدين الشهرزورية من

الكرك ومنطقة البلقاء ويسكنهم المناطق الساحلية في فلسطين. فارتحلت مجموعة منهم ووصلت إلى منطقة غزة، بل حاولت مجموعة منهم أن تدخل مصر، لكن قبائل التركمان التي كانت تقيم بالمناطق الممتدة بين حدود فلسطين وحدود مصر اعترضت سبيل أفراد هذه المجموعة ومنعتهم من اجتياز بلادها نحو مصر، فاضطروا إلى البقاء داخل حدود فلسطين وسيطروا على الطريق المؤدية إلى مصر. لم يغادر الشهرزورية جميعهم الكرك، وظل فيها جماعة منهم في خدمة الملك المغيث. ولمّا استولى الظاهر بيبرس على الشوبك، سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م، وانتزعها من الملك المغيث، استخدم الأخير فرسان الشهرزورية لمناوشة الحامية العسكرية التي أرسلها الظاهر بيبرس للدفاع عن الشوبك والإغارة عليها. وعندما تم الصلح بينهما، أعطى السلطان الأمان للشهرزورية ومنحهم الإقطاعات.(١٥)

لم يقتصر استيطان العناصر الكردية في فلسطين على الشهرزورية، إذ كان سبق وصولهم إلى فلسطين الوجود الكثيف للعناصر الكردية في جيش صلاح الدين وفي جيوش أخيه وأبنائهما ممن ملكوا أرض الشام وفلسطين. وأشارت المصادر في أكثر من مناسبة إلى المدن والقرى والأماكن التي أقطعها صلاح الدين بعد فتحه فلسطين لكبار المقدمين من قادته الأكراد، وذلك في القدس ونواحيها، وفي نابلس ونواحيها، وفي منطقة الجليل وطبرية وجبل الطور المشرف على مرج ابن عامر. وكان من الطبيعي أن تسفر هذه الإقطاعات عن استقرار القادة والعساكر بإقطاعاتهم بعد وصولهم إلى جيل التقاعد، بالإضافة إلى استقرار عائلاتهم بهذه النواحي. لكن مثل هذا الوجود على كثرته وكثافته لم يحظ بالتغطية الكافية في المصادر، لأنه لم يترافق مع حدث مثير يشد اهتمام المؤرخين، وإنما كان استيطاناً تراكمياً لم يحدث دفعة واحدة، لكنه امتد على عدة عقود طوال أكثر من ٧٠ عاماً في إبان العهد الأيوبي. مع ذلك، فإن بعض المدن الفلسطينية في الفترة التاريخية التي نحن بصددها عرف وجود بعض التجمعات الكردية التي كانت متميزة من باقي أحياء المدينة أو تجمعاتها السكانية. فبمدينة الخليل كانت تقيم طائفة من الأكراد، وكانت من الكثرة والقوة بحيث تحدت عائلة الداريين التي كان أفرادها من أحفاد جيل الصحابي تميم الداري، فقتل من الفريقين بضعة عشر نفراً. واستقطب هذا الشجار، الذي نشب سنة ٨٧٨هـ/١٤٧٣-١٤٧٤م، استنفار الأنصار من سكان القرى المجاورة الذين اقتحموا المدينة فخربوا مساكنها وانتهبوها. ولم يهدأ هذا النزاع إلاّ بتدخل السلطان في القاهرة، الذي أرسل أحد كبار الموظفين من أجل إخماد الفتنة. إن مثل هذا الشجار يدل على وجود كردي لا في الخليل وحدها، بل أيضاً في القرى المجاورة. وتحدث بعض الدراسات عن وجود للأكراد في عكا وبعض قراها الساحلية، كما كانت حارة الصواوين في مدينة

صفد حارة كردية، وكانت لهم حارة معروفة في غزة. ولم يقتصر وجود الأكراد على هذه المدن الثلاث فحسب، على الرغم من سكوت المصادر عن ذكرها. فمثل هذه الفسيفساء الإثنية كان قائماً في مختلف مدن فلسطين، شأنه في ذلك شأن مدن بلاد الشام الأُخرى، ولو أن هذا الوجود لم يكن قائماً على شكل حارات منفردة دائماً، وإنما كان مبثوثاً في أحياء المدينة وحاراتها الأُخرى، الكردي إلى جانب التركماني وإلى جانب العربي. وعلى الرغم من أن عدد الأكراد لم يكن يضاهي عدد التركمان في بلاد الشام، فإنهم كانوا مثلهم منتشرين في معظم البقاع الشامية. وقدر ابن شاهين الظاهري طاقتهم القتالية بـ ٢٠,٠٠٠ فارس إجمالاً.[١٦]

(٣) المغاربة

إحدى الجوالي التي سُجل لها حضور في فلسطين في إبان هذه المرحلة التاريخية. والمغاربة في هذا السياق هوية لا تقوم على أساس عرقي، مثل الأكراد أو التركمان، وإنما تقوم على أساس جغرافي وإقليمي يضم الجماعات والأعراق المنسوبة إلى بلاد المغرب. وبلاد المغرب مصطلح جغرافي يمثل الجزء الغربي من خريطة العالم الإسلامي في العصور الوسطى، ويضم في معناه الأوسع كل دول ومناطق شمال إفريقيا مضافاً إليها بلاد الأندلس (إسبانيا الإسلامية)، بل أجزاء من بلاد مصر غربي مجرى فرع دمياط من نهر النيل حتى شواطئ المحيط الأطلسي، بينما يضم في التعريف الإقليمي المقلص الأجزاء الواقعة إلى الغرب من حدود تونس، فتخرج منه في هذه الحالة أرض كل من تونس وليبيا والمناطق الغربية من مصر. وكان مصطلح المغاربة في العصور الإسلامية المبكرة يقتصر على سكان موريتانيا فقط. وانتشر استعماله في الدولة الفاطمية ليدل على فرق الجيش الفاطمي التي ينتمي عساكرها إلى بلاد شمال إفريقيا، تمييزاً لهم من العساكر المجندين من أصول وبلاد شرق العالم الإسلامي، وأطلق على هذه الفرق اسم المشارقة. وازداد احتكاك أهل فلسطين وأهل بلاد الشام عامة بالمسلمين المغاربة بعد أن خضعت البلاد لنفوذ الفاطميين الذين نشأت دولتهم أول ما نشأت على أرض المغرب في تونس قبل أن تتمدد نحو المشرق فتضم مصر وبلاد الشام، وما تبع ذلك من قطيعة سياسية شبه كاملة في البداية مع الخلافة السنّية في بغداد والمشرق. وعلى الرغم من الاحتلال الصليبي لفلسطين وأجزاء من بلاد الشام فإن وجود المغاربة في المنطقة لم ينقطع، وكان مصيرهم كمصير بقية إخوانهم العرب الفلسطينيين من التشرد والتهجير. لكنهم، على عكس إخوانهم من اللاجئين الفلسطينيين، كانوا ألصق بفكرة الجهاد ضد الفرنجة، فانخرطوا في الحملات

الجهادية التي كان يشنها الملك المجاهد نور الدين زنكي، فكانوا أشد نكاية بالعدو الإفرنجي والأبرز دوراً في انتصاراته عليهم. وكان ذلك مما أوغر صدور الفرنجة عليهم فتشددوا في التعامل معهم أيام الهدنة والمسالمة. فيقول الرحالة ابن جبير في هذا الصدد، وهو يتحدث عن الرسوم التي يجبيها الفرنجة من المسافرين والتجار والزائرين المسلمين الذين يدخلون فلسطين: «وأكثر المُعتَرَضين في هذا المكس المغاربة، ولا اعتراض على غيرهم من جميع بلاد المسلمين، وذلك لمقدمة منهم أحفظت الأفرنج عليهم، سببها أن طائفة من أنجادهم غزت مع نور الدين، رحمه الله، أحد الحصون فكان لهم في أخذه غِنىً ظهر واشتهر، فجازاهم الأفرنج بهذه الضريبة المكسية ألزموها رؤوسهم، فكل مغربي يزن على رأسه الدينار المذكور في اختلافه على بلادهم. وقال الأفرنج: 'إن هؤلاء المغاربة كانوا يختلفون على بلادنا ونسالمهم ولا نرزأهم شيئاً، فلما تعرضوا لحربنا وتألبوا مع إخوانهم المسلمين علينا، وجب أن نضع هذه الضريبة عليهم'. فللمغاربة في أداء هذا المكس سبب من الذكر الجميل في نكايتهم العدو، يسهله (الله) عليهم ويخفف عنتهم عنهم.»

وما يتوفر لدينا من المعطيات يدل على أن المغاربة شاركوا بشكل أو بآخر في حملات التحرير التي قادها السلطان صلاح الدين، وأنهم دخلوا معه مدينة القدس ثم أقاموا بها. وهذا ما حدا الملك الأفضل (الابن البكر لصلاح الدين)، ملك دمشق وفلسطين، على أن يخص هذه الجالية بحارة المغاربة المجاورة للحرم الشريف في السنة التي توفي فيها والده (سنة ٥٨٩). ثم أنشأ مدرسة للمالكية وجعل الحارة وقفاً عليها. ومنذ ذلك التاريخ صارت الحارة جزءاً من حارات مدينة القدس وظلت قائمة معمورة حتى حزيران/يونيو ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل مدينة بيت المقدس، فقامت بهدم حارة المغاربة عن بكرة أبيها وسوتها بالأرض، وجعلت أرضيتها ساحة أمام حائط البراق.

وخلال الفترة المملوكية كانت الشؤون الإدارية لسكان حارة المغاربة تعهد إلى أحد فقهاء المذهب المالكي، وهو المذهب الغالب في بلاد المغرب وبين أوساط المغاربة أينما كانوا. وكان يطلق على هذه الوظيفة الإدارية «مشيخة المغاربة». ومقارنة بوظيفة إدارة الحارات في مدن فلسطين ومدن الشام فإن شيخ أي من الحارات المتعددة كان يطلق عليه اسم «العريف»، أو شيخ الحارة. ولذلك يبدو أن تخصيص شيخ حارة المغاربة في القدس بهذه التسمية، إنما يدل على البعد المذهبي لهذه الوظيفة إضافة إلى البعد الإداري. ولعل ما يؤكد ذلك أن التعيين لمشيخة المغاربة كان يصدر عن ديوان السلطان في القاهرة، بينما كان تعيين عرفاء الحارات وشيوخها في كل مدينة ومدينة من صلاحيات حاكم المدينة نفسها.[١٧]

(٤) الخوارزمية

الخوارزمية جنس من الأتراك تقع بلادهم ما وراء بخارى داخل السهوب القارية الآسيوية، يعيش أهلها عيشة أهل البراري والقفار. يعود تاريخ وصولهم إلى فلسطين إلى سنة ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م،أيام سلطنة الملك الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل. وكان سبب وصولهم إلى فلسطين، كما مر في الفصل الثاني أعلاه، حين استدعاهم الصالح أيوب لمساعدته في التصدي للتحالف المعادي له، والذي قاده عمه الملك الصالح إسماعيل ملك دمشق ضمن محاولاته لعزله عن كرسي السلطنة في مصر. وكان الخوارزمية فروا أمام زحف التتار واتجهوا غرباً إلى أن قتل ملكهم واندثر مُلكهم، فاستعان بهم ملوك السلاجقة في آسيا الصغرى (سلاجقة الروم) وأدخلوهم في عساكرهم. وكان الصالح أيوب آنذاك نائباً عن أبيه الملك الكامل في البلاد الشرقية، آمد وحرّان وحصن كيفا. فلمّا استغنى الملك السلجوقي عن خدمتهم استأذن الصالح أيوب أباه في استخدامهم فأذن له، فصاروا منذ ذلك التاريخ (٦٣٤هـ/ ١٢٣٦ - ١٢٣٧م) حلفاءه بعد أن منح قادتهم الإقطاعات في منطقة ديار بكر. ووفاء لهذا التحالف لم يتردد الخوارزمية في الاستجابة لنداء الصالح أيوب من أجل موافاته في مصر لنصرته ضد تحالف أبناء عمومته وفرنجة عكا لعزله عن السلطنة. وقد بيّنا أهمية الدور العسكري الذي قام به الخوارزمية في تحرير مدينة القدس التي كان قادة التحالف الأيوبي سلموها للفرنجة، وما أعقب ذلك من الهزيمة الكاسحة التي ألحقوها بجيش الفرنجة في معركة هربيا قرب مدينة غزة، ثم دورهم في سقوط مدينة دمشق وعودتها إلى سلطة الصالح أيوب.

وبعد أن تمرد الخوارزمية ضد مولاهم وحليفهم الصالح أيوب، خرج جيش السلطان فقضى على تمردهم وفرق شملهم. كان عدد الخوارزمية الذين وصلوا إلى فلسطين يناهز ١٠,٠٠٠ فارس، وبعد هزيمتهم عاد قسم منهم إلى منطقة الجزيرة، في حين أن أعداداً لا يستهان بها منهم استقرت بنواح متعددة في منطقة الغوطة قرب دمشق، وبمناطق أُخرى في فلسطين في المناطق الساحلية، وبمناطق نابلس والغور ووادي عربة وشرقي النقب.[(١٨)]

(٥) الأويراتية والهجرات المغولية

إلى جانب النتائج السياسية التي أحدثها الزحف المغولي نحو الغرب، والتي تمخض عنها زوال الممالك والنظم الحاكمة في مشارق العالم الإسلامي بدءاً بشبه القارة الهندية حتى بلاد القفقاس، فقد أدى إلى حدوث زلزال ديموغرافي في آسيا

المركزية وممالك المسلمين الأُخرى. وكان من أبرز نتائج هذا الزلزال اقتلاع الشعوب ذات الأعراق والأجناس المتعددة من مواطنها الأصلية واتجاهها نحو الغرب فراراً من طغيان الزحف المغولي الهائل. فكان من تداعيات هذا التحرك تغلغل المجموعات العرقية المتنوعة إلى داخل الإمبراطورية الأيوبية ثم المملوكية، فرأينا الهجرات التركمانية المتتالية إلى داخل بلاد الشام، وكيف تأثرت فلسطين بهذه الهجرات. ثم ما أعقب ذلك من هجرة مجموعات تركية وكردية أصغر حجماً وأقل شأناً كهجرة الشهرزورية والخوارزمية.

وبعد أن توقف المد العسكري المغولي في عين جالوت على أرض فلسطين، واستقر الحكم المغولي في بلاد المشرق خارج حدود منطقة الجزيرة وبلاد الشام، جاء دور التغلغل المغولي نفسه عن طريق هجرات طبيعية سلمية، للأفراد أولاً ثم للمجموعات بعد ذلك. وقد حدث هذا التطور منذ الأيام الأولى التي أعقبت انتصار المسلمين في عين جالوت وقيام دولة المماليك على أنقاض الدولة الأيوبية في مصر وبلاد الشام.

أطلقت المصادر العربية، التي أرّخت للحقبة المملوكية، على هذه العناصر المغولية المهاجرة اسم الوافدية أو الوافدين، وسمتها في مواضع أُخرى باسم المستأمنة أو المستأمنين، وهي أوصاف اصطلاحية تعكس طبيعة هجرتهم ودافعها، لأنهم في غالب الأحيان إنما جاؤوا بحثاً عن ملجأ آمن يحميهم من أخطار تهددهم، وقدمت جماعات أُخرى منهم بحثاً عن بلاد خصبة تؤمن لهم لقمة العيش بعد أن ضربت المجاعات بلادهم.

وبالمقارنة بين الوافدية من التتار وغيرهم من الأجناس التي هاجرت واستقرت بفلسطين أيام الدولة المملوكية، حظي هؤلاء بمكانة أعلى في نظر السلطة الحاكمة قياساً بالمكانة المتدنية التي انحطّ إليها التركمان أو الشهرزورية أو الخوارزمية. وانعكس ذلك في سماح السلاطين لكثيرين من زعماء التتار الوافدية بالإقامة بالقاهرة مقر السلطنة ومنح بعضهم الإقطاعات في مصر، وفي انخراط أعداد منهم في أجناد الأمراء، وارتقاء بعضهم الآخر في الوحدات الخاصة للسلطان، أي ما عرف باسم جنود الحلقة. وكانت نقطة الضعف الوحيدة التي كانوا يعانون جراءها أنهم كانوا أحراراً ولم يقع عليهم الرق، أو كما تصطلح المصادر «لم يَمَسّهم الرّق». وكان هذا الشرط لازماً في نظام المماليك لنيل الرتب العالية في الجيش، أو لتسلّم المناصب الحكومية الإدارية رفيعة المستوى.

بدأت هجرات المغول أيام سلطنة الظاهر بيبرس، وكانت تأتي تباعاً على شكل مجموعات صغيرة يزداد عددها باطراد. وكانت أولى هذه المجموعات مجموعة مكونة

من ٢٠٠ نفر معظمهم من النساء والأطفال وصلوا سنة ٦٦٠هـ/ ١٢٦١ - ١٢٦٢م. وكانت هذه المجموعات ضمن مجموعة كبيرة من التتار كان أرسلها الملك المغولي بركة خان نجدة إلى هولاكو. فلمّا نشب الخلاف بينهما، أمر بركة خان رجاله بترك معسكر هولاكو والعودة إلى وطنهم، وأشار عليهم أن يدخلوا حدود دولة المماليك إذا ما تعذرت عليهم العودة إلى بلادهم. فحدث ما توقعه الملك بركة خان ولم يستطع كل رجاله العودة إلى أماكنهم الأولى، فانحازت هذه الفئة الصغيرة ودخلت أرض دولة المماليك. وبسبب العلاقة الحميمة التي سادت بين بركة خان، الذي أعلن إسلامه وتمرد على الملك المغولي الكبير هولاكو، وبين الظاهر بيبرس، فقد قام هذا السلطان باستقبال هذه الفئة المهاجرة بنفسه، ومنح قادتها رتبة الإمرة في عسكره، وضم المقاتلين بينهم إلى فئة المماليك البحرية، مماليك السلطان. فكان لهذه اللفتة السلطانية مردود إيجابي تفشى في أوساط المغول، فتشجعت مجموعات أُخرى على الهجرة إلى بلاد المماليك.

وفي السنة التالية، سنة ١٢٦٢، قدمت مجموعة أُخرى من الفرسان التتار يناهز عددها ١٣٠٠ فارس، عرفوا باسم الوافدين البهدرية، نسبة إلى اسم زعيمهم. وفي السنة الثالثة، سنة ١٢٦٣، وصلت مجموعة ثالثة، وكانت خليطاً من الفرسان التتار قدموا من جهة شيراز بقيادة سيف الدين بكُلَك، ومعهم مجموعة من الخوارزمية، أتراك خوارزم، يقودهم المقدم الخوارزمي إكتبار بك، أحد كبار موظفي الملك الخوارزمي الراحل جلال الدين ابن خوارزم شاه، وكان يرافقه عدد من أمراء الخوارزمية الذين كانوا في العراق على رأس فرسان من تركمان بغداد. ومن اللافت للنظر أن هذه المجموعة من الوافدية كانت تضم بعض أمراء القبائل العربية من أهل العراق. وفي سنة ١٢٧٦، وصلت موجة من الوافدية من تركمان آسيا الصغرى وبلاد الأناضول قدر عددها بـ ٣٠٠٠ فارس. قام الظاهر بيبرس باستيعاب هؤلاء المهاجرين من الوافدية في مملكته، لكنه ميز بين فئة عرقية وأُخرى، ففي حين وطّن العناصر التركمانية والخوارزمية في سواحل فلسطين المحررة من أيدي الإفرنج، فإنه استوعب فرسان التتار وعائلاتهم في القاهرة وضمهم إلى عسكره.

كانت أكبر الهجرات التتارية التي حلت بأرض فلسطين هي هجرة سنة ٦٩٥هـ/ ١٢٩٦م، بعد أن كان تحرير فلسطين وبلاد الشام من الاحتلال الصليبي قد استكمل في عهد السلطان كِتْبُغا. وكانت هذه المجموعة تنتمي إلى جنس القلمق أو الأُيرات، وأطلقت عليها المصادر اسم التتار الأويراتية. بلغ عدد فرسان هذه المجموعة ١٨,٠٠٠ فارس، وفي بعض الروايات ١٠,٠٠٠ فارس، معهم عائلاتهم وذرياتهم. ووفقاً للمعطيات الإحصائية لعدد أفراد الأسرة النووية الواحدة في القرنين الثالث عشر والرابع

عشر، يمكن تقدير عدد المهاجرين في هذه الدفعة بما يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و٩٠,٠٠٠ نسمة تبعاً لاختلاف الروايات في تقدير عدد الفرسان القادمين. ولمّا وصلت هذه الجموع إلى فلسطين استوطنت السواحل الفلسطينية المحررة حديثاً، في ساحل عثليث وناحيتها، بينما تذهب روايات أُخرى إلى القول إن توطينها كان في قاقون وناحيتها، وإن بعضها استوطن منطقة البقاع بمحاذاة الجليل الأعلى. واستدعى السلطان كتبغا مقدمي هؤلاء المهاجرين ورؤساءهم إلى القاهرة حيث تم لقاؤهم والترحيب بهم من جانبه. والجدير بالذكر أن مغول هذه الهجرة لم يسمح لهم بدخول المدن، فلمّا شارفوا ضواحي دمشق منعوا من دخولها، ومنعوا حتى من التسوق من أسواقها، فكانت تقام لهم الأسواق خارج أسواق المدينة في الخلاء. وإن دلت هذه الخطوة على شيء فعلى الهدف من استقدام هذه الهجرة، إذ تم تجميع كل أفرادها في الساحل الفلسطيني حيث تم استيعابهم وتوطينهم ليملأوا الفراغ السكاني الذي نشأ عن رحيل الفرنجة الصليبيين. وتؤكد المصادر السرعة التي تم اندماج أفراد هذه الهجرة في السكان المحليين في الساحل. وتوقف بعض الروايات عند الإشادة بجمال نساء التتار الأويراتية الفائق، إذ تسابق الأمراء وأصحاب اليسار إلى الزواج ببناتهم، ولعل ذلك كان أحد أسباب سرعة اندماجهم في أهل البلاد.

لم تنقطع هجرات المغول بعد هذه الهجرة الكبرى، لكنها كانت هجرات أقل عدداً، إذ لم تكن تتعدى بضع مئات في كل واحدة منها. وقد ذُكر منها هجرتان في القرن الثامن الهجري، الأولى سنة ٧٠٤هـ/ ١٣٠٤ - ١٣٠٥م، والثانية سنة ٧١٧هـ/ ١٣١٧ - ١٣١٨م، وكانت الهجرة الثالثة في النصف الأول من القرن التاسع، سنة ٨٤١هـ/ ١٤٣٧ - ١٤٣٨م، في عهد السلطان جَقْمَق، إذ تعرضت بلاد المشرق لقحط ومجاعة مهلكة، فأمر السلطان حكام الولايات الشمالية بالسماح لموجات المهاجرين بعبور الحدود ودخول أرض المملكة.(١٩)

الأقليات الدينية (أهل الذمة)

لم يلغِ الطابع الإسلامي الذي طغى على فلسطين، في إبان الفترة التاريخية التي تغطيها هذه الدراسة، استمرارية وجود الفسيفساء الدينية الطائفية التي عهدناها قائمة في فلسطين على مدى القرون الخمسة التي أعقبت الفتح الإسلامي منذ ثلاثينيات القرن السابع الميلادي. فبعد أن ألقى الإسلام بجرانه وتفشت عقيدة التوحيد بين ظهراني أهل فلسطين في المدن والقرى والبوادي، بقي هناك أقليات دينية صغيرة تتمسك بعقائدها التي سبقت الإسلام، من المسيحيين والسامرة واليهود. ولأن مبدأ التسامح

الديني شكل حجر الزاوية في نشر الدعوة إلى الإسلام، والذي التزمته أنظمة الحكم الإسلامية وحكوماتها المتعاقبة، فقد ظل يمنح هامشاً واسعاً لحرية العقيدة لفئات السكان وطوائفهم المتعددة. ولم يقتصر هذا الهامش على أتباع الرسالات السماوية الثلاث من أهل الكتاب من المسيحيين واليهود والسامرة فحسب، بل اتسع ليشمل أيضاً ديانات وعقائد اعتبرها المشرعون المسلمون الأوائل ملحقة بأهل الكتاب، كالمجوسية والصابئة.

وكانت الواقعية السياسية التي ميزت مسلكية الدولة استندت إلى مبدأ التسامح الديني، وأفرغته ضمن قوالب قانونية بعد أن كان فكراً نظرياً مبثوثاً هنا وهناك في النصوص القرآنية وروايات السّنة الإسلامية. فباتت هذه القوانين والأحكام هي التي تحكم جدلية العلاقة بين الإسلام/الدولة ورعاياها من أهل الذمة. ثم جعلت من عنصر التبادلية المادية، التي نصت عليها المعاهدات المعقودة بين قادة الفتح العربي الإسلامي وبين رؤساء الطوائف الدينية في البلاد التي خضعت للفتح الإسلامي، والتي عرفتها روايات الفتوح باسم اتفاقيات الصلح، مرجعاً للعلاقة المتبادلة بين الدولة ورعاياها من أهل الكتاب. فمُنحت على أساس تلك الاتفاقيات حرية العقيدة وحرية العبادة والحفاظ على أماكن العبادة المقدسة، وكان ذلك في مقابل الالتزام المادي الذي يتوجب على أبناء تلك الطوائف دفعه سنوياً لخزينة الدولة، والذي عرف باسم الجزية.

ولمّا اختزلت كل الواجبات الملقاة على أهل الكتاب بهذه الجزية، وبعد أن كفلت الدولة وصول هذه المبالغ إلى الخزينة بتعهد من رؤساء الطوائف، فقد عهدت إليهم بإدارة شؤون طائفتهم، ولم تحاول التدخل من قريب أو من بعيد في شؤون الطائفة الدينية، أو بما يتصل بحياتها اليومية. ونظراً إلى الأهمية التعاقدية التي مثلتها اتفاقيات الصلح تلك، أصبحت هي المرجعية القانونية التي يلجأ إليها الطرف المغبون (وفي هذه الحالة أبناء الأقليات الدينية) عند الحاجة.[٢٠]

الطوائف المسيحية

كان مسيحيو فلسطين، شأنهم شأن مسيحيي بلاد الشام جميعاً، ينتظمون في طائفتين رئيسيتين: اليونان الأورثوذكس واليعاقبة. وكان أبناء الطائفة الأولى جزءاً من التيار الكنسي الرسمي الذي تترأسه الكنيسة البيزنطية الرسمية بزعامة بطريرك القسطنطينية، ولذا كانت ملكية الكنائس المهمة والأديرة الكبيرة في فلسطين تابعة لهذه الطائفة، مثل كنيسة القيامة في القدس، وكنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة البشارة

في الناصرة، ودير الطور، على جبل طابور إلى الجنوب الشرقي من مدينة الناصرة. وكان الإمبراطور البيزنطي يعتبر نفسه حامي حمى هذه الطائفة في إبان الحكم الإسلامي وخلال الفترة الصليبية.

كانت الثقافة ولغة التخاطب لدى أبناء طائفة اليونان الأورثوذكس هما الثقافة العربية الإسلامية واللغة العربية، شأنهم شأن العرب في فلسطين، مسلمين كانوا أو غير مسلمين. أمّا لغة الصلوات والأدعية والقداديس فكانت اللغة اليونانية. ولا يتوفر لدينا معطيات دقيقة لتحديد عدد أبناء هذه الطائفة في فلسطين مقارنة بالطائفة اليعقوبية، إن كان عدد أبنائها أكثر أو أقل من عدد اليعاقبة. ومع ذلك فمن الممكن أن تكون أعداد اليونان الأورثوذكس في المدن الفلسطينية أكثر من أعداد اليعاقبة الذين كانوا أكثر انتشاراً في المناطق الريفية. هذا مع العلم بأن عدد رعايا الكنيسة اليونانية الأورثوذكسية في الأجزاء الشمالية لبلاد الشام كانت تفوق أعداد اليعاقبة كثيراً، وذلك عائد إلى وقوع هذه المناطق تحت النفوذ البيزنطي المباشر أو غير المباشر عشية الغزو الصليبي للمشرق.

أمّا الطائفة الرئيسية الثانية، الطائفة اليعقوبية، فقد انبثقت من خلفية الجدل المذهبي العقائدي الذي عصف بالكنيسة المسيحية في إبان القرن الخامس الميلادي بشأن ماهية المسيح. ففي حين تمسكت الكنيسة الأورثوذكسية، وكذلك كنيسة القديس بطرس في روما، بالطبيعة المزدوجة للمسيح، الإلهية والناسوتية معاً، واعتبرت الرأي الآخر الذي يذهب إلى اعتباره ذا طبيعة واحدة، هي الطبيعة الإلهية، كفراً وخروجاً على الإيمان. ورأت الكنيسة اليعقوبية، التي حملت اسم مؤسسها الراهب يعقوب البرادعي (براديوس)، أن للمسيح طبيعة واحدة، إذ امتزجت الطبيعتان اللاهوتية والناسوتية بعد حدوث التجسيد، وأصبح له طبيعة واحدة هي الطبيعة الإلهية. وأقام أتباع هذا المذهب في سورية وفلسطين كنائس منفصلة لهم قبل أن ينال هذا المذهب أخيراً اعتراف الإمبراطور البيزنطي الرسمي سنة ٥٤٢م. ولم يكن انتشار هذا المذهب في بلاد الشام إلاّ تعبيراً عن رفض الهيمنة الحضارية والثقافية اليونانية/ اللاتينية من جانب أبناء البلاد الأصليين الذين رأوا في الكنيسة البيزنطية الرسمية تجسيداً لهيمنة أجنبية غريبة. فكان ذلك بمثابة ما يمكن اعتباره تعبيراً عن المقاومة السياسية لسيطرة الأجانب. ومن المنظور السياسي نفسه، حظيت الكنيسة اليعقوبية بدعم ورعاية حكومات الخلافة الإسلامية على اعتبار ما تمثله الكنيسة اليونانية الأورثوذكسية من توجه رسمي بيزنطي لا يكنّ للإسلام إلاّ العداء.[٢١]

ومع احتلال الصليبيين لفلسطين لم يحدث أي تغير يذكر في ميزان القوى بين الطائفتين، اليونانية الأورثوذكسية واليعقوبية، علماً بأن الكنيسة الأورثوذكسية كانت

الطرف الخاسر بعد أن فقدت مكانتها الرسمية للكنيسة اللاتينية التي تمثل المحتلين، ولم تعد الكنيسة التي تحتل مكان الصدارة في مملكة القدس اللاتينية.

وكان هناك طوائف ومذاهب مسيحية أُخرى ممثلة في فلسطين في هذه الحقبة التاريخية، ولو أنها كانت ثانوية من حيث الأهمية وعدد الأتباع. ويمكن القول إن هذه الطوائف كانت أقرب إلى مذهب المعارضة للكنيسة اليونانية بسبب قربها الأيديولوجي من التيار الفكري الذي تمثله كنيسة اليعاقبة من اعتماد الطبيعة اللاهوتية الواحدة للمسيح. لم يكن لهذه الطوائف امتداد بين أوساط الشعب الفلسطيني في المدن والقرى، لأن وجودها كان محصوراً في مدينة القدس من دون غيرها من مدن فلسطين، فكان لكل طائفة كنيسة في المدينة، وفي بعض الأحيان دير يأوي إليه رهبانها. وكان طابعها إثنياً إقليمياً لا يمت بصلة إلى أهل فلسطين. فالطائفة القبطية كانت امتداداً لأقباط مصر، والطائفة الحبشية كانت تمثل كنيسة الحبشة الرسمية، وكذا كان وضع الطائفة الأرمنية التي كانت امتداداً لكنيسة أرمينيا. وعلى عكس المذهبين الرئيسيين، لم يكن لكنائس هذه الطوائف أملاك أو إقطاعات على أرض فلسطين، ولم تكن إلاّ بمثابة جوال صغيرة من الرهبان المقيمين بمدينة القدس.[٢٢]

توقع مسيحيو فلسطين أن يحظوا بمعاملة خاصة من الصليبيين إخوانهم في الدين. ومن هذا المنطلق اعتبر البعض أنهم جاؤوا لإنقاذه من نير الحكم الإسلامي. وكانت أمارات هذا التوجه تمثلت في قدوم وفد يمثل أهالي بيت لحم إلى معسكر الصليبيين، الذي أقيم بالقرب من قرية عمواس قبل سقوط مدينة القدس، ليدعو قائد الجيش تانكريد إلى الإسراع إلى بيت لحم لإنقاذها قبل أن يقترب منها المسلمون الذين كانوا يستعدون للتصدي لهجوم الفرنجة. وعندما استجاب تانكريد لمطلب الوفد وأرسل إحدى كتائب فرسانه ودخلت بيت لحم، «استقبلهم السكان هنالك بحماسة وحفاوة كبيرة، واصطحبهم العامة من الناس ورجال الدين وواكبوهم بالتراتيل والأناشيد الدينية إلى الكنيسة. ثم رفع الناس راية تانكريد فوق الكنيسة إشارة للانتصار، وذلك وسط الابتهاج المفعم بالحماسة وبمرافقة التراتيل والأناشيد النذرية.» وبمضي الأعوام الأولى التي أعقبت الاحتلال الصليبي، أدرك المسيحيون أن لا نية لدى المحتلين معاملة إخوانهم بطريقة أفضل مما يعاملون بها سكان البلاد الآخرين من غير المسيحيين. وكان أول الاحتكاكات بين الطرفين تجلى على الصعيد الديني، فقد أنشأ الصليبيون نظامهم الكنسي اللاتيني وطلبوا من المسيحيين المحليين الخضوع لهذا النظام ومؤسساته. ووجدت طائفة الروم الأورثوذكس، التي مارست دورها القيادي منذ أيام الإمبراطورية الرومانية، نفسها وقد وضعت في زوايا الإهمال، وأنها أخذت تفقد بعض كنائسها وأديرتها وأملاكها، وقد استولى عليها اللاتين. كما صودر منها منصب

البطريركية، أعلى منصب روحي قيادي كان في يدها، وعُيّن بطرك لاتيني كان من المفروض بمختلف الرتب في الهرمية الكنسية الرضوخ لأوامره وتنفيذ تعليماته، فلم يكن لهم بدّ من قبول هذا الأمر. وقد أدت سياسة التسلط والهيمنة التي مارستها الكنيسة اللاتينية الرسمية مع ما رافقها من إهانة وإذلال إلى ردة فعل مناهضة أشبه ما تكون بالمقاومة الوطنية. فلم يمض أكثر من ثلاثة أجيال منذ الاحتلال الصليبي حتى وجدت الأقليات المسيحية المحلية نفسها في خندق واحد مع المسلمين ضد الغزو والغزاة. بل انقلبت الآية تماماً عندما رأى المسيحيون في الإنجازات التي أحرزها نور الدين زنكي ومن بعده صلاح الدين الأيوبي بدء مسيرة التحرير وإنقاذهم من هيمنة الكنيسة الفرنجية اللاتينية.

وعلى الصعيدين السياسي والاجتماعي فإن مكانة المسيحيين في نظر القانون الفرنجي لم تختلف عن مكانة المسلمين. فاعتبر المشرع الصليبي الفلاحين المسيحيين من أبناء الريف الفلسطيني رقيقاً لا تختلف التزاماتهم عن بقية سكان الأرياف، مع العلم بأن هذا الوضع لم يكن ينطبق على كل من سكن الريف، إذ استثني بعض عناصر أهل الريف سواء كانوا مسيحيين أو كانوا مسلمين من وضعية الرّق ولم يعتبروا أقناناً، وإن كان هذا الأمر لا يعني شيئاً من الناحية القانونية، فحقوقهم لا ترتبط دائماً بهذه المكانة أو تلك. وعلى خلاف هذا الأمر كان حال المسيحيين أبناء البلد الذين يعيشون في المدن، إذ اعتبروا أحراراً، ومن هذا المنطلق كان وضعهم القانوني مختلفاً عن نظرائهم أهل الريف. ويجب أن نذكر أن وضعية الأحرار التي تمتع بها سكان المدن نبعت من حقيقة كونهم يسكنون في المدينة، وليس لأنهم ينتمون إلى هذه الطائفة أو تلك من طوائف المسيحيين؛ فالمدن في مملكة القدس اللاتينية كانت كنظيراتها من مدن أوروبا المسيحية آنذاك لا يقطن بها إلاّ الأحرار. ولم تكن هذه القاعدة تنطبق على المسيحيين وحدهم فقط، بل أيضاً على سكان المدن الصليبية حتى لو كانوا من المسلمين. وكانت حريتهم تعني حرية تنقلهم وعدم إجبارهم على البقاء في محل سكناهم كأبناء القرى والضياع الزراعية في الأرياف؛ كما أنهم كانوا معفيين من دفع بعض أنواع الضرائب التي أُلزم بدفعها سكان الأرياف.[٢٣]

خلاصة القول: إن أخوة المسيحيين الفلسطينيين في الدين مع الفرنجة الصليبيين لم تشفع لهم في التخلص من التمييز الرسمي والقانوني الذي مارسته مملكة القدس اللاتينية ضدهم، كما لم تشفع لهم في منع العسف الديني والاضطهاد المذهبي اللذين مارستهما الكنيسة اللاتينية، الكنيسة الرسمية، تجاههم. ولعل هذه السياسة تفسر ذلك الترحيب الذي قوبلت به حركة التحرير التي قادها صلاح الدين الأيوبي في فلسطين من جهة، وتوضح بما لا يترك مجالاً للشك من جهة أُخرى، لماذا اختار سكان

البلدات والمدن الفلسطينية المحررة من المسيحيين البقاء في مدنهم وبلداتهم ليعيشوا في كنف الدولة الأيوبية. علماً بأنهم خيّروا مثل الفرنجة الصليبيين بين الاسترقاق وبين دفع الفدية والالتحاق بالأجزاء الباقية من المملكة في لبنان وسواحل سورية الشمالية. وكان في قدرتهم دفع تلك الفدية والخروج إلى تلك المناطق، كما فعل عشرات آلاف الفرنجة الذين كانوا في القدس وعكا ويافا وعسقلان وغيرها من مدن فلسطين. لكنهم سألوا صلاح الدين أن يبقوا في بيوتهم وأن يؤدوا الجزية كما كان يؤديها أسلافهم قبل الاحتلال الفرنجي.[٢٤]

وخلال الفترة التي أعقبت التحرير الأول الصلاحي وطوال العهد الأيوبي وما تلاه من قيام دولة المماليك، عادت العلاقة بين الدولة الإسلامية ورعاياها من المسيحيين إلى سيرتها الأولى، محكومة بالمبادئ نفسها التي قامت على أساسها جدلية العلاقة بأهل الذمة، لتظهر على السطح من جديد مظاهر السلب، كما مظاهر الإيجاب في تجليات تلك العلاقة. وظهر ذلك فيما يتصل بالإدارة الذاتية للطوائف، وفي سياسة الدولة تجاه الكنائس وأماكن العبادة، وفي الاستعانة بأهل الذمة للعمل في مؤسسات الدولة الرسمية، وفي مظاهر القمع والاضطهاد الديني، كما في مظاهر التفضيل والمحاباة.

وعاد السلاطين إلى ممارسة صلاحيتهم في ترسيم بطرك الطائفة اليعقوبية وبطاركة القدس، من دون أن يصادروا حق أبناء الطائفة في تقرير المرشح أو المرشحين لهذه الوظيفة، ولم يكن كتاب التعيين الرسمي يصدر إلاّ بعد تنسيق مع أعيان الطائفة المعنية. بل يمكن القول إن التعيين السلطاني لم يكن إلاّ صدى لرغبة أبناء الطائفة. فكان يحدث أن يعزل البطرك إذا ما جوبه تعيينه بمطاعن وانتقادات يبديها رعاياه.[٢٥] لكن الأمور لم تكن تسير دائماً بمقتضى الأعراف المتبعة بين الدولة ورعاياها من أهل الذمة، فكانت تحدث بين الفينة والأُخرى حالات تصادر فيها الدولة الاستقلالية الذاتية التي منحتها الطوائف لإدارة شؤونها الداخلية، مع العلم بأن هذا التجاوز كان يتم دائماً بذريعة المحافظة على مصالح الدولة، كما حدث مرة عندما عُيّن مراقب مسلم لضبط أموال المواريث عند أهل الذمة، عندما أحست الدولة أن نصيبها في هذه الأموال لم يكن ينقل إلى الخزينة كاملاً.[٢٦]

أمّا الحالات الأكثر إثارة فتلك المتعلقة بمواقف الحكام من الكنائس ودور العبادة، إذ نصت الشرائع الإسلامية والأحكام الفقهية على منع أهل الذمة من استحداث الكنائس ودور العبادة في ظل الحكم الإسلامي، والاكتفاء بما هو قائم منها عند بداية الفتح الإسلامي، وأن على حكام المسلمين وأولي الأمر منهم هدم كل ما استحدث من الكنائس بخلاف الأحكام الشرعية التي عرفت باسم أحكام أهل الذمة.

ولم تكن هذه الأحكام عند وضعها قد أخذت في الحسبان إمكان الزيادة الطبيعية لدى طوائف أهل الذمة، الأمر الذي يترتب عليه توسيع ما هو قائم أو إنشاء كنائس جديدة تسد حاجة المؤمنين. لذلك كنا نرى تكراراً مستمراً لظاهرة استحداث الكنائس في هذا القطر أو ذاك من أقطار الإسلام، الأمر الذي كان ينشئ الحاجة إلى هدم ما استجد وما استحدث منها. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن نشير إلى أن مواقف الحكام وقراراتهم بهذا الشأن كانت دائماً عرضة لضغوط الفئات الدينية وجماعة الفقهاء المتشددين على وجه الخصوص، الذين رأوا في أنفسهم حماة الشريعة وحراساً على الدين من دون الخليفة أو السلطان. وكانت قوة هذه الضغوط تنبع من قدرة هؤلاء العلماء والفقهاء على تجنيد العامة، عامة الشعب، في حمل شعاراتهم وتبني مطالبهم، فكان الحكام يستجيبون، على كره غالباً، لهذه المطالب ولا يتأخرون في تطبيق هذه الشعارات، محاولة منهم للحفاظ على الهدوء والنظام وتجنب أعمال الشغب التي قد تودي بكل شيء. وكان الأسرع من الحكام إلى تلبية مثل هذه المطالب، والأكثر رصيداً بينهم في هدم هذه المنشآت، هو أكثرهم فرصة في نيل رضا العامة واستحقاق الثناء من الرواة والمؤرخين، وهذا ما حظي به الأمير المملوكي جقمق الذي كان نائباً للسلطنة في القدس في الربع الأخير من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، الذي أغدق عليه العليمي المديح لكثرة ما هدم من كنائس ومنشآت المسيحيين في مدينة القدس. مع ذلك، لم تخلُ هذه الحقبة من سلاطين وحكام كانوا شديدي الإصغاء إلى حاجات رعاياهم المسيحيين وغيرهم من أهل الذمة، فأتاحوا لهم فرص ترميم وتعمير أو توسعة المعابد والكنائس، وافتتاح ما كان أغلق منها وبطلت العبادة فيه في أيام سابقة. وفي مثل هذه الحالات، كانت العملية تحتاج إلى إذن رسمي يصدر عن السلطان نفسه. وبسبب ندرة هذه الحالات فإن المصادر التاريخية التي تناولت هذه الحقبة أبرزت هذه الحالات واعتبرتها من الأحداث الجديرة بالتسجيل والحفظ. فعندما أراد المسيحيون في فلسطين ترميم كنيسة المهد في بيت لحم، انتهز بطرك القدس الزيارة التي قام بها السلطان فرج بن برقوق لمدينة القدس سنة ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م، فتقدم إليه بطلب يستأذنه في السماح بإعادة إعمار الكنيسة وإعادتها إلى ما كانت عليه من قبل، فاستجاب السلطان لهذا الطلب وأعطاه الإذن في ذلك. فيقول المقريزي في هذا الشأن وهو يسجل أحداث جمادى الثانية ٨١٣هـ/ ١٤١٠م: «وفيه قدم أيضاً إلى يافا مركب فيه فرنج معهم أخشاب وعَجَل وصناع برسم عمارة بيت لحم، بالقدس، حيث مولد عيسى عليه السلام. وبيدهم مرسوم السلطان بتمكينهم من العمل. فدعوا الناس للعمل بالأجرة فأتاهم عدة من القَلَعَة والصنّاع وشرعوا في إزاحة ما بطريقهم من الأوعار. وكان سبب هذا أن موسى صبيًّ بطرك النصارى الملكانية،

سأل السلطان لمّا قدم إلى القدس بعد نوبة صرخد في سنة اثنتي عشرة وثمان مئة، أن يمكّن النصارى من إعادة عمارة مولد عيسى ببيت لحم على ما كان عليه، فكتب له بذلك مرسوماً. . .»[٢٧]

ليس هذا فحسب، فإغلاق كنيسة من الكنائس والحظر على أتباعها من دخولها ليمارسوا فيها شعائر دينهم وطقوس صلاتهم، كما الحال بشأن إعادة فتحها، كان مرهوناً بأوامر السلطان التي تصدر عن ديوانه. حدث ذلك عندما أصدر السلطان الأشرف برسباي (١٤٢١ - ١٤٣٧) أمراً بإغلاق كنيسة القيامة في القدس ومنع دخول الحجاج المسيحيين لزيارتها سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م، ثم عاقب أولئك الذين خالفوا المرسوم السلطاني ودخلوا مدينة القدس سراً من الحجاج.

وكان السلطان نفسه هو صاحب الصلاحية في إعادة فتحها، فأصدر مرسوماً بذلك بعد عامين من إغلاقها، سنة ١٤٢٤. وينسحب هذا الأمر على حالات مماثلة صدرت بشأنها مراسيم لسلاطين سابقين تتعلق بهدم كنيسة أو بمصادرتها وحرمان أصحابها منها، ثم مات أولئك السلاطين وظلت مراسيمهم سارية المفعول بشأن تلك الكنائس. فكان من حق بل من صلاحية السلطان القائم أن يغير الوضع الراهن لتلك المؤسسات والذي قررته مراسيم من سبقوه من السلاطين. وهذا ما حدث بشأن كنيسة المُصَلّبة في مدينة القدس، وهي الكنيسة الخاصة بالكُرْج (أهل جورجيا المعاصرة)، إذ أغلقت هذه الكنيسة في إبان سلطنة الظاهر بيبرس، وكان المبادر إلى ذلك الشيخ (الفقير الصوفي) خضر المهراني، الذي قام بهدم هذه الكنيسة وأقام على أرضها مسجداً، أو زاوية. وكان هذا الشيخ نافذ الكلمة عند السلطان لأنه كان عظيم المكانة عنده. وبعدما يقرب من ٣٠ عاماً على وفاة الظاهر بيبرس، وصلت إلى البلاط السلطاني في مصر سفارة من الإمبراطور البيزنطي وذلك سنة ٧٠٥هـ/ ١٣٠٥ - ١٣٠٦م لمقابلة السلطان الناصر محمد بن قلاوون وسألته إعادة الكنيسة إلى أصحابها فأمر بأن تعاد.[٢٨]

كان التعرض للكنائس تحت سمع السلطنة وبصرها، وأحياناً بمبادرتها، يعني في المقام الأول انحرافاً عن روح التسامح الديني الذي دعا إليه الإسلام، بل يمكن اعتباره خرقاً فظاً لهذا المبدأ. ومع ذلك من الممكن رؤيته من منظور السياسة الداخلية للسلاطين على أنه محاولة لامتصاص الغضب الشعبي المتفاقم على خلفية الاستغلال الاقتصادي لجماهير التجار والمزارعين وأصحاب الحرف في المدينة والريف، وعلى خلفية فساد الجهاز الإداري المرتبط بالسلطنة. وكان من ناحية أُخرى يستخدم كإحدى الأوراق الدبلوماسية الضاغطة في مجال العلاقات الدولية، سواء على صعيد علاقة دولة السلاطين الأيوبيين أو المماليك بالدولة البيزنطية أو بالدول الأوروبية كل على

انفراد، وأحياناً على صعيد العلاقة بالبابوية في روما. وقد رأينا كيف استغلت هذه الورقة فيما مضى، كما كانت تستغل أيام السلاطين المماليك، للحصول على بعض المكاسب السياسية أو التنازلات من هذه الجهات. ويجب ألاّ يغيب عن البال أن التعرض للكنائس إمّا بالهدم وإمّا بالإغلاق وإمّا أحياناً بمنع الحج والزيارة إلى المعالم المسيحية المقدسة، لم يكن يخرج عن إطار الرمزية المحضة، ولم يكن ينطوي على مضار جسدية أو اقتصادية مباشرة لتلك الأقليات إن على صعيد الفرد، أو على صعيد الجماعة. فكان المس بهذه الرمزية نوعاً من الاضطهاد لحرية العقيدة وإيذاء للمشاعر الدينية لا غير. بينما ظل أهل الذمة يتمتعون بالمكتسبات التراكمية المادية، الاقتصادية والسياسية التي أحرزوها من قبل. ومن هنا لا يمكن اعتبار ذلك على أنه اضطهاد سياسي أو اجتماعي. وعلى العكس من ذلك، فقد أشارت الروايات التاريخية، التي تناولت تاريخ هذه الفترة، إلى أن موظفي الجهاز الإداري في عصر السلاطين كانوا في معظمهم من المسيحيين، ومن أقباط مصر بالتحديد. وكانت غلبة المسيحيين على الوظائف وعلى الجهاز الإداري مثاراً للحسد الذي ملأ صدور الناس تجاههم. والأهم من كل ذلك أن كثيراً من الوظائف المفتاحية الحساسة في الجهاز الإداري والمالي في الدولة كان يناط بموظفين مسيحيين أو بمسيحيين اعتنقوا الإسلام منذ عهد قريب، والذين تسميهم بعض المصادر «المسالمة». وكانت الشؤون المالية وضبط خزينة الدولة على رأس هذه الوظائف التي يشغلونها، وهي ما عرف بوظيفة ناظر بيت المال. ولم ينحصر استحواذهم على المناصب المالية في مقر السلطنة في مصر فحسب، بل أيضاً كانت الأمور المالية والنقدية في عواصم الأقاليم كمدينة دمشق تناط بهم.

وكانت دائرة تشغيل المسيحيين في الوظائف الرسمية (السلطانية) تتسع لتتجاوز الشؤون الإدارية والمالية وتطال المناصب الدينية التي تنطوي على حساسيات دينية إسلامية، والتي لم يكن يشغلها إلاّ الأئمة وكبار الفقهاء الذين كان يسميهم المصطلح الإداري المملوكي «المُعممين»، مثل وظيفة المحتسب. فعندما اضطرب أمر هذه الوظيفة في القاهرة وطرأ خلل على أداء من أوكل إليهم تحمل مسؤوليتها، وأراد الخليفة وكبار مستشاريه اختيار مرشح كفيّ لهذه الوظيفة الحساسة، رفض السلطان كل المرشحين الذين عرضوا عليه، ثم قال: «عندي واحد ليس بمسلم ولا يخاف الله»، فلم يعترض عليه أحد، فأمر به وأحضر إلى ديوانه، وكان اسمه الأمير دولت خجا، فولاه وظيفة المحتسب في القاهرة، وذلك رغبة من السلطان في جبروته وقوته وشدة عقوبته وقلة رحمته. ليس هذا فحسب، بل أوكلت وظائف عسكرية رفيعة المستوى إلى بعض المسيحيين أيضاً، على الرغم من أن هذا المجال كان دائماً مقصوراً على المسلمين. فعُيّن بعضهم في وظيفة ناظر الجيش، ووصل البعض الآخر إلى منصب الوزارة وهو

المنصب الأعلى في السلّم الإداري.

ولعل من الأدلة الدامغة على استمرارية توظيف أهل الذمة في مناصب الدولة السلطانية وعدم انقطاعه، أو بالأحرى توقفه الموقت ليعود فينتشر من جديد، تلك المراسيم السلطانية التي كانت تصدر عن ديوان السلطان والتي تمنع توظيف المسيحيين وأهل الذمة؛ فتكرار صدور هذه المراسيم يؤكد عدم احترامها والرضوخ لها.

وكان تشغيل المسيحيين في هذه الوظائف يضطرهم أحياناً إلى اعتناق الديانة الإسلامية، إمّا من أجل المحافظة على الوظيفة، وإمّا لأغراض التقدم والترقي في السلّم الإداري. وكان اعتناق الإسلام في كثير من هذه الحالات صورياً. وإزاء الضغوط والانتقادات الشعبية التي كانت توجه إلى السلاطين على خلفية تشغيل أهل الذمة في مناصب الدولة، كان بعضهم يضطر إلى إصدار مرسوم يلزم بموجبه هؤلاء الموظفين باعتناق الإسلام، كما فعل ذلك السلطان قلاوون سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١ - ١٢٨٢م.(٢٩)

مظاهر الاضطهاد الديني ضد أهل الذمة

لم يكن المناخ الإيجابي، الذي يسود علاقة الجهات الرسمية للدولة بالرعايا من أهل الذمة، قائماً على أسس ثابتة، وإنما كان قائماً على أسس من المصلحة المشتركة بين إدارة الدولة وهذه الفئة من الرعايا، وهي أسس قابلة بالضرورة إلى التغير والتبدل. كما كانت هذه العلاقة في الوقت نفسه قائمة على منطلقات فئوية لا صلة لها بإرادة الجماهير، إن لم تكن أصلاً مسخّرة للتنكيل بالجماهير وحرمانها من حقها الطبيعي في العيش الحر الكريم. ومن هذا المنطلق كان مبعث الاحتجاجات على هذه العلاقة المميزة التي تمارسها رموز الدولة مع أهل الذمة، والتي كانت توضع على قدم المساواة مع تهمة المحاباة غير العادلة لهم. وكان لهذه النظرة دور في اضطرار بعض السلاطين إلى إصدار المراسيم الرجعية، أو إلى اتخاذ التدابير الاضطهادية ضد أهل الذمة من أجل امتصاص نقمة الجماهير ضد السلطة، أو للإفلات من آثار الغضب الشعبي العارم.

ويجب ألاّ يغيب عن البال، في هذا الصدد، ما كان للحساسية الدينية بين الإسلام والمسيحية من أثر في تأجيج نار العداوات الدينية والطائفية، ولا سيما على خلفية الربط بين الدين والسياسة. فكانت العقيدة المسيحية التي يدين بها الرعايا، سواء كانوا من أصول عربية أو شرقية أُخرى غير عربية، تساوي دائماً بين الدول المعادية للإسلام وبين الرعايا من أهل الذمة في نظر الناس. هكذا كان الموقف العام للشعب، وهكذا كان فهمه للأمور، بل كان هذا هو الفهم الرسمي للأمور في بعض

الأحيان. ونتيجة هذا الربط، كان الرعايا المسيحيون يعانون جرّاء موجات من تفجر الغضب الشعبي ضدهم كلما حدث عدوان أو لحق الأذى بالمسلمين من أحد الأطراف المعادية، كالدولة البيزنطية أو دول أوروبا الفرنجية، بل من جانب المغول. وقد سجلت الحوليات التاريخية، التي تحدثت عن هذه الفترة، عدداً من هذه الأحداث التي وقعت على هذه الخلفية. فعندما علم حاكم مدينة القدس الفاطمي بنية الفرنجة، الذين غزوا بلاد الشام واحتلوا الرها وأنطاكية، الزحف إلى مدينة القدس، دعا إلى اجتماع حاشد في ساحة الحرم، وتقرر قتل أهل القدس المسيحيين وهدم كنيسة القيامة وتخريب قبر المسيح، وذلك كخطوة احترازية من شأنها أن تثني الصليبيين عن الاستمرار في خطة الغزو. وبدلاً من ذلك، فقد تقرر الاستيلاء على أموال المسيحيين وأملاكهم، وتكليف البطريرك دفع إتاوة مالية باهظة إضافية غير الجزية السنوية، الأمر الذي اضطره إلى الخروج إلى جزيرة قبرص ليجمع هذه المبالغ الطائلة، لأن طاقة المسيحيين المحليين كانت محدودة لا تفي بالمبالغ المطلوبة.

ولم يكتفِ حاكم القدس بهذه الإجراءات، فقام بطرد الرجال القادرين على حمل السلاح من مسيحيي المدينة ونفاهم خارجها، فلم يبق فيها غير المسنين والمرضى والنساء والأطفال، فهام الرجال المطرودون على وجوههم في القرى يعانون الجوع والاضطهاد والإذلال.

ولمّا هاجم أسطول مملكة قبرص ميناء الإسكندرية سنة ٧٦٧هـ/ ١٣٦٦م، عمم السلطان مرسوماً في بلاد الشام يقضي بتغريم مسيحيي نيابة الشام وضمنها فلسطين ربع أموالهم لتعويض الخسائر المادية التي ألحقها هجوم القبارصة على ميناء الإسكندرية، ولتصرف باقي الأموال في بناء سفن الأسطول لمهاجمة القبارصة. فقام نائب الشام بإرسال مندوبين عنه إلى مدينة القدس للشروع في جمع هذه الحطيطة المالية من نصارى المدينة.

وفي سنة ٩١٦هـ/ ١٥١٠ - ١٥١١م، شن الفرنجة غارة على منطقة الجون الساحلية على مقربة من ميناء طرابلس اللبناني، وهاجموا متعهد قطع الأخشاب الأمير محمد بك ومن معه من العمال وقتلوه. وكان هذا الأمير يمت بصلة قرابة إلى السلطان قانصوه الغوري. ولمّا بلغ السلطان خبر الغارة ونتائجها، أمر بإلقاء القبض على الأوروبيين الموجودين في الإسكندرية ودمياط وسائر موانئ البحر الأبيض المتوسط على ساحل الشام. كما أمر باعتقال الرهبان المقيمين بكنيسة القيامة في القدس كردة فعل على الجريمة التي ارتكبها الفرنجة المغيرون.[٣٠]

كانت هذه الممارسات الانتقامية، التي تقوم بها الدولة، تبدو كأنها اضطهاد مطلق لمجرد الاضطهاد ضد أقلية من رعاياها لا حول لها ولا قوة، إذا ما عوملت

كحوادث منفردة بمعزل عن السياق التاريخي للعلاقة المتبادلة بين دولة الإسلام ورعاياها من أهل الذمة. لكن من الإنصاف أن نشير، في هذا السياق، إلى أن سجل العلاقة بأهل الذمة لم يكن يخلو من مظاهر التعاطف، بل التماهي من جانبهم مع أعداء دولة السلاطين المسلمين. وكان هذا التعاطف لا يقتصر على إبداء المشاعر فحسب، بل أيضاً كان يتطور أحياناً إلى مستوى الأعمال العدائية ضد المسلمين وضد مؤسساتهم الدينية وغير الدينية. وسجلت الحوليات التاريخية التي غطت حوادث هذه المرحلة بعض مظاهر هذا التعاطف الفاعل من جانب أهل الذمة. ففي حديث المقريزي عن حارات القاهرة يتعرض للحريق الذي أصاب إحدى حاراتها، المعروفة بحارة الباطلية، فيقول: «وفي سنة ثلاث وستين وستمئة احترقت حارة الباطلية عندما كثر الحريق في القاهرة ومصر واتهم النصارى بفعل ذلك. فجمعهم الملك الظاهر بيبرس وحملت لهم الأحطاب الكثيرة والحلفاء، وقدّموا ليحرقوا بالنار فتشفع لهم الأمير فارس الدين أقطاي أتابك العساكر على أن يلتزموا بالأموال التي احترقت، وأن يحملوا إلى بيت المال خمسين ألف دينار.... وكان سبب فعل النصارى لهذا الحريق حنقهم لمّا أخذ الظاهر من الفرنج أرسوف وقيسارية وطرابلس ويافا وأنطاكية. وما زالت الباطلية خراباً....»[٣١] يعكس حريق الباطلية مدى التعاطف مع الفرنجة أعداء المسلمين المحتلين لأرضهم وبلادهم من جهة، ويبين مدى التطرف الذي كان أهل الذمة يبدونه في ترجمة مشاعرهم المناوئة للمسلمين من جهة أُخرى.

ولمّا احتل التتار مدينة دمشق سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، أظهر نصارى المدينة من التشفي بالمسلمين ما أذكى في النفوس نار الحقد والعداوة. إذ استطالوا على المسلمين بعد أن حصلوا على فَرَمَان من هولاكو يوصي قادته بالاعتناء بهم وإظهار المسيحية على الإسلام. فكانوا يخرجون بصلبانهم في مواكب ومسيرات استفزازية لمشاعر المسلمين (علماً بأن العهدة العمرية التي كانت مرجعية العلاقة بين أهل الذمة والمسلمين كانت تمنع مثل هذه المواكب الاستفزازية)، ويلزمون أصحاب المحال التجارية والحوانيت بالوقوف إجلالاً للصليب، ويعاقبون من يمتنع من المسلمين من ذلك، إضافة إلى تماديهم في إظهار التحدي للمسلمين والإسلام. وعندما وصلت أنباء هزيمة التتار في عين جالوت إلى دمشق خرجت جموع المسلمين واقتحمت دور المسيحيين ونهبتها وعاثت فيها تخريباً وفساداً، وهدمت كنيستي اليعاقبة ومريم وأحرقتهما، وقتلت عدداً من النصارى. وكان ذلك رداً مباشراً على ما قام به المسيحيون في إبان احتلال التتار لدمشق، إذ قاموا بتخريب وحرق بعض المساجد والمآذن المجاورة لكنائسهم. وطالت هذه الموجة من الشغب أملاك يهود دمشق وبعض كنسهم، ولم يتوقف ذلك إلاّ بعد تدخل الشرطة لإيقاف أعمال الشغب

والانتقام.[٣٢] وفي سنة ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩ - ١٣٤٠م، شهدت مدينة دمشق حادثتين مشابهتين: الأولى عندما دبر زعماء الطائفة المسيحية عملاً تخريبياً استعانوا على تنفيذه بخبراء بالحرائق استقدموهم من الدولة البيزنطية، فصنعت المواد المشتعلة ووضعت في شقوق في واجهات المحلات التجارية مستغلين الزحمة التي تسبق ساعة إغلاق السوق. وكانت هذه المواد تحتاج إلى بضع ساعات كي تشتعل، فلمّا كان الليل هبت النيران في الحوانيت والسوق وامتدت إلى مئذنة الجامع الأموي الشرقية فانهدمت. وكانت الحادثة الثانية بعد ليال من هذا الحريق، إذ دبروا حريقاً آخر في الجانب الغربي للجامع، فاحترقت المدرسة الأمينية وبعض الدور والمساكن والمدارس المجاورة، وعندما تحقق نائب دمشق من دور زعماء الطائفة المسيحية في هذين الحريقين اعتقل منهم العشرات وصودرت أموالهم وأنزلت بهم العقوبات، وكان مصير بضعة عشر منهم الإعدام. وفي القاهرة نفذ المسيحيون حرائق عمت جميع أحياء المدينة ونواحيها واستمرت بضعة عشر يوماً. وكانت هذه الحرائق رداً على أعمال الشغب التي جرت سنة ٧٢١هـ/ ١٣٢١م في إبان سلطنة الناصر محمد بن قلاوون، والتي عمت مدن مصر جميعها تقريباً وتعرضت فيها الكنائس والأديرة المسيحية للتدمير والحرق والنهب وسبيت فيها الراهبات. وقد بلغ عدد الكنائس التي دمرت في تلك الموجة من الشغب أكثر من ٦٠ كنيسة. بيد أن التعاطف الذي كان يبديه أهل الذمة من المسيحيين مع الصليبيين لم يكن يخرج عن نطاقه الشعوري، ويظل محصوراً في إطار إبداء المشاعر، حزناً أم فرحاً. فأورد بعض الروايات أنباء ما فعله مسيحيو بعلبك عندما سمعوا بكسرة الفرنجة في حملتهم على دمياط سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، والتي أسر فيها ملك فرنسا بعد أن أبيد عامة جيشه، فكان كل ما فعله المسيحيون في هذه المدينة أن أظهروا الحداد، وأبرزوا شعاراته، وسودوا وجوه الصور التي تغطي جدران كنائسهم.[٣٣]

أهل الذمة والشروط العمرية

تعرّف الشروط العمرية، أو عهد عمر، بأنها الوثيقة المبكرة التي تحددت بموجبها طبيعة التزامات أهل الذمة، الذين يعيشون في دار الإسلام، مع الدولة الإسلامية ومع أفرادها من أبناء الأمة الإسلامية. ونالت هذه الوثيقة من الاهتمام لدى الباحثين من المستشرقين القدامى والمعاصرين قسطاً لا يستهان به من الدراسة والبحث. وتركزت اهتمامات البحث على ثلاث قضايا ذات صلة بهذه الوثيقة: أولها، مسألة الأصالة، وثانيها، الصيغة والأسلوب، وثالثها، المدلول الفقهي والمرجعية

والتوثيق. لقد جاءت هذه الوثيقة على شكل رسالة وجهها مسيحيو أهل الشام إلى الخليفة عمر بن الخطاب حملها له أحد فاتحي منطقة الجزيرة الفراتية، الصحابي عبد الرحمن بن غنم. وتعهدوا في هذه الرسالة وألزموا أنفسهم بجملة من الشروط يؤدونها للدولة أو للمسلمين في مقابل توفير الحماية لهم ولأموالهم ولكنائسهم. فقام عمر بإدخال تعديلين على الرسالة الأصلية ومهرها بتوقيعه لتصبح بذلك وثيقة رسمية حملت اسمه، وصارت تسمى عهد عمر. وتوقف البحث الحديث والمعاصر عند هذه المسألة ليخلص معظم من ساهم فيه إلى نفي صحة هذه الرواية لأسباب واعتبارات متعددة. وظل هذا الرأي سائداً حتى نهاية الألفية الثانية تقريباً، عندما اكتشفت مخطوطة في دار الكتب في القاهرة، كان أشار إليها الباحث المصري حبيب الزيات في إحدى مقالاته في مجلة «المشرق» سنة ١٩٤٩. أمّا مؤلف هذه المخطوطة فهو عبد الله بن أحمد بن زبر القاضي، وكان معاصراً لمحمد بن جرير الطبري. إذ تؤكد هذه المخطوطة أن ما اصطلح على تسميته بعهد عمر، لم يكن إلاّ رسالة اشتملت على مجموعة من الأحاديث النبوية التي تتناول بعض ما أُلزم به أهل الذمة، وهي لهذا السبب تعتبر من أقدم مجاميع الحديث المتعلقة بهذا الموضوع. ولعل اكتشاف هذه المخطوطة التي تعود إلى تاريخ مبكر، يساهم إلى حد كبير في تعزيز الشكوك في شأن صدقية، بل بشأن تاريخية ما عرض عند بعض المؤلفين المتأخرين، مثل الطرطوشي وغيره، وقدم على أنه وثيقة ما سمي بالعُهْدة العمرية.(٣٤)

السلاطين وسياسة الغيار

الغيار هو الزي المميز لأهل الذمة من الرجال البالغين، وخصوصاً رجال الدين وطواقم الكهنوت والإكليروس الكنسي وغيرهم من كهان اليهود وحاخاميهم. وكان الغيار يتألف من غطاء الرأس والجبة والزنار، ثم يتسع نطاقه أحياناً ليشمل بهيمة الركوب عند هذه الطوائف. وهذا ما يستفاد من العبارة المتعلقة بالزي كما وردت في الكتاب، آنف الذكر، الذي نُسِب إلى نصارى بلاد الشام رَفْعه إلى الخليفة عمر بن الخطاب، إذ كُتب ما يلي: «وأن نلزم زيّنا حيثما كنا، وألاّ نتشبه بالمسلمين في قلنسوة ولا عمامة ولا فرق شعر.»

أمّا على صعيد الممارسة اليومية فيما يتعلق بزي هذه الفئات، فإن الروايات التاريخية تشير إلى تطبيق هذه السياسة أول الأمر في خلافة الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (والملقب أحياناً عند المستشرقين باسم عمر الثاني) في نهاية القرن السابع الميلادي/ القرن الأول الهجري. ثم توالى بعد ذلك تطبيق البنود المتعلقة بالغيار في

صدر الخلافة العباسية، وبعض فترات حكم الخلفاء العلويين من خلفاء الدولة الفاطمية. لكن هذا التطبيق لم يكن تطبيقاً منهجياً، ولم يكن تطبيقاً شاملاً لأهل الذمة عامة حيثما حلّوا. كما كان تطبيقه جزئياً انتقائياً لم يشمل كل أقاليم الإمبراطورية العباسية. وذُكر بين الخلفاء الذين حرصوا على تطبيق سياسة الغيار كل من أبي جعفر المنصور، وهارون الرشيد، والمهدي، والمأمون، والمتوكل، والمقتدر. وكان الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله الوحيد بين الخلفاء العلويين (أو العبيديين) الذي طبق هذه السياسة. وعلى الرغم من محدودية التنفيذ الفعلي لهذه السياسة والتي كانت محكومة بعوائق موضوعية وفنية معاً، كقصر مدد الحكم لكثيرين من الخلفاء، وانعدام وسائل المتابعة الفاعلة، وقصور آلية المراقبة في الولايات البعيدة عن مركز الدولة، وبسبب المكانة والنفوذ الواسع اللذين كان يتمتع بهما أعيان أهل الذمة، كان مصير المراسيم الخلافية التي تصدر بهذا الشأن يؤول في الغالب إلى الإهمال. وهذا ما يفسر تكرار صدور مثل هذه المراسيم من جانب السلف من الخلفاء.(٣٥)

لم تشهد سياسة الغيار تغيراً ذا بال في إبان حكم السلاطين المماليك، وظلت تراوح مكانها من حيث الجزئية الإقليمية ومن حيث المنهجية. فلم تكن سياسة ثابتة لدى كل السلاطين، ولم يكن هناك مؤسسات رسمية مدنية أو دينية ذات صلاحية قادرة على تنفيذها، وإنما كانت المرجعية فيها عائدة أبداً إلى السلطان نفسه، وكان هو الوحيد صاحب الصلاحية التنفيذية المخول تنفيذها أو إبطالها. وكانت محكومة في كثير من الأحيان لمؤثرات ضاغطة شعبية أو دينية، يضطر السلاطين معها إلى الاستجابة لها وهم كارهون.

ففي العام الأول لحكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م)، قدم وزير بلاد المغرب في أيام سلطانها يوسف بن يعقوب المريني إلى مصر وهو في طريقه إلى الحج، فحل ضيفاً على الناصر محمد بن قلاوون في القلعة. وفي أحد الأيام جلس بباب القلعة ومعه نائب السلطنة، فدخل أحد كتّاب النصارى، فوقف الضيف المغربي إجلالاً لهذا الكاتب يظن أنه من كبار الكتّاب المسلمين. ولمّا علم بأنه مسيحي من أهل الذمة ثارت ثائرته فدخل من فوره على السلطان محتجاً على هذا التفريط في معاملة أهل الذمة على خلاف ما تقتضيه الشروط العمرية. فلقيت انتقادات الوزير آذاناً صاغية لدى كثيرين من الأمراء ورجال الدولة، فلم يكن بد من اتخاذ إجراءات فورية لمنع استخدام أهل الذمة في الوظائف الرسمية، وإلزامهم بالغيار وارتداء الزي المميز لهم من المسلمين، فأمر المسيحيون بلبس العمائم الزرق وبشد الزنانير على أوساطهم وباعتمار اليهود العمائم الصفر. بعد ذلك أمر السلطان بإغلاق الكنائس التي استحدثت في القاهرة وسمرت أبوابها. وكي يحافظ المستخدمون على

وظائفهم اعتنقت جماعة منهم الإسلام، وأمر السلطان بأن تعمم هذه الإجراءات لتشمل جميع أقاليم دولته من النوبة إلى حد الفرات في المشرق. فلبس النصارى في دمشق وبلاد الشام العمائم الزرق، ولبس اليهود العمائم الصفر، ولبس السامرة العمائم الحمر، ولم يُستثن من هذا الأمر السلطاني إلاّ نيابة الكرك، لأن سكانها كانوا من المسيحيين في معظمهم، وكان المسلمون فيها أقلية صغيرة.(٣٦)

ثم توالى فرض الغيار على أهل الذمة بين الحين والآخر خلال القرنين التاليين، الثامن الهجري والتاسع الهجري/ الرابع عشر الميلادي والخامس عشر الميلادي. وسجلت المصادر الخاصة بهذه الفترة التاريخية خروج مراسيم سلطانية بهذا الخصوص في السنوات: ٧٢٢هـ/ ١٣٢٢م؛ ٧٣٤هـ/ ١٣٣٣ - ١٣٣٤م؛ ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م؛ ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠ - ١٣٨١م؛ ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م؛ ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م. وكان فرض الغيار يترافق عادة مع تطبيق بعض الشروط الأُخرى كمنع ركوب الخيل أو البغال أو تغيير هيئة الركوب. ومن اللافت للنظر أن صدور المراسيم المتعلقة بغيار أهل الذمة كان يحدث في غالب الأحيان على خلفية احتقان النفوس لدى عامة الشعب بمشاعر العداء والتظلم من تصرفات السلاطين وأعوانهم، خوفاً من تفجر أعمال الاحتجاج التي كانت مصحوبة بأعمال الشغب المدمرة وأعمال النهب وتخريب المصالح والمرافق العامة. وفي كثير من الأحيان كان فرض الغيار يثير مشاعر دفينة من الكراهية الدينية والطائفية.(٣٧)

الطائفة اليهودية

شهد القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي ضموراً مطرداً في عدد أفراد الطائفة اليهودية التي كانت تقيم بفلسطين في إبان الحكم الفاطمي وما تلاه من قيام حكم التركمان الناوكية من السلاجقة. وكان ذلك بتأثير الاضطرابات الداخلية التي رافقت هجمات القرامطة ونشاط أمراء آل الجراح الطائيين التدميري من جهة، وجرّاء ازدياد وتيرة تنافس أمراء الحرب السلاجقة وهجماتهم المتكررة من أجل السيطرة على فلسطين من جهة أُخرى. وكان أبناء الطائفة اليهودية، القليلو العدد أصلاً، أكثر قطاعات السكان تأثراً بهذه الاضطرابات، فاختارت أغلبيتهم الساحقة مغادرة المدن الفلسطينية والنزوح إلى أماكن أكثر أمناً واستقراراً، مثل القاهرة أو دمشق أو بغداد. وكان أبناء هذه الطائفة في معظمهم يتركزون في بعض المدن الفلسطينية، مثل الرملة وطبرية وعكا وعسقلان وبيت المقدس. وقلما كان لهم وجود في القرى والريف الفلسطيني، إذ ليس هناك ما يدل على اشتغالهم بالزراعة أو امتلاكهم الأراضي في الأرياف، وكانت معيشتهم تعتمد على التجارة وممارسة بعض الحرف التي تشكل جزءاً

أساسياً من الخدمات التي يحتاج إليها سكان المدينة.

ومما يؤكد كثافة نزوح اليهود عن المدن الفلسطينية في هذه الفترة التي سبقت الغزو الصليبي، أن البقية الباقية منهم ممن لم يقدر على النزوح باتت عاجزة عن صيانة مؤسساتها الدينية أو التعليمية. إذ يبيّن بعض وثائق الجنيزا (Geniza) التي عثر عليها في أحد كنس القاهرة، كيف أن أبناء الطائفة اليهودية في فلسطين كانوا يعتمدون على تبرعات إخوانهم من أبناء الطائفة في القاهرة من أجل صيانة هذه المؤسسات واستمرارية بقائها، بل من أجل الحصول على ما يقيم أودهم ويضمن لهم لقمة العيش. وقد تضاءلت أعدادهم في هذه المدن إلى حد كبير حتى إن صلواتهم في الكنس توقفت بسبب عدم توفر العدد اللازم لنصاب الصلاة، وتقلص عدد طلبة المدرسة الدينية، ولم يعد هناك من مبرر لاستمرار قيامها في مدينة القدس على سبيل المثال، فنقلت إلى مدينة صور ثم إلى مدينة دمشق بعد ذلك. وعندما انتشرت أنباء الزحف الصليبي إلى فلسطين في العقد الأخير من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، أسرعت البقية الباقية من اليهود إلى ترك المدن الفلسطينية والرحيل عنها إلى دمشق أو إلى مصر. وعندما استولى الصليبيون على فلسطين كانت البلاد خالية تماماً أو شبه خالية من اليهود. ولمّا جدد الملك اللاتيني الحظر الإمبراطوري الروماني القديم الذي يمنع إقامة اليهود بمدينة القدس، صارت المدينة خالية منهم، كما شهد على ذلك رحالتان من اليهود زارا المدينة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر.[٣٨]

وتعكس المعطيات التي سجلها الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي في رحلته من الأندلس إلى البلاد المقدسة، بين سنة ١١٦٥ وسنة ١١٧٣، ضآلة حجم الطائفة اليهودية المقيمة بفلسطين أيام الحكم الصليبي قبيل انتصار صلاح الدين في حطين. فمن مدن فلسطين وبلداتها الكبرى لم يصادف التطيلي وجوداً ملموساً لهذه الطائفة إلاّ في أربع مدن فقط هي عكا وقيسارية وعسقلان والرملة، حيث لم يتجاوز عددهم بحسب تقديراته ٩٠٠ نفر فيها جميعاً، بينما قدر عدد يهود طبرية بـ ٥٠ نفراً فقط. أمّا مدن القدس وبيت لحم والخليل ونابلس ويافا ويبنى وسبسطية واللد وحيفا وبيت جبرين وبيت نوبا فلم يتجاوز عدد اليهود في جميعها عدد أصابع اليدين.[٣٩]

اليهود في ظل الحكم الأيوبي والمملوكي

تكاد تخلو المصادر العربية من أي ذكر لوجود طوائف من اليهود في فلسطين في إبان هذه الحقبة التاريخة. لكن غياب هذه المعلومات عن المصادر العربية

الإسلامية، عوضته إشارات تعميمية غير مباشرة، أو بعض المعطيات المحددة التي وردت في كتب الرحالة من يهود أوروبا الذين زاروا فلسطين بعد الفتح الصلاحي وخلال القرون التي تلت ذلك في العهدين الأيوبي والمملوكي. ومع أهمية هذه المعطيات إلاّ إنها لم تعطنا الصورة الكاملة لوضع الطائفة اليهودية على كامل أرض فلسطين، لأنها ركزت اهتمامها على أوضاعها في مدينة القدس من دون غيرها من المدن والمراكز السكانية الفلسطينية. وعلى الرغم من هذه المحدودية التي يعاني جرّاءها أدب الرحلات، الذي كتبه الحجاج والزائرون ولا سيما اليهود منهم، فإن هذه المعلومات كانت ضئيلة وتعاني التنميط. أمّا ما كتبه الرحالة والحجاج المسيحيون فكان قليل الاعتناء بالطائفة اليهودية. وقد تبيّن ذلك في دقة المعلومات التي قدموها وفي سطحيتها. وغالباً ما كانت تلك المعلومات مستقاة مما كتبه الرحالة السابقون، بل وصل أحياناً إلى درجة النسخ الكامل عن تلك الأعمال. وكان بعض تلك الأعمال تسجيلاً لمعلومات من الذاكرة بعد انتهاء الرحلة بزمن طويل، أو انطباعات حكاها الرحالة لسامعيهم، فسجلها طرف ثالث لم يقم بالرحلة ولم يختبر البلاد بالمعاينة.

إن شح المعلومات عن الطائفة اليهودية في إبان الفترة المملوكية، يرجع بالضرورة إلى قلة عددهم في فلسطين، أو إلى أن وجودهم فيها لم يكن متواصلاً. ففي النداءات التي أصدرها (الرَّمبان) أحد كبار أحبارهم في سنة ١٢٦٧، والتي يهيب فيها بأبناء دينه من اليهود أن يعودوا إلى الإقامة بمدينة القدس، ما يدعم هذا الاعتقاد.

ولمّا كانت مدينة القدس قطب الجذب المركزي لاستيطان اليهود في فلسطين في العصور الوسطى، ولمّا كانت المدن الساحلية الفلسطينية والمدن الداخلية الأُخرى إمّا واقعة في قبضة الصليبيين طوال الفترة الأموية ولنصف قرن كامل بعد قيام دولة المماليك، وإمّا كانت خاضعة لعملية تدمير منهجي من جانب الحكم الإسلامي لئلا تصبح موطئ قدم لغزو إفرنجي محتمل، وفي هاتين الحالتين كانت خالية من السكان، فإن الحديث عن قيام الطائفة اليهودية في مدينة القدس ينطبق أيضاً على الطائفة اليهودية في فلسطين.

ويجب أن نشير إلى أن أغلبية المعلومات المتوفرة عن الطائفة اليهودية في القدس وردت في مصادر يهودية سجلها حجاج يهود قدموا من أوروبا تعبيراً عن انطباعاتهم التي تكونت إمّا من المشاهدة وإمّا من السماع، وكانت مزيجاً من الحقائق والتهيؤات النبوئية الغيبية، ومن هنا لا يمكن اعتبارها حقائق تاريخية. أمّا الأرقام التي وردت في أدبيات هؤلاء الحجاج فكانت خاضعة هي الأُخرى للمبالغة والتزوير، وذلك إمّا لعدم وجود السجلات الرسمية التي تدعمها وتمكّن من التحقق من صحتها، وإمّا بسبب حرص رؤساء الطائفة اليهودية بمختلف فئاتها، الأشكناز والسفاراديم

والمستعربين، على نفخ وتضخيم أعداد رعاياهم من أجل الحصول على قسط أكبر من أموال الدعم التي كانت ترسلها الطوائف اليهودية في الموطن الأم في أوروبا لتوزع على رعايا هذه الفئة أو تلك، والتي كانت تسمى أموال الحلوكا (Haluka)، والتي حملت هذا الاسم لأنها كانت توزع على أبناء هذه الطائفة المقيمين بفلسطين.(٤٠)

القدس تستقطب الهجرة اليهودية إلى فلسطين

يورد الأديب اليهودي الأندلسي يهودا الحريزي، الذي زار مدينة القدس سنة ١٢١٨، في إحدى مقاماته التي ألّفها على غرار مقامات سلفه الأديب البصري أبو محمد القاسم الحريري (المتوفى سنة ١١٢٢)، نداء أو بياناً أصدره السلطان صلاح الدين بعد تحرير مدينة القدس، يدعو فيه اليهود إلى القدوم والإقامة بالمدينة، بعد أن كان الصليبيون جددوا الحظر عليهم أن يدخلوها أو يقيموا بها. ونتيجة هذا النداء بدأ اليهود يتقاطرون إلى مدينة القدس ويقيمون بها لتتكون منهم بعد ذلك الطائفة اليهودية الفلسطينية. وعلى الرغم من خلو المصادر العربية الإسلامية، والمصادر المسيحية واليهودية، من أي ذكر أو حتى إشارة إلى مثل هذا المرسوم السلطاني، فإن الباحثين والمستشرقين اليهود، الذين اعتنوا بالموضوع الديموغرافي في فلسطين وأولوا موضوع الاستيطان اليهودي جل عنايتهم، انقسموا بشأن إثبات أو نفي الصدقية التاريخية لهذا الادعاء الذي أورده الحريزي. فرأى الباحث الإسرائيلي إلياهو أشتور (شتراوس) أنه على الرغم من عدم ذكر المصادر خبر هذا المرسوم فإن إمكان أن يصدره السلطان هو إمكان وارد، لأن هذا ينسجم مع السياسة التسامحية التي عرفت عن صلاح الدين، ولأن سابقة كهذه كانت حدثت أيام عماد الدين زنكي الذي استدعى مئات العائلات اليهودية لتوطينها في مدينة الرها بعد أن حررها من الصليبيين سنة ١١٤٤. لكن زميله ومعاصره الباحث يهوشواع برافر، الذي عني بتاريخ فلسطين في ظل سيطرة الصليبيين، كان قطع بعدم صدقية هذه الدعوة التي أوردها الحريزي، وفسرها بأنها مجرد تهيؤات دينية غيبية تنسجم مع الرؤية الدينية النبوئية التي كانت ترى في تحرير صلاح الدين لمدينة القدس من قبضة الاحتلال الصليبي خطوة ممهدة ليوم الخلاص الذي طالما انتظره اليهود، والذي يبشر بنهاية حياة الشتات التي يعانون جرّاءها. وذهب مستشرق ثالث هو شلومو غويتين إلى القول إن المرسوم الذي ادعاه الحريزي في كتابه، هناك ما يدعمه ويؤكده في مخطوطات الجنيزا التي عثر عليها في أحد كنس القاهرة، وذلك اعتماداً على رسالة تعزية كتبها طبيب الملك العزيز عثمان ابن صلاح الدين، بعث بها إلى أحد إخوانه المقيم بمدينة القدس، وعزا فيها سبب

موت قريبه إلى عقوبة سماوية أنزلت به لأنه فضل الإقامة ببلد آخر غير مدينة القدس.(٤١)

وبمعزل عن هذه الاجتهادات التي ألبسها أصحابها لبوساً أكاديمياً يجب ألاّ تنصرف أذهان القارئ عن حقيقة أساسية لا مراء فيها، وهي خلو المصادر من أي إشارة إلى هذا المرسوم الوهمي الذي لم يتعد كونه رؤية دينية غيبية، وأن هذا الادعاء لا يمكن أن يدور في خلد السلطان محرر القدس. فلماذا يلجأ السلطان إلى اليهود وهم ذمة للمسلمين كي يعمّروا مدينة القدس ويسكنوها أو يحموا مقدساتها، وكان له في اللاجئين الفلسطينيين المقادسة الذين نزحوا إلى دمشق واستقروا بها ما يغنيه عن دعوة أي طائفة أُخرى من المسلمين أو أهل الذمة. وكان له في عربان فلسطين مندوحة عن غيرهم من أهل الذمة، فلو لم يكن في قدرته أن يكتفي ببطون العرب في الفضاء الفلسطيني، كآل حجي وآل عقبة وآل مهدي في منطقة الكرك ووادي عربة، أو عربان منطقة غزة كبطون جرم، أو عربان منطقة مرج ابن عامر ومرتفعات جنين كبني حارثة وبني بكر والعمريين، أو عربان منطقة نابلس كآل الجيوسي، أو عربان الجليل كبني بشارة وآل الكابولي، لكان له كفاية من الكلابيين والخفاجيين في شمالي وادي الأردن، فضلاً عن الألوف المؤلفة من الأُسر في قبائل الأكراد والتركمان المسلمين، ممن ملأوا الفراغ الديموغرافي الذي أحدثه رحيل الفرنجة عن فلسطين بعد تحريرها أيام بيبرس وقلاوون والأشرف خليل.

ومهما يكن من أمر، فقد شهدت السنوات التي تلت الفتح الصلاحي لمدينة القدس وجوداً لطائفة يهودية في المدينة، دل عليه ما كتبه الحجاج اليهود وغير اليهود الذين زاروا الديار المقدسة. فعندما زار يهودا الحريزي المدينة، سنة ١٢١٨، تحدث عن ثلاث طوائف يهودية هي: يهود مغربيون ويهود فرنسيون ويهود من عسقلان. لكن التوتر الذي ساد المدينة عندما أمر الملك المعظم عيسى بهدم أسوار القدس وتحصيناتها حدا أهالي المدينة على النزوح عنها، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الطائفة اليهودية الصغيرة. وقد انتهى وجودها نهائياً سنة ١٢٢٩ عندما سلم الملك الكامل المدينة للفرنجة، الذين جددوا الحظر الذي كان مطبقاً على اليهود لمنع دخولهم المدينة وسكناها. فعاد حال اليهود فيها إلى ما كان عليه أيام الحكم الصليبي قبل التحرير الصلاحي، واستمر ذلك حتى إلى ما بعد الغزو المغولي للشام وفلسطين سنة ١٢٦٠. وعندما زار الحاخام موشيه بن نحمان (الرمبان) مدينة القدس سنة ١٢٦٧، بعد ربع قرن من طرد الصليبيين منها على يد الخوارزمية، أشار في رسائله، التي بعث بها من القدس، إلى الخراب العام الذي أصاب المدينة، وإلى النقص الهائل في عدد سكانها عامة، إذ لم يزد عددهم على ٢٠٠٠ نسمة من المسلمين وبضع مئات

من المسيحيين، بينما خلت تماماً من اليهود. ولم يكن فيها إلاّ أخوان من اليهود كانا يعملان في دباغة الجلود (وهي المهنة التي كان يتقنها اليهود من دون غيرهم وهذا ما دعا إلى بقائهم فيها). وعلى الرغم من الجهود التي بذلها هذا الحاخام لتشجيع غيره من اليهود على الهجرة إلى القدس فإنه فشل فشلاً ذريعاً في مهمته، ولم ينضم إليه أحد من المهاجرين، الأمر الذي اضطره إلى تركها والانتقال إلى مدينة عكا حيث أسس فيها كتّابه (المدرسة الدينية)، وأخذ يلقن فيه دروسه ومواعظه. وفي هذه الفترة صدر عن بعض المرجعيات الدينية اليهودية فتاوى تحث اليهود على عدم الهجرة إلى فلسطين، بل تدعو من فيها من اليهود إلى النزوح عنها، بحجة أن إتمام الفرائض الدينية لا يمكن أن يسير على الوجه الصحيح بسبب قلة العلماء وصعوبة العيش وخطورة الإقامة بها. ويبدو أن هذه التحفظات ساهمت إلى حد كبير في غياب طائفة يهودية فلسطينية طوال القرن الثالث عشر. واستهل القرن الرابع عشر ووضع الطائفة على حاله بالنسبة إلى قلة أعدادها، بل إلى ندرة وجودها. ولمّا وصل أحد الحاخامين الفرنسيين إلى مدينة القدس سنة ١٣١٣، فإنه سرعان ما غادرها لقلة عدد من فيها من اليهود، وانتقل للإقامة بمدينة بيسان. وبعد ذلك بعشرين عاماً، أشار أحد الحجاج المسيحيين الألمان في مذكراته إلى أنه استخدم في أثناء تجوله في مدينة القدس ترجماناً من اليهود، وورد في شهادة حاج آخر من إيطاليا وجود بعض أدلاء السياحة اليهود في المدينة، وصرح حاج إنكليزي وصل سنة ١٣٤٥ أنه رأى بعض العائلات اليهودية التي تسكن المغاور عند سفوح وادي جهنم. لكن هذه الشهادات على أهميتها لا ترقى دليلاً على وجود طائفة يهودية في مدينة القدس تصل إلى مستوى طائفة جديرة بهذه الصفة، واقتصر وجودها على سكان الكهوف مثلهم في ذلك مثل الرهبان والنساك النصارى. ومنذ مطلع القرن الخامس عشر حدث انتعاش في حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولو أنها كانت متواضعة. وكان منطلق هذه الهجرة نابعاً من دوافع نبوئية مسيحية غذتها موجات الاضطهاد الديني الذي تعرضت له الطوائف اليهودية في أوروبا الوسطى وخصوصاً في المقاطعات الألمانية. وكان رائد هذه الحركة الاعتقاد الذي ساد أوساط الطائفة اليهودية في الأندلس عن قرب ظهور المسيح المنتظر. لكن هذه الموجة لم تنطلق انطلاقاً انسيابياً حراً بسبب ما اعترضها من عوائق حدت زخمها. فمنذ الربع الأول من القرن الخامس عشر صدرت الأوامر بمنع حمل المسافرين اليهود في سفن الأساطيل الإيطالية، وذلك بسبب ما أشيع عن نية اليهود السيطرة على القبر المعروف بقبر داود، وأنهم كانوا وراء مصادرة أرض كانت في ملكية دير الفرانسيسكان في مدينة القدس. وكانت قطعة الأرض هذه ذات قداسة خاصة عند المسيحيين، ولذا أقيمت عليها الكنيسة التي تحمل اسم الروح القدس

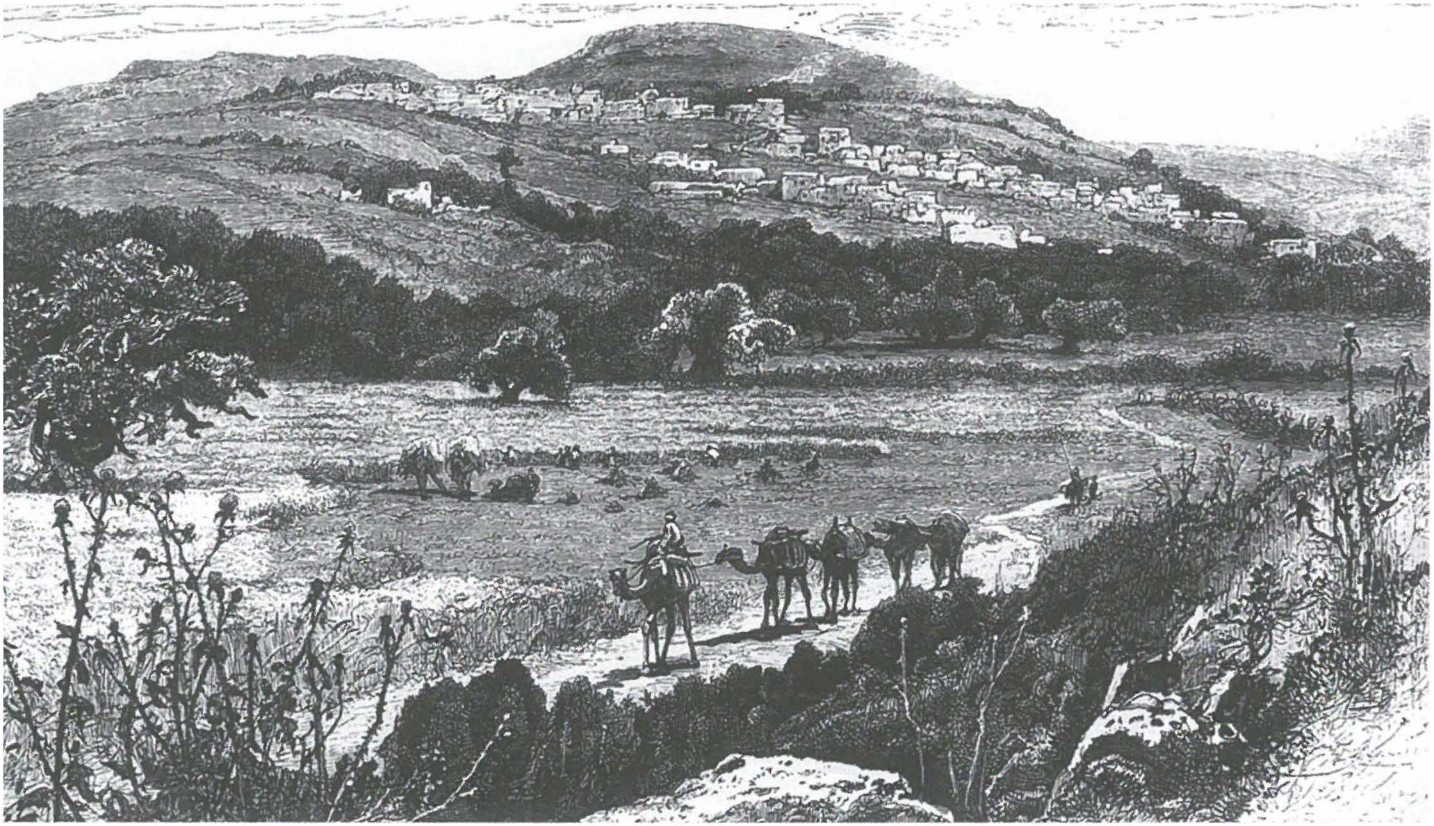
لاعتقاد المسيحيين أن روح القدس حلت على هذه البقعة، وهي البقعة التي ما زالت تحمل اسم «بقعة الوجبة الأخيرة»، أو الـ «cœnaculum». وعلى خلفية هذه الشائعة صدر مرسوم بتأثير منظمة الفرانسيسكان في جمهورية البندقية، سنة ١٤٢٨ - ١٤٢٩، يحرّم نقل اليهود في سفن أسطول البندقية، لكن سرعان ما ألغي هذا الحظر، لأنه ثبت أن كنيسة الروح القدس ما زالت في يد الفرانسيسكان. وعندما انتزعت ملكية قبر داود من أيديهم سنة ١٤٥٢، وما تبع ذلك من هدم كنيسة الروح القدس سنة ١٤٦٨، جُدد الحظر الذي يمنع نقل اليهود في السفن. وزاد الطين بلة تفجر ما عرف بقرية الدم سنة ١٤٧٥، الأمر الذي زاد في تعقيد سفر اليهود بالطرق العادية إلى فلسطين، فصارت الرحلة إليها شديدة الصعوبة. ويلاحَظ أن الحظر هذا ظل ساري المفعول لعشرة أعوام بعد ذلك. إذ يتحدث أحد الحجاج اليهود في رسالة بعث بها سنة ١٤٨٨ عن إلغائه. فكان هذا سبباً في فتح باب الهجرة الحرة إلى فلسطين، وكان هذا قد تزامن مع طرد اليهود والمسلمين من إسبانيا، الأمر الذي أعطى هجرة اليهود دفعة قوية. وفي رسالة للحاج إسحاق لطيف الأنكوني (مقاطعة أنكونا/Ancona الإيطالية)، ترجع إلى سنة ١٤٨٥، يتحدث عن وجود طائفة يهودية في القدس مكونة من ١٥٠ عائلة (معدل أفراد الأسرة النووية الواحدة في ذلك الوقت كان يتراوح بين ٢,٧ و٥ أفراد للعائلة الواحدة). لكن الأرقام المتعلقة بعدد أفراد الطائفة كانت تختلف بين تقرير وآخر. وعندما وصل الحاخام مشولام دو فولتورا (de Voltora) إلى القدس سنة ١٤٨١، ذكر أن في المدينة ١٠,٠٠٠ عائلة من المسلمين، وأن عائلات اليهود لا تزيد على ٢٥٠ عائلة. أمّا التقرير الذي كتبه الراهب الألماني فيلكس فابري عندما زار القدس، سنة ١٤٨٠ وسنة ١٤٨٣، فورد فيه وجود ما يقارب من ٥٠٠ عائلة. ثم تدنى هذا العدد، فيما كتبه الحاخام عوفاديا من برتنورا سنة ١٤٨٨، إلى ٧٠ عائلة فقط من اليهود بين ٤٠٠٠ عائلة مسلمة، بينما ذكر تلميذه أن عدد العائلات اليهودية يصل إلى ٢٠٠ عائلة.

شهد القرن السادس عشر ازدياداً ملحوظاً في عدد أفراد الطائفة اليهودية، مع الميل إلى استقرار الأعداد في الربع الأول من هذا القرن. فبلغ عدد العائلات اليهودية ٣٠٠ عائلة في سنة ١٥٢١، بالإضافة إلى العزاب أو الأرامل الذين بلغ عددهم ٧٠٠ فرد.

دلت الإحصاءات الرسمية العثمانية، التي أجريت في الفترة ١٥٢٥ - ١٥٣٩، على أن أعداد اليهود في القدس تراوحت بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ نسمة، توزعوا على نحو ٢٠٠ عائلة.(٤٢)

وإذا كان وجود الطائفة اليهودية في مدينة القدس في إبان الدولة الأيوبية ودولة

سلاطين المماليك هو التعبير عن الوجود اليهودي في فلسطين عامة، فإن هذه الطائفة فقدت صفتها التمثيلية لكل الوجود اليهودي في فلسطين، بعد أن تخلت عن مكان الصدارة الذي كانت تتبوأه على مدى القرون الثلاثة الماضية. وصارت مدينة صفد في الربع الأخير من عهد دولة المماليك، وعلى وجه التحديد منذ سقوط غرناطة آخر الممالك الإسلامية في شبه الجزيرة الأيبيرية سنة ١٤٩٢ حتى الفتح العثماني سنة ١٥١٦، قطب الرحى الذي اجتذب هجرة يهود إسبانيا هرباً من الفتنة الدينية التي تعرضوا لها. فبعد أن كان الوجود اليهودي في هذه المدينة نادراً طوال الفترة المملوكية، أخذت أعدادهم في الازدياد حتى بلغت نحو ثلث سكان المدينة العرب. إذ أظهر الإحصاء السكاني الأول الذي أجرته الدولة العثمانية سنة ١٥٢٦ وجود ما يقارب ١١٦٠ نسمة من اليهود كانوا موزعين على أكثر من ٢٣٠ أسرة، وأظهرت السجلات مواطنهم الأصلية التي هاجروا منها وهي: كتالونيا؛ أراغون؛ كاستيليا؛ سردينيا؛ صقلية؛ إيطاليا؛ المجر؛ ألمانيا، بالإضافة إلى المغرب. وتدل قائمة المواطن الواردة بكل وضوح على تأثر هذه الهجرة بطرد العرب من بلاد الأندلس. ولم يقتصر الوجود اليهودي على مدينة صفد فقط، بل أظهر المسح الديموغرافي العثماني أيضاً وجود يهود آخرين في بعض القرى التابعة لمملكة صفد، مثل عين الزيتون؛ بيريا؛ كفر عنان؛ البقيعة؛ شفا عمرو؛ كفر كنا، وهي قرى مشتركة مع العرب من مسلمين ومسيحيين.(٤٣)



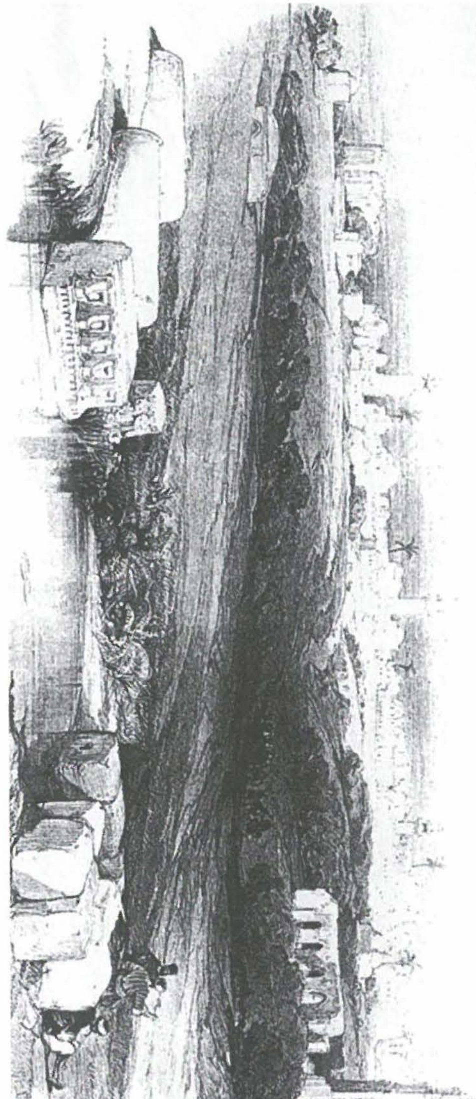
Kefar Kanna 1875 - 1880 كفركنا

الفصل الرابع

المجتمع المدني في فلسطين

تعرض المجتمع المدني الفلسطيني، في إثر الهجمة الصليبية الشرسة، لضربات قاصمة أطاحت الحياة المدنية والوجود المدني. فأسفرت سياسة المذابح الجماعية، التي يمكن مقارنتها إلى حد كبير بما يعرف اليوم بالتطهير العرقي، والتي ترافقت مع سياسة التهجير المنهجي لسكان المدن العرب والمسلمين، عن تفريغ المدن من أهلها، فحل محلهم ساكنون جدد قدموا مع الغزو أو في أعقابه. وكانت المدن الساحلية، مثل عكا وحيفا وقيسارية وأرسوف ويافا وغزة، الضحية الأبرز لهذه السياسة. علماً بأن باقي المدن الداخلية في فلسطين لم تنج هي الأُخرى من براثن هذه السياسة الماحقة، فكان مصير مدينة القدس كمصير عكا، ومصير الرملة كمصير يافا، ومصير طبرية وبيسان كمصير حيفا وقيسارية. فهام من تبقى في قيد الحياة من أهل هذه المدن على وجوههم يبحثون عن ملجأ آمن يؤويهم في دمشق أو صور أو بيروت، أو في بلاد النيل في القاهرة أو بلبيس أو الإسكندرية. ولم يستثنَ من هذا المصير الأسود إلاّ مدينتان، واحدة داخلية هي نابلس استسلمت لقدرها المحتوم وظل فيها أغلبية أهلها من المسلمين، وأُخرى ساحلية هي مدينة عسقلان استطاعت أن تصمد أمام هجمات الصليبيين لأكثر من نصف قرن لينال أهلها بعد ذلك حظهم من التهجير والتشرد.

لم يُحدث تحرير فلسطين من قبضة الاحتلال الصليبي، في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، تغييراً يذكر على صعيد الحياة المدنية المعطلة في مدن الساحل الفلسطيني. وبقيت هذه المدن خارج حدود العمران المدني الذي استؤنف في المدن والتجمعات السكانية الداخلية في فلسطين. وكانت السياسة الدفاعية التي تبناها سلاطين الدولة المملوكية تقف وراء تكريس الحياة المدنية المعطلة؛ فإزاء اختلال ميزان القوى بين دولة المماليك والدول الأوروبية المعاصرة لها على صعيد القوة العسكرية البحرية، لجأ السلاطين إلى أسلوب الدفاع السلبي، وقاموا بتدمير الموانئ الفلسطينية ومدنها الساحلية لئلا يستخدمها الأوروبيون الغزاة مواطئ لأقدامهم ومراسي لأساطيلهم وعساكرهم ليندفعوا منها نحو اجتياح أراضي فلسطين الداخلية. فباتت المدن الساحلية الرئيسية منذ أن تحررت خرائب مهجورة تعطلت فيها الحياة كلياً، وتحولت إلى مجرد أعشاش يحتمي فيها اللصوص والمشردون أو يأوي إليها قراصنة البحار وقطاع الطرق.



Ramleh 1839 الرملة

وأدى ذلك بالضرورة إلى ركود اقتصادي تأثر به الريف الفلسطيني في السهل الساحلي بعد أن فقد أسواقه في المدن الساحلية المجاورة، فجفت مصادر دخل أصحابه، كما أحدث ذلك انحساراً في التجارة الدولية مع الأسواق الأوروبية. وعانت بنية الحياة المدنية تقلصاً وانكماشاً انعكست آثارهما السلبية على الحياة الثقافية والفكرية والتكنولوجية، كما على النهضة الحضارية والاجتماعية، وعلى مختلف نواحي الحياة الفلسطينية عامة.

مع ذلك فإن تعطيل الحياة المدنية في هذا الجزء المهم من أرض فلسطين، لم يوقف عجلة الحياة المدنية الفلسطينية ويمنعها من الدوران. فبدلاً من هذه المراكز الحضارية والسكانية المعطلة، نشأت على أرض فلسطين الداخلية مراكز مدنية جديدة لم تكن قائمة من قبل. وكان أبرز مثال لهذه المراكز الناشئة مدينة صفد في أقصى شمال فلسطين، والتي أصبحت منذ الأيام الأولى للدولة المملوكية أهم المراكز والتجمعات الإدارية والسياسية في فلسطين، تضاهي في أهميتها عواصم إدارية مماثلة في بلاد الشام، كطرابلس في لبنان، وكحماة وحلب وحمص في سورية. كما أتاحت هذه المرحلة للمراكز المدنية التقليدية في فلسطين نمواً وازدهاراً مدنياً وحضارياً، فأخذت مدينة بيت المقدس تسترد عافيتها وتتبوأ مكانتها الدينية الإسلامية التي تعطلت في إبان الاحتلال الصليبي. كما استؤنفت الأنشطة المدنية في كل من مدن نابلس والرملة والخليل وكفر كنا وطبرية وبيسان. وتطورت مدن ساحلية قديمة كمدينة غزة لتتحول من مجرد مدينة عادية إلى مركز إداري وإقليمي مهم يقيم به أحد نواب السلطان.

المدن الفلسطينية بين الهدم والبناء

فكرة هدم المدن الفلسطينية كخطة دفاعية هي فكرة أيوبية، شرع في تنفيذها السلطان صلاح الدين بعد عامين من نجاحه في تحرير فلسطين من قبضة الاحتلال الصليبي. ففي العام الثاني لحصار الفرنجة مدينة عكا في إبان هجومهم المضاد لاستعادة ما فقدوه من أرض فلسطين، بلغ السلطان نبأ وصول الحملة الصليبية التي قادها ملك الألمان مروراً ببلاد الأرمن المحاذية لتخوم الشام الشمالية، حين كان على مقربة من أنطاكية في طريقه نحو فلسطين لدعم الهجوم الصليبي المضاد وذلك سنة ٥٨٦هـ/ ١١٩٠م. وكان صلاح الدين يشعر بالعجز عن مواجهة الفرنجة إذا ما وصلت القوات الألمانية التي تشارك في هذه الحملة، وكان يخشى أن ينجح الفرنجة في استعادة مواقعهم التي سبق أن حررت. وكخطوة احترازية تصعّب عليهم إحكام

سيطرتهم على المدن الفلسطينية التي قد تقع في أيديهم، وجه صلاح الدين كتائب من سلاح الهندسة تحركت من معسكره بإزاء مدينة عكا المحاصرة، وتوجهت لهدم الأسوار والتحصينات في بعض المدن الفلسطينية المرشحة للسقوط. فهدمت أسوار مدينة طبرية، ودمرت تحصينات بعض المدن الساحلية، مثل يافا وأرسوف وقيسارية. وشمل التدمير مدناً أُخرى على الساحل اللبناني، مثل مدينتي صيدا وجبيل، وأمر بنقل سكانهما إلى بيروت.(١)

وبعد أن تحققت مخاوف صلاح الدين ونجح الفرنجة في استعادة مدن الساحل الفلسطيني الواحدة تلو الأُخرى، تحولت سياسة هدم المدن الفلسطينية إلى خطة دفاعية استراتيجية لدى السلطان ومن جاء بعده من ملوك الأسرة الأيوبية وسلاطين المماليك. فعندما قرر صلاح الدين الدفاع عن مدينة القدس والحفاظ عليها مدينة إسلامية قبل غيرها، بل ربما من دون غيرها من المدن والمواقع الفلسطينية، عاد فنفذ هذه السياسة فيما تبقى من المدن الفلسطينية الساحلية منها وغير الساحلية. ولمّا كانت قواته تعسكر في مدينة عسقلان آخر المدن الساحلية الفلسطينية التي لم تسقط في يد الفرنجة في أعقاب هجومهم المضاد، استغل انشغال الجيش الصليبي بتعمير تحصينات مدينة يافا وقرر تدمير عسقلان، سورها وأبراجها وتحصيناتها، لئلا تصبح قاعدة يتحصن فيها الفرنجة، وينطلقون منها لمهاجمة جنوب فلسطين، وكي لا يقطعوا الاتصال بين فلسطين ومصر إذا ما سيطروا على الطريق الساحلية. فترك قسماً من قواته لإتمام مهمة الهدم، بينما خرج مسرعاً بباقي عسكره نحو مدينة القدس لتعزيز دفاعاتها وتحصيناتها، وشرع في حملة محمومة للفراغ من عملية التحصين وهو يسابق الزمن. وكان أول من طرح فكرة تدمير عسقلان أحد كبار قادته الأمير سليمان بن حيدر الحلبي، الذي شارك صلاح الدين في كل حروبه وواقعاته، فشرع في عملية الهدم يوم ١٩ شعبان ٥٨٧هـ/ ١١ أيلول (سبتمبر) ١١٩١م. وبعد أن استكملت العملية أعطى الأمر بإحراق المدينة على كل ما فيها. ولم تكن خطة الهدم في هذه المرحلة مقصورة على عسقلان وحدها فحسب، بل شملت كل بلد أو حصن أو قلعة في الطريق إلى مدينة القدس أيضاً. ففي أثناء توجه السلطان بجيشه نحو القدس أمر بهدم مدينة وقلعة الرملة وقلعتي اللد والنطرون.(٢) ولمّا تداعى الطرفان المتحاربان إلى الصلح، سنة ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م، كان موضوع الإبقاء على عسقلان مدينة مدمرة محور الاختلاف بينهما، إذ أصر الجانب الفرنجي على استلامها، ومن ثم إعادة ترميم أسوارها وحصونها، بينما رفض السلطان صلاح الدين الفكرة جملة وتفصيلاً. وبسبب تمسك كل طرف بموقفه تعثرت مفاوضات الصلح، وتأجل توقيع اتفاقية الهدنة عدة أشهر. وبالتالي، تراجع الفرنجة عن مطلبهم إزاء إصرار صلاح الدين على حتمية تدمير

المدينة؛ فأُدخل هذا الشرط بنداً رئيسياً من بنود الاتفاقية التي وقّعها الطرفان. ولم يمض وقت طويل بعد توقيع الهدنة حتى شرع الصليبيون في تعمير وترميم ما تم تدميره من تحصينات المدينة، ناكثين بذلك تعهدهم الذي اشتملت عليه بنود الهدنة.(٣)

منذ ذلك التاريخ ظلت عسقلان مطمحاً للفرنجة يسعون للسيطرة عليها. وقد حانت فرصتهم في الاستيلاء عليها سنة ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤ - ١٢٤٥م، عندما سلمهم إياها الملك الصالح إسماعيل، ملك دمشق، ثمناً لمشاركتهم في التحالف الذي قاده ضد الملك الصالح نجم الدين أيوب، ملك مصر، كما سلمهم بالإضافة إلى عسقلان مدينة طبرية. وكانت المدينتان خراباً في هذا الوقت، فقام الفرنجة ببناء قلعة في كلتيهما، ثم سلمت قلعة عسقلان بعد إتمام بنائها للفرسان الإسبتارية بعد ذلك بسنة. ولمّا استدعى الملك نجم الدين أيوب حلفاءه الفرسان الخوارزمية لمؤازرته ضد التحالف الذي قاده عمه الملك الصالح إسماعيل، وبعد أن أذاق الخوارزمية جيش الفرنجة الهزيمة النكراء عند قرية هربيا إلى الشمال من غزة، فر الناجون منهم وتحصنوا داخل عسقلان وانسحب قسم منهم عبر مينائها إلى عكا. وبعد أن فرغ جيش نجم الدين أيوب من استعادة دمشق والكرك، توجه الأمير فخر الدين يوسف ابن شيخ الشيوخ، قائد الجيش، واستولى على طبرية وعسقلان سنة ١٢٤٧ وطهرهما من الاحتلال الفرنجي. لكن المسلمين لم يحاولوا إعمار عسقلان بعد هذا التاريخ، فظلت قرية مهدمة حتى سنة ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠ - ١٢٧١م، حينما قرر السلطان المملوكي الظاهر بيبرس أن يعفّي آثار المدينة وتحصيناتها، وأن يدكها دكاً بعد أن بلغه خبر الحملة الفرنسية على تونس، فخشي أن تطور هجومها هذا وتغزو سواحل مصر وفلسطين.(٤)

إذا كان تدمير عسقلان أيام صلاح الدين اتخذ كخطوة احترازية لدرء العدوان الصليبي على مدينة القدس التي اعتبر بقاءها مدينة إسلامية هدفاً استراتيجياً بحد ذاته، فإن خلفاءه من ملوك الأسرة الأيوبية لم يروا الرأي نفسه، وكانوا مستعدين للتضحية بمدينة القدس، بل بكل أرض فلسطين، لقاء حفظ عروشهم في القاهرة أو دمشق. فلمّا احتل الفرنجة مدينة دمياط وزحفوا منها جنوباً نحو القاهرة وهددوا العرش الأيوبي فيها، راجت شائعات أنهم ينوون احتلال مدينة القدس من أجل إحكام سيطرتهم على بلاد الشام. عند ذلك قرر ملك الشام المعظم عيسى ابن الملك العادل أخي السلطان صلاح الدين أن يدمر أسوار القدس وتحصيناتها وأبراجها كي لا يتحصن بها الفرنجة عند اقتحامها، واتفق على ذلك مع أخيه الملك الكامل، ملك مصر. فكتب إلى أخيه العزيز عثمان، والي مدينة القدس آنذاك، وإلى معاونه الأمير عز الدين أيبك الإستادار، بالشروع في عملية الهدم والتدمير. ولما أبطأ في

تنفيذ أوامره متعللين بقدرتهما على الدفاع عن المدينة، ضرب صفحاً عن هذا العذر وأصر على أن تخرب تحصينات المدينة، فشرعا في ذلك يوم ١ محرم ٦١٦هـ/ ١٩ آذار (مارس) ١٢١٩م، وسط موجة عارمة من استنكار أهلها الذين أصبحوا عرضة للتشرد. وخرجت النساء وربات الخدور والشيوخ والأطفال إلى ساحة الحرم يبكون وينتحبون. وهام الناس على وجوههم تاركين متاعهم وأثاثهم حتى وصلوا إلى الكرك ودمشق، بل وصل بعضهم إلى مصر، بينما تخطفهم في الطريق الجوع والعطش. وبعد تدمير مدينة القدس، ومن المنظور نفسه، أمر الملك المعظم عيسى بتدمير قلعة صفد وتحصيناتها. وظلت خراباً حتى سنة ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠ - ١٢٤١م، عندما رممها الفرنجة بعد أن سلمهم إياها ملك دمشق الصالح إسماعيل لكسب دعمهم في صراعه مع ابن أخيه ملك مصر الصالح نجم الدين أيوب.(٥)

إن الخطوة التي قام بها المعظم عيسى عندما أمر بتدمير أسوار القدس وتحصيناتها الدفاعية، وما كان سبقها من تدمير مدن أُخرى، على رأسها مدينة عسقلان، أيام عمه السلطان صلاح الدين، مؤسس الأسرة الأيوبية الحاكمة، لم تكن حادثاً عابراً، وإنما كانت جزءاً من سياسة استراتيجية تصب في خانة الدفاع عن فلسطين خاصة وبلاد الشام ومصر عامة. وقد باتت هذه السياسة نهجاً سار عليه سلاطين المماليك فيما بعد. فعندما استؤنفت حرب الجهاد التحريرية التي استهلها السلطان الظاهر بيبرس في ستينيات القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، لجأ إلى السياسة نفسها، سياسة تدمير تحصينات المدن الساحلية التي قام بتحريرها، وذلك على سبيل الحيطة والاحتراز لئلا يتخذها الفرنجة موطئ قدم يثبتون عليه غزوهم واحتلالهم. وقام السلطان قلاوون الألفي، خليفة بيبرس، بالأمر ذاته، ثم جاء ابنه من بعده الأشرف خليل وحذا حذو أبيه وسلفه ودمر المدن والمواقع التي حررها من أيدي الصليبيين. وهكذا تم تدمير قيسارية وأرسوف وحيفا وعثليث وقلعة يافا وميناء عكا. ولم يقتصر الأمر على تدمير المدن الساحلية والموانئ الفلسطينية فقط، بل دمرت موانئ الساحل اللبناني أيضاً، مثل صور وصيدا وجبيل وطرابلس.(٦)

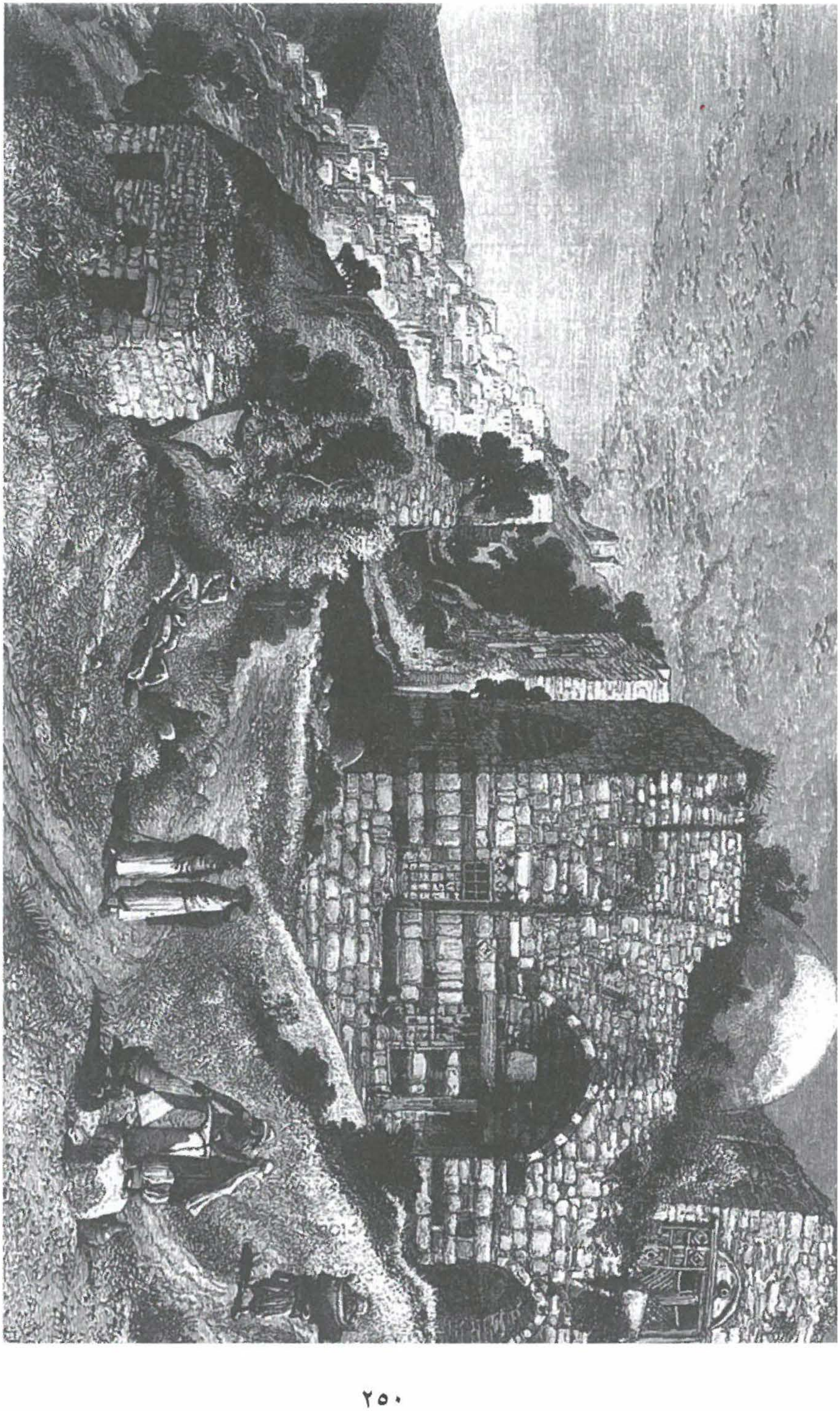
ولعل ما يلفت النظر أن الظاهر بيبرس أبقى على مدينة يافا عامرة، ولم يأمر بتدميرها مثل غيرها من المدن الساحلية. وكان كل ما فعله أنه دمر قلعتها ولم يتعرض لأي من المنشآت أو التحصينات الأُخرى. وكان بيبرس بهذا العمل ضمن استحالة سيطرة الفرنجة على هذا الميناء بعد أن دمر القلعة، لأن أي هجوم، أو أي إنزال فرنجي، سيكون مصيره الفشل من دون التحصن في القلعة. وفوق ذلك، فإنه أسكن جماعات من قبائل التركمان في المنطقة وألزمها بحمايتها. ورتب خفارة السواحل على أبناء القبائل العربية المقيمين بالمناطق الساحلية. كما أقطع اثنين من

قادته بعض القرى القريبة. فكانت يافا بمأمن من تهديد الاجتياح الفرنجي. ويبدو أنه أراد أن يكون ميناء يافا عامراً ليستقبل سفن الشحن والبضائع القادمة من مصر أو مدائن الشام الساحلية، لأن بقاءه كان ضرورياً بعد أن دمرت الموانئ والمدن الساحلية الفلسطينية كافة. وكي يجعل من يافا مركزاً مدنياً، فقد أمر ببناء الجوامع فيها وفي اللد وقرى المنطقة.(٧)

يجب أن نشير في هذا الصدد إلى خطة الظاهر بيبرس لعمارة مدينة صفد بعد تحريرها من أيدي الفرنجة سنة ٦٦٤هـ/١٢٦٦م. فبعد أن استسلمت حاميتها من فرسان الداوية الصليبيين، شرع في نقل ما تحتاج إليه حامية القلعة من فرسان المسلمين من الآلات والأسلحة والذخائر والمؤن، ورتب فيها جماعة من عساكر الشام بعد أن قرر لهم الرواتب والجرايات والأرزاق ورصد الأموال لنفقات الجند، وقد بلغت ٨٠,٠٠٠ درهم في كل شهر. ثم عمّر جامعاً للقلعة وجامعاً آخر في الربض خارج الأسوار ليقيم فيه سكانه من غير العسكريين صلواتهم. وبالتالي، كلف جماعة من قادته حماية المنطقة بقيادة الأمير علاء الدين الكبكي. وعيّن الأمير عز الدين العلائي نائباً للسلطنة في صفد، وجعل الأمير مجد الدين الطوري نائباً عنه في القلعة. ولم يمض على تحرير صفد إلاّ بضعة أشهر حتى عاد السلطان إليها في جمادى الثانية ٦٦٥هـ/ آذار (مارس) ١٢٦٧م ومعه جماعة من كبار أمرائه ليشرف بنفسه على خطة تعمير المدينة وبناء أسوارها وحفر الخنادق من حولها. وكي يستنهض همم قادته وعساكره في العمل قسم عليهم تنفيذ الحفر والبناء وجعل لنفسه نصيباً من هذا العبء، حتى إنه شوهد وهو يعمل بيديه كواحد من قادته وجنوده، فأنجز تعمير المدينة وفرغ من تحصينها وتسويرها في صفر ٦٦٦هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٦٧م، كما ورد في النقش الذي أمر بكتابته على زاوية من أسوارها.(٨)

أنماط العمران المدني

لم يغير تتابع الأحداث على الأرض الفلسطينية طوال القرون الأربعة، التي بدأت بالغزو الفرنجي الصليبي وانتهت بالاجتياح العثماني، وتيرة الحياة المدنية التي درج أهلها على ممارستها منذ الفتح الإسلامي، بل قبل ذلك بكثير. فظللنا نرى أنماط العمران المدني التقليدية قائمة كسابق عهدها، إذ لم يسفر تغير أنظمة الحكم وتبدل هوية الحكام والأسر الحاكمة عن اختفاء نمط عمراني من دون آخر، ولم يؤديا إلى استحداث نمط أو أنماط جديدة لم تكن قائمة من قبل. وبقيت أضلاع مثلث العمران المدني، الذي تميزت به فلسطين كجزء من بلاد الشام والشرق العربي الإسلامي



Safad 1875 - 1880 صفد

عامة، تنبض بالنشاط والحيوية. فظلت المدينة مدينة، والقرية قرية، والبادية بادية. ومع ذلك يلمس المتتبع لمجريات الأحداث خلال هذه الحقبة التاريخية ما حدث من تراجع وانحسار لدور المدينة الفلسطينية في مسيرة العمران الحضاري، ويقف على ما اعترى دور القبائل والعربان الذين يمارسون نمط حياة البادية من ضمور وانكماش، وكيف كان هذا الدور يمر بحالات متباينة من المد والجزر بفعل التطورات السياسية التي مرت بها فلسطين والمنطقة. كما يسهل على المرء أن يتعرف على التغير البنيوي الذي مرت به القرية الفلسطينية والريف الفلسطيني جرّاء الانتقال إلى اقتصاد الإقطاع العسكري الذي بلغ ذروته في إبان العهد المملوكي بكامله وامتد إلى نهاية الأعوام المئة الأولى من الحكم العثماني؛ إذ انتهى عهد الملكية الخاصة في القرية الفلسطينية، وفقد الفلاح السيطرة على وسائل الإنتاج والتحكم فيها، مثلما فقد، إلى حد كبير، حريته الشخصية المطلقة كما تربى عليها آباؤه الأولون. ولمتابعة أبرز ما حدث من تغيرات أثرت في بنية أضلاع مثلث العمران المدني هذا يجب الالتفات إلى كل نمط على حدة.

المدينة الفلسطينية

أشرنا أعلاه إلى ما أحدثه الغزو الصليبي من محو شبه كامل للهوية الإثنية لسكان المدينة الفلسطينية، الساحلية منها والداخلية على حد سواء. كما اجتث من الجذور الهوية الحضارية، العربية الإسلامية، التي كانت تميزها كغيرها من المدن الإسلامية. وذلك بفعل ما أحدثه الاحتلال من مجازر جماعية، أو ما قام به من تشريد منهجي لسكان المدن كافة. وكان الأنكى في هذا النزوح أن اللاجئين الفلسطينيين الذين تمكنوا من الفرار حملوا معهم تجربة العمران وما تراكم عندهم من وعي مدني إلى خارج حدود فلسطين، لأنه لم يتح لهم البقاء على أرض فلسطين، إن في القرى أو في المدن القليلة التي نجت من قبضة الاحتلال. وعوضاً عن ذلك توجه النازحون في معظمهم إلى مصر أو إلى دمشق واستقروا بهما. لكن نسبة ضئيلة من هؤلاء النازحين لم ترغب أو ربما لم تتمكن من الابتعاد كثيراً عن وطنها خارج حدود فلسطين. ولمّا هدأت عاصفة الاحتلال عاد بعض هؤلاء إلى مدنهم بعد أن سمح لهم الصليبيون بالعودة ليعيشوا رعايا تحت وطأة الحكم الفرنجي المحتل. وقد شاهد الرحالة الأندلسي ابن جبير مثل هذه البقية الباقية التي كانت تعيش في مدينة عكا عندما زار المدينة في طريق عودته إلى وطنه. لكن الوجود العربي في المدن الفرنجية كان ضئيلاً ومحدوداً، حتى إن مدينة كبيرة مثل بيروت لم يكن يتوفر فيها العدد

الكافي لإقامة صلاة الجمعة، لأن نصاب المصلين لم يكن يكتمل قط. ولم يستثنَ من المدن الفلسطينية في هذا السياق إلاّ مدينة نابلس، حيث ظل سكانها في معظمهم فيها ولم يرحلوا عنها، أو لم يُرحّلهم الفرنجة كما فعلوا في مدن أُخرى، فجاء تحرير المدينة سنة ١١٨٥ وأغلبية سكان نابلس من العرب.(٩) وكانت المدن الفلسطينية واللبنانية الواقعة ضمن حدود مملكة القدس اللاتينية تستقطب السواد الأعظم من المستعمرين الصليبيين؛ فمن عددهم الكلي، في الربع الأخير من القرن الثاني عشر، والبالغ نحو ١٢٠,٠٠٠ نسمة، كان أكثر من ١٠٠,٠٠٠ منهم يسكن المدن، بينما انتشرت البقية الباقية في الحصون والقلاع، أو في بعض القرى الزراعية التي أقاموها في بعض أرجاء فلسطين، والتي بلغ عددها ما يقرب من ٣٦ مستوطنة أو قلعة. وكانت أكبر التجمعات الاستعمارية الاستيطانية الفرنجية تتركز في مدينة عكا، فوصل عدد الفرنجة فيها إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة، تتلوها كثافة مدينة صور اللبنانية، وكان فيها ٣٠,٠٠٠ مستوطن، بينما قدر عددهم في مدينة القدس بـ ٢٠,٠٠٠ نسمة. أمّا المدن الحصينة الأُخرى فكانت كل منها تستوعب ما بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مستوطن. فكان في ميناء قيسارية، على سبيل المثال، ٥٠٠٠ نسمة. وتراوح عدد الفرنجة في الحصون الريفية ما بين ٤٠ و٨٠ فارساً في كل حصن. بينما وصل عددهم في بعض الحصون المهمة إلى ١٠٠٠ فارس، وأحياناً كان يرتفع عددهم إلى ٢٠٠٠ فارس. وفي حين تركزت الكثافة السكانية الفرنجية في المدن والحصون والقلاع، فإن سكان فلسطين العرب، الذين شكلوا ما يقرب من ٧٥٪ من مجموع السكان، كانوا يعيشون في القرى والمزارع والضياع، اللهم إلاّ الأعداد الضئيلة التي كانت تساكن الفرنجة في المدن والتي سبقت الإشارة إليها.(١٠)

هذا الوضع الديموغرافي الذي ساد مدن فلسطين قرابة قرن كامل من الزمان، تعرض لهزة عنيفة مع بدء مسيرة تحرير فلسطين التي قادها السلطان صلاح الدين سنة ١١٨٥ بعد انتصاره على الصليبيين في حطين. فخلال أشهر معدودة انتهى الاحتلال الصليبي لفلسطين وعادت البلاد إلى أصحابها الشرعيين. واختفى الوجود الفرنجي من المدن والريف وأصبح أثراً بعد عين. ثم شرع صلاح الدين في توطين العرب والمسلمين في المدن المحررة، وكان التوطين كثيفاً في بعض المدن من دون غيرها، كمدن القدس ونابلس وعكا؛ وقد توفر لدينا معطيات رقمية عن بعضها ولم يتوفر عن البعض الآخر. فتبيّن أن عدد من توطنوا في مدينة عكا خلال العامين اللذين أعقبا تحريرها بلغ أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة، واكتظت دور نابلس وأحياؤها بالعرب والمسلمين الذين استمالهم السلطان إلى سكناها حتى باتت مدينة مزدحمة وصفها كاتب السلطان العماد الأصفهاني بأنها «بَلْدَة مَحْشُوة بساكينها كالرُّمان.» واستقطبت

مدينة القدس الآلاف من مسلمي المشرق والمغرب بعد طول ظمأ وحرمان منعوا من الإقامة بها أو المجاورة في رحابها المقدسة.[١١] لكن سياسة صلاح الدين في إعادة توطين مدن فلسطين المحررة حديثاً من أيدي الفرنجة توقفت، بل أجهضت قبل أن تكتمل. وكان ذلك بسبب نجاح الهجوم المضاد الذي شنه الفرنجة انطلاقاً من قاعدتهم في مدينة صور، فأعادوا احتلالهم مدينة عكا وما تبع ذلك من استعادتهم معظم مدن الساحل الفلسطيني. فانكفأ المسلمون إلى المناطق الداخلية في فلسطين متشبثين ببقية ما أنجزوه خلال هجمة التحرير الصلاحية وخصوصاً بمدينة القدس.

لم تساهم الأوضاع الأمنية المضطربة التي سادت فلسطين وبلاد الشام في إبان فترة الحكم الأيوبي، والتي امتدت قرابة ثلاثة أرباع القرن، لا من قريب ولا من بعيد في إعادة توطين المدن الفلسطينية، أو في تشجيع العرب والمسلمين على الهجرة إليها. إذ أصبحت أرض فلسطين ومدنها وبلداتها مسرحاً للصراعات والتنافس بشأن السلطة بين ورثة صلاح الدين، مؤسس الأسرة الحاكمة، من أبنائه، ثم ورثة أخيه الملك العادل، مع ما كان يرافق هذا التنافس المسلح والدامي أحياناً من تفريط بالمناطق الفلسطينية المحررة على مذبح هذا الصراع استرضاء لحكومة الفرنجة في عكا أو خطباً لودها ودعمها لهذا الجانب أو ذاك، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني. ثم تلقى النمو السكاني في فلسطين ضربة قاضية في الأعوام الأخيرة للعهد الأيوبي، عندما تعرضت بلاد الشام للغزو المغولي الجارف، الذي أسفر عن سقوط المدن السورية في أيدي قادة هولاكو، ثم ما تلا ذلك من اجتياح دمشق والزحف جنوباً لاحتلال مصر، قبل أن يتوقف هذا الزحف، وقبل أن تنزل بالمغول الهزيمة النكراء في عين جالوت. فعندما احتلت دمشق خرجت عصابات التتار تجوس أراضي فلسطين وتزرع فيها القتل والدمار والنهب، وغطت هذه الغارات كل جزء من أرض فلسطين حتى وصلت إلى غزة؛ ففر أهل فلسطين بقضهم وقضيضهم نحو مصر، أو نحو أطراف الصحراء نجاة بأرواحهم وأعراضهم، وتركوا بلادهم نهباً للهجمة البربرية تلك. وعلى الرغم من هزيمة التتار وخروجهم من أرض الشام بعد عين جالوت فإنهم ظلوا يشكلون تهديداً جدياً لأهل فلسطين وأهل الشام، لأن محاولاتهم لإعادة سيطرتهم على البلاد لم تنقطع، وكان احتلالهم الثاني لدمشق في نهاية القرن الثالث عشر (١٢٩٩) تجسيداً عملياً لهذا التهديد. وفي إبان النصف الثاني من القرن الثالث عشر الذي شهدت فيه فلسطين تهديدات التتار تقلصت أعداد السكان ولا سيما سكان المدن الرئيسية، حتى انخفض عدد سكان مدينة القدس إلى أقل من ٢٠٠٠ نسمة.[١٢]

وساهمت الكوارث الطبيعية إلى حد كبير هي الأُخرى في ضمور الحياة المدنية ومسيرة العمران المدني، لأنها أوقعت خسائر بشرية قدرت بعشرات الآلاف نتيجة

الزلازل والطواعين وأنواع الأوبئة الأُخرى. ففي سنة ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠ - ١٢٠١م، ضرب فلسطين زلزال هائل شمل المدن الواقعة في قبضة المسلمين وقبضة الفرنجة على حد سواء، وكان تأثيره رهيباً في نابلس ونواحيها، حتى إنه لم يبق في المدينة جدار قائم. وقدر عدد من ماتوا تحت الردم بـ ٣٠,٠٠٠ نسمة. وبعد ما يقرب من مئة عام تعرضت فلسطين والمنطقة لزلزال كبير ضرب البلاد سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٣م، خلال سلطنة السلطان المملوكي الأشرف خليل، فدمر مدناً وتجمعات سكنية مركزية، مثل غزة والرملة وقاقون والكرك. ولم تقتصر عوامل اضمحلال الكثافة السكانية على الزلازل فحسب، بل كان للطواعين والأوبئة أيضاً دور لا يقل خطورة. فقد أفنى الطاعون الجارف، الذي تفشى سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م، وعم بلاد أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط وبلاد المشرق عامة، مدناً ونواحي بكاملها، وشمل الفناء البشر والبهائم. ففنيت بلاد صفد والقدس ونابلس والرملة ويافا والسواحل والأرياف وأعراب البادية. فمات في غزة، كما ورد في تقرير رفعه نائبها إلى السلطان في القاهرة، ما يقارب ٢٢,٠٠٠ إنسان في شهر واحد. وفني أهل مدينة جنين حتى إنه لم يبق منهم إلاّ امرأة عجوز نجت بسبب فرارها من المدينة قبل أن يستفحل الوباء. وتواترت الأخبار عن الحجم الهائل للموتى نتيجة الطاعون في منطقتي الغور وبيسان، والذي أفنى لا البشر فحسب، بل أيضاً وحوش البرية، كالأسود والذئاب وحمر الوحش، التي كانت رممها ملقاة في كل مكان. وتوالت الطواعين بعد ذلك في إبان العهد المملوكي، في سنة ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م، وسنة ٨٢٦هـ/ ١٤٢٣م، وكانت تتفاوت في حجم ضحاياها والمناطق التي تفشت فيها.(١٣)

المدينة والهجرات الوافدة إلى فلسطين:

أشرنا في الفصل الثالث أعلاه إلى مجموعة من الهجرات الطوعية الوافدة إلى فلسطين، والتي تشكلت من خليط من الإثنيات القادمة من سهوب آسيا المركزية وهضبة البامير، وغيرها من الشعوب الإسلامية التركمانية أو الكردية، وبرزت منها جماعات الأكراد الشهرزورية والتركمان والخوارزمية والتتار الأويراتية. وبيّنا كيف استغل السلاطين الأيوبيون ومن بعدهم سلاطين المماليك هذه الجماعات القبلية المقاتلة للاستعانة بهم على ملء الفراغ الناجم عن طرد الفرنجة من المناطق الساحلية المحررة من فلسطين. ولذا قاموا بتوطينهم في هذه المناطق ووزعوا على بعض زعمائهم إقطاعات من أرض الساحل. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن توطين هذه المجموعات اقتصر على المناطق الريفية، أو بعض المواقع الساحلية الاستراتيجية المخصصة لتعزيز الدفاع ضد أي غزو بحري فرنجي. ولم يكن هناك نية

توطينهم في المدن، وخصوصاً الداخلية منها. ورأينا كيف منع السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب الخوارزمية من دخول مدينة دمشق، وكيف حظر عليهم دخول مدينة غزة ولو من أجل المرور منها إلى مصر، هذا فضلاً عن عدم توطينهم في المدن الساحلية التي قضت خطة السلاطين بتدميرها لئلا تصبح نقطة انطلاق لأي غزو فرنجي مستقبلي.

أمّا الهجرات الاضطرارية التي كانت تأتي من مصر في أعقاب توالي سنوات القحط والجدب، والتي كانت تأتي بالفقراء والمعدمين، فكانت بطبيعة الحال تتجه هي الأُخرى إلى الأرياف والقرى حيث إمكانات الاستيعاب والعمل، ومن ثم الحصول على ما يسد الرمق، متوفرة وقائمة، لأن هؤلاء كانوا في معظمهم من تعساء الفلاحين الذين لا يتقنون أياً من المهن، ولا يحسنون إلاّ العمل في الأرض الذي اعتادوه وألفوه ولم يعرفوا غيره.

فالمدينة الفلسطينية على هذا الأساس لم تستفد من هذه الهجرات الوافدة لأنها لم تضف إليها شيئاً لا من الناحية العددية ولا من ناحية المهارات والكفاءات.(١٤)

الكثافة السكانية في المدن:

لا تتوفر في المراجع التاريخية التي تغطي أخبار فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي أية معطيات رقمية تتعلق بالكثافة السكانية في المدن الفلسطينية المعمورة التي لم تتعرض للتدمير، كما كان الحال بالنسبة إلى الفترة الصليبية. أمّا الإشارات غير المباشرة التي أوردها المؤرخون عن عدد من هلكوا في المدن، مثل نابلس أو غزة، جرّاء الزلزال الهائل الذي ضرب فلسطين، أو جرّاء الطاعون الجارف الذي تفشى في منتصف القرن الرابع عشر، فإنها إشارات أقل ما يقال فيها إنها ليست تاريخية، ولا يمكن الاعتماد عليها لتحديد عدد السكان في هذه المدن. أمّا المعلومات التي وردت في مذكرات الرحالة الأوروبيين من مسيحيين أو يهود خلال القرن الخامس عشر، مثل فيلكس فابري، أو مشولام دو فولتورا، أو عوفاديا من برتنورا، فهي على الرغم مما يعتورها من تحفظات مقصورة على مدينة القدس من دون غيرها من مدن فلسطين. إذ قدّر مشولام عدد سكانها بـ ١٠,٠٠٠ نسمة، بينما قدر عوفاديا بعد ذلك بسبعة أعوام عددهم بـ ٢٠,٠٠٠ نسمة. ثم أتت الباحثة هدى لطفي وقدرت أن عدد سكان مدينة القدس في الفترة نفسها كان يتراوح بين ١٦,٠٠٠ و٣٥,٠٠٠ نسمة. وبالتالي نرى أن تقديرات الباحثة إياها تتغير من خلال اعتمادها على وثائق الحرم فتجعل عدد السكان في نهاية القرن الرابع عشر يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ نسمة.(١٥)

إن هذا التضارب في المعلومات، الذي تقدمه مختلف المصادر، لا يقلل فقط صدقيتها، بل يبعدنا أيضاً عن معرفة الأعداد الحقيقية لسكان القدس في ذينك القرنين المذكورين. وعلى الرغم من كل ذلك فإن مجير الدين العليمي، صاحب كتاب «الأنس الجليل»، يورد إشارة مهمة تعكس إلى حد ما حجم الكثافة السكانية لبعض مدن فلسطين خلال الربع الأخير للقرن الخامس عشر. ففي ذكره لما سماه «واقعة الزيت» يتحدث عن المرسوم التعسفي الذي أصدره الأمير أقبردي الدوادار، سنة ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠ - ١٤٩١م، وفرض فيه على أهالي القدس، مسلميها ومسيحييها ويهودها، شراء كل محصول الزيت الذي تنتجه منطقة جبل نابلس شرط أن يكون ثمن كل قنطار منه ١٥ ديناراً، وهو سعر يساوي أضعافاً مضاعفة سعر الزيت في الأسواق. ثم تحولت عملية رمي الزيت إلى عادة سنوية، وشملت مدناً فلسطينية أُخرى غير مدينة القدس، وهي غزة والرملة والخليل. ويستفاد من المعطيات الواردة في هذا الشأن أنه كان يفرض الكميات التالية من محصول الزيت على المدن الأربع: فنصيب القدس ١٣٤٠ قنطاراً، ونصيب غزة ١٠٠٠ قنطار، ونصيب الرملة ٢٠٠ قنطار، ونصيب الخليل ١٦٠ قنطاراً. فإذا اعتبرنا هذه المقادير مؤشراً إلى عدد السكان وحجم طلب هذه السلعة فإنه يمكن أن نتصور من خلالها نسبة الكثافة السكانية وعدد السكان في المدن الأربع من دون غيرها من باقي مدن فلسطين، إذ تكون مدينة القدس الأكثر عدداً تليها غزة والرملة والخليل على التوالي. ولعل ما يؤكد احتلال مدينة القدس مكان الصدارة بين باقي المدن الفلسطينية من حيث الكثافة السكانية أن ابن المدينة وقاضيها المؤلف مجير الدين العليمي، المتوفى سنة ٩٢٨هـ/ ١٥٢١م، أشار إلى اكتظاظها بالسكان بدليل أن مبانيها قائمة طبقة فوق طبقة، إذ أقيم فوق الطبقات الأرضية طبقات علوية جديدة. فيقول في هذا الصدد: «فصار البناء فيها مكتظاً ومزدحماً [مشحوناً] بحيث لو تفرّق، على حكم غالب مدن مملكة الإسلام، لكان حجم المدينة [المساحة المبنية] ضعف ما هو الآن.»(١٦)

إن النقص الهائل في المعلومات المتعلقة بالكثافة السكانية في فلسطين، وفي البيانات الخاصة بعدد سكان المدن في القرنين الأخيرين من العهد المملوكي، تعوضه الإحصاءات الرسمية العثمانية التي أجريت في القرن السادس عشر، والتي كان أولها الإحصاء الذي عمل عام ١٥٢٥/ ١٥٢٦، بعد مضي عشرة أعوام فقط على الاحتلال العثماني لفلسطين. وهي الإحصاءات التي ظهرت في السجلات الضريبية الرسمية المسماة «دفتري مُفصل». ولمّا كان الغرض منها ضبط الجبايات الضريبية المستحقة لخزينة الدولة، فإنها لم تكن تعكس الأعداد الحقيقية للسكان في فلسطين، لأن فرض الضرائب لم يكن عاماً على كل السكان، فكان هنالك فئات سكانية معفاة من الضريبة،

كموظفي الدولة ورجال الدين والجنود القدامى والمرضى وأصحاب العاهات المزمنة، كما أعفي من الضريبة كل من الجواري والغلمان من العبيد والأرقاء. وبالإضافة إلى كل هؤلاء فإن هذه السجلات لم تشتمل على جماعات العربان وأبناء القبائل الذين يمارسون حياة الاستقرار، ولم يكن بتصرفهم أراض زراعية مفتلحة. وعلى الرغم من كل ذلك فإن البيانات الواردة في الدفتر المفصل لا تكشف فقط الكثافة السكانية وعدد سكان المدن والتجمعات القروية في القرن السادس عشر، بل تعكس أيضاً، إلى حد كبير، الأوضاع السكانية التي كانت قائمة في نهاية القرن الخامس عشر والعقدين الأولين من القرن السادس عشر، أي أواخر العهد المملوكي الذي نحن في صدده.

ففي الإحصاء الأول لعام ١٥٢٥/١٥٢٦، كان يعيش في لواء صفد، المدينة ونواحيها، ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ نسمة، وفي لواء غزة نحو ٢٨,٠٠٠ نسمة، وفي لواء القدس ١٥,٠٠٠ نسمة تقريباً، بينما لم تتوفر بيانات عن مدن وألوية أُخرى في هذا الإحصاء. وطبقاً لآخر الإحصاءات التي أُجريت في نهاية القرن السادس عشر، كان عدد سكان فلسطين الذين شملهم الإحصاء موزعين على مختلف الألوية كما يلي:

لواء القدس	٤٢,١٥٥ نسمة
لواء نابلس	٣٩,٩٦٠ نسمة
لواء غزة	٥٦,٩٥٠ نسمة
لواء اللجون	٠٧,٤٩٠ نسمة
لواء صفد	٨٢,٥٧٠ نسمة

لكن هذه الألوية الخمسة لم تكن تغطي كل أراضي فلسطين، لأن قسماً منها كان يقع ضمن لواء عجلون ولواء حوران. بينما كان لواء صفد يشتمل على مناطق تابعة للبنان، مثل ناحيتي الشقيف وتبنين. وعلى هذا الأساس فإن مجمل سكان فلسطين في هذه الحقبة كان يزيد ببضعة آلاف على ربع مليون نسمة.[١٧]

القرية الفلسطينية

أشرنا في الفصل الثالث أعلاه إلى استمرارية الوجود العربي الإسلامي في الريف الفلسطيني على عكس ما حدث في المدن التي أفرغت من سكانها العرب وحل محلهم المستوطنون الغزاة من الفرنجة. إذ لم يتوفر لدى الغزاة أعداد كافية من

الأوروبيين لإسكانهم في الأرياف، إلى جانب حرصهم على استمرارية الإنتاج الزراعي الذي كان عماد الاقتصاد في مملكة القدس اللاتينية. فكان هذان العاملان، على ما يبدو، وراء سياسة اللين التي عاملت بها دولة الفرنجة أهل القرى الفلسطينيين. وقد شهد عَلى ذلك الرحالة الأندلسي ابن جبير عندما مر بالمناطق الريفية في منطقة الجليل في طريق عودته من دمشق إلى بلاده عن طريق ميناء عكا، فيقول: «وهم مع الإفرنج على حالة ترفيه، نعوذ بالله من الفتنة، وذلك أنهم يؤدون لهم نصف الغلة عند أوان ضمها، وجزية على كل رأس دينار وخمسة قراريط، ولا يعترضونهم في غير ذلك. ولهم على ثمار الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضاً. ومساكنهم بأيديهم وجميع أحوالهم متروكة لهم. وكل ما بأيدي الإفرنج من المدن بساحل الشام على هذا سبيل، رساتيقهم كلها للمسلمين، وهي القرى والضياع. وقد أشربت الفتنة قلوب أكثرهم لما يبصرون عليه إخوانهم من أهل رساتيق المسلمين وعمالهم لأنهم على ضد أحوالهم من الترفيه والرفق. . . .»(١٨)

لكن هذه الصورة الوردية التي يرسمها ابن جبير لأوضاع فلاحي الجليل الشرقي والجليل الغربي تحت الاحتلال الصليبي، إذا ما كانت تعكس صورة الوضع القائم فعلاً في شمال فلسطين عشية معركة حطين سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م، فإنها لا تنسجم مع ما كان يحدث في مناطق الريف الفلسطيني عامة، وبالتحديد في ريف جبل نابلس كما صوّره المؤلف الفلسطيني الأصل محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي (المتوفى سنة ٩٥٣هـ/١٥٤٦م) في كتابه «القلائد الجوهرية». فهو يعزو نزوح الفلاحين عن قراهم وهجرتهم إلى دمشق إلى سياسة العسف والجور التي يمارسها الأسياد الإقطاعيون من الفرنجة تجاههم. ويخص بالذكر حاكم مدينة نابلس باليان بن بارزان الذي كان يتشدد في معاملة الفلاحين العرب في إقطاعه، ويأخذ منهم أربعة أضعاف الضريبة التي يأخذها غيره من الإقطاعيين. وكان يبالغ في عقوبتهم عند ارتكابهم المخالفات إلى درجة قطع أيديهم وأرجلهم. وكان الفلاحون يمنعون من مغادرة قراهم والخروج منها، فترصد مخارج القرى ومداخلها وتنصب الكمائن من جانب شرطة الفرنجة، ويلقى القبض على الخارجين. وقد أدت سياسة البطش والتنكيل التي انتهجها إقطاعيو الإفرنج في ريف جبل نابلس إلى قيام حركة سرّية بين أهالي القرى بقصد الهجرة إلى دمشق. وكانت باكورة هذه الهجرة خروج الشيخ الفقيه ابن قدامة المقدسي الجماعيلي، ابن قرية جماعين، إلى مدينة دمشق سنة ٥٥١هـ/١١٥٦م، حيث أنشأ نواة للمهاجرين الفلسطينيين أبناء جبل نابلس تحولت فيما بعد إلى حي كبير من أحياء دمشق عرف باسم الصالحية. ثم توالت بعد ذلك هجرة الفلاحين النابلسيين من قرى أُخرى غير جماعين شملت: مردا؛ ياسوف؛ دجانية؛ دير عوريف؛ السّاوية؛

الفندق؛ قيرة؛ جيت؛ دير إستيا؛ جبعيت.[١٩] وإذا كانت الهجرة والنزوح أديا إلى انكماش عدد سكان القرى، فربما كانا السبب في تقلص عدد القرى في منطقة نابلس إلى تسعين قرية في إبان العهد الصليبي. ثم سرعان ما عادت الكثافة الاستيطانية في الريف إلى سابق عهدها بعد انتهاء الاحتلال، إذ بلغ عدد القرى والمزارع والضياع في هذه المنطقة في إبان العهدين الأيوبي والمملوكي أكثر من ٣٠٠ قرية ومزرعة. وقد نجمت هذه الزيادة عن تبني سلاطين الأيوبيين ومن بعدهم سلاطين المماليك سياسة استصلاح الأراضي وتشجيع الفلاحين على فلاحتها. وكان ذلك يتمشى مع خطة التوطين التي اتبعها السلاطين لعناصر محاربة من التركمان والأكراد في المناطق الساحلية من فلسطين ولبنان. ثم جاءت بعد ذلك سياسة توسيع إطار الملكية الخاصة على حساب الإقطاعات التي كانت توزع على جنود الحلقة، بعد أن فقد هذا القطاع من الجند المماليك أهميته العسكرية وبدأت عملية بيع إقطاعاتهم للمواطنين المدنيين. وبرز بين السلاطين الذين ساهموا في عملية استصلاح الأراضي وتشجيع الاستيطان الزراعي كل من الظاهر بيبرس والسلطان قلاوون والسلطان كتبغا، ثم الناصر محمد بن قلاوون، وساهم نائب دمشق الأمير تنكز الحسامي بنصيب وافر في عملية استصلاح الأراضي في مناطق وسط سورية والبقاع وسهل الحولة والسهل الساحلي في فلسطين.[٢٠]

ولعل ما تقدمه معطيات الدفتر المفصل العثماني عن الأوضاع الريفية في إبان القرن السادس عشر ما يؤكد استمرار سياسة التوطين الزراعي في المناطق الداخلية من فلسطين، والتي كانت إلى حد ما بمنأى عن غارات النهب والسلب التي كانت تشنها القبائل البدوية في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، والتي كانت تستهدف بصورة خاصة المناطق السهلية المفتوحة. فكانت جبال كل من القدس ونابلس والجليل أكثر المناطق الفلسطينية كثافة سكانية، وكان عدد القرى والمزارع والضياع في هذه المناطق الثلاث الأعلى نسبة بين أجزاء فلسطين الأُخرى. بينما كانت مناطق السهول، مثل بعض مناطق السهل الساحلي، وخصوصاً التي تغطيها المستنقعات ما بين منحدرات جبال الكرمل الجنوبية حتى وادي الفالق إلى الشمال من أرسوف، أو المنطقة الوسطى في مرج ابن عامر أو سهل حيفا، هي المناطق الأقل كثافة سكانية، وكانت القرى والمزارع فيها قليلة العدد. وقد شذ سهل غزة عن بقية أجزاء السهل الساحلي في هذه الآونة التاريخية، إذ بلغ عدد ما فيه من القرى والمزارع أكثر كثيراً من عددها في القرن التاسع عشر. فلمّا أحصيت المواقع المهجورة والخرائب في أوائل القرن العشرين تبيّن أن عددها زاد على ٢٠٠٠ موقع، الأمر الذي يؤكد أنها كانت عامرة في نهاية الفترة المملوكية وفي إبان القرن الأول من قيام الحكم العثماني.[٢١]

طبيعة القرية الفلسطينية:

لم يحدث تغيير يذكر في المظهر الخارجي للقرية العربية الفلسطينية، ولا في نمط الفلاحة والإنتاج، ولا في طبيعة الحياة اليومية طوال عدة قرون، منذ أيام الاحتلال الصليبي حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. بل يستطيع المرء أن يؤكد أن هذه الصورة التي تميز القرية الفلسطينية ظلت على حالها من دون أن يلحق التغيير ببعض القرى حتى أيامنا هذه. كانت نواة القرية مبنية بصورة عامة على مرتفع أو على تلة عالية تشرف على المناطق المنخفضة المحيطة بها. وكان وراء اختيار المواقع المرتفعة عوامل اقتصادية وصحية وأمنية. فلأغراض درس محاصيل الحنطة والشعير وباقي أنواع الحبوب وتذريتها كان الفلاح الفلسطيني بحاجة ماسة إلى تيارات الرياح الخفيفة التي تمتاز بها الأماكن المرتفعة، فضلاً عن أن هبوب الرياح يخفف وطأة الحر ونسبة الرطوبة العالية في الجو، كما يجنِّب الفلاحين التعرض للسع بعوض الملاريا الذي يتكاثر في الأماكن المنخفضة والمستنقعات والأرض السبخة، بالإضافة إلى أن التلال المرتفعة المشرفة على الطرق والممرات توفر إمكان الإنذار المبكر بالغارات التي كانت تتعرض لها القرى من جيرانها، وخصوصاً غارات البدو التي كانت تكثر في مواسم جني المحاصيل. وكانت القرى تقام في أغلبية الحالات على التلال التي تتوسط الأراضي الزراعية التي تحيط عادة بالقرية. أمّا الحقول البعيدة عن محيط القرية والتي قد تكون متداخلة مع حقول تابعة لقرى مجاورة، فقد اعتاد أصحابها الخروج إليها في مواسم البذار والإقامة بقربها موقتاً حتى انتهاء موسمهم، ثم العودة بعد ذلك إلى القرية الأم. وكان يطلق على هذه المباني المعدة للإقامة الموسمية اسم «الخربة». وقد يحدث أن تكون لعائلات القرية الواحدة عدة «خرب». وقلما توجد قرية لا تكون لها خربة واحدة على الأقل. وكان عدد سكان القرية يتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ نفراً موزعين على عدد من الأسر يتراوح ما بين ١٠ و٢٠ أسرة. وقد يصل عدد أفراد بعض القرى إلى نحو ضعفي هذا العدد أو خمسة أضعافه. وقد يزداد عدد الأسر النووية وفقاً لحجم الأراضي التابعة للقرية ووفقاً لخصوبة الإنتاج؛ فبينما كان ينخفض في بعض القرى إلى أدنى مستوى ويتكون من ثلاث أسر فحسب، كان يتدرج في الارتفاع حتى يصل في بعض المناطق إلى ٢٠ أسرة أو إلى ٤٠ أسرة، وقد يصل إلى أضعاف مضاعفة لهذا العدد.

ونلاحظ في هذا السياق أن عدد الأسر في القرية العربية الفلسطينية حافظ على هذا المستوى منذ الاحتلال الصليبي في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حتى نهاية القرن السادس عشر أيام الحكم العثماني. إذ تظهر معطيات الدفتر المفصل، وفقاً للدراسة التي نشرها عدنان البخيت لناحية مرج ابن عامر لسنة ١٥٣٨، أعداداً مشابهة

لمعدلات الأسر التي تناولت الفترة الصليبية. فمن ٨١ قرية اشتملت عليها ناحية مرج ابن عامر، كان عدد الأسر في ٣٢ قرية أقل من ١٠ أسر نووية (خانات)، وتراوح العدد فيها ما بين ٣ و٩ أسر. بينما اشتملت ٤٠ قرية أُخرى على أكثر من ١٠ أسر، يتراوح عددها ما بين ١٠ أسر وأكثر من ٦٠ أسرة.(٢٢)

الإدارة في القرى ومؤسسة الرئيس:

كانت القرى الفلسطينية في عهد الاحتلال الصليبي جزءاً من الاحتياط الثابت للنظام الإقطاعي الفرنجي الذي يوزع على الأسياد الإقطاعيين وفقاً لما يرتئيه الملك اللاتيني، ثم بقيت كذلك بعد زوال الاحتلال وقيام حكم السلاطين الأيوبيين والمماليك. فكانت القرية في إبان هذه الحقب التاريخية كلها تشكل إطاراً تنظيمياً يؤدي دورين مزدوجين في آن واحد. فهي من جهة تشكل الإطار التنظيمي الأساسي لنظام الإقطاع، ومن جهة أُخرى تشكل الإطار الطبيعي لمجتمع القرية. فعلى الصعيد الأول كان من الممكن أن تكون القرية بكاملها جزءاً من إقطاعية السيد المُقْطَع، وقد تكون في كثير من الحالات تابعة لأسياد إقطاعيين متعددين لكل منهم نسبة معينة من محاصيل القرية ومداخيلها. وفي حالة كهذه لم تكن أراضي القرية ـ كما لم يكن أهلها ـ تقسم على هؤلاء الإقطاعيين كل بحسب نصيبه الذي حدده مرسوم الإقطاع الملكي أو السلطاني. وقد رأينا مثل هذا الأمر في إبان العهد المملوكي، عندما قام الظاهر بيبرس بتوزيع بضع عشرات من القرى الفلسطينية المحررة في ناحيتي قيسارية وأرسوف، حيث كان يمنح القرية الواحدة لأكثر من أمير من أمراء عسكره، فيكون لكل منهم نصف القرية، أو ثلثها، أو ربعها. وكي يضمن الأمير المُقْطَع حصوله على نصيبه من المحصول في موسم الحصاد كان يعيّن مراقباً من طرفه ليتوكل الإشراف على هذه المهمة. وقد كان مثل هذا الإجراء ساري المفعول أيضاً في إبان الفترة الصليبية، إذ رأينا مثل هؤلاء المراقبين في قرى مقطعة، كقاقون ومعليا وكابول وكوكب.

لكن في أغلبية الحالات كانت القرية ممثلة بشيخ القرية لدى السيد الإقطاعي، وقد أطلقت عليه المصادر اللاتينية مصطلح «رئيس»، إذ تبنت المصطلح العربي التقليدي الذي كان يطلق على زعيم العشيرة، وهو مصطلح الرئيس المرادف لمصطلح السيد. وهو المصطلح نفسه الذي استبدل بمصطلح «مختار» في إبان العهد العثماني وظل قائماً إلى أيامنا هذه. فكان السيد الإقطاعي يعتبر الرئيس مسؤولاً أمامه بالنيابة عن الفلاحين في قريته في الوقت الذي كان يمثل أبناء القرية أمام السيد الإقطاعي. لكن ذلك لم يكن يشكل قاعدة لا يمكن الخروج عليها، ولم يحدث أن كان يؤدي

الرئيس هذا الدور المزدوج في كل قرية وقرية. وكان هنالك قرى لها أكثر من رئيس، يمثل كل منهم حمولة من الحمائل، أو حارة من الحارات وخصوصاً في القرى الكبيرة. وفي الوقت نفسه، كنا نرى رئيساً واحداً لعدد من القرى. وكان رئيس القرية بالإضافة إلى دوره التمثيلي إزاء السيد الإقطاعي يمارس بعض الأمور القضائية والإدارية في قريته، مثل بتّ النزاعات التي تنشب. وكان السيد الإقطاعي يُعيّن الرئيس الذي كان بيته مضافة يستقبل فيه ممثلي الأول والغرباء الوافدين إلى القرية، فيقدم لهم الطعام ويهيئ المبيت. وفي العهدين الأيوبي والمملوكي بدأ مصطلح الرئيس يغيب عن الاستخدام الرسمي، أو عن الوثائق والمعاملات، وظهر بدلاً منه مصطلح «شيخ القرية». ثم بدأ الدور الإداري والتمثيلي لرئيس القرية بالتراجع والانسحار إلى أن ألغي نهائياً بعد أن بسط النظام العسكري المملوكي نفوذه على كل كبيرة وصغيرة في تسيير أمور المدن والقرى على حد سواء.(٢٣)

القبائل العربية ونمط البداوة

ظلت القبيلة العربية جزءاً لا يتجزأ من الكتلة الديموغرافية في فلسطين، وبقي نمط حياة البداوة مستمراً على الأرض الفلسطينية على الرغم من التقلبات السياسية المتسارعة وتعاقب الأنظمة والأسر التي حكمت البلاد منذ بدء الغزو الصليبي في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي. فسياسة التهجير وخطة إفراغ فلسطين من سكانها العرب والمسلمين، اللتان انتهجهما الصليبيون منذ اللحظات الأولى لنجاح الحملة الصليبية في فلسطين، واللتان لقيتا نجاحاً منقطع النظير في المدن الفلسطينية الساحلية منها والداخلية، فشلتا في بلوغ أهدافهما بالنسبة إلى الكتل القبلية العربية التي كانت تنتشر على أرض فلسطين، تماماً مثل فشلهما على صعيد الفلاحين الفلسطينيين في القرى والريف الزراعي. فعلى الرغم من المحاولات التي بذلها الصليبيون، والتي تمثلت في سلسلة من الغارات السريعة والمفاجئة التي قاموا بها على مراكز تجمع البدو واحتشاد العشائر العربية داخل حدود البلاد، أو على المناطق المتاخمة لفلسطين في شبه جزيرة سيناء ومنطقة البلقاء شرقي نهر الأردن أو شرقي بحيرة طبرية في عمق هضبة الجولان وبادية الشام، فإن قادة الإفرنج سرعان ما أدركوا، وعلى رأسهم ملك مملكة القدس اللاتينية، عقم هذه المحاولات واستحالة القضاء بقوة السلاح على المخاطر والتهديدات التي تشكلها المجموعات القبلية العربية على استمرارية الوجود الصليبي على أرض فلسطين. وبإلحاح من هاجس الأمن ومحاولة تعايش الاحتلال مع هذه القوى توصل أرباب دولة اللاتين إلى صيغة للتعايش مع عشائر البدو، سُمح لهم

بموجبها بممارسة حقهم في الرعي والاستفادة من مصادر المياه في مقابل تقديم الخدمات الاستخباراتية والأدلاء، بل دفع شيء من الإتاوة السنوية للملك حتى وصل الأمر ببعض الجماعات القبلية العربية إلى درجة المشاركة مع الفرنجة في قتال المسلمين.(٢٤)

ويجب ألاّ يغيب عن البال في هذا السياق أن عملية التحول الحضاري التي كانت تمر بها الجماعات القبلية المهاجرة إلى فلسطين، حيث الانتقال من نمط حياة البداوة إلى نمط الحياة المدنية المستقرة في القرى والأرياف وحتى داخل المدن، لم تكن تحول دون استمرارية الوجود القبلي، ولم تكن تلغي إلى غير رجعة نمط حياة البداوة كجزء من فسيفساء النمط الاجتماعي المدني والعمراني على أرض فلسطين. فكانت كلما تمدنت أو تفلحت مجموعة من البدو يأتي مكانها فوج أو أفواج جديدة من المهاجرين البدو الجدد ممن كانت تضيق بهم سبل العيش في مواطنهم الأصلية في الصحراء والبوادي المنتشرة في جزيرة العرب؛ في نجد والحجاز وتهامة، أو في أقصى الجنوب في أرض اليمن، إضافة إلى صحراء سيناء وبادية الشرقية على أرض مصر، أو بادية السماوة وبادية الشام بين العراق وبلاد الشام. فبقيت هذه البقاع تؤدي دورها التاريخي الغابر في القدم كمورد لا ينضب للهجرات العربية نحو ما عرف باسم أرض الهلال الخصيب، الذي يشمل بلاد الرافدين وبلاد الشام. وكان نصيب فلسطين من هذه الهجرات المطردة والمتلاحقة نصيب الأسد، لأنها كانت البوابة اليسرى التي تتوغل من خلالها جماعات المهاجرين العرب نحو مصر وبلاد الشام، كما كانت أرض السواد في جنوب العراق هي البوابة اليمنى لذلك التوغل. وإذا كانت فرص التوغل إلى داخل فلسطين متاحة أمام الأفواج الجديدة من المهاجرين، لسبب من الأسباب، فإن المهاجرين الجدد كانوا يقيمون على التخوم الفلسطينية في انتظار أن تسنح الفرصة للتوغل إلى داخلها عندما تحين اللحظة المناسبة.(٢٥)

لا غرابة، إذاً، في أن أرض فلسطين في هذه الحقبة من تاريخها، كانت تعج بالوجود العربي القبلي، شأنها في ذلك شأن الحقب التاريخية السابقة واللاحقة التي مر بها هذا القطر. إذ قلما غاب العنصر القبلي عن التركيبة الديموغرافية في فلسطين، وكان وجود المجموعات القبلية كثيفاً ملأ السهل والجبل والأغوار، وتمدد في كل أرجائها من الشرق إلى الغرب ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. فإطلالة سريعة على كتب الأنساب التي تناولت قبائل العرب وأنسابها في هذه المرحلة من التاريخ الإسلامي كفيلة بأن تضع المهتمين من القراء والدارسين في صورة الأوضاع الديموغرافية في فلسطين كما في غيرها من بلاد الشام. ويتبيّن من ذلك أن ما يربو على ١٥ كتلة قبلية كانت تقيم على أرض فلسطين، أو تقيم بالمناطق المتاخمة لها في

الجنوب والشرق والشمال، فتتوغل إلى داخلها أنّى أتاح لها الوضع ذلك، إمّا غازية مغيرة بغرض النهب والسلب، وإمّا منتجعة لمراعيها ومنابعها في المواسم. وكان بعض هذه المجموعات القبلية من كبر الحجم وكثرة العدد بحيث ناهز عدد بطونها ال ٢٠ بطناً كما كان حال قبيلة جرم. وعندما شارفت هذه المرحلة التاريخية على الانتهاء، بسقوط دولة المماليك وقيام الحكم العثماني، قبيل نهاية العقد الثاني من القرن السادس عشر، تبين أن نسبة السكان البدو في فلسطين لم تكن تقل عن ربع سكان فلسطين، كما عكست ذلك المعطيات الإحصائية العثمانية التي يزودنا بها الدفتر المفصل الخاص بالقرن السادس عشر.(٢٦)

عشائر فلسطين وبطونها

كان عربان بلاد الشام موضع العناية والاهتمام لدى السلاطين من بني أيوب ومن بعدهم سلاطين المماليك، ولذلك آثروهم بالتفضيل على غيرهم من عربان مصر أو عربان الحجاز. وكان سبب ذلك عائداً إلى الموقع الجغرافي الذي كانوا يقيمون به، والفضاء الواسع الذي يتحركون فيه على امتداد ثغور بلاد الشام في مواجهة الأعداء الرئيسيين من الشرق والشمال والغرب، أي في مواجهة التتار والبيزنطيين، ثم من بعدهم سلاجقة الروم والأتراك من بني عثمان، أو في مواجهة الفرنجة الصليبيين على سواحل بلاد الشام. وبالإضافة إلى الأهمية التي تنطوي عليها المواقع التي كانوا ينزلونها، فإنهم تمتعوا بطاقة قتالية لا يستهان بها؛ إذ كان في إمكان عربان فلسطين وسورية تجنيد ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ فارس مقاتل، وهو رقم يعادل ثلث القوة التي كان في استطاعة عربان الإمبراطورية توفيرها عند الحاجة. وقد أورد ابن شاهين الظاهري كشفاً تفصيلياً بعدد الفرسان الذين تستطيع كل عشيرة وعشير زجهم في المعركة عند اللزوم.(٢٧)

وعند الحديث عن العربان والعشائر والبطون في فلسطين لا بد من الإشارة بادئ ذي بدء إلى حقيقة أن فلسطين والأردن كانا موطناً مشتركاً لبعض العشائر التي كانت تتخذ من إحدى الناحيتين مقراً لها، وكانت دائمة التحرك والانتقال من موقعها هذا إلى مواقع أُخرى في الناحية الثانية، فكانت على هذه الخلفية من تغيير المنازل والديار قبائل أردنية وفلسطينية من الصعب حصرها أو نسبتها إلى هذا البلد أو ذاك. وكان من أشهر هذا الصنف من العربان قبائل بني عقبة، وبني مهدي، وعربان آل مراء، وبني صخر، وأبناء غانم (غوانمة)، وبني غسان، والعمريون، وعربان الحسنا، وعربان الحربية.(٢٨)

يجب الإشارة في هذا السياق إلى التغيير الذي جرى فيما يتعلق بهوية القبائل والبطون وأسمائها في هذه المرحلة التاريخية. فلم نعد نسمع عن تلك القبائل وتلك الأفخاذ والبطون القبلية التي كانت تنشط على مسرح الحدث في إبان العهود الإسلامية التي سبقت الغزو الصليبي على فلسطين؛ فما عاد هناك ذكر لآل الجرّاح الطائيين الذين كانوا أبطال المسرح السياسي طوال ما يقرب من قرن، عندما كانت فلسطين ما زالت جزءاً من الدولة الفاطمية. وغاب ذكر كل من: لخم؛ جذام؛ كلب؛ فزارة؛ كنانة؛ بني عبس؛ بني القين؛ خثعم؛ كندة؛ الأزد. وغاب كثير من بطون القيسية واليمنية. فعلى مر العقود وكر السنوات تفككت الكتلة القبلية التقليدية، ولم يعد الانتماء إلى القبيلة والتمسك بالأرحام يؤديان دوراً حاسماً في حياة الفرد اليومية بعد التحول شبه الجماعي للأفراد والجماعات من نمط الحياة القبلية إلى نمط حياة القرية والمدينة، النمط المدني المستقر، وبعد أن أصبح الفرد البسيط يرتبط بمؤسسات الدولة أكثر من ارتباطه بالقبيلة. ومما أدى إلى تغيير في خريطة الأسماء ذاك التواصل في الهجرات القبلية، وتوالي دخول أفواج جديدة من مهاجري القبائل الجدد ممن ينتسبون إلى مجموعات قبلية أُخرى غير تلك التي كانت تعيش على أرض فلسطين. فلا غرو والحالة هذه أن تختفي الأسماء القبلية التي ألفناها من قبل لتظهر بدلاً منها أسماء جديدة طرأت على مسرح الحدث في هذه المرحلة.(٢٩)

وللوقوف على صورة الوضع القبلي في فلسطين سنعرض أبرز تلك المجموعات التي ساهمت في سير الأحداث، كما تبيّن ذلك في المصادر التاريخية التي غطت أحداث المنطقة في هذه الفترة. وسنتناول ذلك وفقاً للترتيب الأبجدي منبهين إلى أن هذا الترتيب يجب ألاّ يوحي بالأهمية، أو المكانة التي تحتلها هذه المجموعات فمنها:

(١) بنو بشارة:

كان أول ظهور لبني بشارة على مسرح الأحداث في فلسطين سنة ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م، في مستهل القرن الخامس عشر الميلادي، في أثناء تمرد نائب الشام شيخ المحمودي على السلطان الناصر فرج. فعندما عزم النائب المتمرد على أخذ صفد وضمها إلى ولايته، حشد أمراءه وقادته، واستعان بجماعة من التركمان، وباثنين من شيوخ العشائر العربية هما الشيخ أحمد بن بشارة والشيخ عيسى بن الكابولي. فخرج هذان الزعيمان بعشرانهما دعماً للحملة العسكرية المتوجهة نحو مدينة صفد التي أبى نائبها بكتمر شلق إعلان الطاعة للأمير المتمرد شيخ المحمودي. وكان الدافع وراء هذا الدعم مادياً محضاً، إذ وعدهما نائب الشام بإطلاق أيديهما بالنهب والسلب وجمع

الغنائم. ولمّا فشل في الاستيلاء على صفد غيّر بنو بشارة ولاءهم، وتحالفوا مع نائب صفد الذي ظل موالياً للسلطان في القاهرة. فاحتشد ثلاثة من شيوخهم هم الشيخ حسين والشيخ محمد والشيخ حسن مع قوات نائب صفد في قرية الجاعونة، سنة ٨١١هـ/ ١٤٠٨ - ١٤٠٩م، ضد محاولة ثانية للاستيلاء على صفد قادها الأمير نوروز، الذي تمكن من السيطرة على نيابة دمشق في هذه الآونة.

ويبدو أن زعماء هذه العشيرة استغلوا حالة الفوضى التي سادت نيابة صفد وأعمالها حين كان نائبها يتصدى لمحاولات المتمردين في نيابة دمشق احتواء نيابته، فقاموا في السنة نفسها بالإغارة على القرى الواقعة شمالي صفد فيما يعرف آنذاك بوادي التيم، وعاثوا في المنطقة نهباً وفساداً حتى اشتدت وطأتهم على الناس في هذه النواحي. ويبدو أن هذا كان برضى نائب صفد، أو على الأقل أنه غض الطرف عن غاراتهم، ولم يشأ إغضابهم لئلا ينقلبوا عليه ويحالفوا خصومه في نيابة الشام. وإمعاناً في استغلال أوضاع الفوضى والاضطراب وحاجة السلطة المركزية إلى تجنيد الحلفاء لمواجهة موجة التمرد التي حلت بنيابة دمشق ونيابات الشام الأُخرى، فقد توجه الشيخ محمد بن بشارة والشيخ حسن بن بشارة بطلب إلى السلطان لمنحهما رتبة الإمارة على عشائر المنطقة والتي كانت بدرجة مقدم، والتزما تأدية مبلغ ٨٠٠٠ دينار كل عام في مقابل منحهم هذه الرتبة. ولم يتأخر رد السلطان على هذا الطلب، فلم يمض ثلاثة أشهر حتى جاءت الاستجابة وصدر مرسوم سلطاني يقضي باستقرار كل من الشيخين حسن ومحمد في هذه الرتبة، أي «تقدمة العشير»، بعد أن منحا ألقاب التشريف السلطانية، فشُرّف الشيخ محمد بلقب ناصر الدين، وشرف الشيخ حسن بلقب بدر الدين، على أن يفيا بتأدية المال الذي تعهدا بإرساله إلى خزينة السلطان. وبحجة تأدية هذا المال للسلطان أخذ الأخوان بشارة يبالغان في جباية الأموال من أهالي نيابة صفد ونواحيها، واحتجنا هذه الأموال لأنفسهما، ولم يؤديا شيئاً منها للسلطان.

وبعد عدة أعوام من تولي ابني بشارة رتبة مقدم العشير يبدو أن التنافس بشأن الاستئثار بالوظيفة بلغ بينهما مبلغاً، فسعى بدر الدين حسن للحصول عليها لنفسه في مقابل ٣٠,٠٠٠ دينار تعهد بها للسلطان. وفي سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م، صدر مرسوم سلطاني جديد يقضي بتعيينه مقدماً للعشير في بني بشارة على المبلغ المرقوم. فأغضب ذلك ناصر الدين محمد، شريكه السابق في الوظيفة، الذي جمع رجاله ونازل قوات المقدم الجديد. لكن الصراع بين الطرفين أسفر عن هزيمة ناصر الدين محمد فخرج من منطقة صفد إلى أن استقر به المقام في العراق. إلاّ إن المنافسة بشأن وظيفة المقدم لآل بشارة لم تنته عند هذا الحد. ويبدو أن محمد بن بشارة، الذي خسر الوظيفة لمصلحة أخيه حسن، يئس من السلطان، فأعلن تمرداً على السلطة

وخرج على الطاعة، لكنه لم يجد الأمان في نيابة صفد، ففر إلى دمشق حيث أُلقي القبض عليه وحمل بالأصفاد إلى القاهرة حيث أودع السجن انتظاراً لإعدامه الذي لم يتأخر كثيراً في السنة ذاتها، ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م. وكردة فعل على إعدام الأمير ناصر الدين محمد بن بشارة تمرد أحد شيوخ بني بشارة المدعو علي وتحصن داخل أحياء مدينة صفد سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م، ثم اضطر إلى الفرار إلى دمشق. وظل بنو بشارة يمارسون هذه الوظيفة بعد ذلك من دون انقطاع. وتصمت المصادر عن تسمية شيوخ بني بشارة الذين عيّنوا مقدمين بعد المقدم بدر الدين حسن. وليس بين أيدينا ذكر إلاّ لاثنين من شيوخ العشيرة، أحدهما المقدم نجم الدين أيوب بن بشارة الذي أعدم في القاهرة بالتوسيط (القطع إلى نصفين) بأمر من السلطان سنة ٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م، والثاني هو شيخ العشير في بلاد صفد المدعو أحمد بن بشارة. وكان مسجوناً في القاهرة قبل أن ينفذ فيه حكم الإعدام بالتوسيط هو الآخر سنة ٨٩١هـ/ ١٤٨٦م أيام السلطان المملوكي قايتباي. أمّا الالتزامات التي أنيطت بمقدم العشير في بني بشارة، فكانت تدور في فلك حماية السواحل من خطر الهجمات والحملات البحرية المتوقعة من الأساطيل الفرنجية. إذ شارك المقدم ابن بشارة في صد هجوم تعرض له ساحل مدينة صور نفذته قوة بحرية إسبانية سنة ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م. واستمر بنو بشارة يمثلون القوة العشائرية الرئيسية في مملكة صفد المملوكية طوال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي إلى أن بدأ نجمهم بالأفول منذ مطلع القرن السادس عشر، حتى فقدوا دورهم كعشيرة متنفذة في الجليل في إبان عهد الإمبراطورية العثمانية.(٣٠)

(٢) بنو ثعلبة:

بطن من بطون طيئ، ينتسبون إلى ثعلبة بن سلامان بن ثعل بن عمرو بن الغوث الطائي. ويزعم النسابون أن ثعلبة هذا هو نفسه جَرْم الطائي، لأن جرم كانت امرأة حضنت ثعلبة فغلبت عليه وعرف بها. وكانت قبيلة ثعلبة بطنين هما درما وزريق. ومن هذين البطنين خرجت عدة أفخاذ لا تقل عن عشرٍ. وكانت منازل بني ثعلبة في فلسطين غزة والداروم (دير البلح) وتمتد شرقاً حتى جبال الخليل. وكان بعض بيوت ثعلبة ينزل أرض مصر فيما بين رفح والعريش، فعندما عرض السلطان صلاح الدين جنوده سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١ - ١١٧٢م، طالب بني ثعلبة بتقديم التكلفة المالية التي يحتاج إليها ١٣٠٠ فارس، وكان ذلك حجم التكلفة نفسها التي فرضها على عربان جذام المقيمين على أرض مصر. فأنف الثعالبة من هذه الحطيطة وهددوا بالانحياز إلى جانب الفرنجة للقتال معهم صفاً واحداً ضد جيش السلطان صلاح الدين. ولم يأت هذا التهديد عرضاً من دون أساس، إذ كانت قبيلة ثعلبة وبطون أُخرى من جرم تحالفت مع الفرنجة بعد

احتلالهم فلسطين، وكانت معهم يداً واحدة ضد المسلمين. ويبدو أن عمالتها السابقة للفرنجة والخوف من استمرارها فيها هما ما حدا السلطان صلاح الدين على ترحيل جماعة من بطون ثعلبة وبطون جرم عن أرض فلسطين إلى أرض الصعيد في مصر. بينما بقي بعض بطون القبيلة في منازله السابقة في فلسطين، لأن السلطان كان يأمن جانبه ولا يخشى إمكان نقل ولائه إلى الفرنجة كما كان إخوانه من قبل. فلما زار السلطان المملوكي الظاهر بيبرس مدينة غزة سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، أولى القبائل العربية وقبائل التركمان النازلة في غزة ونواحيها الاهتمام، ووزع عليها المهمات، وحدد الواجبات الملقاة على عاتق كل منها، إذ «نظر السلطان في أمر التركمان وخلع على أمرائهم وعلى أمراء العربان من العايد وجرم وثعلبة وضمّنهم البلاد وألزمهم القيام بالعِداد وشرّط عليهم خدمة البريد وإحضار الخيل برسمه.»[٣١] وبعد هذا التاريخ يغيب عن المصادر أي ذكر لبني ثعلبة، مثل غيرهم من القبائل والعشائر التي ساهمت في الأحداث التي جرت في إبان العهد المملوكي على أرض فلسطين.

(٣) بنو جرم:

يشترك في النسب إلى جرم مجموعتان قبليتان كانتا تعيشان على أرض فلسطين خلال الحقبة التاريخية التي تغطيها هذه الدراسة. كانت المجموعة الأولى هي تلك التي تنحدر من قبيلة طيئ، والتي كانت تحمل عند بعض النسابين اسم ثعلبة بن عمرو بن الغوث الطائي. وكان بنو جرم متجاورين مع قبيلة ثعلبة في مناطق جنوب فلسطين، من غزة غرباً حتى جبال الخليل شرقاً. ومثل ثعلبة عرف عنهم تعاونهم مع الاحتلال الصليبي. وكان الظاهر بيبرس أقر شيوخ هذه العشيرة، كما غيرها من العشائر في المنطقة، في منصب الإمرة، الذي كانوا يتولونه من قبل أيام الدولة الأيوبية، وهو الذي نظّم علاقتهم بدولة المماليك وألزمهم بتقديم زكاة مواشيهم إلى خزينة الدولة وغير ذلك من الالتزامات والخدمات. ويطلعنا المقريزي على اسم الأمير الذي خلع عليه الظاهر بيبرس هذه الرتبة حين زار منطقة غزة سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، وهو الأمير شهاب الدين أحمد بن حجي الجرمي. ويبدو أن مدة إمرته طالت، وبلغت قرابة عقدين من الزمان، وبقي في منصبه إلى أيام السلطان قلاوون الألفي. ويرد آخر ذكر له في كتاب «السلوك»، سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١ - ١٢٨٢م، عندما كان السلطان قلاوون يستعد لمواجهة حملة جديدة قام بها التتار لغزو بلاد الشام، إذ قام الأمير أحمد بن حجي بتجنيد ٤٠٠٠ فارس من عربان آل مراء ليضعهم في تصرف السلطان. وهذا ما يؤكد أن إمارة ابن حجي لم تكن مقصورة على أبناء عشيرته من جرم الطائيين فقط، بل كانت أيضاً إمارة عامة شملت عربان البلاد القبلية في مملكة السلاطين،

ومن هنا لقب بأمير العربان، بينما كانت إمرة آل مهنا تشمل عربان البلاد الشمالية والشرقية من المملكة. وكانت مكانته ومنزلته تضاهي أمراء آل فضل من آل مهنا. فعندما نشبت الفتنة في بيت آل فضل وأراد السلطان بيبرس وضع حد لها ولحروب العصبية استدعى طرفي الفتنة من آل فضل، وهما الأمير زامل بن علي والأمير عيسى بن مهنا، إلى القلعة في القاهرة وسوى الأمور بينهما، واستدعى الأمير أحمد بن حجي الجرمي ليحضر الصلح المعقود بين الطرفين. وذكر من آل جرم أمير آخر هو فضل بن حجي، ويبدو أنه وأبناء بيته تولوا منصب الإمارة بعد موت أحمد بن حجي بعد أن استهل القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، كما يشير إلى ذلك ابن فضل الله العمري. ويذكر القلقشندي أميراً آخر هو علي بن فضل بن حجي. ويبدو أن مكانة الجرميين ضعفت في إبان القرن الثامن، إذ لم يعد يمنح شيوخهم لقب الإمارة، وإنما تدنوا إلى رتبة مقدم العشير، وهو اللقب الذي كان يحمله أحد شيوخهم، علي بن فضل الجرمي، في مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. إلاّ إن منح رتبة الإمرة استمر بعد ذلك في قبيلة جرم، فقد منح الشيخ محمد بن إبراهيم الودياتي الإمرة سنة ٨٩٨هـ/١٤٩٢ - ١٤٩٣م، وكان رشحه للمنصب نائب القدس وضمنه عند السلطان، بينما رفض المرشح الذي سماه نائب غزة. ومن الجدير بالذكر أن قبيلة جرم كانت من أكبر قبائل فلسطين عدداً، يدل على ذلك اتساع الرقعة الجغرافية التي كانت تقيم عليها من جهة، وأن شيوخها منحوا لقب الإمرة، بينما منح شيوخ قبائل أُخرى في فلسطين لقب تقدمة العشير الأقل شأناً والأحط مكانة، كما رأينا ذلك لدى شيوخ بني بشارة في الجليل، من جهة أُخرى. كما أن ليس من قبيل المصادفة أن يحمل أميرها أحمد بن حجي لقب أمير عربان البلاد القبلية شأنه شأن أمراء آل فضل من آل مهنا الذين تآمروا على عربان البلاد الشمالية والشرقية. وبالإضافة إلى كل هذا فإن الكثرة العددية لهذه القبيلة تتجلى في كثرة عدد البطون المتفرعة منها، كما ورد في تقارير النسابين في القرنين السابع والثامن الهجريين، إذ عد أحدهم أكثر من عشرين بطناً من بطون هذه القبيلة. ومثل غيرها من المجموعات القبلية في فلسطين، كان عربان جرم يمارسون نمط الحياة الريفية المستقرة، وكانت لهم قرى خاصة بهم ضمن الفضاء الجغرافي الذي تتمدد فيه منازلهم. وكثيراً ما كان مشايخ جرم وأمراؤها يفرضون هيمنتهم على سكان المناطق الريفية والمدن المجاورة لهم عندما كانت هيبة السلطة المركزية تتعرض للضعف والاهتزاز، وخصوصاً في منطقتي القدس والرملة ونواحيهما. فكانوا يفرضون دفع ما عرف عند أهل فلسطين باسم «الخاوة»، التي يسميها صاحب «الأنس الجليل» بـ «المظلمة»، إذ كانوا يجبرون الفلاحين على دفع مبالغ من المال ومقادير من الغلال

والمحاصيل يحددونها هم كما شاؤوا.(٣٢)

أمّا المجموعة القبلية الثانية التي كانت تحمل اسم جرم أيضاً، فهي من بطون قضاعة، لا من طيئ، وتنسب إلى جرم بن ربان بن حلوان القضاعي. وذكر النسابون الأوائل أن لها عقباً في الشام. وبسبب اشتراك المجموعتين في اسم واحد، وبسبب التجاور في البلاد اختلط الأمر على بعض النسابين، فجعل بلاد جرم قضاعة والمناطق التي تنزلها هي نفسها بلاد جرم طيئ ومناطق انتشارها. علماً بأن بلاد جرم قضاعة كانت جبال الشراة ومنطقة الكرك إلى الشرق والجنوب الشرقي من البحر الميت. وعرف من أمرائها الأمير عمر بن فضل الذي قتل سنة ٨١١هـ/١٤٠٨ - ١٤٠٩م، فطالب بالإمرة مرشح آخر من آل جرم هو فضل بن عيسى، وكان شديد الحرص على الحصول عليها حتى قيل إنه عرض مبلغ ١٥٠,٠٠٠ درهم من الفضة يدفعها للسلطان في مقابل حصوله على منصب الإمرة.(٣٣)

(٤) آل الجيوسي وعربان جبل نابلس:

رأينا كيف ظل كل من مدينة نابلس وريفها محافظاً على طابعه العربي بعد الاجتياح الصليبي لفلسطين وعلى امتداد فترة الاحتلال حتى التحرير الصلاحي سنة ١١٨٧م. فكانت الهوية العربية هي الهوية الديموغرافية الطاغية في هذه النواحي، بينما كان الوجود الإفرنجي الأوروبي قليلاً في مدينة نابلس نفسها، وكان نادراً في الريف، ما خلا بعض المزارع والقلاع والأديرة. واستمرت الكثافة السكانية العربية على حالها، بل ازدادت في إبان العهدين الأيوبي والمملوكي. ففي حين استوعب بعض المناطق الفلسطينية، وخصوصاً مناطق السهل الساحلي، هجرات استيطانية إسلامية في إبان الأعوام الأخيرة من حكم الأيوبيين وما تلاها من فترة حكم المماليك من التركمان والأكراد الشهرزورية وغيرهما من التتار الأويراتية، فإن منطقة جبل نابلس وقراها وريفها كانت تزدحم بسكانها العرب، ولم تكن بحاجة إلى توطين إثنيات إسلامية غير عربية فيها.

من ناحية أُخرى، فإن منطقة جبل نابلس كانت من أكثر مناطق فلسطين قابلية لامتصاص موجات الهجرة القبلية العربية التي كانت سرعان ما تنتقل من نمط حياة البداوة إلى النمط المدني وحياة الاستقرار. لكن هذا الانتقال إلى النمط المعيشي الحضاري الجديد لم يلغ القيم والروابط الاجتماعية والمفاهيم الأسرية والقبلية التي كان ينتمي إليها المهاجرون قبل استقرارهم وتحولهم المدني. فعلى الرغم من تخلص سكان البلاد الأصليين من نير الاحتلال الصليبي الذي كانت الرغبة في مقاومته وإزالته هي الصمغ الذي يقوي لحمة التماسك بين أبناء المجتمع الفلسطيني، فإن الحاجة إلى مثل هذا التلاحم الاجتماعي ظلت قائمة في ظل الحكم الإسلامي الذي أعقب

التحرير، وخصوصاً أيام حكم سلاطين المماليك الذين جعلوا من البلاد ومقدراتها نهباً لخدمة أطماعهم. فقسموا خيراتها وأرضها إقطاعات منحوها لقادتهم العسكريين وكبار موظفيهم من المماليك الذين لا ينتمون إلى العرب، والذين كان يؤتى بهم من خارج الولايات الإسلامية. فلم يكن أمام أصحاب البلاد من وسيلة تحميهم من استغلال الأمراء الإقطاعيين، وتمنع عنهم ما كان يلحق بهم من ضيم ويمارس ضدهم من ظلم إلاّ الاحتماء بالقبيلة. ففي غياب التنظيمات الاجتماعية، السياسية أو الدفاعية، ظلت القبيلة هي الإطار الأمثل لضمان التكافل الاجتماعي، ولضمان الحماية للفرد والحفاظ على مصالحه ضد جشع وصلف المؤسسة الإقطاعية التي استحوذت على مقدرات الناس جميعاً.

ومن المفارقة أن نلاحظ كيف أن النقلة الحضارية التي مر بها المهاجرون من أبناء القبائل حين انتقلوا من نمط البداوة إلى النمط المدني وحياة الاستقرار، لم تساهم، كما حدث في أماكن أُخرى وفي أزمنة أُخرى، في إضعاف القبيلة كإطار اجتماعي وسياسي ودفاعي، وإنما زادت اللحمة القبلية تماسكاً، وأجبرت المواطن على التمسك بالقبيلة وبمؤسساتها كملاذ أخير يضمن له الحد الأدنى من الأمن وحماية مصالحه. فصار سكان الريف يُعرفون على أساس انتماءاتهم القبلية من دون غيرها؛ فأهل هذه القرية من بني فلان وسكان تلك من بني علان. ثم انتعش على أساس هذه الخلفية التصنيف القبلي المألوف القيسية واليمنية، والذي ظل من القوة والاستمرار بحيث لم يختف بزوال دولة المماليك، وإنما استمر طوال القرون الأربعة التي تلت في إبان الحكم العثماني، بل ظل عالقاً في الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني طوال القرن العشرين، وكان ينعكس في الصراعات التي كانت تحمل بصمات العصبية القبلية.

وعلى أساس من هذه الخلفية الاجتماعية التي تتمحور حول القبيلة دأبت الحوليات التاريخية التي تناولت تاريخ العهد المملوكي على تسمية هذه الشريحة من أهل فلسطين العرب باسم «العشير» أو «العشران»، كاسم جمعي يعني سكان القرى والأرياف الفلسطينية التي تنتمي إلى العشائر العربية. وأحياناً كانت تسميهم العربان كاسم مرادف لأبناء القبائل العربية. وإذا كانت البطون القبلية التي توطنت في قرى منطقة نابلس وتركت نمط حياة البداوة اختفى انتسابها إلى قبائلها الأصلية، وانتسبت إلى الناحية والإقليم فسميت عربان جبل نابلس، فإن بطوناً مماثلة مرت بهذه التجربة وانتقلت للعيش في القرى لم تضيّع انتماءها القبلي لحساب القرى أو لحساب الإقليم الجغرافي، وإنما ظلت تعرف بانتماءاتها القبلية. حدث ذلك مع بعض أفخاذ بني عقبة في منطقة الكرك وجبال الشراة، فصارت هذه النواحي تسمى قرى بني عقبة. فانعكس الحال إذ صار النسب القبلي يطغى على الاسم الجغرافي.

لم تسعفنا الحوليات بكثير من المعلومات المتعلقة بفئة العشير التي كانت تعيش في منطقة جبل نابلس، وانصبت المعلومات المتوفرة على أسماء بعض مقدمي العشائر أو الأمراء، أمراء العربان والعشير، الذين منحهم السلاطين، وأحياناً نائب مملكة دمشق، منصب الإمرة، أو كانت تلك المعلومات تتناول الهبّات الشعبية التي تحدث في هذه المنطقة وردات فعل الحكومة المركزية عليها، أو أنها تمحورت حول ما كانت تقوم به حكومات السلاطين أحياناً من حملات لتجنيد أهل هذه المنطقة للمشاركة في حروب الدولة ضد أعدائها الخارجيين أو ضد المتمردين في الداخل، أو ما كانت تقوم به أحياناً من حملات لجباية الأموال والحطائط الطارئة لتمويل الحملات العسكرية. وكانت هذه المعلومات، على ندرتها، متعلقة بأحداث القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين فقط، وقلما عثرنا فيما بين أيدينا من مراجع على أية إشارة تتعلق بأحداث القرنين الفائتين، السابع والثامن الهجريين/ الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، اللهم إلاّ إشارة عابرة إلى تمرد هذه العشائر، سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١ - ١٢٨٢م، هاجم أبناؤها خلاله مدينة نابلس وانتهبوها. وكان أول ذكر لهذه الشريحة من عرب فلسطين في منطقة نابلس يتعلق بأمير هذه المنطقة في إبان العقد الأول من القرن الخامس عشر، سنة ٨١٢هـ/ ١٤٠٩ - ١٤١٠م، حين استعر التمرد الذي قاده نائب دمشق الأمير شيخ المحمودي ضد السلطان في القاهرة ليقود حركة انفصالية أعلن نفسه فيها سلطاناً، إذ انقسم أهل الشام بين مؤيد للتمرد وبين موال للسلطة المركزية. فوقف عربان جبل نابلس مع التمرد وشاركوا في الهجوم على مدينة صفد في صفوف الثوار ضد نائبها الذي ظل على ولائه للسلطان، وكان شيخ جبل نابلس أبو بكر بن مشاق. وبعد ذلك بعام واحد، أي سنة ٨١٣هـ/ ١٤١٠ - ١٤١١م، وقبل أن تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في بلاد الشام في أعقاب تمرد المحمودي نائب دمشق، تفجرت حروب العصبية القبلية بين بعض عشائر جبل نابلس، ذكر منها عشيرتان هما آل عبد القادر وآل عبد الستار. وكانت يد آل عبد الستار العليا في هذا الصراع المسلح، إذ فر شيخ آل عبد القادر ورجاله من مواقعهم وعمت بعد ذلك الفوضى في جميع أرجاء المنطقة، وانقطعت الطرق والدروب، ولم يجرؤ أحد على السفر أو الخروج. لكن هزيمة الشيخ محمد بن عبد القادر، شيخ آل عبد القادر، أمام خصمه ابن عبد الستار، والذي وصف بكثرة العبث والفساد، لم تقلل فساده وشِرَّته فوسع دائرة عدوانه خارج جبل نابلس وهاجم منطقة القدس التي كانت آنذاك ضمن دائرة الهيمنة لقبيلة جرم، وقُتل ابن لأمير جرم في المواجهة بين الطرفين سنة ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م.(٣٤)

تصمت المصادر بعد هذا التاريخ، ولا تورد ذكراً ذا شأن عن عربان جبل نابلس

أو عن مشايخها لأكثر من نصف قرن. وفي تغطية القاضي ابن الجيعان أخبار الرحلة التي قام بها السلطان قايتباي إلى بلاد الشام سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م، يورد وصول السلطان إلى جلجولية، وهو في طريق عودته إلى القاهرة، حيث التقى، في ١٨ رمضان ٨٨٢هـ/ ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٤٧٧م، نائب غزة ونائب القدس ومقدم العربان ابن الجيوسي. وبعد ذلك بثلاثة أعوام سجلت الحوليات تمرداً قاده شيخ جبل نابلس، من دون أن تذكر اسمه، ضد كاشف الرملة، فقبض عليه وقيده بالأصفاد، الأمر الذي دعا حكام القاهرة إلى إرسال حملة عسكرية لتأديب المتمردين. وفي سنة ٨٩٣هـ/ ١٤٨٧ - ١٤٨٨م، نرى عربان جبل نابلس بإمرة أحد شيوخ العشائر حسن بن إسماعيل، شيخ عشيرة بني إسماعيل، يقاتلون مع غيرهم من عربان الشام في صفوف جيش نائب الشام ضد جيش بني عثمان في الجبهة الشمالية. ثم نراهم بعد ذلك بستة أعوام يقودون تمرداً ضد نائب الشام تحصنوا خلاله في منطقة عجلون.(٣٥)

في آخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وبداية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ازداد التوتر بين السلطة المركزية وأهل جبل نابلس من العشير. وكانت حاجة الدولة المتصاعدة إلى جمع الأموال، وتجنيد المقاتلين المشاة من أبناء العشائر لإرسالهم في الحملات المتوالية إلى الجبهة الشمالية، جبهة المواجهة مع سلاجقة بني عثمان، الذين أبدوا مطامعهم الإقليمية في دولة المماليك، غذت هذا التوتر وزادت في وتيرة التذمر الذي كان يتفجر على شكل تمردات مسلحة بين الحين والآخر.

ففي سنة ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧ - ١٤٩٨م، عندما أعلن الأمير أقبردي الدوادار تمرده على السلطان، وغادر القلعة نحو بلاد الشام، فدخل غزة واستولى عليها، ماجت الناس في فلسطين وبلاد الشام قلقاً إزاء ما ستسفر عنه حركة التمرد هذه. وانقسم الناس بين متعاطف مع حركة التمرد وبين باق على ولائه للسلطان. فقام شيخ بلاد نابلس الأمير ابن إسماعيل بجمع الشيوخ الموالين للسلطة المركزية ليمنعوا الدوادار المتمرد من الخروج من غزة، والتوغل شمالاً في فلسطين وبلاد الشام. لكن قوات العشائر لم تصمد أمام تقدم الدوادار وأتباعه، فوصل إلى الغور ودخل إربد ومعه عدة مئات من الفرسان. وفي السنة التالية قبض نائب دمشق على مقدمي العشائر في منطقتي البقاع وجبل نابلس حين قدموا إليه في دمشق، وكان فيهم المقدم خليل بن إسماعيل، وخليل بن شبانة، وابن الجيوسي، وطلب من كل واحد أن يدفع ١٠٠,٠٠٠ دينار عنه وعن أفراد عشيرته وبلاده، وأمر بأن يودعوا سجن القلعة حتى يدفعوا المال. ولم يفرج عنهم إلاّ بعد أن ضمن النائب دفع أغلبية الأموال التي فرضها عليهم. لكن دفع هذه الأموال لم يشفع لهم عنده، إذ أمر بقتل المقدم

خليل بن إسماعيل وغيره من مقدمي العشير.

وفي سنة ٩٠٨هـ/ ١٥٠٢ - ١٥٠٣م، خرجت حملة عسكرية من القاهرة بقيادة دوادار السلطان ومعه حشد من الأمراء والعساكر في حملة جباية جديدة للأموال من عربان جبل نابلس. ثم تلتها حملة جباية ثانية سنة ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م، عشية الاستعدادات المملوكية للتصدي لحملة بني عثمان التوسعية في شمال بلاد الشام، والتي سبقت الغزو الكبير سنة ١٥١٦. وكانت فريضة المال هذه المرة باهظة جداً بلغت ١٢٤,٠٠٠ دينار، بحيث لحق كل رب عائلة ما لا يقل عن ٢٠ ديناراً. وكان ذلك سبباً في نشوب تمرد شامل في جبل نابلس اضطرت القاهرة جرّاءه إلى إرسال جيش كامل لإخماده.(٣٦) واعتماداً على المبلغ الكلي الذي فرض على هذه العشائر، ونصيب كل رب أسرة، يمكن احتساب العدد الإجمالي للسكان؛ فإذا كان معدل أفراد الأسرة الواحدة يتراوح ما بين ٥ و٧ أنفار، فيكون عدد سكان المنطقة قبيل الاجتياح العثماني ببضع سنين، يتراوح ما بين ٣٢,٠٠٠ و٤٢,٠٠٠ نسمة، وهي أرقام تقارب إلى حد كبير التقدير الذي توصل إليه كل من هوتروث وعبد الفتاح بشأن الحجم العددي لسكان جبل نابلس في منتصف القرن السادس عشر، بناء على معطيات الدفتر المفصل، ومن خلال التقارير السابقة المتعلقة بعربان جبل نابلس، أو مَن أطلق عليهم أحياناً اسم العشير. إن هذه العشائر التي سكنت القرى والمزارع في ريف نابلس كانت تنتمي إلى عدد من البطون القبلية لم يتحدد انتماؤها القبلي الأصلي. ومع ذلك أمكن معرفة أسماء عدد من هذه البطون، كما دل على ذلك أسماء الشيوخ الذين عُيّنوا أمراء أو مقدمين من السلطة المركزية أو ممثليها في نيابة دمشق. وكانت هذه البطون هي: بنو إسماعيل؛ بنو عبد القادر؛ بنو الجيوسي؛ بنو شبانة؛ بنو مشاق؛ بنو عبد الستار. وعلى عادة أصحاب الإمرة من المماليك الذين منحهم السلاطين إقطاعات في بلاد الشام، كان مقدمو العشائر من جبل نابلس يقيمون أحياناً بالمدن المركزية وخصوصاً بدمشق، عاصمة نيابة الشام، التي فضلوا سكناها على سكنى قراهم أو حتى مدينة نابلس نفسها، مركز هذه الناحية.(٣٧)

(٥) بنو حارثة وآل طرباي:

إحدى القبائل العربية التي أدت دوراً على المسرح السياسي في فلسطين منذ مطلع القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. ولم يستطع القلقشندي (توفي سنة ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)، فيما توفر لديه من مصادر، أن يحدد نسب بني حارثة، وإلى أي قبيلة من القبائل ينتسبون. غير أن بعض التقارير التي ساقها في موضع آخر كان يوحي بأنهم كانوا أحد البطون التي تنتمي إلى قبيلة طيئ. وكانت جنين وناحيتها هي البلاد

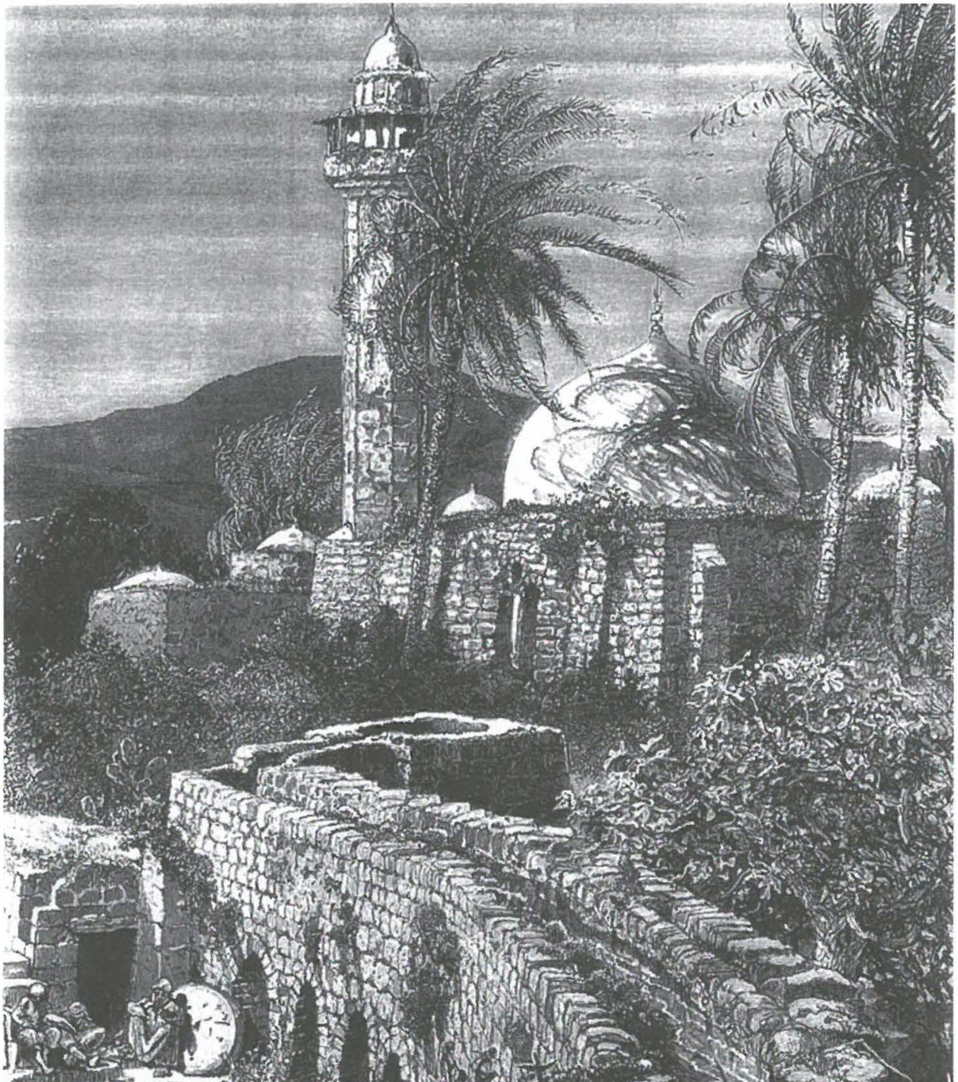
والمنازل التي كان بنو حارثة ينزلونها. وكان أول نشاط سجلته الحوليات التاريخية لهم يرجع إلى سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠ - ١٤٠١م، على خلفية اجتياح المغول العسكري لبلاد الشام بقيادة تيمورلنك، وعلى خلفية الهزيمة المنكرة التي لحقت بعسكر المماليك، فولوا مدبرين لا يلوون على شيء، همُّ أحدهم النجاة بنفسه، فأصبحوا من ثم فريسة سهلة للأعراب وقطاع الطرق واللصوص. ويبدو أن شيوخ بني حارثة استغلوا هذا الفراغ السياسي الذي أحدثته هزيمة المماليك، فاجتاحوا مملكة صفد، وجبوا الضريبة من أهلها، ووضعوا أيديهم على حصة أصحاب الإقطاعات من المماليك من المحاصيل الزراعية. كما كان لهم دور بارز في ابتزاز الجنود المماليك الفارين من الجبهة، حتى إنه قلما نجا أحد من سلبهم وابتزازهم. ظل بنو حارثة يسيطرون على بلاد صفد إلى أن وصل إليها الأمير دقماق المحمدي، الذي عيّنه السلطان بعد أن غادر تيمورلنك وجيشه بلاد الشام عائداً إلى المشرق. ويبدو أن بني حارثة لم يفاجأوا بقدوم نائب السلطان في محاولة لاستعادة السيطرة على نيابة صفد، فتصدوا له وقتلوا من مماليكه بضعة عشر رجلاً، ومنعوه من اقتحام مدينة صفد. فاستنجد دقماق، النائب الجديد، بزميله الأمير شيخ المحمودي، نائب طرابلس. فاجتمعت عساكرهما معاً وهاجموا مقاتلي بني حارثة الذين كان يقودهم شيخ العشيرة مُتَيْريك (أو مُثير بك في بعض المراجع)، فقتل عدد من رجاله، ووقع له ولدان في الأسر تم إعدامهما، واستولى دقماق وشيخ المحمودي على ٦٠٠٠ بعير للشيخ متيريك. لكن السلطان في القاهرة لم يشأ أن يستمر التوتر مع بني حارثة، فبعث برسالة ترضية إلى الشيخ متيريك طيّب فيها خاطره، وأوعز إلى نائبيه دقماق وشيخ أن يعيدا لشيخ بني حارثة الجمال التي غنماها. إلاّ إن الغنيمة المسلوبة لم ترد إلى متيريك، فاستمر بعد الهزيمة يناوش النائب في صفد ويهاجم بلاده، وظل على ذلك حتى وقع في الأسر، وأمر نائب صفد الجديد سودون الحمزاوي بإعدامه سنة ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢ - ١٤٠٣م. ويبدو أن زعيماً آخر من بني حارثة تولى المشيخة في القبيلة بعد مقتل متيريك وهو الشيخ فواز الذي استمر هو الآخر في نهج سلفه مستفيداً من اضطراب حبل الأمن وانتشار القلاقل في بلاد الشام بعد تمرد شيخ المحمودي الذي كان تولى نيابة دمشق. وعندما عزم السلطان فرج بن برقوق على زيارة بلاد الشام بعد مصالحته النائب المتمرد شيخ المحمودي أعطيت الأوامر بإخماد العصيان والقضاء على المتمردين، فكان شيخ بني حارثة الأمير فواز أول ضحايا هذه الحملة، إذ توجه عسكر مملوكي إلى الرملة وقبض عليه وتم شنقه سنة ٨٠٩هـ/ ١٤٠٧م.

بعد ذلك نرى بني حارثة تحت زعامة الشيخ حسن بن قاسم بن متيريك، حفيد متيريك الحارثي، الآنف الذكر، والذي منح على ما يبدو رتبة مقدم العشير قبل ذلك،

يحاربون في صفوف نائب دمشق شيخ المحمودي الذي أعلن عصيانه على سلطان القاهرة وأعلن نفسه سلطاناً، عندما أرسل جيش دمشق لإخضاع نائب صفد الذي كان موالياً لسلاطين القاهرة. لكن قوات التحالف لم تنجح في إتمام مهمتها بإخضاع نيابة صفد، فتراجعت وطوقت المدينة، وقطعت عنها بذلك المؤن والإمدادات.

تنطمس أخبار بني حارثة بعد سنة ٨١٢هـ/١٤٠٩ - ١٤١٠م، ولم يرد في المصادر أي ذكر لهم لأكثر من سبعين عاماً بعد هذا التاريخ. ثم يطلع علينا المؤرخ الشامي شمس الدين محمد بن طولون بخبر نادر تفرد بذكره، يستدل منه على استمرارية الدور السياسي والعسكري وربما الإداري، الذي استمر بنو حارثة يقومون به خلال القرن الأخير للحكم المملوكي. ويقول ابن طولون وهو يسجل أحداث جمادى الثانية ٨٨٥هـ/آب (أغسطس) ١٤٨٠م: «وفي ليلة الأحد سادسه، سافر حاجب الحجّاب وابن شادبك الأستادار إلى مرج بَني عامر ليسلّما البلاد لابن طراباي عوضاً عن أبيه المقتول، بإشارة دوادار السلطان الكبير.»(٣٨) إن أول ما يستدل عليه من هذا الخبر أن أسرة ابن طراباي التي كانت تتزعم بني حارثة كانت تنزل مرج ابن عامر، وهذا ما يقوي صحة الرواية التي أوردها القلقشندي عن المنازل والبلاد التي تقيم بها هذه القبيلة. أمّا الأمر الثاني فكان يتعلق بالرتبة التي حظي بها شيوخ هذه الأسرة في سلّم إمارة العربان بدليل كبر حجم الإقطاع الذي منح لأمراء الأسرة، والذي شمل، على الأقل وفقاً لنص الخبر، كل أراضي مرج ابن عامر. وأمّا الأمر الثالث فمتعلق بموقف بني حارثة الموالي للسلطة المركزية في القاهرة، فجاء منح ابن طراباي الإقطاع مكافأة له على موقف أبيه المقتول، الذي قتل، على ما يبدو، في التمرد الجارف الذي شهدته فلسطين في هذه السنة، وقاده عربان جبل نابلس، الأمر الذي اضطر حكومة السلطان في القاهرة إلى الاستعانة بنائب دمشق وعساكره على إخماد التمرد وتحرير الرهائن من كبار موظفي الدولة، ممن احتجزهم زعماء تمرد جبل نابلس. وليس من المستبعد أن يكون أمير بني حارثة المقتول استُنفر هو الآخر دعماً للسلطان.

بدأ نجم آل طراباي، زعماء بني حارثة، في الصعود، حتى غدوا القوة القبلية الأولى في فلسطين منذ مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. وأوكلت إلى أمرائهم حراسة الطرق، وتأمين السابلة على الدرب السلطاني الواصل بين القاهرة ودمشق، وعلى درب الحج الشامي من دمشق إلى الحجاز. ويبدو أن سلاطين بني عثمان الأوائل أقروا أمراء الأسرة الحارثية في هذه الوظيفة الرسمية، لأنهم كانوا يثقون بولائهم للدولة الجديدة واطمأنوا إلى تعاونهم معهم منذ دخولهم بلاد الشام في طريقهم لغزو القاهرة عاصمة دولة المماليك. ويشير المؤرخ ابن طولون إلى الرسالة التي بعث بها السلطان سليم، غداة انتصاره في المعركة بشأن القاهرة، إلى ابن طراباي



Jenin 1875 - 1880 جنين

بصفته أميراً للدربين، يبشره بالانتصار، ويخبره بفرار بعض الأمراء الجراكسة من القاهرة متجهين نحو بلاد الشام، ويطلب منه ترصد هؤلاء الفارين، والقبض على أعيانهم وإرسالهم إليه في القاهرة، وإن كان المقبوض عليهم من عامة أمراء المماليك، فالإجهاز عليهم. وفي هذا السياق ليس هناك ما يثبت أن ابن طراباي، أمير بني حارثة، هو الذي كان تولى نيابة صفد أول مرة سنة ٩٢١هـ، وثاني مرة سنة ٩٢٣هـ (وهي سنة الفتح العثماني)، وأن حامل هذا الاسم الذي تولى النيابة إنما كان أحد الأمراء المماليك، ولم يكن يمت بصلة لا إلى العرب ولا إلى بني حارثة على وجه التحديد.

وعلى خلفية الإخلاص الذي أبداه أمراء الأسرة الحارثية للسلطان العثماني في أعوام الفتح الأولى، وبسبب دورهم في إخماد التمرد القبلي الكبير الذي شارك بعض القبائل الفلسطينية فيه، كعربان بني عطية وعربان بني عطا وقبيلة السوالم، سنة ٩٢٦هـ/ ١٥١٩ - ١٥٢٠م، أسند السلطان سليمان القانوني إلى ابن طراباي مهمة جمع الضرائب في فلسطين بعد أن جعله أكبر ملتزمي الضرائب في بلاد الشام جميعاً. ثم وسع نطاق إمارته لتشمل عربان جبل نابلس، إذ يرد في بعض الوثائق العثمانية أن ابن طراباي كان شيخ عرب جبل نابلس، إضافة إلى إمارته للأسرة الحارثية. ويبيّن دفتر الطابو لسنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨ - ١٥٣٩م كشفاً بأسماء القرى والمزارع التي كانت ضرائبها في عهدة أمير الأسرة طراباي بن قراجة. وكانت هذه القرى موزعة بين ست نواح من مناطق فلسطين، بالإضافة إلى منطقة الغور الشمالي وبعض النواحي الأخرى التي كانت ضمن الصلاحية الإدارية لولاية دمشق. ولم يقتصر التزام الأمير الحارثي على القرى والمزارع فحسب، بل شمل أيضاً البطون البدوية التي كانت في هذه النواحي، مثل بني زيد، والعمور، وبني زير، والظهور، والعمرات، وغيرهم، وبلغ عدد هذه البطون اثني عشر بطناً. وبالإضافة إلى ذلك منح هذا الأمير إقطاعاً مهماً، وكان من أبرز أصحاب التيمار، علماً بأن إمارة الدربين التي كانت موكلة إلى أمراء الأسرة الحارثية عشية الاحتلال العثماني لفلسطين، وبالتحديد حراسة طريق دمشق - القاهرة، ظلت موكلة إليهم في إبان الفترة العثمانية. كما كانوا مسؤولين عن صيانة المنشآت والجسور والأبراج المنتشرة على امتداد الطريق المذكورة، من غزة جنوباً حتى القنيطرة في وسط هضبة الجولان.(٣٩)

(٦) بنو العائذ:

أحد بطون قبيلة جذام التي كانت تشكل مع ما تفرع من بطونها قبل الغزو الصليبي أكبر التجمعات القبلية العربية في فلسطين، ولا سيما أيام الراشدين والأمويين

والعباسيين، قبل أن يفرض بنو الجراح الطائيون هيمنتهم على فلسطين. وكان لبني العائد حضور قوي في فلسطين منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي. وقد ذكر ابن شاهين الظاهري أن بني العائد التزموا ١٠٠٠ فارس في مقابل الإمرة التي كان يمنحها السلطان لشيوخهم. فلمّا زار الظاهر بيبرس مدينة غزة، سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، وأراد تنظيم العلاقة بين دولته، دولة المماليك الفتية، وبين قبائل فلسطين، كان عرب العائد وعرب جرم وعرب ثعلبة أول من أُدمج ضمن الإطار التنظيمي المعروف بإمرة العرب، إذ خلع السلطان على أمراء هذه القبائل وضمّنهم البلاد وألزمهم بتأدية ضرائبهم (زكاة مواشيهم) للدولة، وكذلك بخدمات البريد وتجهيز الخيول اللازمة لهذه المؤسسة. ولعل إلزام بني العائد وجرم وثعلبة بخدمة البريد توحي بمنازلهم والبلاد التي يقيمون فيها قريباً من الدرب السلطاني بين مصر والشام، إن لم يكونوا يسيطرون فعلاً على مسار هذا الدرب. ولا توضح روايات كتب الأنساب بالتفصيل المناطق التي سكنها بنو العائد، وتكتفي بذكر تعميمي للنواحي التي سكنوها، كقول ابن خلدون إن مساكن العائد فيما بين بلبيس من الديار المصرية إلى عقبة أيلة إلى الكرك من ناحية فلسطين. وتعوض الروايات التاريخية في هذا المجال ما أخلت به روايات الأنساب. ففي تغطيتها مجريات الأحداث تزودنا بعض الإشارات عن البيئة المكانية والسكنية لهذه القبائل؛ فعندما يتحدث المقريزي عن حروب العصبية التي نشبت في أواخر أربعينيات القرن التاسع (٨٤٧هـ/ ١٤٤٣م) في فلسطين بين قبيلتي العائد وجرم، يذكر أن مسرح هذا الصراع الدامي كان في مثلث غزة - القدس - الرملة، وفي هذا دليل واضح يبين المناطق التي كانت تسكنها هاتان القبيلتان. وهذا لا ينفي طبعاً ما ذكره النسابون عن امتداد قبيلة العائد جغرافياً ما بين بلبيس في مصر وبين أيلة والكرك، لأنها لم تكن قبيلة محلية، وكانت منازلها تتوزع ما بين القسم الجنوبي في فلسطين حتى الشرقية في مصر. وكان لبنى العائد أمير واحد يجمع بين شقي القبيلة في ناحيتيها، في الشق المصري والشق الفلسطيني؛ لأن الانتشار القبلي لم تكن تقيده حدود الولايات الإدارية أو السياسية.(٤٠)

(٧) بنو عُقبة:

أحد بطون جذام، ممن كان وجودهم قديماً في فلسطين سبق الفتح الإسلامي بزمن طويل. وذكر ابن خلدون في كتاب «العبر» أن ديارهم كانت تمتد من الكرك حتى تخوم الحجاز، لكن منازلهم لم تكن محصورة في هذه البقعة فحسب. صحيح أن بؤرة وجودهم كانت الكرك وضاحيتها، لكنهم تمددوا شمالاً على امتداد منطقتي البلقاء والغور حتى حسبان، حيث مصب نهر الأزرق في نهر الأردن جهة الغور

الشمالي. وكانت مواقعهم هذه التي تمتد على طول درب الحج الشامي من جهة، ووجودهم في المنطقة الممتدة من عقبة أيلة إلى حدود الحجاز من جهة أُخرى، مكنتهم من التحكم في موكبي الحاج المصري والحاج الشامي على حد سواء. ولهذا السبب فقدْ أنيطت بهم مسؤولية حراسة الحجاج والمسافرين الذين يسلكون هذه الطريق. فعندما دخل الظاهر بيبرس قلعة الكرك، سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، بعد أن اغتال حاكمها الملك المغيث، الأيوبي النسب، وزع على قادة الأجناد وعلى شيوخ العربان مناشير الإقطاع، وحملهم مسؤولية «دَرْك» (حفظ الأمن) البلاد، وحراسة السالكين لطرقها وفجاجها، وأوكل ذلك إلى أمير بني عقبة، سابق الدين عُبَيَّة، الذي بقي في منصب الإمارة حتى سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م، في أيام سلطنة قلاوون الألفي. وظل أمراء بني عقبة أوفياء للسلطان وأوفياء لتعهداتهم تجاهه. فعندما زار الظاهر بيبرس بلدة الشوبك، سنة ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥ - ١٢٧٦م، وجد أمير بني عقبة في استقباله ومعه الخيول والهجائن التي كان التزمها كجزء من مقتضيات إقراره في منصب الإمارة على قومه. ولمّا غضب السلطان الناصر ابن محمد على نائب حلب الأمير قراسنقر وقرر القبض عليه، أوعز إلى أمير بني عقبة، الذي كان رجاله يتحكمون في طريق الحاج الشامي، أن يقبض عليه وهو عائد من أداء فريضة الحج، لكن قراسنقر لم يقع في الكمين الذي نصب له، لأنه انحرف عن الطريق وسلك مسلكاً آخر. ولم يكن ولاء بني عقبة لسلاطين المماليك في القاهرة متعلقاً بهذا السلطان أو ذاك، أو بهذا الأمير أو غيره، وإنما كان ولاء مطلقاً لا يقيد بشخص أو بزمن. فحين تمرد الأمير سيف الدين منطاش (تَمُربغا الأفضلي) على السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٩م واستولى على السلطنة في القاهرة، وسجن برقوق في قلعة الكرك، أعلن أمير بني عقبة، المدعو ابن خاطر، دعمه للسلطان المخلوع بعد أن أفلت من سجنه.

كان لقب الإمارة الذي منحه السلاطين لشيوخ بني عقبة يقترن بألقاب التشريف التي تغدق على شيوخ العرب أو على فرسان المماليك الذين يحظون بهذه الرتبة. لكن لا تتوفر الأدلة التي تثبت أن كل من تولوا الإمارة على عربان بني عقبة حصلوا على ألقاب التشريف. غير أن الصفدي يذكر الأمير شطي بن عُبَيّة، الذي كان أميراً سنة ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨ - ١٣٣٩م، وتوفي سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م، أنه كان يحمل اللقب التشريفي بدر الدين، وأنه حظي بتقدير غير مسبوق من السلاطين حتى ساووا بينه وبين أمراء العرب من أسرة آل مُهنا في المكانة. وكان لقب التشريف منح أول مرة في أيام الظاهر بيبرس، حين منح الأمير عبيّة بن عقبة الإمارة، وحمل لقب سابق الدين. ومن الناحية العددية كانت قبيلة بني عقبة متوسطة الحجم، ولم تكن بحجم قبائل أُخرى في فلسطين، مثل قبائل جرم أو العائد أو جذام. وكان عدد الفرسان

الذين يجب أن تضعهم في تصرف السلاطين، مانحي رتبة الإمرة، عند الحاجة، يقل عن ١٠٠٠ فارس، وكان أقصى عدد تقدمه لا يتجاوز الـ ٤٠٠ فارس. ولذا فقد كانت بالاشتراك مع قبيلة بني مهدي تقدمان معاً ١٠٠٠ فارس.

وذكرت المصادر التاريخية عدداً من شيوخ بني عقبة ممن تولوا منصب الإمارة منذ بداية الفترة المملوكية. وكان أولهم الأمير سابق الدين عبية بن عقبة، الذي منح الإمارة أيام الظاهر بيبرس، واستمر في منصبه هذا إلى ما بعد تولي السلطان قلاوون الألفي السلطة. ثم ذكر الأمير شطي بن عبية، أحد أبناء الأمير السابق، وهو مثل أبيه حظي بلقب التشريف كما أسلفنا، وظل في منصب الإمارة حتى وفاته سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م. كذلك ذكر الأمير خاطر الذي قتله نائب الكرك طغاي تَمّر القبلاوي غيلة وغدراً، وهو في ضيافته في قصره في قلعة الكرك مع اثنين من أبنائه سنة ٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م. فتولى الإمارة بعده أحد أبنائه الأمير منجد بن خاطر، وكان في منصب الإمارة سنة ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩ - ١٤٠٠م. ثم جاء بعده أحد أبنائه، لكن المصادر أغفلت ذكر اسمه ولم تذكر تاريخ تسلمه الإمارة.[٤١]

(٨) بنو مهدي:

من البطون الكبرى لجذام. كانت منازلهم في هذه الفترة في البلقاء التي سكنها عامة بطونهم التي زادت على ١٦ بطناً. وكانت طائفة أُخرى من بني مهدي تسكن في نواحي الكرك. وامتدت مساكنها شمالاً، فكان بعض بطونها يقيم بمنطقة الغور الأوسط والشمالي في جوار بني حارثة. حظي بنو مهدي بمنصب الإمارة في وقت مبكر من أيام دولة المماليك. فعندما استولى الظاهر بيبرس على الكرك، سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٣م، أحضر أمير بني عقبة وغيره من أمراء بني مهدي وألزمهم بخفر البلاد حتى الحجاز. وقد كانوا يشاركون جيرانهم بني عقبة في خفارة درب الحج والطريق بين الشام والحجاز. وكان منصب الإمرة يقسم بين أربعة من شيوخ بني مهدي. ونقل القلقشندي عن ابن ناظر الجيش أسماء الشيوخ الأربعة الذين اقتسموا منصب الإمارة في زمانه. وأحياناً كان يتقلص هذا العدد، فتقسم الإمارة بين اثنين من مشايخهم مناصفة. لكن اقتسام الإمرة لم يكن قاعدة ثابتة، ولدينا ما يبيّن أن شخصاً واحداً فقط قد تولاها، كما حدث سنة ٨١٩هـ/ ١٤١٦م عندما أسندت الإمارة إلى الشيخ مانع بن سنيد بعد موت سلفه محمد بن هيازع. وذكر ابن شاهين الظاهري أن أعداد العساكر الذين التزم بهم أمراء بني مهدي للسلطان كان أقل من ١٠٠٠ فارس، فشاركهم جيرانهم بنو عقبة في توفية الـ ١٠٠٠ فارس الذين التزمهم الطرفان. وكان هذا التخفيف في الأعباء العسكرية الملقاة على هاتين القبيلتين، على ما يبدو، بسبب

الالتزامات الأمنية من خفارة مواكب الحج وضمان الأمن والسلامة لقوافل التجار والمسافرين بين بلاد الشام وبلاد الحجاز، وهي المهمات التي كلفوها منذ أيام الظاهر بيبرس. علماً بأن بني مهدي كانوا يساهمون، كغيرهم من عربان المنطقة، في الدفاع عن البلاد كلما تعرضت لتهديد أجنبي، كما حدث سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠ - ١٤٠١م عندما كانت مدينة دمشق تتعرض لتهديد تيمورلنك، إذ أرسل السلطان أحد أمراء عسكره نحو منطقة الأغوار، فجمع خلقاً كثيراً من الفرسان من عرب آل علي وبني مهدي وبني حارثة وغيرهم، وأغار بهم على حشد من عساكر المغول كانوا يستعدون للهجوم على دمشق، قدر عددهم بأكثر من ٢٠٠٠ مقاتل. فقتل الفرسان العرب معظمهم، وأخذوا أسلابهم وما كان معهم من أموال كانوا نهبوها من حلب.[٤٢]

علاقة الدولة بالعربان: مؤسسة إمرة العرب

ينقل مصطفى الحياري عن مخطوطة لكتاب «البرق الشامي» ما يشي بنية السلطان صلاح الدين ضبط العلاقة بين الدولة والقبائل العربية في بلاد الشام. ففي مرسوم التعيين (المنشور) الذي أصدره سنة ٥٧٨هـ/ ١١٨٢ - ١١٨٣م إلى أحد رجاله، شمس الدين ابن المقدم، ليكون نائبه في دمشق، يخوله صلاحية النظر في شؤون قبائل العرب، بصفته مُحكِّماً فيما بينهم جميعاً، يبتّ مقدار ما يمنحون من عطاء، ويحدد مقادير ما يجبى منهم كل عام. وعلى الرغم من أن المنشور لم يتطرق إلى أسماء القبائل وأماكن سكناها، ولم يحدد إطاراً للعلاقة بها وطبيعتها، فإنه يعتبر بمثابة الإرهاصات الأولى التي شكلت الصيغة المبكرة لنمط العلاقة بين القبائل والدولة. وإذا كان قرار صلاح الدين تميز بالتعميم لا التخصيص، فإن أخاه الملك العادل الذي خلفه في السلطنة قام بتعيين أول أمير للعرب. وبهذا يكون وضع حجر الأساس لمؤسسة رسمية سلطانية صارت تعرف بـ «إمارة العرب»، إذ أنعم بمنصب الإمارة على الشيخ حديثة، شيخ آل فضل الربعيين. وفي هذا الصدد ينقل ابن فضل الله العمري عن سلفه المؤرخ الحمداني أن أحداً من العرب لم يتقلد منصب الإمرة على العرب بمنشور صادر عن السلطان إلاّ أيام الملك العادل. ثم درج ملوك الأسرة الأيوبية بعد موت العادل على تعيين أمراء العرب في بلاد الشام بغض النظر إن كان قرار تعيينهم يصدر عن القاهرة أم دمشق أم حلب. وظل الأمر على هذا الحال حتى سقوط الأسرة الأيوبية وقيام سلطنة المماليك.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مؤسسة الإمارة لم تكن اختراعاً ابتدعه ملوك الأسرة الأيوبية، وإنما كانت مؤسسة قديمة، لكن الجديد الذي أتى به الأيوبيون

أنهم جعلوها مؤسسة سلطانية تشمل كل قبائل العرب في بلاد الشام، بل جميع أقاليم مملكتهم، بعد أن كانت مؤسسة قطرية محلية يبت بشأنها الحاكم المحلي لتلك المنطقة، أو الجهة الإقليمية صاحبة النفوذ السياسي فيها. وكانت إمارة الذين اشتهروا باسم أمراء الغرب هي النموذج الأمثل، بل النموذج الوحيد لمؤسسة إمارة العرب في بلاد الشام، قبل قيام سلطنة الملك العادل الأيوبي بأكثر من نصف قرن. ففي منشور صادر سنة ٥٤٢هـ/ ١١٤٧ - ١١٤٨م عن حاكم دمشق السلجوقي، الأمير محمد ابن تاج الملوك بوري ابن ظهير الدين طغتكين - أتابك الملك دقاق بن تتش - تخويل للأمير بحتر بن علي، زعيم العربان في ناحية بيروت، أن يستمر في ممارسة صلاحياته السابقة، وأن يستغل خراج نواح وقرى بعينها لمصلحته على ما كان عليه الحال من قبل، أيام الحاكم المتوفى ظهير الدين طغتكين. ولمّا دخلت إمارة دمشق في طاعة الملك المجاهد نور الدين زنكي، سنة ٥٤٩هـ/ ١١٥٤ - ١١٥٥م، بادر إلى إصدار منشور منح بموجبه الشيخ كرامة بن بحتر إمرة العرب، وأقره فيه على إمرته، واعترف بما في يده من مناطق النفوذ مع توسعة هذه المناطق مكافأة له على ولائه، ومفارقته لولاء حكام الفرنجة الذين كانوا يسيطرون على منطقة بيروت وما جاورها. وعندما حرر السلطان صلاح الدين بيروت وناحيتها سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م، أصدر منشوراً يقر فيه الأمير حجي بن كرامة بن بحتر على الإمرة التي كانت في يده ويد أبيه من قبله. ولمّا قام الملك الأفضل ابن صلاح الدين ملكاً على دمشق بعد وفاة أبيه جدد لحجي بن كرامة منشوراً باستمراره في الإمرة. وعندما آلت السلطنة إلى الملك العزيز عثمان ابن الملك العادل سنة ٦١٩هـ/ ١٢٢٢م، جدد إمرة الأمير حجي هذا، بل طلب من الفرنجة، الذين انتقلت إليهم السيطرة على منطقة بيروت بحكم الهدنة المعقودة بين الطرفين، أن يبقوا الأمير حجي في إمارته وألاّ ينتقصوا مساحة إقطاعه السابق. ثم توالى إصدار المناشير إلى الأمراء من آل بحتر أمراء العرب من حكام الأسرة الأيوبية الذين تعاقبوا على الحكم حتى آخرهم الملك الصالح إسماعيل وابن أخيه الملك الصالح نجم الدين أيوب الذي تسلطن على مصر وبلاد الشام. ومما يلفت النظر في هذا السياق أن إمرة العرب لآل بحتر لم تنقطع لحظة واحدة، حتى في فترة الاجتياح المغولي لدمشق وبلاد الشام، إذ أورد المؤرخ صالح بن يحيى أن منشوراً يقر أمير آل بحتر على إمرته صدر عن هولاكو نفسه، ملك التتار. ولمّا قامت دولة المماليك سار الظاهر بيبرس على نهج أسلافه من حكام بني أيوب، وأقر شيوخ الأسرة على إمارتهم. ومن ثم صارت إمرة العرب إحدى المؤسسات الرسمية بعد أن تخطت نطاق الإقليمية، وصارت مؤسسة تنظم علاقة الدولة بالمجموعات القبلية العربية وغير العربية من التركمان والأكراد، لا في منطقة بيروت وحدها فقط، بل أيضاً في باقي أجزاء

الإمبراطورية المملوكية في مصر والحجاز وبلاد الشام. ففي سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠ - ١٢٦١م، كتب الظاهر بيبرس منشور الإمرة على جميع العربان للأمير شرف الدين عيسى بن مهنا، وأحضر أمراء العرب وأجرى إقطاعاتهم، وسلمهم خفر البلاد، وألزمهم بحفظها حتى حدود العراق.(٤٣)

مؤسسة الإمرة ومتعلقاتها

مصطلح الإمارة والإمرة والأمير كان دائماً مصطلحاً يدل على الصلة الوثيقة بشؤون الحكم والإدارة في دولة الإسلام منذ نشأتها حتى نهاية دولة المماليك. فالأمير في الأصل كان لقباً يطلق على قائد الجيش عامة، أو على أي شخص يقود حملة أو غارة عسكرية. ثم توسع استخدام هذا المصطلح ليشمل حكام الألوية وولاة المدن والنواحي عامة، لأن الرعيل الأول من الولاة الإداريين كانوا، في الغالب، هم القادة العسكريون الذين فتحوا تلك المناطق والبلاد، وظلوا بعد إسناد المهمات الإدارية إليهم مسؤولين عن الشؤون الأمنية، وظلت القيادة العسكرية في يدهم. ولعل لقب أمير المؤمنين، الذي لقب به الخلفاء المسلمون في كل العهود الإسلامية، كان يدور ضمن هذا المفهوم. ويجب في هذا الصدد أن نوضح أن مصطلح الإمارة والأمير لم يكن ذا صلة بالأنساب أو الأحساب، ولم يكن يطلق على أبناء الأسر الحاكمة لمجرد انتمائهم إلى أسر ذات أصل نبيل أو محتد شريف. وليس أدل على ذلك من حقيقة اختيار مصطلح آخر غير الإمرة يطلق على ذرية العلويين ومن بعدهم العباسيين بسبب أحسابهم وأنسابهم النبيلة المرتبطة بقرابتهم إلى الرسول الكريم (ص)، فأطلق عليهم لقب الأشراف لا الأمراء.

فليس من قبيل المصادفة أن يطلق هذا المصطلح على شيوخ القبائل الذين تولوا هذا المنصب، لأنه كان وظيفة سلطانية لها بعد أمني عسكري وبعد إداري يمارسه الأمير المعيّن داخل قبيلته أو مجموعة القبائل الداخلة ضمن مسؤوليته. ومن هذا المنطلق كان السلطان هو صاحب الصلاحية الأولى والأخيرة في تعيين أمراء العرب في هذه الوظيفة، كونها إحدى فئات الوظائف المصنفة تحت باب «أرباب السيوف». ومثلما كانت صلاحية التعيين في هذه الوظيفة ترجع إلى السلطان، فإن صلاحية عزل أمراء العرب كانت عائدة إليه كذلك، وقراره في هذا السياق هو القرار الفيصل. ومع ذلك فإن صلاحية العزل والتعيين كانت تؤول أحياناً إلى أحد نواب السلطان في الأقاليم، أو ما كان يسمى الممالك، كنائبه في مملكة دمشق. فلمّا توفي أحد أمراء العرب علاء الدين علي ابن زين الدين، الذي ينتسب إلى بني بُحتر، الآنف ذكرهم،

أصدر نائب السلطان في دمشق الأمير بيدمر العلائي منشوراً بتعيين شخص آخر، ونقل إليه إقطاع الأمير المتوفى. وعندما أخفق الأمير الجديد في الإيفاء بالتزامات الوظيفة المتعلقة بحفظ الأمن (الدرك)، كتب النائب محضراً بغيبته، وأمر باسترجاع ما منحه من إقطاع، وأعطاه لأحد أبناء الأمير المعزول، وكان ذلك سنة ٧٦٢هـ/ ١٣٦٠ - ١٣٦١م.

وكان مَثَل الأمراء في العزل والتعيين كمثل مقدمي العشير، وهي التسمية التي أطلقت على مشايخ أبناء القبائل الذين توطنوا في القرى والأرياف وانتقلوا إلى نمط الحياة المدنية بعد أن تخلوا عن نمط البداوة. وكانت قرى منطقة جبل نابلس في فلسطين أحد النماذج البارزة لهذه الفئة من الأعراب أبناء القبائل، شأنها شأن مناطق أُخرى مماثلة لها في نواحي دمشق وسهل البقاع، كناحية المرج والزبداني ووادي التيم. فكان الشيوخ الذين يعيّنون في وظيفة التقدمة في هذه المناطق، والذين يطلق عليهم اسم مقدم العشير تمييزاً لهم من لقب أمير العرب أو أمير العربان، يتم تعيينهم بمرسوم يصدر عن الأبواب السلطانية.(٤٤)

كانت إمرة العرب مؤسسة تحكمها الأعراف والتقاليد الإقطاعية التي انتعشت في إبان العصر المملوكي. فكان الشيخ الذي يقع عليه اختيار السلطان لتنصيبه في منصب الإمرة يعطى واحدة من رتب أمراء المماليك وأجنادهم. وكانت أعلى رتبة حصل عليها أمير العرب هي أمير برتبة طبلخاناه، وتأتي هذه الرتبة في المقام الثاني في سلّم الرتب العسكرية الإقطاعية الخمس بعد أمير مئة مقدم ألف. وكان عدد قادة المماليك الذين كانوا يحملون هذه الرتبة لا يتجاوز الأربعين أميراً، يكون في خدمة كل واحد منهم أربعون مملوكاً، وتدق بباب بيته ثلاثة أحمال من الطبول على ظهور البغال أو الإبل ونفيران اثنان، ثم تقلصت أحمال الطبول واقتصرت على حملين فقط. وكانت هذه الفئة من أمراء العرب هي الفئة الممتازة بين الأمراء، ثم يليها أمراء برتبة أمراء عشرين أو أمراء عشرة. فكان حجم الإقطاع الذي يمنح لهؤلاء الأمراء يوازي رتبة الإمارة التي حصلوا عليها. وكان ذوو الرتب الأدنى في الإمارة يرشحون للترقية إلى رتبة أعلى إذا نالوا رضا السلطان أو نوابه وأثبتوا إخلاصهم في خدمة السلطان. فعندما هُزم جيش السلطان الناصر محمد أمام جيش قازان، ملك التتار، بالقرب من حمص سنة ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م، وهام الجند الفارون على وجوههم في جبل كسروان في لبنان، هاجمهم سكان الجبل من الدروز وغيرهم من العربان وسلبوهم وقتلوهم. فاحتمى بعض الناجين منهم بأمير العرب ناهض الدين بحتر ابن زين الدين صالح بن علي بن بحتر، فأجارهم وقدم لهم العون والحماية هو وابن عمه الأمير علاء الدين بن حسن بن صبح. فلمّا علم نائب دمشق بصنيع هذين الأميرين بلّغ السلطان بما فعلاه فكافأهما

الأخير على عملهما، وأصدر إلى كل منهما منشوراً رفع فيه رتبته إلى رتبة إمرة طبلخاناه، فتسلما هذا الترفيع في حفل أُجري لهما في دمشق، ثم زيد في حجم إقطاعيهما وفقاً لهذه الترقية. وانعكس التفاوت في رتب الإمارة التي أغدقت على شيوخ القبائل في المناشير التي أصدرها السلاطين إيذاناً بتعيينهم في منصب الإمارة. فتجلى ذلكَ في عدد الألقاب التي اشتملها التعيين، وفي ماهية تلك الألقاب ومدلولاتها. ففي حين بلغ عدد الألقاب التي حازها الأمير، أي أمير من آل فضل، ٢٣ لقباً، تدنت ألقاب أمراء آل مراء إلى ١٨ لقباً، ثم نقصت عند غيرهم وبلغت ١٤ لقباً، و١١ لقباً عند الأدنين. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الحائزين رتبة الإمرة من شيوخ القبائل، وكذلك الحائزين رتبة مقدم العشير عند العشائر المتوطنة في القرى، منحوا ألقاباً تشريفية تسبق أسماءهم الشخصية في أثناء المخاطبات أو المراسلات الرسمية، فيقال الأمير أو المقدم: ناصر الدين أو زين الدين أو شرف الدين فلان أو علان. وهي ألقاب لا يمنحها إلاّ السلطان ولا تكون مباحة لمن يريدها.(٤٥)

كان اختيار الأمراء لا يحدث اعتباطاً من جانب السلطان، وكانت تراعى في المرشح، أو المرشحين للإمرة أن يكونوا من أصحاب القوة والنفوذ ممن تتوفر فيهم مواصفات الزعامة التي تضمن طاعة أبناء قبائلهم لهم. وبالإضافة إلى المواصفات الشخصية التي يحتاج إليها الزعيم، كان لا بد من أن يستند إلى أسرة قوية كثيرة العدد داخل قبيلته. ولذلك نلاحظ كيف انحصر منصب الإمرة في أسرة بعينها، أو في حمولة بعينها من حمائل القبيلة أو القرية، حتى كاد هذا المنصب يكون وراثياً، لولا ما كان يحدث من تنافس بين أبناء الأسرة الواحدة أو الحمولة الواحدة، فتنقل الإمرة من بيت إلى آخر بين أبناء العمومة، كما حدث فعلاً في القبائل الكبيرة، كآل فضل وآل مراء وآل علي وبني مرة، وكما كان يحدث في قبائل فلسطين الكبرى، كآل جرم وبني عقبة وبني مهدي وبني حارثة وبني بشارة، أو حتى عند العشير في جبل نابلس حين تداولت الإمرة بطون، كآل عبد القادر وآل إسماعيل وآل عبد الستار وآل الجيوسي. وتجنباً لهذه المنافسات ومنعاً من آثارها السلبية كانت الدولة تلجأ أحياناً إمّا إلى تقسيم منصب الإمارة بين الأسر المتنافسة داخل القبيلة الواحدة، وإمّا أن تنتقل بالتناوب فيما بينها. وقد رأينا نموذجاً لهذا التقسيم في فلسطين عند قبيلة بني مهدي. كما حدث التناوب عند قبائل مثل آل فضل وغيرها من القبائل حتى الأصغر حجماً منها. مع ذلك لم يكن بالضرورة أن يتولى منصب الإمرة في القبيلة رجل من أبنائها، وإنما كان يحدث أن يعيَّن في هذه الوظيفة شخصية قبلية لا تمت بنسب أو صلة قرابة إلى أبناء القبيلة المقصودة، كما حدث سنة ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م عندما قتل شيخ قبيلة جرم

الفلسطينية علي ابن أبي بكر، وصودف أن قدم الأمير مهنا بن عيسى أمير عربان آل فضل في زيارة للسلطان في القاهرة فولاه السلطان الإمرة في قبيلة جرم. وعندما تفاقم جور سلاطين المماليك، وبلغ استخفافهم بالرعية ذروته في أيامهم الأخيرة عشية الغزو العثماني، أقدم السلطان قايتباي على تعيين بعض مماليكه في إمرة القبائل عوضاً عن مشايخ العربان، فضاعفوا جباية الأموال من الفلاحين، بعد أن أصبح تسنم الوظائف السلطانية وسيلة لإشباع نهم المماليك بالأموال والإثراء على حساب أبناء البلاد.[٤٦]

كانت إمرة العرب، كإحدى الوظائف الرسمية السلطانية، تخول صاحبها حق جباية الأموال من أبناء قبيلته، أو من العربان المنضوين تحت إمرته. فمن جهة كان يكلف جمع ضرائب المواشي والقطعان التي يمتلكها أبناء عشيرته، وهي التي سمّتها وثائق التعيين باسم «العِداد»، ومن جهة أُخرى كان يلتزم دفع مبلغ سنوي من المال، أو أحياناً دفع مبلغ مقطوع مرة واحدة لخزينة السلطان. فكان هذا الالتزام ذريعة يستخدمها الأمير في جباية ما يراه من مبالغ يفرضها على أبناء قومه.

كانت حراسة الطرق وحفظ الأمن وسلامة قوافل التجار والمسافرين على رأس الاستحقاقات المترتبة على الشيخ الذي حظي بمنصب الإمرة. وكان هذا الواجب من أولى الاستحقاقات التي تقتضيها الإمرة، وهي المهمة التي اصطلحت مناشير التعيين على تسميتها باسم الخِفارة. وكان ملوك بني أيوب يعهدون إلى العربان من أبناء القبائل بالقيام بهذه المهمة، إذ تنتشر على طول الطرق نقاط للحراسة يقيم بها الخفراء، من قبل أن تصبح إمرة العرب مؤسسة سلطانية رسمية. ثم تمأسست الخِفارة في العهد المملوكي وشملت كل الأرجاء والجهات، وزودت المحطات المقامة على الطرق بحراسة دائمة ومنظمة، فكان فرسان القبائل «يرتبون في المنازل». وكان واجب أمراء القبائل لا ينحصر فقط في حفظ الطرق والأمن الداخلي، بل كان مصطلح الدرك، أو «درك البلاد»، يتسع ليشمل الدفاع عن حدود البلاد إذا ما تعرضت لغزو أجنبي، يأتي من الحدود الشمالية أو الشرقية للدولة، إمّا من جانب الأرمن وسلاطين بني عثمان في منطقة الأناضول، وإمّا من جانب المغول في منطقة الجزيرة والحدود مع العراق. هذا بالإضافة إلى خطر الغارات الأوروبية الصليبية التي كانت تتعرض لها سواحل بلاد الشام. وكانت مهمة الدفاع عن الثغور تناط عادة، بالإضافة إلى الأمراء المماليك، بأمراء العرب المتاخمين لهذه الثغور، فيساهمون في معارك الدفاع التي كانت تحدث بين الحين والآخر. ومن هذا القبيل كان يطلق على أمراء العرب تسميات أُخرى، مثل المثاغرين، أي المرابطين على الثغور، أو «أمراء الأطراف» أو «أصحاب الأدراك».[٤٧] وكانت الطريق إلى الحجاز، أو ما كان يسمى درب الحج الشامي، موضوع اهتمام السلاطين لمنع تعرض الحجاج لهجمات قطاع الطرق،

وأحياناً للحملات المنظمة التي يشنها بعض القبائل لسلبهم والاستيلاء على ما معهم، وما كان يرافق ذلك من أذى يصيب جمهورهم، وكثيراً ما يعرض حياتهم للخطر. وكان السلاطين يرون في سلامة الحجاج وحماية درب الحج الشامي جزءاً من هيبة السلطنة والسلاطين، فضلاً عما كان يعنيه الدفاع عن الحجاج كوسيلة لاكتساب حكومة السلاطين الشرعية الدينية والشرعية السياسية في نظر الفقهاء وعلماء الدين والرعية المسلمة كافة. ولذلك حرص السلاطين على منح مشايخ القبائل الإقطاعات وألقاب الإمارة من أجل تحقيق الغاية في حماية الحجاج ودرب الحج الشامي.(٤٨)

وتمشياً مع مبدأ التبادلية الذي قام على أساسه الإقطاع العسكري، كان يتوجب على أمير العرب الذي منح إقطاعاً أن يضع في تصرف السلطان عدداً محدداً من الجند المحاربين. وكان يطلق على هؤلاء الأجناد «رجال الجرد»، يبعثهم إلى حيث يريد السلطان، سواء على الصعيد الداخلي عندما تنشأ الحاجة إلى محاربة أحد العصاة المتمردين على السلطة المركزية، أو لإخماد ثورة، أو تمرد يقوم به الفلاحون أو البدو من الأعراب في ناحية من نواحي الإمبراطورية. وكان عدد هؤلاء الجند يختلف من أمير إلى آخر، كل بحسب حجم الإقطاع وعدد البلاد وحجم المساحات الزراعية التي أدخلت في إقطاعه، وذلك بتناسب مطرد، فكلما كبر حجم الإقطاع ازداد عدد الجند، وكلما صغر الحجم قل عددهم.

وكان على الأمير المقطع، بالإضافة إلى هذا الالتزام، أن يسهل عملية تجنيد المقاتلين المشاة من أبناء القبائل المشمولين في نطاق إمارته. وكانت عملية التجنيد هذه تحدث إذا ما تعرضت حدود الدولة لتهديد أو عدوان خارجي. فيكون المقاتلون من هؤلاء المشاة رديفاً لجيش المماليك من الفرسان المتهيئين للحرب والقتال، وعادة ما كانوا يقاتلون بالعصي والحجارة أو بالسلاح الأبيض. وكان على أمير العرب في تلك الناحية أن يجمع الأموال التي كانت لازمة لتمويل هؤلاء المجندين من المشاة المحليين. وقد انتشرت ظاهرة تجنيد المشاة في نصف القرن الأخير من الفترة المملوكية، وخصوصاً في العقدين الأخيرين اللذين سبقا الاجتياح العثماني، عندما أخذ خطر العثمانيين وغاراتهم على الحدود الشمالية تزداد حدة وعنفاً، وتحدث في وتيرة متسارعة. وكان فلاحو جبل نابلس أكثر أهل فلسطين تعرضاً لحملات التجنيد الإجباري هذه، وكانوا الأكثر معاناة جرّاء الجبايات المفروضة من أجل تمويل تلك الحملات.

لكن ذلك لم يكن يعني أن تنجو المناطق الفلسطينية الأُخرى من هذه المظلمة، التي لم تكن تقتصر على فلسطين فحسب، بل أيضاً شملت نيابات الشام الأُخرى، مثل القدس وصفد وطرابلس وحلب وغيرها من النيابات الشامية.(٤٩)

الفصل الخامس

الترتيبات الإدارية في فلسطين

كان النمط الإداري التقليدي الذي سارت عليه دولة الخلافة الإسلامية في إدارة بلاد الشام قد اختفى بُعيد خضوع هذا الإقليم لحكم خلفاء الدولة الفاطمية في إبان النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. فنظام تقسيم بلاد الشام إلى وحدات إدارية متعددة عرفت باسم الأجناد، والذي أصبح كل من فلسطين والأردن، بموجبه، جنداً يديره وال يمثل الخلافة المركزية، استمر أكثر من ثلاثة قرون ونصف قرن بعد أن أنشئ في خلافة الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب.

وبدلاً من نظام الأجناد عمد خلفاء الدولة الفاطمية إلى تجزئة الجند الواحد، أو الوحدة الإدارية الواحدة، إلى وحدات إدارية متعددة. فلم يعد لجند فلسطين وال واحد كما كان عليه الحال في خلافة الراشدين والأمويين والعباسيين، وإنما قام مقامه عدة ولاة لكل ناحية من نواحيه، فصار لكل مدينة من مدنه وال مستقل عن الولاة الآخرين يعيّنه خليفة القاهرة ويكون مسؤولاً أمامه. فلم يمضِ على سيطرة الفاطميين سوى عقد واحد، أو أكثر قليلاً من ذلك، حتى عددنا في فلسطين أكثر من وال واحد: فوالٍ لمدينة القدس، وآخر لمدينة عكا، وثالث لطبرية، ورابع لعسقلان أو لنابلس، أو لقيسارية أو لمدينة يافا.

لم تكن هذه التجزئة الإدارية من نصيب جند فلسطين وحده، بل طالت باقي أجناد الشام الأُخرى، كدمشق وحلب وحمص وقنسرين والأردن والعواصم. وكانت مدن هذه الأجناد الساحلية والداخلية تنعم بولاة مستقلين تكون تبعيتهم مباشرة لقصر الخلافة الفاطمية في القاهرة. ولعل سياسة المركزة وتعزيز قبضة الخلفاء الفاطميين في القاهرة على الولايات التابعة لدولتهم وضبط أمورها وإحكام الرقابة عليها كانت الدافع الأهم وراء سياسة التجزئة التي لم تكن مسبوقة في التاريخ الإداري الإسلامي. على أي حال ظل نظام التجزئة الإدارية معمولاً به في فلسطين وأجناد بلاد الشام الأُخرى حتى نهاية الحكم الفاطمي، عند سقوط فلسطين في أيدي الصليبيين. ومن ناحية أُخرى، فإن هذا النظام كان واحداً من الأسباب التي أعاقت سقوط فلسطين دفعة واحدة في يد الفرنجة، وليس من قبيل المصادفة أن تأخر سقوط بعض الولايات الفلسطينية وغير الفلسطينية الساحلية عدة أعوام بعد سقوط مدينة القدس وغيرها من المدن الداخلية، وبعد قيام ما عرف باسم مملكة القدس اللاتينية. وكانت مدينة عسقلان الفلسطينية، التي

تأخر سقوطها أكثر من خمسين عاماً، خير مثال يؤكد هذه الحقيقة.[١]

الترتيبات الإدارية في العهد الأيوبي

قطع الاحتلال الصليبي لفلسطين كل صلة رسمية لجندَي فلسطين والأردن بالعالم الإسلامي، وتعطلت جرّاء ذلك كل المؤسسات الإدارية والمالية والدينية التي كان تعمل في هذا القطر المسلم. وبدلاً من ذلك قام نظام إداري وسياسي واقتصادي جديد، كان شبيهاً بالنظم الإقطاعية التي كانت تسود الأقطار والبلاد التي خرج منها الغزاة الصليبيون. ظل الأمر على هذا الحال في كل أنحاء فلسطين طوال القرن الأول الذي كانت ترزح فيه تحت نير الاحتلال الأجنبي الفرنجي، إلى أن انزاح جزئياً عن الأجزاء التي حررها صلاح الدين في أعقاب تحريره مدينة القدس والمناطق الداخلية الفلسطينية الأُخرى، كنابلس وجنين ومرج ابن عامر والناصرة وطبرية وصفد. إذ أسفرت حرب الاسترداد الصليبية عن استعادة مدن الساحل الفلسطيني، من صور شمالاً حتى يافا جنوباً، إلى أن ثبتت بنود الهدنة الكبرى بين المسلمين والصليبيين، سنة ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م، هذا الوضع.

ومع عودة أجزاء فلسطين المحررة إلى أحضان الإسلام تحولت لتصبح جزءاً من الدولة الأيوبية القائمة في مصر وأجزاء واسعة من بلاد الشام. وبعد وفاة صلاح الدين، التي لم تتأخر كثيراً بعد التحرير، صارت التبعية الإدارية لفلسطين تعود إلى مملكة دمشق التي أصبحت من نصيب الابن البكر للسلطان المجاهد، والذي عرف باسم الملك الأفضل. ثم أسفر التنافس الذي تفجر بين الملك الأفضل وأخيه الملك العزيز، الذي تملك مصر، عن انتقال تبعية فلسطين الإدارية إلى مصر بدلاً من دمشق. لكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ عادت فلسطين فأصبحت كالكرة يتلقفها هذا الطرف أو ذاك. فمرة تتبع القاهرة ومرة تتبع دمشق نتيجة استمرار المنازعات والتنافس بين أبناء الأسرة، حتى بعد أن أصبح الملك العادل أبو بكر بن أيوب، أخو صلاح الدين، هو السلطان، عندما اغتصب حق أبناء أخيه في المُلك، إذ ورث أبناؤه من بعده جرثومة التنافس والانقسام التي أطاحت مُلك أبناء عمهم الراحل السلطان صلاح الدين. فعرفت سنوات حكمهم في كل من مصر ودمشق وبلاد الشام تنافساً محموماً لا يكاد ينقطع إلى أن أطاحهم المماليك أخيراً بعد معركة عين جالوت سنة ١٢٦٠.

وعلى الرغم من تنقل التبعية الإدارية لفلسطين فيما بين دمشق والقاهرة، فإن كلاً من النظام الإداري والترتيبات الإدارية التي اتبعت فيها، إنما كان وفقاً للنسق الإداري العام للأيوبيين الذي انتظم جميع ولايات دولتهم، بل كان صورة طبق الأصل لذلك

النظام. وهو نظام ورثه الأيوبيون عن أنظمة الإدارة الإسلامية في الأزمنة التي سبقت تأسيس دولتهم، وخصوصاً نظام السلاجقة الإداري الذي كان سائداً في الشام، وورثوه عن الدولة الزنكية النورية، دولة نور الدين زنكي، والنظام الإداري الفاطمي الذي كان سائداً في مصر قبل أن يستولي عليها صلاح الدين، عندما كان ممثلاً لسيده نور الدين زنكي في القاهرة. وعلى الرغم من هذا الإرث المزدوج للنظامين السالفين والذي تظهر بصماته جلية في بعض جوانب الجهاز الإداري الأيوبي، فإن لنظام الحكم الأيوبي ميزة ينفرد بها عنهما، إذ كان أشبه ما يكون بنظام الحكم البويهي منه بالنظام السلجوقي أو الفاطمي؛ فهو عبارة عن نظام فدرالي/اتحادي إقطاعي لحمته النسب، وسداه أواصر القربى المتينة التي تربط بين أمراء الأسرة الواحدة وحكامها وملوكها. فكان على هذا الأساس يقوم على ركيزتين: الأولى، شكل الإقطاع العسكري الذي كانت صلاحية منحه أو صلاحية حجبه منوطة بقرار يتخذه رأس الدولة، والثانية هي تلك الروابط الأسرية وعلاقات القربى التي أشرنا إليها. فكانت هذه الروابط دائماً هي الصمغ الذي يمنع تفكك هذه الأسرة ويضمن تماسك أعضائها. وفي حقيقة الأمر، سدت هذه الروابط مسد المؤسسات المركزية التي تعتبر إحدى ضرورات البقاء والاستمرارية، فضلاً عن نجاعة آليات الحكم والنظام القائم. ولهذا السبب، ربما، أغفل رؤساء الدولة الأيوبيون المؤسسون، وعلى رأسهم السلطان صلاح الدين ومن بعده أخوه الملك العادل أبو بكر بن أيوب، إقامة مثل هذه المؤسسات المركزية التي تعتبر، وبحق، ضرورية لضبط أمور الدولة والإشراف على إدارة الولايات النائية عن مركز الحكم. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى الشخصية الفذة التي كان يتمتع بها صلاح الدين في أعين معاصريه من القادة وأمراء العساكر، فضلاً عن أبناء أسرته الأقربين، وإلى ما رسخ في النفوس من هيبته وإعلاء شأنه كونه، من دون غيره، البطل الذي أعلى راية الإسلام وكسر عنفوان الصليبيين. فكان للبعد الأخلاقي والمثالية الدينية العليا التي يمثلها وتمثلها دولته ما كان يعوض عن النقص القائم في المؤسسات المركزية الرسمية، فكانت بهذه الهيبة وبهذا الجاه العريض تهون الصعوبات وتذلل العقبات وتجد الأزمات الطارئة طريقها إلى الحل والانفراج، وهذا ما أخر لأكثر من خمسين عاماً بعد وفاته انحلال دولة الأيوبيين واندثارها.[٢]

طبيعة المؤسسات المركزية وعيوبها

تبدو لعين الملاحِظ أن ولايات الدولة الأيوبية كانت تدار بطريقة تلقائية محلية يصعب وصفها بأنها مؤسسات مركزية، كما يصعب التعرف على طبيعة عملها أو

الوقوف على آلياتها وأساليبها. فكل ولاية كان يديرها أحد أمراء الأسرة الحاكمة أو أحد قادة العساكر المخلصين بولائهم للسلطان. وكان السلطان يمنحهم إياها إقطاعاً في مقابل تعهدهم بتزويده بعدد محدد من الجنود والمقاتلين عندما يطلب منهم ذلك. بينما تركتِ الإدارة المحلية في الولاية وتصريف الأمور في داخلها لأميرها أو لحاكمها صاحب الإقطاع الممنوح. ومع ذلك فقد كان في تصرف رأس الدولة وخصوصاً أيام صلاح الدين ما كان شبيهاً بالخزينة الخاصة التي كانت مواردها تأتي مما يمكن تسميته باسم الصوافي. وكانت أموال هذه الخزينة تصرف في وجوه الإنفاق بحسب ما يرتئيه السلطان. بينما كانت النفقات في الولايات من اختصاص الولاة المحليين، ولا علاقة للسلطة المركزية فيها. وعندما كانت تنشأ الحاجة إلى إنفاق الأموال على الأمور الطارئة، كتغطية نفقات حرب، أو حملة عسكرية، ولم تكن أموال الخزينة الخاصة تكفي لتغطيتها، فقد اعتاد السلطان استدانة الأموال اللازمة من أفراد موسرين. فعندما كان صلاح الدين يحاصر قلعة الكرك الصليبية، سنة ٥٧٩هـ/١١٨٣م، وطلب من أخيه الملك العادل أن ينقل أهله وأفراد أسرته من القاهرة إلى دمشق، اقتضى الوضع أن يطيل فترة الحصار حول القلعة من دون أن يكون وفر الأموال اللازمة لذلك، إذ لم تفِ الأموال المتوفرة في الخزينة الخاصة بسد الحاجات، فاضطر عندها إلى التوجه إلى أخيه الملك العادل الذي أقرضه المبلغ المطلوب.

إن مثل هذا الأمر ما كان ليحدث لو كانت لدولة صلاح الدين خزينة مركزية شبيهة بما كان يعرف ببيت مال المسلمين في حكومات الخلفاء السابقين، والذي كان يستقي أمواله من موارد متعددة، أهمها خراج الأرض وجزية أهل الذمة وغيرهما من ضروب الدخل التي ترفد بيت المال بالأموال.

وعلى صعيد جهاز الشرطة والأمن الداخلي، كانت الدولة الأيوبية تعاني غياباً كاملاً لمؤسسة شرطية مركزية تنهض بمهمات الحفاظ على الأمن الداخلي، وتطبق أحكام الشرع والقوانين واللوائح والمراسيم السلطانية، أو تنهض بإخماد حالات التمرد والعصيان التي قد تنشب في ولاية من الولايات. وكل ما كان لدى صلاح الدين جهاز من الحرس الشخصي عرف باسم جنود الحلقة، كان عدد مقاتليه لا يتجاوز ١٠٠٠ جندي، وهو الذي كان يشكل عملياً نواة جيشه. وكان أفراد هذا الجهاز قوة متحركة ليس لها مقر ثابت، لأن أفرادها كانوا يرافقون السلطان في حله وترحاله.

كذلك كانت الدولة تعاني نقصاً في قيام المؤسسات المدنية التي كان في قدرتها الإشراف على مجريات الأمور داخل الولايات، أو في قيام أي جهاز للمراقبة المالية يضبط عمليات الصرف والإنفاق ومصير الجبايات التي تدخل حسابات الولاة. وكل ما كان لدى صلاح الدين في هذا المضمار هو ما كان يعرف بديوان الإنشاء، أو

بالأحرى ديوان الرسائل الذي كان يحرص على تزويده بالمعلومات وأخبار الولاة والولايات، بينما كان عمله الأساسي إيصال الأوامر السلطانية وما يصدر عن السلطان من أحكام أو مراسيم تخص جهات بعينها أو ولاية بعينها. إلاّ إن هذه المؤسسة كانت تعاني بحد ذاتها قصوراً في متابعة ما يصدر عن السلطان من مراسيم وقرارات، وما هو مدى حظها من التنفيذ.

على الرغم من غياب مثل هذه المؤسسات المركزية، وعلى الرغم من أن نظام الإدارة الإقطاعي كان يمنح حكام الولايات المُقْطعين صلاحيات إدارية كاملة في ولاياتهم، ولم ينص على أية صلاحيات إدارية مركزية تتيح للسلطان التدخل في شؤون الإدارة المحلية للولايات، فإن صلاح الدين كان يسمح لنفسه بين الفينة والأُخرى بالتدخل المباشر فيما يحدث على هذا الصعيد في بعض الولايات. حدث ذلك عندما تدخل في تثبيت الأمير شيركوه ابن ناصر الدين شيركوه في وراثة أبيه المتوفى في منصب إمارة حمص سنة ٥٨١هـ/١١٨٦م. ثم حدث ذلك بعد معركة حطين حين تولى بنفسه إجراء الترتيبات الإدارية في الأجزاء المحررة من فلسطين، وخصوصاً في منطقتي القدس ونابلس، مع أن فلسطين كانت في هذه الآونة ضمن ولاية ابنه الملك الأفضل.(٣)

الوحدات الإدارية في فلسطين الأيوبية

بغض النظر عن التبعية الإدارية للأجزاء المحررة من فلسطين التي كانت تلحق مرة بدمشق ومرة بالقاهرة تبعاً للتطورات السياسية المتسارعة التي ميزت هذه المرحلة، فإن فلسطين الأيوبية قسمت، ومنذ بداية التحرير، إلى عدد من الوحدات الإدارية المستقلة بعضها عن بعض. وكان الولاة الموكل إليهم إدارة كل من هذه الوحدات يعيّنهم رأس الدولة، إن كان ملكاً في مصر، أو كان ملكاً في دمشق، أو كان ملكاً لشطري الدولة الأيوبية في حالة توحيدهما معاً، كما حدث أيام مؤسسها السلطان صلاح الدين، أو أيام أخيه الملك العادل وبعض أولاده. وكانت صلاحية التعيين والعزل راجعة إلى هذا الرأس من دون اعتبار للصفة السلطانية التي يحملها. ومقارنة بالأنماط الإدارية التي ألفتها أنظمة الحكم الإسلامية والتي كانت تطبق في جند فلسطين، فإن هذا النمط، الذي تبناه نظام الحكم الأيوبي، كان الأشبه بنمط الإدارة الفاطمي الذي اتبع في فلسطين وظل معمولاً به حتى سقوط البلاد في أيدي الصليبيين الفرنجة.

ولعل من الجدير بالذكر أن نُذكّر في هذا الصدد بأن اختيار الولاة لهذه الوحدات الإدارية إنما كان يقوم في الأصل على أسس من منظور الإقطاع العسكري

الذي كان يستند إلى ركيزتين هما: الولاء المطلق للحاكم مانح الإقطاع والولاية، والقدرة لدى القائد المُقْطع على تزويد الحاكم بعدد محدد من الجند عند الحاجة. وكان الحكام في كل الأحوال لا يلتفتون إلى الكفاية الإدارية لدى الولاة المُقْطعين ولا يقيمون لها وزناً. ومن النماذج الكثيرة التي تثبت حضور هاتين الركيزتين عند اختيار الولاة لإدارة هذه الوحدات، ذاك الذي ظهر عندما عيّن الملك العزيز عثمان، ابن السلطان صلاح الدين، الأمير ميمون القصري لولاية نابلس سنة ٥٩١هـ/ ١١٩٥م، إذ تعهد بتزويد سيده بـ ٧٠٠ مقاتل.

ليس من العسير على المتتبع للتقارير الإخبارية في الحوليات التاريخية التي تناولت أخبار الأيوبيين، أن يتعرف على أسماء هذه الوحدات الإدارية وحدودها الإقليمية. كان عدد هذه الوحدات سبعاً، تقف ولاية القدس في طليعتها، وكانت تندرج فيها ولاية نابلس، وولاية كوكب/ بيسان، فولاية طبرية/ صفد، ثم الحولة/ بانياس والحصون الشمالية. وفي مركز فلسطين كانت ولاية الساحل، أمّا القسم الجنوبي من فلسطين، ساحله وجباله، فجعل ولاية منفصلة شملت الخليل وعسقلان وغزة والداروم (أو دير البلح). بينما سلخ القسم الشرقي من صحراء النقب ومنطقة وادي عربة عن هذه الولاية ليكون جزءاً من ولاية الكرك/ الشوبك الأردنية. ومن الملاحَظ أن الاعتبارات العسكرية الدفاعية كانت وراء هذا التقسيم، لأن حدود الولايات السبع كانت تلامس المناطق الفلسطينية أو اللبنانية التي كان الصليبيون ما زالوا يسيطرون عليها، بما في ذلك ساحل البحر في القسم الجنوبي من فلسطين الذي كان ثغراً عسكرياً بحكم هيمنة الأساطيل الأوروبية الصليبية على مياه البحر الأبيض المتوسط. وغني عن البيان أن تاريخ إنشاء هذه الوحدات الإدارية، التي يصح أن نسميها ولايات كذلك، يعود إلى الأيام الأولى التي أعقبت تحرير فلسطين من ربقة الاحتلال الصليبي، وهي الفترة التي يمكن وصفها بأنها فترة التشكّل والتأسيس للحكم الأيوبي في فلسطين. ومن هنا فإن أعداد هذه الوحدات كما حدودها الإقليمية لم تكن ثابتة، وإنما كانت عرضة للتغير وإعادة التشكيل. وكان بعضها عرضة للاختفاء والزوال في إثر تقلص المساحة المحررة من أرض فلسطين، هذا التقلص الذي نتج من التنازلات المتتالية، التي كان يقوم بها أمراء وملوك الأسرة الأيوبية، عن الأراضي الفلسطينية المحررة لإرضاء الصليبيين، أو سعياً وراء التحالف معهم بعضهم ضد بعض؛ هذا التنازل الذي بلغ ذروته في التنازل عن القدس درة المدائن المحررة وواسطة العقد في الفتح الصلاحي المشهور. وربما كان تقلص عدد هذه الوحدات ناتجاً من دمج وحدتين في ولاية واحدة، كما كان حال دمج ولاية الساحل في ولاية كوكب/ بيسان في إحدى مراحل الصراع الداخلي الأيوبي - الأيوبي، أو الصراع الأيوبي - الفرنجي. وعند

فحص الهوية الشخصية لمن عُيّنوا ولاة في هذه الولايات السبع، يتبين أنهم كانوا في معظمهم قادة بارزين في جيش صلاح الدين، وأنهم من دون استثناء شاركوه نشاطاته الحربية وخصوصاً معارك التحرير التي أعقبت وقعة حطين.

ففي مدينة القدس وأعمالها عيّن صلاح الدين القائد المجاهد الفقيه ضياء الدين عيسى الهكاري الذي استشهد في معركة الدفاع عن عكا سنة ٥٨٥هـ/١١٨٩م. يقول العماد الأصفهاني كاتب السلطان في هذا الصدد: «وكانت ولاية القدس مذ يَسَّر الله فتحُه وحقق للأمل فيه نجحه، وأطلع لليل النصر صبحه إلى الفقيه ضياء الدين عيسى، مفوضة، وقد استناب فيه أخاه الظهير ظهيراً، ولم يزل رواؤه وبهاؤه به شهياً شهيراً إلى أن استشهد في شعبان سنة خمس وثمانين، وتوفي الفقيه عيسى في ذي القعدة منها وانتقل إلى عليين. فأبقى السلطان نوابه من بعده محافظة على عهده.» وبعد وفاة الفقيه عيسى الهكاري عيّن السلطان أحد قادته الأمير حسام الدين سياروخ النجمي الذي ظل في منصبه إلى ما بعد الهدنة الكبرى مع الفرنجة. ولمّا عزم صلاح الدين على مغادرة القدس والتوجه إلى دمشق استعفى حسام الدين النجمي من منصب الولاية لينضم إلى سيده ويرافقه في رحلة العودة إلى دمشق. فقلد صلاح الدين منصب الولاية إلى القائد عز الدين جورديك النوري (من مماليك نور الدين زنكي) الذي كان من خواص أمراء السلطان ومماليكه. واستمر جورديك في ولاية القدس أكثر من ثلاثة أعوام، إذ عزله الملك الأفضل في إبان تجدد الصراع بينه وبين الملك العزيز، وعيّن بدلاً منه الأمير أبا الهيجاء السمين، الذي لم يلبث أن استُبدل بأمير آخر هو علم الدين قيصر. لكن قيصر هذا نقل على الفور إلى ولاية جنوب فلسطين التي تشمل الخليل وعسقلان وغزة والداروم الآنفة الذكر، فأعيد أبو الهيجاء السمين إلى منصب الولاية في القدس مرة أُخرى. ولمّا أبدى السمين ولاءه للملك الأفضل وحسر ولاءه عن الملك العزيز، عزله الأخير عن الولاية واستبدله بالأمير سنقر الكبير، ثم تلاه في المنصب صارم الدين ختلج الغزي. ثم توالى تعيين الولاة في مدينة القدس أيام مملكة العادل وابنيه الملك المعظم عيسى، ملك دمشق وفلسطين، والملك الكامل، ملك مصر، وإلى نهاية الحقبة الأيوبية التي تزامنت مع اجتياح التتار لبلاد الشام وفلسطين سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م.(٤)

أمّا ولاية نابلس فقد أنشئت في وقت مبكر منذ لحظة تحريرها، فأقطعها صلاح الدين للأمير حسام الدين محمد بن عمر بن لاجين، ابن أخته سِت الشام بنت أيوب. وكان الأمير ابن لاجين أحد القادة البارزين في جيش خاله صلاح الدين، خاض معه معركة حطين وفتح عكا بعد ذلك، ثم توجه على رأس جيشه نحو نابلس منطلقاً من معسكر المسلمين قرب عكا، وكان خاله أقطعه نابلس وأعمالها وضياعها ونواحيها

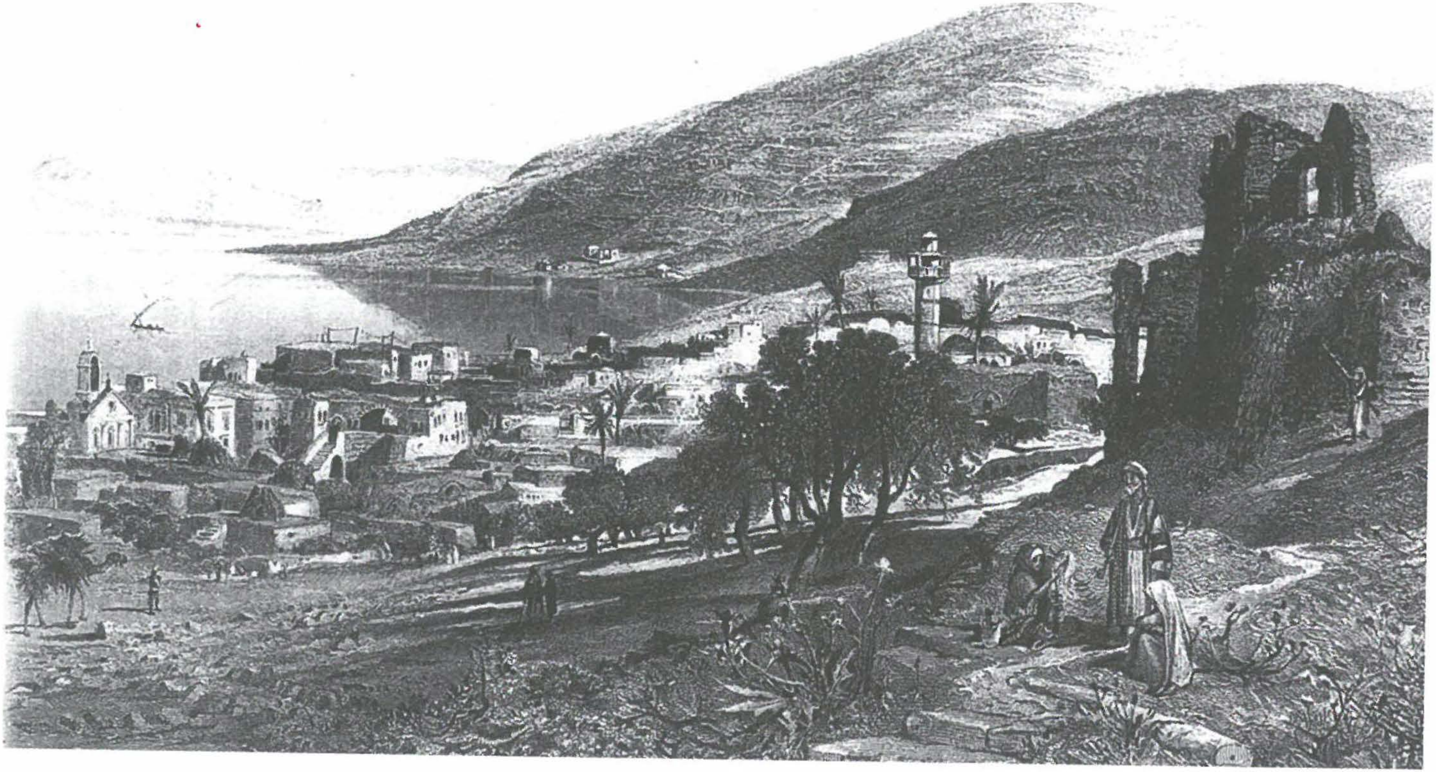
وقلاعها. وكان مع صلاح الدين في معركة الدفاع عن عكا بعد ذلك. وكانت وفاته سنة ٥٨٧هـ/ ١١٩١م في دمشق. ولمّا شغر منصب الولاية في نابلس فوض صلاح الدين ولايتها إلى زعيم الأكراد الهكارية في جيشه، الأمير سيف الدين علي بن أحمد المشطوب الهكاري، الذي توفي في القدس في شوال ٥٨٨هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١١٩٢م. وبعد وفاة الهكاري قسمت ولاية نابلس ثلاثة أقسام، فتولاها ثلاثة من الأمراء، أحدهم ابن الهكاري، الأمير عماد الدين، الذي ظل في ولايته إلى أن أصبحت فلسطين تابعة للملك العزيز بعد أن تنازل عنها أخوه الملك الأفضل. وكان ابن الهكاري وشريكه في الولاية احتجنا أموال الوقف الذي خصصه صلاح الدين لإعمار الحرم الشريف في بيت المقدس. فلمّا آلت ولاية نابلس إلى العزيز خشيا محاسبته لهما فتركا نابلس واستجارا بالملك الأفضل في دمشق. ثم سيطر على ولاية نابلس اثنان من أمراء الملك الأفضل هما الأمير ميمون القصري والأمير سنقر الكبير الدوادار بعد أن أعلنا التمرد عليه. وعندما آلت نابلس إلى ملك مصر، الملك العزيز عثمان، أعطى ميمون القصري الولاية مكافأة على ولائه. وظل القصري في هذه الولاية إلى حين وفاة الملك العزيز سنة ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م. وأصبحت فلسطين، بما فيها ولايتا القدس ونابلس، جزءاً من مملكة دمشق التي أناب الملك العادل فيها ابنه الملك المعظم عيسى. ثم توالى تعيين الولاة في ولاية نابلس من جانب أمراء الأسرة الأيوبية الذين كانت هذه الولاية تخضع لنفوذهم السياسي. لكن المصادر لم تسعفنا على معرفة كل الولاة الذين تقلبوا عليها بعد موت الملك العادل سنة ٦١٥هـ/ ١٢١٨م. وكان بين هؤلاء الأمير ظهير الدين ابن سنقر الحلبي، الذي كان والياً سنة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧ - ١٢٣٨م، عندما كانت نابلس خاضعة للملك الناصر داود ابن المعظم عيسى. ثم تنقلت تبعية نابلس الإدارية بين الملوك الأيوبيين المتنافسين: الملك الصالح إسماعيل، والملك الصالح نجم الدين أيوب ملك مصر، إذ شهدت فلسطين في هذه الفترة ظهور الخوارزمية الذين استولوا على نابلس سنة ٦٤٤هـ/ ١٢٤٧م. وبعد ذلك حدث الاجتياح التتاري فدخل قادة هولاكو نابلس وقتلوا واليها وقادة العسكر المدافعين عنها.(٥)

أمّا ولاية كوكب/ بيسان، فهي ولاية متوسطة بين جنين، آخر بلد في الطرف الشمالي لولاية نابلس، وبين ولاية طبرية/ صفد. وفي رحلة العودة للسلطان صلاح الدين من القدس إلى دمشق بعد أن أُبرمت الهدنة الكبرى التي أطلق عليها صلح الرملة مع الفرنجة، وبعد أن ودّع سيف الدين المشطوب والي نابلس في جنين، توجه نحو بيسان وصعد قلعتها، وكانت مهجورة. وبعد أن عاينها تركها وتوجه نحو قلعة كوكب وأمضى فيها ليلة قبل أن يرحل عنها إلى طبرية. وبحكم الموقع الاستراتيجي

لكل من قلعتي كوكب وبيسان وإشرافهما على الدرب السلطاني الدولي بين دمشق والقاهرة، وبسبب التهديد الذي يشكله الفرنجة عليه، جعلت هذه المنطقة ولاية منفصلة تناط بواليها مسؤولية الدفاع عن المسافرين والقوافل وضمان حرية المواصلات فيه. وبسبب الوظيفة العسكرية الدفاعية لهذه الولاية، فقد كانت تلحق بها ولاية الساحل المتاخمة لخطوط المواجهة مع الفرنجة. وأول إشارة إلى وجود هذه الولاية كإحدى ولايات فلسطين السبع، كانت وردت في كتاب «الروضتين» لأبي شامة في سرده حوادث سنة ٥٩٥هـ/١١٩٨ - ١١٩٩م، والفتنة التي حدثت في أعقاب موت الملك العزيز ملك مصر، والصراع الذي نشب بين الملك العادل وبين ابني أخيه صلاح الدين: الملك الأفضل الذي فقد ملكه في دمشق، وأخيه الملك الظاهر غازي الذي احتفظ بعرشه ملكاً في حلب، وما أعقب ذلك من تحرك ولاة البلاد وأمراء العساكر ومساهمتهم في الفتنة إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، فقد ذكر بين ولاة فلسطين في هذه السنة الأمير عز الدين أسامة (أحياناً يرد سامة) على أنه صاحب كوكب/ بيسان.

من المعروف أن عز الدين أسامة كان أول وال عيّنه صلاح الدين في بيروت بعد تحريرها، وظل والياً عليها حتى استردها الفرنجة سنة ٥٩٤هـ/١١٩٨م. ويبدو أنه انتقل إلى الولاية الجديدة في فلسطين في السنة ذاتها، إذ ذُكر أنه عيّن أميراً على الحاج الشامي في العام التالي. ولمّا كان درب الحج من دمشق إلى الحجاز يجتاز أرض ولايته، ففي هذا دليل على أنه أمير هذه الولاية.

أمّا ولاية طبرية/ صفد فولاها صلاح الدين الأمير سعد الدين مسعود، ثم تسلم ولايتها بعده الأمير سعد الدين مبارك بن تميرك، الذي ظل في ولايته حتى سنة ٦٠٨هـ/ ١٢١١ - ١٢١٢م، ومن بعده تسلمها ابنه الأمير فتح الدين أحمد. لكن ملك بلاد الشام آنذاك، الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل، صرفه عن هذه الولاية وعوضه عنها بأن أقطعه ٩٠ قرية من قرى ولاية القدس/نابلس. ثم عاد بعد ذلك فأعاده إلى منصب الولاية الأولى بعد أن اقتطع منها طبرية لتصبح ولايته مقصورة على صفد وحدها. فظل في منصبه هذا حتى سنة ٦١٦هـ/١٢١٩ - ١٢٢٠م، حين قرر الملك المعظم عيسى هدم تحصينات صفد وقلعتها خوفاً من سيطرة الفرنجة عليها في إبان الهجمة على دمياط، والتهديد الذي كان يواجه مصر، وانشغال ملوك الأسرة الأيوبية بالدفاع عن القاهرة. وهو الإجراء نفسه الذي فعله المعظم عيسى في مدينة القدس. ثم اختفت هذه الولاية نهائياً بعد ذلك؛ بعد أن احتل الفرنجة كلاً من طبرية وصفد. واستمر الحال على ذلك إلى أن حررت طبرية مرة أُخرى على يد الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل سنة ٦٤٥هـ/١٢٤٧م. وحررت صفد فيما بعد على يد الظاهر بيبرس، سلطان المماليك.(٦)



طبرية Tiberias 1875 - 1880

أمّا المناطق الفلسطينية الواقعة إلى الشمال والشمال الغربي من صفد فجعلت ولاية مستقلة؛ وهي المنطقة التي اصطلح على تسميتها إدارياً باسم الحولة/ بانياس، وأضيف إليها حصنا تبنين وهونين. تولى هذه المنطقة الأمير حسام الدين بشارة أيام الدولة الصلاحية. ولمّا استولى الملك العادل على الدولة وقسمها بين أبنائه، كانت هذه الولاية ضمن مملكة ابنه المعظم عيسى. فصرف حسام الدين بشارة عن الولاية وأقيم مقامه فيها، سنة ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠ - ١٢٠١م، الأمير أياز سركس (أو جهاركس في بعض المصادر). إلاّ إن سقوط صفد وهذه المناطق في أيدي الفرنجة وضع حداً لاستمرار هذه الولاية لأنها لم تعد جزءاً من فلسطين الأيوبية.(٧)

الإدارة المملوكية في فلسطين

خلال العقود الثلاثة التي سبقت انهيار الحكم الأيوبي في فلسطين، تقلصت الرقعة الجغرافية لفلسطين الأيوبية لمصلحة مملكة اللاتين الصليبية، التي أصبحت عكا قصبتها بعد تحرير صلاح الدين مدينة القدس. ولعله من قبيل المفارقة أن يكون اتساع رقعة المملكة الصليبية بعد صلاح الدين حدث سلماً من دون أن يريق الفرنجة قطرة دم واحدة. فكان ما عجزوا عن استرداده حرباً قد أهدي إليهم سلماً. ورأينا كيف أن ملوك الأسرة الأيوبية المتنافسين بشأن المُلك في القاهرة ودمشق، كانوا يتنافسون، بل يتسابقون فيما بينهم إلى استرضاء الصليبيين والفوز بالتحالف معهم لقاء ما يعرضونه من تنازلات سخية في البقاع المقدسة في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس. وهي البقاع التي حررها المجاهد صلاح الدين مؤسس دولة بني أيوب. ورأينا كيف أن مدينة القدس سلمت للفرنجة طوعاً أكثر من مرة. ولمّا قامت دولة المماليك وخضعت فلسطين وبلاد الشام لدولتهم بعد هزيمة التتار في عين جالوت سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، لم يكن تبقى من أرض فلسطين الأيوبية إلاّ ذلك الشريط الجبلي الضيق الواقع بين السهل الساحلي الخاضع للاحتلال الصليبي وبين نهر الأردن، بعد أن سيطر الصليبيون على معظم الساحل الفلسطيني من رأس الناقورة حتى مشارف مدينة غزة، وبعد أن ضحى حكام دمشق الأيوبيون بأرض الجليل الشرقي والغربي بما فيه من مدن وقرى، كطبرية وصفد والناصرة وكفر كنا، ومئات الضياع والقرى والمزارع، على مذبح طموحاتهم إلى كرسي السلطنة في القاهرة ضد إخوانهم أو ضد أبناء عمومتهم هناك.
فكان كل ما تبقى من مدن فلسطين وبلداتها في أيدي المسلمين هو: القدس، والخليل، ونابلس، وجنين، وبيسان، وهي المدن نفسها التي أصبحت تحت الإدارة المملوكية التي ورثت دولة بني أيوب.(٨)

نيابات الشام وفلسطين

كانت المدن الفلسطينية المتبقية في أيدي المسلمين والتي آلت ملكيتها إلى المماليك، تقع ضمن التبعية الإدارية لولاية دمشق. وعندما دخل السلطان قطز المدينة ظافراً بعد انتصاره على التتار في عين جالوت، أصبحت دمشق أول الوحدات الإدارية المملوكية التي تحمل اسم النيابات، لأن واليها النائب المعيّن، إنما كان ينوب عن السلطان في إدارة تلك الولاية. لم يجرِ المماليك تغييراً في حدود ولايات الشام، ولم يعدلوا شيئاً في نطاق صلاحيتها الإدارية؛ وبمعنى آخر، فقد ظلت المناطق الفلسطينية التي آلت إلى الإدارة المملوكية تابعة لنيابة دمشق.

جاءت هذه الخطوة، على ما يبدو، بسبب غياب سياسة إدارية واضحة لدى مؤسسي الدولة المملوكية، وخصوصاً ما يتعلق منها ببلاد الشام في هذه الفترة المبكرة بعد قيام دولتهم. ولذا أبقوا الترتيبات الإدارية في هذه البلاد على ما كانت عليه عند أسلافهم الأيوبيين. واللافت للنظر في هذا الصدد، أنه حتى بعد أن اتضحت معالم السياسة الإدارية المملوكية في عهد سلطنة الظاهر بيبرس، بقيت هذه المناطق الفلسطينية في نطاق التبعية الإدارية لنيابة دمشق، ولم يشملها الإصلاح الإداري الذي أحدثه بيبرس في فلسطين، حين جعل من المناطق الفلسطينية التي حررها من احتلال الصليبيين وحدة إدارية مستقلة سماها نيابة صفد. ومضى أكثر من قرن كامل من الزمان بعد ذلك حتى اتخذ القرار بفصل هذه المناطق عن دمشق وتحويلها إلى وحدة إدارية مستقلة هي نيابة القدس.

استحدث سلاطين المماليك نظام النيابات في مملكتهم تعبيراً عن فلسفتهم الإدارية التي كانت تنحو منحى المركزية التي حصرت صلاحيات الحكم وآليات الإدارة ومؤسساتها في يد السلطان. وهو توجّه جديد لم يكن قائماً في العرف الإداري الذي ورثوه عن أسلافهم حكام الأسرة الأيوبية. ولعل ما يؤكد المنحى المركزي في النظام الإداري المملوكي أن نمط الولايات لم يكن ساري المفعول في مصر، إذ قسمت إلى وحدات إدارية تقليدية عيّن في كل منها وال مجرد من الصلاحيات حتى داخل ولايته، فليس له من صلاحيات في تعيين لا يصدر عنه، ولا يملك أن يصدره سواء جلّت الوظيفة أو حقرت. فكل تعيين لأي وظيفة في ولايته منوط بقرار من السلطان، وذلك على خلاف ما كان متبعاً في نيابات الشام حتى في الصغرى منها، لأن بعدها عن عاصمة الدولة في القاهرة كان حائلاً دون تنجيع الإدارة المركزية التي تحتاج إلى سرعة في وصول القرارات، وإلى آلية في الإشراف على حرفية التنفيذ والامتثال، وإلى أجهزة للمراقبة والمحاسبة، بينما كان هذا الأمر متيسراً في الولايات المصرية القريبة

من مقر السلطنة في القاهرة. ومع ذلك فقد اضطرت الإدارة المملوكية إلى التخلي عن توجهها الإداري المركزي في بعض الأحيان، فقامت بتحويل ولاية الإسكندرية، سنة ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥ - ١٣٦٦م، إلى نيابة، إذ تنازل السلطان عن بعض صلاحياته الإدارية ومنحها لممثله الذي عيّنه في هذه الولاية، حتى صار له ما كان لنواب الشام من الصلاحيات. كان ذلك بعد أن تعرض ميناء الإسكندرية لغزو بحري فرنجي مدمر، كان والي ناحية الإسكندرية إزاءه عاجزاً عن التصدي والصمود أمامه، بسبب محدودية الصلاحيات التي كان يتمتع بها، وكان بحاجة إلى مراجعة السلطنة في القلعة في القاهرة في كل كبيرة وصغيرة. فجاء تحويل الإسكندرية إلى نيابة بمقتضى الضرورات العسكرية والدفاعية المحضة، وليس نتيجة تغير أو تنازل عن السياسة المركزية التي سار عليها السلاطين. وكانت ضرورات الأمن الداخلي والحفاظ على المرافق والمنشآت ومصالح الدولة والرعية، مرة أُخرى، هي التي دفعت السلطان الظاهر برقوق، الذي حكم ما بين سنة ١٣٨٩ وسنة ١٣٩٨، إلى تحويل ولايتي الوجه القبلي والوجه البحري من مستوى الولاية الأدنى إلى مستوى النيابة، بعد أن استفحل خطر القبائل العربية في هاتين الولاتين، واستشرى عصيانها وتمردها على السلطة المركزية حتى كادت تفقد سيطرتها على هذه النواحي. وعلى الرغم من هذا الإجراء الإداري الاضطراري فإن تحول ولايات مصر الثلاث هذه إلى الوضع الجديد لم يرقَ بها إلى مستوى نيابات الشام من حيث الاستقلالية الذاتية شبه الكاملة، ومن حيث حجم الصلاحيات التي مُنحت نواب هذه النيابات المُحْدثة. فعندما وصف ابن فضل الله العمري وظيفة النيابة في بلاد الشام نجده يقول في تعريفه بالنائب: «أمّا النيابة، فقد تقدم قولنا إنه سلطان مختصر فيما هو ناء عن الحضرة. وأن النائب هو المتصرف المطلق في كل أمر؛ يراجع في الجيش، والمال، والخَبَر وهو البريد. وكل ذي وظيفة لا يتصرف إلاّ بأمره، ولا يفصل أمراً معضلاً إلاّ بمراجعته. وهو يستخدم الجند. ويرتب في الوظائف. وأمّا ما هو جليل منها كالوزارة، والقضاء، وكتابة السرّ، والجيش، فإنه ربما عرض على السلطان من يصلح؛ وقلّ أن لا يجاب. وربما سمّي أكابر هؤلاء النواب ملك الأمراء. وإذا حصلت المناقشة، فلا يستحقها إلاّ من هو بدمشق، لأنها ليس بالشام قاعدة للملك سواها.»

ونظراً إلى المكانة المرموقة التي كان يحظى بها النائب، وبسبب صلاحياته الواسعة على كل صعيد وصعيد، فليس من المستغرب أن ينظر إليه فقهاء المسلمين من ذلك العصر على أنه إحدى المرجعيات الأساسية للأمة الإسلامية، وأن يقرنوا مسؤولياته الدينية والمثالية بتلك الخاصة بالخليفة أو السلطان، فهو مثل السلطان مسؤول عن حفظ حوزة الدين وحوزة الأمة، وبه منوط واجب حراسة الفضيلة،

وضمان تطبيق العدالة وإحقاق الحق، والتصدي للظلمة، ومنع الاعتداء على الضعفاء، وقطع دابر الفساد والشرور. وهذا الفقيه الإمام تاج الدين السبكي لم يكتف بأن جعل واجبات النائب تجاه الإسلام والمسلمين موازية لواجبات السلطان، بل جعلها تتعدى ذلك، فألقى عليه مسؤولية مراجعة السلطان وتنبيهه إذا ما انحرف عن جادة الحق وسواء السبيل وعمل شيئاً من شأنه الإخلال بمصالح الأمة. وعودة إلى النص الذي يريده العمري في التعريف بالنيابة، فإن الاستثناء الذي أشار إليه بخصوص صلاحيات النائب في تعيين كبار الموظفين، كالوزير والقاضي وكاتب الجيش، إنما هو استثناء شكلي بروتوكولي لا قيمة له من الناحية الفعلية، فقصر صلاحياته في هذا الشأن على ترشيح الأشخاص لشغل هذه الوظائف لا يعتبر من الناحية العملية قيداً مانعاً يحد صلاحياته، لأن السلطان قلما يرفض له مرشحاً. وبمعنى آخر فإن هذا الترشيح هو مصطلح مرادف للتعيين، لأن صلاحية الترشيح مثلها مثل صلاحية التعيين في هذه الحالة. وكل ما في الأمر أن كتاب التعيين لا يصدر عن النائب، وإنما يصدر من جهة الأبواب السلطانية، وهو جانب بروتوكولي محض لا يقلل الصلاحيات الفعلية للنواب. وعلى الرغم من هذا الاستثناء فإنه كان يحدث أحياناً أن النائب هو الذي يصدر التعيين، ولا يقتصر دوره على الترشيح فحسب، وبذا كان يأخذ لنفسه الصلاحيتين معاً الترشيح والتعيين من دون الرجوع إلى السلطان.(٩)

وفي الأعوام الأخيرة لحكم سلاطين المماليك، استُحدثت ظاهرة إدارية لم تكن مسبوقة من قبل، إذ جمعت أكثر من نيابة في آن واحد لأمير واحد. وكان أول من استحدث هذه الظاهرة السلطان قانصوه الغوري (١٥٠١-١٥١٦). ففي ١٨ جمادى الثانية ٩١٦هـ/ ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٥١٠م، أقر الأمير جان بردي الغزالي في منصب نيابة صفد، وأسند إليه في الوقت نفسه نيابة الكرك. وفي سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، آخر سنوات حكمه، والسنة ذاتها التي اجتاح فيها العثمانيون أراضي الدولة المملوكية في مصر وبلاد الشام، قام قانصوه الغوري بجمع ثلاث نيابات تحت إدارة نائب واحد، إذ خلع منصب النيابة على الأمير دولات باي الأعمش وجعله نائباً في كل من نيابة غزة والقدس والكرك. ومن الملاحَظ أن ظاهرة جمع النيابات حدثت في إبان سلطنة الغوري، وهي فترة تميزت بالاضطراب والقلاقل على الصعيد الداخلي في فلسطين خاصة، بعد أن تمادت السلطات المملوكية في تجنيد العربان وفلاحي القرى الفلسطينية، في منطقتي جبل القدس وجبل نابلس بالتحديد، وسوقهم بالقوة والإكراه إلى ميادين القتال على خطوط المواجهة مع جيوش العثمانيين التي كانت تعد العدة للغزو الشامل الذي بدأ سنة ١٥١٦. هذا بالإضافة إلى إرهاق العربان والفلاحين بالجبايات وطرح الأموال لسد النفقات العسكرية الباهظة اللازمة لتمويل الحملات العسكرية.

ويبدو أن جمع ولايات فلسطين والأردن الثلاث المتصلة جغرافياً، كان أمراً ضرورياً لضمان الهدوء الداخلي وإخماد التمردات ووضع حد للعصيان. فكان الجمع من أجل وضع القيادة في يد رجل واحد يكون الأكثر كفاية من النواب الآخرين للقيام بتلك المسؤولية. ومن غير المستبعد أن تكون هذه الظاهرة، ظاهرة جمع أكثر من نيابة بإمرة نائب واحد، شكلت سابقة إدارية حذا حذوها الأتراك العثمانيون بعد احتلالهم بلاد الشام. فعندما هَمّ السلطان سليم بمغادرة مصر عائداً إلى بلاده بعد أن استكمل احتلالها، قرر أن يجمع أربع نيابات معاً، كانت ثلاث منها فلسطينية، بإمرة نائب واحد؛ فجمع للأمير جان بردى الغزالي ولايات طرابلس وصفد وغزة والقدس/نابلس، وجعله نائباً عليها. ولعل ما يؤكد اعتماد العثمانيين على الظاهرة التي استحدثها السلطان قانصوه الغوري، أن هذه النيابات الأربع جمعت للأمير جان بردى الغزالي، وهو أول أمير جمع له السلطان المملوكي الولايات، وكان أول من خبر هذه التجربة.(١٠)

مراتب نيابات فلسطين
بين نيابات بلاد الشام

يتبيّن من خلال ما كتبه ابن فضل الله العمري، وما نقله عنه القلقشندي، أن نيابات الشام (الوحدات الإدارية) تتفاوت فيما بينها من ناحية المنزلة والرتبة، فليست كلها في مرتبة واحدة؛ ومجرد اشتراكها في حمل اسم النيابة لا يزيل الفوارق القائمة لا في مستواها ولا في مرتبة نوابها. لذلك جعلت أقساماً أجلّها نيابة دمشق وحلب، وأوسطها نيابة حماة وطرابلس وصفد، وأدناها نيابة غزة وحمص والكرك. وقد أغفل العمري ذكر نيابة القدس، لأنها كانت على زمانه لا تزال إحدى الولايات التابعة لنيابة دمشق، ولم تكن حولت إلى نيابة. وقد عكست الألقاب والصفات التي ترد في الكتب والرسائل الصادرة عن السلطان إلى نواب هذه النيابات تلك المراتب المتفاوتة. وعلى الرغم من أن الكتّاب جعلوا دمشق وحلب مرتبة واحدة، فإن ذلك كان تعميماً لا غير، الغرض منه تميز نيابات المرتبة الأولى مما يتلوها من مراتب. وفي الحقيقة فإن نيابة دمشق لم تكن تُضاهيها واحدة من نيابات الشام كلها، فقد كانت أشبه بالقاهرة عاصمة السلاطين المماليك؛ فعندما يزورها السلطان كان يجد فيها حاشية سلطانية شبيهة بتلك التي في القاهرة، وفيها كل الوظائف القائمة في القلعة في القاهرة. فكان في دمشقٍ كل ما في مصر من الوظائف، وهو أمر لم يكن قائماً في أي من نيابات الشام الأخرى. إذ كان فيها: مؤسسة قضاة القضاة على المذاهب

الأربعة؛ مؤسسة القضاء العسكري؛ خزينة عامة تصرف منها الإنفاقات والخلع (الإكراميات) السلطانية؛ خزائن السلاح والذخيرة؛ دور صناعة الأسلحة والمجانيق وآلات الحصار؛ العساكر الاحتياط الذين كانوا يرسلون في الحملات العسكرية الطارئة. وليس مصادفة أن نائب دمشق كان يحمل لقباً آخر غير لقب النيابة العامة تمييزاً له من غيره من النواب، فكان يسمى «ملك الأمراء».(١١)

وكانت سعة المناطق التابعة لنيابة دمشق تعكس التميز الذي تمتعت به من سائر النيابات، إذ كانت الصلاحيات الإدارية لنائب دمشق تتسع لتشمل أجزاء واسعة من الأرض اللبنانية والفلسطينية والأردنية. ففي فلسطين كانت منطقة الساحل القبلية وما كان يتبعها من منطقة غزة وضواحيها السهلية والجبلية كلها تتبع إدارياً لنيابة دمشق، من قبل أن تصير ضمن مناطق النفوذ للنيابات التي استحدثت بعد ذلك في فلسطين؛ فقد ألحقت بنيابتي غزة والقدس. وكانت هذه المناطق تشمل غزة وضاحيتي هربيا وبيت جبرين، ثم الرملة وضاحيتها واللد وضاحيتها وضاحية قاقون. وكانت القدس ونابلس والخليل وضواحيها تشكل الضاحية الجبلية. وكانت مناطق أُخرى من فلسطين تقع ضمن نيابة دمشق وتخضع لها إدارياً، مثل بيسان وبانياس والحولة التي كانت تعرف باسم شعراء بانياس. وفي الأردن كانت مناطق عجلون والصلت والأغوار حتى آخر حدود البلقاء إلى نهر الموجب والشراة تتبع نيابة دمشق. وفي لبنان كانت مناطق البقاع وبعلبك وبيروت وصيدا جزءاً من مناطق النفوذ التابعة لهذه النيابة.(١٢)

لم يستمر هذا الوضع إلى ما شاء الله، إذ انسلخ كثير من هذه المناطق عن التبعية الإدارية لنيابة دمشق، وأُلحق بالنيابات الأربع التي استحدثت في لبنان وفلسطين بعد تحريرهما من الفرنجة في عهود السلاطين الأوائل: الظاهر بيبرس، والمنصور قلاوون، وابنه الأشرف خليل، إذ أُنشئت ولاية صفد، ثم ولاية طرابلس، ثم غزة، ثم نيابة بيت المقدس. لكن لم يؤد هذا السلخ إلى تراجع عملي في أهمية نيابة دمشق، أو إلى إضعاف مركزها، أو إلى تدني مرتبتها، وإنما ظلت تحتل مكانة الصدارة الإدارية بين كل نيابات الشام.

وكان سلاطين القاهرة يؤكدون تميز نيابة دمشق وتميز نائبها من غيره بين الحين والآخر، فيغدقون عليه الصلاحيات، ويهيئون له أسباب التدخل في شؤون النيابات الأُخرى على كره ورفض من ولاة تلك النيابات. فعندما زار نائب دمشق الأمير تنكز الحسامي بلاط السلطان الناصر محمد بن قلاوون في القلعة في القاهرة في محرم ٧١٤هـ/ نيسان (أبريل) ١٣١٤م، ورغب السلطان في إكرام ضيافته، أصدر مرسوماً سلطانياً إلى النواب في بلاد الشام، وهم نواب حلب، وحماة، وحمص، وطرابلس، وصفد، أن أحداً منهم لا يكاتب السلطان، وإنما يكاتب الأمير تنكز نائب دمشق،

ويكون هو المكاتِب في أمرهم إلى السلطان. فكان هذا القرار من الناحية العملية هو سحب الاعتراف باستقلالية هذه النيابات وإعادة تبعيتها لنيابة دمشق وتحويل نوابها إلى موظفين عند نائبها. ولمّا احتج نائب صفد، الأمير سيف الدين بلبان طرنا، على هذه الخطوة، التي أنكرها بقية ولاة النيابات، قام الأمير تنكز الحسامي، نائب دمشق، بإعلام السلطان بموقف نائب صفد. فلم يتأخر رد السلطان القاسي، فعزل الأمير طرنا عن النيابة، وحمل مقيّداً إلى القاهرة، وأودع سجن القلعة.

ولمّا كانت نيابة غزة استثنيت من قرار السلطان الآنف الذكر، علماً بأنها لم تكن جعلت نيابة في هذا التاريخ، عاد السلطان فأصدر قراراً منفرداً بشأنها بعد نحو عقدين، أي سنة ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢ - ١٣٣٣م، لينسحب عليها أيضاً قرار تبعية نائبها الإدارية لنائب دمشق. وفي زيارة لاحقة لنائب دمشق بعد ما يقرب من ٢٥ عاماً للسلطان في القاهرة، جدد الأخير قراره بتفويض شؤون نيابات الشام إليه، ويكون له الحكم فيها جميعاً، ويكون هو صاحب المرجعية في كل أمورها من دون نوابها الرسميين. وورد في الكتاب: «تقليداً بتفويض الحكم في جميع الممالك الشامية بأسرها، وأن جميع نوابها تكاتبه بأحوالها وأن تكون مكاتبته: 'أعز الله أنصار المقر الشريف'»، بعد أن كانت من قبل «أعز الله أنصار الجناب»، وأمر بأن يزاد في ألقاب التشريف التي يكاتب بها.

لم يقتصر منح نائب دمشق مثل هذا التفويض على عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ولم يكن على ما يبدو بسبب الحميمية التي سادت العلاقة بينهما، أو بسبب المصاهرة بينهما بعد أن تزوج السلطان ابنة تنكز الحسامي. ويبدو أن ذلك كان جزءاً استراتيجياً في السياسة الإدارية لحكومات المماليك. ففي سنة ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩ - ١٤٠٠م، أعطى السلطان فرج بن برقوق تفويضاً مماثلاً لنائب دمشق تَنِم الحَسَنِي، فوض إليه فيه أمور البلاد الشامية. فقام تنم من فوره وعمّم ذلك على نواب بلاد الشام ودعاهم إلى طاعته والامتثال لأوامره. وفي سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢م، مُنح نائب دمشق الأمير نوروز الحافظي مثل هذا التفويض مرة أُخرى، إذ فوّض إليه جميع الصلاحيات في كل نيابات الشام، من غزة جنوباً حتى نهر الفرات على حد الجزيرة، يولي فيها من يشاء ويعزل من يشاء.(١٣)

كانت تدخلات نواب دمشق في شؤون نيابات الشام الأُخرى لا تنبع فقط من التفويض السلطاني الذي كانوا يُمنحونه، ويطلق أيديهم في الأمور الإدارية في هذه النيابات، بل أيضاً كانت تأتي على خلفية المكانة الخاصة التي يتمتعون بها عند السلاطين، الذين كانوا لا يردون لهم طلباً، ويحولون تقاريرهم، التي كانت تصل إلى الحضرة السلطانية بشأن ما يجري في النيابات أو بشأن أشخاص النواب، إلى قرارات

سلطانية ويلتزمون العمل بها من دون مناقشة ومن دون البحث في مدى صدقيتها. ففي أحد التقارير التي بعث بها نائب دمشق إلى القاهرة بلّغ فيه أن نائب الكرك، الأمير سيف الدين بهادر بن عبد الله البدري يظلم رعيته من أهل الكرك. وعندما اطلع السلطان على هذا التقرير عزل نائب الكرك، وأمر بأن ينفى إلى دمشق، حيث صار عرضة للإهانات من جانب نائب دمشق وحاشيته وأمرائه. وفي حادثة مماثلة وشى نائب دمشق، سنة ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢ - ١٣٣٣م، بنائب طرابلس، الأمير سيف الدين طينال الأشرفي الناصري، واتهمه بالاستيلاء على جميع أموال النائب السابق شهاب الدين قرطاي، وكذلك على نصيب الأمير تنكز من إقطاع هذا النائب، فأتى رد السلطان سريعاً بعزل طينال عن نيابة طرابلس، وأعاد إليها نائبها المعزول الذي سبق لطينال أن صادر أمواله وإقطاعه. وجاء في رواية ثانية أن شكوى الأمير تنكز ضد طينال إنما كانت بسبب ترفّعه عليه وخرق حرمته وامتناعه من الامتثال لأوامره. ولذلك كان قرار السلطان بعزله عن نيابة طرابلس ونقله إلى نيابة غزة على سبيل الإهانة والتحقير، لأن مرتبة نيابة غزة أدنى كثيراً من مرتبة نيابة طرابلس. وفي سنة ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨ - ١٣٣٩م، أمر السلطان بنقل الأمير ألطنبغا، نائب حلب، إلى نيابة غزة، فاتهم الأمير المنقول نائب دمشق، الأمير تنكز، بأنه وراء قرار النقل.

وفي سنة ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥ - ١٣٣٦م، تحامل نائب دمشق على نائب صفد، الأمير أرقطاي، لأمور توهمها في نفسه، وكان بين الرجلين علاقة مودة شخصية وعائلية، فسولت له نفسه معاقبة أرقطاي، وأخذ يرسل إلى كبار الموظفين في نيابة صفد يحرضهم عليه ويشجعهم على عصيان أوامره، وأن يرجعوا إليه ويشاوروه في كل شيء. ثم استدعى بعض الموظفين الموكل إليهم إدارة البيمارستان الذي كان أنشأه في صفد، فنكّل بهم وأمرهم بأن يطيعوا أوامره ويعملوا وفقاً لتعليماته من وراء ظهر نائب صفد. ثم جند أحد المقربين من النائب ليكثر الحَطّ من سمعته ويرفع ضده التقارير السيئة إلى السلطان. واستمر الوضع على هذا الحال حتى كتب إلى السلطان بضرورة خلعه عن النيابة، وبالتالي تم له ذلك.(١٤)

شراء منصب النيابة

في تناول المقريزي أسباب غلاء الأسعار وشح الأقوات في المجتمع المملوكي، يذكر عدداً منها، لكنه يتوقف عند ظاهرة الفساد الإداري الذي استشرى في عهد المماليك الجراكسة منذ أن تولى الظاهر سيف الدين برقوق السلطنة سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م. ثم خص بالذكر تفشي ظاهرة الرشوة كوسيلة سهلة للفوز بالمناصب

الإدارية، المدنية والدينية منها على حد سواء، من دون أن تستثنى من ذلك الوظائف المفتاحية المركزية في الجهاز الإداري والقضائي، وعلى رأسها منصب الوزارة، وقاضي القضاة، ونيابة الأقاليم، وولاية الحسبة، وسائر الوظائف الأُخرى. فعم تداول هذه الوسيلة في عاصمة الدولة وعواصم الأقاليم في مصر وبلاد الشام، حتى بات من المستحيل تقريباً الحصول على واحدة من هذه الوظائف من دون بذل الأموال على سبيل الرشوة لأصحاب القرار وعلى رأسهم السلطان نفسه.

ونشط الوسطاء (يسميهم المقريزي الأطراف) الذين كانوا عادة من أفراد حاشية السلطان المقربين منه. فكان يعدهم الراشي الطالب للوظيفة بتخصيص مبلغ معين من المال يكون من نصيب السلطان. لكن هذه الأموال الموعودة لم تكن متوفرة في الغالب لديه، وفي أكثر الحالات لم يتوفر لديه منها شيء. وكي يفي طالب الوظيفة بالوعد الذي قطعه للوسيط، كان يقترض الدفعة الأولى من المبلغ الذي وعد به، وهو عادة نصف المبلغ المقطوع، بالإضافة إلى الأموال التي يحتاج إليها لمقتضيات الوظيفة، كالزي والشارة والخيول والخدم والمرافقين. فيتضاعف بسبب ذلك حجم الديون المتراكمة على الراشي المتلقي الجديد للوظيفة. ومن أجل أن يفي بالتزاماته للدائنين الذين يأخذون بالإلحاح عليه في استيفاء ديونهم، يقوم بجمع الأموال من الناس الذين كان من المفروض أن تخدم الوظيفة مصالحهم. وكان ذلك يتم من دون مراعاة لذمة أو خلق أو شرع، غاضاً بذلك الطرف عن النتائج الضارة التي تلحق بهؤلاء الناس. وبينما يكون هذا الموظف منهمكاً في جمع الأموال قد يحدث أن يفقد وظيفته من دون سابق إنذار لمصلحة راش جديد تعهد بدفع مبلغ أعلى للجهات الحاكمة، فتخرج الوظيفة من يده قبل أن يوفي سداد ديونه، فتصادر أمواله وأملاكه ومدخراته، وقد تحل به عقوبة الضرب والتعذيب. فيلجأ مرة أُخرى إلى دفع رشوة مجدداً كي يفرج عنه أو يعاد إلى وظيفته. وهكذا أصبحت الوظائف رفيعة المستوى سلعة معروضة في الأسواق يحصل عليها كل من يغلي الثمن، ففاز بها الجهال وأهل الفساد وأهل البغي والظلم.[١٥]

تؤكد الحوليات التاريخية، التي تغطي القرن الأخير من تاريخ دولة المماليك في مصر وبلاد الشام، قيام ظاهرة الرشوة وشراء المناصب الإدارية التي تحدث عنها المقريزي في كتاب «كشف الغمّة»، فتأتي بأمثلة وحالات عينية تجسد قيام هذه الظاهرة في مختلف الولايات والمناطق وعلى صعيد الوظائف الإدارية والدينية والتعليمية.

وكما ذكر المقريزي فإن منصب النيابة في ولايات الشام، وهو الذي يعنينا في هذا المقام، لم يكن بمنأى عن ظاهرة البيع والشراء، على أهميته وخطورته. ولم يقتصر الأمر على نيابات الشام الصغرى فحسب، بل أصيبت نيابة دمشق (نيابة الشام)، النيابة الأم، بهذا الداء. فعندما زار نائبها الأمير سودن مِنْ عبد الرحمن مقر السلطان

الأشرف برسباي في القلعة سنة ٨٣٢هـ/١٤٢٨ - ١٤٢٩م، وأراد العودة إلى دمشق للقيام على رأس عمله، لم يسمح له السلطان بذلك إلاّ بعد أن تعهد بدفع ٥٠,٠٠٠ دينار، دفع نصفها ووعد أن يرسل باقي المبلغ بعد وصوله إلى دمشق.

وكانت نيابات فلسطين، مثل غيرها، عرضة للبيع والشراء. وروي أن الأمير خير بك بن عَبد الله النوروزي، الذي شغل منصب نيابة غزة في عهد سلطنة جقمق (١٤٣٨ - ١٤٥٣)، كان مملوكاً صغيراً من مماليك الأمير نوروز الحافظي، وطالت فترة خموله في بلاد الشام إلى أن رقي إلى رتبة الإمرة، وشغل وظيفة ما في صفد. ثم حدثته نفسه بعد ذلك الحصول على ما هو فوق مستوى الإمرة، فسعى للحصول على منصب النيابة في غزة بعد موت نائبها طوغان العثماني، ووعد بأموال دفعها من أجل ذلك. وقبل ذلك كان الأمير حَطط بن عبد الله الناصري عيّن نائباً في غزة بمال بذله للفوز بمنصب النيابة.

ولمّا نقل السلطان قانصوه الغوري الأمير يوسف من سيباي من نيابة القدس إلى نيابة صفد سنة ٩٢١هـ/ ١٥١٥م، أثار تعيينه في هذا المنصب عاصفة من الاحتجاج من أمراء العساكر في النيابة، لأن هذا التعيين كان مخالفاً للأعراف الإدارية، إذ كان يتحتم على من يتولى هذه الوظيفة أن يكون أميراً برتبة أمير مئة مقدم ألف وهي المرتبة الأعلى في سلّم الإمارة في الجيش المملوكي. وكان الأمير المنقول أميراً سيفياً لا تفي رتبته بشروط هذا المنصب. ومن أجل أن يتغلب الأمير الجديد يوسف من سيباي على العقبات التي ثارت جرّاء تعيينه، وكي يقنع السلطان بالمضي في إقرار قراره وعدم الالتفات إلى موقف المحتجين من الأمراء، قام برشوته بأموال طائلة حتى فاز أخيراً بالمنصب. وبالطريقة ذاتها تولى منصب النيابة في صفد الأمير طراباي الذي قدم خصيصاً من حلب إلى القاهرة، وبدأ بالسعي للحصول على هذه الوظيفة، ودفع من أجل ذلك أموالاً طائلة، كما فعل غيره ممن سبقه إليها. إذ سبق للأمير مفلح الزيني أن تولى منصب النيابة في صفد سنة ٨٣٦هـ/ ١٤٣٢ - ١٤٣٣م في مقابل مبلغ قدره ١٢,٠٠٠ دينار، دفعه كي يضمن استمراره في منصبه. وفي سنة ٨٩٢هـ/ ١٤٨٧م، دفع الأمير يلباي الإينالي مبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار ثمناً لهذا المنصب.[١٦]

وفي هذا السياق، فإن المقريزي يعزو ظاهرة انتشار الرشاوى (البراطيل) إلى عهد السلطان الظاهر برقوق (١٣٨٢ - ١٣٩٨)، ويعدّها أحد المآخذ التي حسبت عليه، لأنه لم يكن يولي أحداً في وظيفة إلاّ في مقابل مال يدفعه. لكن أبا المحاسن، ابن تغري بردي، لا يقر المقريزي على هذا الرأي، ويرجع تفشي هذه الظاهرة إلى قرون خلت، ويعزو انتشارها والمجاهرة بها إلى عهد السلطان إسماعيل ابن الناصر محمد (٧٤٣ - ٧٤٦هـ/ ١٣٤٢ - ١٣٤٥م). فقد أنشئت مؤسسة رسمية

للرشاوى سميت «ديوان البذل» أو «ديوان البرطيل». واشتهر أمر هذه المؤسسة في مختلف الأقطار. فصار كل من بحاجة إلى وظيفة يأتي إلى مدير هذه المؤسسة ويدفع السعر المطروح في مقابل الوظيفة التي يسعى للحصول عليها فينالها.[١٧]

المتاجرة بالوظائف

إلى جانب تقديم الرشاوى للحصول على الوظائف، نشأت عادة أُخرى طورها أعضاء الكوادر الإدارية فيما بينهم، فصاروا يحصلون بواسطتها على الكسب المادي لجيوبهم الخاصة، بعيداً عن أجهزة السلطان الرسمية أو تدخلها المباشر، ليصبح دورها ثانوياً كطرف ثالث يحصل على نصيب من المكاسب المادية. تلخصت هذه العادة ببيع الوظائف، لكن سمّوها تورية باسم آخر هو «النزول عن الوظيفة». وقد شاعت هذه العادة خاصة لدى أصحاب الوظائف الدينية والتعليمية، واستفحلت حتى اضطر السلطان إلى إصدار مرسوم بمنعها سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢١ - ١٤٢٢م. فتوقفت إلى حين، ثم استؤنفت كما كانت قبل صدور ذلك المرسوم. وكوسيلة لزيادة الكسب الذي يتم الحصول عليه نتيجة هذه الممارسة، لجأ أصحاب الوظائف المعروضة للبيع إلى طريقة المزاد العلني المتبع في بيع السلع في الأسواق، وكان العطاء يرسو في نهاية المطاف على صاحب العرض الأعلى. وقد أشار المقريزي أيضاً إلى هذه الظاهرة فكتب يقول: «وفي سابع عشرينه نودي أن السلطان رسم أن لا ينزل أحد من الفقهاء عن وظيفته في وقت من الأوقات. وهدد من نزل منهم عن وظيفته فامتنعوا عن النزول، ثم عادوا كما كانوا ينزل هذا عن وظيفته من الطلب في الدروس، أو التصوف في الخوانك، أو القراءة أو المباشرة بالمال. فيلي الوظائف غير أهلها ويحرمها مستحقوها. فإن الوظائف المذكورة صارت بأيدي من هي بيده، ينزلها منزلة الأموال المملوكة، فيبيعها إذا شاء ويسمى بيعها نزولاً عنها. ويرثها من بعده صغار ولده. وسرى ذلك حتى في التداريس الجليلة والأنظار المعتبرة، وفي ولاية القضاء بالأعمال، يليه الصغير من بعد أبيه، ويستناب عنه كما يستناب في تدريس الفقه والحديث النبوي، وفي نظر الجوامع ومشيخة الصوفية. فيا نفس جدّي أن دهرك هازل.»[١٨]

وكما ذكر أعلاه عند الإشارة إلى ظاهرة الرشوة والبيع والشراء لوظائف الجهاز الإداري المملوكي، فإن الوظائف الدينية والتعليمية، كما الوظائف الإدارية، كانت مشمولة في هذه الظاهرة، وكان بينها مناصب القضاء، والتدريس، وخطابة المسجد الأقصى، والحسبة.[١٩]

أمّا الوظائف الإدارية والمدنية الأُخرى فقد ذكر بينها، فضلاً عن منصب النيابة،

منصبا كتابة السر وولاية الشرطة.[٢٠]

ولعل من المفيد أن نذكر أن ظاهرة شراء الوظائف والحصول عليها بواسطة دفع الرشاوى كانت قديمة منذ الأيام الأولى للدولة الأيوبية. ففي عهد الملك الأيوبي العزيز عثمان ابن صلاح الدين، اقترح القاضي الفلسطيني الأصل ابن البيساني، وهو أخو كاتب صلاح الدين المشهور القاضي الفاضل، على الملك العادل عم الملك العزيز رشوة نقدية بمبلغ ٤٠,٠٠٠ دينار يحملها إلى الملك العزيز كي يعيّنه قاضياً في مدينة المَحّلة الكبرى. فعجل من هذا المبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار، على أن تكون حصة الملك العادل ٥٠٠٠ دينار وحصة الحاجب ١٠٠٠ دينار وحصة الأمير جهاركس ١٠٠٠ دينار، كي يجتمع ثلاثتهم على إقناع الملك العزيز. ولمّا روجع العزيز في ذلك رد العادل ورفض قبول الرشوة. ثم تكرر مثل هذه المحاولة قبيل وفاة الملك العزيز بقليل، وكانت خزينته تعاني جرّاء ضائقة مالية ونقص هائل في السيولة النقدية، فتقدم أحد أثرياء الصعيد وعرض على أحد المقربين من الملك العزيز رشوة بمبلغ ١٠,٠٠٠ دينار يسلمها للملك في مقابل حصوله على منصب القضاء في ولاية الصعيد. فرفض العزيز هذا العرض، ووبخ الأمير الذي زيّن له قبول الرشوة.[٢١]

نشوء النيابات الفلسطينية

نيابة صفد

ارتكزت الترتيبات الإدارية التي تبنتها الدولة المملوكية على نظام النيابات؛ فجعلت أقاليم الدولة وحدات إدارية منفصلة ترتبط كل منها بمقر السلطنة في القاهرة، وتكون تبعيتها الإدارية لمؤسسة السلطنة. وفي حين بوشر تطبيق هذا النمط الإداري في بعض أقاليم الشام، مثل دمشق وحلب، مباشرة بعد معركة عين جالوت، إلاّ إن تطبيقه في فلسطين تأخر لعدة أعوام بعد ذلك. فالأراضي الفلسطينية المحررة التي كانت في حيازة ملوك الأيوبيين، والتي آلت ملكيتها إلى الدولة المملوكية، أبقيت ضمن منطقة النفوذ لولاية دمشق التي أصبحت تسمى، وفقاً للعرف الإداري المملوكي، نيابة الشام (التي تعني في واقع الأمر نيابة دمشق).

مضى بعد معركة عين جالوت ستة أعوام، حتى استطاع الظاهر بيبرس تحرير مدينة صفد وقلعتها وما جاورها من البلاد والمواقع من قبضة الاحتلال الصليبي سنة ٦٦٤هـ/١٢٦٦م، فأصبح بعض المناطق الشمالية من فلسطين بدءاً من مرج ابن عامر وتلال الناصرة ومنطقة طبرية وأراضي الجليل الشرقي عامة، التي كانت صفد أهم بلادها، تحت السيطرة الإسلامية المملوكية، وشرع في تطبيق النظام الإداري المملوكي

فيها، أي نمط النيابات، وأصبحت تعرف باسم نيابة صفد، بعد أن عيّن الظاهر بيبرس لهذه المنطقة أول نائب مملوكي هو الأمير عز الدين أيبك العلائي. ولم تكن هذه المناطق في حقيقة الأمر إلاّ نواة هذه النيابة التي اتسعت فيما بعد لتشمل مناطق أُخرى من فلسطين لم تكن تحررت في هذا التاريخ.

تمهيداً لهذه الخطوة الإدارية التي اتخذها السلطان، بدأ ومنذ اللحظة الأولى التي أعقبت إجلاء المحتلين عن صفد بعمارة قلعتها وتعزيز تحصيناتها، وأمر بأن تنقل إليها الأسلحة والذخائر والمؤن، وشحنها بالمقاتلين من الجند والفرسان. ثم قام بتوزيع الإقطاعات على القادة والأمراء الذين أعدهم وأعد أجنادهم من المماليك للمرابطة في المكان. ونظراً إلى الأهمية التي كان يوليها الظاهر بيبرس لنيابة صفد، وللدور العسكري المهم الذي علقه عليها في تحرير أرض فلسطين من الاحتلال الصليبي، عاد في السنة التالية (٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م) إلى فلسطين، ليقف بنفسه على أعمال الترميم وإعادة التعمير التي شملت البلد وقلعتها. حتى قيل إنه عندما وزع مهمات الإعمار على الأمراء خص نفسه بنصيب منها، وصار يحمل الحجارة على كتفيه كواحد من الجنود. ومع ذلك فقد استغرقت أعمال التحصين والإعمار عدة أشهر، ولم يفرغ منها إلاّ في السنة التالية، في صفر ٦٦٦هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٦٧م. فأمر بأن ينقش على أسوارها ما يخلد هذا الإنجاز.[٢٢]

كانت صفد إحدى قرى الجليل العامرة قبل غزو الصليبيين لفلسطين، فغادرها أهلها المسلمون في معظمهم وبقي فيها سكانها من المسيحيين العرب. وبعد بضع سنوات من الاحتلال بنى أحد القادة الصليبيين قلعة على أحد تلالها، وظلت هذه القلعة صامدة منذ إنشائها سنة ٤٩٥هـ/ ١١٠١-١١٠٢م، حتى سقطت في يد القائد صلاح الدين سنة ٥٨٤هـ/ ١١٨٨م. احتفظ الأيوبيون بهذه القلعة حتى سنة ٦٣٨هـ/ ١٢٤١م، عندما سلّمها ملك دمشق الأيوبي الصالح إسماعيل للصليبيين ثمناً لدعمهم له في حربه ضد ابن أخيه الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل. فتسلمها فرسان الداوية وقاموا بترميمها وتوسيعها وزادوا في مساحة مرافقها لتتسع لكثير من المؤن والغلال ومخازن السلاح. وصارت تتسع لما يزيد على ٢٠٠٠ فارس. وظلت في يد فرسان الداوية إلى أن تم تحريرها ثاني مرة أيام الظاهر بيبرس.[٢٣]

هنالك جملة من الحقائق ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بإنشاء نيابة صفد يجب أن تسترعي انتباه الباحثين والدارسين. أول هذه الحقائق أن نيابة صفد غطت أراضي ومناطق تقع في قطرين هما لبنان وفلسطين، وأن هذه المناطق، بغض النظر عن نسبة توزعها بين القطرين، كانت مطوقة بمناطق النفوذ التابعة لنيابة دمشق التي تحيط بها من الشرق والجنوب والشمال. فكانت النيابة الجديدة تقع في حضن نيابة

دمشق، وكان الأولى أن تضم هذه المناطق إلى نيابة دمشق وتلحق بها إدارياً، ولا سيما أنها كانت خالية تماماً من المدن والبلدات ذات الكثافة السكانية العامرة. فلم يكن ضمها إلى نيابة دمشق يشكل عبئاً إدارياً تنوء بحمله هذه النيابة. وهذه الحقيقة تقودنا إلى التساؤل عن الغاية التي توخاها السلطان من إنشاء هذه النيابة.

أمّا الحقيقة الثانية، فإن النيابة الجديدة قامت على الأراضي التي حررت حديثاً على يد الظاهر بيبرس، وأن شبراً واحداً من أرض فلسطين الأيوبية عشية قيام دولة المماليك لم يلحق بمناطق نفوذها، وظلت كلها كما كانت عليه قبل تحرير صفد جزءاً من ولايات نيابة دمشق. ومرة أُخرى يطرح السؤال عن المغزى من الإبقاء على هذه المناطق على تبعيتها الإدارية لدمشق بعد أن قامت على أرض فلسطين نيابة صفد كأول وحدة إدارية على أرض هذا القطر.

والحقيقة الثالثة أن الظاهر بيبرس لم يقم بتدمير صفد أو قلعتها أو تحصيناتها كما فعل في المدن الساحلية الفلسطينية التي حررها قبلها، مثل ميناءي قيسارية وأرسوف وحيفا. وعلى عكس ذلك قام بترميم قلعتها والزيادة في تحصيناتها كما رأينا.

والحقيقة الرابعة أن الظاهر بيبرس أمر بأن يرابط في صفد ١٠٠٠ فارس تابعون للجيش المملوكي السلطاني، الذي كان يعرف باسم جنود الحلقة. وهم قوة إضافية غير الفرسان التابعين للأمراء والقادة الذين منحوا الإقطاعات في أرض هذه النيابة حتى زاد عددهم على ١٠٠٠ فارس أيضاً.(٢٤) صحيح أن الظاهر بيبرس وزع الإقطاعات في هذه المنطقة كما وزعها في لواءي قيسارية وأرسوف بعد تحريرهما، لكن الأمر مختلف في صفد عن تلك المناطق، ويكمن في مرابطة جنود الحلقة (الجيش الرسمي) في منطقة صفد من دون غيرها من المناطق المحررة.

للإجابة عن التساؤلات المطروحة التي انبثقت من تلك الحقائق يمكن أن نقرر أن عدم ضم صفد والمناطق المجاورة لها لتصبح جزءاً من الولايات التابعة إدارياً لنيابة دمشق، إنما كان نابعاً من طبيعة الدور الذي قدّر لنيابة صفد الناشئة أن تؤديه في الأعوام المقبلة في عملية تحرير الأجزاء المتبقية من فلسطين تحت الاحتلال الصليبي، والذي كان الظاهر بيبرس خطط له وشرع في تنفيذه بعد أن استقر في السلطنة. فقد أثبت مجرى الأحداث في أيامه وأيام خلفه في السلطنة قلاوون الألفي ومن بعده ابنه الأشرف خليل مساهمة هذه النيابة في أعمال التحرير. ولعل مرابطة قوة عسكرية نظامية قوامها ١٠٠٠ فارس في صفد، إضافة إلى ١٠٠٠ فارس آخر من مماليك الأمراء الذين منحوا الإقطاعات في أرض هذه النيابة يؤكد الدور العسكري في حروب التحرير الذي قُدّر لها أن تقوم به كونها واقعة، بل كونها تشكل خط المواجهة الأمامي بإزاء جبهة الصليبيين المركزية التي كانت مدينة عكا قاعدتها ومقر قيادتها. ويكاد

القارئ الحصيف يلمح غياب البعد الإداري، إن كان بعد كهذا قائماً حقيقة، عن ذهن الظاهر بيبرس عند إنشاء هذه النيابة. ولو كان للبعد الإداري حضور في ذهن هذا السلطان، لما شغل نفسه بإنشاء هذه النيابة التي شكلت أراضيها جيباً محاطاً من جوانبه الثلاثة بمناطق النفوذ التابعة لنيابة دمشق، التي كان في قدرة نائبها، لما تمتعت به نيابته من المؤسسات ذات الكفاية الإدارية العالية، أن يدير هذه المناطق المحررة التي كانت خالية، أو شبه خالية، من الكثافة العمرانية والسكانية بسبب ما مر بها منذ أيام التحرير الصلاحي (صلاح الدين) من تقلبات سياسية قضت على الاستمرارية العمرانية لمدنها وقراها وسكانها. ولم تكن تشتمل إلاّ على بعض القلاع والحصون التي كانت أقل من عدد أصابع اليد الواحدة، إضافة إلى العربان من أبناء القبائل الذين اعتادوا أن يغشوا أرضها في مواسم الرعي في الربيع أو لدى اقتراب موسم الحصاد.

كما لم يكن من قبيل المصادفة أن الأراضي الفلسطينية الواقعة جنوبي اللجون وسهل مرج ابن عامر لم تضم إلى هذه النيابة، سواء الأراضي التي كانت في أيدي المسلمين قبل قيام دولة المماليك، أو تلك المناطق التي حررها الظاهر بيبرس نفسه في المناطق الساحلية الوسطى بدءاً من يافا جنوباً حتى مشارف عثليث شمالاً. فأبقيت هذه المناطق ملحقة إمّا بنيابة الشام وإمّا بولاية الساحل التي نشأت حديثاً بعد التحرير الظاهري (الظاهر بيبرس). فلو كان البعد الإداري يدور في خلد السلطان لقام على الأقل بإلحاق المناطق الساحلية المحررة لهذه النيابة. ويؤكد كل هذا أن الغاية الأولى من إنشاء نيابة صفد كانت أولاً وأخيراً القيام بدور مركزي في تنفيذ مخطط التحرير الشامل الذي كان أعده بعناية.(٢٥)

حدود نيابة صفد وولاياتها:

تناول عدد من المؤلفين الذين عاصروا حقبة التاريخ المملوكية الأقسام الإدارية والولايات التي كانت تشتمل عليها نيابة صفد، فسمى بعض هؤلاء المناطق والجهات التابعة لهذه النيابة، منهم: محمد بن أبي طالب الأنصاري الذي اشتهر باسم شيخ الربوة، وابن فضل الله العمري، صاحب كتاب «مسالك الأبصار» وكتاب «التعريف بالمصطلح الشريف»، والقاضي صدر الدين محمد بن عبد الرحمن العثماني، وآخرهم أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي صاحب كتاب «صبح الأعشى». وبناء على ما تجمع لدينا من معلومات فإن نيابة صفد كانت تشتمل على إحدى عشرة ولاية (أو عمل) غير مدينة صفد نفسها مقر النيابة. ولدى تفحص أسماء القرى والبلدات التي اشتملت عليها هذه الولايات، يتبين أن خمساً من هذه الولايات تقع اليوم ضمن

الأراضي اللبنانية، بينما تقع الولايات الست الباقية في أرض فلسطين وهي: عكا؛ الشاغور؛ الناصرة؛ طبرية؛ مرج ابن عامر؛ عثليث. وكان حدها من الناحية الشمالية مجرى نهر الزهراني، أمّا حدها الجنوبي فكان يحاذي قرية قاقون (وهي اليوم من القرى المدمرة) إلى الشمال الغربي من مدينة طولكرم.(٢٦)

كانت نيابة صفد الوحيدة بين نيابات فلسطين، بل نيابات الشام، التي لم تُرَسَّم حدودها لدى تأسيسها. فظلت حدودها مطلقة من دون ترسيم إلى أن استقرت على ما هي عليه بعد مضي ما يقرب من ربع قرن بعد إنشائها سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م، حين كانت السواحل الشمالية لفلسطين من عثليث جنوباً حتى صور اللبنانية لا تزال تحت سيطرة الفرنجة. ثم صارت المناطق المحررة تلحق تباعاً بنيابة صفد إلى أن اكتملت عملية التحرير سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م، أيام السلطان الأشرف خليل ابن السلطان قلاوون بعد أن سقطت عكا في يده وتلتها المناطق الباقية، وتم تطهير فلسطين وأراضي لبنان من الاحتلال.(٢٧)

نيابة القلاع

كثرت القلاع العسكرية في نيابات الشام، حتى باتت كل نيابة لا تخلو من قلعة واحدة على الأقل، وكان في بعضها أكثر من قلعة. فكان السلطان يعيّن نائباً عنه في كل قلعة وقلعة، وليس لنائب الولاية أو النيابة سلطة عليه، إذ كان تعيينه يصدر عن ديوان الإنشاء من الأبواب السلطانية. وفي العهد المملوكي كان يعيّن في هذه الوظيفة أمير برتبة طبلخاناه، وهي الرتبة الثانية في سلّم الإمارة العسكرية. وقد تتدنى رتبة نائب القلعة إلى الرتبة الثالثة وهي إمرة العشرين، ويكون ذلك تبعاً لأهمية موقعها وحساسيته. ومن واجبات النائب حفظ القلعة وصيانتها، والحفاظ على أسرار الأسلحة والذخائر فيها. وعليه أن يوافي السلطان بكل ما يستجد في المدينة، مقر النيابة وفي النيابة عامة، من أخبار وأحداث وإعلامه بالتطورات كافة. ولذلك كان لزاماً عليه أن يُعِدّ نُوَب الحمام (الزاجل) لينقل رسائله إلى الأبواب السلطانية في القاهرة. وكانت القلعة مقفلة أبداً لا تفتح إلاّ بأمر من النائب. ويحظر على العساكر فيها الخروج إلى المدينة والاختلاط بالناس، كي لا يُفشى سرّ من أسرارها. ولهذا السبب كان في القلعة جهاز إداري وقضائي وديني كامل، كما كان فيها من أصحاب المهن والأطباء اللازمين للاعتناء بشؤون الأجناد المقيمين بها. فهناك قاضٍ ومؤذن وخطيب وكحّال وطبيب جرّاح. وكان حراسها يتلقون أجوراً شهرية نقديةً ولا يمنحون الإقطاعات كغيرهم من الأجناد. وكان فيها كل ما يلزم من مواد الصيانة والتحصين والآلات

الضرورية لذلك، ومن أصحاب المهن والصنائع ما يغني نائبها عن الاستعانة بأصحاب مهن من خارجها؛ فهناك الحجّارون والنجارون والحدادون وغير ذلك. وكان في القلعة طبل يدق لمعرفة مواقيت الصلاة وساعات الليل، فتدق الطبول في كل وقت عدداً من الدقات تميز بها المواقيت.

كان في صفد نائب لقلعتها، وتأسست هذه الوظيفة منذ أن أنشئت النيابة. أمّا قلعة القدس فلم يكن لها نائب إلاّ في وقت متأخر بعد أن تحولت القدس إلى نيابة، بل كان أحياناً يعيّن نائبها نائباً لقلعتها. وعندما تفصل الوظيفتان إحداهما عن الأُخرى، كان يعيّن للقلعة نائب برتبة جندي، وهي أدنى الرتب في سلّم الرتب العسكرية المملوكية.(٢٨)

نيابة غزة

هي ثاني النيابات التي أنشأها المماليك في فلسطين بعد نيابة صفد. وفي حين كان الغرض من إنشاء نيابة صفد عسكرياً في الدرجة الأولى، كي تؤدي دوراً في تنفيذ خطة تحرير الساحل الفلسطيني التي أعدّها الظاهر بيبرس، فقد أنشئت نيابة غزة على خلفية إدارية ترتبط بالتطورات الإدارية الداخلية في فلسطين ونيابة دمشق، ولم يكن لإنشائها بعد عسكري مباشر بعد أن زال عن فلسطين شبح التهديد بغزو فرنجي جديد.

صنّف مؤلفو الحوليات والكتّاب الذين اهتموا بالهيكلية الإدارية في الدولة المملوكية، كابن فضل الله العمري والقلقشندي وغيرهما، نيابة غزة كواحدة من النيابات الصغرى بين نيابات الشام، ووضعوها في المرتبة السادسة بعد نيابات دمشق وحلب وطرابلس وحماة وصفد. وجعلوها مع نيابتي حمص والكرك في مرتبة واحدة. وقبل أن تنشأ نيابة غزة، كانت مدينة غزة ونواحيها من مناطق الساحل الفلسطيني الجنوبية الممتدة من العريش جنوباً حتى يافا، أو الممتدة شمالاً حتى قيسارية، والتي سماها ابن فضل الله العمري، عندما سمى أعمال نيابة الشام وولاياتها، باسم البلاد الساحلية القبلية، واقعة ضمن مناطق النفوذ والتبعية الإدارية لنيابة دمشق، وكانت تدار كواحدة من المناطق أو الولايات التابعة لهذه النيابة.

وعندما نشأت دولة المماليك، وأصبحت فلسطين وبلاد الشام جزءاً من الأرض المملوكية، صارت المصادر التاريخية تردد اسم هذه المنطقة، أي غزة وناحيتها الساحلية، كولاية منفردة منفصلة عن نيابة دمشق، وبيّنت اهتمام سلاطين القاهرة المماليك بها كوحدة إدارية. حتى إن الدور الإداري الذي كان من المفروض أن يمارسه نواب دمشق فيها كاد يختفي كلياً، إن لم يكن اختفى فعلاً. وقد لمسنا هذا الاهتمام منذ الأيام الأولى بعد معركة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م. فبعد أن دخل السلطان قطز

مدينة دمشق ورتب أمورها وأمور ولايتي الشام الشمالية، حلب وحماة، التفت أيضاً إلى هذا الجزء من فلسطين. ويروي المؤرخ، الأمير الأيوبي، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، أن قطز «رتب شمس الدين أقوش البرلي العزيزي أميراً بالسواحل وغزة... وكان مقر البولي لمّا تولى هذه الأعمال بنابلس تارة وببيت جبرين أُخرى.»

لم يقتصر وضع منطقة غزة والساحل ضمن صلاحية السلاطين العليا، وسحب هذه الصلاحية من نائب الشام، على فترة السلطنة القصيرة للسلطان قطز فقط، الذي اغتاله السلطان بيبرس في السنة ذاتها عندما كان عائداً في طريقه إلى القاهرة، بل تتابع ذلك أيضاً من جانب السلاطين الذين اعتلوا عرش دولة المماليك من بعده. إذ تولوا بأنفسهم تعيين بعض أمرائهم نواباً في هذه الولاية. وحدث ذلك تباعاً في إبان سلطنة الظاهر بيبرس، ثم السلطان المنصور قلاوون الألفي، ومن بعده ابنه السلطان الناصر محمد بن قلاوون. وتكرر ذلك في السنوات: ٦٦٥هـ/١٢٦٦ - ١٢٦٧م؛ ٦٨٠هـ/١٢٨١ - ١٢٨٢م؛ ٦٨٥هـ/١٢٨٦ - ١٢٨٧م؛ ٦٨٩هـ/١٢٩٠م؛ ٦٩٧هـ/١٢٩٧ - ١٢٩٨م؛ ٦٩٨هـ/١٢٩٨ - ١٢٩٩م. وتختلف المصادر التي أوردت أخبار هذه التعيينات في تسمية هذه الولاية التي شملت غزة وريفها والجزء الجنوبي من الساحل الفلسطيني، ولا تجمع على اسم بعينه، فكانت تسميها مرة باسم نيابة السلطنة في الساحل، ومرة أُخرى تسميها نيابة السلطنة في الفتوحات وأعمال الساحل، وتارة تسميها نيابة الساحل، وطوراً تسميها الفتوحات. وعلى غرار اختلافها في اسم هذه الولاية، فقد اختلفت أيضاً في مصطلح الوظيفة الإدارية أو المنصب الذي تولاه الأمراء الذين تم تعيينهم فيها. فكان بعضهم يحمل مصطلح الأمير فحسب، وبعضهم الآخر يحمل مصطلح النائب.[(٢٩)]

ولعل مرد هذا الاضطراب في المصطلحات التي اصطلح إطلاقها على هذه الولاية، وكذا اضطراب المصطلح الذي أطلق على حاملي المنصب الإداري، لم ينشأ بالضرورة عن خلل في الحقائق المتعلقة بالوجود الفعلي لهذه الولاية على أرض الواقع، أو أنه نشأ عن عدم وضوح في ماهية الوظيفة الإدارية التي شغلها الأشخاص المعينون، فهو في الحقيقة اضطراب ناشئ عن أمرين: الأول، بسبب اختلاف هذه المصطلحات في الوثائق الرسمية أو كتب التعيين الصادرة عن الديوان السلطاني، والثاني، بسبب المفارقات التاريخية، إذ خلط بين المصطلحات السائدة في عصر هؤلاء المؤلفين وبين المصطلحات التي كانت دارجة في الحقب التاريخية السابقة.

وعلى كل الأحوال، فإن هذه الولاية، التي كانت تضم غزة وضاحيتها مضافاً إليها الشريط الساحلي الممتد من العريش حتى قيسارية في وسط فلسطين، كانت تشكل خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر وحدة إدارية منفردة تولى تعيين

ولاتها السلطان بنفسه، بعد أن سحبت هذه الصلاحية من صلاحيات نائب دمشق، فقد كان من المفروض أن تكون جزءاً من مناطق النفوذ التابعة لنيابته.

وإذا ما استذكرنا أن العقود الثلاثة التي أعقبت عين جالوت، وهي فترة حكم السلاطين المحررين الثلاثة، الظاهر ركن الدين بيبرس، والمنصور قلاوون الألفي، ثم ابنه السلطان الأشرف خليل، كانت سنوات الحسم والتحرير في المواجهة العسكرية مع دولة الصليبيين الثانية التي كانت تجثم على امتداد الساحل الفلسطيني والساحل اللبناني؛ ولمّا كان الجزء الجنوبي من الساحل الفلسطيني، الذي كانت مدينة غزة هي البلد المسلم الوحيد العامر فيه، تحرر في الأعوام الأولى من سلطنة الظاهر بيبرس، وتحول بحكم الواقع العسكري القائم على الأرض إلى خط المواجهة الساخن إزاء الجبهة الصليبية، أصبح من الطبيعي، بل من المنطق، أن يوضع الاعتبار العسكري الأمني عند تعيين الأمراء العسكريين لإدارته فوق كل اعتبار، من دون التفات إلى الناحيتين الإدارية أو المدنية. ولمّا كان السلطان هو المرجعية العليا في الأمور العسكرية، مثل غيرها من الأمور في النظام الهرمي المملوكي، بات من المحتم أن يتحمل بنفسه أعباء إدارة المناطق الساخنة التي تتاخم خطوط العدو، وأن يختار بنفسه قادته الموثوق بهم لتوليتهم شؤون هذه المناطق نيابة عنه. ولم يكن ذلك يعني، بأي حال من الأحوال، إلغاء الدور الإداري والصلاحيات التنظيمية لنائب الشام الذي كانت منطقة الساحل الفلسطيني ضمن نفوذ ولايته. وعلى العكس من ذلك، فقد ظل مثل هذه الصلاحيات ساري المفعول، لم يتعد عليها السلطان ولم ينتقصها. فعندما قرر الظاهر بيبرس أن يوزع الأراضي الفلسطينية المحررة في ريف أرسوف وريف قيسارية، سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م، رأيناه يحترم صلاحيات نائب دمشق، ولا يحاول انتقاصها، إذ استدعى الطواقم القضائية والإدارية والمالية التابعة لنيابة دمشق لتجهيز المعاملات القانونية والرسمية وإصدار مناشير الإقطاع التي ستوزع على قادته المُقْطعين. وفي هذا الصدد يقول المقريزي: «وأمر السلطان بكشف بلاد قيسارية وعَمَلِ مُتَحَصَّلِها، فعملت بذلك أوراق، وطلب قاضي دمشق وعدوله ووكيل بيت المال بها. وتقدم بأن يملّك الأمراء المجاهدون من البلاد التي فتحها الله عليه ما يأتي ذكره.»[٣٠]

غزة من ولاية إلى نيابة:

كانت سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨ - ١٢٩٩م، آخر سنة تردد فيها ذكر المصطلح الإداري الآنف الذكر، نيابة غزة والسواحل، أو أي من المصطلحات المرادفة التي أشرنا إليها. ففي هذه السنة عاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون من منفاه في الكرك فاستأنف

فترة حكمه الثانية كسلطان للدولة المملوكية. وخلال هذه الفترة عيّن السلطان الأمير علم الدين سنجر بن عبد الله الجاولي ليتولى نيابة غزة. والملاحَظ في هذا التقرير الإخباري اختفاء كلمة السواحل أو الفتوحات التي كانت تضاف إلى غزة عند تعيين أحد من ولاتها. فيقول أبو المحاسن، ابن تغري بردي، في هذا الصدد: «فلمّا قدم الملك الناصر من الكرك جهزه إلى غزة نائباً، وإلى القدس وبلد الخليل ونابلس وقاقون وَلُد والرملة، وأقطعه إقطاعاً هائلاً. وعمل نيابة غزة بأعظم حرمة.» وفي حين لم يتطرق ابن تغري بردي إلى تاريخ هذا التعيين، إلاّ إن الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، وبعد أن أشار إلى هذا التعيين، ذكر أن ذلك حدث سنة ٧١١هـ/ ١٣١١ - ١٣١٢م.

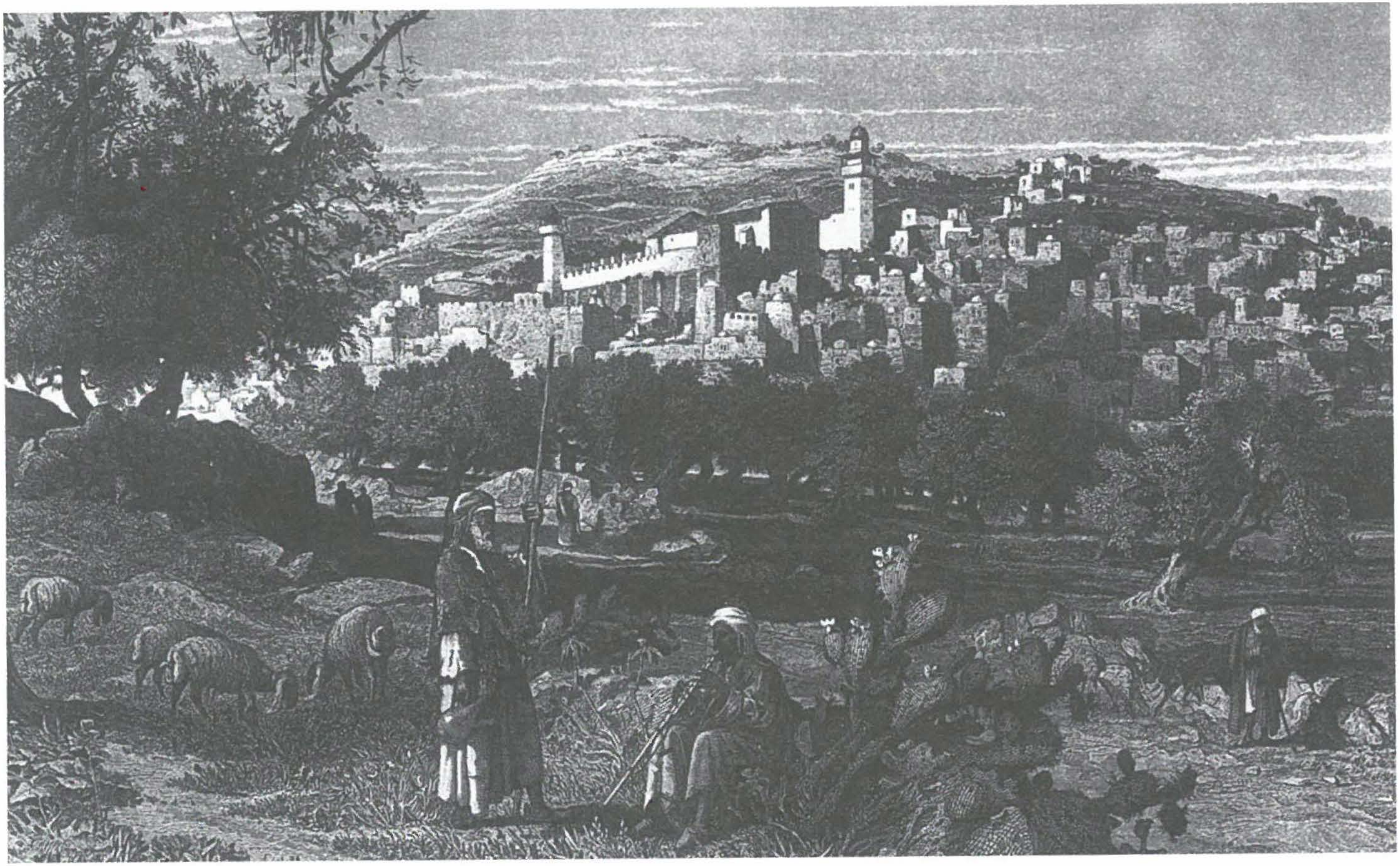
اعتماداً على رواية الصفدي، نستطيع أن نؤكد أن ولاية غزة والساحل في الاصطلاح الإداري السابق لهذا التاريخ، تحولت ابتداء من هذه السنة إلى مستوى النيابة؛ حكمها في ذلك حكم نيابة صفد وباقي نيابات الشام. وعلى الرغم من أن قرار السلطان بتعيين سنجر الجاولي يبدو أول وهلة أنه استمرار في سياسة تعيين الولاة/النواب لهذه الولاية والتي انتهجها سلاطين القاهرة منذ أيام السلطان قطز، فإنه ينطوي على أبعاد إدارية على الصعيد العملي؛ أهمها سلخ ولاية غزة والساحل رسمياً عن تبعيتها الإدارية لنيابة دمشق، وجعلها نيابة مستقلة قائمة بذاتها. فإذا كان تعيين الولاة في هذه الولاية قبل ذلك خطوة استثنائية أملتها ضرورات خطة تحرير الساحل الفلسطيني من أيدي الفرنجة، فإن التعيين هذه المرة جاء بعد أكثر من عقدين مضيا منذ أن حررت آخر البقاع الفلسطينية الساحلية. وعلى هذا الأساس لم يكن ثمة سبب يبرر مصادرة السلاطين لواحدة من أهم الصلاحيات الإدارية الممنوحة لنائب الشام الذي كانت هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من أراضي نيابته. وهذا ما يؤكد أن اتخاذ القرار هذه المرة جاء كخطوة لا بد منها من أجل تحويل هذه المنطقة إلى نيابة مستقلة بذاتها. وينطوي البعد الثاني لهذا القرار على سلخ باقي المناطق الداخلية الفلسطينية عن منطقة نفوذ نائب الشام، وهي مناطق القدس والخليل ونابلس وقاقون واللد والرملة. والجديد في هذا الصدد أن أياً من هذه المناطق لم يسبق أن سُلخ عن نيابة الشام منذ أن أُلحق بها، على عكس ما كان عليه الحال بالنسبة إلى منطقة غزة والساحل. لكن تكشّف فيما بعد أن سلخ هذه المناطق كان موقتاً، ثم عادت فأصبحت جزءاً من مناطق النفوذ الإدارية لنيابة دمشق.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى نص آخر يتعلق بمدينة غزة ورد أيضاً عند كل من المقريزي وابن تغري بردي، وهما يلخصان فترات السلطنة الثلاث التي أمضاها السلطان الناصر محمد بن قلاوون في الحكم. يقول المقريزي: «حتى إن

مدينة غزة هو الذي مصّرها وجعلها على هذه الهيئة، وكانت قبل كآحاد قرى البلاد الشامية، ولم تكن قبل ذلك إلاّ ضيعة من ضياع الرملة.» فوهم بعض الباحثين المعاصرين الذين تناولوا تاريخ غزة في العهد المملوكي، واعتبروا هذه العبارة دليلاً على استحداث نيابة غزة، وكأنها لم تكن قائمة من قبل. وكان الذي أوقع هؤلاء في الخطأ فشلهم في فهم مصطلح التمصير الذي ورد في هذه العبارة، وأنه مصطلح لا صلة له البتة بالعمارة والتعمير أو بتطوير البنية التحتية لأي مدينة من المدن أو موقع من المواقع، وإنما كان يعني تحويلها إلى مركز إداري يقيم به حاكم المدينة أو الناحية أو الولاية، وتقام فيه مؤسسات الحكم والإدارة لهذه المدينة أو الإقليم. فمدينة غزة كانت مدينة عامرة متطورة قبل أيام سلطنة الناصر محمد بن قلاوون بشهادة أحد الرحالة المغاربة الذي زار المدينة ووصف عمرانها قبل ما يقرب من عشرين عاماً قبل تحويلها إلى نيابة، وأن الناصر محمد أو نائبه فيها الأمير سنجر الجاولي لم يحدثا فيها عمراناً. ففي زيارة الرحالة المغربي لمدينة غزة في أيام سلطنة الأشرف خليل (١٢٩٠ - ١٢٩٣) قال إنها مدينة عامرة متسعة، وإنها الأكثر عمراناً من غيرها من بلدات الشام ومدنها، وإن فيها أسواقاً ومساجد معمورة. فكلام العبدري الرحالة، إذاً، يؤكد أن التمصير الذي ذكره المقريزي لم يكن له صلة بالعمران، وإنما كان شديد الصلة بإقامة المؤسسات الضرورية لتصبح المدينة مقراً لنيابة السلطنة فيها. وقد علمنا بأن هذه المؤسسات لم تكن قائمة أو متوفرة من قبل فيها. ولذلك اضطر الولاة/ النواب السابقون الذين عيّنهم السلاطين السابقون في هذا المنصب إلى الإقامة إمّا بمدينة نابلس وإمّا ببلدة بيت جبرين إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة كأحد مقرين للنيابة.[٣١] لأن مدينة غزة لم تتوفر فيها قبل سلطنة الناصر محمد بن قلاوون البنية التحتية اللازمة لمؤسسات الإدارة والحكم، مثل دار الإمارة؛ بيت المال؛ دار القضاء؛ السجن؛ مكاتب الجباية؛ مخازن حفظ الغلال؛ المسجد الجامع الذي يجب أن تلقى فيه خطبة الجمعة والعيدين.

الحدود الإدارية لنيابة غزة:

عندما ألحق السلطان الناصر محمد بن قلاوون المناطق الداخلية الفلسطينية المتمثلة في مدن الخليل والقدس ونابلس وقاقون واللد والرملة، سنة ٧١١هـ/ ١٣١١ - ١٣١٢م، بنيابة غزة، ووضعها تحت مظلة الصلاحيات الإدارية للنائب سنجر الجاولي، لم يكن هذا الإلحاق يحمل صفة الديمومة، وكان نابعاً من أحد أمرين: فإمّا أنه فعل ذلك نكاية بنائب الشام آنذاك الأمير سيف الدين كراي المنصوري الذي قبض عليه



Hebron 1875 - 1880 الخليل

وسجن في الكرك، وإمّا كان ذلك ناتجاً من رغبة في مكافأة نائب غزة الجديد سنجر الجاولي، ولربما كان نتيجة السببين معاً. إذ توقف مفعول قرار إلحاق هذه المناطق بنيابة غزة لتعود هذه المدن والبلدات إلى سابق عهدها جزءاً من مناطق النفوذ الإداري لنيابة الشام في سنة ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م. وعندما رفض سنجر الجاولي الامتثال لقرار السلطان، ورفض التبعية لدمشق قبض عليه وسجن في الإسكندرية. وظلت الصلاحيات الإدارية لنواب غزة تنتهي عند حدود مدينة الرملة الجنوبية لا تتجاوزها. وخلال العهد المملوكي بطوله لم تُضم مدينة الرملة إلى مناطق نفوذ نيابة غزة إلاّ سنة ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠ - ١٤٩١م، عندما كان الأمير أقباي الأشرفي (مملوك الأشرف قايتباي) يتولى نيابتها. ولم يدم هذا الضم طويلاً، ففي سنة ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤ - ١٤٩٥م ضمت الرملة إلى نيابة القدس. ويجب أن نذكر في هذا المقام أن ضم مدينة الرملة إلى نيابة القدس، أو سلخها عنها، كان يحدث بين الحين والآخر ولم يتصف قط بالاستمرارية أو الديمومة.

أمّا على امتداد الشريط الساحلي، فكان من المفروض أن يمتد نطاق الصلاحيات الإدارية شمالاً ليشمل المناطق الساحلية حتى عثليث، التي كانت إحدى ولايات نيابة صفد كما ذكر من قبل. لكن هذا الامتداد كان يتعرض أحياناً للانقطاع ليتوقف عند حدود يافا الجنوبية. ففي سنة ٩١٨هـ/ ١٥١٢ - ١٥١٣م، على سبيل المثال، ضُمت يافا ومرفؤها إلى نيابة صفد وبطلت تبعيتها لنيابة غزة. أمّا الحدود الشرقية فهي بلدة تل الصافية التي كانت تشكل الحد الفاصل بين نيابتي غزة والقدس.(٣٢)

نيابة غزة بين الاستقلالية والتبعية:

لن تعمر الاستقلالية الإدارية التي منحها السلطان الناصر محمد بن قلاوون لنيابة غزة، سنة ٧١١هـ/ ١٣١١ - ١٣١٢م، أكثر من عشرة أعوام. ففي سنة ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠ - ١٣٢١م، أصدر مرسوماً جرد فيه نيابات بلاد الشام من أحد أهم رموز الاستقلالية. إذ حظر عليهم فيه مكاتبة السلطان في القاهرة أو الاتصال المباشر به، وألزمهم بدلاً من ذلك أن يجعلوا مرجعيتهم نائب دمشق، يكتبون إليه ويراجعونه فيما يعنّ من أمور متعلقة بشؤون نياباتهم، فيقوم هو بمكاتبة السلطان ومراجعته كما يحلو له. وكان نائب غزة، الأمير علم الدين سنجر بن عبد الله الجاولي، الوحيد بين نواب النيابات الشامية الذي تجاهل هذا المرسوم وأبدى استخفافاً بقرار السلطان، ولم يكترث للأمير تنكز نائب دمشق. وصودف موقفه هذا مع رواج شائعة فحواها أنه ينوي إعلان عصيانه على السلطان، وأنه رتب أموره ليفر من غزة إلى اليمن مصطحباً معه مماليكه. ولمّا بلغت هذه الأخبار مسامع السلطان استشاط غضباً، وأمر بإلقاء

القبض على هذا الأمير العاصي ومصادرة أمواله وموجوداته. فحمل مقيداً إلى القاهرة، ومنها أرسل إلى الإسكندرية حيث أودع سجنها. وعيّن في نيابة غزة الأمير عز الدين أيبك الجمالي، الذي كان نائباً في الكرك، بدلاً من الأمير المخلوع.

لكن إلغاء ٰاستقلالية نيابة غزة لم يستمر طويلاً على ما يبدو، وسرعان ما نعمت بالاستقلالية من جديد. وظل حالها على ذلك حتى سنة ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م، حين انتزعت استقلاليتها مرة أُخرى. ولم يحدث ذلك، هذه المرة، بسبب عمل أو موقف له صلة بنائب غزة نفسه، وإنما بسبب نزاع بين نائب دمشق ونائب طرابلس لا علاقة لغزة به. ففي هذه السنة أدى السلطان الناصر فريضة الحج، وبعد عودته إلى القاهرة سارع نائب دمشق إلى إرسال رسالة تهنئة بتمام الحج وسلامة العودة. لكنه أرفق بهذه التهنئة رسالة أُخرى تتضمن عدة قضايا؛ كان بينها شكوى رفعها ضد نائب طرابلس الأمير سيف الدين طينال، يشكو فيها ترفّعه عليه وخرقه لحرمته وامتناعه من الامتثال لقرار سلطاني سابق يقضي بحتمية مكاتبة هذا الوالي لنائب دمشق. أبدى السلطان اهتماماً بشكوى الأمير تنكز نائب دمشق، وأصدر أمراً بعزل نائب طرابلس الأمير طينال عن منصبه، وقرر نقله ليتولى النيابة في غزة كخطوة عقابية بقصد تحقيره وإلحاق الإهانة به. إذ إن نيابة غزة كانت تأتي في المرتبة السادسة بين نيابات الشام وتحتل موقعاً أدنى كثيراً من ولاية طرابلس التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بعد دمشق وحلب.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فكي يضمن السلطان تحقيق التبعية الإدارية لهذا النائب العاق لنائب دمشق ويلزمه بمكاتبته، أصدر مرسوماً يقضي بإلحاق نيابة غزة ضمن دائرة النفوذ الإداري لنيابة دمشق. وبذلك فقدت نيابة غزة استقلاليتها الإدارية. ولا ندري إن ظل هذا المرسوم ساري المفعول إلى ما شاء الله أو أن العمل به توقف بعد أن أعيد الأمير طينال إلى ولايته السابقة في نيابة طرابلس بعد عامين. لكن نجد ما يدل على أن تجريد نيابة غزة من استقلاليتها الإدارية كان لا يزال قائماً بعد ستة عشر عاماً من حادثة الأمير طينال. ففي سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م، تفشى وباء الطاعون في غزة وحصد آلاف الأرواح (وهو الوباء الأكبر نفسه الذي عم دول أوروبا وأطلق عليه اسم الموت الأسود). وعلى هذه الخلفية نجد أن نائب غزة الأمير يلجك يبعث بتقرير إلى نائب دمشق يطلعه فيه على عدد الضحايا الذين سقطوا في غزة بسبب هذا الوباء. وليس من نافلة القول في هذا السياق أن نوضح أن مكاتبة نائب دمشق وليس السلطان في القاهرة لهي الدليل القاطع على التبعية الإدارية لنيابة غزة في هذه السنة لنائب الشام.[(٣٣)]

ولعل من المفيد أن نشير إلى ما كتبه القلقشندي عن الأوضاع القانونية لنيابة غزة على الصعيد الإداري، علماً بأن أقواله هي انعكاس لمحتويات الوثائق واللوائح

الرسمية المملوكية التي وثقت الأعراف الإدارية في الدولة والتي كان معمولاً بها حتى وفاته سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م. ففي تناول القلقشندي لمنصب النيابة في غزة يقول: «والحال فيها مختلف؛ فأكثر الأحيان هي تقدمة عسكر مضافة إلى دمشق، يأتمر مقدم العسكر فيها بأمر نائب السلطنة القائم بدمشق. ولا يمضي أمراً دون مراجعته، وإن كانت ولايته من الأبواب السلطانية. وتارة تكون نيابة مستقلة وتضاف إليها الصفقة الساحلية بكمالها، فيكون لها حكم النيابات.» ثم نراه في موضع آخر يكرر الأمر ذاته لكن بصيغة أُخرى، فيقول: «والنائب بها، أنه إن اجتمع له البلاد الساحلية والجبلية عبّر عنه بنائب السلطنة، وإن قَصُر أمره على البلاد الساحلية فقط، عبّر عنه بمقدم العسكر وكان تحت إمرة نائب دمشق.»(٣٤)

وأول، بل أهم ما يلفت النظر في كلام القلقشندي حضور البعد الجغرافي ودوره في تحديد الصفة الإدارية الرسمية لمن يتولى منصب النيابة في غزة، ومن ثم انعكاس ذلك على مسألة الاستقلالية الإدارية لهذه النيابة أو تبعيتها لنيابة الشام. فإذا ما اقتصرت مساحة النيابة ومناطق نفوذها على الشريط الساحلي، بحدوده الجغرافية التي سبق أن أشرنا إليها، فإن الصفة الرسمية لهذه الوظيفة تكون بمستوى مقدم عسكر. أمّا إذا اتسعت حدود ولاية هذه الوظيفة لتشمل المناطق الجبلية (أي المناطق الداخلية في فلسطين من نابلس في الشمال إلى الخليل في الجنوب)، فإن متولي هذه الوظيفة يكون برتبة نائب السلطنة، شأنه شأن نواب نيابات بلاد الشام الأُخرى.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه الاعتبارات التي جعلها القلقشندي معياراً للتبعية أو الاستقلالية لنيابة غزة، لم تؤد دوراً فعلياً على أرض الواقع. فرأينا أن تلك الحالات التي فقدت فيها نيابة غزة استقلاليتها الإدارية، حدثت بمنأى عن اللوائح الرسمية وما هو مدون في بطون الوثائق التي نقل عنها القلقشندي كلامه، بل حدثت على خلفية تطورات ميدانية قام أشخاص النواب بالدور الرئيسي فيها. وعلى كل حال، فإن رتبة الأمير الذي كان يعيّن في هذا المنصب نائباً للسلطنة أو مقدماً للعسكر، يجب أن تكون، كما يزعم القلقشندي، أميراً برتبة أمير مئة مقدم ألف وفقاً لسلم الإمارة في الجيش المملوكي. غير أن الحقائق على الأرض كانت تشي بغير ذلك، فكثيراً ما تولى المنصب بشقيه عسكري مملوكي برتبة أمير طبلخاناه أو أقل من ذلك.

نيابة القدس

كانت القدس، ومنذ بداية الدولة المملوكية في بلاد الشام، ملحقة بنيابة دمشق إدارياً. فكان لنواب دمشق الحق وصلاحية تعيين ولاة هذه المدينة وبقية أعمالها،

وتعيين جميع أصحاب المناصب الإدارية فيها. لكن هذا الحق لم يكن حقاً مطلقاً غير قابل للنقض، إذ كان لسلاطين المماليك في القاهرة، مقر السلطة المركزية، أن يمارسوا صلاحياتهم الإدارية متجاوزين بذلك صلاحيات نواب دمشق من دون أن يشكل ذلك خرقاً لشرعية الولاية التي منحوها لنوابهم. فكانوا يعزلون من يشاؤون ويعيّنون من يشاؤون في هذه الولاية، مثلها مثل غيرها من الولايات في نيابات الدولة. ففي سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١ - ١٢٨٢م، على سبيل المثال لا الحصر، وحين وصل السلطان قلاوون الألفي إلى غزة عندما كان في طريقه لزيارة دمشق، قام بعزل والي القدس الأمير عماد الدين بن أبي القاسم وعيّن مكانه الأمير نجم الدين السونجي، من دون علم أو استشارة نائب دمشق الذي كان نطاق ولايته يمتد من العريش جنوباً حتى بلدة سَلَمْيَة شمالاً. وفي سنة ٧١١هـ/ ١٣١١ - ١٣١٢م، التاريخ الذي أنشئت فيه نيابة غزة، قرر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن يلغي التبعية الإدارية لكل من القدس ونابلس والخليل والرملة واللد وقاقون لنيابة دمشق، ويلحقها إدارياً بنيابة غزة التي استحدثها. ومثلما كان السلاطين يقلصون نطاق الولاية الإدارية لنائب الشام، كانوا يستطيعون توسيع مناطق النفوذ الإداري لهذه النيابة متى شاؤوا، وهو ما فعله السلطان الناصر نفسه في إبان سلطنته إرضاء لنائب دمشق الأمير تنكز الحسامي، كما بيّنا من قبل.

كان تحويل القدس إلى نيابة، ذات بعد إداري محض، يعني إسباغ الاستقلالية الإدارية على هذا الإقليم، الذي كان يشكل إحدى الوحدات الإدارية (الولايات) التابعة لنيابة دمشق، وإلغاء تبعيته الإدارية. وصار السلطان هو الذي يصدر إلى الأمير الذي يُختار لإدارتها كتاب التعيين، ومن ثم يحمل لقب نائب السلطنة بدل الألقاب التي كانت تغدق على الذين سبقوه في تولي هذا المنصب. فلا يحق والحالة هذه لنائب دمشق، أو لأي جهة أُخرى، عزله إلاّ بقرار من السلطان.

وتضطرب الروايات المتعلقة بالشؤون الإدارية في العهد المملوكي، بشأن التاريخ الذي حولت فيه ولاية القدس إلى نيابة، وصارت ثالث نيابات فلسطين المملوكية بعد صفد وغزة. وقبل الخوض في هذه المسألة يجب أن ننبه إلى التداخل الحادث في المصطلحات التي تطلقها المصادر على الذين كانوا يولّون منصب الحاكمية الإدارية لولاية القدس وغيرها من الولايات في مصر وبلاد الشام، إذ كانت تتناوب مصطلحات، مثل الوالي، والنائب، ومقدم العسكر، من دون تدقيق في الأبعاد القانونية/الإدارية والفوارق القائمة بينها، وكان يحدث أحياناً نوع من الخلط بينها، وخصوصاً لدى مؤلفي الحوليات التاريخية المتأخرة. فقام بعض هؤلاء بإطلاق مصطلحات إدارية كانت تستعمل في أوقات متأخرة وعمموها لتشمل الفترات التاريخية

السابقة على الرغم من أنها لم تكن تستعمل خلالها. فعلى سبيل المثال، نرى ابن تغرى بردي يطلق صفة النائب على والي القدس سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩ - ١٣١٠م، وهو الأمير سيف الدين كراي المنصوري، عندما كانت القدس في هذه الفترة المبكرة، ما زالت جزءاً لا يتجزأ من ولايات دمشق، وقبل ما يقارب ٧٠ عاماً من تحويلها إلى نيابة.(٣٥)

ويتضح اضطراب الروايات من خلال إيراد تواريخ متباينة متصلة بإنشاء نيابة القدس. فيورد سهيل زكار رواية يقتبسها عن مخطوطة «المقصد الرفيع المنشأ» فحواها أن القدس أصبحت نيابة سنة ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥ - ١٣٦٦م، عندما عيّن في هذا المنصب أمير برتبة طبلخاناه. وعلى الرغم من أن الرواية خلت من ذكر مصطلح نيابة فإن تحديد رتبة الإمرة للشخص الذي وضع على رأس المنصب الإداري لهذه الولاية يكفي كدليل على تحويلها إلى نيابة مستقلة عن نيابة دمشق، إذ جرى عادة قبل هذا التاريخ أن يولي نواب دمشق رجلاً برتبة جندي، ليس له صفة الإمرة في الجيش المملوكي ولا حتى الرتبة الأدنى في سلم الإمارة.

ويورد المؤرخ الفلسطيني الأصل ابن حجر العسقلاني تاريخاً آخر لإنشاء نيابة القدس؛ ففي تغطيته لأحداث سنة ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥ - ١٣٧٦م، أيام سلطنة الأشرف شعبان بن حسين، وعند إشارته إلى الهيكلية الإدارية في دولة هذا السلطان، نجده يقول: «وفيها استقر تمراز في نيابة القدس؛ وهو أول من ولي نيابتها. وكانت قبل ذلك يكون فيها وال من جهة والي الولاية بدمشق.»

إن الوضوح التام في عبارة ابن حجر لا يترك مجالاً للشك في شأن تاريخ استحداث هذه النيابة، وفي شأن طبيعة التغيير الذي حدث مقارنة برواية مؤلف كتاب «المقصد الرفيع المنشأ»، التي أشرنا إليها، والتي تنطوي على شيء من الغموض. وتعزز أقوال القلقشندي رواية العسقلاني بخصوص هذا التاريخ، وذلك بقوله: «ونائب القدس الشريف، وهو ممن استحدثت نيابته في الدولة الأشرفية، شعبان بن حسين، في سنة سبع وسبعين وسبعمئة، وكانت قبل ذلك ولاية، وهو طبلخاناه.» واللافت للنظر في هذا السياق صمت المقريزي صاحب كتاب «السلوك»، وعدم ذكره هذا التاريخ وما تم فيه من استحداث هذه النيابة، وجاءت أول إشارة له إلى نيابة القدس متأخرة بما يقرب من عشرين عاماً. ففي تغطيته للأحداث في إبان السلطنة الثانية للسلطان برقوق (١٣٨٩ - ١٣٩٨)، يتحدث عن خروج برقوق من القاهرة نحو دمشق، سنة ٧٩٦هـ/ ١٣٩٤م، لمواجهة التهديدات التي شكلتها تحركات زعيم المغول تيمورلنك ونيته مهاجمة بلاد الشام. فيذكر أنه عندما وصل السلطان إلى غزة قام ببعض الإجراءات الإدارية المتعلقة بولايات فلسطين، والتي كان ضمنها تعيينه الأمير

قردم الحسيني في منصب نيابة القدس. ويرد ذكر هذا الخبر الذي يورده المقريزي عند كل من ابن الصيرفي وابن قاضي شهبة، لكن الأخير لا يذكر الأمير قردم الحسيني، وإنما يذكر أميراً آخر عيّنه برقوق لنيابة القدس هو الأمير شهاب الدين ابن البريدي.

إن هذه الرواية على أهميتها وتواترها في أكثر من مصدر، يجب ألاّ ينظر إليها على أنها دليل على استحداث نيابة القدس في ذلك التاريخ، أي سنة ٧٩٦هـ/ ١٣٩٤م، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين المعاصرين. فهي من جهة لا تلغي صحة التاريخين السابقين، ويجب أن ينظر إليها على أنها خطوة إدارية روتينية كان يمارسها السلاطين ضمن صلاحياتهم في تعيين الأمراء في النيابات من جهة أُخرى. فالقدس كنيابة كانت قائمة قبل سلطنة برقوق ولا يفهم مما ذكر أنه كان هو الذي استحدثها.

ولا بد من أن نشير في هذا السياق إلى تاريخ آخر ساهم وروده في المصادر في زيادة الاضطراب المتعلق بتاريخ استحداث هذه النيابة. فقد ذكر المؤرخ الفلسطيني، ابن مدينة القدس، القاضي مجير الدين الحنبلي العليمي (٨٦٠ - ٩٢٨هـ/ ١٤٥٥ - ١٥٢١م) أن إنشاء نيابة القدس جرى قبيل نهاية القرن الثامن الهجري بقليل، أو نحو سنة ٨٠٠هـ/١٣٩٧ - ١٣٩٨م، وذلك من دون أن يحدد السنة التي تم فيها ذلك إذ يقول: «وكان في الزمن السالف تولية النيابة والنظر من نواب الشام. ولم يزل الأمر على ذلك إلى نحو الثمانمئة، ثم عاد الأمر من السلطان بالديار المصرية. وهو مستمر إلى يومنا.»

ولعل أهم ما انطوت عليه عبارة العليمي تلك الإشارة التفسيرية التي توضح البعد الإداري للتحول من ولاية إلى نيابة؛ وهي أن نواب القدس، منذ سنة ٨٠٠هـ/ ١٣٩٧ - ١٣٩٨م، صار يعيّنهم السلطان في القاهرة، ولم تعد لنواب نيابة الشام صلاحية في تعيينهم أو في عزلهم. ومن الجدير بالذكر أن قرب التاريخ الذي ذكره العليمي من التاريخ الذي عيّن فيه السلطان برقوق قردم الحسيني، هو الذي أوهم الباحثين المعاصرين، الذين أشرنا إليهم، بأن استحداث نيابة القدس كان أيام سلطنة السلطان المذكور.[٣٦]

نيابة القدس والهدف من استحداثها:

في أثناء تعرض الباحثين للتاريخ الذي استحدثت فيه نيابة القدس، تصدى بعضهم لمحاولة استجلاء الأهداف التي توخاها السلاطين المماليك من وراء إنشاء هذه النيابة. فعزا بعضهم ذلك إلى خوف المماليك من احتمال نجاح الصليبيين في استرداد

سيطرتهم على المدينة المقدسة، وربط بين هذه النية والتحالف الذي سعوا لإقامته مع التتار من أجل تحقيق هذه الرغبة. وعلى أساس هذه المخاوف التي كانت تساور نفوس السلاطين من ضياع القدس، قاموا بهذه الخطوة الإدارية وجعلوا القدس نيابة مستقلة عن نيابة دمشق عسى أن يستطيع نوابها اتقاء مخاطر الطموحات الصليبية. وكي يثبت أصحاب هذا الرأي صحة ما ذهبوا إليه، أشاروا إلى بعض الأحداث التاريخية التي سبقت تكوين هذه النيابة، أو حدثت بعد تكوينها، وجعلوها قرائن يستدلون بها لإثبات دعواهم.

ورأى آخرون أن استحداث نيابة القدس إنما جاء استعداداً من جانب دولة المماليك لمواجهة التهديد العسكري الذي يمثله المغول خلال الربع الأخير للقرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، على خلفية بوادر الاجتياح الشامل لبلاد الشام الذي كانوا يعدون له. ولذلك ربط هؤلاء إنشاء النيابة بسلطنة برقوق الثانية حين كان متوجهاً من القاهرة إلى بلاد الشام عندما أصبح خطر المغول داهماً.

وذهب فريق ثالث إلى الزعم أن استحداث النيابة إنما قصد به إضعاف نواب دمشق في ضوء محاولاتهم الانفصالية عن الحكومة المركزية في القاهرة عاصمة المماليك.[٣٧] ومن دون الخوض في تفصيلات هذه الدعاوى، فإنه من الضروري أن ننظر إليها في إطار الاجتهادات البحثية التي قد تصيب أحياناً وقد تخطئ أحياناً أُخرى. فخطر استرداد الصليبيين للقدس على خلفية الغارة البحرية التي شنت على ميناء الإسكندرية سنة ١٣٦٥، أو الغارة التي شنها بعض سفن بحرية أوروبية على ميناء يافا بعد ما يقرب من ٣٥ عاماً، لم تكن أولاً، وقبل كل شيء، ذات صلة مباشرة من الناحية الزمنية على الأقل، لا بالتاريخ المبكر لاستحداث النيابة ولا بالتاريخ المتأخر الذي أشارت إليه المصادر. وبالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذه الغارات لم يكن يشكل خطراً حقيقياً يمكن أن يبشر بغزو شامل على فلسطين وبلاد الشام، لأنه لم يكن هناك ما يشير إلى غزو كهذا فعلاً في ذلك الوقت. وكان من الواجب أن يوضع مثل هذه الغارات في الإطار المناسب، لأنها كانت حلقة في سلسلة أنشطة متواصلة لقراصنة البحر ولصوص البحار الأوروبيين. فكان يتمادى بعض زعماء هذه العصابات من المغامرين، فلا يكتفون بالاستيلاء على سفن المسلمين في عرض البحار، بل كانوا يهاجمون الموانئ البحرية الإسلامية بقصد السلب والسرقة، وخصوصاً بقصد اختطاف أكبر عدد من المسلمين وحملهم كأسرى طمعاً في الحصول على الأموال التي كانت تدفع لافتدائهم. أمّا الخوف من النزعة الانفصالية التي كان يبديها بعض نواب الشام، والتي تمثلت في كثير من أعمال التمرد والعصيان التي أعلنوها، فلم تكن ظاهرة جديدة وطارئة، وإنما كانت ظاهرة قديمة تعود إلى الأيام

الأولى لقيام دولة المماليك، واستمرت خلال القرنين السابقين، الثالث عشر والرابع عشر، اللذين سبقا إنشاء نيابة القدس، فكانت تتفجر بين الحين والآخر. فلو كانت النزعة الانفصالية دافعاً مقلقاً لسلاطين المماليك لما انتظروا أكثر من قرن كامل كي يفصلوا جزءاً من الأراضي الفلسطينية عن مناطق نفوذ دمشق وينشئوا نيابة مستقلة، ولما قام بعض السلاطين بخطوات عملية لتقوية نواب دمشق وتوسيع نطاق نفوذهم على ولايات أخرى من بلاد الشام في فلسطين وغيرها، كما فعل الناصر محمد بن قلاوون مع نائب دمشق المشهور الأمير تنكز الحسامي الذي أشرنا إليه.

ومن الدوافع الثلاثة التي مر ذكرها، يبدو أن الخوف من خطر الاجتياح المغولي كان المعقول الأكثر حظاً، إذا ما أخذنا في الاعتبار ما ترتب على الاجتياح المغولي الأسبق أيام جنكيزخان حين وصلت طلائع التتار الغازية إلى غزة ووقفت عند حدود مصر، بعد أن عاثت فساداً في كل بقعة من بقاع فلسطين بما فيها مدينة القدس. فكانت خطوة الظاهر برقوق عملاً لا بد منه لبث الطمأنينة في نفوس أهل هذه المنطقة وتثبيت رباطة جأشهم إزاء الاجتياح المتوقع. ومع ذلك يجب ألاّ يسقط المرء من اعتباراته التنافس المحموم بين المماليك الأتراك والمماليك الجراكسة الذي كان محتدماً في هذه الفترة، وسعي كل طرف منهما لإضعاف الطرف الآخر وكسب مراكز القوى المملوكية إلى جانبه. فجاءت هذه الخطوة الإدارية، كواحد من أوجه التنافس القائم بين هاتين المجموعتين.(٣٨)

نيابة القدس ونظّار الحرمين الشريفين:

وظيفة نظّار الحرمين الشريفين، حرم بيت المقدس والحرم الإبراهيمي في الخليل، كانت وظيفة قديمة تعود إلى الأيام الأولى لتحرير بيت المقدس من الاحتلال الصليبي. فيذكر الحنبلي، مؤلف كتاب «الأنس الجليل»، أن السلطان صلاح الدين اختار الشيخ موسى بن غانم الأنصاري وعيّنه ليتولى مشيخة الحرم ونظارته والتصرف في أوقافه. ثم اقتفى حكام الأسرة الأيوبية خطى صلاح الدين في هذا الشأن، ودرجوا على تعيين ناظر ليشغل هذه الوظيفة. وعندما قامت دولة المماليك عيّن السلطان الظاهر بيبرس أحد الأمراء الكبار الذين كانوا في جيشه، الأمير آيدغدي بن عبد الله الصالحي النجمي، الذي اشتهر بلقب علاء الدين الأعمى، ليتولى نظارة الحرمين الشريفين، فظل في هذه الوظيفة إلى ما بعد انتقال السلطنة إلى السلطان المنصور سيف الدين قلاوون الألفي. وعندما استحدثت وظيفة النيابة في الربع الأخير من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، درج سلاطين المماليك على الجمع بين وظيفة

النيابة ووظيفة نظارة الحرمين الشريفين، فكان يتولاهما أمير واحد. لكن الجمع بين الوظيفتين لم يتحول إلى عرف إداري ثابت إلى ما شاء الله. كما أنه لم يتحول إلى قاعدة إدارية لا محيد عنها؛ فكما كانتا تجمعان معاً لأمير واحد، كانتا تفصلان إحداهما عن الأخرى ليُولّى في كل وظيفة أمير. وظل أمر الجمع والفصل على هذا النحو حتى قارب القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي على نهايته، حين قام السلطان الظاهر سيف الدين برقوق في آخر أيام سلطنته، سنة ٨٠٠هـ/١٣٩٧ - ١٣٩٨م، بفصل الوظيفتين وإيقاف ظاهرة الجمع بينهما. ولمّا تولى السلطنة من بعده ابنه فرج بن برقوق تبنى قرار أبيه المتعلق بالفصل واستمر في تنفيذه، بل أضفى على ذلك صفة الشرعية الدستورية حين قنن عملية الفصل بين الوظيفتين؛ ففي زيارته لمدينة القدس، سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٥ - ١٤٠٦م، أصدر مرسوماً خاصاً بهذا الشأن يأمر بفصلهما وعدم جمعهما في يد أمير واحد، ثم نقش هذا المرسوم السلطاني على رخامة وألصقها على جدار باب السلسلة على يمين الداخل من الباب. وبعد موت السلطان فرج، لم يحافظ السلاطين الذين اعتلوا العرش من بعده على مبدأ الفصل، وعادت ظاهرة الجمع ليعمل بها من جديد. فلمّا قام بالسلطنة الأشرف برسباي (١٤٢٢ - ١٤٣٨) جمع الوظيفتين، النيابة ونظارة الحرمين الشريفين، في يد الأمير أركاس الجلباني.(٣٩)

لكن السلطان جقمق الذي خلف الأشرف برسباي في السلطنة، أبطل الجمع بين الوظيفتين وجعلهما منفصلتين كما كانتا أيام فرج بن برقوق. ففي سنة ٨٤٣هـ/ ١٤٣٩ - ١٤٤٠م، كانت الوظيفتان مجموعتين معاً في يد الأمير طوغان السيفي ألطنبغا العثماني، فقام السلطان جقمق بفصلهما، وعيّن في وظيفة نظارة الحرمين الشريفين الأمير غرس الدين خليل بن أحمد السخاوي، بينما استمر الأمير طوغان العثماني في منصب النيابة. وبعد هذا التاريخ لوحظ الميل لدى السلاطين إلى الاستمرار في عملية الفصل بينهما؛ فمن خلال المعطيات المتقطعة التي توردها المصادر على هذا الصعيد يتبين أن عملية الفصل كانت قائمة خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، خلا بعض السنوات التي شذ فيها السلاطين عن هذه القاعدة كما حدث سنة ٨٨٩هـ/ ١٤٨٤م حين عيّن السلطان الأشرف قايتباي أحد أمرائه، المدعو جان بلاط، نائباً للقدس وناظراً للحرمين الشريفين.(٤٠)

وعلى خلفية هذه الحقائق التي توردها المصادر، نستطيع أن نفهم سبب الاستدراك الذي أورده مجير الدين الحنبلي العليمي، من أنه على الرغم من توقف عملية الجمع بين الوظيفتين منذ سنة ٨٠٠هـ فإن ظاهرة الجمع لم تختف كلياً، بل ظل بعض السلاطين يمارسها بعد هذا التاريخ، فاستمرت حتى أربعينيات بل إلى

خمسينيات القرن التاسع الهجري.[٤١] لكن هذا الاستدراك على أهميته يفتقر إلى الدقة نظراً إلى أن ظاهرة الجمع في يد أمير واحد عادت فظهرت في أواخر القرن التاسع كما رأينا.

نظارة الحرمين الشريفين
وظيفة دينية أم وظيفة مدنية؟

عندما تطرق بعض الباحثين إلى موضوع الإدارة في نيابة القدس، فإنه جعل من وظيفة نظارة الحرمين الشريفين واحدة من الوظائف الدينية، بل وضعها بعضهم في أعلى سلم هذه الوظائف. إلاّ إن تصنيفها من الوظائف الدينية يتعارض مع المعطيات والبيانات المتعددة التي أوردتها المصادر بشأن مواصفاتها، وعن صلاحيات متوليها الذي أُطلق عليه صفة الناظر. كما أنها تتناقض مع نوعية وطبيعة الأنشطة التي كان يمارسها كجزء من الصلاحيات التي يخوله إياها تعيينه فيها. وهي كلها بيانات وأنشطة لا تمت بصلة إلى طقوس العبادة والشعائر الدينية المفروضة على المسلمين. ولعل من أوضح الأدلة التي تثبت كينونتها المدنية المحضة، أن الذين اختارهم السلاطين المماليك لتوليها كانوا في غالب الأحيان من القادة العسكريين من أمراء المماليك، إذ كانت الصفة الغالبة عليهم جهلهم باللغة العربية، لا بل بمعرفة الفقه والأحكام الشرعية وأية علوم دينية أُخرى، توفر لهم الحد الأدنى الذي يؤهلهم لتولي المناصب الدينية التقليدية - كإمامة المساجد والخطابة على المنابر والأذان، ناهيك عن مهمة التدريس في المدارس أو الخانكاهات الصوفية. ولم يكن هذا الأمر بمستغرب في مجتمع المماليك، إذا علمنا بأن بعض أمرائهم ممن اعتلوا عرش السلطنة كانوا أميين لا يعرفون القراءة والكتابة، إلى درجة أنهم لا يعرفون أن يكتبوا أسماءهم، وأن قسماً من هؤلاء لم يكن يحسن التكلم بالعربية، ولا يعرف غير اللغة التركية أو الجركسية.

استمر اختيار السلاطين لموظفين من أبناء هذه الطبقة على الرغم من أنه كان يحدث أحياناً أن يتولاها موظف من رجال الدين أو من اشتهر باسم المُعممين. وكان الجمع بين وظيفة نظارة الحرمين الشريفين ووظيفة نيابة القدس إثباتاً آخر على البعد المدني لهذه الوظيفة، لأن وظيفة النيابة في القدس وفي النيابات الأُخرى في بلاد الشام، كانت مقصورة دائماً على أمراء المماليك. من ناحية أُخرى فإن نوع الصلاحيات التي كان يمارسها النظّار الذين تولوا هذه الوظيفة كانت كلها تصب في النواحي الإدارية المتصلة بإدارة الأماكن المقدسة والمؤسسات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي. فكان الناظر هو الذي يتولى الإشراف على أموال الأوقاف التي ترصد

للحرمين والمؤسسات التابعة لهما، وهو الذي كان يتولى إنفاق هذه الأموال على إعمار الأماكن المقدسة وتطوير مرافقها. وكانت له الصلاحية في تعيين الموظفين للقيام بالمهمات ذات الطابع الديني التعبدي، كأئمة المساجد وخطبائها ومؤذنيها، أو الإشراف على المشاريع الخيرية وأعمال البِرّ، مثل سماط الخليل، الذي كان يطلق عليه اسم مائدة الخليل، المتمثل في تقديم الوجبات المجانية الراتبة لزوار الحرم الإبراهيمي أو للمجاورين فيه أو للمسافرين المارين من أمامه أو لفقراء الناس المقيمين بالخليل.

وبالإضافة إلى كل هذا كانت صلاحيات الناظر أحياناً تتعدى هذا النطاق لتشمل أموراً إدارية محضة بعيدة كل البعد عن الأماكن المقدسة أو مؤسساتها أو مرافقها، مثل صلاحية جباية الأموال وفرض الضرائب على أهل ناحيته، وهو ما فعله الفقيه أبو سعد الهروي مع أهل الخليل عندما تولى وظيفة ناظر الحرمين الشريفين سنة ١٤١٨ في أيام سلطنة المؤيد أبو النصر شيخ.(٤٢)

مناطق نفوذ نيابة القدس وحدودها:

يورد القلقشندي في تلخيص المعلومات الإدارية المتعلقة بنيابة القدس أسماء الوحدات الإدارية الملحقة بهذه النيابة أو تلك التابعة لها؛ فيذكر كلاً من ولاية الرملة واللد والخليل وقاقون ونابلس. لكن المعلومات التي يقدمها هذا المؤلف الموسوعي، على أهميتها، لا تعكس الصورة الدقيقة للخريطة الإدارية في هذه النيابة، لا لشيء سوى كونها تعاني جرّاء المفارقات الزمنية، إذ كانت تغطي جانباً من الفترة المملوكية فقط، ولم تكن تشمل المتغيرات في المعطيات الإدارية والتنظيمية التي حدثت في القرن الأخير من تلك الفترة التاريخية، والذي يبدأ بوفاة القلقشندي سنة ٨٢١هـ/ ١٤١٨م وينتهي سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، تاريخ زوال دولة المماليك وخضوع فلسطين لحكم الدولة العثمانية. من ناحية أُخرى، فإن تلك المعلومات تعاني عدم الدقة، وتتميز بالتعميمية التي قد تكون قريبة من الواقع بالنسبة إلى هذه الولاية أو تلك، لكنها تجانب الحقيقة بالنسبة إلى بعض الولايات.

فبالنسبة إلى ولاية الرملة لا ينطبق ما يورده القلقشندي مع وصفها الإداري الذي كان سائداً في عصره حتى يوم وفاته. فقد كانت الرملة ولاية منفصلة قائمة بذاتها ولها والٍ خاص بها، منذ أن أصبحت وحدة إدارية في عهد الأيوبيين. ثم استمرت على هذا الحال أيام الدولة المملوكية، ولا سيما أيام حكم السلاطين المؤسسين، الظاهر بيبرس، ومن بعده السلطان قلاوون الألفي. وكانت ولاية الرملة في هذه الفترة

المبكرة من التاريخ المملوكي ولاية فتية ناشئة، تقع على خط المواجهة العسكرية المتقدم بإزاء جبهة الفرنجة على الساحل الفلسطيني، وبحكم ذلك كان يولّى عليها إداري مملوكي برتبة جندي، ليس له نصيب في رتب سلم الإمارة المملوكية. وظل وضع الرملة الإداري بهذا المستوى المتدني حتى نهاية دولة المماليك الأتراك التي اختتمت بسلطنة حاجي بن شعبان بن حسين، حفيد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م. ولمّا جاء السلطان الظاهر برقوق، مؤسس دولة المماليك الجراكسة في الربع الأخير من القرن الرابع عشر، تغير المستوى الإداري لولاية الرملة، إذ أصبح واليها يختار من الأمراء الذين يحملون رتبة طبلخاناه. وكان والي الرملة، منذ مطلع القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، يحمل صفة إدارية غير مألوفة هي «كاشف الرملة» بدلاً من صفة والي الرملة، علماً بأنه لم يكن لهذه الصفة أي صلة بالرتبة العسكرية التي يحملها. ولم يأت تغيير مرتبة ولاية الرملة، على ما يبدو، من دون سبب، فقد سبق ذلك إلحاق وحدتين إداريتين بولاية الرملة هما ولاية اللد المجاورة، وولاية قاقون التي كانت الحد الجنوبي لمناطق نفوذ نيابة صفد الفلسطينية. فأصبحت مدينة الرملة مركزاً لهذه الولاية الموسعة التي كانت طوال الوقت المقر الإداري لكاشف الرملة.(٤٣)

ولاية الرملة

كانت ولاية الرملة، ومنذ أن أصبحت واحدة من الوحدات الإدارية في فلسطين بعد تحريرها من الفرنجة، ملحقة بنيابة دمشق يدير مؤسساتها الإدارية، الدينية والقضائية، إداريون يعيّنهم رؤساء تلك المؤسسات في دمشق، النيابة الأم، لأنهم كانوا هم أصحاب المرجعية الإدارية لهذه الولاية.

لم تكن هذه التبعية لنيابة دمشق تبعية مطلقة. وكان منصب الكاشف خاصة مرتبطاً بقرار من الأبواب السلطانية في القاهرة. فكان السلطان هو الذي يعيّن الكاشف وهو الذي يعزله، ويوجه إليه الأوامر والتعليمات مباشرة، فيكاتبه كواحد من أمراء النيابات في فلسطين، شأنه في ذلك شأن نائب غزة ونائب القدس.

كان كاشف الرملة يكلف تنفيذ المهمات السلطانية على قدم المساواة مع هذين النائبين، وكان في تصرفه مثلهما قوات من العساكر ترابط في مقر الولاية وتكون تحت إمرته وقيادته عند الحاجة.

من ناحية أُخرى، فإن تبعية ولاية الرملة الإدارية لنيابة دمشق لم تكن متواصلة ومستمرة في كل الأوضاع والحالات. فعندما استحدث السلطان الناصر محمد بن

قلاوون نيابة غزة، سنة ٧١١هـ/ ١٣١١ - ١٣١٢م، كما أسلفنا، سلخت ولاية الرملة هي وغيرها من الولايات الفلسطينية الداخلية (الخارجة عن نطاق نيابة صفد) عن نيابة دمشق، وأُلحقت بنيابة غزة المستحدثة. وظلت على هذه الحال حتى سنة ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م، حين قرر السلطان أن تعود تبعية نيابة غزة الإدارية إلى نائب دمشق الأمير تنكز الحسامي. لكن إعادة إلحاق الرملة بدمشق لم تكن نهائية، ولم تحمل طابع الاستمرارية والديمومة، لأنها استخدمت كخطوة عقابية ضد نائب غزة الذي تمرد على تعليمات السلطان حين كان نائباً في طرابلس وقبل أن ينقل إلى غزة. ومن هذا القبيل فقد اعتبر المرسوم السلطاني الذي صدر بهذا الشأن مرسوماً موقتاً توقف سريانه بموت السلطان الذي أصدره. وعلى هذا الأساس كان نائب دمشق كلما مات السلطان القائم وخلفه في الحكم سلطان جديد، يضطر إلى تقديم التماس خطي إلى ديوان السلطنة في القلعة في القاهرة، يجدد فيه الطلب بإلحاق ولاية الرملة وضمها إلى نطاق نفوذه. فكانت استجابة السلطان لهذا الالتماس بمثابة تجديد لقرار ضم ولاية الرملة إلى مناطق النفوذ الإداري لنيابة دمشق، فتعتبر الرملة على هذا الأساس أمانة مُسْتردة تعاد إلى عهدة السلطان عندما ينتهي تاريخ التجديد.(٤٤)

استمر الوضع الإداري لولاية الرملة على هذه الحال من التبعية لنيابة دمشق حتى كانت سنة ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠ - ١٤٩١م، حين أصدر السلطان أمراً رسمياً يقضي بسلخ الولاية عن نيابة الشام، وإلحاقها بنيابة غزة. وفي هذا الصدد يقول مجير الدين الحنبلي العليمي: «وكان قبل ذلك بيسير في شهر ربيع الآخر، برز الأمر الشريف بإخراج مدينة الرملة عن نائب الشام الأمير قانصوه اليحياوي، وإضافتها إلى ملك الأمراء أقباي نائب غزة المحروسة. ولم تجر بذلك عادة قبل هذا التاريخ.»(٤٥) ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه سبق أن أُلحقت ولاية الرملة بنيابة غزة وصارت جزءاً من مناطق النفوذ الإداري لنائبها، كما أوردنا من قبل. وفي ضوء هذه الحقيقة، يتبين أن التعليق الذي ختم به العليمي عبارته، والذي ينفي فيه حدوث ضم إداري للرملة وإلحاقها بنيابة غزة، إنما هو مجانب للحقيقة أوقع العليمي نفسه من خلاله في الخطأ.

لم يدم إلحاق ولاية الرملة بنيابة غزة إلاّ بضعة أعوام فقط، لم تتجاوز عدد أصابع اليد. ففي سنة ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤ - ١٤٩٥م، صدر عن السلطان مرسوم شريف يقضي بإضافة الولاية إلى نيابة القدس وسلخها عن نيابة غزة. وأشار العليمي إلى هذا الإلحاق قائلاً: «وفيها برز الأمر الشريف بإضافة التكلم على كشف مدينة الرملة المحروسة للأمير جان بلاط ناظر الحرمين الشريفين ونائب القدس الشريف، وأخرجت عن الأمير قاني بك نائب غزة. وتسلمها الأمير جان بلاط في شهر جمادى الأولى. وفرح أهل الرملة بزوال نائب غزة.»(٤٦) وتفسر ملاحظة العليمي الأخيرة، التي ذكر

فيها فرح أهل الرملة بسلخ ولايتهم عن نيابة غزة وإلحاقها بنيابة القدس، إلى حد ما، السبب، أو لربما أحد الأسباب التي حدت السلطان على سلخ ولاية الرملة عن نيابة غزة وإلحاقها بنيابة القدس. ولعلها كذلك تلقي ضوءاً على قصر المدة التي بقيت فيها الولاية ضمن منطقة نفوذ نائب غزة، فكان الإسراع إلى سلخها عن هذه النيابة درءاً لعواقب التذمر الناتج بالضرورة من سوء سيرة هذا النائب وجوره في معاملة أهل مدينة الرملة. واللافت للنظر في هذه المسألة أن السلطان حين قرر سلخ ولاية الرملة عن نيابة غزة لم يعد إلحاقها بنيابة الشام/نيابة دمشق، وفضل إلحاقها بنيابة القدس عوضاً عن ذلك.(٤٧)

ولاية نابلس

ينبغي لنا في هذا السياق أن نعيد إلى الأذهان ما قاله القلقشندي عندما سمّى الولايات الفلسطينية التي اشتملت عليها نيابة القدس، وكانت خاضعة للصلاحيات الإدارية المنوطة بنوابها، إذ جعل ولاية نابلس واحدة من هذه الولايات. وبينما يقرر القلقشندي تبعية هذه الولاية لنيابة القدس، فإن المصادر التي بين أيدينا تخلو من أي إشارة تدعم زعمه هذا، لا تصريحاً ولا تلميحاً، لا بل أكثر من ذلك، فإن في أقواله ما يتناقض كلياً مع الحكم الذي أطلقه بهذا الشأن. ففي مستهل حديثه عن ولاية نابلس يقول: «وهي باقية على حالها في الانفراد بالولاية، وواليها يكون أمير طبلخاناه، وتارة أمير عشرين، وتارة أمير عشرة.» والتناقض الذي تنطوي عليه هذه العبارة، مع استنتاجه المشار إليه، يتكون من شقين: الأول لغوي دلالي، فكلمة الانفراد التي يوردها لا تعني شيئاً سوى الاستقلالية بنفسها عن غيرها. أمّا الشق الثاني فتناقض قانوني يتعارض مع النظم واللوائح المتعلقة بسلم المراتب المملوكية التي لم يكن المماليك يحيدون عنها قيد أنملة. فإذا علمنا بأن نيابة القدس كانت نيابة بمستوى إمرة طبلخاناه، فكيف لأمير يحمل هذه الرتبة، ولو كان يشغل منصب النيابة، أن يعّين أميراً يحمل رتبة مماثلة لرتبته في ولاية نابلس. وبالإضافة إلى كل هذا، فإن بعض الحوليات التي سجلت حوادث الأعوام الأخيرة للفترة المملوكية، اشتمل على أخبار تؤكد تبعية ولاية نابلس لولاية دمشق بالتحديد وليس لنيابة القدس. ففي تغطية أحداث سنة ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠ - ١٤٨١م، يشير المؤرخ محمد بن طولون إلى خروج نائب دمشق ومعه جميع عساكره إلى جهة غير معلومة لم يفصح عنها. فتضاربت الأقوال في تحديد الجهة التي قصدها النائب وجيشه، فمن قائل إنه اتجه نحو ولاية الغرب (أي بيروت وساحلها وضاحيتها)، ومن قائل إنه قصد جهة الأغوار، ومن قائل إنه

قصد فلسطين لمحاربة شيخ عربان جبل نابلس الذي انتهك حرمة كاشف الرملة وألحق به الإهانة، عندما ألقى القبض عليه وشد أكتافه وثاقاً، ثم أرسله إلى اللد ماشياً على قدميه. فلو لم تكن لنائب دمشق مسؤولية إدارية في هاتين الولايتين الفلسطينيتين، لما قام بشن هذه الحملة العسكرية التأديبية ضد شيخ عربان جبل نابلس عقاباً له على الإهانة التي ألحقها بزميله كاشف الرملة. ولو كانت ولاية نابلس ذات تبعية إدارية لنيابة القدس، لكان نائب القدس هو الأولى بمعالجة هذه المخالفة التي حدثت على أرض نيابته.

ويؤكد خبر آخر يسوقه المؤرخ ابن طولون تبعية ولاية نابلس لنيابة دمشق. فبعد عشرين عاماً من الحادثة المذكورة أعلاه، أي سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٨ - ١٤٩٩م، نسمع أن نائب دمشق أمر رجاله بالقبض على ثلاثة من مقدمي العشائر في جبل نابلس، أتوا لمقابلته في دمشق مقر هذه النيابة. وكان المقدمون الذين اعتقلوا هم المقدم خليل بن إسماعيل، والمقدم ابن الجيوسي، والمقدم خليل بن شبانة. واشترط من أجل إطلاقهم أن يدفع كل واحد منهم ١٠٠,٠٠٠ دينار، وهي قيمة المستحقات المالية التي كانوا مدينين بها لخزينة نيابة دمشق عنهم وعن بلادهم.

وتعزيزاً لهذه الأدلة يورد مؤرخ معاصر لابن طولون دليلاً جديداً. فعند تناول القاضي مجير الدين الحنبلي العليمي موضوع حدود نيابة القدس يذكر أن الحدود الشمالية للقدس تنتهي عند قريتي سنجل وعزون الواقعتين في منتصف المسافة تقريباً بين مدينتي نابلس والقدس، وكذلك أن هاتين القريتين هما من أعمال القدس.[(٤٨)]

لكن تبعية نابلس الإدارية لنيابة دمشق لم تكن تتسم بالاستمرارية، فكانت تنقطع بين الفينة والأُخرى، نتيجة قرار سلطاني يصدر عن القاهرة وينجم عن اعتبارات سياسية أو إدارية يراها السلطان. حدث ذلك أول مرة قبل أن تُستحدث نيابة القدس بأكثر من ستة عقود، وكان ذلك عندما قرر السلطان الناصر محمد بن قلاوون إنشاء نيابة غزة، النيابة الثانية في فلسطين بعد نيابة صفد، سنة ٧١١هـ/١٣١١ - ١٣١٢م. ففي المرسوم الذي أصدره في هذا الشأن، أُلحقت نابلس بنيابة غزة وأُلحقت معها الولايات الفلسطينية، بما فيها القدس، واللد، والرملة، والخليل، وقاقون. ثم سلخت ولاية نابلس عن نطاق النفوذ الإداري لنيابة دمشق مرة أُخرى سنة ٨٣٩هـ/١٤٣٥ - ١٤٣٦م، لمّا عيّن الأمير طوغان العثماني ناظراً للحرمين الشريفين ونائباً للسلطنة في القدس الشريف والخليل، إذ أضيفت إليه ولاية كل من نابلس والرملة، وولاية السلط وعجلون، وإستادارية الأغوار. ثم سلخت ولاية نابلس ثالث مرة عن نيابة دمشق وأُلحقت بنيابة القدس أيام السلطان جَقْمَق سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٨م، عندما تولى نيابة القدس الأمير سيف الدين خشقدم السيفي.[(٤٩)] وكان السلخ في هذه المرة، كما في

المرتين السابقتين، سلخاً موقتاً ما لبث أن أبطل لتعود ولاية نابلس كسابق عهدها جزءاً من الولايات الإدارية التابعة لنيابة دمشق.

قبل أن نطوي صفحة النيابات الفلسطينية الثلاث، صفد وغزة والقدس الشريف، لا بد من أن نشير إلى أن ثمة مدناً فلسطينية كانت قائمة وعامرة في إبان العهد المملوكي، مثل أريحا وبيسان الواقعتين في منطقة الغور على الضفة الغربية لنهر الأردن، الذي كان يسمى الشريعة آنذاك، لم يرد لها ذكر في السياقات الإدارية التي تم تناولها في هذا الفصل. أمّا أريحا فكانت واقعة ضمن مناطق النفوذ الإداري التابعة لنيابة القدس التي كانت تنتهي حدودها الشرقية عند نهر الأردن، لكنها لم تكن جزءاً من الإقطاع الذي يُمنح لمن يتولى النيابة في بيت المقدس. وكان بعض النواب يجعلها منتجعاً يمضي فيه فصل الشتاء، كما فعل الأمير ناصر الدين محمد بن أيوب سنة ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠ - ١٤٨١م.

وأمّا بيسان فكانت دائماً جزءاً من ولايات نيابة دمشق، ولم تدخل في نطاق النفوذ الإداري لأي من نيابات فلسطين. وكانت تتخذ مقراً يقيم به وإلي منطقة الغور الذي يعيّنه نواب دمشق، وكان فيها قلعة صغيرة ومسجد جامع.(٥٠)

الجهاز القضائي في النيابات الفلسطينية

فتح السلطان صلاح الدين مدينة عكا في جمادى الأولى ٥٨٣هـ/ أيلول (سبتمبر) ١١٨٧م. فلمّا حضرت صلاة أول جمعة تقام في ساحل فلسطين بعد طول انقطاع دام قرابة قرن من الزمان، تقدم الشيخ الفقيه جمال الدين عبد اللطيف ابن الشيخ أبي النجيب السُّهروردي فخطب وأمّ بالناس. وعندما وقف السلطان على سعة علمه وتقواه أوكل إليه الحكم والقضاء بين الناس، وأسند إليه الاضطلاع بأعباء المهمات الشرعية التي تغطي كل المرافق التي يحتاج إليها المجتمع الإسلامي لتسيير أموره الحياتية وخدمة مصالح دينه ودنياه، مثل إمامة الصلاة، وخطابة المساجد أيام الجمع والأعياد، وشؤون الأوقاف والحسبة. فأخذ الشيخ السهروردي يرتب في كل من هذه الوظائف من ينوب عنه، وصحب السلطان في مسيرة التحرير، التي انطلق فيها في مدن الساحل، ليأخذ على عاتقه المهمات ذاتها فيما فتح بعد ذلك من البلاد الساحلية. وعندما حررت مدينة عسقلان، ألقى السلطان بالمهمة على الفقيه القاضي جمال الدين عبد الله بن عمر الدمشقي، الذي اشتهر باسم قاضي اليمن، ففوض إليه أيضاً القضاء والخطابة وبقية الوظائف الشرعية. وفي بيت المقدس اختار القاضي ابن شداد ليتولى فيها القضاء والأوقاف. ولمّا عزم القاضي ابن شداد على أداء فريضة الحج أناب عنه

أحد الفقهاء ليتولى المسؤولية المترتبة على هاتين الوظيفتين.[٥١]

بهذا العمل يكون السلطان صلاح الدين، مؤسس الدولة الأيوبية، وضع حجر الأساس لهيكلية الجهاز القضائي، وباقي الوظائف الشرعية التي ازدهرت في فلسطين في عهد الأيوبيين ودولة المماليك من بعدهم، بحيث ترسّم من أتوا بعده خطاه في هذا المضمار. ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا السياق ظاهرة الجمع بين أكثر من وظيفة، وإسنادها إلى شخص واحد بعينه، بالإضافة إلى منصب القضاء. حدث ذلك في كل المدن والبلدات الفلسطينية التي تم تحريرها والتي غطتها تقارير أهل الأخبار. لم ينشأ هذا الجمع، بالضرورة، عن نقص الفقهاء المرشحين من الأكفاء للاضطلاع بأعباء تلك الوظائف، وإنما يعود إلى تدني الكثافة السكانية العربية والإسلامية في المدن الفلسطينية المحررة، إن لم يكن خلوها أو خلو بعضها من قاطنيها المسلمين، إذ اقتصر سكانها على جماعات العساكر والمقاتلين الذين أدمجوا ضمن حامياتها العسكرية، وكانوا اصطحبوا نساءهم وعيالهم معهم، أو أنهم استدعوهم للانضمام إليهم فيما بعد. وبسبب ذلك كان حجم الأعباء المترتبة على الاضطلاع بهذه الوظائف متواضعاً، فكان في قدرة رجل واحد أن يقوم بها مستعيناً ببعض الأعوان أو النواب.

على الرغم من أن ظاهرة الجمع بين الوظائف كانت محكومة بعوامل ظرفية كانت سائدة في المدن والتجمعات الفلسطينية عشية التحرير الصلاحي، فإن هذه الظاهرة استمرت حين اختفت هذه العوامل أو كادت خلال العقود التي أعقبت التحرير، بل رأيناها قائمة أيام دولة المماليك بعد أن زال خطر الصليبيين نهائياً في نهاية القرن الثالث عشر. ويلاحَظ أن ظاهرة الجمع هذه كانت تتجلى أكثر ما تتجلى في الجمع بين وظيفتي القضاء والخطابة (أي الخطابة في أيام الجمع والأعياد في المساجد)، يليها في الدرجة الثانية الجمع بين القضاء والتدريس في مدارس الفقه شبه الرسمية التي انتشرت بصورة خاصة في القدس ودمشق والقاهرة، ولا سيما التدريس في المدرسة الصلاحية في بيت المقدس. لكن ذلك لم يحد اتساع دائرة الجمع لتشمل وظائف دينية أو تعليمية أُخرى، مثل الإمامة (إمامة الصلاة) والتدريس والنظر في الأوقاف والحبوس.[٥٢]

ترافق مع ظاهرة الجمع بين الوظائف الدينية وإسنادها إلى رجل واحد ظاهرة أُخرى بدأت أيضاً أيام الأيوبيين، واستمرت أيام حكم السلاطين المماليك. وتلخصت هذه الظاهرة في تعيين قاض واحد في أكثر من بلد وفي آن واحد. كانت البذور الأولى لهذه الظاهرة بدأت أيام حكم الأيوبيين من دون أن تحدد المصادر تاريخاً بعينه. وكان لهذه الظاهرة حضور في الولايات الفلسطينية استمر إلى ما بعد زوال الحكم الأيوبي. ففي أيام حكم الملك الناصر داود، الذي ورث الحكم في مملكة دمشق بعد موت أبيه

الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل، عُيّن لولايتي نابلس والقدس قاض واحد. ثم استمر جمع هاتين الولايتين لقاض واحد بعد ذلك، وكان يضاف إليهما أحياناً ولاية فلسطينية ثالثة؛ إمّا ولاية غزة، وإمّا ولاية الخليل، وإمّا ولاية الرملة.[٥٣]

كان الجهاز القضائي في فلسطين يرتبط ارتباطاً عضوياً بالمرتبة الإدارية التي تحتلها الولايات أو الوحدات الإدارية في هذا القطر. فعندما كان بعض ولايات فلسطين، ما خلا الولايات التابعة لنيابة صفد، واقعاً في نطاق التبعية الإدارية لنيابة دمشق، كان تعيين القضاة في مدن الولايات وبلداتها من صلاحيات قاضي القضاة في تلك النيابة. وفي هذه الحالة، لم يكن القضاة يتمتعون بمرتبة الاستقلالية، وإنما كانوا نواباً لقاضي دمشق الذي يخولهم صلاحية الحكم. وكان من حقه أن يمنحهم هذه الصلاحية حين يريد أو يسلبها منهم حين يريد، وكذلك في يده حق تعيينهم وعزلهم. ولمّا حدث التحول في الوضع القانوني الرسمي للولايات الفلسطينية، وتغيرت رتبتها الإدارية من ولاية أو ولايات إلى مرتبة النيابة أو النيابات، انتقلت صلاحية تعيين القضاة فيها من يد قاضي قضاة دمشق إلى الجهات المركزية الرسمية في القاهرة مقر السلطنة. وفي هذا الصدد يقول مجير الدين الحنبلي العليمي: «وقد كان القضاة في الزمن السالف بالقدس الشريف وبلد سيدنا الخليل والرملة ونابلس، وهذه المعاملة، يولّيهم قاضي دمشق. ولم يزل الأمر على ذلك إلى بعد الثمانمئة، ثم صار إلى الديار المصرية.» وكان انتقال صلاحية التعيين من دمشق إلى القاهرة يعني، على الصعيد الإجرائي، أن يصدر تعيين القضاة عن السلطان نفسه محرراً بمرسوم سلطاني يأتي مع مبعوث خاص من القاهرة، ويحمل معه خلعة القضاء التي يرتديها القاضي المعيّن في حفل خاص بذلك يحضره نائب الولاية وكبار موظفيها وأعيانها، فيتلو المبعوث على مسامع الحضور المنشور السلطاني ويخلع على القاضي خلعة القضاء السلطانية. أمّا على الصعيد العملي التنفيذي، فكان كتاب التعيين الصادر عن السلطان ينطوي على صلاحيات تخول القاضي تعيين نواب عنه في المناطق والمدن والبلدات الداخلة ضمن حدود النيابة، ويكون له الحق المطلق في تعيينهم أو عزلهم. ومن ناحية أُخرى، فإن بقاءه في منصبه، أو عزله عنه يظل مرهوناً بإرادة السلطان، وليس لصاحب النيابة سلطة عليه أو حق في تقييد سلطاته أو صلاحياته.

ومثلما مرت نيابة القدس وجهازها القضائي بهذه التجربة فيما بعد سنة ٨٠٠هـ/ ١٣٩٧ - ١٣٩٨م، فقد كانت مرت بالتجربة ذاتها كل من نيابة صفد ونيابة غزة اللتين شهدتا عملية التحول من رتبة الولاية العادية الملحقة بنيابة دمشق إلى رتبة النيابة المستقلة بنفسها قبل نيابة القدس بعشرات السنين، إن لم يكن أكثر من ذلك بكثير، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الجهاز القضائي فيهما. وإذا كان التحول في مرتبة

الجهاز القضائي في نيابة صفد اتخذ مساره التنظيمي والإجرائي من دون قيود أو تحفظات منذ أن أنشئت كنيابة أيام الظاهر بيبرس، فإن وضع الجهاز القضائي في نيابة غزة تميز بخصوصية فريدة لم تكن مسبوقة في غيرها من نيابات الشام وفلسطين. ولمّا كان هذا الجهاز مرتبطاً بالمرتبة الإدارية لكل نيابة ونيابة، كما ذكر، انعكس ذلك على وضعيته ومكانته تبعاً لذلك. فعندما استحدثت نيابة غزة، في مستهل القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، لم تعامل كغيرها من نيابات الشام، وحتى إنها كانت أدنى مرتبة من سابقتها نيابة صفد الفلسطينية. وكان وجه الاختلاف الذي يميزها من باقي النيابات أن النائب المعيّن فيها لم يكن دائماً برتبة نائب السلطان، وإنما برتبة تقدمة العسكر. وعندما يكون أميرها بهذه الرتبة فإن صلاحية تعيين قاضيها تكون في يد قاضي دمشق ويكون في هذه الحالة نائباً عنه. أمّا إذا كان أميرها برتبة نائب السلطان فإن تعيين القاضي يصدر عن الأبواب السلطانية. وقد أشار إلى ذلك القلقشندي في معرض حديثه عن الوظائف الدينية والمدنية في نيابة غزة، إذ كتب يقول: «أمّا قاضيها ومحتسبها ووكيل بيت المال بها، فإنهم نواب عن أرباب هذه الوظائف بالشام، فلا يكتب لأحد منهم شيء عن المواقف الشريفة.» ثم أضاف موضحاً: «وما ذكره بناء على أنها تقدمة عسكر، أمّا إذا كانت نيابة فإن هذه الوظائف يكتب بها عن الأبواب السلطانية.»

وقد أوردت كتب الحوليات كثيراً من الحالات التي مارس فيها قضاة دمشق صلاحية تعيين قضاة في الولايات الفلسطينية، إلى حين تحولت هذه الولايات إلى نيابات وانتقلت صلاحيات تعيين قضاتها إلى السلاطين في القاهرة.(٥٤)

القضاء على المذاهب الأربعة

بعد أن دانت مصر لدولة الزنكيين، قام صلاح الدين ممثلاً نور الدين زنكي بإلغاء الخلافة الفاطمية الإسماعيلية في مصر، وأعلن عودة الديار المصرية إلى السّنة والجماعة الممثلة بالخلافة العباسية في بغداد. وقبل هذه الخطوة بعام واحد، أي سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠ - ١١٧١م، كان صلاح الدين شرع في تقويض ركائز الخلافة الفاطمية ومؤسساتها المركزية؛ فعزل قاضي القضاة الشيعي الإسماعيلي، ووضع مكانه على رأس مؤسسة القضاء القاضي الشافعي المذهب عبد الملك بن درباس الهدباني، وخوله صلاحيات تعيين قضاة يمثلون هذا المذهب في كل أرجاء مصر ليحلوا محل القضاة الشيعة الذين تم عزلهم. وكي يغطي صلاح الدين النقص الكبير في كوادر القضاة الشافعية، وليسد حاجة مصر إلى قضاة من هذا المذهب، أمر بتأسيس أولى مدارس

مصر في الفقه الشافعي، لتدريس مبادئ الفقه الإسلامي وفلسفة الفقه الخاصة بهذا المذهب، والتي عرفت باسم المدرسة الناصرية، وحملت بذلك اسم مؤسسها. فعمد إلى دار المعونة التي أنشئت أيام عمرو بن العاص والتي حولها الخليفة الفاطمي العزيز بالله إلى سجن فصارت تعرف باسم حبس المعونة، وأقام المدرسة على أنقاض السجن. ولم يكتف صلاح الدين بإنشاء مدرسة للشافعية فقط، بل أنشأ مدرسة أُخرى لتدريس فقه المالكية أيضاً، عرفت باسم المدرسة القمحية.(٥٥)

وبعد أن استحوذ قاضي القضاة الشافعي على مؤسسة القضاء في مصر، وأُقصي قضاة الشيعة عنها، تفشى المذهب الشافعي والقضاء الشافعي حتى عم الديار المصرية، واختفى مذهب الشيعة الإسماعيلية إلى غير رجعة، لا في القضاء المصري فحسب، بل أيضاً على المستوى الفكري والتعبوي بعد أن أغلقت آخر مؤسسة تنظيرية لهذا الفكر، ممثلة بما كان يعرف بمجلس الدعوة الإسماعيلية، الذي كان إحدى مؤسسات الجامع الأزهر. من ناحية أُخرى، أدى تبني السلطة الحاكمة في مصر، ممثلة بنواب نور الدين زنكي أولاً، وبحكام الأسرة الأيوبية بعد ذلك، المذهب الشافعي، لا إلى اندثار المذهب الشيعي الإسماعيلي فحسب، بل أيضاً إلى تغييب المذاهب السّنية الأُخرى، التي كانت قائمة جنباً إلى جنب مع المذهب الشافعي في أقطار العالم الإسلامي في المشرق والمغرب، فظلت مذاهب الحنفية والمالكية والحنبلية غائبة عن ساحة القضاء في مصر طوال الفترة الأيوبية.

لم ينبع قرار صلاح الدين بإلغاء القضاء الشيعي في مصر واستبداله بالقضاء الشافعي، تماثلاً مع الميول المذهبية السائدة في دولة نور الدين زنكي فحسب، بل أتى كذلك انسجاماً وتعبيراً عن الميول المذهبية الخاصة بالسلطان نفسه. إذ كان صلاح الدين شديد الحماسة للمذهب الشافعي ومن الحريصين على نشره وترسيخه. وفي هذا لم يكن صلاح الدين وحيداً بين أهله وأسرته، فقد عرف عن أبناء الأسرة الأيوبية وأمرائها انتماؤهم إلى هذا المذهب وتحمسهم له، ولم يشذ عنهم أحد سوى الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل، الذي ورث عن أبيه المُلك في مملكة دمشق. فقد كان المعظم عيسى من المتحمسين لمذهب أبي حنيفة النعمان، وهو الذي أنشأ في مدينة القدس المدرسة الحنفية الأولى التي عرفت باسم المدرسة المعظمية، على اسم مؤسسها.(٥٦)

استمر القضاء في مصر شافعياً طوال الفترة الأيوبية، وخلال السنوات الأولى لحكم المماليك الذين ورثوا عن أسيادهم أمراء بني أيوب ولاءهم لهذا المذهب.

ولمّا اعتلى الظاهر بيبرس عرش السلطنة في مصر، انتبه، على ما يبدو، للتذمر الذي يبديه علماء وفقهاء المذاهب الفقهية الأُخرى من الحنفية والمالكية والحنبلية، بسبب إيثار الدولة للمذهب الشافعي واستحواذه على الجهاز القضائي في كل بقعة من الديار المصرية، أو كأنه أراد أن يقلص نفوذ القضاة الشافعية ويضعف تعلق الجماهير المصرية بهم، لأنه كان يعرف حجم الصلات الوثيقة بين فقهاء وعلماء وقضاة هذا المذهب وبين أمراء الأسرة الأيوبية التي انتزع المماليك منها حكم مصر، والتي كان يسعى أمراؤها، الذين كانوا لا يزالون يحكمون بعض ولايات الشام، لاستعادة مصر إلى سلطانهم.

في سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢ - ١٢٦٣م، قام الظاهر بيبرس مدفوعاً بهذه الاعتبارات بخطوته الإصلاحية التي قضت بضمان تمثيل المذاهب السّنية الثلاثة التي كانت غائبة حتى تلك اللحظة عن الجهاز القضائي في مصر. فأصدر أمراً إلى قاضي القضاة الشافعي بأن يعيّن لنفسه نواباً من القضاة يمثلون كلاً من المذهب المالكي والحنفي والحنبلي. ويبدو أن هذه الخطوة لم تلق الارتياح في أوساط فقهاء وعلماء هذه المذاهب، ولم تستجب لطموحاتهم، الأمر الذي اضطر السلطان بيبرس إلى العدول عنها، فسحب صلاحية تعيين هؤلاء النواب من يد القاضي الشافعي، وتولى هو بنفسه تعيين القضاة من المذاهب الثلاثة، فصار تعيينهم يصدر عن الأبواب السلطانية بمرسوم شريف مثلهم مثل القاضي الشافعي. وخولهم هذا التعيين السلطاني في الوقت نفسه صلاحيات تعيين نواب لهم يختارونهم بأنفسهم.[٥٧]

ولمّا اعتلى الحكم الملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م، بعد وفاة الظاهر بيبرس، تراجع عن الخطوة الإصلاحية التي خطاها سلفه في هذا المجال؛ فألغى الصلاحيات التي مُنحت لقضاة المذاهب الثلاثة عدا المذهب الشافعي، والتي كانت تخولهم تعيين نواب لهم في كل ولايات مصر، وجعل صلاحية تعيين نواب القضاة الثلاثة مقصورة على مدينة القاهرة وحدها. وقد كتب المقريزي في هذا المعنى ما نصه: «وفي يوم الجمعة سادس عشريّة كُتبت تقاليد القضاة الأربعة؛ واستقر الحال على أن يكون قاضي القضاة صدر الدين عمر ابن قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز الشافعي، هو الذي يولّي في أعمال مصر قضاة ينوبون عنه في الأحكام. وأن قاضي القضاة معز الدين الحنفي، وقاضي القضاة

المالكي، وقاضي القضاة عز الدين الحنبلي، يحكمون بالقاهرة ومصر خاصة، بغير نواب في الأعمال، فاستمر الأمر على ذلك إلى اليوم.»[٥٨]

الإصلاح القضائي في بلاد الشام

شملت الإصلاحات القضائية التي أجراها الظاهر بيبرس نيابات فلسطين وبلاد الشام، ولم تكن مقصورة على القطر المصري وحده. لكن تطبيقها في بلاد الشام تأخر إلى سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤ - ١٢٦٥م، إذ بدئ بنيابة دمشق، فاستُحدثت وظيفة قاضي القضاة لكل واحد من المذاهب السّنية الأربعة. إلاّ إن ذلك لم يحدث دفعة واحدة، وإنما تمت عملية استحداث هذه الوظيفة تباعاً الواحدة بعد الأُخرى؛ في حين ظل للقاضي الشافعي مكان الصدارة بين بقية زملائه الذين يعيّنون في هذه الوظيفة، فقد كانت تسند إليه مهمة الإشراف على الأوقاف ومتعلقاتها وبعض المهمات المتعلقة بالمؤسسات الدينية والخيرية الأُخرى. ولم يشمل القرار السلطاني المتعلق بتطبيق الإصلاحات القضائية كل نيابات بلاد الشام، لأنه استثنى النيابات الصغيرة، إذ ظل تعيين قضاتها جزءاً من صلاحيات رأس الإدارة في هذه النيابة، سواء أكان والياً عادياً أم كان برتبة نائب السلطان. وكان هذا الاستثناء يشمل بطبيعة الحال الولايات الفلسطينية غير تلك التابعة لنيابة صفد، وهي الولايات والمدن والنواحي كلها التي تشكلت منها فيما بعد نيابتا غزة وبيت المقدس. إذ ظل جهازها القضائي ملحقاً بالجهاز القضائي في النيابة الأم، أي نيابة دمشق، فكان قاضي القضاة هناك هو الذي يعيّن القضاة في هذه الولايات الفلسطينية كي ينوبوا عنه في مدنها وبلداتها. أمّا الولايات الفلسطينية التي كانت جزءاً من نيابة صفد (والتي تغطي النصف الشمالي من القطر الفلسطيني) فكان أمر تعيين القضاة فيها من صلاحيات قاضي القضاة في النيابة نفسها.[٥٩]

استمرت مؤسسة القضاء في فلسطين في تبعيتها للمؤسسة في نيابة دمشق طوال عهد السلاطين الأتراك (أي الذين ينتمون إلى أصول تركية). ولمّا اعتلى السلطان برقوق، أول السلاطين الجراكسة (أي الذين ينتمون إلى أصول شركسية)، عرش السلطنة سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م، قام بفك الارتباط بين الجهاز القضائي في كل من نيابتي غزة والقدس وبين مؤسسة القضاء في نيابة دمشق. وكان ذلك يعني على الصعيد الإداري أن تسحب صلاحية تعيين قضاة غزة والقدس من يد قاضي قضاة دمشق، ويصبح أمر تعيينهم وعزلهم من صلاحيات السلطان في القاهرة، وليس لأي جهة أو مؤسسة سواه. وكانت ممارسة هذه الصلاحية السلطانية تأخرت عن موعدها المألوف،

إذ كان من المفروض من الناحية القانونية أن يمارس السلطان هذه الصلاحية عند تحويل هذه الولايات إلى نيابات: غزة سنة ٧١١هـ/ ١٣١١ - ١٣١٢م، والقدس سنة ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥ - ١٣٧٦م. وكتجسيد عملي لقرار السلطان الظاهر برقوق استحدث في كل من نيابة القدس ونيابة غزة مؤسسة قاضي قضاة الحنفية. وقام السلطان فرج بن برقوق، الذي تولى عرش السلطنة خلال الفترة ٨٠١ - ٨١٥هـ/ ١٣٩٨ - ١٤١٢م، استكمالاً لمنهج أبيه، باستحداث مؤسسة قاضي قضاة الحنبلية أيضاً في كل من النيابتين. وبذلك اكتملت مؤسسة قاضي القضاة بأجنحتها الأربعة، الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي، في نيابات فلسطين الثلاث، صفد وغزة وبيت المقدس.[٦٠]

قضاء العسكر

كانت مؤسسة القضاء في دولة المماليك مؤسسة فريدة في نوعها، لم يكن لها نظير في عهود الممالك والأسر الإسلامية الحاكمة التي سبقت الفترة المملوكية. فبينما عرفت الحقب الإسلامية الفائتة مؤسسة قضائية واحدة تقوم على قواعد الدين وأحكام الشريعة، وتسري أحكامها على المسلمين جميعاً من دون اعتبار للجنس والعرق واللون، إلاّ إن مؤسسة القضاء في العهد المملوكي كانت مؤسسة برأسين؛ وبالأحرى كان هناك مؤسستان للقضاء: الأولى، المؤسسة القائمة على الشرع والتي تخدم جمهور المسلمين حكاماً ورعية، عسكريين ومدنيين، على حد سواء، والثانية، مؤسسة لا تستند في أحكامها وأقضيتها إلى الشريعة الإسلامية، وإنما إلى شرائع وأعراف وثنية، لا صلة لها بجمهور المسلمين وعامتهم. وكان جمهورها ومتلقو خدماتها من عساكر المماليك وحدهم من دون غيرهم.

عرفت المؤسسة الثانية باسم «قضاء العسكر». وكان يقف على رأسها عسكري مملوكي يحمل رتبة الإمرة المملوكية، ويسمى «الحاجب»، إشارة إلى صفته الوظيفية. كان مصطلح قاضي العسكر عرف في أيام الدولة الفاطمية، واستمر تداوله في إبان العهد الأيوبي، لكن مواصفات هذه الوظيفة ونطاق عملها في الحقبتين السابقتين، لم يكونا بالضرورة مماثلين لمواصفات هذه الوظيفة وشروطها في فترة المماليك. وإنْ كان هنالك تشابه ما فيما بينهما فإنه لا يتعدى المصطلح والتسمية.

استُحدثت وظيفة قاضي العسكر تلبية لحاجات شريحة اجتماعية محددة هي شريحة العسكر المماليك الذين يعودون بأصولهم الإثنية إلى الجنس التتاري المغولي. وهم العساكر والأسرى المغول الذين اقتناهم أمراء وملوك الأيوبيين، وخصوصاً الملك الصالح نجم الدين أيوب، من الأسرى المغول الذين وقعوا في أسر أمراء القبجاق في

حروب هولاكو وخلفائه في هذه النواحي. وهم نفسهم المماليك الذين سموا بعد ذلك بالأتراك. كان هؤلاء التتار الأسرى، الذين أصبحوا جزءاً من المجتمع المصري، تربوا على تقاليد وعادات وأنماط عيش مغايرة لتلك القائمة في المجتمع العربي الإسلامي في مصر. وعلى الرغم من أنهم اعتنقوا الإسلام ديناً فإنهم ظلوا غرباء عن القيم الاجتماعية والنواميس الخلافية والأعراف السائدة في مصر. ولمّا كانوا مجتمعاً منغلقاً على نفسه لا يختلطون بالعرب والمصريين، أرادوا أن تحكم علاقاتهم بعضهم ببعض تلك النواميس والقيم التي تربوا عليها في طفولتهم في بلادهم الأصلية. وتلك التقاليد كان قنّنها ملكهم جنكيزخان ونقشها فيما قيل على صفائح من الفولاذ، وشكلت بذلك مجموعة الشرائع التي حكمت مجتمع التتار. وقد عرفت هذه الشرائع باسم «الياسة» أو «اليسق»، وقامت مجموعة الشرائع هذه على ثلاث قواعد، ومن هنا أطلق عليها لفظ سي ياسة، أي التراتيب الثلاثة، بعد أن أضيف إليها اللفظ الفارسي «سي» الذي يعني ثلاثة.

وعندما تطرق المقريزي إلى أسباب وأوليات ظهور وظيفة قاضي العسكر التي استحدثت لتلبي حاجات مجتمع المماليك من الأصول المغولية نراه يقول: «واحتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكيزخان والاقتداء بحكم الياسة، فلذلك نصّبوا الحاجب ليقضي بينهم فيما اختلفوا فيه من عوائدهم، والأخذ على يد قويّهم، وإنصاف الضعيف منه على مقتضى ما في الياسة، وجعلوا إليه مع ذلك النظر في قضايا الدواوين السلطانية عند الاختلاف في أمور الإقطاعات لتنفيذ ما استقرت عليه أوضاع الديوان.»(٦١)

ولمّا كانت الأغلبية الساحقة من أبناء الشريحة المملوكية في المجتمع المصري من العساكر المحاربين، وكانت الحملات العسكرية وخوض ميادين القتال تأخذ منهم جلّ وقتهم، فقد كان من الضروري أن ترافقهم مؤسسة القضاء هذه في حلهم وترحالهم لتكون الخدمات التي تؤديها لهم أكثر نجاعة. ولذلك كان قاضي العسكر ومعاونوه يرافقون العساكر المماليك حيث توجهوا وينزلون معهم في معسكراتهم كي يكونوا على مقربة منهم لفض منازعاتهم وبت القضايا المختلف بشأنها فيما بينهم، وذلك وفقاً لأحكام الياسة وشرائعها. وكانت هذه النزاعات عامة تدور حول توزيع غنائم الحرب، وما ينشب من خلافات بشأن قضايا صفقات البيع والشراء والشراكات التي تجري بينهم. وكانت مرافقة قاضي العسكر، رأس هذه المؤسسة، للعساكر تأتي في الدرجة الأولى للتسريع في حل تلك النزاعات، كي لا يعوق بقاؤها عالقة بين المتنازعين تفرغهم للقتال وانشغالهم بالحرب، فيقوموا بواجباتهم القتالية على خير وجه.(٦٢)

لم يظل نشاط مؤسسة قضاء العسكر مقصوراً على ميادين القتال ومعسكرات الجيوش فقط، بل اتسع ليشمل أيضاً المدن ومراكز النيابات، حيث صارت تستقطب كبار القادة والأمراء الإقطاعيين العاملين والمتقاعدين على حد سواء، وحيث ظلت هذه الشريحة من المماليك بحاجة إلى خدمات هذه المؤسسة. فكان الحاجب الذي يقف على رأس هذه المؤسسة يتولى النظر في قضاياهم التي تعرض عليه، وكثيراً ما كان يتم التنسيق فيما بينه وبين نائب الولاية، الرجل الإداري الأول في النيابة، أو بينه وبين قائد الشرطة في المدينة. وبسبب المكانة الاجتماعية المرموقة التي كان يتمتع بها أمراء المماليك وقادتهم، فقد صارت مؤسسة قضاء العسكر مطمح كثيرين من الوجهاء والأعيان العرب الذين كانوا يسعون للاستفادة من خدماتها تشبهاً بهذه الشريحة الاجتماعية الممتازة في المجتمع المملوكي. وقد ظلت هذه المؤسسة تعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسة القضاء الشرعي الإسلامي حتى سنة ٩١٠هـ/ ١٥٠٤ - ١٥٠٥م، حين أمر السلطان قانصوه الغوري بتعليق عملها. وفي سنة ٩١٩هـ/ ١٥١٣ - ١٥١٤م، قام بتقليص جارف في صلاحيات قاضي العسكر إلى أن تلقت هذه المؤسسة الضربة القاضية بعد الاجتياح العثماني لمصر وبلاد الشام.(٦٣)

الفصل السادس

الاقتصاد الفلسطيني في ظل الإقطاع العسكري

كلمة عن الإقطاع

شهد مشرق العالم الإسلامي، خلال القرون الأربعة التي سبقت الغزو الصليبي، أنماطاً متعددة من النظم الإقطاعية التي لم تكن تمت بصلة إلى ما عرف فيما بعد باسم الإقطاع العسكري. وكانت في الوقت نفسه بعيدة كل البعد عن المؤسسة العسكرية التي كانت تعرف باسم الديوان. نشأت هذه الأنماط على خلفيات اقتصادية محضة، وخصوصاً على خلفية المؤسسة الضريبية التي كان خراج الأرض أحد أهم مرتكزاتها. فكي يحمي المزارع الذي يفلح الأرض الخراجية نفسه من تعسف جباة الضرائب، ومن استغلال حكام الولايات أو قادة العساكر لجهده وعرقه، كان يضطر إلى اللجوء إلى أحد الأمراء من أبناء الأسر الحاكمة، أو إلى أحد القادة العسكريين الأقوياء، أو إلى أحد الزعماء المحليين، فينقل ملكية الأرض ويسجلها باسم هذه الشخصية ليدرأ عن نفسه ظلم الجباة والمتسلطين من جهة، وليقلل نسبة الضريبة التي كانت تتراوح بين ثلث الإنتاج ونصفه من جهة أُخرى، حين تسجل الأرض باسم هؤلاء الأمراء أو القادة فتصبح أرضاً عشرية بعد أن كانت أرضاً خراجية تؤدي نسبة عالية من الإنتاج ضريبة لخزينة الدولة. وكان أكثر هذه الأنماط رواجاً هو إقطاع الإلجاء وإقطاع الإيغار. وقد ظهر هذان النوعان من الإقطاع في وقت مبكر في إبان العقود الأولى للقرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي أيام الدولة الأموية، واستمر العمل بهما إلى أوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وذلك في عهد الأسرة البويهية التي تسلطت على الخلافة العباسية في بغداد، وأفرغت مؤسسة الخلافة من صلاحياتها وسلطاتها.

في هذه الفترة التاريخية ضعفت السلطة المركزية التي كانت تمثلها الخلافة العباسية في بغداد، ولم تعد قادرة على بسط نفوذها على الولايات والأقاليم التابعة للدولة؛ بل بلغ بها العجز وفقدان الهيبة إلى درجة أصبح الخلفاء معها اسماً من دون مسمّى. وكان من جرّاء ذلك، على الصعيد الاقتصادي والمالي، أن انهارت مؤسسة

الجباية، ولم تعد أموال الخراج والجبايات الأُخرى تصل إلى الخزينة المركزية. فانهارت تبعاً لذلك مؤسسة العطاء التي كانت تؤمن صرف رواتب الجنود والعساكر. فلم يكن بد أمام سلاطين الأسرة البويهية، كي يؤمنوا صرف رواتب العسكر، من أن يمنحوا الجهات والنواحي، وما فيها من قرى ومزارع وضياع، إقطاعاً لكبار القادة العسكريين يستغلون خراجها وضرائبها لدفع أجور عساكرهم ومماليكهم. ولمّا لم تكفِ الأراضي الخراجية، التي كانت في ملكية الدولة شرعاً، لسد حاجات القادة العسكريين كلهم، فقد امتدت أيدي الأمراء البويهيين إلى الأراضي التي كانت ملكاً للخلفاء وأمراء الأسرة الحاكمة، كأرض الصوافي والضياع الخليفية (السلطانية)، فصودرت ووزعت على القادة إقطاعاً لهم ولعساكرهم. كان هذا اللون من الإقطاع غير مسبوق في دولة الإسلام، ولمّا كان الغرض منه سد حاجات المؤسسة العسكرية، أُطلق عليه اصطلاحاً اسم الإقطاع العسكري. وصار همّ القادة الذين مُنحوا الإقطاعات منصباً على زيادة أرباحهم وزيادة حجم الأموال التي تتوفر في جيوبهم بعد دفع رواتب الأجناد والمماليك الذين في خدمتهم، فلم يبالوا بالحفاظ على المرافق التي تحتاج إليها البنية الزراعية، كقنوات الري والتصريف وتوزيع حصص المياه على المزارع، ولم يهتموا برصف الطرق الزراعية وبناء الجسور والقناطر، وبالغوا في استغلال الفلاح ونهب نصيبه من الإنتاج. فترك الفلاحون مزارعهم هرباً من الجور والعسف اللاحق بهم. فخربت المزارع والضياع وبارت الأرض وانعدم الإنتاج. ولمّا قامت الدولة السلجوقية بعد زوال حكم الأسرة البويهية، ورأى وزير السلاجقة الفذ نظام الملك ما آلت إليه أوضاع الريف ووسائل الإنتاج الزراعي من الإهمال والخراب نتيجة استهتار أصحاب الإقطاعات وعبثهم، قام بإعلان خطته الإصلاحية المتعلقة بالإقطاع، ووضع جملة من الضوابط والأحكام التي يجب أن يلتزمها القادة المُقْطَعون حفاظاً على سلامة وسائل الإنتاج. فأصبحت أحكام تلك الخطة مثالاً يحتذى به بعد ذلك، وتبنتها الدول التي ورثت الدولة السلجوقية، كالدولة الزنكية والدولة الأيوبية ودولة المماليك.(١)

وقد أجمل المقريزي مراحل نشوء الإقطاع العسكري منذ ظهوره أيام البويهيين مروراً بالفترات التاريخية الآنفة الذكر، إلى أن أصبح النظام الأساسي الذي قامت عليه دولة المماليك بعد منتصف القرن الثالث عشر الميلادي فقال: «واعلم أنه كانت عادة الخلفاء من بني أمية وبني العباس والفاطميين من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن تجبى أموال الخراج ثم تفرق من الديوان في الأمراء أو العمال والأجناد على قدر رتبهم وبحسب مقاديرهم، وكان يقال لذلك في صدر الإسلام العطاء. وما زال الأمر على ذلك إلى أن كانت دولة العجم فغيّر هذا الرسم؛ وفرقت الأراضي إقطاعات على الجند. وأول من عرف أنه فرّق الإقطاعات على الجند نظام

الملك، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق ابن العباس الطوسي، وزير البرشلان ابن داود بن ميكال بن سلجوق. ثم وزر لابنه ملكشاه بن البرشلان، وذلك أن مملكته اتسعت فرأى أن يسلّم إلى كل مُقْطَع قرية أو أكثر أو أقل على قدر إقطاعه.... واقتدى بفعله من جاء بعده من الملوك من أعوام بضع وثمانين وأربعمئة إلى يومنا هذا....»[٢]

يجب أن ننبه في هذا السياق إلى عدم دقة ما قد يوحي به كلام المقريزي من أن الوزير نظام الملك هو الذي ابتكر نظام الإقطاع العسكري؛ لأن هذا النظام كان عرف قبل عهد وزارته، وكان قائماً أيام البويهيين الذين يشير إليهم المقريزي بدولة العجم. والحقيقة أن نظام الملك قام بوضع الأسس والضوابط التي تحكم العمل بهذا النظام، إضافة إلى تعميمه ليشمل الأجناد والقوات المحاربة كافة.

الإقطاع العسكري في فلسطين

أصبح الإقطاع العسكري، الذي عرفت بداياته أيام حكم الأسرة البويهية، هو النظام المسيطر في مشرق العالم الإسلامي. ولمّا قامت دولة المماليك في مصر وبلاد الشام، كان هذا النظام بلغ غايته في الاكتمال والتبلور ولم يعد مقصوراً على النواحي العسكرية فقط، بل شمل أيضاً النواحي الاقتصادية والاجتماعية حتى بات نظاماً لحياة الناس والجهاز الحاكم ومؤسسات الدولة. وعندما أصبح المماليك حكام المسلمين الشرعيين بعد سقوط الخلافة العباسية وخروجها من بغداد واستئنافها في القاهرة، بات السلاطين المماليك هم الملاّك الشرعيون لأرض المسلمين ومن عليها من الرعية، مسلمين وغير مسلمين على حد سواء. إذ اعتبرت اللوائح والأحكام التي وضعها الوزير نظام الملك، مقنّن أنظمة الإقطاع العسكري، أن أرض مملكة الإسلام وسكان هذه المملكة جميعاً مِلْك للسلطان.[٣] وقبل أن تظهر دولة المماليك إلى الوجود، كان السلطان صلاح الدين الأيوبي، مؤسس دولة بني أيوب، قد شرع في تطبيق هذا المبدأ قولاً وعملاً منذ أن استولى على حكم مصر وأطاح نظام الخلافة الفاطمية الشيعي. لقد اعتبر صلاح الدين أن أرض مصر ليست إلاّ إقطاعاً له يتصرف فيها كما يشاء، فقام بتفريقها على أبناء أسرته وقادة عسكره وجنوده ومنحهم إياها إقطاعات. ولم يستثن من أرض مصر إلاّ نسبة ضئيلة جعلت وقفاً على المؤسسات الدينية والخيرية التي تخدم جمهور المسلمين، كالجوامع والمدارس الفقهية والخوانق الصوفية والربط والزوايا والمستشفيات.[٤]

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الحكم الذي أقره الوزير نظام الملك لم

يكن حكماً اعتباطياً أتى من فراغ، وإنما كان حكماً متساوقاً مع الشرائع الإسلامية التي أقرها الفقهاء المسلمون الأوائل والخلفاء الراشدون وساروا على هديها. إذ رأى هؤلاء أن كل الأقاليم والنواحي التي تكونت منها بلاد الإسلام، بما فيها من أراض ومياه وكنوز ومرافق، هي ملك للأمة الإسلامية، هذه الأمة التي يمثلها الخليفة كونه حارساً للشرع ومسؤولاً عن تسيير دفة الأمة بموجبه. فبعد أن افتتح المسلمون أرض العراق وأرض بلاد الشام، أخذ بعض الأصوات يطالب بتقسيم أراضي هذه الأقاليم على المقاتلين العرب الذين ساهموا في فتحها، منطلقاً بذلك من فهمه وتفسيره لآية الفيء التي ترد في القرآن الكريم. لكن الخليفة عمر بن الخطاب تحفّظ تجاه هذا المطلب، واستقر رأيه بعد أن استشار جِلّة العلماء والفقهاء من معاصريه من صحابة رسول الله (ص)، على رفض الاستجابة لهذا المطلب، على اعتبار أن هذه الأرض إنما هي ملك عام للأمة جميعاً، وليست ملكاً لفئة من دون أُخرى، أو لجيل من دون آخر، ولا يجوز لأبناء جيل من الأجيال أن يتصرفوا فيها بشكل من الأشكال، ويقتضى أن تظل ذخراً ورصيداً للأجيال الإسلامية المستقبلية التي لم تولد بعد.[٥] ومن هذا المنطلق عوملت الأراضي والبلاد التي أعاد المسلمون فتحها وحرروها من الاحتلال الصليبي في فلسطين وبلاد الشام، فأصبحت ملكية هذه البلاد المحررة تعود إلى الدولة/ الأمة بجميعها، بعد أن ألغى احتلالها بالسيف من جانب الفرنجة الصليبيين ملكية أصحابها المسلمين. فعندما استرد عماد الدين زنكي معرة النعمان من أيدي الفرنجة سنة ٥٣١هـ/ ١١٣٧م، آلت ملكية الأرض المحررة إلى الأمة الإسلامية/ الدولة ممثلة بخزينتها المركزية، التي عرفت بمؤسسة بيت المال. ولمّا طلب ملاّك هذه الأرض القدامى من المسلمين نقل الملكية إليهم، رُفض مطلبهم هذا لأن احتلالها بالسيف من جانب الغزاة الفرنجة أبطل حقهم في ملكيتها. وأمام إلحاح بعض هؤلاء الملاّك القدامى استجاب الملك الزنكي لبعض الطلبات، بعد أن طولب مقدموها بتقديم الأدلة والإثبات أن ملكيتهم لها ملكية قديمة تعود إلى أيام الراشدين، ولم تكن ملكية طارئة حدثت بعد ذلك. لم يقتصر حق نزع الملكية الخاصة على البلاد التي استردت من الصليبيين فحسب، بل شمل أيضاً كل بلد أخضعه السلطان المملوكي لسلطانه بقوة السلاح، سواء كان المسلمون يحكمون هذا البلد أو غير المسلمين. فعندما أخضع السلطان الظاهر بيبرس مدينة دمشق بعد أن ثار عليه نائبها الأمير سنجر الحلبي، الذي كان عيّنه السلطان المقتول قُطُز، احتاط بيبرس على القرى والضياع الكائنة في محيط المدينة واعتبرها ملكاً للدولة، لأن إخضاعها بالسيف كان كفيلاً بإلغاء ملكية أصحابها القدامى.[٦]

على هذا الأساس من المرجعية الإسلامية مارس ملوك الدولتين الزنكية والأيوبية

صلاحياتهم في توزيع الأراضي ومنح قادتهم من أمراء العساكر الإقطاعات. كما أورثوا هذا الحق بعد ذلك لمماليكهم الذين استولوا على عرش مصر وبلاد الشام وأقاموا دولة المماليك. ويتبيّن من بعض الحالات التي مارس فيها الملوك والسلاطين صلاحياتهم في منح الإقطاعات، والتي سجلتها الحوليات التاريخية التي تناولت أحداث هذه الحقبة من التاريخ الإسلامي، أن الإقطاع الذي كان يوزع على أمراء العساكر والجند المحاربين، كان إقطاع تمليك لا إقطاع استغلال؛ يرث الأبناء بموجبه الإقطاع عن أبيهم بعد موته فيظل في أيديهم. وقد استمر إقطاع التمليك طوال عهد الدولتين الزنكية والأيوبية ولأكثر من ستين عاماً تلت قيام دولة المماليك، قبل أن يختفي من الوجود، ليحل محله إقطاع الاستغلال، أو الارتفاق الذي لا ينتهي سريان مفعوله ما دام لم يحدث ما يدعو السلطان إلى استرجاعه بعد موت الأمير المُقْطَع، أو بعد مرضه وعدم قدرته على الخدمة، أو بعد فشله في إثبات ولائه للسلطة.(٧) لكن انتقال الإقطاع بالوراثة إلى ذرية الأمير المُقْطَع لم يكن يتم تلقائياً. وكان لا بد من الحصول على موافقة السلطان لإقرار عملية الانتقال هذه. ولم يكن ذلك يتم عادة إلاّ إذا ضمن الحد الأدنى من ولاء الورثة أبناء الأمير المتوفى، وضمنت قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه السلطان، والتي يقتضيها منح الإقطاع في الأصل. وفي هذا السياق يورد أبو شامة نقلاً عن العماد الأصفهاني في كتابه «خريدة القصر» أنه لمّا توفي الأمير الأيوبي فرخشاه ابن شاهنشاه ابن أيوب سنة ٥٧٨هـ/ ١١٨٢ - ١١٨٣م، وكان صلاح الدين ولاه على دمشق، وكانت مدينة بعلبك إقطاعاً له، قام السلطان لدى بلوغه نبأ وفاته بإقرار ولده القاصر، الملك الأمجد بهرام شاه، في إقطاع أبيه في بعلبك وأعمالها فقط، ولم يُقرّه والياً على دمشق مكان أبيه. ولمّا توفي الأمير محمد بن شيركوه، ابن عم السلطان صلاح الدين، الذي كان أميراً على حمص سنة ٥٨١هـ/ ١١٨٦م، لم يتردد السلطان في إقرار شيركوه، ابن الأمير المتوفى، في إقطاع أبيه. ولعل ما يؤكد أن الكلمة الأخيرة في أمر وراثة الأبناء لإقطاع آبائهم إنما كانت للسلطان، ما حدث عند وفاة الأمير تقي الدين عمر ابن شقيق السلطان، إذ قام المنصور، ابن الأمير المتوفى، ببسط نفوذه على إقطاع أبيه، إلاّ إن السلطان لم يوافق على هذه الخطوة وحرمه ميراث إقطاع أبيه.(٨)

ومما يدل على قدم إقطاع التمليك في بلاد الشام أن الملك نور الدين محمود، ملك الدولة الزنكية، كان يُورّث إقطاع الأمير المتوفى لأبنائه. وفي هذا الصدد نرى المؤرخ الدمشقي أبا شامة ينقل من كلام ابن الأثير في كتابه «الباهر» نبذاً عن محاسن الملك الشهيد نور الدين محمود، فيتطرق إلى موضوع توريث الإقطاع العسكري للأبناء بقوله: «ومن أحسن الآراء ما كان يفعله مع أجناده؛ فإنه كان إذا توفي أحدهم

وخلّف ولداً أقر الإقطاع عليه. فإن كان الولد كبيراً استبد بنفسه، وإن كان صغيراً رتب معه رجلاً عاقلاً يثق إليه، فيتولى أمره إلى أن يكبر. فكان الأجناد يقولون هذه أملاكنا يرثها الولد عن الوالد، فنحن نقاتل عليها.» ويبدو أن منح إقطاع التمليك، الذي انتهجه صلاح الدين الأيوبي قبل حطين وبعدها، إنما كان استمراراً لنهج أستاذه ومولاه الملك الزنكي الذي ورث دولته من بعد وفاته. وقد أشرنا إلى بعض الحالات التي انتقل فيها الإقطاع بالوراثة من الآباء إلى الأبناء في بعلبك وفي حمص. أمّا في فلسطين فإن منح صلاح الدين مدينة نابلس وأعمالها إقطاعاً لقائده سيف الدين علي بن أحمد الهكاري، الذي اشتهر باسم المشطوب، كان من أوضح الأمثلة لاستمراره في منح إقطاعات التمليك بعد انتصاره في حطين. وروي أن هذا الإقطاع لم يسترجعه السلطان بعد وفاة سيف الدين المشطوب، وإنما أورث ثلثيه لابن المشطوب، الأمير عماد الدين أبو العباس الهكاري، وجعل الثلث الباقي وقفاً على المسجد الأقصى وقبة الصخرة.(٩)

استمرارية الإقطاع الوراثي أيام المماليك

لم يختف نظام الإقطاع الوراثي بسقوط الدولة الأيوبية، إذ حرص سلاطين المماليك الأوائل على انتهاج أسلوب أسلافهم في منح الإقطاعات. وبحكم مجاورتهم للمناطق الخاضعة لمملكة اللاتين الصليبية، التي كانت قاعدتها مدينة عكا، فقد تأثروا أيضاً بنمط الإقطاع الصليبي الذي كان إقطاعاً وراثياً. في هذه الفترة المبكرة من حكم المماليك قام الظاهر بيبرس باستئناف سياسة منح الإقطاعات لقادة العساكر كما فعل أسلافه حكام الدولة الأيوبية. فكان كلما استرد جزءاً من أراضي فلسطين، التي كانت في حيازة المحتلين الصليبيين، يقوم بتوزيع قراه ومزارعه وضياعه على قادته. وفي سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٣م، وبعد أن تخلص من الملك المغيث، ملك إمارة الكرك، انصب جل اهتمامه على الجبهة الصليبية وتفرغ لتنفيذ خطة التحرير. فأقام معسكره عند جبل الطور في الجنوب الشرقي لمدينة الناصرة، وأمر بشن الغارات على مواقع الفرنجة في منطقتي عكا والناصرة. وبعد أن أنجزت مهمات الكتائب المغيرة، جلس على صُفَّة بناها في معسكره، وأحضر الكتّاب وموظفي ديوان الجيش والإقطاع وأمرهم بكتابة الوثائق الرسمية المتعلقة بمنح الإقطاعات (المثالات والمناشير)، فوزع ٥٦ إقطاعاً على كبار قادة الجيش الذين كلفوا المرابطة في الجزء المحرر من أرض الساحل الفلسطيني. وحين فرغ من هذه الناحية توجه نحو الكرك لترتيب أمورها بعد أن كان أدخلها تحت نفوذه، وقام بتوزيع ٣٠٠ إقطاع على مشايخ العربان وشيوخ العشائر

وقادة العساكر في تلك الناحية.[١٠]

وفي سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م، وبعد أن أتم الظاهر بيبرس نوبة التحرير الثانية التي استرد خلالها المناطق الساحلية الفلسطينية الممتدة من ميناء أرسوف جنوباً حتى ميناء حيفا شمالاً، قام بتوزيع قرى ومزارع الريف التابعة لكل من أرسوف وقيسارية على قادته. وبلغ عدد القرى التي تم توزيعها إقطاعاً ٣٦ قرية ومزرعة كانت واقعة في محافظات طولكرم وجنين وحيفا في عهد الانتداب البريطاني الذي سبق نكبة ١٩٤٨، وهي تغطي المساحة الممتدة من قرية كفر برا القريبة من كفر قاسم جنوباً حتى مدينة أم الفحم شمالاً. وقد وردت قائمة بأسماء هذه القرى جميعاً في الوثيقة السلطانية التي نقلها المقريزي وغيره من مؤلفي كتب الحوليات. ولدى مراجعة أسماء القرى الواردة في الوثيقة المذكورة يتبين أن أغلبيتها ما زالت قائمة معمورة إلى يومنا هذا، منها ما هو قائم في أراضي الضفة الغربية، مثل: حبلة؛ طولكرم؛ ذنابة؛ فرعون؛ إكتابا؛ شويكة؛ دير الغصون؛ كفر راعي؛ عَتيل؛ علار؛ قفين؛ صيدا؛ إرتاح؛ باقة الشرقية؛ زيتا؛ بورين، ومنها ما هو موجود في مناطق الخط الأخضر الفاصل بين دولة إسرائيل والأراضي المحتلة في الضفة الغربية، مثل: جلجولية؛ الطيبة (طيبة بني صعب)؛ قلنسوة؛ إبثان؛ يَمّا؛ عرعرا، إضافة إلى قريتي باقة الغربية وأم الفحم. أمّا القرى المندثرة فتشمل تلك القرى التي هجرت ثم خربت بفعل عوادي الزمان، أو تلك التي دمرت في أعقاب حرب ١٩٤٨، ثم أزالتها دولة إسرائيل وعفّت آثارها.

لم يقتصر ما وزعه السلطان الظاهر بيبرس من إقطاعات في هذه النوبة على قرى الريف التابع لمدينتي أرسوف وقيسارية فحسب، بل وزع أيضاً عدداً آخر من القرى والضياع والمزارع التي كانت تابعة لمدينة حيفا، لكن المصادر لم تسعفنا بقائمة الأسماء. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن وجبة الإقطاعات التي منحها بيبرس لأمراء عساكره في هذا التاريخ، كانت كلها إقطاع تمليك لا إقطاع ارتفاق؛ أي منح الآباء الحق في توريث إقطاعهم للأبناء، كما تدل على ذلك وثيقة التمليك الرسمية التي تحمل توقيع السلطان، والتي أورد نصها الكامل بعض كتّاب الحوليات، والذي جاء فيه أن الإقطاع الممنوح «يبقى للولد منهم وولد الولد، ما يدوم إلى آخر الأبد، ويعيش الأبناء في نعمته كما عاش الآباء وخير الإحسان ما شَمَلَ وأحسنه ما خَلُد.»[١١]

ولمّا حرر الظاهر بيبرس مدينة صفد وقلعتها وناحيتها في السنة التالية (٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م)، قام بتوزيع أراضيها وأراضي ناحيتها على قادة عسكره الذين انتدبهم للمرابطة فيها لحفظها والدفاع عنها ضد أي محاولة صليبية لاسترجاعها. ولم تزودنا الرواية التاريخية بأسماء الأمراء المُقْطَعين أو بأسماء القرى والنواحي التي وزعت عليهم كما كان الحال في الإقطاع الذي منح في العام المنصرم في ناحيتي قيسارية وأرسوف.

وكل ما كشفته الرواية أن بيبرس ولّى الأمير عز الدين العلائي منصب النيابة، والأمير مجد الدين الطوري نيابة القلعة، وأنه جعل الأمير عز الدين أيدغدي السلحدار مقدماً للعساكر. أمّا الجنود والعساكر الذين انتدبوا للمرابطة في هذه النيابة فقد استدعوا من مدينة دمشق، وأن جملة الإقطاعات التي منحت للعساكر والأجناد قدرت بـ ٨٠,٠٠٠ درهم. وبعد أن استتم سلاطين المماليك الأوائل استرداد المناطق الفلسطينية المحتلة من أيدي الفرنجة، والذي تُوّج بتحرير السلطان الأشرف خليل، ابن السلطان قلاوون الألفي، مرفأ عكا وناحيتها سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م، فإنه قام أيضاً بتوزيع الإقطاعات في هذه النواحي على بعض أمرائه وقادته، كما قام بإقطاع قلعة الصبيبة، وهي قلعة مدينة بانياس، للأمير بيدرا الذي كان يشغل منصب نائب السلطنة في القاهرة.(١٢)

توقف العمل بإقطاع التمليك/ الروك الناصري

ظل إقطاع التمليك معمولاً به طوال أكثر من خمسين عاماً، منذ أن شرع الظاهر بيبرس في تطبيقه على أراضي فلسطين المحررة من الصليبيين، والذي كان بموجبه يحق لأبناء الأمير المُقْطَع أن يرثوا إقطاع والدهم المتوفى ما داموا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه السلطان، وما دام ولاؤهم له مضموناً، فكان لا يخرج إقطاع أحد من الجند وله ولد إلاّ إلى ولده. وفي مستهل سنة ٧١٣هـ/١٣١٣م، أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإجراء مسح شامل لأراضي فلسطين وبلاد الشام، وهو المسح الذي اصطلح كتّاب الحوليات التاريخية على تسميته «الروك الناصري».(١٣) وكان القيام بإجراء الروك الناصري إيذاناً بإلغاء مبدأ إقطاع التمليك الذي كان ساري المفعول أيام من سلف من سلاطين المماليك. لكن عملية المسح في هذا الروك لم تتم دفعة واحدة، فمضت عشرة أعوام بعد روك فلسطين وأراضي نيابة دمشق حتى استكمل مسح جميع أراضي بلاد الشام في نيابتي طرابلس وحلب. انتدب الناصر محمد لهذه المهمة نائب غزة الأمير علم الدين سنجر بن عبد الله الجاولي، ومعه الأمير ابن معبد، وناظر جيش الأمير معين الدين هبة الله بن حشيش، ومعهم مباشرو ديوان جيش مصر. توجه الأمير الجاولي إلى دمشق برفقة فريق معاونيه وحلوا ضيوفاً على نائبها الأمير تنكز الحسامي، وعكفوا على مراجعة الوثائق والبيانات والكشوف المالية المتعلقة بحاصل الإقطاعات القائمة. ثم جهزوا الأوراق والوثائق والقوائم وأرسلوها إلى السلطان في القاهرة لإقرارها والمصادقة عليها، وقد استغرقهم إنجاز هذه المهمة أكثر من ثمانية أشهر امتدت من جمادى الأولى حتى ذي الحجة. ولمّا اطلع عليها السلطان أقرها، وأصدر المناشير للإقطاعات الجديدة.(١٤) ومرت عدة أعوام بعد

روك دمشق وفلسطين قبل أن يشرع الناصر محمد في إجراء روك باقي مناطق بلاد الشام. ففي سنة ٧١٧هـ/١٣١٧ - ١٣١٨م، أرسل ناظر نيابة حلب ليتولى مهمة روك نيابة طرابلس. وبعد ذلك بسبعة أعوام عمل روك حلب على غرار روك دمشق وطرابلس.[١٥]

كان العامل السياسي من أهم الدوافع التي وقفت وراء القرار السلطاني بإجراء الروك، إن لم يكن أهم تلك الدوافع على الإطلاق. فقد رغب السلطان الناصر محمد في أن يضعف الأمراء المماليك الذين كانوا وراء مؤامرة عزله عن السلطنة، إمّا بتجريدهم مما في أيديهم من إقطاع، وإمّا بتقليل دخلهم منه. لكنه لم يشأ في الوقت نفسه أن يكشف نيته تلك. فاستعان بخطة المسح الشامل لأراضي مصر وبلاد الشام ليتستر خلفها. وقد أشار المقريزي إلى الدافع السياسي لدى الناصر محمد عندما قرر إجراء الروك فكتب يقول: «وسبب ذلك أن السلطان استكثر أخباز المماليك أصحاب بيبرس الجاشنكير وسلار النائب وباقي البرجية، وكان الخبز الواحد ما بين ألف مثقال في السنة إلى ثمانمئة مثقال. وخشي السلطان من وقوع الفتنة بأخذ أخبازهم، فقرر الفخر ناظر الجيش روك البلاد وإخراج الأمراء إلى الأعمال.»[١٦] ولم يكن الناصر محمد أول من أولى العامل السياسي جل اهتمامه عندما أمر بإجراء الروك، إذ كان سبقه في هذا المجال السلطان حسام الدين لاجين، صاحب الروك الحسامي المسمى باسمه والذي أجري سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٧ - ١٢٩٨م، كي يحد نفوذ كبار الأمراء بعد أن اتسعت إقطاعاتهم وتضخم دخلهم وقويت شوكتهم. فكان إقطاع بعض الأمراء من أمراء المئين يدر عليه في السنة قرابة ٢٠٠,٠٠٠ دينار جيشية، وربما زاد دخل الواحد منهم عن ذلك زيادة فاحشة، فيصل إلى أضعاف المبلغ المذكور، وربما كان يصل أحياناً إلى أكثر من ثلاثين ضعفاً من حجم دخل الأمير من رتبة الطبلخاناه، والذي كان يتراوح ما بين ٢٣,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ دينار في السنة، كما كان حال إقطاع الأمير سلاّر الصالحي.[١٧] فكان الروك هو الطريقة المثلى التي اتبعها السلاطين لمكافأة المخلصين من الأمراء ومعاقبة الخصوم والمتآمرين، إمّا عن طريق قطع أخبازهم، وحاصل غلتهم من الإقطاع، وإمّا عن طريق تقليلها قدر الإمكان، على سبيل إضعافهم وتقليص نفوذهم بين الأمراء والعساكر.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن التغيير الذي أحدثه الروك الناصري لم يكن تغييراً جارفاً. فبقي بعض الإقطاعات في أماكنه وحدة واحدة، ولم يوزع على أماكن متعددة. ولم يحدث أن الإقطاع انتقل من أمير إلى آخر، وإنما ظل في تصرف الأمير نفسه، تماماً كما كان الحال قبل الروك. وهذا ما حدث مع أمراء الغرب في منطقة بيروت. فيروي المؤرخ صالح بن يحيى أن شيوخ بني بحتر أمراء بيروت تقدموا

بالتماس إلى نائب الشام (أي نائب دمشق)، الأمير تنكز الحسامي، كي يتوسط لهم عند السلطان من أجل الإبقاء على إقطاعاتهم ألاّ تُمَس وألاّ ينتقص منها وألاّ توزع في أماكن متباعدة. ونتيجة تدخل النائب استجاب السلطان لما التمسوه آخذاً بعين الاعتبار دورهم في حفظ ثغر بيروت، وتصديهم الباسل لمحاولات قراصنة البحر من الفرنجة الإغارة على السواحل، فضلاً عما تميزوا به من الإخلاص في خدمة السلطان وصدق وفائهم له. لكنه مع ذلك رسم أن يضاعفوا عدد الجند الذين كانوا التزموا تقديمهم عند الحاجة ووضعهم في خدمة السلطان.(١٨)

لكن الترتيب الذي طبق مع أمراء بني بحتر لم يكن قاعدة عامة طبقت في باقي بلاد الشام، وإنما كان استثناء دعت إليه الخصوصية التي تميز بها أمراء الغرب قياساً بباقي الأمراء المُقْطَعين من المماليك. بل يمكن القول إن سياسة السلاطين الإقطاعية كانت ميالة إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة بالنسبة إلى إقطاعات المشايخ القبليين لا في بلاد الشام وحدها، بل في البلاد المصرية كذلك.

ومهما يكن من أمر، فإنه نتيجة الروك الناصري فقد كثيرون من الأمراء الإقطاعيين إقطاعاتهم السابقة، وفي أحسن الأحوال خسروا قسماً من مساحة إقطاعاتهم بعد أن قلصت عبرتها (حاصلها النهائي) إلى حد كبير. ولم يكن الأمراء الإقطاعيون الذين فقدوا إقطاعاتهم بالضرورة في قيد الحياة في أثناء إجراء الروك، ومن المرجح أنهم كانوا في عداد الموتى، لكن إقطاعاتهم آلت إلى أبنائهم أو ورثتهم، بينما ظلت مقيدة على أسمائهم في ديوان الجيش. فلمّا أعيد تسجيل قوائم الأمراء ممن سيمنحون الإقطاعات، أسقطت أسماء الأمراء المتوفين من القوائم الجديدة. وهذا ما يفسر توفر فضلة بلغت ما يقارب ٢٠٠ إقطاع في مناطق دمشق وفلسطين ليس لها أصحاب، كما توفرت فضلة مماثلة من الإقطاعات في مصر. وفي هذا ما يؤكد أن الحق المكتسب في توريث الإقطاع للأبناء سقط بفعل الروك الناصري الذي لم يعتبر أن هؤلاء الأبناء الورثة أصحاب حق في وراثة إقطاع آبائهم.

لم تمنح إقطاعات الفضلة في مصر وفلسطين وبلاد الشام لأحد من الأمراء أو الأجناد، وإنما ألحقت بالسلطان لتصبح جزءاً من أراضي ديوان الخاص، أو الخاص السلطاني. ولم يقتصر ما أُلحق بالخاص السلطاني على إقطاعات الفضلة فقط، بل أضيفت إليه أيضاً مساحات أُخرى من الأرض العامرة، بعد أن راعى التوزيع الجديد تقليص مساحات إقطاع كثيرين من الأمراء الذين مُنحوه، فنال الواحد منهم إقطاعاً أقل مساحة مما كان في تصرفه قبل الروك. وبناء على هذا، بلغت حصة السلطان من الأرض الصالحة للزراعة (العامرة) عشرة قراريط، بينما تقلصت حصة الأمراء والأجناد لتتدنى إلى أربعة عشر قيراطاً فقط. وكانت الأراضي التي ألحقت بالخاص السلطاني

من أكثر المناطق الزراعية جودة وخصوبة في بلاد الشام، إذ تركزت في مناطق الغوطة (غوطة دمشق)، ومنطقة المرج، وفي ضياع ومزارع منتقاة تمتد على طول المسافة بين دمشق والعريش على الحدود بين فلسطين ومصر. بالإضافة إلى ذلك، فقد توفرت إقطاعات الخاص السلطاني في أماكن أُخرى من بلاد الشام، مثل نيابة طرابلس. وهكذا أدت الزيادة الكبيرة في أراضي الخاص السلطاني إلى سد العجز التراكمي الكبير في احتياطي الأرض الزراعية، التي كانت في تصرف الدولة، والذي كانت تعاني جرّاءه بلاد الشام، ولا سيما أيام الأيوبيين، إذ لم يتجاوز احتياطي الأرض في أيام الملك العادل أبي بكر بن أيوب خمس الأرض العامرة.(١٩)

التحايل لتوريث الإقطاع

كانت الحصيلة النهائية لعملية الروك الناصري هي توقف ظاهرة إقطاع التمليك التي كانت شائعة أيام حكم السلاطين الذين سبقوا الناصر محمد بن قلاوون، ومن ثم تحويله إلى إقطاع ارتفاق أو استغلال من جانب الأمير المملوكي المُقْطَع ما دام في قيد الحياة وما دام قادراً على الوفاء بالتزاماته العسكرية تجاه السلطان. أمّا إذا اختل هذان الشرطان، أو اختل أحدهما فكان من حق السلطان استرجاع الإقطاع، ومن حقه إبقاؤه إذا شاء ذلك. لكن الأمراء المُقْطَعين كانوا حريصين على إبقاء الإقطاع تحت أيديهم يتصرفون فيه تصرف المُلاّك ليورّثوه لأبنائهم وذراريهم.

ساهم بعض مؤسسات النظام الإقطاعي في الدولة المملوكية إلى حد كبير في مساعدة أمراء الإقطاع في الفِكَاك من القيود التي تمنعهم من الاستمرار في استغلال إقطاعهم والارتفاق به هم وأبناؤهم، ومن ثم توريثهم إياه بعد موتهم. وكان من هذه المؤسسات المؤسسة المعروفة باسم «الرزق الجَيْشيّة»، ومؤسسة أُخرى تسمى «الرزق الأحباسية» أو مؤسسة «الأحباس». فكانت الدولة، ممثلة بالسلطان، مخولة منح الإقطاع لأي أمير إقطاعي أو لأي جندي مملوكي من دون الالتزام بالبديل العسكري، لأن منح الإقطاع في مثل هذه الحالة كان على سبيل البر والصدقة. وكان ديوان الجيش يمنح إقطاعاً كهذا لصنفين من أمراء العساكر المماليك: «الأمير الطَّرْخان والأمير البَطّال». وكلا الصنفين كان بالضرورة من أمراء العساكر الذين حالت الأوضاع الطارئة بينهم وبين الوفاء بالتزاماتهم العسكرية تجاه الدولة. فالأمير الطرخان هو الأمير المتقاعد الذي أقعده كبر سنه أو أقعدته العلة والمرض، فلم يعد في قدرته حمل السلاح والمشاركة بنفسه في القتال، بل لم يعد قادراً على تقديم الأجناد لخدمة السلطان. وكان من هذه الفئة أمراء عساكر سابقون انتقلوا من العمل العسكري

الميداني ليشغلوا إحدى الوظائف الرسمية في أجهزة الدولة الإدارية أو العسكرية أو المالية، ثم تقرر عزلهم عن تلك الوظيفة بعد ذلك بسبب أوجب ذلك. لكن عزلهم عن وظائفهم لم يكن يجردهم من إقطاعاتهم بالكامل، وكان أقصى ما ينجم عنه تقليص حجم إقطاعهم فقط.(٢٠)

أمّا الأمير البطّال فهو كل أمير يطرد من المؤسسة العسكرية أو الإدارية عقوبة له على موقف سياسي يغضب السلطان، أو نتيجة مسلك لاأخلاقي يتنافى مع قيم المجتمع المملوكي والذوق العام. وكان الأمراء المطرودون من الخدمة في أغلب الحالات يتم نفيهم من البلد المقيمين به إلى مكان آخر. وكان بعض الأمراء البطالين يعفى من الخدمة لا لذنب اقترفه أو مخالفة ارتكبها، وإنما نزولاً عند رغبته في اعتزال الوظيفة والاعتكاف في الأماكن المقدسة لإتمام واجباته الدينية. فعندما استعفى الأمير المملوكي شيخ من النيابة طلب أن يؤذن له في الإقامة بمدينة القدس، فسمح له بذلك ومُنح نصف قرية بيت جالا ونصف قرية بيت لحم إقطاعاً يعتاش منه في فترة اعتزاله الوظيفة. وكانت مدينة القدس، بين سائر المدن والمراكز الدينية، هي المدينة المفضلة للأمراء المنفيين أو المعتكفين. وبرز من المدن الأُخرى التي اختيرت كمناف لأمثال هؤلاء البطالين مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والكرك في الأردن، وصفد في فلسطين، وهي المدن التي كثر تردد ذكرها في مثل هذه الحالات.(٢١)

لم تكن مؤسسة الرزق بفرعيها، الرزق الجيشية والرزق الأحباسية، مقصورة على الأمراء والأجناد من المماليك فحسب، بل اتسعت أيضاً لينتفع من خدماتها زوجات الأمراء أو أراملهم أو اليتامى من أبنائهم، وهم الأبناء الذين عرفوا باسم «أولاد الناس»، الذين انضم إليهم كذلك أولاد السلاطين السابقين. وتعدى نطاق هذه الخدمات ليشمل، بالإضافة إلى أبناء الطبقة المملوكية، طوائف من السكان الأصليين بمن فيهم العلماء والفقهاء والزهاد وشيوخ الصوفية، وكذلك بعض المؤسسات التعليمية والدينية، كالمدارس والمساجد وزوايا الدراويش وربط المتصوفين. وكان العلماء والفقهاء والإداريون المشرفون على هذه المؤسسات يتلقون الرواتب النقدية الشهرية، فضلاً عن مخصصات التموين المعيشية، كالخبز واللحم والسكر والشمع والكسوة وعليق دوابهم. وكان بعض مشايخ الصوفية في الزوايا والربط والمدارس يتلقى رواتبه من ريع الإقطاع المحبوس على تلك المؤسسات.

وعلى الرغم من أن الأرزاق لم تكن مشروطة بتأدية الخدمة العسكرية كما في حال الإقطاع العسكري، فإن الإجراءات الإدارية المستعملة في منحها لم تكن تختلف عن الإجراءات المتبعة في منح الإقطاع لأمراء العساكر أو لجنود حلقة السلطان. ففي حين كان الإقطاع العسكري يُمنح عن طريق «المنشور» الذي تتحدد فيه رتبة الأمير المُقْطَع،

أمير مئة أو أمير طبلخاناه أو أمير عشرة، ومن هنا تتحدد قيمة الدخل الذي يدره الإقطاع على صاحبه، كان المتلقون لهذين الصنفين من «الرزق» يعطون وثيقة أُخرى غير «المنشور» يطلق عليها: «المربعة الجيشية». وبالإضافة إلى هذا استفادت المؤسسات الدينية، من شيوخ وعلماء وقيّمين عليها من أهل العلم والتقوى والصلاح، من احتياطي الأملاك والأراضي التي كانت في حيازة السلطان، والتي كانت تخصص لهذه المؤسسات، ويحبس ريعها عليها وعلى أهلها وروادها من طلبة العلم ومريدي الطرق الصوفية. وكانت الأملاك المُحبَّسة على هذه المؤسسات تحاط بهالة من القداسة الدينية غير العادية، والتي لم تكن تعرفها الأملاك التي كانت تمنحها مؤسسة الرزق الجيشية. وكانت المؤسسة المسؤولة عن هذا النوع من الوقف أو التحبيس تعرف باسم ديوان الأحباس، وكان يتولى إدارتها موظف رسمي يسمى الناظر تحمل وظيفته سمة الوظيفة الدينية. وكانت هذه المؤسسة غير مؤسسة الوقف العادية، إذ كان حجم نشاطها كبيراً، وينمو باطراد حتى بلغ حجم الأراضي التي كانت تديرها قرابة ١٣٠,٠٠٠ فدان في مصر وحدها عند منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. أمّا حجم نشاطها في بلاد الشام فكان أقل مما كان عليه في مصر.(٢٢)

مؤسسة الوقف
ونشوء الأرستقراطية في فلسطين

بمعزل عن المؤسسات الإقطاعية السابقة، ازدهرت مؤسسة الوقف في ظل دولة المماليك، التي استفحل فيها النظام الإقطاعي العسكري. فكان بعض السلاطين يقتطع جزءاً من أملاكه التي آلت إليه ضمن ما عرف بالخاص السلطاني، ويوقفها على مختلف المؤسسات الخيرية على سبيل البر والصدقة. وحذا حذو السلاطين في هذا المجال غيرهم من أمراء الإقطاع وأهل الخير. وكانت هذه الأوقاف تخصص لرعاية المؤسسات الخيرية التي يعود نفعها على عامة المسلمين في المجالات الدينية والاجتماعية والصحية والتعليمية. فيذهب ريع الأراضي والعقارات الموقوفة لأغراض، مثل حماية الثغور، وخصوصاً في سواحل بلاد الشام ومصر، من غارات قراصنة البحر والمغامرين الأوروبيين، أو كانت ترصد الأموال من أجل افتداء أسرى المسلمين الذين كانت جماعات القراصنة تتخطفهم في أعالي البحار أو على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، أو كانت تصرف على مشاريع، مثل: إمداد بعض الأماكن الجافة أو شحيحة الماء بماء الشرب؛ تعبيد طرق الحج؛ حفر الآبار لتوفير مياه الشرب للحجاج والمسافرين؛ صيانة المرافق العامة في الحرمين الشريفين، حرمي مكة

والمدينة؛ بناء المستشفيات وتزويدها بالأطباء؛ بناء المدارس والمساجد وأضرحة الشهداء وترب المسلمين.

ومنذ مطلع القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، اتسع نطاق ظاهرة الوقف لتتعدى المؤسسات الخيرية العامة فتشمل الأفراد. فأخذ بعض أمراء الإقطاع يمنحون أحد مماليكهم جزءاً من أملاكهم ويجعلونه وقفاً عليه، وذلك إمّا مكافأة له على خدمات أداها لسيده، وإمّا من أجل ضمان ولائه وإخلاصه لسيده أو لأبنائه من بعده. وكي يضمن الواقفون مستقبل أبنائهم وذريتهم، كانوا يعيّنون أحد مماليكهم لإدارة الوقف. وجرت العادة أن تتحول وظيفة الإشراف على الوقف إلى منصب وراثي يرثه الابن بعد موت أبيه. ومع مرور الزمن صارت هذه الأسرة التي ورثت وظيفة الإشراف على الوقف هي صاحبة القول الفصل في تحديد أوجه صرف ريع الوقف وتحديد مبلغه، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى الانحراف عن الغايات الأصلية التي أوقفت هذه الأملاك من أجلها. والأهم من كل هذا، فقد حرص المشرفون القيّمون على الوقف على توريث هذه الوظيفة لأبنائهم أو أقربائهم، حتى باتت هذه الأُسر التي أفرزتها مؤسسة الوقف المملوكية نواة للفئة الأرستقراطية العربية الحديثة والمعاصرة في مصر وبلاد الشام، فكرس توارثهم إدارة تلك الأوقاف، لأجيال متعاقبة على مدى عدة قرون، مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية المرموقة. ولم تتأثر منزلتهم الرفيعة ومكانتهم الاجتماعية بزوال حكم المماليك وقيام الدولة العثمانية، بعد أن أبقى العثمانيون على مؤسسة الوقف سالمة فعالة، بل أولوها رعايتهم واهتمامهم. وقد عرف المجتمع الفلسطيني بعض الأسر التي تنتمي إلى الطبقة الأرستقراطية تلك، ممن نشأت على خلفية الاستئثار بإدارة الأوقاف والتمتع بثمارها. وكان من أبرز تلك الأسر عائلات النشاشيبي والحسيني والتميمي في مدينة القدس. أمّا آل النشاشيبي فينتسبون إلى رأس الأسرة الذي كان ينحدر من أصول تركية، وهو الأمير ناصر الدين محمد بن أحمد بن رجب النشاشيبي، الذي كان يتولى أيضاً منصب ناظر الحرمين الشريفين، حرمي القدس والخليل، سنة ٨٧٨هـ/١٤٧٣ - ١٤٧٤م، بالإضافة إلى كونه ناظر أوقافهما. وعلى الخلفية ذاتها كانت نشأة عائلتي الحسيني والتميمي، ولو أنهما لم تكونا بلغتا مرتبة آل النشاشيبي أيام المماليك. أمّا آل الحسيني فيعزى نسبهم إلى جد الأسرة الحسين بن علي بن أبي طالب، سبط رسول الله (ص). وكان رأس هذه الأسرة استقر هو وأبناء العائلة بقرية شرفات جنوبي غربي مدينة القدس منذ نهاية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، والتي كانت جزءاً من إقطاع أحد أمراء المماليك. وظل آل الحسيني يقيمون بتلك القرية طوال الفترة المملوكية. وكانت الأسرة، بالإضافة إلى توليها مهمة إدارة الأوقاف الموقوفة على القرية، يتوارث أبناؤها

أيضاً منصب نقيب الأشراف في القدس وناحيتها، ومن هذا القبيل حملوا اسم آل النقيب. وفي العهد العثماني سمت مكانة الأسرة بعد أن تراجعت مكانة الأرستقراطية العسكرية التقليدية التي كان يمثلها عسكر المماليك المنحدرون أبداً من أصول غير عربية. أمّا آل التميمي، فينحدرون، فيما تجمع عليه الروايات، من صلب الصحابي الجليل تميم الداري، أحد ممثلي بني الدار اللخميين الذين كانوا يقيمون بمنطقتي الخليل وبيت لحم قبل الفتح الإسلامي بعشرات الأعوام على أقل تقدير. وكان رهط تميم الداري هذا يتوارث الإقطاع الذي أقطعه الرسول (ص) لتميم الداري حين وفد عليه في المدينة سنة ١٠هـ/ ٦٣٢م، وخصوصاً توارث وظيفة الإشراف على حرم الخليل وإدارة الإقطاع الموقوف عليه. وهنالك رواية تنسب أسرة التميمي في مدينة القدس إلى قبيلة تميم المشهورة وليس إلى تميم الداري اللخمي. فقد ورد أن بطن بني مجاشع التميميين، رهط الشاعر الفرزدق همام بن غالب، كانوا نزحوا عن البصرة إلى مدينة القدس، أيام الصراع بين علي ومعاوية بشأن الخلافة، إذ بادر معاوية إلى تشجيع أنصاره من أهل البصرة على ترك أرض العراق والإقامة بالشام، فكان ذلك سبباً في استقرار هؤلاء التميميين بمدينة القدس.[٢٣]

مصادرة الأوقاف

كانت مؤسسة الرزق بفرعيها، الرزق الجيشية والرزق الأحباسية، لا تتمتع بأسباب البقاء والديمومة. ولم تكن تصمد أمام إرادة السلاطين المماليك، فإن شاؤوا أبقوها في يد أصحابها، وإن شاؤوا نزعوها واستردوها منهم. وإزاء هذا الخطر الذي يتهدد هذه المؤسسة لجأ كثيرون من الأمراء المماليك المستفيدين من هذه الرزَق إلى وسيلة شرعية لاستمرار بقائها في أيديهم ما داموا في قيد الحياة، ومن ثم نقل حق استغلالها والاستفادة من ريعها إلى أولادهم وذراريهم بعد موتهم. وكانت الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الهدف هي تحويل الأراضي والعقارات التي منحت لهم كرزق أحباسية إلى وقف ذُري يقصر حق الارتفاق بالأملاك الموقوفة على الأبناء وأبناء الأبناء والذرية إلى ما شاء الله، من دون تحديد للأشخاص أو للأزمان. فكان هذا النوع من الوقف لا يخول المستفيدين منه، سواء كانوا أفراداً أو مجتمعين، أي حق في بيع المُلك أو تأجيره أو نقله إلى غيرهم أو إعارته. وعلى الرغم من هذا الإجراء لم تكن تلك الوقفيات حصينة إزاء قرار السلطان بمصادرتها. ولم تكن الشرعية الدينية التي تحظى بها الوقفية لتثني السلاطين عن قرار المصادرة. كما لم تلق اعتراضات القضاة والفقهاء على نية المصادرة آذاناً صاغية عند بعض السلاطين. وكانت أهم الذرائع التي

يتذرع بها هؤلاء هو حاجة الدولة إلى توفير أراض جديدة تمنحها لأمراء المماليك من أجل تزويد الجيش بأعداد جديدة من الأجناد والمقاتلين كي يتصدوا للأخطار والتهديدات العسكرية الخارجية التي تتعرض لها الدولة.

أوردت الحوليات والمصادر التاريخية التي تناولت تاريخ دولة المماليك بعض أخبار تلك المصادرات التي كانت تتعرض لها الأوقاف من جانب سلاطين المماليك في الدولتين التركية والجركسية. ومن الحالات التي تعرضت فيها الأوقاف للمصادرة، أي ما يسمى حل الأوقاف، ما قام به السلطان الناصر محمد سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩ - ١٣١٠م، حين أمر بالاستيلاء على الوقفية التابعة للخانقاه التي أنشأها سلفه في الحكم السلطان بيبرس الجاشنكير، إذ قام بعد ذلك بتوزيع أرض الوقفية إقطاعاً على بعض أمراء المماليك. وبعد حل وقفية خانقاه الجاشنكير بستة أعوام، أمر الناصر محمد بإجراء الروك في مصر سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥ - ١٣١٦م، ثم قام بمصادرة وقفيات الرزق الأحباسية جميعها التي كان أصحابها أوقفوها على أبنائهم وذراريهم. كما حل جميع الأوقاف التي أوقفها السلطان بيبرس الجاشنكير وكبير الأمراء سلار، نائب السلطنة السابق، لأغراض البر والصدقة.

وتكررت عملية حل الأوقاف ومصادرتها من جانب بعض السلاطين اللاحقين، إذ قام السلطان علي بن شعبان (١٣٧٦ - ١٣٨١) بإصدار مرسوم سلطاني يقضي بحل الوقفيات كافة. وكانت العملية هذه على نطاق واسع وشامل استهدفت جميع الأوقاف في مصر وبلاد الشام على حد سواء. فأمر كبير أمرائه، الأمير برقوق، بالإشراف على هذه العملية وعمل الترتيبات اللازمة من أجل إخراجها إلى حيز التنفيذ. وجه الأمير سيف الدين برقوق دعوة إلى جلسة بهذا الشأن حضرها القضاة وكبار العلماء والفقهاء أطلعهم فيها على نية السلطان حل أوقاف المساجد والمدارس والخوانق والزوايا والربط، بالإضافة إلى الرزق الأحباسية وإقطاعات الأمراء التي أوقفت على «أولاد الناس» من أبناء السلاطين القدامى وأبناء أمراء المماليك في كل من بلاد مصر وبلاد الشام. وبرر الأمير نية المصادرة وحل الأوقاف بشح الموارد المالية في خزينة الدولة الذي أدى إلى إضعاف الجيش وتقليص أعداد المقاتلين من العساكر. وعلى الرغم من المعارضة التي أبداها رجال الدين الذين حضروا الجلسة، وكان على رأسهم شيخ الإسلام الفقيه سراج الدين البلقيني، فإن برقوق رفض الالتفات إلى هذه المعارضة وضرب بها عرض الحائط. وصدر المرسوم السلطاني بحل الأوقاف كما رسمت الخطة، ولمّا نفّذ أمر المصادرة وزعت أراضي قسم من الأوقاف المصادَرة إقطاعات على أمراء العساكر. وجرت محاولة أُخرى لمصادرة الأوقاف في مطلع القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي في أيام السلطان الجركسي فرج بن برقوق، عندما

لاح في الأفق خطر اجتياح تيمورلنك لأرض مصر بعد أن بسط سيطرته على بلاد الشام. فعقد السلطان مجلس الشورى الذي درس فكرة حل أوقاف مصر ومصادرتها ومن ثم توزيع أراضيها إقطاعات على أمراء العساكر لتعزيز جيش السلطان لمواجهة الغزو المتوقع. لكن المجلس المذكور ارفض من دون أن يحسم أمر المصادرة المطروحة للبحث فيها.

ولمّا انشق نائب حلب، الأمير جكم العوضي، عن الحكم المركزي في القاهرة المملوكية سنة ٨١٠هـ/١٤٠٧ - ١٤٠٨م، وأعلن نفسه سلطاناً، وبسط نفوذه على بلاد الشام كلها، أخذ يعد العدة لمواجهة ردة فعل السلطان فرج بن برقوق الذي أخذ يحضّر للقضاء على التمرد. فقام الأمير المنشق بمصادرة الأوقاف في بلاد الشام ووزعها إقطاعات على أمراء العساكر في حلب لتجنيد أعداد جديدة من الفرسان والأجناد لمواجهة ردات الفعل المتوقعة من القاهرة. ولم تقتصر المصادرات على وضع اليد على أوقاف المؤسسات الإسلامية فحسب، بل حتى امتدت أيادي السلاطين إلى الأوقاف والأراضي المحبوسة على الكنائس والأديرة المسيحية التي لم تسلم هي الأخرى من سيف المصادرة.(٢٤)

القرية الفلسطينية
في ظل النظام الإقطاعي

كان الريف الزراعي في فلسطين، شأنه شأن الأرياف المماثلة في مصر وباقي بلاد الشام، هو مسرح الممارسة الإقطاعية التي طبقتها دولة المماليك. إذ كانت الإقطاعات العسكرية، التي تمنح للأمراء المماليك وقادة العساكر والأجناد، هي ذلك الاحتياطي الهائل من الأرض الصالحة للزراعة التي تنتشر عليها القرى الزراعية والضياع والمزارع، كبرت تلك القرى أم صغرت. ولم تكن المدن وأحياؤها وحاراتها ومتاجرها ومرافقها جزءاً من ذلك الاحتياطي. كما لم تكن المناطق والأراضي التي تنتقل القبائل العربية بين ربوعها، بما فيها من أرض صالحة للزراعة، وبما فيها من واحات خضر أو مراع، خاضعة هي الأخرى للمؤسسات الرسمية المسؤولة عن منح الإقطاعات. وفي أقصى الحالات كانت تظل احتياطاً في تصرف السلطان يوزعها عادة على شيوخ القبائل وأمرائها.

كانت القرية أهم العناصر المكونة للإقطاعات الممنوحة للأمراء، وهي التي كانت تكسب الإقطاع الفاعلية وتمده بأسباب الحياة. ليس المقصود بالقرية في هذا السياق العنصر الطوبوغرافي، وإنما العنصر البشري المقيم بها، فهو الذي يمثل الطاقة البشرية

القادرة على الإنتاج، سواء كبرت تلك القرية أو صغرت. فلولا هذه القوى البشرية المنتجة لبقي الإقطاع الممنوح مجرد قصاصة ورق تحمل توقيع السلطان وعلاماته ورموزه، ولبقيت الأرض أو الأراضي الزراعية، التي حددتها الوثيقة الإقطاعية (المنشور)، أرضاً جرداء خالية من الزرع والضرع. وبسبب الأهمية المركزية للعنصر البشري في عملية الإنتاج، كان المنشور الإقطاعي يتضمن أسماء القرى، أو القرية الداخلة ضمن الإقطاع الممنوح.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مسطح القرية بما يقوم عليه من دور للفلاحين لسكنهم، ومن مخازنهم ومرافقهم وبيادرهم، وما يلحق بالقرية من الآبار أو عيون الماء والينابيع بالإضافة إلى الحرج (الغابة) والمرعى، لم تكن هي الأُخرى جزءاً من الإقطاع الممنوح. فلم يكن للأمير، السيد الإقطاعي، سبيل على هذه المرافق، لا سيطرة له عليها، وليس له أن يجبي عليها من أهل القرية شيئاً، لأن الإقطاع وحقوق صاحبه كانت محصورة في الأرض الزراعية المفتلحة لا غير.[٢٥]

كانت القوى البشرية، التي تشكل قوى الإنتاج الفعلية في القرية، تتكون من فئات ثلاث: الفئة الأولى، هي أهل القرية الأصليين من أصحاب الإقامة الدائمة بها، والذين كانت تسميهم الحوليات التاريخية «القراريّة». وكانت هذه الفئة تشكل العمود الفقري لأهل القرية، لأنها كانت تشمل الأغلبية الساحقة من سكانها. أمّا الفئة الثانية فكانت تتكون من فلاحين غرباء، وفي الغالب من سكان المدن الذين تركوا حياة المدينة بعد أن ضاقت بهم سبل العيش فتوجهوا يبحثون عن لقمة عيشهم في القرى والأرياف. وكانت هذه الفئة تشمل عادة بعض أصحاب المهن، كالحداد والنجار والحلاق والبيطري والبرادعي وغيرهم. وقد أطلقت المصادر على أبناء هذه الفئة مصطلح «الطوارئ». وإلى جانب هاتين الفئتين كانت تقيم بالقرية جماعة من الأجناد من مماليك الأمير الإقطاعي. وكانت هذه الفئة تساهم في عملية الإنتاج في حالات طارئة فقط عندما كانت فئة الفلاحين القراريّة تتعطل عن أداء أعمالها جزئياً أو كلياً. وهذا ما حدث فعلاً أيام الوباء الجارف الذي تفشى في مصر وفلسطين وبلاد الشام وباقي أقطار العالم الإسلامي ودول أوروبا سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م، والذي أطلقت عليه المصادر الأوروبية اسم الموت الأسود (The black death). حصد هذا الوباء الآلاف المؤلفة من الأرواح في المدن والأرياف حتى إن البهائم والمواشي لم تسلم منه، فخلت المزارع والضياع والقرى، ولم تجد الأرض من يفلحها، ولم تجد المحاصيل من يجنيها.[٢٦]

أمّا عدد السكان في القرية الفلسطينية المملوكية، فيظل ضمن المجاهل التي لم تشر إليها الحوليات التاريخية من قريب أو من بعيد. غير أنه من الممكن أن نخمن

هذا العدد ولو بشكل تقريبي في ضوء البيانات الرسمية التي ترجع بتاريخها إلى العقود الأولى من حكم الدولة العثمانية، في النصف الأول من القرن السادس عشر والنصف الثاني منه. إذ تعكس المعطيات العددية التي ترد في السجل الإحصائي العثماني المعروف باسم «دفتري مُفصّل»، أو الدفتر المفصل، عدد سكان القرى والضياع والمزارع بعد مرور ما يقرب من ربع قرن على قيام دولة بني عثمان. وبسبب القرب الزمني بين الإحصاءات العثمانية وبين العقدين الأخيرين من الفترة المملوكية، فإنه من الممكن الاعتماد عليها كمؤشر معقول إلى حجم الكثافة السكانية في القرى الفلسطينية في إبان تلك الفترة. ففي الدراسة العلمية الواعية التي قام بها الباحثان محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود بعنوان «دفتر مفصل ناحية مرج بني عامر...»، بناء على الدفتر المفصل لسنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨ - ١٥٣٩م، يتبين أن عدد الأسر النووية في كثير من قرى نواحي مرج ابن عامر وعثليث وقاقون لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة في إحصاء تلك السنة، بينما نجد أن عدد تلك الأسر في البعض الآخر تجاوز بضع عشرات. ويورد الباحثان الألماني هوتروث (Hütteroth) والفلسطيني كمال عبد الفتاح في بحثهما الجامع بعنوان «الجغرافيا التاريخية لفلسطين والأردن وجنوب بلاد الشام...» (*Historical Geography of Palestine, Transjordan and South Syria...*)، والمبني على دراسة الدفتر المفصل للقسم الأخير من القرن السادس عشر، معلومات أُخرى تؤكد، إلى حد ما، ما أورده البخيت من معطيات، إذ أوردا أن عدد سكان القرية الفلسطينية في الفترة الخاضعة للدراسة كان يتراوح بين ٣ و٣٠٠ أسرة نووية. وإذا ما اعتُمد التقدير الأدنى المتفق عليه والمتعلق بمعدل عدد أفراد الأسرة النووية الواحدة المكونة من الأبوين والأبناء بخمسة أنفار، فإن عدد أفراد القرية الواحدة يتراوح ما بين ١٥ و٤٥ نفراً في القرى الصغيرة ويرتفع إلى ما بين ٧٠ و٣٥٠ نفراً في القرى من الفئة الكبيرة. ولعل هذه العينة العشوائية التالية المأخوذة من الجدول الذي أعده عدنان البخيت تعكس لنا هذه المعطيات. ففي ناحية عثليث بلغ عدد القرى ١١ قرية، كان في قرية مار الياس ٥ أسر، وفي قرية إجزم ٦ أسر، وفي قرية جبع ٧ أسر. بينما بلغ عدد الأسر في حيفا ٢٠ أسرة، وفي طيرة اللوز (ولعلها التي عرفت في عهد الانتداب باسم طيرة حيفا) ٦٩ أسرة.

ومن قرى ناحية قاقون، بلغ عدد الأسر في قرية جلقموس ٣ أسر، بينما بلغ عددها في قرية باقة الشرقية ٢٨ أسرة، وفي قرية قباطية ٤٢ أسرة. أمّا في ناحية مرج ابن عامر التي كان عدد قراها ٣٨ قرية، فقد كان عدد الأسر في قريتي أم التوت وخروبة ٤ أسر، وفي قريتي صندلة وعربونة ٥ أسر؛ بينما بلغ العدد في قرية اليامون ٣٧ أسرة، وفي كل من اللجون والشيخ بريك ٢٣ أسرة.[٢٧]

تفريق الإقطاعات
ومنع اتصالها جغرافياً

كان قطع الاتصال جغرافياً أحد الأهداف التي توخاها الناصر محمد من إجراء الروك الذي سمي باسمه. وكان الأمراء الذين تآمروا عليه لإبعاده عن كرسي السلطنة من أصحاب الإقطاعات الكبيرة هم المستهدفون بهذا الإجراء. وكانت هذه النتيجة أبرز ما تكون في مصر بعد إجراء الروك سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥ - ١٣١٦م. وقد وصف المقريزي ما فعله موظفو ديوان الجيش من الأقباط من تفريق إقطاعات بعض الأمراء وصولاً إلى تلك الغاية، بقوله: «ومكر الأقباط فيما أمكنهم المكر فيه، فبدأوا بأن أضعفوا عسكر مصر ففرقوا الإقطاع الواحد في عدة جهات، فصار بعض الجبي في الصعيد وبعضه في الشرقية وبعضه في الغربية إتعاباً للجندي وتكثيراً للكلفة.» أمّا الوضع في بلاد الشام فكان مختلفاً عن وضع الإقطاعات في مصر، إذ لم يطبق مبدأ تفريق الإقطاع الواحد تطبيقاً حرفياً، وإنما غيّب هذا المبدأ تماماً عندما أعيد توزيع الإقطاعات بعد الروك. ورأينا ذلك بكل وضوح عندما أذن السلطان في استثناء إقطاع أمراء الغرب من بني بحتر، فظل كتلة واحدة متصلة الأطراف. وبعد الروك الناصري حرص السلاطين على تجزئة الإقطاع وتفريقه على مواقع متفرقة، حتى لو أدى ذلك إلى تجزئة قرية واحدة وتوزيعها على أكثر من أمير، بحيث تقسم جزأين بين أميرين، أو ثلاثة أجزاء بين أمراء ثلاثة، أو تجعل أربعة أجزاء تعطى لأمراء أربعة ينال كل أمير جزءاً من ربع القرية. ولعل من المفيد أن نذكر أن ظاهرة تجزئة القرية الواحدة بين أكثر من أمير إقطاعي، لم تكن بدعة ابتدعها السلاطين المماليك بعد الروك الناصري، وإنما كانت إجراء متبعاً منذ الأيام الأولى لدولة المماليك. ورأيناها أول ما رأيناها في فلسطين سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤ - ١٢٦٥م، حين قام السلطان الظاهر بيبرس بتوزيع الإقطاعات على قادته وأمرائه بعد تحريره أرسوف وقيسارية في ساحل فلسطين. فمن القرى التابعة لهذين اللواءين، والتي كانت تناهز الـ ٣٠ قرية، قام السلطان بتنصيف ما يربو على ٢٠ قرية، وجعل كل نصف منها إقطاعاً لأحد الأمراء. بل إنه عمد إلى بعض القرى وجعله ثلاثة أثلاث، ومنح كل ثلث منها إقطاعاً لواحد من الأمراء حتى صارت هذه القرى إقطاعاً لثلاثة من الأمراء، وهي قريتا حبلة وجلجولية. لكن تجزئة القرية الواحدة لم تقف عند هذا الحد، وإنما قسم بعضها إلى أربعة أرباع وأعطيت لأربعة من الأمراء، كما حدث في قرية زيتا. وكان هذا الترتيب المتمثل في منح قرية واحدة لأكثر من سيد إقطاعي معمولاً به في الريف الفلسطيني قديماً أيام الاحتلال الصليبي لفلسطين قبل التحرير. فكان للقرية الفلسطينية الواحدة عدة أسياد إقطاعيين.

وكان لكل منهم ممثل مقيم بالقرية ينوب عن سيده في أثناء غيابه ويتكفل رعاية مصالحه. وكان مثل هذا الترتيب قائماً في أكثر من قرية، ذكرت المصادر بعضها، مثل قرى قاقون ومعليا وكابول وكوكب.[٢٨]

الفلاح الفلسطيني والإقطاع المملوكي

عومل الفلاحون وأهل القرى الملحقة بالإقطاعات التي منحت للأمراء المماليك على أنهم جزء من الأراضي المُقْطَعة. وبمعنى آخر كان وضعهم القانوني شبيهاً بوضع العبيد. فهم عبيد أقنان أو رقيق الأرض، على الرغم من أنهم كانوا يختلفون عن العبيد، فلا يباعون في الأسواق أو يرتهنون أو يعارون أو يُهدون من السيد إلى غيره. وكانوا في الوقت نفسه يتصرفون في حياتهم اليومية وفي طريقة عيشهم وعملهم وكسبهم كما يتصرف غيرهم من الناس الأحرار، لكن هذه الحرية لم تكن مطلقة تماماً. ومن هذا المنطلق ربط قاموس المفردات الإقطاعية بين مصطلح القنانة ومصطلح الفلاحة، فصارا لفظين مترادفين، ولم يعد النظام الإقطاعي المملوكي يفرق بين مفهوم كلمة الفلاحة بمعنى حراثة الأرض وزراعتها وتعهدها وبين كلمة القنانة وما تنطوي عليه من المدلولات المتعلقة برقيق الأرض. ثم جعل من الفلاحة في هذا المعنى رِقاً ملازماً للأرض لا يمكن الفكاك منه أو التحرر من قيوده ما دام المزارع الفلاح في قيد الحياة. بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين جعل هذه المنزلة إرثاً ينتقل من الأب إلى أبنائه وذريته ممن لم يولدوا بعد. وقد اعتبر المقريزي هذا المدلول مستهجناً وغريباً عن أفهام الناس في مصر والمشرق الإسلامي، فعبر عن ذلك بقوله: «وأهل النواحي من العرب والقبط وغيرهم لا يعرفون هذه الآبدة التي يقال لها الفلاحة؛ فيُسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحاً قرّاراً، فيصير عبداً قِنّاً لمن أقطع تلك الناحية، إلاّ إنه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق، بل هو قِنّ ما بقي، ومن ولد له كذلك.»[٢٩]

الفلاح وتبعات القنانة الشخصية والاجتماعية

صحيح أن منزلة القنانة التي صنّف فلاحو القرى فيها لم تكن في مستوى العبودية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في العصور الوسطى، إذ فرقت بين المكانة القانونية لكل من القنّ، رقيق الأرض، والعبد، بأن منعت بيع الأول أو إهداءه أو إعارته، إلاّ إنها في الوقت نفسه انتقصت حريته المطلقة وفرضت عليه بعض القيود. فهذا الفلاح القِن ليس من حقه أن ينقطع عن الزراعة وفلح الأرض، بل عليه أن

يستمر في فلاحتها ما دامت له عين تطرف. وهو ليس حراً في تغيير مهنته. وليس من حقه أيضاً أن يترك القرية أو يغيب عنها من دون إذن السيد صاحب الإقطاع، ولو كان الغياب موقتاً أملته أسباب طارئة. وكان عليه إذا أراد مغادرة القرية أن يحصل على إذن بذلك من السيد أو ممن ينوب عنه. وإذا حدث وترك الفلاح القرية من دون علم السيد أو من دون إذنه، فإن للأخير الحق في إعادته إلى القرية قسراً، بل كان من حقه على السلطة التنفيذية وأجهزتها أن تعيد هذا الفلاح الفار (الآبق). وكانت هذه المهمة ملقاة على عاتق إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية المعروفة باسم مؤسسة «المِشَدّ أو المتَولّي». وكانت صلاحيات هذه المؤسسة في فلسطين وبلاد الشام، في إعادة الفلاح الفار قسراً إلى قريته، تظل سارية المفعول على مدى الأعوام الثلاثة الأولى التي تعقب يوم فراره، فيظل هذا الفلاح هدفاً للطلب والمطاردة طوال تلك المدة ولا تفقد السلطات حقها في مطاردته والقبض عليه وإعادته إلاّ بعد مضي المدة، إذ يبطل قانون تقادم الزمن حق السلطة وحق السيد الإقطاعي في ملاحقة الفارين. وفي هذا الصدد يقول القاضي الشافعي تاج الدين السبكي: «وقد جرت عادة الشام بأن من نزح من دون ثلاث سنين يلزم ويعاد إلى القرية قهراً، ويلزم بشدّ الفلاحة. والحال في غير الشام أشد منه فيها.»[٣٠]

وكان من انعكاسات منزلة القنانة على الفلاحين في القرى أن السيد الإقطاعي اختزل سلطات الدولة التنفيذية والقضائية في شخصه. فصار يقوم بتأدية الدور المنوط بهذه المؤسسات نيابة عنها وبالأحرى بدلاً منها. فكان يمارس فعلاً حق السلطة القضائية في إصدار الأحكام على المخالفين، ويقوم في الوقت نفسه بإيقاع العقوبة وإقامة الحدود التي يبتها هو نفسه. فكان هو الذي يحدد نوع العقوبة وحجمها، وهو الذي يوقعها، بغض النظر عن حجمها، قاسية كانت أو هينة. وقد بلغ من عظم صلاحياته ونفوذه أنه أعطي الحق أحياناً في إيقاع عقوبة الإعدام على المخالفين من أهل القرية. ولم يكن الأمر يتوقف عند هذا الحد، إذ خولته لوائح ديوان الإقطاع حق النظر في القضايا المدنية وما يتصل بقضايا الأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق والميراث، بدلاً من القاضي الشرعي، أو ما يعرف اليوم بالمحاكم الشرعية، وذلك إذا بادرت الأطراف المتنازعة إلى تكليفه النظر في قضاياها. والأنكى من كل ذلك، أن الأمير الإقطاعي كان يتمتع بالحصانة ضد شكاوى الفلاحين التابعين لإقطاعه. ولم يكن لهم الحق في رفع الدعاوى ضده إلى أي من الهيئات القضائية أو شبه القضائية في الدولة. وإذا حدث أمر من هذا القبيل، فإن الحصانة التي كان يتمتع بها كفيلة بإبطال تلك الدعاوى ومنع أي هيئة من النظر فيها.[٣١]

ولعل من أخطر تداعيات منزلة القنانة، التي أنزل إليها فلاحو الإقطاعات

المملوكية، بل من أبرز مظاهرها، مصادرة الحرية الشخصية لدى هذه الفئة المقهورة من رعايا دولة المماليك في فلسطين ومصر وبلاد الشام. وقد تمثل ذلك في أعمال السُخْرة التي كانت تفرض على الفلاحين من أهل القرى من جانب السيد الإقطاعي في المقام الأول، ثم من جانب رموز السلطة المملوكية على مستوى الدولة في المقام الثاني. وتوخياً للدقة، لا بد من القول بأن آفة السخرة لم تصب أهل القرى فحسب، بل إن باقي فئات رعايا السلاطين المماليك من سكان المدن ومن أبناء القبائل العربية لم يكونوا بمنجى من هذه الآفة. علماً بأن أعمال السخرة لم تكن بدعة أحدثها المماليك، فقد كان سكان الريف الفلسطيني وأهل القرى ابتلوا بهذه الآفة قبل ذلك عندما كانوا تحت وطأة الاحتلال الفرنجي الصليبي. فكان الفلاحون يسخّرون للعمل في قطيعة (الحقل) السيد الخاصة التي كانت ضمن منطقة إقطاعه (domain)، أو عندما كان يسخرهم الملك اللاتيني، أو حاكم الإقليم لإقامة التحصينات، أو لبناء القلاع والمنشآت العمرانية الإقليمية الأُخرى.

وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة الإقطاعية فإن نطاقها اتسع في إبان العهد المملوكي حتى شملت الفلاحين من أهل القرى وشملت غيرهم، إلى أن أصبحت مدعاة للتذمر والشكوى العارمين، الأمر الذي دعا بعض السلاطين أحياناً إلى التدخل من أجل إعفاء الناس منها ووضع أعبائها عن كاهلهم، فأُصدرت المراسيم السلطانية التي تعفيهم من السُّخَر.(٣٢) وفي حين تدخل السلاطين لتخفيف وطأة أعمال السخرة التي كان يفرضها الأمراء الإقطاعيون على أهل القرى في إقطاعاتهم، فإن المبادرة بتسخير رعايا الدولة لبناء المنشآت العمرانية في الدولة، كانت تصدر أحياناً عن بعض السلاطين أنفسهم، أو عن بعض حكام الولايات، نواب السلطان. وهذا ما حدث فعلاً أيام حكم كل من السلطان قلاوون الألفي وابنه الناصر محمد وحفيده السلطان حسن ابن الناصر محمد بن قلاوون. كما حدث عند الشروع في بناء جسر الدامور على الطريق الواصل بين مدينة صيدا وبيروت سنة ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤ - ١٣٤٥م، أو عندما شرع في حفر ما يعرف بالخليج على مجرى نهر النيل في القاهرة سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥ - ١٤١٦م. إذ عرف عن أعمال السخرة التي فرضت لإتمام هذا المشروع أنها الأقسى والأطول مدة والأكثر إرهاقاً والأوسع نطاقاً، فقد استغرقت أعمال الحفر عدة أسابيع متواصلة، وجندت خلالها كل الأيدي القادرة على العمل من أهل المدن وأهل الريف، بالإضافة إلى الأجناد والعساكر، فتعطلت التجارة، وأغلقت أبواب المحال التجارية، وأُخرج طلبة المدارس الفقهية ومريدو المشيخات الصوفية، بل موظفو الدوائر الرسمية. وكان العمل من القسوة والخطورة بحيث دفع كثيرون أرواحهم خلاله.(٣٣)

على مدى الأعوام الخمسين الأخيرة التي سبقت سقوط دولة المماليك وقيام الحكم العثماني في فلسطين وبلاد الشام وغيرها من دول الشرق الأدنى، أخذ أهل فلسطين من سكان القرى والأرياف، كما البدو وأهل المدن، يتعرضون لمزيد من المعاناة غير تلك التي كان ابتلاهم بها نظام الإقطاع المملوكي. فكان كلما لاح في الأفق خطر عسكري يتهدد دولة المماليك، وبالتحديد التهديد الذي كانت تشكله مطامح دولة بني عثمان المتاخمة لحدود المماليك الشمالية، كانت معاناة أهل فلسطين تزداد حدة وتتسع نطاقاً. فكانت الحكومة المملوكية المركزية تكثف ضغوطها على الفلسطينيين لحملهم على المساهمة في تحمل الأعباء العسكرية والمادية اللازمة للتصدي للخطر العثماني؛ سواء في تقديم الأموال اللازمة لتمويل مصاريف الجيش، أو في تقديم الدواب والبهائم والأعلاف لدعم القدرات اللوجستية لجيش المماليك، أو في تجنيد أهل القرى والبدو للالتحاق بالجيوش النظامية الخارجة في الحملات العسكرية، التي سمتها المصادر المملوكية باسم التجاريد، كقوى رديفة. وكان أهل القرى وأبناء العشائر الفلسطينية في منطقة نابلس، أو من كانت تسميهم المصادر أهالي جبل نابلس، هم أكثر الفئات الفلسطينية استهدافاً لهذه الضغوط. وقد أوردت الحوليات التاريخية أخبار بعض تلك الحملات الرسمية لتجنيد أبناء هذه المنطقة، وحملات الجبايات المالية المتعلقة بتمويل مصاريف الحروب. وكثيراً ما كانت هذه الحملات تنفذ بمزيد من وسائل البطش والتنكيل بالأهالي من سكان هذه الناحية، وخصوصاً ما تعلق منها بحملات السنوات التالية: ٨٧٣هـ/ ١٤٦٨ - ١٤٦٩م؛ ٨٩٣هـ/ ١٤٨٧ - ١٤٨٨م؛ ٩٠٨هـ/ ١٥٠٢ - ١٥٠٣م، فقد بلغت معاناة الناس ذرى غير مسبوقة من القسوة والبطش.[٣٤]

وأخذت معاناة الفلاحين تزداد تفاقماً في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر عندما باتت مخاطر التهديد العثماني بادية للعيان. وقد تمخض ذلك التهديد عن حالة التوتر والفزع في أوساط القيادة المملوكية، وهو ما دعاها إلى المزيد من الضغوط على الفلاحين بسبب تنامي حاجة الدولة إلى الأموال والرجال استعداداً لمجابهة الخطر العثماني. وعلى خلفية الفساد الإداري وضعف السلطة المركزية وانهيار معنويات العسكريين من المماليك، بدأ السلاطين المماليك يستعينون بالزعماء المحليين الأقوياء، كشيوخ العشائر في فلسطين وبلاد الشام، من أجل إنجاح جهود الحكومة المركزية في حملات الجباية والتجنيد التي كانت تشرع في ممارستها بين أوساط الفلاحين وأهل القرى وأبناء العشائر بين الحين والآخر. وقد أدى ذلك بالضرورة إلى

ارتفاع شأن شيوخ القبائل وازدياد قوتهم ونفوذهم. فاستغل بعضهم الوضع الجديد لبسط هيمنته على أهل المدن وأهل القرى، وأخذ يفرض عليهم نوعاً من الأتاوى، التي اشتهرت على ألسنة العامة في فلسطين باسم الخاوة أو الخوَّة، والتي كان يسميها بعض المصادر «المظلمة». وقد أخذت ظاهرة فرض الخاوة تزداد انتشاراً وتفشياً في الريف الفلسطيني عشية الغزو العثماني لبلاد الشام وفلسطين. ومع أنها تقلصت في إبان القرن السادس عشر، وهو القرن الأول من الحكم العثماني لبلادنا، إلاّ إنها عادت فظهرت بقوة خلال القرون التالية، وظلت قائمة خلال القرن التاسع عشر، بل خلال العقود الأولى للقرن العشرين.(٣٥)

ومن الأمثلة لاستعانة الحكومة المركزية بشيوخ القبائل في فلسطين في حملاتها لتجنيد أبناء القرى، ما قامت به سنة ٨٨٦هـ/ ١٤٨١ - ١٤٨٢م، حين استعانت بشيخ عشائر جبل نابلس، الشيخ خليل بن إسماعيل، ليتولى تجنيد شباب أهل القرى وأبناء العشائر كي يلتحقوا بالجيش المملوكي الذي توجه نحو حلب لمواجهة العثمانيين، كقوة مشاة مساندة. ويستدل من مجريات الأحداث، التي أعقبت هذا التكليف، على أن حملة التجنيد التي أُوكلت إلى الشيخ خليل بن إسماعيل لم تقتصر على قرى منطقة جبل نابلس وعشائرها فحسب، بل اتسعت لتشمل الفلاحين والبدو في نواحي القدس والخليل والرملة أيضاً. وفي أعقاب حملة التجنيد هذه، وربما نتيجة مباشرة لها، تمرد بعض العشائر الفلسطينية، وبرز منها أبناء عشيرة الفُقْرا الذين كانوا ينزلون نواحي مدينة القدس. فشنوا هجوماً على مدينة القدس واقتحموها وأفرجوا عن إخوانهم وأبنائهم ممن كان ألقي القبض عليهم لإرسالهم إلى الجبهة في منطقة حلب. وفي الوقت نفسه تقريباً، هاجمت مجموعة بدوية أُخرى مدينة الرملة وعاثت فيها فساداً وأحرقت أجزاء منها. وعندما تدخل نائب غزة لتقديم العون إلى والِيَي المدينتين المستهدفتين من أبناء العشائر المتمردة، جوبه هو وجنوده بمقاومة شرسة من المتمردين الذين ألحقوا به الهزيمة وأبادوا أغلبية مماليكه.(٣٦) لكن الفشل الذي آلت إليه حملة الدولة في تجنيد الفلسطينيين هذه المرة، لم يثنِ السلطات المملوكية عن تكرار حملات التجنيد والجبايات مرة تلو الأُخرى. فشرعت في حملة جديدة سنة ٨٨٩هـ/ ١٤٨٤م، وكان تركيزها على تجنيد المشاة من أبناء العشائر من دون أبناء القرى، ظناً بأن أبناء العشائر من البدو كانوا أكثر خبرة بممارسة القتال من أبناء الفلاحين. ولم تقتصر حملات التجنيد التي كان يقوم بها المماليك في فلسطين على ناحيتي نابلس والقدس فحسب، بل تعدتهما لتشمل أبناء العشائر والقرى في مناطق أُخرى في فلسطين، كمناطق الجليل والكرمل ومرج ابن عامر والساحل. وقد حدث ذلك سنة ٨٩٢هـ/ ١٤٨٦ - ١٤٨٧م، عندما انتدب السلطان الأشرف قايتباي، الدوادار الكبير في القلعة في القاهرة وأرسله

إلى فلسطين للإشراف على هذه الحملة. وكان الدوادار ومعه العساكر المرافقة ينقل معسكره من منطقة إلى أُخرى في أثناء عملية التجنيد، فأخذ يتنقل ما بين اللجون وقاقون والرملة. ولمّا تمت هذه الحملة ووصل المجندون الفلسطينيون العرب إلى الجبهة على الحدود مع الأناضول، سرعان ما أخذوا يتسللون عائدين إلى أوطانهم زهداً منهم في القتال من أجل السلاطين الجائرين. وكردة فعل من الدولة على ترك الفلسطينيين للجبهة وعودتهم إلى بلادهم، اتخذت سلسلة من الإجراءات العقابية زادت في تذمر أهل فلسطين ونقمتهم على المماليك، وهو ما انعكس فيما بعد على موقفهم الترحيبي من السلطان سليم الأول قائد الغزو العثماني على بلاد الشام وبطل معركة مرج دابق سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م.(٣٧)

أهل فلسطين يدفعون نفقات التجاريد

كما أشرنا من قبل، كانت حملات التجنيد الإلزامي التي تمارسها السلطات المملوكية، والتي تستهدف أهالي فلسطين من أهل القرى وأبناء العشائر، غالباً ما تترافق مع حملات لجباية الأموال اللازمة للإنفاق على المجندين المشاركين فيها. وكانت هذه الجباية، بطبيعة الحال، جبايات طارئة لتغطية النفقات اللازمة لهؤلاء العساكر الجدد، من مأكل ومشرب وملابس وعتاد وسلاح وباقي المستلزمات اللوجستية الكفيلة بإيصالهم إلى الجبهة والالتحاق بالفرق العسكرية النظامية. ولم تكن هذه الجبايات جزءاً من الضرائب والمكوس المألوفة التي كانت تجبى من رعايا الدولة المملوكية في فلسطين كما في باقي أقاليم الدولة ونواحيها.

كانت مقادير الجبايات هذه غير ثابتة تتحكم في تحديدها عدة عوامل، مثل المدة التي تستغرقها مرابطة المجندين على خطوط المواجهة، وقرب الجهة أو الموقع الجغرافي المقصود أو بعده، بالإضافة إلى نوع المهمة التي كانت توكل إلى من شملتهم الحملة وأعدادهم. فإذا كان المجندون يصنفون كوحدات راجلة لإسناد كتائب المقاتلين الفرسان من المماليك، وهم الذين أطلق عليهم مصطلح المشاة، فإن تكلفتهم المادية والمالية تكون عادة أقل من تكلفة المجندين في الوحدات الراكبة أو المحمولة الذين يقاتلون فرساناً وهم على ظهور الخيل، وهي الوحدات التي أطلق عليها مصطلح «العُونَة». وفي هذه الحالة كانت تكلفة هؤلاء تفوق تكلفة المشاة أضعافاً، فهم بالإضافة إلى لوازمهم الشخصية كانوا بحاجة إلى الخيول، التي كانت بحاجة إلى السروج والعليق. وقد عمدت السلطات المملوكية إلى تجنيد هؤلاء الفرسان من أبناء القبائل العربية المنتشرة على ثرى مصر كنيابة الشرقية، أو تلك

القبائل في فلسطين ونواحي بلاد الشام الأُخرى. وقد أطلقت المصادر على هذه الجبايات الطارئة مصطلح الخُمْس، وهو المصطلح الإسلامي الشرعي الذي كان يستقطع من الغنائم العسكرية في العهود الإسلامية المبكرة، ليودع خزينة الدولة المركزية - بيت المال - ليكون في تصرف الخليفة أو السلطان.

ومثلما كانت ناحية جبل نابلس بقراها وعشائرها أكثر المناطق الفلسطينية التي تستهدفها حملات التجنيد، كما يتبين ذلك في المصادر والحوليات، فإن تلك الناحية أيضاً كانت الأكثر تضرراً من حملات الجباية المترافقة. علماً بأن قرى النيابات الأُخرى وعشائرها، كنيابات صفد وغزة والقدس، لم تكن تنجو من هذه الحملات سواء أكان تجنيداً إلزامياً أم على شكل الجبايات المفروضة.

كان الربع الأخير من القرن الخامس عشر والعقدان الأول والثاني من القرن السادس عشر، هي الفترة التي شهدت كثافة زائدة في إجراء مثل هذه الحملات، علماً بأن الأمور ازدادت تفاقماً، وصارت تحدث بوتيرة عالية بعد أن استهل القرن السادس عشر، عندما أخذت مخاطر الغزو العثماني لأراضي الدولة المملوكية تبدو حقيقة واقعة بادية للعيان. وعندها أخذت حملات الجباية لا تقتصر على المسلمين من أهل القرى أو أبناء العشائر فحسب، بل صارت أيضاً تطال أهل الذمة من المسيحيين. وكانت أعنف حملات الجباية التي شهدتها فلسطين في إبان العقدين الأخيرين من تاريخ دولة المماليك، تلك الحملة التي انطلقت سنة ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م، قبل عامين من زوال الحكم المملوكي على يد الأتراك العثمانيين، إذ كان من الضروري توفير النفقات الباهظة للجيوش النظامية والعساكر الأهلية المجندة التي أرسلت للمرابطة في نواحي مدينة حلب استعداداً للغزو المتوقع من جيوش بني عثمان. انتدب السلطان لهذه المهمة الأمير ماماي الغوري الذي قدم إلى ناحية جبل نابلس، بينما توجه معاونوه إلى النواحي الأُخرى. فقرر هذا الأمير أن يجبي من أهالي جبل نابلس ١٢٤,٠٠٠ دينار، فأوكل إلى شيوخ العشائر وإلى وجوه القرى وأعيان مدينة نابلس مهمة جمع هذه المبالغ من الناس. وعلى غرار ما جرى في ناحية جبل نابلس جرى في مناطق فلسطين الأُخرى، كنيابتي صفد وغزة. ومن الجدير بالذكر أن حملة هذه السنة المالية لم تكن مقصورة على نيابات فلسطين فحسب، بل شملت أيضاً النيابات في بلاد الشام كافة. وكانت المبالغ المقررة على أهل الشام باهظة، إذ بلغ نصيب ما نال الفرد الواحد ما يناهز ٢٠ ديناراً من الذهب. ولا بد في هذا السياق من أن نشير إلى أن عادة تكليف الأهالي سد نفقات الحملات العسكرية الطارئة لمواجهة عدو يهدد سلامة أرض دولة المماليك، إنما كانت عادة قديمة تعود إلى بداية عصر المماليك. فعندما أخذ السلطان قطز يحشد الطاقات القتالية من أجل التصدي لجيش هولاكو التتاري

الذي كان زاحفاً نحو مصر، أمر بفرض ضرائب جديدة على أهل مملكته من أجل تمويل العساكر وتوفير عدتهم وعتادهم. ففرضت ضريبة التصقيع على البيوت السكنية، وضوعف نصاب الزكاة على رعايا المسلمين، وصودر ثلث أموال التركات، وفُرض دينار على كل رجل عاقل بالغ. وكثيراً ما اعتاد السلاطين اللجوء إلى هذا النوع من الجبايات في إبان مراحل الصراع مع الصليبيين من الفرنجة.[٣٨]

استسلام الفلاحين لقدرهم وانتظار المعجزة

بينما كان في قدرة أبناء العشائر الفلسطينية أن يثوروا على الظلم الذي يلحقه بهم السلاطين المماليك، فإنه لم يكن في أيدي الفلاحين من أهل القرى والمزارع والضياع من حيلة لإيقاف طغيان السياسة الإقطاعية التي ما انفكت تصب عليهم ألواناً متعددة من الاستغلال والاضطهاد والتنكيل. وإزاء غياب مقومات التمرد في مجتمع القرية الإقطاعية، إمّا لضعف أواصر القرابة والنسب التي تربط بين الناس، كما هو الحال عند أبناء العشيرة، وإمّا لعدم وجود قيادة فاعلة بحجم شيخ العشيرة تستطيع أن تستقطب من حولها دعم كل أبناء العشيرة وتوحيدهم لمقاومة الظلم والجور، فإن الفلاحين من أهل القرى الفلسطينية كانوا يواجهون ما يصيبهم من ضيم وما يتعرضون له من اضطهاد وتنكيل وكأنه قدر محتوم لا بد من الصبر عليه حتى تحين ساعة الفرج والخلاص التي لم يكونوا يقنطون من حلولها في يوم من الأيام، إن عاجلاً أو آجلاً.

وعلى هذه الخلفية من إيمان أهل القرى الراسخ بحتمية ساعة الخلاص، فإنهم كانوا يتوقعون ظهور المنقذ المخلّص ممثلاً بالمهدي المنتظر أو السفياني المنتظر. وكانت فكرة المهدي التي روّجتها الفرق الشيعية وخصوصاً فرقة الشيعة الكيسانية، منذ الربع الأخير من القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، أخذت تتغلغل إلى أذهان الأوساط الشعبية المضطهدة والمقهورة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على مر العصور الإسلامية السابقة، إلى أن أصبحت من المسلمات الدينية عند جميع القطاعات في المجتمعات الإسلامية التي سبقت عهد المماليك. وإلى جانب فكرة المهدي التي أصبحت موروثاً فكرياً تتوارثه الأجيال الإسلامية، ظهرت بعد منتصف القرن الثامن الميلادي فكرة السفياني المنتظر التي انتشرت بين أوساط أهل بلاد الشام خاصة، بعد أن خيبت الدولة العباسية آمالهم، بل أذاقتهم الأهوال، فصاروا يتوقون إلى عودة الحكم الأموي ويحلمون بظهور شخصية المخلّص من أبناء هذه الأسرة، إلى أن استفاض فيما بينهم حديث عن ظهور أحد أبناء أهل هذا البيت، ممن ينحدرون من صلب معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة، وبالتحديد أحد أحفاد خالد بن يزيد بن

معاوية، والذي عرف بنسبه فقط وهو السفياني. وقد شهدت فلسطين وبعض أجزاء بلاد الشام الأخرى عدداً من الحركات الشعبية التي تمحورت حول شخصية السفياني المفترض، أو المهدي المنتظر، والتي آلت كلها إلى الفشل بعد أن قمعت بشكل فظ على يد السلطات الحاكمة.(٣٩)

في ظل أوضاع القهر والبؤس التي عاشتها جماهير الفلاحين في فلسطين في إبان العهد المملوكي، لم يكن غريباً والحالة هذه قيام بعض الحركات الشعبية التي تمحورت حول مهدي ما أو سفياني ما. ومن تلك الحركات أوردت الحوليات التاريخية، التي تناولت العهد المملوكي، أخبار حركتين من هذا القبيل حدثتا خلال النصف الأول للقرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. ففي ربيع الأول ٨١٦هـ/حزيران (يونيو) ١٤١٣م، وصل إلى منطقة الغور الشمالي أحد فقهاء دمشق وادعى أنه السفياني المنتظر. وسرعان ما التف حوله حشد كبير من أهل القرى وأبناء العشائر العربية ولفيف من فقراء جند المماليك فبايعوه على الطاعة وأقسموا له يمين الولاء. ثم صار زعيم هذه الحركة يوزع على أتباعه ومؤيديه مناشير إقطاعات يعدهم بها. ولمّا رأى أن إقبال الناس عليه آخذ في الازدياد، بدأ يكتب الرسائل إلى زعماء النواحي وشيوخ العشائر وأعيان الريف والمدن ويوقعها بإمضاء السفياني يدعوهم فيها إلى الهجرة جهاداً في سبيل الله، وإلى الانضمام إليه في بلدة عجلون التي جعلها مقراً له وجعلها دار الهجرة لأتباعه. ثم أعلن نفسه سلطاناً، وتلقب باسم السلطان الملك الأعظم السفياني، وصار يخطب له على المنابر. وعندما استفحل أمر السفياني كلف السلطان أحد أمرائه الكبار، الأمير غانم الغزاوي، القضاء على حركته، فتوجه هذا الأمير إلى عجلون وتمكن من هزيمة أنصار السفياني وتشتيت شملهم. ثم قبض على السفياني وأودعه سجن القلعة في صفد.(٤٠)

وفي سنة ٨٤٨هـ/١٤٤٤ - ١٤٤٥م، شهدت فلسطين حركة مماثلة كان بطلها هذه المرة فقيهاً من أصل مغربي يدعى محمد بن أحمد الغرباني، كان تولى منصب القضاء في مدينة نابلس. وبعد أن أمضى في هذا المنصب مدة، ترك نابلس ورحل إلى مدينة حلب، ثم ما لبث أن عاد إلى نابلس وادعى أنه المهدي المنتظر الذي سيخلص الناس من الظلم والجور. وأخذ يبث أفكاره وينشر دعوته بين الناس؛ فلمّا بُلِّغ السلطان بأمره أصدر مرسوماً سلطانياً يأمر فيه بالقبض عليه وعلى أتباعه، ففر من نابلس واختفى عن الأنظار إلى حين. وعندما علم ذلك المهدي بوفاة السلطان - وهو السلطان جقمق العلائي الظاهري - عاد إلى مدينة نابلس من جديد وظل فيها إلى أن حانت منيته.(٤١)

(أ) الالتزامات المباشرة

لم تتوقف معاناة الفلاح الفلسطيني الذي كان يعيش تحت وطأة الإقطاع المملوكي عند حد مصادرة حرياته الشخصية والاعتداء على حقوقه الاجتماعية، والتي سبق أن تطرقنا إلى ذكر بعضها أعلاه، لأن نطاق تلك المعاناة اتسع وتنوع ليطال الجوانب الاقتصادية والمادية. فبات رهيناً للاستغلال ونهباً للجشع اللذين يمارسهما السيد الإقطاعي، يرضى من عيشه بالكفاف حتى تقزمت طموحاته عند حد الحصول على رغيف الخبز.

كان الفلاح ملزماً بدفع أجرة الأرض التي يعيش عليها، والتي كان يفلحها منذ قرون خلت جيلاً بعد جيل للأمير الإقطاعي. وكانت أجرة الأرض تلك تجبى تحت اسم الخراج، المصطلح الشرعي الإسلامي الذي نصت عليه الأحكام الشرعية الإسلامية، وألزمت به فلاحي أهل الذمة، بينما أعفت الفلاحين المسلمين. وعلى الرغم من أن الأجرة التي فرضتها قوانين الإقطاع المملوكي لم تكن منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية فإنها اكتفت باستعارة مصطلح الخراج، لتوهم التصاقها بالشريعة وإكساب هذا الإجراء صفة الشرعية الدينية والقانونية. وإمعاناً في انتهاك الشرعية الدينية تجاهلت القوانين الإقطاعية المملوكية أحكام الأرضيين التي أقرتها الأحكام الشرعية حين قسمت الأرض في دار الإسلام إلى أرض عشرية وأرض خراجية، وما ترتب على هذا التقسيم من اختلاف في نسبة المحصول الذي يكون من نصيب بيت المال، أي خزينة الدولة، فجاءت هذه القوانين لتجعل الأرض الزراعية كلها صنفاً واحداً، سواء ما كان منها أرضاً عشرية، أو ما كان منها أرضاً خراجية.

وفي فلسطين كانت الأجرة التي يدفعها الفلاح للسيد الإقطاعي، والتي سميت خراجاً تجاوزاً وتعسفاً، تتحدد على أساس مبدأ المقاسمة أو المحاصصة، والذي كان يقضي بأن يقاسم الأمير الإقطاعي الفلاح إنتاج الأرض التي يفلحها. وكانت هذه النسبة تصل إلى ٥٠٪ إذا كانت الأرض تروى بمياه جارية، ثم تأخذ هذه النسبة في التدني لتصل إلى نسبة الثُمن من المحصول، وذلك تبعاً لعدة عوامل، أهمها درجة خصوبة الأرض، وطريقة ري المزروعات، وأي صنف من المزروعات تصلح لها، وتوفر الأمن والأمان للمزارع والمحصول أو عدمه، وقرب تلك الأرض وبعدها عن مواطن الخطر ومجاورة العدو. وعند حديث النويري عن الخراج الذي يؤديه الفلاحون في بلاد الشام للأسياد من أمراء المماليك، يتطرق إلى هذه المقاسمة التي كان معمولاً بها في إقطاعات المماليك في فلسطين وبلاد الشام عامة، فيقول في هذا الصدد:

«. . . فإذا فعلوا ذلك، وخلصت الغلال من الأتبان والأقصال وصارت بيادر صافية، خرج والي العمل ومباشروه إلى تلك الجهة وتقدموا بتوزيع بيادرها على ضريبة الناحية وعادتها في المقاسمة؛ مناصفة في أراضي السَّقي، ومثالثة ومرابعة، وهو في غالب البلاد، ومخامسة ومسادسة، وذلك في المزارع والنواحي الخالية من السكان التي يزرعها المُستكرون. ومسابعة ومثامنة وذلك في النواحي المجاورة لسواحل البحر والمتاخمة لأطراف بلاد العدو.»[٤٢]

يتبين من كلام النويري أن أغلبية الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين وبلاد الشام كان يؤدى عنها ثلث المحصول أو ربعه لصاحب الإقطاع. وكان نصيبه يرتفع حتى يصل إلى نصف المحصول إذا كانت الأراضي تروى بمياه النبع الجارية، أو كانت هذه النسبة تنخفض لتصل إلى خمس المحصول أو سدسه عن الأراضي الواقعة في مناطق غير آهلة بالسكان؛ أي تلك الأراضي التي كانت في مناطق تخلو من القرى ومن القرويين. وكان هذا الصنف من الأراضي يعطى عادة بالضمان للمستأجرين. ومن هذا القبيل كان نصيب المستأجر الضامن يزداد على حساب صاحب الإقطاع، لدواعي التكلفة التي يتحملها الأول في استجلاب المزارعين والعمال لتعهد الأرض والمحصول ونقلهم من أماكن نائية بعيدة عن موقع الأرض. وكانت أدنى نسبة من المحصول تؤدى خراجاً للسيد الإقطاعي عن تلك الأراضي القريبة من مكامن الخطر، في المواقع المحاذية لبلاد العدو، وخصوصاً ما كان على سواحل البحر الأبيض المتوسط أو قريباً منه؛ فكانت نسبة الخراج تنخفض لتصل إلى سُبْع المحصول أو إلى ثُمنه. فهذه الأراضي؛ أي أرض الساحل الفلسطيني واللبناني والسوري الممتد من العريش جنوباً حتى ميناء الإسكندرونة في أقصى الساحل السوري الشمالي، هي المناطق التي كانت عرضة لهجمات الأساطيل الفرنجية وغارات قراصنة البحر الأوروبيين وغيرهم من مغامري البحار. فكان من الطبيعي أن تزداد حصة المزارع الفلاح إلى أعلى نسبة ممكنة كي تكون مجزية توازي حجم ما يتعرض له من خطر القتل أو السبي، فيحمل إلى أوروبا ليباع عبداً في دار الحرب.

أمّا الخراج الذي كان يؤديه الفلاح فكان يدفع إمّا نقداً وإمّا عيناً. أمّا ما كان يدفع نقداً فخراج أشجار الفاكهة من كروم العنب وبساتين اللوزيات والتفاحيات، ومزارع الخضروات الصيفية. وكانت تستثنى من ذلك بساتين التوت الذي تربى على أشجاره دودة القز المستخدمة في إنتاج خيوط الحرير، إذ كان يدفع خراجها حريراً، وكذلك كروم الزيتون إذ كان يؤدى خراجها زيتاً، وأيضاً بساتين الرمان فكان يؤدى خراجها بحب الرمان، لأنه بالإضافة إلى أكله ثمراً كان يدخل في صناعة الأدوية. وأمّا محاصيل الغلال بمختلف أنواعها فكان خراجها يؤدى عيناً، مثل القمح والشعير

والشوفان والذرة والفول والحمص والكرسنة والحلبة، لأن هذه الأصناف كلها كانت تعتبر غذاء استراتيجياً، طعاماً للبشر وعلفاً للخيول والجواميس والماشية وباقي دواب الحمل والنقل.(٤٣)

وهنالك من الأدلة ما يبيّن أن نسب المقاسمة هذه ظلت قائمة سارية المفعول حتى زوال دولة المماليك، ثم استمرت ردحاً طويلاً بعد قيام الدولة العثمانية في بلاد الشام. فتظهر كشوف الضرائب التي كانت تجبيها الدولة العثمانية على الإنتاج الزراعي في فلسطين وبلاد الشام، في إبان العقود الأولى من حكمها، بقاء نسبة المقاسمة كما كانت عليه. فالدولة العثمانية انتهجت في العقود الأولى من حكمها بلاد الشام سياسة ضريبية قائمة على القوانين الضريبية التي سنها السلطان الأشرف قايتباي المتوفى سنة ١٤٩٦، كما أكد ذلك السجل العثماني المعروف باسم قانون نامه المتعلق بولاية الشام. فتشير نتائج المسح الضريبي الذي أجراه الأتراك العثمانيون لولاية صفد (سنجق صفد)، سنة ٩٣٢هـ/ ١٥٢٥ - ١٥٢٦م، أن القرى الفلسطينية الواقعة في هذه الولاية جاوزت ٢٣٠ قرية، وكان عدد القرى التي تؤدي ربع المحصول ١٠٠ قرية، وهناك مجموعة أُخرى تقرب من ١٠٠ قرية تؤدي مبلغاً مقطوعاً. وتراوحت نسب المقاسمة في باقي القرى بين الثلث والخمس إلى السدس.(٤٤)

الأرض المفصولة في فلسطين:

كان في فلسطين وبعض بلاد الشام في العهد المملوكي صنف من الأراضي الزراعية التي كان سلاطين المماليك الأوائل يتقاسمون ريعها وخراجها مع ملوك الفرنجة؛ وذلك عملاً ببعض بنود اتفاقيات الهدنة التي عقدت مع السلطان الظاهر بيبرس ومن بعده السلطان المنصور قلاوون الألفي. وهناك أجزاء أُخرى من هذا الصنف المذكور آلت ملكيتها إلى الدولة المملوكية بعد أن تم تحريرها من ربق سيطرة الإفرنج الصليبية. وقد تطرق بعض الحوليات المملوكية إلى هذا الصنف من الأراضي وأطلق عليه اسم الأرض المفصولة. كان هذا الصنف يعامل معاملة خاصة، فمحاصيله لا تخضع لمبدأ المقاسمة بين المزارع والأمير الإقطاعي، كما كان حال الأرضيين في باقي الإقطاعات في بلاد الشام. وإنما كانت الأراضي المندرجة تحت صنف الأرض المفصولة تعطى للمزارعين أو الضامنين لقاء مبلغ مقطوع يدفعه الضامن عند إدراك الغلال. ومرة أُخرى يورد النويري بعض المعلومات التي توضح الوضع القانوني لهذا الصنف من الأراضي، ومعلومات عن أصل التسمية والتطور التاريخي لهذه الأرض، فيقول في هذا المعنى: «وفي بعض الأعمال الشامية نواح مفصولة ومضمنة على أربابها بشيء معلوم، يؤخذ منهم عند إدراك المغل من غير توكيل ولا مقاسمة. وهي

نظير المتأجرات بالديار المصرية. ولفظ الفصل بالشام كله، كلمة فرنجية، واستمر استعمالها في البلاد الساحلية التي ارتجعت من أيدي الفرنج، جرياً على عاداتهم.»(٤٥)

لم يجانب النويري الحقيقة عندما قال إن كلمة الفصل هي كلمة فرنجية. فهي في واقع الأمر تحريف عن كلمة vassal المستخدمة في اللغة الفرنسية وبعض اللغات الأوروبية الأخرى للدلالة على الرجل المحارب التابع للسيد الإقطاعي، والذي يضع نفسه وسيفه في خدمة سيده في مقابل قطعة أرض يمنحه إياها ليرتفق بها.(٤٦)

ويبدو أن سلاطين المماليك أبقوا على النظم الإقطاعية المتعلقة بالضريبة التي كانت تؤديها هذه الأراضي، وفقاً لما كان معمولاً به أيام حكم الصليبيين في فلسطين وسواحل بلاد الشام، ولم يحدثوا بشأنها ترتيباً آخر جديداً. ويعود ذلك، على ما نعتقد، إلى عدم تبلور المؤسسة الإقطاعية المملوكية كنظام اقتصادي في هذا الوقت المبكر من قيام دولة المماليك، أو أنه راجع إلى الخصوصية السياسية والعسكرية التي تتميز بها هذه المناطق في الساحل الفلسطيني، بعد أن هجر أهل القرى من المزارعين العرب الفلسطينيين، في معظمهم، قراهم التي أصبحت بعد تحريرها خط مواجهة ساخناً مع الفرنجة القادمين من البحر في إثر محاولاتهم المتكررة لإعادة احتلال فلسطين، وبعد أن دمر المماليك المدن والموانئ الساحلية الفلسطينية بشكل منهجي بعد طرد الصليبيين، فهجرت أرض الساحل الفلسطيني وصارت السكنى فيها ضرباً من ضروب المغامرة. واستمر هذا الترتيب المتعلق بالأرض المفصولة معمولاً به إلى ما بعد إجراء الروك الناصري سنة ١٣١٣م، حين أخذت القوانين الإقطاعية المملوكية تحل بالتدريج محل الأنظمة السابقة. أمّا مبالغ الضمان التي كانت تجبى من الضامنين فكانت متفاوتة، وتتعلق إلى حد كبير بمستوى ودرجة الأمن أو الخطورة المرتبطة بفلاحة هذه المناطق شبه المهجورة.(٤٧)

(ب) التزامات مادية غير مباشرة على الفلاحين

لم تكن أجرة الأرض التي كان الفلاح يؤديها للأمير الإقطاعي، والتي أطلقت عليها اللوائح الإقطاعية مصطلح الخراج، هي الضريبة الوحيدة التي ألزم الفلاح بها. فبالإضافة إلى هذا الخراج كان هنالك التزامات مادية أُخرى، منها ما كان عينياً، ومنها ما كان نقدياً، أُلقيت على كاهل الفلاحين، كان من أهمها ما يلي:

(١) **العُشر**: وهو ضريبة عينية كانت تجبى من الفلاح لمصلحة خزينة الدولة بعد أن يكون قد أدى للسيد الإقطاعي نصيبه الذي نصت عليه المقاسمة. بمعنى آخر، فإن ضريبة العشر كانت تقتطع من نصيب الفلاح المتبقي له من المحصول. وكانت قيمتها

تنخفض، أي لم يجبَ منه العشر كاملاً، إذا كانت مزرعته جزءاً من أرض موقوفة على إحدى المؤسسات الدينية أو الخيرية، أو إذا كان الفلاح من أهل الذمة. وبما أن نسبة المسيحيين في فلسطين المملوكية نسبة لا يستهان بها، كما رأينا، فإنهم كانوا يعفون من دفع هذه الضريبة، أي من دفع العشر، لأنهم كانوا يؤدون الجزية عن رؤوسهم شأنهم شأن أهل الذمة جميعاً. ولذلك فإن النظم الإقطاعية لم تكن تجمع بين ضريبتي العشر والجزية، وتكتفي بواحدة منهما فقط.(٤٨)

(٢) **التبن**: كانت الأتبان التي يتم الحصول عليها بعد تذرية الغلال تقسم ثلاثة أثلاث: ثلث يكون من نصيب الفلاح، بينما يخصص ثلث للأمير صاحب الإقطاع، وثلث للسلطان. وكان نصيب السلطان من التبن يسمى «مقرّر الأتبان». وكان الفلاح يستطيع أن يشتري حصة السلطان من الأتبان إذا كان بحاجة إليها ولم يكن نصيبه منها يكفي لعلف بهائمه ودوابه. وكان الثمن لكل ١٠٠ حمل من التبن يقدر بأربعة دنانير وسدس دينار. وكان هذا الترتيب معمولاً به في الديار المصرية، وأشار إليه بعض المصادر، لكن لم يشر إلى وجوده في فلسطين وبلاد الشام، إلاّ إن ذلك لا ينفي قيامه فيها.(٤٩)

(٣) **الهدايا**: جرت العادة أن يقدم الفلاحون الهدايا العينية إلى الأمير صاحب الإقطاع في بعض المناسبات كل سنة. وكانت هذه الهدايا تسمى «رسم الأعياد والخميس»، بينما أُطلق عليها في الديار المصرية اسم «الضيافة». ولعل إضافة هذه الهدايا إلى كلمة «رسم»، فيما اعتاد فلاحو فلسطين وبلاد الشام تقديمه، إنما يجعل منها نوعاً من الضرائب المترتبة عليهم. وكانت الهدايا التي تقدم إلى الأمير الإقطاعي تشتمل على بعض المنتوجات الزراعية أو الحيوانية التي ينتجها الفلاح في حديقة بيته أو حاكورته، مثل الطيور الداجنة، أي فراخ الحمام أو الفراريج أو البيض، أو بعض منتوجات الألبان، كالجبن والكشك (وهو اللبن المجمد الذي يستخدم في طبخ اللحوم الطازجة التي تقدم مع الخبز والأرز والتي تسمى المِنْسف)، وقد تكون عسلاً من أجران النحل الذي يربيه، أو خرافاً وجداء ماعز. وإذا كان الفلاح يعيش في قرية داخلة ضمن أراضي الخاص (الخاص السلطاني)، فكان يلزم بواجب الضيافة بدل تقديم الهدايا للسلطان. وكان هذا الالتزام استمراراً في واجب الضيافة الذي نصت عليه اتفاقيات الصلح المبكرة، التي عقدت أيام الفتح الإسلامي بين قادة جيوش الفتح وبين زعماء البلاد التي فتحت صلحاً. ويقضي هذا الواجب باستضافة القادمين إلى القرية من موظفي الدواوين السلطانية ذات العلاقة، كالمخمنين والمباشرين والعاملين في الجباية وغيرهم. وكانت الضيافة تشمل تقديم المبيت مدة ثلاث ليال مع تقديم المأكل والمشرب لهم، والعلف والتبن لخيولهم.(٥٠)

(٤) **رسوم نقدية**: كان أهل القرية من الفلاحين القرارية يدفعونها لصاحب الإقطاع عند تقسيم الأرض الزراعية على حمائل القرية عشية موسم البذار قبل بدء فصل الشتاء؛ وبالذات قبيل نزول المطر المبكر المعروف بـ «الوسمي». وكانت هذه الرسوم تعرف باسم «الحقوق» في مصر، وتحدد مبالغها وفقاً لعدد الفدادين التي تخصص لكل حمولة، بواقع دينارين إلى أربعة دنانير عن كل فدان.(٥١)

(٥) **رسوم المرافق والخدمات**: وكان منها رسوم الطاحون والرعي والمصائد، وهي ليست عامة بالنسبة إلى كل الفلاحين، وإنما يلزم بدفعها أولئك المستفيدون من هذه المرافق فقط. فكانت في فلسطين مطاحن للغلال من القمح والشعير والذرة والشوفان، وهي الأصناف المستخدمة في صناعة الخبز. وهذه المطاحن كانت تقام، في الغالب، عند مساقط الماء في مجاري الأنهار التي تدور بواسطتها أحجار الطاحون. ويتحدث بعض المسنين من الفلسطينيين، الذين عاصروا الدولة العثمانية، عن مثل هذه المطاحن في مناطق متعددة من البلد كانوا يطحنون غلالهم فيها. وما زالت حجارة أرحاء تلك المطاحن موجودة في بعض مناطق فلسطين إلى يومنا هذا.

أمّا رسوم الرعي فكانت تجبى من أصحاب الأغنام أو قطعان الماشية الأُخرى، كالأبقار والماعز، إذ كانت ترعى في الأراضي الزراعية المشمولة في الإقطاع، وخصوصاً في فصل الصيف بعد أن تجف أعشاب المراعي الطبيعية، فتأكل المواشي بقايا المزروعات من السنابل والهشيم وبعض النباتات الصيفية الخضر التي تنبت في الحقول بعد الحصاد وبعد جمع المحاصيل ونقلها إلى البيادر، أو ترعى ما ينبت من حشائش وأعشاب في أرض الكراب التي لم تبذر بالغلال في موسم الخريف بقصد إراحتها موسماً كاملاً، عملاً بنظام الحقلين الذي كان معمولاً به في بلاد الشام، حيث الزراعة بعلية تعتمد على مياه الأمطار. ويجب أن نشير في هذا السياق إلى أن رسوم الرعي هذه لم تكن تجبى من أصحاب القطعان الذين يرتادون المراعي الطبيعية فقط، والتي لم تكن خاضعة للسيد الإقطاعي، بل كانت تظل أيضاً مشاعاً يرتفق به جميع الناس، وذلك عملاً بالمبدأ الإسلامي الذي يجعل الناس شركاء في ثلاث هي الماء والكلأ والنار؛ أي الينابيع والمراعي والغابة، أو ما يسميه أهل فلسطين وبلاد الشام الأحراج. وأكد المسح العثماني الأول، الذي أشرنا إليه آنفاً، أن رسوم الرعي كانت موجودة في عهد العثمانيين الأوائل، وكانت جزءاً من الموروث الضريبي المملوكي. وكانت مقادير هذه الرسوم تحدد بناء على عدد رؤوس الماشية في القطيع. أمّا رسوم المصائد فالمقصود بها الرسوم التي يدفعها صيادو الأسماك من البرك والبحيرات والأنهار. وقد اشتهر في فلسطين بحيرة طبرية، وفي سورية حوض العاصي وبحيرة حمص.(٥٢)

وقبل أن ننهي عرض هذه الرسوم والضرائب والالتزامات التي أثقلت كاهل الفلاح في ظل النظام الإقطاعي المملوكي، لا بد من أن نشير إلى موضوع آخر كان يشكل عبئاً إضافياً يزيد في إرهاق الوضع الاقتصادي للفلاحين من أهل القرى، والذي كان إحدى النتائج المباشرة التي تولدت من ثقل عبء الضرائب التي تحملوها. فعندما تضاءلت حصة الفلاح من محصول أرضه حتى إنها لم تعد كافية لسد حاجاته اليومية، فإن عدداً لا يستهان به من الفلاحين، إن لم يكن الفلاحون جميعاً، لم يكن قادراً على توفير قدر كاف من البذور لبذرها في حقوله عند بداية موسم البذار الجديد. فتولت المؤسسة الإقطاعية مهمة توفير حبوب البذار اللازمة، وهي التي أطلق عليها اسم التقاوي. وكانت الدولة تضع في تصرف السيد الإقطاعي الكمية اللازمة من التقاوي كي يوزعها على الفلاحين التابعين لإقطاعه، لكنه كان يتقاضى عنها فائدة سنوية بمقدار ١٠٪ يأخذها لنفسه، لأن الدولة كانت تقدم هذه التقاوي على سبيل الإعارة المستردة، ولم تشترط أخذ فائدة عنها. فكان الفلاح يضطر عند انتهاء الموسم إلى أن يعيد ما استقرض من بذار، مضافاً إليه الفائدة التي تقاضاها الأمير الإقطاعي.[٥٣]

النظم الإقطاعية تضرب في المدن

إذا كانت القرية الفلسطينية هدفاً لطغيان أمراء الإقطاع، وإذا كان فلاحو القرى وجهدهم وعرقهم هدفاً لاستغلال الإقطاعيين المماليك البشع، فإن أهل المدينة الفلسطينية كانوا هم أيضاً هدفاً سهلاً لكثير من المظالم التي صبتها على رؤوسهم صباً فئة أُخرى من كبار موظفي الإدارة المملوكية. فلم يفوت هؤلاء الأمراء المماليك، الإداريون منهم والنواب والولاة خاصة، فرصة إلاّ واغتنموها بهدف جمع ما يستطيعون جمعه من أموال الناس قسراً ومن دون وجه حق، مستغلين، لبلوغ هدفهم، نفوذهم السياسي من جهة، ومستفيدين من ضعف حكومة السلاطين المركزية في القلعة في القاهرة من جهة أُخرى.

وكان من أبرز مظاهر هذا الاستغلال إلزام التجار وأهل الأسواق أو أصحاب الورش بشراء إحدى السلع الضرورية، ولا سيما إحدى السلع الغذائية الأساسية، بسعر باهظ يحدده الأمير المملوكي صاحب النفوذ الممسك بزمام السلطة في تلك الناحية. وقد عرفت هذه الظاهرة باسم «الرمي» أو «الطرح»، كانت شهدتها أسواق المدن الفلسطينية، كما أسواق أُخرى في مدن بلاد الشام المركزية، خلال الربع الأخير من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي بعد أن كانت انتشرت في أسواق القاهرة والإسكندرية منذ أكثر من قرن خلا قبل هذا التاريخ. فقام بعض السلاطين بوضع

تسعيرة جبرية لبعض السلع التي شح توفرها في الأسواق، وأجبروا التجار والمتسوقين على العمل بها، وألزموا محتسب الأسواق بممارسة نفوذه وصلاحياته لفرض التعامل بالسعر الإجباري المفروض.(٥٤)

وإذا كان وضع التسعيرة الجبرية في أسواق مصر، قاعدة الدولة المملوكية، يصدر عن المقر السلطاني، فإن فرض ذلك في الأقاليم والنواحي في بلاد الشام كان يتم من جانب أحد موظفي السلطان وبمبادرته الشخصية. وهذا ما حدث في فلسطين في إبان سلطنة الأشرف قايتباي (٨٧٢ - ٩٠١هـ/ ١٤٦٧ - ١٤٩٦م). فيروي القاضي الفلسطيني مجير الدين الحنبلي العليمي تفصيلات ما جرى في هذا الشأن سنة ٨٩٥هـ/ ١٤٩٠م، إذ وصل إلى مدينة القدس رسول من طرف الأمير أقبردي، الذي كان يشغل منصب الدوادار الكبير، وكان يحمل معه مرسوماً أصدره الأخير يأمر فيه بأن يباع محصول زيت الزيتون، الذي أنتجته معاصر الزيتون في ناحية جبل نابلس في ذلك العام، لعامة المستهلكين في المدينة، المسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء، بتسعيرة جبرية كان حددها هو نفسه وجعلها ١٥ ديناراً ذهبياً عن كل قنطار من الزيت. وكانت هذه التسعيرة الإجبارية تزيد ما بين ثلاثة وأربعة أضعاف على سعر الزيت المتداول في الأسواق. ولعل من الجدير بالذكر في هذا السياق، أن خطوة الدوادار الكبير تلك كانت بتشجيع من الأمير المملوكي دقماق الإينالي، الذي كان يتولى في تلك السنة منصب نائب القدس. وكان النائب في هذا الموقف مدفوعاً بمشاعر النقمة والحنق التي استبطنها ضد رعاياه أهل نيابة القدس، عقاباً لهم على الشكاوى التي رفعوها ضده إلى السلطان؛ وهو ما دعا الأخير إلى إرسال لجنة تحقيق رسمية تبحث في هذه الشكاوى، فأخضعت النائب لتحقيق متواصل. فزَيّن النائب دقماق للدوادار أن يصدر ذلك المرسوم لينتقم من أهل القدس ويحاسبهم على ما فعلوه ضده.

وإحكاماً لتنفيذ الخطة وتطبيقاً لأحكام المرسوم الإداري، أرسل الدوادار الكبير وكلاءه إلى ناحية جبل نابلس، حيث ضبطوا كميات الزيت الفائضة عن حاجة الناس، والتي جرت العادة أن تباع لتجار القدس وأصحاب مصانع الصابون في كل من الخليل والرملة ومدينة غزة، ثم منعوا تجار نابلس من بيعها لأي جهة أخرى وأحكموا قبضتهم عليها. بعد ذلك تعاون رسول الدوادار، الذي حمل مرسومه، مع النائب دقماق فأعدا قوائم بأسماء التجار وأصحاب مصانع الصابون وكل الباعة والموزعين في الأحياء، ثم استدعي أعيان المدينة ووجهاء الحمائل وشيوخ الحارات، وأُمروا بشراء الكميات التي حددت لكل جهة وبالتسعيرة الجبرية التي حددها المرسوم. فكان بعضهم يُجبر على شراء الكمية المقررة عليه حتى لو كانت تفوق حاجته وبالسعر المفروض الذي زاد أضعاف قدرته على الدفع. وعندما كان يبدي أمثال هؤلاء

معارضته على شراء ما تقرر عليه، كان يتعرض لوسائل التعنيف والإكراه، بل أحياناً للضرب المبرح إلى أن يذعن ويستسلم. أمّا الأشخاص الذين تخلفوا عن الحضور، فقد أرسلت قوات من الشرطة لجلبهم من بيوتهم بالعنف والإكراه، فاقتحمت المنازل والبيوت وصودرت الأمتعة والأموال. وأمّا من لم يجدوا في منزله أثاثاً أو متاعاً فقد ألقوا القبض على زوجته وحريمه؛ واقتيدت الحرائر إلى سجن المدينة واحتجزن رهائن إلى أن تدفع الأموال المطلوبة من أزواجهن أو أولياء أمورهن، ومن لم يظفروا بزوجته احتجزوا بعض أهله وأقاربه، ومن لم يكن له أقارب في المدينة احتجزوا جاره. فيروي القاضي العليمي في هذا الصدد أنهم طلبوا أحد التجار فلم يجدوه، فلمّا عادت الشرطة وبلّغت النائب بأنه غير موجود، طالب بإحضار زوجته، وحين عادوا بعد أن لم يجدوها طلب أحد أقاربه، وعندما قيل له إن لا أقارب له في البلد، طالبهم بإحضار أحد جيرانه، وحين علم بأنهم فروا واختفوا، طلب منهم أن يسألوا عمن كان يجالسه، فذهبوا وأحضروا أحد جلسائه. وعندما حضر ألزموه بدفع ثمن الزيت الذي تقرر على ذلك التاجر.

وعلى هذا المنوال استمرت هذه الحملة طوال شهر كامل، ذاق الناس خلالها ألواناً من الإهانة والتعذيب وهتك الحرمات ما ليس لهم عهد بمثله. فاضطر كثيرون ممن لم تتوفر عندهم الأموال اللازمة لدفع ثمن الزيت، الذي رُمي عليهم، إلى بيع ثيابهم وأثاث بيوتهم وأمتعتهم بأبخس الأثمان. وبعد أن اكتملت الحملة باع الناس ما رمي عليهم من الزيت بما لا يزيد على دينارين ونصف دينار إلى ثلاثة دنانير للقنطار الواحد، بعد أن كانوا دفعوا في كل قنطار ١٥ ديناراً. وبعد أن فرغ الدوادار الكبير من حملة الزيت في مدينة القدس، أمر رجاله بأن يشرعوا في حملة مماثلة لرمي الزيت على أهل الخليل.(٥٥)

وفي سنة ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢ - ١٤٩٣م، تكررت عملية رمي الزيت في مدن فلسطين. فقدم الأمير السيفي قانصوه مدينة القدس يحمل منشوراً أصدره الدوادار الكبير لرمي ما تحصّل من منتوج الزيت في جبل نابلس على أصحاب معامل الصابون في المدينة، وحدد المنشور التسعيرة الجبرية ذاتها التي حددت في المرة السابقة، وهي ١٥ ديناراً للقنطار. وكي يلزم أصحاب مصانع الصابون بشراء الكمية المطروحة عليهم، وليسد عليهم منافذ التهرب والتحايل، أرسل رجاله وأعوانه فختموا على مخزون الزيت في المصابن كي يمنعهم من استعماله. وكانت الحملة هذه المرة مقصورة على أصحاب معامل الصابون من دون غيرهم من التجار وعامة الناس. وعلى الرغم من ذلك ما إن سمع الناس ببدء هذه الحملة حتى ترك كثيرون منهم متاجرهم ومنازلهم وخرجوا من المدينة نجاة بأموالهم وأعراضهم. فأمر وكيل الدوادار بالمنادين

فخرجوا يعلنون على الملأ أن الحملة لن تطال إلاّ أصحاب المصابن كي يبعثوا الطمأنينة في النفوس.

وعلى غرار ما حدث في المرة السابقة، فقد بدأت حملات المداهمة والقبض على أصحاب المصابن الواحد بعد الآخر كي يدفعوا أثمان ما تقرر عليهم من الزيت، مع ما رافق ذلك من الضرب والإهانة وانتهاك الحرمات. وعلى الرغم من القسوة التي نفذت فيها هذه الحملة، فإنها كانت أقل عنفاً وشراسة من السابقة، لأن نائب المدينة هذه المرة، الأمير جان بلاط، كان أرفق برعيته من سلفه النائب دقماق الإينالي.

وشملت حملة رمي الزيت في هذا العام القدس والخليل والرملة ومدينة غزة. فطرح على أهل الحرمين الشريفين، القدس والخليل، ١٥٠٠ قنطار، خصص لمدينة الخليل منها ١٦٠ قنطاراً، بينما فرضت أغلبية الكمية على القدس. أمّا تجار مدينة غزة فقد طرح عليهم ١٠٠٠ قنطار، بينما لم تزد حصة الرملة على بضع مئات.(٥٦)

ثم طرح منتوج زيت جبل نابلس مرة ثالثة، سنة ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤ - ١٤٩٥م، على ثلاث مدن فقط، وذلك على ما جرت عليه العادة في المرتين السابقتين. فخصص لأهل الحرمين الشريفين ٩٠٠ قنطار، ولأهل الرملة ٢٠٠ قنطار. وقبل أن تنتهي حملة الطرح هذه صدر مرسوم جديد يقضي بإضافة ٣٠٠ قنطار وزعت على أهل المدن الثلاث. ولمّا عرض الزيت للبيع في الأسواق تدنت أسعاره كثيراً، فبيع القنطار الواحد بأقل من نصف ثمن الشراء.(٥٧)

شمولية ظاهرة الرمي/ الطرح

إذا كانت الأسواق في المدن الفلسطينية ابتليت برمي زيت الزيتون، فقد عرفت أسواق المدن الكبرى في أقاليم مصر وبلاد الشام ظاهرة الطرح لسلع استهلاكية أُخرى شملت تقريباً كل السلع الغذائية الضرورية، مثل القمح والأرز والسكر والتمور والعسل والتوابل والفراريج واللحوم والأغنام والماعز والجمال، وكذلك بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، كالملابس والصابون. وكان من أبرز المدن التي تعرضت لهذا مدينتا القاهرة ودمشق.(٥٨)

ويروي ابن طولون أخبار بعض حالات رمي السلع على تجار مدينة دمشق وأسواقها خلال الربع الأخير من القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر. فيذكر أنه تم طرح السكر في أسواق دمشق بضعف السعر المتداول سنة ٨٨٦هـ/ ١٤٨١م. وقد أثارت هذه الخطوة تذمر التجار واحتجاجهم حتى إنهم رفعوا شكواهم إلى السلطان في القاهرة. ولمّا أصدر السلطان مرسوماً يأمر فيه بإنصاف التجار في دمشق وإزالة ما لحق

بهم من الغبن، تجاهل نائب الشام هذا المرسوم. وفي سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٨ - ١٤٩٩م، طرح نائب دمشق إبلاً غنمها من قبيلة آل مري، التي تمردت عليه، بسعر مضاعف عن السعر الجاري. وفي سنة ٩٠٧هـ/١٥٠١ - ١٥٠٢م، طرحت في الأسواق أعداد من رؤوس الماعز المسروقة بالتسعيرة الجبرية. وعندما صادر نائب دمشق كميات كبيرة من الصابون من مخازن شيخ عربان وادي البقاع، الشيخ ابن الحنش، قام برميها على تجار مدينة دمشق بسعر فاحش وألزمهم بدفعه.[٥٩]

وكانت ظاهرة الرمي/الطرح ظهرت، أول ما ظهرت، في أرض العراق أيام سيطرة ملوك المغول من الخانات عليها بعد سقوط بغداد في أيديهم، أي بعد منتصف القرن الثالث عشر. ولم يكن سلاطين المماليك هم الذين اخترعوها. وبعد أن تجذرت وتفشت في العراق انتقلت إلى الأقاليم المجاورة التي كانت تحت حكم المماليك. فكان أول من مارسها في دمشق الأمير حسام الدين لاجين المنصوري، نائب المملكة في الشام، أيام السلطان قلاوون الألفي سنة ٦٨٨هـ/١٢٨٩م. ثم تسربت عدوى هذه الظاهرة بعد ذلك إلى سلاطين المماليك فتبناها بعضهم ومارسها. ولمّا تولى الأمير هبة الله بن أبي الزهر بن حشيش، الذي كان اعتنق الإسلام، والذي كان يلقب بالنشو، منصب الوزارة في ديوان السلطان في القلعة، قبيل منتصف القرن الثالث عشر، جعل من الرمي مؤسسة شبه ثابتة لتصبح في تصرف السلاطين، لكنها ما لبثت أن ألغيت بمرسوم سلطاني أصدره السلطان الناصر محمد بن قلاوون. ومع ذلك استمر بعض السلاطين في ممارستها ولم يحترموا المرسوم. ففي سلطنة برسباي (١٤٢٢ - ١٤٣٨) استؤنف العمل بأسلوب الرمي، الذي صار منذ هذه الفترة ظاهرة مألوفة في ظل الاقتصاد الإقطاعي المملوكي، ولم يعد مقصوراً على السلاطين وحدهم، بل أخذ يمارسه النواب والولاة وأصحاب النفوذ من كبار موظفي الدولة، حتى بات أحد المصادر الرئيسية التي يرتكز عليها دخل خزينة السلطان، المعروفة باسم الديوان المفرد.[٦٠]

السياسة الضريبية في دولة المماليك

كان دخل الدولة، أو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً الدخل القومي في العهد المملوكي، نهباً تتقاسمه القوتان المهيمنتان اللتان شكلتا الهيكلية العامة لحكم المماليك، وهما: الجهاز الإقطاعي المؤلف من أمراء العساكر المماليك، والذي شكل قاعدة الهرم للنظام الإقطاعي؛ ومؤسسة السلطنة وباقي المؤسسات الإدارية والعسكرية والمالية المرتبطة بها. وبعد أن تناولنا فيما سبق، وبشيء من التفصيل، حصة جهاز

الإقطاع العسكري من ذلك الدخل، سنتناول فيما يلي ما كانت تناله مؤسسة السلطنة والأجهزة المرتبطة بها من نصيب فيه، وكان يصب في الخزينة المركزية، خزينة السلطان، عن طريق الضرائب التي تجبى من الجهات المتعددة، والتي درجت الحوليات المملوكية على تسميتها المكوس.

مكوس السلطان

بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه السلطان من نصيب من المنتوج الزراعي والموارد الأُخرى المتصلة به، والذي نصت عليه مناشير الإقطاع الممنوحة للأمراء، وحددت مقاديره ونسبته، فقد اشتملت حصة السلطان من الدخل القومي على قائمة طويلة ومتنوعة من الضرائب التي كانت تجبى من التجار وسكان المدن ومرتادي الأسواق من العامة سواء كانوا من أبناء العشائر، أو أهل القرى، أو غيرهم من المسافرين والزائرين من الرعايا الأجانب، أو رعايا الدولة المحليين. وكانت هذه الضرائب من التنوع والاختلاف بحيث كانت متصلة بمختلف مجالات حياة الناس، من مأكل ومشرب وملبس، وما كان له صلة بمعاملاتهم اليومية من بيع وشراء ومناسبات اجتماعية، كالأفراح والزواج وحياة اللهو والغناء وحب الشهوات. ولم تترك تلك المكوس جانباً من جوانب حياة الناس إلاّ تناولته، فلم تكتف بالأحياء حتى طالت الأموات.

فها هو مؤرخ العهد المملوكي العلامة أحمد بن علي المقريزي، وعند حديثه عن الروك الناصري الذي أجراه السلطان الناصر محمد في مصر بعد أن أتم الروك الشامي، يذكر بضعة عشر من هذه المكوس التي كانت تجبى قبل الروك، فرسم الناصر محمد بإبطالها. وكانت هذه القائمة، بطبيعة الحال، قائمة جزئية لم تشمل كل المكوس، ولم تتضمن سوى ١٦ مكساً من مجموعها الكلي الذي بلغ بضع عشرات.(٦١) وفي موضع آخر يشير المؤرخ نفسه إلى موارد الخزينة المملوكية المركزية، فيذكر صنفين من المال الذي تتغذى به خزينة السلطان: الأول، هو المال الخراجي؛ أي تلك الضرائب القائمة على أسس شرعية قديمة منذ أيام دولة الراشدين. أمّا الثاني، فهو «المال الهلالي» الذي كان يجبى مشاهرة على مدار أشهر السنة من دون أن يعتمد على أسس شرعية إسلامية، وكان عبارة عن ضرائب مُحْدَثة فرضها ولاة السوء تعسفاً ومن دون وجه حق، وهي نفسها الضرائب التي أطلق عليها اسم المكوس في إبان العهد المملوكي.

ومن الجدير بالذكر أن أصناف «المال الهلالي» لم تكن من اختراع دولة

المماليك، وترجع بداياتها إلى عهود إسلامية سابقة لعهدهم، كتلك الضريبة التي فُرضت على الحوانيت في عهد مبكر من التاريخ العباسي، وبالتحديد سنة ١٦٧هـ/ ٧٨٣ - ٧٨٤م، في خلافة أبي جعفر المنصور، أو كتلك الضريبة التي أحدثها والي الخراج في مصر العباسية، أحمد بن محمد بن المدبر، بعد سنة ٢٥٠هـ/ ٨٦٤ - ٨٦٥م، والتي فُرضت على مراعي الماشية ومصائد الأسماك، وسميت المراعي والمصائد. لكن استحداث هذا النوع من الضرائب التعسفية التي لا تستند إلى ركيزة شرعية جعلها ضرائب طارئة ليس لها صفة الديمومة والاستمرار. فعندما استقل أحمد بن طولون بولايتي مصر وبلاد الشام، سنة ٢٦٤هـ/ ٨٧٧ - ٨٧٨م، قام بإلغاء هذه الضرائب التعسفية المستحدثة. لكن مع قيام دولة الفاطميين في مصر، سنة ٩٦٩م، استؤنفت جباية مثل هذا النوع من الضرائب، وصارت تسمى مكوساً، ثم ظلت تجبى من دون انقطاع إلى أن تولى السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي حكم مصر والشام، فقام بإلغائها. لكن ما لبث أن أعيد فرضها من جديد بعد وفاته، إذ قام ابنه الملك العزيز عثمان، الذي ورث حكم مصر، بفرضها وجبايتها من الناس بعد أن أضاف إليها مكوساً جديدة وزاد في شناعتها. فبالغ الناس في إظهار المنكرات، ونشطت التجارة بالمشروبات الروحية، وكثرت معاصر النبيذ وفرضت عليها الضرائب الباهظة.

استمر الحال على هذا النحو أكثر من نصف قرن بعد ذلك. وعندما أزيل حكم الأسرة الأيوبية في مصر، وظهر الأمير معز الدين أيبك التركماني واستبد بحكمها سنة ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢ - ١٢٥٣م، لم يكتف بما كان مفروضاً من مكوس، بل أضاف إليها مكوساً جديدة. إذ قام وزيره، ابن صاعد الفائزي، بفرض أموال على التجار وذوي اليَسَار وأصحاب العقارات، وأضاف مكوساً أُخرى سميت «الحقوق والمعاملات». ولمّا تولى السلطان قطز الحكم من بعده أحدث أصنافاً جديدة من المكوس بحجة إعداد العساكر والجيوش لمواجهة غزو التتار الذين كانوا يتأهبون لغزو مصر بعد سيطرتهم على بلاد الشام. وعندما قام بالسلطنة الظاهر بيبرس، بعد أن اغتال السلطان قطز، أمر بإلغاء بعض هذه المكوس، ولم يشمل المرسوم الذي أصدره بهذا الخصوص كل أنواع الضرائب، لأن بعض السلاطين الذين تولوا السلطنة من بعده قام بإلغاء عدد مما كان تبقى منها. لكن السياسة الضريبية التي انتهجها السلاطين، الذين تعاقبوا على الحكم بعد الظاهر بيبرس، لم تكن سياسة ثابتة. صحيح أن توجههم العام كان يميل نحو تخفيفها، لكن ذلك لم يكن ينطبق عليهم جميعاً، إذ قام بعضهم بإعادة فرض المكوس أو جانب منها، بينما قام البعض الآخر بإلغاء بعضها، أو بتخفيف وطأة البعض الآخر.(٦٢)

الضرائب والمكوس
في فلسطين وبلاد الشام

عندما تحدث المقريزي عن المال الهلالي، الذي كان يتجسد في الضرائب التعسفية المحدثة التي صارت تعرف باسم المكوس، فإنه سمى أكثر من ٤٠ صنفاً منها كانت تجبى في البلاد المصرية. ولم يشر المقريزي، في الوقت نفسه، من قريب أو من بعيد، إلى تداول هذه الأصناف في بلاد الشام. لكن إغفاله عن ذكرها في هـذا الموضع لم يكن يعني أن تلك المكوس لم يكن معمولاً بها في الأقاليم الأُخرى الخاضعة لدولة المماليك.[٦٣] إذ نجده يشير في بعض مؤلفاته إلى وجود مثلها في بلاد الشام. وقد استطعت أن أحصي عدداً من تلك المكوس التي كانت تجبى في فلسطين وبلاد الشام في إبان الحقبة التاريخية التي تغطيها هذه الدراسة. وقد حصرتها في ١٠ أصناف فقط، لأن بعضها كان يأتي تحت أسماء متعددة، على الرغم من أن المسمى كان واحداً. ويجب ألاّ يغيب عن البال أن تلك الأصناف العشرة لم تكن تشكل إلاّ ربع الأصناف الضريبية التي أوردها المقريزي في قائمته المذكورة. ومن الطريف في هذا السياق أن نذكر أن قائمة الضرائب التي أحصيناها لم يذكرها المؤلفون في فصل مستقل خاص بها، وإنما ذكرت عرضاً هنا وهناك، عندما تناول مؤرخو الحوليات بعض الأنشطة والفعاليات التي كان يقوم بها بعض سلاطين المماليك. فكانت تذكر من جملة ما فعله هذا السلطان أو ذاك من أعمال البر والإحسان مع رعيته، وتصنف على أنها جزء من رصيده الخيري، أو على أنها دليل على تقواه وحسن سيرته. فكان هؤلاء المؤلفون يذكرون أن السلطان فُلان أصدر مرسوماً يأمر فيه بإبطال مكس كذا وكذا. وكانت هذه المكوس كالتالي:

(١) مكس القراريط

وهو رسم مالي كان يجبى من كل من باع عقاراً، داراً أو أرضاً. وكانت قيمته تساوي ٢٪ من ثمن العقار. وكان الموظف الذي يتولى جباية هذا المكس يسمى «شادّ القراريط»، وكذلك، على سبيل الاختصار، «القراريطي»، أي ذلك الموظف الذي يوكل إليه استيفاء القراريط (الحصة) الخاصة بالسلطان. وكان أول من فرض مكس القراريط السلطان الناصر محمد بن قلاوون،[٦٤] وورد ذكره سنة ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨ - ١٣٣٩م. إلاّ إنه لم يذكر ضمن قائمة المكوس التي ألغاها هذا السلطان سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥ - ١٣١٦م، والتي صدر قرار إلغائها بعد إجراء الروك الناصري في البلاد المصرية. ومما

كان يميز هذا المكس أنه كان مرتبطاً بعملية البيع نفسها، ولا يجبى إلاّ عند بيع العقار؛ والأنكى من ذلك أنه كان يجبى في كل مرة يباع فيها، حتى لو بيع العقار نفسه عدة مرات في الشهر الواحد. وكي تضمن الدولة تسديد هذا الرسم، اشترطت اللوائح والأنظمة أن يوقّع العدول (وهم نواب القاضي الشرعي) وثيقة البيع، ومن دون هذه التواقيع يظل البيع غير شرعي. ومن ناحية أُخرى اشتُرط على العدول ألاّ يضعوا توقيعاتهم إلاّ إذا رأوا الطبعة الدائرية الحمراء ظاهرة على وثيقة البيع. وكان ظهور هذه الطبعة دليلاً على أن الرسم دفع، ولذلك لم يجرؤ أحد من العدول على التوقيع من دون وجودها.

كان أول من ألغى مكس القراريط السلطان شعبان بن حسين، حفيد الناصر محمد، وذلك ضمن مرسوم سلطاني أصدره سنة ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦ - ١٣٧٧م، بعد أن استمر ساري المفعول عشرات الأعوام.

وكان سلاطين المماليك يجبون ضريبة أُخرى لها صلة بالعقارات والأملاك، وارتبط فرضها بأول سلطان مملوكي، هو معز الدين أيبك الدوادار، في سنة ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢ - ١٢٥٣م؛ وذلك عندما فرض وزيره ابن صاعد الفائزي ضريبة على الأملاك أطلق عليها اسم «التصقيع والتقويم». فكانت الجهة المشرفة على الضرائب تقوم بعملية إحصاء لبيوت الناس ومساكنهم من أجل تقويمها أو تقدير قيمتها وأثمانها، كي يتم تحديد نسبة الضريبة التي سيدفعها أصحابها للخزينة. ولم تكن ضريبة التصقيع من استحداث الوزير الفائزي، وإنما كانت قائمة أيام الفاطميين في مصر، وكان استحدثها الوزير الفاطمي مأمون البطائحي، سنة ٥١٨هـ/ ١١٢٤ - ١١٢٥م. ويبدو أنها كانت بين تلك المكوس التي كان ألغاها السلطان صلاح الدين، ولم يقم من جاء بعده من ملوك الأسرة الأيوبية بإعادة فرضها بقية فترة حكمهم في الديار المصرية.(٦٥)

(٢) مكس المغاني والأفراح

لم تكن تقام حفلة عرس تحييها إحدى المغنيات المحترفات بمصاحبة فرقتها الموسيقية من دون أن يدفع أصحاب العرس رسوماً لمتعهدة الغناء التي تضمن هذا النشاط الاجتماعي - الفني، والتي كان يطلق عليها اسم الضامنة. فكانت تتعهد بدفع حصة الخزينة مما تحصل عليه من رسوم حفلات العرس التي تجبيها من الناس. وكان الحد الأدنى لرسوم العرس الواحد يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ مثقالاً من الذهب، وذلك تبعاً لحالة أصحاب العرس الاقتصادية. فكان لا يسمح للمغنية وأعضاء فرقتها بإحياء حفلة العرس إلاّ إذا وافقت الضامنة على هذه المشاركة، فلا ينقر بدف ولا

يدق بطبل إلاّ بعد الحصول على إذن منها. ولم يكن يسمح للماشطة أن تنقش العروس أو تزينها قبل أن يدفع أصحاب العرس ما عليهم من رسوم. وكانت الضامنة تجبي رسوماً من المغنيات، بالإضافة إلى ما تجبيه من أصحاب العرس. وهنالك مبلغ مقطوع، أو تسعيرة كانت تدفعها المغنية عن كل ليلة تحيي فيها حفلة. وكان في تصرف الضامنة مجموعة من المراقبين أو المفتشين الذين يدورون على بيوت المغنيات كل ليلة للفحص والتحري. فمن لم توجد منهن في بيتها كانت تلزم بدفع المبلغ المستحق عليها، سواء غنت في تلك الليلة أو لم تغن، حتى لو كان غيابها عن البيت ناتجاً من وضع قهري اضطرها إلى الخروج.

وكان هذا المكس الذي يشار إليه في بعض المصادر باسم «رسوم المغاني»، من المُكوس التي أمر السلطان الناصر محمد بإبطالها في بلاد الشام. فبعد أن أتم عملية الروك في نيابة طرابلس، سنة ٧١٧هـ/ ١٣١٧ - ١٣١٨م، أصدر مرسوماً يقضي بإلغاء تلك الرسوم. ويبدو أن إلغاء هذا المكس لم يكن شاملاً كل النيابات والأقاليم، واقتصر على نيابة طرابلس فحسب؛ أو أن تطبيق هذا الأمر السلطاني لم يكن تطبيقاً حرفياً. فعاد السلطان شعبان بن حسين وأصدر مرسوماً يبطل فيه رسوم الأفراح. فأثار صدوره عاصفة من الاحتجاج من الأمراء الضامنين لهذا المكس، لأنهم رأوا فيه قطعاً لأرزاقهم، أو بالأحرى لأرباحهم، ثم أخذوا بممارسة الضغوط على السلطان لحمله على التراجع عن قراره. ولمّا علم قاضي قضاة بلاد الشام، الشيخ الفقيه برهان الدين ابن جماعة، بهذه الحملة التي بادر إليها الضامنون، امتنع من الجلوس في مجلس القضاء غضباً واستنكاراً لحملة الضغوط التي يمارسونها. وعندما وصلت أخبار هذا الموقف الذي وقفه قاضي القضاة، ابن جماعة، إلى مصر، تدخل قضاة القاهرة وفقهاؤها لدى السلطان وحملوه على إصدار مرسوم سلطاني يؤكد مرسومه السابق الذي كان قضى بإبطال تلك الرسوم. وكان الإبطال هذه المرة شاملاً مصر ونيابات بلاد الشام، وذلك سنة ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦ - ١٣٧٧م، وهذا ما يؤكد أن المرسوم السابق كان خاصاً ببلاد الشام فحسب.(٦٦)

(٣) رسوم البغاء

كانت هذه الضريبة بين المكوس التي شملها قرار الناصر محمد بالإلغاء والإبطال. ويجب أن ننبه إلى أن المقصود بإلغاء مثل هذا المكس لم يكن يعني إعفاء البغايا من دفع الضريبة على ممارستهن للفاحشة، وإنما يعني بالضرورة حظر نشاطهن وتجريد صاحبات هذه المهنة من الغطاء الرسمي. وكغيره من أنواع المكوس

تولى الإشراف على جبايته ممن يمارسن هذه المهنة متعهدون، وتسميهم المصادر الضامنين.

لم يكن السلطان الناصر محمد أول من أبطل هذا المكس، إذ كان أُبطل في وقت مبكر من عمر الدولة المملوكية سنة ٦٦٦هـ/ ١٢٦٧ - ١٢٦٨م، حين أصدر الظاهر بيبرسَ مرسوماً يقضي بمنع مختلف أنواع المنكرات، التي كان على رأسها منع النساء من ارتياد الخانات المعدة لممارسة البغاء في كل من بلاد مصر وبلاد الشام. وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من الأوامر السلطانية المتتالية بمنع ممارسة هذه المهنة فإن السماسرة والمقاولين والنساء المنخرطات في ارتكاب الفاحشة تحايلوا من أجل استمرارية هذا النشاط المريب. فتنظمت النساء اللواتي يمارسن البغاء في تنظيم شبيه إلى حد ما بالنقابة التي تدافع عن أعضائها، وتقدم لهن الحماية. وكان يقف على رأس هذا التنظيم امرأة عرفت باسم الضامنة. فعندما تلتحق المرأة الغاوية بهذا التنظيم وتدفع لرئيسته رسم العضوية المقرر، فإنها تكون ضمنت بذلك الحماية لنفسها، وضمنت كذلك حرية ممارسة هذه المهنة، فلا يجرؤ أحد على منعها أو التعرض لها، مهما تبلغ رتبته ومنزلته. شجع وجود مثل هذا التنظيم كثيرات من النساء على الانخراط في مهنة البغاء، التي لم تعد مقصورة على بنات الطبقات الدنيا من المجتمع المملوكي فحسب، بل انخرطت فيها أيضاً نساء ينتمين إلى الطبقات العليا، وأخذ يمارسها أعداد كثيرة من بنات الوجوه والأعيان.

استفحلت ظاهرة الدعارة المنظمة في القرى والأرياف خارج المدن، بعيداً عن عيون الرقباء ورجال الشرطة ومؤسسة المحتسب. فكانت تخصص لهذا النشاط إحدى حارات القرية، والتي كانت بإشراف وكيل يعاونه خفراء وحراس. فكان المعنيون يقصدون هذه الحارة في أي وقت شاؤوا. ليس هذا فحسب، فقد كان كل من يمر بهذه الحارة يُكره على ممارسة الزنا شاء ذلك أم أبى، رغب في ذلك أم لم يرغب. وإذا أراد هذا المار أن يحمي نفسه من ارتكاب هذه الخطيئة، كان عليه أن يدفع فدية عن نفسه تتمثل في دفع مبلغ من المال للمرأة البغي في تلك الحارة.[٦٧]

(٤) رسوم الخمور والمسكرات

عندما استولى السلطان صلاح الدين على مصر، أبطل كثيراً من المكوس التي كانت قائمة أيام الدولة الفاطمية، ومنها مكس النبيذ، الذي كان يطلق عليه في مصر اسم «المِزْر»، وهو النبيذ المستخرج من الذرة والشعير. وكان إبطال هذا المكس إنما يعني منع بيع النبيذ، ومنع تداوله بين الناس. وبعد وفاة صلاح الدين وانتقال الحكم

إلى ابنه العزيز عثمان، قام بإعادة المكوس التي أبطلها أبوه، فعادت الأمور إلى سيرتها الأولى، بل ازدادت قبحاً وشناعة. ويصف المقريزي ما آلت إليه الأمور في هذا الصدد بقوله: «وكان قد تتابع في شعبان أهل مصر والقاهرة في إظهار المنكرات، وترك الإنكار لها، وإباحة أهل الأمر والنهي لها. وتفاحش الأمر فيها إلى أن غلا سعر العنب لكثرة من يعصره، وأقيمت طاحون بحارة المحمودية لطحن حشيش المزر، ومنع المزر البيوتي ليتوفر الشراء في البيوت المحمية. وحملت أواني الخمر على رؤوس الأشهاد وفي الأسواق من غير منكر لها.»

استمر الوضع على هذا النحو إلى أن جلس الظاهر بيبرس على عرش السلطنة، فقام بإلغاء ضمان المزر ومتعلقاته، وصدر مرسوم بهذا الشأن سنة ٦٦٢هـ/ ١٢٦٣ - ١٢٦٤م، عندما كان السلطان في الشام وقبل عودته إلى القاهرة. وكان المرسوم ينص صراحة على إغلاق معاصر المزر وحوانيته، وحانات الخمور والشراب، وعلى منع الأموال المأخوذة من بيع الخمور من الوصول إلى بيت مال المسلمين. وفي سنة ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦ - ١٢٦٧م، أصدر مرسوماً آخر أمر فيه بمتابعة تنفيذ الأوامر التي اشتملها مرسومه السابق. وقد لُمست آثار هذا التشدد طوال أيام حكم الظاهر بيبرس، إذ أمر بشنق أحد مماليكه المقربين، سنة ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥ - ١٢٧٦م، وهو الطواشي شجاع الدين عنبر، لأنه ضبط وهو يعاقر الخمر. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن سياسة الظاهر بيبرس بهذا الخصوص شملت كل مملكته، مصر وبلاد الشام على حد سواء. ويؤكد بعض الروايات أن المشروبات منعت في نيابة دمشق/ الشام، وأريقت الخمور الموجودة في المخازن والحانات، وصدرت الأوامر بمنع إنتاجها.

بعد موت الظاهر بيبرس حدث نوع من التراخي لدى السلاطين الذين أعقبوه في الحكم، فعادت جباية رسوم أو مكوس الخمور. ونتيجة ذلك كان قرار السلطان الناصر محمد بإلغاء مكوس الخمور ضمن المكوس التي أبطلها.(٦٨)

(٥) مكس الغَلّة

كانت هذه الضريبة تجبى في الديار المصرية، وتسمى «مكس ساحل الغَلّة»، ومقدارها درهمان ونصف درهم عن كل إردب من الغلال يتم بيعه. فكانت الترتيبات تقضي بأن ينقل التجار الغلال إلى ساحل بولاق على نهر النيل، حيث يتم تفريغها في مخزن واسع عرف باسم «خُصّ الكيالة». وكان الموظفون والجباة يجلسون فيه ويقومون بجباية المكوس المقررة. ولذلك كان يحظر على التجار بيع الغلال، أو نقلها إلى مكان آخر غير خصّ الكيالة، ليظل بيعها تحت مراقبة الموظفين والجباة لضمان

تسديد الرسوم للخزينة. ولمّا أُجري الروك الناصري أبطلت مكوس الغلة هذه. لكن بعض السلاطين عادوا فأمروا بجبايتها، وزادوا في نسبتها، ومنهم السلطان قايتباي (٨٧٢ - ٩٠١هـ/ ١٤٦٧ - ١٤٩٦م). ولمّا جاء من بعده السلطان طومان باي أبطل هذا المكس. أمّا قانصوه الغوري، فأعاد المكس من جديد وزاد في نسبته وصار يجبى بالدرهم الفضي، ويؤخذ من البائع والمشتري على حد سواء، وأصبح يعرف باسم «الموجب».[٦٩]

وفي فلسطين وبلاد الشام لم يبطل الناصر محمد مكس الغلة، وظل يجبى من التاجر في أسواق دمشق حتى بعد الروك الناصري سنة ٧١٣هـ/ ١٣١٣ - ١٣١٤م. فلمّا حدث القحط سنة ٧٢٤هـ/ ١٣٢٤م، وعم بلاد المشرق وغيرها من الأقاليم والنواحي، وترافق ذلك مع إتلاف الجراد لزروع بلاد الشام وغلالها، أمّ التجار أسواق دمشق من كل ناحية يطلبون شراء القمح، فارتفع سعر الغرارة (تقدر بنحو ٢٠٠ كغم) إلى أن وصل إلى ٢٠٠ درهم، ثم تفاقم الوضع سوءاً وشحت الغلال في الشام حتى تم تدارك النقص باستيراد القمح من مصر، وكان ينقل بالسفن إلى ميناءي بيروت وطرابلس. وعندها فقط أخذت أسعاره بالهبوط. وعلى هذه الخلفية، أصدر السلطان مرسوماً يقضي بإلغاء مكس الغلة في الشام بعد أن كان يجبى ثلاثة دراهم عن كل غرارة من القمح. ثم أعيد مكس الغلال من جديد في فلسطين وبلاد الشام، كما يستدل على ذلك من قانون نامه العثماني، وهو مجموعة القوانين واللوائح المنقولة عن القوانين التي أصدرها السلطان قايتباي.[٧٠]

(٦) مكس القطن

اشتهر بعض المناطق في فلسطين بإنتاج القطن، وخصوصاً في سهل الحولة وسهل عكا. وكان القطن على ندرة إنتاجه في فلسطين وبلاد الشام يخضع لضريبة عند بيعه في الأسواق، ولا سيما القطن المغزول، سواء كان محلياً أو مستورداً. لكن السلطان الأشرف شعبان أصدر مرسوماً، سنة ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥ - ١٣٦٦م، يلغي بموجبه مكس القطن.[٧١]

(٧) مكس الغنم

كان كل رأس من الغنم يباع في أسواق فلسطين وبلاد الشام يخضع لضريبة يجبيها موظفو الخزينة، تبلغ أربعة دراهم ونصف درهم عن كل رأس. وكانت هذه الضريبة أقل من ذلك في البداية، إلاّ إنها كانت ترفع بالتدريج حتى بلغت الزيادة

ضعفي ما كانت عليه في الأصل. فلمّا استهلت سنة ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م، وعيّن الأمير سعد الدين ماجد ناظراً للدواوين في نيابة دمشق، حمل معه مرسوماً سلطانياً يقضي بخفض مكس الغنم إلى النصف، أي إعادته إلى ما كان عليه قبل إحداث الزيادات، ليصبح درهمين وربع درهم. وبعد شهر من هذا المرسوم أتبع بآخر خفض فيه المكس ليستقر على درهمين فقط عن كل رأس.(٧٢)

(٨) مكس الملح

كان هذا المكس محلياً وليس سلطانياً، إذ كان نائب بلاد الشام هو الذي يقره أو يبطله. ولم تشر المصادر، التي بين أيدينا، إلى التاريخ الذي فرض فيه ولا إلى قيمته. وأول إشارة وردت بشأنه كانت في سنة ٧٦٢هـ/ ١٣٦٠ - ١٣٦١م، حين أبطل نائب دمشق (ملك الأمراء)، الأمير علاء الدين، مكس الملح، ومكوساً أُخرى كانت تجبى في نيابة الشام.(٧٣)

(٩) مكس الموتى

لمّا استفحل وباء الطاعون الذي ضرب الشام ومصر وولايات المشرق سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م، وهو نفسه الطاعون الذي ضرب الدول الأوروبية وعرف باسم الموت الأسود، زادت حالات الموت في دمشق مقر نيابة الشام، حتى بلغت أكثر من ١٠٠ حالة يومياً. وكانت وطأة هذا الوباء هي الأشد في غزة في فلسطين، حيث أربى عدد الوفيات خلال شهر واحد على بضعة عشر ألف وفاة. وعندما كثرت الوفيات في دمشق وفي ضواحيها، تأخر الناس في إخراج موتاهم ودفنهم لا بسبب كثرتهم فحسب، بل أيضاً لأن كثيراً من العائلات الفقيرة كان عاجزاً عن تسديد الرسوم التي تؤخذ على الميت، إضافة إلى تكلفة التجهيزات الأُخرى. ولذلك رسم نائب الشام، الأمير سيف الدين أرغون شاه الناصري، بإبطال الرسوم التي تجبى من أولياء الميت على النعوش والحمالين والمغسّلين، ووقف نعوشاً كثيرة جعلها في تصرف الناس.(٧٤)

(١٠) مكس السجون

كان يجبى من كل شخص حكم عليه، أو اشتبه فيه، فأدخل السجن رسماً مقداره ستة دراهم، سواء قصرت مدة مكوثه فيه أو طالت. وكان المكس الذي أطلق عليه «مقرر السجون» هو غير الغرامة التي يغرمها المحكوم عليهم. وكان الخطأ أو الالتباس الذي قد يحدث في بعض الحالات عندما يوضع في السجن أناس أبرياء،

فلا يعفى هؤلاء من دفع هذا الرسم ولا يعاد إليهم إذا تبين أنهم أُدخلوا السجن خطأً. وكانت الإشارة الأولى التي وردت بشأن هذا الرسم، ذلك المرسوم الشهير الذي أصدره السلطان الناصر محمد، إذ أُدرج مكس «مقرر السجون» في قائمة المكوس التي أبطلها.[(٧٥)]

(١١) مكوس التجارة

جرت العادة أن تجبى المكوس على البضائع والسلع التي يحملها التجار عند نقاط العبور الحدودية الفاصلة بين دولة المماليك ودولة بني عثمان المجاورة. ولم تكن نقاط العبور، التي كانت تعرف بمحطات المكوس، نقاطاً ثابتة، إذ كانت تتغير وفقاً لتغير الخريطة السياسية بين هذين الجارين. فعندما كان النفوذ السياسي لسلاجقة الروم، ومن بعدهم لدولة بني عثمان، يتمدد جنوباً داخل بلاد الشام، كانت عملية التمكيس تجرى في مدينة حلب، وتشمل البضائع الواردة أو الصادرة من دولة المماليك وإليها. أمّا المعاملات التجارية مع الدول الأوروبية، فكانت تتم في مرافئ المماليك على ساحل البحر الأبيض المتوسط الشرقي، كالإسكندرية ودمياط في مصر، أو بيروت وطرابلس في بلاد الشام، بعد أن دُمرت الموانئ الساحلية في كل من فلسطين والجنوب اللبناني على يد سلاطين المماليك الأوائل، الذين حملوا لواء تحرير بلاد الشام من الفرنجة، كالظاهر بيبرس والمنصور قلاوون وابنه الأشرف خليل. وعندما كانت مملكة القدس اللاتينية لا تزال قائمة ولها حدود برية مع دولة الأيوبيين والمماليك، فقد كان التمكيس يتم عند بعض النقاط البرية على الحدود الفاصلة بين أرض الدولتين المتجاورتين، كما ذكر ذلك الرحالة العربي الأندلسي، ابن جبير، حين زار فلسطين وصادف ذلك وهو في طريقه خارجاً من دمشق ومتوجهاً نحو ميناء عكا.

وفي الأعوام التي سبقت رحيل الغزاة الصليبيين عن أرض بلاد الشام وفلسطين، والتي كانت أعوام هدنة بين الطرفين، ثم ما تلا ذلك بعد التحرير الشامل، كثر وصول التجار الإيطاليين من الجنويين والبنادقة والبيازنة، أي تجار بيزا، إلى الموانئ المملوكية وسفنهم محملة بالبضائع، فكان هؤلاء التجار يمكّسون في ميناءي بيروت أو طرابلس في بلاد الشام، وكان يشرف على العملية موظفون رسميون تابعون لنيابة الشام، فتجبى تلك المكوس لمصلحة خزينة النيابة في دمشق.

شملت المكوس كل السلع التجارية المتصلة بحاجات الناس اليومية. ومع ذلك نرى اختلافاً في قائمة هذه السلع بين إقليم وآخر وبين نيابة وأُخرى. وقد أورد الباحث الشامي محمد كرد علي قائمة بالسلع الخاضعة للتمكيس التي كانت شائعة في

نيابة حلب أيام المماليك. لكن تلك القائمة لم تكن تشمل كل السلع الممكّسة، وإنما اقتصرت على تلك التي صدرت مراسيم سلطانية بإبطالها، أو بتجميد العمل بها خلال القرنين الأخيرين من الحقبة المملوكية، القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أو التي ذكرتها تلك المراسيم التي نقشت على لوحات رخامية ثم ألصقت على واجهات المساجد أو بوابات الأسواق والقيساريات أو مداخل القلاع. فكان من السلع التي أعفيت من تلك المكوس سلع ذات صلة بالمأكل والمشرب والملبس، مثل: القمح؛ السكر؛ البيض؛ الزيتون؛ الكتان؛ الصباغ؛ السلاح؛ الملح؛ الجلود المدبوغة؛ القطن؛ القماش؛ الحناء؛ المسك؛ الزعفران.

ويورد محمد كرد علي قائمة السلع التي أعفيت من المكس في نيابة طرابلس. وبالنسبة إلى مدينة القدس فقد أشار إلى المراسيم السلطانية التي نقشت بشأن رفع المظالم التي ابتلى بها بعض الولاة أهل القدس وباقي سكان النيابة، كالمرسوم الذي أصدره السلطان جقمق العلائي ونقشه في رخامة علقت على الحائط الغربي للحرم الشريف بالقرب من باب السلسلة. وتحدثت الروايات عن مرسومين أصدرهما السلطان خشقدم الناصري (١٤٦٠ - ١٤٦٧) نقشا في رخامتين وأمر بتثبيتهما على جدران المسجد الأقصى.

لم يقتصر التمكيس على البضائع الواردة أو المصدرة فقط، بل شمل أيضاً السلع والبضائع المحلية التي يتاجر بها التجار العرب والمسلمون في بلاد الشام ومصر. فكان تجار كل من الشام وفلسطين القاصدون ببضائعهم مصر يمكسون في موضع قريب من القاهرة اسمه قطيا. وإمعاناً في التشدد في جباية المكوس من تجار المسلمين، أصدر السلطان برسباي مرسوماً، سنة ٨٢٩هـ/ ١٤٢٥ - ١٤٢٦م، يمنع بموجبه حجاج بلاد الشام من سلوك طريق الحج الشامي الموصل بين المدينة المنورة وبلاد الشام، بل أجبرهم على التعريج على القاهرة كي يتم تمكيس البضائع التي اعتادوا حملها وهم عائدون من الحج.[٧٦]

الفصل السابع

الثقافة وأحوال العمران أيام الأيوبيين والمماليك

تلقت الحياة الثقافية والعلمية في فلسطين ضربة قاضية جرّاء وقوعها في قبضة الصليبيين، إذ خلت المدن الفلسطينية من سكانها العرب والمسلمين وتعطلت مؤسساتها العلمية والثقافية؛ فمن لم يلق من أهل المدن حتفه في تلك المجازر البشرية، التي سبقت الإشارة إليها فيما سبق من فصول، أضحى فريسة الطرد والتشريد. فخلت المدارس والربط والزوايا من العلماء ومن طلاب العلم. وها هو الرحالة الأندلسي، القاضي أبو بكر ابن العربي، الذي مر بمدينة القدس في رحلته عائداً إلى بلده سنة ٤٩٣هـ/ ١١٠٠م، بعد أن مضى على سقوطها في يد الإفرنج أكثر من عام، يسجل النتائج المأساوية التي أفرزها الاحتلال خلال عام واحد ليس فقط بالنسبة إلى مدينة القدس، بل أيضاً بالنسبة إلى مدن فلسطين والمدن الشامية الأُخرى التي عانت مرارة الاحتلال، فيقول: «ولو شاهدتم الشام والعراق في عشر تسعين وأربعمئة، لوجدتم ديناً ظاهراً وعلماً وافراً، وأمناً متسقاً وشملاً منتظماً لا تمكن عبارة منه لبهرة حاله وزهرة كماله. فهبّت عليه من المقادير حَرْجَفٌ من شمائل وجوانب، فتركت الشام كأمس الذاهب، ومحت الإسلام عن المسجد الأقصى.»[1]

امتدت القطيعة بين كل من فلسطين وأهلها وبين الثقافة العربية أكثر من ثمانية عقود جثم خلالها الاحتلال الإفرنجي الصليبي على صدرها. ولمّا أزفت ساعة التحرير سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م، واسترد العرب مدينة القدس، انطلق مد الثقافة العربية الإسلامية بعد طول انحباس. فكانت تباشير هذه الانطلاقة تلك المؤسسات التعليمية والثقافية التي أمر السلطان صلاح الدين بإنشائها في مدينة القدس. فكان كل من المدرسة الصلاحية/ الناصرية والخانقاه والبيمارستان النواة الصلبة التي انبثقت منها الحياة الثقافية في بيت المقدس أولاً، ثم في باقي مدن فلسطين لاحقاً. وما إن وقّعت معاهدة الصلح بين الناصر صلاح الدين وملك الإنكليز ريتشارد قلب الأسد، والتي عرفت أيضاً عند بعض المؤرخين باسم صلح الرملة، في شعبان ٥٨٨هـ/ آب (أغسطس) ١١٩٢م، حتى أعطى شارة البدء بإقامة تلك المؤسسات بعد أن رتب أمر تمويلها ونفقاتها بشكل مستديم عن طريق تلك الأوقاف التي حبسها لينفق ريعها عليها.[2]

بعد موت صلاح الدين ترسّم ملوك بني أيوب وأمراء عساكرهم خطاه، وساروا على نهجه في إنشاء المدارس والربط والزوايا. وبرز بين هؤلاء الملوك، الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، بينما برز من القادة الأمير فارس الدين ميمونِ القصري، وعز الدين الزنجيلي، وحسام الدين الجرّاحي، وبدر الدين الهكاري، وأضرابهم. وكانت معالم هذه النهضة العلمية والعمرانية أبرز ما تجلت في الحرمين الشريفين: بيت المقدس والخليل. لأن حظ هاتين المدينتين من هذه المنشآت كان الأوفر، لا فقط بسبب القداسة التي تمتازان بها من غيرهما من المدن والبقاع، بل أيضاً بسبب استمرارية واستقرار الحكم الأيوبي فيهما قياساً بسيطرته القلقة المتأرجحة على باقي المدن الفلسطينية.(٣)

أحدث التوجه الإسلامي الذي تبناه صلاح الدين أصداء واسعة بين أوساط علماء المسلمين وفقهائهم في مختلف الأمصار الإسلامية، فأخذت أفواج العلماء من القراء والفقهاء والمحدثين والمتصوفة واللغويين والنحاة تتزاحم للالتحاق بالقائد الفاتح كي ينالوا شرف دخول القدس بمعيته. وقد أشار القاضي المؤرخ بهاء الدين ابن شداد إلى هذا الحشد من العلماء الذين شهدوا لحظة الفتح والتحرير فدخلوها مع الداخلين، فيقول في هذا المعنى: «وكان فتوحاً عظيماً شهده من أهل العلم خلق عظيم من أرباب الخِرَق والطُرُق. وذلك أن الناس لمّا بلغهم ما يسّره الله على يده من فتوح الساحل وشاع قصده القدس، قصده العلماء من مصر والشام بحيث لم يتخلف معروف من الحضور.» فصارت مدينة القدس بين عشية وضحاها كأنها خلية نحل، تعج بأهل العلم وطلابه، والكل يشغل وقته بالدرس والتحصيل والإملاء والاستملاء ينهل من ينابيع العلم والمعرفة. وقد رسم العماد الأصفهاني، كاتب السلطان وسكرتيره، صورة معبرة لهذا النشاط، حين ضمّن ذلك في إحدى الرسائل التي بعث بها السلطان إلى الخليفة في بغداد مبشراً بالفتح، إذ يقول: «فما ترى إلاّ قارئاً باللسان الفصيح وراوياً الصحيح، ومتكلماً ومتفحصاً عن مشكلة ومورداً لحديث نبوي وذاكراً لحكم مذهبي وسائلاً عن لفظ لغوي أو معنى نحويّ...»(٤)

ويلاحَظ أن النشاط العلمي والثقافي في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ فلسطين الأيوبية كان تمحور حول الموضوعات الإسلامية الدينية المحضة، كعلوم القرآن والحديث والفقه وعلوم العربية، لأن هَمّ صلاح الدين كان منصرفاً إلى إعادة تأكيد الهوية الإسلامية لفلسطين في المقام الأول، ومن ثم إلى تأكيد وإعادة ترسيخ مذهب أهل السنّة والجماعة الذي تزعزع بتأثير السياسة المذهبية للفاطميين التي حرصت على إفشاء الفكر المذهبي الإسماعيلي في فلسطين وبلاد الشام، وأحرزت نجاحاً مجزوءاً في بعض المناطق الفلسطينية، كمنطقتي بيسان وطبرية، وبعض نواحي الجليل الأعلى

المحاذي لمنطقة البقاع والجنوب اللبناني، مثلما أحرزت نجاحاً مماثلاً في مناطق الشام الأُخرى، كمناطق حلب واللاذقية وطرابلس وريف جبل اللكام.

وعلى الرغم من خلوص نية الأيوبيين وصدق عزمهم على النهوض بالثقافة الإسلامية وإعادة الوجه العربي الإسلامي إلى مدينة القدس وفلسطين، فإن مجمل ما أنجزوه من منشآت علمية وثقافية لم يكن يوازي حجم طموحاتهم في هذا المجال؛ وظلت منجزاتهم متواضعة تكاد تقتصر على المؤسسات التي أنشأها السلطان صلاح الدين، وتلك التي أنشأها ابن أخيه الملك المعظم عيسى الذي كان ملكاً في الشام وفلسطين. ويستطيع المتتبع لتاريخ أبناء الأسرة الأيوبية في هذه المرحلة أن يرجع قصورهم في تحقيق ما طمحوا إلى تحقيقه إلى أسباب ثلاثة: يتعلق أولها بقصر عمر دولتهم الذي لم يتجاوز ثلاثة أرباع قرن. ويرجع ثانيها إلى العلاقات المتوترة بين ملوك وأمراء هذه الأسرة طوال تلك الأعوام. أمّا ثالث هذه الأسباب فمتصل بمحدودية وضيق الرقعة الجغرافية التي بسطوا نفوذهم عليها في فلسطين، إذ لم تتعد هذه الرقعة بعض المناطق الداخلية من فلسطين، كغزة والخليل والقدس ونابلس، وبعض الأجزاء من الجليل الأعلى، علماً بأن سيطرتهم على هذه البقاع لم تتميز بالاستمرارية التاريخية. وكان تنازلهم عن مدينة القدس لمصلحة الإفرنج الصليبيين أكثر من مرة دليلاً على هشاشة قبضتهم السياسية على هذه البلاد.

الثقافة والعمران في العهد المملوكي

ورث سلاطين المماليك التوجه الإسلامي الذي وضع السلطان صلاح الدين الأيوبي لَبِنته الأولى. وعلى الرغم من أن كثيراً من جهود السلاطين المؤسسين الأولين كان منصباً على قضايا تحرير بلاد الشام من قبضة الصليبيين، فإنهم لم يدخروا وسعاً في ترسيخ الهوية العربية الإسلامية في فلسطين وبلاد الشام مثلما الحال أيضاً في مصر، فأكثروا من إنشاء المؤسسات العلمية والثقافية والمنشآت التعليمية الإسلامية. فكانت السياسة العمرانية عندهم تسير جنباً إلى جنب مع جهود التحرير، كما تبيّن من المنجزات المميزة التي بذلها الرعيل الأول من السلاطين، كالظاهر بيبرس والمنصور قلاوون الألفي وابنه الأشرف خليل، ثم من بعدهم الناصر محمد بن قلاوون.

ومما يميز النهضة العمرانية / الثقافية في هذا العهد أنها لم تكن مقصورة على السلاطين فحسب، بل ساهم فيها أيضاً نواب السلاطين في فلسطين وبلاد الشام. ونخص بالذكر في هذا الشأن نائب الشام (دمشق)، الأمير تنكز الحسامي، ونائب غزة، الأمير علم الدين سنجر بن عبد الله الجاولي، فقد فاق ما أنجزاه في مضمار

المشاريع العمرانية ما أنجزه السلاطين أنفسهم. ويجب ألاّ نغفل في هذا السياق عن الدور الذي أداه الأمراء المماليك وبعض الأعيان من كبار المحسنين والتجار في إنشاء المؤسسات والمشاريع الخيرية، كالمدارس والزوايا والأسبلة وغيرها من المرافق التي تعود بالنفع على جمهور المواطنين. وكما كان الحال أيام الأيوبيين فقد كرست هذه المشاريع للحرمين الشريفين، القدس والخليل، وإنْ لم تهمل المدن الأُخرى، كصفد وغزة والرملة ونابلس.

كانت المشاريع تتمحور حول توفير الخدمات الحياتية اليومية لأهل المدينة ولكل السكان خارجها؛ ولذلك نراها ذات صلة بتحسين أوضاع معاشهم في أكلهم وشربهم، في صحتهم وأبدانهم، في تعليمهم وعبادتهم. فأنشئت الأسواق والقيساريات، وأقيمت الحمامات والأسبلة، وأجريت مياه الشرب في قنوات مغطاة تصب في أحواض أو برك يسهل على الناس الاستفادة منها. وأقيمت المستشفيات والمصحات الجسمانية والنفسية، وأنشئت الخوانق والربط لإيواء العجزة والضعفاء. وأسست مدارس الصغار على شكل كتاتيب في الأحياء والحارات، وأقيمت المدارس للدراسات المتقدمة للكبار والبالغين لتدرّس فيها العلوم الدينية واللغوية والفقهية. ولتسهيل سفر الناس وضمان تنقلاتهم بنيت الجسور والقناطر والخانات، وأنشئت الزوايا للمتصوفة يمارسون فيها رياضتهم الروحية تقرباً إلى الله، وكذلك الجوامع تسهيلاً لأداء الفرائض الدينية.

الخدمات التعليمية

المدارس

ترتبط المدرسة، كمؤسسة للفكر المذهبي السياسي، بوزير السلاجقة نظام المُلْك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (٤٥٨هـ/ ١٠٦٥ - ١٠٦٦م)، الذي تولى منصب الوزارة للملك السلجوقي ألب أرسلان ولابنه ملكشاه من بعده خلال النصف الثاني من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وتزامن ظهور مؤسسة المدرسة مع استفحال نشاط فرق الباطنية من الطائفة الإسماعيلية الشيعية، التي كان يديرها داعي الدعاة الإسماعيلي من مقره في القاهرة الفاطمية، والتي كثفت نشاطها الإعلامي الدعائي في العراق وولايات المشرق ترويجاً لفكرها السياسي المذهبي، كخطوة تمهيدية لامتداد الحكم الفاطمي الإسماعيلي في هذا الإقليم. وبيّن الوزير نظام الملك الغرض السياسي الذي توخى تحقيقه عن طريق هذه المؤسسة من خلال جوابه للسلطان ملكشاه حين عاتبه على تبذيره أموال الدولة في الإنفاق على إنشاء هذه المدارس، إذ قال: «يا أبه أنا شيخ أعجمي... وأنت مشتغل بلذاتك منهمك في

شهواتك. وأكثر ما يصعد إلى الله معاصيك دون طاعتك، وجيوشك الذين تعدهم للنوائب إذا احتشدوا كافحوا عنك بسيف طوله ذراعان، وقوس لا ينتهي مدى مرماها ثلاثمئة ذراع... وأنا أقمت لك جيشاً يسمى جيش الليل. إذا نامت جيوشك ليلاً قامت جيوش الليل على أقدامها صفوفاً بين يدي ربهم، فأرسلوا دموعهم وأطلقوا ألسنتهم، ومدوا إلى الله أكفهم بالدعاء لك ولجيوشك. فأنت وجيوشك في خفارتهم وبدعائهم تثبتون وببركاتهم تمطرون وترزقون.»[(٥)]

كانت شبكة المدارس النظامية تنتشر في عواصم الأقاليم وكبرى مدنها، فذكر أنها أقيمت في: بغداد؛ بلْخ؛ نيسابور؛ هراة؛ أصبهان؛ البصرة؛ مَرو؛ آمُل؛ الموصل. وقيل إن نظام الملك أنشأ في كل مدينة من مدن العراق وخراسان مدرسة من هذا الطراز. وكانت المدرسة النظامية في بغداد أولى المدارس في هذه الشبكة، تولى بناءها رجل يعرف بأبي سعيد الصوفي بعد أن كلفه الوزير نظام الملك ذلك، فبدأ بتشييدها سنة ٤٥٧هـ/ ١٠٦٤ - ١٠٦٥م، وكان الفراغ منها بعد عامين، إذ استهل التدريس فيها. ومن أهم الترتيبات التي روعيت في شبكة المدارس النظامية أن المدرسة كانت توفر الدعم المالي اللازم لكل طالب وطالب ينخرط للدراسة فيها، إذ أطلق مصطلح «المعاليم» (المعلوم) على هذه المخصصات، واعتبرت المدرسة النظامية من هذا القبيل سبّاقة بين كل المدارس التي سبقتها. وشملت هذه المعاليم الجرايات (الرواتب الثابتة والكسوة والنفقات اليومية الجارية)، بالإضافة إلى توفير الخبز والأطعمة لكل طلبة العلم، حتى بات كل حامل علم أو كل طالب علم في بلاد الإسلام، من بيت المقدس غرباً حتى مدينة سمرقند فيما وراء النهر (نهر جيحون) شرقاً، على امتداد مسافة يستغرق قطعها ١٠٠ يوم، مديناً بالفضل لهذه المدرسة.

أمّا المدرسة بمفهومها العادي، بعيداً عن وظيفتها المذهبية الدعائية، فكانت أقيمت قبل عصر الوزير نظام الملك في أكثر من إقليم من الأقاليم الإسلامية. ويحضرنا في هذا السياق بعض المعاهد الخاصة بالدراسات المتقدمة كمؤسسة بيت الحكمة التي تأسست في بغداد أيام الخليفة هارون الرشيد وابنه الخليفة المأمون منذ نهاية القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي. هذا إذا استثنينا مؤسسة الجامع الأزهر في القاهرة التي أنشئت سنة ٣٥٩هـ/ ٩٧٠م. ثم تلا ذلك إنشاء بعض المدارس في الولايات الشرقية من بلاد الإسلام، كمدرسة ابن فورك، وكالمدرستين البيهقية والسعدية في نيسابور.[(٦)]

ومهما يكن من أمر، فإن سلاطين الأقطار الإسلامية حذوا حذو الوزير نظام الملك في إنشاء هذا النموذج من المدارس التي توفر التعليم المجاني لطلاب العلم مدعومة من خزينة الدولة. وبرز من هؤلاء السلطان نور الدين محمود زنكي الذي

أسس المدارس المماثلة في مدن بلاد الشام، وخصوصاً في دمشق وحلب وحماة وحمص وبعلبك والرحبة ومنبج. ثم اقتفى السلطان صلاح الدين الأيوبي آثار سيده نور الدين محمود زنكي، فأنشأ المدارس التي حملت اسمه في القاهرة والإسكندرية وبيت المقدس.

وعلى غرار ما فعل صلاح الدين، انتهج الملك المعظم مظفر الدين، حاكم أربيل، الإكثار من بناء المدارس ودور الأيتام ودور العجزة والأرامل في ولايته. وبعد موت صلاح الدين صار كل من سياسته العمرانية والتعليمية نموذجاً احتذاه من حكم بعده من أبناء الأسرة الأيوبية، حتى بلغ عدد المدارس التي أنشئت في دولتهم ما يربو على ٢٥ مدرسة انتشرت في مدن المملكة. ولمّا أفضت السلطة إلى السلاطين المماليك، سار هؤلاء على خطى من سبقوهم من ملوك بني أيوب؛ فأنشئت في مصر وبلاد الشام عشرات المدارس والربط ودور الحديث والبيمارستانات. فأحصي في دمشق وحدها ما يناهز ١٢٥ مدرسة، وفي مدينة القدس ما يقارب ٥٠ مدرسة، وفي القاهرة ٨٢ مدرسة. وبعد زوال الحكم المملوكي وقيام الحكم العثماني في فلسطين وبلاد الشام ومصر، انتقلت عدوى العمران إلى سلاطين بني عثمان، وتميز منهم بصورة خاصة السلطان سليمان القانوني.[٧]

المدارس في فلسطين

المدارس التي يجري الحديث عنها في هذا السياق هي ما يصح أن نسميها اليوم المدارس الثانوية، التي يلتحق الطالب بها بعد أن يكون أنهى مرحلة التعليم الابتدائية أو الإعدادية؛ وهي في بعض الحالات قد تكون في مستوى الكليات المعاصرة، وربما ترقى إلى مستوى الجامعات.

أمّا موضوعات التدريس في تلك المدارس، فكانت لا تخرج عن نطاق الموضوعات الإسلامية التقليدية. إذ كانت تنصب على دراسات القرآن الكريم ومتعلقاتها، كعلم التفسير وعلم القراءات القرآنية. ثم تتسع الدراسة لتشمل صنوف العلم الأُخرى، كدراسة الحديث النبوي والفقه والشريعة والسيرة النبوية وعلم التاريخ. وكانت اللغة العربية وآدابها وعلما الصرف والنحو ترافق مراحل التعليم كلها، لأنها كانت الأداة الأساسية لتعلم جميع العلوم في المدرسة الإسلامية. وكان الفقه الإسلامي خاصة يتناول مدارس الفقه المتعددة التي تشمل مذاهب أهل السنّة والجماعة الأربعة، وعلى رأسها المذهب الشافعي، ثم الحنفي، فالمالكي، فالحنبلي، من دون التطرق، بطبيعة الحال، إلى بعض المذاهب الأُخرى التي كانت أقل شيوعاً والأقل اتباعاً،

كمذهب الأوزاعي الذي كان له حضور ما في بلاد الشام، أو كالمذهب الظاهري الذي ظهر في الأندلس، ثم تفشى بين بعض العلماء في بلاد الشام، وبالتحديد في مدينة دمشق. أمّا المذهب الشيعي، الذي يسمى أيضاً المذهب الجعفري نسبة إلى الإمام العلوي جعفر الصادق، فلم يكن يدرّس في هذه المدارس في فلسطين ومصَر وسائر بلاد الشام التي كانت جزءاً من دولة المماليك، في حين أنه كان لا شك يدرّس في العراق وبعض الأجزاء من ولاية المشرق، كبلاد فارس وبلاد ما وراء النهر. وعلى الرغم من هذا الحظر شبه الرسمي على تدريس المذهب الجعفري في مصر وبلاد الشام، فإن بعض المدارس المتقدمة كان يفرد حيزاً كافياً لتدريس هذا المذهب، وينتدب لذلك الشيوخ والعلماء المتخصصين به، كي تكتمل الصورة الفقهية في الإسلام في أذهان طلاب الفقه والشريعة.(٨)

تمويل المدارس
ورواتب طواقم التدريس

عادة، يعتمد تمويل المدارس على مصدر دخل ثابت يدر عليها الأموال بشكل مستقل وغير مشروط. وقد تمثل ذلك في الأوقاف التي كان يسجلها المؤسسون ليحبس ريعها على هذه المؤسسة، والتي تغطي النفقات الجارية على المؤسسة ومرافقها المتعددة، بالإضافة إلى تغطية رواتب المدرسين والمعيدين وناظر المدرسة وباقي الموظفين الإداريين، وكذلك المخصصات المالية وغير المالية التي يتقاضاها طلبة المدرسة. فلدى مراجعة كتاب «الأنس الجليل» يجد المرء جرداً بأسماء مدارس مدينة القدس التي كانت أنشئت حتى الربع الأخير من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، مع تسمية الأوقاف التي حبست على كل مدرسة ومدرسة. وكان تحبيس الأوقاف على المدارس ترتيباً إسلامياً قديماً سبق العهد المملوكي، بل العهد الأيوبي بزمن طويل، كما أنه لم يكن ترتيباً مقصوراً على مدارس مصر وبلاد الشام فحسب، بل كان عاماً في أقطار المسلمين في المشرق أيضاً. وعندما زار الرحالة الأندلسي ابن جبير مدينة بغداد في الربع الأخير من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، أشار إلى هذه الحقيقة، فكتب يقول: «ولهذه المدارس أوقاف عظيمة وعقارات محبّسة، فتصير إلى الفقهاء المدرسين بها، ويجرون بها على الطلبة ما يقوم بهم.» ثم جاءت أقوال ابن بطوطة في القرن الرابع عشر لتؤكد دور الوقف في تمويل المدارس وغيرها من المؤسسات الخيرية في بلاد المشرق وبلاد الشام بصورة خاصة، فيقول في هذا الشأن: «وكل من انقطع بجهة من جهات دمشق، لا بد أن يتأتى له

وجه من المعاش. . . ومن أراد طلب العلم أو التفرغ للعبادة وجد الإعانة التامة على ذلك.»[٩]

أمّا الرواتب والمخصصات التي كان يتقاضاها المدرسون والمعيدون والطلبة فلم تكن ثابتة، وكانت مقاديرها تتغير بين حين وآخر، أو بين مدرسة وأُخرى. وأورد النويري، في هذا السياق، بياناً تفصيلياً يؤكد حقيقة التغير في مقادير الرواتب التي كان يتقاضاها المدرسون في المدرسة الشافعية في القاهرة. فعند تأسيس هذه المدرسة أيام السلطان الناصر صلاح الدين جعل راتب المدرس ٤٠ ديناراً كل شهر، بينما حدد لناظر المدرسة ١٠ دنانير شهرياً، و٦٠ رطلاً من الخبز في اليوم، بالإضافة إلى راويتين من الماء العذب. واستمر الحال على هذا المنوال حتى شغرت وظائف التدريس في المدرسة في سنة ما ولأسباب غير معلومة، إذ ظلت شاغرة ٣٠ عاماً، استعيض خلالها عن المدرسين بعشرة من المعيدين. وفي سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩ - ١٢٨٠م، استؤنف تعيين المدرسين، فانتدب لهذه المهمة أحد القضاة المتقاعدين، وتقرر أن يكون راتبه الشهري ٢٠ ديناراً، أي نصف الراتب الذي كان أقره مرسوم السلطان صلاح الدين. ولمّا تولى السلطان قلاوون الألفي الحكم عيّن الشيخ الفقيه برهان الدين السنجاري لوظيفة التدريس والنظر في ذلك سنة ٦٨٢هـ/ ١٢٨٤م، ثم رسم بأن يكون معلومه (راتبه الشهري) ربع ما كان رسمه السلطان صلاح الدين. وفي موضع آخر، يرسم الحافظ المؤرخ ابن كثير الدمشقي صورة لأحوال الرواتب لكل من المدرسين والمعيدين والطلبة في إحدى مدارس دمشق في القرن الرابع عشر (٧٦٧هـ/ ١٣٦٥ - ١٣٦٦م). ويتبين من هذا التقرير أن راتب المدرس لم يكن يتجاوز ١٠ دنانير، وبالتحديد ٨٠ درهماً في الشهر، بينما بلغ راتب المعيد ٢٠ درهماً، وتدنى معلوم الطالب الشهري حتى بلغ ١٠ دراهم فقط.[١٠]

من خلال هاتين العينتين عن وضع الرواتب التي كان يتقاضاها المدرس في مدارس القاهرة ودمشق، بل في مصر وبلاد الشام عامة، نلاحِظ تراجعاً لافتاً للنظر في حجم رواتب المدرسين والمعيدين ومخصصات الطلبة، وكان النقص كبيراً بحيث وصل إلى ربع الراتب الأصلي الذي كان يدفع أيام السلطان صلاح الدين. أمّا في مدارس دمشق فإن التراجع كان أكثر بحيث هبط الراتب عن مستوى ربع الراتب الأصلي.

انعكاسات تدني رواتب التدريس

لعل تدني رواتب التدريس وبشكل مطرد كان وراء تفشي ظاهرة التدريس في أكثر من مدرسة في آن واحد، إذ لم يعد الراتب الذي يتقاضاه المدرس يكفي لمؤونته

ومؤونة عياله، بل ربما لم يعد كافياً للحفاظ على مستوى الحياة التي اعتادها بعض المدرسين. وسجلت الحوليات والمصادر وبعض التراجم بعض الأمثلة التي تعكس وجود هذه الظاهرة بين ظهراني المدرسين. على سبيل المثال، كان الحافظ الفقيه أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي يدرّس في المدرسة الصلاحية والمدرسة التنكزية في مدينة القدس في الوقت نفسه، واستمر في ذلك إلى أن توفي وهو يشغل الوظيفتين معاً. وإذا لم تكن الفرصة سانحة للعمل في أكثر من مدرسة في المدينة نفسها، كان بعض المدرسين يضطر إلى العمل في مدرستين في مدينتين في آن واحد. وهذا ما حدث مع الفقيه فخر الدين ابن عساكر الذي كان يدرّس في المدرسة الصلاحية في القدس، وفي المدرسة التقوية في دمشق؛ ولذلك فإنه كان مضطراً إلى توزيع إقامته بين المدينتين كي يستطيع الاستمرار على رأس عمله فيهما. وإذا لم يتح للبعض فرصة التدريس في مدرستين، فإنه كان يشغل وظيفة أُخرى غير وظيفة التدريس، وكان مثل هذه المزاوجة بين وظيفة التدريس ووظيفة أُخرى يحدث بين الحين والآخر لبعض المدرسين في مدينة بيت المقدس، وخصوصاً وظيفة الخطابة، إذ كان القاضي ابن جماعة يدرّس في المدرسة الصلاحية، ويتولى، في الوقت نفسه، وظيفة الخطابة في المسجد الأقصى.(١١)

نواب التدريس والمعيدون

اعتاد بعض المدرسين الكبار ممن كان ينتدبهم السلاطين للتدريس في المدرسة الصلاحية في القدس، التلكؤ في التوجه إلى المدينة لمباشرة عملهم هناك، واعتادوا عوضاً عن ذلك إرسال من ينوب عنهم في مباشرة هذه الوظيفة. فعندما انتدب السلطان فرج بن برقوق الشيخ زين الدين أبي بكر القمني للتدريس في المدرسة الصلاحية في القدس ظل مقيماً بالقاهرة لم يبرحها إلى مدينة القدس، لكنه أناب عنه التدريس فيها الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الهايم، الذي استمر يدرّس بالنيابة إلى سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢ - ١٤١٣م، وظل إلى حين قدم الأمير نوروز، نائب دمشق، إلى القدس وعيّن للتدريس في المدرسة الشيخ الهروي بدلاً من القمني المذكور.(١٢)

لم تكن عملية التدريس مقصورة على المدرسين فقط، بل كان لكل أستاذ عدد من المساعدين يقل أو يكثر تبعاً لعدد طلابه وتعدد الموضوعات التي يقوم بتدريسها. وكان يطلق على هؤلاء المساعدين مصطلح المعيدين، وهو يحمل إلى حد كبير، بل إلى درجة التطابق، المعنى نفسه الذي يحمله مصطلح المعيد في الجامعات ومعاهد العلم المعاصرة. فكان المعيد يتولى مهمة الشرح وتفسير المحاضرة التي يلقيها

المدرس على طلابه، كما كان يزيل سوء الفهم الذي قد يعرض لبعض الطلبة وتسهيل استيعابهم للمفاهيم والصيغ الاصطلاحية المركبة، ثم يقوم بعملية إرشاد ببليوغرافية يحيلهم خلالها على مراجع ذات صلة بموضوع المحاضرة. ولمّا كان موضوع الفقه الإسلامي في المدارس يتناول مدارس الفقه الأربع، على مذاهب الشافعي والمالكي والحنفي والحنبلي، فقد خص كل مذهب منها بمدرس متخصص بأحكام هذا المذهب أو ذاك، وكان ذلك يقتضي أن يكون لكل مذهب معيد، أو عدد من المعيدين يعنون بشؤون الطلبة المتخصصين بدراسة هذا المذهب.

كانت وظيفة المعيد وظيفة رسمية سلطانية، فالسلطان هو صاحب الصلاحية في التعيين والعزل. وكان بعض أجنحة المدرسة يخصص لِسكن المعلمين والمعيدين والطلبة، وكانت إقامة هذه الكوادر وتغطية تكاليفها جزءاً من الخدمات التي تقدمها المدرسة مجاناً لا تتقاضى عليها أجراً.(١٣)

مدارس المدن الفلسطينية

كانت أغلبية المدارس التي أنشئت في المدن الفلسطينية قامت في إبان العهد المملوكي، وثمة عدد محدود فقط لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة يرجع إلى العهد الأيوبي. كما أن مدينة القدس هي التي استحوذت على اهتمام السلاطين في هذا الصدد. ويعود الفضل في معرفة أسماء هذه المدارس وأسماء مؤسسيها وتاريخ إنشائها إلى المؤرخ المقدسي الفلسطيني مجير الدين الحنبلي العليمي وإلى كتابه الوثائقي «الأنس الجليل»، الذي فرغ من تأليفه في أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي (٩٠٠هـ/ ١٤٩٥م). واعتماداً على ما أورده هذا المؤرخ، فقد أحصى الباحث الشامي محمد كُرد علي ٤٥ مدرسة كانت في مدينة القدس داخل الأسوار، بالإضافة إلى ٩ مدارس أُخرى كانت أنشئت في محيط المدينة خارج الأسوار. أمّا الباحث الفلسطيني خليل طوطح فأحصى ٤٩ مدرسة، وأحصى الباحث سهيل زكار ٣٦ مدرسة فقط، فضلاً عن المؤسسات الأُخرى التي كانت تقدم نوعاً آخر من الخدمات التعليمية، كدور القرآن والحديث والخوانق والزوايا والربط، والتي بلغت بضع عشرة مؤسسة.(١٤)

ولمّا كان اهتمام مجير الدين العليمي منصباً على بيت المقدس، فإنه صرف النظر عن المدارس والمنشآت التي أُقيمت في مدن فلسطين الأُخرى والتي كانت عامرة في عصره. فأسعفتنا مصادر وحوليات غير «الأنس الجليل» بمعلومات قيّمة عما كان في بعض هذه المدن من مدارس أو مؤسسات دينية شبه تعليمية. وفي هذا الصدد،

ذُكرت في مدينة نابلس مدرستان: أسس الأولى الشيخ عبد الحافظ بن بدران بن شبل المقدسي المتوفى في نهاية القرن الثالث عشر (١٢٩٨). أمّا المدرسة الثانية فأسسها القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله، الذي كان يشغل وظيفة ناظر الجيوش في الديار المصرية. وكان ابن فضل الله هذا نصرانياً من أقباط مصر اعتنق الإسلام وحسن إسلامه، وكان يكثر الزيارة للحرم القدسي، وعرف عنه إكثاره من المشاريع الخيرية في مصر وبلاد الشام والتي كان من جملتها المدرسة التي نسبت إليه في مدينة نابلس.[١٥]

أمّا في صفد فقد ذكرت المدرسة التي أنشأها الأمير سيف الدين أرقطاي بن عبد الله المنصوري الذي كان تولى منصب النيابة فيها خلال السنوات ٧١٨ - ٧٣٦هـ/ ١٣١٨ - ١٣٣٦م، في إبان السلطنة الثالثة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون. ووردت إشارة عند ابن قاضي شهبة إلى مدرستين أُخريين في صفد هما المدرسة الشهابية والمدرسة الشمسية، لم تفصح الرواية عن اسم مؤسسيهما أو تاريخ التأسيس.[١٦]

وأورد الرحالة المغربي ابن بطوطة ما يشير إلى وجود مدارس في كل من مدينة غزة والخليل، وكان التقى عندما زار المدينتين بعض المدرسين فيها.[١٧]

الخوانق والزوايا والربط

حفلت مدينة القدس في إبان هذه الحقبة من تاريخ فلسطين بمؤسسات دينية - خيرية، ساهمت في إرساء وتعميق التوجه الثقافي الإسلامي الذي اعتمده ملوك الأسرة الأيوبية ومن بعدهم السلاطين المماليك، والذي شكّل محوراً من محاور السياسة السلطانية الرسمية. لأن مثل تلك المؤسسات، وعلى الرغم من طابعه الديني الخيري، قام بدور تعليمي تثقيفي صار رديفاً للمدارس في تحقيق تلك السياسة وتوكيدها. وكانت الثقافة الدينية بلبوسها التصوفي هي التي استحوذت على نشاط هذه المؤسسات، بعد أن باتت ثقافة التصوف سمة العصر في مشرق العالم الإسلامي منذ مطلع القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. فكانت الخوانق والزوايا والربط هي المؤسسات التي رفعت راية هذه الثقافة. وكانت بداية ظهورها في ولاية خراسان وترانس - أُكسانيا التي سمّتها الرواية العربية التاريخية/ الجغرافية بلاد ما وراء النهر. وقد تأثر الطابع المميز لهذه المؤسسات إلى حد كبير بالتقاليد الدينية المحلية التي كانت تسود هذه الأقطار، ولا سيما التقاليد التي تميز الطقوس الدينية لدى أبناء العقيدة المانوية، أو بالأحرى تلك الطقوس التي يمارسها الزهاد من فرقة الكرّامية.[١٨]

ومع التمدد السياسي لنفوذ ملوك السلاجقة غرباً، وصلت هذه الظاهرة إلى بلاد

الشام، حيث أنشئت أولى الخوانق في أمهات المدن وخصوصاً في حلب ودمشق. وعندما تأسست الدولة الزنكية في أعقاب انهيار الإمارات السلجوقية في بلاد الشام ازداد النشاط لإنشاء المزيد منها. ولمّا قامت الدولة الأيوبية أحدث السلطان صلاح الدين نقلة نوعية جعلت من هذه المؤسسات الصوفية مؤسسات رسمية؛ إذ صارت الدولة، ممثلة بالسلاطين أو نوابهم في أقاليم البلاد، هي التي تبادر إلى إنشائها وتعيين شيوخها وإدارييها من النظّار. فقام السلطان صلاح الدين بإنشاء أول خانقاه في القاهرة، بعد أن قوض السلطة السياسية للفاطميين وألحق القطر المصري وأعاده إلى أحضان الخلافة السّنية العباسية في بغداد، بعد أن صارت مصر جزءاً من مملكة نور الدين زنكي.

عرفت الخانقاه الأولى في القاهرة باسم الخانقاه الصلاحية، على اسم مؤسسها صلاح الدين، ثم غلب عليها اسم خانقاه سعيد السعداء، لأنها أقيمت في الدار التي كان يملكها أحد كبار الموظفين في الدولة الفاطمية، عتيق الخليفة المستنصر، والذي اشتهر بلقبه سعيد السعداء. ويقول المقريزي في خبر إنشاء هذ الخانقاه: «فلمّا استبد الناصر صلاح الدين... بملك مصر بعد موت الخليفة العاضد... عمل هذه الدار برسم الفقراء الصوفية الواردين من البلاد الشاسعة ووقفها عليهم في سنة ٥٦٩ [١١٧٣ - ١١٧٤م]. وولّى عليهم شيخاً ووقف عليهم بستان الحبّانية.» ثم أردف مشيراً إلى أنها كانت أولى الخوانق في مصر.[١٩]

ولمّا تم تحرير مدينة القدس من قبضة الصليبيين، جعل صلاح الدين من مثل هذه المؤسسات ركيزة أساسية في سياسته لإعادة الهوية الإسلامية إلى مدينة القدس والأجزاء الأُخرى المحررة من فلسطين، بعد أن كانت الهوية العربية الإسلامية غيبت عن فلسطين، وخصوصاً عن مدنها، في إبان فترة الاحتلال الإفرنجي الصليبي. فبالإضافة إلى المدرسة الصلاحية، ذائعة الصيت، التي أنشأها في مدينة القدس، أمر بإنشاء أول مؤسسة صوفية في المدينة، في الدار التي كانت تعرف باسم دار البترك على مقربة من كنيسة القيامة، وصارت هذه المؤسسة تعرف باسم الخانكاه الصلاحية أو الرباط الصلاحي، إذ يترادف اللفظان في مصطلح ذلك العصر، وقرر في الوقت نفسه أن يوقف أوقافاً للإنفاق عليها.[٢٠]

شكلت الخانقاه الصلاحية نقطة الانطلاق في ترسيخ الثقافة الصوفية الإسلامية في فلسطين، بل صارت النموذج الذي حذا حذوه ملوك الأسرة الأيوبية ومن تلاهم في حكم فلسطين وبلاد الشام من سلاطين المماليك؛ يؤكد ذلك ما أورده صاحب كتاب «الأنس الجليل»، الذي ذكر أسماء ٢٨ زاوية و٨ رُبط وخوانق اثنتين أُخريين. لكن القوائم التي أوردها المؤرخ مجير الدين العليمي، لم تشمل كل المؤسسات الصوفية

في مدينة القدس، إذ إن ٩ رُبط أُخرى كانت قائمة في المدينة ورد ذكرها في وثائق الحرم الشريف. كما ذكرت أسماء أُخرى لخوانق لم يذكرها العليمي، كالخانقاه التنكزية التي كانت ملحقة بدار الحديث التي تحمل اسم الأمير تنكز، وأيضاً الخانقاه المنجكية على اسم منشئها الأمير سيف الدين منجك العلائي الذي كان يتولى نيابة صفد، وخانقاه ثالثة أمر بتأسيسها السلطان حسن ابن الناصر محمد.[٢١]

المؤسسات الصوفية وطبيعة خدماتها

كانت هذه المؤسسات على اختلاف أنواعها ومسمياتها، كما أسلفنا، تعبيراً عن التوجه الإسلامي الذي تبناه سلاطين المسلمين في هذه الحقبة من التاريخ. بل كانت هي الوسيلة المثلى لاحتضان شيوخ الصوفية العارفين وغيرهم من أولياء الله وأصحاب الكرامات ممن أشادت بفضلهم التقاليد الدينية الإسلامية، فكانت لهم الحظوة عند الخاصة والعامة، ونالوا احترام الحكام والشعب على حد سواء. ولذلك صار السلاطين والأمراء وأصحاب النفوذ يهيئون لهؤلاء وأضرابهم تلك الزوايا والربط والخوانق، يقيمون بها ويقدمون خدماتهم لمريديهم وروادهم ممن يسعون للانتفاع ببركتهم. وبالإضافة إلى هذه المنشآت التي وضعت في تصرفهم، كان السلاطين يخصونهم بالرواتب النقدية ويغدقون عليهم ما يحتاجون إليه من متاع ومؤن تنفعهم في ملبسهم ومأكلهم ومشربهم. ليس هذا فحسب، فإن هذه المؤسسات كانت توفر لكل من يلوذ بها كل الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها الإنسان في حياته اليومية. ولذلك ضمت المباني المخصصة لهذه المؤسسات الحمامات والمطابخ والأفران.

ولضمان استمرارية الخدمات التي تقدمها المؤسسة درج المؤسسون على تحبيس الأوقاف عليها، فكان ريعها السنوي يخصص لتغطية النفقات الثابتة والجارية عليها وعلى المقيمين بها. وبسبب طبيعتها الخيرية، كمؤسسة للبر والإحسان، كانت مفتوحة أمام جميع فئات الناس الفقراء والضعفاء، وكانت مأوى يلجأ إليه العجزة وفقراء الصوفية والغرباء، الذين انقطعت بهم السبل، وأبناء السبيل. ولم تكن هذه المؤسسات مقصورة على الرجال فحسب، بل كانت ملاذاً تأوي إليه النساء كذلك. إذ جعل بعضها للنساء خاصة، وكان يتولى مشيختها امرأة شيخة كي تصلح لاستقبال الأرامل والمهجورات والمطلقات من النساء، فتمكث الواحدة منهن في المؤسسة حتى تجد زوجاً أو تعود إلى حضن الزوجية إن كانت مهجورة. وقد أشار المقريزي إلى رباطين في مدينة القاهرة خصصا لهذه الغاية، هما رباط البغدادية ورباط الست. وكانت الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات تختلف بحسب كبر مساحة المؤسسة أو صغرها. فكان

عدد نزلاء خانقاه سعيد السعداء في القاهرة لا يقل عن ٣٠٠ رجل. ومع مرور الزمن تحولت مؤسسة الخانقاه/الزاوية/الرباط إلى مؤسسة رسمية، فلكل مؤسسة شيخ من أهل التصوف يضعه السلطان على رأس المؤسسة يسمى شيخ الشيوخ، وكانت المؤسسة عادة تحمل اسم هذا الشيخ. وكان لكل منها مسؤول إداري يسمى الناظر يعيّنه السلطان، وكان هناك موظف آخر يوكل إليه ترتيب طقوس الذكر التي تقام كل أسبوع.

أمّا المؤسسات الكبرى فكانت متعددة الأغراض، تقدم أنواعاً متنوعة من الخدمات، ففيها غرف للسكن والإقامة مع ما يلحق بها من خدمات ومنافع. وفي كل مؤسسة كان هناك خلوة يجلس فيها شيخ الشيوخ. وكان في بعضها قبة ومنارة للأذان وإقامة الصلاة، وكذلك مرافق للموتى. أمّا الجانب التعليمي الذي كانت تؤديه هذه المؤسسات فتمثل في وجود مدرسة داخلها، وكان السلطان يعيّن فيها مدرساً بوظيفة رسمية، عنده عدد من الطلاب كانوا يتلقون العلم مجاناً ويمنحون راتباً شهرياً نقداً وعيناً، على غرار طلاب المدارس العادية في ذلك العصر.(٢٢)

الترب والمشاهد والمزارات

كان هذا النوع من المؤسسات يساهم، لكن بشكل متواضع، في نشر الثقافة الإسلامية. وكانت التربة عبارة عن مبنى مقبب يقيمه أحد السلاطين أو الأمراء ليكون مدفناً له وأحياناً له ولأسرته. وبسبب مركزية القبة في الهيكلية الهندسية لهذا المبنى، فإنها صارت اسماً مرادفاً للتربة. وقد يكون حجم مبنى التربة كبيراً، بل ضخماً، يشتمل على عدد كثير من الأجنحة الفخمة التي اعتاد بعض السلاطين الإقامة بها أحياناً مصحوباً بحاشيته ومرافقيه وحرسه، فيمضي فيها عدة ليال. وهناك أجنحة أُخرى ملحقة بهذا المبنى تشتمل على المرافق اللازمة لنزول السلطان وإقامته. وكما كان هناك ترب خاصة بالسلاطين، فقد اعتاد بعض كبار الأمراء إنشاء ترب خاصة بهم، وأنشأ بعض السلاطين ترباً خاصة لأمهاتهم أو لبعض زوجاتهم. وبسبب كبر حجم بعض الترب واتساع مرافق الخدمات المشتملة عليها، ومن ثم كثرة الأوقاف المحبوسة عليها، فقد أوكلت مسؤولية الإشراف عليها إلى قاضي القضاة الذي يصدر مرسوم سلطاني بتعيينه.

ومن سلاطين بني أيوب الذين كانت لهم ترب كهذه، ذكرت تربة السلطان صلاح الدين وتربة ابن أخيه ملك بلاد الشام المعظم عيسى، وكانتا في مدينة دمشق. وهناك تربة أيوبية ثالثة في القاهرة للسلطان الصالح نجم الدين أيوب. ومن سلاطين المماليك ذكرت تربة الظاهر بيبرس، وتربة المنصور قلاوون من السلاطين الأتراك،

ومن السلاطين الجراكسة ذكرت تربة كل من الظاهر برقوق، والناصر فرج بن برقوق، والأشرف برسباي، ويلبغا الناصري.

كان إنشاء الترب تقليداً قديماً سبق العهدين الأيوبي والمملوكي، لكن لم يكن مقصوراً على رجال الدولة كما كان عليه الحال في هذه الحقبة، بل كان يخص المتوفين من جلة العلماء والفقهاء وأقطاب الصوفية. لذلك رأى الناس في الترب نوعاً من المزارات يقصدونها تلمُساً للبركة. وبالإضافة إلى ذلك فهي مفتوحة أمام فئات أُخرى من أعيان المسلمين وعلمائهم، ولم تكن مقصورة على عالم أو فقيه أو وليّ بعينه.[٢٣]

عادة، يرتب في الترب طواقم من قراء القرآن يتناوبون على التلاوة، ففرقة بالليل وفرقة بالنهار، وكان القراء يتقاضون راتباً شهرياً أجراً على ذلك. كما كان في التربة إمام ومؤذن يتقاضى كل واحد منهما راتباً جارياً. وكانت تجري فيها عملية تدريس منتظمة لبعض الموضوعات ذات الصلة بالدين، كموضوع تفسير القرآن والحديث النبوي الشريف، ويرتب لكل موضوع مدرس ومعيد، ويتقاضى الطلبة المعلوم الشهري الذي جرى إنفاقه على طلبة العلم في المدارس الرسمية. كما زودت التربة بخزانة كتب (مكتبة) تضم رفوفها كتباً وكراريس في مختلف العلوم الدينية واللسانية، ولهذه المكتبة خازن (أمين مكتبة) وخدام. وكانت مجموعة كبيرة من العاملين تعمل في التربة من أجل الصيانة وتسيير كل مرافقها، ففيها القيّم والفراشون والبوابون والحراس، ولكل منهم راتب يتقاضاه لقاء عمله.[٢٤]

الترب في فلسطين

على غرار هذا النموذج من الترب السلطانية في العهد المملوكي، أنشئ في بعض مدن فلسطين عدد منها، كان القسط الأوفر قائماً في بيت المقدس، وأورد المؤرخ الفلسطيني مجير الدين العليمي ذكر ٨ ترب. ويرجع تاريخ أقدم الترب في مدينة القدس إلى عهد الملك الأيوبي المعظم عيسى، ابن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، شقيق السلطان صلاح الدين. وكان أوقف هذه التربة القائد المجاهد بدر الدين محمد بن أبي القاسم الهكاري، أحد أمراء العساكر في جيش المعظم عيسى، سنة ٦١٠هـ/١٢١٣ - ١٢١٤م، وخصصها لفقهاء الشافعية. ولمّا رزقه الله الشهادة في الغارة التي شنها الصليبيون على منطقة نابلس في وقعة الغور سنة ٦١٤هـ/١٢١٧م، حُمل إلى بيت المقدس ودفن في تربته تلك. أمّا التربة الثانية فيسميها العليمي التربة الأوحدية على اسم واقفها الأمير الأيوبي، الملك الأوحد نجم الدين يوسف، حفيد الملك المعظم عيسى، ويعود تاريخ وقفها إلى سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٧ - ١٢٩٨م، وكانت

عند باب حطة. وأمّا الثالثة فهي التربة الجالقية، وهي عند رأس درج العين بباب السلسلة، وكان أوقفها الأمير ركن الدين العجمي الذي كان يلقب بالجالق، ودفن فيها سنة ٧٠٧هـ/ ١٣٠٧ - ١٣٠٨م. وكانت التربة الرابعة هي التربة السعدية بباب السلسلة أيضاً، على اسم واقفها الأمير سعد الدين مسعود الذي كان تولى وظيفة الحجابة في دمشق، ويعود تاريخ وقفها إلى سنة ٧١١هـ/ ١٣١١ - ١٣١٢م. وعرفت التربة الخامسة باسم التربة الكيلانية على اسم أحد أمراء المشرق الذي اشتهر باسم الصاحب كيلان، فأوصى قبل موته بأن يقتطع من ثلث ماله مبلغ ١٠٠,٠٠٠ درهم فضة، وبأن يشترى بالمبلغ قطعة أرض تقام عليها هذه التربة، وأوصى بأن يدفن فيها، فتولى ذلك أحد أبناء أخيه. وتمت إقامة التربة في الجانب الغربي من المدرسة الطازية، وكانت هذه الوصية كتبت سنة ٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م. ونقل كيلان هذا بعد موته ودفن في تربته في مدينة القدس. وفي سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢ - ١٣٨٣م، أوقف الأمير المملوكي طشتمر العلائي التربة التي تحمل اسمه، وكانت بالقرب من التربة الكيلانية، ثم دفن فيها، وهي التربة السادسة. أمّا التربة السابعة فقد أوقفها الملك المغولي المسلم حسام الدين بركة خان فعمرت بعد وفاته في مقابل المدرسة الطازية. وذكر العليمي تربة ثامنة باسم التربة المهمازية التي أوقفها الأمير ناصر الدين المهمازي، ولم يقف المؤلف على تاريخ وقفها أو سنة عمارتها، وأشار إلى أنها تحولت إلى دار سكنية ولم تظل تربة كغيرها من الترب في أيامه.

ذكر ابن تغري بردي تربة أُخرى في مدينة القدس نسبت إلى الأمير أرغون الكاملي. وكان الكاملي من مماليك الملك الصالح إسماعيل ابن السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ثم صار بعد ذلك من خاصة الكامل ابن السلطان الناصر محمد ونسب إليه. وتولى منصب النيابة في كل من حلب ودمشق، ثم تحول أميراً بطالاً في آخر أيامه ودفن في التربة التي أنشأها سنة ٧٥٨هـ/ ١٣٥٦ - ١٣٥٧م في مدينة القدس.(٢٥)

وفي مدينة صفد أشار بعض المصادر إلى تربة عمّرها الأمير أرقطاي القفقاجي الذي اشتهر بلقب الحاج، وهو أحد الأمراء الذين تولوا نيابة السلطنة في مملكة صفد. وكانت هذه التربة مجاورة للمسجد الظاهري الذي عمّره السلطان الظاهر بيبرس عند تحرير المدينة. وتحدث ابن بطوطة عن تربة كبيرة في مدينة الخليل تنسب إلى النبي لوط، ابن شقيق إبراهيم الخليل عليه السلام، ولدى معاينتها عندما زار المدينة، ذكر أنها مبنية على تل مرتفع شرقي الحرم الإبراهيمي يطل على غور الأردن، وأن الضريح يتوسط مجموعة من المباني الحسنة في وسط غرفة مبيّضة، وأن القبر مكشوف لا ستور عليه.(٢٦)

قد يطلق مصطلح المشهد على التربة، كونه لفظاً مندرجاً ضمن مرادفاتها. لكنه يختلف عن التربة، أولاً لأنه بالضرورة أكبر حجماً وأكثر سعة منها، وثانياً لأنه لا يقتصر على ضريح صاحبه فحسب، بل يتسع أيضاً ليشتمل على كثير من أضرحة الوجهاء والأعيان في مجالات السياسة والحكم والعلم والفقه وغير ذلك، وثالثاً هو كثير القباب ولا يقتصر على قبة واحدة كما هو الحال في التربة. وكانت المشاهد الكبرى عادة تحاط بسور له باب يوكل إلى بواب وحراس فلا يفتح إلاّ بإذنهم. وداخل السور توجد الأضرحة والمباني المشمولة بذلك المشهد، وكانت تقوم من حول باحة فسيحة تفصلها عنها الأروقة الضخمة القائمة على أعمدة وقناطر وأقواس، وتشتمل المباني على غرف وقاعات فيها مختلف الأضرحة. ولعل فيما ذكره المؤرخ ابن الأثير عن مشهد باب التبن في بغداد سنة ٤٤٣هـ/ ١٠٥١ - ١٠٥٢م، بسبب الفتنة التي نشبت بين الشيعة والسّنة والتي أسفرت عن احتراقه، ما يزودنا بصورة واضحة للمشهد، الذي اشتمل على أضرحة لأئمة الأسرة العلوية، ولبعض خلفاء وأمراء الأسرة العباسية؛ إذ كان فيه ضريح الخليفة الأمين، وضريح والدته زبيدة بنت جعفر زوجة هارون الرشيد، وضريح جعفر ابن الخليفة المنصور، وقبر موسى بن جعفر وغيره من أمراء وأعيان الهاشميين. كذلك كان في المشهد أضرحة لملوك الأسرة البويهية، كضريح معز الدولة، وجلال الدولة بن بويه، بالإضافة إلى أضرحة بعض الوزراء. وربما أقيم إلى جانب المشهد جامع كما كان حال الجامع الذي أقيم في جوار مشهد الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان في بغداد.[٢٧]

وفي فلسطين عُرف بعض المشاهد والمزارات، وذكر الرحالة ابن بطوطة شيئاً عنها، فأشار إلى مشهد في مدينة القدس كان يعرف بـ «مصعد عيسى» عليه السلام، وذكر أنه بناء قائم على تلة شرقي القدس. وذكر قبراً يزار لامرأة صالحة تعرف باسم رابعة البدوية، ويبدو أن الناس في زمانه كانوا يخلطون بين هذه الشيخة الصالحة وبين سميتها التي اشتهرت كأحد أعلام النساء الصوفيات وهي المعروفة باسم رابعة العدوية. ولذلك أكد هذا الرحالة أن المقصودة بصاحبة المشهد هي البدوية لا العدوية. ثم أشار كذلك إلى مشهد الحسين بن علي في مدينة عسقلان، التي كانت خربة في أثناء زيارته، كما أشرنا إلى ذلك في فصول سابقة أعلاه. فقال ابن بطوطة إنه مشهد يزار للتبرك به، ولهذا السبب يسميه في موضع آخر من كتابه مزار الحسين. وكان مزار الحسين هذا داخل مسجد عظيم شاهق العلو، كان أمر ببنائه أحد الخلفاء الفاطميين. وكان يوكّل إلى قيّم يتقاضى راتبه من خزينة السلطان، ويستفيد من الصدقات التي يتصدق بها زوار المشهد.

وذُكر أنه كان في الخليل مشهد عرف باسم مشهد فاطمة، وهي فاطمة بنت الحسين بن علي، أخت سكينة بنت الحسين ذائعة الصيت. وبالإضافة إلى وظيفة قيّم المزار التي كانت وظيفة رسمية سلطانية، كان في بعض المشاهد موظفون رسميون آخرون من أجل الصيانة وتقديم الخدمات للزوار المتبركين. وأورد المؤرخ المملوكي ابن الجيعان ذكراً لبعض المزارات الأُخرى في أجزاء من الساحل الفلسطيني، منها مزار الشيخ إبراهيم المتبولي في أسدود شمالي عسقلان، ومشهد الصحابي الكبير أبي هريرة في قرية يبنى، ومزار الصحابي سلمان الفارسي على مقربة من مدينة صفد. وأورد بعض المصادر ذكراً لمزارات أُخرى هي: مزار النبي يونس عليه السلام بالقرب من مدينة الخليل؛ مزار المجاهد الأمير بدر الدين الهكاري الذي تحول قبره مزاراً لدى الأجيال التالية؛ مزار الشيخ الصوفي علي بن عليم، الذي بني على قبره مشهد كبير قرب أرسوف الساحلية يتولى الإشراف عليه قيّم يعيّنه السلطان؛ مزار الشيخ الصالح إبراهيم الهدمة فيما بين القدس والخليل؛ مزار الشيخ أبي ثور في ضاحية القدس المملوكية. قبل الفتح الصلاحي كان هذا المزار داخل دير قديم أطلق عليه البيزنطيون اسم دير القديس ماركوس، ثم جعل الدير بعد أن تعرض للخراب على اسم الشيخ أبي ثور، بعد أن أوقف السلطان صلاح الدين الدير الخرب والقرية المجاورة على هذا المشهد الواقع خارج أسوار مدينة القدس في جهة الغرب شمالي قرية البقعة. وهي بالتأكيد ما صار يعرف باسم حي البقعة الذي احتل منذ سنة ١٩٤٨ وهجّر أهله، وصار جزءاً من الأحياء الإسرائيلية في مدينة القدس بعد النكبة. أمّا قبر النبي موسى عليه السلام فكان مزاراً على الطريق بين القدس وأريحا، وكان بني الضريح والمشهد في عهد السلطان الظاهر بيبرس.[٢٨]

المنشآت الصحية في فلسطين/ المستشفيات

اشتملت كل المدن الفلسطينية الآهلة بالسكان، ومن دون استثناء، على مستشفى واحد على الأقل في الحقبة المملوكية. وكانت هذه المستشفيات توفر الخدمات الصحية والعلاجية المجانية للناس جميعاً، للغني منهم وللفقير. أمّا وجود المستشفيات في العهد الأيوبي، فاقتصر على مدينة القدس من دون غيرها، لأن بقية مدن فلسطين كانت إمّا مدمرة وإمّا لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال الصليبي.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن تاريخ إنشاء المستشفيات في فلسطين لا يرتبط بقيام الحكم الأيوبي، وإنما سبق ذلك بأكثر من قرن ونصف قرن على الأقل، إن لم يكن أكثر كثيراً من ذلك. فعندما زار الرحالة الفارسي المسلم، ناصر خسرو،

فلسطين، سنة ٤٣٩هـ/١٠٤٧ - ١٠٤٨م، وقبل ما يقرب من نصف قرن قبل الغزو الصليبي، شاهد مستشفى في مدينة القدس ووصفه بالكبر والضخامة، فكتب يقول: «وفي بيت المقدس مستشفى عظيم عليه أوقاف طائلة، يصرف لمرضاه العديدين العلاج والدواء، وبه أطباء يأخذون مرتباتهم من الوقف. وهذا المستشفى ومسجد الجماعة يقعان على حافة وادي جهنم.»(٢٩) ولم تختفِ الخدمات الصحية، بل لم يتوقف عمل المستشفى في مدينة القدس، حتى بعد سقوطها في أيدي الصليبيين الإفرنج، فظل يقدم الخدمات العلاجية للمحتاجين من سكانها الغزاة الإفرنج، كما كان عليه حاله قبل الغزو. ولمّا زار الرحالة الإسباني اليهودي بنيامين التطيلي (Benjamin of Tudela) مدينة القدس سنة ١١٧١م، وبعد ما يقرب من ٨٠ عاماً على احتلالها من الصليبيين، تحدث عن المستشفى مشيراً إلى أنه أحد ثلاثة مبان حصينة في المدينة، وأنه يتسع لِ ٤٠٠ فارس، ولكل المرضى الذين يحتاجون إلى المعالجة.(٣٠)

وعندما أمر السلطان صلاح الدين بإنشاء المستشفى الصلاحي في المدينة بعد تحريرها، والذي عرفته الرواية التاريخية المعاصرة باسم البيمارستان الصلاحي، على اسم السلطان، فإنه إنما كان يمارس تقليداً سلطانياً كان أرساه منذ أن أنشأ دولته، إذ سبق مستشفاه في القدس البيمارستان الصلاحي الذي كان أنشأه في مدينة القاهرة، حين أمر بتحويل القصر الذي كان يمتلكه الخليفة الفاطمي العاضد إلى مستشفى. وكانت سياسة صلاح الدين الصحية استمراراً للسياسة التي اتبعها أستاذه وسيده نور الدين زنكي، الذي سبق أن أنشأ أكبر مستشفيات القرون الوسطى في مدينة دمشق، كما أقام مستشفى مماثلاً في مدينة حلب. ولم يكن نور الدين زنكي ليكتفي بإنشاء المستشفيات في المدن الكبرى فقط، بل شمل ذلك كل أرجاء مملكته، حتى قيل عنه إنه أقام كثيراً منها، إلى جانب الخانات على الطرق الرئيسية لتقدم الخدمات للتجار والمارة والمسافرين.(٣١)

النهضة الطبية أيام المماليك

لاقت سياسة النهوض بالشؤون التي أرساها نور الدين زنكي ومن بعده السلطان صلاح الدين الرعاية والاهتمام لدى السلاطين المماليك. وانعكست هذه الاستمرارية في الزيادة المطردة في عدد المستشفيات التي بدأت تنتشر في مدن فلسطين، في القدس وصفد ونابلس وغزة والرملة والخليل. فمنذ الأيام الأولى لسلطنة المنصور قلاوون، شرع في إنشاء ما عرف باسم البيمارستان المنصوري في مدينة الخليل، وذلك سنة ٦٨٠هـ/١٢٨١ - ١٢٨٢م. ولمّا خلفه ابنه السلطان الناصر محمد بن

قلاوون، استمر في نهج أبيه في هذا المضمار؛ فأنشئت في إبان سلطنته أربعة مستشفيات في باقي المدن الفلسطينية.

قام القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله، الذي كان يتولى وظيفة ناظر الجيوش في السلطنة، بإنشاء مستشفيين قبل وفاته سنة ٧٣٢هـ/ ١٣٣١ - ١٣٣٢م، كان الأول في مدينة الرملة، والثاني في مدينة نابلس. وكان عرف عن القاضي ابن فضل الله هذا ميله إلى البر والإحسان، وإكثاره من المشاريع الخيرية في مختلف أرجاء المملكة، وكان مسيحياً من أقباط مصر اعتنق الإسلام وحسن إسلامه.

ولم تمضِ أعوام سلطنة الناصر محمد بن قلاوون، حتى تم إنشاء مستشفى ثالث في مدينة صفد على نفقة نائب الشام المحسن الكبير الأمير تنكز الحسامي. وقام الأمير المملوكي سنجر الجاولي هو الآخر بإنشاء مستشفى رابع في مدينة غزة، وكان سبق أن تولى كرسي النيابة فيها، أعده لخدمة أهل نيابته وخدمة المسافرين والتجار المتنقلين بين مصر وبلاد الشام.(٣٢)

الطب ومشاهير الأطباء في فلسطين

أدت سياسة تطوير المرافق الصحية لدى الحكام المتعاقبين من الأيوبيين، ومن المماليك من بعدهم، إلى الاهتمام بالأطباء وتشجيع العلوم الطبية. وانعكس ذلك في تبني علاقات شخصية حميمة أحياناً بين السلاطين ومشاهير الأطباء، فكانوا يرافقونهم في حلهم وترحالهم. واقتضت سياسة التحرير، التي انتهجها الزنكيون والأيوبيون ثم سلاطين المماليك، وكثرة الحملات العسكرية، خروج الأطباء، وخصوصاً الأطباء الجراحين، مع العساكر لمعالجة الإصابات والجروح التي يتعرض لها المقاتلون والاهتمام بصحة الأمراء والقادة العامة. وبالتالي، أدى ازدياد الطلب على خدمات الأطباء إلى تشجيع الأطباء والجراحين على تطوير مستواهم المعرفي في الناحيتين النظرية والعملية، إلى جانب اهتمامهم بالعلوم ذات الصلة بعلم الطب والطبابة، كعلم النبات والأحياء والكيمياء والفسيولوجيا وجسم الإنسان واستحضار العقاقير والأدوية والدهون. وكان على الطبيب وعلى دارس الطب أن يحيط ببعض العلوم النظرية، وبعض حقول المعرفة، كالفلسفة واللغة والأدب والشعر وغير ذلك. وكان من أبجديات تعلم مهنة الطب أن يطّلع الطبيب على أمهات الكتب التي أُلِّفت في هذا المجال مثل، كتاب «الفصول» لأبقراط (ايبوكراتس اليوناني)، وكتاب «المسائل» لحنين بن إسحاق، وكتب أبي بكر الرازي في فنون المعالجة وأنواع الأمراض وتقبل الأجسام للعقاقير، إلى ما هناك من كتب أُخرى تثري معارف الطبيب وثقافته العامة،

ككتب غالينوس وأرسطو وإقليدس، وكتاب «القانون» لابن سينا.(٣٣)

وفي فلسطين اشتهر بعض الأسر العربية بمهنة الطب، إذ صار أبناؤها يتداولون المهنة ويرثونها جيلاً بعد جيل. ومن الأسر الفلسطينية عرفت أسرة ابن أبي فانَة العربية المسيحية المقدسية، والتي يعود تاريخ اهتمامها بالطب إلى العهد الذي كانت فيه فلسطين جزءاً من دولة الخلفاء الفاطميين. واستمر أبناؤها في ممارسة الطب أيام الاحتلال الصليبي وإلى ما بعد التحرير الصلاحي.

من المعروف عن جد هذه الأسرة الطبيب سليمان ابن أبي فانة أنه كان يتقن علم الفلك إلى جانب إتقانه العلوم الطبية. وعلى خلفية هذه المعرفة قيل إنه تنبأ بفتح بيت المقدس على يد الناصر صلاح الدين، وإنه حدد من خلال نبوءته تلك تاريخ الفتح، في أية سنة وأي شهر وأي يوم. فأرسل وهو في مدينة القدس واحداً من أولاده، وكان له خمسة أولاد، ليزف البشرى إلى صلاح الدين، وكان آنئذ في سورية، فأتاه ابن أبي فانة وهو يحاصر حصن بلدة شيزر، التي ولد وربا فيها الفارس الأديب والمؤرخ أسامة بن منقذ. وعندما أُحضر الرسول حامل البشارة ومثل بين يدي السلطان بلّغه ببشرى الفتح، فأكرمه صلاح الدين ووعده بجائزة ثمينة إذا ما تحققت نبوءة والده. ولمّا حدث الفتح بعد ذلك، كما تنبأ ابن أبي فانة، وفى السلطان بوعده، ثم أمر بألاّ يتعرض أحد من الجند لأبناء هذه الأسرة المقدسية، وبأن تصان دورهم وأملاكهم، وكذلك بأن تضاعف الرواتب التي كان يتقاضاها والد الأسرة وأبناؤه الذين كانوا يمارسون الطب أيضاً فترة الاحتلال الصليبي. وقد ذُكر آنفاً أن مستشفى مدينة القدس ظل يؤدي خدماته أيام الاحتلال. وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن السلطان صلاح الدين وهب هذه الأسرة، زيادة في تكريمها، جميع ما استحق على أفراد العائلات المسيحية العربية من أموال الفدية التي اصطلح على تأديتها في مقابل ضمان سلامة من كان في المدينة من الإفرنج وغيرهم من المسيحيين المشارقة. وعندما توفي والد هذه الأسرة، لقي أبناؤه الأربعة الذين ظلوا في قيد الحياة من بعده الرعاية الكاملة من أمراء الأسرة الأيوبية. فاختص واحد منهم ويدعى أبو سعيد مهذب الدين بالملك المعظم عيسى ابن الملك العادل، واختص الابن الثاني ويدعى أبو شاكر موفق الدين بالملك الكامل ابن العادل، والذي كان ملكاً في مصر، وعلا شأنه عنده. واختص ابنان آخران هما أبو نصر وأخوه أبو الفضل بالملك الناصر داود، ابن المعظم عيسى، والذي كان ملك إمارة الكرك.

لم يقتصر اهتمام الأيوبيين على أبناء سليمان ابن أبي فانة فحسب، بل تواصل الاهتمام أيضاً بأحفاده وذريته، فعرف عن أحد أحفاده المدعو أبي حليقة اتصاله بملك مصر الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب، ثم بابنه من بعده الملك توران شاه.

إلى جانب أسرة ابن أبي فانة، اشتهرت في فلسطين أسر أُخرى كان لها عراقة في مهنة الطب، ذكر منها أسرة الطبيب موفق الدين يعقوب بن سقلاب النصراني. وكان جد هذه الأسرة يتقن اللغة اللاتينية، فقيل إنه ترجم بعض المراجع الطبية إلى العربية. وكان ابن سقلاب النصراني من مواليد مدينة القدس، لأنه كان أحد الأطباء العاملين في مستشفاها المعروف بالبيمارستان الصلاحي، وكان ذا صلة حميمة بملك الشام الأيوبي المعظم عيسى. ومن مشاهير الأطباء الفلسطينيين في هذه الحقبة التاريخية، عرف الطبيب الحكيم الشيخ أبو منصور النصراني، والطبيب رشيد الدين الصوري، وآخرون.(٣٤)

نظام العمل في البيمارستان

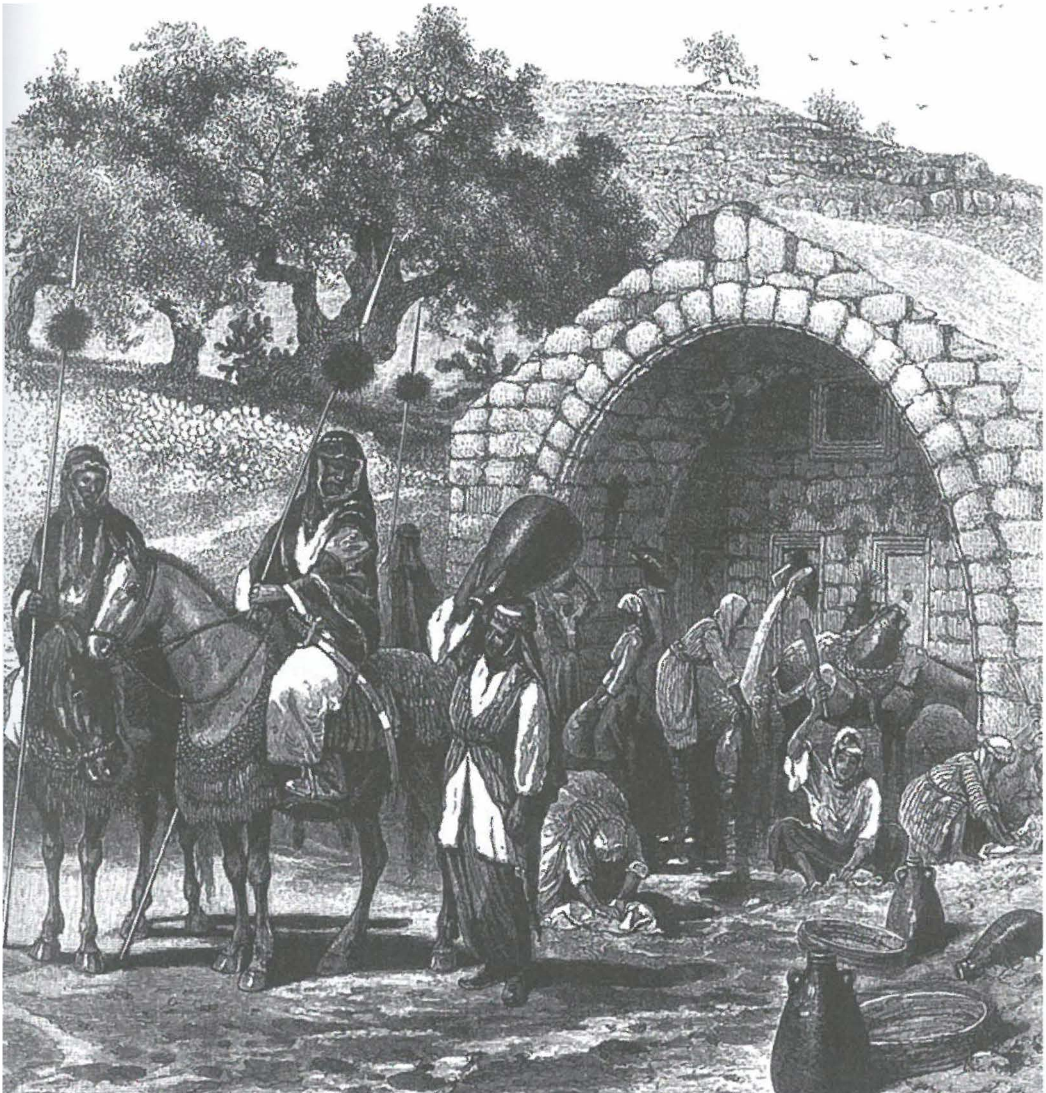
يكشف بعض التقارير الإخبارية أن نظام العمل في البيمارستان الإسلامي في عهد المماليك، ومستوى الخدمات الطبية وغير الطبية التي يوفرها لزواره من المرضى، كانا على قدر كبير من الكفاية والتقدم بحيث لا تخجل بهما المستشفيات في كثير من دول العالم الثالث اليوم. فقد تناول ثلاثة من مؤرخي ذلك العصر، وهم المقريزي وابن إياس والنويري، المواصفات الخاصة بالمستشفى الذي أسسه السلطان قلاوون الألفي في القاهرة سنة ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤ - ١٢٨٥م، والذي عرف باسم البيمارستان المنصوري، وتناولوا أوضاع إنشائه، ومصادر تمويله، ومرافقه وأقسامه وأجنحته، وجمهور مرضاه، وطرق معالجتهم وخدمتهم، بالإضافة إلى المرافق الأساسية المضافة إليه والتي لا بد من وجودها لاستمراريته ونجاعة عمله. ويقول النويري في هذا الصدد: «ولمّا كملت العمارة وقف السلطان من أملاكه القياسر والرباع والحوانيت والحمامات والفنادق والأحكار وغير ذلك من الضياع بالشام، وما يحصّل من أجر ذلك وريعه وغلاته في كل شهر جملة كثيرة. وجعل أكثر ذلك على البيمارستان... وأوقفه السلطان على الملك والمملوك والجندي والأمير والوزير والكبير والصغير والحر والعبد والذكر والأنثى. وجعل لمن يخرج منه من المرضى عند برئه كسوة. ومن مات جهزه وكفن ودفن. ورتب فيه الحكماء الطبائعية [المتخصصين بالأمراض الباطنية] والكحالين [أطباء العيون] والجرائحية [المتخصصين بالجراحة] والمجبّرين [المتخصصين بالعظام] لمعالجة الرمدى والمرضى والمجرحين والمكسورين من الرجال والنساء. ورتب فيه الفراشين والفراشات والقَوَمَةَ لخدمة المرضى، وإصلاح أماكنهم وتنظيفها وغسل ثيابهم وخدمتهم في الحمّام. وقرر لهم على ذلك الجامكيات الوافرة. وعملت التخوت والفرش والطراريح والأنطاع

والمخدات واللحف والملاءات، لكل مريض فرش كامل. وأفرد لكل طائفة من المرضى أمكنة تختص بهم فجعلت الأواوين الأربعة المتقابلة للمرضى بالحميات وغيرها. وجعلت قاعة للرمدى، وقاعة للجرحاء، وقاعة لمن أفرط به الإسهال، وقاعة للنساء، ومكان حسن للممرورين من الرجال ومثله للنساء، والمياه تجري في أكثر هذه الأماكن. وأفردت أماكن لطبخ الطعام والأشربة والأدوية، والمعاجين وتركيب الأكحال والشيافات [المساحيق] والسفوفات، وعمل المراهم والأدهان وتركيب الترياقات. وأماكن لحواصل العقاقير وغيرها من هذه الأصناف المذكورة. ومكان يفرق منه الشراب وغير ذلك من جميع ما يحتاج إليه. ورتب فيه مكان يجلس فيه رئيس الأطباء لإلقاء درس طب ينتفع به الطلبة. ولم يحصر السلطان هذا المرفق الصحي المبارك في المرضى المحليين، بل جعله سبيلاً لكل من يصل إليه في سائر الأوقات من غني وفقير، ولم يقتصر أيضاً على من يقيم به من المرضى، بل يرتب لمن يطلب وهو في منزله ما يحتاج إليه من الأشربة والأغذية والأدوية، حتى إن هؤلاء زادوا في وقت من الأوقات على من هو مقيم بالبيمارستان.»

ويضيف النويري إلى هذه التفصيلات جملة أُخرى من البيانات المتعلقة بالصيانة والإشراف على المصاريف وضبط حسابات الخارج والوارد، وأعمال المراقبة والتقارير المفصلة لرواتب الموظفين والعاملين، وعمليات ضبط ريع الأملاك الموقوفة على هذه المؤسسة وتدقيق حساباتها وإيداعها صندوق البيمارستان، فضلاً عما كان متعلقاً بعمليات صيانة المباني والمرافق وشتى أنواع الخدمات الجارية. وكانت هذه التقارير ترفع إلى الناظر والمستوفي الموكل إليهما إدارة البيمارستان. إذ كان النويري تولى وظيفة مباشر البيمارستان مدة أربعة أعوام. وفيما يتعلق باستقبال المرضى والمراجعين، فقد اتبع نظام ثابت مقنّن؛ فعندما يقبل المريض في أحد أقسام المستشفى، عليه أن ينزع ما عليه من ثياب ويعطى ثياباً خاصة بالمستشفى وتحفظ ثيابه العادية وما معه من أمتعة أو نقود عند أمين المستشفى إلى حين خروجه منه. ويخصص له سرير. ويدور الأطباء على المريض مرتين في اليوم، في الصباح والمساء، لإجراء الفحوصات والمعاينة وتقرير نوع العلاج اللازم. وبالإضافة إلى الأقسام المذكورة المتعلقة بأنواع المرضى، فقد عيّن جناح خاص لذوي الأمراض العقلية غير تلك الخاصة بالأمراض الجسدية.[٣٥]

مياه الشرب في المدن الفلسطينية

كان توفير مياه الشرب للمدن في بلاد الشام في أعلى سلم أولويات سلاطين



The Fountain of the Virgin, Nazareth 1875 - 1880 نبع العذراء – الناصرة

المماليك، ليس فقط لأن الماء مصدر الحياة الحضارية ووسيلتها، بل أيضاً لأنه مرفق يرتبط بالعقيدة وإقامة شعائر الدين. فمنذ أن رمم الظاهر بيبرس قلعة صفد وأسكن المسلمين فيها حرص على توفير الماء اللازم لأهلها. ثم درج السلاطين من بعده على اتباع السياسة نفسها. وكانت مدينة القدس ثالث الحرمين الشريفين محور اهتمام السلاطين في هذا الصدد، لا فقط بسبب قلة الموارد المائية فيها، بل أيضاً بسبب تنامي حاجة أهلها وزوارها إلى الماء للشرب والوضوء والغسل. ولم يقتصر اهتمام السلاطين على مدينة القدس، بل امتد ليشمل باقي المدن الفلسطينية حيث قضت الحاجة إلى ذلك. فرأينا انعكاساً لذلك في مدينة الخليل والرملة وصفد. ففي سنة ٧٢٧هـ/ ١٣٢٦ - ١٣٢٧م، قام نائب الشام، الأمير سيف الدين تنكز الحسامي، في أثناء فترة ولايته على نيابة دمشق، بفتح عين الماء في مدينة القدس واستنبط ماءها، بعد أن شحت المياه في المدينة وصار الحصول عليها عالي التكلفة.[٣٦]

قناة العرّوب

يبدو أن مياه هذه العين وغيرها من الآبار المنتشرة في أحياء المدينة لم تكن كافية لسد الحاجة المتزايدة إلى الماء. فقرر النائب تنكز أن يدخل الماء بواسطة قناة تصل من العرّوب الواقعة بين بيت لحم ومدينة الخليل إلى داخل الحرم. وكان مثل هذا المشروع الضخم، الذي يمتد طوله بضعة عشر كيلومتراً، يحتاج إلى خطة هندسية ومعمارية معقدة بسبب طوبغرافية المنطقة، فضلاً عن الجهود الضخمة وآلاف الأيدي العاملة التي يحتاج إليها تنفيذه. أصدر الأمير تنكز أوامره إلى ولاة النواحي التابعة لنيابته بتوفير الأيدي العاملة. وانتدب أحد رجاله للإشراف على تنفيذ المشروع، وهو الأمير قطلوبك الجاشنكير، وأمده بالأموال والنفقات اللازمة. استغرق العمل في هذا المشروع عاماً كاملاً، وفرغ منه سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧ - ١٣٢٨م، إذ وصلت القناة إلى داخل الحرم، وصارت مياه العرّوب تجري فيها وتصب في حوض غطيت أرضيته وجوانبه بالرخام يقع بين المسجد الأقصى والصخرة سعته ١٠٠ ذراع، فعظم نفع هذا المشروع على أهل القدس وعمّار الحرم جميعاً.

بعد إتمام هذا المشروع عيّن موظف رسمي للإشراف على قناة العرّوب وصيانتها برتبة مَشَدّ، وخُصص له راتب ثابت، وخصصت الرسوم التي يدفعها الحجاج المسيحيون عند زيارة كنيسة القيامة للميزانية المرصودة لهذه الوظيفة. وسمّى أحد المصادر واحداً ممن تولوا وظيفة المشَدّ، خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، وهو الأمير أبو شامة.[٣٧]

يبدو أن مشروع قناة العرّوب كان الحل الأمثل للتغلب على أزمة نقص المياه التي كانت تعاني جرّاءها مدينة القدس في العهد المملوكي. إذ يبين بعض التقارير الإخبارية أنها ظلت تزود القدس بمياه الشرب حتى نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، ولأكثر من ١٦٠ عاماً منذ إنشائها أول مرة. ولم تقم على هذا الصعيد أية محاولة لإنشاء مشاريع ري جديدة بدلاً منها. وكلما كانت تتعرض هذه القناة للخلل، أو يتعرض بعض أجزائها للخراب، كانت السلطات المملوكية تقوم بإصلاح الأجزاء المتضررة كي يظل تدفق الماء متواصلاً من دون انقطاع. وتشير مصادر المعلومات التي بين أيدينا إلى ثلاث عمليات ترميم أمر السلاطين بإجرائها خلال الفترة الآنفة الذكر. وقد جرت أول عملية ترميم سنة ٧٨٥هـ/ ١٣٨٣ - ١٣٨٤م، أيام سلطنة الظاهر برقوق الأولى في الفترة ١٣٨٢ - ١٣٨٨م. وذكر أحد المصادر أن تعمير قناة العرّوب وجريان الماء فيها إلى القدس كان من المشاريع العمرانية التي أنجزت في عهده.(٣٨) وحدث الترميم الثاني بعد ما يقرب من قرن بعد عهد السلطان برقوق، إذ ذكر مجير الدين العليمي أن الملك الظاهر خشقدم شرع في أواخر سلطنته، سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧ - ١٤٦٨م، في عمارة القناة الواصلة من العرّوب إلى القدس الشريف، لكنه مات قبل أن ينجز هذه المهمة. فقام خلفه السلطان الظاهر بلباي المؤيدي (الملقب بالمجنون) بإصدار مرسوم سلطاني يقضي بإتمام ما شرع فيه سلفه من العمارة، لكن قصر مدة حكمه حال دون ذلك. فلمّا قام بعده السلطان أبو السعيد تَمربُغا الظاهري، أصدر هو الآخر مرسوماً بإكمال العمارة، وكسابقه لم تبلغ مدة سلطنته الشهرين، فظلت أعمال الترميم معطلة عند المستوى الذي وصلت إليه أيام سلطنة خشقدم. وعندها تنادى أهل بيت المقدس، مشايخهم وقضاتهم وأعيانهم، فكتبوا إلى السلطان الجديد الأشرف قايتباي المحمودي الظاهري وناشدوه إتمام عمارة القناة. فلبى السلطان مناشدتهم، وأصدر مرسوماً شريفاً يأمر فيه بذلك. فعمرت القناة وتدفقت مياه العرّوب من جديد إلى الحوض الموجود على أرض الحرم.

ولم تمضِ إلاّ بضع عشرة سنة بعد الترميم الثاني، حتى أصبحت القناة بحاجة إلى ترميم جديد، فأصدر السلطان أبو السعادات محمد بن قايتباي، سنة ٨٨٨هـ/ ١٤٨٣م، مرسوماً يكلف فيه الأمير البطّال قانصوه اليحياوي (الذي كان نائباً في دمشق فعزل ونفي إلى مدينة القدس) عمارة قناة العرّوب، وجهز له من الخزانة السلطانية مبلغ ٥٠٠٠ دينار، ١٠٠٠ دينار تكون نفقة للأمير، و٤٠٠٠ دينار تنفق على ترميم القناة. فشرع اليحياوي في أعمال الترميم، واصطحب معه ٢٠٠ عامل، ولم يتوقف حتى أنجز المهمة.(٣٩)

مشاريع مبكرة لتوفير مياه الشرب في القدس

كانت في مدينة القدس مشاريع أُخرى غير قناة العرّوب، إذ حرص الحكام المماليك على توفير ماء الشرب لسكان المدينة من المصادر المحلية المتاحة قبل أن تنشأ الحاجة إلى جر مياه ينابيع العرّوب إليها. فقد أوردت المصادر ذكراً للبركة التي أنشأها الظاهر بيبرس، والتي كانت تحمل اسمه. ومع أن المصادر لم تحدد بالضبط الموضع الذي بنيت فيه هذه البركة، إلاّ إنها تكون بذلك أول مشروع للري يجري في المدينة في العهد المملوكي. ثم توالى بعدها إنشاء مشاريع ري أُخرى كشفت الروايات عن أسماء القيّمين عليها، منها المبادرة التي ارتبطت بالأمير المملوكي علاء الدين الحاج الركني، الذي أمر بتنظيف ما كان يعرف ببئر السقاية. وكانت مياه هذه البئر قد غاضت ونضبت. فرأى المهندسون أن مخرج النبع في باطن البئر انسد ومنع جريان الماء، فلمّا نظف مخرج النبع تدفق الماء فيه واستفاد الناس منه، وحدث استنباط ماء هذه البئر سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤ - ١٢٦٥م، في إبان سلطنة الظاهر بيبرس. وفي مستهل القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، أمر السلطان برقوق بإنشاء بركة في ظاهر القدس خارج الأسوار سميت بركة السلطان، وكان ذلك سنة ٨٠١هـ/ ١٣٩٨ - ١٣٩٩م، أي آخر سنة في ولايته.

وفي إبان حكم الناصر محمد بن قلاوون، ولا سيما في ولايته الثالثة التي استهلت سنة ٧٠٩هـ/ ١٣١٠م، ذكر أنه أمر بتعمير قناة السبيل التي عند بركة الظاهر بيبرس. ويبدو أن هذه القناة هي التي كانت تزود بركة السلطان بيبرس وترفدها بالماء. وفي هذا السياق، يذكر ابن الأمير شاهين الظاهري (المتوفى سنة ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢ - ١٢٩٣م) أن والده أنشأ في مدينة القدس، على سبيل ما كان يسمى في التراث الحضاري الاجتماعي الإسلامي أعمال البر والإحسان، قبة وصهريجاً ومسقاة للسبيل، وهي ما نسميها اليوم المشربة التي توفر ماء الشرب للسابلة في طرق المدينة وأسواقها. فكان ماء تلك المشربة يتدفق من الصهريج. وعلى ذكر سبيل شاهين الظاهري هذا، يجب الإشارة إلى كثير من السُّبل التي انتشرت في حارات القدس وأحيائها خلال العهد المملوكي، منها ما اندثر، ومنها ما هو باق إلى يومنا هذا. وكانت هذه السبل جميعاً تندرج ضمن ما كان يسمى أعمال البر والإحسان، يتبرع بإنشائها المحسنون من رجال الدولة أو موسرو الحال من الناس. فكان السبيل يقام عادة على نبع أو بئر تجري فيها المياه الجوفية، أو على صهريج اصطناعي، يتولى خدمته عامل يكلف تنظيف أواني الشرب وتيسير الماء للمارة والمنتفعين. وعادة يُخصص وقف لتغطية نفقات عامل السبيل وما قد يحتاج إليه من أعمال الصيانة، أو

ثمن نقل الماء وتوفيره. وقد تفنن وتنافس المهندسون المسلمون في تصميم المبنى المخصص للسبيل، حتى صارت مبانيه تعكس نوعاً من الإبداع الهندسي الجميل وغير المسبوق. وكان مبنى سبيل قايتباي إحدى تحف الإبداع الهندسي الإسلامي الرائعة في مدينة القدس. وإلى جانب سبيل قايتباي، اشتهر في بيت المقدس عدد من السبل منها: سَبيل الأمير تنكز؛ سبيل زاوية القرمي؛ سبيل المدرسة الطشتمرية؛ سبيل خان السلطان؛ سبيل التربة الخاصة بالملك بركة خان، وهو السبيل الذي قامت مكانه المكتبة الخالدية.

وذُكر أنه أقيم في القدس حياض وسبل أُخرى غير الآنفة الذكر، منها حوض سبيل أُقيم بجانب نبع قريب من زاوية الشيخ علي البكا. وقد أنشئ هذا الحوض على نفقة الأمير سيف الدين ابن سلار، وأشرف عليه الأمير كيكلدي النجمي. وأنشأ الأمير بكتمر الجوكندار حوضاً على باب المسجد وأوقف عليه الأوقاف.[٤٠]

مشاريع المياه في مدن فلسطينية أُخرى

لمّا كانت مدينة إبراهيم الخليل عليه السلام صنواً في القداسة الدينية الإسلامية لبيت المقدس، وتبعاً لذلك نالت مكانة الحرم، فعدت ثاني الحرمين الشريفين في بلاد الشام، حظيت هي الأُخرى باهتمام السلاطين وأمراء الدولة، ونالها حظ وافر من المشاريع الرسمية ومبادرات أهل البر والإحسان من أعيان المسلمين.

ففي سنة ٧١٣هـ/ ١٣١٣ - ١٣١٤م، عندما أسندت كرسي ناظر الحرمين الشريفين إلى الأمير علم الدين سنجر بن عبد الله الجاولي، الذي كان تولى آنئذ وظيفة نيابة غزة، أمر بإجراء المياه في إحدى العيون الكائنة خارج بلد الخليل وإدخالها منطقة الحرم. لكن قلة مياه تلك العين من جهة، وصعوبة الانتفاع بها من جهة أُخرى، حدوا أحد المحسنين من الأمراء على المبادرة بمشروع ري متطور يسد حاجة أهل البلاد وزوار الحرم الوافدين عليه من شتى أقطار المسلمين. كان هذا الأمير المحسن هو بكتمر الجوكندار، وهو أحد أمراء المماليك من ذوي رتبة أمراء الألوف. فرصد الأموال وأوكل إلى بعض رجاله الإشراف على بناء قناة تجري فيها مياه أحد الينابيع القريبة من المدينة كي تصب داخل البلد وينتفع بها سكانها. وبسبب انخفاض موقع المنبع عن مستوى البلد فقد بنيت القناة بطريقة هندسية معينة، بحيث كان الماء يجري فيها صعداً إلى الأعلى فيصل إلى حوض يوزع الماء على أحيائها كافة. وقد وصف المؤرخ ابن فضل الله العمري، الذي رأى القناة تلك رؤية العين كيف أن الماء يجري فيها إلى أعلى، بقوله: «وشاهدتُ الماءَ يصعد في هذه القناة إلى أعلى صُعُداً بارتفاع

ما يقرب من عشرين درجة.» بلغت تكاليف هذا المشروع نحو ٤٠,٠٠٠ دينار دفعها هذا المحسن من حر ماله. ولمّا قدمت إليه الكشوف والوصولات أبى أن ينظر إليها، بل ألقاها في الماء وأتلفها، وروي عنه أنه قال: «شيء خرجنا عنه لله لا نحاسب عليه.» وبعد أن أُتم مشروع هذه القناة انتفع الناس به، وكان البلد قبل ذلك يعاني العطش، إذ كانت شربة الماء تكلف نصف درهم.(٤١)

وفي خطوة مماثلة لما تم عمله في الخليل، أُدخل الماء الجاري إلى مدينة صفد من نبع قريب من البلدة. ففي سنة ٨٨٢هـ/ ١٤٧٧ - ١٤٧٨م، لمّا قام السلطان الأشرف قايتباي برحلته المشهورة إلى بلاد الشام، دخل مدينة صفد ليتفقد أحوالها، فأمر بإجراء بعض المشاريع العمرانية، وكان من جملتها أنه أمر ببناء قناة تنقل الماء من العين إلى داخل المدينة. وكانت صفد قبل ذلك تشرب من آبار العِدّ التي تجمع فيها مياه الأمطار. وكان الأمير بكتمر الجوكندار، الذي تولى نيابة مملكة صفد سنة ٧٠٧هـ/ ١٣٠٧ - ١٣٠٨م، قد عمّر صهريجاً في المدينة على مقربة من المغارة التي حولها تربة لزوجته، وكان الناس يشربون من ماء هذا الصهريج إلى أن أنشئت قناة السلطان الأشرف قايتباي.(٤٢)

وبالقرب من مدينة الرملة، قام الرجل المحسن الأمير أبو الفضائل القبطي المصري، الذي كان يتولى منصب ناظر الخاص السلطاني في القاهرة، والذي كان أسلم في أيام سلطنة بيبرس الجاشنكير (٧٠٨هـ/ ١٣٠٨ - ١٣٠٩م)، بحفر الآبار على الطريق المؤدية إلى مدينة الرملة لتجمع فيها مياه المطر، إذ لم يعرف بوجود ينابيع كافية قريباً من المدينة.(٤٣)

سماط الخليل

هي المائدة الخيرية التي تقدم مجاناً لزوار الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل في الأوقات كافة. أمّا السماط لغة فهو الصف من الناس الذين يقفون على جانبي الممر الذي كان يسير فيه الخليفة وهو خارج من قصره، ولعله استعير هنا لأن المجتمعين على المائدة يجلسون، أو ربما يقفون صفين أحدهما قبالة الآخر. وقد تحدث المقريزي عن الأسمطة السلطانية، كإحدى مؤسسات القصور السلطانية أيام المماليك، ومن قبلهم أيام الخلفاء الفاطميين في مصر، فقال: «وكانت العادة أن يمد بالقصر في طرفي النهار في كل يوم أسمطة جليلة لعامة الأمراء البرانيّين وقليل ما هم. فبكرة يمد سماط أول لا يأكل منه السلطان ثم ثان بعده يسمى الخاص، قد يأكل منه السلطان وقد لا يأكل. ثم ثالث بعده ويسمى الطارئ ومنه مأكول السلطان. . .»

وتعود فكرة سماط الخليل في أساسها إلى الموروث العربي الإسلامي الذي تبوأ فيه سيدنا إبراهيم، خليل الله عليه السلام، موقعاً محورياً بني من حوله كثير من القيم الاجتماعية والدينية في الجاهلية والإسلام على حد سواء. فقيمة إقراء الضيف وإكرام الوافدين التي تميزت بها المجتمعات العربية في الجاهلية والإسلام كانت إحدى السنن التي سنها إبراهيم لذريته من بني إسماعيل الذين صاروا يعرفون في مصطلح النسابين بالعرب المستعربة. ولمّا نزل القرآن على نبينا محمد (ص) أشار بعض الآيات (الذاريات: ٢٤ - ٢٦) إلى سنّة إقراء الضيف التي سنها إبراهيم لبنيه حين نزل به الملائكة الذين جاؤوا يحملون البشارة له ولزوجته بالولد. وعلى خلفية هذا الموروث، كان من الطبيعي أن تقترن زيارة الحرم الإبراهيمي، حيث مدفن إبراهيم ومرقده، بإطعام جمهور الزائرين والمصلين والمتبركين.(٤٤)

أمّا من الناحية التاريخية، فإن أول ذكر لسماط الخليل ورد في رحلة ناصر خسرو قبيل أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي. فعندما زار هذا الرحالة المسلم الفارسي الأصل فلسطين، سنة ٤٣٩هـ/١٠٤٧ - ١٠٤٨م، وصف مشهد الخليل وأشار إلى دار الضيافة التي يمد فيها هذا السماط للزائرين قائلاً: «وعلى سطح المقصورة التي في المشهد حجرات للضيوف الوافدين، وقد وقف عليها أوقاف كثيرة من القرى ومستغلات بيت المقدس.» وأضاف قائلاً: «ويعطون الضيوف المسافرين والزائرين الخبز والزيتون. وهناك طواحين كثيرة تديرها البغال والثيران لطحن الدقيق. وبالمضيفة خادمات يخبزن طول اليوم، ويزن رغيفهن منّاً واحداً. ويعطى من يصل هناك رغيفاً مستديراً وطبقاً من العدس المطبوخ بالزيت، وزبيباً كل يوم. وهذه عادة بقيت من أيام خليل الرحمن عليه السلام حتى الساعة. وفي بعض الأيام يصل عدد المسافرين خمسمئة فتهيأ الضيافة لهم جميعاً.»

ويضيف يحيى الخشاب مترجم كتاب «سفرنامه» («رحلة ناصر خسرو») أن المستشرق الفرنسي كاترمير (Quatremère) جمع في كتابه «تاريخ السلاطين المماليك» كل التقارير التي كتبها الرحالة والسيّاح الأوروبيون عن المشهد والمضافة والسماط. ومن المرجح أن بدء العمل بهذا التقليد حدث أيام خلافة العبيديين في فترة خلافة المهدي الفاطمي.

لكن أخبار هذا السماط تنقطع في المصادر التي بين أيدينا في الفترة الممتدة بين الاجتياح الصليبي وقيام الدولة المملوكية. ثم تخرج المصادر عن صمتها لتشير إلى استئناف العمل بهذا التقليد منذ الأيام الأولى لسلطنة الظاهر بيبرس. فيذكر ابن عبد الظاهر، في تقرير إخباري يغطي أحداث سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٣ - ١٢٦٤م، خبر استئناف عمل السماط فيقول: «وفي صفر من هذه السنة وردت كتب الأمير عز الدين إستادار

النائب بالكرك، أنه رتب رواتب الخليل، ورتب الأسمطة والضيافة للوافدين، وكان ذلك قد قطع من مدة طويلة.»

ثم تحول سماط الخليل، منذ أن استأنفه نائب الكرك، من مؤسسة ذات طابع خيري تطوعي إلى مؤسسة رسمية سلطانية، فتجاوزت بذلك إطارها الإقليمي المحلي، وصارت مؤسسة مملوكية سلطانية. وأخذ السلاطين منذ ذلك الحين يولونها الرعاية والاهتمام ويحبسون عليها الأوقاف ليصرف ريعها عليها، وبدأ السلاطين بتعيين الموظفين والمشرفين على مؤسسة السماط وبتحديد حجم رواتبهم ومعلومهم. ويروي المؤرخ ابن إياس أن الظاهر بيبرس حبس على سماط الخليل جهات كثيرة ظلت قائمة إلى ما بعد سقوط دولة المماليك على يد الأتراك العثمانيين. ويؤكد المؤرخ الفلسطيني قاضي القضاة مجير الدين الحنبلي العليمي في هذا الصدد أن أوقاف السماط كانت من الكثرة بحيث يصعب حصرها. ويبدو أن كلام الحنبلي لا يجانب الحقيقة، إذ استمر السلاطين المماليك في تحبيس الأوقاف على هذا السماط حتى وقت متأخر. فأمر السلطان برقوق (٧٨٤ - ٨٠١هـ/ ١٣٨٢ - ١٣٩٩م) بأن توقف قرية دير إستيا الواقعة في الجنوب الغربي لمدينة نابلس على السماط، وشرّط ألاّ يصرف ريع هذه القرية إلاّ على السماط فحسب. ثم نقش نص وثيقة الوقف على عتبة باب المسجد الإبراهيمي، وبالتحديد على عتبة الباب الشرقي.(٤٥)

لم يتأخر تشغيل هذه المؤسسة، مؤسسة سماط الخليل منذ أن أمر نائب الكرك باستئناف تقديم خدماتها لزائري الحرم الإبراهيمي. ففي سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٥ - ١٢٦٦م، خرج الظاهر بيبرس بجيشه في مهمة قتالية في سواحل بلاد الشام، ولمّا وصل إلى غزة وزع المهمات على قادته، فانطلقوا نحو أهدافهم. أمّا هو فتوجه من غزة لزيارة القدس والخليل، فأدى طقوس الزيارة، وجلس يبحث في مظالم الناس، ولمّا فرغ من ذلك مُدّ سماط الخليل فأكل منه كواحد من الناس. وكانت هذه الزيارة بمثابة ما يعرف اليوم بمصطلح حفل الافتتاح لهذه المؤسسة التي لم يمض على استئناف تفعيلها عام واحد. ومنذ ذلك التاريخ استمر إجراء التحسينات والإضافات على مضافة خليل الرحمن التي يمد فيها السماط. وسجلت في هذا المضمار آثار حسنة قام بها الأمير الكبير علاء الدين الأعمى، آيدغدى بن عبد الله الصالحي النجمي، الذي كان تولى منصب ناظر الحرمين الشريفين في سلطنة الظاهر بيبرس حتى أيام المنصور قلاوون الألفي. وفي مدة ولايته هذه، قام بتعمير بعض المرافق الضرورية لمؤسسة السماط، كمخازن الحبوب والأفران والطواحين، وزاد في طاقتها الإنتاجية والتشغيلية حتى تضاعف حجم خدمات هذه المؤسسة لجمهور الزائرين أضعافاً مضاعفة. فبعد أن كانت تستهلك خمس كيالج قمح في اليوم وكيلجة من

العدس، ازدادت كمية القمح المستهلك للضيافة في السماط حتى بلغت غرارتين من القمح يومياً. ومع اتساع خدمات السماط وكثرة عدد المنتفعين به أصدر الظاهر بيبرس مرسوماً عيّن فيه الموضع الذي يجب أن يمد فيه السماط، ليكون في ناحية بعيداً عن المسجد، كي لا يختلط مرتادو السماط بالمصلين ويؤثر العمل في مرافقه في سير الصلوات.(٤٦)

وقدم مجير الدين الحنبلي العليمي في موضع آخر من كتابه وصفاً للوجبة الرئيسية ونظام العمل وجمهور المنتفعين بخدمات السماط وأعدادهم وأي صنف من الناس هم والنظام الذي يسير عليه، فكتب يقول: «وبجوار المسجد الجاولي من جهة القبلة، المطبخ الذي تعمل فيه الدشيشة للمجاورين والواردين. وعلى باب المطبخ تدق الطبلخانة في كل يوم بعد صلاة العصر عند تفرقة السماط الكريم. وهذا السماط من عجائب الدنيا؛ يأكل منه أهل البلد والواردون. وهو خبز يعمل في كل يوم ويفرق في ثلاثة أوقات: بكرة النهار، وبعد الظهر لأهل المدينة، وبعد العصر تفرقة عامة لأهل البلد والواردين.

«ومقدار ما يعمل فيه من الخبز كل يوم أربعة عشر ألف رغيف. ويبلغ إلى خمسة عشر ألف رغيف في بعض الأوقات إذا كان عندهم زائر. وأمّا سعة وقفه فلا تكاد تنضبط وأمّا سماطه الكريم فإنه لا يمنع منه أحد؛ لا من الأغنياء ولا من الفقراء.

«وأما السبب في دق الطبلخانة كل يوم عند تفرقة السماط بعد العصر... أن الأصل في ذلك أن سيدنا إبراهيم عليه السلام، كانت تأتيه الضيوف... فصارت سنّة بعده تعمل في كل يوم. وعند باب المسجد حيث تدق الطبلخانة، المكان الذي يصنع فيه خبز السماط من الأفران والطواحين وهو مكان متسع يشتمل على ثلاثة أفران وستة أحجار للطحن، وفوق هذا المكان حواصل يوضع فيها القمح والشعير. ورؤية هذا المكان علواً وسفلاً من العجائب فإنه يدخل إليه بالقمح فلا يخرج منه إلاّ وقد صار خبزاً.» ثم يستطرد الحنبلي متطرقاً إلى ذكر العدد الكبير من العمال والفعلة الذين يعملون على إعداد هذا السماط، من أجل الطحن والعجن والخبز وتجهيز الحطب والنار والآلات اللازمة وما يحتاج إليه من اعتناء وصيانة.(٤٧)

الحمامات العامة

قِدَم الحمامات العامة كقدم المدينة الإسلامية، نشأت بنشوء تلك المدن. فلمّا اختطت مدينة الفسطاط أيام عمر بن الخطاب، أنشأ والي مصر الصحابي عمرو بن العاص السهمي في خطته حماماً سمي «حمام الفار» لصغر حجمه وضيق مساحته

مقارنة بالحمامات الرومانية - البيزنطية، لأن حمامات الروم، كما يقول ابن دقماق، كانت واسعة ثلاث طبقات، يدخل من الأولى إلى الثانية ثم إلى الثالثة. وكان حمام الفار أول حمام بني في الإسلام، فلمّا بناه عمرو بن العاص استحقره الروم وقالوا يصلح للفار، فسموه حمام الفار استحقاراً. وكان بعض الحمامات يتسع لأكثر من ٢٠٠ مستحم في آن واحد، يقوم على خدمتهم مجموعة من العاملين الموكلين بالزبائن يسمى الواحد منهم «بلاّناً». وكما في الفسطاط في مصر، أنشئت الحمامات في مدينتي البصرة والكوفة. وكان أول حمام اتخذ في البصرة هو حمام عبد الله بن عثمان بن أبي العاصي الثقفي، تلاه حمام فيل، وكان فيل أحد موالي زياد بن أبيه. أمّا الثالث فكان حمام مسلم بن أبي بكرة، ثم تملكه بعد ذلك عمرو بن مسلّم الباهلي. فمضت أعوام طويلة ولم يكن في البصرة إلاّ هذه الحمامات الثلاثة.

وروى البلاذري عن المدائني عن أبي مسعود الكوفي أنه كان في الكوفة حمامان قديمان: الأول لرجل من العباد (أهل الحيرة قبل الإسلام) ابتاعه منه عمرو بن سعد بن أبي وقاص، والثاني هو الحمام المعروف باسم حمام أعين، وأعين هو من موالي سعد بن أبي وقاص، وكان الحمام يدر على صاحبه دخلاً يومياً عالياً يقدر بـ ١٠٠٠ درهم. ولمّا فشا خبر هذه الأرباح بين الناس بادروا إلى استصدار الأذونات لإنشاء الحمامات. وكانت الحمامات لا تبنى في البصرة إلاّ بإذن من الولاة. ولم يمضِ وقت قصير بعد ذلك حتى أنشئت ١٠ حمامات أُخرى.(٤٨)

وفي بلاد الشام، بلغ عدد ما أحصي من حمامات دمشق ١١٦ حماماً، بينما تجاوز عددها في حلب ١٩٥ حماماً. وكانت المدن الأصغر حجماً لا تخلو من وجود حمامات، فيروي الأمير العربي أسامة بن منقذ أنه كان في كلٍ من معرّة النعمان وبلدة شيزر حمام واحد على الأقل. ومع عودة فلسطين وأجزاء أُخرى من بلاد الشام إلى أحضان الإسلام بعد تحريرها من الاحتلال الصليبي أبدى الحكام المسلمون الجدد، ملوك الأسرة الأيوبية وسلاطين المماليك من بعدهم، اهتماماً ملحوظاً ببناء الحمامات. ففي مدينة القدس أحصى كامل العسلي أكثر من ١٠ حمامات، بينما بلغ ما أحصاه النعيمي في دمشق ٣٦ حماماً في إبان هذه المرحلة التاريخية. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن إنشاء الحمامات لم يكن استثماراً اقتصادياً فردياً من أجل الربح المادي كما كان الحال أيام الخليفة عمر بن الخطاب في مدينة البصرة، وإنما صار الأمر جزءاً من الخدمات التي يوفرها السلاطين والأمراء والولاة لرعاياهم من أهل المدن في بلاد الشام، وذلك ضمن ما يعرف بأعمال البر، شأنها في ذلك شأن الرباط والخانقاه والسبيل. فكان من جملة ما يعزى إلى الأمير المملوكي تنكز الحسامي، الذي تولى نيابة الشام أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون، من الأعمال الخيرية أنه

أنشأ في مدينة القدس حمامين وقيسارية. وضمن الإطار نفسه أنشأ الأمير أيدغدي بن عبد الله الركني، الذي عرف بالتقوى والصلاح، حماماً في مدينة الخليل، وقيل إنه خطط الحمام بنفسه ورسم أسسه بيده. وكان الحمام مكاناً مناسباً لممارسة كثير من الأنشطة الاجتماعية، حتى إنه كان المقر الوحيد الملائم لبعض المناسبات الاجتماعية والاحتفالات. فكانت العرائس يقصدنه قبيل الزفاف للاستحمام والتزين وعرض زينتهن، يصحبهن حشد من أهلهن وقريباتهن وصديقاتهن. وكان العريس أيضاً يدعو أصحابه إلى الحمام ويقيم لهم الاحتفال ويقدم لهم الأطعمة. وكان الحمام عامة منتدى للنساء يلتقين فيه ويتبادلن أطراف الحديث، بالإضافة إلى غرف التزين. وكانت المرأة النفساء تذهب إليه في الأربعينية التي تلي الولادة للاغتسال والتطهر. بل كان أحياناً مكاناً للمعالجة لمن يعاني بعض الأمراض الجلدية أو الأعصاب والمفاصل. وقد رأينا كيف أن الحمام في مدن بلاد الشام كان المكان الذي يجمع الأضداد، فيحدثنا أسامة بن منقذ عن اختلاط بين العرب والمسلمين وبين الإفرنج داخل هذه الحمامات، كما كان يحدث في حمام في معرة النعمان، وكما شاهد ذلك بنفسه في أحد حمامات مدينة صور.[٤٩]

كان عمل الحمامات، وضمان سلامة خدماتها في المجالات الصحية والاجتماعية والأخلاقية، داخلاً في نطاق عمل المحتسب لصلة هذه الأمور بالقاعدة الدينية الشرعية، قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن هذا القبيل أفرد كل من الشيزري وابن الأخوة باباً خاصاً في الحسبة على الحمامات والقيمين عليها، بيّنا فيه المهمات المنوط بالمحتسب تنفيذها ومراعاتها منها: ضمان نظافة الحمام ومرافقه وخزانات الماء والغرف والصرف الصحي؛ نظافة الفوط والملاءات والمآزر؛ منع المجذوم أو الأبرص من دخوله؛ منع مظاهر التهتك أو التحلل؛ ضمان الحفاظ على آداب الدين والخلق؛ منع اختلاط النساء بالرجال؛ ضمان التزام العاملين في الحمام ورواده هذه الآداب. فيقول الشيزري: «خير الحمامات ما قدم بناؤه، واتسع هواؤه وعذب ماؤه وقدّر الأتان وقوده بقدر مزاج من أراد وروده... وينبغي أن يأمرهم المحتسب بغسل الحمام وكنسها وتنظيفها بالماء الطاهر، غير ماء الغِسالة، يفعلون ذلك مراراً في اليوم ويدلكون البلاط بالأشياء الخشنة... وينبغي أن يكون للحمامي مآزر يؤجرها للناس أو يعيرها لهم، فإن الغرباء والضعفاء قد يحتاجون إلى ذلك. ويأمرهم بفتح الحمام في السّحر لحاجة الناس إليها للتطهر فيها قبل وقت الصلاة. ويلزم الناطور حفظ ثياب الناس فإن ضاع منها شيء لزمه ضمان على الصحيح ضمانه.»[٥٠]

الخانات على الطرق السلطانية

الخان لفظة فارسية الأصل تعني محطة للاستراحة مقامة على طرق القوافل والطرق السلطانية. وقد تعني، في الوقت نفسه، مكاناً لمبيت المسافرين، وربما تعني أيضاً مستودعاً لخزن البضائع المنقولة، شأنها شأن الفندق الذي كان يقام عادة في مراكز المدن الكبيرة. وقد ازدهرت مؤسسة الخان كمؤسسة ذات وظيفة اقتصادية في العصور الإسلامية في القرون الوسطى. ونشأت فكرة الخان عن الحاجة إلى تأمين سلامة التجار وبضائعهم على خطوط المواصلات، وحمايتهم من غارات لصوص البادية وقطاع الطرق. فكانت الخانات من هذا القبيل وسيلة لا مندوحة عنها لضمان أمن التجارة براً وبحراً على السواء، وخصوصاً في تلك الأصقاع التي يندر فيها توفر الحاجات اللازمة للتجار والمسافرين، كالطعام والماء. كما تسهل نزلاً آمناً ومريحاً لهم ولقوافلهم، إذ كانت تحيط به الأسوار العالية التي تتخللها أبراج عالية يرابط فيها الحراس والمدافعون.

ويرى بعض الباحثين أن أقدم خان أنشئ في الإسلام على طرق القوافل كان البناء الأموي الذي اشتهر باسم قصر الحير الشرقي. وكانت واجهة هذا المبنى تخلو من الشبابيك، بينما أحاطت به أبراج على زواياه الأربع، وحيطان القصر مدعمة بأعمدة أسطوانية، وفي داخله مبنى يتكون من طبقتين تطلان على باحة القصر، وتتكون الطبقة الأولى من بهو تتوسطه الأسطوانات وله شرفة في الطبقة العلوية. وكان الخان مشابهاً إلى حد ما لهذا المبنى القديم، فغالباً ما كان يتألف من طبقتين ويشتمل على كل المرافق التي يحتاج إليها النزلاء، كغرف النوم والحمام والفرن والمطبخ وأحواض الماء لسقي البهائم، بالإضافة إلى مستودعات لخزن البضائع، وعدد من الحوانيت يرتفق بها النزلاء. ومنذ مطلع القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، ازدهرت مؤسسة الخان في بلاد الشام، وتزامن ذلك مع ازدهار مماثل في كل من إيران وبلاد الأناضول. ولربما شكّل بعض الخانات أحياناً نواة تطورت مراكز مدنية من حوله، وقد حدث ذلك فعلاً في خان الظاهر بيبرس الذي أقامه خارج مدينة القدس في مطلع الستينيات من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي.

ورد مصطلح الخان أول ما ظهر كمصطلح موثق في العصر الأيوبي في النقش الذي وضع على مدخل خان العقبة في جنوب فلسطين سنة ٦١٠هـ/١٢١٣ - ١٢١٤م. وظهرت نماذج متعددة من الخانات في الفترات الإسلامية المتعاقبة، كان من أبرزها الخان السلجوقي الذي انتشر في بلاد إيران وبلاد الأناضول، ثم الخان الأيوبي الذي كان سائداً في بلاد الشام، وكذلك النموذج المملوكي الذي انتشر في مصر وبلاد

الشام. وكان هناك نموذج رابع لمبنى الخان وهو الذي عرف بخان «درب الحاج». ويمكن أيضاً إضافة نموذجين آخرين، ذاك الخاص بالدولة الصفوية في إيران والخاص بالعثمانيين في تركيا.

وفي نهاية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي ازدهرت الخانات، إذ نشطت التجارة نشاطاً غير مسبوق، وتضاعف عددها ولا سيما في بلاد الشام.(٥١)

الخانات في فلسطين

انتشرت الخانات، كما رأينا، على طول الطرق التجارية الرئيسية. ومع ذلك كان هنالك نوع آخر من الخانات التي كانت تقام في المدن الكبرى ووسط الأسواق؛ وفي هذه الحالة فإنها كانت تسمى بأسماء أُخرى، أشهرها الفندق أو الوكالة أو القيسارية. وكان مبنى هذا النوع من المؤسسات يتكون عادة من طبقتين: طبقة أرضية تشتمل على عدد من الحوانيت، وطبقة علوية تتكون من شقق سكنية أو غرف نوم منفردة ينزل فيها التجار الغرباء الوافدون ببضائعهم إلى المكان. فكان من هذه الفنادق الصغير والمتوسط والكبير بحسب مساحته وعدد الدكاكين الموجودة في الطبقة الأرضية. بلغ عدد الشقق أو البيوت الموجودة في فندق/خان مسرور في القاهرة ٩٩ بيتاً، بينما وصل عدد البيوت في فندق أو وكالة قوصون إلى عدة مئات، ويصفها المقريزي بقوله: «ويعلو هذه الوكالة رباع تشمل على ثلاثمئة وستين بيتاً أدركناها عامرة كلها. ويحزر أنها تحوي أربعة آلاف نفر ما بين رجل وامرأة وصغير وكبير.» وكانت هذه الفنادق/الخانات/الوكالات عبارة عن أسواق بالجملة يصل إليها التجار الأجانب بتجاراتهم ويفرغون فيها حمولتهم، ثم يأتي التجار المحليون ويشترون ما يحتاجون إليه من هذه البضائع، بينما يقيم التجار الأجانب بغرف الفندق حتى الفراغ من بيع بضائعهم. وعندما يتحول الفندق إلى سوق بالجملة على هذا النحو فإنه ربما سمي وكالة. فيقول المقريزي عن وكالة باب الجوانيّة في القاهرة، «أنه كان موضعها عدة مساكن فابتدأ الأمير جمال الدين محمود بن علي الإستادار بهدمها وبناها فندقاً وربعاً. فلمّا كملت رسم الظاهر برقوق أن تكون دار وكالة يرد إليها ما يصل إلى القاهرة، وما يرد من صنف متجر الشام في البحر كالزيت والرّب والدّبس، ويصير ما يرد في البَر يُدخل به على عاداته إلى وكالة قوصون.» وربما تحول بعض الفنادق في المدن الكبرى، كمدينة القاهرة، إلى مستودع آمن يودعه التجار أموالهم، إذ توضع في صناديق يصف الواحد تلو الآخر في إحدى غرف ذلك المستودع.(٥٢)

وقد ورد ذكر لوجود القيسارية والوكالة في مدينة القدس. وكانت القيسارية من

جملة المنشآت التي أقامها نائب دمشق تنكز الحسامي في هذه المدينة. بينما أورد مجير الدين العليمي ذكراً للوكالة التي كانت قائمة بشارع داود عليه السلام، فوصفها بأنها خان عظيم، وأن أجرته التي كانت تبلغ ٤٠٠ دينار سنوياً كانت موقوفة على مصالح المسجد الأقصى.

ومن الخانات التي أنشئت في مدينة القدس خان السلطان، وهو نفسه الذي سماه العليمي دار الوكالة. وكان قيساريةً قبل ذلك جددت أيام السلطان الظاهر برقوق. وذكر خان تنكز القائم بسوق القطانين، وخان الملك المؤيد والذي اشتهر باسم خان القطانين، وذكرت خانات مقدسية أُخرى، مثل خان القاضي فخر الدين بن نسيبة، وخان الفحم، وخان المصرف، وخان الشعارة، وخان الزيت، وخان الجاولي، وخان العنابة.(٥٣)

خان الظاهر في ضاحية القدس

هو الخان الذي أمر الملك الظاهر بيبرس ببنائه بظاهر مدينة القدس في الجهة الشمالية الغربية من المدينة خارج الأسوار سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٣ - ١٢٦٤م. ويقال إنه شرع في بنائه سنة ٦٦١هـ في ماميلا. ولم يكن هذا الخان تجارياً يقصد به الربح، وإنما كان خاناً للسبيل، موقوفاً على أعمال البر والإحسان. وفوض السلطان بيبرس بناءه إلى الأمير جمال الدين محمد بن نهار، ثم أوكل إليه أمر إدارته والإشراف عليه. ولمّا تم بناؤه أوقف عليه قيراطاً ونصف قيراط من الطُرّة (وروي بالمطر)، إضافة إلى ما يزيد على نصف غلال قرية المشيرفة في ناحية بصرى الشام، ونصف غلال قرية لفتا الواقعة على مشارف القدس من ناحية الشمال الغربي. ويروي العليمي أن بيبرس أوقف عليه أيضاً بعض قرى ناحية دمشق، وقد حررت وثيقة الوقف وقرئت في صفر ٦٦٢هـ/كانون الأول (ديسمبر) ١٢٦٣م، بحضور السلطان وقاضي القضاة في القلعة في القاهرة، وجُعل ريع هذا الوقف محبوساً على الخان لتوفير الخبز، وإصلاح نعال من يرد على الخان من المسافرين ومن الغرباء المتجهين إلى مدينة القدس، ولصرف بعض النقود ومنحها للمعدمين من رواده. ولمّا صودرت أوقاف الخان التي كانت في دمشق توقف مشروع توزيع الخبز بالمجان على رواده والسالكين فيه. وكان الخان حصيناً محاطاً بسور، وأمر السلطان بنقل باب أحد قصور الخلفاء الفاطميين المهجورة في القاهرة ليكون باباً لهذا الخان. ومن أجل تسهيل تزويد المرتادين بالخبز والطعام فقد أنشئ في داخله طاحون وفرن، وغرس بداخله بستان.

وقد اعتاد الأمراء من رجال الدولة الذين يفدون إلى القدس في مهمات رسمية

أن ينزلوا في هذا الخان هم وحاشيتهم ومرافقوهم. وقد شجع إنشاؤه خارج السور في مشارف المدينة بعض الأعيان من ذوي المال والثراء على أن يبنوا لأنفسهم قصوراً في جواره، فلم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى تحول المكان إلى محلة سكنية راقية يقيم بها بورجوازيو المدينة. وقد سهلت إقامة هذا الخان على زوار القدس والتجار الوافدين إليها أوضاع رحلتهم، لأنه وفر لهم المبيت في مكان مريح وآمن إذا ما وصلوا إلى المدينة ليلاً، حين كانت بوابات السور مغلقة لا تفتح إلاّ في الصباح.(٥٤)

الخانات على الطرق في فلسطين

على خلفية الصلة بين مؤسسة الخان وتأمين التجارة الداخلية بين ولايات الدولة، وما لذلك من أثر إيجابي في الاقتصاد المدني، فقد أقيمت على طول الطرق السلطانية (الرئيسية) شبكة من الخانات. وكانت أهمية مثل هذه الشبكة لا تنبع فقط من الخلفية الأمنية الطارئة، بل لأن فلسطين كانت حلقة الاتصال الاستراتيجية بين جزأي الإمبراطورية المملوكية، الغربي في مصر والشرقي في بلاد الشام عامة، أو بين القاهرة ودمشق تحديداً.

ومن خلال المعلومات المتاحة عن هذه الحقبة من تاريخ فلسطين استطعنا أن نرصد ١١ خاناً كانت قائمة على مفاصل الطريق السلطاني بين مصر والشام. ومن الملاحَظ في هذا السياق أن إنشاء هذه الخانات لم يأت فقط بمبادرة الدولة، أو ما يمكن تسميته السياسة الرسمية ممثلة بالسلاطين أو نوابهم، بل جاءت المبادرة أحياناً من كبار التجار، وهم الفئة المستفيدة مباشرة من استمرارية النشاط التجاري وتطويره.

فأول ما يصادف القادم من مصر في رحلته إلى الشام هو خان يونس، وهو الاسم الذي تحمله المدينة الفلسطينية القائمة إلى يومنا هذا. وكان صاحب الخان وبانيه الأمير يونس بن عبد الله النوروزي، وكان واحداً من المماليك اليلبغاوية، ثم عيّنه الظاهر برقوق برتبة الدوادار الكبير، وصار من أخص الأمراء عنده. وعندما تمرد الناصري نائب الشام أرسله برقوق للقضاء على التمرد، وفي أثناء عودته إلى مصر قتله أمير آل مراء، عنقاء بن شطّي، عند خربة اللصوص على مقربة من دمشق.(٥٥)

وفي غزة أنشأ نائبها الأمير علم الدين سنجر بن عبد الله الجاولي (المتوفى سنة ١٣٤٤م) خاناً. وكان هذا الأمير هو الذي مَصّر غزة وحولها إلى مركز إداري بعد أن كانت قرية عادية. ولم يكن الخان هو المرفق الوحيد الذي أقيم في عهده، إذ ذكر أنه أنشأ البيمارستان والجامع والميدان. وكان هذا الأمير قد أكثر من إقامة المشاريع العمرانية في فلسطين، ومنها خان أقامه في قاقون وآخر في مدينة بيسان.(٥٦)

وفي الفترة نفسها تقريباً، قام الأمير تنكز الحسامي، نائب الشام (دمشق)، بإنشاء خان في قرية جلجولية القائمة إلى الشمال من منابع رأس العين بين الرملة وقاقون. ومن ميزاته أنه جعل للسبيل لا لأغراض الربح، وبذلك يكون شبيهاً بالخان الذي أنشأه الظاهر بيبرس في مشارف القدس.[٥٧]

وفي اللجون على رأس طريق وادي عارة المفضي إلى مرج ابن عامر، أنشأ التاجر المحسن الشيخ أمين بن البص خاناً جعله محبوساً على أعمال البر والإحسان، ولم يكن هذا الخان إلاّ واحداً من المشاريع الخيرية التي أسسها على نفقته ليرتفق الناس بها.[٥٨]

وفي جنين بنى الأمير طاجار الدوادار خاناً. وكانت هذه البلدة إحدى المحطات الرئيسية على الطريق إلى دمشق، فكان القادم من القاهرة عندما يصل إلى قاقون الساحلية يستطيع الاستمرار شمالاً عن طريق وادي عارة نحو اللجون ثم بيسان ويجتاز جسر المجامع إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن ثم إلى دمشق، أو أنه كان يستطيع التوجه من قاقون يميناً نحو قرية فحمة ومنها إلى جنين، ومن هناك يتجه شرقاً في الطريق الوعر الموازي لطريق اللجون - بيسان، ليصل إلى الضفة الشرقية للشريعة. فلمّا فرغ طاجار الدوادار من بناء هذا الخان سنة ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩ - ١٣٤٠م، أنشأ فيه حوض ماء للسبيل بعد أن أجرى إليه الماء بقناة من أحد الينابيع القريبة، وعمل فيه حماماً يرتفق به المسافرون والتجار النازلون فيه، وجعل فيه مجمعاً يضم عدة حوانيت توفر كل ما يحتاج إليه المسافر من طعام وشراب وآلة ومتاع.[٥٩]

وعلى غرار ما فعله التاجر المحسن أمين بن البص في اللجون، قام كبير تجار الشام، أو رأس الخواجيكة في مصطلح ذلك العصر، والذي اشتهر بكنيته ابن المزلّق، بإنشاء سلسلة من الخانات في شمال فلسطين أنفق على عمارتها ما يربو على ١٠٠,٠٠٠ دينار من حر ماله. وكان هذا التاجر قد صادف نجاحاً منقطع النظير في تجارته مع أوروبا وربح أموالاً طائلة. وكان نزّاعاً إلى الخير سباقاً إلى أعمال البر، فأنشأ على درب الشام - مصر عدداً من الخانات الضخمة، منها واحد في الأراضي السورية عند مدينة القنيطرة، وثلاثة في الأراضي الفلسطينية: الأول عند جسر بنات يعقوب، والثاني عند المنية الواقعة إلى الشمال الغربي من طبرية (وهي المنية المنسوبة في بعض المصادر إلى هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي)، والثالث في عيون التجار. وزود هذه الخانات جميعاً بالماء. ولم تقتصر مشاريع ابن المزلق الخيرية على درب الشام - مصر فحسب، بل قام أيضاً بمشاريع مماثلة على درب الحاج الشامي بين دمشق ومكة المكرمة.[٦٠]

وفي هذا السياق لا بد من التطرق إلى خان العقبة على درب الحج الشامي

والمصري على حد سواء. كان هذا الخان قديماً يعود إلى العقود الأولى لحكم الأسرة الأيوبية، إذ عثر على نقش باسمه سنة ٦١٠هـ/١٢١٣ - ١٢١٤م. ويبدو أنه خرب أو دثرت آثاره مع تعاقب السنين والحوادث، فظل خرباً مهجوراً إلى أيام السلطان قانصوه الغوري، حين قرر ترميمه وربما بناءه من جديد. ففي سنة ٩١٤هـ/ ١٥٠٨ - ١٥٠٩م، رسم السلطان لمهندس السلطنة خاير بك المعمار بأن يتوجه إلى عقبة أيلة (هي العقبة اليوم) على رأس فريق من المهندسين والبنائين لإقامة الخان. امتثل كبير المهندسين للأمر السلطاني وتم إنجاز المشروع في أقل من عام. وفي السنة التالية، ٩١٥هـ/١٥٠٩ - ١٥١٠م، عندما عاد الحجاج في محرم من مكة وجدوا أن الخان بكل مرافقه قد اكتمل بناؤه، وكان جاهزاً لتقديم الخدمات اللازمة لهم. وكان الخان مسوراً تُحيط به الأبراج، وفيه الحواصل والمستودعات لحفظ ودائع الحجاج وبضائعهم التي حملوها معهم. ومن أجل ضمان سلامة النازلين في الخان وسلامة ما معهم شحنت الأبراج بالفرسان الأتراك، وهيئ لهم ولعائلاتهم السكن داخله، وجُعل بقاؤهم فيه مناوبة، إذ تمضي كل مجموعة منهم فيه سنة، ويتم بعدها استبدالها بمجموعة جديدة.(٦١)

الجسور والقناطر

كان اهتمام المماليك بشبكة المواصلات الداخلية لا ينحصر في توفير الأمن اللازم لتحرك القوافل وتنقل المسافرين والتجار بين أرجاء المملكة فحسب، بل تعدى ذلك إلى توفير الحد الأدنى من التسهيلات والمرافق في طرقات البلاد الرئيسية، كما رأينا ذلك في شبكة الخانات المقامة على طول الطريق السلطاني الذي يوصل بين القاهرة ودمشق ويقطع أرض فلسطين من الجنوب إلى الشمال. ووجدت هذه السياسة تعبيراً آخر، عندما اهتم بعض السلاطين بتذليل العوائق التي تعترض خطوط المواصلات، سواء أكانت تلك العوائق مائية أم برية. وسنرى كيف أقيمت الجسور والقناطر على الشريعة، نهر الأردن، أو القناطر التي أقيمت على بعض الطرق المحلية لتجاوز المستنقعات أو الأودية العميقة التي تتخلل الطرق الموصلة إلى بعض الأماكن الحيوية. ففي عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، في إبان النصف الأول من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وفي فترة نيابة نائبه في غزة علم الدين سنجر بن عبد الله الجاولي الذي ألمعنا إلى اتساع دائرة اهتماماته العمرانية في فترة ولايته، التفت هذا الأمير المملوكي إلى تسهيل التنقلات في منطقة الساحل الفلسطيني، فأقام ما عرف باسم قناطر أرسوف، حيث كانت المياه المنسابة من ينابيع

رأس العين تشكل مع مياه السيول التي لا تجد طريقها إلى البحر مستنقعاً واسعاً يغطي مساحة كبيرة من الأرض شمالي مدينة يافا. فتنبت على أرضية هذا المستنقع غابة من شجيرات كثيفة وأنواع من القصب ونبات الحلفاء بحيث كانت تعوق حركة المرور إن لم تكن تمنعه بالمرة. فكانت هذه القناطر تساعد السكان والمسافرين الذين يريدون التوجه إلى المناطق الساحلية الشمالية من فلسطين وتقصر عليهم المسافات، فلا يضطرون إلى الالتفاف من حول هذا المستنقع الواسع بعد أن وفرت لهم القناطر حرية الوصول وسرعته.(٦٢)

وذكر بعض الروايات أن السلطان الظاهر برقوق عمّر ما سمي بقناطر برقوق في القدس، لكن ليس لدينا ما يحدد إن كانت هذه القناطر داخل المدينة أو خارجها. ومع ذلك فإن عدم ذكرها من جانب مؤرخ بيت المقدس، مجير الدين العليمي، يرجح أنها كانت خارج مدينة القدس، وإذا كانت كذلك فلا بد من أنها شبيهة بالجسر الذي يقام من فوق الأماكن الواطئة أو الأودية العميقة التي تعترض طريق المسافرين والسابلة، لتسهيل المرور في هذه البقعة الوعرة من الطريق.(٦٣)

الجسور على نهر الأردن (الشريعة)

جسر دامية

في سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٥ - ١٢٦٦م، رسم السلطان الظاهر بيبرس بإنشاء هذا الجسر على نهر الأردن. وفي مستهل محرم ٦٦٥هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٦٦م، تحركت أطقم المهندسين والبنائين والفعلة إلى منطقة الغور لتنفيذ الأمر السلطاني بإقامة الجسر، الذي يطلق عليه اليوم جسر دامية والواقع بين جسر أللنبي عند أريحا وجسر الشيخ حسين بالقرب من بيسان. وكان موقعه آنذاك في نقطة بين قريتي قراوى ودامية. وتولى عملية البناء الأمير جمال الدين محمد بن نهار مع والي نابلس والأغوار الأمير بدر الدين بن رحال. وبعد أن فُرغ من بنائه حدث أن اضطرب بعض أركانه، فأمر السلطان بإصلاح الخلل الذي طرأ عليه، وعاد المهندسون والأطقم الأُخرى فوجدوا أن منسوب المياه في النهر عال يستحيل معه إتمام عملية الترميم والإصلاح، الأمر الذي اضطرهم إلى انتظار هبوط المنسوب. ويذكر مؤلفو الحوليات في هذا السياق أن معجزة حدثت، ولولاها لما استطاع المهندسون إتمام مهمتهم. فقيل إنه بينما كان أفراد الطواقم نياماً في الليل قام أحدهم ليقضي حاجة، فلاحظ أن مجرى الماء توقف، وأن قاع النهر جاف، فعاد وأخبر المهندس المشرف بحقيقة ما رأى. ولمّا شاهد المشرف ذلك أيقظ البنائين والعاملين فعكفوا على العمل حتى أتموا

إصلاح الخلل الذي اعترى بنية الجسر. وتبين فيما بعد أن انقطاع الماء إنما حدث نتيجة ردم وانهيار تراب أحد التلال، الأمر الذي سد المجرى فانقطع الماء، وظل مقطوعاً إلى أن فرغوا من إصلاح الجسر، ثم انساب في مجراه من جديد. وتذكر إحدى الدراسات المنشورة في «المجلة الآسيوية»، (عدد سنة ١٨٨٨)، أن هناك نقشاً مكتوباً على حجر العقد الأوسط مذكوراً فيه الأمر السلطاني واسم المهندس وسنة إتمام هذا الجسر. أمّا حجم الجسر فكان ممتداً على طول خمس قناطر.(٦٤)

جسر المجامع

هو الجسر القائم على مجرى نهر الأردن بعد خروجه من الطرف الجنوبي لبحيرة طبرية، وهو واقع على الطريق السلطاني الواصل بين دمشق والقاهرة. وكان أول ذكر لترميم الجسر في هذه الحقبة من تاريخ فلسطين يعود إلى العهد الأيوبي المبكر، إذ نسب إلى الأمير عز الدين سامة (أو أسامة) الجبلي، أنه أمر ببنائه، فصار يعرف بجسر سامة. وكان الأمير الجبلي من أمراء عساكر السلطان صلاح الدين، وشارك معه في حروب التحرير، ثم ولاه بعد ذلك مدينة بيروت، وظل والياً عليها حتى استردها الإفرنج سنة ١١٩٦م. بعد ذلك نقل إلى فلسطين حيث عيّن والياً على قلعة كوكب (كوكب الهوا) وبيسان. ويبدو أن ترميم جسر المجامع جرى في فترة ولايته على هذه الناحية من فلسطين. وبعد مرور أكثر من قرنين من الزمان، وفي عهد السلطان الظاهر برقوق أعيد ترميم هذا الجسر، بل ربما توسيعه، إذ ذكر أن أقواسه (قناطره) قد زيدت حتى أصبح طولها ١٢٠ ذراعاً، وعرضها ٢٠ ذراعاً. وكان ذلك سنة ٧٩٦هـ/ ١٣٩٣ - ١٣٩٤م، عندما كان السلطان عائداً بجيشه من منطقة ديار بكر، حيث كان خرج في حملة للتصدي للغازي التتاري تيمورلنك. وإلى الشمال من بحيرة طبرية، كان يقوم في تلك الفترة جسر آخر يعرف باسم جسر يعقوب، وهو نفسه الذي يعرف في عصرنا باسم جسر بنات يعقوب، وكان قائماً في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، كما ذكر في بعض الحوليات.(٦٥)

الفصل الثامن

بلدانية فلسطين في الحقبة المملوكية

تعرضت فلسطين، شأنها شأن بقية بلاد الشام، لكثير من الأحداث السياسية والكوارث الطبيعية التي كانت تؤدي إلى إحداث تغييرات في البنية الديموغرافية وفي خريطة الانتشار السكاني على أرضها. ولعل الزلازل المدمرة التي كانت تجتاح البلاد، أو أجزاء منها، فتحدث دماراً هائلاً في مدنها وقراها، كانت واحدة من هذه الكوارث التي تترك عادة بصمات واضحة في هذا المجال؛ ناهيك عن الأوبئة ولا سيما الطواعين التي اشتهرت في بلاد الشام، والتي كانت تحصد أرواح الآلاف المؤلفة من سكان المدن والقرى.

لم تكن الآثار التدميرية التي تحدثها الحروب الداخلية، أو موجات الغزو الأجنبي، أقل حجماً من تلك التي تنجم عن الكوارث الطبيعية. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى الغزو الصليبي الإفرنجي الذي شمل فلسطين والأجزاء الساحلية من بلاد الشام في نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ثم ما أسفر عنه من تدمير كامل للبنية السكانية في المدن الفلسطينية، بعد أن فرّغت مدن فلسطين الساحلية والداخلية من أهلها العرب والمسلمين بسبب ما تعرضوا له من أعمال الإبادة والتهجير القسري. وقد أشرنا في الفصل الثالث أعلاه إلى نجاة أهالي الريف الفلسطيني من المصير الذي لقيه إخوانهم من أهالي المدن، لأسباب تطرقنا إلى ذكر بعضها، ولا داعي يوجب التطرق إليها مجدداً.

عند مقارنة عدد المستوطنات الصليبية بالقرى العربية الفلسطينية، التي كانت قائمة ضمن حدود مملكة القدس اللاتينية والممتدة من بيروت شمالاً حتى دير البلح (الداروم) جنوباً، مضافاً إليها القرى الواقعة في ولاية البلقاء التي كانت جزءاً من تلك المملكة، يتبين أن نسبة المستوطنات الصليبية لم تكن تتجاوز ٢٠٪ من مجموع قرى المملكة. فقد كشفت الوثائق الصليبية عن وجود ٩٠٠ قرية ضمن حدود المملكة، لكن العدد الحقيقي لتلك القرى كان يتجاوز هذا الرقم، وقدّره بعض الباحثين بـ ٢٢٠٠ قرية مع الأخذ في الحسبان شح المعلومات المتعلقة بكل مناطق المملكة وألويتها. وتبيّن المعطيات أن القرى في منطقة عكا كانت تزيد على ٨٠ قرية، وكانت قرى منطقة

القدس تجاوزت الـ ١٠٠، وبلغت قرى منطقة نابلس ما يقارب ١٠٠ قرية (الفصل الثالث أعلاه، ص ١٩٨). وقد أكد بعض المصادر الإسلامية كثافة الوجود القروي في ريف الجليل في إبان هذه الحقبة، إذ لا تدع الشهادة التي سجلها الرحالة الأندلسي ابن جبير مجالاً للشك في هذا الأمر (الفصل الثالث أعلاه، ص ١٩٨-١٩٩).

وتغيب المعلومات المتعلقة بالكثافة السكانية الريفية في فلسطين عن المصادر الإسلامية التي تناولت أحداث الحقبة التاريخية التي أعقبت تحرير فلسطين النهائي من الفرنجة في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، بيد أن بعض المصادر زودنا بإشارات تعميمية عابرة عن عدد القرى في بعض أقاليم فلسطين أيام الدولة المملوكية، كتلك المعلومة التي سجلها ابن شاهين الظاهري (المتوفى سنة ٨٣١هـ/١٤٢٧ - ١٤٢٨م) حين ذكر أن عدد القرى في نيابة صفد وحدها بلغ ١٢٠٠ قرية. ولا تبدو هذه المعلومة على أهميتها ذات صدقية يعتمد عليها، لأن المؤلف المذكور ساقها استناداً إلى أحد مصادره المجهولة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب الأخذ في الحسبان أن هذا العدد اشتمل على القرى في الجنوب اللبناني الممتدة من حدود فلسطين الانتدابية حتى نهر الليطاني، فقد كانت هذه المناطق جزءاً من مملكة صفد. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن مملكة صفد، أو نيابة صفد المملوكية، كانت تضم النصف الشمالي من فلسطين، من قاقون الساحلية جنوباً حتى الحدود اللبنانية في الشمال، وهي بذلك تشتمل على أكبر تجمعات فلسطين الريفية، فنيابة لها مثل هذه المساحة الواسعة يمكن أن تضم مثل هذا العدد من القرى، كما أشار إلى ذلك ابن شاهين الظاهري.

ويجب ألاّ يغرب عن البال حقيقة ما فعله السلاطين المماليك بعد تحرير الساحل الفلسطيني من الفرنجة، إذ قاموا بتدمير شامل لكل المدن الساحلية والموانئ على البحر الأبيض المتوسط، فلم يبق على امتداد سواحل بلاد الشام، من العريش على الحدود المصرية - الفلسطينية حتى طرابلس، سوى ميناء بيروت الذي لم يقوموا بتدميره. فشمل التدمير كلاً من صور وعكا وحيفا وعثليث وقيسارية وأرسوف وعسقلان، ولم يبق إلاّ مرفأ يافا الصغير على طول السواحل الفلسطينية. وكان لتدمير هذه الموانئ نتائج سلبية مباشرة أدت إلى ضمور الريف الفلسطيني، وخصوصاً القرى والضياع الساحلية التي كانت تسوّق إنتاجها عن طريق هذه الموانئ، حيث يتم شحنها إمّا إلى مصر وإمّا إلى الموانئ الأوروبية، فأخذت أعداد هذه القرى بالتراجع، كما قلت كثافتها السكانية.

ومع الاحتلال العثماني لفلسطين وبلاد الشام في إبان العقد الثاني من القرن السادس عشر حدث تحول منهجي في سياسة الإحصاء الرسمية، وشهدت فلسطين، كما غيرها من ولايات الشام، عهداً من الأمن والاستقرار والضبط الإداري، أتاح

إجراء الإحصاءات الدورية للبلاد والسكان، إذ كان يُجرى إحصاء كل ٣٠ عاماً، وحفظت هذه الإحصاءات في السجلات الرسمية بما عرف باسم دفتري - مفصل. ودلت البحوث التي عملت على هذه السجلات على زيادة في عدد السكان. وكان الإحصاء الأخير لجنوب بلاد الشام قد أجري سنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٦ - ١٥٩٧م، ولم يظهر فيه أي ميل واضح إلى التراجع في أعداد القرى أو السكان. وكان عدد القرى الخالية أو الخربة قليلاً نسبياً، لم يزد على ٤٠ قرية تقع كلها على أطراف مناطق العمران بمحاذاة الصحراء التي كانت منطلقاً لغارات البدو التدميرية. وبمقارنة أعداد المزارع والضياع التي كانت تؤدي ضرائب للدولة في نهاية القرن السادس عشر بما تبقى منها في مطلع القرن العشرين، يتبين أن ما يقرب من ١٤٠٠ مزرعة وضيعة كانت قائمة في نهاية القرن السادس عشر قد اندثرت ولم تعد موجودة في خريطة فلسطين البريطانية. ويقدر بعض الباحثين أن نسبة القرى والضياع والمزارع التي اندثرت مقارنة بتلك الباقية كانت تعادل ٢,٦ إلى واحد. وليس لدينا ما يبيّن الفترة التي خربت فيها هذه القرى والضياع خلال القرون الثلاثة التي أعقبت الإحصاء الأخير لسنة ١٥٩٦.

إن المعطيات السكانية وقوائم القرى والمزارع والضياع التي وردت في سجلات الدولة العثمانية في إبان القرن السادس عشر، والتي اعتمد عليها جماعة من الباحثين الذين اعتنوا بالجغرافيا التاريخية لفلسطين خلال القرن الأول الذي أعقب الاحتلال العثماني، تنطوي على أهمية بالغة في رسم صورة دقيقة للأوضاع الديموغرافية والانتشار السكاني خلال القرن المذكور.

على الرغم من أهمية هذه المعطيات، ومع أنها تشكل مؤشراً يمكن الاستناد إليه في رسم صورة للأوضاع السكانية في الفترة المملوكية أو على الأقل في العقود الأخيرة من تلك الحقبة، فإنها لا يمكن أن تشكل صورة صادقة لتلك الحقبة. فلا يمكن أن تكون قرى ناحية مرج ابن عامر التي تظهر في الدفتر المفصل لسنة ١٥٣٨، الذي تناوله محمد عدنان البخيت بالدراسة والترجمة والتحقيق، هي القرى نفسها التي كانت قائمة في هذه الناحية أيام آخر السلاطين المماليك قبيل الاجتياح العثماني سنة ١٥١٦. وينطبق الشيء نفسه على الدراسة المماثلة التي أجراها الباحثان هوتروت وكمال عبد الفتاح والتي تناولت ألوية فلسطين بكاملها لسنة ١٥٩٦. فقد كان تقلب الأوضاع السياسية عاملاً حاسماً، شأنه شأن تقلبات الحالة الأمنية، في خراب قرية من القرى، أو في ظهور قرية جديدة. وقد أكد البخيت هذه الحقيقة عندما أشار إلى تحول عدد من المزارع والضياع إلى قرى لم تكن قائمة من قبل، وكيف أن قرى كانت قائمة هجرها أهلها فباتت مهجورة خالية من ديّاريها. وعلى هذا الأساس، فإن معرفة أسماء القرى التي كانت قائمة أيام دولة المماليك تعتمد بالتالي على ما تذكره

المصادر والحوليات التاريخية وتراجم الرجال التي تناولت التاريخ السياسي لتلك الفترة. ونخص منها بالذكر مؤلفات كل من: المقريزي؛ ابن تغري بردي؛ النويري؛ عز الدين بن أيبك الصفدي؛ ابن شاهين الظاهري؛ ابن فضل الله العمري، وأضرابهم.

وقد استطعتُ أن أحصي ما يربو على ٤٠٠ قرية داخل التخوم الفلسطينية في إبان الحقبة التي تغطيها هذه الدراسة، وذلك اعتماداً على ما أوردته المصادر الآنفة الذكر، ثم رتبت هذه القرى ترتيباً ألفبائياً، وبيّنت في أي من ألوية فلسطين الستة عشر كانت كل قرية موجودة.

قائمة بأسماء القرى والمواقع والبلدان
في العهدين الأيوبي والمملوكي
مرتبة ألفبائياً في ألوية فلسطين في عهد الانتداب البريطاني

البلدان	اللواء
حرف (أ)	
آبل القمح	صفد
إبثان	طولكرم
أبو ثور	بيت المقدس
أبو سنان	عكا
أبيان	صفد
إجزم	حيفا
أجناد	القدس
أخصاص	طولكرم
أذنا	الخليل
أربل	طبرية
إرتاح	طولكرم
أرسوف	يافا
أريحا	بيت المقدس
أسدود	غزة
إسكندرونة	عكا
أطرون	الرملة
إفراسين	جنين
الأقحوانة	طبرية
إقرت	عكا
أكامدا	جنين
إكتابا	طولكرم
إكسال	الناصرة
إكليل	عكا
أم التوت	جنين
أم الصوص	جنين
أم الفحم	جنين
أيلة	بئر السبع
حرف (ب)	
البابوجية	عكا
الباجور	حيفا
باقة الشرقية	طولكرم
باقة الغربية	طولكرم

البلدان	اللواء
بانياس	صفد
بحيرة بانياس	صفد
البرج الأحمر	طولكرم
البرج الأحمر	بيت المقدس
برج الذبان	عكا
برنيكية	جنين
البروة	عكا
بروبكة	حيفا
البصة	عكا
البطيحة	طبرية
البعنة	عكا
البعينة	عكا
البقيعة	عكا
بكوزا	صفد
بلاطة	نابلس
بلعما	الناصرة
بورين	طولكرم
بيت أكار	جنين
بيت بيران	بيت المقدس
بيت جبرين	الخليل
بيت جن	صفد
بيت دراس	غزة
بيت صامة	طولكرم
بيت قاد	جنين
بيت لحم	بيت المقدس
بيت نوبا	بيت المقدس
بيدر	عكا
البيرة	بيسان
البيرة	رام الله

البلدان	اللواء
بيريا	صفد
بيرين	طولكرم
البيساء	جنين
بيسان	بيسان

حرف (ت)

البلدان	اللواء
تبنين	صفد
تدارس	غزة
ترشيحا	عكا
تعنك	جنين
التل الأحمر	بيت المقدس
تل الجزر	الرملة
تل الصافية	الخليل
تل العجول	غزة
تل الفضول	غزة
تل كيسان	عكا
تل المفشوخ	عكا
تل النحل	عكا
تليل	جنين
تمرا	عكا
توسيان	عكا

حرف (ج)

البلدان	اللواء
الجاعونة	صفد
جب يوسف	صفد
جبا	حيفا
جبعون	عكا
جبعيت	نابلس
جت	طولكرم
جدّ	جنين

البلدان	اللواء
الجدايد	جنين
الجديدة	غزة
الجديدة	عكا
الجديدة الشمالية	عكا
جسر الصنبرة	طبرية
جعبتون	صفد
جلبون	جنين
جلجولية	طولكرم
جلقموس	جنين
الجلمة	جنين
جلمة بني سعد	جنين
جماعيل	نابلس
جنبا	الخليل
جنجار	الناصرة
جنزور	جنين
جولس	عكا
جياسوار	جنين
جيت	نابلس
جيتين	غزة
جيدا	الناصرة
جيرين الصغرى	بيسان
جينين	جنين

حرف (ح)

البلدان	اللواء
الحارثية	عكا
حانوتا	طولكرم
حبلة	طولكرم
حداثا	طبرية
حدرول	عكا
حرفيش	صفد
حصن تبنين	صفد
حصن الزّيب	عكا
حطين	طبرية
الحمراء	عكا
حمراء بيسان	بيسان
حمصين	عكا
حناتا	عكا
حولة بانياس	صفد
حيروز	جنين

حرف (خ)

البلدان	اللواء
خان سيدا (صيدا)	طولكرم
خربة خميس	حيفا
خربة اللصوص	صفد
خربة يونس	حيفا
خرجا	جنين
الخروبة	عكا
الخروبة	جنين
خريبة الخارجة	جنين
خلدا	الرملة
الخليل	الخليل
خيارة	طبرية

حرف (د)

البلدان	اللواء
الداروم	غزة
داعوق	عكا
الدالية	حيفا
دامون	عكا
دامية	نابلس

البلدان	اللواء
دامية	طبرية
دبورية	الناصرة
دجانية	نابلس
دنة	جنين
دوانه	حيفا
دونه	حيفا
دير أبو ثلجة	جنين
دير إستيا	نابلس
دير الراهب	يافا
دير سودان	جنين
دير السياج	حيفا
دير عوريف	نابلس
دير غزالة	جنين
دير الغصون	طولكرم
دير القديس لازروس	بيسان
دير مار الياس	حيفا
دير مروان	جنين

حرف (ذ)

البلدان	اللواء
ذنابة	طولكرم

حرف (ر)

البلدان	اللواء
راس عبده	عكا
رامة	عكا
الرامون	عكا
الرامون	حيفا
الرحاحية	عكا
الرخ	عكا
رشميا	حيفا
الرصيفة	عكا
رمانة	جنين
رمانة البطوف	عكا
الرملة	الرملة
الروحا	حيفا
رومة	الناصرة
ريحانة	جنين
الريحانية	طبرية
الرينة	الناصرة

حرف (ز)

البلدان	اللواء
زابود	عكا
زبدا	جنين
الزراعة	جنين
زرعين	جنين
الزيب	عكا
زيتا	طولكرم

حرف (س)

البلدان	اللواء
ساجور	عكا
سارونة	طبرية
ساسة	عكا
سالم	جنين
الساوية	نابلس
سبسطية	نابلس
سبعين	جنين
سخنين	عكا
سرطا	عكا
السعادة	حيفا
السعبة	حيفا
سعسع	عكا

البلدان	اللواء
سعسع	صفد
سمر	جنين
سمعية	صفد
السميرية البيضا	عكا
سنجل	رام الله
سوامر	حيفا
سولم	الناصرة
سومرا	طبرية
سيرين التراب	بيسان
سيعاية	عكا
سيلون	نابلس

حرف (ش)

البلدان	اللواء
الشبيكة	عكا
الشجرة	طبرية
الشجرة	نابلس
شرابا	جنين
شطة	بيسان
شعب	عكا
شفرعم (شفا عمرو)	عكا
شمسية	صفد
شويكة	طولكرم
شيخ بريك	حيفا

حرف (ص)

البلدان	اللواء
الصافية	بئر السبع
الصبر الفوقا	طولكرم
الصبيبة	صفد
صرفند	حيفا
صرفند	عكا
صغد عدى	عكا
صفد	صفد
الصفرا	حيفا
صفورية	الناصرة
صندلة	جنين
صوبا	القدس
صيدا	طولكرم

حرف (ض)

البلدان	اللواء
ضريبة الريح	حيفا

حرف (ط)

البلدان	اللواء
الطاحون	عكا
طبرس	طولكرم
طبرية	طبرية
طربيخة	عكا
طرعان	الناصرة
طنطورة	حيفا
الطيبة	حيفا
الطيبة	طولكرم
طيبة الاسم	جنين
الطور (حصن)	الناصرة
طور زيتا	بيت المقدس
طوركرم	طولكرم
طور هارون	بيت المقدس
الطيرة	طولكرم
الطيرة الشمالية	جنين
الطيرة القبلية	بيسان
طيرة اللوز (طيرة حيفا)	حيفا

البلدان	اللواء
حرف (ظ)	
ظهر حمار	نابلس
حرف (ع)	
عابود	رام الله
عازرية (حصن)	بيت المقدس
عانين	جنين
العباسية	عكا
عبلين	عكا
عتيل	طولكرم
عثليث	حيفا
عدشيب	صفد
عرابة	عكا
عرانة	جنين
عربونة	جنين
العرج	عكا
عرعرا	حيفا
العروب	بيت المقدس
عسقلان	غزة
عسكر	نابلس
عطوانية	عكا
عفربلا	طبرية
عفرى (حصن)	رام الله
عفرى	رام الله
عفولة	الناصرة
عقبة (خان)	بئر السبع
عقبة البريد	بيسان
عقبة ظهر حمار	نابلس
عكبرا	صفد

البلدان	اللواء
علار	طولكرم
علما	صفد
عمقا	عكا
عنصر	غزة
العوجا	الرملة
عولم	طبرية
العياض	صفد
العياضية	عكا
عيلبون	طبرية
عين الأساور	حيفا
عين جالوت	طبرية
عين دور	طبرية
عين الزيتون	صفد
عين الملك	عكا
عينقاء	نابلس
عينونة	بيت المقدس
عيون التجار	طبرية
حرف (غ)	
الغابة	جنين
الغابسية	عكا
الغار	عكا
الغرابة	عكا
غزة	غزة
حرف (ف)	
فحمة	جنين
فرادية	عكا
الفرج	عكا
فرديسيا	طولكرم

البلدان	اللواء
فرعون	طولكرم
فسوطة	عكا
الفضول	غزة
الفندق	نابلس
فندق المشايخ	نابلس
الفولة	الناصرة

حرف (ق)

البلدان	اللواء
قاقون	طولكرم
قانا	عكا
القباب	الرملة
قباطية	جنين
قدس	طبرية
قراوى	نابلس
قرتيا	بيت المقدس
القريتين	بئر السبع
القريديسية	نابلس
القرين	عكا
قسطة	عكا
قطرة	الرملة
قفين	طولكرم
قلعة بيت نوبا	بيت المقدس
قلعة تل الصافية	الخليل
قلعة جسر الأحزان	صفد
قلعة الداروم	غزة
قلعة السبع	غزة
قلعة الصبيبة	صفد
قلعة الطور	الناصرة
قلعة غزة	غزة
قلعة قاقون	طولكرم
قلعة القرين	عكا
قلعة كوكب	بيسان
قلعة النطرون	بيت المقدس
قلنسوة	طولكرم
قلونية	بيت المقدس
قيرة	نابلس
قيسارية	حيفا
القيمون	حيفا

حرف (ك)

البلدان	اللواء
الكابري	عكا
كابول	عكا
كثرا	عكا
الكثيب الأحمر	بيت المقدس
كردانة	عكا
كرسي	طبرية
كرك	حيفا
كسفا	طولكرم
كفر بردى	عكا
كفر توثا	حيفا
كفر دان	جنين
كفر راعي	جنين
كفر رام	جنين
كفر سبت	طبرية
كفر عاقب	طبرية
كفر عنان	صفد
كفر كما	طبرية
كفر كنا	الناصرة
كفر لام	حيفا

البلدان	اللواء
كفر مغدار	طبرية
كفر مندا	الناصرة
كفر نبتل	عكا
كفر ياسيف	عكا
كفر يما	طبرية
كفرتا	حيفا
الكفرين	حيفا
الكنيسة	حيفا
كوكب عمقا	عكا
كوكب الهوا	بيسان

حرف (ل)

البلدان	اللواء
اللجون	حيفا
اللد	الرملة
لوبيا	طبرية
لوسه	حيفا

حرف (م)

البلدان	اللواء
مار الياس	حيفا
مار سابا	حيفا
ماصوب	عكا
ماعون	طبرية
المجامع	طبرية
المجدعة	جنين
المجدل	عكا
مجدل حباب	بيت المقدس
مجدل العليا	عكا
مجدل كروم	عكا
مجدل يابا	الرملة
المجيدل	الناصرة

البلدان	اللواء
المحفر	جنين
مخربا	جنين
مرتوقا	عكا
مردا	نابلس
مزرعة البصة	عكا
مزرعة السميرية البيضاء	عكا
مزرعة العرج	عكا
مزرعة الكابري	عكا
مزرعة كفر بردى	عكا
مزرعة كوكب عمقا	عكا
مزرعة مكر حرسين	عكا
مزرعة المنوات	عكا
مِسْكة	طولكرم
مشهد يعقوب	صفد
مشهد يونس	الناصرة
مِعَار	عكا
معليا (الكرمل)	حيفا
المغار	طبرية
المغر	حيفا
مغرة	عكا
مكر حرسين	عكا
ملاقس	غزة
ملحا	حيفا
مليحا	صفد
مملحة البطيحة	طبرية
مندا ح	جنين
المنصورة	جنين
المنصورة	عكا
منوات	عكا

البلدان	اللواء
منية	طبرية
المونية	عكا
ميرون	صفد
ميماس	عكا

حرف (ن)

البلدان	اللواء
نابلس	نابلس
الناصرة	الناصرة
الناعورة	الناصرة
نحف	عكا
النطرون (حصن)	الرملة
النواقير	صفد
نورس	جنين
نين	الناصرة

حرف (هـ)

البلدان	اللواء
هراميس	حيفا
هربيا	غزة
هرمز	غزة
هوشة	عكا

حرف (و)

البلدان	اللواء
وادي اسطيل	صفد

حرف (ي)

البلدان	اللواء
يازور	يافا
ياسور	غزة
ياسوف	نابلس
يافا	يافا
يافة (الناصرة)	الناصرة
ياقوق	عكا
اليامون	جنين
اليانوجية	عكا
يانوح الورد	عكا
يُبنى	الرملة
يسور	حيفا
يما	طولكرم

المَصَادِر

(١) «اتعاظ الحنفا»، ج ٢، ص ١٧٦ - ١٧٨؛ «الإمارة الطائية»، ص ٥١؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٧، ص ٣٣٣ - ٣٣٤؛ ابن القلانسي، ص ٧٣؛ ابن خلدون، ج ٤، ص ٦١، ٣٢٣؛

M. Gil, *Palestine during the First Muslim Period.*

(٢) خليل عثامنة، «فلسطين في خمسة قرون»، ص ٢٨٢.

(٣) «الكامل في التاريخ»، ج ١٨، ص ١٦.

(٤) «اتعاظ الحنفا»، ج ٢، ص ٣٠٢؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٥) سبط ابن الجوزي، «مرآة الزمان» (مخطوطة باريس، ١٥٠٦)، ورقة ١٢١، ١٣٤. أنظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١١٠؛ «المقفّى الكبير»، ج ٢، ص ٣٩٤ - ٣٩٥؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٥، ص ٨٧.

(٦) «مرآة الزمان»، ورقة ١٠٩.

(٧) المصدر نفسه، ورقة ١٣٤.

(٨) «العرب والبرابرة»، ص ١٣٣ - ١٧٧. أنظر أيضاً: برتولد شبولر، «العالم الإسلامي في العصر المغولي»، ص ٥ - ١٨؛ زبيدة عطا، «الترك في العصور الوسطى»، ص ٢٣ - ٢٦.

(٩) «مرآة الزمان»، ورقة ١٣٤؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٣٣.

(١٠) «مرآة الزمان»، ورقة ١٥٤.

(١١) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١١٠؛ «مرآة الزمان»، ورقة ١٤٦؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٢، ص ٣٠٢؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٥، ص ٨٧.

(١٢) «مرآة الزمان»، ورقة ١٤٦، ١٥٤؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١١٠.

(١٣) «مرآة الزمان»، ورقة ١٥٣، ١٥٥.

(١٤) ابن القلانسي، ص ١٠٨ - ١١١؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٢، ص ٣١٨؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١٢٢ - ١٢٣؛ «مرآة الزمان»، ورقة ١٦١، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧.

(١٥) ابن القلانسي، ص ١٠٩ - ١١١ (حاشية رقم ٢) نقلها المحقق عن مخطوطة «مرآة الزمان»، لابن الجوزي. وانظر أيضاً: «مرآة الزمان»، ورقة ١٦٧.

(١٦) ابن القلانسي، ص ١١٢؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٢، ص ٣٢٠؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١٢٦.

(١٧) ابن القلانسي، ص ١١٢؛ «وفيات الأعيان»، ج ١، ص ٢٩٥؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١٢٦؛ ابن منظور، «مختصر تاريخ دمشق»، ج ٤، ص ٢٠٤ - ٢٠٥؛ النويري، «نهاية الأرب»، ج ٢٧، ص ٦٤.

(١٨) «مرآة الزمان»، ورقة ١٧٤، ١٧٥؛ «وفيات الأعيان»، ج ١، ص ١٩١.

(١٩) «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١١؛ أبو الفداء، ج ٢، ص ٢١١؛ ابن القلانسي، ص ١٣٥.

(١) شاكر مصطفى، «فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٣٦٤ - ٣٦٦؛ ميخائيل زابوروف، «الصليبيون في الشرق»، ص ٣ - ١٢؛ قدري قلعجي، «صلاح الدين الأيوبي»، ص ٣٥ - ٤٩.

(٢) فيليب حتّي، «تاريخ العرب»، ج ٢، ص ٥٦٨ - ٥٧٤؛ حتي، «تاريخ سورية ولبنان وفلسطين»، ج ٢، ص ٢٠٤ - ٢٠٨، ٣٦٦ - ٣٦٨؛ قاسم عبده قاسم، «الأيوبيون والمماليك»، ص ٨ - ٩؛ قلعجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣ - ١٤، ٢١ - ٢٣. أنظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٣٣ - ٢٣٤؛ ابن القلانسي، ص ١١٥ - ١١٦، ١٢٠ - ١٢١؛ ابن العديم، «بغية الطلب في تاريخ حلب»، ج ٧، ص ٣٣٥٤ - ٣٣٥٨.

(٣) J. Prawer, *A History of the Latin Kingdom of Jerusalem*, vol. I, pp. 120-133 (Hebrew); قلعجي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠ - ٦٩؛ Steven Runciman, *A History of the Crusades*, vol. I, pp. 303-324؛ حتي، «تاريخ سورية ولبنان وفلسطين»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٢٦ - ٢٢٨؛ مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٣٦٧ - ٣٦٨؛ موضي عبد الله السّرحان، «بيروت تحت الحكم الصليبي»، ص ٥١ - ٥٩.

(٤) وليام الصوري، «الأعمال المنجزة فيما وراء البحار»، ص ٢٩٧ - ٢٩٩. أنظر أيضاً:
R. Grousset, *Histoire des croisades et du royaume France de Jerusalem*, vol. I, pp. 83-85, 143-149.

(٥) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١٨٦. أنظر أيضاً: النويري، «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٢٥٠.

(٦) مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم ٢، المجلد ٢، ص ٣٦٨؛
Runciman, op. cit., vol. I, pp. 325, 375-376;
قلعجي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ - ٧٠؛ Prawer, op. cit., vol. I, p. 130؛
ابن القلانسي، ص ١٣٥؛ «المختصر في أخبار البشر»، ج ٢، ص ٢١١؛ ابن الوردي، «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١١.

(٧) Runciman, op. cit., vol. I, pp. 384-392؛ مصطفى، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٦٨؛ Prawer, op. cit., vol. I, pp. 130-133؛ قلعجي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ - ٧٢.

(٨) حتّي، «تاريخ سورية ولبنان وفلسطين»، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٢٨ - ٢٣١؛ مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٣٦٨ - ٣٧٣. أنظر أيضاً: «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ١٠٩؛ «المقفّى الكبير»، ج ١، ص ٦٦٦، ج ٢، ص ٤٤٠؛ ابن القلانسي، ص ١٣٨، ١٣٩؛ جان ريشار، «تكوين مملكة القدس اللاتينية وبنيتها»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى»، ص ١٤٧ - ١٨٠.

(٩) «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ١٥٥ - ١٥٦؛ أبو شامة، ج ١، ص ١١٧؛ أبو الفداء، «المختصر»، ج ٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٧؛ سبط ابن الجوزي، «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان»، ص ٥٣٦ - ٥٣٧.

(١٠) ابن القلانسي، ص ١٧٥.

(١١) الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٨، ٤٠٢ - ٤٠٣.

(١٢) مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٣٦٩.

(١٣) أبو شامة، ج ١، ص ٣٤٠، ج ٢، ص ١١؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٢٩، ج ٩، ص ٢٠١؛ أبو شامة، (بولاق)، ج ٢، ص ١٩٧، ج ١، ص ١٠٧؛ «الفتح القسّي»، ص ٤٢٥؛ ابن القلانسي، ص ١٨٣، ٣٣٩.

(١٤) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 409, 480;

أبو شامة (بولاق)، ج ٢، ص ١٩٨؛ ابن القلانسي، ص ١٨٣.

(١٥) أبو شامة (بولاق)، ج ١، ص ٢٠٦.

(١٦) ابن القلانسي، ص ١٤٩ - ١٥٠، ٢٢١ - ٢٢٤؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٧، ص ٧٩ - ٨٠، ج ٣٠، ص ٢٤٤ - ٢٤٧؛ «زبدة الفكرة»، ص ١٠٣؛ ابن فضل الله العمري، «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ٢٣٦؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٣٣ - ٣٤؛ «مرآة الزمان»، ص ٤٦٠؛ «الكامل في التاريخ» ، ج ٩، ص ١٣٩؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦٦ - ٩٦٩؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٣٦ - ٣٧. وعن الحركة الإسماعيلية عامة، تاريخها وأيديولوجيتها ومؤسساتها وموقعها من الأحداث، أنظر: فرهاد دفتري، «مختصر تاريخ الإسماعيليين»، ترجمة سيف الدين القصير (دمشق: دار الثقافة والنشر، ٢٠٠١). وللمزيد من التفصيلات البيبليوغرافية، أنظر قائمة المراجع أدناه.

(١٧) ابن القلانسي، ص ١٨٧، ورد في حاشية هذه الصفحة نقلاً عن «تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي في أحداث سنة ٤٩٢هـ/١٠٩٩م.

(١٨) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١٩٠؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٢٥٨؛ ابن القلانسي، ص ١٣٧.

(١٩) مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٣٨١ - ٣٨٣.

(٢٠) «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٠٨؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ١٨٩؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٢٥٨؛ أبو الفداء، «المختصر»، ج ٢، ص ٢١١؛ «تاريخ ابن خلدون»، ج ٥، ص ٢١.

(٢١) Prawer, op. cit., vol. I, p. 190.

(٢٢) ابن القلانسي، ص ١٦٢ - ١٦٥؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٥٦ - ٢٥٩.

(٢٣) ابن القلانسي، ص ١٦٥ - ١٦٦. ويشير ابن الأثير إلى خبر زيارة فخر الملك ابن عمار لبغداد ومقابلته السلطان في أحداث السنة الماضية (٥٠٢هـ/١١٠٨م)، قبل سقوط إمارة طرابلس في أيدي الفرنج. أنظر: «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(٢٤) ابن القلانسي، ص ١٧٣ - ١٧٤؛ ابن العديم، «بغية الطلب»، ج ٨، ص ٣٦٦٤ - ٣٦٦٥؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢٥) «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ١٧٢؛ «بغية الطلب»، ج ٨، ص ٣٦٦٥.

(٢٦) ابن القلانسي، ص ١٦٩ - ١٧١؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢٧) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٦٦ - ٢٦٧؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ١٧٥ - ١٧٦؛ ابن القلانسي، ص ١٨٣ - ١٨٨.

(٢٨) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٢٦٨ - ٢٧٣، ٣٠٢.

(٢٩) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 208-210. أنظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج٨، ص ٢٧٩، ٢٨٨؛ ابن القلانسي، ص ١٩٩ - ٢٠١؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ١٨٤؛ ابن العديم، «بغية الطلب»، ج ١، ص ٤٨٣؛ أبو الفداء، «المختصر»، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٣٠) «المختصر»، ج ٢، ص ٢٣٧ - ٢٣٨؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣١٦ - ٣١٧؛ «بغية الطلب»، ج ٧، ص ٣٤٨٠ - ٣٤٨١.

(٣١) Prawer, op. cit., vol. I, p. 217; «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣٠٢، ٣٢٠ - ٣٢١؛ ابن القلانسي، ص ٢١٤ - ٢١٥؛ «بغية الطلب»، ج ٤، ص ١٩٦٣ - ١٩٧٠.

(٣٢) «بغية الطلب»، ج ٥، ص ١٩٥٤ - ١٩٦٢؛ «وفيات الأعيان»، ج ١، ص ٢٤١.

(٣٣) لكن الصورة التي يرسمها المؤرخون المسلمون المتأخرون لعماد الدين زنكي تختلف عن تلك التي رآها المؤرخون الذين عاصروه، وعلى رأسهم المؤرخ الدمشقي، أبو يعلى حمزة المشهور بابن القلانسي في كتابه «ذيل تاريخ دمشق»، إذ يصور عماد الدين زنكي كواحد من القادة الأتراك الذين يطمحون إلى توسيع نفوذهم على حساب غيرهم من الإمارات الإسلامية أو الإمارات الفرنجية على حد سواء، من دون ألا يراعوا ذمة أو عهداً. أنظر نموذجاً لذلك: ابن القلانسي، «الذيل»، ص ٢٢٧ - ٢٣٣.

(٣٤) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣٢٣ - ٣٢٧؛ أبو الفداء، «المختصر»، ج ٢، ص ٢٣٦، ٢٣٨ - ٢٣٩؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٥٠.

(٣٥) ابن القلانسي، ص ٢٢٧ - ٢٢٨؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٣٦) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣٣١.

(٣٧) ابن القلانسي، ص ٢٤١ - ٢٤٣.

(٣٨) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 230, 232; «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣٥٣، ٣٥٧؛ ابن القلانسي، ص ٤٠، ٢٥٥ - ٢٥٦؛ أبو شامة، «كتاب الروضتين»، ج ١، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣٩) ابن القلانسي، ص ٢٦٤ - ٢٦٦؛ أبو شامة، «كتاب الروضتين»، ج ١، ص ١٣٢ - ١٣٤؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣٥٨ - ٣٦٠؛ Prawer, op. cit., vol. I, pp. 233-236؛ زبيدة عطا، «الشرق الإسلامي والدولة البيزنطية»، ص ٤٦ - ٤٨.

(٤٠) مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٣٩٥ - ٣٩٧؛ Prawer, op. cit., vol. I, pp. 242-243.

(٤١) ابن القلانسي، ص ٢٧١ - ٢٧٣؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٣٦٧ - ٣٦٨؛ أبو شامة، ج ١، ص ١٢٧ - ١٣٠.

(٤٢) Prawer, op. cit., vol. I, p. 264.

(٤٣) أبو الفداء، «المختصر»، ج ٣، ص ١٦ - ١٨؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٧١ - ٧٣؛ أبو شامة، ج ١، ص ١٣٨ - ١٤٠، ١٤٩ - ١٥٢، ١٥٤ - ١٥٥؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١ - ٧، ١٢ - ١٤؛ ابن القلانسي، ص ٢٧٩ - ٢٨٠، ٢٨٤ - ٢٨٥؛ الصوري، مصدر

سبق ذكره، ص ٧٣٧ - ٧٤٠. أنظر أيضاً: سعيد برجاوي، «الحروب الصليبية في المشرق»، ص ٢٧٨ - ٢٨٠؛ Prawer, op. cit., vol. I, pp. 246-248؛
Runciman, op. cit., vol. II, pp. 234-246.

(٤٤) Runciman, op. cit., vol. II, pp. 239-240;
برجاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧ - ٢٨٩؛
Prawer, op. cit., vol. I, pp. 283-284.
أنظر أيضاً: ابن القلانسي، ص ٢٨٥ - ٢٨٦، ٢٨٨؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٣ - ١٤؛ أبو شامة، ج ١، ص ١٦٧ - ١٧١، ١٧٣ - ١٧٦؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥٢ - ٧٥٦؛ «مفرّج الكروب»، ج ١، ص ١١٠ - ١١١.

(٤٥) أبو شامة، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١؛ ابن القلانسي، ص ٢٨٨ - ٢٩٠. أنظر أيضاً: برجاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩ - ٢٩٢؛
Runciman, op. cit., vol. II, pp. 241-243; Prawer, op. cit., vol. I, pp. 286-288.

(٤٦) ابن القلانسي، ص ٢٩٠.

(٤٧) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 288-290; Runciman, op. cit., vol. II, pp. 278-281;
برجاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣ - ٢٩٩؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٦٤ - ٧٧٩.

(٤٨) Runciman, op. cit., vol. II, p. 281.

(٤٩) ابن القلانسي، ص ٢٩٧ - ٣٠٠؛ أبو شامة، ج ١، ص ١٨٥ - ١٩١؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٢٠؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٠ - ٢١؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٧٩ - ٧٨٨؛
Runciman, op. cit., vol. II, pp. 281-284.

(٥٠) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 292-296.

(٥١) ابن القلانسي، ص ٣٠٣ - ٣٠٩؛ أبو شامة، ج ١، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، ٢٣٩ - ٢٤١، ٢٦٤ - ٢٧٣. أنظر أيضاً:
Runciman, op. cit., vol. II, pp. 335-337.

(٥٢) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 309-314; Runciman, op. cit., vol. II, pp. 337-340.
أنظر أيضاً: «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ٢٠٤ - ٢٠٩؛ أبو شامة، ج١، ص ٢٨٨ - ٢٨٩؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٢٣، ٢٧؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٥؛ ابن القلانسي، ص ٣٢٠ - ٣٢٢؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩٤ - ٧٩٥، ٨١١ - ٨٢٤؛ «مفرّج الكروب»، ج ١، ص ١٢٣ - ١٢٤؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٤٨٠ - ٤٨٢.

(٥٣) Runciman, op. cit., vol. II, p. 340;
«الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٤٢؛ أبو شامة، ج ١، ص ٣٠١.

(٥٤) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٤٥. أنظر أيضاً: أبو شامة، ج ١، ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٥٥) ابن القلانسي، ص ٣٢٥ - ٣٢٩؛ أبو شامة، ج ١، ص ٣٠١ - ٣٠٨؛ «مفرّج الكروب»، ج ١، ص ١٢٥ - ١٢٧؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٤٥ - ٤٦؛ «زبدة الحلب»، ج ٢،

ص ٤٨٢ - ٤٨٣؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٤٩؛ ابن خلدون، ج ٥، ص ١٦٠ - ١٦١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٥، ص ٣١٨؛ النويري، «نهاية الأرب»، ج ٢٧، ص ١٦٠ - ١٦١؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٥٦) ابن القلانسي، ص ٣٣١، ٣٣٦؛ أبو شامة، ج ١، ص ٣٢٨.

(٥٧) Runciman, op. cit., vol. II, p. 342.

(٥٨) سعيد عبد الفتاح عاشور، «الحركة الصليبية»، ج ٢، ص ٦٦٦ - ٦٧٨؛
Runciman, op. cit., vol. II, pp. 345-356; Prawer, op. cit., vol. I, pp. 316-327;
الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٩٣٧ - ٩٣٨.

(٥٩) Runciman, op. cit., vol. II, pp. 362-369; Prawer, op. cit., vol. I, pp. 328-332;
عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٧٩ - ٦٨٠. أنظر أيضاً: الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٨٤؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٦٠) بشأن النص الحرفي لهذه الديباجة التي صدّر بها الخليفة العاضد كتاب التعيين لمنصب الوزارة لأسد الدين شيركوه، أنظر: أبو شامة، ج ٢، ص ٦٤؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٥، ص ٣٥٣؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ٣٠٢؛ «صبح الأعشى»، ج ٩، ص ٤٠٦ - ٤٠٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٣٥٦ - ٣٥٧؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٤٢. أمّا النص الكامل للمنشور المذكور فقد أورده القلقشندي في: «صبح الأعشى»، ج ١٠، ص ٨٠ - ٩٠.

(٦١) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٨٤ - ٨٦، ٩٥ - ٩٦، ٩٨ - ١٠١؛ «مفرّج الكروب»، ج ١، ص ١٣٧ - ١٤١، ١٤٨ - ١٥٢، ١٥٥ - ١٦٧؛ أبو شامة، ج ١، ص ٤١١ - ٤١٢، ج ٢، ص ١٤ - ١٥، ٤٦ - ٦٦؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٣٩ - ٤١؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٤١، ٤٥ - ٤٧؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٤٩١ - ٤٩٢، ٤٩٦ - ٤٩٧؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٧٣؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ٢٤٧ - ٢٤٨، ٢٥٢ - ٢٥٦، ٢٦٠ - ٢٦١؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٤٠ - ٤١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٥، ص ٣٤٦ - ٣٥٣؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٣٣٠ - ٣٤٣؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ٢٦٦ - ٣٠٢. أنظر أيضاً: عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٨٠ - ٦٨٤، ٦٨٧ - ٧٠١؛
Prawer, op. cit., vol. II, pp. 332-342; Runciman, op. cit., vol. II, pp. 368-383.

(٦٢) أنظر: الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٩٣٧ - ٩٣٨.

(٦٣) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٠٥؛ أبو شامة، ج ٢، ص ١٣٩ - ١٤٤؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ٣١٥ - ٣١٦؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٩٣٨ - ٩٤٦.

(٦٤) «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ٣٠٩ - ٣١٠؛ أبو شامة، ج ٢، ص ١١٧. ويشير أبو شامة في هذا الصدد إلى دور المؤرخ ابن أبي طيّ في ترويج اتهام مزيف لنور الدين، إذ ينسب إليه تحامله على صلاح الدين من دون وجه حق. ويؤكد أبو شامة أن غاية ابن أبي طيّ هي الإساءة إلى نور الدين وتلطيخ سمعته انتقاماً لما فعله بالشيعة الإسماعيلية في حلب من الإذلال والملاحقة. وكان والد ابن أبي طيّ أحد رؤوس الإسماعيلية الذين تعرضوا لهذه الملاحقة. ويحاول أبو شامة في الوقت نفسه الدفاع عن نور الدين وإظهار حسن نياته تجاه صلاح الدين. أنظر: أبو شامة، ج ٢، ص ١١٨ - ١١٩.

(٦٥) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١١٢ - ١١٣؛ أبو شامة، ج ٢، ص ٢٢٦ - ٢٢٩؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٠٥ - ٥٠٦؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٨٠؛ ابن خلدون، ج ٥، ص ٢٥٠؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٣٩١ - ٣٩٢.

(٦٦) أبو شامة، ج ٢، ص ١٨٠ - ١٨٢؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١١٠، ١٢٢؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٧٨؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٣٩١ - ٣٩٢. أنظر أيضاً:

Prawer, op. cit., vol. I, pp. 350-352;

عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٢٦ - ٧٢٩.

(٦٧) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ١٢١، ١٢٤؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٠٩ - ٥١٠؛ أبو شامة، ج ٢، ص ٣١٠.

(٦٨) ابن شداد، «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية»، ص ٣٩. أنظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٠٢؛ أبو شامة، ج ٢، ص ٥١.

(٦٩) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٢٧. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١٧ - ٢٣.

(٧٠) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٢٧. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١٧ - ٢٣.

(٧١) «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٨، ٣٢؛ أبو شامة، ج ٢، ص ٣٢٢ - ٣٢٤، ٣٢٩ - ٣٣٠، ٣٣٩ - ٣٤٢؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٢٨، ١٣٠ - ١٣٣؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥١٢ - ٥١٩، ٥٢٢؛ ابن الوردي، ج ٢، ص ٨٣؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٥٦ - ٥٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٧، ص ١٦٨ - ١٧٠؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٩٧٨ - ٩٧٩.

(٧٢) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٤١ - ٧٥١؛ مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٤٠٢ - ٤٠٣؛ قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ - ٤٢.

(٧٣) أبو شامة، ج ٢، ص ١٢٨. أنظر أيضاً: ملكوم ليونز، «صلاح الدين»، ص ٩٥ - ٩٦.

(٧٤) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 438-444, vol. II, pp. 741-756;

(٧٥) Ibid., vol. I, pp. 445-456;

عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٥٦ - ٧٦٣. أنظر أيضاً: ابن شداد، ص ٥٣؛ أبو شامة، ج ٢، ص ٤٦٢ - ٤٦٨؛ «سنا البرق الشامي»، ص ١٣٠ - ١٣١، ١٥٨ - ١٥٩؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٥٨ - ٦٣، ٧٢، ٨٠ - ٨٢؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٥٩٤ - ٥٩٦؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ٢٩٧، ٣٠٣؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٤١ - ١٤٢، ١٤٧ - ١٤٨؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٦٤ - ٦٨؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠١٤، ١٠١٧؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٤٤.

(٧٦) أبو شامة، ج ٣، ص ١٦٨. ولم يكن اهتمام صلاح الدين بأهمية حلب ومركزيتها معروفاً عند المؤرخين المسلمين الذين أرخوا للحروب الصليبية فقط، بل كان أيضاً معروفاً لدى مؤرخي اللاتين. وقد أشار إلى ذلك منهم المؤرخ وليام الصوري، أسقف مدينة صور، إذ كتب في تاريخه أن صلاح الدين كان يرى في مدينة حلب «حصن المملكة بأسرها وعمادها.» كما اعترف بالأهمية الاستراتيجية التي ينطوي عليه ضمها إلى مملكة صلاح الدين فنراه يقول: «استولى رعب مضاعف على شعبنا. . . . ولسوف تصبح أراضينا محاطة بسلطته وقوته، وستغدو كأنها في حالة حصار.»

أنظر: الصوري، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٥٨. وكانت أهمية مدينة حلب غير خافية عن إدراك المسلم العادي في ذلك الوقت، وخصوصاً دورها في إنجاح عملية التحرير التي كان يصبو إليها المسلمون المعاصرون. وليس أدل على ذلك من ذلك البيت الذي سارت به الركبان والذي ورد في القصيدة التي نظمها القاضي الدمشقي محيي الدين بن زكي الدين في مدح صلاح الدين بعد أخذه مدينة حلب، فجعل هذا الفتح مبشراً بفتح مدينة القدس المرتقب وبشارة لاستعادتها من أيدي الغزاة إلى حظيرة الإسلام فيقول:

وفتحكم حلباً بالسَّيْفِ في صَفَرٍ مُبشِّر بفتوح القدس في رجب

أنظر: أبو شامة، ج ٣، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٧٧) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٦٣ - ٧٧٨؛
Runciman, op. cit., vol. II, pp. 430-435.
أنظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٥٠ - ١٦٢؛ أبو شامة، ج ٣، ص ١٠٥ - ١٥٧؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٢٠١ - ٢٢٤.

(٧٨) أبو شامة، ج ٣، ص ١٥٧ - ١٨٤؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٦٢ - ١٦٣؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٦٦؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٢٦؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٦٦، ٢٢٤ - ٢٢٧.

(٧٩) عن مواقف الباحثين المعاصرين من صلاح الدين وقضية الجهاد وتضارب آرائهم بشأنهما ومختلف اجتهاداتهم بشأن تفسير ما ورد في المصادر العربية وكتب التراجم الإسلامية، أنظر:
Prawer, op. cit., vol. I, pp. 435-438; E. Sivan, *L'Islam et les croisades: idéologie et propagande dans les réactions musulmanes aux croisades*, chap. 3; Idem, «Genese de la contre croisade, un traite demasquin du debut du xii siècle,» *Journal Asiatique*, vol. ccliv (1966), p. 213ff; H.A.R. Gibb, «The Arabic Sources for the life of Saladin,» *Speculum*, vol. 25 (1950), pp. 58-72; Claude Cahen, «Ayyubids,» *EI* (new ed.);
ليونز، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥ - ١٠٩، ٢٣٦ - ٢٤٠؛ قلعجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧ - ٣١١. وعن موقف المؤرخ ابن أبي طي العدائي من صلاح الدين، أنظر: «النوادر السلطانية»، ص ٤٣ - ٤٤؛ أبو شامة، ج ٢، ص ١١٨. وعن تقويم المؤرخ بهاء الدين ابن شداد له، أنظر: «النوادر السلطانية»، ص ٢١. وانظر أيضاً: أبو شامة، ج ٤، ص ٣٩٢.

(٨٠) ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٦١ - ٦٤، ٦٦ - ٦٧؛ أبو شامة، ج ٣، ص ١٨٤ - ١٨٧، ٢٠٤؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٢٣٠ - ٢٣٣، ٢٤٠ - ٢٤٣؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١١٤ - ١١٥، ١٥٧ - ١٥٩؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٦٤ - ١٦٦؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٦٧ - ٦٨؛ ابن الوردي، ج ٢، ص ٩٢؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٣٩٨؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣١٧. وبشأن استسلام الموصل لصلاح الدين، أنظر: «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٨٩ - ٩٠؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٢٣٥ - ٢٣٧.

(٨١) Runciman, op. cit., vol. II, pp. 445-450.

(٨٢) «سنا البرق الشامي»، ص ٢٨٩؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٢٧٤؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٧٤؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٧١؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٩٢؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١٨٥؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٩٤. وورد في بعض المصادر التاريخية

اللاتينية أن أخت السلطان صلاح الدين كانت في هذه القافلة، وأنها وقعت في أسر ملك الكرك. لكن المصادر العربية لا تأتي إلى ذكر ذلك، لأن أخت السلطان كانت، آنذاك، مع ابنها الأمير حسام الدين محمد بن عمر بن لاجين عائدة في موكب الحج الشامي من زيارة مكة. وقد حدث الاستيلاء على قافلة التجار قبل عودة الحجاج. أنظر ذلك في: أبو شامة، ج ٣، ص ٢٧٦.

(٨٣) Runciman, op. cit., vol. II, pp. 450-454.

أنظر أيضاً، «سنا البرق الشامي»، ص ٢٨٨ - ٢٨٩؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٢٧٢ - ٢٧٤، ٢٧٨؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٧٤؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٨٤) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٧٥ - ١٧٧؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٢٩١ - ٢٩٣؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٢٧٦ - ٢٧٨؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١٧٦ - ١٨٧؛ «الفتح القسّي»، ص ٥٨ - ٦٤؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٧١؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣١٩؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٧٣.

(٨٥) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٧٦ - ١٧٩؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١٨٨ - ١٩٣؛ «الفتح القسّي»، ص ٧٣ - ٨٣؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٢٧٩ - ٢٨٥؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٢٩٣ - ٢٩٦؛ ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٧٥ - ٧٩. أنظر أيضاً:

Runciman, op. cit., vol. II, pp. 456-460.

وبخصوص قتل أمير الكرك فقد نُفّذ وفاء للنذر الذي نذره السلطان بقتله بسبب نقضه اتفاق الهدنة، واعتراضه سبيل القافلة التجارية التي كانت قادمة من مصر، وقتله حراسها، وأسره تجارها ومن فيها من الرجال واستيلائه على بضائعها وأموالها. وفي فورة غضب صلاح الدين على هذه الفعلة الغادرة أقسم أنه سيقتل هذا الأمير إذا ما أظفره الله به. أنظر: أبو شامة، ج ٣، ص ٢٩٦. وينقل أبو شامة عن العماد الأصفهاني رواية أُخرى في سبب هذا النذر فيقول إن السلطان لمّا أبَلّ من المرض الذي أصابه، سنة ٥٨٢هـ/١١٨٦م، عندما كان في الجزيرة وكان رقد في حَرّان، كان يرافقه الأمير المغربي عبد العزيز بن شداد بن تميم بن باديس (وكان من أسرة ابن باديس التي توارثت الحكم في القيروان) فقال له الأمير: «أنذر أنك إن أبللت من هذا المرض تقوم بكل ما لله من المفترض وأنك لا تقاتل من المسلمين أحداً أبداً وتكون في جهاد أعداء الله مجتهداً، وأنك إذا نصرك الله في المعترك وظفرت بالقومص وإبرنس الكرك تتقرب إلى الله بإراقة دمهما، فما يتم النصر إلاّ بعدهما، فأعطاه يده على هذا النذر....» أنظر: أبو شامة، ج ٣، ص ٢٩١؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٢٩٩.

(٨٦) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 541-552; Runciman, op. cit., vol. II, pp. 460-462;

برجاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٣ - ٣٩٤؛ عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨١٣ - ٨١٩. أنظر أيضاً: «الفتح القسّي»، ص ٩٠ - ١١٣؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٢٢ - ٣٢٧؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ١٩٩ - ٢١٠؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٣٠١ - ٣٠٨؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٢٨٩، ٣٠٨ - ٣١٢، ٣١٥ - ٣١٨، ٣٢٦ - ٣٢٩؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٠٠ - ٤٠٣؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٧٩ - ١٨٢.

(٨٧) وردت هذه الأبيات ضمن قصيدة طويلة قالها العماد الأصفهاني. أنظر مقاطع من هذه القصيدة في: أبو شامة، ج ٣، ص ٣٠١ - ٣٠٣، ٣١٦ - ٣١٧، ٣٦١ - ٣٦٣.

(٨٨) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 552-559;

عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨١٩ - ٨٢٧. أنظر أيضاً: أبو شامة، ج ٣، ص ٣٣٠ - ٣٣٢؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٣١٢ - ٣١٦؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢١٥؛ «الفتح القسّي»، ص ١١٦ - ١٤٦؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٢٨ - ٣٣٩؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٨٢ - ١٨٦؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٧٧ - ٥٧٩؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٠٣ - ٤٠٥.

(٨٩) Runciman, op. cit., vol. II, pp. 471-473; Prawer, op. cit., vol. I, pp. 559-561;
برجاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠ - ٤٠٢. أنظر أيضاً: «المختصر»، ج ٣، ص ٧٣؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٤١١ - ٤١٣؛ ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٨٣ - ٨٤؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٣١٧ - ٣٢٢؛ «الفتح القسّي»، ص ١٥١ - ١٦٩؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٨٦ - ١٨٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٠٥ - ٤٠٦؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٩٠) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٨٧. أنظر أيضاً: «سنا البرق الشامي»، ص ٣٢١ - ٣٢٢؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٤١٣.

(٩١) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٨٣.

(٩٢) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٩٣) أبو شامة، ج ٣، ص ٤١٣ - ٤١٤، ج ٤، ص ٤٦ - ٤٨، ٥٢ - ٥٥، ٢٧٠ - ٢٧٥؛ «الفتح القسّي»، ص ٢٧٣-٢٧٥؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٨٨، ١٩٠. أنظر أيضاً: «المختصر»، ج ٣، ص ٧٤ - ٧٦؛ ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٩٦؛
Meron Benvenisti, *The Crusaders in the Holy Land*, p. 296.

(٩٤) «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٥٥ - ٣٥٦؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢٧٢ - ٢٧٤؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٧٩ - ٥٨٠، ٥٨٣؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٨٨؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤١١ - ٤١٢؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٤١٤، ج ٤، ص ٥، ٤٨ - ٥١؛ «الفتح القسّي»، ص ٢٦٨ - ٢٦٩؛ ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٩٥. أنظر أيضاً:
Benvenisti, op. cit., pp. 199-204.

(٩٥) أبو شامة، ج ٤، ص ٥، ٤٦ - ٤٧؛ ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٩٥؛ «الفتح القسّي»، ص ٢٠٤ - ٢٠٧، ٢٦٦ - ٢٦٧؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢٧٢، ٢٧٨؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٨٣؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٩٦. أنظر أيضاً:
Runciman, op. cit., vol. II, pp. 468-469.

(٩٦) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٤١ - ٨٥٢. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢٨٨؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٩٧) ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ١٠٣ - ١١٥، ١٦٦ - ١٧٢؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٠٠ - ٢١٥؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٧١ -١٠٧، ١١١ - ١١٩، ٢٦١ - ٢٦٨؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢٨٤، ٢٩٠ - ٣٠٥، ٣٠٧ - ٣٣٣، ٣٤٥ - ٣٦٤؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٧٣ - ٨٠؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٥٧ - ٣٧٨؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٨٣ - ٥٩٧.

(٩٨) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨٦٨ - ٨٧٣؛ برجاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٨ -

٤٣٨. أنظر أيضاً: ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ١٧٥ - ٢٣٥؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢١٥ - ٢٢٢؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٢٧٠ - ٢٨٩، ٢٩٦ - ٣٠١، ٣٠٤ - ٣٢٩؛ «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٨٣ - ٥٩٧؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٦٥ - ٣٩٠؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٢٥ - ٤٢٦؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ٣٤٥ - ٤٥١؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٧٧ - ٨٣؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٣٦٥ - ٤٠٤؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٠٣؛ «الفتح القسّي»، ص ٦٠٣ - ٦٠٩.

الفصل الثاني

(١) بشأن عينة من هذه التعيينات التي أجراها صلاح الدين قبل مغادرته إلى دمشق، أنظر: ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٢٤٠؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١١٨ - ١٢١؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ٢٠٦، ج ٢، ص ٢٤١؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٤٢٧ - ٤٢٨، ٤٥٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٢٦؛ «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٣ - ٤؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٠٣؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٨٧.

(٢) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

(٣) أبو شامة، ج ٣، ص ٢٥٤ - ٢٦١. أنظر أيضاً: «زبدة الحلب»، ج ٢، ص ٥٦٩ - ٥٧٠؛ ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٦٤.

(٤) ابن شداد، «النوادر السلطانية»، ص ٢٣٥. أنظر أيضاً: «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ٢، ص ١٨٢.

(٥) «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٣ - ٤؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٣١؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٤٠٥ - ٤٠٧؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١١٤ - ١١٨؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٨٧؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٠٦؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٦؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٤٠ - ٤٤١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٢٠.

(٦) «المختصر»، ج ٣، ص ٨٧؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١١٤ - ١١٥؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٩٨.

(٧) «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ١٠ - ١٥؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٤٠٩ - ٤١٠، ٤٢٠؛ «السلوك»، ج١ (١)، ص ١١٥؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٤٢؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٢٠.

(٨) أبو شامة، ج ٤، ص ٤١٩ - ٤٢٠؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٣١؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٩) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٣٤ - ٢٣٥؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٤٢٤ - ٤٢٨. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٤٦ - ٤٤٨؛ «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٤٦ - ٤٨؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٩١؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ١١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٢٦.

(١٠) «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٥٦ - ٧٠. أنظر أيضاً: أبو شامة، ج ٤، ص ٤٢٨ - ٤٣٢؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٣٥ - ٢٣٦؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٩٢؛ «تاريخ ابن

الوردي»، ج ٢، ص ١٠٨ - ١٠٩. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٤٦ - ٤٤٨؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١٣٤ - ١٣٦؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٩٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٢٦.

(١١) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٤٣ - ٢٤٤؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٤٤٣ - ٤٤٧؛ «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٩١ - ٩٥؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٤٦ - ١٤٧؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١٤٣ - ١٤٨.

(١٢) أبو شامة، ج ٤، ص ٤٤٨ - ٤٥٤؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٤٤ - ٢٤٥؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١٤٨ - ١٥٠؛ «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٩٥ - ١١٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(١٣) «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١٤٩ - ١٥٣. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ١١٠ - ١١٣؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٤٥٤ - ٤٦٢؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٤٩ - ٢٥٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٤٨ - ١٥٢؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٩٧ - ٩٨؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٩٩ - ٤٠٠؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١١٣؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٦٠ - ٤٦٢.

(١٤) «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١٥٤ - ١٥٦، ١٥٨ - ١٥٩. أنظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٥١ - ٢٥٣؛ «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ١١٧ - ١٣١؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٩٩ - ١٠١.

(١٥) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٣٢٦ - ٣٢٧. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (١)، ص ١٦٨ - ١٦٩؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٤٠٢.

(١٦) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٣٧١؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢١٤ - ٢١٥، ٢١٩، ٢٢١ - ٢٢٢؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٣٢، ١٣٧ - ١٣٨.

(١٧) «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٢٢٤ - ٢٣١. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٢٤ - ٢٢٧؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٣٧٧ - ٣٧٨؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٣٨، ١٤٠ - ١٤١. وعن نشأة الملك الأشرف في مدينة القدس، أنظر: «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ٢، ص ٢٩٢.

(١٨) «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٢٣٦ - ٢٣٩، ٢٥٦ - ٢٥٨؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، ٢٣٤ - ٢٣٥؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٣٧٩؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٤٢؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ٢، ص ٢٧٨؛ «الذيل على الروضتين»، ص ١٥٤ - ١٥٦.

(١٩) «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٠٧. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٩٤ - ٩٥؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٢٩ - ١٣٠؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٩٥؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٢١١. وعن هدم الملك المعظم عيسى أسوار مدينة القدس وأبراجها خوفاً من سقوطها في أيدي الفرنجة سنة ٦١٦هـ/١٢١٩م، لأنه لم يكن قادراً على حمايتها، أنظر: «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٣٢؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٠٤؛ «الذيل على الروضتين»، ص ١١٥ - ١١٦؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٢٢؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٩٣ - ٩٤؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٨٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٢٠) «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٢٠٦ - ٢٠٧. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٢١ - ٢٢٢؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٣٧ - ١٣٨؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٤٠٥ - ٤٠٦؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٢٧١ - ٢٧٢؛ «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٣٧١؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، «الحركة الصليبية»، ج ٢، ص ٩٩٧ - ١٠٠٠.

(٢١) «المختصر»، ج ٣، ص ١٤١؛ «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٢٣٣ - ٢٣٥، ٢٤٢ - ٢٤٦. أنظر أيضاً: عاشور، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠٠ - ١٠٠٥؛ عبد العزيز محمود عبد الدايم، «بيت المقدس في العصر الأيوبي»، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٢٢) «الذيل على الروضتين»، ص ١٥٤ - ١٥٦. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٢٤٢ - ٢٤٦؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٤٧؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٤٠٦ - ٤٠٧؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٣١ - ٢٣٣.

(٢٣) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠١٣.

(٢٤) «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٢٤١ - ٢٤٢؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٤٧؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٤٠٦؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٤١ - ١٤٢؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢٥) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠١٩ - ١٠٣٠. أنظر أيضاً: «المختصر»، ج ٣، ص ١٤١ - ١٦٤؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٣٧ - ٢٥١.

(٢٦) «المختصر»، ج ٣، ص ١٥٩ - ١٦٤. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٢٦٩، ٢٧٢ - ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٥ - ٢٨٩؛ «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٢٣٩ - ٢٤٣؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢٧) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٣٣ - ١٠٣٤. وفيما يتعلق بقلعة القدس، فإن السلطان صلاح الدين أمر بترميمها بعد تحرير المدينة، وزودها بالرجال والعتاد، وأصبحت مقراً يقيم به ولاة المدينة المقدسة. ثم قام الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل بإعادة ترميم القلعة سنة ٦١٠هـ/١٢١٣ - ١٢١٤م، وبنى لها برجاً إضافياً كما يدل على ذلك نقش وجد فيها. ولمّا حرر الناصر داود ابن المعظم عيسى مدينة القدس التحرير الثاني سنة ٦٣٧هـ/١٢٣٩م، أمر بهدم برج داود بعد أن تحصن فيه فرسان الفرنجة، فدُمر حتى سويّ بالأرض، وبني مكانه مسجد عيّن له قيّمون ومؤذنون. أنظر: «الفتح القسّي»، ص ١٤٥؛ «الأعلاق الخطيرة»، ج ٢، ص ٢٣٢ - ٢٣٣؛

Van Berchem, *Corpus Inscriptiorum Jerusalem*, vol. VIII, p. 132.

(٢٨) «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٢٤٦ - ٢٤٧. أنظر أيضاً: «المختصر»، ج ٣، ص ١٦٥؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٢٩١ - ٢٩٢؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٦٤؛ «زبدة الفكرة»، ص ٩؛ «فوات الوفيات»، ج ١، ص ٤٢٣ - ٤٢٤؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ١٥٧؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٤ - ٥؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٢٥٤. وقد خلد ديوان الشعر العربي حادثة تحرير الناصر داود لمدينة القدس، وقرنه بالتحرير الأول الذي أنجزه الناصر صلاح الدين الأيوبي، مضاهاة له في لقبه وفي جهاده. فنظم الشاعر جمال الدين ابن مطروح ـ واتفق يوم تحرير القدس وصوله من بغداد في سفارة من الخليفة ـ الأبيات التالية:

المسجد الأقصى له عادةٌ	سارت فصارت مثلاً سائرا
إذا غدا الكفر مستوطناً	أن يبعث الله له ناصرا
فناصر طهّره أوّلاً	وناصرٌ طهره آخرا

أنظر: «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢٩٢. وانظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٢٤٧؛ «زبدة الفكرة»، ص ٩.

(٢٩) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٣٤ - ١٠٣٦.

(٣٠) «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٢٥٦ - ٢٥٩. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٢٦٣ - ٢٦٥؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٢٩٦ - ٢٩٩؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٦٦؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٦٥؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٦.

(٣١) «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٣٢) «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٢٦٢ - ٢٧٢. أنظر أيضاً: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٦؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٢٩٦ - ٢٩٩؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٦٦؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٢٦٧ - ٢٦٩. وعن إغارة الفرنجة على نابلس، أنظر: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٢٩٩، ٣١٠ - ٣١١.

(٣٣) «المختصر»، ج ٣، ص ١٦٩ - ١٧٢. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣٠٣ - ٣٠٤، ٣١٤ - ٣١٥؛ «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٣٠٠ - ٣٠٣؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٦٧ - ١٦٩؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٦؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ١٥٥؛ «المنهل الصافي»، ج ٧، ص ٢٨٧؛ عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٣٧ - ١٠٣٨؛
R.S. Humphreys, *From Saladin to the Mongols*, pp. 266-268.

(٣٤) Humphreys, op. cit., p. 267, chap. 7, footnote 51.

(٣٥) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٣٨ - ١٠٤٢؛
Humphreys, op. cit., pp. 271-274;
سعيد أحمد برجاوي، «الحروب الصليبية في المشرق»، ص ٥٣٠ - ٥٣٢.

(٣٦) «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٥٥، ج ١ (٢)، ص ٢٦٩ - ٢٧١، ٣١٥ - ٣٢١. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٣٣٦ - ٣٤٩؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٧٢ - ١٧٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٣٢٢ - ٣٢٤؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ١٦٤ - ١٦٦؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣٠٥ - ٣٠٧؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٧؛ «الذيل على الروضتين»، ص ١٧٤.

(٣٧) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣٢١ - ٣٢٧. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٣٤٨ - ٣٦٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٣٢٤ - ٣٢٧؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٧٤ - ١٧٦؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٧٠ - ١٧٢؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ١٦٦ - ١٦٨، ١٧٣، ١٧٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣١٣، ٣١٩ - ٣٢٢، ٣٢٥ - ٣٢٦؛
Humphreys, op. cit., pp. 284-290.

(٣٨) «المختصر»، ج ٣، ص ١٧٧ - ١٨٠؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣٣٣ - ٣٥٤. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٢٣٥ - ٢٣٦؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٣٦١ - ٣٦٧.

(٣٩) «المختصر»، ج ٣، ص ١٨١ - ١٨٤. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣٥٨ - ٣٦٢، ٣٦٦ - ٣٧٠؛ العيني، «عقد الجمان»، ص ٢٣ - ٣٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣٢٦ - ٣٦٤.

(٤٠) «المختصر»، ج ٣، ص ١٨٤ - ١٨٦، ١٩٠ - ١٩١. أنظر أيضاً: «عقد الجمان»، ص ٣٩ - ٤٤، ٦٩، ٨٧ - ٨٩؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣٨٤ - ٣٩١؛ «زبدة الفكرة»، ص ١٢ - ١٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٦ - ١٢.

(٤١) «المختصر»، ج ٣، ص ١٩٠ - ١٩٨. أنظر أيضاً: «عقد الجمان»، ص ٨٧ - ٨٩، ١٥٦ - ١٥٨، ١٨١ - ١٨٢؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٢ - ١٣، ٤٥ - ٥٣؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣٨٩ - ٣٩٣، ٣٩٧ - ٣٩٨، ٤٠٦ - ٤٠٧، ٤١٤ - ٤١٥؛ «زبدة الفكرة»، ص ٢٤ - ٢٥، ٣٤ - ٣٥.

وبالنسبة إلى الأكراد الشهرزورية فكان وصولهم أولاً إلى دمشق فارين من التتار، وقدرت المصادر التاريخية عددهم بـ ٣٠٠٠ مقاتل دخلوا بلاد الشام ومعهم أولادهم ونساؤهم. ولمّا أحس ملك دمشق، الناصر يوسف، بخطر غزو هولاكو للشام بعد احتلاله مدينة بغداد، وأخذ يراسل التتار ويتقرب إليهم، خاف الشهرزورية، كما خاف المماليك البحرية الذين كانوا مع الناصر يوسف، من هذا التقارب، فالتمسوا مجاورة الملك المغيث والتحالف معه، فرحب الأخير بذلك. وساهم القلق الذي ساور الشهرزورية تجاه نيات الناصر يوسف في تقربهم كذلك من المماليك البحرية الفارين من الملك المعز أيبك، فارتبطوا معهم بروابط المصاهرة، إذ تزوج الأمير ركن الدين بيبرس بامرأة منهم. وبعد أن تمت الصفقة السياسية بين الملك المغيث والناصر يوسف، استقر الشهرزورية في معظمهم بمدينة غزة وناحيتها بعد أن اصطدموا بالقبائل التركمانية التي كانت استقرت بمنطقة العريش وحالت بينهم وبين دخولهم مصر. في هذا الشأن، أنظر: ابن عبد الظاهر، «الروض الزاهر»، ص ١٢ - ١٣. وانظر أيضاً: «زبدة الفكرة»، ص ٣٤ - ٣٥؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤١١ - ٤١٤؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣٨٣.

(٤٢) «المختصر»، ج ٣، ص ١٩٩ - ٢٠٢؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤١٤ - ٤٢٠، ٤٢٥ - ٤٣٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٥٢ - ٥٦، ٧٢ - ٧٨.

(٤٣) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٢٩ - ٤٣٣. أنظر أيضاً: «المختصر»، ج ٣، ص ٢٠٥ - ٢٠٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٧٨ - ٨٠. وعن مشهد النصر الذي أمر ببنائه الظاهر بيبرس، أنظر: «الروض الزاهر»، ص ٢٩؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٤؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٤٦.

(٤٤) «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٤٣٤ - ٤٣٧. أنظر أيضاً: «المختصر»، ج ٣، ص ٢٠٧ - ٢٠٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٨٢ - ٨٤؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٤٥) عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١٠٣ - ١١١١.

(٤٦) «المختصر»، ج ٣، ص ٢٠٨ - ٢١٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٠٤ - ١٠٧؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٣٨ - ٤٤٢.

(٤٧) عن ميل المغول إلى المسيحية منذ فتوحاتهم الأولى في البلاد الإسلامية، وعن رعايتهم مختلف الطوائف المسيحية في أرض الإسلام التي احتلوها، وعن اعتناق كبار قادتهم وزعمائهم لهذه العقيدة، أنظر: عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١١٢ - ١١١٤، ١١٢٨ - ١١٢٩. وعن

سعي الظاهر بيبرس لإقامة التحالف مع مغول القفجاق وزعيمهم بركة خان، أنظر: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٦٥.

(٤٨) عن رأي الباحثين بخصوص إعلان الخلافة العباسية في القاهرة بمبادرة الظاهر بيبرس، وأنها بغرض اكتساب الشرعية الدينية والسياسية، أنظر: عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١٤٢ - ١١٤٣. وعن الحادثة نفسها، أنظر: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٤٨ - ٤٦٠. وانظر أيضاً: «المختصر»، ج ٣، ص ٢١٢ - ٢١٣. وعن ترشيح الملك المغيث لمنصب السلطنة في مصر، أنظر حاشية ٣٩ أعلاه. أمّا بخصوص السبب الذي دفع بالظاهر بيبرس إلى القبض على الملك المغيث وإطاحة عرشه، أنظر: «المختصر»، ج ٣، ص ٢١٦. وعن الكيفية التي أوقع بها الظاهر بيبرس ضحيته في الشرك الذي نصبه له، أنظر: «المختصر»، ج ٣، ص ٢١٦ - ٢١٧. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٨١ - ٤٨٣؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٧٩ - ٨١.

(٤٩) «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٤٧ - ٤٨؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٦٣ - ٤٦٤؛ «الروض الزاهر»، ص ٤٦.

(٥٠) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٨٣ - ٤٩١. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٥٥ - ٢٥٩؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٢١٧ - ٢١٨؛ «زبدة الفكرة»، ص ٨١.

(٥١) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٠٥.

(٥٢) من المآخذ التي سجلها الظاهر بيبرس على الفرنجة عندما تحدث إليهم في معسكر الطور، كانت قضية منعهم مرور البضائع وقوافل التموين التي تمر عبر أراضيهم متجهة إلى بلاد المسلمين. أنظر: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٨٥.

(٥٣) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٢٣ - ٥٣٤. أنظر أيضاً: «عقد الجمان»، ص ٣٩٥ - ٤٠٦؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٦٦ - ٢٨١؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٢١١؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٤ - ٢٤٥؛ «المختصر»، ج ٤، ص ٢.

(٥٤) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٤٤ - ٥٤٨. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣، ص ٢٨٢ - ٢٩٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٣٨ - ١٣٩؛ «المختصر»، ج ٤، ص ٣؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٦ - ٢٤٧؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٢١١؛ «زبدة الفكرة»، ص ١٠٤؛ «عقد الجمان»، ص ٤٢٠ - ٤٢٢؛ «المنهل الصافي»، ج ٣، ص ٤٥٣؛ «بدائع الزهور»، ج ١ (١)، ص ٣٢٣ - ٣٢٤؛ بيبرس المنصوري، «مختار الأخبار»، ص ٣١ - ٣٢.

(٥٥) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٤٨ (الحاشية رقم واحد). أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٨٩؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٣٨.

(٥٦) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٤٩ - ٥٥٠. وعن حصن هونين، أنظر: طالب الصوافي، «القلاع والحصون في شمال فلسطين»، ص ١٨٠ - ١٨٢؛

Meron Benvenisti, *The Crusaders in the Holy Land*, pp. 198-200.

(٥٧) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٥٤ - ٥٥٩. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٩٤ - ٢٩٦. وعن تعمير قلعة قاقون الصليبية المدمرة، وإعمار البلدة لتصبح حصناً عسكرياً بديلاً من قيسارية وأرسوف اللتين دمرتا بعد التحرير، أنظر: «الروض الزاهر»، ص ٢٧٥. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٥٧؛ «مختار الأخبار»، ص ٣٣. وعن الهجوم المفاجئ الذي شنه

الفرنجة سنة ٦٧٠هـ/ ١٢٧١ - ١٢٧٢م على قاقون وقتل قادة حاميتها من المسلمين وهرب واليها عنها، ثم استعادتها وطرد الفرنجة منها، أنظر: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٦٠٠ - ٦٠١. وانظر أيضاً: «زبدة الفكرة»، ص ١٣٣ - ١٣٤؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٥٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٣، ص ١٨٩؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٦١.

(٥٨) «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٩٨ - ٣٠٠. أنظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٤١ - ١٤٢؛ «زبدة الفكرة»، ص ١١٠؛ «بدائع الزهور»، ج ١ (١)، ص ٣٣٠؛ «مختار الأخبار»، ص ٣٦؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٦٤ - ٥٦٥؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٥١.

(٥٩) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٦٥ - ٥٧٠؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٣٠١ - ٣١١، ٣١٧ - ٣٢٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٤٢ - ١٤٤. وعن محاولات الظاهر بيبرس للاستيلاء على مدينة عكا، أنظر: عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١٤٥ - ١١٤٦.

(٦٠) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٩٠ - ٦٠١. أنظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٥٢ - ١٥٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٣٣١ - ٣٣٣. وعن تاريخ قلعة القرين وإحداثياتها، أنظر:

Benvenisti, op. cit., pp. 222-228, 331-337.

أنظر أيضاً: الصوافي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠ - ١٦٥، ٢٧٣ - ٢٧٦.

(٦١) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٦٣٥ - ٦٤١، ٦٤٨ - ٦٥٨؛ «المختصر»، ج ٤، ص ١٢ - ١٣. أنظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٢٥٩ - ٢٦١، ٢٦٨ - ٢٧١، ٢٨٦ - ٢٨٩، ٢٩٢ - ٢٩٣؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٣٦٥ - ٣٧٠، ٣٩٣ - ٤٠٠، ج ٣١، ص ٧ - ٩.

(٦٢) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٦٧٠ - ٦٨٦. أنظر أيضاً: «المختصر»، ج ٤، ص ١٣ - ١٤؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٢٩٢ - ٣٠٦؛ «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ١٤ - ٢١؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٩٠ - ٢٩٢؛ «زبدة الفكرة»، ص ١٨١ - ١٩١، ٢٢٩ - ٢٣٠؛ ابن عبد الظاهر، «تشريف الأيام والعصور»، ص ٢٠ - ٢٢، ٣٦ - ٤٢.

(٦٣) «المختصر»، ج ٤، ص ٢١. أنظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٣١٥ - ٣١٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ٣٩؛ «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٧٢٧ - ٧٢٨. وعن طبوغرافية الحصن وموقعه ووظائفه الدفاعية والعسكرية، أنظر:

Guy Le Strange, *Palestine under the Moslems*, pp.504-505.

(٦٤) «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٧٤٦ - ٧٤٨. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ٤٦ - ٦٩؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٣٢٠ - ٣٢٢؛ «زبدة الفكرة»، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، ٣٠٨؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٣١٣. وعن عوامل الضعف والأوضاع التي أدت إلى حالة الفرقة والتمزق التي سادت فرنجة المشرق، أنظر: عاشور، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١٦١ - ١١٧٦.

(٦٥) «المختصر»، ج ٤، ص ٢٤ - ٢٥؛ «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٧٥٣، ٧٦٢ - ٧٦٧؛ «زبدة الفكرة»، ص ٢٧٨ - ٢٨٤؛ «مختار الأخبار»، ص ٩١ - ٩٢؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٨، ص ٦ - ١١؛ «المنهل الصافي»، ج ٢، ص ٢٧٣، ج ٥، ص ٢٧٣؛ «صبح الأعشى»، ج ٣، ص ٤٣١، ج ٨، ص ٦ - ١١؛ «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٣٦٨، ٣٧٧.

(٦٦) ابن عبد الظاهر، «تشريف الأيام والعصور»، ص ٦٣، ٦٦.

(٦٧) «النجوم الزاهرة»، ج ١٠، ص ١٢٥، ١٣٤ - ١٣٥؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٤٩١.

(٦٨) صالح بن يحيى، «تاريخ بيروت»، ص ٢٢٧ - ٢٢٨؛ «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٢٤٣ - ٢٤٦؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٦٩) سهيل زكار، «فلسطين في عهد المماليك»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد الثاني، ص ٥٦٥ - ٥٦٩.

الفصل الثالث

(١) J. Prawer, *A History of the Latin Kingdom of Jerusalem*, vol. I, pp. 142-144 (Hebrew); S. Runciman, *A History of the Crusades*, vol. I, pp. 286-287.

(٢) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 161-181.

أنظر أيضاً: وليام الصوري، «الأعمال المنجزة فيما وراء البحار»، ص ٤٨١ - ٤٩٨، ٥١٢ - ٥١٣.

(٣) A.J. Boaz, *Crusader Archaeology*, p. 7; Prawer, op. cit., vol. I, pp. 461-463;

الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٠ - ٥٦١؛ شاكر مصطفى، «فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٤٤٨ - ٤٤٩؛ يوسف غوانمة، «تاريخ شرقي الأردن في عصر دولة المماليك الأولى»، ص ١١٥.

(٤) Prawer, op. cit., vol. I, pp. 406-407; Idem, «Ascalon, and the Sea-Shore in the Crusader's Policy,» in *Eretz-Israel: Archaeological, Historical and Geographical Studies*, vol. IV (Hebrew).

وعن المسح الجغرافي لقرى فلسطين، أنظر: Boaz, op. cit.

(٥) M. Benvenisti, *The Crusaders in the Holy Land*, p. 214.

أنظر أيضاً: رئيسة العَزّة، «نابلس في العصر المملوكي»، ص ٨٧ - ٩٥؛ «الفتح القسي»، ص ٩٥ - ٩٦؛ أسامة بن منقذ، «كتاب الاعتبار»، ص ١٣٦ - ١٣٩؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٣١٥ - ٣١٦.

(٦) ابن جبير، «رحلة ابن جبير»، ص ٢٧٤ - ٢٧٥؛ ابن منقذ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٧) ابن طولون، «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية»، ص ٦٤ - ٧٣؛ عبد القادر بن محمد النعيمي، «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ٢، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٨) خليل عثامنة، «العلاقات اللا-عسكرية بين المسلمين والفرنجة»، في: «حروب الإفرنج وتأثيرها على فلسطين»، ص ٣ - ٣٧. أنظر أيضاً:

J. Prawer, *Crusader Institutions*, p. 214;

جان ريشار، «تكوين مملكة القدس اللاتينية»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى»، ص ١٤٧ - ١٧٦. وانظر أيضاً: ابن القلانسي، ص ١٨٢ - ١٨٣؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٦٥ - ٦٦؛ الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٧ - ٤٩٠؛ القلقشندي، «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ١٨٣، ٢٥١.

(٩) ريشار، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧ - ١٥٩؛

Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 398-399, 459-460; Boaz, op. cit., pp. 7-8.

(١٠) ميشيل بالار، «الجمهوريات البحرية الإيطالية والتجارة في الشام وفلسطين»، في: «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠ - ٢١٠. أنظر أيضاً:
Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 401-404; Boaz, op. cit., pp. 8-12; W. Heyd,

Histoire du commerce du levant au Moyen Âge, vol. I, pp. 124-133; Claude Cahen, *Orient et Occident: au temps des croisades*, p. 107ff; E. Donald, Queller-Irene, B. Katele, «Venice and the Conquest of the Latin Kingdom of Jerusalem,» *Studi Veneziani*, vol. 12 (1986), pp. 23-26.

(١١) لمزيد من التفصيلات عن بدايات الاستيطان التركماني في فلسطين، أنظر مقدمة الكتاب أعلاه.

(١٢) أبو شامة، ج ١، ص ١٥٩ - ١٦٠، ٢٤٦ - ٢٤٧، ٣٢٩؛ «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(١٣) عن المقاتلين التركمان كقوات مساندة لجيش صلاح الدين، أنظر: هاملتون غب، «جيوش صلاح الدين»، في: «دراسات في حضارة الإسلام»، ترجمة إحسان عباس وآخرون، الطبعة الثانية، ص ٩٧ - ١٢١. وعن التركمان في غزة وسواحل فلسطين الجنوبية، أنظر: ابن عبد الظاهر، «الرّوض الزاهر»، ص ٦٥. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٨٤؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٨٠. وعن توطينهم في يافا وقاقون ومناطق الساحل الفلسطيني الأُخرى، أنظر: «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٩٩. وانظر أيضاً:

A.N. Poliak, *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1250-1900*, p. 9;

«السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٦٠٠ - ٦٠١، ٥٦٥؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٦١.

(١٤) ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ١٠٥.

(١٥) «الروض الزاهر»، ص ١٢ - ١٣، ٤٨. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤١١، ٤١٤، ٤٢١، ٦٤٠؛ بيبرس المنصوري، «زبدة الفكرة»، ص ٣٤ - ٣٥، ٧٤ - ٧٥؛ العيني، «عقد الجمان»، ص ٣٣٠؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣٨٣، ج ٣٠، ص ٣٦٨؛

D. Ayalon, «al-Wafidiyya in the Mamluk Kingdom,» in *Studies on the Mamluks of Egypt*, pp. 89-103.

(١٦) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٩٨ - ٢٩٩. أنظر أيضاً: ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ١٠٥؛ طه ثلجي الطراونه، «مملكة صفد»، ص ١٤٧ - ١٤٨؛ علي السيد علي، «القدس في العصر المملوكي»، ص ٨٠؛

A. Cohen & B. Lewis, *Population and Revenue in the Towns of Palestine*, p. 155; Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, p. 86.

(١٧) عن تعريف مصطلح بلاد المغرب والمغاربة، أنظر: ياقوت الحموي، «معجم البلدان» (مغرب). أنظر أيضاً: ابن عذاري، «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب»، ج ١، ص ٥٢. وعن انتشار مصطلح المغاربة، أنظر: ابن الأبّار، «الحلّة السيراء»، ج ١، ص ٥٢؛ «المنتقى من أخبار مصر»، ص ٤. أنظر أيضاً: ناصر خسرو، «سفر نامه»، ص ٥٢ - ٥٣؛ ابن جبير، «رحلة ابن جبير»، ص ٢٧٤؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٤٦، ٢٥٤، ٣٦٦ - ٣٦٧؛

Cohen & Lewis, op. cit., pp. 34-35; Lapidus, op. cit., p. 92.

(١٨) «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ١٤٥، ١٥٧ - ١٦٨. أنظر أيضاً: «المقفّى الكبير»، ج ٣، ص ٤٢١؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣٠٢ - ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٩ - ٣٢٢؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣١٦، ٣٢٠ - ٣٢٤؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٣٢١ - ٣٢٦؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ٢، ص ٢٨٥؛ «المختصر»، ج ٣، ص ١٥٩، ١٧٢ - ١٧٥؛ عبد العزيز محمود عبد الدايم، «بيت المقدس في العصر الأيوبي»، ص ١٦٦ - ١٦٨؛ محمد كرد علي،

«خطط الشام»، ج ٢، ص ١٠١ - ١٠٦؛

Prawer, «Ascalon...,» op. cit.; R. S. Humphreys, *From Saladin to the Mongols*, pp. 233-234, 261-262, 269-274, 284-290; Ayalon, op. cit., pp. 89-103.

(١٩) E. Ashtor, *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*, pp. 289-290; A.N. Poliak, «Le caractère colonial de l'état mamlouk,» *Revue des études islamique* (1935), p. 235; Zettersteen, *Beitrage zur Geschichte der Mamluken-Sultane*, p. 38ff.

وعن أخبار هذه الهجرات وتتابعها، أنظر: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٧٣، ٤٧٧، ٥٠٠ - ٥٠١، ٥١٥، ٨١٢ - ٨١٣؛ «زبدة الفكرة»، ص ٣٠٩ - ٣١٠؛ ابن عبد الظاهر، «الروض الزاهر»، ص ٨٥ - ٨٨، ١٠٥؛ «المختصر»، ج ٤، ص ٣٣؛ المقريزي، «الخطط»، ج ٣١، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢٠) جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي»، ج ٢، ص ٣٧٦. أنظر أيضاً: أغناس غولدتسهير، «العقيدة والشريعة في الإسلام» (مترجم)، ص ٤٥؛ أ. ج. بتلر، «فتح العرب لمصر» (مترجم)، ص ٣٩٨ - ٤١٣؛ دانييل دينيت، «الجزية والإسلام» (مترجم)، ص ٩٩ - ١٠١؛

A.S. Tritton, *The Caliphs and their Non-Muslim Subjects*, pp. 229-233; Claude Cahen, «Dhimma,» *EI* (new ed.); M.J. Kister, «'An Yadin (Qur'an IX/29): An Attempt at Interpretation,» *Arabica*, vol. XI (1964), pp. 272-278.

وعن كل جوانب الموضوع وفلسفة التسامح الديني في الإسلام، أنظر: خليل عثامنة، «فلسطين في خمسة قرون»، ص ١٣٣ - ١٣٧. وانظر أيضاً: خليل عثامنة، «التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي الإسلامي»، ص ١٢٠ - ١٢٣.

(٢١) عثامنة، «فلسطين في...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ - ١٣١.

(٢٢) Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 413-414.

(٢٣) الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢ - ٤٠٣؛

Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 415-416.

(٢٤) «الفتح القسي»، ص ١٣٦؛ «سنا البرق الشامي»، ص ٣١٦ - ٣١٧؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٣١.

(٢٥) «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٤٦٩، ج ٤ (٢)، ص ٧٤٣. أنظر أيضاً: «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ١١٢، ١١٩.

(٢٦) «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ١٨٣.

(٢٧) «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ١٤٣ - ١٤٤. وعن موقف السلاطين من كنائس أهل الذمة ووقوعهم تحت المؤثرات الضاغطة، أنظر: كرد علي، مصدر سبق ذكره، ج ٦، ص ١٣. أنظر أيضاً:

Donald Little, «Relations between Jerusalem and Egypt during the Mamluk Period According to Literary and Documentary Sources,» in Amnon Cohen & G. Baer, eds., *Egypt and Palestine: A Millennium of Association, 868-1948*, pp. 73-93;

«الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٥١ - ٣٥٢، ٣٨١.

(٢٨) بيبرس المنصوري، «زبدة الفكرة»، ص ٣٨٥ - ٣٨٦؛ «المقفّى الكبير»، ج ٣، ص ٧٥٢؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٥١؛ «السلوك»، ج ٢ (١)، ص١٧، ٩٠. وبخصوص إغلاق كنيسة القيامة وإعادة فتحها أيام السلطان الأشرف برسباي، أنظر: «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٨٤. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٦١٩، ٦٧٢. ويذكر المقريزي أن من تداعيات إغلاق

الكنيسة حدثت ردات فعل غاضبة في الممالك المسيحية، فقام ملك الحبشة آنذاك، الإمبراطور أبرام، بقتل المسلمين في مملكته وسبى نساءهم وأولادهم واتخذهم عبيداً، وهدم مساجد المسلمين وارتكب بحقهم مجزرة رهيبة. أنظر: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٦٤٩. وبشأن الزيارة، أنظر: أبو شامة، ج ٣، ص ٤٠٢.

(٢٩) عثامنة، «فلسطين في...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١ - ١٥٢. أنظر أيضاً: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٢٨٩؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١٢، ص ١٢٨؛ أبو شامة، «الذيل على الروضتين»، ص ١٥٦؛ «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ١٠٣٣، ج ٣ (١)، ص ٦١ - ٦٣، ٣٢٩، ج ١ (٣)، ص ٧٥٣؛ «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ١٧١؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٩٤. وعن الحسد لأهل الذمة، أنظر: «النجوم الزاهرة»، ج ١٢، ص ١٢٨.

(٣٠) الصوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١ - ٤٠٢. أنظر أيضاً: «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٣١٤ - ٣١٥؛ «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ١٩١ - ١٩٢.

(٣١) المقريزي، «الخطط»، ج ٢، ص ٨. أنظر أيضاً: ابن تغري بردي، «المنهل الصافي»، ج ٣، ص ٤٤٤.

(٣٢) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٢٥، ٤٣٢ - ٤٣٣. أنظر أيضاً: «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢١٩ - ٢٢٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٨٠ - ٨١.

(٣٣) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢١٦ - ٢٢٨. وعن الحرائق في دمشق، أنظر: «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ١٨٦. وعن ردة فعل مسيحيي بعلبك على أسر الملك الفرنسي وهزيمة الفرنجة في دمياط، أنظر: «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣٥٩. وانظر أيضاً: أبو شامة، «الذيل على الروضتين»، ص ١٨٤.

(٣٤) للاستزادة في موضوع «الشروط العمرية» أو «عهد عمر» أو ما يعرف اليوم باسم العهدة العمرية، يحال القارئ على المراجع التالية: عثامنة، «فلسطين في...» مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢ - ١٤٦، وانظر بشكل خاص الحاشية رقم ٤٥ في الفصل الثالث هناك. أنظر أيضاً:

Mark R. Cohen, «What was the Pact of Umar? A Literary-Historical Study,» *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, vol. 23 (1999), pp. 100-157. See also: A. Noth, «Abgrenzung probleme zwischen Muslimen und Nicht Muslimen: Die Bedingungen Umars, as-surut al-Umariyya, unter einem anderen Aspect gelesen,» *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, vol. 9 (1987), pp. 290-315; Cahen, op. cit.; Tritton, op. cit., pp. 6-12; De Goeje, *Mémoire sur la conquête de la Syrie*, p. 149ff.

وانظر أيضاً: ابن قيم الجوزية، «أحكام أهل الذمة»، تحقيق صبحي الصالح؛ «شرح الشروط العمرية»، تحقيق صبحي الصالح، وانظر الفصل المتعلق بغيار أهل الذمة وتميزهم من المسلمين باللباس، ص ٧٩ - ١١٩.

(٣٥) «أحكام أهل الذمة»، ص ٧٩. أنظر أيضاً: «شرح الشروط العمرية»، ج ١، ص ٢٠٨ - ٢٣٦؛ عثامنة، «فلسطين في...» مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٣٦) «زبدة الفكرة»، ص ٣٥١ - ٣٥٢. أنظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ٤١٦ - ٤٢٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٨، ص ١٣٢ - ١٣٥؛ «المختصر»، ج ٤، ص ٤٦؛ «المقفى الكبير»، ج ٧، ص ١٧٧؛ «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ١٦.

(٣٧) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢٢٧، ج ٢ (٢)، ص ٣٧٥، ج ٤ (١)، ص ٤٨٦؛ «البداية

والنهاية»، ج ١٤، ص ٢٥٠؛ «إنباء الغمر»، ج ١، ص ٢٢٠.

(٣٨) عثامنة، «فلسطين في...» مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨ - ١٦٩. أنظر أيضاً:

M. Asaf, *The History of the Arab Rule in Palestine*, pp. 97-107; J. Mann, *The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs*, p. 41; M. Gil, *Palestine during the First Muslim Period*, pp. 492-493.

وانظر أيضاً: آ. متز، «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري» (مترجم)، ج ١، ص ٨١ - ٨٢، ٨٦ - ٨٧.

(٣٩) Benjamin of Tudela, *The Itinerary*, pp. 19-28;

وانظر أيضاً: الترجمة العربية لهذه الرحلة تحت عنوان: «رحلة بنيامين التطيلي/ ٥٦١ - ٥٦٩هـ»، ترجمة عزار حداد، وتقديم عبد الرحمن الشيخ (أبو ظبي، الإمارات: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢). وبالنسبة إلى عدد اليهود في مدينة القدس وفق نصوص رحلة التطيلي، يعلق محقق الرحلة ماركوس ألدر (Marcus N. Alder) على الخطأ الذي أورده بعض المحققين، إذ جعل عددهم ٢٠٠ اعتماداً على التقدير الذي وضعه الرحالة، والذي رمز إليه بحرف الهجاء العبري «دالت» والذي يرسم شبيهاً بحرف «الريش» أو «الراء»، فظن هذا البعض أن الحرف المكتوب هو «الراء» (التي ترمز إلى العدد ٢٠٠) وليس حرف «الدال» الذي يرمز إلى العدد أربعة وفقاً للتفسير العددي لحروف أبي جاد (أو ما نسميه اليوم أبجد هوّز). ومن هنا كان مصدر الخطأ في تقدير عدد اليهود. ويضيف أن مخطوطة النص الروماني لا تترك مجالاً للشك في أن العدد الحقيقي هو أربعة وهو رمز حرف الدال في أحرف أبي جاد العبرية. وهو العدد الحقيقي الذي تؤكده المعطيات التي قدمها الرحالة اليهودي بتاحيا (Bethachia) الذي زار المدينة بعد عشرة أعوام من رحلة التطيلي وذكر أن فيها يهودياً واحداً فقط.

(٤٠) M. Ish-Shalom, *Christian Travels in the Holy Land, Description and Sources on the History of the Jews in Palestine*, pp. 9-12. See also: Amnon Cohen, *Jewish life under Islam*, pp. 12-14; M. Shur, «The Jews of Jerusalem in the 16th-18th Centuries According to Christian Chronicles and Travel Description,» in Amnon Cohen, ed., *Studies on Jerusalem*, pp. 434-443.

(٤١) E. Ashtor (Straus), «Saladin and the Jews,» *Hebrew Union College Annual*, vol. 27 (1965), pp. 305-326; J. Prawer and H. Ben-Shammai, eds., *The Jewish Community in Jerusalem: Crusaders and Ayyubids, 1099-1250*, pp. 194-213; S.D. Goitein, *Palestinian Jewry in Early Islamic and Crusaders Times in the Light of Geniza Documents*, pp. 260-262.

ولعله من الغريب على باحث كبير مثل غويتين أن يتشبث بمثل هذا الخيط الواهي المتمثل في تلك الرسالة ليثبت صحة الادعاء الذي ساقه الحريزي بشأن المرسوم السلطاني الآنف الذكر، علماً بأن الرسالة المذكورة لا تشير من قريب أو من بعيد إلى النداء المزعوم الذي أصدره السلطان. فإقامة يهودي أو أية أسرة يهودية بمدينة القدس لا تعني بالضرورة دعماً لصحة المرسوم السلطاني الصلاحي المزعوم.

(٤٢) بالإضافة إلى المراجع الثلاثة الواردة في الحاشية السابقة، أنظر:

Ish-Shalom, op. cit., pp. 94-115. See also: Elkan Nathan Adler, *Jewish Travellers, A Treasury of Travelogue from Nine Centuries*, pp. 133-134, 189, 229, 234-236; Donald little, «Haram Documents Related to the Jews of Late Fourteenth Century Jerusalem,» in J. Drory, ed., *Palestine in the Mamluk Period*, pp. 189-220.

أنظر أيضاً: حنا قسيس، «فلسطين كما وصفها الرحالة في العصور الوسطى»، في: «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ - ٩٦؛ ليندا نورثروب، «الحياة في القدس في عهد المماليك كما تصورها وثائق الحرم الشريف»، في: «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥ - ٤٩٣. وانظر أيضاً:

Benjamin Z. Kedar, «The Jews of Jerusalem: 1187-1267 and the Role of the Nahmanides in the Re-Establishment of their Community,» in B. Kedar, ed., *Jerusalem in the Middle Ages, Selected Papers*, pp. 122-137; Y. Friedmann, «The Land of Israel and Jerusalem on the Eve of the Ottoman Period,» in Amnon Cohen, ed., *Studies on Jerusalem*, op. cit., pp. 8-38; Michael Ish-Shalom, *In the Shadow of Alien Rule, History of the Jews in the Land of Israel*, pp. 246-248; Abraham Ya'ari, *The Travels of the Land of Israel* (Hebrew), pp. 38-50, 64-65, 81, 105, 111-127; E. Ashtor, *The History of the Jews in Egypt, Syria and Palestine*, pp. 428-445; Amnon Cohen, *Ottoman Documents on the Jewish Community of Jerusalem in the Sixteenth Century*, pp. 11-12; Itzhak Ben-Zvi, *The Land of Israel under the Ottoman Rule*, pp. 140-162.

(٤٣) W. Hütteroth, and Kamal Abdulfattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and South Syria*, pp. 36-39.

وانظر أيضاً: الطراونه، مصدر سبق ذكره؛

Bernard Lewis, «An Arabic Account of the Province of Safed,» *BSOAS*, 15/3 (1953); Cohen and Lewis, op. cit., p. 156.

الفصل الرابع

(١) أبو شامة، ج ٤، ص ١٣٨ - ١٣٩. وانظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٢٨، ص ٤٢٥ - ٤٢٦؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٦٥.

(٢) «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٣٦٩ - ٣٧١. وانظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢١٦ - ٢١٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٤٦، ١١٣؛ أبو شامة، ج ٤، ص ٢٧٥ - ٢٨١؛ «النوادر السلطانية»، ص ١٨٦ - ١٩١؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٩٩ - ١٠١.

(٣) «النوادر السلطانية»، ص ٢٣٤ - ٢٣٧. وانظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٢١ - ٢٢٢؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٨٢ - ٨٣؛

J. Prawer, «Ascalon and the Sea-Shore in the Crusader's Policy,» in *Eretz-Israel: Archaeological, Historical, and Geographical Studies*, vol. IV (Herbrew).

وانظر أيضاً: «تاريخ ابن الوردي»، ج ٣، ص ١٠٣.

(٤) Prawer, op. cit.

وانظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ٣٧٨؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٣٢٦، ج ٣٠، ص ١٧٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٤٩؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٥٨؛ بيبرس المنصوري، «زبدة الفكرة»، ص ١٢٤.

(٥) «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٢٤٤ - ٢٤٥. وانظر أيضاً: «الذيل على الروضتين»، ص ١١٥ - ١١٦؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٤٠٢؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ١٣٤؛ «البداية

والنهاية»، ج ١٣، ص ٨٣؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٠٤؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٩٣ - ٩٤، ١٠٦.

(٦) بشأن هدم هذه المواقع والموانئ في إبان سلطنة كل من الظاهر بيبرس والسلطان المنصور قلاوون الألفي ثم ابنه السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، أنظر: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٧٦٧ - ٧٦٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١٦، ص ٨، ١٠؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٩٨ - ٢٩٩؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٤ - ٢٤٥؛ «بدائع الزهور»، ج ١ (١)، ص ٣٦٨.

(٧) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٦٥.

(٨) «زبدة الفكرة»، ص ١٠٧ - ١٠٩. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٤٦ - ٥٤٨، ٥٥٨، ٥٦٢ - ٥٦٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٣٩؛ «عقد الجمان»، ص ٤٢١ - ٤٢٢؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٨ - ٢٤٩؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ١٣٧، ٢٨٥ - ٢٩٠.

(٩) وليام الصوري، «الأعمال المنجزة فيما وراء البحار»، ص ٦١٧. وانظر أيضاً: المقريزي، «المقفّى الكبير»، ج ٧، ص ٣٩٨؛ «رحلة ابن جبير»، ص ٢٧٩؛ صالح بن يحيى، «تاريخ بيروت»، ص ٣٤ - ٣٥؛ «الفتح القسّي»، ص ٩٥ - ٩٦؛ رئيسة العزّة، «نابلس في العصر المملوكي»، ص ٨٧ - ٩٥؛

J. Prawer, *A History of the Latin Kingdom of Jerusalem*, vol. I, pp. 462-463.

(١٠) Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 459-462.

(١١) «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٣٤٥. وانظر أيضاً: البنداري، «سنا البرق الشامي»، ص ٣٠٣؛ علي السيد علي، «القدس في العصر المملوكي»، ص ٦٧ - ٦٩.

(١٢) E. Ashtor, *A Social and Economic History of the Near East*, p. 290. See also: A. Ya'ari, *The Travels of the Land of Israel*, p. 85.

(١٣) «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٧٧٤، ج ٤ (٢)، ص ٦٣٩؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٧٤، ج ٨، ص ٣٦، ج ١٠، ص ١٩٧ - ١٩٨، ٢٠٩ - ٢١١، ج ١١، ص ١٧.

(١٤) Ashtor, op. cit., pp. 317-318.

وانظر أيضاً: «المقفّى الكبير»، ج ٣، ص ٢٦٣ - ٢٦٤؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٢؛ «السلوك»، ج ٣ (٣)، ص ١١٣٥. وعن هجرة الجماعات الإثنية المشرقية، أنظر الفصل الثالث أعلاه الحواشي ١١ - ١٩.

(١٥) علي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ - ٧١. وانظر أيضاً: ليندا نورثروب، «الحياة في القدس في عهد المماليك كما تصورها وثائق الحرم الشريف»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين»، ص ٤٣٥ - ٤٩٤. وانظر أيضاً:

Huda A. Lutfi, *A Study of al-Quds during the Late Fourteenth Century Based Primarily on the Haram Estate Inventories and Related Documents*, pp. 219-221.

(١٦) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٥٦ - ٣٥٨. وانظر أيضاً:

I. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, p. 58.

وعن الاكتظاظ السكاني في مدينة القدس، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٥٠.

(١٧) بخصوص الفئات السكانية التي كانت معفاة من الضرائب، ولذلك لم تشملها البيانات الواردة في

الدفتر المفصل، أنظر: هاملتون جب وهارولد بون «المجتمع الإسلامي والغرب» (مترجم)، ج ٢، ص ١٠. وعن البيانات الإحصائية التي استخدمت لتقدير عدد سكان فلسطين، أنظر:

W. Hütteroth & K. Abdulfattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and South Syria in the Late 16th Century*, pp. 42-46. See also: Amnon Cohen and B. Lewis, *Population and Revenue in the Towns of Palestine*, pp. 15-26.

وانظر أيضاً: طه ثلجي الطراونه، «مملكة صفد في عهد المماليك»، ص ١٣٧ - ١٣٩.

(١٨) «رحلة ابن جبير»، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(١٩) «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية»، ص ٦٧، ٦٩ - ٧٧.

(٢٠) عن سياسة الاستصلاح الزراعي وتشجيع الاستيطان الزراعي والسماح بالملكية الخاصة وتسهيلها، أنظر: «الفتح القسّي»، ص ٦١١ - ٦١٢. وانظر أيضاً: «المقفّى الكبير»، ج ٣، ص ٤٢١؛

A.N. Poliak, *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1250-1900*, p. 9; Ashtor, op. cit., pp. 317-318.

(٢١) Hütteroth & Abdulfattah, op. cit., pp. 5-9, 46-47, 56.

(٢٢) M. Benvenisti, *The Crusaders in the Holy Land*, pp. 215-217; Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 461-462; A.J. Boaz, *Crusader Archaeology*, p. 62.

وعن المعطيات في إبان العقود الأولى للاحتلال العثماني، أنظر: محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، «دفتر مفصّل ناحية مرج بني عامر»، ص ١٥.

(٢٣) عن مؤسسة «الرئيس» منذ نشأتها أيام الصليبيين إلى أن ذوت وتلاشت أيام المماليك، أنظر:

Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 417-418; Boaz, op. cit., p. 62; Benvenisti, op. cit., p. 218; Lapidus, op. cit., p. 151; Ashtor, op. cit., p. 284;

«رحلة ابن جبير»، ص ٢٧٥؛ ابن طولون، «القلائد الجوهرية»، ص ٧٠. لكن عن اختفاء مصطلح «الرئيس» كزعيم للقرية الفلسطينية وشيوع استعمال مصطلح «شيخ القرية» كمصطلح بديل في إبان العهد المملوكي، أنظر: «مفاكهة الخلان»، ج ٢، ص ١٢١.

(٢٤) جان ريشار، «تكوين مملكة القدس اللاتينية»، في: «الصراع الإسلامي - الفرنجي...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦؛ Prawer, *A History...*, op. cit., vol. I, pp. 408-411.

وانظر أيضاً: أبو شامة، ج ٢، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، ج ٤، ص ٣٠٤؛ القلانسي، ص ٣٥٣.

(٢٥) خليل عثامنة، «فلسطين في خمسة قرون»، ص ١٨ - ٢٨.

(٢٦) أنظر: القلقشندي، «نهاية الأرب في أنساب العرب»، ص ١٠١ - ١٠٢، ١٣٧ - ١٥١، ١٩٤ - ١٩٦، ٢٣٢، ٢٧٤ - ٢٧٨. وعن نسبة السكان البدو مقارنة بعدد السكان وأماكن انتشارهم، أنظر: Hütteroth & Abdulfattah, op. cit., pp. 48-50.

(٢٧) ابن فضل الله العمري، «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١١١ - ١١٢. أنظر أيضاً: ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ١٠٥؛ إبراهيم علي طرخان، «النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى»، ص ١٥٧ - ١٥٨؛ Poliak, op. cit., pp. 12-13.

(٢٨) يوسف غوانمة، «تاريخ شرقي الأردن في عصر دولة المماليك الأولى»، ص ١٠٨ - ١١٣؛ Hütteroth & Abdulfattah, op. cit., p. 50.

(٢٩) خليل عثامنة، «التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي الإسلامي»، ص ٧٩ - ١٠٥. وانظر أيضاً: عثامنة، «فلسطين في...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣١ - ٦٧.

(٣٠) بشأن بداية ظهور بني بشارة على مسرح الأحداث منذ العقد الأول للقرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، ثم حصولهم على وظيفة مقدم العشير من جانب السلطنة في القاهرة، والصراعات بشأن الزعامة بين شيوخ البيوت وتطور ذلك طوال القرن المذكور، أنظر: «النجوم الزاهرة»، ج ١٢، ص ٣١١. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٣ (٣)، ص ١١٤٧ - ١١٤٨، ج ٤ (١)، ص ٦٧، ٧٢، ٧٧، ٣٠٩، ٤٩٦، ٥١٦، ج ٤ (٢)، ص ٥٧٢؛ «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٢٧٦، ج ٣، ص ٢٣١؛ الطراونه، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٣١) بشأن نسب بني ثعلبة ومنازلهم وموقفهم المتعاون مع الفرنجة، وسياسة صلاح الدين تجاههم بعد التحرير، ثم موقف دولة المماليك منهم، أنظر: المقريزي، «البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب»، ص ٣ - ٧. وانظر أيضاً: القلقشندي، «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ١٨٤، ١٩٤ - ١٩٥؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٤٧، ج ١ (٢)، ص ٤٨١؛
Prawer, *A History*... op. cit., vol. I, p. 109.

(٣٢) ابن الأثير، «اللباب في تهذيب الأنساب»، ج ١، ص ٢٧٣ - ٢٧٤. وانظر أيضاً: «صبح الأعشى»، ج ١، ص ٣٢٢ - ٣٢٣، ج ٧، ص ١٨٩؛ «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ١٩٤ - ١٩٥؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٨١، ٥٣٥، ٥٨٠، ج ١ (٣)، ص ٦٧٥، ٦٩٠؛ «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١١٣؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٨٣ - ٨٤، ٣٤٦ - ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٥. وعن المظالم التي كان يفرضها عربان جرم وأمراؤهم على فلاحي فلسطين، أنظر:
M. Sharon, «The Political Role of the Bedouins in Palestine in the 16th and 17th Centuries,» in M. Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, pp. 11-31.

(٣٣) «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ١٩٥ - ١٩٦؛ ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب»، ص ٤٥١؛ «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٦٢ - ٦٣، ٨٥ - ٨٦؛ «صبح الأعشى»، ج ١، ص ٣١٨.

(٣٤) عن انتماء القرى وإضافة أسمائها إلى عشيرة بعينها، كقرى بني عقبة، أنظر: «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٢١٣. وعن هذا المصطلح ومدلولاته، أنظر: «مفاكهة الخلان»، ج ١، ص ٢٠٣. وانظر أيضاً:
Ashtor, op. cit., p. 286; A.S. Tritton, «The Tribes of Syria in the 14th and 15th Centuries,» *BSOAS*, vol. 12 (1947-1948), pp. 567-573;
«السلوك»، ج ٤ (١)، ص ١٢١، ١٤٠، ٥١٥ - ٥١٦.

(٣٥) ابن الجيعان، «القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف»، أو «رحلة قايتباي إلى بلاد الشام»، ص ١٠٥. وانظر أيضاً: «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ٦، ٩٧، ١٥٤.

(٣٦) «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ١٨٤، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٢. وانظر أيضاً:
Sharon, op. cit.; Hütteroth and Abdulfattah, op. cit., pp. 42-43.

(٣٧) أنظر الحواشي ٣٤ - ٣٦ أعلاه.

(٣٨) أنظر: «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ٢٠٨؛ سهيل زكار، «فلسطين في عهد المماليك»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٥٦٩. وتدليلاً على صحة ما

أورده القلقشندي، فإن بعض القرى القريبة من مدينة جنين لا يزال يحمل اسم هذه القبيلة، ونذكر على سبيل المثال، قرية سيلة الحارثية التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٣ (٣)، ص ١٠٦٦ - ١٠٦٧، ج ٤ (١)، ص ١٢١؛ «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ٢٢.

(٣٩) محمد عدنان البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر (٨٨٥ - ١٠٨٨هـ/ ١٤٨٠ - ١٦٧٧م)»، «الأبحاث»، العدد ٢٨، ١٩٨٠، ص ٥٥ - ٧٨. وانظر أيضاً: «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ٢٢، ج ٢، ص ٤٣؛ «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ٤٣٧؛ الطراونه، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٢.

(٤٠) «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ٣٠٤. وانظر أيضاً: «البيان والإعراب»، ص ١٩؛ «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٢٤٧؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٨١، ج ٣ (٢)، ص ٥٤٤، ج ٤ (١)، ص ٣٤٦؛ «زبدة كشف الممالك»، ص ١٠٥.

(٤١) «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ٣٣٠. وانظر أيضاً: «البيان والإعراب»، ص ١٨ - ١٩؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٩٢، ج ١ (٣)، ص ٧٦٢، ج ٢ (١)، ص ١٠٨، ج ٢ (٢)، ص ٤٧٢، ج ٣ (٢)، ص ٦٥٦؛ النويري، «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٣١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٣١، ج ١١، ص ٣٤٧؛ «المنهل الصافي»، ج ٦، ص ٢٣١؛ «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١١٣؛ «زبدة كشف الممالك»، ص ١٠٥. وعن أسماء الذين تولوا منصب الإمارة من مشايخ بني عقبة، أنظر على التوالي: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٩٢، ج ١ (٣)، ص ٧٦٢، ج ٢ (٢)، ص ٤٧٢، ج ٣ (٢)، ص ٤٨٧، ٤٩٣، ٦٥٦، ج ٣ (٣)، ص ١٠٢٢، ج ٤ (٣)، ص ١١٦٦؛ «المنهل الصافي»، ج ٦، ص ٢٣١؛ «صبح الأعشى»، ج ٧، ص ٩٨٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١١، ص ٣٤٧.

(٤٢) «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، ص ١٠٤ - ١٠٥، ١٢٨، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٣، ٢٣٢، ٢٣٥، ٣٧٦، ٣٨١؛ «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٢١٢ - ٢١٣. وانظر أيضاً: «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١١٣؛ «السلوك»، ج ٣ (٣)، ص ١٠٤٢ - ١٠٤٣، ج ٤ (٢)، ص ٩٢١، ج ١ (٢)، ص ٤٩٢،ج ٤ (١)، ص ٣٧٣؛ ابن عبد الظاهر، «الروض الزاهر»، ص ٧٦ - ٧٧؛ «صبح الأعشى»، ج ٧، ص ١٨٨؛ «زبدة كشف الممالك»، ص ١٠٥.

(٤٣) M.A. Hiyari, «The Origins and Development of the Emirate of the Arabs during the Seventh/Thirteenth and Eighth/Fourteenth Centuries,» *SOAS*, 38/3 (1975), pp. 509-525; Tritton, op. cit.

وانظر أيضاً: صالح بن يحيى، «تاريخ بيروت»، ص ٤٠ - ٤٤، ٤٥ - ٤٨، ٤٩ - ٥٢؛ طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٥. وبشأن إجراءات الظاهر بيبرس في تعميم مؤسسة الإمرة لتشمل كل القبائل العربية ضمن مملكته، أنظر: ابن عبد الظاهر، «الروض الزاهر»، ص ٣٣. وانظر أيضاً: بدر الدين العيني، «عقد الجمان»، ص ٢٩٠؛ «زبدة الفكرة»، ص ٧٠.

(٤٤) أنظر: «صبح الأعشى»، ج ٩، ص ٢٥٣. وانظر أيضاً: «الروض الزاهر»، ص ٣٣؛ «تاريخ بيروت»، ص ١٨٩؛ «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ٢٥١ - ٢٥٢. وبشأن مقدم العشير، الوظيفة الموازية لإمرة العرب والخاصة بالقبائل والعشائر المتوطنين، أنظر:

Ashtor, op. cit., p. 286.

وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٧٧؛ «صبح الأعشى»، ج ٩، ص ٢٥٤؛ ابن الجيعان، «القول المستظرف»، ص ٩٥؛ «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٢١؛ «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ٢١٧.

(٤٥) Poliak, op. cit., p. 9.

وانظر أيضاً: «زبدة كشف الممالك»، ص ١١٣؛ «تاريخ بيروت»، ص ٧٧ - ٨١، ٢١٦؛ «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ١٤ - ١٥؛ «الروض الزاهر»، ص ٤١. وعن عدد الألقاب كتعبير عن التقارب في رتب الإمرة، لمن كان في رتبة طبلخاناه أو إمرة عشرين أو ذوي العشراوات، أنظر:

Hiyari, op. cit.

وعن ألقاب التشريف التي تسبق الأسماء الشخصية لأمراء العرب أو لمقدمي العشير، أنظر: ابن القلانسي، ص ٢٥٥، ٢٦١؛ «السلوك»، ج ٣ (٢)، ص ٤٩٦، ٥١٠، ج ٤ (١)، ص ٧٢.

(٤٦) بشأن هذه المنافسات، أنظر: Hiyari, op. cit.

وعن وراثة منصب الإمرة، أنظر: «تاريخ بيروت»، ص ٤١ - ٤٩. وعن توارث المنصب في الأسرة الحارثية في مرج ابن عامر في فلسطين، أنظر: البخيت، «الأسرة الحارثية...»، مصدر سبق ذكره. وعن تعيين أمراء من خارج القبيلة، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٥١١. وعن تعيين مماليك في إمرة العرب، أنظر: «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ٣٣١. وعن قسمة منصب الإمارة، أنظر: «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٢١٣؛ «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ٢١٣. وعن التناوب، أنظر:

Hiyari, op. cit.

(٤٧) «الروض الزاهر»، ص ٦٥. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٧٢، ٧٧، ٨٥ - ٨٦؛ «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ١١٧. وعن واجب الخفارة وحماية الطرق، أنظر: «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ١٢١؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٥٩، ج ١ (٢)، ص ٥٤٩، ٥٨١. وعن اتساع نطاق الدرك ليشمل المساهمة في الدفاع عن حدود الدولة ضد اعتداءات خارجية، أنظر: «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٤٠، ٤٦؛ طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧ - ١٩٨؛ بيبرس المنصوري، «زبدة الفكرة»، ص ١٩٧.

(٤٨) «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ٢٨١، ٣٠٦، ٤٣٢، ج ٤، ص ٣٨، ٨٢. وانظر أيضاً، «السلوك»، ج ٣ (٣)، ص ١١٠٧، ج ٤ (٣)، ص ١٠٧٠ - ١٠٧١، ١١٠١. وعن منح الإقطاعات لشيوخ القبائل لغرض حماية درب الحج، أنظر: أبو شامة، «الروضتين»، ج ١، ص ٣٣؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٧، ص ١٦٤.

(٤٩) أنظر: «تاريخ بيروت»، ص ١٠٠ - ١٠١، ١٠٣. وانظر أيضاً:

Poliak, op. cit., pp. 9-12; Sharon, op. cit.;

«بدائع الزهور»، ج ١، ص ٤١٣؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٣٢. وعن جباية أموال التمويل للحملات، أنظر: «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ٣٢، ج ٤، ص ٥١، ٥٩.

الفصل الخامس

(١) أنظر: خليل عثامنة، «فلسطين في خمسة قرون»، ص ١٨٨ - ١٨٩. وانظر أيضاً: عبد المنعم ماجد، «نظم الفاطميين ورسومهم في مصر»، ج ١، ص ٩٥؛ ابن القلانسي، ص ٣٩، ٨٤؛ المقريزي، «الخطط»، ج ١، ص ١٧٤، ١٨١، ٢٠٣؛ المقريزي، «المقفى الكبير»، ج ٢، ص ٣٠٣؛ «صبح الأعشى»، ج ٨، ص ٢٣٩، ٢٤١.

(٢) أنظر:

H.A.R. Gibb, «The Achievement of Saladin,» in S.J. Show and W.R. Polk, eds., *Studies on the Civilization of Islam.*

وانظر أيضاً: شاكر مصطفى، «فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٤٤١ - ٤٤٢. وخلافاً لهذا الرأي راجع رأي المستشرق الإسرائيلي، عمانوئيل سيفان، الذي ينفي كلياً رأي المستشرق البريطاني غب بخصوص المثالية الأخلاقية التي تمثلها قيادة صلاح الدين بدليل ضمور بل اندثار فكرة الجهاد التي حاولت الدعاية الإسلامية إبرازها بعد موته بوقت قصير. وكان الاعتراض الأعنف على الطرح الذي طرحه هاملتون غب قد أتى من جانب المستشرق أيرنكرويتس الذي لم يَعْدُ أن وصف القائد صلاح الدين على أنه مجرد جنرال مغامر طموح جلب الخراب والدمار للمجتمع العربي في مصر وبلاد الشام وأغرقه في بحر من الدم لم يبرأ منه حتى اليوم. لمزيد مما قاله هذان المستشرقان اللذان يستشف من آرائهما وأقوالهما نبرة الحقد والكراهية، أنظر:

Emmanuel Sivan, *L'Islam et les croisades: idéologie et propagande dans les réactions musulmanes aux croisades*, pp. 120-124; A.S. Ehrenkreutz, *Saladin*, pp. 11-12, 22-23, 191, 238.

(٣) D.S. Richards, «Salah al-Din,» *EI* (new ed.); R. S. Humphreys, *From Saladin to the Mongols*, pp. 17-21.

أنظر أيضاً: أبو شامة، ج ٣، ص ٢٤٤.

(٤) «الفتح القسّي»، ص ٨٧، ٥٧٩، ٦١١. وانظر أيضاً: أبو شامة، ج ٤، ص ٣٣٢، ٤٢٧ - ٤٢٨، ٤٤٢؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٩١، ٣٩٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٤٣؛ «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ٥٢، ٧٦؛ مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٢.

(٥) أبو شامة، ج ٣، ص ٣١٥ - ٣١٦، ج ٤، ص ٨٧، ٣٩٤، ٤٢٠، ٤٥٠. وانظر أيضاً: مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

(٦) مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣. وانظر أيضاً: أبو شامة، ج ٤، ص ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٦٣؛ «الفتح القسّي»، ص ٤١٧، ٦١٦.

(٧) أبو شامة، ج ٤، ص ٤٤٩ - ٤٥٠، ٤٨٤.

(٨) سهيل زكار، «فلسطين في عهد المماليك»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٥٤٢ - ٥٤٣. وانظر أيضاً: يوسف غوانمة، «الإدارة في فلسطين في العصر المملوكي»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى»، ص ٣٩٤ - ٤٣٤.

(٩) «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ١٦ - ١٨، ٢٤ - ٢٥، ج ١٢، ص ٢٨٠؛ قاسم عبده قاسم وعلى السيد علي، «الأيوبيون والمماليك»، ص ٢٠٩؛ ابن فضل الله العمري، «مسالك الأبصار»، ص ١١٥؛ تاج الدين السبكي، «معيد النعم ومبيد النقم»، ص ٢١ - ٢٤؛ «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٢٨.

(١٠) «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ١٩٢، ج ٥، ص ٩٥، ٢٠٨.

(١١) «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١٠٢ - ١٠٣؛ القلقشندي، «صبح الأعشى»، ج ٢، ٢٠٥ - ٢١٩، ٤٨٤؛ «مسالك الأبصار»، ص ١٧٧ - ١٧٨؛ «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٤٦٧.

(١٢) «مسالك الأبصار»، ص ١٨٧ - ١٩٤.

(١٣) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٣٧، ج ٢ (٢)، ص ٤٦٢، ج ٣ (٣)، ص ٩٨٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٣٨؛ «المقفى الكبير»، ج ٢، ص ٤٨٧، ٦١٢، ج ٤، ص ٨؛ «المنهل الصافي»، ج ٤، ص ٥١.

(١٤) اليوسفي، «نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر»، ص ١١٣ - ١١٤، ٢٨٦ - ٢٨٨، ٣١٧ - ٣٢١، ٣٤٢ - ٣٤٣؛ «المقفى الكبير»، ج ٤، ص ٨؛ «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٣٥٧ - ٣٥٨، ٤٦١.

(١٥) المقريزي، «إغاثة الأمة»، ص ٤٣ - ٤٤. وانظر أيضاً: ابن حجر العسقلاني، «إنباء الغمر»، ج ١، ص ٢٢٠؛
Ira Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, p. 137.

(١٦) عن هذه الحالات راجع تباعاً: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٨٠١ - ٨٠٢؛ «المنهل الصافي»، ج ٥، ص ١٧٨، ٢٨٧؛ «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٢٨٦، ٣١٧، ٤٠٣، ج ٤، ص ٢٦٧، ٤٦١ - ٤٦٢. وعن النائبين الأخيرين، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٨٨٧؛ «مفاكهة الخلّان»، ج ١، ص ٧٣ - ٧٤.

(١٧) «النجوم الزاهرة»، ج ١١، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

(١٨) «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٦١٩. وعن ظاهرة المزاد العلني لبيع الوظائف، أنظر: «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ٩١ - ٩٢.

(١٩) أنظر ذلك على التوالي في: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٦١٣ - ٦١٤، ٧٥١؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣١٠؛ «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ٣٥١. وعن منصب التدريس، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٦٩٩. وعن الخطابة، أنظر: «إنباء الغُمر»، ج ٢، ص ٩٢. وعن الحسبة، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٧٠١؛ «بدائع الزهور»، ج ٥، ص ٢٦ - ٢٧.

(٢٠) «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٦٤٣؛ «بدائع الزهور»، ج ٥، ص ٢٦ - ٢٧.

(٢١) «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ١٢٦ - ١٢٧، ١٢٩.

(٢٢) ابن عبد الظاهر، «الروض الزاهر»، ص ٢٦١. وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٣٩؛ ابن فضل الله العمري، «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١٧٠ - ١٧٣؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٤٧ - ٥٤٨، ٥٥٨، ٥٦٣؛ بيبرس المنصوري، «زبدة الفكرة»، ص ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩.

(٢٣) طه ثلجي الطراونه، «مملكة صفد في عهد المماليك»، ص ٨٣ - ٨٨.

(٢٤) ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ١٠٣.

(٢٥) أنظر: الطراونه، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ - ٧٢. وانظر أيضاً: زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٠، ٥٦٤.

(٢٦) الطراونه، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ - ١٣٦.

(٢٧) «النجوم الزاهرة»، ج ٨، ص ٧.

(٢٨) «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ١٨٤ - ١٨٥، ١٩٩. وانظر أيضاً: «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١٣٢ - ١٣٣؛ ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ١٣٥؛ «مسالك الأبصار»، ص ١١١؛ الطراونه، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤ - ٢٣٧؛ علي السيد علي، «القدس في العهد

المملوكي»، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢٩) بشأن المعلومات الواردة في هذه الفقرة، أنظر على التوالي: «صبح الأعشى»، ج ١٢، ص ٦؛ «مسالك الأبصار»، ص ١٨٧؛ أبو الفداء، «المختصر في أخبار البشر»، ج ٣، ص ٢٠٦ - ٢٠٧؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٢٠٢ - ٢٠٣، ٢٣٦؛ «عقد الجمان»، ص ٢٤٨؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٦٢؛ بيبرس المنصوري، «مختار الأخبار»، ص ٨٨، ١١٠. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٧٠٠؛ «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ١٣٢.

(٣٠) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٣٠.

(٣١) «المنهل الصافي»، ج ٦، ص ٧٥؛ أنظر ما ينقله محمود عطا الله عن «الوافي بالوفيات» للصفدي، مصورة على الميكروفيلم عن مخطوطة البودليان في جامعة أكسفورد رقم ٢٣ أ، نسخة الجامعة الأردنية رقم: ٥٤٨، ٥٤٩، الجزء ١٣، ورقة ٧٤ أ، في كتاب: «نيابة غزة في العهد المملوكي»، ص ١٢١. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٥٤٢؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ١٩٣. وعن مصطلح التمصير ومدلولاته الإدارية لا العمرانية، أنظر: عثامنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧ - ٢١٩؛ زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٣؛ محمد الحيحي العبدري، «رحلة العبدري المسماة الرحلة المغربية»، ص ٢٣٣؛ «عقد الجمان»، ص ٢٤٨؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٢٠٢ - ٢٠٣؛ «المختصر»، ج ٣، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٣٢) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٠٥، ٢٠٩؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٥، ٣٥٨، ٣٧٣، ٣٧٥؛ «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٨٧ - ٨٨؛ «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ٩٤؛ «المنهل الصافي»، ج ٥، ص ٢١٢ - ٢١٣؛ ابن طولون، «مفاكهة الخلّان»، ج ١، ص ٣٦٩.

(٣٣) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢٠٩، ج ٢ (٢)، ص ٣٥٧ - ٣٥٨؛ «المقفى الكبير»، ج ٢، ص ٦١٢؛ «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٢٢٥؛ عطا الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠ - ٢٨٤، ٢٨٧؛ اليوسفي، «نزهة الناظر»، ص ١١٤.

(٣٤) «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٩٩، ١٩٨، ج ٧، ص ١٧٩؛ «المقفى الكبير»، ج ٤، ص ١٦.

وبالنسبة إلى وظيفة مقدم العسكر، فهي لا تختلف من حيث الوظائف والصلاحيات من تلك التي تناط بنائب السلطنة. ويمكن التعرف على ذلك من خلال أحد كتب التعيين لهذه الوظيفة كما ترد عند القلقشندي. فهي تشتمل على قيادة العساكر الموجودين في النيابة، وحفظ الأمن على الطرق وفي الأسواق، وضمان استمرار نشاط الأسواق والحفاظ على مصالح التجار، ورعاية الشؤون الإدارية المتعلقة بمراقبة المسؤولين عن الجبايات، والاهتمام بما يجري بين فئات السكان في النيابة وخصوصاً الجماعات العرقية من أبناء القبائل العربية والأكراد والتركمان، والاهتمام بالبريد ونقل الأخبار إلى السلطان وإطلاعه على المستجدات. أنظر ذلك في: «صبح الأعشى»، ج ١٢، ص ٢١٦ - ٢١٩.

(٣٥) «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٧١٥؛ أنظر حاشية ٣٢ أعلاه؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٨، ص ٢٥٨.

(٣٦) أنظر ذلك على التوالي في: زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٣؛ «صبح الأعشى»، ج ١٢، ص ١٠٥؛ ابن حجر العسقلاني، «إنباء الغُمر بأنباء العمر»، ج ١، ص ١٠٧؛ «صبح الأعشى»، ج ٧، ص ١٧٠؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٢؛ «السلوك»، ج ٣ (٢)، ص ٨١٣؛ ابن الصيرفي، «نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان»، ج ١، ص ٣٨٧؛ «تاريخ ابن قاضي شهبة»، ص ٥١٣؛ علي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤؛ غوانمة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٤ -

٤٣٤؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٣٧) غوانمة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٤ - ٤٣٤. وانظر أيضاً: زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٢ - ٥٨٣؛ ليندا نورثروب، «الحياة في القدس في عهد المماليك كما تصورها وثائق الحرم الشريف»، في: «الصراع الإسلامي - الفرنجي...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥ - ٤٩٤؛

Huda A. Lutfi, *A Study of al-Quds during the Late Fourteenth Century*, p. 157.

(٣٨) وعلى هامش الحديث عن نيابة القدس المملوكية لا بد من الإشارة إلى بعض الآراء لعدد من المستشرقين المعروفين بولائهم لطروحات الحركة الصهيونية، ولا سيما تلك المتعلقة بمحاولة استحواذهم على تاريخ فلسطين ومصادرة هويتها التاريخية العربية، تبريراً لمصادرة جغرافيتها. ونخص في هذا السياق آراء المستشرق برنارد لويس. يزعم هذا المستشرق أن القدس لم تكن ولم تتحول إلى نيابة مستقلة في العهد الأيوبي. وموقف لويس هذا على ما عرف عنه من تدقيق، لفيه تجنٍّ على الحقائق التاريخية. وتدعي مستشرقة أُخرى أن القدس لم تكن مركزاً إدارياً كغيرها من المراكز الإدارية في فلسطين، وتذهب إلى القول إنها كانت تدار من جانب نواب غزة. أمّا أولئك المستشرقون الذين اعترفوا بنيابة القدس المملوكية فحاولوا تجريدها من مقومات الاستقلالية الإدارية التي كانت تتمتع بها كل نيابات بلاد الشام. فزعم المستشرق يوسف درووري أن الحامية العسكرية الخاصة بنيابة القدس كانت صغيرة وهامشية لا تستطيع أن تؤدي دورها العسكري العادي. وإذا كان درووري اعترف على الأقل بوجود هذه الحامية، فإن مستشرقاً آخر هو دونالد ليتل (Donald Little) أنكر وجودها كلياً. ومرة أُخرى فإن موقف هذين الباحثين يتنافى بل يتناقض مع الروايات التاريخية التي تؤكد قيام مثل هذه الحامية، وتبين ثانياً نماذج من الأنشطة العسكرية التي كانت تؤديها، وأنها من ناحية الحجم والأهمية العسكرية كانت تضاهي الحامية العسكرية التي كانت تابعة لنيابة صفد المملوكية. وبشأن آراء برنارد لويس التي ينكر فيها قيام نيابة مملوكية في القدس، أنظر:

Amnon Cohen & Bernard Lewis, *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century*, p. 9.

وانظر أيضاً: نورثروب، مصدر سبق ذكره؛

J. Drory, «Jerusalem during the Mamluk Period,» in *Muslim Literature in the Praise of Jerusalem*, p. 192ff; D. Little, «Relations between Jerusalem and Egypt during the Mamluk Period According to Literary and Documentary Sources,» in Amnon Cohen & Gabriel Baer, eds., *Egypt and Palestine: A Millennium of Association, 868-1948*, p. 83ff.

وبخصوص حامية القدس ومساهماتها في إخماد تمرد البدو من عربان بني عقبة، ثم اشتراكها في إخماد تمرد النائب تَنْبك البجاسي سنة ٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م، وبالتالي دورها في إخماد تمرد ثان قام به نائب دمشق الأمير إينال الجكمي سنة ٨٤٢هـ/١٤٣٨م، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٤٤٦ - ٤٥١، ج ٤ (٢)، ص ٦٥٧ - ٦٥٨، ج ٤ (٣)، ص ١١٣٧ - ١١٣٨؛ ابن الصيرفي، «نزهة النفوس والأبدان»، ج ٣، ص ٣٩، ٤٤؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٤.

(٣٩) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٩٥، ٩٩، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٥٩. وعن إقلاع الأشرف برسباي عن الفصل والعودة إلى جمع الوظيفتين، أنظر: «المنهل الصافي»، ج ٢، ص ٣٣٢ - ٣٣٣؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٩٦.

(٤٠) عن عودة جقمق إلى فصل الوظيفتين، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (٣)، ص ١١٩٢؛ «التبر المسبوك»، ص ٦؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٦. وعن استمرار عملية الفصل بعد السلطان جقمق، أنظر:

عن سنة ٨٤٨، «التبر المسبوك»، ص ٨٦.

وعن سنة ٨٥٠، «المنهل الصافي»، ج ٧، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

وعن سنة ٨٧٢، «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ١٠؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٨٣.

وعن سنة ٨٧٩، «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣١١.

وعن سنة ٨٩٢، «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٣٨.

وعن عودة السلطان قايتباي إلى الجمع بين الوظيفتين سنة ٨٨٩هـ/١٤٨٤م، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٦٤.

(٤١) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٤٢) غوانمة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٤ - ٤٣٤. وانظر أيضاً: زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٦ - ٥٨٧؛ «السلوك»، ج ٣ (١)، ص ٢٢١، ٢٢٤، ٣٣٨؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٠؛ «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٨. وعن المستوى المعرفي للمماليك، أنظر: وليم موير، «تاريخ دولة المماليك في مصر»، ص ٢٠٤. وعن تعيين رجال العمائم (ذوو الخلفية الدينية) في منصب نُظار الحرمين الشريفين، أنظر: «السلوك»، ج ٣ (٢)، ص ٧٦٢. وعن مهمات الناظر ونطاق صلاحياته، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٩٤، ٩٧، ٢٧٠، ٢٨٥، ٢٩٢. وعن صلاحيات الناظر في جباية الضرائب وفرضها، أنظر ما فعله الهروي في الخليل عندما كان يتولى هذه الوظيفة في: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٤٤٨.

(٤٣) عن الخريطة الإدارية التي يرسمها القلقشندي، أنظر: «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ١٩٩ - ٢٠٠. وعن قدم إنشائها كوحدة إدارية، أنظر: «مفرّج الكروب»، ج ٣، ص ١٦٤؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٠٠، ج ١ (٣)، ص ٦٧٠، ٦٩٩، ٧١٥؛ بيبرس المنصوري، «مختار الأخبار»، ص ٥٢. وعن رفع المستوى الإداري للرملة، أنظر: «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ١٩٩. وعن مصطلح الصفة الجديدة لوالي الرملة، أي كاشف الرملة، أنظر: الجزأين الثالث والرابع من كتاب «السلوك» للمقريزي.

(٤٤) عن مرجعية السلطان وليس نائب دمشق فيما يختص بمنصب كاشف الرملة، أنظر تغطية المقريزي لحوادث سنة ٨١٣ وسنة ٨٢١ في: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ١٥٠، ٤٤٦، ٤٥١. وعن سلخ الرملة عن التبعية لدمشق أيام الناصر محمد بن قلاوون، أنظر: اليوسفي، «نزهة الناظر»، ص ١١٤؛ «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢٠٩، ج ٢ (٢)، ص ٣٥٧ - ٣٥٨؛ «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٢٢٥؛ «المقفّى الكبير»، ج ٢، ص ٦١٢. وعن تجديد الالتماس للإلحاق بدمشق مع قيام كل سلطان جديد، أنظر: ابن طولون، «مفاكهة الخلّان»، ج ١، ص ١٧٠.

(٤٥) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٥٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٣. وبخصوص السنة التي سلخت فيها ولاية الرملة عن نيابة غزة وضمت إلى نيابة القدس، يذكر المؤرخ ابن إياس، في كتابه «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ٩٤، أن ذلك حدث سنة ٩١٢هـ/١٥٠٦ - ١٥٠٧م، وليس في نهاية القرن العاشر الهجري كما ذكر

العليمي.

(٤٧) «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٢٠٠. وعن الأدلة على تبعية نابلس الإدارية لنيابة دمشق، أنظر: «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ٦، ٢١٢؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٨٣.

(٤٨) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٥، ٣٥٨؛ «المنهل الصافي»، ج ٥، ص ٢١٢ - ٢١٣؛ «نزهة الناظر»، ص ١١٤؛ «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ٣٦٩.

(٤٩) عن أريحا، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٧٥، ٣٢٣. وعن مدينة بيسان، أنظر: «صبح الأعشى»، ج ٧، ص ١٧٨؛ ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ٤٦؛ «مسالك الأبصار»، ص ١٨٧.

(٥٠) «سنا البرق الشامي»، ص ٣٠٠. وانظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٤٧؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٣١٢، ٣٢٩؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ١٠١ - ١٠٢، ١١٨.

(٥١) «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ١٥٦ - ١٥٧، ٢٨٧؛ «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ١٧ - ١٨، ١٦٣، ١٦٧؛ «المختصر»، ج ٤، ص ١١٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٢٩٨؛ «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ١٤١؛ «عقد الجمان»، ص ٢٤٤.

(٥٢) «مفرّج الكروب»، ج ٥، ص ١٥؛ «السلوك»، ج ٣ (٣)، ص ١١٦٨؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ١٢٦، ١٣٣، ٣١٠، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٣٦.

(٥٣) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ١١٨. وبشأن المرسوم السلطاني والخلعة والمراسيم البروتوكولية، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٥٢٥. أمّا بخصوص قضاة نيابة صفد، فانظر: «إنباء الغمر»، ج ٢، ص ٤٧؛ «السلوك»، ج ٣ (١)، ص ١٨٤. وبخصوص وضع القضاة في غزة، أنظر: «صبح الأعشى»، ج ١٢، ص ٢١٩؛ «عقد الجمان»، ص ٢٢٤، ٣١٣؛ «الذيل على الروضتين»، ص ٢١٥؛ «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٤٦٥؛ «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ١٩٢؛ «المنهل الصافي»، ج ٧، ص ١٨٩.

(٥٤) «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ٣١٩. أنظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ١، ص ١٩٨؛ أبو شامة، ج ٢، ص ١٨٠ - ١٨١؛ المقريزي، «الخطط»، ج ٢، ص ١٨٧ - ١٨٨، ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٥٥) عن ميول صلاح الدين إلى المذهب الشافعي، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ١٠١. وعن ميول أبناء الأسرة الأيوبية إلى المذهب الشافعي وشذوذ المعظم عيسى عنهم وتعصبه للمذهب الحنفي وإقامة مدرسة لتدريس فقه الحنفية في مدينة القدس، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٤٠٣. وانظر أيضاً: «مفرّج الكروب»، ج ١، ص ١٩٨؛ «السلوك»، ج ١ (١)، ص ٢٢٤.

(٥٦) «الروض الزاهر»، ص ٨٩. وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ٢١٨؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٢١١؛ «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٣٢١ - ٣٢٢؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٨٧؛ «عقد الجمان»، ص ٣٣٣، ٤٠٧ - ٤٠٨، ٤١٩؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٥ - ٢٤٦؛ زكار، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٨؛ غوانمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٥؛ كمال الصليبي، «النظام القضائي في مصر والشام في عصر المماليك»، «الأبحاث»، ١١/٤، ١٩٥٨، ص ٤٧٣ - ٤٨٩؛

Lapidus, op. cit., pp. 136-137; Little, op. cit., p. 76; Jorgen S. Nielsen, «Sultan al-Zahir Baybars and the Appointment of Four Chief Qadis, 663/1265,» *Studia Islamica*, vol. 60 (1984), pp. 167-176.

(٥٧) «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٦٦٨.

(٥٨) «عقد الجمان»، ص ٤٠٧ - ٤٠٨؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٥ - ٢٤٦؛ «صبح الأعشى»، ج ١٢، ص ٢٥٥.

(٥٩) «الأنس الجليل»، ص ١١٨ - ١١٩. وانظر أيضاً: ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ١٣٤؛ «إنباء الغُمر»، ج ١، ص ٢٥٦؛ «السلوك»، ج ٣ (٢)، ص ٤٨٠، ٩٢١ - ٩٢٢؛ «صبح الأعشى»، ج ١٢، ص ٢١٩ - ٢٢٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١١، ص ٢٢٨.

(٦٠) «الخطط»، ج ٢، ص ٢٢٠ - ٢٢١. وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٢٦٨ - ٢٦٩، ج ٧، ص ١٨٢ - ١٨٣؛ «مفرّج الكروب»، ج ٤، ص ٣٧. وعن شريعة الياسه ومحتواها وفلسفتها، وعن مدى تأثير هذه الشرائع في بنية النظام المملوكي، أنظر:

Vernadsky, «The Scope and Contents of Chingis-Khan's Yasa,» *The Harvard Journal of Asiatic Studies*, vol. III (1938), pp. 337-360; A.N. Poliak, «The Influence of Chingis-Khan's Yasa upon the General Organization of the Mamluk State,» *BSOAS*, vol. X (1940-1942), pp. 862-864; Hassanein Rabie, *The Financial System of Egypt*, pp. 30-31.

(٦١) «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ١٩، ٣٦، ١٩٢، ج ١١، ص ٩٦؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٩٨.

(٦٢) «إنباء الغُمر»، ج ١، ص ١٠٦، ١٧٤. وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ١٠، ص ١٢٢؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٨١.

(٦٣) A. N. Poliak, *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon*, pp. 14-15.

الفصل السادس

(١) عن ظهور الأنماط المبكرة من الإقطاع الزراعي أيام الأمويين والعباسيين، أنظر: الجهشياري، «كتاب الوزراء والكتّاب»، ص ١١٨. وانظر أيضاً: البلاذري، «فتوح البلدان»، ص ٢٠٣، ٣٩٦ - ٣٩٧؛

'Abd al-'Aziz Al-Duri, «Origins of Iqta' in Islam,» *Al-Abhath*, vol. 21 (1969), pp. 2-21; A.K.S. Lambton, «Reflections on the Iqta',» in George Makdisi, ed., *Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton Gibb*; Claude Cahen, «L'évolution de l'Iqtā' du IXe au XIIIe siècle: contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales,» *Economie sociétés civilization*, vol. VIII (1953);

محمد عبد الحيّ شعبان، «الدولة العباسية: الفاطميون (٧٥٠ - ١٠٥٥)»، ص ١٩٦ - ١٩٩. وعن مؤسسة الديوان كأول تنظيم للجيش الإسلامي منذ العهود الإسلامية الأولى، أنظر: خليل عثامنة، «الأبعاد الاجتماعية والسياسية لديوان العطاء»، في:

Jerusalem Studies in Arabic and Islam, vol. 14 (1991), pp. 1-39.

وعما آلت إليه أوضاع الزراعة من تدهور وخراب جرّاء سياسة الإقطاع العسكري البويهية، أنظر: ابن خلدون، «تاريخ ابن خلدون»، ج ٤، ص ٤٣٥. وعن إصلاحات الوزير نظام الملك، أنظر: الفتح بن علي البنداري، «تاريخ دولة آل سلجوق»، ص ٥٥.

(٢) المقريزي، «الخطط»، ج ١، ص ٩٥.

(٣) Nizam al Mulk, *Siyaset Name*, trans. to French by Ch. Schefer, pp. 40-41.

(٤) «الخطط»، ج ١، ص ٩٧؛ «صبح الأعشى»، ج ٣، ص ٤٥١.

(٥) أبو يوسف القاضي، «كتاب الخراج»، ص ٢٥ - ٢٨. وانظر أيضاً: الماوردي، «الأحكام السلطانية»، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٦) أنظر هاتين الحالتين تباعاً في: «مفرّج الكروب»، ج ١، ص ٧٤ - ٧٥؛ ابن شاكر الكتبي، «فوات الوفيات»، ج ١، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٧) عن إقطاع التمليك والاستغلال، أنظر: «الأحكام السلطانية»، ص ١٨٣ - ١٨٧. وعن سياسة الملوك في توزيع الإقطاعات على أمراء العساكر وشروط استمراره وإمكان تحويله إلى إقطاع وراثي أو شبه وراثي، أنظر:

A.N. Poliak, *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon*, pp. 28-32.

(٨) R. S. Humphreys, *From Saladin to the Mongols*, pp. 52-53.

وانظر أيضاً: أبو شامة، «كتاب الروضتين»، ج ٣، ص ١٢٦ - ١٢٧؛ «وفيات الأعيان»، ج ٢، ص ٤٥٢ - ٤٥٣. وفي منع انتقال الإقطاع إلى الولد بالوراثة في قصة المنصور ابن تقي الدين عمر، أنظر: أبو شامة، ج ٤، ص ٢٩٠ - ٢٩١؛ «الفتح القسّي»، ص ٥٧٠.

(٩) أبو شامة، ج ١، ص ٤٤. وانظر أيضاً: «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٢٩٩. وعن إقطاع نابلس للهكاري ثم من بعده لابنه أبي العباس، أنظر: أبو شامة، ج ٤، ص ٣٤٨ - ٣٤٩؛ «وفيات الأعيان»، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١.

(١٠) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٤٨٩ - ٤٩٢.

(١١) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٣٠ - ٥٣٤. وانظر أيضاً: «عقد الجمان»، ص ٣٩٨ - ٤٠٦؛ «زبدة الفكرة»، ص ٩٧ - ٩٨؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٥ - ٢٤٦؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٧٦ - ٢٨١. وعن توزيع الإقطاعات في ريف ميناء حيفا في السنة ذاتها، أنظر: إبراهيم علي طرخان، «النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى»، ص ٧٢. وعن القرى المدمرة أو المندثرة، راجع خريطة القرى المدمرة التي صدرت عن مركز الأبحاث في جامعة بير زيت.

(١٢) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٤٧ - ٥٤٨؛ «الأعلاق الخطيرة»، ص ١٥١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٣٩. وانظر أيضاً: طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤؛

Robert Irwin, «Iqta' and the End of Crusader State,» in P.M. Holt, ed., *The Eastern Mediterranean Lands in the Period of Crusades*, pp. 64-71.

(١٣) الروك لفظ محور عن الكلمة القبطية «روش» ومعناها قياس الأرض بالحبل. وقد استخدم هذا المصطلح في الإدارة المالية في مصر وبلاد الشام في إبان العصور الوسطى، للدلالة على عملية قياس الأراضي ومسحها وتقويم العقارات والأملاك الثابتة ومتعلقاتها مرة كل ثلاثين عاماً. وخلال العهود الإسلامية، منذ أيام الدولة الأموية حتى الروك الناصري، أجري المسح في أرض مصر سبع مرات. كان الأول سنة ٩٧هـ/ ٧١٥ - ٧١٦م، أجراه والي مصر ابن رفاعة في خلافة سليمان بن عبد الملك. وكان الثاني سنة ١٢٥هـ/ ٧٤٣م، أجراه ابن الحَبْحاب عامل هشام بن عبد الملك على الخراج. أمّا الثالث فعمله ابن المدبر عامل خراج مصر في خلافة المعتز بالله

العباسي. وأمّا الرابع فكان الروك الأفضلي، نسبة إلى الأفضل ابن أمير الجيوش، أيام الخليفة الفاطمي الآمر بالله سنة ٥٠١هـ/١١٠٧ - ١١٠٨م. والخامس هو الروك الصلاحي الذي أمر بعمله السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢هـ/١١٧٦ - ١١٧٧م. وكان السادس الروك الحسامي سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٧ - ١٢٩٨م، وأمر به السلطان حسام الدين لاجين، والسابع هو الروك الناصري هذا. وقد كتب المؤلف ابن الجيعان عن هذا الروك في مؤلفه المسمى باسم «التحفة السنيّة». كان ابن الجيعان أحد موظفي الديوان أيام الناصر محمد إذ شغل منصب متولي ديوان الجيش. وأفرد المقريزي في كتاب «المواعظ والاعتبار» («الخطط») فصلاً خاصاً عن الروك الناصري في مصر. أنظر: «الخطط»، ج ١، ص ٨٧ - ٨٨. بشأن الروك عامة، أنظر: عمر طوسون، «مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن»؛ جمال الدين الشيال، «صفحة من الحياة الاقتصادية في مصر الإسلامية»، «مجلة الثقافة»، العددان ٩٧، ٩٨؛ «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٤٦ (هامش)؛ طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٤) عن وراثة الإقطاع من جانب أولاد الأمير المتوفى، أنظر: «تاريخ بيروت»، ص ٨١. وانظر أيضاً: «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٢٩٩؛

Poliak, op. cit., p. 28; E. Ashtor, *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*, p. 283.

وعن إلغاء توريث الإقطاع، أنظر: «تاريخ بيروت»، ص ٨٦ - ٨٧. وعن إجراء الروك الناصري، أنظر: «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٢٧؛ «تاريخ بيروت»، ص ٩٠ - ٩١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٣٦؛ «بدائع الزهور»، ج ١، ص ١٥٩، ٤٤٤.

(١٥) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٧٦ - ١٧٧. وانظر أيضاً: طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(١٦) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٤٦. وانظر أيضاً: «الخطط»، ج ١، ص ٨٨.

(١٧) «مسالك الأبصار»، ص ٩٤. وانظر أيضاً: «الخطط»، ج ٢، ص ٢١٦؛ «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٥٠؛ «فوات الوفيات»، ج ٢، ص ٨٦.

(١٨) «تاريخ بيروت»، ص ٨٤ - ٨٧.

(١٩) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٥٥ - ١٥٦. وانظر أيضاً: «تاريخ بيروت»، ص ٩٠ - ٩١؛ «زبدة الفكرة»، ص ١٦٤؛ «الخطط»، ج ١، ص ٨٨. وعن العجز في احتياطي الأرض أيام الأيوبيين، أنظر: «الذيل على الروضتين»، ص ١١٧؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٢٣٩؛ «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٩٥.

(٢٠) «السلوك»، ج ٣ (١)، ص ٥٣، ٣٢٠، ٤٧٩، ج ٣ (٢)، ص ٥٧٠.

(٢١) المصدر نفسه، ج ٣ (٢)، ص ٨٨٩. وانظر أيضاً: «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٥١؛

Poliak, op. cit., pp. 32-33.

(٢٢) Poliak, op. cit., pp. 33-34.

(٢٣) Ibid., pp. 38-39.

وانظر أيضاً: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٣٢؛ خليل عثامنة، «فلسطين في خمسة قرون»، ص ٢٧ - ٢٨؛

W. Hütteroth and Kamal Abdulfattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and South Syria in the Late 16th Century*, p. 120.

(٢٤) أنظر: .Ashtor, op. cit., p. 318
وانظر أيضاً: «الدرر الكامنة»، ج ١، ص ٥٠٧؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٥٣ - ٥٤، ج ١١، ص ١٦٦؛ «السلوك»، ج ٣ (١)، ص ٣٤٥ - ٣٤٧؛ «إنباء الغمر»، ج ١، ص ٥٢٨ - ٥٢٩؛ «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٣٥٢، ٥٦٤؛ طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ٧١. وكان إذا تعذر على السلطان تنفيذ مصادرة الأوقاف، فإنه كان يكتفي باجتزاء جانب من ريعها ويترك الباقي لينفق على المؤسسات الموقف عليها، كما فعل نائب دمشق المنشق الأمير شيخ سنة ٨١٢هـ/١٤٠٩ - ١٤١٠م بخصوص الأوقاف في دمشق. فلما دعا قضاة المدينة إلى تسليمه أملاك الأوقاف كي يقطعها لأصحابه ومؤيديه، أبوا قبول ذلك، ثم اصطلحوا معه على إعطائه ثلث ريعها (٣٣,٣٪)، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٩٢.

(٢٥) عن أمثلة للمناشير الإقطاعية التي تذكر فيها أسماء القرى، أنظر: «تاريخ بيروت»، ص ٨٧ - ٨٩. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٣٠ - ٥٣٤؛ .Poliak, op. cit., p. 18

(٢٦) «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٤٩. وانظر أيضاً: «صبح الأعشى»، ج ٣، ص ٤٥٨؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١٠، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٢٧) محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، «دفتر مفصل ناحية مرج بني عامر»، ص ١٥؛
Hütteroth & Abdulfattah, op. cit., p. 25.

(٢٨) «الخطط»، ج ١، ص ٩٠؛ Poliak, op. cit., p. 19؛
«السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٣٢ - ٥٣٤؛
J. Prawer, *A History of the Latin Kingdom of Jerusalem*, vol. I, p. 417.

(٢٩) أنظر: «الخطط»، ج ١، ص ٨٥. وعن الفلاح القراري، صاحب الإقامة الدائمة بقرية من القرى، أنظر: «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٤٨.

(٣٠) «معيد النعم ومبيد النقم»، ص ٣٤. وانظر أيضاً: «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ١٠٤؛ «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٩٨. وعن عبارة شد الفلاحة التي يوردها تاج الدين السبكي، فهي مصطلح لا يزال قائماً في لهجة أهل فلسطين إلى يومنا هذا، ويقصد بها فلاحة الأرض، بل تعتبر من الألفاظ المرادفة لها، فيقولون «فلان شَدّاد» بمعنى أنه مزارع يمارس مهنة الفلاحة. ومن هذا الجذر ترد لفظة «الشّدَة» بمعنى الفلحة. وعن تعريف المَشّد ووظيفته وصلاحياته كإحدى مؤسسات السلطة المركزية، أنظر: «معيد النعم ومبيد النقم»، ص ٢٨.

(٣١) Poliak, op. cit., pp. 64-65.

(٣٢) Prawer, op. cit., vol. I, p. 407.
وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ١٠، ص ١٣٤؛ «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٣٦.

(٣٣) «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ١١٩ - ١٢٠، ١٢٤ - ١٢٨. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٤٣٣ - ٤٣٤، ٤٥٠ - ٤٥١، ج ٤ (١)، ص ٣١٣ - ٣١٥؛ «تاريخ بيروت»، ص ١٠٣ - ١٠٤؛ «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٤٤٤.

(٣٤) عن حملات التجنيد والجباية من أهل جبل نابلس وغيرهم، أنظر: «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ٣٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٣٣١، ج ٤، ص ٥١، ٥٩، ٤٤٨. وعن ظاهرة تجنيد الفلاحين وجباية أموالهم لتمويل الحملات ضد تهديد دولة بني عثمان في فلسطين وباقي بلاد الشام، أنظر: محمد

كرد علي، «خطط الشام»، ج ٥، ص ٧٤.

(٣٥) عن المظلمة التي أحدثها أبو العُويسر شيخ عربان جرم ضد الفلاحين في جبل القدس سنة ٨٩٤هـ/١٤٨٨ - ١٤٨٩م، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٤٦ - ٣٤٧؛

M. Sharon, «The Political Role of the Bedouins in Palestine in the 16th and 17th Centuries,» in M. Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* See also: Bruckhardt, *Notes on the Bedouins in Palestine and Southern Syria*, pp. 16-17; A. Musil, *Northern Negd*, pp. 256-257.

(٣٦) Sharon, op. cit.

(٣٧) عن تفصيلات هذه الحملات التي كانت تشن لتجنيد الفلسطينيين، وعن جانب من ردات فعل أهل فلسطين عليها، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨. وانظر أيضاً: Sharon, op. cit.; Ashtor, op. cit., pp. 287-288.

(٣٨) «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ٢٤٨، ٢٥٣، ج ٤، ص ٤٠٨، ٤٤٨؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ١٥. وانظر أيضاً: «خطط الشام»، ج ٥، ص ٧٤؛ «تاريخ بيروت»، ص ١٠٠ - ١٠١؛

Sharon, op. cit., pp. 11-31; I. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, p. 164-165.

(٣٩) عن فكرة المهدي وظهورها راجع «دائرة المعارف الإسلامية» (بالإنكليزية) في مادتي: «المهدي» و«السفياني». وانظر الدراسة التي قدمها المستشرق الهولندي فان فلوتن والتي ترجمت تحت عنوان: «الشيعة والإسرائيليات». وانظر أيضاً: أحمد أمين، «المهدي والمهدوية» (القاهرة، ١٩٥١). وعن تجليات حركة المهدي والسفياني في فلسطين قبل الفترة المملوكية، أنظر: عثامنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠ وما بعدها.

(٤٠) «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٤١) «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٤٢) «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٥٧ - ٢٦١.

(٤٤) طه ثلجي الطراونه، «مملكة صفد»، ص ١٨٠.

(٤٥) «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٦٠ - ٢٦١. وانظر أيضاً: «زبدة كشف الممالك»، ص ١٣٠؛ «صبح الأعشى»، ج ٤، ص ٤٤ - ٤٦، ٥٠.

(٤٦) عن أصل كلمة vassal وعن اشتقاقها ومرادفاتها وعن تطور مدلولاتها، أنظر:

F.L. Ganshof, *Feudalism*, p. 20ff; Marc Bloch, *Feudal Society*, p. 155ff; R.H. Hilton, *The Decline of Serfdom in Medieval England*, pp. 12-17.

(٤٧) «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٣٥١ - ٣٥٣. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٤٢٠؛ «صبح الأعشى»، ج ٣، ص ٤٥٤؛ «إغاثة الأمة بكشف الغمة»، ص ٤٥ - ٤٧.

(٤٨) «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٥٩.

(٤٩) ابن مماتي، «قوانين الدواوين»، ص ٣٤٤. وانظر أيضاً: «الخطط»، ج ١، ص ١١٠.

(٥٠) «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٥٨، ٢٥٩؛ Poliak, op. cit., p. 67.

وعن واجب الضيافة الذي ألزم به أهل بلاد الشام وأهل مصر، أنظر: البلاذري، «فتوح البلدان»، ج ١، ص ٣٤٨.

(٥١) وحدة من وحدات المساحة المعمول بها في مصر وبلاد الشام، وهي ما زالت قائمة بصورة خاصة في مصر، بينما استبدلت بالدونم في فلسطين وبلاد الشام. وكانت مساحة الفدان في العهدين الأيوبي والمملوكي تقل قليلاً عن ستة دونمات (٥٩٢٩م^2). أمّا حالياً فتبلغ مساحته ٤٢٠٠م^2 تقريباً. أنظر ذلك في: «قوانين الدواوين»، ص ٢٥٨، ٢٨٩، ٣٣٨؛ «صبح الأعشى»، ج ٣، ص ٤٤٦؛ ابن عبد الحكم، «فتوح مصر»، ص ١٣٧ - ١٣٨. وعن رسوم الحقوق التي تجبى من الفلاحين، أنظر: طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩.

(٥٢) عن رسوم الطحن، أنظر: «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٤٥. وعن رسوم الرعي، أنظر: طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠. وعن استمرارية هذه الرسوم في الدولة العثمانية، أنظر: الطراونه، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣. وعن التطور التاريخي ومبدأ نشوء هذه الضريبة، أنظر: «الخطط»، ج ١، ص ١٠٣، ١٠٧؛ «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٥٣) «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٨٠٨؛ «نهاية الأرب»، ج ٨، ص ٢٢١، ٢٥٠، ٢٦٠؛ «الخطط»، ج ١، ص ١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ١٣١.

(٥٤) في سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٣ - ١٢٦٤م، أمر الظاهر بيبرس بأن يباع قمحه المخزون في الأهراء بالسعر الذي حدده هو. وعمل السلطان قايتباي الأمر نفسه سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٦ - ١٤٨٧م. كما شملت التسعيرة الجبرية بعض السلع الأُخرى كاللحم والخبز والجبن، وبعض أصناف الأقمشة والبضائع. أنظر ذلك تباعاً في: «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ٥٤؛ ج ٢، ص ٢٣٩، ٢٤٢.

(٥٥) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٥٦ - ٣٥٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٥٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٥٨) Ashtor, op. cit., p. 320.

وانظر أيضاً: «الخطط»، ج ١، ص ٨٩.

(٥٩) «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ٤١، ٤٤، ٤٥، ٢١٣، ٢٤٩، ٢٩٢. وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ١٢، ص ١٨٢.

(٦٠) Ashtor, op. cit., p. 250; Lapidus, op. cit., pp. 56-59, 146-147.

وعن مركزية رماية البضائع في مصادر دخل الديوان المفرد، ديوان السلطان، أنظر: «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٧٩٦. وعن دور الوزير القبطي الأصل الذي عرف باسم النّشو في طرح السلع الغذائية أو الأقمشة أو غيرها، أنظر: «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٩.

(٦١) «الخطط»، ج ١، ص ٨٨. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٥٠ - ١٥٣.

(٦٢) «الخطط»، ج ١، ص ١٠٣ - ١٠٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٦٤) «السلوك»، ج ٣ (١)، ص ٢٦٧، ج ٢ (٢)، ص ٤٥٨ - ٤٥٩؛ «إنباء الغُمر بأنباء العمر»، ج ١، ص ٥٨، ١٢٧. وانظر أيضاً: «الخطط»، ج ١، ص ١٠٦.

(٦٥) «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٣٨٤؛ «الخطط»، ج ١، ص ١٠٥؛ «اتعاظ الحنفا»، ج ٣، ص ١٠٨.

(٦٦) «إنباء الغُمر»، ج ١، ص ١٢٧؛ «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٧٧، ج ٣ (١)، ص ٢٦٦. وانظر

أيضاً: طرخان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٦٧) «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٤٨٦. وانظر أيضاً: «الخطط»، ج ١، ص ٨٩، ١٠٦؛ «السلوك»، ج ٣ (١)، ص ٢٦٦.

(٦٨) «الخطط»، ج ١، ص ١٠٥؛ «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ٨٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٤٥ - ٤٧.

(٦٩) «الخطط»، ج ١، ص ٨٨ - ٨٩. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٥٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٤٤؛ «بدائع الزهور»، ج ٢، ص ١٠، ٢٩٠.

(٧٠) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢٥٤. وانظر أيضاً: الطراونه، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

(٧١) «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٣١٣. وعن مناطق زراعة القطن في فلسطين، أنظر: عثامنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦.

(٧٢) «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٢٢٦، ٢٨٠.

(٧٣) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٨١.

(٧٤) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٧٥) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٥١، ١٧٧. وانظر أيضاً: «الخطط»، ج ١، ص ٨٩؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٤٦.

(٧٦) «رحلة ابن جبير»، ص ٢٧٤؛ «خطط الشام»، ص ٧٥ - ٧٧؛ «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٧٠٧ - ٧٠٨، ١١٨٨.

الفصل السابع

(١) «العواصم من القواصم»، ج ٢، ص ٤٩٨.

(٢) «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٢١ - ٢٢٢. وانظر أيضاً: أبو شامة، ج ٣، ص ٤٠٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٤٩، ٥٥؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ٣٣٢ - ٣٣٣؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢٣٠؛ «الفتح القسّي»، ص ١٤٥ - ١٤٦؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧؛ «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٤٠ - ٣٤١؛ ابن إياس، «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٢٤٣.

(٣) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٣ - ٤٨.

(٤) «النوادر السلطانية»، ص ٨٢؛ «الفتح القسّي»، ص ١٥١.

(٥) الطرطوشي، «سراج الملوك»، تحقيق جعفر البياتي، ص ٣٧٩ - ٣٨٠. وانظر أيضاً:
George Makdisi, *The Rise of Colleges: Institutions of Learning in Islam and the West*, pp. 297-301.

(٦) تاج الدين السبكي، «طبقات الشافعية الكبرى»، ج ٤، ص ٣١٣ - ٣١٤. وانظر أيضاً: «سراج الملوك»، ص ٣٧٩ - ٣٨١.

(٧) جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي»، ج ٢، ص ٣٢٣. وانظر أيضاً: خليل طوطح، «التربية عند العرب»، ص ١٣٥ - ١٥٩.

(٨) «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٩٤، ج ٣١، ص ٣٢٢. وانظر أيضاً: «المنهل الصافي»، ج ٢،

ص ٤١١.

(٩) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٣ وما بعدها. وانظر أيضاً: «رحلة ابن جبير»، ص ٢٠٥؛ «رحلة ابن بطوطة»، ص ١٠٥.

(١٠) «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ٩٥ - ٩٦. وانظر أيضاً: «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ٣٢١.

(١١) «النجوم الزاهرة»، ج ١٠، ص ٣٣٧. وانظر أيضاً: «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ٨٢ - ٨٥؛ «إنباء الغُمر»، ج ١، ص ١٥٦.

(١٢) «السلوك»، ج ٤ (١)، ص ٢٤٠.

(١٣) «صبح الأعشى»، ج ٥، ص ٤٦٤؛ «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ١٠٤٥ - ١٠٤٦. وانظر الملحق الخاص رقم ١٧ في وصف المدرسة الناصرية التي أنشأها السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٣ - ١٣٠٤م في: «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ١٠٤٠ - ١٠٥٠. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٣)، ص ٧٠٠، ج ٤ (٢)، ص ٧٧٧، ج ٤ (٣)، ص ١١٦٥ - ١١٦٦؛ «ذيل الروضتين»، ص ٦٤؛ طوطح، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ - ٥٠.

(١٤) «خطط الشام»، ج ٦، ص ١١٨ - ١٢٦. وانظر أيضاً: طوطح، مصدر سبق ذكره؛ سهيل زكار، «فلسطين في عهد المماليك»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٦٠٦ - ٦٢٦.

(١٥) أنظر: ابن العماد الحنبلي، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، ج ٥، ص ٤٤٢. وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

(١٦) طه ثلجي الطراونه، «مملكة صفد»، ص ٢٥٨. وانظر أيضاً: «المقفّى الكبير»، ج ٢، ص ٣٠ - ٣٣.

(١٧) «رحلة ابن بطوطة»، ص ٥٤، ٥٥.

(١٨) عن هذه المؤسسات، أنظر:

J. Chabbi, «Khankah,» *EI* (new ed.).

وعن المانوية وفرقة الكرامية، أنظر: الشهرستاني، «الملل والنحل».

(١٩) «الخطط»، ج ٢، ص ٤١٥.

(٢٠) عن إنشاء الخانقاه الصلاحية الأولى في فلسطين وبيت المقدس، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٣٤٠ - ٣٤١، ج ٢، ص ٥٩ - ٦٠. وانظر أيضاً: «الكامل في التاريخ»، ج ٩، ص ٢٢١ - ٢٢٢؛ أبو شامة، ج ٣، ص ٤٠٠؛ النعيمي، «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ٣٣٢ - ٣٣٣؛ «مفرّج الكروب»، ج ٢، ص ٢٣٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٦، ص ٥٥؛ «البداية والنهاية»، ج ١٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧؛ «الفتح القسّي»، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٢١) لحصر كل ما ذكر في المصادر من الربط والزوايا والخانقاهات (الخوانق)، أنظر: «الأنس الجليل»، مجلد الفهارس، ج ٢، ص ٣٤ - ٤٨. وانظر أيضاً: «زبدة كشف الممالك»، ص ٢٣؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٧٨، ٣٣٨، ج ١٤، ص ٢٦٧؛ «فوات الوفيات»، ج ١، ص ٤٠٥؛ «المنهل الصافي»، ج ٤، ص ١٥٨، ١٦٦؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ١٥٨؛ «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٣٠٢؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ١٢٣، ٣٦٦، ٦٠٠، ٦٠١؛ «المقفّى الكبير»، ج ٢، ص ٦١١؛ ليندا نورثروب، «الحياة في القدس في عهد المماليك كما تصورها وثائق الحرم الشريف»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني

(تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين»، ص ٤٣٥ - ٤٩٤.

(٢٢) «الخطط»، ج ٢، ص ٤١٥، ٤٢٧ - ٤٢٩. وانظر أيضاً: ابن طولون، «القلائد الجوهرية»، ص ٣٥٩؛

J. Chabbi, «Ribat,» *EI* (new ed.); Sheila S. Blair, «Zawiya,» *EI* (new ed.).

(٢٣) أنظـــر: S. Ory, «Makbara,» *EI* (new ed.); Kh. Moaz and S. Ory, *Inscriptions arabes de Damas: les stèles funéraires, le cimetière d'al-Bab al-Saghir*, pp. 9-13; J. Lassner, *The Topography of Bagdad in the Early Middle Ages*, pp. 111-118; G. Makdisi, *Ibn 'Akil et la résurgence de l'Islam traditionaliste*, (cimetières, index); Y. Raghib, «Essai d'inventaire chronologique des quides lieux de pelerinage damascains,» *BEO*, vol. 15 (1954), pp. 65-85.

وانظر: توفيق كنعان، «الأولياء والمزارات في فلسطين»، ترجمة نمر سرحان، وتحرير حمدان طه.

(٢٤) عن أولية ظهور الترب في العالم الإسلامي، أنظر: T. Leisten, «Turba,» *EI* (new ed.)

وانظر أيضاً: ابن الزيات، «الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة»، تحقيق ك.م. الرجب. وعن الترب المملوكية، راجع فهارس كتاب «السلوك» للمقريزي، وانظر فهارس كتاب «المنتظم» لابن الجوزي. وعن المرافق داخل التربة، أنظر: «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ١١٠ - ١١١.

(٢٥) عن هذه الترب، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨. وعن التربة الكاملية، أنظر: «المنهل الصافي»، ج ٢، ص ٣١٩ - ٣٢٣.

(٢٦) عن تربة صفد، أنظر: «المنهل الصافي»، ج ٢، ص ٢٩٣. وعن تربة لوط في الخليل، أنظر: «رحلة ابن بطوطة»، ص ٥٦.

(٢٧) «الكامل في التاريخ»، ج ٨، ص ٥٩.

(٢٨) أنظر: «رحلة ابن بطوطة»، ص ٥٩ - ٦٠؛ «زبدة كشف الممالك»، ص ٢٣؛ ابن الجيعان، «القول المستظرف»، ص ٥٠ - ٥١، ٩٣؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٢١١؛ «ذيل الروضتين»، ص ١٠٨؛ «السلوك»، ج ٤ (٢)، ص ٦٣٢؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٧٨، ٢٧٥ - ٢٧٦، ج ١٤، ص ١٥١؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٦٠. وعن الاختلاف في شأن اسم أبي هريرة فيما بين الرواة والنسابين، أنظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، ج ٤، ص ٣٣٢.

(٢٩) ناصر خسرو، «سفر نامه»، ترجمة يحيى الخشاب، ص ٢١.

(٣٠) Benjamin of Tudela, *The Itinerary*, p. 22.

(٣١) أبو شامة، ج ٤، ص ٣٣٢، ٤٤٨، ج ١، ص ٤٥ - ٤٦؛ «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»، ج ٣، ص ٢٩٤؛ «الخطط المقريزية»، ج ٢، ص ٤٠٨؛

D.M. Dunlop, «Bimaristan,» *EI* (new ed.).

(٣٢) بشأن تدرج إنشاء هذه المستشفيات في فلسطين تباعاً، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٧٩؛ «المقفّى الكبير»، ج ٦، ص ٥١٦؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ٢٦٩؛ اليوسفي، «نزهة الناظر»، ص ٢٨٧؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ١٢٦؛ «المنهل الصافي»، ج ٤، ص ١٦٦، ج ٦، ص ٧٥؛ «مسالك الأبصار»، ص ٢١٦.

(٣٣) «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»، ج ٣، ص ٢٩٤. وانظر أيضاً: شاكر مصطفى، «فلسطين ما بين

العهدين الفاطمي والأيوبي»، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٥٠٤ - ٥٠٥.

(٣٤) مصطفى، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٥٠٥؛ «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»، ج ٣، ص ٣٥٢ - ٣٥٦.

(٣٥) «نهاية الأرب»، ج ٣١، ص ١٠٦ - ١١٠. وانظر أيضاً: «الخطط المقريزية»، ج ٢، ص ٤٠٥ - ٤٠٧.

(٣٦) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢٨٩. وانظر أيضاً:

I. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, pp. 70-71.

(٣٧) «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٢٨٩. وانظر أيضاً: «البداية والنهاية»، ج ١٤، ص ١٣٣، ١٤٥؛ «المقفّى الكبير»، ج ٢، ص ٦١١؛ «تاريخ ابن الوردي»، ج ٢، ص ٢٨٠؛ «رحلة ابن بطوطة»، ص ٥٧؛ اليوسفي، «نزهة الناظر»، ص ٣٦٣؛ «مسالك الأبصار»، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣٨) «السلوك»، ج ٣ (٢)، ص ٥١٠؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١٢، ص ١١٤؛ «المنهل الصافي»، ج ٣، ص ٣٤١.

(٣٩) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٨٤، ٣٣٠؛ «بدائع الزهور»، ج ٣، ص ٢٠١.

(٤٠) عن هذه المشاريع بحسب تسلسلها تباعاً، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٩٢؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٦٠؛ بيبرس المنصوري، «مختار الأخبار»، ص ٣٤؛ ابن شاهين الظاهري، «زبدة كشف الممالك»، ص ٢٤؛ زكار، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٦٠٤؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٨١ - ٨٢، ٩٤.

(٤١) عن مشروع سنجر الجاولي، أنظر: «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ١٣١. وعن قناة الجوكندار، أنظر: «مسالك الأبصار»، ص ٢١١. وانظر أيضاً: «المقفّى الكبير»، ج ٢، ص ٤٦١.

(٤٢) ابن الجيعان، «القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف»، ص ٩٢. وانظر أيضاً: «المنهل الصافي»، ج ٣، ص ٤٠١.

(٤٣) «المنهل الصافي»، ج ٧، ص ٣٤٩.

(٤٤) عن السماط في تقاليد العصر الفاطمي في القاهرة، أنظر: «الخطط المقريزية»، ج ٢، ص ٢١٠. وعن صلة السماط بالسنن التي ورثها العرب عن إبراهيم الخليل، أنظر: «مختصر تاريخ دمشق»، ج ٣، ص ٣٦٣؛ ابن رستة، «الأعلاق النفيسة»، ص ١٧٧. وعن موروث إبراهيم الاجتماعي والديني عند العرب، أنظر:

Khalil ʻAthamina, «Abraham in Islamic Perspective, Reflections on the Development of Monotheism in Pre-Islamic Arabia,» *Der Islam*, Zeitschrift für Geschichte und Kultur des Islamischen Oriens, Band 81 (2004), pp. 184-205.

(٤٥) «الروض الزاهر»، ص ١١٨. وانظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ١١١؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٠٥؛ ناصر خسرو، «سفر نامه»، ص ٣٤ - ٣٥، وانظر الحاشية ص ٣٥؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٩٤.

(٤٦) «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ٢٨٢. وانظر أيضاً: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٢٧٠؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٦٥.

(٤٧) «الأنس الجليل»، ج ١، ص ٦٢ - ٦٣.

(٤٨) ابن دقماق، «الانتصار لواسطة عقد الأمصار»، ص ١٠٥ - ١٠٧، وعن الحمامات في الكوفة

والبصرة، أنظر: البلاذري، «فتوح البلدان»، ص ٣٤٥، ٤٣٤.

(٤٩) «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ١٥٨؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ١٢٦؛ «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٣٠٢؛ «المنهل الصافي»، ج ٣، ص ١٦٣ - ١٦٤؛ زكار، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٦٠٣ - ٦٠٤؛ أسامة بن منقذ، «كتاب الاعتبار»، ص ١٣٦ - ١٣٧. ولمزيد من التفصيلات والتطورات التي مرت بها وظيفة الحمام في عهد العثمانيين، أنظر:

J. Sourdel - Thomine, «Hammam,» *EI* (new ed.); D. Sourdel, ed., *Description d'Alep*, pp. 291-302.

(٥٠) عبد الرحمن بن نصر الشيزري، «نهاية الرتبة في طلب الحسبة»، تحقيق السيد الباز العريني، ص ٨٦ - ٨٨. وانظر أيضاً: «معالم القربة في أحكام الحسبة»، ص ١٥٤ - ١٥٨؛

Claude Cahen, «Hisba,» *EI* (new ed.).

(٥١) للاطلاع على تفصيلات إضافية عن تطور مؤسسة الخان في العالم الإسلامي خلال مختلف الحقب التاريخية، أنظر:

N. Elisseeff, «Khan,» *EI* (new ed.).

(٥٢) «الخطط المقريزية»، ج ٢، ص ٨٩ - ٩٤.

(٥٣) «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٥٢، ٥٣، ١٦٧، ٣٠٤. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٢ (١)، ص ٣٠٢؛ زكار، مصدر سبق ذكره، القسم الثاني، المجلد ٢، ص ٥٩٩.

(٥٤) «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٢، ٢٧٥ - ٢٧٦. وانظر أيضاً: «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ١١١؛ «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٠٥، ٥٢١، ٥٦٣؛ العيني، «عقد الجمان»، ص ٣٧٥؛ «النجوم الزاهرة»، ج ٧، ص ١٢١؛ «الروض الزاهر»، ص ١١٨؛ «زبدة كشف الممالك»، ص ٢٤؛ «بدائع الزهور»، ج ١، ص ٣٤٠؛ «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ٥٢، ٥٣، ٨٧، ٢٣٢، ٢٣٨، ٣٠٤، ٣٥٥. وفي هذا السياق ذكر مجير الدين الحنبلي العليمي خاناً آخر خارج أسوار مدينة القدس غير خان الظاهر، وسماه خان بني سعيد. ويستفاد من السياق الذي أورده العليمي أن هذا الخان كان محوراً لمحلة أو سكنة، ولم يكن مجرد خان عادي. ولعل في هذا ما يؤكد نشوء المحلة السكنية في جوار هذا النوع من الخانات التي كانت تقام في ضاحية المدينة خارج أسوارها. ولعل من الجائز أيضاً أن مصطلح المنشيّة، كمحلة سكنية من سكنات المدن في مصر وفلسطين، أطلق على مثل هذه السكنات التي نشأت خارج أسوار المدن من حول هذه الخانات. وفي هذا السياق لا بد من التذكير بحي المنشية في مدينة يافا الذي كان على الأطراف الشمالية للمدينة قريباً من جامع حسن بك الذي ما زال قائماً إلى يومنا هذا بين يافا ومدينة تل أبيب. عن خان بني سعيد في ضواحي القدس، أنظر: «الأنس الجليل»، ج ٢، ص ١٦٧.

(٥٥) «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ١٧٢، ١٨٣. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ٣ (٢)، ص ٦٨٩؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١١، ص ٣٨٤.

(٥٦) «المنهل الصافي»، ج ٦، ص ٧٥. وانظر أيضاً: «النجوم الزاهرة»، ج ١٠، ص ١١٠.

(٥٧) «النجوم الزاهرة»، ج ٩، ص ١٥٨؛ «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ١، ص ١٢٥ - ١٢٦؛ «المنهل الصافي»، ج ٤، ص ١٦٦.

(٥٨) «مفاكهة الخلاّن»، ج ١، ص ١٩٧. وانظر أيضاً: «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ٢،

ص ٢٣٣.

(٥٩) «السلوك»، ج ٢ (٢)، ص ٤٨٩.

(٦٠) «الدارس في تاريخ المدارس»، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٦١) «بدائع الزهور»، ج ٤، ص ١٤٤، ١٥١ - ١٥٢، ج ٥، ص ٩٥.

(٦٢) «المنهل الصافي»، ج ٦، ص ٧٥.

(٦٣) «النجوم الزاهرة»، ج ١١، ص ٢٩١.

(٦٤) المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٤٠ - ١٤١، وانظر الحاشية ٦، ص ١٤٠. وانظر أيضاً: «السلوك»، ج ١ (٢)، ص ٥٤٤؛ «البداية والنهاية»، ج ١٣، ص ٢٤٧ - ٢٤٨؛ «المنهل الصافي»، ج ١، ص ١٨٢؛ «زبدة الفكرة»، ص ١٠٣؛ «الدرّة المضيئة»، ص ٢٠١؛ «عقد الجمان»، ص ٤٢٧ - ٤٢٨؛ «نهاية الأرب»، ج ٣٠، ص ١٣٩.

(٦٥) عن جسر المجامع، أنظر: «نهاية الأرب»، ج ٢٩، ص ٥٩ - ٦٠. وانظر أيضاً: «المنهل الصافي»، ج ٣، ص ٣٤٠ - ٣٤١؛ «النجوم الزاهرة»، ج ١١، ص ٢٩١؛ «السلوك»، ج ٣ (١)، ص ٤٠٥؛ «إنباء الغمر»، ج ١، ص ٢١٩.

وقد أشاد بعض الشعراء المعاصرين بهذا المشروع المهم للظاهر برقوق، ونظم في ذلك شعراً. بالنسبة إلى اسم الشاعر وما نظمه في الجسر، أنظر: «المنهل الصافي»، ج ٣، ص ٣٢٦.

وعن جسر بنات يعقوب، أنظر: «المنهل الصافي»، ج ٤، ص ٢٠، وانظر فهارس كتاب «السلوك» للمقريزي.

المراجع

باللغة العربية

١ - ابن الأبّار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي. «الحلّة السِيَراء». تحقيق حسين مؤنس. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣.

٢ - ابن أبي أُصيبعة، موفق الدين أحمد بن القاسم الخزرجي. «عيون الأنباء في طبقات الأطباء». بيروت: دار الثقافة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧.

٣ - ابن أبي السرور، محمد ابن أبي السرور البكري الصديقي. «المنح الرحمانية في الدولة العثمانية». تحقيق ليلى الصباغ. دمشق: دار البشائر؛ دبي: مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٤ - ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الشيباني. «الكامل في التاريخ». بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥ - ــــــ. «اللباب في تهذيب الأنساب». بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، لا تاريخ.

٦ - ابن الأخوّة، محمد بن محمد القرشي. «معالم القرية في أحكام الحِسْبة». تصحيح روبن ليفي. لندن، ١٩٣٨.

٧ - ابن إياس، محمد بن أحمد بن إياس الحنفي. «بدائع الزهور في وقائع الدهور». الجزء الخامس (٩٢٢ - ٩٢٨هـ). تحقيق محمد مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.

٨ - ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي. «رحلة ابن بطوطة/ تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار». بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٦٤.

٩ - ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي. «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة». اثنا عشر جزءاً. القاهرة: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٦٣.

١٠ - ــــــ. «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي».

- الجزء الأول، حققه ووضع حواشيه محمد أمين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- الجزء الثاني، تحقيق محمد أمين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
- الجزء الثالث، تحقيق نبيل عبد العزيز. القاهرة: الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٨٦.
- الجزء الرابع، تحقيق محمد أمين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- الجزء الخامس، تحقيق نبيل عبد العزيز. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- الجزء السادس، تحقيق محمد أمين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- الجزء السابع، تحقيق محمد أمين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- الجزء الثامن، تحقيق محمد أمين. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩.

١١ - ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي. «رحلة ابن جبير». بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٢ - ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم». تحقيق محمد ومصطفى عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.

١٣ - ابن الجيعان، القاضي بدر الدين أبو البقاء أحمد بن يحيى بن شاكر. «القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف»، أو «رحلة قايتباي إلى بلاد الشام». تحقيق عمر عبد السلام تدمري. طرابلس: جروس برس، ١٩٨٤.

١٤ - ابن حجر العسقلاني. «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة». حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩ - ١٩٣٠م.

١٥ - ـــــ. «إنباء الغُمر بأنباء العمر». تحقيق حسن حبشي. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩ - ١٩٧٢.

١٦ - ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. «جمهرة أنساب العرب». تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢.

١٧ - ابن خلدون. «تاريخ ابن خلدون»، أو «كتاب العبر». بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٧١.

١٨ - ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان». تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٩٧٨.

١٩ - ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي. «الانتصار لواسطة عقد الأمصار». تصوير بالأوفست عن طبعة بولاق بتاريخ ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، لا تاريخ.

٢٠ - ابن رستة. «الأعلاق النفيسة». تحقيق م. ج. دو غويه. ليدن، ١٨٩٢.
٢١ - ابن الزيّات. «الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة.». تحقيق ك. م. الرجب. بغداد: مكتبة المثنى، لا تاريخ.
٢٢ - ابن شاكر الكتبي. «فوات الوفيات والذيل عليها». تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٩٧٣.
٢٣ - ابن شاهين الظاهري. «كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك». تحقيق بولس راويس. القاهرة: دار العرب للبستاني، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.
٢٤ - ابن شداد، أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم. «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية». تحقيق جمال الدين الشيال. القاهرة، ١٩٦٤.
٢٥ - ابن شداد، عز الدين محمد بن علي. «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة: تاريخ لبنان والأردن وفلسطين». تحقيق سامي الدهان. دمشق، ١٩٦٢.
٢٦ - ـــــ. «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة». الجزء الثاني. بيروت، ١٩٥٣ - ١٩٦٣.
٢٧ - ابن صِصرى، محمد بن محمد. «الدرّة المضيئة في الدولة الظاهرية». تحقيق وليام بريز. بركلي، كاليفورنيا، ١٩٦٣.
٢٨ - ابن الصيرفي. «نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان». تحقيق حسن حبشي. القاهرة، ١٩٧٠ - ١٩٧١.
٢٩ - ابن طولون، محمد بن علي. «مفاكهة الخلاّن في حوادث الزمان». تحقيق محمد مصطفى. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣ - ١٩٦٤.
٣٠ - ـــــ. «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية». تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠.
٣١ - ابن عبد البَرّ القرطبي، يوسف بن عبد الله بن محمد. «الاستيعاب في معرفة الأصحاب». تحقيق علي معوض وعبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥.
٣٢ - ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. «فتوح مصر وأخبارها».
Charles C. Torrey, ed. New Haven: Yale University Press, 1922.
٣٣ - ابن عبد الظاهر. «الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر». تحقيق فاطمة صديق. أوكسفورد، ١٩٦١.
٣٤ - ـــــ. «تشريف الأيام والعصور». تحقيق مراد كامل. القاهرة، لا تاريخ.

٣٥ - ابن العديم، الصاحب كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة. «بغية الطلب في تاريخ حلب». تحقيق سهل زكار. دمشق: دار البعث، ١٩٨٨ - ١٩٨٩.
٣٦ - ـــــ. «زبدة الحلب في تاريخ حلب». تحقيق سهيل زكار. دمشق: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧.
٣٧ - ابنْ عذاري المراكشي. «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب». تحقيق ليفي بروفنسال وج. س. كولان. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٧.
٣٨ - ابن العربي، القاضي أبو بكر. «العواصم من القواصم». تحقيق عمار الطالبي. الجزائر، ١٩٧٤.
٣٩ - ابن العماد الحنبلي. «شذرات الذهب في أخبار من ذهب». بيروت، ١٩٦٧.
٤٠ - ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى. «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار». تحقيق دوروتيا كرافولسكي. بيروت: المركز الإسلامي للبحوث، ١٩٨٥.
٤١ - ـــــ. «التعريف بالمصطلح الشريف». تحقيق محمد حسين شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.
٤٢ - ابن قاضي شهبة. «تاريخ ابن قاضي شهبة». تحقيق عدنان درويش. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٧٧ - ١٩٩٧.
٤٣ - ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد. «ذيل تاريخ دمشق». بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨.
٤٤ - ابن قيّم الجوزية. «أحكام أهل الذمة». تحقيق صبحي الصالح. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٨١.
٤٥ - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي. «البداية والنهاية». بيروت: مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.
٤٦ - ابن مماتي، أبو المكارم أسعد بن أبي مليح. «قوانين الدواوين». تحقيق وجمع عزيز سوريال عطية. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٣.
٤٧ - ابن منظور، محمد بن مكرم. «مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر». الجزء الثالث، تحقيق رياض مراد. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤.
٤٨ - ابن منقذ، أسامة. «كتاب الاعتبار». تحرير فيليب حتّي. برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٣٠.
٤٩ - ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم. «مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب». خمسة أجزاء. تحقيق جمال الدين الشيال. القاهرة: دار الكتاب، ١٩٥٣ - ١٩٧٧.

٥٠ - ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفّر. «تاريخ ابن الوردي». بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.
٥١ - أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي. «الذيل على الروضتين». بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤.
٥٢ - ـــــ. «كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية». تحقيق إبراهيم الزيبق. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.
- «كتاب الروضتين». القاهرة: مطبعة وادي النيل، ١٢٧٨هـ.
٥٣ - أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل. «المختصر في أخبار البشر»، أو «تاريخ أبي الفداء». بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، لا تاريخ.
٥٤ - أبو يوسف القاضي، يعقوب بن إبراهيم. «كتاب الخراج». القاهرة: المطبعة السلفية، الطبعة الرابعة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٥٥ - بالار، ميشيل. «الجمهوريات البحرية الإيطالية والتجارة في الشام - فلسطين من القرن الحادي عشر حتى القرن الثالث عشر للميلاد»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
٥٦ - بتلر، أ. ج. «فتح العرب لمصر». ترجمة محمد فريد أبو حديد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
٥٧ - البخيت، محمد عدنان. «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر (٨٨٥ - ١٠٨٨هـ/ ١٤٨٠ - ١٦٧٧م)». «الأبحاث»، الجامعة الأميركية في بيروت، العدد ٢٨، ١٩٨٠، ص ٥٥ - ٨٧.
٥٨ - البخيت، محمد عدنان ونوفان الحمود. «دفتر مفصل ناحية مرج بني عامر وتوابعها ولواحقها التي كانت في تصرف الأمير طره باي سنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م». عمّان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩.
٥٩ - برجاوي، سعيد أحمد. «الحروب الصليبية في المشرق». بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٤.
٦٠ - البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر. «فتوح البلدان». تحقيق صلاح الدين المنجد. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، لا تاريخ.
٦١ - البنداري، الفتح بن علي. «تاريخ دولة آل سلجوق». القاهرة: شركة طبع الكتب العربية، ١٣٨١هـ.
٦٢ - ـــــ. «سنا البرق الشامي، مختصر من كتاب البرق الشامي للعماد الكاتب الأصفهاني». تحقيق فتحية النبراوي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩.

٦٣ - بيبرس المنصوري، ركن الدين بيبرس المنصوري الدوادار. «مختار الأخبار». تحقيق عبد الحميد حمدان. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣.
٦٤ - ــــــ. «زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة». تحقيق دونالد ريتشاردز. بيروت: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٦٥ - جِب، هاملتون وهارولد بوون. «المجتمع الإسلامي والغرب». ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: مطبعة دار المعارف، ١٩٧١.
٦٦ - الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس. «كتاب الوزراء والكتّاب». تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨.
٦٧ - حتّي، فيليب. «تاريخ سورية ولبنان وفلسطين». ترجمة كمال اليازجي. الجزء الثاني. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩.
٦٨ - ــــــ. «تاريخ العرب». تصوير بالأوفست عن طبعة بيروت. حيفا، ١٩٦٣.
٦٩ - الحياري، مصطفى. «الإمارة الطائية في بلاد الشام». عمان، الأردن: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٧٧.
٧٠ - الخالدي، أحمد بن عبد الرزاق. «المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الإنشاء». مخطوطة جامعة القاهرة، لوحة ١٤٧.
٧١ - دفتري، فرهاد. «مختصر تاريخ الإسماعيليين». ترجمة سيف الدين القصير. دمشق: دار الثقافة والنشر، ٢٠٠١.
٧٢ - دينيت، دانييل. «الجزية والإسلام». ترجمة وتقديم فوزي فهيم جاد الله. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠.
٧٣ - ريشار، جان. «تكوين مملكة القدس اللاتينية»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
٧٤ - زابوروف، ميخائيل. «الصليبيون في الشرق». ترجمة الياس شاهين. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦.
٧٥ - زكار، سهيل. «فلسطين في عهد المماليك: من أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي إلى مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي»، في: «الموسوعة الفلسطينية». القسم الثاني. بيروت، ١٩٩٠، المجلد الثاني، ص ٥٢٩ - ٧٩٣.
٧٦ - زيادة، نقولا. «دمشق في عصر المماليك». ترجمة عن الإنكليزية لنقولا زيادة. الولايات المتحدة الأميركية، أوكلاهوما، ١٩٦٤.

٧٧ - زيدان، جرجي. «تاريخ التمدن الإسلامي». بيروت: دار الحياة، ١٩٦٧.
٧٨ - سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي. «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، ٤٨١ - ٥١٧هـ/ ١٠٨٨ - ١١٢٣م». تحقيق مسفر الغامدي. مكة المكرمة، ١٩٨٧.
٧٩ - السُّبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي. «طبقات الشافعية الكبرى». تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٤.
٨٠ - ـــــ. «معيد النعم ومبيد النقم». بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
٨١ - السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد. «التبر المسبوك في ذيل السلوك». القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٨٩٦.
٨٢ - السّرحان، موضي عبد الله. «بيروت تحت الحكم الصليبي وعلاقته بالمسلمين، ٥٠٤ - ٦٩٠هـ/ ١١١٠ - ١٢٩١م». الرياض، ٢٠٠١.
٨٣ - سلامة، جلال حسني. «عكا أثناء الحملة الصليبية الثالثة». نابلس: دار الفاروق، ١٩٩٨.
٨٤ - السيد، محمود. «تاريخ عرب الشام في العصر المملوكي». الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧.
٨٥ - شبولر، برتولد. «العالم الإسلامي في العصر المغولي». ترجمة خالد أسعد عيسى ومراجعة وتقديم سهيل زكار. دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٨٦ - شعبان، محمد عبد الحي. «الدولة العباسية: الفاطميون (٧٥٠ - ١٠٥٥)». بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨١.
٨٧ - الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. «الملل والنحل». تحقيق أ. الواكد. القاهرة، ١٩٦٨.
٨٨ - الشيال، جمال الدين. «صفحة من الحياة الاقتصادية في مصر الإسلامية». «مجلة الثقافة»، العددان ٩٧، ٩٨.
٨٩ - الشيزري، عبد الرحمن بن نصر. «نهاية الرتبة في طلب الحسبة». تحقيق السيد الباز العريني. بيروت، لا تاريخ.
٩٠ - الصالح، صبحي. «شرح الشروط العمرية مجرداً من كتاب أحكام أهل الذمة». تحقيق وتعليق وتجريد صبحي الصالح. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٨١.

٩١ - صالح بن يحيى، ابن صالح بن الحسين. «تاريخ بيروت: وهو أخبار السلف من ذرية بحتر بن علي أمير الغرب ببيروت». تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي وآخرون. بيروت: دار المشرق، ١٩٦٩.

٩٢ - الصليبي، كمال. «النظام القضائي في مصر والشام في عصر المماليك». «الأبحاث»، ١١/٤، ١٩٥٨، ص ٤٧٣ - ٤٨٩.

٩٣ - الصوافي، طالب. «القلاع والحصون في شمال فلسطين». عكا: الأسوار، ٢٠٠٠.

٩٤ - ضومط، أنطوان. «الدولة المملوكية: التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، ١٢٩٠ - ١٤٢٢». بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

٩٥ - الطراونه، طه ثلجي. «مملكة صفد في عهد المماليك». بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.

٩٦ - طرخان، إبراهيم علي. «النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى». القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨.

٩٧ - الطرطوشي، محمد بن الوليد: «سراج الملوك». تحقيق جعفر البياتي. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.

٩٨ - طوسون، عمر. «مالية مصر في عهد الفراعنة إلى الآن». الإسكندرية: مطبعة صلاح الدين، ١٩٣١.

٩٩ - طوطح، خليل. «التربية عند العرب». القدس: المطبعة التجارية، ١٩٣٣.

١٠٠ - عاشور، سعيد عبد الفتاح. «الحركة الصليبية: صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى». الجزء الثاني. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧١.

١٠١ - عباس، إحسان. «فصول حول الحياة الثقافية والعمرانية في فلسطين». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

١٠٢ - عبد الدايم، عبد العزيز محمود. «بيت المقدس في العصر الأيوبي». القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٩.

١٠٣ - العبدري، محمد بن محمد الحيحي. «رحلة العبدري المسماة الرحلة المغربية». تحقيق محمد الفاسي. الرباط: جامعة محمد الخامس، ١٩٦٨.

١٠٤ - عثامنة، خليل. «الأبعاد الاجتماعية والسياسية لديوان العطاء»، في: *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, vol. 14 (1991), pp. 1-39.

١٠٥ - ـــــ. «العلاقات اللا - عسكرية بين المسلمين والفرنجة»، في: خليل عثامنة وروجر هيكوك (تحرير)، «حروب الإفرنج وتأثيرها على فلسطين». بير زيت:

جامعة بير زيت، ١٩٩٤، ص ٣ - ٣٧.

١٠٦ - ــــــ. «فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنجي (٦٣٤ - ١٠٩٩)». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠.

١٠٧ - ــــــ. «التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي الإسلامي المبكر». رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢.

١٠٨ - العريني، السيد الباز. «المماليك». بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٧.

١٠٩ - العَزّة، رئيسة عبد الفتاح. «نابلس في العصر المملوكي، ٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م». نابلس: دار الفاروق، ١٩٩٩.

١١٠ - عطا، زبيدة محمد. «الشرق الإسلامي والدولة البيزنطية زمن الأيوبيين». القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

١١١ - ــــــ. «الترك في العصور الوسطى، بيزنطة وسلاجقة الروم والعثمانيون». بيروت: دار الفكر العربي، لا تاريخ.

١١٢ - عطا الله، محمود علي. «نيابة غزة في العهد المملوكي». بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٦.

١١٣ - العظمة، عزيز. «العرب والبرابرة: المسلمون والحضارات الأُخرى». لندن: رياض الريس، ١٩٩١.

١١٤ - علي، علي السيد. «القدس في العصر المملوكي». القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

١١٥ - العماد الأصفهاني. «الفتح القسّي في الفتح القدسي». تحقيق وتعليق وشرح محمد محمود صبح. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

١١٦ - العيني، بدر الدين محمود. «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (حوادث وتراجم ٦٤٨ - ٦٦٤هـ/ ١٢٥٠ - ١٢٦٥م)». تحقيق محمد محمد أمين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١١٧ - غِب، هاملتون. «جيوش صلاح الدين»، في: «دراسات في حضارة الإسلام». ترجمة إحسان عباس وآخرون. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٧٤.

١١٨ - غوانمة، يوسف حسن درويش. «الإدارة في فلسطين في العصر المملوكي»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

١١٩ - ـــــ. «تاريخ شرقي الأردن في عصر دولة المماليك الأولى». عمّان: وزارة الثقافة والشباب، ١٩٧٩.
١٢٠ - غولدتسهير، أغناس. «العقيدة والشريعة في الإسلام». ترجمة محمد يوسف موسى وآخرون. القاهرة: دار الكتب الحديثة ومكتبة المثنى، الطبعة الثانية، ١٩٥٩.
١٢١ - قاسم، قاسم عبده وعلي السيد علي. «الأيوبيون والمماليك، التاريخ السياسي والعسكري». القاهرة: عين للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
١٢٢ - قسيس، حنا. «فلسطين كما وصفها الرحالة في العصور الوسطى»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
١٢٣ - قلعجي، قدري. «صلاح الدين الأيوبي: قصة الصراع بين الشرق والغرب خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد». بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٤.
١٢٤ - القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. «صبح الأعشى في صناعة الإنشا». نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣.
١٢٥ - ـــــ. «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب». بيروت: دار الكتب العلمية، لا تاريخ.
١٢٦ - كرد علي، محمد. «خطط الشام». دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٢٧.
١٢٧ - كنعان، توفيق. «الأولياء والمزارات في فلسطين». ترجمة نمر سرحان، وتحرير حمدان طه. رام الله - فلسطين، ١٩٩٨.
١٢٨ - ليونز، ملكوم كامرون ود. أ. جاكسون. «صلاح الدين». ترجمة علي ماضي، ومراجعة نقولا زيادة وفهمي سعد. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
١٢٩ - ماجد، عبد المنعم. «نظم الفاطميين ورسومهم في مصر». القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.
١٣٠ - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البغدادي. «الأحكام السلطانية والولايات الدينية». القاهرة: المطبعة المحمودية، ١٩٢٨.
١٣١ - متز، آدم. «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري». ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٩٦٧.
١٣٢ - مجير الدين الحنبلي العليمي، القاضي عبد الرحمن بن محمد. «الأنس الجليل

بتاريخ القدس والخليل». عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٧٣.
١٣٣ - مصطفى، شاكر. «فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي: من أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلى أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي»، في: «الموسوعة الفلسطينية». القسم الثاني. بيروت، ١٩٩٠، المجلد الثاني، ص ٣٥١ - ٥٢٥.
١٣٤ - المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. «إغاثة الأمة بكشف الغمة»، أو «تاريخ المجاعات في مصر». تقديم بدر الدين السباعي. القاهرة: دار ابن الوليد، ١٩٦٠.
١٣٥ - ـــــ. «السلوك لمعرفة دول الملوك».
- الجزء الأول: (الأقسام الأول والثاني والثالث)، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة. القاهرة، ١٩٥٦ - ١٩٥٧.
- الجزء الثاني: (القسمان الأول والثاني). القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧١، ١٩٧٢.
- الجزء الثالث: (الأقسام الأول والثاني والثالث)، حققه وقدم له ووضع حواشيه سعيد عبد الفتاح عاشور. القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧١، ١٩٧٢.
- الجزء الرابع: (الأقسام الأول والثاني والثالث). القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٢، ١٩٧٣.
١٣٦ - ـــــ. «المنتقى من أخبار مصر لابن مُيَسَّر». تحقيق أيمن فؤاد سيّد. القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨١.
١٣٧ - ـــــ. «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»، أو «الخطط المقريزية». تصوير بالأوفست عن طبعة بولاق سنة ١٢٧٠هـ. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧.
١٣٨ - ـــــ. «البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب». تحقيق عبد المجيد عابدين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
١٣٩ - ـــــ. «المقفّى الكبير». تحقيق محمد اليعلاوي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١.
١٤٠ - ـــــ. «اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا». تحقيق جمال الدين الشيال. القاهرة: الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
١٤١ - موير، وليم: «تاريخ دولة المماليك في مصر». ترجمة محمود عابدين وسليم حسن. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

١٤٢ - ناصر خسرو. «سفر نامه». ترجمة وتقديم يحيى الخشاب. القاهرة، ١٩٤٢.
١٤٣ - النعيمي، أبو المفاخر عبد القادر بن محمد. «الدارس في تاريخ المدارس». تحقيق جعفر الحَسَني. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، لا تاريخ.
١٤٤ - نورثروب، ليندا. «الحياة في القدس في عهد المماليك كما تصورها وثائق الحرم الشريف»، في: هادية دجاني - شكيل وبرهان الدجاني (تحرير)، «الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
١٤٥ - النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب. «نهاية الأرب في فنون الأدب». الجزء الثامن: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. القاهرة، لا تاريخ.
- الجزء السابع والعشرون: تحقيق سعيد عاشور. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- الجزء الثامن والعشرون: حققه ووضع حواشيه محمد أمين ومحمد حلمي أحمد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- الجزء التاسع والعشرون: تحقيق محمد ضياء الدين الريس. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- الجزء الثلاثون: تحقيق محمد عبد الهادي شعيرة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- الجزء الحادي والثلاثون: تحقيق الباز العريني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
١٤٦ - وليام الصوري. «الأعمال المنجزة فيما وراء البحار»، أو «تاريخ الحروب الصليبية». ترجمه إلى العربية وقدم له سهيل زكار. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. وللكتاب عنوان آخر بالإنكليزية هو: *A History of Deeds done beyond the Sea*, by William Archbishop of Tyre.
١٤٧ - ياقوت الحموي. «معجم البلدان». بيروت: دار صادر، لا تاريخ.
١٤٨ - اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى. «نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر». تحقيق أحمد حطيط. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦.

باللغة الأجنبية

1 - Adler, E.N. *Jewish Travellers, A Treasury of Travelogue from Nine Centuries.* New York, 2nd ed., 1966.

2 - Al-Duri, 'Abd al-'Aziz. «Origins of Iqta' in Islam.» *Al-Abhath*, vol. 21 (1969), pp. 2-21.

3 - Amiram, D.H.K. «Earthquakes in Israel and Adjacent Areas.» *Israel Exploration Journal*, vol. 44 (1994), pp. 260-305.

4 - Asaf, M. *The History of the Arab Rule in Palestine.* Jerusalem, 1935.

5 - Ashtor, (Straus) E. *The History of the Jews in Egypt, Syria and Palestine during the Mamluk Period.* Jerusalem, 1951.

6 - ——. «Saladin and the Jews.» *Hebrew Union College Annual*, vol. 27 (1965), pp. 305-326.

7 - ——. *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages.* London: Collins, 1976.

8 - 'Athamina, Khalil. «Abraham in Islamic Perspective, Reflections on the Development of Monotheism in Pre-Islamic Arabia.» *Der Islam*, Zeitscrift für Geschichte und Kultur des Islamischen Oriens, Band 81 (2004), pp. 184-205.

9 - 'Atiya, Aziz Suryal. *Egypt and Aragon: Embassies and Diplomatic Correspondence between 1300 and 1330 A.D.* Leipzig: F.A. Brockhaus, 1938.

10 - Ayalon, D. «al-Wafidiyya in the Mamluk Kingdom.» in *Studies on the Mamluks of Egypt.* London, 1977, pp. 89-103.

11 - Benjamin of Tudela. *The Itinerary, Critical Text.* translation & commentary by Marcus N. Adler. New York, 1907.

12 - Benvenisti, Meron. *The Crusaders in the Holy Land.* Jerusalem: Israel Universities Press, 1970.

13 - Ben-Zvi, Itzhak. *The Land of Israel under the Ottoman Rule.* Jerusalem, 1955, pp. 140-162.

14 - Berchem, Van. *Corpus Inscriptiorum Jerusalem.* vol. VIII, le Caire, 1922.

15 - Blair, Sheila S. «Zawiya.» *EI* (new ed.).

16 - Bloch, Marc. *Feudal Society.* tr. from French. London, 1972.

17 - Boaz, Adrian J. *Crusader Archaeology: The Material Culture of the Latin East.* London, 1999.

18 - Bruckhardt. *Notes on the Bedouins in Palestine and Southern Syria.* London, 1831.

19 - Cahen, Claude. «Ayyubids.» *EI* (new ed.).

20 - ——. «Dhimma.» *EI* (new ed.).

21 - ——. «Hisba.» *EI* (new ed.).

22 - ——. «L'évolution de l'Iqtā' du IXe au XIIIe siècle: contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales.» *Economie sociétés civilization*, vol. VIII (1953).

23 - ——. *Orient et Occident: au temps des croisades*. Paris, 1983.

24 - Chabbi, J. «Khankah.» *EI* (new ed.).

25 - ——. «Ribat.» *EI* (new ed.).

26 - Cohen, Amnon. *Ottoman Documents on the Jewish Community of Jerusalem in the Sixteenth Century*. Jerusalem, 1976.

27 - ——. *Jewish Life under Islam: Jerusalem in the Sixteenth Century*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984.

28 - Cohen, Amnon and Bernard Lewis. *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.

29 - Cohen, Mark R. «What was the Pact of Umar? A Literary-Historical Study.» *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, vol. 23 (1999), pp. 100-157.

30 - Conrad, Lawrence I. *The Plague in the Early Medieval Near East*. Unpublished Dissertation, Princeton University, 1981.

31 - ——. «Ta'un and Waba'.» *Journal of Economic and Social History of the Orient*, vol. 25 (1982), pp. 268-307.

32 - ——. «Die Pest und ihr soziales Umfeld im Nahen Osten des fruhen Mittelaters.» *Der Islam*, vol. Lxxiii (1996), pp. 80-112.

33 - De Goeje. *Mémoire sur la conquête de la Syrie*. Leiden, 1900.

34 - Dols, M.W. *The Black Death in the Middle East*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977.

35 - ——. «The Second Plague Pandemic and its Recurrences in the Middle East: 1347-1894,» *IJMES*, vol. xxii (1979), pp. 162-189.

36 - ——. «The General Mortality of the Black Death in the Mamluk Empire.» in A.L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic & Social History*. Princeton, N.J.: Darwin Press, 1981, pp. 397-428.

37 - Donald, E., Queller-Irene, B. Katele. «Venice and the Conquest of the Latin Kingdom of Jerusalem.» *Studi Veneziani*, vol. 12 (1986), pp. 23-26.

38 - Drory, J. «Jerusalem during the Mamluk Period.» in *Muslim Literature in the Praise of Jerusalem*. Jerusalem, 1981.

39 - Dunlop, D.M. «Bimaristan.» *EI* (new ed.).

40 - Ehrenkreutz, A.S. *Saladin*. Albany, New York: Albany State University, 1972.

41 - Elisseeff, N. «Khan.» *EI* (new ed.).

42 - Friedmann, Y. «The Land of Israel and Jerusalem on the Eve of the Ottoman Period.» in Amnon Cohen, ed., *Studies on Jerusalem.* Jerusalem, 1979, pp. 8-38.

43 - Ganshof, F.L. *Feudalism.* New York, 3rd ed., 1964.

44 - Gibb, H.A.R. «The Arabic Sources for the life of Saladin.» *Speculum*, vol. 25 (1950), pp. 58-72.

45 - ——. «The Achievement of Saladin.» in S.J. Show and W.R. Polk, eds., *Studies on the Civilization of Islam.* London: Routledge, 1962.

46 - Gil, M. *Palestine during the First Muslim Period.* Tel-Aviv, 1983.

47 - Goitein, S.D. *Palestinian Jewry in Early Islamic and Crusaders Times in the Light of Geniza Documents.* Jerusalem, 1980, pp. 260-262.

48 - Grousset, R. *Histoire des croisades et du royaume France de Jerusalem.* Paris, 1934.

49 - Haarmann, Ulrich. «The Sons of Mamluks as fief-holders in Late Medieval Egypt.» in Tarif Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East.* Beirut, Lebanon: American University of Beirut, 1984, pp. 141-163.

50 - Heyd, W. *Histoire du commerce du levant au Moyen Âge.* Amsterdam, Netherlands: A.M. Hakkert, 1967.

51 - Hilton, R.H. *The Decline of Serfdom in Medieval England.* London: Macmillan, 1969.

52 - Hiyari, M.A. «The Origins and Development of the Emirate of the Arabs during the Seventh/Thirteenth and the Eighth/Fourteenth Centuries.» *SOAS*, 38/3 (1975), pp. 509-522.

53 - Humphreys, R. Stephen. *From Saladin to the Mongols: The Ayyubids of Damascus, 1193-1260.* Albany, New York: State University of New York Press, 1977.

54 - Hütteroth, Wolf. «The Pattern of Settlement in Palestine in the 16th Century.» in M. Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Jerusalem: Hebrew University Press, Magnes Press, 1975.

55 - Hütteroth, W. and Kamal Abdulfattah. *Historical Geography of Palestine, Transjordan and South Syria in the Late 16th Century.* Erlangen, Germany: Frankische Geographische Ges, 1977.

56 - Irwin, Robert. «Iqta' and the End of Crusader State.» in P.M. Holt, ed., *The Eastern Mediterranean Lands in the Period of Crusades.* Warminster, England: Aris & Phillips, 1977, pp. 64-71.

57 - Ish-Shalom, M. *In the Shadow of Alien Rule, History of the Jews in the Land*

of Isreal. Tel-Aviv, 1975.

58 - ——. *Christian Travels in the Holy Land, Description and Sources on the History of the Jews in Palestine*. Tel-Aviv, 2nd edition, 1979.

59 - Kedar, Benjamin Z. «The Jews of Jerusalem: 1187-1267 and the Role of the Nahmanides in the Re-Establishment of their Community.» in B.Z. Kedar, ed., *Jerusalem in the Middle Ages, Selected Papers*. Jerusalem, 1979, pp. 122-137.

60 - Kister, M. J. «'An Yadin (Qur'an: IX/29): An Attempt at Interpretation.» *Arabica*, vol. XI (1964), pp. 272-278.

61 - Lambton, A.K.S. «Reflections on the Iqta'.» in George Makdisi, ed., *Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton Gibb*. Leiden, 1965.

62 - Lapidus, Ira M. *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Student ed.). Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

63 - Lassner, J. *The Topography of Bagdad in the Early Middle Ages: Text and Studies*. Detroit, Michigan: Wayne State University, 1970.

64 - Le Strange, Guy. *Palestine under the Moslems*. New York, Boston, 1890, republished 1975.

65 - Leisten, T. «Turba.» *EI* (new ed.).

66 - Lewis, Bernard. «An Arabic Account of the Province of Safed.» *BSOAS*, 15/3 (1953).

67 - Little, Donald. «Relations between Jerusalem and Egypt during the Mamluk Period According to literary and Documentary Sources.» in Amnon Cohen & Gabriel Baer, eds., *Egypt & Palestine: A Millennium of Association, 868-1948*. Jerusalem, 1984, pp. 73-93.

68 - ——. «Haram Documents Related to the Jews of Late Fourteenth Century Jerusalem.» in J. Drory, ed., *Palestine in the Mamluk Period*. Jerusalem, 1992, pp. 189-220.

69 - Lutfi, Huda A. *A Study of al-Quds during the Late Fourteenth Century Based Primarily on the Haram Estate Inventories and Related Documents*. Berlin, 1985.

70 - Makdisi, G. *Ibn 'Akil et la résurgence de l'Islam traditionaliste au XIe siécle, Ve siécle de l'Hégire*. Damas, Syrie: Institut Français de Damas, 1963.

71 - ——. *The Rise of Colleges: Institutions of Learning in Islam and the West*. Edinburgh, Scotland: Edinburgh University Press, 1981.

72 - Mann, J. *The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs*. London: Oxford University Press, 1969.

73 - Moaz, Kh. and S. Ory. *Inscriptions arabes de Damas: les stèles funéraires, le cimetière d'al-Bab al-Saghir*. Damascus, 1977.

74 - Musil, A. *Northern Negd.* New York: American Geographical Society, 1928.

75 - Nielsen, Jorgen S. «Sultan-al-Zahir Baybars and the Appointment of Four Chief Qadis, 663/1265.» *Studia Islamica*, vol. 60 (1984), pp. 167-176.

76 - Nizam al-Mulk. *Siyaset Name.* tr. to French by Ch. Schefer. Paris, 1891-1893.

77 - Noth, Albrecht. «Abgrenzung probleme zwischen Muslimen und Nicht Muslimen: Die Bedingungen Umars, as-surut al-Umariyya, unter einem anderen Aspect gelesen.» *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, vol. 9 (1987), pp. 290-315.

78 - Ory, S. «Makbara.» *EI* (new ed.).

79 - Poliak, A.N. «Le caractère colonial de l'état mamlouk.» *Revue des études islamique* (1935), pp. 235ff.

80 - ——. «Some Notes on the Feudal System of the Mamluks.» *Journal of the Royal Asiatic Society* (January, 1937).

81 - ——. «The Influence of Chingis-Khan's Yasa upon the General Organization of the Mamluk State.» *BSOAS*, vol. X (1940-1942), pp. 862-864.

82 - ——. *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1250-1900.* reprinted with Additions, Philadelphia, 1977.

83 - Prawer, J. «Ascalon and the Sea-Shore in the Crusader's Policy.» in *Eretz-Israel: Archaeological, Historical and Geographical Studies*, vol. IV. Jerusalem, 1957 (Hebrew).

84 - ——. *A History of the Latin Kingdom of Jerusalem.* Jerusalem, 1971 (Hebrew).

85 - ——. *Crusader Institutions.* Oxford: Oxford University Press, 1980.

86 - Prawer, J. and H. Ben-Shammia, eds. *The Jewish Community in Jerusalem: Crusaders and Ayyubids, 1099-1250.* Jerusalem, 1991, pp. 194-213.

87 - Rabie, Hassanein. *The Financial System of Egypt: A.H. 564-741 - A.D. 1169-1341.* London: Oxford University Press, 1972.

88 - Raghib, Y. «Essai d'inventaire chronologique des guides lieux de pelerinage damascains.» *BEO*, vol. 15 (1954), pp. 65-85.

89 - Richards, D.S. «Salah al-Din.» *EI* (new ed.).

90 - Runciman, Steven. *A History of the Crusades.* Cambridge: Cambridge University Press, 1951-1954. Reissued in Pelican, England, 1971.

91 - Schaefer, Karl R. *Jerusalem in the Ayyubid and Mamluk Eras.* Unpublished Dissertation, University Microfilms International, Ann Arbor, 1985.

92 - Sharon, Moshe. «The Political Role of the Bedouins in Palestine in the 16th and 17th Centuries.» in M. Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Jerusalem: Hebrew University Press, Magnes Press, 1975, pp. 11-31.

93 - Shur, M. «The Jews of Jerusalem in the 16th-18th Centuries According to Christian Chronicles and Travel Description.» in Amnon Cohen, ed., *Studies on Jerusalem*, Jerusalem, 1979, pp. 434-443.

94 - Sivan, E. «Genese de la contre croisade, un traite demasquin du début du xii siécle.» *Journal Asiatique*, vol. ccliv (1966), p. 213ff.

95 - ——. *L'Islam et les croisades: idéologie et propagande dans les réactions musulmanes aux croisades*. Paris, 1968.

96 - Sourdel, D., ed. *Description d'Alep*. Damas, 1956, pp. 291-302.

97 - Sourdel-Thomine, J. «Hammam.» *EI* (new ed.).

98 - Tritton, A.S. «The Tribes of Syria in the 14th and 15th Centuries.» *BSOAS*, vol. 12 (1947-1948), pp. 567-573.

99 - ——. *The Caliphs and their Non-Muslim Subjects*. London: Frank Cass, 1970.

100 - Vernadsky. «The Scope and Contents of Chingis-Khan's Yasa.» *The Harvard Journal of Asiatic Studies*. vol. III (1938), pp. 337-360.

101 - Wiederhold, Lutz. «Legal-Religious Elite, Temporal Authority and the Caliphate in Mamluk Society: Conclusions drawn from the Examination of A Zahiri Revolt in Damascus in 1386.» *IJMES*, vol. 31 (1999), pp. 203-235.

102 - Ya'ari, Abraham. *The Travels of the Land of Israel*. Tel-Aviv, 1976 (Hebrew).

103 - Zettersteen. *Beitrage zur Geschichte der Mamluken-Sultane*. Leiden, 1919.

مَلاحِق

ملحق رقم (١)
كتاب يبشر فيه السلطان صلاح الدين الخليفة العباسي في بغداد بفتح مدينة القدس*

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُها عِبادِيَ الصَّالِحُونَ﴾.

الحمد لله على ما أنجز من هذا الوعد، على نصرته لهذا الدين الحنيف من قبل ومن بعد؛ وعلى أنْ أجرى هذه الحسنةَ التي ما اشتمل على شبهها كرامُ الصحائف، ولم يُجادل عن مثلها في المواقف؛ في الأيام الإمامية الناصرية زادها الله غرراً وأوضاحاً، ووالى البشائر فيها بالفتوح غدواً ورواحاً؛ ومكّن سيوفها في كل مأزق، من كل كافرٍ ومارق، ولا أخلاها من سيرةٍ سرية تجمع بين مصلحة مخلوق وطاعة خالق، وأطال أيدي أوليائها لتحمي بالحقيقة حمى الحقائق، وأنجزها الحقَّ وقذف به على الباطل الزاهق، وملّكها هوادي المغارب ومرامي المشارق؛ ولا زالت آراؤها في الظلمات مصابح، وسيوفها للبلاد مفاتح، وأطرافُ أسنتها لدماء الأعداء نوازح.

والحمد لله الذي نصر سلطان الديوان العزيز وأيّده، وأظفر جُندَه الغالبَ وأنجده، وَجَلاَ بِهِ جلابيبَ الظلماء وجدَّد جُدُدَه؛ وجعل بعد عُسْرٍ يُسراً، وقد أحدث الله بعد ذلك أمراً، وهوَّن الأمر الذي ما كان الإسلام يستطيع عليه صبراً، وخوطب الدينُ بقوله: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾: فالأولى في عصر النبي ﷺ والصحابة، والأُخرى هذه التي عتق فيها من رقّ الكآبة؛ فهو قد أصبح حراً فالزمان كهيئته استدار، والحق بمهجته قد استنار؛ والكفرُ قد ردَّ ما كان عنده من المستعار، وغُسل ثوبُ الليل بما فجَّر الفجرُ من أنهار النهار؛ وأتى الله بنيان الكفر من القواعد، وشفى غليل صدور المؤمنين برقراق ماء الموردات البوارد. أنزل ملائكة لم تظهر للعيون اللاحظة، ولم تخفَ عن القلوب الحافظة؛ عزتْ سيما الإسلام بمسوَّمها، وترادف نصرهُ بمردفها، وأُخذت القرى وهي ظالمةٌ فترى مترفيها كأن لم تُؤْوَ فيها؛ فكم أقدم بها حيزوم، وركض فاتبعه سحابُ عَجَاجٍ مركوم، وضرب فإذا ضَرْبُه كتابُ جراحٍ مرقوم؛ وإلاّ فإن الحروب إنما عقدت سجالاً، وإنما جمعت رجالاً، وإنما دعت خفافاً وثقالاً؛ فإمّا سيوف تقاتل سيوفاً، أو زحوفٌ تقاتل زحوفاً؛ فيكون حَدُّ الحديدِ بيدٍ مُذكَّراً وبيد مؤنثاً، ويكون السيفُ في اليد الموحّدة يُغني بالضربة الموحَّدة وفي

* المصدر: القلقشندي، «صبح الأعشى»، ج٦، ص ٣٤٤ - ٣٤٨.

اليد المثلّثة لا يغني بالضرب مثلّثاً؛ وذلك أنه في فئتين التقتا، وعدوتين لغير مودة اعتنقتا. وإن هذه النصرة إن زُويت عن ملائكة الله جُحدت كراماتهم، وإن زويت عن البشر فقد عرفت قبلها مقاماتهم؛ فما كان سيف يتيقظ من جفنه قبل أن ينبهه الصريخ؛ ولا كان ضربٌ يُطير الهام قبل ضرب يراه الناظر ويسمعه المُصيخ، فكم فريةٍ كأنها هجرة الموت وبها التاريخ، وكم طعنةٍ تخرّ لها هضاب الحديد ولها شماريخ.

والحمد لله الذي أعاد الإسلام جديداً ثوبُه، بعد أن كان جديداً حَبْلُه، مبيضاً نصرُه، مخضرّاً نصلُه، متسعاً فضلُه، مجتمعاً شملُه. والخادم يشرح من نبإ هذا الفتح العظيم، والنصر الكريم؛ ما يشرح صدور المؤمنين، ويمنح الحبور لكافة المسلمين؛ ويكرر البشرى بما أنعم الله به - من يوم الخميس الثالث والعشرين من ربيع الآخر إلى يوم الخميس منسلخه - وتلك سبعُ ليالٍ وثمانيةُ أيام حسوماً سَخَّرَها اللَّهُ على الكفار ﴿فَتَرى القَوْمَ فيها صَرْعَى كَأَنَّهم أعجازُ نَخْلٍ خَاوية﴾ ورايتها إلى الإسلام ضاحكة كما كانت من الكفر باكية؛ فيوم الخميس الأول فُتحت طبرية وفاض رِيُّ النصرِ من بحيرتها، وقضت على جسرها الفرنجُ فقضت نحبها بحيرتها؛ وفي يوم الجمعة والسبت كُسر الفرنجُ الكسرة التي ما لهم بعدها قائمة، وأخذ الله أعداءه بأيدي أوليائه أَخْذَ القرى وهي ظالمة. وفي يوم الخميس منسلخ الشهر فُتحت عكا بالأمان، ورُفعت بها أعلامُ الإيمان؛ وهي أمُّ البلاد، وأختُ إرمَ ذات العماد؛ وقد أصبحت كأن لم تَغْنَ بالكفر وكأن لم تفتقر من الإسلام.

وقد أصدر هذه المطالعة وصليبُ الصَّلبوت مأسور، وقلبُ ملكِ الكفر الأسير جيشه المكسورُ مكسور؛ والحديدُ الكافرُ الذي كان في الكفر يضربُ وجه الإسلام، قد صار حديداً مسلماً يُفرِّقُ خطوات الكفر عن الأقدام؛ وأنصارُ الصليب وكبارُه، وكلُّ من المعمودية عُمْدتُه والدَّيْرُ دارهُ؛ قد أحاطت به يدُ القبضة، وأُخذ رهناً فلا تُقبل فيه القناطيرُ المقنطرة من الذهب والفضة؛ وطبرية قد رُفعت أعلامُ الإسلام عليها، ونكصت من عكا ملة الكفر على عقبيها، وعمّرت إلى أن شهدت يوم الإسلام وهو خيرُ يوميها؛ بل ليس من أيام الكفر يومٌ فيه خير، وقد غُسل عن بلاد الإسلام بدماء الشِّرك ما كان يتخللها فلا ضرر ولا ضير؛ وقد صارت البِيَعُ مساجدهم بها من آمن بالله واليوم الآخر، وصارت المناحرُ مواقف لخطباء المنابر، واهتزت أرضها لوقوف المسلمين فيها وطالما ارتجت لمواقف الكافر؛ والبأسُ الإمامي الناصري قد أمضى مشكاتَه على يدِ الخادمِ حتى بالدَّنِيِّ في الكنائس، وإنَّ عِزَّ أول الإسلام بحطِّ تاجِ فارس، فكم حَطَّتْ سيوفَهُ في هذا اليوم من تاج فارس.

فأمّا القتلى والأُسارى فإنها تزيد على ثلاثين ألفاً.

وأمّا فرسان الديوية والإسبتارية فقد أمضى اللَّهُ حكمَه فيهم وقطع بهم سيوفَ نار الجحيم، ووصّل الراحل منهم إلى الشقاء المقيم؛ وفتك بإفرنس كافرِ الكفّار، ومشيِّد النار، مَنْ يدُه في الإسلام كما كانت يد الكليم؛ وافترَّت النُصْرةُ عن ثغر عكًّا بحمد الله الذي يَسَّر فَتْحها، وتسلّمتها المِلَّةُ الإسلامية بالأمان وعرفتْ في هذه الصفقة ربحها.

وأمّا طبريَّة فافترتها يدُ الحرب فأنهرت الحرب جرحها.

فالحمد لله حمداً لا تُضرب عليه الحدود، ولا تُزَكّى بأزكى منه العقود؛ وكأنه بالبيت المقدس وقد دنا الأقصى من أقصاه، وبلّغ الله فيه الأمل الذي علم أن يحصيه وأحاط بأجلِّه وأقصاه؛ لكل أجل كتاب، وأجل العدو هذه الكتائب الجامعة، ولكل عمل ثواب، وثوابُ مَنْ هدى لطاعته جناتُ نعيمه الواسعة؛ واللَّهُ المشكورُ على ما وهب، والمسئولُ في إدامة ما استيقظ من جدِّ الإسلام وهبّ.

وقد توجَّه من جانبه الأمير رشيد الدين دام تأييده في إهداء هذه البشرى نيابة عن الخادم، ووصف ما يسَّره اللَّهُ لأوليائه من العزائم. والبلاد والمعاقل التي فتحت هي «طبرية، عكا، الناصرة، صفوريَّة، قيسارية، نابلس، حيفا، مَعْلَيا، القزلة، الطور، الشقيف، وقلاع بين هذه كثيرة.» والولد المظفر تقي الدين بصور وحصن تبنين. والأخ العادل سيفُ الدين نصرهُ الله قد أوفت(؟) بالوصول مَنْ عنده من العساكر فينزل في طريقه على غزة وعسقلان، ويجهز مراكب الأسطول المنصور ويكثر عددها، ويسير بها إلى ثغر عكا المحروس ويشحنها بالرجال ويوفر سلاحها وعُددها؛ والنهوضُ إلى القدس فهذا أوان فتحه ولقد دام عليه ليل الضلال، وقد آن أن يستقر فيه الهدى مشكور الإحسان، إن شاء الله تعالى.

ملحق رقم (٢)
فزع الإفرنج ونزوحهم المتعجل عن مدينة القدس بعد تحريرها ودخول السلطان صلاح الدين إليها*

فصل

قال في «البرق»: وشرع الفرنج في إخلاء البيوت، وبيع ما ذخروه من الأثاث والقوت، وأمهلوا حتى باعوا بأرخص الأثمان، وكان خروجها شبيهاً بالمجَّان، لا سيما ما تعذَّر نَقْلُه وصَعُبَ حَمْلُه، وكان كما قال الله تعالى: ﴿كم تركُوا من جَنَّاتٍ وعُيون، وزُرُوعٍ ومَقَام كريم، وَنعْمَةٍ كانوا فيها فاكهين، كذلك وَأَوْرَثْناها قوماً آخرين﴾ فباعوا ما تهيأ على البيع إخراجه رخيصاً، وأبقوا ما لم يجدوا من تركه محيصاً، وغُلبوا على ما في الدُّور من الماعون والمذخور. وأمّا الصناديق والأخشاب والرُّخام وما يجري مجراها مما توفَّرت منه الأنواع والأقسام، فإنها بقيت بحالها متروكة، ولمن يسكن تلك الأماكن مملوكة.

وكانت قُمامة وهي كنيستهم العُظْمى، ومتعبَّدهم التي يجتمعون بها للدين والدُّنيا، مفروشة بالبسط الرفاع، مكسوةً بالسُّتور النسيج والحرير الممزوج من سائر الأنواع، والذي يذكرون أنه قبر عيسى عليه السَّلام، مُحَلَّى بصفائح الفِضَّة والعَين، ومصوغات الذَّهب واللُّجين، مصفح بالنُّضار، مثقل من نفائس الحلي بالأوقار، فأعاده البطرك منه عاطلاً، وتركه طللاً ماثلاً، فقلت للسُّلْطان: هؤلاء إنما أخذوا الأمان على أموالهم، فما بال هذا المال وهو بألوفٍ يحملونه في أثقالهم! فقال: هم ما يعرفون هذا التأويل، وينسبون إلينا لمّا حرَّمْناه التحليل، ويقولون: إنهم لم يحفظوا العهد، ولم يلحظوا العقد، ونحن نجريهم على ظاهر الأمان، ونغريهم بذكر محاسن الأيمان. وكانت المهلة أنه من عَجَزَ بعد أربعين يوماً عن أداء ما عليه من القطيعة، ضُرِبَ عليه الرِّقُّ بحكم [الشريطة ووفق] الشَّريعة. فتولاهم النُّوَّاب بعد خروجنا من القُدْس، وبقي منهم ممن ضرب عليه الرق [زُهاء] خمسة عشر ألفاً في الحبس، ففرَّقهم السلطان، وتناهت بهم البُلْدان، وحَصَلَ لي منهم سبايا نِسْوان وصِبْيان، وذلك بعد أن وفى ابن

* المصدر: أبو شامة، «كتاب الروضتين»، ج٣، ص ٤٠٠ - ٤٠٢.

بارزان بالضَّمان، وأدَّى ثلاثين ألف دينار، وأخرج من ذكر أنه فقير بحسب الإمكان، وكانوا تقدير ثمانية عشر ألفاً، واعتقد أنَّه لم يبق فقير، وبقي بعد أدائه على ما ذكرناه كثير.

وأما النَّصارى السَّاكنون بالقُدْس، فإنهم بذلوا مع القطيعة الجزية ليسكنوا ولا يُزْعجوا، ويُؤمَنوا ولا يخرجوا، فأُقِرُّوا بوساطة الفقيه، وأُقِرَّ من قسوس النصارى أربعة قُوَّام لقُمامة، وأعفاهم ولم يُكلِّفهم الغَرَامة، وأقام بمدينة القُدْس وأعمالها منهم ألوف، فشمَّروا وعمروا وعرَّشوا وغَرَسوا، فلهم منها مجان وقطوف. وكانت لأمراء الفرنج ومقدَّميهم مجاورة للصخرة، وعند باب الرَّحمة مقبرة وقباب مُعَمَّرة، فعفَّينا آثارها، وَرَحَضْنا أَوْضَارها.

وقال في «الفتح»: وأمر السُّلْطانُ بإغلاق كنيسة قُمامة، وحَرَّم على النَّصارى زيارتها ولا إلمامة، وتفاوض النَّاس عنده فيها، فمنهم من أشار بهدم مبانيها، وتعفية آثارها، وتعمية نَهْجِ مزارها، وقالوا: إذا هُدِمت، ونُبشت المَقْبُرة وعُفِّيت، وحُرِثت أرضُها، ودُمِّر طولها وعَرْضُها، انقطعت عنها أمداد الزُّوَّار، وانحسمت عن قَصدِها موادُّ أطماع أهل النَّار، ومهما استمرَّت العمارة، استمرَّت الزِّيارة. وقال أكثر الناس: لا فائدة في هَدْمها وهدِّها، فإنَّ متعبَّدهم موضعُ الصَّليب والقبر لا ما يُشَاهد من البناء، ولا ينقطع عنها قَصْدُ أجناس النصرانية ولو نُسِفَتْ أرضُها في السَّماء، ولمّا فتح أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه القدس في صَدْر الإسلام أقرَّهم على هذا المكان، ولم يأمر بهدم البُنْيان.

ملحق رقم (٣)

غدر أمير الكرك الصليبي رينالد دو شاتيون، المعروف بأرناط، بقافلة التجار المسلمين، ونقضه اتفاقية الهدنة التي أبرمها السلطان صلاح الدين مع ملك القدس اللاتيني*

قال: وكان إبرنس الكَرَك أرْناط أغدرَ الفرنجية وأخبثها، وأَفْحَصَها عن الرَّدى والرداءة وأبحثها، وأنْقَضَها للمواثيق المُحْكَمة، والأيمان المُبْرمة وأنكثها وأحنثها، ومعه شِرْذِمة لها شَرُّ ذِمَّة، وهي من شَرِّ أُمة، [وهم] على طريق الحجاز، ومن نهج الحج على المجاز، وكُنَّا في كل سنةٍ نغزوه، وبالبوائق نعروه، ويُصيبُه منَّا المكروه، فأظهر أنه على الهُدْنة، وجنحَ للسِّلْم، وأخذ الأمان لبلده وأهله وقومه وروحه، وبقي الأمن له شاملاً، والقُفْل من مِصْر في طريق بلده متواصلاً، وهو يمكس الجائي والذاهب، حتى لاحت له فرصةٌ في الغَدْرِ، فقطَعَ الطَّريق، وأخاف السَّبيل، ووقع في قافلةٍ ثقيلة، معها نِعَمٌ جليلة، فأخذها بأسْرها، وكان معها جماعة من الأجناد، فأوقعهم في الشَّرَك، وحملهم إلى الكَرَك، وأخذ خَيْلَهم والعُدَّة، وسامهم الشدّ والشُّدَّة، فأرسلنا إليه، وذممنا فِعَاله، وقبحنا احتياله واغتياله، فأبى إلاّ الإصْرار والإضرار، فنذر السُّلْطان دمه، ووفى في إراقة دمه بما التزمه، وذلك في السنة الآتية كما سيأتي إن شاء الله تعالى - وأقام السُّلطانُ بدمشق بقية هذه السنة، وهو في الاستعداد للجهاد، وقد أرسل في طلب العساكر من البلاد المشرقية والمِصرية، فانتظمت أمورُه على أحسن قضية.

ومن كتاب فاضلي إلى بعض إخوانه: كتبتُ هذه المكاتبة من جسر الخشب ظاهر دمشق، وقد ورد السُّلْطان - أعزَّ الله أنصاره - للغَزَاة إلى بلاد الكُفر، في عسكرٍ فيه عساكر، وفي جمعٍ البادي فيه كأنه حاضر، وفي حَشْدٍ يتجاوز أن يحصِّله الناظر، إلى أن لا يُحصِّله الخَاطر، وقد نهضت به هِمَّةٌ لا يُرْجى غير الله لإنهاضها، ونجحت به عزمةٌ، اللَّهُ المسؤول في حتم عوارض اعتراضها، وباع اللَّهَ نفساً يستمتع أهلُ الإسلام بهيئتها، ويُذْهِبُ اللَّهُ الشِّرْكَ بهيبتها، وأرجو أن يتمخَّض عن زُبْدةٍ تستريح الأيدي بعدها عن المخض، وأن يكون الله قد بعث سَفْتَجَة نُصرة الإسلام، وسُلْطانُه قد نهضَ للقَبْض.

---

* المصدر: أبو شامة، «كتاب الروضتين»، ج٣، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

ملحق رقم (٤)
المؤرخ ابن شداد قاضي صلاح الدين
يصف فتح صفد وتحريرها من الصليبيين*

قال القاضي ابنُ شَدَّاد: ثم سار في أوائل رمضان من دمشق يريد صفد، ولم يلتفت إلى مفارقة الأهل والأولاد والوطن، في هذا الشهر الذي يسافر الإنسان أين كان ليجتمع فيه بأهله، فأتاها وهي قلعةٌ منيعة، وقد تقاطعت حولها أودية من سائر جوانبها، فأحدق العسكرُ بها، ونُصِبَتْ عليها المجانيق، وكانت الأمطار شديدة، والوحول عظيمة، ولم يمنعه ذلك عن جِدِّه.

ولقد كنتُ ليلةً في خدمته، وقد عَيَّن مواضع خمسة مجانيق حتى تُنْصبَ، فقال في تلك الليلة: ما ننام حتى ننصب الخمسة. وسلَّم كلَّ منجنيق إلى قوم، وَرُسُلُه تتواتر إليهم يخبرونه، ويعرِّفونهم كيف يصنعون، حتى أطلَّنا الصباح، وقد فرغت المنجنيقات، ولم يبق إلاّ تركيب خنازيرها فيها، فرويتُ له الحديث المشهور في الصِّحاح، وبَشَّرْتُهُ بمقتضاه، وهو قوله ﷺ: «عَيْنان لا تَمسَّهُما النار: عينٌ باتت تَحْرُسُ في سبيل الله، وعينٌ بكت من خشية الله.»

قال: ولم يَزَلِ القتالُ متواصلاً بالنُّوَب مع الصوم، حتى سُلِّمت بالأمان في رابع عشر شَوَّال.

وقال العماد: لمّا خرج السُّلطان من دمشق صَحِبَهُ الفاضل، وجعل طريقه على مرج بُرغُوث، وعَبَرَ مخاضة الأحزان، وجاء إلى صفد، وقد لان مَنْ فيها من الفرنج وزادُهُم نفد، فنزل عليه في العَشْر الأوسط من رمضان، فضايقها، ونَصَبَ المجانيق إلى أن سلَّمها مُقَدَّمها في ثامن شَوَّال بالأمان، وراح إلى صور.

وقد كانوا عدموا القوت، ووجدوا الموت الموقوت، وعلموا أنهم إن لم تخرج صفد من أيديهم، دخلت أرجُلُهم في الأصفاد، فتبرَّؤوا من الجدار والجلاد. وإنها كانت في عين الإسلام قَذَى، لا يتوقع منها على الأيام إلاّ مَضرَّة وأذى، فَسَهَّل الله صَعْبَها، وأوطأ هِضَبَها، وَكَشَف عن البلاد كَرْبَها، وقذف في قلوب أهلها رُعْبها، فخرجوا مُذعنين، واستسلموا مُسلِّمين، وتَبَرَّؤوا من حصنهم، ونزلوا بهَوَانهم ووهنهم، وأحضروا رهائنهم للاستمهال في نَقْلِ متاعهم، وندموا على ما كان من امتناعهم.

---

* المصدر: أبو شامة، «كتاب الروضتين»، ج٤، ص ٤٨ - ٥٠.

ملحق رقم (٥)
الهدنة العامة بين صلاح الدين وملك الإنكليز ريتشارد قلب الأسد، والتي عرفت بصلح الرملة*

هذا، ورُسُل الإنكلتير لا تنقطع في طلب الفاكهة والثَّلج، وأوقع الله عليه في مرضه شهوة الكُمَّثْرَى والخوخ. وكان السُّلْطان يمدُّه بذلك ويقصد كشف الأخبار بتواتر الرُّسُل، والذي انكشف له أنَّ فيها ثلاث مئة فارس على قول المكثِّر، ومئتي فارس على قول المقلِّل، وأن الكند هري تردَّدَ بينه وبين الفرنسيسية في مقامهم، وهم عازمون على عبور البحر قولاً واحداً.

فسار السُّلطان إلى جهة الرَّمْلة، وجاء رسول الإنكلتير مع الحاجب أبي بكر يشكر السُّلطان على إسعافه بالفاكهة والثلج، وذكر أبو بكر أنه انفرد به، وقال له: قُلْ لأخي - يعني الملك العادل - يبصر كيف يتوصل إلى السُّلطان في معنى الصُّلح، ويستوهب لي منه عَسقلان، وأمضي، ويبقى هو ها هنا مع هذه الشُّرْذِمة اليسيرة، ويأخذ البلاد منهم، فليس غرضي إلاّ إقامة جاهي بين الفرنجية، وإن لم ينزل السُّلطان عن عسقلان فتأخذ لي منه عِوَضاً عن خسارتي على عمارة سورها: فأرسل السُّلْطان إلى العادل: إنْ نزلوا عن عسقلان فصالحهم، فإنَّ العسكر قد ضَجِرَ من ملازمة البيكار، والنفقات قد نفدَت.

ثم إنَّ الإنكلتير نزل عن عَسْقلان وعن العِوَض عنها، واستوثق منه على ذلك، فأحضرَ السُّلْطان الديوان يوم السبت ثامن عشر شعبان، وذكر يافا وعملها، وأخرج الرَّمْلَة منها، ولُدَ، ومجدل يابا، ثم ذكر قَيْسَارِيَّة وأعمالها، وأَرسُوف وعملها، وحيفا وعملها، وعكا وعملها، وأخرج منها النَّاصرة وصفورية، وأثبت الجميع في ورقةٍ، وقال للرسول: هذه حدودُ البلاد التي تبقى في أيديكم، فإن صالحتم على ذلك فمبارك، وقد أعطيتكم يدي، فينفِّذ الملك من يحلف في بُكْرة غد، وإلاّ فنعلم أنَّ هذا تدفيع ومماطلة.

وكان من القاعدة أن تكون عَسقلان خراباً، وأن يتفق أصحابُنا وأصحابهم على خَرَابها، واشترط دخول بلاد الإسماعيلية، واشترطوا هم دخول صاحب أنطاكية

---

* المصدر: أبو شامة، «كتاب الروضتين»، ج٤، ص ٣٢٤ - ٣٢٧.

وطرابُلُس في الصُّلح، وشرط أن تكون الرملة وَلُدْ بين المسلمين وبينهم مناصفة.

واستقرّت القاعدة على أنهم يحلفون يوم الأربعاء الثَّاني والعشرين من شعبان، ورضي الإسبتارية والدَّاوية وسائر مقدَّمي الإفرنجية بذلك، ولم يحلف الإنكلتير، بل أخذوا يده، وعاهدوه، واعتذر بأنَّ الملوك لا يحلفون، وقنع من السُّلْطان بمثل ذلك.

ثم حلف الجماعةُ، فحلف الكند هري ابن أخته المُسْتخلف عنه في السَّاحل، وباليان بن بارزان ابن صاحبة طبرية، ووصل ابن الهنفري وابن بارزان وجماعةٌ من مقدَّميهم إلى السُّلْطان، فأخذوا يده على الصُّلْح، واقترحوا حلف جماعة العادل، والأفضل، والظَّاهر، والمنصور، وسيف الدين المشطوب، ودُنْدُرم، وابن المقدَّم، وصاحب شَيْزَر، وكل مجاورٍ لبلادهم، وحُلِفَ لصاحب أنطاكية وطرابُلُس، وعَلَّق اليمين بشرط حلفهم للمسلمين.

قال: ووصل رسولُ سيف الدين بَكْتُمَر صاحب خِلاط يُبْدي الطاعة والموافقة، وتسيير العسكر، وحضر رسولُ الكُرْج، وذكر فصلاً في معنى الدِّيارات التي لهم في القُدْس وعمارتها، وشكوا من أنَّها أُخِذَت من أيديهم، ويسأل رَدَّها إلى أيدي نُوَّابهم، ورسول صاحب أَرْزَن الرُّوم يبذل الطَّاعة والعبودية.

قال العماد: وعُقِدَت هدنة عامَّة في البَرّ والبحر، والسَّهْل والوعْر، وجعل لهم من يافا إلى قيْسارية إلى عكا إلى صور، وأدخلوا في الصُّلح أطرابُلُس وأنطاكية، ووقعت المصالحة مُدَّة ثلاث سنين وثلاثة أشهر، أولها مُبْتدأ أيلول الموافق للحادي والعشرين من شعبان.

قال: وكان الفرنج قد ملؤوا يافا من الرِّجال والأسلحة والأقوات ليتقوَّوا بها على فَتْحِ القُدْس، لتكون لهم ظهراً وعوناً لقُرْبها من البيت المقدَّس.

ملحق رقم (٦)
الظاهر بيبرس يوزع قرى المثلث إقطاعاً بين قادته بعد تحرير ميناءي قيسارية وأرسوف شمالي يافا*

وأمر [السلطان] بكشف بلاد قيسارية وعَمَلِ متحصلها، فعملت بذلك أوراق؛ وطَلَب قاضي دمشق وعدوله ووكيل بيت المال بها، وتقدم بأن يُمَلَّك الأمراء المجاهدون من البلاد التي فتحها الله عليه ما يأتي ذكره. وكتبت تواقيع كل منهم من غير أن يطلعوا على ذلك، فلمّا فَرَغت التواقيع فُرّقت على أربابها، وكتب بذلك مكتوب جامع بالتمليك، ونسخته: «أمّا بعد حمد الله على نصرته المتناسقة العقود، وتمكينه الذي رفلت به الملة الإسلامية في أصفى البرود، وفتحه الذي إذا شاهدت العيون مواقع نفعه وعظيم وقعه علمت لأمرٍ ما يسود من يسود. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاهد الكفار بالسيف البتار، وأعلمهم لمن عقبى الدار، وعلى آله وصحبه صلاة تتواصل بالعشي والإبكار. فإن خير النعمة نعمة وردت بعد اليأس، وأقبلت على فترة من تخاذل الملوك وتهاون الناس؛ فأكرم بها نعمة وصلت للأمة المحمدية أسباباً، وفتحت للفتوحات الإسلامية أبواباً، وهزمت من التتار والفرنج العدوين، ورابطت من الملح الأجاج والعذب الفرات بالبرين والبحرين، وجعلت عساكر الإسلام تذلّ الفرنج بغزوهم في (١٣٦ ب) عقر الدار، وتجوس من حصونهم المانعة خلال الديار والأمصار، وتقود مَنْ فَضَلَ عن شِبَع السيف الساغب إلى حلقات الإسار. ففرقة منها تقتلع للفرنج قلاعاً وتهدم حصوناً، وفرقة تبني ما هدم التتار بالمشرق وتعليه تحصيناً، وفرقة تتسلم بالحجاز قلاعاً شاهقة وتتسنم هضاباً سامقة. فهي بحمد الله البانية الهادمة، والقاسمة الراحمة. كل ذلك بمن أقامه الله وجرّده سيفاً فَفَرَى، وحملت رياح النصرة ركابه تسخيراً فسار إلى مواطن الظفر وَسَرَى، وكوّنته السعادة ملكاً إذا رأته في دستها قالت تعظيماً له ما هذا بَشَراً. وهو السلطان الملك الظاهر ركن الدنيا والدين أبو الفتح بيبرس، جعل الله سيوفه مفاتح للبلاد، وأعلامه أعلاماً من الأسنة على رأسها نار بهداية العباد، فإنه آخذ البلاد ومعطيها، وواهبها بما فيها. وإذا عامله الله بلطفه شَكَر، وإذا قدر عفى وأصلح فوافقه القدر، وإذا أهدت

* **المصدر**: المقريزي، «السلوك لمعرفة دول الملوك»، ج١، ص ٥٣٠ - ٥٣٤.

إليه النصرة فتوحات قسمها في حاضريها لديه متكرماً وقال الهدية لمن حضر، وإذا خَوَّله الله تخويلاً وفتح على يديه قلاعاً جعل الهدم للأسوار، والدماء للبتار، والرقاب للإسار، والبلاد المزروعة للأولياء والأنصار. ولم يجعل لنفسه إلاّ ما تسطره الملائكة في الصحائف لصِفَاحه من الأجور، و[ما] تطوى عليه طويات السير التي غدت بما فتحه الله من الثغور باسمه باسمةَ الثغور.

فتى جعل البلاد من العطايا * فأعطى المدْن واحتقر الضياعا
سمعنا بالكرام وقد أرانا * عياناً ضعف ما فعلوا سماعا
إذا فعل الكرام على قياس * جميلاً كان ما فعل ابتداعا

«ولمّا كان بهذه المثابة، وقد فتح الفتوحات التي أجزل الله بها أجره وضاعف ثوابه، وله أولياء كالنجوم ضياء، وكالأقدار مضاء، وكالعقود تناسقاً، وكالوبل تلاحقاً إلى الطاعة وتسابقاً، رأى ألاّ ينفرد عنهم بنعمة، ولا يتخصص ولا يستأثر بمنحة غدت بسيوفهم تستنقذ، وبعزائمهم تستخلص، وأن يؤثرهم على نفسه، ويقسم عليهم الأشعة من أنوار شمسه، ويبقي للولد منهم وولد الولد، ما يدوم إلى آخر الدهر ويبقى على الأبد، ويعيش الأبناء في نعمته كما عاش الآباء، وخير الإحسان ما شمل وأحسنه ما خلد. فخرج الأمر (١٣٧ أ) العالي لا زال يشمل الأعقاب والذراري، وينير إنارة الأنجم الدراري، أن يُمَلَّك أمراؤه وخواصه الذين يُذكرون، وفي هذا المكتوب يُسطرون، ما يُعَيّن من البلاد والضياع، على ما يُشرح ويبين من الأوضاع: وهو الأتابك فارس الدين أقطاي الصالحي عَتّيل بكمالها، الأمير جمال الدين أيدغدي العزيزي النصف من زيتا، الأمير بدر الدين بيسري الشمسي الصالحي نصف طُوْركَرَم، [الأمير بدر الدين بيليك الخازندار نصف طوركرم]، الأمير شمس الدين الذكر الكركي ربع زيتا، الأمير سيف الدين قلج البغدادي ربع زيتا، الأمير ركن الدين بيبرس خاص ترك الكبير الصالحي أفْرَاسين بكمالها، الأمير علاء الدين أيدكين البندقدار الصالحي باقة [الشرقية] بكمالها، الأمير عز الدين أيدمر الحلبي الصالحي نصف قَلَنْسُوَة، [الأمير شمس الدين سنقر الرومي نصف قلنسوة]، الأمير سيف الدين قلاون الألفي الصالحي نصف طَيِّبة الاسم، الأمير عز الدين إيغان سم الموت نصف طيبة الاسم، الأمير جمال الدين [أقوش] النجيبي نائب سلطنة الشام أم الفَحْم بكمالها من قيسارية، الأمير علم الدين سنجر الحلبي الصالحي بتان بكمالها، الأمير جمال الدين أقوش المحمدي الصالحي نصف بُورين، الأمير فخر الدين الطنبا الحمصي نصف بورين، الأمير جمال الدين أيدغدي الحاجبي الناصري نصف بيزّين، الأمير بدر الدين بيليك الأيدمري الصالحي نصف بيزّين، الأمير فخر الدين عثمان ابن الملك المغيث ثلث حَلْبة، [الأمير شمس الدين سلار البغدادي ثلث حلبة]، الأمير صارم الدين صراغان ثلث

حلبة، الأمير ناصر الدين القيمري نصف البرج الأحمر، الأمير سيف الدين بلبان الزيني الصالحي نصف البرج الأحمر، الأمير سيف الدين إيتامش السعدي نصف يمّا، الأمير شمس الدين آقسنقر السلاح دار نصف يمّا، الملك المجاهد سيف الدين إسحاق صاحب الجزيرة نصف دَنّابة، الملك المظفر صاحب سنجار نصف دنابة، الأمير بدر الدين محمد بي ولد الأمير حسام الدين بركة خان دير القُصُوْن بكمالها، الأمير عز الدين أيبك الأفرم أمير جاندار نصف الشُوَيْكة، الأمير سيف الدين كرمون أغا التتري نصف الشويكة، الأمير بدر الدين الوزيري نصف طُبَرْس، الأمير ركن الدين منكورس الدويداري نصف طبرس، الأمير سيف الدين قشتمر العجمي عَلاّر بكمالها، الأمير علاء الدين أخو الدويدار نصف عَرْعَرَا، الأمير سيف الدين قَفْجق البغدادي نصف عرعرا، الأمير سيف الدين دكجل البغدادي نصف فَرْعُون، الأمير علم الدين (١٣٧ ب) سنجر الأزكشي نصف فرعون، الأمير علم الدين طرطج الأسدي أقتابة بكمالها، الأمير حسام الدين إيتمش بن أطلس خان سيدا بكمالها، الأمير علاء الدين كندغدي الظاهري أمير مجلس الصفرا [بكمالها]، الأمير عز الدين أيبك الحموي الظاهري نصف أرتاح، الأمير شمس الدين سنقر الألفي نصف أرتاح، الأمير علم الدين طيبرس الظاهري نصف باقة الغربية، [الأمير علاء الدين التنكزي نصف باقة الغربية]، الأمير عز الدين الأتابك الفخري القصير بكمالها، الأمير علم الدين سنجر الصيرفي الظاهري أخصاص بكمالها، الأمير ركن الدين بيبرس المغربي نصف قَفين، الأمير شجاع الدين طغريل الشبلي أمير مهمندار نصف كفر راعي، الأمير علاء الدين كندغدي الحُبيشي مقدم الأمراء البحرية نصف كفر راعي، الأمير شرف الدين بن أبي القاسم نصف كستا، الأمير بهاء الدين يعقوب الشهرزوري نصف كستا، الأمير جمال الدين موسى بن يغمور أستادار العالية نصف بَرْنِيكيَّة، الأمير علم الدين سنجر الحلي الغزاوي نصف برنيكية، الأمير علم الدين سنجر نائب أمير جاندار نصف حانُوتا من أرسوف، الأمير سيف الدين بيدغان الركني فَرْدِيسْيا بكمالها من قيسارية، الأمير عز الدين أيدمر الظاهري نائب الكرك ثلث حبلة من أرسوف، الأمير جمال الدين أقوش السلاح دار الرومي ثلث حبلة، الأمير شمس الدين سنقر جاه الظاهري ثلث حبلة، الأمير بدر الدين بكتاش الفخري أمير سلاح ثلث جلجولية، الأمير علاء الدين كشتغدي الشمسي ثلث جلجولية، الأمير بدر الدين بكتوت بجكا الرومي ثلث جلجولية.

وكُتب من كتاب التمليك الشرعي الجامع نسخ، وفُرّقت على كل أمير نسخة، وخُلع على قاضي دمشق وعاد إلى بلده. ونُقلت المنجنيقات إلى القلاع، وهي الكرك وعجلون ونحوهما.

ملحق رقم (٧)
نص على بلاطة في سور قلعة صفد أمر به الظاهر بيبرس بعد الفراغ من بناء القلعة بعد تحريرها نهائياً من الصليبيين*

وفي العشرين من جمادى الآخرة توجه السلطان إلى الشام في جماعة من أمرائه وأراح بقية العسكر. ولمّا وصل إلى غزة وردت إليه رسل الفرنج بهدية وجماعة من أسرى المسلمين. وتوجه السلطان إلى صفد بقصد عمارتها فرتب أمورها. وتوجه إلى دمشق مسرعاً عندما بلغه أن التتار عزموا على قصد الرحبة، فأقام بها خمسة أيام واهتم بأمر الرحبة وعاد إلى صفد في رابع وعشرين شهر رجب، فقسم الخندق على الأمراء، وأخذ نصيباً وافراً لنفسه ومماليكه وحاشيته، وعمل السلطان بنفسه وبيده، فلم يتوفر أحد من العمل. ولمّا كملت عمارة قلعة صفد رسم السلطان أن يكتب على أسوارها:

«﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾ ﴿أولئك حزب الله، ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾ أمر بتجديد هذه القلعة المحروسة وتحصينها وتكملة عمارتها وتحسينها، من خلصها من أيدي الفرنج الملاعين، وردها إلى أيدي المسلمين، ونقلها من مسكن إخوة الداوية إلى سكن إخوة المؤمنين، فأعادها للإيمان كما بدأها أول مرة، وجعلها للكفار خسارة وحسرة، ولم يزل بنفسه يجتهد ويجاهد حتى عوض عن الكنائس بالجوامع والبيع بالمساجد، وبدل الكفر بالإيمان، والناقوس بالأذان، والإنجيل بالقرآن ووقف بنفسه التي هي أعز النفوس حتى حمل تراب خنادقها وحجارتها منه ومن خواصه على الرءوس، سلطان الإسلام والمسلمين ومسترد صوال الدين، مبيد التتار، فاتح القلاع والحصون والأمصار، وارث الملك، سلطان العرب والعجم والترك، إسكندر الزمان، صاحب القرآن أبو الفتح بيبرس قسيم أمير المؤمنين، خلد الله سلطانه، فمن صارت إليه هذه القلعة من ملوك الإسلام، ومن سكنها من المجاهدين المثاغرين على الدوام فليجعل لهذا السلطان فاتحها ومجددها نصيباً من أجره، ولا يخله من الرحمة في سره وجهره في طول عمره، فإنه جعلها دار يمن وأمان، بعد أن كانت دار كفر وطغيان، وصار يقال عمر الله سرحها، بعد أن كان يقال عجل الله فتحها، والعاقبة للمؤمنين إلى يوم الدين.»

---

* المصدر: النويري، «نهاية الأرب»، ج٣٠، ص ١٣٧ - ١٣٨.

ملحق رقم (٨)
«وصية وردت في مرسوم أحد سلاطين المماليك عيّن فيه أحد أمرائه في وظيفة ناظر الحرمين في مدينة القدس»*

«وليعلم أن نَظَرهُ في هذا البيت المقدَّس نظيرُ نَظَرهُ في البيت المحرَّم، وأن تَذَمُّمه بضريح الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام مثلُ تَذَمُّمِه بقبر ابنه سيِّدنا محمد ﷺ، وأنه إذا أمَّ القدسَ كان تشبيهاً بقَصْد مكَّةَ إذا يَمَّم، وإذا زَمَّ المطايا إلى عين سُلْوَان كان كمن زمَّ إلى زَمْزم، وإذا زار بلدَ الخليل كان مثل من زار طَيْبَة إلاّ إنه ما أَسْبل فاضِلَ بُرْده ولا تلثم، وإذا علا نَشَزاً من جبالِ الأرض المقدسة كان كأنما علا جبال الحجاز وإن لم تحدّ ركائبه بأحد ولا ألمّ بيَلَمْلم.

فليُباشر هذا النَّظر بعين لا تَمَلُّ من النظر، ولا تخلّ بمصالح يوفي بها النَّذْرَ مَنْ نَذَر، وليتعهّد هذين الحرمين الشريفين متعهداً لأوقافهما تعهُّد المطر، وليتردَّدْ في أكنافهما وليتفقدْ دوام إسعافهما بما وصلت إليه طاقته وما قَدَر، وليُقم وظائفهما أتمَّ القيام، وليُدِم عوارفهما التي تعمُّ من جاور فيهما مقيماً أو مرَّ بهما وما أقام؛ وليلزِمْ أرباب الخدم فيهما بما يلزم كلاًّ منهم عمله، وليرم في قلوبهم رُعباً لا يغيب عن عيانهم، وليمدَّ السِّماطَ الكريم للظّاعن والمقيم، وليعلم أنه قد نابَ عن صاحبه عليه الصلاة والسلام في إفاضة بِرّه العميم، وإضافة الطارق المنتاب في ضُحى النهار ودُجى الليل البهيم، ووقف في بابه يتلقى الضيفان وهو يعلم ما يلزم من وقف في باب كريم؛ وليبسط يديه بسماح ذلك الجود، ويفتح ويمد ذلك السماط فإنهما ما انقطعا من الوفود.

وأصلُ الوصايا تقوى الله، وما يُنبَّه على وصيّة إلاّ وفيه أحسنُها، وبآدابه الحسنى يقمع مسيئها ويُزاد محسِنُها.»

---

* المصدر: ابن فضل الله العمري، «التعريف بالمصطلح الشريف»، ص ١٤٦ - ١٤٧.

ملحق رقم (٩)
مرسوم سلطاني بتعيين أحد الأطباء مدرساً للطب في المستشفى المنصوري في القاهرة*

الحمد لله الذي دبر بحكمته الوجود، وغمر برحمته كل موجود، وحال بنفع الدواء بين ضر الداء، كما حالت عطاياه دون الوعود.

نحمده ونشكره، وهو المشكور المحمود، ونثني عليه خير الثناء، قياماً وقعوداً، وعلى الجنوب وفي السجود، ونستزيده من فضله فإنه أهل الفضل والجود.

ونشهد أن لا إله إلاّ الله وحده، لا شريك له، شهادة الله بها والملائكة وأولو العلم شهود.

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبشر لأمته بالجنات والخلود، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة دائمة إلى اليوم الموعود.

وبعد: فإنا لمّا أقام الله بنا شعار الإيمان، وأصبح دينه بحمد الله منصوراً بنا على سائر الأديان، وجاهدنا في الله حق الجهاد باليد والقلب واللسان، وشيدنا لعلومه وشرائعه كل بديع الإتقان، ورتبنا فيه من العلماء الأعيان كل رفيع الشان، واخترنا له الأخيار من أهل العلم بالطب، والفقه والحديث والقرآن، ورأينا كل من تقدمنا من الملوك وإن سلك في سياسة الرعية أحسن سلوك، قد اهتم بعلم الأديان، وأهمل علم الأبدان، وأنشأ كل منهم مدرسة، ولم يحفل ببيمارستان، وغفل عن قوله ﷺ: العلم علمان. ولم يأخذ أحداً من رعيته بالاشتغال بعلم الطب المضطر إليه، ولا وقف وقفاً على طلبة هذا العلم المنصوص عليه، ولا أعد له مكاناً يحضر من يشتغل بهذا الفن فيه، ولا نصب له شخصاً يتمثل هذا المشتغل لديه، علمنا نحن بحمد الله تعالى من ذلك ما جهلوه، وذكرنا من هذه القُربة ما أهملوه، ووصلنا من هذه الأسباب الدينية والدنيوية ما فصلوه، وأنشأنا بيمارستاناً يبهر العيون بهجة، ويفوق الأبنية بالدليل والحجة، ويحفظ الصحة والعافية على كل مهجة، لو حلّه أشفى لعوجل بالشفا، أو جاءه من أكمده السقم لاشتفى، أو أشرف عليه العُمُر بلا شفاء لعاد عنه بشفا. ووقفنا عليه من الأوقاف المبرورة ما يملأ العينين، ويطرف سماع جملته الأذنين، ويعيد عنه من أمّه مملوء اليدين، وأبحنا التداوي فيه لكل شريف ومشروف، ومأمور وأمير،

* المصدر: ابن عبد الظاهر، «تشريف الأيام والعصور»، ص ٢٢٨ - ٢٣٠.

وساوينا في الانتفاع به بين كل صغير وكبير، وغني وفقير.

وعلمنا أن لا نظير لنا في ملكنا، ولا نظير له في إتقانه، فلم نجعل لوقفه وشرطه من نظير، وجعلنا فيه مكاناً للاشتغال بعلم الطب الذي كاد أن يجهل، وشرعنا للناس إلى ورد بحره أعذب منهل، وسهلنا عليهم من أمره ما كان الحلم به من اليقظة أسهل، وارتدنا له من علماء الطب من يصلح لإلقاء الدروس، وينتفع به الرئيس من أهل هذه الصناعة والمرءوس، ويؤتمن على صحة الأبدان وحفظ النفوس، فلم نجد غير رئيس هذه الطائفة أهلاً لهذه المرتبة، ولم نرض لها من لم تكن له هذه المنقبة، وعلمنا أنه متى وليها أمسى بها معجباً، وأضحت به معجبة.

ولمّا كان المجلس السامي مهذب الدين هو الرئيس المشار إليه، والوحيد الذي تعقد الخناصر عليه، وكان هو الحكيم بقراط، بل الجليل سقراط، بل الفاضل جالينوس، بل الأفضل ديسقوريدوس.

اقتضت الآراء الشريفة أن تزاد جلالته بتولية هذا المنصب الجليل جلاله، وأن تزف إليه تجرر أذيالها، ويزف إليها يجرر أذياله، وأن يقال له: لم يك يصلح إلاّ لها، ولم تك تصلح إلاّ له.

فلذلك رسم بالأمر العالي - لا زال للدين ناصراً، ولأعلام العلوم ناشراً - أن يفوض إليه تدريس الطب بالبيمارستان المبارك المنصوري، المستجد الإنشاء بالقاهرة المحروسة، علماً بأنه المتميز في هذا الفن، وأنه عند الفراسة فيه والظن، وأنه سقراط الإقليم إذا كان غيره سقراط الدن، وثقة بأنا للجوهر قد التقطنا، وبالخير قد اغتبطنا، وعلى الخبير قد سقطنا.

فليتلق هذه النعمة بالشكر الجليل، والحمد الجزيل، والثناء الذي هو بالنماء والزيادة كفيل، ولينتصب لهذا العلم المبارك انتصاب من يقوم بالفرض منه والسنة، ويعرف له فيه الفضل، ويتقلد له فيه المنة، ويثنى على آثاره الجميلة فيه، ونثني إليه الأعنة، وليبطل بتقويمه الصحة ما ألفه ابن بطلان، وليُرنا بتدبيره جبلة البر، فإنه جالينوس الزمان، وليبذل النجاة من الأمراض والشفاء من الأسقام، فإنه ابن سينا الأوان، وليجمع عنده شمل الطلبة، وليعط كل طالب منهم ما طلبه، وليبلغ كل متمن من الاشتغال أربه، وليشرح لهم صدره، وليبذل لهم من عمره شطره، وليكشف لهم من هذا العلم المكنون سره، وليرهم ما خفي عنهم منه جهره، وليجعل منهم جماعة طبائعية، وطائفة كحالين وجرائحية، وقوماً مجبرين، وبالحديد عاملين، وآخرين بأسماء الحشايش، وقوى الأدوية وأوصافها عالمين، وليأمر كلاً منهم بحفظ ما يجب حفظه، ومعرفة ما يزيد به حظه، وليأخذ بما يصلح به لسانه ولفظه، ولا يفتر عنهم في الاشتغال لحظة، وليفرد لكل علم من علوم الطب طائفة، ولكل فن من فنونه جماعة

لمحاسنه عارفة، وليصرف إليهم من وجوه فضائله كل عارفة، وليكشف لهم ما أشكل عليهم من غوامضه، فليس لها من دون إيضاحه كاشفة، لينشر في هذا المكان المبارك من أرباب هذه العلوم قوم بعد قوم، ويظهر منهم في الغد - إن شاء الله تعالى - أضعاف من هو ظاهر منهم اليوم، وليقال لكل من طلبته إذا شرع في إجازته وتزكيته: لقد أحسن شيخه الذي عليه تأدب، وإن من خرّج هذا المهذب عاملاً في ذلك كله بشروط الواقف، أعز الله نصره واقفاً عند أمره، أمضى الله أمره.

ملحق رقم (١٠)
مرسوم سلطاني بتعيين أحد الأمراء المماليك نائباً للسلطان في مملكة صفد*

وهذه نسخةُ تقليد بنيابة السَّلطنة بصَفَد، كُتب به لسيف الدين «قطلقتمش» السلحدار الناصري، في سابع رمضان سنة عشر وسبعمئة، من إنشاء الشيخ شهاب الدين محمود الحلبيِّ، وهي:

الحمدُ لِله الذي صانَ الثُّغور المحروسة من أوليائنا بسَيْف لا تَنْبُو مضاربهُ، وخصَّ أسنى الممالك المصُونة من أصفيائنا بعَضْب لا يفُلُّ غَرْبَه مُحَارِبُه، وقدّم على زَعامة الجيوش من خواصّنا ليثاً يسكنُ إليه كلُّ أسَدٍ من أُسدٍ ذائلةٍ تُغالِبُه، حافِظِ نطاق البَحْر من أبطال دولتنا بكلِّ كَمِيٍّ تصُدّ البحر مهابتُه أنْ يَسْتقلَّ براكبه أو تستقر على ظهره مَراكبُه، وناشر لواء عدْلنا في أقاليمنا بما يُغني كلَّ قُطْر [عن] أن تتدفَّق جَداوِلُه أو تستهلَّ به سَحائبُهُ.

نحمدهُ على نعمه التي جعلتْ سيْفَ الجهاد رائِدَ أوامرنا، وقائِدَ جيوشنا إلى مواقف النَّصر وعساكرنا، وذائِدَ أعْداء الملة عن أطراف ممالكنا التي أسْبَقُ إليها من رَجْع النَّفَس في الدُّجَى تألقُ نجوم ذوابلنا، وفي الضُّحى تبلُّجُ غُرَرِ صوارمنا؛ ونَشْهدُ أن لا إله إلاّ اللَّه وحده لا شريك له شهادةً يستظلُّ الإيمان، تحت لوَائِها، وتعبق الأكوانُ، بما تنطِق به الألْسنة من أروائِها، ويُشرق الوجود بما يبدُو على الوجوه من رُوَائها، وتُجادِلُ أعداءها في الآفاق لرفْع كلمة ملّتها على المِلَلِ وإعلائها؛ ونشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه خاتَمُ الأنبياء، وأشرف حملة الأنباء، صلَّى الله عليه وعلى آله وصَحْبه المخصوصين بأسنى مراتب الاجتباء، صلاةً دائمة بدوام الأرْض والسماء؛ وسلَّم تسليماً كثيراً.

أمّا بعدُ، فإنَّ أولى من فُوِّضتْ إليه زَعامةُ الجيوش بأسنى الممالك، وعُدِقَ به من تَقدُم العساكر ما يُرجِفُ بمهابته هُناك أرض العدُوِّ هُنالك؛ وعُقد به للرعايا لواءُ عدل تجلَّى بإشراق لَيل الظُّلم الحالك، وعُوِّل عليه من جميل السيرة فيما تَعْمُر به البلاد وتأمنُ به الرعايا وتطمئنُّ به المسالك - من لم يزل في خدمة الدولة القاهرة سيفاً ترْهبُ العدا حدّه، ويخافُ أهلُ الكفر فتكاته تحققاً أنَّ آجالهم عندَه، ويتوقَّعُ كلُّ

* **المصدر**: القلقشندي، «صبح الأعشى»، ج١٢، ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

كميّ من عظماء الشرك أنّ رأسه سيكون غمده، مع سياسة تشتملُ على الرعايا ظلالها الممتدَّة، وسيرة تضعُ الأشياء مواضعها فلا تَضعُ الحِدَّةَ موضع اللين ولا اللين موضع الحدة؛ وتوفُّرٍ على عمارة البلاد يُعينُ على ريها طل الأنواء والوابل، وبراءةٍ تجعلُ ما يودعُ فيها بالبركة والنّماء: ﴿كمثل حبَّةٍ أنبتتْ سبع سنابل﴾.

ولمّا كان الجناب العالي هو السيف الذي على عاتق الدَّولة نِجَادُه، واللَّيث الذي لم يزلْ في سبيل الله إغارتُه وإنْجادُه؛ والغيْث الذي يُخْصبُ بمعدلته البلدُ الماحل، والأسَد الذي تَصدُّ ساكني البحر مهابته فيتحققون أن العَطَبَ لا السلامة في الساحل - اقتضت آراؤنا الشريفةُ أن نزيد حدَّ عزمه إرهافاً، وأن نُرهب العدا ببأسه الذي يردُّ آحادَ ما تقدم عليه من الجيوش آلافاً، وأن نُفوِّضَ إليه من أمور رعايانا ما إذا أسند إليه يوسعهم عَدْلاً وإنصافاً.

فلذلك رسم بالأمرِ الشريف: أن تفوَّضَ إليه نيابة السلطنة الشريفة بصَفَد المحروسة: تفويضاً يُعلي قدْره، ويُمضي في عموم مصالحها وخُصوصها نهيه وأمره. ويُرهفُ في حفظ سواحلها وموانيها بيضه وسمره، ويُصْلي مُجاورها من ساكني الماء من بَأسه المتوقد جَمْرَه.

فليتلقَّ هذه النعمة بباع شُكره المديد، ويترقّ هذه المرتبة بمزية اعتزامه التي ليس عليها فيما يُعَدقُ به من مصالح الإسلام مزيد، وينشرْ بها من عموم معدلته ما لا يُخصُّ دونَ قوم قوماً، ويعمِّرْ بلادَها بالعدل: فإنَّ «عدل يوم واحد خير للأرض من أن تمطر أربعينَ يَوْماً»؛ ويبسُطْ فيها من مهابته ما يكُفُّ أكُفَّ البُغاة أن تمتد، ويمنع رُخاء أهوية أهلها أن تشتد؛ ويؤَمِّن المسالك أن تُخاف، والرعايا أنْ يُجار عليهم أو يُحاف؛ وليكن من في تقدمته من الجيوش المنصورةِ مكَمَّلي العَدَد والعُدد، ظَاهِري اللأْمِةِ التي هي مادَّةُ المجالدة وعَوْن الجلد؛ مُزاحي الأعذار فيما يُرسم لهم به من الركوب، مُزالي العوائق في التَّأهُّب لما هم بصَدَدِه من الوثوب؛ حَافِظي مراكزهم حفْظَ العيون بأهدابها، آخذي أخبار ما يشْغَلُ البحر من قطَع العدا في حال بُعدها كحال اقترابها؛ بحيثُ لا يُشرفُ على البرّ من قِطَع المخذولين إلاّ أسيرٌ أو كسير، أو من إذا رجع بصره إلى السَّواحل ينقلب إليه البصر خاسئاً وهو حسير؛ وليكنْ أهلُ الجبال بمهابته كأ[هل] السهل في حُسن انقيادهم وطاعتهم، ويصدَّ عنهم بسطوته مجال الأوهام المتصلة فلا تنصرف إلى غير مُجاوريهم من الأعْداء مواقع بأْسِهِم وشجاعتهم؛ ومِلاك الوصايا تقوى اللّهِ: وهي من أخص أوصافه، والجمع بين العَدْل والإحسان وهما من نتائج إنصافه؛ فليجعلهما عمدتي حُكْمه في القول والعمل، والله تعالى يجعلُه من أوليائه المتقين وقد فعل؛ والاعتماد. . . . إن شاء الله تعالى.

ملحق رقم (١١)
مرسوم سلطاني بتعيين أحد الأمراء والياً على جنين وناحية مرج ابن عامر أيام السلطان قلاوون*

تقليد أصدره السلطان الملك المنصور قلاوون يتضمن تعيين الأمير بدر الدين بن درباس والياً على ولاية جينين ومرج ابن عامر، والتقليد من إنشاء فتح الدين بن عبد الظاهر:

أمّا بعد، حمداً لله على أن أطلع بدر الأولياء بعد سراره، وأقال من اصطفاه واجتباه من عثار زلته وزلة عثاره، وأنفذ من علم منه في الطاعة حسن اختياره واختباره وابتداهه وابتداره، والصلاة على سيدنا محمد الذي هدى الله الأمة بأنواره وبآثاره، وعلى آله وصحبه الذين لم يعدلوا عن طريقه ولا خرجوا عن إيثاره، صلاة يتساوى فيها إعلان الإخلاص بإسراره.

وأنه لمّا كان مجلس الأمير بدر الدين ممن له الأصالة الزكية والنفس الأبية والنسبة في الخدمة إلى الدولة الصالحية والفضلية، التي شرف بها سيفه وقلمه، ورفع بها علمه وعمله والمعرفة التي سارت فصارت علماً ووصفت من أنواع المحامد مكلماً، رأينا أن يفوض إليه من الولايات ما تعظم بتوليته إياها، وما إذا فخر وال بتولية فخرت هذه بمن تولاها، فلذلك خرج الأمر أن تفوض إليه هذه الولاية، فليتلق ذلك عالماً أن له من إحسان هذه الدولة ما يرفعه إلى ما هو منها أعلى وأسنى، وإن لفظ هذه الولايات دون قدره في المعنى، وإنما هذا التفويض على ما راج. وهذه الولايات لا يداوي خطرها في الحالة الراهنة إلاّ من عرف عنه حسن الملاطفة والعلاج، ولا بد دون القطرة من وابلٍ مدرار، ومن القطرة والقطرة تجتمع أنهر وتجري بحار، فليعمل بتقوى الله في سره وجهره ونهيه وأمره وفصله وحكمه وانتقامه وحلمه. وليعمر هذه البلاد التي اشتقتها الأهواء وأخلتها الأدواء، فقد آن صلاحها ولاح فلاحها، ولا سيما وقد وسمها وسيمها ووليها وليها فاهتزت وربت واخضلت واخضرت وأعشبت، وليجلب إليها أهلها من كل قطر ومكان، ويمدهم بكل قوة وإمكان، حتى يصبح ربعها بعد المحول مربعاً ومرجها للعيون مرتعاً وموردها للصادر

---

* المصدر: «الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي ٦٥٦ - ٩٢٢هـ/١٢٥٨ - ١٥١٦م»، جمعه محمد ماهر حمادة، ص ٢٤١ - ٢٤٢، نقلاً عن «تاريخ ابن الفرات»، ج٧، ص ١٩١ - ١٩٢.

والوارد مشرعاً، وليبعد منها أهل الفساد والعيث وليحفظ غيلها حفظ من شد شدة الليث، وليكن عند حسن الظن في الأمور كلها حيث، وهذه الأغوار بها أقصاب هي مدد الممالك والملوك، وإذا عددت نقود الثغور كانت دينارها المصكوك، وليصرف إليها عناية تثميرها وتوفيرها وتضاعفها وتكثيرها، ويزجي ارتفاعها ويعمر بقاعها ويقرر على الخيرات أوضاعها. وعليه بالتمسك بالشريعة المحمدية في القول والفعل والعقد والحل. والوصايا كثيرة لكن لغيره لأنه بها أدرى، لا زالت طاعة هذه الدولة الشريفة له ذخراً.

ملحق رقم (١٢)
وصف موكب زوجة أحد سلاطين المماليك
على ما به من الأبهة والإسراف في وسائل الزينة*

ثم بعد ذلك انسحبت محفّة خوند زوجة السلطان فكانت غاية في الحسن منتهى ما يعمل من المحفّات، فكانت مخمل أحمر كفوي [كذا] وهي مرقومة بالذهب، طرازها وأرضية الثوب عروق لاعبة زركش من الذهب الخالص البنادقة، وفوقها خمس رصافيات لؤلؤ وفيها رصعات ذهب بفصوص بلخش وفيروز، وحول ثوب المحفة بهرجان ذهب وفضة شقاق، وقدام المحفة أربعة مشاعل بفرط زركش بشراريب مثلّث، وقيل صنعوا لخوند حمّام [كذا] من نحاس صفايح وداخلها أحواض نحاس، فعُدّ ذلك من النوادر، غلايات يصبّ منها ماء سخنة، قيل إن مصروف هذه المحفّة فوق العشرين ألف دينار، وأمّا الرصافيات اللؤلؤ زعموا أنهم رصافيات خوند زوجة الأشرف قايتباي صنعتهم لمّا حجّت فوُجدوا في تركتها، وكان خلف المحفة أربعة جمال غير الذي تحت المحفة، وعليها كنابيش زركش على مخمل أحمر، وحولها مرتعش ذهب وفضة وقدّام المحفة حاديين، ونحو عشرين نفراً من الخدّام حول المحفة، ثم بعد المحفة انسحب نحو عشرين محارة مخمل ملوّن برسم عيال خوند وغيرها ممن يلوذ بها، فلمّا شقّت من الرملة ارتجت لها، ولا سيما اجتمع بالرملة الجم الغفير من الأمراء والعسكر والخلائق الذين لا يُحصوا [كذا] لكثرتهم، ثم طلعت المحفة من (٢٤٥ أ) الصوة ونزلت من على باب الوزير وشقّت من القاهرة، فارتجت لها القاهرة في ذلك اليوم رجّاً، ولم يكن من العادة القديمة أن محفة حريم السلطان تشق من القاهرة، وقد تقدم أن خوند زينب زوجة الأشرف أينال لمّا حجّت لم تشق محفتها من القاهرة بل طلعت من بين الترب، وكذلك خوند الأحمدية زوجة الظاهر خشقدم لم تشق محفتها من القاهرة، ولا خوند زوجة الأشرف قايتباي لمّا حجت لم تشق محفتها من القاهرة، ولكن أشيع أن خوند زوجة السلطان لم تخرج في ذلك اليوم ولم تنزل من القلعة فشقّوا بالمحفة من القاهرة ثم أعادوها من [بين] الترب إلى القلعة حتى تنزل خوند، ويأتي الكلام على ذلك في موضعه، ثم انسحب سنيح خوند وابن السلطان فكان فيه ألف جمل ما بين زاد وقرب ماء وغير ذلك من اليرق الحافل؛ ثم انسحب

---

* **المصدر**: ابن الياس، «بدائع الزهور في وقائع الدهور»، ج٤، ص ١١٠ - ١١١.

طلب الأمير طقطباي أمير ركب المحمل فكان غاية في الحسن، وهو منتهى ما يُعمل في الأطلاب الملوكية، فانسحب فيه نحو مئتي فرس ما بين خيول ملبّسة بركستوانات فولاذ مكفّت وغير ذلك من المخمل الملوّن، وخيول بكنابيش زركش، وغير ذلك من المحفات والأحمال المزينة، فارتجت لهذه الأطلاب الرملة، ثم انسحب المحمل وقدامه ابن (٢٤٥ ب) السلطان والأمراء الحاج والخاصكية المسافرون إلى الحجاز فطلعوا وكان السلطان في ذلك اليوم في شباك القصر ينظر إليهم من القلعة، فأخلع السلطان على ولده مُثمّرة وفوقاني حرير [كذا] أخضر بطرز يلبغاوي عريض، وأخلع على أمراء الحاج مُثمرات، وأخلع على باش المجاورين كاملية صوف بصمور، وكان بالقاهرة شخص من قضاة مكة فألبسه السلطان تشريفاً وطرحاة هو وقاضي المحمل، ثم نزل ابن السلطان من القلعة وأمراء الحاج وصحبتهم الأتابكي سودون العجمي وبقية الأمراء المقدمين وسائر أعيان المباشرين، وكان قاصد ابن عثمان حاضراً لهذا الموكب العظيم، فشقوا من القاهرة في موكب حفل لم يقع مثله في خروج الحجاج فيما تقدم من المواكب، فلهج الناس بأن ذلك نهاية سعد السلطان مما وقع له من الأمور الخوارق فيما تقدم ذكره.

فهرست

(أ)

ثمة في الصفحات ٤٤٤ - ٤٥٢ أعلاه قائمة بأسماء القرى والمواقع والبلدان في العهدين اللذين يغطيهما الكتاب، مرتبة ألفبائياً وبالتالي لم تتم فهرستها.

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

مؤسسه الدراسات الفلسطينية

http://www.palestine-studies.org

مؤسسة عربية مستقلة لا تتوخى الربح تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غايتها التوثيق والبحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية

والصراع العربي ــ الإسرائيلي

إنتاج المؤسسة ونشاطاتها

أ ــ الإدارة العامة

يشرف على إدارة المؤسسة مجلس أمناء يتألف من أربعين شخصية من معظم الأقطار العربية، يجتمع مرة في السنة، ويتولى رسم السياسة العامة للمؤسسة، وتخطيط برامجها البحثية والنشرية، وتأمين الموارد المالية، والمصادقة على موازنة المؤسسة السنوية. ينتخب المجلس لجنة تنفيذية تشرف على أعمال المؤسسة ما بين اجتماعاته، ويعاونها مديرو المكاتب ولجان أهمها اللجنة المالية ولجنة الأبحاث ولجنة الموارد.

ب ــ المكاتب

مكتب بيروت: مقر المؤسسة ومركز المكتبة وإنتاج منشورات المؤسسة بالعربية. **مكتب واشنطن:** أنشئ عام ١٩٧٦ ويصدر مجلة وكتباً بالإنكليزية. **مكتب باريس:** أنشئ عام ١٩٨٢ ويصدر مجلة وكتباً بالفرنسية. **مكتب القدس:** أنشئ عام ١٩٩٥ في القدس الشرقية باسم: مؤسسة الدراسات المقدسية. يعمل حالياً في رام الله ويصدر مجلة وكتباً ويشكل حلقة الوصل مع الداخل الفلسطيني.

ج ــ الدوريات

(١) **مجلة الدراسات الفلسطينية:** (١٩٩٠ ــ) فصلية تصدر عن مكتب بيروت وتوزع في البلاد العربية والعالم. (٢) **Journal of Palestine Studies** (١٩٧١ ــ) فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في واشنطن وتنشرها وتوزعها California University Press. (٣) **Revue d'études palestiniennes** (١٩٨١ ــ) فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في باريس وتوزعها Les Editions de Minuit. (٤) **Jerusalem Quarterly** (١٩٩٨ ــ) فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، متخصصة بشؤون المدينة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

د ــ الكتب

تقر لجنة الأبحاث في اجتماعاتها الدورية برنامجاً نشرياً سنوياً. وقد أصدرت المؤسسة أكثر من خمسمئة كتاب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، معظمها ذو طابع مرجعي بحثي وتوثيقي، ويصدر بعضها بالإنكليزية بالاشتراك مع جامعة كولومبيا في نيويورك وأكسفورد في بريطانيا وغيرهما، وبالعربية بالاشتراك مع جامعات ومراكز أبحاث في فلسطين.

هـ ــ المحاضرات والندوات

(١) **محاضرة قسطنطين زريق السنوية** في بيروت بالعربية أو الإنكليزية وتتناول قضايا عربية أساسية. (٢) **ندوة برهان الدجاني السنوية** في بيروت وتتناول موضوعاً عربياً رئيسياً في السياسة أو الاقتصاد. (٣) **ندوة ينظمها مكتب واشنطن** في إطار مؤتمر MESA الذي يعقد سنوياً في الولايات المتحدة. (٤) **ندوات مغلقة** تنظمها لجنة الأبحاث وتعالج قضايا عربية راهنة.

و ــ المكتبة

تعتبر مكتبة المؤسسة في بيروت أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الإسرائيلي وبالشؤون اليهودية والصهيونية في الوطن العربي. وتحتوي المكتبة على أكثر من خمسين ألف مجلد باللغات العربية والإنكليزية والعبرية والفرنسية وغيرها ومئات الدوريات والصحف العربية والعالمية. ويرتادها الباحثون والإعلاميون وغيرهم، كما أن خدماتها متاحة على موقع المؤسسة في الإنترنت.

ز ــ مالية المؤسسة

تقوم الموازنة السنوية للمؤسسة على ريع وقفيتها وإيرادات مبيع منشوراتها والتبرعات غير المشروطة.

ح ــ الحصول على منشورات المؤسسة

تطلب منشورات المؤسسة من مقرها ومكاتبها ووكلاء التوزيع والمكتبات في لبنان والبلاد العربية والعالم ومن موقعها في الإنترنت.

عنوان المؤسسة في بيروت: شارع أنيس النصولي، متفرع من فردان، ص. ب: ٧١٦٤–١١، الرمز البريدي ٢٢٣٠ ١١٠٧ ــ بيروت، لبنان، هاتف: ٨٠٤٩٥٩/٠١، فاكس: ٨١٤١٩٣/٠١، Email: sales@palestine-studies.org

الكتاب

تغطي هذه الدراسة حقبة مهمة من تاريخ فلسطين تمتد إلى أكثر من ثلاثة قرون، بدءاً بـ "الفتح الصلاحي" سنة ١١٨٧ وصولاً إلى خضوع هذا البلد لحكم الأتراك العثمانيين سنة ١٥١٦. وهي تشمل، عدا التغيرات السياسية والإدارية التي شهدتها الحقبة المعنية، جميع الجوانب ذات الصلة بموضوع التاريخ وفقاً للمفهوم الحديث والمعاصر. وفي السياق نفسه، تتعرض الدراسة للتغييرات الديموغرافية وللتغيرات التي طرأت على الخريطة الدينية والتشكيلات الطائفية، وللتحولات الاجتماعية التي كانت تتأثر بالعوامل الاقتصادية أو بالسياسات العسكرية. كما أنها تتحرى الأوضاع الاقتصادية بعد أن تفشى نظام الإقطاع وطرأت تغيرات جذرية على نظام ملكية الأرض. كذلك تحظى الحياة العلمية والثقافية والعمرانية باهتمام خاص.

وبالتالي يأتي هذا البحث تأكيداً لاستمرارية التاريخ العربي الفلسطيني، رداً على المقولة التي يرددها الخطاب الصهيوني بأنه لم يقم في فلسطين كيان سياسي مستقل بعد مملكة الصليبيين إلّا كيان واحد ووحيد هو دولة إسرائيل.

المؤلّف

أستاذ في التاريخ والحضارة العربية الإسلامية. وتتسع حقول تخصصه لتشمل صدر الإسلام والدولة الأموية وحقبة العباسيين الأوائل. وهو يعنى، بصورة خاصة، بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية في المجتمعات الإسلامية المبكرة. وكان الدكتور عثامنة قام بتحقيق الجزء السادس (القسم الثاني) من موسوعة البلاذري التاريخية "أنساب الأشراف"، الذي صدر سنة ١٩٩٣. وأصدرت له مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة ٢٠٠٠ كتاب "فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنجي (٦٣٤-١٠٩٩)".

ISBN 9953-453-12-8
9 789953 453125